

* فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة البنانى على شرح جمع الجوامع *

جميعه

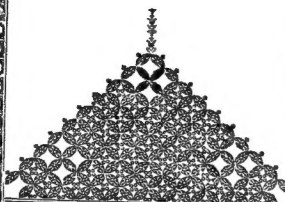
٢	(التخصيص)
٨	التخصيص
٣٣	مسئلة جواب السائل غير المسئلة لونه تابع للسؤال في عموم الخ
٣٧	مسئلة ان تاخر الخاص عن العمل نسخ العام الخ
٣٩	(المطابق والمقيد)
٤٣	مسئلة المطابق والمقيد كالعام والخاص
٤٥	الظاهر والمؤول
٥١	المجمل
٥٨	البيان
٦١	مسئلة تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز الخ
٦٥	(النسخ)
٧٨	مسئلة النسخ واقع عند كل المسائل
٨٢	(حاشية) يتعين النسخ بتأخره
٨٣	* (الكتاب الثاني في السعة) *
٩٠	المكلام في الاختيار
١٠٣	مسئلة الخبأ اما مقطوع بكذبه الخ
١١٤	مسئلة خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة الخ
١١٥	مسئلة يجب العمل به في القدرى والنبهاده الخ
١٢٥	مسئلة المختار وقفا للمعه نال وفي الاقواله ماخرين ان تكذيب الاصل القورح
	لا يستط المردى
١٢٩	مسئلة لا يقبل مجتزئ وتاخر الخ
١٤٣	مسئلة الاختيار عن عام لا ترافع فيه الرواية
١٤٦	مسئلة الصحابي من اجتهده مؤلفا لمعه مدعى الله عليه وسلم
١٤٨	مسئلة المرسى قول غير حديثي قاله صلى الله عليه وسلم
١٥١	مسئلة الا كثر على خبر نقل الحديث العنى زادوق
١٥٢	مسئلة الاجتهاد يوجب قرا ان نقل على ان قاله
١٥٥	* (الكتاب الثالث في الجمع) *
١٦٨	مسئلة الصحيح الكمال و... مجتزئاً لا يقبل الخ
١٧٢	(حاشية) جاحد الجمع ... عن الدين الضرورى كبره

حقيقة

- ١٧٢ * (الكتاب الرابع في القياس) *
- ٢١٥ (مسالك العلة)
- ٢٣٤ مسألة المناسبة تخزم عقدة الخ
- ٢٤٠ (خاتمة) في نفي مسلكين ضيعين
- ٢٤٠ (التوابع)
- ٢٧٧ (خاتمة) القياس من الدين
- ٢٨١ * (الكتاب الخامس في الاستدلال) *
- ٢٨٢ مسألة الاستقراء بالخزق على السككي ان كان تاما الخ
- ٢٨٤ مسألة حال علمنا اننا استصحاب العدم الاصل والعموم أو النص الى ورود المفيد الخ
- ٢٨٦ مسألة لا يطالب النافي بالدليل ان ادعى علمه ضروريا
- ٢٨٦ مسألة اختلاف واحد كان المصطفى صلى الله عليه وسلم منه بد قبل النبوة بشرع الخ
- ٢٨٧ مسألة حكم المنافع والمضار قبل الشرع والخ
- ٢٨٧ مسألة الاستصحاب قال به أبو حنيفة الخ
- ٢٨٨ مسألة قول الأصمعي على صوابي غير حجة الخ
- ٢٩٠ مسألة الإلهام ايقاع شيء في انقباب الخ
- ٢٩٠ (خاتمة) قال القاضي الحسين معنى الفقه على أن اليقين لا يرفع بانك الخ
- ٢٩١ * (الكتاب السادس في التعادل والتراجع) *
- ٢٩٦ مسألة يرجح بهما الاسناد الخ
- ٣١٠ * (الكتاب السابع في الاجتهاد) *
- ٣١٨ مسألة المصيب في العقليات واحد
- ٣٢٠ مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاديات وقفا
- ٣٢١ مسألة يجوز أن يقال لشي أو عالم الحكم عايشا الخ
- ٣٢٢ مسألة اتقلا أخذ القول من غيره معرفة داللة
- ٣٢٣ مسألة اذا تكثرت الواقعة وتجدد ما يقتضي الرجوع الخ
- ٣٢٤ مسألة قلند المفضول أقوال
- ٣٢٦ مسألة يجوز للقادر على التفرقة والتراجع وان لم يكن مجتهدا الافتاء الخ
- ٣٢٨ (مسألة) اختلاف في التقايد في أصول الدين
- ٣٥٢ (خاتمة) هيأ ذكر من مبادئ التصوف المصطفى لاقول

(نق)

الجزء الثاني من حاشية العلامة البزافي على
شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع
للإمام ابن السبكي تقدمه
الجميع برحمته وأسكنهم
دسح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

* التخصيص *

مصدر شخص بمعنى شخص (تصريح)
العام على بعض افراده) بان
لا يراد منه البعض الاخر
و يصدق هذا بالعام المراد به
التخصص كالعام الخصوص
وعدل كما قال عن قول ابن الحاجب
مسمياته لان مسمى العام واحد
وهو كل الافراد (واقابل له)
أي التخصيص (حكمه ثبوت تعدد)

(قوله في خص) أشار الى انه في أصل الفعل دون رعاية التسمية الذي تفيد هذه
الصيغة غالباً (قوله قصر العام على بعض افراده) قد يقال هذا غير مانع لشعوله قصره بعد
دخول وقت العمل به مع انه حينئذ نسخ لا قهصص كما ساقى في قول المصنف مستله ان
تأخر الخاص عن العمل بالعام أى عن وقته نسخ وبكس أن يجاب بان هذا التعريف من
باب التعريف بالعام وقد أجازته المقتدون (قوله بان لا يراد الخ) الظاهر ان الابهة السميعة
لان القصر اثباتى لا نفي فقط اذ هو اثبات الحكم لهذا كوروقبه عما عداه كما مر
وقوله بان لا يراد الخ المراد عدم الارادة من حيث الحكم سواء أريد تأوله من حيث
اللفظ كالعام الخصوص أم لم يرد ذلك كالعام المراد به الخصوص على ما ساقى (قوله)
ويصدق هذا بالعام المراد به الخصوص الخ) قد يقال كيف يصدق به مع قول المصنف
واقابل للحكم ثبته ودوايس فيه حكمه ثبته لتعدد وجوب بأر المراد بقول الحكم
لتعدد كون الحكم بحيث يثبت لافراد العام لولا التخصيص وبعد ان أخرى شونه
باعتبار دلالة الكلام وما يهضم من ظاهره ألا ترى أن العام الخصوص اذا انتهى
تخصيصه الى واحد صدق عليه ذلك مع استثناء ثبوت الحكم بالفعل المتعدد فوزان
العام الذى أريد به الخصوص في ذلك وزان العام الخصوص الذى انتهى تخصيصه الى
واحد (قوله لان مسمى العام واحد وهو كل الافراد) أى مجموع الافراد من حيث هو
مجموع أى الهيئة المركبة من الاعداد يجعله ما ذكره مسميه ما ذكره فلم أن
تكون دلالة على بعض افرادها تضاعف وقد مر انه اعطاة وبكس أن يجاب عن الاوهم

لذلك كونه لم يوجد هنا شرط دلالة التضمن لاحراز دلالة اللفظ على جزء المعنى في ضمن
 دلالاته على الكل حتى لو دل على الجزء استقلا لم تكن دلالة التضمن كما تقرر في محله والعام
 دلالاته على كل فرد مستقلة لافي ضمن دلالاته على المجموع فليست هذه الدلالة من دلالة
 التضمن قاله سمقات الظاهر أن يقال الكلام في مقامين دلالة العام من حيث الحكم مع
 التركيب ودلالاته في حقيقة انه بدون ذلك والاولى مطابقة لان الحكم فيها على كل فرد
 وأما الثانية فتضمن لان الفرد دبر معنى العام بلا شبهة (قوله انظروا معنى) المراد بالمتعدد
 لفظا ما كان مدلوله عليه باللفظ في محل النطق بأن يكون المتعدد مدلوله هو اللفظ فتقوله
 ما كان مدلوله عليه باللفظ لا في محل النطق بأن يكون المتعدد مدلوله هو اللفظ فتقوله
 مثالا للمعنى كلفه هو الكفا فيه استوائية (قوله انبه بهذا) أي بقوله حكمه وقوله
 ثبت لمتعدد (قوله على أن الخصوص في الحقيقة الحكم) أي فيكون قول المصنف قصر
 العام أي حكم العام (قوله ما هو أعظم من المحدود) أي اصدق المتعدد والمذكور بكونه
 انظروا وغير انظروا كلفه هو وصدة بالتمويل مع الحصر ويدونه حتى يشهد اسمه العدد
 بدليل جعلهم الاستثناء في العدد من الخصصات مع أن العدد ليس من العام المحدود
 عما سبق (قوله والحق جوازها الى واحد) في العبارة مضاف بمحذوف وبه يتعلق قوله الى
 واحد أي والحق جواز انتمائه الى واحد ويجوز أن يكون قوله الى واحد حالا من الهاء
 في جواز متعلقه بمحذوف أي منتميا الى واحد وانما جعلها العبارة على ما ذكرنا لان جواز
 التخصيص لا خلاف فيه وانما اختلف في جواز انتمائه الى الواحد وعنده الموقال
 وصحته واحد على الاصح لكان أقعد (قوله ان لم يكن لفظ العام جمعا) يدخل فيه نحو
 اقبل كل رحيل في البلد أو كانت $\frac{1}{2}$ رمانة في البستان ومقتضى اطلاقه جواز
 التخصيص هنا الى الواحد ويجوز في بعده وفي التلويح ما نصه والثالث أي من وجوه
 انظر أن من قال اقبلت كل رحيل في البلد أو كانت كل رمانة في البستان ثم قال أردت
 واحدا عد غبارا فارقا لا تم أجاب عن هذا بأن الكلام في الصفة لغة اهم (قوله والى
 أقل الجمع ثلاثة واثنين ان كان جمعا) مثل اطلاقه جمع الكثرة وهو واضح على ما تقدم
 عن الامتناع والانتشار وفي ما على اطلاق غيره ما فهو محل نظر فيحصل أن ينقد
 هذا بجمع القلة وينقد انتهاء التخصيص في جمع الكثرة بأحد عشر ويحصل أن لا تفرق
 كما هو ظاهر اطلاقه نظر المشاع في الفرق من اطلاق جمع الكثرة على ثلاثة كما تقدم
 عن المصنف ومثل الجمع في الحكم المذكور وهو جواز التخصيص الى أقل الجمع اسم
 الجمع ولهذا قال شيخ الاسلام في معنى الجمع اسم الجمع ككساء وقوم ورهط اه وههنا
 اشكال وهو أن يقال بشكل امتناع تخصصه الى واحد مع ادخال العام لذى أريد به
 الخصوص في تعريف التخصيص كما مر وتعليقه بقوله تعالى الذين قال لهم الناس
 أم يحسدون الناس لقد جاز التخصيص الى واحد وفي اسم الجمع المساوي للجمع في هذا
 الحكم الآن يجب أن الكلام في العام بخصوص لافي الذي أريد به الخصوص لكن

انظروا ومعنى كلفه هو منه بهذا
 على أن الخصوص في الحقيقة
 الحكم وان المراد بالعام هنا ما هو
 أعظم من المحدود بما سبق فالمتعدد
 انظروا فتقوله المشركون
 وخص منه الذي وشوه ومعنى
 كلفه هو ملائق له ما أف من
 سائر أنواع الايداء وخص منه
 حبس الوديعين قوله فانه جاز
 على ما صرحه الغزالي وغيره
(والحق جوازها أي التخصيص
الى واحد ان لم يكن لفظ العام
جمعا) كمن والمترد المحلى بالالف
واللام (والى أقل الجمع) ثلاثة
أو اثنين (ان كان جمعا) كالمساكين
والمحلات (وقيل) يجوز ان
واحد (مطلقا) نظرا الى الجمع الى
أن افراده أحد كقوله (وشد المنع)
الى واحد (مطلقا) بأن لا يجوز
الى أقل الجمع مطلقا (وقيل
بالنوع الآن يبقى غير محصور)
فيجوز جند (وقيل الآن يبقى
مريب من مدلوله) أي العام قبل
التخصيص فيجوز جند

لا بد من فرق واضح من جهة المعنى **سم** (قوله والاشعرا من متقاربان) فيه بحث فان مدلول
 العام قد يكون متناولا لاناوع كل منها لا يقتضيه ونخص منه الى أن يبقى نوع واحد كالو
 كال العام لفظ المدلولات على السما والارض وما بينهما سواء الموجود خارجا وغيره
 ونخص الى أن يبقى نوع واحد من تلك الأنواع كنوع الانسان مطلقا سواء الموجود منه
 وغيره فبصدق يستدأواهم امدون ثانيا ما اذا النوع الباقي غير محصور وليس قريبا من
 المدلول ولو كان المدلول في الواقع مائة ونخص الى أن يبقى تسعون مثلا صدق ثانيا امدون
 أولهما اذا الباقي قريبا من المدلول وهو محصور ولو كان المدلول في الواقع مائة ألف
 نخص الى أن يبقى تسعون ألفا صدق ثانيا ما اذا الباقي قريبا من المدلول وهو محصور
 وقصة ذلك ان يتمما عموما ونصوصا من وجه فكيف يكونان محققا من العلم الآن
 يريدان ما متقاربان في الجملة بمعنى قربة تقاربان **سم** (قوله والعام المخصوص عموم
 مراد تناولا لاحكام) بيان الفرق بين العام المخصوص والعام الذي أراده المخصوص
 بأن الاول حقيقة والثاني مجاز واعلم ان المصنف يكون العام المخصوص حقيقة
 لا استعماله في تمامه من تناوله لجميع الأفراد فانظر لدلالة العام في حد ذاته لان
 حيث الحكم والتركيب تشكيلا معه حكميته اختلاف الاتي بقوله والاول الاشبه
 حقيقة الخ لانه اذا كانت الحقيقة متظروا فيها للعام من حيث ذاته لان حيث الحكم
 والتركيب فهو حقيقة ابدأ ويحبه عليه ان العام المراد به المخصوص كذلك أيضا اذ
 استعماله في الفرد مجاز لا يقتضي المعنى الحقيقي اذ المعنى في العام مفهوم دلالة اللفظ وضعها
 فاستعمال العام في الفرد مجاز لا يخرج به عن كونه عاما والجواب أن ما ذكره بقوله
 والعام المخصوص عموم مراد تناولا الخ المشبهة حقيقة ابدأ اختياره بعبارة قوله وما
 ذكره بعده قوله والاول الاشبه الخ حكمية لكلام الاصوليين لكن يحبه عليه ما تقدم
 من ورود العام المراد به المخصوص وأن الكلام هنا في دلالة العام من حيث الحكم
 والتركيب لان التخصيص منه اق بالحكم كما هو مرجح كلامهم كالشارح وعليه يقتضي
 اختلاف الاتي في كون العام المخصوص حقيقة أم مجازا فها ذكره المصنف اختياره تبعها
 لوالده بخلافه الا انه الاصوليين خارج عن موضوع المسئلة فقد علمت أن خلاف الاصوليين
 المذكور مبناه ما هو الموضوع من دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب وهو الحق
 وأن مختار المصنف مبناه دلالة العام في حد ذاته وابهت خلاف الموضوع وبهذا تعلم أن
 عبارة قاصرة عن افادة المراد صراحة خلافا وبالجملة فهي عبارة غير محرفة **قوله** تناولا
 لاحكام بتغيير يحتمل عن المضاعف اليه **سم** عوم تناوله مراداً وعن نائب الفاعل اي عومه
 مراد تناوله **قوله** ولا تناولا اي بحسب الاستعمال والارادة وفيه ما مر **قوله** اي فرد
 منها أشار بذلك الى أن المراد بالجزء الفرد لا الجزء المقابل للكل وهو ما يصح جعل
 الكل عليه لان ذلك لا يصح هنا فان المراد بالكل الكلية الكلية كما سيظهر له لا يقتضي

والاخيران متقاربان (والعام
 المخصوص عموم مراد تناولا
 لاحكام) لان بعض الانفراد
 لا يشبه الحكم نظر المخصص
 (و) العام (المراد به المخصوص
 ليس عموم مراد) لاحكام
 ولا تناولا (بل) هو (كل) من
 حيث ان له افراد بحسب الاصل
 (استعمل في جزئ) أي فرد منها
 (ومن ثم) أي من هنا هو انه
 كل استعمل في جزئ أي من
 أجل ذلك

(كان مجازاً قطعاً) نظر الحبيبة الجزئية مثاله قوله تعالى الذين قال لهم الناس أى (٥) أنهم يستعبدون الأصحبي لقيامه بمهم

كثير في تقييده المؤمنين عن ملاقاته
أى سفيا وأصحابه أى محدثون
الناس أى رسول الله صلى الله
عليه وسلم لجمعه ما فى الناس من
التصال الجيلة وقيل الناس فى
الآية الأولى وقد من عبد القيس
وفى الثانية العرب وتسعى فى قوله
كل على خلاف ما قدمه من أن
مدلول العام كلية (والأول) أى
العام الخصوص (الاشبه) أنه
(حقيقة) فى البعض الباقى بعد
التخصيص (وقال الشيخ الإمام)
والدال المنصف (واقفاً) الخنايا
وكثير من المنصفين وأما
لش فنية لأن تناول اللفظ لايخص
الباقى فى التخصيص كتناوله
بلا تخصيص وذلك تناول
حقيقى اتنافاً فليكن هذا
التناول حقيقة أيضاً (وقال أبو
بكر (الرازي) من الحقيقة
حقيقة (إن كان الباقى غير
مخصص) لبقائه خاصة العموم
والانفجار (وقوم) حقيقة وإن
خص بالانفجار كصفه أو
شرط أو استثناء لأن ما لا يستقل
جزء من المقيد به فالعموم بالنظر
اليف فقط (وأما الجزئين حقيقة
وإنما اعتبار من قسوة والاقتضا
عليه) أى هو باعتبار تناول
البعض حقيقة وباعتبار
الاقتضا عليه مجازاً وفى بعض
باعتبارى بلا قسوة مضافاً

أنه لا يصح جعله على أفرادها (قوله) كان مجازاً أى من سلا علاقه الكلية والجزئية
ويصح أن تكون علاقه المناسبة وفى عبارة الشارح ما يشير لكل إن تأمل (قوله) نظراً
لحقيقة الجزئية) أى وأولاً. نظر لحقيقة الجزئية فهو حقيقة لما تقر من أن استعمال
الكل على جزئية أن كان من حيث خصوصه فجاز أن كان من حيث اشتقائه على كليه
حقيقة كذا تقر وفيه أن هذا غير متأت هنا إذاً الكل على قول المنصف بل هو على الخ
مراد منه القضية الكلية كما سبقه الشارح ومعلوم أن فرد القضية الكلية لا يشغل
عليها فالخ أن قول الشارح نظر الخ ليس احترازاً عما ذكر (قوله) لقيامه) علامه حذف
أى وصح اطلاقه عليه لقيامه (قوله) فى تقييده) أى تحذيره وتخريفه المؤمنين (قوله)
لجمعه ما فى الناس) علامه حذف كما تقدم نظيره (قوله) وقيل الناس فى الآية الأولى الخ)
خلاف ما عليه عامة المفسرين (قوله) وتسعى فى قوله كل الخ) أى فالمراد بقوله كل
استعمل فى جزئى قضية كلية استعملت جزئية وقول شيخ الإسلام لاختفاء أن مقدمه
من ذلك إنما جاز من جهة تشمل حكم العام ليسع أفرادها فإذا اتفق الشواهد استعمال
لعام فى جزء من جزئياته خرج بذلك عن مدلول الكلية وصار استعماله فى بعض جزئياته
من قبيل استعمال الكل فى الجزئى لأن قبيل الجزئية. مقابلة للكلية ولا تسع على أن
الكلام هنا فى العموم ونفى المدلول إياه أن العام مدلوله من حيث الحكم كاستعماله
لاكل ولا كل كأم ومعلوم فى هذه أنه كل الأفراد أى المجموع المركب منها وأياً ما
كان فاستعمله فى الفرد من استعمال القضية الكلية فى قضية جزئية أو من استعمال
المجموع المركب فى جزئية وليس من استعمال الكل فى الجزئى بحال إذ لم يثبت وضع
العام لأمه فهو الكل الذى يعمل على كل فرد من أفرادها حتى يكون استعماله فى الفرد
استعمال الكل فى جزئية (قوله) فليكن هذا تناول حقيقة أيضاً) سياتى ردّه فى قول
الأكثر أنه مجاز (قوله) لأن ما لا يستعمل جزئياً من المقيد به أى وما يستعمل ليس جزئياً من
المقيد به فلا يكون العموم بالنظر إليه كافى غير المستعمل أى فلا. نظرائى للفظ من حيث
التقيد بل يهذون التقيد وهو يهذون التقيد شامل لجميع الأفراد بل يصح كونه حقيقة
فى الباقي كونه بعض مدلوله (قوله) فالعموم بالنظر إليه) أى على ما لا يستعمل وحاصله
أن اللفظ العام الذى خص به صلب نظيره فقط باعتبار ذلك التقيد فهو موهبه حيث
بالنظر للأفراد المقيدة بذلك المقيد كونه كرم بنعيم العلماء فهو عام فى أفراد ألعاء
من بنعيم وهكذا القول فى الاستثناء كقولك قام القوم الأزيد أو عام فى أفراد القوم
لغاير من زيد وقس على ذلك (قوله) وهو أحسن) أى لأنه مع كونه أحسن مستغن عن
حذف المضاف إلى تناول والاقتضا رأى اعتبار تناوله واعتباراً لاقتضاه لأن تناول
والاقتضا اعتباران لا اعتباران (قوله) والتناول لهذا البعض الخ) ردّها استدلاله
الأول على أنه حقيقة فى الباقي من قوله لأن تناول اللفظ لبعض الخ وحاصله أن تناول

أحسن (والاكثر مجازاً مطلقاً) لاستعماله فى بعض ما وضعه أو لا والتناول لهد البعض حيث لا تخصيص إنما كان حقيقة

لمسا حنبته لبعض الآخر (وقيل)
 مجاز (أن استغنى منه) لأنه يقين
 بالاستقناء الذي هو إخراج
 ما دخل أنه أريد بالمستغنى منه
 ما عدا المستغنى بخلاف غير
 الاستقناء من الصفة وغيرها فإنه
 يفهم ابتداء أن العموم بالنظر
 إليه فقط (وقيل) مجاز (أن
 شخص مع رافض) كالعقل
 بمراد اللفظ فله عموم بالنظر
 إليه (وقيل) العام (الخاص قال
 له كبرج) مطع قال لا زال
 إحصائه من غير تكبر (وقيل)
 أن شخص معين) نحو أن يقال
 أنتي يا المشر كين لأهل الذمة
 بخلاف الميم نحو الإحصاء -
 ما من فرد إلا يجوز أن يكون
 هو المخرج وأوجب بأنه يعمل به
 إلى أن يتي فرد وما قضاه
 كلام لا مذهب وغيره من
 الانفاذ على أنه في الميم غير حجة
 مدفوع بنقل ابن برمان وغيره
 بخلاف فيه مع ترجمه أنه حجة
 فيه (وقيل) حجة أن خص
 (وقيل) كاصفة المتقدم في
 أنه حجة حجة من أن العموم
 بالنظر إليه فقط بخلاف المتصل
 فيصور أن يكون تخصص به غير
 ما ظهر فيك في الباقي (وقيل)
 هو حجة في الباقي (أن أبا حنيفة
 العموم) نحو فاقوا المشر كين
 فانه يفي عن الحرف

المذكور لا يجب كونه حقيقة لأن كونه حقيقة قبل التخصيص لم يكن من حيث كونه
ممتنا ولا للباقي حتى يكون بقائه التناول مستلزما لبقائه كونه حقيقة بل من حيث أنه
مستعمل في ذلك المعنى الذي ذلك الباقي بعض منه وبعد التخصيص قد استعمل في نفس
الباقي فلا يثبت حقيقة فالقول بأنه متناول له حقيقة بمجرد عبارة قاله الله سبحانه (قوله لا
يتبين بالاستئناس الخ) أي وأما قبل الاستئناس فمفهومه أنه أي بجميع الأفراد فلذا كان
استعماله في الباقي مجازا للتبادر وغيره وهو جميع الأفراد المذموم فكان الاستئناس لفظ آخر
مستعمل بخلاف غير الاستئناس فيكون منه ابتدأ أن العموم انما هو في أفراد القيد فلذا
كان استعماله في الباقي حقيقة (قوله بالنظر إليه) أي إلى غير الاستئناس من الصفة
وغيرها من الخصائص المتصلة (قوله فالعموم بالنظر إليه) أي إلى اللفظ (قوله قال
الاكثر حجة مطاوعة) هذا الإطلاق في مقابلة التقييد في الأقوال المذمومة بعد (قوله
لاستدلال الخصام) أي بعضهم وقوله من غير تكثر أي من باقهم فهو اجماع - كوفي (قوله
أرجو - أنه يعمل بالخ) فيه أنه غير منع من دليل الأول إذ حاصل الدليل أن كل فرد يجوز
أن يكون هو البعض الخارج ويجوز أن العمل العام في فرد واحد فضلا عن أكثره فإمام
لا يحتال في كل واحد - فالاحتمال المانع انما هو في خصوصيات الأفراد لا في كميتها
بقائه واحدا بل بقا جميعها الواحد لا يرفع الاحتمال فليست قاله العلامة وتوجب
أنه لا يتبرر مجرد الاحتمال فثبت لمع عن الخارج حمل على الاستبراط في الأشخاص
لاصل في كل فرد عدم الخارج قد عمل به في جميع الأفراد لا يمكن الحكم عليه أيضا
عدم الخارج أشخاصا لا مفرقه كذا قبل وفيه تأمل (قوله في المذهب) أي معه في معنى
مع ويصح أن تكون بمعنى به السببية أي بسبب المذهب أي بسبب التخصيص بالمذهب أي
خارج بعض مذهب من وجهه ولو حذف قوله في المذهب ما ضرر هذا الكلام منه (قوله فسه) أي
لعمام مخصوص بالمذهب وقوله أنه أي العام بحجة فيه أي في المذهب أي معه في معنى مع
تقدم (قوله في أنه حديث) متعلق بتقديم وقوله من أن العموم الخ بيان لما من قوله لما
تقدم (قوله) يجوز أن يذكر تدخسه بغير ما ظهر فيك في الباقي) معنى هذه العبارة أن
العام الذي تنص بمقتضى شواهدنا في الشرع لا تقتلوا أهل الذمة ليس حجة في الباقي بعد
التخصيص بهذا المنفصل بل هو أن يخص بمقتضى آخر هذا المنفصل الذي ظهر وهو
تقتلوا أهل الذمة والعبارة لا تقيد المراد بوقال يجوز أن يكون تدخسه بغير ما ظهر
الخ كان أوضح وصحة عبارة لا تقيد ختم به العام على المنفصل مراد به جنس المنفصل
المتقدم في قوله بخلاف المنفصل والمعنى يجوز أن يكون قد خص أي أخرج بمقتضى
آخره ما أخرج به هذا المنفصل المذموم كوراء ويجعل الباقي من وضعه للعام والمعنى
بأنه أن يكون قد أخرج من العام غير ما ظهر (قوله في الباقي) انما صارح به بعد تدخيره
نص من قول المصنف أن أتباعه إليه (قوله فانه نبى عن الحرب) أي لكونه متصديقا

لتبادوا فمن اليه كالذي يخرج بخلاف ما لا يخفى عنه السموم فهو السارق والسارقة قاطعوا أيديهم ما فاته لا يفي عن
السارق اقدور ربع دينار فصاعدا من حرز مثله كالأني عن السارق ٧ لغیر ذلك الخرج اذ لا يعرف خصوص

هذا التفصيل الا من الشارع
فالباقى في نحو ذلك يشك فيه
باحتمال اعتبار بقية آخر (وتقول)
هو حجة (في أقل الجمع) ثلاثة
أو اثني عشر لانه المتيقن وما عداه
مشكوك فيه لاحتمال أن
يكور قد خص وهذا مبني على
قول تقدم أنه لا يجوز ان تخص
الى أقل من أقل الجمع معاشنا
(رسول غير محتملنا) لانه
لاحتمال أن يكون قد خص بغير
ما ظهر ويشك فيما يراد منه فلا
يتبين الا بقرينة قال المصنف
والله فان لم نقل انه حقيقة فان
قلنا ذلك احتج به جزمنا (ورغم
ما عام في حياة النبي صلى الله

عليه وسلم قبل البعث عن
الخصص) "فما كانا قاله الأستاذ
ابو اسحق الاسفرواني (وكذا
بعد الوفاة خلافا لابن سريج)
ومن سمعه في قوله لا يتسلكه
قبل البعث لاحتمال التخصص
واجيب بان الاصل عدمه وهذا
الاحتمال مثبت في حياة النبي
صلى الله عليه وسلم لان آتيتك
بالله ان ذلك يجب للواقع
في اورد لاجل من الواقع وهو
قطي الدخول يمكن عند الأكثر
كاساني وما نقله الامدي وغيره
من الاتفاق على ما قاله ابن

للقتل والمخاربة (قوله كالذي) أي فاته غيب عن من حيث شمول الا لفظه لانه يتبادر
من اللفظ فالتشبيه في الاتية بدون علته (قوله باحتمال اعتبار بقية آخر) أي وهو كونه
الربع دينار يخرج من الحرز من جنس التقددون العروض مثلا (قوله مبني على
قول تقدم) أي في قول المصنف وشذ المنع مطلقا (قوله لاحتمال أن يكون الخ) علة
لقوله يشك مقدمة عليه للاهتمام وقوله يشك خبر لانه (قوله قال المصنف والخلاف
الخ) الخلاف مبني آخره محذوف أي ثابت وقوله ان لم نقل شرط فيه (قوله فان قلنا
ذلك) أي انه حقيقة احتج به أي بالعام المخصوص فيعاني من الأفراد وفي هذا الذي قاله
المصنف نظرا لان المعنى الذي عكس به في الحقيقة مطلقا وجوبه - يركونه حقيقة
أيضا كما هو ظاهر ولا يخفى أن ظاهر كلامهم خلاف ما قاله المصنف والظاهر أن ما قاله
من بطله كما يشهد بتفسيره في شرح المتأخر بقوله يشبه أن هذه المسئلة مقرعة على قول
من يقول العام المخصوص بخلافه من قال غير ذلك احتج به هذا الاحتمال اه فليست
هم (قوله في قوله) لم يزل في قوله لم لأن غير ابن سريج سبع في هذا القول ويحصل
فما قل قوله في قوله يتبعه (تقول) لا يتبعه قبل البعث أي لا يجوز ان يعمل به قبله
نقف الى ظهور التخصص (قوله بان الاصل) أي المستحب (قوله اذ ذلك الخ) ذلك
مبني آخره محذوف تقدير ثابت وقوله يجب الوقوع تحت القتل أي التي يجب
الواقع أي بحسب الوقوع والتزول وقوله فيما ورد لاجل الخ خبر أن من قوله لا
التمسك بالعام وقوله من الواقع بان ما ورد لا بد من كلامه بان التمسك بالعام
وقت ثبوت حياته صلى الله عليه وسلم الا في ذلك العام بحسب الامر الواقع ثابت في
الوقائع التي ورد ذلك العام لاجلها وحاصله أن احتمال التخصص في العام المقصود به في
حياته صلى الله عليه وسلم مثبت لان التمسك بالعام في حال حياته صلى الله عليه وسلم
الوارد على سبب خاص انما هو في ذلك السبب انما هو الخاص بالوارد لاجل العام ودرعاني
الدخول فينتفي احتمال التخصص حينئذ هذا كلامه وفيه كما قاله الشيخ الاسلام أن الدليل
أخص من المدي لان المدي التمسك به مطلقا سواء ورد على سبب خاص أم لا - واتفق
الوارد على السبب الخاص صورة الورد ووجهه هو الدليل خاص بالتمسك بالوارد على
سبب خاص في ذلك السبب الخاص فقط ثم دعوى أن كل عام في حقه صلى الله عليه
وسلم وارد على سبب خاص وان الوارد على السبب الخاص لا يتسلك به في غيره ممنوعة
فرب عام لا يكون وارد على سبب خاص أصلا أو يكون وارد على خاص غير خاص
آخر يراد العمل به فيه أية أوضاع ما للشيخ الاسلام ثم لا يخفى أن الدليل أخص من
المادول لانه انما يتناول التمسك بالعام فيما ورد لاجل في حقه النبي صلى الله عليه وسلم

سريج مدفوع بمحاكاة الأستاذ والشيخ أبي اسحق الشيرازي الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازي وغيره وما الى القتل
قبل البعث واختاره البيضاوي وغيره وتبهم المصنف

(٣) قول الحثي واقتصر

الامام) كذا بخطه وصوابه
واقتصر الاشمدي كافي نسخ
الشروح بقية عبارة الحثي
نفسه اه مصححه

وهو قول الصيرفي كما نقله عنه
الامام الرازي وغيره واقتصر
الاحدى وغيره في النقل عن
الصيرفي على وجوب اعتقاد
العموم قبل البحث - من
المخصص وعلى قول ابن سريج
لوقته في العام عملا مؤقنا
وضاق الموت عن البحث - من
يعمل بالعموم احتياطا أولا
خلاف حكاية المصنف عن
حكاية ابن الصباغ وذكره
أولا بقوله وثالثها ان ضاق
الموت ثم تركه لانه ليس خلافا
في أصل المسئلة (ثم يكفي في
البحث) على قول ابن سريج
(الظن) بان لا يخص خلافا
للقاضي أي يكره السابق
في قوله لا بد من القطع قال
ويحصل بشكر بر النظر والبحث
واشم اركلام الافة من غير أن
يذكر أحد منهم مختصا
(المخصص) *

أي المقيد للمخصص (قسمان
الاول المتصل) أي ما لا يستقل
بنفسه من القطع بان يشارن
العام (وهو حجة) أحدها
(الاقتناء) يعني الدال عليه

دون التمسك به فيما بعد من الوقائع في حال حياته صلى الله عليه وسلم ودون التمسك به
فما ورد لأعلى واقعة في حياته صلى الله عليه وسلم وغاية ما يرجح به كلامه على بعد أن يقال
أحق بما تناوله الدليل غير مما ذكره طرد القلب انتهى وفيه أن الحاق ما ورد لأعلى واقعة
بما تناوله الدليل مشكل إذ لا يقطع بال دخول في شيء من موارد هذا بخصوصه كما لا يخفى
والوجه أنه لو وقع في حياته صلى الله عليه وسلم الاستدلال بالعام في واقعة أخرى غير ما ورد
العام عليه أو ورد العام في حياته صلى الله عليه وسلم لأعلى واقعة أن يجري في ذلك
الخلاف المذكور قاله سم (قلت) لو حلل انما الاحتفال المذكور في حياته عليه السلام
بأنه لازمه وهو التوقف لا يمكن من إجماعه عليه السلام بسهولة كان وجه ما قابل
(قوله وهو) أي التمسك بالعام قول الصيرفي (قوله) كما نقله عنه (الامام) أي بناء على ما نقله
عنه (الامام) (قوله واقتصر (٣) الامام وغيره (الخ) حاصله أن الصيرفي نقل عنه قولان
متناقضان ما نقله عنه الامام من القول التمسك قبل البحث ~~كما~~ الجهور وما نقله عنه
الاشمدي من أنه يقول انما يجب اعتماد العموم قبل البحث عن المخصص وأما العمل به
قبل البحث عن المخصص فلا يجوز (قوله) وذكره هنا أولا أي بعد قوله خلافا لان ابن سريج
يقوله وثالثها (الخ) (قوله) ثم تركه لانه ليس خلافا في أصل المسئلة) أي وذكره كما كان أولا
يفهم منه أنه خلاف في أصل المسئلة وبه يعلم اندفاع اعتراض الشهاب رحمه الله تعالى
بقوله لا يخفى ان ذكره عقب ما صرح في المتن كما مع المصنف يقتضي ان يكون خلافا في أصل
المسئلة فكان واجب الحذف لذلك لا مجرد كونه ليس خلافا في أصل المسئلة غاية الأمر أنه حذف مقدمة
اندفاعه لم يعمل بجمد كونه ليس خلافا في أصل المسئلة غاية الأمر أنه حذف مقدمة
من التعليل لوضوحها من السياق في أن يقال هذا لا يقتضي تركه مطلقا فهلا ذكر
نقله على المقابل فانه من تقريره انه الحسنه (قوله) ويحصل بشكر بر النظر) أي يحصل
القطع بمعنى قوة الظن (قوله) واشتهر كلام (الائمة) أي على ذلك العام (قوله) أي
المفسد للمخصص) اطلاق المخصص على المفسد للمخصص أي الالفاظ المستدلال
ببأسيل قوله فسمان مجاز شائع حتى صار حقة عرفية بحيث اذا اطلق لا يفهم منه الا
اللفظ المذكور والمعنى الحقيقي هو فاعل التخصيص وقول الامام ومن تبعه المخصص
حققة ارادة التمسك فيه وقفة وكان ذلك سرى اليهم من قول التمسكين الارادة
صفة في الحى فوجب تخصيص أحد المقربين في أحد الأوقات بالوقوع مع استواء
نسبة القدرة الى الكل ومعلوم ان ذلك لا يستلزم ما قاله قوله شيخ الاسلام
ونحوه في الكمال وتنظير سم في ذلك لا يخفى منه (قوله) بان يقان العام) الباشيية
أو تصويرية والمعنى بان لا يستعمل الاقمار بالعام لعدم استقلاله بالاذاعة بنفسه
فاندفع ما يقال ان التعريف المذكور يشمل ان يقال لا تقتلوا أهل فتمت متصلا بقولنا
اقتلوا المشركين مع أنه من المنفصل قطعاً (قوله) يعني الدال عليه) أشار
بهذا مع قوله الا في أي الاستثناء بمعنى الدال عليه في قول المصنف ويجب اتصاله

الى أن كلام المصنف اشقل على نوعي الاستدلال الاول ان يطلق اللفظ بمعنى واحد
عليه الضمير بمعنى آخر وهذا في قول المصنف الاستثناء مع قوله وهو الاخراج والثاني
ان يراد بأحد ضميرين عائدتين على اللفظ أحدهما معنيته وبالأخر المعنى الآخر وهذا
موجود في قوله هنا وهو الجمع مع قوله ويجب اتصاله فان الضميرين عائدان الى الاستثناء
والاول عائد عليه بمعنى الاخراج والثاني بمعنى اذا الاستثناء وشاهد الاول قوله
اذ انزل السماء ارض قرم * رعيه وان كانوا غضايا

وشاهد الثاني قوله

فسمى في الغضا والسالكه وان هم * شهودين ونحى وضلوى
وقال سيم قال النفاذاني ويظهر أن يعلم اننا اذا قلنا سيم في القوم ان زيد اقلنا استثناء
يطبق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعدة ألفاظ في مجموع
لفظ الاريد او بهم هذه الاعتبار اختلقت العبارة في تفسيره فيجب أن يحتمل كل
تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة اه وبه يتطرق في قول شيخ الاسلام قاضيه أي
قائد الشارح بقوله معنى الدال عليه أن الاستثناء معنيته من الخ بل ينبغي أن يقال على أن
الاستثناء معنيته ما هو في أربعة اه وفيه أن ما قاله شيخ الاسلام هو بالنظر لما ذكره
الاصغر من المعاني وما علم أن المستفاد من عبارة شيبان فقط وحاشيته بما قاله هو
الصواب (قوله من متعدد) لم يقل من عام يشهد العدد لما تقدم من دخوله هنا كناية
عليه الشارح انما (قوله بأحد أو واحد أي آخراتها) ظاهر العبارة غير شامل للاخراج
بخصوص استثنى واخرج على لفظ المضارع والظاهر انه مطبق في اخراجها أيضا انكم (قوله
صادر الخ) وقع به نوع من معكم واحد لاخراج وهو فاعدا انكم انكم تخرج على
صفة اسم الفاعل لا يخرج منه وقوله مع المخرج منه دفع به قوله ما قد دفع به العبارة من
كون الاخراج من معكم واحد لا يخرج منه من معكم آخر وهو عكس الصواب
بهذا القيد سيم (قوله كان استثناء فقط) أي اتفاقا فانه من معكم واحد وهو والله تعالى
ولم هذا على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يجتمع قوله الشهاب قال سيم وحاشي له
على هذا الترجي التعليل المذكور ولكن الظاهر عدم اختصاصه بالقول المذكور دون
اجتماعه صلى الله عليه وسلم على القول بجواز لا يكون الاحتياط ولا يقرع على خطأ على
الخلافا في المسئلة فهو على هذا القول بمنزلة المبالغ بل هو مبلغ في المعنى فالاستثناء
أيضاً من معكم واحد بحسب المعنى وهو الله تعالى اه (قوله ويجب اتصاله) المراد
بذلك أنه لا يرد عليه ويختص بمحصاة اذا كان متصلا (قوله بنفس أو معاني) أي أو نحو
ذلك كفي ما وفي كلامه مانعة خلوة فخر الجمع (قوله وعن ابن عباس الخ) كرويا فخر اهل
العريسة على اشتراط الاتمال وبأنه صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فرأى غيرها
غيرها فليكن كفر عن يمينه وليأت الذي هو خير ولم يقل أول استثنى وبأنه لو صح ذلك لطل

(وهو) أي الاستثناء نفسه
(الاجراج) من متعدد بالآ
أواحد أي آخراتها) نحو هذا
وعنه أو سوى صادر ذات
الاجراج مع المخرج منه (من)
معكم واحد وقيل مطلقا
قوله القائل الا فربا عقب قيل
غير وجه الرجال استثناء على
الشيء المفعول في الاول ولو قال
النبي صلى الله عليه وسلم لا
أهل الجنة عقب نزول قوله
فما في فاعدا لولا المشركين كان
استثناء لفظ الازد مبلغ عن الله
وان لم يكن ذلك تارة راجع
انصلا (قوله الاستثناء) بمعنى
الدال عليه بالاستثنى عنه (عائده)
فقد يفسر انصلا بنفسه أو
سواء (وعن ابن عباس) يجوز
انفصلا (الاشهر)

الاقرار والطلاق والعشاق ولا أدى الى انه لا يصح صدق من كذب لان من قال قدم الحاح
 يحتمل أن يستغنى بعد ذلك بهذه قالة البيضاوي وجل في الحصول كلام ابن عباس رضي
 الله عنهما على ما اذا قوى الاستغناء متصلا بالكلام ثم أظهر في نفسه بعد ذلك العدمانصه
 وقبل لا يجب الاتصال لفظا بل يجوز الاتصال بالنية وان لم يتلفظ به كالخصم يصح بغير
 الاستئذان وجعل بعضهم مذهب ابن عباس على هذا ولو جعل على ظاهر قوله وهو جواز
 مطلقاته لا كان بعد اجدا اهـ وقوله كالخصم يصح بغير الاستئذان أراد بغير الاستئذان
 الالفة المتفصلة وأورد أن جعل كلام ابن عباس على ما تقرره في قول المصنف الآتي
 وقيل يجوز بشرط أن يشي في الكلام فانه يقتضي الاطلاق فيه فقل هذا القول
 صحيح بعدم المسافاة لما على غير الرواية الأخيرة فانما جامع المصنف من عدم الاتفاق عليها
 بيده ابن عباس وأما على الرواية الأخيرة فانما جامع المصنف من عدم الاتفاق عليها
 ومعه ثم اعنه قال سم (قوله وقيل سنة) بالمرأى السنة أو بالنصب كما هو المناسب
 لما عرفت وقيل يجوزاته السنة (قوله في المجلس) أي اتمام المجلس (قوله بشرط
 أن يشي في الكلام) هذا الشرط متفق عليه عند القائلين بضرورة اتصاله فلا يشي
 الاستئذان الالفة فراغ الاستغناء لم يصح وعليه لا يشترط وجود النية من أول بل يكفي
 وجودها فيما فرغ من الأصح فله شيخ لاسلام قلت وقوله فلا يشي الاستئذان الالفة
 فرغ المستغنى منه لم يصح وحل ذلك ما تقرره في فروع مذهبه من المالكية من أن
 عدة من باعوا أو اتوا بالمتفق عليه سواء قوى الاستئذان من أول الكلام أو
 في آثائه فبعب فراغ المستغنى منه (قوله كلام الله فقط) قال في البرهان وانما جعلهم
 على ذلك خيل لي تخيلوه من كلام المسكينين القائلين بأن الكلام الألفي واحد وانما
 اقتراب في جهات الوصول الى اغماطين فلو أنما الاستئذان فذلك في السماع والتفهم
 دون اسلكام وهذا غلط لان الكلام ليس في الكلام الألفي بل في العبارات التي يتألفها
 وهي في حكم كلام العرب ولا يوجد فيه تأخر الاستئذان اهـ (قوله فهو مراد له أولاً) قد
 يشار كان قياس ذلك لان لا يتعد ذلك بكلام الله وأن يكون المدار على النية أولاً أي قبل
 فراغ الكلام كما هو القول السابق على هذا والفرق بين من لازمه تعالى اودائه أولاً
 بخلاف غيره ليس فيه كبر مرة كما لا يخفى سم (قوله زكر المنسرون) قال الشهاب
 كانه منسرد اخبر خاصة ويصلح أيضاً لبيان نقله طاء والمجلس اهـ ويمكن أن
 يستدل به لما قبل الأخير أيضاً قال سم (قوله في الخ) لو قدم عليه والمجاهدون كان أوضح
 ليشرح غير الأولى الضرر وإذا التزم أنه انما نقل بعد ذلك شيخ الاسلام (قوله على
 الاستئذان) أي لا جله والاقه وانه على المال دليل أنهم أخبروا بغير الاستئذان حالاً
 كما تقرره في موضعه (قوله كما قرأه أبو عمرو) التثنية في ثبوته عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله ونحوه) عطف على ما روي وأراد بنحوه ما تقدم من الأقوال عن غير ابن

وقيل سنة وقيل أبداً روايات
 عنه (عن سعد بن جبير)
 يجوزاته (الاربعة أشهر)
 وعصاهوا سنن ايجوز
 اتصاله (في المجلس) عن
 (بجاءه) يجوزاته (في الخ)
 (سعد بن جبير) يجوزاته
 (ما لم يأت في كلامه) (قوله)
 يجوزاته (شرط أن يشي
 في الكلام) لانه مراد له أولاً
 (وقيل يجوزاته اتصاله) في كلام
 الله فقط لانه تعالى لا يجب
 عنه شيء فهو مراد له أولاً
 ببيان غير وقت كالمفسرون
 أن قوله تعالى غير وفي الضرر
 نزول هذا لا يشي في الساعدون
 من أن من ين الخ في المجلس
 وقرأ ما وقع وغيره النصبي
 على الاستئذان كما قرأه أبو عمرو
 وغيره بل رجع أن على الصفة
 والاصل فيا روي عن ابن عباس
 ونحوه

اذا نسبت اى اذا نسبت قول ان

شاه الله ومنه الاستفتاء وتذكر

فأذكره ولم يعين وقتا فاختلفت

الاراء فيه على ما تقدم من

غير تعييد بنسبان وسعافقوله

واذكر ربك اى مشيئة ربك

(اما الاستثناء المقطع) ان

لا يكون المستثنى فيه بعض

المستثنى منه عكس المتصل

السابق المنصرف اليه الاسم

عند الاطلاق نحو ما فى الدار

احسد الا الجار فثانها اى

الاقوال لفظ الاستثناء (متواط)

فيه وفي المتصل اى موضوع

لقد مشترك بينهما اى الخافاة

بالا واحدى اخواتهما احذر ان

الاشتراك ويجاز ان

الاصح انه مجاز في المنقطع لتبا

غيره اى المتصل الى

ومضى انه حقيقة فيه كالمتصل

لانه لا يصل في الاستعمال

ويجوز مخالفة المذ كورة من

غير اخراج وهذا القول بمعنى

قوله (والرابع مشترك) بينهما

فهو مكرر الا ان ربك بلا طوى

الشانى انه حقيقة في المنقطع

يجاز في المتصل ولا خالف بذلك

فما علت (والخمس الوقت)

اى لا يدعى اى حقيقة فيها

أم فى أحدهما اى فى القدر

المشترك بينهما ولما كان

عباس ماعدا القولين الاخيرين فان هذا الاصل لا يناسبهما كما لا يخفى وبذلك يشعر

تعبيره بضمه دون قوله وغيره وتعليقه الاخيرين دون غيرهما واوردناه كنه يصح تعليق

هذا الاصل بالحوال المذ كور مع قوله كاروى عنه اى عن ابن عباس فان معناه ان روى

عن ابن عباس انه اسند بهذا الاصل الذى هو قوله تعالى ولا تقولن لشيء الخ ومعناه

انه لم يستدل على اقول غير التى هى المراد بالحوال المذ كور كما تقرر الا ان يجب ان

اراد ان هذا الاستدلال الماصح لا قول غيره فكأنه روى عنه فيكون قوله كاروى عنه

مستعمل في معناه الظاهر بالنسبة لا قوله وفي معناه التضييق بالنسبة لا قوله غيره

سم (قوله كاروى عنه) اى على الوجه الذى روى عنه (قوله قوله تعالى الخ) قديمة ل

قديمين من تقريره ان الاصل المذ كور ليس قوله تعالى المذ كور بل هو القياس على

ما افاده ويجب بالاصل المقيد علمه اصل المتعدي في الجملة سم (قوله ولا تقولن

لشيء) قال السباوى اى لا تقولن لاجل شئ تعزم عليه اى فاعله فيما لا يقبله الا بان

يشاء الله اى الا بالنسبة بشيئته (قوله ومثله الاستثناء) جملة معترضة بين المعطوف

وهو قوله وتذكر والمعاوف عليه وهو قوله نسبت للاشارة الى ان الاستثناء لا يقياس

على ما في الآية لا بنفس الآية اى قياس الاستثناء على التمدق بالشيئة بجميع اخراج

في كل اداة لتعريف اخراج حادثة من طالى الشخص مثلا عن الحسم كقولك ار جئتني

اكرمه فك فقد اخرجت حالة غير الجى عن الاكرم كان الاستثناء اخراج لبعض افراد

المستثنى منه عن الحكم (قوله ولم يعين) اى الله تعالى او ابن عباس ومتاوانرا على

النسابة انه لم يعينه في الآية فلا ينافى تعينه في الاثر وهو ما رواه الحاكم في المستدرک

وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس انه قال ادخل الرجل على عيينة فله ان

يستثنى الى سنة (قوله من غير تعييد بنسبان) اى كقديمه في الآية (قوله وسعافقوله

لعله التقييد اى وذلك لادليل اخر قام عنددهم عن ترك التقييد وهذا على ان التسمان

في الآية بمعنى زوال المعلوم عن الحافظة والمدركة لا بمعنى التعلل ما اذا كان بمعنى التعلل

فلا توسع (قوله وقوله واذكر ربك اى مشيئة ربك) قوله مشيئة وقوله اى مشيئة ربك

خبره على تقدير القول اى نقول في معناه اى مشيئة ربك فانظروا في الحقيقة وقولنا

نقول وقوله اى مشيئة ربك مقول انظر المحذوف (قوله المنصرف اليه الاسم الخ) اى

فهو الحقيقة ولما اختصر المصنف على تعريفه (قوله لفظ الاستثناء متواط) حمل

حمل الخلاف لفظ الاستثناء وهو قضية كلام جماعة لكن أنكره في التلويح وذكر أن

حمل الخلاف الصحيح وأن لفظ الاستثناء حقيقة فيه ما لا خلاف (قوله اى الخافاة)

اى أهم من أن يكون معها اخراج أم لا وهو تفسير لاقه والمشارك (قوله لانها الاصل)

اى الرابع (قوله ويحذف) اى المنقطع على القول الثاني (قوله من غير اخرج) هذا القيد

لاخراج المتصل (قوله فهو مكرر) اجاب المحسبان بان الظاهر ان مراد المصنف بالقول

التي ما كان أراصح الاستثناء من غير الجنس لا يصح حتمية ولا يجب تراوان
 العبد لا يعرف خلافاً في حتمية لغة سم (قوله شبه المتناقض) انه قال شبه لانه
 لانه وقدر في الحقيقة كما يعلم من التوضيحات اللاحقة (قوله حيث يشاء الخ) حيث
 لا يملكه والمراد بالثبوت الدخول والتبني الانحراج ليشمل ايجاباً وسلباً فاندفع
 ما سمي به (قوله دفع ذلك) اي شبه الله بقضائه أي في العدد وقوله ببيان متعقبات
 رتبة هذه حتمية على بيان (قوله ثم أسند الى الباقي) صحيح أسنده يعود الى نفسه ويزيد
 من المذكور ويصح كونها مجرداً وهو قوله الى الباقي نائب فاعل أسند (قوله
 أخرج منها الخ) مئة عشرة. اروا ليس في ذلك الا الاثبات ونحن في أصله أنه أن
 منبأ لا قول بان الاستثناء من الاثبات في الاثبات في نفسه وسند قول المصنف
 اراصح وقفاً لا ابن الماوجب الخ لا يمتنع مع قوله الآتي والاستثناء من اثبات
 وليس كذلك ما ذكره مصر في في الآتي في الزائدة وما سمي في مصر من أن في اقبالا
 مع قول السائر وتبينه في تحصيل حتمية في نفسه لان مصر في أنه
 لا خروج باعتبار الحكم ضرورة آخر الاستثناء عن خروج الزائدة يمكن للحدوس
 حكمه في نفسه لاني الباقي بعد اخراج الزائدة وما سبق مصر في أن اخراج
 يعتبر الحكم اللهم لا ريب عن اثبات ما تقدم من أن الخصيص باعتبار الحكم
 نفاً ويجب لطاؤون المتبعة لكن ينافي هذا الجواب قول الشارح هناك
 بعد على ان الخصوص - حقيقة الحكم ٥١ لان يجب منع المناقاة لان تخصيص
 الحكم فيحقق تميزها بما بقي بعد الاستثناء لان اراد الحكم على بعض مدلول المصط
 المرتبط به قصر على بعض مراد العام اذ لا يتوقف قصر الحكم على سبق تميزه بل ذلك
 ير الأرجوع عن الحكم وهو غير معتبر في التخصيص ويؤيد ذلك ما تقدم من جعل
 لشارح العام في قول المصنف التخصيص قصر العام على بعض أمراً عاماً فالعام المراد
 به انصوص وأن يجب عن الاول اما بدليل ذلك أيضاً بان يقال ما بقي من ان الاستثناء
 من الاثبات في هو يجب لطاؤون الحقيقة واما بانه حيث حكم بانه لاني هنا فهو
 باعتبار الدلالة على النسبة الخارجية وحيث حكم بثبوت النفي فهو باعتبار الدلالة على
 انفسه الذاتية كما جاع بذلك العزم عند الكلام على ان الاستثناء من الاثبات
 في والعكس من كلام الحنفية وكلام اهل العربية راجع سم (قوله فلا تناقض) حق
 انقرع الاشياء بقض لا المدي (قوله فينت ارادة الجزء) اي وهو السبعة بالكل
 اد وهو العشرة (قوله ومعناه) اي وهو سبعة يعني ان معنى عشرة الاذمة له اسمان
 مترادفان مفرد ومركب وهو عت ومركب وهو عشرة الاذمة وعلى هذا فلا اخراج كافي الوجه
 الذي قبله الا انه ثبت بالاسم المركب الموضوع بالراء السبعة (قوله ووجه تصحيح
 الاول) الاولى احمية الاول القولان صحيحان ايضاً كالاول وانما الاول اصح كما عبر به

شبهه التميز حدث ثبت
 المستثنى في ضمن المستثنى منه
 ثم يفي معنى وكان ذلك الظاهر
 في العدد انه وصيته في آياه
 دفع لنفسه بيان مراد به
 تر (اراد مصر) فلا يبين
 اسبب ان المراد بشرط
 قولنا في مراد به عشرة لا
 ثلاثة عشر باعتبار الاقراء
 أي لا خارجيه (م اخرجت
 دائرة بقوله الاذمة) ثم سنده
 اسبق (وهو سبعة) ثم
 وانما الاستثناء بقوله
 قبل اخراج الثلاثة (ذكرنا
 فكما قاله على الباقي في
 عشرة اخرج منها ثمانية وليس
 في ذلك الاثبات راي مصر
 فلا تناقض (وقال المصنف
 ان دائرة في ذكر اسمية
 والاذمة قرينة الذات
 يفت اراء الجوز بما هم الكل
 في (اراد وقال الناضي) او يكر
 ابا قد في (عشرة الاذمة) من
 معناه (بازاء سبع مفرد) وهو
 سبعة (ومركب) وهو عشرة
 الاثلاثة ولاني ايضاً على القولين
 فلا تناقض ووجه تصحيح الاول

ان فيه وقية بما تقدم من ان الاستثناء اخراج بخلافه (ولا يجوز) الاستثناء (المستغرق) بان يستغرق المستثنى منه امر لا اثر له في الحكم فلو قال على عشرة ايام من خمسة (خلافاً لثبوت) شاذ لا الى ما قلناه انما هو من المدخل بن طه فين قال لاسرائيل طلاقاً وثماً شاذ لا يقع عليه مطلق ١٣

المستثنى (قوله) انه وقية بما تقدم (الخ) اي لا اثر له في الحكم الى ايقاعه في نفسه
وهذا اخراج الثلاثة بخلاف الترتيب الثاني والثالث فان الثلاثة قرينة في شاذ جازم
لاسم الموضوع على الثالث والارواح فيهما (قوله) ذكره في الشذوذ اي لجمع ذي شذوذ
اي انقرا به هذا القول فهو مردوداً والتقدير لا في القول ذي شذوذ اي في شاذ جازم
شذوذ اي شاذين ويكون جمعا شاذاً عيباً (قوله) المدخل اسم كتاب في الوفاق لا في
طلحة المدخل (قوله) انه لا يقع بدل عما قلناه في قوله من وذهب خوف الجور
سواء كان مجرداً كان له انطباعاً غير وذهب مع أن يطرد على قوله
ولا كذا على غير الاستثناء في ذلك (قوله) ان كان سادس في

ما ليس في الماء ودلالة الاصل على كذا يشترط في نفسه انما هو ليس صحيح
قوله وذل لا يستثنى من العدد صحيح (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

مستثنى منه ما يخرج من نفسه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
الجميع انه لا مانع من استثناءه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
الاول عقد ما يحسب ما شغل عليه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

لا يستثنى والى منه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
الزمن الطويل (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
مدة وقية كلام الكبر (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

ويؤيده الاصل (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
عن الزمن الطويل (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
ولا حاجة اليه وهذا كله ما يضر من الموريل مردود (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

النتي (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
دخله النتي (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
ماتس بالعكس مما ذكر في طه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

او المستثنى منه (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
كالمسؤول (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
قوله من حيث الحكم (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

يدل على ان ثبات القيام (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
على ما كرم ثبوت القيام (قوله) ان على أن كل عقد من عقود
قال الامام (قوله) ان على أن كل عقد من عقود

مختلف نيسه وهو ناذ اقلنا قام القوم فهناك مرآت القسام والحكم فاختلوا واهل
المستثنى يخرج من القيام اوصى الحكم به فخص بقول من لقيام فدخل في نقضه وهو
عدم القيام والخفية يقولون هو يخرج من الحكم فدخل في نقضه وهو عدم الحكم
فيكون هو محكوم عليه فامكن ان يكون فاعلم ان لا يكون فعند ما اتقى ان عدم القيا
وعند رهم اتقى ان عدم الحكم وعند الفريقين هو يخرج ودخل في نقض ما خرج
منه فافهم ذلك حتى يتصرف محل النزاع والعرف شاهد في الاستعمال انه انما يخرج من
القيام لان الحكم به ولا يفهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الاصل عدم
النقل والتغيير اه وقال الله و يقولون اى الخفية كلام اهل العربية انه من
الاثبات نفي انه يجازي تغييرا عن عدم الحكم لعدم لكونه لازما له لكن انكاره لالا
ما قام الازيد اى بحسب الوضع على ثبوت القيام زيد بكاد يطق بانكار الضم وربا
واجماع اهل العربية على انه من النفي اثبات لا يحتمل التأويل اه سم (قوله) وخرجت
من اسمك الخ اى غنى قول اى حقيقة على التأويل معنى قوله غيره على الاول (قوله) اذا
الزاه (الخ) على كل من التقديرين (قوله) على الاثبات الخ) يه ان يقال
بحقيقة ان الشارح امر بالاثبات جهده الكاملة من لم يعرف الشرع ولم يتعرفه ولم ي
من الاثبات فها هو يعرف غير الشرع ما حسن ذلك سم (قوله) والاستثنى من المتعددة
اى مع انحاء المستثنى منه وبقي عكس ذلك وهو تعدد المستثنى منه واتحاد المستثنى
وسبيل في قوله والوارد به جعل متماطفاً وبقي الكلام فيما اذا تعدد ما هو فيما ياتي نحو
على عشرة وشرة الا اربعة والاثنى والاثنى وبقي اخذ من كلامهم وكلام
الفقهاء وجوع هذه الاستثنائات لكل من العشرتين فيلزمه اثنان وعلى قياس ذلك يقال
فيما اذا تعددت المستثنائات بعد الجمل وقدي يقال عبارة المصنف تمام اذ قد بما اذا تعدد
المستثنى منه ايضا وفيما ياتي صادقة بما اذا تعدد المستثنى ايضا فلا حاجة الى زيادة ذلك
عليها سم (نظم) الاول اى للمستثنى منه الاول لا الاول من الاستثنائات وان اوجهه
كلامهم كما قال شيخ الاسلام ولم يسل المصنف بهذا الابهام لوضوح المقام مع التأمل
وعبارته شاملة لما استغرق غير الاول وهو ظاهر لان المستثنائات اذا عادت للمستثنى منه
مع استغراق غير الاول بدون عطف كما سمي في كلام الشارح فمع العطف أولى لان
الرجوع مع العطف اقرب بدليل انه عند عدم الاستغراق تعود الى المستثنى منه مع
العطف دون غيره فتأمل سم (قوله) فكل لما يليه ما يستغرقه فاعل يستغرق مع
كل والهاء عائدة على ما من قوله سمي له والتقدير لكل ما يليه عاقل سمي له مدد عدم استغراق
كل ما يليه وحينئذ نريد عليه انه يدخل في منطوقه ما اذا استغرق غير الاول مع انه
لا يعود كل ما يليه وما اذا استغرق الاول فقط مع انه لا يعود كل ما يليه على غير اتقول
الثاني من الاقوال الثلاثة الحكمية في ذلك تأمله ويرد على الشارح ان قوله فاذا استغرق
كل ما يليه بيان مفهومه مع ان ما عدا الاستغراق كل ما يليه من جهة المنطوق كما

اى يخرج من الحكم فدخل في
نقضه اى لاحكه اذا القاعدة ان
ما يخرج من شئ دخل في نقضه
وهي الاثبات كلمة التوحيد
ومعرف الشارح وفي المنفرغ نحو
ما من الازيد يعرف الصام
(الاستثنى من المتعددة)
الاستثنى من الاول اى يه
عائدة بدول نحوته على عشرة
الاربعة والاثنى اى الاثبات
فيلزمه واحدة قط (واى) اى
وان لم تعد عطف (ممكن) منها
عائد لما يليه ما يستغرقه
نحو عشرة والاخسة الاربعة
الاثباته فلزمه بقية

ظهورها بما وجب بآية أرياسان الأعم من المهور دفعها ما يتوهم من ظاهر المتن
في المورثين الأخيرين أعني استغراق غير الأول واستغراق الأول مع (ق) إيلان
الثلاثة فنخرج من الأربعة الخ لا يخفى أن هذا الصنيع وإن كان صحيحاً فإنه يمكن
المطابق لعدم المصنف أن الخمسة فنخرج من العشرة ثم الأربعة من هذه الخمسة ثم
الثلاثة من الأربعة وقال شيخ الإسلام في قول المصنف فكل لما يليه هو ظاهر على
طريقة وله من طريقة أخرى جرى عليها الشارح في مثاله تنص على أن يقال فكم من
آخرها ومن باقي كل من باقيها ما يليه إذا أخرج منه من الخمسة باقي الأربعة
الأربعة ومن العشرة باقي الخمسة لا الخمسة اهـ (ق) إيلان استغراق كل ما يليه ما
له على عشرة الأربعة عشرة (ق) إيلان وان استغراق غير الأول شامل للاستغراق بالزيادة
كأن مثاله وبالمدى نحو له من عشرة الإثلاثة الأربعة قال الروكشي بعد ذلك
التعظيم عن الحصول والمنهاج وهو في الزيادة صحيح وفي المدى ما مر من أن الثاني
يكون فكيف كما قاله الرافعي في الإقرار اهـ وعلى هذا فنزيل الشرح بالزيادة فله
الاستغراق وهذا شامل لقوله وان استغراق غير الأول ما إذا استغراق بعض غير الأول
دون البعض فنحوه على عشرة الإثلاثة ثلاثة واحد إذا صدق أنه استغراق غير
الأول ونضيفه أن يعود الكل مستثنى منه فيلزمه أربعة هذا المثال ويحتمل أن يشمل
قوله غير الأول على العموم فيخرج ما إذا استغراق البعض دون البعض كآية الأول
فيه ودفع ما استغراق لما قبله وما بعده استثنى منه لزمه في المثال ذكره رستم
الواحد مستثنى من الثلاثة في الثالث يخرج أربع اثنين اثنين الأول من العشرة في
سنة ولم أر في ذلك شيئاً فليراجع اهـ مع قوله استغراق لا ثلثه الثاني أي استثنى الثاني
من الاستثناء الأول أي والأول مستثنى أيضاً مع الثاني كالأربعة الأولى وان كان
على حديث غيره غير الاستغراق وتوضيحه أن المستثنى الثالث وهو الأربعة يخرج من
المستثنى الثاني وهو العشرة في ستة فنخرج من المستثنى منه الأول وهو العشرة في
أربعة (ق) إيلان بعد جعل مقاطعة المراد بالجل ما زاد عن اربعة من الأثنين كما في
عض الأمثلة (قوله حيث صلح) أي هو مطلق (ق) واحد) أنه زجده إلى أن التراجع
في كونه غرضاً واحداً أو متعدد الألف كونه مسوقاً لغرض ثم لا يتوهمه المتن لأنه إذا لم
يقض لغرض فهو من العتبات كما هو ظاهر (قوله نحو حيث داري الخ) أي فإن الغرض
في جميع هذه الجمل واحد وهو الوقت فان التكبير والتبديل والوقف أفاضه بمرادفة
(ق) والوقف) هي اللفظة القصوى وأوقف لغة رتبة وقوله حيث داري الخ ضرب في
الختار (قوله والاعاد للاخيرة) أي وإن لم يكن الغرض واحداً أعاد للاخيرة قال مع هذا
قال والاعاد للاخيرة ولما اتفق معاني الغرض فقط لم يبعد عوده في نحو قولنا أكرم
العلماء وأعتق عبيدك وحبس دارك على أعمامك وأوقف بستانك على أخوتك وسبيل

لان الثلاثة فنخرج من الأربعة
يقولنا يخرج من الخمسة في
أربعة فيخرج العشرة في
سنة فان استغراق كل ما يليه
بطر الكل وان استغراق غير
الأول نحو له على عشرة الاثنين
الاثلاثة الأربعة عا الكل
للمستثنى منه فيلزمه واحد
نقط وان استغراق الأول نحو له
على عشرة الا عشرة الأربعة
فيلزمه عشرة فإيلان الأول
والثاني معا وقيل أربعة اعتباراً
لاستثناء الثاني من الأول في
سنة اعتباراً بالثاني دون الأول
(و) الاستثناء (أو اربعة مع
منه مطلقاً) عا (الكل) حيث
صلح لانه اظاهرهما على تبديل
أن سبق الكل لغرض واحد
عا الكل وهو حيث داري على
أخوه ووقف بستانك على
أخواتك وسبيل سابق بلعاري
الآن به افرو والاعاد للاخيرة
نقط نحو أكرم العلماء وحبس
دارك على أعمامك وأعتق
عبيدك الا الفسقة منهم (وقيل
أن عطف بالواو) عاد للكل
بغير الفاء ثم مثلاً للاخيرة
وعني هذا الأمدى حيث
فرض المسئلة في العطف بالواو

والى الاولى (قوله الخلاف) أى السابق وقوله فعندنا ثم أى لا نأقوله بعد الاستثناء
 الوارد بعد جعل متعاطفة الى جميع الجمل ما لم تتم قرينة على عدم العود في بعضها وعند
 أى حقيقة لا لأنه يخصه بالاشارة لعدم قبول الشهادة عنده في الآية المذكورة من تمام
 الخذ وهو لا يستقيم بالتوبة ووجه كونه من تمام الخذ أنه قد فُقد بسبب غزاة قطعه لكن
 قطعاً معنوياً كذا قيل وفيه ان جعله من تمام الخذ لا يتناسب لان الخذ فعل قبيح فاحتمل
 على الامام لاحرمه فعل ووجه فعل هذه الآية مما قبلها يقول الشارح أما قوله تعالى الخ
 وان شاركنما في رجوع الاستثناء للاخيرة الخلاف المذكور في وجوه مما قيل للاخيرة
 أيضاً في هذه دون الآية التي قبلها (قوله أما القرآن الخ) مناسبة هذا المقابلة ظاهرة
 فان الاختلاف في ثبوت حكم احدى الجملتين الاخرى نظير الاختلاف في وقوع الحكم
 المذكور بعد احدى الجملتين لما قبلها فانه سم وقول المصنف أما قران مقابل لمخدوق
 فقد روي ما تقدم في جمل لم يعلم حكم احدهما من خارج وأما القرآن الخ وهذا القرآن
 هو المعنى عند علماء المعاني بالوصل وهو عطف بعض الجمل على بعض وأما الفصل فهو
 عدم العطف (قوله انظرا) منصوب على التخيير عن النسبة أو نزاع الخافض وقوله حكما
 تميزه قد روي غيراً ومذهبنا يترفع الخافض (قوله في ذلك) أى الحكم الذي لم يذكر (قوله
 مثاله حديث أبي داود) قال المصنف رحمه الله تعالى الحكم المذكور هو النهي فشاركنا
 فيه والذي لم يذكر هو التحسيس به اماه وقديقال لاحاجة لاعتبار ما ذكرهما من
 الحكم لان المصنف لم يعتبر ذلك في القرآن فانه سم قلت اعتبار ذلك يتوقف عليه صحة
 القرآن وقوله لان المصنف لم يعتبر ذلك في القرآن ممنوع بل الذي لم يعتبر فيه هو الذي
 لم يذكر كما هو ظاهر (قوله لا يولن الخ) عطف على حديثنا ويدل عليه ويصعب
 كونه استغناءً لما (قوله بشرطه) أى وهو كون الماء قبل الادون القلطين أو غيره
 وهذا على مذهب الشافعي وأما مذهبننا علمنا بالكتابة فالمداد في التحسيس على التغير
 من غير نظر لقله الماء وكثرة كاهو مقرري الفروع (قوله كاهو) أى التحسيس معلوم
 أى بدليل خارج عن الآية (قوله وشأنه المزي فيه) أى في الحكم المذكور في مثاله
 لما ترجع عنده على القرآن فهو موافق لما يوجب في أن القرآن يقتضي التسوية بين
 الجملتين كما قاله المصنف ومخالف في حكم المثال المذكور لما ترجع عنده من دليل آخر
 غير القرآن على ما يفيد القرآن من التسوية (قوله لما ترجع الخ) قوله ترجع صفة لما هو
 عبارة من دليل وقوله في أن الماء الخ متعلق بمخدوف صفة أيضاً لما هو قوله في أن الماء الخ
 أى في مثله أن الماء الخ (قوله ويكنى في حكمه النهي الخ) هذا لا يتأني في الماء الكثير
 لبقائه طهوراً به فعمل حكمه النهي تذبذبه وفيه نظري المستبعد الآن بل يتم عدم النهي
 حينئذ سم (قوله بمعنى صيغته) اغما قال ذلك لان الكلام في الخصم المتصل وقد تقدم
 أنه ما لا يستعمل من اللفظ والاراد بالصفة الجملة من أداة الشرط وتعلقه الذي يحصل

وفي عوده الى اثباته أى ههنا
 قبول الشهادة اختلاف فعندنا
 نعم وعند أبي حنيفة لا
 (و) الاستثناء (الوارد بعد)
 مقررات (فصو تصدق على النقر)
 والمساكين وأبش السبيلا
 الفسقة منهم (أولى بالكل) أى
 يعود للكل من الوارد بعد جعل
 لعدم استقلال المقررات (أما
 القرآن بين الجملتين لفظاً) بأن
 تعطف احدهما على الأخرى
 (فلا يقتضي التسوية) بينهما
 (في غير المذكور حكماً) أى فيما
 لم يذكر من الحكم المعلوم
 لاحدهما من خارج (خلافاً
 لابي يوسف) من الخفيسة
 (والزنى) من أني قوله ما يقتضي
 التسوية في ذلك مثاله حديث
 أبي داود لا يولن أحدكم في
 الماء الدائم ولا يفصل فيه من
 الخناية قبل البول فيه بنفسه بشرطه
 كما هو معلوم وذلك حكمه النهي
 قال أبو يوسف فكذلك الاعتسال
 فيه للقران بما رواه أنه أمهاته
 في الحكم بدليل غير القرآن
 وشأنه المزي فيه لما ترجع على
 القرآن في أن الماء المستعمل في
 الحديث طاهر لا نجس ويكنى
 في حكمه النهي ذهب
 الطهورية (الثاني) من
 الخصصات المتصلة (الشرط)

بمعنى صيغته (وهو)

بما التخصيص لا الاداة فقط (قوله أى الشرط نفسه) أى الشرط من حيث هو سواء كان لغوياً أو شرطياً وعقلياً وان كان المراد هنا الأول وفي العبارة استندام حيث أطلق الشرط أو لا مراد به الاداة بالمعنى المتقدم وأبعد عليه الضمير اذ امرته بمعنى الشرط ومدلوله (قوله ما يلزم من عدمه عدم الخ) فيه أن هذا التعريف شامل للركن كسكية الاحرام مثلاً فانه يلزم من عدمها عدم الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة اذ قد توجد تكبيرة الاحرام دون بعض الادراك الاخر أو الشرط فلا توجد الصلاة ولا عدم الصلاة اذ قد تتحقق بقية المعبرات فتوجد الصلاة فهو غير مانع وقد يجب بانه تعريف بالاعم وقد اجازته الاقدمون واختاره جمع منهم السيد وبان ما في قوله ما يلزم من عدمه الخ بمعنى خارج عن الماهية بقرينة اشتراط أن الشرط خارج لا داخل قاله سم (قوله لذاته) قال الشهاب ظاهر صنيع الشارح الا في أنه متعلق بيلزم المنق دون المثبت وفيه التعلق بما معه على وجه التنازع فيه اه وسباق كلام يتعلق بذلك اه منه (قوله بالقييد الاول الخ) القيد الاول هو قوله يلزم من عدمه عدم والقيد الثاني هو قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والقيد الثالث هو قوله لذاته واعلم انهم لم يترضوا المحترزة وله ولا عدم أى ولا يلزم من وجوده عدم ويخرج به المانع لانه يلزم من وجوده عدم وهل عدم تعرضهم لذلك للاستغناء عن اتراج المانع بهذا باخراجه بما قبله من قوله ما يلزم من عدمه عدم فليتأمل اه منه (قوله وبالثالث من مقارنة الشرط الخ) اضافة مقارنة للشرط من اضافة المقفة الى الموصوف أى الشرط المقارن وكذا قوله ومن مقارنته للمانع ثم ان الاحتراز هنا عن خروج الشرط المقارن لما ذكر من التعريف المراد دخوله فالاحتراز هنا عن الخروج بخلافه بالنسبة للقيد الاول والثاني فهو عن الدخول ولا يحدو في هذا الاحتراز ان يكون عن الدخول وعن الخروج ثم ان مقتضى صنيع الشارح ان قول المصنف لذاته مختص بقوله ولا يلزم من وجوده وجود الخ وأنه لا يرجع لما قبله أيضاً أى قوله ما يلزم من عدمه عدم والوجه رجوعه لا أيضاً لخراج المانع اذا قارن عدمه عدم الشرط فانه يلزم حينئذ من عدمه عدم لكن لانه اذا قبل لعدم الشرط الذى قارنه فعدم المانع وحده يصح بقوله يلزم من عدمه عدم وعدم المانع مع عدم الشرط يصح بقوله لذاته وقال الكمال اللينقي في حل القيد الثالث انه للبيان ودفع توهم لزوم الوجود من وجود الشرط اذا قارن السبب لان ترتيب الوجود حينئذ على السبب لا على الشرط ودفع توهم لزوم عدمه من وجود الشرط اذا قارن المانع لان ترتيب عدمه حينئذ على وجود المانع لا على وجود الشرط اه وبوجه ظاهر فانه في الصور المحترزة والثالث لم يلزم الوجود من وجود الشرط ولا العدم من وجوده أيضاً لا يقال بل لزم ما ذكر من وجوده اذ لا معنى للزوم الا بعدم التمسك وهو متحقق فان الوجود واحد لم يتسكع بوجوده في الصور المذكورة لانه لا يقول انما يصح

أى الشرط نفسه (ما يلزم من عدمه عدم وجود وجوده وجود ولا عدم لذاته) استترز بالقييد الاول من المانع فانه لا يلزم من عدمه منى وبالنسبة من السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث من مقارنة الشرط للسبب فيلزم الوجود كوجود الحلول الذى هو شرط لوجوب الزكاة

هذا لو كان المنصف غير بقوله ولا يلزم وجوده وجود ولا عدم لكنه غير بقوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم الخ فاقى بين الدال على أن اللزوم ناشئ عن وجوده وبواسطته وقد علم أنه لا دخل لوجود الشرط في الوجود ولا في العدم في الصور المذكورة منه (قوله مع التصاب) متعلق بقوله كوجود الحول (قوله ثم هو على الخ) هذا التقسيم في العصد كاصه وغيره حيث قال الشرط ينقسم الى عقلي وشرعي ولغوي أما العقلي فكالجاء الى أن قال وأما اللغوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا أنت طالق ان دخلت الدار فان أهل اللغة وضعوا هذا التوكيد ليدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والاخر المعنى عليه الجزاء وهذا ان الشرط اللغوي ما واسسته معاله في السببية غالبا اه وأورد الكمال هناك ان ظاهر عبارة الشارح ان الشرط المعرف هو المتقسم وان اللغوي بمعنى الصيغة داخل فيه وليس كذلك اذ الشرط بمعنى الصيغة سبب جعلي كما مره شيخنا في تحرير مرأخذ من القرافي فان المتكلم به جعله بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم كما يوافقه قول الشارح في عدمه الا كرام المأمورية بانعدام الجهي هو وجوده وجوده اذ امثله الامر وهذا من الشارح في تقسيمه اه اما قوله ظاهر عبارة الشارح الخ فوجهه انه جعل من الاقسام الشرط اللغوي وصنفه بأنه المخصص وقد تقدم ان المخصص هو الصيغة حيث قال الثاني من الخصائص المتصلة الشرط بمعنى صيغته وأما قوله وليس كذلك فان الشرط بمعنى صيغته سبب جعلي قد قال عليه ما أولا قال الشارح لم يزد على ما ذكره بآمرت الاشارة لذلك وأما تأنيباً فيجب بأن كونه جعلياً نحوها بحسب الاسم مال الغالب لكنه بحسب الاصل شرط لا سبب كما افاد ذلك نص العصد المتقدم على أن كون الشرط بمعنى الصيغة هو اللفظ ولا يصدق فيه السبب الذي ذكره وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم اذ اللفظ يوجد ولا يوجد المشروط وعدمه يوجد المشروط الا ترى انه لو قيل ان دخلت الدار فان طالق فقد وجد الشرط اللغوي وهو الصيغة لو يوجد طالق بمجرد ذلك وانما يوجد عدمه وجود معناه فالصيغة انما تقدم جعل المعنى سبباً للاقول مثلاً وما قوله كما وافقه قول الشارح الخ فمفهومه من مظاهره اذ قول الشارح اذا امثله الامر نصريح بان مجرد الشرط هو الجهي لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو لا كرام وان وجوده الا كرام انما يقترب على الجهي اذ انضم الى الجهي الا امتثال ومعلوم ان الامتثال خارج عن الشرط فلم يلزم من وجود الشرط وجود المشروط حتى يتحقق معنى السببية بل هذا من الشارح تطبيق لهذا المثال على ما عرف به الشرط وبيان ان هذا الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فانه بل لما عارنه من الامتثال فانه سم قال ثم رأيت شيخنا العلامة أفاد ذلك نقلاً عن الجهد بهذا يتلوه قول شيخ الاسلام بينه أي بقوله اذا امثله الامر ان المراد بيان معنى الشرط بعدم وجود المشروط بمعنى السبب الجعلي والافتقار الى أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته الصادق ذلك بالصيغة وبالعلين المذكور اه من سم (قوله ولغوي وهو المخصص) فيه

مع الزنصاف الذي هو سبب للوجوب ومن عقارته للمانع كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم العدم فلزم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لا الذات الشرط ثم هو على كماله العلم وشرعي كالمطهرة للصلاة وعادى كنصيب السلم لصعود السطح ولغوي وهو المخصص كالأكرم بنعيم ان جازوا الى الجاهلين منهم في عدم الاكرام المأمورية بانعدام الجهي وجوده وجوده اذ امتثل الامر (وهو) أي الشرط المخصص (كلاستثناء اتصالاً) فني وجوب هذا الخلاف المتقدم

على الاصح الا لما تقدم من أن أصله (٢٠) في أن شاء الله وهو صيغة شرط وقيل يجب اتصال الشرط انما قام عليه

أن المخصص هو الصيغة كما قدمه ولا يفتي أن الصيغة لا يصح أن تكرر قسمه من الشرط
المعروف بقوله ما يلزم من عدمه لعدم الخ وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ويمكن أن يجاب
بأن التقدير هو المخصص صيغته (قوله على الاصح الآتي) أي فيه الخلاف على الاصح
المذكور به نابل الاصح هو قوله وقيل يجب اتصال الشرط اتفاقاً ثم إن استفتي بهذا
القاتل بالاتفاق أن شاء الله احتاج للفرق بينه وبين بقية الشروط والأشكال الاتفاقي
مع وجود الخلاف فيه فليتلأ اه منه (قوله من أن أصله) أي أصل الخلاف في
الاستثناء وهو خلاف ابن عباس ومن معه وقوله في أن شاء الله غير أن من قوله من أن
أصله الخ وقوله وهو أي أن شاء الله صيغة شرط (قوله وأولى من الاستثناء الخ) قال شيخ
الاسلام وجه الاول يعرف من الفرق الذي بعده اه قلبه يمكن أن يوجه به هذا أيضاً
القول السابق أنه يجب الاتصال اتفاقاً بخلاف اتصال الاستثناء فمفسد الخلاف وذلك
لأن منافاة الاتصال مع التأخير لما له الصدور أقوى من منافاته لما ليس له الصدور ويمكن
أيضاً أن يوجه به الاتفاق على جواز إخراج الأكثرية بأن يقال لما كان له الصدور كان
مذكوراً وألا وصار العام لمذكور بعده كانه لا يتناول ما زاد عليه ثم إن تضعيف الفرق
المذكور لا يجري هنا فتلأ اه منه (قوله أي كل الجمل) لو قال كل المعاطعات ليشل
المفردات كان أولى قاله شيخ الاسلام (قوله فهو مقدم) أي لتوقف تحقق الشرط على
تحققه (قوله ويكون جهالهم أكثر) فيه جعل المضارع المثنى حالاً وهو مجتمع في قول
في ذلك المباحث والواو عاطفة والواو اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف كذا قيل ولا
ضرورة لحل الواو على الحال حتى يرد الاشكال بل لا مانع من حل الواو على الاستثناء
أولى المطبق على جملة نحو كرم الخ أي وذلك نحو كرم الخ اه منه قلت لا يفتي بعد ذلك
من الاستثناء والعطف (قوله تسع) أراد بالتسعة أنه أراد بالوفاق قول الأكثرية لانه
قريب من الوفاق والفرق بينهما ما ذكر من الجواب أنه على التسعة لم يرد معنى الوفاق
بل معنى ما يقرب منه كقول الأكثر وكان المعنى على التشبيه أي كالوفاق وهي الجواب
أراد حقيقة الوفاق لكنه وفاق مخصوص اه منه (قوله بأنه لا بد الخ) أي لا بد في
التخصيص الشامل للتخصيص بالشرط وغيره (قوله قريب من مدلول العام) أي وهذا
لا يتفق مع إخراج الأكثر (قوله إلا أن يرد الخ) استثناء من قوله تسع فهو جواب عنه
(قوله مع أولادهم ثم قوله مع الأولاد) إشارة إلى أن مدلوله مع وهو أولاد الأولاد في
الأول والأولاد في الثاني هو المتبوع لتعلق الوصف به أولاً (قوله قال المصنف) الأولى
فقال لانه جواب (ما) (قوله خرج حال صبيانهم) قال السكاك تقيده على أن العموم حالة
التخصيص بالغاية فهو في الأحوال لاني الأشخاص فالقصر لني تقيده على بعض أحوالهم
لا يفتي تقيده على بعضهم وكذا القول في التخصيص بالشرط اه وفيه بحث لأن هذا مسلم

أقصر المصنف في شرح المنهاج
حيث قال لا نعلم في ذلك نزاعاً
(وأولى) من الاستثناء (بالعود
إلى الكل) أي كل الجمل المتقدمة
عليه نحو كرم في تقيده وأحسن
الدرجعة وإخراج على مضران
جاءك (على الاصح) وقيل يعود
إلى الكل اتفاقاً والفرق أن
الشرط له صدور الكلام فهو مقدم
تقديراً بخلاف الاستثناء وضعف
بأنه لا يفتي على تقيده فقط
(ويجوز إخراج الأكثرية
وفاقاً) نحو كرم في تقيده أن كانوا
علماء يكون جهالهم أكثر
مختلف الاستثناء في إخراج
الأكثرية خلاف تقدم وفي حكاية
الوفاق تسع لما قدمه من القول
بأنه لا بد أن يقرى من مدلول
العام إلا أن يرد وفاق من خالف
في الاستثناء (الثالث) من
المخصصات المتصلة (المصلة)
نحو كرم في تقيده الفقهاء يخرج
بالفقه غيرهم وهي كالاستثناء
في العمود فتعود إلى كل المتعدد
على الاصح (ولو تقدمت) نحو
وقت على أولادى وأولادهم
المتأخرين ووقت على محتاجي
أولادى وأولادهم فيعود الوصف
في الأول إلى الأولاد مع أولادهم
وفي الثاني إلى أولاد الأولاد مع
الأولاد وقيل لا (أما المتوسطة)

نحو وقت على أولادى والمتأخرين وأولادهم قال المصنف بعد قوله لا نعلم في اتفاقاً واختصاصاً بما رأته في
ويجوز أن يقال تعود إلى ما قبلها أيضاً (الرابع) من المخصصات المتصلة (الغاية) نحو كرم في تقيده إلى أن يعصوا خراج حال صبيانهم

فلا يكرهون فيه وهي (كالاستقفا في العود) فتعود الى كل ما تقدمه على الاصح نحو اكرم في نعم واحسن الى ربيعة ونهطف
 على حضرة الى ان برأوا (والمراد) بالغاية (غاية تقدمها عموم (٢٤) في: ايها الولي تأت مثل) ما تقدمه مثل قوله

تعالى فأتوا الذين لا يؤمنون

بآله الى قوله (حتى يعطوا الجزية)

فأتوا الولي تأت لقاتلهاهم أعطوا

الجزية أم لا (وامتنع) قوله

تعالى سلام هي (حق مطلع

القبح) من غاية لم يشملها عموم

ما قبلها فان طلوع الفجر ليس من

البسلة حتى تشعل (لتعقيق

العموم) فيها قبلها كعموم

البسلة لا يبرأ منها في الآية

لا لتفصيل (وكذا) قوله سم

(قطعت أصابعه من النخصر الى

النخصر) بكسر الألف وما رواه

فان لغاية فيه لتعقيق العموم

أي أصابعه جميعها بأن قطع ما

عدا المذكورين بين قطعها

وأوضح من ذلك أن النخصر

الى الإبهام كما يجرى في شرح

المختصر والمنهاج وعدل عنه الى

عاهنا لما فيه من السجع مع

البلاغة الهوج الى التدقيق في

فهم المراد ود كرمنا لان الغاية

في الثاني من المعاني قبلها في

الاول (الخاص من الخصائص

المستقلة (يدل البعض من السلك)

كما ذكره ابن الحاجب نحو اكرم

الناس العلماء (ولم يذكر

الا كثر من وصوهم الشيخ

الامام) والله المصنف لان المبدل

منه في فنية الطرح فلا تصح فيه

في نحو هذا المثال لا مطلقا اذ قبل مثل قرأت سورة القرآن الى سورة الناس واشترعت
 نخل البستان الى قوله كذا وولت القرينة على خروج الغاية كك ان ذلك عرمان في
 الانقضاء بالاشبهة على ان يمكن منع ذلك في المثال المذكور بأن المراد الامم من
 الانقضاء والاحوال فانه ان وقع العصيان من الجميع فالعموم في الاحوال والانقضاء
 من عمومها ومن بعضهم فلا يخرج من عموم الانقضاء وقول الشارح خروج حال
 عصيانهم الخ فرض مثال لا يتخصص (قوله اقاتلناهم) أي لكلام مورين بقتالهم بذلك
 فالأمر بالامر بالقتال لا نفس القتال فلا يراد به قد يتخصص لول تأت الغاية (قوله من غاية
 لم يشملها عموم ما قبلها) ثم قوله ليس من البسلة يقال له ان ذلك لا يدخل في استقفا كون
 الغاية لتفصيل لانه لو قيل سلام هي الى آخرها لم يكن فيه تخصص أيضا بل تحقيق
 للعموم مع ان الغاية شملها عموم ما قبلها لان آخر البسلة يبرأ منها الآن يجب بأن المراد
 الاشارة الى ان التي تعقيق للعموم قد تكون غير مشمولة لما قبلها كهذا المثال وقد تكون
 مشمولة كالمثال الا في خلاف التي لتفصيل لا تكون الامم مشمولة لما قبلها فليست
 اح منه (قوله بكسر أولها وماثلة لها) ويجوز فتح الثالث فيها (قوله مع البلاغة) هي
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال والحال هنا هو اختيار السامع هل يدرك المعاني الدقيقة
 ام لا (قوله الهوج الخ) بالجر نعت للبلاغة باعتبار ما قيل من المطابقة بالكون مطابقة واما
 قول شيخ الاسلام نعم لما وكل من السجع والبلاغة فغير بين فتأمل (قوله في
 الثاني) أي وهو قوله قطعت أصابعه وقوله في الاول أي وهو سلام هي حتى مطلع الفجر
 (قوله يدل البعض) مثله يدل الاشغال كما يجب زيد عليه كانه له أبو حيان عن الشافعي قاله
 شيخ الاسلام (قوله في فنية الطرح) فيه ان معنى كونه في فنية الطرح انه غير معقد عليه
 لانه لا يد كرو حذو فلا وجه للتصويب المذكور (قوله ما يستقل بنفسه) أي بأن
 لا يحتاج الى ذكر العام معه وقوله من انقضاء وغیره اشار باللفظ الى الخصائص اللفظية
 الآتية كتفصيل الكتاب بالسجع وعكسه وبفعه الى الحسن والعقل (قوله فاندرك
 بالحسن أي المأهدة) تفسير بالحسن بالمساعدة نظرا لآية والاحسن في كلام المصنف
 شامل للنحواس الحسن مع ان الحكم انما هو العقل واسطفا فجميع ذلك الى التفصيل
 بالعقل ولذلك اقتصر جماعتهم من ابن الحاجب على العقل وفي نسخة يجوز ان التفصيل
 بالحسن والسجع واسطفا في النسخ المعقدة اكتفا بالحسن شيخ الاسلام قلت الشافعي في
 الاستعمال ان المراد بالعقل ما يدرك بالعقل بلا توسط الخواص والحس ما يدرك به
 بواسطة الحس فلما اقتصر على العقل اتهم قصر التفصيل على العقل وحده ولا يشمل
 التفصيل به بواسطة الحس (قوله فاندرك بالعقل ضرورة الخ) اطلاق الضرورى على

لمل يجوز منه لا تفصيل به (القسم الثاني) من المخصص (المفصل) أي ما يستقل بنفسه من لفظ وأغبره بدأ بقوله لفظه
 فقال (بجوز التفصيل بالحسن) كافي قوله تعالى في الرمح المرسله على عادته من كل شيء أي تهلكه فاندرك بالحسن أي المأهدة
 لا لا تفصيل فيه كالمسألة (والعقل) كافي قوله تعالى ان الله خلق كل شيء فاندرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالق لنفسه

ذلك من حيث انه صار معلوما لكل أحد فالعقل بالضروريات والافضوريات منه انما
نشأت عن النظر كالا يتبين ثم ان التخصيص بذلك للتخصيص بالعقل مبنى على ان المتكلم
يدخل في هجوم كلامه وان اقط الشئ يطلق على الله تعالى وفي كل منهما خلاف وان اريد
بالشئ اسم المفعول أى المشاء لم يتج الى التخصيص لعدم دخول الذات العلمية حينئذ في
الشئ (قوله خلافا للشذوذ) يصح بقاؤه على المصدرية بقية في الكلام مضاف أى ذى
شذوذ ويصح كونه بمعنى اسم الماعلى ويصح كونه جمع شاذ كسبوج جمع ما جلد لكن جمع
فاعل على فعول سماعى وقد تقدم هذا (قوله فى) منهم التخصيص بالعقل قال الشهاب
خصمه بالعقل مراعاة للنقل وقال الكمال ظاهر المتن جريان الخلاف في التخصيص بالمسمى
أيضا ولم يصرح به الشارح اما لانه لم يحدد أو لان التخصيص به عند الحقيقة في تخصيص
بالعقل كالتدبير بناء على ان الادراك للعقل بواسطة الحواس نعم قد يقال انه أشار اليه
في ضمن قوله باقى مثل ذلك كله في التخصيص بالمسمى هنا وعلى هذا الاسناد الذى توجه
انه لم قصر المق على العقل ثم الحق به الحسن وقال الزركشى وقوله خلافا للشذوذ هو عائد
لما قبله وهو العقل فان التخصيص بالمسمى لانه لم فيه خلافا نعم ينبغي أن يطرده خلاف من
المتكبرين لا يستناد العلم الى الحواس لانه معرضة للاسقاط والاضلالت اهـ (قوله ان مانى
العقل) أى الفرد الذى في العقل عنده كالذات العلمية في المثال وقوله بحكم العلم أى
المحكوم به على العام (قوله لم يتناول العلم لانه لا يصح ارادته) فيه بحث لان عدم صحة
الارادة انما تقتضى عدم تناول من حيث الحكم لامن حيث اللفظ والتناول من
حيث اللفظ كاف في تحقق التخصيص أى الاخراج من العام لما تقدم أن العام
المخصوص هو ممة مرادتنا ولا احكاما ثم رأيت امام الحرمین قال فان تلقى النفس من
ما أخذ العقل غير متشكروكون اللفظ موضوعا للعموم على أصل الانسان لا خلافا فيصم
من يعترف بطلان مذهب الواقفة وان امتنع بمنع من صحة ذلك فخصصا فليس في
املاحة مخالفة عقل أو شرع الى آخر ما ذكره ونقله في شرح المنهاج عنه ثم رأيت شيخنا
الشهاب قال في قوله لم يتناول العام ان اريد من حيث اللفظ فممنوع او من حيث الحكم
فلم ولا يحد وفيه اهـ ويحتمل ان المعنى على التشبيه أى كأنه لم يتناول العام وذلك لانه
لما كان الاشتغال من اللفظ الى المعنى انما هو بالعقل كان مانى العقل بحكم العام عنه
كانه ليس من الافراد اهـ سم (قوله نظرا الى) أى ما يخصص بالعقل لا تصح ارادته) أى
من حيث الحكم والتخصيص فرع صحة الارادة وقضية كلام الامام رضى الله عنه أن
فى صحة الارادة من حيث الحكم وأما من حيث اللفظ فهو متناول لما يقام العقل وبهذا
يفترق كلام الامام من كلام الشذوذ وان اتفقا على فى التخصيص بالتخصيص فلذا غاير
المصنف في الحكاية عن الشذوذ وعن الامام الشافعى بما قاله لم يقل خلافا للشذوذ
الشافعى مثلا (قوله وهو لفظي الخ) هو ظاهر بالنسبة لخلاف الشافعى مع الجمهور

(خلافا للشذوذ) من الناس في
منعهم التخصيص بالعقل فالتب
ان مانى العقل بحكم العام
عنه لم يتناول العام لانه لا تصح
ارادته (ومنع الشافعى) رضى
الله عنه (ثم عنيه فخصصا)
نظرا الى ان ما يخصص بالعقل
لا تصح ارادته بالحكم (وهو)
أى الخلاف (لفظي) أى عائد
الى اللفظ والتسمية لا تتناق
على الرجوع الى العقل فيما
نفي منه حكم العام

دون الشذوذ لانهم يقولون بعدم تناول اللفظ لما نقاه العقل من حيث وضع اللفظ
ويجيب بماتقدم من ان المعنى في قولهم لم يتناولوا العام على التشبيه أى كانه لم يتناولوا
العام فليتأمل وقال شيخ الاسلام لان تقول هو معنوى لانهم يعتبرون في التخصيص
بالعقل صحة ارادة الخرج بالحكم ونحن لا نعتبره فنظر الى ان العبرة بظاهر اللفظ كما ان
العبرة بالاسباب فيها اذا ورد العام على سبب اهـ ويجيب بنعم أن هذا يقتضى كونه
معنوا ما اذا اختلف على هذا أصالة معناه على تفسير التخصيص وانه هل يعتبر فيه صحة
ارادة الخرج بالحكم مع الاتفاق على العمل بذلك الاخراج وهذا يخرج عن كون
الاخلاف لفظيا **(قوله فعندناهم)** أى لان العام من حيث وضعه صالح لتناول الفرد
الذى نقي عنه العقل حكم العام وعندهم أى عند الشافعي والشذوذ لما لم **(قوله)**
وباقى مثل ذلك كله في التخصيص بالحس قال شيخنا الشهاب ثلث تعليل المنع السابقة
لا يحسن ان هنا فليتأمل اهـ وأقول جوابه المنع فانه على عدم تناول هناك بعدم صحة
الارادة فلا يخفى ان ما أدرك بالحس خروجه عن الحكم لا تصح ارادته فلا يتناول
العام على قياس ما هنا فانه سمى ثلث لعل ملحظ الشهاب وجهه انه تعالى ان وجهه عدم
صحة الارادة فيأني العقل عنه حكم العام لزوم المحال لودخل تحت حكم العام لانه تعالى
واجب الوجود فلو تعلق به الخلق لم يحدوده ولا كذلك الحال في عدم صحة الارادة
فيما نفي الحس عنه حكم العام وفيه ان المنظور اليه تعليل عدم تناول بعدم الصحة في
كل وتعليل عدم الصحة في أحدهما بقدر ما يعلى به عدم الصحة في الآخر أى كما هو
بين على أن الأمر هنا بضالع دخول ما نفي الحس عنه حكم العام تحت العام الاسمه الى
أدخال ما لم يعلمه من الكذب في اخبار الله تعالى فليتأمل **(قوله جواز تخصيص**
الكتاب) أى بعض آياته العامة **(قوله فوض البيان)** أى التبيين وقوله فلا يحصل
الابقوله أى أو يفعله وهذه النتيجة ممتعة والمقدمتان مسلمتان ويستشير الشارح الى
ذلك سمى **(قوله)** تخصيص قوة تعالى والمطلقات الخ هذا مخصوص أيضا من حيث
شعوله لغير المدخول بها ابقوله تعالى فما لكم عليهم من عدة تعتدونها كما أن قوله تعالى
والذين يوفون منكم ويؤنون أفراجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا مخصوص
بقوله وأولات الاحمال الآية **(قوله)** أجهلن أى انقضاهن **(قوله)** أن يضعن
حملهن أى سواكن مطلقات أمرتوفى عنهن كما مر **(قوله)** قلنا الاصل أى المستحب
(قوله) وبيان الرسول أى تبيينه يعنى ان قوله تبيين ليس مقصودا على البيان بالسنة
كما فهم المائل بل على البيان بالكتاب **(فان قبل)** البيان بالكتاب لله تعالى والرسول مبلغ
أوجب بأنه يصح استداؤه الى الرسول حقيقة لتزوجه عليه وصدره عن لسانه **(قوله)**
وقد قال الخ جله حالية مقصودها الترقى في اجواب عن قوله أن ية الى أنه قد قال تعالى
الخ ولست على لقوله وبيان الرسول الخ كما يظهر بالتأمل **(قوله)** نبيا بالكل شئ أى
والقرآن شئ فمدخل فيه **(قوله)** انوله تعالى وأنزلنا الخ أعاد الآية هنا نظر الى المفعول

وهل يسمى نقيبه ذلك تخصيصا
فعندناهم وعندهم لا يأتى مثل
ذلك كله في التخصيص بالحس

(والاصح جواز تخصيص

الكتاب) أى بالكتاب وقيل

لا لقوله تعالى وأنزلنا اليك

الذي كرتين للناس ما نزل اليهم

فوض البيان الى رسوله صلى الله

عليه وسلم والتخصيص بيان

فلا يحصل الا بقوله لنا الوقوع

كتخصيص قوة تعالى والمطلقات

يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء

الشامل لأولات الاحمال بقوله

تعالى وأولات الاحمال أجلهن

أن يضعن حملهن فان قال

المانع يجوز أن يكون

التخصيص بقدر ذلك من السنة

قلنا الاصل علمه وبيننا

الرسول صلى الله عليه وسلم

يصدق بالبيان ما نزل عليه من

القرآن وقد قال تعالى ونزلنا

عليك الكتاب نبيا بالكل شئ

(والسنة) أى بال سنة وقيل

لا لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر

لتبين للناس ما نزل اليهم

فقصير سائعه على القرآن كما
الوقوع تخصيص حديث
الخصمين فيما سقت الصلة
الذين يحد بينهما ليس فيها
دون خمسة أو ستة في صدقة
(و) السنة (بالكتاب) وقيل
لا قوله تعالى تسبيل للناس مآزل
اليهم جعله مييلا لآثران فلا
يكون القرآن مييلا للسنة
قلنا لا مانع من ذلك لأنهم
عند الله قال تعالى وما ينطق
عن الهوى ويدل على الجواز
قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب
تبيانا لكل شيء وإن خص من
هو منه ما خص به غير القرآن
(و) الكتاب بالمتواترة وقيل
لا يجوز بالهذه المتواترة العقلية
بناء على القول الآخر في فعل
الرسول لا يخص (وكذا)
يجوز تخصيص الكتاب بغير
الواحد عند الجمهور مطلقا
وقيل لا مطلقا ولا استلزاما
النظري بالظني قلنا جعل
التخصيص دلالة العام وهي
ظنية والعمل بالظنين أولى من
الفاء أحدهما (وثالثها) قاله
ابن أبي بجور (إن خص
بقاطع) كانه لا يعرف دلالة
حينئذ بخلاف ما لم يخص أو
خص بظني وهذا مبيح على قول
تقدم ما خص باللفظ حقيقة
قال المصنف

في الاستدلال وفيما امر التنظير في الفاعل وفيما يأتي نظر المستدل بها إلى القضاة
والفعل معا (قوله على القرآن) أي فلا يبين بالمتن بل التبيين بالقرآن فقط والقصر
باعتبار مفهومه مآزل أي تبيين مآزل الهمسم لا غير المنزل وقد يقال لا وجه للقصر هنا إذ
ليس هنا أدل قصر الآن يقال ذكر الشيء في مقام البيان بقيد القصر عليه ولا يخفى
ما فيه فليتأمل (تولاهم من عند الله) أي فإلغى تبيين للناس بالسنة أو بالكتاب
مآزل الهم من الكتاب أو السنة والله أعلم بمراده (قوله وما ينطق عن الهوى) أي هوى
النفس وهذا الشاهد فيه بمجرد إذ لا يحتاج على القول بجواز في حقه صل الله عليه
وسلم لا هوى فيه بل تمام الشاهد فيه قوله هو الواجب يوصي (قوله ويدل على الجواز
قوله تعالى الخ) لم يستدل بالوقوع كالأذين قبله وقد استدل على الوقوع بغيرها كم
وغیره ما قطع من شيء فهو ميت فانه مخصوص بقوله تعالى ومن أمواتها وأوبارها
واشعارها الآية شيخ الإسلام (قوله تبيانا لكل شيء) أي والسنة تنمي من جعله ذلك
فتكون داخله فيه (تولاهم من عند الله) أي العام الذي خص بغير
القرآن أي من سنة وأغيرها من الخصومات الآية سم (قوله بناء على القول الآخر)
إشارة إلى تحقق الخلاف الذي فاه الذي بقوله لا تعلم خلافا في تخصيص الكتاب
بالمتواترة شيخ الإسلام (قوله) كذا بغير الواحد عند الجمهور ومطابقا أي سواء
خص بقاطع أم لا خص بمقتضى أم لا قال الزركشي هذا الخلاف موضع في خبر
الواحد الذي لم يجه وأعلى العمل به فإن أجمعوا عليه كقوله لا ميراث لآقائل ولا وصية
لوارث ونحوه من الجمع بين المرأة وأختها فيجوز تخصيص العموم به بلا خلاف لأن هذه
الأخبار معتزلة بالمتواترة لا تعقد الإجماع على حكمها وإن لم يثبت على روايتها عليه
ابن السمعاني اه قاله سم (قوله جعل التخصيص دلالة) أي مدلول العام أي لادته
(قوله بخلاف ما لم يخص أو خص بظني) هذا يدل على أن ابن أبي بجور التخصيص
بالظني يشهد ما لا فلا وجه لترجيحه عليه منع التخصيص بالأحاد وحينئذ يشكك منه
التخصيص بالأحاد استدما مع أنه من أفراد الظني فبما لا جاز تخصيصه بظني في
الأحاد استدما مع أنه من أفراد الظني فبما لا جاز تخصيصه بظني في
لفظ هذا الأشكال وأشار إلى دفعه حيث قال ما نصه قوة بخلاف ما لم يخص أو خص
بظني أي أو خص عند غير ابن أبي بجور بظني والاعتناء لا يجوز التخصيص بظني فيما لم يخص
تكتف بجوز التخصيص الأول به اه وفيه نظر ظاهر لأن التخصيص بالظني ابتداء كان
معتنعا عند ابن أبي بجور فلا أثر له عنده وإن جوز غيره لانه إذا حكم غيره بالتخصيص بالظني
ابتداء فهو يرى بطلان هذا التخصيص وإن العام يأتي على عموم لم يدخله تخصيص فلا
يمكن أن يكون هذا اعتناء محال خص بظني حتى يفصح أنه يرتب عليه منع التخصيص
بالأحاد بل المنع حينئذ عنده اعتنا ترتب على عدم التخصيص مطلقا وكلام المصنف

ظاهر في خلاف هذا الجواب لان قوله وعندى عكسه على الوجه الذي شرحه الشارح
 يتوقف على كون ابن ابيان يجوز التخصيص بالظني والائتمات ذلك البحث من المصنف
 وكون ذلك البحث مع ابن ابيان بناء على الجواز على قول غيره في غاية البعد فلنأمل سم
 (قوله) وعندى عكسه (الخ) قد يشاقق فيه بان عكس المذكور عن ابن ابيان انه يجوز
 ان خص بظني أو لم يخص ويحتاج ان خص بالطاع لان المراد بالعكس ان يحمل الجواز فيما
 تقدم هو محل المنع هنا ومحل المنع فيه هو محل الجواز هنا ومحل المنع فيما تقدم هو ان
 لا يخص أو خص بظني فيكون ذلك هو محل الجواز هنا مع ان الامر ليس كذلك كما علم
 من تقرير الشارح فأى دليل على اخراج ما لم يخص من حكم الجواز ويمكن أن يجاب
 بان الدليل على ذلك فهمه بما وافقه من حكم التخصيص بالطاع لانه اذا امتنع
 التخصيص فهو اخص. طاعه كما تصرح به العكسية لكونه بمنزلة ما لم يخص فامتناع
 تخصيص ما لم يخص كذلك أولى وعلى هذا فيمكن أن توجه اجمال المصنف في هذه العبارة
 بأنه العمل على التدريب واستخراج الدقائق فلنأمل ثم ان قوله وعندى عكسه ليس
 اختياراً للمصنف للعكس كما يتوهم من ظاهر العبارة وانما هو بحث مع عيسى بن ابيان
 وقدح في دليله أي ينبغي أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني عكس ما ذكر وقال
 لشهاب قوة وعندى عكسه خبر مبني على ما سبق لا مبتدأ خبره عندى أي وعندى
 الصواب عكسه ان قيل بالترتين فقوله حيث فرق اصلاح المتن يعني ليس مراد
 المصنف ان الصواب عندى هو هذا التمسك بل الصواب بل فصل أن فصل هكذا ام
 وضعه كونه مبتدأ خبره عندى ممنوع بل هو جائز لان عندى يراد به معنى معتقدي
 أو قولي مثلاً لا التقدير هنا ومعتقدي أو قولي عكسه بناء على التفرقة بمعنى ان العكس
 هو صواب التفرقة ولا اشكال في صحة ذلك (قوله) فليكن بما لم يخص أي يقاس عليه
 في قوة الدلالة (قوله) اضعف دلالة حيثئذ أي لكونه مجازاً في الباقي حيثئذ (قوله)
 بالظن اليه أي الى افراد الممثل فقط فكان لا يخص (قوله) وهذا مبني (الخ) الاشارة الى
 ما خص بظني أي بلفظ ظني (قوله) حقيقة أي في الباقي تكون دلالة قوة فلا يخص
 بغير الواحد اضعفه وقوة دلالة العام حيثئذ (قوله) وبصمكم قه في أولادكم في نسبة أي
 بسبب أولادكم (قوله) وبأن الخلاف في تخصيص المتواترة بغير الواحد قال شيخ الاسلام
 أي الخلاف المذكور والافتقار إلى الخلاف يؤخذ من قول المصنف والسنة فيها اه أي
 من اطلاقه والافليس صريحاً في تناول تخصيص المتواترة بالاحاد الجواز ان يكون
 مقروضاً للمساويين سم (قوله) زيادة على امامه أي الامام الرازي لانه الذي خص
 البيضاوي منها حين كان به المحمول وكثرة متابعتها لا امام الحرمين كما قيل (قوله)
 وبالقياض قال شيخ الاسلام محل الخلاف في القياض المظنون اما المقطوع فيجوز
 التخصيص به قطعاً كما اشار له السياري شارح البرهان ذكره العراقي وغيره اه (قوله)

(وعندى عكسه) أي ينبغي أن
 يقال حيث فرق بين القطعي والظني
 يجوز ان خص بظني لان الخرج
 بالقطعي للماتصم ارادته كان
 امام لم يتأوله فليكن بما لم يخص
 (وقال الكرخي) يجوز ان خص
 (بمقتضى) قطعي أو ظني اضعف
 دلالة حيثئذ بخلاف ما لم يخص
 أو خص بمثل فاعلم موم في التمسك
 بالنظر اليه فقط وهذا مبني
 على قول تقدم ان المخصوص
 بما لا يستقل حقيقة (وقوله)
 القاضي أبو بكر الباقلاني
 عن القول بالجواز وعلمه
 لنا النوع كتخصيص قوله
 ته الى بوصمكم الله في أولادكم الخ
 التامل لقوله الكافر بعد ذلك
 العيصين لا يرث المسلم الكافر ولا
 الكافر المسلم - لو يأتي الخلاف في
 تخصيص المتواترة بغير الواحد
 كما يؤخذ من كلام القاضي
 الباقلاني ثم البيضاوي زيادة
 على امامه (و) يجوز ان يخص
 بكتبه أبوسنة (بالقياس)

المستند إلى نص خاص) أي وهو دليل حكم الاصل (قوله حذر الخ) لأنه لمنعه لذلك
 (قوله على النص) أي العام من كتاب أو سنة (قوله في الجلة) أي لأنه ليس أصلا لهذا
 القياس بل أصله أن نص الخاص المذكور (قوله وسبأنيان) أي وهو أن الخلق مالم
 يقطع فيه بنى الفارق بخلاف الجلي مثال الثاني قياس الشعير على القمح في حرمة الربا
 ومثال الاول قياس التفاح عليه في ذلك ويمكن التمثيل لما ذكره المصنف من التفصيل
 بمثال على سبيل الفرض لا كذا بمثل ذلك في القميل للقواعد الاصولية وذلك كالقول
 يجوز الربا في كل شيء ثم أخرج من هذا العموم البروقيس عليه الشعير فيجوز حينئذ
 اخراج الشعير من حوم قولنا يجوز الربا في كل شيء بقياسه على البرل يكون هذا القياس
 جليا ولو قيس على البر التفاح لم يجز اخراجه من العموم المذكور به هذا القياس لكونه
 خفيا (قوله لابن أبان) هو يفتح الهمزة والموحدة المفتوحة الخفيفة قبل هو غير
 مصروف للعلية و وزن القمل والعصير انه مصروف وان الهمزة والنون فيه أصلتان
 ووزنه فعال ولذا يصل من لم يصرف أبان فهو اتان (قوله وقد أطلق الجواز هنا وقيد
 في خبر الواحد الخ) أي أطلق ابن أبان جواز تخصيص النص بالقياس اذا خص النص
 تخصصا سابقا على التخصص بالقياس سواء خصر بقاطع أو بغير الواحد وقيد الجواز
 في خبر الواحد بما قطع فقال محل جواز التخصص بغير الواحد اذا خص النص
 تخصصا سابقا على التخصص بغير الواحد بقاطع لان القياس عنده أقوى من خبر
 الواحد كما يمكن راويه تفهيم أي مجتمعا ومفهوم قوله مالم يكن راويه تفهيم ان كان
 راويه تفهيم لا يكون القياس أقوى وذلك صاذ بالتساوي ويكون خبر الواحد أقوى
 وانه يجوز حينئذ التخصص عند ابن أبان بغير الواحد اذا خص العام ولو بغير قاطع
 ولم يتردد عن ذلك هذا وقد خالف الاسنوي في شرح المباح الشارح فتقدم مذهب ابن
 أبان هنا بالقاطع فقال والثالث قاله عيسى بن أبان ان خص قبل ذلك بدليل آخر غير
 القياس جاز ثم قال وان لم يخص فلا يجزى لكن يشترط في الدليل التخصص على هذا
 المذهب أن يكون مقطوعا به لان تخصيص المقطوع بالخفون عنده لا يجوز كما تقدم
 في أول المسئلة فافهم ذلك وحذنه المصنف له بما تقدم اه فكان الشارح قصد
 مخالفته في ذلك قاله سم (قوله بأن لم يخص أو خص منه غير أصل القياس) اشمل منطوقه
 على صورتين ومفهومه على صورة وهي ما اذا خص من العام أصل القياس ومثال
 لصورة الاولى ما لو قيل يجب الحد على كل شخص فان ثم يقال لا يجب الحد على من زنى
 بما لو كذا غيره فقياسا على من زنى به غيره ومثال الثانية وهي ما اذا خص العام بغير أصل
 القياس ان يخص من المثال المتقدم العدد ثم يقاس القياس المتقدم فقد خص العام هنا
 بغير أصل القياس فان أصل البهية والخروج العبد ومثال الصورة الثالثة وهي ما اذا
 خص من العام أصل القياس ان يخص من المثال المتقدم العبد كما مر ثم خاص به الامة

استند إلى نص خاص ولو كان
 به واحد (خلافا للاجماع) الرأى
 لمنعه ذلك (مطلقا) بعد أن
 جوزه حذرا من تقديم القياس
 على النص الذي هو أصل
 في الجلة (وللعباني) أي على في
 منه ذلك (ان كان) القياس
 خفيا لضعفه بخلاف الجلي
 سبأنيان وهذا التتميل منقول
 عن ابن سريج والمنقول عن
 الجبائي المنع مطلقا وقد مدشى
 المصنف في ذلك في شرحه
 (ولابن أبان ان لم يخص مطلقا)
 بخلاف ما خص فيجوز لضعف
 دلالة حديثه وقد أطلق الجواز
 هنا وقيد في خبر الواحد بالقاطع
 كما تقدم لان القياس عنده أقوى
 من خبر الواحد كما يمكن راويه
 تفهيم (او خلافا لاقوم) في منعه
 ان لم يكن أصله أي أصل القياس
 وهو القياس عليه (تخصصا) يفتح
 الصاد (من العموم) أي يخرجها
 منه بنص بان لم يخص أو خص
 منه غير أصل القياس بخلاف
 أصله فكان التخصص بنصه

ومثال هذه الصورة مثال الشارح بالآية الاتية وفي هذه الصورة يصح التخصيص
 بالقياس لان أصله يخرج من العام فالتخصيص في الحقيقة بالاصل المذكور لا بالآية
 (قوله بان لم يخص أو خص بمحصل) اشتمل منطوقه على صورتين كما مر وهو موصوفه على
 واحد وهو ما إذا خص بمحصل مثال الصورة الاولى ان يقال يجب الزكاة على كل مالك
 فصاب بمقال لا يجب الزكاة على العبيد كما سأل على صلاته ومثال الثانية ان يقال في المثال
 المذكور يجب الزكاة على كل مالك فصاب الا العبيد فيقال لا يجب على الجنون قياسا على
 صلاته ومثال الثالثة ان يقال في المثال المذكور يجب الزكاة على كل مالك فصاب لا يجب
 الزكاة على العبيد ثم يقال لا يجب على الجنون كما تقدم (قوله لما ان اعمال الدليلين الخ)
 قال الشهاب هو دليل عقلي وقوله وقد خص دليل ثاب وهو لوقوع اه ومثله للكمال
 وفيه نظر فقل الخطم لا يسل ذلك ويثبت حكم العبد بغير هذا القياس فانه سم (قوله)
 وقد خص من قوله تعالى الزكاة الخ قد علمت ان التثنية بالآية انما بلائم القول بالمنع
 اذ لم يكن أصله يخرج من العموم الشارح به يقول المصنف ولقوم ان لم يكن أصله الخ
 كذا قيل قلت بل يناسب الاول ايضا لانه جرى من الجزئيات الصادق به الاطلاق في
 القول الاول المذكور (قوله أي مفهوم الموافقة) أي بقسمه الاولى والمساوي وان
 لم يمثل الشارح الا لاول وفكره وان قلنا الخ سأل على جواز التخصيص بالتعمير ودفع
 لما يتوهم من انه على القول بان الدلالة فيه قياسية ~~مكون~~ ومن التخصيص بالقياس
 فيعبري نفسه ما جرى منه ولا حاجة حينئذ لذكر وقوله الدلالة عليه أي على المعنى الذي
 به جرحه بالتعمير وبمفهوم الموافقة (قوله فلا تغل له أف) أي لا تنظر به من باب أولى
 وهذا الماهوم يخص العموم من أساء اليك فعاقبه وهذا مثال لاولى كما تقدم ومثال
 المساوي ان يقال من أساء اليك فخذله ثم يقال ان أساء اليك زيد فلا تحرق ماله (قوله)
 في الارجح) راجع للتعمير ودليل الخطاب كما يشير الى ذلك تعليل الشارح بقوله لان دلالة
 العام الخ الذي حاصله ان المنطوق قد تقدم على المفهوم الشامل لمفهوم الموافقة بقسمه
 ومفهوم المخالفة وقد يقال بل هو راجع لامل الخطاب فقط كما يفهمه منسج المصنف
 فافعل المقابل خاص بمفهوم المخالفة فان قيل قضية تعليل الشارح الشامل لهما ميران
 المقابل فيما والا فمما الفرق واجب بانه قد يفرق بان التعمير أقوى بدليل انه جرى فيها
 قول انما منطوق كما سبق في موضعه فهي اما منطوق وفي حكمه لقوتها فلذا لم يجزئها
 المقابل فانه سم قال ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قوله في الارجح ينبغي ان يكون راجعا
 الى التعمير أيضا بقرينة توجيهه بمقابل الاق وان كان قول الشارح الاق فيه ما عجب
 قول المتن في الاصح ظاهر افي خلاف هذا وكذا قول المتن وكذا اه فليشمل قوله وان
 كان قول الشارح الخ الا ان يكون في نسخة ما سقط اه سم قلت معنى قول الشهاب
 وان كان قول الشارح الخ ان اثبات الشارح بشه فيه ما بعد قول المصنف الاق ويقتله
 عليه الصلاة والسلام وقرر به في الاصح المشيدان الاصح راجع لفعل والتعمير يستغاد

(واللخر في) في منعه ان لم يخص
 بمحصل بان لم يخص أو خص
 بمحصل بخلاف المنفصل لضعف
 دلالة العام حينئذ (وقوله امام
 الحرمين) عن القول بالبيان
 وعدمه لنا ان اعمال الدليلين أولى
 من الغناء أحدهما وقد خص من
 قوله تعالى الزكاة والراي فاجادوا
 كل واحد منهما مائة حسنة لامة
 فعلم ان نصف ذلك بقوله تعالى فاذا
 أحسن فان آتين بقا حشة فعملين
 نصف ما على الخصمات من العذاب
 والعبد بالقياس على الامة في
 النصف أيضا (ويجوزنا تخصيص
 بالتعمير) أي مفهوم الموافقة
 وان قلنا الدلالة عليه قياسية
 كان يقال من أساء اليك فعاقبه ثم
 يقال ان أساء اليك زيد فلا تغل
 له أف (وكذا دليل الخطاب) أي
 مفهوم المخالفة يصحون التخصيص
 به (في الارجح) وقبل لا

منه ان قول المصنف هنا في الاصح انما يرجع لدليل الخطاب لانه وللعمى والانتقال
 الشارح فيها بعد قول المصنف في الاصح كما فعل في قوله الا في على الاصح هذا امر اد
 الشهاب وهو واضح ومجيب خفاؤه على العلامة سم ولكن جعل من لا يسهو (قوله
 لان دلالة العام) أي وهو انقضاء الماء في الحديث الا في على ما دل عليه المفهوم أي على
 الفرد الذي دل عليه المفهوم وذلك الفرد هو مادون القلتين الحال عليه العام وهو الماء
 في الحديث الا في بالمنطوق وقوله اذا بلغ الماء قلتين في الحديث الا في أيضا
 بالمفهوم فتقوله ما عبارة عن فرد دل نعت لما وضع عليه يرجع له ما وقوله المفهوم فاعل دل
 وقوله بالمنطوق خبر ان من قوله لان دلالة العام الخ والتقدير لان دلالة العام على فرد دل
 عليه المفهوم كائنه بالمنطوق (قوله) ويجب ان المقدم عليه منطوق خاص (أي منطوق
 دل عليه التقيد بتصوره لا منطوق هو بعض مدلول اللفظ بان دل عليه وعلى غيره وهو
 معنى قوله لا ما هو من افراد العام أي وما هنا من هذا القليل فان مادون القلتين فرد من
 افراد مدلول العام وهو الماء في الحديث الا في (قوله) فالمفهوم مقدم عليه لان افعال
 الدليلين (الخ) قلت وقد يوجه أيضا تقديم المفهوم في ذلك على المنطوق بأن المفهوم دل
 على الفرد المذكور بتصوره والعام دل عليه في جملة افراده والاول أقوى دلالة على
 ذلك الفرد من الثاني (قوله) وبغله عليه الصلة قوله والسلام وتقرير) فان قيل هذا
 مستدرج من قوله السابق والسنة بها وقوله والكتاب بالتواتر وكذا يجهل الواحد اذا
 الفعل والتقرير من افراد السنة قلنا الاستدراك المنع اذ لا يصح في السابق بالسنة
 الفعلية والتقريرية ولا بهذا الخلاف الجاري حتى عند من قال بما في أو متبذ عنهم
 وبيان الخلاف أمرهم عندهم فان قيل كان يمكن ضم هذا السابق كان يقول والسنة
 بها ولو فعلية على الاصح والكتاب بالتواتر ولو فعلية وكذا يتخير الواحد ولو فعليا قلنا
 افراد على هذا الوجه أبلغ في البيان وأخصر فاله سم وقال شيخ الاسلام قوله بفعله
 عليه السلام وتقريره في الاصح قد يقال لاحاجة اليه لشعور السنة له بل ترك الأولى
 لتقدم ما أقامه بذكره هو ان تخصيص كل من فعله وتقريره بالآخر وبالكتاب والسنة
 القرئية في الاصح ويجيب بأنه انما أفرد به كراهة لا ينافي أن يكون تخصيصا بفتح الصاد
 اذا عمومه بل تخصيصا بغيره السكت هذا لا يجب افراده بالكره لول السنة على ما يصح
 فيه ذلك اه (قوله) بل ينفضان حكم العام) أي فتكون الحرمة من نوعه عن كل أحد
 بخلاف التخصيص (قوله) وأوجب بان التخصيص أولى) أي لما فيه من قاطع بعض
 الافراد بخلاف التخصيص فانه وقع حكم الجميع (قوله) وعكسه المشهور) أي باننا لا ينفضان
 وبين الخفية كما قاله المحققان أو في الاستعمال الشائع والاول هو المناسب للاعتدال
 بذلك عن ترك المصنف اياه (قوله) أي يقصر على ذلك الخاص) لما كان في المتن اجمال
 لاحتمال ما أقامه من تخصيص العام بقصره على ذلك الخاص وقصره على ما عداه بين

لان دلالة العام على ما دل عليه
 المفهوم بالمنطوق وهو مقدم على
 المفهوم ويجب ان المقدم عليه
 منطوق خاص لا ما هو من افراد
 العام فالمفهوم مقدم عليه لان
 افعال الدليلين أولى من الفاعل
 أحدهما وقد خص حديث ابن
 ماجه وغيره الماء لا يتبعه شيء إلا
 ما قبل على ربحه وطعمه ولونه
 بمفهوم حديث ابن ماجه وتعيينه
 اذا بلغ الماء قلتين لم يجعل الخبث
 (و) يجوز التخصيص (بقوله عليه)
 الله لا في (السلام) وتقريره في
 الاصح) فيع ما كماله الوصال
 حرام على كل مسلم شرعه أو أقر
 من فعله وقيل لا ينفضان بل
 ينفضان حكم الحكم وأوجب
 تساوى الناس في الحكم وأوجب
 بان التخصيص أولى من التخصيص لما
 فيه من افعال الدليلين (والاصح
 ان عطف العام على الخاص)
 وعكسه المشهور (لا يتخصص)
 العام وقيل يتخصصه أي يقصره
 على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك
 بين العطف والعطف عليه

في الحكم وصفه فأنافي الصفة ممنوع مثال العكس حديث داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا وعهد في عهد يعني بكافر
حربي للاجماع على قتله بغير الحرب فقال الحق بقدر الحرب في المعطوف عليه ١٩ لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في

صفة الحكم فلا يشاق ما قال به
من قتل المسلم بالذي ومثال الاول
ان يقال لا يقتل الذي بكافر ولا
المسلم بكافر فالمراد بالمسلم الاول
الحسبي فيقول الحق والمراد
بالمسلم الثاني الحسبي أيضا
لوجوب الاشتراك المذكور وقد
تقدم التفتيش بالحدود ثلثه
أن العطف على العام لا يقتضي
العموم في المعطوف على الاصح

(و) الاصح ان رجوع الضمير
الى البعض أي بعض العام
لا يخصه وقيل يخصه أي
يقصره على ذلك البعض حددا
من مخالفة الضمير رجوعه وأوجب
بأنه لا يحذور في مخالفة القرينة
مثاله قوله تعالى والمطقات
يتربصن بأنفسهن مع قوله بعده
وبعولن أحق بردهن فضمير
بعولن للرجعات ويشمل قوله
والمطقات بمعن البوائق وقيل
لا يؤخذ حكم البوائق
من دليل آخر (و) الاصح ان
(مذهب الراوي) للعام بخلافه
لا يخصه (ولو) كان صحابيا
وقيل يخصه مطلقا وقيل ان
كان صحابيا وقيل ان مذهب
الصحابي غير الراوي للعام بخلافه
يخصه أيضا أي يقصره على
ما عداهل مخالفة لانها

الشراح المراد بهذا التفسير سم (قوله في الحكم) هو هنا عدم القتل بالكافر وقوله
وصفه على حذف مضاف أي صفة متعلقة وهو الكافر اذ هو محمل النزاع هل يتقيد
بالحربي كالمعطوف أم لا (قوله قلنا في الصفة ممنوع) قال الشهاب رحمه الله تعالى واعلم
أنه ربما يؤخذ من هنا أن الراويون يجوزون أن يكون معطوفا على الله ولا يمنع بأن
العطف يلزم منه ان جعله يقولون أمنا به حال من المعطوف والمعطوف عليه اذ هو مبني
على وجوب الاشتراك في صفة الحكم وهو ممنوع كما نتررها اه وأقول قد يستدل
بالآية لا بدعي الا أن يقول الخصم ان الاصل الاشتراك في ما يمنع مانع كاهنا سم (قوله
مثال العكس) بدأ به لورود مثاله بخلاف الاول وقال أيضا الشهاب العام هو الكافر
الاول والخاص الكافر المقدر فانه معطوف على الكافر الاول فقوله كافر حربي
معطوف بالواو والاشارة على ولاذو عهد فهو من عطف المقدرات عطف ذو على مسلم
وبكافر حربي على بكافر اه وهو ظاهر وبه يندفع ما قد يشوه من أن ذلك ليس من قبيل
عطف الخاص على العام اه سم (قوله لا يقتل مسلم بكافر) كافر ذكر في سياق النفي
قيم كل كافر حربي كان أو غيره وهذا هو العام المعطوف عليه والخاص المعطوف هو
بكافر حربي المقدر بقوله ولاذو عهد في عهده (قوله للاجماع على قتله) أي ذي العهد
(قوله في صفة الحكم) أي صفة متعلقة وهو الكافر والصفة الحاربة (قوله وقد تقدم
القتل بالحدود الخ) اشارة الى صحة التفتيش في الموضوعين لان فيه اعتبارين يناسب كلا
من الموضوعين بأحد هما فالتفتيش بهما سابق لكون العطف على العام هل يقتضي العموم
في المعطوف والتفتيش بهما لكون عطف الخاص على العام هل يخص ذلك العام
والحاصل انه اذا لم يقتض العطف على العام عموم المعطوف بل كان خاصا كما هو الموضوع
الاول فهل يخصص المعطوف عليه كما هو الموضوع الثاني فهما غرضان محققان لا تنافي
بينهما اه سم (قوله ان رجوع الضمير الى البعض الخ) قد يعبر بدل الضمير بما يعمله وغيره
بأن يقال تعقيب العام بما يختص ببعضه لا يخصه في الاصح والتفسير كالمثل بال واسم
الاشارة كان يقال بدل بعولن الخ في الآية التي ذكرها وبعول المطقات أو وهولاه
أحق بردهن شيخ الاسلام (قوله يتربصن) أي يتصبرن ويقتظرن (قوله للعام) اللام
زائدة للتقوية فهو متعلق بالراوي (قوله بخلافه) أي بخلاف العام متعلق بعذب على
تضمينه معنى القول أو حال منه أو نعت هو البه لا لبس (قوله وقيل ان مذهب
الصحابي الخ) هذا اذا تدعى المتبصرة قوله أيضا وقوله بخلافه فيه ما مر (قوله ان ثبت
عنه) اشارة الى تضعيف قتله عنه (قوله ويحتمل انه كان يرى الخ) أي فلا تكون مخالفة
ابن عباس رضي الله عنهما في المرتدة ان ثبت عنه من قبيل التخصيص لعموم مرويه

المخالفة لا في نفس الامر وليس لغيره اعتبار لان الجهد لا يقدح فيما كما ساق مثاله حديث الصائري من رواية ابن عباس من
بلى دينه فاقطع مع قوله ان ثبت عنه ان المرتدة لا تقتل ويحتمل أنه كان يرى أن التسمية لا تقتضي الموت كما هو قول تقدم

شيخ الاسلام (قوله بحكم العام) يصح أن يكون حال من بعض وان يكون متعلقا بذلك
ومعنى ذكره بالحكم اثبات الحكم له كما تقول ذكرته زيد بالامر أى أضفت الظهور ونسبته
له سم (قوله قلنا مفهوم القاب) أى وهو اهاب الشاة فى المثال الا قيس بجمعة يؤخذ
منه انه لو كان غير اقب اعتمد مفهومه ويؤيد مقدمه المصنف من جواز التخصيص
بدليل الخطاب أى مفهوم المخالفة وما سيذكر من حل المطلق على التقييد فان ذلك انما
هو بطريق المفهوم كما سنبينه ثم ذكرنا التقدمة هنا اعتمادا على ما سبق ويأتى وقد صرح
العصديا بتخصيصه حيث قال فاذا وافق الخاص العام فى الحكم فان كان مفهومه يتنى
الحكم عن غيره فقد سبق انه يخص وأما اذا لم يكن مفهومه فالحجج على انه لا يكون
مخصصا له قاله سم ووقع فى بعض نسخ المتن بعد قوله لا يخص ولو باخص من حكم
العموم اشار الى أنه لا فرق بين ان يذكر ذلك الفرد جميع حكم العام وان يذكر بعضه
كالويلد كفى حديث الشاة الابهض أحكام الطهارة كالمسألة لانه أو يسهل فلو قال
الشارح عقب قوله بحكم العام أو بعض حكمه مثل ذلك وقدر قال هو مفهومه بالادنى
لان ذكر الحكم اذ ان يخص فذكر بعضه أولى فله شيخ الاسلام (قوله بى التسمية)
بجقيق الباء ونسبدها وهذا الافظان فى الميت بال فعل وأما سيرة فبى قال ميت
بالتشديد لا غير ~~كقوله تعالى الميت~~ وانهم ميتون وقال الشاطبى فى منظومه
هو ما لم يمت بالفعل للكل فلا (قوله فالتفهم به) أى والانتفاع يستلزم الطهارة وقد
يجمع الاستلزام بان الخلد التمس يجوز الانتفاع به فى مواضع كما تقرر فى القروع الا ان
يجاب بان اطلاق الانتفاع يستلزم ذلك اذ من افراد ما يتوقف على الطهارة كالمسألة
فيه أو عليه وارادة بعض الانتفاعات من غير بيان بمسألة فله سم (قوله وروى مسلم
الخ) بيان لاختلاف لفظ الروايتين وتقوى بهما شيخ الاسلام (قوله وان العادة تقتل
بعض الامور الخ) ينبغى أن يراد بالامور به المأمور به ايجابا حتى يصح أن يقال ان تركه
يخص اذ المأمور به أمر غلب لا ينافى تركه كونه مأمورا به وكذا يقال فى قوله المنهى
عنه المراد المنهى عنه مقرر عما اذ هو الذى ينافى فعله كونه مهيأ عنه حتى يصح أن يقال
ان فعله يخص وفى عبارتهم ما يثبت ذلك قال العصفى الهذلى واعلم ان كون العادة
مخصصة لا يقتل وجهان أحدهما أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام أو يجب أو حرم
شيئا بلفظ عام ثم رأينا العادة جارية بقرنه بعضه أو بفعل بعضه فنهى فوتر تلك العادة
فى تخصيص ذلك العام حتى يقال المراد من ذلك العام ما عدا ذلك البعض الذى جرت
العادة بتركه أو بفعله أو لا يوترق ذلك بل هو باق على عمومته متناول لتلك الفعل ولغيره
اه (قوله بصيغة العموم) يتنازع المأمور والمنهى (قوله ان أقرها النبي صلى الله عليه
وسلم الخ) قد يقال اذا وجد تقريرا واجماع فلا يشترط الاعتبار بل يكفي مجرد الترتل
وجوابه ان المصنف التمس ذلك ليعاللام لان غرضه الاستدلال على من أطلق المنع

(و) الاصح ان (ذكر بعض
افراد العام) يخص
(لا يخص) العام وقيل يخصه
أى يقصر على ذلك البعض
مفهوما اذ لا فائدة لذكره الا ذلك
قلنا مفهوم القاب ليس بجمعة
وفائدة ذكر البعض فى احتمال
تخصيصه من العام مثله حديث
الترمذى وقدره أيا اهاب دغ فق
طهر مع حديث مسلم أنه صلى الله
عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هل
أخذتم اهابا فذبحوها فاستم
به قالوا انما ميتة فقال انما حرم
أكلها وروى مسلم الاول بانظاد
دغ اهاب فقد طهره البخارى
الثانى بلفظ هلا استمتع بها اهاب
الخ وسلم لقوله (و) الاصح
(ان العادة تقتل بعض الامور)
به أو بفعل بعض المنهى عنه
بصيغة العموم (تخصه) العام
أى تقصره على ما عدا الترتل
أو القبول (ان أقرها النبي
صلى الله عليه وسلم) بان كانت
فى زمانه وعلم بها ولم يذكرها
(أو الاجماع) بان فعلها الناس
من غير انكار عام

ومن أطلق الجواز وبهذا يندفع أيضا ما يقال هذا فيه استدراك لما تقدم من جواز
التخصيص بنقرر صلى الله عليه وسلم (قوله) والمخصص في الحقيقة التقرير (فيه) ان
يقال لو اقتص على التقرير لكان عن قوله أو الاجماع لان التقرير امان الرسول عليه
الصلاة والسلام أو من الاجماع فانه الشهاب وكذا قال شيخ الاسلام قوله أو الاجماع
العقل لا حاجة اليه لشعور التقرير به اذ المراد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم أو تقرير
الاجماع وان كان المراد الثاني دل عليه ما يقرر ٨١ واجاب سم فانه أراد التنبيه على ان
اطعية اعمامهم من حيث وصف الاجماع لامن حيث التقرير الذي تضمنه ٨١ وقيل تأمل
(قوله الفعلي) قال شيخ الاسلام اراد بالاجماع الفعلي ما فعله كثير من الناس من غير
انكار عليهم لا مقابل للاجماع السكوتي وهو ما فعله كما هم بقرينة ما ذكره ثم ذكر ان
المخصص في الحقيقة دليل للاجماع ٨١ والخامس ان المراد بالاجماع باعتبار تقرير الشارع
هو السكوتي ووجه التمسك بظاهره لا اثر للمادة مع الاجماع الصريح سم (قوله) كان لم
تمكن في زمانه) أي أو كانت فيه ولم يعلمها أو أنكرها ٨١ منه (قوله) لان فعل الناس) أي
غير أهل الاجماع (قوله) بين اطلاق بعضهم الخ) قد قال كل من هذين الاطلاقين غير
من ادبيل للتعديل اذ لا يسع البعض الاول دعوى الاجماع الفعلي الا اذا كان الاعتياد
من جميع العلماء أو من بعض الناس ولم يذكره أحد من العلماء مع اطلاق الجميع
فاطلاقه في التصور يحول على ما دل عليه عليه تعالى كما أنه لا يسع البعض الثاني دعوى
ان فعل الناس ليس بجهة الاحث لم يفتق الاعتياد المذكور فاما لاق في التصور
محول على ما دل عليه عليه تعالى من انه لم يفتق هناك اجماع وحيث هذا الخلاف في الحقيقة
فليشامل سم (قوله) نظر الى انه اجماع فعلي) قال المحققان استدلال بما هو أخص من
الدعوى أعني الادلاق اذ الاجماع العقلي لا يفتق من عدم انكار أو دفعه لـ جميع
المجتبى دين واطلاق المادة أعني من كل منها ٨١ قال سم وهذا الاصح الاول ثبت ان مدعى
هذا القائل هو الاطلاق وهو نوع كما علم مما تقدم ٨١ (قوله) وان العام لا يقتصر على
المعتاد) هذه مضاف الى قبلها لانها في العادة السابقة على ورود العام وتلان في المادة
اللاحقة كما يعلم ذلك من كلام المصنف شيخ الاسلام قال سم لكن يتجه حيث قدمت
الاولى بانراو النبي صلى الله عليه وسلم أو الاجماع أنه لا فرق بين المتقدمة والمتأخرة اذ لا
فرق في التخصيص بين تأخر الخاص وتقدمه وكذا يتجه في الثانية أنه لا فرق لان الفرض
مجرد الاستدلال من غير تقرير اذ لو وجد أحدهما لم يتجه في الصورة الثانية من المسئلة
الثانية الا التخصيص وقصر العام على ما رواه المعتاد تقدم اعتياد أو تأخر وعلى هذا
فاقتد المصنف العادة السابقة وكذا الشارح حيث عبر في تصوير صورتي الثانية بقوله
ثم ننس لان الذي يتوهم أو يقوى به تخصيصه أولا انه الذي وقع الخلاف فيه بالفعل
والخامس انه ان وجد الاقرار أو الاجماع وجب العمل بمقتضاه تقدم العادة أو تأخرت
فلا فرق في التخصيص بين التقدم والتأخر وحيث انتفى كل منهما لم يعتبر تلك العادة سواء

والمخصص في الحقيقة التقرير أو
الاجماع الفعلي بخلاف ما نسبت
كذلك كان لم تكن في زمانه عليه
الصلاة والسلام ولم يعلمها أو عليها
لان فعل الناس ليس بجهة في
الشرع وهذه اوسع للامام
الرازي ومن تبعه بين اطلاق
بعضهم التخصيص نظرا الى انها
اجماع فعلي وبعضهم عدمه نظرا
الى أن فعل الناس ليس بجهة
(و) الاصح (ان العام لا يقتصر
على المعتاد ولا على ما رواه) أي
رواه المعتاد

(بل طرحة) أي للعالم في الثاني
 (المادة السابقة) عليه فيصير
 على عومه في القدمين وقيل
 يقصر على ماذكر الأول كما لو
 كان عاديهم تناول البر ثم نهي
 عن بيع الطعام بحسنه متفاضلا
 قبل يقصر الطعام على البر المعتاد
 والثاني كما لو كان عاديهم يبيع
 البر بالبر متفاضلا ثم نهي عن
 بيع الطعام بحسنه متفاضلا
 قبل يقصر الطعام على غير البر
 المعتاد الأصح لا فيهما (و) الأصح
 (أن نحو) قول العاصبي أنه صل
 الله عليه وسلم (قضى بالشفعة
 لغيره) قال المصنف كغيره من
 الحديثين هو أفظ لا يعرف ويقرب
 منه ما رواه الترمذي عن الحسن
 قال قضى النبي صلى الله عليه
 وسلم بالجزء وهو مرسى (لا يبيع)
 كل جبار ونحوه (وقال لا كثر)
 وقيل يعم ذلك لأن قاله عدل
 عارف بالغة والمعنى هو لا يظهر
 عموم الحكم مما صدر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في
 الحكاية بل فقط عام كما يشارفنا
 ظهور عموم الحكم بحسب ظنه
 ولا يمتنع اتباعه في ذلك ونحو
 قضى الخ قول أبي هريرة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع
 الفرور ومسلم قبل يعم كل غرور

تقدمت أو تأخرت فلا يخص مطلقا فليست على هذا إلا حاجة على معتد المصنف إلى
 التقييد بينهما بآثار كره السكال بل لأوجهه فمتأمله قاله سم (قوله بل طرحة أي للعالم) أي
 لأجله في الثاني العادة السابقة قيد بالثاني مع أن الأول مثله في أن العام جرى على عومه
 فيه كما صرح به لأن العادة في الأول لم تدخل في العام حتى تطرح منه بخلافها في الثاني
 لأنها في الأول في مثاله تناول البر والعام فيه انما هو بيع الطعام بحسنه متفاضلا وهي
 لا تدخل فيه بخلافها في الثاني في مثاله فانما يبيع البر بالبر متفاضلا وهي داخله في المنهي
 عنه اه شيخ الاسلام (قوله لا يعرف) أي بين التحدتين (قوله بالجزء) أي بشقة الجوار
 (قوله وهو مرسى) أي لأن الحسن البصري تابعي (قوله ونحوه) أي ككل غرور في
 الحديث الآخر قال الشهاب حق العبارة على نحو الجارأي ويقاص الجار على نحوه بالأولى
 ورد بان قولنا نحو كذا معناه مرفقا كذا ونحوه فكذا داخل فيه لا مقيس عليه والشارح
 أشار إلى ذلك في العبارة ما قاله ما قاله الشهاب قاله سم (قوله وقيل يعم ذلك) هو الذي
 نصراه ابن الحاجب والعصم وغيرهما واستدلوا عليه بأنه عدل عارف بالغة والمعنى
 فالظاهر أنه لا يبيع في العموم إلا بغيره وأما قوله وقطعه وأنه صادق فيما رواه من العموم
 وصدق الراوي يجب اتباعه اتفاقا وأجوابا عن استدلال الجمهور باحتمال أنه نهي عن
 غرر خاص وقضى بشفعة خاصة فظن العموم باحتماله وسم صفة خاصة فهو مأمرا
 للعموم فغردى العموم لذلك والاستحباب بالهكي لا الحكائية بأن هذا الاحتمال وإن كان
 متقدما لمنس بآثار لأنه خلاف الظاهر من علمه وعدله والظاهر لا يتوكل الاحتمال لأنه
 من ضروراته فيؤدي إلى ترك الظاهر اه وجوابه أن ظهوره وعده أنه عام يقتضي
 ظهور العموم في اعتقاده لا في الواقع فيكون الظاهر العموم انما هو باعتبار الظاهر الذي
 لا يمتنع اتباعه فيه وهو موجب الاتباع انما هو ظهور العموم باعتبار الواقع في ظننا
 لا باعتبار ظن الراوي قاله سم قلت أنا تأملت وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب والعصم
 وغيرهما (قوله ولا يلزمنا اتباعه) الأولى وليس لنا اتباعه لأن عدم الالتزام بصدق الجوار
 وأيس جراد (قوله نهي عن بيع الغرور) أي فلا يبيع كل غرور إلا بغيره بطلان كل ما فيه غرر
 من البيوع وليس كذلك قائم صحوا كثيرا ما نهي عن بيعه غرر كبيع الرقيق من غير رؤية ونحو
 عورته مع احتمال أن يكون بها مائة نص قيمته وينقر عنه وكبيع الصبرة مع رؤية ظاهرها
 فقط مع احتمال أن يكون مائة من كراي غير ذلك مما لا يحصى فان قبل عدم جهله على
 العموم ينافي الاستدلال به على بطلان بعض بيوع الغرور لأنه حاشية مطلق فيكنى فيه
 صورة واحدة قلنا لا نعلم المناقاة لأنه لما فهم أن علمه انتهى الفرور مع الاستدلال به على
 بطلان كل ما فيه غرر لكن لما أفاضت الأدلة مجمعة كتعميم بيع الغرور علما أن العلة
 ليس مطلق الغرور بل الغرر الشديد فلذا أصح الاستدلال به على بطلان كل ما وجد فيه ذلك
 دون غيره قاله سم قلت اللازم من جوابه هذا أن علم في كل بيع اشتمل على غرر أي شديد
 وغايته أنه عام مخصوص لأنه كان شاملا لكل بيع اشتمل على غرر أي غرر كان نفس بالغرور

الشديد لإدلة الله تعالى جواز ما اشتمل على غرضه وهو هذا لا يخرج عنه العموم وهو خلاف المذهب من نفي العموم فتأمل (قوله جواب السائل) أرفبه الجنس فلنظف

جواب لا يتعرف بأصاته إليه لأنه في معنى ~~المسئلة~~ ولذا وصف جواب بغير روى

لاتعرف بالإضافة فيكون جواب نكرة وهو موقف نكرة وقوله دونه متعلق بالمسئلة

والمعنى جواب السائل الذي لا يستقل بالبدون السؤال بأن لا يقيد الاعم افتقاره به

لادونه تابع السؤال في عمومه وخصوصه (قوله أي دون السؤال) أي المفهوم من

السائل ولو عبر المصنف بدل السائل بالسؤال بله كان أرفع وأخصر قاله

شيخ الاسلام (قوله العموم بحدوث الخ) أي مثال التبعية في العموم كالتبعية في حديث

الخ وكذا قوله والخصوص الخ (قوله أي بقص الرطب الخ) استفهام تقريرى (قوله فلا

اذن) أي فلا يعارض إذا كان يتقرر وهذا هو المثال فإنه عام في جميع أفراد رطب

بالتفريق وغير مستقلة بالأفاد بدون السؤال (قوله فقال يميزك) هو المثال وهو خاص

بالسائل من الموضوع من ماء البحر وغير مستقلة بدون السؤال فلا يميز حيث تغير السائل

بل يحتاج القصر في صحة وضوئته دليل آخر فغيره في قول الشارح فلا يميز غيره

للسائل كالشيخ الاسلام والسكك (قوله الشهاب في قول الشارح فلا يميز غيره أي غير ذلك

الوضوء المسؤل عنه يفعل غيره غير الوضوء لعل الأول أولى (قوله والمستقل) أي

يتفهمه في الأفادة بحيث لو ورد ابتداء بدون السؤال لأفاد (قوله الأخص) قال شيخ

الاسلام أي بحسب المفهوم ١٥ وأراد بالمفهوم المعنى لا المقابل المنطوق كما هو ظاهر

والأفلاور بد بالمفهوم مقابل المنطوق وهو المعبر عنه بالمسكوت في قوله إذا أمكنت معرفة

المسكوت الخ لكان حيث قد مساو بالأخص فأخصيته إنما تكون باعتبار منطوقه فقط

وأما باعتبار منطوقه ومفهومه فهو مساو بكتابة عليه سم (قوله إذا أمكنت معرفة

المسكوت الخ) عبارة الاستوى قال في الحصول فلا يجوز الاشتراط بشروط أحدها أن

يكون في المذكور ترتيبه على ما يذهب كالثاني أن يكون السائل بجهد الثالث أن لا تنفون

المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد ١٦ وعبارة غيره في الثاني وأن يكون السائل أهلاً

للتبعية لذلك وفي الثالث وأن يتيقن من وقت العمل زمن يسع التأمل الذي يتوقف عليه

الترتيب سم (قوله والمساوي) أي والجواب المستقل بالأفاد بدون السؤال المساوي

للسؤال في عمومه وخصوصه واضح فقوله المساوي عطف على الأخص وأورد أن قوله

في المثال الثاني عليك ككفره مفرغ مستقل وأجيب بأنه في تقدير عليك ككفره أن جامعته

فهو مستقل فقط قول شيخ الإسلام بعد قول المصنف والمساوي واضح مانعه أي سواء

كان مستقلاً أم لا وهذا مثل الشرح لمعنا الذين أولهما المستقل والثاني لغيره ١٧

فانه مبني على عطف قوله والمساوي على المستقل وليس كذلك لاستلزامه السكران لأن

غير المستقل علم عامر بل هو معطوف على الأخص كما علم والمثالان في الشارح للعموم

المسئلة جواب السائل غير

المستقل دونه أي دون السؤال

(تابع السؤال في عمومه)

وخصوصه العموم كحديث

الترمذي وغيره أن النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن يسع الرطب

بانقر فقال أيقص الرطب إذا

يس قالوا نعم قال فلا إذا قيم

كل يسع الرطب بالقر والخصوص

كالقر قال النبي صلى الله عليه وسلم

فائل رضان من ماء البحر فقال

يميزك فلا قيم غيره (والمستقل)

دون السؤال (الأخص) منه

(جاء إذا أمكنت معرفة

المسكوت) منه كان يقول النبي

صلى الله عليه وسلم من جامع في

نهار رمضان فعليه كفارة

كالمطهر في جواب من أنظر

في نهار رمضان ماذا عليه فيههم

من قوله جامع أن الانظار بغير

الجماع لا كفارة فيه فإذا لم يمكن

معرفة المسكوت من الجواب

فلا يجوز لنا أخيه البيان عن

وقت الحاجة (والمساوي واضح)

كان يقال من جامع في نهار

رمضان فعليه كفارة كالمطهر

في جواب ماذا أعلى من جامع

فنه نهار رمضان وكان يقال لمن

قال جامع في نهار رمضان

ماذا علي عليه كفارة كالمطهر

والاعم ذكر في قوله (والعلم)

والخصوص المساوي فيها الجواب للسؤال للمستقل وغيره كانوا هم (قوله على سبب خاص) أى لاجله (قوله فى سؤال أو غيره) ان قيل كيف يتقيم هذا التعميم مع خصوص القسم وهو جواب السائل قلنا ليس قول المصنف والعام عطفاً على قوله الاخص ليكون من أقسام الجواب المستقل فتوجه ما ذكره بابل قول الشارح والاعم ذكره فى قوله الخ فأشار الى أن المراد بهذا أعم من جواب السائل وأنه ليس عطفاً على الاخص وان المصنف لم يذكر جواب السائل المستقل العام بل ذكره فى ضمن هذا والحاصل ان المصنف خالف الظاهر بالتعميم لغير السؤال لزيادة الفائدة سم قلت نقول المصنف والعام الخ يكون حينئذ عطفاً على قوله جواب السائل (قوله نظر الظاهر المقتضى) أى لفظ العام (قوله لوروده فيه) أى بسميه (قوله الحضيض) بكسر الحاء وفتح الهمزة جمع حوض بفتح الحاء بمعنى خرقه الحضيض وفتح الهمزة بفتح الحاء بكسر الحاء وسكون العين نحو كسرة ودجعة ووجهه ويمكن ان يجعل جمع حوض بفتح الحاء كضم جمع ضمة ونجم جمع شبة وان كان محققاً بخلافه فان قاسمه والقائمه على هذا القامه ما فيه وهى الخرقه ومن الاقل وهو حوض بفتح الحاء بمعنى خرقه الحضيض قول سديد متاعاً شبة رضى الله عنه انتهى كنت حوضه ملقاة (قوله والنبت) هو مصدر بمعنى اسم الناعل أى الاشياء المنتنة (قوله بما ذكر) أى فى الحديث من الامور المذكورة وغيره امان بقية النجاسات قال الشهاب وكذا قوله المأطهور يشمل جميع المياه وان كانت الواقعة فى بحر بضاعة لكن لما يظهر من غير ما به من المياه عن بعض ثمة الشارح على ذلك اه أى بخلاف النجاسات فإنه يظهر فيها المميز لانه هذا النوع من بعضها دون بعض فإنه سم قلت واصل حمل قول الشارح بما ذكر وغيره على الامور المذكورة وفى الحديث وغيرها هو الاول والظاهر والا فيمكن حمل ما ذكر على ما به بضاعة وغيره (قوله فأجسد) خبر مبتدأ محذوف والتقدير فوجود القرينة بأجود باعتبار العموم من عدم وجود القرينة كما يدل عليه كلام الشارح (قوله على ما قبل الخ) عبر بذلك قول البيهقي انه روى عن طاوس عن ابن عباس وليس يصح لكن الحديث رواه مالك والثاني وأصحاب السنن والحاكم من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجعها ابن عبد البر شيخ الاسلام (قوله فقرا) ان قيل كيف سماه الله تعالى أمية مع أنه أخذ قهر الجواب أنه لا يكون عصياً الا اذا كان الاخذ غير مستحق والاخذ فى هذه القصص مستحق فزاد بعضهم (قوله ليصلى فيها) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فسأله العباس) أى عم النبى صلى الله عليه وسلم وسلم وكانت معه سقاية الحاج فأراد ان يضم اليها خدمة البيت فسكونه لا لتانسان السدانة بكسر السين وهى خدمة البيت والسقاية (قوله فأسلم) أى أظهر اسلامه لأنه كان أسلم قبل ذلك كذا فى بعض التقارير (قوله فذكر الامانات بالجمع) قرينة على ارادة العموم) حاصل ما ذكره ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب سواء وجدت قرينة التعميم أم لا نعم ان وجدت قرينة الخصوص فهو المعتبر كالنهي عن قتل النساء

غيره (معتبر بعمومه عند الاكثر) نظرا لظاهر اللفظ وقيل هو مقصود على السبب لوروده فيه مثاله حديث الترمذى وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتتوضأ من يستر بضاعة وهى بئر بلقي فيها الحضيض ولحم الكلاب والنق فقال ان الماء مطهور لا يجسسه شئ أى عماد كرو غيره وقيل بما ذكر وهو ما كنت عن غيره (فان كانت) أى وجدت (قرينة التعميم فأجسد) أى أولى باعتبار العموم مما لو لم تكن مثاله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وسب نزوله على ما قبل رجل سرقة اصحقوا فذكر السارقة قرينة على انه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط وقوله تعالى ان الله باصركم ان توثقوا الامانات الى أهلها نزل كما قال المفسرون فى شأن مفتاح الكعبة لما أخذته على رضى الله عنه من عثمان بن طلحة فقها بأمر النبى صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلى فيها فضلى فيها ركعتين فخرج فسأله العباس المفتاح ليضم السدانة الى السقاية فنزل الآية فردته على لعثمان بطرف بأمر النبى صلى الله عليه وسلم بذلك فذهب عثمان من ذلك فقرا له على الآية

فان سببه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة حريصة في بعض مغاراته مقتولة وذلك
 يدل على اختصاصه بالحيات فلا يتناول المرتدة وانما قتلت لغير من يدل دينه فاقتلوه
 اه شيخ الاسلام ونفعه سم بما حاصله أنه يتجه عليه شيان أحدهما أن قول الراوي
 نهى عن قتل النساء حكاية حال كقوله نهى عن بيع الغرر وقضى بالشفعة للعارف لا يمد
 عندنا لا كتر فلا حاجة في منع عومه الى الاستناد الى القرينة الثانية أن رؤيته صلى
 الله عليه وسلم المرأة الحريصة مقتولة لم يظهره من قبيل وجود قرينة لخصوص فيدل
 على الاختصاص بالحيات بل هذه الرواية لم تدعى كونها سبب الورد وما أنها قرينة
 لخصوص فنأين وفي عبارة الزركشي ما هو أقرب الى كونه قرينة لخصوص حيث
 قال ومثال الناصرة على السبب تخصيص الشافي النهى عن قتل النساء والصبيان
 بالحيات نظروجه على سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة مقتولة في بعض
 غزواته فقال لم تقتل وهي لا تقاتل ونهى عن قتل النساء والصبيان فعلم أنه أراد
 الحريات اه منه (قوله وصورة السبب) أي سبب الورد وازدافه صورة الى السبب
 بانية وقد يستشكل محل هذا الخلاف لأنه ان كان فرض المسئلة وجود قرينة قطعية
 على ارادة بيان حكم صورة السبب فكيف يسوغ القول بأنهم انظمة الدخول وان كان
 فرضها انتفاء القرينة المذكورة فكيف يسوغ القول بأنها قطعية الدخول ويجوز
 ورود العلم بوجود ذلك السبب لا بقيد القطع بالدخول لجواز أن الشارع أراد بالعلم
 مع ذلك ما عدا تلك الصورة وان كان فرضها أنهم مع وجود تلك القرينة وعدم وجودها
 فلا وجه لاطلاق واحد من القولين اللهم إلا أن يكون منشأ الخلاف أن ورود العلم بهد
 وجود ذلك السبب هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أو لا فادعى الجمهور الاول فلذا
 قالوا بقطعية الدخول والشيخ الامام الثاني فلذا قال بظنيته اه سم (قوله فلا تخصص
 منه بالاجتهاد) قال شيخ الاسلام خص الاجتهاد بالذكر نظرا لقوله تعالى والانفهم من
 التخصصات لا تخصص ذلك ايضا وان كان ينقص اه ويمكن أن يجاب بشمول الاجتهاد
 للجميع اذا تخصص لايكون الاجتهاد لتوقفه على النظر في الدليلين وما تقتضيه
 القواعد فليشتمل سم (قوله وقال الشيخ الامام والد المصنف كغيره هي ظنية الخ) أورد
 عليه أنه يخالف لما نقله المصنف في شرح المختصر عن القاضي وغيره من الاجماع على أن
 صورة السبب داخله قطعا وانما عارض ذلك بلازم قول أبي حنيفة لا يصريح بقوله على
 أن العلامة ابن الهمام ذكر في تحريره ان بأحقيقة لا يتصور صورة السبب لان القرائن
 عند أبي حنيفة هي الزوجة وأم الولد واطلاق القرائن في الحديث على وليدة زمة بهد
 قول عبد بن زمة والد على فراش أبي لا يستلزم كون الاممة مطاعة لفراس الجواز كونها
 كانت أم ولد وقد قيل به وبشعرية أيضا لفظ وليدة فعليه بمعنى فاعلة من الولادة نقل
 ذلك عنه فليذه الكمال بعينه في حاشيته (قوله أخرجه من حديث الخ) فاعل لزم

(وصورة السبب) التي ورد عليها
 العام (قطعية الدخول) نفسه
 (عند الأصح) (فلا تخصص) من العلماء
 لوروده فيها (فلا تخصص) منه
 (بالاجتهاد) وقال الشيخ الامام
 والد المصنف كغيره هي (ظنية)
 كغيره فيجوز إخراجها منه
 بالاجتهاد كما لم من قول أبي
 حنيفة أن ولد الامة المستقرشة
 لا يلحق سببها ما لم يقر بها
 الى أن الاصل في العاق الاقرار
 أخرجه من حديث العيصين
 وغيرهما الولد

(٢) قوله وقوله ويقرّب منه كذا يحفظه بعضهم ٣٦ المذكور اهلهما النسخة التي كتب عليها والذي في نسخ النسخ التي

بأيدنا وقرب منه بعضهم الموثق
وعني التي شرح عليها أبا تامل اهـ

للفرائض الواردة في ابن أمة نسخة
المتضمن فيه عديد من زعمه وسعد
ابن أبي رافع وقد قال صلى الله
عليه وسلم ذلك ما بعد من زعمه
وفي رواية أحمد داود وهو أخو
أبي عبد (قال) والد المصنف أيضا
(ويقرّب منها) أي من صورة
السبب حتى يكون قطعي الدخول

أو غلبته (خاص في القرآن
تلاوة في الرسم) أي رسم القرآن
بحق وضعه مواضعه وان لم يله
في القول (عام للمناسبة) بين
التسليم والتلو كما في قوله تعالى
ألم تأتني الذين أوّلوا نصيبا من
الكتاب يؤمنون بالغيب
والطافون في آفان أهل
التفسير إشارة إلى كعب بن
الاشرف ويحرم من علمه اليهود
لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى
يذر ضوا المشركين على الأخذ
بشارهم ومخاربه النبي صلى الله
عليه وسلم فسألوه من أهدى
سيلا محمد وأصحابه أم نحن فقالوا
أنتم علمهم عا في كتابهم من نعت
النبي صلى الله عليه وسلم المنطبق
عليه وأخذوا الوثائق طيم أن لا
يكنتموه فكان ذلك أمانة لازمة لهم
ولم يزدوها حيث قالوا للكفار
أنتم أهدى سيلا محمد النبي
صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت
الآية مع هذا القول التوعد عليه

(قوله للفرائض) أي لصاحب الفرائض (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم) استدلال على
رد ما لم يزل في قول أبي حنيفة وذكر الرواية الثانية لصراحته في ثبوت النسب وقد تقدم
ما يدفع لزوم المنكح عنه في قول ابن الهمام راجع شيخ الإسلام والكمال (قوله
ويقرّب منه) (٣) أي يلقى به في جريان الخلاف في كونه قطعي الدخول أو ظني (قوله
حتى يكون) ضعي يكون لقوله خاص وهو وان تأخر انضمامه قدم رتبة لكن يجه أن يقال
الذي يوصف بالدخول في العام انما هو المعنى لأن دخول اللفظ في اللفظ غير متصور
والخاص كالحام اسم للفظ كانه قدم ويدل عليه هذا ذكر المؤلف كيف مع الاخبار عن هذا
الضمير بما هو من خواص المعاني يكون راجعا للفظ ويحسب بأن في العبارة تساهلا
يحذف المضاف أي معنى خاص (قوله خاص) هو بيان نعمته صلى الله عليه وسلم في المثال
الآتي (قوله أي رسم القرآن) ليس بقيد بل عن السنة (قوله عام) وهو الامانات في
الآية (قوله للمناسبة) علمه أقربه تلامه وأقوله يقرب فله شيخ الإسلام (قوله وشاهدوا
قتلى بدر) الجملته حالية بقدر قد لان الماضي الواقع حالا لا بد من قدمه ظاهرة أو مقدرة
عند البصر بين خلافا لا خش وتبعه ابن مالك ويجوز أن تكون الجملته معروفة على
جمله قد دمو ولا نافية كون المشاهد مسابقة على التقدم لان الواو لا ترتب (قوله ينارهم)
أي نأرتني بدر (قوله محمد) أي أحمد فحذف منه اذا الاستعظام بقرينة أم (قوله
وأخذوا الوثائق) عطف على نعمت أو ما أعلمهم وقوله فكان ذلك الإشارة إلى النعت أي
بيان النعت بدليل تفسير الشارح الآتي الامانة أو إلى عدم النكتان (قوله ولم يزدوها)
أي بأن يسنوها لأنهم كتموها (قوله مع هذا القول) أي مع نعتهم هذا القول وهو أنهم
أهدى سيلا وقوله التوعد معقول تضمنت ضمير عليه لقول المذكور وقوله المنفرد
نعت للتوعد وقوله المنفرد للأمر بضده (٤) أي بضدها القول ووجه ذلك ان التوعد
يقضي النهي والنهي عن الشيء أمر بضده وقوله بمقابله أي وهو ان يقولوا محمد
وأصحابه أهدى سيلا وقوله المشتغل نعت لمقابله كما قاله المحققان لا للأمر كالعصم لان
أداء الامانة منهم لانهم مأمورون بأدائها فكيف يشغل عليه الأمر المذكور وقوله بإفادته
قال السكاك بيان لوجه اشتغال مقابله على أداء الامانة يعني ان اشتغاله على ذلك بسبب
إفادته انه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كتابهم اهـ ونحوه لشيخ الإسلام وزاد قوله
قالا بصلة بالمشتغل ويجوز تعللها بأداء اهـ وهذا كآثر يدل على ان بيان صفة النبي
صلى الله عليه وسلم الذي هو الامانة يحصل بسبب إفادته المقابل له صلى الله عليه وسلم هو
الموصوف في كتابهم مع أن المقابل بالمعنى الذي يسراره كما تقدم لا يقيد انه الموصوف
في كتابهم فان مجرد قولهم محمد وأصحابه أهدى سيلا ليس به تعرض لكونه الموصوف
في كتابهم فكيف يكون ذلك المقابل مشتغلا على أداء الامانة التي هي بيان صفته بسبب
إفادته ما ذكرناهم الا أن يكون الذي في كتابهم نعمته بعوت وان المنعوت بآثار المنعوت

المنفرد لا من مقابله المشتغل على أداء الامانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بإفادته هو الموصوف في كتابهم هو
(٤) قوله وقوله المنفرد لا من مقابله المشتغل على أداء الامانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بإفادته هو الموصوف في كتابهم هو

هو الا هدى سبيلا فاذا اعترفوا بانهم اهدى سبيلا دل على أنه المنعوت في كلهم فلتأمل
 • في شيء آخر وهو أنه لم اعترف في بيان صفته وتوسط أنه الموصوف في كلهم وهذا اكتفى
 ببيانها في نفسها مع قطع النظر عن ذلك الآن **يكون** انما أخذ هذا الملتصق عليهم هذا
 الاعتبار فليأمل **(قوله)** وذلك محتاسب الاشارة الى الامر بالمقابل لا المقابل خلافا
 للشهاب رحمه الله تعالى ويؤيد الاول ان قوله تعالى ان الله يأمركم بالحق الزاد الامانات
 فالتناسب له الامر باداء الامانات الذي هو الامر بالمقابل لا المقابل الذي هو المأمورية لان
 المناسب الامر هو الامر بالمأمورية فانه سم **(قوله)** وذلك خاص **(الاشارة)** للامر بالمقابل
(قوله) بالطريق السابق متعلق ببيان والطريق السابق ببيان أنه الموصوف في كلهم
(قوله) والفتح عطف على أي لان التماس هنا لم يرد الخ **(قوله)** لانه لم يرد الخ **(قوله)** لانه لم يرد الخ
 عبارة عن انما أي لان التماس هنا لم يرد الخ **(قوله)** لانه لم يرد الخ **(قوله)** لانه لم يرد الخ
 تأخر امرا خيا يقينا يعلم اقتداء الاول من قول الشارع الا في في المحترقات أو تقاربان
 عقب أحدهما الا **(قوله)** تأخر فانه محترقة فانه تأخر التماس والثاني من قوله أو جعل
 تأخرهما فانه محترقة فانه تأخر التماس **(قوله)** أي عن وقته أي وقت العمل بالمطلق
 والمراد التأخر عن دخول وقته لاعتناقه كآنيته عليه الكمال وغيره قال سم ولعل
 المراد ان تأخر عن الوقت الى أن يتقى منه بعد الورود ما لا يسع **(قوله)** نسخ التماس
 العام انما يجعل التماس منحصرا للعام في هذه الحالة لان التماس ببيان المراد
 من العام فلا تأخر عن وقت العمل بالعام لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو متعين
(قوله) بالنسبة لما تعارض فيه أي وهو ما دل عليه التماس مثال ذلك تأخر قوله لا تقتلوا
 أهل الذمة في الورود عن وقت العمل بقوله اقتلوا المشركين فيكون التماس المذكور
 ناسضا لحكم العام بالنسبة لسد له ذلك التماس مما هو داخل تحت العام المذكور
 وهو أهل الذمة الداخل في عموم المشركين **(قوله)** بان تأخر التماس عن الخطاب بالعام
 هذا محتمر فقول المصنف عن العمل والمراد تأخر تأخر امرا خيا بدليل المقابلة بقوله
 أو تقاربان الخ وكذا يقال في قوله الا في أو تأخر العام **(قوله)** أو تأخر العام هذا محتمر
 قول المصنف التماس وقوله مطلقا أي عن وقت الخطاب بالتام أو عن وقت العمل به
 فانه الكمال وهو قصر يصح الفرق بين تأخر التماس فيحصل فيه وتأخر العام فلا يفضل فيه
 ووجهه ظاهر فان التماس ببيان المراد من الاسم فلا يمكن مع تأخر التماس عن وقت
 العمل والزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو متعين بخلافه مع تأخر العام فلا يلزم
 عليه ذلك سم **(قوله)** أو تقاربان الخ هذا محتمر فقول المصنف تأخر كما تقدم **(قوله)** أو جعل
 الخ هذا محتمر فقولنا يفتنا الملاحظ في قول المصنف ان تأخر التماس كما **(قوله)** خص
 التماس العام أي قصر على ما عدا التماس **(قوله)** أو قيل ان تقاربان امرا خيا قال سم
 قضية السكون عن عز وهذا الحقيقة مع عز وما بعده اليهم انتقام هذا عنهم لكن قول

وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله
 يأمركم أن تؤدوا الامانات الى
 أهلها فهذا عام في كل امانة
 وذلك خاص بامانة هي بيان صفته
 التي صلى الله عليه وسلم بالطريق
 السابق والعام تال التماس في
 الرسم متراخ عنه في القول يست
 ستمين ملحة ما بين جرد رمضان
 من السنة الثانية والفتح في
 رمضان من الثالثة وأما قال
 ويقرب منها كذا الآية لم يرد العام
 بسببه بخلافها **(قوله)** ان تأخر
 التماس عن العمل بالعام
 المعارض له أي عن وقته **(نسخ)**
 التماس العام بالنسبة لما
 تعارض فيه **(والا)** بان تأخر
 التماس عن الخطاب بالعام دون
 العمل أو تأخر العام عن التماس
 مطلقا أو تقاربان انما تعارض
 الآخر أو جعل تأخر في نفسه
(خصه) التماس العام وقيل
 ان تقاربان امرا خيا

صدر الشريرة في تنقيحه فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة فعمد الشافعي يخص به
وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناوله اه مصرح بخلافه اه (قوليد أي
كالمختلطين الخ) أي اللطيفين المختلطين بسبب أن كل نص في معناه (قوليد بان يكونا
خاصين) أي بذلول واحد فالمراد بكونهما خاصين تواردهما على مدلول واحد أي ما يدل
عليه أحدهما هو ما يدل عليه الآخر سواء كانا عامين كتوله (قوليد المشركون لا تعلقوا
المشركين مثلاً) أو خاصين كتوله مثلاً لا تعلقوا أهل الذمة اقتلوا أهل الذمة (قوليد
فيحتاج العمل بالخاص الخ) تقرير على قول المصنف تعارض الخ (قوليد قلنا) أي في
الفرق بين المقدس والمقدس عليه الخاص أنوى الخ وحاصله أن التعارض في المقدس
عليه بين خاصين أي شيئين متواريين على مدلول واحد كإجماع في المقدس بين عام
وخاص والخاص أقوى من العام في المقدس عليه تكافؤ بين المعارضين بخلاف
المقدس (قوليد على ذلك البعض) أي مدلول الخاص وقوله أنه أي ذلك البعض يجوز
عقلان لا يراد من العام بخلاف الخاص فإنه نص في ذلك البعض الذي هو مدلوله (قوليد
فلا حاجة إلى مرجح) تقرير على قوله أقوى وقوله إلى مرجح أي خارج بصاربه عند
التعارض والأفكونه أقوى مرجح لكن لكونه مخصصاً (قوليد كعكسه) أي فما إذا
عمل بالعام كما أشار إليه بقوله قلنا الفرق أي بين التأخرين أن العمل بالخاص الخ واصله
أن العمل بالخاص المتأخر عن العمل بالعام لا يلحق العام بالكلية بل أفراد الخاص فقط
بخلاف العكس وهو العمل بالعام المتأخر فإنه يلحق الخاص بالكلية وأورد سم على قول
المصنف وقالت الحنفية العام المتأخر ناسخ مانصه الشافعي قديمه من المنسوخ في المقام
حيث قابل الشارح التأخر بالتقارب بالمعنى الذي يثبت أن المراد بالتأخر في هذا القول
هو التواخي لكن عبارة صدر الشريرة مصرحة بأن المراد أعظم من التواخي فإنه قال
في تعارض الخاص والعام فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة فعند الشافعي يخص به
وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناوله اه وان كان العام متأخر فبنسخ الخاص
عندنا وان كان الخاص متأخر فان كان موصولاً يخصه وان كان مترادفاً يخصه في ذلك
القدر وعندنا حتى لا يكون العام عاماً مخصصاً اه فانظر إلى كونه أطلق كون العام
ناسخاً ذاتاً ثم فصل في تأخر الخاص فإنه صريح في عدم الفرق في الأول اه كلام
سم قلت دعواه صريحة عبارة صدر الشريرة فعمد كرموعة قطعال الذي تدل
عليه عبارة أن العام المتأخر إذا قارن الخاص ثبت عندهم حكم التعارض في قدر
ما تناوله مدلول قوله فان لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة الخ فان المقارنة المحلول عليها
لا يصح أن تكون مقارنة الخاص المتأخر للعام المتقدم لحكمه عليها بان الخاص يخص
العام كما صرح به بعد قعين جل المقارنة المذكورة على مقارنة العام المتأخر للخاص
التقدم والتفصيل الذي ذكره في الخاص المتأخر لا يدل على الإطلاق الذي ادعاه سم

في قدر الخاص كأن نصيب) أي
كالمختلطين بالتوصية بان يكونا
خاصين فيحتاج العمل بالخاص
إلى مرجح قلنا الخاص أقوى
من العام في الدلالة على ذلك
البعض لأنه يجوز أن لا يراد من
العام بخلاف الخاص فلا حاجة
إلى مرجح (وقالت الحنفية)
وامام الحرمين العام المتأخر
عن الخاص (ناسخ له كعكسه)
يجامع التأخر قلنا التصريح أن
العمل بالخاص المتأخر لا يلحق
العام بخلاف العكس والخاص
أقوى من العام في الدلالة فوجب
تقديمه عليه قالوا (فان جهل)
التاريخ ينجح بينهما (فالوقت) عن
العمل بإحدهما (والاقتضاة)
لهما

في العام المتأخر بالشيء على أنه قد ذكر سابقا ما يوافق ما قلناه هنا ويرد ما قاله هنا عند قول المصنف وقيل إن تعارفا تعارضا كما قلناه منه فمراجعة (قوله متقاربان) أي لامتداد ما بان لوجود التكليف مع الوقف اذ المكلف به واحد وان لم تعرف عنه وعدم وجوده مع التساقط (قوله مثال العام الخ) أشار بذلك إلى أن مثال العام والخاص المذكور يمثل به الجميع ما تقدم من أول المسئلة إلى هنا ويخرج في كل موضع مما ذكر على ما يناسبه (قوله وان كان كل منهما) قال شيخ الاسلام يعني من المتعارضين لامن العام والخاص كما هو ظاهر كلامه والا كان بينهما العموم المطلق لامن وجهه اه أي لان من لازم كون أحد الشئيين خاصا والاخر عاما بالمعنى المراد في هذا المقام وهو كون الخاص شخصا لذلك العام وكون ذلك العام مخصوصا بذلك الخاص أن تكون النسبة بينهما العموم المطلق (قوله من خارج) ليس قبلا (قوله أو تأخر أحدهما) أي ولو لاحقا لا ليشمل ما إذا جهل تاريخهما شيخ الاسلام (قوله وقالت الخ) في العام المتأخر تأخير المتقدم أي ما تعارضاه منه واقام بعدلوه خصوصا لانهم يشترطون في الشخص المقارنة قاله شيخ الاسلام قلت الذي يقيد ما تقدم عن صدور الشريعة ان المقارنة بشرط في تخصيص الخاص المتأخر عن العام وأما العام المتأخر فان تراخي نسخ الخاص المتقدم وان فارق ذلك حكم التعارض (قوله بلا قيد) حال من المسألة وهو على حذف مضاف أي بلا اعتبار قيد في الواقع من وحدته أو كثرته قالني اعتبارا له لوجوده في الواقع اذ لا بد منه لامتناع تحقق المسألة بدونه وهو قربة حذف ذلك المضاف فلا يقال ان حذف المضاف مجاز في التعريف بدون قربة وتدفع أيضا ليقال مفاد العبارة أنه اعتبر في مدلول المطلق عدم اتصافه في الواقع بشئ من القوم وذلك من أن لا يصدق المطلق على المسألة المتقدمة في الواقع وذلك فاسد اعدم انتم كالمسألة عن القيد في الواقع (قوله من وحدته وغيرها) قال العلامة وقوله وغيرها يدخل فيه قيد التعين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه كما تقدم اه أي فعلم الجنس وان دل على المسألة لكن مع اعتبار قيد التعين الذهني بخلاف اسم الجنس فيكون خارجا عن حد المطلق بخلاف اسم الجنس وقد يوقف في خروجه وبقيدته فقد يقال ان له حكم المطلق قاله سم (قوله وزعم الأمدى وابن الحاجب الخ) ضمن الزعم معنى الاعتقاد فعداه إلى واحد والآخر متعد لاثنين كما يقال زعمت الباطل حقا (قوله وزعم الأمدى وابن الحاجب الخ) قال الكمال مانعه وما جرى عليه ابن الحاجب كالأمدى في تعريف المطلق هو الموافق لأسلوب الأصوليين لأن كلامهم في قواعد استنباط أحكام أفعال المكلفين والتكليف متعلق بالافراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقائدية بل ويوافق أسلوب المنطقة أيضا فان المطلق عندهم موضوع القضية المهمة لانه مطلق عن التقيد بالكلية والخزئة والمكررة قد تكون موضوع الجزئية وقد تكون موضوع الكلية

قولان لهم متفاران لا احتمال
كل منهما ما عندهم لأن يكون
مذنبوا احتمال تقدمه على الآخر
مثال العلم فاقبلوا المشركون
والخاص أن يقال لا تتسلسلوا
أهل الذمة (وإن كان) كل منهما
(عاما من وجه) خاصا من وجه
(فاترجم) بينهما من خارج
واجب لتعادلهما متفاران وأخر
أحدهما (وقال الحنفية
المتأخران) في المقتدم مثال ذلك
حديث البخاري من يدل دينه
فأقبلوه وحديث الصبيح
أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن
قتل النساء فالأول عام في الرجال
والنساء خاص بأهل الردة الثاني
خاص بالنساء عام في الحر بيات
والمرتدات
• (الطلق والمقيد) •

دلالتهم أى دلالة المسمى بالمطلق
من الأمثلة الاتية ونحوها

والحكم في الجميع متعلق بالافراد وأما القضايا الطبيعية التي الحكم فتح اعلى الماهية
من حيث هي فقد صرح المناطقة بانها لا اعتبار لها في العلوم اذ وردت مع باعتبارها
أنه لم يلزم على من قاله المصنف تعلق التكليف بالماهية ومات الكلية التي هي أمور عقلية من
حيث أنها أمور عقلية حتى يتوجه عليه الاعتراض بذلك وانما اللازم على كلامه تعلق
التكليف بالماهيات باعتبار وجودها في افرادها وتعلقها بها بذلك الاعتبار لا محذور
فيه فوجهه وأما قوله وأما القضايا الطبيعية الخ فلا يرد على المصنف اذ لم يجعل المطلق هو
الحقيقة من حيث انما هي واحدة بالوحدة الذهنية وذلك هو معنى موضوع القضية
الطبيعية حتى يقال ان ذلك لا اعتبار له في العلوم وانما يجعله الحقيقة من حيث امكان
وجودها في افرادها هذا حاصل كلامه وان اطال في المقام جدا قلت وحيث علم أن
التكليف انما يتعلق بالماهية باعتبار وجودها في الافراد فما خذ وجودها في الافراد قيودا
في التعريف كما صنع ابن الحاجب والآمدى فان المطلق عندهما هو الدال على الماهية
مع الوحدة الشائعة هو الاولى وقوله وانما اللازم على كلامه تعلق التكليف بالماهيات
باعتبار وجودها في افرادها وقوله وانما يجعله الحقيقة من حيث امكان وجودها
في افرادها غير مستفاد من تعريف المصنف بل المستفاد منه خلافه وان الأفراد غير
منظور اها أصلا وانما اللازم ذلك من تعريف الآمدى وابن الحاجب لأن مفادهما
تعلق التكليف بالماهية في ضمن فرد شائع فالقوله ملتبس اليه لأن حيث خصوصه
وبالمجمل فمأخذه الآمدى وابن الحاجب هو الاعمدة والافوق بالقوة عند فتأمل ولا تغتر بما
للملحة سمع ابداه هتامن التوجيهات وأطال به الاطائل تحته من التأويلات في أن
يقال قول المصنف الدال على الماهية مخالف لما قدمه من اختياره ان مدلول اللفظ المعنى
الخارجي لا الذي فليتأمل (قوله أى دلالة المسمى بالمطلق) أشار بذلك الى أن الضمير في
قول المصنف دلالتهم يعود على المطلق لا باعتبار المعنى المعروف به لقصد ذلك هنا فالناطق
بذلك المعنى لم يقل أحد بدلالته على الوحدة الشائعة كذب ومدلوله اللفظ كما لا يخفى بل
باعتبار معنى آخر وهو الافراد لأن أفراد المطلق التي هي الاقفاط المقصودة كائنه
رقيقة هي التي ادعى الآمدى وابن الحاجب فيها ما ذكره ولو كان ظاهر عبارة المصنف
رجوع الضمير للمطلق بالمعنى المعروف به صرفه الشارح عن ذلك بقوله المسمى فهو من
قبيل الاستخدام وقبسه التعبير عن الماصدق بالمسمى والمسمى حقيقة مدلول اللفظ
ومفهومة لا مصادقه وافراده ويوجب بان المسمى يطلق على الماصدق اطلاقا شائعا
والظاهر أن الاطلاق المذكور مجازي وعليه فالقرينة بالبيان بقوله من الأمثلة
الاتية فانها أفراد المطلق لا مفهومة سم قلت هذه غفلة عجيبة اذ لا ريب أن مراد
الشارح اللفظ الذي يسمى بهذا الاسم أى يسمى بالمطلق ويدعى به بدليل التعدية بالبناء
وقول المصنف دلالتهم وهذا من الواضح يمكن فن أين جاءت ارادة المسمى والتعبير به

(على الوحدة الشائعة حيث

عوقاه بما أتى عنهما) (توهماه

الذكرة) أى وقع في توهمهما أى

في ذهنهما - ما لله على أنهما على

الوحدة الشائعة حيث لم يخرج

عن الأصل من الأفراد إلى الثنائية

أو الجمع والمطلق ههنا كذلك

أيضا إذ عرفه الأول بالنكرة في

ساق الأبيات الثاني بمعدل على

شأنه في جنسه وخرج الدال على

شأنه في نوعه فهو رتبة مؤنثة قال

المصنف وعلى الفرق بين المطلق

والنكرة - أسلوب المذيقين

والأصوليين وكذا الفقهية حيث

اختلفوا فبقيل قال لا مرأى أن كان

جاء ذكرها كانت طائفتان

ذكر من قبل أنطلق نظر التذكير

المشعر بالوحدة وقيل تطلق

جلا على الجنس أم ومن هنا يعلم

أن اللفظ في المطلق والنكرة واحد

وأن الفرق بينهما بالاعتبار أن

اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية

بلا قيد سوى مطلقا ولم ينس

أيضا كما تقدم أو مع قيد الوحدة

الشائعة من نكرة والامدى

وإن الحاجب ينكر أن الأول

في معنى المطلق من أمثلته

الاسمية ونحوها ويجهل لأنه الثاني

فبطل عندهما على الوحدة

الشائعة وعند غيرهما على

الماهية بلا قيد والوحدة ضرورية

أذا وجود للماهية المطلوبة باقيل

من واحد الأول موافق لكلام

أهل العربية والتسجعة عليه

بالمطلق ناقلة القيد

عن الماصدق هذا غلط واشتباها بوجوبه من لا يسبغ ولا يفتل (قوله على الوحدة)
أى ذى الوحدة (قوله توهماه النكرة) هذه الجملة استئناف يأتى كأنه قيل ما سبب هذا
الزعم فأجاب بما ذكره من الصواب أن يقول توهماه نكرة أى من أفراد النكرة لأن
كلامه يوهم انحصار النكرة في الوحدة الشائعة واتحاد المطلق والنكرة عندهما وليس
كذلك فإن من النكرة عندهما النكرة العامة وليس من المطلق عندهما قال العلامة
ومثله للسكال (قوله أى وقع في توهمها الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بقوله توهماه
أنهما كذلك بل حكما رجوا حالتهما غير وأشار بقوله يوهم بالذهن أيضا إلى أنه ليس
المراد بالوهم حاله الحكام من القوة الواهمة أفلا يقول بها أهل السنة (قوله حيث لم
يخرج عن الأصل من الأفراد إلى الثنائية أو الجمع) أى فإن خرجت عنه إلى ذلك لم تكن
دالة على وحدة شائعة بل على مانوقها من ثنائية وجمع شائعين لكن كل من لفظه ما نكرة
أيضا فالوجه حذف الوحدة مع أنها ليست في كلام الأمدى وابن الحاجب فالنكرة
شاملة للمفرد وغيره ففى المفرد لا حاد وفى المنفى للمثنيات وفى الجمع الجوع شيع
الاسلام والحاصل أن المصنف خصص اعراضه على الأمدى وابن الحاجب بعض
أفراد المطلق مع أن المطلق عندهما كغيرهما لا يتصرف في الوحدة وتعرف بهما مصرح
في ذلك لأن المفرد هو الأصل وحينئذ في عبارة تساهل والمعنى حينئذ أنهم ما فرغوا لانه
في الجملة أرباعا باعتبار الأصل ونحو ذلك على الوحدة الشائعة قاله سم وقال الكمال والحق
أن ابن الحاجب والامدى لم يمدوا بالوحدة وإنما نظرهما إلى الشيع وسوق وقول ابن
الحاجب ما دل على شأنه معناه ما دل على حصته من الجنس عكس المصدق على كل من
حصص كثيره من درجة تحت مفهومه كلى وقول الأمدى أنه عبارة عن النكرة
في ساق الأبيات بضمه: أهلا مراده النكرة المحضة اه وحاصل كلامه أنها
لم يجهل المطلق الواحد الشائع فقط بل الواحد الشائع في المفرد والأشياء الشائعين
في المثنيات والثلاثة مثلا الشائعة في الجوع (قوله وخرج الدال الخ) أى خرج
عن المطلق مع أنه نكرة لكم ~~نكرة~~ رتبة مفيدة لا محضة وكان لا بد من الخروج بالفرق
(قوله ومن هنا) أى من أجل اختلاف الفقهية (قوله وإن الفرق بينهما بالاعتبار)
يعنى اعتبار الواضع بالالتكلم كما مرشد الحق قوله الدال على الماهية أو الدال على
الوحدة الشائعة لأن الدالة إنما تتوقف على اعتبار الواضع لأن اللفظ إذا أطلق دل
على معناه الوضعية أواده المتكلم أم لا (قوله كما تقدم) أى قبيل مسئلة الاستتقاق
شيع الاسلام (قوله ينكر أن الأول) أى الدال على الماهية بلا قيد (قوله ويجهل لأنه)
أى المطلق الثاني وهو الدال على الماهية مع قيد الوحدة فقيد الوحدة غير مدلول المطلق
عندهما كما تقدم أتنا (قوله والوحدة ضرورية) أى عند طلب إيجاد الماهية لا عند
الحكم عليها لأن الحكم على أنه يكون باعتبارها من حيث ذاتها فقط كقول أسد أجزأ

من قلب ويدل على الاول قوله اذ لا وجود للماهية الخ فالكلام في الاحكام المتعلقة
بالوجود لاطلاقاً (قوله الى لازمه السابق) أى وهو الدلالة على الوحدة الشائعة لان
الوحدة الشائعة بعض معنى التكررة في تعريف الامدى وبعض معنى الشائع في قول
ابن الحاجب ما دل على شائع وبهض الشئ لازم له قوله الكمال رحمه الله تعالى (قوله
ليبنى عليه) قد يقال البناء المذكور لا يتوقف على الدلول لنهاية التعريف فيه لانه اذا
كان القول المذكور متبني على اللازم صح بناؤه على المزمع باعتبار ذلك اللازم غاية الامر
أن يكون البناء عليه بواسطة لازمه والبناء على الشئ يكون بلا واسطة وبه او قد يجاب
بان البناء على الشئ بلا واسطة أظهر فقوله ليبنى عليه أى على الوجه الاظهر الاقرب
(قوله وان لم يتعرض للبناء) أى وعدم تعرضه له في التكرار بناى أنهم ما أتوا به
في الواقع معنى أن قوله ما ماذ كرمشاز عما المذكور سم (قوله كالضرب من غير
قيد) مثل لاطلاق الماهية بقرينة قوله من غير قيد وقوله كالضرب بعض مثال للمقيد
(قوله لان المقيد والوجود الخ) هذا تصرف بان الامر المتعلق بالتعلل كالضرب
أمر عطلق الماهية ومطلق الماهية أمر كلي يستعمل وجوده فلا يكون مأموراً به
لان شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور به باظهارها
الى جزئى من جزئياتها لان ما زاد عليه الاصل برائة الازمة منه ولا يبنى أن هذا الكلام
صريح في أن الموجب لصرف الامر الى جزئى استعماله لوجود الماهية الكلية التى هي
المطلوب بحسب الظاهر لار الامر عطلق الماهية أمر عطلق عند الامدى وابن الحاجب
كيف والمضى عندهما هو التكررة الموصوفة بما تقدم وهما معترفان بأمر التعلق
عطلق الماهية لاجل وحدة شائعة وكيف يتوهم عاقل أن اضرب مثلاً مطلق عند أحد من
الاناس والمطلق انما هو اللفظ المتكرر القابل لكل من اعتبارى الوحدة الشائعة ومطلق
الماهية وبالجملة فمن البدى أن قوله ما ذلك ليس في شئ من البناء على أن المطلق أى شئ
هو وقد تبين ذلك أن أحد المطلق بما ذكره المصنف قاسد تصدقه على الفعل باقسامه وليس
بمطلق عند أحد كما يشهد قول الشارح ان اللفظ في المطلق والتكررة واحد نعم قد يدعى ان
الفعل دل على الماهية بقية الزمان المعين قد يصدق عليه الحد حيث تدل على العلامة
(قوله لوجود الماهية بوجد جزئياتها) التى عليه الحققة وتكاسيد في شرح المواظف
وغيره ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها في الخارج مطلقاً لان الوجود في الخارج
محدوس والمحدوس جزئى والوجود في الجزئيات ضرورى مطابقة للماهية لا نفس الماهية
كأشارة تقرير الشارح للكلام الامدى وابن الحاجب بقوله لان المقيد والمحدوس واحد
أن الامر المتعلق بالتعلل كالضرب أمر عطلق الماهية ومطلق الماهية أمر كلي يستعمل
وجوده في الخارج فلا يكون مأموراً به اذ شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر
عن مطلق الماهية الماء وبها ظاهراً الى جزئى من جزئياتها لان الاصل برائة الازمة عما

وهذا المصنف في النقل من
الامدى وابن الحاجب مما قاله
من التعريف الى لازمه السابق
ليبنى عليه قوله وان لم يتعرض
للبناء (ومن ثم) أى من هنا هو
ما تضمنه من دلالة المطلق على
الوحدة الشائعة أى من أجل ذلك
(قال الامر عطلق الماهية)
كالضرب من غير قيد (أمر
جزئى) من جزئياتها كالضرب
بسطاً أو معصاً وغير ذلك لان
المقيد هو الوجود ولا وجود
للماهية وانما توجد جزئياتها
فيكون الامر به أمر جزئى لها
(وليس) قوله ما ذلك (بشئ)
لوجود الماهية بوجد جزئياتها
جزئى وجزء الوجود موجود

زاد عليه وما ذكره الشارح من وجود الماهية بوجود جزئياتها مذهب قوم من الحكماء
ولكن الحق الاول **(قوله وقيل أمر بكل جزئ لها) أي لا يعنى أنه يجب الاتيان بكل منها**
بل بمعنى الاكتفاء واحدها كما في الواجب التحريم على القول بوجوب خصالها كلها
لا يقال فتصدم القول بأن المأمور به واحد لا يتحقق ذلك إذ الواجب ثم الواحد المهم
الصادق بكل جزئ على البطل وهذا الواجب كل من الجزئيات لكن يكفي واحدها منها
شيخ الاسلام **(قوله وقيل اذن فيه) هو احتمال لأنه في الهندى حيث قال في باب القياس**
ويمكن أن يقال الأمر بالماهية الكلية وإن لم يقتض الأمر بجزئياتها لكن يقتضى تغيير
المكلف في الاتيان بكل واحد من تلك الجزئيات بدلا من الآخر عند عدم القرينة
المقتضية لواحد منها وأجيبه ما هو التغيير هنا يقتضى جواز فعل كل منها شيخ الاسلام **(قوله**
أن يفعل) بدل اشتمال من كل جزئ **(قوله كأنعام وانخاص) أي جواز او امتناعا**
(قوله فيجوز تقييد الخ) تفريع على القاعدة الاولى من القاعدةين التسيذ كرهما
الشارح وهي قوله فما جاز الخ وقوله بخلاف مذهب الراوى الخ تفريع على الثانية وهي
قوله وما لا فلا وجله ما فوعه عليه بما احدى عشرة مسألة تسعة على الاولى واثنان على
الثانية **(قوله وتقريره) أي وكذا تقرير الاجماع كإمر في العام (قوله وذكر بعض**
جزئيات المطلق) أي بانه لا يجامد كاعتق رغبة واعتق زيدا بخلاف ما لم يفهم كاعتق
مؤمنه كإساقى سم (قوله في الجميع) أي ما عدا مفهوم الموافقة لا خلاف فيه
كإمر في النفس سم شيخ الاسلام (قوله وزيد المطلق والمقيد الخ) انما قال وزيد الخ لأن
ما ذكره في المطلق والمقيد من التفصيل مع اتحاد الحكم وما تقدم من التفصيل في
العام وانخاص مع اشتلافه والافيهن تصور منقأ مقلد في العام وانخاص بان يحد
حكمهما وسيم ما يكون انخاص بعض افراد العام لكن لم يفهم كالتصديق يقال
في كدابة لظهور أعنى أي رقيق كان أعتق مؤمنا فيقال حينئذ إن تأخر انخاص عن وقت
العلم بالعام فخصه والخاصه وأما قوله وان كانا متضمنين فقد صرح المصنف بأنه من
قبيل انخاص والعام فعلى أن الزيادة في العام وقوله وان كان أحدهما أمر الخ يصور
مثله في العام وانخاص فهو أعتق أي رغبة أو رقيق لا تعتق كافرا فيبقى أن يخص أي
رقيق يفسد الكافر وقوله وان اختلف السبب مع اتحاد الحكم الخ يصور مثله أيضا في
انخاص والعام كإيه لم يفسد على ما تقدم سم (قوله ان اتحد حكمهما) المراد بالحكم هما
الحكم كونه كإيد عليه قول الشارح الا في اختلاف الحكم من مسع المطلق وغسل
المقيد واضح والمراد بوجوبهما وجوب حكمهما فهو على حذف النضاف لكن ينبغي أن
الحكم هنا في ظاهره لأن الظاهر القتل فلا موجب أي سبب لا يجيب العتق ولا يظهر
كونه سببا لنفس العتق لأنه لا يلزم من وجوده وجوده بل قد تنزل الحكماء قرا أسأله سم
(قوله وتأخر المقيد) أي تراخي يقينا كإساقى ملبيل على ذلك في ذكر المحترقات في كلام

(وقيل أمر) بكل جزئ لها
لا شعار عدم التقييد بالتعميم
(وقيل اذن فيه) أي في كل جزئ
أن يفعل ويخرج عن العهدة
بواحد في مسئلة المطلق والمقيد
كالعام وانخاص في جاز في نفسه
العام فيجوز تقييد المطلق به
وما لا فلا فيجوز تقييد الكتاب
بالكتاب وبالسنة والسنة بالسنة
وبالكتاب وتقييد هذا بالقياس
والمنهزمين وقيل النبي عليه
الصلاة والسلام وتقريره بخلاف
مذهب الراوى وذكر بعض
جزئيات المطلق على الأصح في الجميع
(و) زيد المطلق والمقيد (أنهما
ان اتحد حكمهما وموجبهما)
بكسر الجيم أي سيمما (وكانا
مثنيين) كان يقال في كفارة الظواهر
أعتق رقيق مؤمنة (وتأخر المقيد

عن وقت العمل بالطلق فهو أي المقيد (ناصح) المطلق بالنسبة إلى صدقه بضم المقد (والإيمان تأخر عن وقت الطلاق
عن المقيد مطلقاً أو تقارناً أو بهل تاريخهما (جعل لمطلق عليه) أي على
٤٤

المقيد بجماعين الدليل (وقيل
المقيد (ناصح) المطلق (ان تأخر)
عن وقت الطلاق به كالتأخر عن
وقت العمل به بجماع التأخر
(وقيل يجعل المقيد على المطلق)
بأن يأتي الدليل أن ذكر المقيد ذكر
بجزء من المطلق فلا يقيد به كأن
ذكر من العلم لا يخصه قلنا
الفرق بينهما أن مفهوم المقيد جهة
بمختلف مفهوم القيد الذي ذكر
فمن العلم منه كأن تقدم (وان

كانا متفقين) يعني غير متفقين متفقين
أو متفقين نحو لا يجوز عتق مكاتب
لا يجوز عتق مكاتب كالأثر لا تتفق
مكاتباً لا تتفق مكاتباً كافراً
(فقال المصنف) أي القائل
بجميع مفهوم المناقضة وهو
الراجع بقيد (به) أي بقيد المطلق
بالمقيد في ذلك (وهي) أي المسئلة
حينئذ (خاص وعام) لعدم
المطلق في بيان النسبي ونافي
المفهوم بلقي القيد ويجري المطلق
على إطلاقه (وان كان أحدهما
أمر أو إنشائي) لموافق
رقبة لا تتفق ورقبة كأنه أعتق
ورقة موقوفة لا تتفق ورقبة
(فالطلق مقيد به) (الصفة) في
المقيد لجماعاً فالطلق في المثال
الأول مقيد بالإيمان وفي الثاني

الشارح (قوله عن وقت العمل) أي عن دخوله (قوله بأن تأخر عن وقت الطلاق) هذا
محتمل قول المصنف عن وقت العمل فهو مع ما به هذه تأخر على غير ترتيب اللفظ (قوله أو
تأخر المطلق) هذا محتمل قوله المقيد وقوله مطلقاً أي على (قوله أو تقارناً) محتمل
تأخر التقارن بالمعنى السابق في الخاص والعام (قوله أو بهل تاريخهما) محتمل قوله
بقيدنا المقيد قول المصنف وتأخر المقيد كما قدمنا (قوله وقيل المقيد ناصح للمطلق) قال
المنهاج هو القول بعدمه قابلاً للتخصيص لا للثبوت الثاني منه فقط اهـ وكلام
الركن في صريح في أنه عام قابلاً للثبوت الثاني فقط حيث قال الشافعي أن يكون
مشتملاً فإن تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناصح (والله أعلم بما تأخر المقيد فيه ثلاثة
مذاهب أحدها جعل المطلق عليه اهـ (قوله بجماع التأخر) فيه أن الفارق موجود
إذا تأخر عن وقت العمل به تأخر البيان عن وقت المناقضة وهو مجتمع كما
يختلف التأخر عن وقت الطلاق دون العلم (قوله بجماع التأخر) أي
بجزء من المطلق (والفرد من العلم (قوله أن مفهوم القيد جهة) قد
تدبر في ما سبق أن فرد العام قد لا يكون لفصلاً بصفة فيعتد بغيره ويخصص العام
تأخر فرد المطلق قد يكون لفصلاً بصفة أو عتق رقبة أو عتق زيدا فلا يقيد المطلق بما ذكره
الشارح أول المسئلة بقوله وقد بعض من ثبات المطلق على الأصح وحينئذ يشكل
الفرق المذكور لأن يكون بحسب الاختلاف (قوله الذي) نعت للقب وقوله ذكر
فرداً مبتدأ خبره قوله منه أي من القيد ولو حذف ذكره صر على الباقي كأن أوى قاله
الشهاب أي لأن الذي من القيد فرد العلم لا ذكره يمكن أن يجاب بأن الضمير منه
لمفهوم القيد وقد كرر على حذف مضاف أي مفهوم ويحتمل المفهوم لذكره كالألف كور
في نفسه إذ القيد انما هو من المذكور رأيت شيخ الإسلام قال قوله منه أي من مفهوم
القب اهـ ولم ير على ذلك قاله (قوله كأن تقدم) أي قبل مسئلة جواب المسائل
(قوله وان كانا متفقين) هو محتمل قوله مشتملاً وضريحاً كانا المطلق والمقيد المتحدى الحكمة
والسبب (قوله وفي غير متفقين) لمواقع المتفقين قسمين المتفقين وكان انتهى في شافعي المذهب
جعل المتفقين على ما بين المنه من قولنا كان ذلك خلاف ظاهر العبارة في الشارح يعني
إشارة إلى أنه تفصيل (قوله خاص وعام) أي لا مطلق وقيداً والتعريف ما حيث
تسارع نظراً للاعتبار ما قبل دخول الثاني أو أن التعريف بذلك يتم. حاشي قبيال المتابعة
لغيره ثم الاستدلال عليه والمناقضة بقوله وهي خاص وعام وهذا أقرب (قوله وان كان
أحدهما أمراً) محتمل قوله متفقين (قوله لجماعاً) أي الدليلان في العمل (قوله وان
اختلف السبب) محتمل قوله سابقاً وموجباً (قوله في ذلك) أي اختلاف السبب

مقيد بالكثر (وان اختلف السبب) مع اتحاد الحكم كإقوله تعالى في كفارة الظاهر قصر برقة وفي كفارة
القتل قصر برقة مؤنثة (فقال أبو حنيفة لا يصلح) المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على إطلاقه
والنهاد

(وقيل يحمل) عليه (لفظاً) أي بمجرد ورود اللفظ المقتضى غير ساجدة إلى جامع (وقال الشافعي) رضي الله عنه يحمل عليه قياساً فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المذكور حرمة سببهما أي الظهار ١٥ واعتقل (وإن اتحد الموجب) فمهما

واتحد الحكم (قوله) أي بمجرد ورود اللفظ (الخ) فيه إشارة إلى أن أفعاله منصوب بقرع التلخيص قاله الشهاب (قوله) كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (كم) قال شيئاً التمهيد جعله مطلقاً وهو عام اه قلت قد علم أن الإطلاق قد يكون من وجود دون آخر كالقذف الأيدي هنا فإنه مطلق من حيث الغاية وإن كان عاماً من حيثية أخرى وبعبارة أخرى هو مطلق من جهة مقدار البدن وعام في أفرادها فنهى بهذا القذف على هذه الفائدة الحسنة وهي أن اللفظ الواحد قد يوصف بالإطلاق والعموم باعتبارين فيثبت له أحكام الإطلاق باعتباريه وأحكام العموم باعتباره فان قيل لا إطلاق من جهة الغاية لأن لفظ الحقيقة إلى المنكسب فهو ظاهر في جميعه قلنا لكن الظاهر غير مراد خصوصاً مع إطلاق الشارع للمعنى موضع مع أفعاله جميعها تارة وبعبارة أخرى وما عدا الظاهر غيره من حيث الإطلاق بهذا الاعتبار وما حصل أنه عرض الإطلاق في هذا الاستعمال في المقادير من حيث أراد البعز من غير تعيين قنانه واخضعه سم (قوله) فعدت من أيام آخر هذا المطلق وقوله في كفارة الظهار متتابعين أحد المقصدين وقوله في صوم القمع وسبعة أذرع جمع هو المقيد الآخر وصاحبه أنه أطلق الصيام في قضاء رمضان عن المتتابع والتفرق بين قصد في كفارة الظهار بالمتتابع وفي صوم القمع بالتفرق (قوله عنهما) أي المتنافيين (قوله) إن لم يكن أولى بأحدهما أي أن لم يكن المطلق أولى بأحدهما أي بالقبلة به من الآخر أي التقيد بالآخر وقال الشهاب صواب العبارة أن لم يكن أولى بأحدهما معناه بالآخر وكذا يقال في كلام الشارع الآخر اه ويحجب بأن في الكلام اختصاراً معهوداً كما قالوا ما رأيت وجداً أحسن في عينه الكحل من زيد الأصل منه أي الكحل في عين زيد (قوله) فلا يجب (الخ) أي قصد استغنائه عما لا يجب في قضاء رمضان متتابع ولا تفرق (قوله) أما إذا كان أي المطلق أولى بالتقديم (الخ) من قوله أنه تعالى في كفارة العيمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم القمع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في المتتابع أولى على قول قديم من حمل على صوم القمع في التفرق لاتحادهما في الجامع بينهما وهو انتهى عن العيمين والظهار شيخ الإسلام (قوله) كان وجد الجامع منه أي بين المطلق وبين مقبده أي مقبده أحد المتقدمين المتنافيين فقدمه بصيغة اسم المفعول وأضمر المضاف إليه يرجع لأحد المتقدمين وقوله دون الآخر أي دون المقيد الآخر وقوله قد أي المطلق به أي بالأحد الأول (قوله) فإن قبل أفضلي فلا أي أن قبل المطلق يحمل على المقيد لفظاً ولا يقيد المطلق بأحد المتقدمين المتنافيين لعدم المرجح لأحدهما على الآخر (قوله) الظاهر ما أي لفظه بديل تبارك من دل مقروءاً كان أو مركباً (قوله) دلالة ظنية عبارة عن الحجاب الظاهر إن الحجب قياسي فإن قيل أفضلي فلا (الظاهر والمؤول) أي هذا جمعهما (الظاهر مادل) على المعنى (دلالة ظنية) أي راجعة

(ومن البعيد تأويل أصلك)

أربعاً (على ابتدئ) أي تأويل
الخشية قوله صلى الله عليه وسلم
لفيلان بن سلمة الثقفي وقد أسلم
على عشر نسوة أمسك أربعة
وفارق سائرهن ورواه الشافعي
رضي الله عنه وغيره على ابتدئ
نكاح أربع منهن فيما إذا كان
نكسهن معاً بطلانه كالسليم
بخلاف نكاحهن مرتباً فيك
الأربع الأوائل ووجه بعده أن
الخطاب يجعله قريب عهداً بالإسلام
لم يسبق له بيان شروط النكاح مع
حاجة إلى ذلك ولم ينقل بتحديد
نكاح منه ولا من غيره مع كثرتهم
وتوفر دواحي حله الشرعية على
نقله لو وقع (ومن البعيد تأويلهم
سنتين مسكناً) من قوله تعالى
فاطعام ستين مسكناً (على ستين
مدا) بأن يقدّر مضاف أي طعام
ستين مسكناً وهو ستون مداً
فيوزع أطاؤه لمسكن واحد في
ستين يوماً كما يجوز أطاؤه ستين
مسكناً في يوم واحد لأن القصد
بأطاؤه دفع الحاجة ودفع حاجة
الأوحد في ستين يوماً كدفع حاجة
الستين في يوم واحد ووجه بعده
أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من المضاف
والأني ماذا كرم عدد المساكين
الظاهر قصد لفصل الجماعة
وبركهم وتطافر قلوبهم على
الدعاء للحس (و) من البعيد
تأويلهم حديث أبي داود وغيره
(أي أعماراً)

لا يوزن بالوضع التماس بالقيام للعالة والدخول فيها لأن الشرط يطلب تحصيله قبل
التمس بالشرط (قوله ومن البعيد تأويل الخ) ضمن التأويل معنى الخجل فقد أبدع على
(قوله إذا تكلموا معاً) يزنه أن كلام المصنف يحتاج إلى التقييد كان يقول على ابتدئ
في العمية شيخ الإسلام (قوله يجعله) أي على التأويل وهو قوله صلى الله عليه وسلم أمسك
(قوله مع حاجته إلى ذلك) أي تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولا يخفى أن هذا
كافٍ في بعد هذا التأويل وقوله لم ينقل بتحديد نكاح منه الخ واقع موقع العلامة لزيادة
البعد أي مع أنه لم ينقل بتحديد نكاح الخ وقد يقال ليس في عبارة الشارح ما يمنع كون
مجموع الستين علة واحدة بل يجوز أن يكون أو اذ ذلك وأن يكون أو أد أن كلا علة
مستقلة فإن العلة قد فعل التعليل يجوز أن يكون من قته ويجوز أن يكون تعليلاً آخر
أشاره سم (قوله وستين مسكناً على ستين مداً) معنى كلام المصنف ومن البعيد
تأويل ستين مسكناً على معنى ستين مداً على أن طريق ذلك حذف المضاف والتقدير
اطعام طعام ستين مسكناً فنقول الشارح إن يقدّر مضاف بيان لطريق التأويل
وصرف اللفظ عن ظاهره فأنه اعترض العلامة بقوله مقتضاه أن لفظ ستين مسكناً
أعطى على ستين مداً وقوله بأن يقدّر مضاف مقتضاه أن ستين مسكناً باق على معناه وهذا
تناقض لا خفاء فيه اه سم ((قوله وهو ستون مداً) فيه أن الواجب عندهم ثلاثون
صاعاً فكون الأمداد مائة وتوزع بين مائة الجعل الشارح مذهبه مذهبهم قرن شيخ
شيوخنا السيد على الحنفى قدس سره (قوله وأني ماذا كرم عدد المساكين) قال شيخنا
التمهيد فيه نظر فإن العدد معتبر في قدر الطعام المعطى فلم يبلغ إذا الطعام مقدّر بعدد
المساكين اه وأقول هذا الإيراد مجزئ عن كلام الشارح لأن كلامه ليس في عددهم
باعتبار الشيء الذي يعطى بل في عددهم باعتبار من يعطى أي أن ظاهر الآية اعتبار
كون من يعطى ستين مسكناً فقد اعتبر فيه العدد من يعطى بهذا العدد وقد أنى
الخصاف اعتبار هذا العدد من يعطى كذا بـأطاعوا واحداً في ستين يوماً عبارة العقد
وجه بعده أنه جعل المعدود وهو طعام ستين مداً كوزن يجب الأداة والموجود هو
اطعام ستين عدداً يجب الأداة مع إمكان أن المذ كوزن هو المراد لأنه يمكن أن يقصد
اطعام الستين دون واحد في ستين يوماً بفضل الجماعة وبركهم وتطافر قلوبهم على الدعاء
للمحسن فكأن أقرب إلى الإجابة وأنه في فهم متجاهاً بخلاف الواحد اه فانه سم قال
بعض المشايخ يؤيد على تأويل الخشية أنه يجوز أطاؤه الطعام المذ كوزن في القصر لأن
المذ كوزن الآية حيث تدل على القدر المعطى لأن يعطاه كذا قيل ويمكن أن يقال يفهم
كون الأطاؤه للقرى من أمثلة الطعام للمساكين مع دلالة المقام قتلى (قوله وتطافر
قلوبهم) كذا في العقد قال السيد فتطافر قلوبهم التضاد الجمعة هو التعاون والظامن
غلط التاسع اه سم (قوله وأعماراً) غلط على أصل كذا في قوله والذي بعده

نكحت نفسها) بغير إذن ولها انكحها باطل وفي رواية البيهقي فان اصابها فله امرؤها اجماعا اصاب منها (على الصغرة والامانة
والسكينة) أي حله ولا يهضمهم على الصغرة لصفة تزويج الكثرة نفسها عندهم كسائر تصرفاتهم فاعترض بان الصغرة تلبس
امرأة في حكم اللسان فله بعض آخر على الامانة فاعترض بقوله فله امرؤها فان مهر الامانة ليس بها حمله بعض متأخريه
على المسكينة فان المهر لها ووجه بعده على كل أنه قصر للعام المؤكد عمومها بما على صورة نادرة مع ظهور قصد الشارع عمومها بان
تقع المرتبة لمقام من استقلالها بالنكاح ٤٨ الذي لا يليق بمحاسن العادات استقلالها به (و) من البعيد تاويلهم حديث

(لا صيام لمن لم يبيت) أي الصيام
من الليل رواه أبو داود وغيره بلفظ
من لم يبيت الصيام من الليل فلا
صيام له (على القضاء والندب)
لصحة غيرهما ينفذ في وقت النهار
عندهم ووجه بعده أنه قصر للعام
النصر في العموم على نادر لندرة
القضاء والندب والصفة إلى
الصوم المكلف به في أصل الشرع
(و) من البعيد تاويل أبي حنيفة
حديث ابن عباس وغيره (ذكره
الحنيني ذكرناه) بالرفع والنصب
(على التشبيه) أي مثل ذكرنا
أو كذا كالتشبيه المراد الحنيني
الحق مكرمة التمس عنه وأصله
صاحبه كالشافعي ووجه بعده
ما فيه من التقدير المستغنى عنه
أما على رواية الرفع وهي المحفوظة
كما قاله الخطابي وغيره من جهة
الحديث فبان يقرب ذكرنا الحنيني
خير لما بعده أي ذكرنا أم الحنيني
ذكرناه ليدل على رواية البيهقي ذكرنا
الحنيني في ذكرنا مائة وفي رواية
بذكرنا مائة وأما على رواية النصب
ان ثبت فبان يجعل على الطريقة
كما في جنتك طالع الشمس

(قوله نكحت نفسها) أي زوجت نفسها قال شيخنا الشهاب هكذا الرواية وهي تصحان
تذكر يستعمل بمعنى زوج اه من سم (قوله أي حله أو لا الخ) أشار بذلك إلى أن الحمل
على ما ذكره تردده على ما في كتابنا من المصنف (قوله في حكم اللسان) أي اللغة قال
شيخنا الشهاب ولما كانت من جملة عقدها حكمة حيث أضاف الحكم لها اه وأقول
ظاهر كلامه أن الحكم هنا بمعنى المصدر والظاهر أن المراد به الحكموم به بحسب اللغة
قاله سم قلت هو تعقيب ليدل على أنه (قوله المؤكد عمومها) أي لان امرأته نكحة
في سياق الشرط فتم وفي شارح البرهان لما ذكره الله تعالى إذا نكح الصغرة يمتنع
تخصيصه وهو ما قد أكد بقوله باطل باطل باطل ثلاث مرات اه وروية القرافي في شرح
المحول وقول الشارح المؤكد عمومها يعني ان التخصيص ليس بان زيادة المذهب فان
أصل البعد لا يوقف عليه وكذا يقال في قوله الاتي النصر في العموم سم (قوله على
صورة نادرة) أي فيكون كاللفظ سم (قوله استقلالها السابق للنكاح اه وأقول ولكن فيه
الاستغناء عنه بجعل الذي الخ صفة لاستقلالها السابق للنكاح اه وأقول ولكن فيه
إجماع ان الوصف للنكاح سم (قوله من الليل) من ابتدائه أو بمعنى في قالة الشهاب
(قوله النصر في العموم) أي لما سبق في المتن من أن النكاح في سياق النبي للعموم
أما ان ثبت على الرفع (قوله أي مثل ذكرنا) بيان لوجه الرفع بأنه حذف المضاف
وأقيم المضاف اليه مقامه وقوله أكد كتبنا قال الله سلامة فوجبه للنصب بان كاف
التشبيه متعاقبة باستقرار محذوف بعد حذفها إلى ما كان محجورا رتبة ما يعبر
عن هذا ونحوه بالنصب على إسقاط الخافض اه (قوله أما على رواية الرفع) أي
أما الاستغناء على رواية الرفع (قوله فبان ويرب الخ) انما أعرب به خبره لان الأصل
المتبع هو ذكرنا الماتين فالمناسب أن يجعل مبتدأ ذكرنا الماتين خبره كما في قوله سم
أبو يوسف أو بوجهة فهو المبتدأ وان تأخر لفظا وان كان المعنى هناك على التشبيه دون
ما هنا فهو الماتين للشاوخ على هذا الاعراب وان أمكن ~~عنه~~ على معنى ان
ذكرنا الحنيني من المطبوعة شرعا ذكرنا مائة لكن تفوت المناسبة التي أشار إليها الشارح
بقوله وان ذكرنا مائة التي أحلتها الله نية الماتين (قوله كما في جنتك طالع الشمس)

أي وقت طلوعها والمعنى ذكرنا الحنيني مائة فتدكرنا مائة وهو موافق لما في رواية الرفع الذي ذكرناه فيكون
المراد الحنيني الميت وان ذكرنا مائة التي أحلتها الله تبعها ما يؤيد ذلك ما في بعض طرق الحديث من قول الساتين يا رسول
الله انظر الابل وتضع البقرة والذئبة فتدفع في بطنها الحنيني فتلقه أو ناكدة الرسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا ان شئتم
فان ذكرنا مائة فظاهر أن سوء السم عن الميت لا يحل الشك بخلاف الحي الممكن الذبح في المعلوم أنه لا يحل الا بالذكية

قال شيخنا الشهاب قد يقال بينهما فرق من حيث ان ذكوة الجنين لم تقع وقت ذكوة الام
بغلاف الحي ويجاب بأنه لما كانت ذكوة الام ذكوة صحت ان كانت واحدة وقت ذكوة
أمه اه ولا يخفى ضعف السؤال الذي أورده مع ظهور أن الفعل المصطلح كالمصطلح
واحد فلا يتوهم تخلف ذكوة عنه ذكوة أمه ولا اختلاف وقتهما قاله سم (قلت)
لا ضعف في سؤاله بل هو حسن بجوابه وما استظهر به على ضعفه هو معنى ما أجاب
به هذا يجب (قوله لطابق السؤال) قال العلامة المطابقة حاصله بأن يتضمن السؤال
عنه سواء تضمن أيضا غيره أم لا ولا يقال لطابق وزاد من ثم كان اللفظ العام الوارد على
سبب خاص مسؤل عنه أم لا عامافيه وفي غيره على الصريح المتقدم كما في برضاة اه
(قلت) حاصل كلام العلامة البصير مع الشارح في التعليل بقوله لطابق السؤال
لا في الدعوى فانهم مسلموا كما يقول هذا التعليل غير سديد لاذكر وكان الاولى حذفه
أو يقول مثلا فيكون الجواب عن الميت دون الحي ليكون حكمه معهما وهذا يسقط
ما أطال به سم في الرد على العلامة (قوله اذ بيان المصرف لا يتأنيبه) قال العلامة
قدس سره عاينه قد يقال بيان المصرف على وجه الحصر بتأنيبه لانه انصرف عند أهل
البيان من أن الحصر انما يستعمل رد على المخاطب في اعتقاد غير حكم المتكلم وبيانه
أن الصدقات ان قصد انحصارها في هذه الانصاف وفي استيعابهم استدعى أن المخاطب
ينازع في الامر من معا وذلك متفق اذ لا يخفى أنه انما يستفاد استحقاق غيرهم لها
لا استحقاق بعضهم دون بعض وان قصد انحصارها دون الاستيعاب لم يكن ثم حشد
دليل على عدم جواز عدم الاستيعاب فليتأمل ذلك مع الانصاف وعدم التعسف فان
قبل الواو تقتضي تشريك الانصاف في الصدقات أي في ملكها المستفاد من الام وهو
نفس استيعابهم فليتأمل الظاهر المتبادر ان مقتضى تشريكهم في الصدقات أي في جواز
صرفها اذا لمعنى انما يجوز صرف الصدقات لهذه الانصاف وذلك لا يقتضي وجوب
الاستيعاب اه وقوله انما يستفاد استحقاق غيرهم أي معهم لانه بعقده استحقاقه هو
دونهم فانقتصر في الآية قصر افرادها وظاهر وقوله لا استحقاق بعضهم أي ان المخاطب
المذكور لم يكن اعتقاده ان المستحق للصدقات بعض هذه الانصاف دون بعض بدليل
ما قبله وهو قوله تعالى ومنهم من يترك أي يعيب في الصدقات فان أعطوا فمن أرضوا
وان لم يعطوا منها أذهم يحفظون فان قوله فان أعطوا منها المخاض بانهم انما عاينوه
على اعطائه لهذه الانصاف دونهم لا على اعطائه الانصاف المذكورة جميعا فلو فهم
عليه انما هو على عدم تشريكهم مع الانصاف المذكورة في الصدقات لا على استيعابهم
والحاصل أن قوله تعالى ومنهم من يترك أي يعيب في الصدقات المخ دلالة ظاهرة على أن
المخاطب بالحصر في قوله انما الصدقات هو من يعتقد مشاركته للانصاف المذكورة
وعدم احتسابهم بالصدقات لان مقتضى أن المستحق للصدقات بعض أو كل

فيه يكون الجواب عن الميت
لطابق السؤال (و) من البعيد
تأويلهم بكالك قوله تعالى (انما
الصدقات) للفقراء والمساكين
المخ (على بيان المصرف) أي محل
المصرف بدليل ما قبله ومنهم من
يلزم في الصدقات المخ منهم الله
تعالى على تعرفهم لها ظواهرهم
عن أهلها ثم بين أهلها بقوله
انما الصدقات للفقراء المخ أي
هي لهذه الانصاف دون غيرهم
وليس المراد دون بعضهم أيضا
فيكوني المصرف لأي صنف منهم
ووجد بعده ما فيه من صرف
اللفظ عن ظاهره من استيعاب
الانصاف لغير منصفه
اذيان المصرف لا يتأنيبه
فليكونا من ادين فلا بد
الصرف لبعض الانصاف الا
اذ اقتضى الباقى للضرورة حينئذ
(و) من البعيد تأويل بعض
أصحابنا

حديث السنن الاربعة (من ملة اذ رحم) محرم فهو حروف ذواية التساق وانما جعته عليه (على الاصول والقروع) لما
 تقرر عندنا من انه انما يعتق بجمود الملك ٥٠ ماذر كوجه بعده ما قيمه من صرف العلم عن العموم لغير صارف وتوجيه

لما تقرر ان في العتق عن غير
 الاصول والقروع الاصل
 المعقول وهو انه لا يعتق بدون
 اعتناق خلو هذا الاصل في
 الاصول حديث مسلم لا يجوز
 ولدا والده الا ان يجده مملوكا
 فيشتريه بعتقه أي بالشر من
 غير حاجة الى صبغة الاعتناق
 وفي القروع لقوله تعالى وقالوا
 استأجرنا من ولدنا صهبا بل عباد
 مكرمون دل على نفي اجتماع
 الولدية والعبدية والحديث قال
 التساق منكم والترمذي
 لا تابع ضرة عليه وهو خطأ
 عند أهل الحديث نعم روى
 الاربعة من غير طريق ضرة
 أيضا وصححه الحاكم وقال
 الترمذي العمل عليه عند أهل
 العلم فحتاج نحن حينئذ الى بيان
 مخصوص له بخلاف الخفية وقد
 يقبل يخصه القياس على
 النقة فانه لا يتبع عندنا لغير
 الاصول والقروع (والسارق
 يسرق البيضة أي ومن البعيد
 تأويل يعني من أكرم وغيره
 حديث الخصمين لعن الله
 السارق يسرق البيضة ينقطع
 يده ويسرق الجبل ينقطع يده
 (على) بيضة (الحديد) أي التي
 فوق رأس المقاتل وعلى جبل
 السقينة ليوافق أحاديث اعتبار

الاستئناف لاجمعهم اذ لو كان الخطاب بالقصر المذكور وهذا الثاني لم يكن لقوله فان
 اعطوه ثم ارضوا الخ معنى تتأمل فقد أخصناك المقام على وجه الاختصار ولا تقترب بما
 زخره سم في هذا المقام ورد به على شيخه العلامة من بعض القضايا الفاسدة
 والاهام مع ما يتبع به على شيخه المذكور مما هي عادة سمعه ونسبته لما هو يرى ومنه وقد
 أضر بنا عن كلامه لعدم جدواه فراجع له تعرف ماذكرناه (قوله) حديث السنن
 الاربعة (أي لا يداود والترمذي والتساق وانما جعته عليه) (قوله من صرف العلم) أي وهو
 ذا رحم وانما كان عاملا لكونه ذكرا في سباق الشرط (قوله أي بالشر من غير حاجة
 الخ) قد يقال اللفظ لا يثبت ذلك الا ان يقال ذكر الشراء قرينة على أن المراد عتقه بنفس
 الشراء اذ لو اراد بعتقه بصبغة الاعتناق لم يمتح لذكره ولا كان فيه فائدة وذلك لا يليق
 بكلام البلغاء ان كيف بكلام سديد صلي الله عليه وسلم فكان يكفي أن يقول الا ان
 يمتعه وفيه نظر بل لو ان يرا كمال المجازاة وهو بالشر من اتمت القريب عتقه فله سم
 (قوله وفي القروع) عطف على قوله في الاصول (قوله دل على نفي اجتماع الولدية
 والعبدية) قد يقال معقضى ذلك انه لا يصح شراء الفرج أصلا لا قضاءه دخول الولد
 في الملك ويوجب بأنه اعتق ذلك لكونه طريقا لعتق المتشوف اليه الشارع وقوله على
 نفي اجتماع الولدية والعبدية أي على نفي استقراا لاجتماعهما مع عدم استقراره فأنه
 ما يقال من أن اجتماعهما لازم لحصول العتق فانه نزع الملك اذ لا تمنع الا بالملك (قوله
 والحديث) أي المذکور في المتن (قوله خطأ) بالمدونة شديد العلماء أي كثيرا لخطا
 (قوله بخلاف الخفية) أي فانهم يقولون بعتق من التعمير في كل ذي رحم محرم فلا
 يحتاجون الى التخصيص (قوله القياس على النقة) أي بجامع انه حق للقراءة سم
 (قوله والسارق الخ) هو وماعطف عليه بالرفع استئناف ولهذا غير الشارح الاسلوب
 حيث لم يسبق ومن البعيدين العاطف والمعطوف كما فعل في الذي قبله ووجهه أنه
 لو جرى الشارح على السنن المتقدم لم يرقظ السارق مع كونه منصوبا في الحديث
 وقال سم قوله والسارق الخ يجوز نصبه على الحكاية ورفع قوله الاتي وبالل على
 الحكاية أيضا وقطعه معاقب الاسلوب السابق من غير اختلال في أساليب المتن والنقد
 ومن البعيد تأويلهم السارق يسرق البيضة أي هذا اللفظ والمراد تأويل البيضة من
 هذا اللفظ على بيضة الحديث وتأويلهم بلال بشقع الاذان أي هذا اللفظ والمراد
 تأويل بشقع من هذا اللفظ ولا ينافي ذلك تغيير الشارح الاسلوب في التقدير بل لو ان
 يكون للفقهاء بارتكاب أحد الباطن ومن هذا يتعرف ماذكرناه المحشيان اه (قوله المؤيد)
 بالجر فتسلبا يتبادر (قوله وترتيب القطع الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله)

النصاب في القطع ووجه بعده ما قيمه من صرف اللفظ عما يشاد منه من بيضة الدجاجة والحبل المهود بلجرها
 غالبا المؤيد اذ انما يتبع في النصب لغير ما عرف الناس بتوزيع سارق القليل دون الكثير وترتيب القطع على سرقة ذلك

لجرها إلى سرقه غير الخ) أي فالقطع ليس مترساعلى سرقه البيضة والحبل من حيث
 ذاتهما بل من حيث ما يجيران اليه من غيرهما فاعلمه القطع والمعنى في الحديث وأما
 ورسوله أعلم لعن الله السارق بسرقه البيضة فيسرقه ذلك إلى قطع يده (قوله وهذا) أي
 هذا التأويل في التركيب قريب يرد به ذلك التأويل البعيد (قوله على أن يجعله شفعا)
 هو ما معنى شافع أو على يده والألام معنى مع (قوله ولا يرد على أقامته) يحتمل أن ضمير
 أقامته لابن أم مكتوم فيكون معنى يوتر الأقامة على ما ذهبوا اليه أن يجعل أقامة ابن
 أم مكتوم وترا بأن لا يقيم بلال أقامة فأنه شفعا ويحتمل وهو الظاهر عود الضمير إلى
 بلال أي لا يرد على أقامة نفسه بأن يوترها ولا يضم إليها غيرها وهذا ككراهي على
 كلامهم وهو في غاية البعد (قوله المؤبد إرادته) نعت لما يتبادر (قوله أو فدل) أي
 كقصاصه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية بالاشهاد فأنه يحتمل للعد فلا يكون
 التشهد واجبا والسلم فلا يدل على أنه غير واجب واعتراض بأن ترك العود اليه يدل على
 أنه غير واجب وأجاب عنه الراوي وغيره بأن ترك العود اليه بيان لأجابه لأن البيان
 يكون بالفعل والترك فعل لانه كفاي شيع الاسلام (قوله ونخرج المهمل دلالة له)
 قال العلامة فيه نظرا إلى صدق عليه أنه لفظ لم تتضم دلالة بناء على ان السالبة صادقة
 بنى الموضوع كما هو مقرر اه وفيه أن القوم قد أشاءوا إلى هذا النظر وإلى دفعه قال
 ابن المطالب والمجمل المجموع وفي الاصطلاح ما لم تتضم دلالة حال العضد والمراد ما له
 دلالة وهي غير واضحة أو لا يرد عليه المهمل اه وقال صاحب النقود في قول العضد
 والمراد الخ ما أنه لا علم بأن البحث في الموضوعات بل في المستعملات اه والشارح
 لاحظ أن هذا مرادهم ومعنى كلامهم فبنى عليه نروج المهمل وإن لم يصرح بتفسير
 كلامهم كفضل العضد فان قيل قد اشتهر أن المراد لا يدفع الإراد قلنا ما أولاه هذا
 الذي أشعره معارض بما يصرح به صنيع الحققين كالعضد والسيد وغيرهما من اندفاع
 الإبراد ببيان المراد وصلاح العبارة فانهم في مواضع لا تنحصر في القون في دفع الإراد
 حتى يتقاطعت المورع أنهم قد لا يردون في بيان الدفع على بيان معنى صحيح فحله
 العبارة مع أنهم قد تكون ظاهرة ظهورا تاما في خلافه بحيث لا تقتضيه هو الاحتمال
 بعيدا كما لا يخفى ذلك على من له الملم بكلامهم فليستصع الطول وغيره وهذا وإن كان انما
 يقع منهم في الأكثر في غير التعاريف إلا أنه قد يقع منهم فيها أيضا كما تقدم عن العضد
 في هذا التعريف وهو دليل على أن أهل هذه القنون يجوزون مثل ذلك في التعاريف
 وأما ثانيا فيجتمعل أنهم يرون أن المتبادر عرفا من السالبة وجود الموضع خصوصا مع
 قرينة أن الأصولي إنما يثبت عن الاضاظ الموضوعة إذ يحتمل عن الأدلة الشرعية التي
 لا تكون الامورقة ويدل ذلك ما تقدم من تعليل النقود لما قاله العضد وبالجملة فلا

لجرها إلى سرقه غير ما يقطع
 فيه وهذا تأويل قريب
 (وإلا يشفع الأذان) أي ومن
 البعد تأويل بعض السلف
 حديث أنس في الصديق أمر
 بلال أي أمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما في النسائي
 أن يشفع الأذان ويرتد الأقامة
 (على أن يجعله شفعا للأذان ابن
 أم مكتوم) بأن يؤذن قبله للصبيح
 من الليل كما هو الواقع ولا يرد
 على أقامته حله على ذلك ما قاله
 من أفراد كلمات الأذان ووجه
 بعده ما فيه من صرف المقتضا
 يتبادر منه من تشية كلمات
 الأذان وأفرد كلمات الأقامة
 أي المعظم فبما المؤبد إرادته بما
 في رواية لأنس في الصديق أيضا
 من زيادة الإقامة أي كلمتها
 قائماتني

• (المجمل) •

(ما لم تتضم دلالة) من قول أو
 فعل ونخرج المهمل دلالة له

والمدعي لا تصح دلالته (فلا اجبال في آية السرقة) وهي والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الا في البدن والى القطع وخالف
بعض الحنفية قال لان البدن يطلق على العضو الى الكوع والى المرفق والى المنكب والقطع بطنق على الابانة وعلى الجرح
وقال ابن جرح يده بالسكين قطعها ولا ظهور ٥٢ لواحد من ذلك وابانة الشارع عن الكوع معين لذلك قلنا لان لم يرد
الظهور ولو اوجد من ذلك فان اليد

تظهر في العضو الى المنكب
والقطع ظاهر في الابانة وابانة
الشارع من الكوع معين أن
المراد من الكل ذلك البعض

(وتحرمت عليكم أمهاتكم)
تحرمت عليكم المقتة أي لا اجبال
فيه وخالف الكرخي وبعض
أصحابنا قالوا اسناد التحريم الى
المسي لا يصح لانه انما يباح
بالفعل فلا يلزم فقد رده وهو
يختص لامور لا حاجة الى
جميعها ولا صريح لبعضها فكان
مجملا قلنا المروج موجود وهو
العرف فانه قاض بان المراد في
الاول تحريم الاستتاع بوجه
وتحريم الثاني تحريم الاكل

وتحريم (وامسوا برؤسكم)
لا اجبال فيه وخالف بعض
الحنفية قال لتردد بين مسح
الكل والبعض ومسح الشارع
النافعة معين لذلك قلنا لان لم
تردده بين ذلك وانما هو يطلق
المسح الصادق بأقل ما يطاق عليه
الاسم وبغيره ومسح الشارع
النافعة من ذلك (لان مسح
الاولى) صحة الترمذي وغيره
لا اجبال فيه وخالف القاضي

عبار على كلام الشارع ولا نظيره سم (قوله والمبين) أي الذي لا خفاء فيه لا ما وقع
عليه البيان (قوله لواحد من ذلك) أي عما ذكر من تفاسير اليد الثلاثة وتفسير القطع
(قوله معين لذلك) أي لذلك الاجبال الذي في القطع والبدن وقوله معين خبر ابانة وذكره
لاكتساب ابانة التذكري من المضاف اليه (قوله قلنا لان لم يرد الظهور) حاصله أن
الابانة من قبيل الظاهر والمؤول لا من قبيل الجمل والمبين (قوله معين أن المراد) أي دليل
على أن المراد انما الذي أنه ظاهر لا مجمل حتى يكون له معين (قوله ويحرمت عليكم
أمهاتكم) جملة الشارع مع ما عطف عليه من فروع ابانة بدنه فقد رده خبرا ولو جده
مجرورا صرح ولم ينجح الى تقدير ذلك شيخ الاسلام وقال الكلوكا أن الشارع اعقد فيه
أي رفعه ضبط المصنف اه ويمكن أن يكون اعقد فيه على ترك العطف بقية الامثلة
فانه يدل على قصد الاستثناء والظاهر وافق الامثلة في الاسلوب فان قبله اترك
العطف في قوله ويحرمت وما بعده قلت يمكن أن يوجه العاطف في نحو حرمت بدفع
نوعه التنبيل لمسا قبله وفيما بعده بالقياس بين الامثلة القرآنية والامثلة الحديثية بتدوير
الاولى بالعاطف وتركه من الثانية على أن الانسليم لم يترك العطف فيما بعده بل تركه لان
الروايات اوجودة فيمن جملة المثال اذهي من جملة اللفظ القرآني لا عاطفة خارجة عنه مع
أنه يمكن الجرح في الجميع وتقدير العاطف في غير نفسه فانه قد يمحذف في التوركا تنقرو في
النحو ولا ينافي ذلك منبذ الشارع لجواز أنه قصد التنقي في القرير لئلا يأملم مع قلت
قوله مع أنه يمكن الجرح في الجميع الخ وهو الوجه وما سواه مخطوط فليست أملم (قوله لتردده بين
مسح الكل الخ) وجه التردد احتمال الباء أن تكون صلة وهو الظاهر فالمراد الكل أو
ليست صلة فالمراد البعض (قوله ومسح الشارع النافعة معين لذلك) أي لان المراد
بعض يقدّر النافعة لان النافعة لا يقولون بتعين النافعة (قوله ومسح الشارع النافعة
من ذلك) أي عما يصدق به مطلق المسح من غير الاقل شيخ الاسلام (قوله صحة الترمذي
وغيره) فيه تعريض بتضعف مذهب الحنفية في مخالفتهم لذلك حيث نقروا صحة حتى
قال يحيى بن معين لاصحة لثلاثة أحاديث أولها هذا ومن حسن ذكره فليتبوأ وكل مسكر
حرام (قوله ومع وجوده حسا) أي شبهه على تسمية القاسد نكاحا وتوله قلنا على تقدير
تسليم ما ذكرنا من عدم صحة التي اشارة الى منع وجود نكاح بدون حسابان يخص
النكاح بالصحيح فالمتى في الحديث انما هو الشرعي قال سم ويؤخذ من هذا المقام
أن نماز كره في نحو انما الاعمال بالنيات من ترجيح تقدير العصة على تقدير النكاح بالأن في

أو يترك ما لا يفي فقال لا يصح التي انكاح بدون مع وجوده حسا فلا بد من تقدير نفي وهو متردد بين
الصحة والنكاح ولا مرجح لواحد منهما فكان مجملا قلنا على تقدير تسليم ما ذكرنا المرجح لنفي الصحة موجود وهو أقرب من نفي
الذات فان ما اتفقت صحته لا يمتد به فيكون كالعدم بخلاف ما اتفقت كاه

الحصة أقرب إلى التي الذات اغما هو على تقدير تسليم عدم صحة الذي بأسألة لتأمل (قوله قد بعد تدبه) قد يستشكل هذا التقليل الدال على انه قد لا يتدبه بان النكال لا يتوقف عليه الصفة مع اتقاء النكال بعد تدبه ولا بد أن يكون وجه هذا التقليل بان اتقاء النكال صادق مع اتقاء بعض ما يتوقف عليه الصفة بتعين التقليل فان اتقى النكال فقط اعتد به أو مع بعض ما يتوقف عليه الصفة فلا سم (قوله لا اجال فيه) هذا الذي نفي عنه الاجال رجاء في مجبب العام بالقتضي بكسر الصادتي عنه ثم العصور قال الزركشي وهو اضطراب تبع فيه ابن الحاجب ورد بأنه لا يلزم من نفي عموم ثبوت اجاله دليل اتقاء سم اذا دل داسل على بعض المقدرات أو كان متفخح الدلالة بدون عموم وتقديم اجاله والحديث المذكور من هذا القبيل وهذا الرد صحيح بالنظر الى من لم يثبت اجاله ثم أما بالنظر الى من أثبت ذلك كالزركشي والشارح فلا الآن يقال انه انشبه نظر ذاته ونفاها نظر القرينة فانه شيخ الاسلام وتديعاب عن الشارح ايضا بان كلامه في المقتضى من حيث هو مع قطع النظر عن خصوص الامثلة وكلامه هنا بالنظر لخصوص نحو هذا المثال عما ذكره المرحوم قد اشار السعدى الى انه مهما تعين المقدار ولو بغير التبادر عرفا اتنى الاجال فليتنامل سم باختصار (قوله والكلام فيه كما تقدم الخ) أى فهو مساو له فكان ينبغي لذكره معه أو الاكتفاء بأحدهما وقد يقال تعدد الامثلة أبلغ في الابيضاح ودفع توهم قصر الحكم على بعضها والتفريق بينهما أبلغ في الاتهام بذلك اذ فيه اشارة الى أن كلامه مقصود مستعمل سم (قوله لمن لم يقرأ فيها بفاضة الكتاب) الباء في بفاضة زائدة (قوله وانما الاجال الخ) التعبير بانما يقتضى الحصر مع أن الاجال لا يصر فيه إذ كرفكان الاولى التعبير بيل بدل اغاو يحاج بان هذا الورد لا نه قال في مثل القرء قرءه السعدى على الحنفى قدس سره (قوله لا شترأ كه منما) قد يقال اطلاق الحكم باجال المستتر لا يوافق القول بظهوره في معنييه عند التعبير عن القرائن كما تقدم نقله عن الشافعى رضى الله عنه ولا جدوى له على القول بانه مع اجاله يحمل عليه ما عدا ذلك احتياطاً كما تقدم نقله عن القاضى وانما قيدت بالاطلاق احترازاً عما اذا لم يمكن الجمع بين معنييه كما تقدم ومما لاقى قرات قرينة ارادة أحد المعنيين فقط من غير تعيينه سم (قوله صالح للعقل ونور الشمس) هو مثال اذ النور صالح لغيرهما أيضاً كالإيمان والقرآن ويأتى تظهير ذلك في الجسم وأورد أن اطلاق النور على العقل مجازى وعلى نور الشمس حقيقى فلا يشترط بذلك قول الشارح لتشابههما ولا اجال في مجرد ثبوت معنى حقيقى ومعنى مجازى لا نظراً واجب بان استعماله في العقل مجاز مشهور والجاز المشهور بمنزلة الحقيقة فيكون اللفظ بمنزلة المشترك وان لم تصر الحقيقة مرجوحة فليتنامل سم (قوله لتشابههما بوجه) أى وهو الا تهديد بكل منهما (قوله لتأثلهما) أى في الجمعية وهو التركيب من جزأين فصاعداً وقيل في العدد وهو كون كل سبعة والاولى أظهر وانما خصها

قد بعد تدبه (رفع عن أمضى الخطأ) والنسيان وما استكروه اعليه لا اجال فيه وخالف البصريان أبو الحسين وأبو عبد الله وبعض الخنفية قالوا لا يصح رفع المذكورات مع وجودها حسافاً لمن تقدس بشئ وهو متردد بين أمور ولا حاجة الى جمعها ولا مرجح لبعضهم افكان مجمل قلنا المرجح موجود وهو العرف فانه يقتضى بان المراد منه رفع الموازنة والحديث بهذا لا يقدّر واه الحافظ أبو القاسم التميمي المعروف بأخي عاصم في مسنده والبيهقي في الخلافيات ورواد ابن ماجه وغيره بلطف ان الله وضع الى آتروما تقدم (لا صلاة الا بفاضة الكتاب) لا اجال فيه وخالف القاضى أبو بصير الباقلاني والكلام فيه كما تقدم في لا تركاح الا بوى والحديث في الصحيحين بلطف لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاضة الكتاب (لوضح دلالة الكل) كما تقدم بيانه (وخالف قوم) في الجمع كما تقدم بيانه (وانما الاجال في مثل القرء) متردد بين الطهور والحسين لا شترأ كه منما (والنور) صالح للعقل ونور الشمس لتشابههما بوجه (قوله لتأثلهما) أى في الجمعية وهو التركيب من جزأين فصاعداً وقيل في العدد وهو كون كل سبعة والاولى أظهر وانما خصها

والارض لتأثلهما

(ومثل المختار لتردد بين القاعل
والله قول) بأعلاه قلبه بانه
المسورة والمفتوحة أنا
(وقوله تعالى أوبعوا الذي بيده
عقدة السماك) لتردد بين
الزوج والولي وقد حله الشافعي
على الزوج ومالك على الولي لما
قام عندهما (الأماني عليكم)
للبليل بعنه قبل نزول منيته
أي حرمت عليكم الميتة الخ
ويسرى الاجال الى المستقي
منه أي أحلت لكم بهيمة
الانعام (وما يعلم تأويله الا الله
والراشخون) في العلم يقولون
آمنه بتردد لفظ الراشخون بين
العتق والابتداء وحله الجمهور
على الابتداء لما قام عندهم
وعليه ما قدمه المصنف في مسأله
حدوث الموضوعات القوية
من أن التشابه ما استأثر الله
بعله (وقوله عليه الصلاة
والسلام) فبما رواه الشيخان
وغيرهما (لا يمنع أحدكم جاره
أن يضع خنجره في جداره) لتردد
ضيق جاره وبين عوده الى الجار
والى الاحد وتردد الشافعي في
المنع لذلك والحديد المنع حديث
خطبة حجة الوداع لا يحمل لامرئ
من مال أخيه إلا ما أعطاه عن
طيب نفس رواء الحما كما ساد
على شرط الشيخين في معطمه

بالذكر مع أن الجسم يطلق على غيره بما يجامع ذلك لكونه معاً أعظم
الاجسام المشاهدة (قوله ومثل المختار) انما كرر لفظ مثل في هذا المقيد بأن المراد لفظ
المختار ونحوه كما تكرر في نحو زيد مختار والبر مختار عاصور به هذا الاعلال واحسنه مع
اختلاف معناه باختلاف التدريس سم (قوله) لتردد بين القاعل والقاعل) تخالفاً
يتعليل هذا دوز غير لانه قد يخفى معناه المترددهما وقد يقال قد يخفى تردد النور
بين العقل ونور الشمس وقد يجاب بأن تردد دعوى بانها باعتبار الصفة الواحدة كثير
مشهور بخلافه في عدم معناه باختلاف التدريس فإنه مما كثر الغفلة عنه فلذا خصه
بالتنبه عليه (قوله ويسرى الاجال الى المستقي منه) أي لان المستقي المجهول من
معلوم يصير المستقي منه مجهولاً شيخ الاسلام وقال له إلهة مدرك في بحيث العام
العام الخصوص ولو بعهم بجهت الباقي أي به حمل به فيسه ولا يخفى أن منه هذه الأيا
فكونها بمجهت وجه لا يخفى تنافسه فالمراد على القول بأن حمل هذه الآية يحمل أن
تتفق في حيتها وتفيد الخطية العام الخصوص بعين كما فعل ابن المنذبي وغيره فتأمل
وأجاب سم بأن معنى هذا الاعتراض أن يقر بين الحمل والمهم الذي ذكره المصنف
في بحث المال وهو مجموع فإن المهم أعظم من الجمل أذ قد يكون له ظاهر خلاف الجسم
ممراد انصافاً بالهم معاً بين ملاكيتين فيه ماله ظاهر كلفظ البعض كما تامل به الشارح
هنا أي غير مراد به معنى في الواقع بحيث سا الفضيض يجعل ومنه منهم لظاهره
لأوليه لفظ البعض معاً في قوله أي ليس إلا أن الجمل إلى الخصوص وهذا
يحمل ما جئنا وحيث كان بهم الجمل الذي ورد في ضمن الخطبة لظاهره
الطريق عن العهدة بأقل من هذا وهذا يحمل ما مر من ذلك ما مر من الامام الرضا في الجمل
واسطه خصصه بمجهول بما أضاف عليه باللاتو المسلم في قوله تعالى افعلوا كما امركم
الارادته بعضهم لا كما قال القراء لا بد أن يقال بعصم معينا أي في الواقع أمالوفا
بعضهم من غير تعيين لم يكن يحمل بل يخرج عن العهدة الواحد لانه يصح قوله أنه بعض
كسائر الممتلكات أم منه (قوله) ما استأثر الله بعلمه أي اختص به في العادة فلا يشاء
اطلاع بعض اصحابه عليه من قوله الله (لا يبين عوده الى الجار) أي يحمل ذلك على
ما إذا كان وضع الجار الخشبية في جداره منه مضراً بما يدار والاعلام عن انتهى (قوله)
والحدود المنع حديث خطبة حجة الوداع) قد يقال حديث خطبة حجة الوداع عام وهذا
الحديث خاص بالخاص مقدم على العام تمام أو تأخر فكان يتعين العمل بهذا الحديث
الآن يجاب بأن عموم حديث خطبة حجة الوداع يخفى خصوصاً هذا الحديث بالعموم
الذي بهما رضى فيه ويقدم عليه غيره معلوم لاجاله كما تقرر فلا يقوى على المعارضة
والخصيص فعملنا بالحق وتزكنا المحقق الأمام يعكر على هذا قول الشارح الاتي والاراد
ظاهر في العود الى الاحد ان يكتفي في الخصيص ظهور الخاص في معناه الآن يمنع ظهور

وفناء داود ويمكن أن يتصل

عنها بان الاول ظاهر في الزوج
لانه المالك للتسكاح والثاني
مقتضى بفسره والثالث هو
ظاهر في الاستدلال الرابع ظاهر
في عوده الى الاحد لانه محط

الكلام (د) الاصح (ان المسعى

الشري) لفظ (أوضع من)

المسعى (النقوى) له في عرف

الشريعة لان النبي صلى الله عليه

وسلم بعث لبيان الشريعات

فيحصل على الشري وتقبل لا

في النبي فقال الغزالي هو يحمل

والاصح يحمل على النقوى

(وقد تقدم) ذلك في مسئلة اللفظ

اما حقيقة أو مجازاً وذكرها

نوطاً بقوله (فان تعذر) المسعى

الشري لفظ (حقيقة فرد اليه

يتصور) مخالفة على الشري

ما يمكن (أو) هو (محتمل)

تردده بين المجاز الشري والمسعى

النقوى (أو يحمل على النقوى)

تقدير الحقيقة على المجاز

(أقول) اختار منها المصنف

في شرح المختصر كغيره الاول

مثاله حديث الترمذي وغيره

الطواف بالبيت صلاة الا ان

الله اخذ فيه الكلام تعذريه

مسعى الصلاة غير اليه

يتصور بان يقال الصلاة

في اعتبار الطهارة والنيسة

وخوضها

كذباً وقد قصد المتكلم المعنى الكذب لاعتقاد غيره لم تعد هذه القرينة دافعة

للاجمال فلتأمل فانه سم (قوله وفناء داود) أي الظاهرى المجهتد (قوله ويمكن أن

يتصل عنها الخ) جواب سؤال تقديره كيف ينكر داود وجود الجمل مع ورود الامثلة

الساقطة من الكتاب السنة فاجاب بأنه يمكن أن يحجب عنها بما ذكره (قوله بان الاول)

أى وهو قوله أو يعفو الذى يده عقدة التسكاح (قوله المالك للتسكاح) أى لعقده وودعه

(قوله والثاني) أى وهو قوله الا ما يتل عليكم مقتضى بفسره وهو حوت عليكم المسعة

وان تأخر عنه في النزول وكأنه لا يبعد هذا الفاصل الواقع بينهما ما تمنع من الاقتران وفي

هذا الكلام دليل على أن الاقتران بالمسعى مانع من الاجمال وكان الاول يمنع الاقتران

لتأخر النزول والفصل بناء على أن هذا الفصل مانع من الاقتران أو ينظر الى حالته قبل

نزول الميعن كما قال الشارح فبما تقدم الجمل بعينه قبل نزول ميعنه ويحتمل أن المراد أنه

جمل عند داود أيضاً وأنه انما يمنع وقوع الجمل غير معين لا مطلقاً قاله سم (قوله

والثالث) أى قوله والراضون في العلم وقوله لظاهر في الاستدلال انظر ما وجده فلهو دمع

أن الاصل في الواو العطف (قوله والرابع) أى قوله لا يمنع أحدكم جواره الخ (قوله لانه محط

الكلام) أى لانه أحد ركفي الاستدلال كونه فاعلاً (قوله وان المسعى الشري الخ) أى

فلا اجمال في لفظه لمسعى شري ومسعى لنقوى لمحله على المسعى الشري كما اشار به بقوله

فيحصل على الشري (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الخ) هذه اقوله والاصح أو

اقوله أوضع (قوله فيحصل على الشري) أى مطلقاً أمر أو نهياً بدليل ما بعده (قوله وقبل

لا في النبي) أى لا يحمل على المسعى الشري في النبي بناء على أن الشري لا يطلق الاعلى

الصحيح والنهي يقتضى الفساد (قوله فان تعذر المسعى حقيقة) يصح أن يكون قوله

حقيقة حالاً من فاعل تعذر وهو المسعى الشري وأن يكون غيراً نحو لاهن الفاعل أى

تعذر حقيقة المسعى وفي جعل الحقيقة للمسعى يجوز لان الحقيقة من أوصاف اللفظ

ويمكن أن يراد بالحقيقة هنا نفس الامر والواقع أى فان تعذر المسعى بحسب نفس

الامر والواقع وعليه فلا يجوز (قوله في فرد اليه) ضمير يرجع دعود للفظ (قوله اختار منها

المصنف الخ) أى صريحاً ولا انصافه هنا من تقديره الاول مؤذن باختياره أيضاً (قوله

الطواف بالبيت صلاة) اعلم أن نحو قولنا زيد أسد من باب التشبيه البليغ يهدف الى الاداء

والاصل كما ساعدنا لجهوه وليس استعاره لوجود الظرفين وذوب السعد وجعامة

الى أن أسد في المثال المذكور مستعار لرجل الشجاع الذى يزدق من أسد أو رده على

قباه يقال في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة يحتمل انه استعاره بان شبه ما يحكم

له بحكم الصلاة في اشتراط الطهارة والنيسة ونحوه باب الصلاة واستعير للفظ الصلاة

فبكون لفظ الصلاة مجازاً ويحتمل انه من التشبيه البليغ والاصل الطواف صلاة

والى هذا تشريع عبارة الشارح وعليه فالصلاة مستعملة في حقيقةا وعليه فالمراد بالتصور

في قول المصنف يتجوز التوسع لا التجوز المصطلح عليه (قوله) او يحصل على المعنى القوي
 وهو الدعاء) ظاهره انه اذا حمل على ذلك كان حقيقة وقد يتوقف في ذلك بان الطواف
 ليس دعاء وان كان قد يصاحبه فاطلاق الصلاة بالمعنى القوي على الطواف من اطلاق
 اسم الشيء على ما يصاحبه ولو في الجملة ذلك الشيء ومثل ذلك مجاز لا حقيقة فلا يصح
 قوله بتقديم الحقيقة على المجاز اللهم الا ان يكون معنى قوله صلاة انه يصاحبه الصلاة
 بالمعنى القوي وعلى هذا فقد يجعل على حذف المضاف اى ذو صلاته معنى مصاحب لها فلم
 يخرج الصلاة عن معناها للقوي وان كان في حالها على الطواف مسامحة سم ومما يمد
 الحمل على المعنى القوي عدم صحة الاستدناء حيث ذكر في قوله الا ان الله أحل فيه الكلام
 وأنه يقتضى أن الدعاء واجب في الطواف ولا فائز به كذا قرر بعض المتأخرين (قوله) او
 هو مجمل) هذا هو القول الثاني في المتن (قوله) لتردده بين الامرين اى المجاز الشرعي
 والمعنى القوي (قوله) المستعمل للمعنى تارة الخ) اى وهو في المثال الا في الوطء وقوله
 ولعنين هما العدة لنفسه والعدة لغفر وليس الوطء أحد المعنيين المذكورين فهو مجمل
 على القول الاول وعلى مقابلة المذكور يحصل على المعنيين لكثرة الفائدة قال العلامة اذا
 تأملت تقرير الشارح للمعنى الكلام ظهر لك أن صواب العبارة أن يقول ان اللفظ
 المتردد بين معنى تارة ومعنيين الخ اذ اللفظ المذكور لم يتحقق له سبق استعمال فيما ذكر
 بل ليس فيه الا هذا ان الاحتمالين اه وتعبه سم بقوله قد تقررت المنطق أن ثبوت
 أمر لا تحل له كسنة في الواقع من الامكان وغيره نسجي تلك الكسنة مادة القضية واللفظ
 الحال عليها في القضية المفروطة يسمى جهة القضية فان اشتقت القضية على البيان
 سميت موجبة والوجهة مبهمة من حيث الجهة ثم الجبهة ان وافقت المادة كانت
 القضية صادقة والافكاذية ومنتهى فلما ان الفعل النسبة في قول المصنف المستعمل
 هو الامكان غاية الامر أنه ليس تفككون القضية مبهمة زاحمالها من حيث الجهة
 لا يخرجها عن ما ذكر في الواقع كما هو معلوم مقررو على هذا فالحق ان اللفظ الذي يمكن
 استعماله للمعنى الخ وهذا لا يقتضى وجود الاستعمال بالفعل كافي قولك زيد كاتب
 بالامكان فانه لا يقتضى وجود الكتابة بالفعل لانه لا لفظ المستعمل وصف وحقيقته
 أسدا لا كقول المصنف فيما سلف وحده على معنى الامكان ينال ذلك لانا نقول هذا غلط فان
 المحمول هو بناء على الامكان ليس اسم المفعول بل نسبتته الى الذات وفوق كبير يتم ما
 فالحق ان اللفظ الذي يمكن أن يتصف بالاستعمال بالفعل في معنى تارة الخ اه سم قلت
 لا ينبغي عليك انه قد تبسائط وكلام لا معنى له هنا وذلك غنى عن البيان (قوله) تارة اى
 مرة ويجمع على تارات وتتركب (قوله) على السواء متعلق بمفعول أو حال من تارة
 وتارة فانه الشهاب وقوله وقد أطلق حال من ضمير المستعمل فانه الشهاب أيضا سم
 (قوله) والتقديم بقوله ليس الخ مما ظهر به كمال قال شيخ الاسلام وظاهره ان المراد
 بآخره قوله وبوقت الآخر وعليه قد يقال كيف يصح ذلك مع قول الشارح وقبل يعمل

او يحصل على المعنى القوي وهو
 الدعاء يتجوز لا يشمل الطواف
 عليه فلا يبعد فيه ما ذكر وهو
 مجمل لتردده بين الامرين (والفتاوى)
 ان اللفظ المستعمل للمعنى تارة
 واعتبر ليس ذلك المعنى أحدهما
 تارة أخرى على السواء وقد
 أطلق (مجمول) لتردده بين المعنى
 والمعنيين وقبل يترجم المعنيين
 لانه أكثر فائدة (فان كان ذلك
 المعنى أحدهما فيعمل به) جزما
 لوجوده في الاستعمالين (وبوقت
 الآخر) لتردده وقبل يعمل
 به أيضا لانه أكثر فائدة والتقديم
 بقوله ليس الخ مما ظهر به كمال
 والظاهر انه مرادهم أيضا مثال
 الاول لا يتكسر منه على ان
 المحمول لا يتكسر منه على ان
 التناكح مشترك بين العدة
 والوطء فانه ان حال على الوطء

به أيضا فانه يقتضي أن غير المصنف قال ذلك أو بعينه ويوجب باله أن إذا لم يجرم بتقييده ذلك مع ما بعده مما ظهر له من غرور كلام القوم فلا ينافيه أن لغيره فيه كلاما ينافيه اه
وأقول لا يخفى أن قضية قوله بوقف الاخر مع حكاية الشارح مقابلة ان الاختلاف في وقف الاخر والعمل به ثابت في كلامهم وثبوت هذا الاختلاف فيه يقتضي أن العمل بالاول الذي هو أحد المعنيين ثابت فيه أيضا إذن ان بعد اله مد أن يثبت اقرارا في المعنى الاخر هل يوقف او يعمل به ويسكت وان المعنى الاول او يذكر او فيه خلاف العمل مع دخوله على كل تقدير وهذا المصنف صريح في تقييد مسئلة الاجال في كلامهم الخ بما اذا لم يكن ذلك المعنى أحد المعنيين وقضية ذلك ان المصنف أخذ بتقييد إحدى المسئلتين من الأخرى ومثل هذا لا ينافيه أن يقال فيه انه مما ظهر له ولأن يقال الظاهر انه مرادهم فالاشكال قوي وجواب الشيخ فيه ما فيه اه سم (قوله) استفيد منه معنى واحد قال الرical المعنى الواحد المستفاد هو الوطء الذي هو وصف للمعرم فعلا وتكينا والمعينان هما عقده النكاح لنفسه وعقده لغيره واقدرا المستفاد منهما مطلق العقد اه وحاصله ان الوطء فعلا وتكينا لما تقدم متعلقه فان متعلق الوطءية والموطوءة واحد وهو المحرم قدم معنى واحد والعقد لما تقدم متعلقه فانه تارة يكون لنفسه وتارة يكون لغيره معنيين وفيه نظر لان المحذور والكون تزوجا والكون من زوجا ومتعلقه ما واحد وهو المحرم غاية ساق الباب ان الثاني يتعلق بغيره ايضا ولا دخل لذلك في المحذور يقول لا يمنع له من اتحاد متعلقهما كما ان الوطءية تتعلق بغيره ولم يمنع متعلقهما به اتحاد المتعلق ويمكن أن يفرق بان الغرض بالذات من التزويج لما رجع الى الغير كان منظورا اليه بالذات بخلاف الغرض بالذات من الوطءية غير راجع الى الغير فلذا انطروا اليه في الاول دون الثاني حتى عدوا المعنى في الاول دون الثاني سم بقوله أي بان تعقد لنفسها أو تأذن لوليها فافهمه قد لها الخ) يحتمل أن يكون مراده ان المعنى الواحد الذي يستعمل فيه اللفظ تارة هو عقدها لنفسها والمعينان اللذان يستعمل فيهما تارة أخرى وذلك المعنى أحدهما ان تعقد لنفسها أو تأذن لوليها ويحتمل أن يكون مراده ان المعنى الواحد ان تأذن لوليها وان المعنيين ان تأذن لوليها أو تعقد لنفسها أو يزوج الاول ما في بعض النسخ مما صورته هكذا أي بان تعقد لنفسها أو بان تعقد لنفسها أو تأذن لوليها اه ويسعد انه يلزم عليه أن يكون عقدها لنفسها أمرا معلوما محقق الثبوت مع أن العكس أولى كما لا يخفى ومع أن جوابا عن عقدها لنفسها أمرا هو عند أي حسيقة فيحتاج الى بناء التقيد على الاحتمال والفرض وهو كاف في التقيد ومن هنا يعلم أن قول الشارح وقد قال بعقد لها لنفسها أو حسيقة لا تقوم عليه صحة التقيد واعتماد كراهية الفائدة تكون صحة التقيد عليه أن يبلغ فليتامل سم (قوله) يعني التبيين انما قال ذلك لاجل قوله انراج وقال العقد البيان بطلق على فعل المين

استفيد منه معنى واحد وهو
أن المحرم لا يوطئ أى
لا يمكن غيره من وطئه وان حل
على العقد استفيد منه معان
بينهما قد مره شتركة وان المحرم
لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره
ومثال الثاني حديث مسلم الثيب
أحق بنفسها من وليها أى بان
تعقد لنفسها أو تأذن لوليها
فيعقد لها ولا يجبرها وقد قال
باعتقدها لنفسها أو حسيقة
وكذلك بعض أصحابنا لكن اذا
كانت في مكان لاولى فيه ولا
سأتم وقوله يونس بن عبد الأعلى
عن الشافعي رضى الله عنه
• (البيان) •

يعنى التبيين

وهو التبيين كالسلام والكلام للتسليم والتكليم واشتقاقه من بان ان اظهر وانفصل
وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى منعلق التبيين ومجمله وهو المدلول وبالنظر الى
المعاني الثلاثة اختلف تفسير العلماء له فقال الصبر في بالنظر الى الاول هو الاخراج من
حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد عليه ثلاث اشكالات أحدها البيان
ابتداء من غير تقرير اشكال بيان وليس ثم اخراج من حيز الاشكال ثانياً ان لفظ الحيز
في الموضوعين مجاز والتجوز في الحد لا يجوز ثالثاً ان التجلي هو الوضوح بعينه فيكون
مكرراً ولا ينبغي انهما مناقضتان واهية ٥١ اي لان البيان ابتداء من غير مسبقي اشكال
لا يسمى بياناً في الاصطلاح وان معنى به لفظه والكلام في الاصطلاح وان اصطلح احد على
تعيينه بياناً لا مشاحة فيه ولا يضربنا وان التجوز في الحد لا يتمتع مطلقاً بل يجوز عند
وضوح المعنى وفهم المراد كما تقر في مجمله والحد استعماله ثبوت الحيز للمعاني كالاشكال
والتجلي قرينه على المقصود وان زيادة لفظ آخر كالتعيين لما قبله زيادة الوضوح المقصود
في التعريف لا بد منه كراغب في القول الشارح بمعنى التبيين اشارة الى ان للمعاني آخر
وقوله فالبيان بالظاهر الخ دفع الاشكال الاول ومتابعة المصنف للصبر في مع الاطلاع
قطعا على هذه الاشكالات لعدم اعتدادهم واسقاطه لفظ الوضوح لعدم الحاجة اليه
وزاد الشارح معناه تفسير التجلي لانه أوضح منه سم (قوله اخراج الشيء) اي من
قول او فعل والخراج بالقول أو الفعل ايضاً (قوله من حيز الاشكال الخ) اضافته حيزاً
بعده بانية والمراد بالحيز الصفة اي من صفة هي الاشكال الى صفة هي التجلي والاتضح
(قوله لا يسمى بياناً) اي اصطلاحاً كما مر قال الشهاب قضيةه أن هذا الظاهر لا يسمى
مبيناً ولا مجزئاً وفيه نظر اذ لا واسطة وهذا المنظور مدفع ولا اشكال في اثبات الواسطة
لانه امر اصطلاحى لا مشاحة فيه (قوله وانما يجب البيان لمن أريد فهمه اتفاقاً) فيه
ان هذا انما يشي على القول بمنع التكليف بما لا يطاق وهو قول بعض المعتزلة وأما على
ما مشي عليه المصنف من جواز التكليف بالمحال فلا وجه لثبوت شكل دعوى الاتفاق
الاهم الا ان يحصل الاتفاق على اتفاق الماتعين بتكليف ما لا يطاق ويؤيده قول
الاستنوي يجب بيان الجمل لمن أراد الله تعالى فهمه لان تكليفه بالفهم بدون البيان
تكليف بالمحال ٥٢ بقى أن يقال قوله يجب البيان لمن أريد فهمه فهمه انما يجب على الله
تعالى وهذا انما يقوله المعتزلة فهي عبارة ردية وقد اعترض بذلك المصنف قول
صاحب المنهاج انما يجب لمن أريد فهمه الخ وقال الاولى التعبير بان البيان ان أريد
فهمه لا بد منه وفيه أيضاً كما اعترض المصنف به على العبارة المتقدمة الموافقة للبيان
هنا أن قوله لمن أريد فهمه معناه بأنه لا يجب على التسامح في العلم بما كلف به وليس
كذلك بل الرجال والتسامح ووجه ان من عبارة عن الشخص الصالح بالذكر
والاشي بقى شيء آخر وهو أن ما ذكره هنامن الوجوب ينافي قوله الا في تأخير البيان

(اخراج الشيء من حيز الاشكال
الى حيز التجلي) أى الاتضح
فالبيان بالظاهر من غير سبق
اشكال لا يسمى بياناً (وانما
يجب البيان لمن أريد فهمه)
المشكل اتفاقاً لحاجته اليه
بان يعمل به أو يقتضى به بخلاف
غيره (والاصح أنه) أى البيان
(قد يكون بالفعل) كالتقول

عن وقت الفعل غير واقع وان جازلان وجوب البيان يتأخر جواز تأخير عن وقت
الفعل ويمكن أن يجاب بان الوجوب هنا مبني على عدم جواز التكليف بالإتيان كما مر
ويؤيده ان المصنف في شرح المنهاج على الوجوب بان تكليفه بالهجوم بدون البيان
تكليف بما لا يطاق وأما عدم الوجوب المفهوم بمسألة في فاته مبنى على جواز التكليف
بما لا يطاق كما صرح به الشارح في ما سبق وراجع سم قلت فتمتصل ان عبارة المصنف
هنا وهي قوله وانما يجب البيان الخ غير جدد ولا محجزة **(قوله)** وقيل لا أطول من الفعل
محله اذ لم يعلق البيان بالفعل والافلو قال القصد بما كتبه من هذه الآية ما أنه لم
فعله فلا خلاف في أنه بيان كاذ كره القاضي في تقريره وظاهر ان الاشارة والسكبة
كالتعليل بل قال صاحب الواضع من الحنفية لا أعلم خلافا في أن البيان يقع بهما شيخ
الاسلام **(قوله)** قلنا لا نسلم امتناعه هذا على سبيل التنزل وارشاء العنان والافلا لا نسلم
أولان الفعل أطول من القول اذ قد يطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان
ما في الركعتين من الهبات على ذلك لكن لا نسلم لزوم تأخير البيان اذ جعل اللزوم أن
لا يشرع فيه عقب الامكان وهنا قد شرع فيه وانما الفعل هو الذي يستدعي زمانا
ومثله لا يعد تأخيرا لمن ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان اذا كان لغرض وما هنا
فلفرض وهو سؤل أقوى الطرفين في البيان اذ الفعل أقوى في البيان من القول
لكونه أدل على المقصود لمنا ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان مطلقا انما يعتنع
تأخير عن وقت الحاجة وقد أشار الى جميع ذلك في مختصر ابن الحاجب والشارح
اخضر الجواب **(قوله)** والاصح أن المظنون أي متناو وروى الاتحاد كما بينا ما في
القرائة الشاذة بينهم اقراء أيدهما المتواترة وقوله بين المعلوم أي متنا أيضا اذ المعلوم
الدلالة واضح لا يحتاج الى إثباته بالمظنون **(قوله)** قلنا لوضوحه أي يجعل المظنون محصل
المعلوم لوضوح دلالة دون المعلوم **(قوله)** من القول أو الفعل أي الواردين بعد مجمل
وكل منهما صالح للبيان **(قوله)** وان كان دونه أي وان كان المتأخر دون المتقدم **(قوله)**
وقيل ان كان كذلك فهو البيان فسه أنه اذا كان هو البيان لزم الغاء الاول مع قوته ولا
فاؤه وقد يقال لا يلزم الغاء قبل هو كيدل الثاني وقد ذكر بعض النصارى في تكرير
ما الحارزة ان الاولى تو كيدل الثانية **(قوله)** قلنا هذا في التاكيد الخ الاشارة الى منع
تاكيد الشيء به وهو دونه **(قوله)** ألا ترى ان الجملة الخ مثله قوله اريد اقام زيد فقام
مثلا **(قوله)** آية الحج أي الامر به وآية الحج هي قوله تعالى وأذن في الناس بالحج الآية
فانه مشتق على الطواف في قوله ولطوفوا بالبيت العتيق شيخ الاسلام **(قوله)** أي فالبيان
القول ظاهر ان الاول من الطرفين ليس بآنا ولا مؤ كدله بل في بعض الامتناع
ويجوز ان يقال انه مؤ كدله وهو ظاهر في تأخره سم **(قوله)** الزائد على مقتضى قوله
هو صادق بالاول والثاني لكن اللاتق محله على الثاني ليكون الاول هو ركن سلج

وقيل لا أطول زمن الفعل
فتأخر البيان به مع امكان
تجيبه بالقول وذلك مجتمع قلنا
لا نسلم امتناعه **(و)** الاصح
(أن المظنون بين المعلوم) وقيل
لانه دونه فكيف يجعل في محله
حتى كانه المذكور بدله قلنا
لوضوحه **(و)** الاصح أن المتقدم
وان جهلنا عنه من القول أو
الفعل المتفق في البيان هو
البيان أي المبين والآخر
تاكيد وان كان دونه في القوة
وقيل ان كان كذلك فهو البيان
لان الشيء لا يؤكدها هو دونه
قلنا هذا في التاكيد بغير المستقل
أما بالمستقل فلا ألا ترى أن
الجملة تؤكده بجملة دونه وان
لم يتفق البيانان القول والفعل
كان زاد الفعل على مقتضى
القول كالتوابع صلى الله
عليه وسلم **(بعد)** نزول آية الحج
المستقلة على الطواف **(طوافين)**
وأمر بواحد فالقول أي
فالبيان القول **(وفعله)** صلى الله
عليه وسلم الزائد على مقتضى
قوله **(تدب أو واجب)** في حقه
دون أمته **(متقدما)** كان القول
على الفعل **(أو متأخرا)** عنه

انفاهما أى فان كان المقدم
القول فحكم الفعل كما سبق أو
الفعل فالقول ناسخ لزامه
قلنا عدم النسخ بمائة لناه أولى
ولو نقص الفعل عن مقتضى
القول كان طاف واحدا أو مر
بأشئ بقياس ما قدم لنا أن
البيان القول ونقص الفعل
عنه يتحقق في حقه صلى الله
عليه وسلم تأخر الفعل أو تقدم
وقياس ما تقدم لآي الحسن أن
البيان المقدم فان كان القول
فحكم الفعل كما سبق أو والفعل
تساواه القول عليه ما عوب

بالقول (مسئله تأخير البيان)

لهم ل أو ظاهر لم يرد ظاهره

بقرينة ما سبق عن وقت الفعل

غير واقع وان جازي وقوعه عند

أعنى الجزئين تكلف مالا

بطاق وقوله الفعل أحسن كما

قال من قول غيره الحاجة لانها كما

قال الأستاذ أبو أميى الاسعرايين

لا تقة بالمعزلة القائلان بان

المؤمنين حاجة الى التكليف

ليس بمقتضى الثواب بالاعتقال

(و) تأخير البيان عن وقت

الخطاب (أى وقته) أى الفعل

جائز (واقع عند الجهم ورواه

كان مضمين ظاهر) وهو غير المحمل

كعام بين تخصصه ومطلق بين

تقيده ودال على حكم بين نسخه

(أم لا) وهو المحمل كقولنا بين

أحدهما وبين مطلقا بين

لانه الايق بال النبي صلى الله عليه وسلم من المبادر لما يتعلق بالعبادة المتلبس بها سم
(قوله جماعين الدليلين) أى لانه لو حمل البيان قول لزم الفاء القول لزيادة الفعل علمه
فلم يكن فيه فائدة وأما عادة أن أعمال الدليلين أولى من الغامض أحدهما (قوله كما في قسم
انفاهما) إضافة قسم لما بعده مائة قاله الشهاب قال سم أو من إضافة الاسم إلى
الخاص (قوله كما سبق) أى في المتن من قوله ونفع له نيب أو واجب في حقه دون أمته
(قوله بما قلناه) أى بسبب ما قلناه وهو الحال على الوجوب والتدب (قوله كما سبق) أى
من أنه يتحقق (قوله بقرينة ما سبق) أى وهو قوله سواء كان للمعين ظاهر أم لا
(قوله عن وقت الفعل) أى الزمن الذي جعله الشارع وقتا لفعل ذلك الفعل (قوله غير
واقع) لا يقال بل وقع كما في صحيح إله الاسراء لانه لا يقول صحيح إله الاسراء لم يجب أصلا أما
لان وجوبه كان مشروطا بالبيان قبل قوات الوقت ولم يبين له صلى الله عليه وسلم واه ذالم
يشعلها أدا ولا فاضا وما لان الوجوب انما كان انظر ذلك اليوم فابعد دون ما قبله
ومن هنا يعلم ان الكلام في غير الوجوب المعلق على البيان اما هو فلا يتصور فيه تأخير
البيان عن وقت الفعل سم (قوله وقوله الفعل أحسن) كما قال من قول غيره الحاجة
لانها (الخ) ودبانه لا يلزم من التعبد بالحاجة القول بذهب المعزلة المذكورة فانه
لا يتوقف على الحاجة الى التكليف بل على حاجة المكلف الى بيان ما كلف به ولذا عبر
المصنف بالحاجة فعلمنا في قريبا فان قيل يرد على عدم الوقوع عاروى من أنه نزل قوله
نعالى حتى يتبين لكم الخطيط الايض من الخطيط الاسود ولم ينزل من القبر فكان أحدنا
إذا أراد الصوم رزع عقالن ابيض وأودو كان يأكل ويشرب حتى يتبيننا فلنا ذلك
محمول في غير القرض في الصوم ووقت الحاجة انما هو صوم القرض ذكره التفتازانى
وسبقه الى ذلك مع زيادته وياضح البيضاء فقال ان صح ذلك فله كان قبل رمضان
وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائزا كفى أو لا باسم أو لا ييض والاسود في ذلك ثم
صرح بالبيان لما التمس على بعضهم أى عن عرض به النبي صلى الله عليه وسلم في آخر
الحديث لما أخبره بذلك ما يدل على قوله القطنة بقوله انك لمريض القفا انما ذلك يياض
النهار وسواد الليل اه شيخ الاسلام (قوله للمعين) المعين هو العام وما عطف عليه
والمعين انحصار المأخوذ من القصر وما عطف عليه وتقبل الشارع بقوله كعام الخ
يدل على ان المراد بالمعين النقط وهو نفسه ظاهرا لان ظاهرا ولو أريد بالبين الحكم
كانت عبارة مخصصة لان الحكمه ظاهرا فهو بعض المشايخ وقوله كعام بين تخصصه
مثله الا فى قوله تعالى واعلموا أن الله غفيم من شئ وقوله ومطلق الخ مثله ما ياتي من قوله
تعالى ان الله يامركم أن تذبوا بقرة وقوله ودال على حكمه ما ياتي من قوله تعالى يا بني
اننى أرى في المنام الخ (قوله مثلا) أى أو معانيه وقوله مثلا فى الثانى أى أو ما صدقه
وعبر بالمتنى في المستند وبالجمع في المتواطى نظر الاغلب فيهما (قوله ومتواطى بين

أحدا مصادقته) قد يقال جعله المطلق محالة ظاهر وهو غير مجمل والمتواطئ محالة ظاهر له
وهو مجمل مع ان المطلق قسم من المتواطئ لانه يطلق على القدر المشترك وعلى الفرد
المنتشر غير مستقيم وجوابه ان المتواطئ لم ير ديه المعنى الاول بل الثاني (قوله لا خلا له
بفهم المراد) الاخلال في الجملة بان لا يفهم منه معنى وفي غير الجملة وهو محالة ظاهر بان
بفهم خلاف المراد في غير البيان بالنسخ وفي البيان به بان يفهم دوام الحكم سم (قوله
وفائهما يمنع التأخير في غير الجملة) اي تأخير البيان التخصيصي فلا يكتفى عن هذه الاجالي
والاساوي الرابع وحسنه فقد يشكّل تعليله بقوله لا يقاوم الخطاب في فهم غير المراد
مع البيان الاجالي لا يتأتى الا بقاوم المذكور الان يجاب بان وجود الاجالي غير لازم
على هذا القول لان حاصله منع تأخير التخصيصي سواء وجد الاجالي أو لم يوجد وبأنه مع
وجود الاجالي يحصل الايقاع المذكور في الجمله اذ لا يعرف بالاجالي كمية البيان فانه
اذا قيل هذا العام بخصوص لا يعلم منه المقدار الخارج من العام فقد يكون الاكثر
الواقع ويمتنع سدا للخطاب انه الاقل نظر القاطب ثم رأيت شيخنا الشهاب قال في قوله
لا يقاوم الخطاب الخ اي لذهب الفهم الى ظاهره الغير المراد ثم لا يتحقق ان هذا التعليل
أخص من تعليل القول الثاني وأنه يشكّل في مسئلة النسخ اه وقوله الى ظاهره قد
يقال هذا غير لازم لجواز وجود الاجالي وهو مانع من ذهب الوهم الى ظاهره وقوله
مشكّل في مسئلة النسخ ان أراد بذلك انه لا يقع فيه الخطاب في فهم غير المراد فمنوع
لانه يفهم دوام الحكم حيث لا بيان اجالي مع انه ليس كذلك الا ان يراد وقوعه في
ذلك غير لازم لجواز وجود الاجالي فليست مسئلة (قوله بخلافه في الجملة) اي لان
اللازم على التأخير فيه عدم فهم المراد اللازم على التأخير في غير الجملة (قوله مثل هذا
العام) هو وما بعده أمثله للبيان الاجالي وأما التخصيصي فكذا يقال بخصوص بكذا
ومقيد بكذا الخ (قوله يدل) انما قال يدل لبيان كونه اجاليا حيث قد نصبت عن
ذلك البديل الناسخ وأما قوله هذا الحكم منسوخ فان المذهب هو حيث قد وقع الحكم
بالحكمة فيكون بياناً تقييداً لالتمه على انقطاع التعلق وأما بخلاف ما اذا قال يدل
ابقاوم المتعلق مع عدم العلم بالحكم المتعلق وبه ذات علم ماني كلام شيخ الاسلام سم (قوله
لوجود المذخور) اي وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد (قوله قبله) اي البيان (قوله
لمقارنة الاجالي) تعليل لقوله دون التخصيصي يعني ان البيان الاجالي لما قانون ورود
الخطاب لم يمنع تأخير البيان التخصيصي لا تناف المذخور والسابق وهو ايقاع الخطاب في
فهم غير المراد بمقارنة الاجالي (قوله لا تناف المذخور السابق) هو ايقاع الخطاب في فهم
غير المراد (قوله لا خلا له بفهم المراد) لم يقل لا يقاوم في فهم غير المراد قال الشهاب انضم
المشترك والمتواطئ الى ماله ظاهر اه قلت وحاصله انه لما كان المدعى منع التأخير في
غير النسخ الشامل لماله ظاهر وليس له ظاهر كان التعليل بما يتبني على الجميع وهو

أحدا مصادقته من ملاوقيل يمنع
تأخير مطلقا لا خلا له بفهم
المراد عند الخطاب (وثالثها) اي
الاقوال (يمنع) التأخير (في غير
الجملة وهو ماله ظاهر) لا يقاوم
الخطاب في فهم غير المراد
بخلافه في الجملة (ورابعا) يمنع
تأخير البيان الاجالي في ماله
ظاهر) مثل هذا العام بخصوص
وهذا المطلق مقيد وهذا الحكم
منسوخ يدل لوجود المذخور
قبله في تأخير الاجالي دون
التخصيصي لمقارنة الاجالي
(بخلاف المشترك والمتواطئ)
سم ليس له ظاهر فيجوز تأخير
بيانهما الاجالي كالتخصيصي
كان يقال المراد أحد المعنيين
مطلقا المشترك وأحدا مصادقات
مطلقا المتواطئ لا تناف المذخور
السابق (وخامسا) يمنع
التأخير (في غير النسخ) لا خلا له
بفهم المراد من اللفظ

قوله لا خلافة بعدهم المراد أشعوله عدم فهم المراد ذلك فمما ليس له ظاهر وفهم غير المراد
 وذلك فيما له ظاهر (قوله بخلاف النسخ لانه رفع الحكم الخ) أي لان القرص النسخ
 عن الخطاب الى وقت الفعل فتأخيريانه لا يتصل بفهم المراد لان النسخ لا يفسر الخطاب
 السابق باعتبار نفسه وأما رفعه أو بين انتم امده فغاية ما يفهم من الخطاب عند
 تأخير البيان عنه تعلق الحكم على الوجه الذي دل عليه الخطاب وهذا صحيح مطابق
 للواقع وإذا دخل وقت الفعل رفعه النسخ أو بين انتم امده فلا خلاف بوجه وبهذا
 يشكل إطلاق الأقوال السابقة وتعليلها بالاخلاق ويقول القول المحكي بعد هذا
 أن يجب بانهم أرادوا بالاخلاق في هذا المقام ما ينهل فهم دوام الحكم فليست لهم
 قلت قوله الآن يجب الخ الظاهر أنه متعين في المقام وقد تقدم له نفسه ادخاله في قول
 الشارح المتقدم لا خلافة بعدهم المراد عند الخطاب كما تقدم وحاصله حينئذ أن أصحاب
 الأقوال المتقدمة يرون اعتقاد دوام الحكم بخلاف فهم المراد من الخطاب لان المراد
 عدم الدوام والمفهوم الدوام وصاحب هذا القول لا يرى ذلك بخلاف النسخ لا يفسر
 الخطاب السابق باعتبار نفسه بخلاف غير النسخ كالفصل والمقدم مثلاً (قوله لا تنفاه
 الاخلاق بالفهم عنه) أي عن التأخير المذكور وهو تأخير البيان بالنسخ وقوله لما ذكر
 أي من ان النسخ رفع الحكم أي بيان لانتم امده وذلك لا خلاف فيه بفهم المراد من
 الخطاب كما تقدم (قوله وهذا مفرع الخ) الإشارة لقول السادس وحاصله أنه يتفرع
 على القول بالجواز في الشكل قولان في جواز تأخير البيان في البعض والاصح الجواز
 والوقوف كما قال الشارح واستدل كما سيأتي (قوله أي قبل عليه) أي يسأله أي على
 القول بالجواز في الاقسام كلها (قوله لما ذكر) أي وهو أي ما ان المقدم جميع البيان
 (قوله والاصح الجواز والوقوف) أي لتأخير البيان كلاً أو بعضاً عن وقت الخطاب وهو
 مذهب الجهور (قوله ومما يدل في المسئلة) أي مسئلة تأخير البيان عن وقت الخطاب
 (قوله لنقل أهل الحديث الخ) قال سمع قسبة ذلك أخذ من قول المصنف السابق
 قبيل المطلق مسئلة ان تأخر النسخ عن العمل بالعام أي عن وقت العمل به نسخ ان
 الحديث ناسخ لآية بالنسبة لحكم السلب لتأخره عن وقت العمل وهو وقعة تدبر
 وقسم غنمها ولا يريد على ذلك ما صح أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب أي جهل لهاذين
 عمر وبن الجوح لما أجاب به النبي عن المناقشة بذلك في التمثيل بالآية والحديث
 من ان قضاءه صلى الله عليه وسلم بسلب أي جهل لهاذين كور واقعة عين فلا جرم
 لها والمقصود بالتثنية تخصيص الآية بمخصص عام لكل سلب وحينئذ فقد تأخر حديث
 المعصية عن وقت العمل بالعام وهو الآية لما عدا سلب أي جهل فيكون ناجزاً لها
 بالنسبة لحكم بقية السلب ولم أر من تعرض لذلك فليست له اه قلت ويتطرق في كلام
 الشارح أيضاً بان مسألتها الكلام في وقوع تأخير البيان عن وقت الخطاب لا العمل

بخلاف النسخ لانه رفع الحكم ان
 بيان لانتم امده كما سيأتي
 (وقيل يجوز تأخير) البيان في
 (النسخ اتفاقاً) لا تنفاه لا خلاف
 بالجميع عنه لما ذكر (وسادسها
 لا يجوز تأخير بعض) من البيان
 (دون بعض) لان تأخير البعض
 يوقع الخطاب في فهم أن المقدم
 جميع البيان وهو غير المراد وهذا
 مفرع على الجواز في الكل أي
 قبل عليه لا يجوز في البعض لما
 ذكر والاصح الجواز والوقوف
 ومما يدل في المسئلة على الوقوع
 قوله تعالى وإما أو أنما فتمت
 من شيء فان الله سمعه الخ فانه عام
 فيما يقسم بخصوص محديث
 المعصية من قبل قبله عليه
 بيته فله سلبه وهو متأخر عن
 نزول الآية لنقل أهل الحديث
 كما قال المصنف أنه كان في غزوة
 حنين وان الآية قبله في غزوة بدر

وقوله تعالى ان الله يأمركم أن
تذبحوا بقرة قائم المطلقة ثم بين
تقيدها بما في أجوبة أسئلتهم
وفيه تأخير بعض البيان عن
بعض أيضا وقوله تعالى حكاية
عن النمل عليه الصلاة والسلام
يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك
الحق انه يدل على الامر بذيبح ابنه
ثم بين نسخه بقوله تعالى وفيه
بفتح عظيم (وعلى المنع) من
التأخير (الختار أنه يجوز
لرسل صلى الله عليه وسلم
تأخير التبليغ) لما أوحى اليه
من قرآن وأخبره (الى) وقت
(المباحة) اليه لانتفاء المذمور
السابق منه وقبل لا يجوز ما قوله
تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل
إليك من ربك أي على الفور
لأن وجوب التبليغ معلوم
بالمعل ضرورة لا فائدة للامر
به الا الفور قلنا فأنقذه نأي بعد
العقل بالنقل وكلام الامام
الرافي والآمدني يقتضي المنع
في القرآن قطعا لانه متعبد
بتلاوته ولم يؤخر صلى الله عليه
وسلم تبليغه بخلاف غيره لما علم
من أنه كان يستل عن الحكيم
فصيب نارة مما عنده ووقف
أخرى الى أن ينزل الوحي

وحينئذ يخصص الآية المذكورة بالحدث المذكور بشكل على ما ذكره المصنف
وتبعه الشارح بقوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فقامت (قوله) وقوله
تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قائم المطلقة ثم بين تقيدها بما في أجوبة أسئلتهم
اعترض عما ذكره العبد بقوله الجواب منع كونها بقرة معينة بل هي بقرة ما فلا تحتاج
الى بيان في تأخر دليل يأمركم أن تذبحوا بقرة وهو ظاهر في بقرة معينة فيحصل عليها
وبداهل قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو رئيس المفسرين لو ذبحوا أي بقرة
لاجرأتهم الحكم شديد وعلى أنفسهم فشهد الله عليهم وبدايل قوله وما كادوا يفصلون
دل على أنهم كانوا قادرين على الفعل وان السؤال عن التعيين كان تعسفا وتعللا
ويمكن أن يعارض ذلك بانهم لو تمكن معينة لكانت اجابا المعينة عينا بعدا يجاب
المطابقة لنسبها للاجاب الاول وهم لم يجعلوا ذلك من قبيل التخي الان يجاب عن هذا بان
الاجاب كان مراد في الواقع على معنى اجابا بقرة ما ان لم يحددوا واجابا بقرة
مخصوصة ان شددوا وقد يقال هذا لا ينافي المطلوب لانه يتضمن تأخير البيان اذا حاصله
أما اجابا للمعينة التي هي الواجب على ذلك التمسك بالواقع منهم وانما ثبت تأخر
الامر فلم تأمل سم (قوله) أجوبة أسئلتهم أي الثلاثة وهي قولهم ما هي أي ما هي
فاجيبوا باسم بقرة لا فارض الخ وقولهم ما لها فاجيبوا باسمها بقرة صرفة الخ وقولهم
في الثلاثة ما هي ان البقرة تشابه علمنا فاجيبوا باسمها بقرة لا ذلول الخ (قوله) من بعض
أيضا أي كافيته تأخير البيان في الكل (قوله) أنا اذبحك أي اني أمرت بذبحك بدليل
افعل ما تؤمر (قوله) فانه يدل على الامر أي لقوله تعالى قال يا أبا ثعلبة فاعلم ما تؤمر وهذا
حكم ظاهر الدوام ثم بين نسخه اي ذكر ما يدل عليه لان هذا القول ناسخ كما نقرر سم أي
ظاهر وفي نسخه ثم بين نسخه اي ذكر ما يدل عليه لان هذا القول ناسخ كما نقرر سم أي
بل الناسخ الامر الذي نزل به جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله) أنه يجوز للرسول صلى
الله عليه وسلم تأخير التبليغ أي تبليغ الاصل لا البيان كما قد يتوهم قبل التأمل والالم
بثب المذمور السابق عنه وهو الاخلال بهم المراء وهذا هو الظاهر من قول الشارح
أي المسأ وصى اليه ولم يقل للبيان (قوله) لانتفاء المذمور السابق عنه حال شيخنا الشهاب
وهو الاخلال بهم المراد وقال شيخ الاسلام وهو ايقاع الخطاب في فهم غير المراد ولعل
الاول أحسن فتأمل سم (قوله) لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ذكره على اسان فاقبل
هذا القول وفيه ميل الى مذهب المعتزلة لان ذلك عندنا انما يعلم بالشرع وعليه فالاول
أن يقال في الجواب قلنا لا نسلم ان وجوب التبليغ علم بالعقل ولو سلم فأنقذه نأي بعد العقل
بالنقل شيخ الاسلام ولعل الشارح أراد الاختصار مع حصول المطلوب من دفع الخضم
بما قاله قائم سم (قوله) فيجب نارة مما عنده أي فقد كان ما اجاب به حاصله عنده قبل
السؤال وقد أخر تبليغه الى السؤال حال شيخنا الشهاب وفيه بحث لاحتمال أن تكون

(و) المتعار على المنع أيضا (انه يجوز ان لا يعلم) المكلف (الموجود) عند وجوده (بأنه لا يثبت) أي يجوز أن لا يعلم بذات المكلف ولا بوصف انه شخص مع علمه بأنه كان يكون ٦٥

والعقل بأن لا يثبت بآله العلم بذلك
وقد لا يجوز ذلك في المكلف
السعي لمفاهيمه من تأخير اعلامه
بالبيان قلنا الخذ وقتا آخر البيان
وهو منتهى هنا وعدم علم المكلف
بالمكلف بأن لم يثبت عنه تقصير
منه أما العقل فاتفقوا على جواز
أن يسمع الله المكلف العام من غير
أن يعلمه ان في العقل ما يخصه
وكولا الى نظره وقد وقع ان بعض
المصنفين لم يسمع المكلف السعي
الا بعد حين منهم فاطمة بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
طلبت ميراثها من رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعدم قوله
تعالى يوم تكلم الله في أولادكم
فأخرج عليا أبو بكر رضى
الله عنه بميراثه وأما من قوله صلى
الله عليه وسلم لا تورث مائر كاه
صدقة أخرجه الشيخان ومنهم
من روى الله صلى الله عليه وسلم بخص
الجوس من قوله تعالى فاقبلوا
المشركين حيث ذكرهم فقال
ما أدري كيف أصنع أي فيهم
فروى له عبد الرحمن بن عوف
قوله صلى الله عليه وسلم سنوأيهم
سنة أهل الكتاب رواه الشافعي
رضي الله عنه وروى البخاري
ان عمر لم يأخذ الجزية من
الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن
عوف أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخذها من الجوس هيز

(الشيخ)

(اختلاف في أنه دفع) المكلف
التمكن وسباق جوابي على الصحيح

الاجابة عن اجتهاد فلا يدل اه ويمكن أن يجاب عنه بأن الاجتهاد يحتاج لمن عقب
القول يقع فيه مع انه كان يجب فوراً قبل مضي ذلك الزمن بل متصلاً بالسؤال
كما هو معلوم ولوقى البعض سم (قلت) قوله ان الاجتهاد يحتاج لمن هو مسلم في غيره
صلى الله عليه وسلم وأما هو فقد يمنع الاحتياج المذكور بالنسبة اليه لما على من
كأن قوة الادراك ونهاية القطنة بل قدشوه دفعوه من العصابة رضى الله عنهم فيجبون
الجواب الناتج عن الاجتهاد منهم عقب سؤال السائل فوراً كعلي وابن عباس رضى
الله عنهم لما ظنك به صلى الله عليه وسلم فأنفروا والاتصال المذكور ان غيرنا فعين
كون جوابه عن اجتهاد منه عليه أفضل الصلوات والسلام (قوله يجوز ان لا يعلم) المكلف
أي أن لا يعلم كل المكلفين بل يعلم البعض دون البعض فهو من باب سلب العموم لا عموم
السلب كما يدل عليه جواب الشارح الا في قوله قلنا الخذ وقتاً آخر البيان الخ كما ساقى
بيانه ان شاء الله تعالى (قوله بامكلف) ينبغي انه قبل فقط والا فالتقيد والمبين والتامخ
منه فانه سم وشيخ الاسلام (قوله العلم بذلك) أي يكون العقل مخصصاً وهو راجع الى
الصفة (قوله لا يجوز ذلك) أي عدم علمه بذات المكلف ولا بأنه شخص (قوله وهو مست
هنا) أي لأن البيان قد وجد وعلمه بعض المكلفين دون غيره منهم فالتقيد به بعدم
البحث عنه كما قال الشارح (قوله أما العقل الخ) أي فصل كل كلام المنفصل على انه
أراد حكاية الخلاف الذي أشار اليه في المجموع ان أراد بالمخصص ما يشمل العقل فانه سم
(قوله بامكلف) أي غيرهم من قوله تعالى الخ (قوله حيث ذكرهم) أي عمر
رضي الله عنه (قوله أخذها من الجوس) هذا مخصص فعل كما أن قوله صلى الله عليه
وسلم سنوأيهم الخ حيث ذكرهم قولى (قوله اختلاف) أنه دفع المكلف الخ أي
اختلافاً معنوا على ما سيجي ان شاء الله تعالى (قوله واختلفوا الأول الخ) انما زاد
الشارح قوله الأول دفعاً لما يوههم من ظاهر المتن انه قول ثالث مفضل فأشار الشارح
بذلك الى انه في نفسه ليس الأول واعترض الشيخان قوله واختلفوا الأول لشبهة الخ بما حصل
أن الحد الثاني شامل أيضاً للنسخ قبل التمكن لانه لا بد من وجود أصل التكليف وانما
يصدق بالتعلق وبان انتهائهما التعلق فيصدق بانتهائهما بعد التمكن من الفعل وقبله وهذا
الاقتراض مبنى على ان المراد بالانتهاء انتهائهما تعلق التكليف وليس كذلك بل المراد به
اتهام المدعى بالمكاتبه قال صحة الاسلام في المتن في سياق الاستدلال على
استبعاد الأول بل سنين ان الفعل الواحد اذا أمر به في وقت واحد يجوز نسخه قبل
التمكن من الامتنال وقبل رفته فلا يكون بياناً لانقطاع مدة العبادة اه فأنظر قوله
فانه لا يكون الخ فانه نص في المناقاة بين جواز النسخ قبل التمكن وبين كون النسخ بياناً
وقى ان المراد بكونه بياناً ليس ما توهمه بل انه بيان لانقطاع مدة العبادة واذا كان المراد

٩ يتاني في (أو بيان) لآيته أمده (والخاتمة) الأول لشبهة النسخ قبل التمكن وسباق جوابي على الصحيح

بكونه بائناً على كل شيء قبل النسخ قبل التمكن وقد سبق القول الى ذلك القاضي أبو بكر
 الباقلاني فإنه قال في مساق الاستدلال أيضاً من أن شاء الله تعالى أنه يجوز النسخ قبل
 حضور وقت العمل به وذلك يمنع من أن يكون النسخ عبارة عن انتفاء عبادة العباد لأن
 بيان انتفاء عبادة العباد إنما يكون بعد حصول المدة قبل حصولها يستحيل بيان انتفاء
 اهـ من سم باختصار وراجع بسط المسئلة فيه (قوله والمراد من الاول انه رفع الحكم
 ان قلت هذا لا يشعل نسخ بعض القرآن تلاوة لاحكام اذ ليس رفع الحكم فلا يكون جامعاً
 قلت نسخ التلاوة فقط معناه نسخ حرمة القراءة على الجنب والممس على الحدث ونحو ذلك
 وهذه احكام فيصدق عليه التعريف فان قيل ينافي ذلك قولهم نسخ التلاوة دون الحكم
 قلنا لا منافاة لان مرادهم بالحكم المنفي حكم خاص وهو مدلول اللفظ لا مطلقاً وأما
 في حواشي العبد للسعد ما نصه اعلم ان شأمن التمريرات لا تناول نسخ التلاوة الآن
 يقال انه عبارة عن نسخ الاحكام المتعلقة بنفس النظم كالجواز لصلوات حرمة القراءة
 على الجنب والمناض ونحو ذلك اهـ قاله سم (قوله أي من حيث تعلقه) أي لا من حيث
 ذاته فانه قد يحتمل عليه الرفع الذي هو من صفات الحادث فاضافة الرفع اليه من
 حيث تعلقه لحديثه ويجزئه ولما قيل ان يقول هذا التامية تنفي على مختار ابن الحبيب
 وغيره من عدم اعتبار التعلق التخييري جزاً من مفهوم الحكم المعروف بالخطاب كما تقدم
 أما على مختار الشارح والمصنف من اعتبار التعلق التخييري جزاً من الحكم كما مر فالحكم
 حادث فالرفع الحكم نفسه لا تعلقه فقول الشارح أي من حيث تعلقه لا ينشئ على
 مختاره فليتأمل (قوله بخطاب) اعترض عليه بالنسخ بالقول نسخ الوضوء مما مست
 النار أبى كل الشاة ولم يتوضأ وأجب بان الفعل نفسه لا يتنسخ وانما يدل على نسخ سابق
 لكن التنقية انما يكتفي بغيره جعله من جهة الأدلة النافضة حيث قال في التلويح وذكر الدليل
 يشمل الكتاب والسنة قولاً وفعلاً اهـ شيخ الاسلام وقول بعضهم انما ترك المصنف
 الفعل للمسلم من الخطاب بالاولى لان دلالة الفعل على النسخ أقوى من القول بربان
 التعارض لا يكتفي فيها بالمفهوم ولو بالاولى كما صرحوا به وبأن في قولهم دلالة الفعل
 أقوى من دلالة القول اجمالاً في محل التفصيل كما قال المصنف قال والحق ان الفعل أدل
 على الكيفية والقول أدل على الحكم ففعل الصلاة أدل من وصفها بالقول لان
 فيه المشاهدة واستفادة وقوعها على جهة معينة والقول أقوى وأوضح من الفعل
 لصراحته هذا كلامه ولا يخفى ان النسخ من قبيل الثاني (قوله أي المأخوذ من الترمذ)
 بيان بجهة النسبة (قوله رفع الاباحة الأصلية) مثله ايجاب صوم رمضان مثلاً فانه رفع
 لآباحة عدم صومه التي هي البرائة الأصلية التي كانت قبل ايجابه فالمراد بالآباحة البرائة
 الأصلية لا يعني الاذن في الفعل والتارك فانهم بهذا المعنى شرعية كما مر والحكم الوارد عليها
 تامعـ حيث (قوله ولا نسخ بالعقل) أي فيما علم سقطة بالعقل (قوله وقول الامام الخ)

والمراد من الاول انه رفع الحكم
 الترمذي أي من حيث تعلقه
 بالفعل بخطاب يخرج الترمذي
 أي المأخوذ من الشرع ورفع
 الاباحة الأصلية أي المأخوذة
 من العقل وبخطاب الرفع بالموت
 والجنون والغفلة وكذا بالعقل
 والاجماع وذكرهما لينبه على
 ما فيها بقوله (قوله لا نسخ بالعقل
 وقول الامام الرافعي من سقط
 رجلاه نسخ غلها) في طهارة
 (مدحول)

أي في مباحث التخصيص بعد أن ذكر خلافا في جواز تخصيص العام بالعقل قال مائنه
 فان قيل لو جاز التخصيص بالعقل فهل يجوز التخصيص قلنا نعم لأن من التخصيص
 رجلا سقط عنه فرض غسل الرجلين وذلك انما عرف بالعقل اهـ وظاهر هذا انه أراد
 حقيقة التخصيص خلاف قول الشارح وكأنه توسع فيه ولهذا اعترض عليه القرافي في ذلك
 فقال قلنا لا نسلم ان هذا نسخ لان الوجوب بما ثبت في قول الامر الامشروط بالقسرة
 والاستطاعة وبما في الحمل ودوام الحياة وعدم الحكم عند عدم شرطه ليس نسخا اهـ لكن
 الامام قد تناقض كلامه فانه قال في باب النسخ ولا يلزم أن يكون الجزاء لخاص الحكم الشرعي
 لان الجزاء ليس بطريق شرعي اهـ (قوله دخل) ينتج الخافسكون معناه العيب والرية
 قاله الجوهرى قال وقوله تعالى ولا تصدقوا ايما نكمتكم دخل ايما نكمتكم اي ما كرا وخديعة اهـ
 شيخ الاسلام (قوله ولا بالاجماع الخ) قضيه هنا أن الاجماع غير واقع للحكم المنسوخ وانما
 الراجع له النص الذي استند بالاجماع اليه وقضية قول الشارح فيما تقدم وكذا بالعقل
 والاجماع ثبوت الرفع لان قوله وكذا بالعقل والاجماع على تقدير وكذا الرفع بالعقل
 والاجماع يبين ما تقدم وما هنا فالحق ما هنا (قوله ولكن مخالفتهم الخ) قال
 الشهاب وسبقه اليه القرافي والنقطة الاولى ان قالوا لم يقولوا بعقل ذلك في التخصيص
 كأن يقولوا التخصيص بالاجماع لكن مخالفة الجمعين لمقتضى العموم تقتضي تخصيصا
 هو مستند الاجماع اهـ ويمكن أن يجاب بان ما ذكر هو مرادهم وان اوهمت عبارتهم
 خلافا فالحصل على ذلك بدليل ما قرئ في النسخ لوجود مثل الماني الذي لاجله منهوا كون
 نفس الاجماع ناهضا قال المصنف مائنه قبيح معنى قولنا يجوز تخصيص الكتاب بالاجماع
 أنهم مجمعون على تخصيص العام بدليل آخر فالتخصيص مستند الاجماع ثم يلزم من بعدهم
 متابعتهم وان جعلوا التخصيص وليس معناه أنهم خصوا الامام بالاجماع لان الكتاب والسنة
 المتواترة موجودان في عهده عليه الصلاة والسلام وانقاد الاجماع بعد ذلك على
 خلافه خطأ فان الذي جوزنا اجماعا على التخصيص لا تخصيص بالاجماع اهـ (قوله تلاوة
 وحكا أو أحدهما) منصوبات على التخصيص انما لا يشترط تنسيق التفسير
 والاخير معرفة قال شيخنا الشهاب لكن قيل ان ضمير الشكر تنكرة أو اشتهر ذلك لكونه
 تابعا (أقول) وهو على قول الكوفيين ان لا يشترط تنسيق التفسير سم (قوله قلنا انما
 يلزم) أي اتفقا أحدهما من اتفقا أو اذروى وصف الدلالة (أقول) يعني لو لوحظ
 في الحكم كونه مدلول للفظ وفي اللفظ كونه دالا على الحكم لزم من اتفقا أحدهما اتفقا
 الآخر اذ المدلول باعتبار كونه مدلول لا يوجد دون الدال عليه والدال باعتبار كونه دالا
 لا يوجد دون المدلول فلا يتصور اعتبار وصف الدلالة بوجود أحدهما دون الآخر
 لكن لم يلاحظ ما ذكر في قولنا يجوز نسخ أحدهما دون الآخر فلا يلزم ما ذكرنا وعلما انه
 ليس هنا اتفقا حقيقة فان نسخ اللفظ ليس معناه اتفاده بل هو موجودا وانما اتفقا

أي فيه دخل أي عيب حدث
 جعل رفع وجوب الفقه بالعقل
 لسقوط محله نسخا فانه مخالف
 للاصطلاح وكأنه توسع فيه (ولم)
 نسخ (بالاجماع) لانه انما يشهد
 بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما
 سبق في أدق حياته الخ في قوله
 دونهم ولا نسخ بعد وفاته (و) لكن
 (مخالفتهم) أي الجمعين للنص
 فيدال عليه (تضمن ناهضا) له
 وهو مستند اجماعهم (وميجوز)
 على الصحيح نسخ بعض القرآن
 تلاوة وحكا أو أحدهما فقط
 وقيل لا يجوز نسخ بعضه كله
 الجمع عليه وقيل لا يجوز في
 البعض نسخ التلاوة دون الحكم
 والعكس لان الحكم مدلول
 اللفظ فاذا قدر اتفقا أحدهما
 لزم اتفقا الآخر قلنا انما يلزم
 اذ اذروى وصف الدلالة وما نحن
 فيه لم يراع فيه ذلك فان بقائه
 الحكم دون اللفظ ليس بوصف
 كونه مدلول له

واغما هو مدلول المدخل على بقائه
 واستقام الحكم دون اللفظ ليس
 بوصف كونه مدلولاً له كان دلالة
 عليه موصية لا تزول واغما يرفع
 الناسخ العمل به وقد وقع الاقسام
 الثلاثة وروى مسلم عن عائشة
 رضي الله عنها كان فيما أنزل عشر
 رضعات معلومات فنسخ خمس
 معلومات فهذا منسوخ التلاوة
 والحكم وروى الشافعي وغيره
 عن عمر رضي الله عنه لو لأن
 يقول الناس فادع في كتاب الله
 لكتبها الشيخ والشيخة فاذننا
 فأرجهما البنية فأنادى قراها
 فهذا منسوخ التلاوة دون
 الحكم لأمره صلى الله عليه وسلم
 برجم المشركين رواء الشيخان
 وهذا المراد بالشيخ والشيخة
 ونسخ الحكم دون التلاوة
 كثير منه قوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا
 وصية لازواجهم متاعا الى
 الحول فنسخ بقوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا
 يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وشرا لتأخروا في النزول عن
 الاول كما قال أهل التفسير وان
 تقدمه في التلاوة (و) يجوز
 على الصحيح (نسخ الفعل قبل
 اتكمن) منه بأن لم يدخل وقته
 أو دخل ولم ينع من مابعد
 وقبل لا يجوز لعدم استقرار
 التكليف

عنه أحكام التلاوة كحرمته قراءته على الجنب ومسه على المحدث ودلالته على معناه أمر
 ورضي ليس مشروطاً به هذه الأحكام فهو مع نفيه يفهم منه معناه ونسخ الحكم ليس
 معناه انقضاءه فانه معنى ثابت مفهوم من اللفظ بل معناه عدم العمل به وبذلك فالد
 عليه هذه الكلام من أنه إذا روي وصف الدلالة لمن استقام أحدهما استقام الآخر
 غير ظاهر فان استقام أحدهما معنى نفيه لا يلزم منه استقام الآخر فانه إذا نسخ اللفظ
 فدلالته باقية على مدلوله وذلك المدلول مدلول له ومفهوم منه وإذا نسخ الحكم فمدلوله
 للفظ ثابتة باقية واللفظ دال عليه فقوله فان بقاه الحكم دون اللفظ أي فيما إذا نسخ اللفظ
 دون الحكم ليس بوصف كونه مدلولاً له فديقاً قال فيه لا مانع من كونه بذلك الوصف فان
 اللفظ وإن نسخ هو دال على ذلك الحكم وذلك الحكم مدلول له ومفهوم منه اهـ (قوله
 لمدخل على بقائه) أي كأمره صلى الله عليه وسلم برجم ماعز وغيره كافي الصحاح وغيرهما
 (قوله كان فيما أنزل) أي من القرآن عشر رضعات معلومات أي يحرم من أي فنسخ
 تلاوة وحكم بخمس معلومات أي ثم نسخ الخمس أيضاً ~~كان~~ تلاوة وحكم عند
 الشافعي وأما عند مالك فنسخت تلاوة وحكم أيضاً سم (قوله لو لأن يقول الناس الخ)
 استشكل بأنه إن جاز كتابتها فهي قرآن فيجب مباذره عن رضي الله عنه لكتابتها لأن قول
 الناس بمجرد لا يصلح مانعاً من فعل الواجب وأجيب بأن المراد لكتبها منهم أي ان
 تلاوتهم قد نسخت ليكون في كتابتها الا من من شأنها لكن قد تكتب بلا تنبيه في بعض
 المصاحف غفلة من الناسخ فيقول الناس زاد في كتاب الله فترك كتابتها بالكلية دفعا
 لأعظم المقدسيتين بأخفها ما شيخ الاسلام (قوله ونسخ الحكم دون التلاوة كثير)
 ولعل فائدة بقائه مع نسخ حكمه التنبيه على أن الله خفف علينا والتذكير بضعته
 (قوله والذين يتوفون الخ) أي وزوجات الذين فهو على حذف مضاف (قوله بأن لم
 يدخل وقته) أدخل ولم يدخل ولم ينع من مابعد (قال الاسنوي وفي معناه) أيضاً ما إذا لم يكن
 له وقت معين لكن أمر به على القور ثم نسخ قبل التمكن اهـ سم (قوله لعدم استقرار
 التكليف) قال العلامة استقراره هو حصول التعلق التخييري وفيه بحث فان
 الاستقرار يتحقق بدخول الوقت وان لم ينع مابعد الفعل فالدليل لا يشعل المدعى بشقيه
 اهـ وجوابه ان دعوى أن الاستقرار هو حصول التعلق التخييري ممنوعة لان حصول
 التعلق التخييري أصل التكليف لا استقرار لما تقدم في المقدمات أن التكليف
 الزام مافيه كلفة أو طلبه ولا الزام ولا طلب قبل الوقت بل لا يتحققان الا بعد دخول
 الوقت كما تقدم أيضاً ثم إن الأمر يتعلق بالفعل قبل المباشرة بعد دخول وقته الزاماً وقوله
 اعلاماً ومعلوم أن التعلق الاعلالي ليس تكليفاً وله هذا مخرج الفقهاء يجوز النوم
 قبل الوقت وإن علم أنه يستغرق الوقت وقوته الصلاة وعلوه به غير مكلف حيثئذ
 فالصواب تفسير الاستقرار بدخول الوقت ومضى فمن يسح الفعل كما نسرد ذلك

فلما يكنى للتسخين وجود أصل التكيلف فيه قطع به وقد وقع التسخيف قبل التكن في قصة التزيح فان الخليل أمر بدمج ابنه عليه
 الصلاة والسلام لقوله تعالى سكاية عنه يابني اني ارى في المنام اني اذهبك الخ ثم نسخ ذبحه قبل التكن منه لقوله تعالى وقد يباه
 بدمج عظيم واحتمال ان يكون التسخيف بعد التكن خلاف الظاهر من حال الانبياء في امتثال الامر من مبادرتهم الى فعل
 المأمور به وان كان موسما (و) يجوز على الصحيح (النسخ بقرآن لقرآن وسنة) ٦٩ وقبل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن

لقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل اليهم جملة
 ميتة بالقرآن فلا يكون القرآن
 ميتة بالسنة قلنا لا مانع من ذلك
 لان ما من عند الله تعالى قال الله
 تعالى وما ينطق عن الهوى ويدل
 على الجواز قوله تعالى ونزلنا
 عليك الكتاب تبيانا لكل
 شيء وان خص من غوومه ما نسخ
 بفعل القرآن (و) يجوز على
 الصحيح (النسخ بالسنة) متواترة
 أو أحاد (للقرآن) وقيل لا يجوز
 لقوله تعالى قل ما يكون لي أن
 أبدله من تلقاء نفسي والنسخ
 بالسنة تبديل منه قلنا ليس
 تبديلا من تلقاء نفسه وما ينطق
 عن الهوى ويدل على الجواز
 قوله تعالى لتبين للناس ما نزل
 اليهم (وقيل بمعنى) نسخ القرآن
 (الأحاد) لان القرآن مقطوع
 والآحاد مظنون قلنا يحمل التسخيف
 الحكم ودلالة القرآن عليه
 ظنية (والحق لم يقع) نسخ القرآن
 (أدب المتواترة) وقيل وقع بالأحاد
 كحديث الترمذي وغيره لا وصية
 لواتقائه ناسخ لقوله تعالى كتب
 عليكم اذا حضر أحدكم الموت

الكمال في حاشيته سم (قوله وجود أصل التكيلف) أي قوله (قوله بدمج ابنه) هو
 اسمعيل على الأصح لا اسحق صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهما (قوله لقوله تعالى
 وقد يباه) في نسخة بالآدم أي لاجل قوله الخ وصلة نسخ محذوفة أي نسخ دليل ناسخ وفي
 نسخة بالماء ولعل الماء بمعنى اللام (قوله وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن) سكت عن
 حكاية قول بدمج نسخ القرآن به اذ لم يقل به أحد ممن جواز نسخ بعضه وحكمه منسند لم
 يجوزوه علم من قوله قبل ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن الخ شيخ الاسلام (قوله
 لان ما من عند الله تعالى) فان ذكر المنزلة اعم من الكتاب والسنة ولو سلم اختصاصه
 بالقرآن فلا ينافي كون السنة أيضا منزلة اذ لا حصر وغاية الامر ان الكتاب منزل لفظا
 ومعنى والسنة منزلة معي قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى نوحى (قوله
 ويدل على الجواز) أي جواز نسخ السنة بالقرآن (قوله تبيانا لكل شيء) أي بالسنة
 شيء من جملة الاشياء (قوله ويدل على الجواز) أي جواز نسخ القرآن بالسنة قوله لتبين
 للناس ما نزل اليهم أي لتبين بسنتك الكتاب والقسم تبين (قوله لان لم يعدم) نواز ذلك
 أي لان التواتر قد يصح بل يرقم دون قوم (قوله لقرآن) علمه المحذوف مضموم من
 الكلام تقديره بل هو متواتر عندهم لقرآنهم الخ (قوله قال الشافعي) وحيث وقع الخ
 حاصل القول في المقام ان نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب الجهوي على جوازه
 ووقوعه وذهب قوم الى اعتناهما ونقل عن الشافعي وقد ذكر ذلك عليه جماعة من
 العلماء واسطة معظمهم ومن الشافعي في رسالته لا ينسخ كتاب الله الا كما به ثم قال وهكذا
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة ولو أحدث الله في أمر غير ما سن فيه
 رسوله لسن وسوله ما أحدث الله حتى ينزل للناس أن له سنة ناسخة لسنته اه وقد فهمه
 المصنف على معنى انه اذا نسخ الكتاب بالسنة فلا بد ان يضمن الكتاب بعد ذلك ما وافق
 تلك السنة الناسخة في الحكم فيكون عاضدا لها واذا انسخ السنة بالكتاب فلا بد ان
 يسن صلى الله عليه وسلم ما وافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم فتكون عاضدة له
 (قوله فمهما قرآن الخ) ليس المراد بالمعنى المتعارفة في زمن التسخيف بل المصاحبة في الحكم
 الناسخ والموافقة نفسه اذ العاضد متأخر عن الناسخ والالكان النسخ متساويا للعاضد
 لا لامضد (قوله عاضدا لها الخ) هذا الوصف محذوف المصنف من الاول بدلالة الثاني عليه

ان ترك نسخ الوصية للوالدين والاقر بين قلنا لان لم يعدم نواز ذلك ونحوه المعجزة بين الحاكمين بالنسخ لقرآنهم من زمان النبي
 صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله عنه (وحيث وقع) نسخ القرآن بالسنة فمهما قرآن عاضدا لها بين نواقي الكتاب
 والسنة (أو) نسخ السنة (بالقرآن) فمئة سنة عاضدة له (تبين نواقي الكتاب والسنة) هذا فهمه المصنف من قول
 الشافعي رضى الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الا كما به ثم قال وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا بسنته

ولو أحدث الله في أمر غير ما سن

فيه رسول الله صلى الله عليه وآله ما أحدث الله حتى بين الناس ان له سنة فاصفا

لسته أي موافقة الكتاب
التامع أي الاشارة في موافقة
له كما نسخ التوجه في الصلاة
الي بيت المقدس الثالث بفعله
صلى الله عليه وسلم بقوله
تعالى نزل وبجهدك شطر المسجد
الحرام وقد فعله صلى الله عليه
وسلم وهذا القسم ظاهر في الفهم
والوجود والاول بحمول عليه في
الفهم يحتاج الى بيان وجوده
ويكون لمراد من صدر كلام
الشافي أنه لم يقع نسخ الكتاب
الابالكاتب وان كان ثم سنة
فاسفة ولا نسخ السنة الابالسة
وان كان ثم كتاب ناسخها أي لم
يقع النسخ لكل منهما بالآخر
الامعة مثل المنسوخ عاضده
ولم يسل المصنف في هذا الذي
فهمه وحكا عنه بكونه خلاف
نحو حكم غيره من الاصحاب عنه
من أنه لا تنسخ السنة بالكتاب
في أحد القولين ولا الكتاب
بالسنة قبل جزما وقيل في أحد
القولين ثم اختلفوا هل ذلك
بالسمع فلم يقع أو بالعقل فلم يجوز
وقال بكل منهما بعض وبعض
استعمل ذلك منه لوقوع نسخ
كل منهما بالآخر كما تقدم وما
فهمه المصنف عنه دافع لكل
الاستعظام وسكت عن نسخ
السنة بالسنة لضعفه من
نسخ القرآن بالقرآن فيجوز نسخ
المبتواتر قبلها والاحاد قبلها والمتواتر قولا المتواتر قولا

(قوله ولو أحدث الله) أي أنزل قرآنا (قوله أي موافقة) نفسه لقوله ناسخة دفعه
وهم أن المراد ناسخة حقيقة اذا قرئ أن الكتاب هو الناسخ لبقائه على السنة الواردة
على وفقه العاضدة (قوله اذ لا شك) عليه لقوله ليس الخ وقوله في موافقة قال شيخ
الاسلام أي موافقة الرسول لله أو موافقة ماسنه الرسول للكتاب ١٠ (قوله
وهذا القسم) أي نسخ السنة بالقرآن ظاهر في الفهم أي فهمه من كلام الشافي لان
كلامه دال عليه دلالة بينة فيكون فهمه منه حنا وقوله والوجود أي الوقوع أي وقع نسخ
السنة بالقرآن مع العاضد للناسخ من السنة كما يقع نسخ السنة ببيت المقدس الذي مثل به
الشارح (قوله الاول) أي نسخ القرآن بالسنة بحمول عليه أي مقدس عليه وأراد جعل
القسم الاول في كلام الامام على القسم الثاني في الفهم أي ينبغي أن يجعل كلام الامام
على ما يميل الاول بأن يفهم منه أنه أو أن القرآن لا ينسخ بالسنة الامومة والعاضد من
القرآن بدلالة ان المعنى الذي لا حله قال ما قال في هذا القسم جاري الاول أيضا فقال
حينئذ في الاول قياسا على ما قيل في الثاني ولو أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرق
أمر غير ما أحدث الله فيه لا أحدث الله فيه ما أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بين الناس ان له سنة فاصفا
باصفا الكتاب قال بعضهم ولعل الامام اعترض ذكر هذه في القسم الاول لما في ظاهره
من البشاعة وان كان لا بشاعة في نفس الامر لان الكل من الله وهو الله حدث حقيقة
والرسول لا يطق عن الهوى (قوله يحتاج الى بيان وجوده) يمكن أن يشمل له نسخ
لاوصية لوارث لا ية كتب عليه السلام اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية الخ
وعصفت تلك السنة الناسخة وهي قوله لاوصية لوارث بقوله تعالى بوصيكم الله في اولادكم
الاية فانه نسخ الاسلام (قوله من صدر كلام الشافي) أي وهو قوله لا ينسخ كتاب الله
الا كتابه (قوله أنه لم يقع نسخ الكتاب الابالكاتب) الباقى قوله لا ينسخ كتاب الله
وليس حله التميز وله النسخ محذوفة أي بالسنة أي لم يقع نسخ الكتاب بالسنة الامعة
الكتاب وكذا القول في قوله لا نسخ السنة الابالسنة التقدير ولا نسخ السنة بالكتاب
الامعة السنة ودليل ما قلنا قوله بعد أي لم يقع النسخ لكل منهما نادرا الامعة مثل
المنسوخ عاضده وقوله وان كان ثم سنة ناسخة وقوله وان كان ثم كتاب ناسخها ما حث
جعل السامع في الاول السنة وفي الثاني الكتاب فدل ذلك على ان الكتاب في قوله بالكتاب
والسنة في قوله بالسنة معصدا من احسان النسخ لا ناسخا (قوله في هذا الذي فهمه)
أي من وقوع نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر بالشرط المذكور وانما يقال المصنف
في هذا الذي فهمه بكونه خلاف ما حكاه غيره عن الامام لعدم المناقاة بينهما (قوله هل
ذلك) أي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب وعكسه (قوله استعظم ذلك) أي منع نسخ
أحدهما بالآخر (قوله دافع لكل الاستعظام) محل الاستعظام هو الحكم بعدم نسخ
كل منهما الآخر والاستعظام انكار ذلك الحكم وانما قال دافع لكل الاستعظام ولم

يقول المتواتر قبلها والاحاد قبلها والمتواتر قولا المتواتر قولا جاعدا على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن باداد

ومن نسخ السنة بالنسخ حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم ٧١ قبل أن يزل يهمل من أمره ولم يكن قد أوجب

عليه فقال أقام الماسن الماء
بحديث الصبي حين إذا جلس بين
شعبها الأربع ثم جهره فقد
وجب الفصل فأرسل في
رواية وإن لم يزل ناخر هذا عن
الأول لما روى أبو داود وغيره
عن أبي بن كعب رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من الماء رخصة رخصه رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أول
السلام ثم أمر بالغسل بعدها
ومن نسخ القرآن بالقرآن ما تقدم
من نسخ قوله تعالى متاعا إلى
الحول بقوله تعالى أربعة أشهر
وعشرا (و) يجوز على الصحيح
النسخ للنص (بالقياس) لاستفادته
إلى النص فكأنه التامخ رقب
لا يجوز حذفه من تقديم القياس
على النص الذي هو أصله في
الجله (وقالها) يجوز (أن كان)
القياس (جلبا) بخلاف الخلف
أضعفه (والرابع) يجوز (أن
كان) القياس (في رخصة عليه)
الصلاة (و) السلام (والعلة)
منصوصة بخلاف ما علمه
مستقطعة أضعفه وما وجد بعد
زمن النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه نسخ حديثه قلنا لا يبره
أن مخالفه كان منسوخا (و) يجوز
على الصحيح (نسخ القياس)
الموجود (في رخصة عليه) أصلا
(و) السلام (نسخ أو قياس وقيل
لا يجوز نسخه لأنه مستند إلى

يقول دافع للاستعظام ثلاثتهم بقا الحكم المذكور ودفع استعظامه فقط بطريق
يدفع الاشكال عنه سم (قوله) يهمل من أمره) بضم الهمزة أى يقوم عن سبيلها أى
يسبق قيامه الانزال (قوله) بين شعبها الأربع) قيل هما سافاها ونخذاها وقيل بداها
ورجلها وقيل شعب فرجها الأربع أى تواجبه وقوله ثم جهرها يفتح الجيم والهاء أى
جامعها وأصل الجهر المشتق كفى يعنى الجماع لما يترجم عادة من الحركة التى شأنها
المشقة (قوله) كانوا يقولون أى العبادة رضوان الله عليهم في رخصة عليه الصلاة
والسلام وقوله الماسن الماسن من التثنية وقوله رخصة شعرا من قوله أن التثنية الخ
(قوله) وبالله أى مطلقا بدليل ما بعده (قوله) أصله في الجله) انما قال في الجله
لأنه ليس أصلا فيه... ثلثنا (قوله) وثالثها أن كان جلبا الخ) الجلى ما قطع فيه مبنى
القاروق ونبنى بخلافه كما تقدم وبأن في باب ومثال الأول تقرى ما لا فرض وورد نص
يجوز أن يأتى القول ثم ورد به ذلك نص بجملة الرابى العدى فتماس على العدى
القول لوجود اتحاد الناس لطعاما وما دونه كالعدى بل أكثر منه في ذلك فيكون
الحكم الثابت له بالقياس على العدى ناسخا للحكم الأول ومثال الثاني كما ورد
النص بجملة الرابى العدى ثم ورد به ذلك نص بجواز الرابى الجلبا: مثلا لو قدس
عده العدى كان القياس خفيا لوجود الفرق بينهما فى عموم استعمال العدى دون
الجلبا (قوله) أن كان في رخصة عليه الصلاة والسلام والعلة منصوصة) مثاله لو ورد
نص مثلا بجواز الرابى القول ثم ورد به ذلك نص بجملة الرابى المحصر لأنه يستعمل
مطبوخا فقياس عليه القول لوجود العلة فيه ويكون الحكم الثابت له بالقياس ناسخا
لحكمه الأول (قوله) تين به أى بالقياس أى مخالفة أى مخالف القياس كان منسوخا
أى في رخصة صلى الله عليه وسلم بالنص الذى أسند إليه القياس (قوله) نص أو قياس
(الخ) مثال الأول أن يرد نص في رخصة صلى الله عليه وسلم بتحرير الرابى الفرة فيقياس عليها
في ذلك الأثر ثم يأتى نص بجواز الرابى الأثر ومثال الثاني أن يرد به النص بتحرير الرابى
في الفرة المذكور وقياس الأثر عليها في ذلك نص آخر بجواز الرابى البره فيقياس عليه
حينئذ الأثر فيكون الحكم الثابت للأثر بقياسه على البره ناسخا للحكم الثابت له
بقياسه على الفرة (قوله) لأن لم يرد دواحه) أى دوام القياس بدوام نصه وقوله كالأثر
دوام حكم النص الخ أى وإذا كان النص لا يدوم حكمه لأنه ينسخ فالقياس أولى بعدم
الدوام (قوله) بشرط ما مضى) أى ناسخ القياس الموجود في رخصة صلى الله عليه وسلم
وقوله أن يكون أى منه أى أن يكون القياس التامخ أى على من القياس المنسوخ
وفسر الزركشى الإيجل بأن تكون الأحكام العلة على علة المشترك بين هذا الأصل
والفرع راجعة إلى الإجماع أن تكون العلة على علة المشترك بين هذا الأصل والفرع أهو هذا كما
تقدم في المثال من قياس الأثر على الفرة وعلى البره أن يقياس على البره على من قياسه على

من قيد به دواحه قلنا لم يرد دواحه كالأثر بدوام حكم النص بأن ينسخ (و) شرط ما مضى أن كان قياسا أن يكون أى على من

(وقال الامام) الرأى (وخلافا

لالامدى) فى اكنة ائمه المساوى

فلا يكن الادون جرما لا تقا

المساومة ولا المساوى لائتاه

المربع ويجوز ان يقول الامدى

تاخر لسه مربع اذ لا بد من تاخر

فص القياس التامع عن نص

القياس المنسوخ به وعن النص

المنسوخ به كالمعنى (و) يجوز

(نسخ القعوى) أى يفهم

الموافقة بقبحه الاولى

والمساوى (دون اصله) أى

المنطوق (ككسبه) أى نسخ

أصل القعوى دون (على

الصحيح) فمما لان القعوى

واصله مدلولان متغايران فجاز

نسخ كل منهما وحده كنسخ

تقريم ضرب الوالدين دون

تقريم التافيف والعكس وقيل

لا يفهم لان القعوى لازم لاصله

فلا ينسخ واحد منهما بدون

الاخر لماذا ذلك للزوم بينهما

وقيل واختاره ابن الحاسب

يتمتع الاول لامتناع بقاء الزوم

مع نفي الزوم بخلاف الثانى

بل هو بقاء الزوم مع نفي الزوم

ولقد تجاوز الناقى فيه المصنف

بكاف التشبيه دون واو العطف

الذرة لذلك وقال سلم قد يستشكل هذا الشرط عما تقدم من أن القياس ينسخ النص
الاقوى من القياس كما هو ظاهر ولا يصح تقييد القياس بما يلقى اضعف هذا القصد
عند المصنف كما تقدم فكيف يعتبر بالامتناع نسخ الاضعف ولا يعرف نسخ الاقوى
لهم الا أن يشترط هنا كون العلة مستبقة وتم كونها منصوطة فتسكون منصوطة
ثم مقابلة للعلة متافلتا مثل (قوله) وقا قال الامام وخلا قال الامدى (قال بعضهم الرابع
مالا امدى اذا التامع فى الحقيقة هو النص الذى استند اليه القياس والنص ينسخ
المساوى اذا تاخر عنه وفيه أن يقال ان النص ينسخ الاعلى اذا تاخر عنه أيضا مع عدم
نسخ القياس الادون جرما كما قاله الشارح فالترجيح المذكور لا يتم (قوله) فلا يكن
الادون جرما (قال سم) أقول عدم كفاية الادون سواء كان يحرم وما به أم لا مشكل لان
القياس بمنزلة النص واذا صح نسخ به والنص يجوز أن ينسخ ما آخر وان كان النص
التامع دون النص المنسوخ منها ودلالة كان يكون المنسوخ قطعي المتن واضح الدلالة
والتامع خفي المتن شفى الدلالة فكذا ما هو بمنزلة ويجاب بأنه ليس بمنزلة من كل وجه
لان النص مطلقا دال على الحكم بخلاف القياس لادلالة على الحكم بالواسطة العلة
وهي تشمل الخطأ بقوات شى من معتبراتها احتمالا قريبا وهذا الاحتمال قوى جدا فى
الادون فلا يعزى على نسخ الاعلى ومن هنا يظهر وجه المنع فى المساوى أيضا فإنه لا يرجع
حينئذ لاحد القياسين على الآخر مع احتمال الخطأ به احتمالا قريبا بخلاف الاجلى
لوجود المزية مع ضعف احتمال الخطأ فيه ٨١ (قوله) عن نص القياس المنسوخ به
قوله المنسوخ به نعمت القياس وقوله الا فى المنسوخ به نعمت القياس وضعم به القياس
وهو اشارة للمسئلة الاولى وهى نسخ النص بالقياس المتقدمة فى قوله وبالقياس كما ان
قوله عن نص القياس المنسوخ به اشارة لهذه المسئلة وهى نسخ القياس بالقياس (قوله
الاولى والمساوى) عطف بيان على قسمه اويل منه (قوله) دون اصله (قال سم) القعوى
أى حال كون القعوى مجاوزا اصله والمعنى انه يجوز نسخ القعوى وحده أى حال عدم
نسخ الاصل أى ولا مانع من ذلك كأن يقال لا تنسخ زيدا ولا يمكن اضره قال
الشارح فيعلم لمانع أن يقول ذلك والغرض الصحيح (قوله) لماذا ذلك للزوم بينهما
فيه أن يقال لا تسلم ان يتم ما لزمنا تحقيقا فلا ارسل ما يتم ما اعتدلا حتى يتغير رفع
أحد همدون الاخر ولو سلم فلما نسا في لزوم انما هو نسخ الزوم دون المزموم لاعتقنه
وجود المزموم بدون الزوم وهو محال بخلاف العكس اذ لا يمنع وجود الزوم بدون
المزموم حيث لم يكن الزوم من الزوم كما هنا بخلاف الزوم المساوى وهو المتكدر مع
ملزومه ما صدق فانه يلزم من نفي المزموم نفيه كقبول الصلح والسكينة بالنسبة للانسان
(قوله) يتمع الازل) أى نسخ القعوى دون اصله أى المنطوق وقوله بخلاف الثانى أى
نسخ الاصل دون المفهوم (قوله) بكاف التشبيه) أى المقيدة أن مدسوها اصل للمشبه

لكونه يؤخذ بحسب ما ساقى حكاية قول يعكس الثالث أما نسخ القسوى مع أصله فيجوز أن يقال (أو يجوز) (النسخة) أي بالقسوى
قال الامام الرازي والامدى اتفاقا وسكى الشيخ أبو الحسن الشيرازي كما قال ٧٣ المصنف المتع به ما على أنه قياس وان
القياس لا يكون تاما ولا الأكثر

ان نسخ أحدهما أي القسوى
وأصله أي كان (يستلزم الآخر)
أي نسخه لأن القسوى لازم
لأصله وتابعه ورفع اللازم
يستلزم رفع المزموم ورفع
المبوع يستلزم رفع التابع
وقيل لا يستلزم واحد منهما
الآخر لأن رفع التابع لا يلزم رفع
المبوع ورفع المزموم لا يستلزم
رفع اللازم وقيل نسخ القسوى
لا يستلزم نظرا إلى أنه تابع
بخلاف نسخ الأصل وقيل نسخ
الأصل لا يستلزم نظرا إلى أنه
لزم بخلاف نسخ القسوى
وأعلم أن استلزام نسخ كل منهما
للاخر يتأني ما حقه من جواز
نسخ كل منهما دون الآخر فان
الامتناع مبنى على الاستلزام
والجواز مبنى على عدمه وقد
اقتصر ابن الحاجب عن الجواز
مع مقابله والبضاي على
الاستلزام وجمع المذهبين ما
كانه مأخوذا من قول الامدى
اختلفوا في جواز نسخ الأصل
دون القسوى والقسوى دون
الأصل غير أن الأكثر على أن نسخ
الأصل يقيده نسخ القسوى المخ
المشغل على العكس أيضا كما أنه
سرى إلى ذهن المصنف من غير
تأمل أن الخلاف الثاني مفرع

(قوله) لكن يؤخذ بحسب ما ساقى (الخ) استدلال على قوله ولقوة جواز الثاني والذى ساقى
هو قوله وقيل نسخ القسوى لا يستلزم الخ أي أن نسخ القسوى لا يستلزم نسخ الأصل
بخلاف نسخ الأصل فإنه يستلزم نسخ القسوى فيمتنع حينئذ نسخ الأصل مع بقائه
القسوى وهذا القول يعكس الثالث المختار لابن الحاجب وعليه فالأولى الواو بدل
الكان في قول المصنف كعكسه (قوله) أما نسخ القسوى مع أصله هذا محتمل وقد دون
أصله (قوله) ويجوز (النسخ) أي بالقسوى كأن يقال اضربوا آباءكم ثم يقال لا تقولوا
لهم أف (قوله) يتأني على القياس أي لعل القسوى على محل المنطوق وقد قدم ذلك في
بحث المفهوم قاله سم (قوله) لأن القسوى لازم لأصله وتابعه أي جامع الوصفين
فيستلزم استلزام القسوى للأصل لكونه تابعا في عكسه لكونه لازما وقد أشار
المشارح إلى ذلك بقوله ورفع اللازم الخ (قوله) وقيل لا بد تلزم واحد منهما الآخر
هذا على ما حقه المصنف وقوله وقيل نسخ القسوى لا يستلزم الخ هذا على القول الرابع
الذى أشأله المشارح بقوله في غاية عدم لكن يؤخذ بحسب ما ساقى الخ وقوله وقيل نسخ القسوى
الخ هذا على ما اختاره ابن الحاجب (قوله) فان الامتناع مبنى على الاستلزام أي امتناع
بقائه أحدهما مع نفي الآخر مبنى على استلزام نسخ كل منهما الآخر (قوله) وقد اقتصر
ابن الحاجب على الجواز مع مقابله أي مقابل الجواز وهو الامتناع أي اقتصر على
الجواز ومقابله دون ذكر الاستلزام وان كان الجواز الذي اختاره هو جواز نسخ الأصل
دون القسوى كما نقله المشارح عنه قيل قاله شيخ الاسلام (قوله) وجمع المذهبين أي
بين الجواز والاستلزام (قوله) يقيده نسخ القسوى أي يستلزم نسخ القسوى وقوله الخ
أي ونسخ القسوى يستلزم نسخ الأصل وقوله المستقل ثبت القول الامدى (قوله) ان
الخلاف الثاني أي وهو الخلاف في الاستلزام المشار إليه بقول الامدى غير أن الأكثر
الخ وقرئ لمن الأول حال من الجواز أي حال كون الجواز من جهة الأول أي بعض الخلاف
الأول وقوله أي هو أي الخلاف الثاني بيان لما أخذ الأول أي ما أخذ الخلاف الأول
والخلاف الأول هو هل يجوز نسخ القسوى دون أصله كعكسه أو يمتنع وحاصل ما أشار
إليه المشارح أن نسخ القسوى دون أصله كعكسه خلافا للجواز والمنع والجواز
مبنى على عدم الملازمة بينهما والمنع مبنى على الملازمة فلزم الاختلاف أيضا في الملازمة
والمصنف جمع بين الجواز المبني على عدم الاستلزام والاستلزام المبني على عدم الجواز
فكلامه متنافى وقد ذكر الامدى الخلافين الأول وهو اختلاف في جواز نسخ القسوى
بدون أصله والعكس وعدم الجواز بقوله اختلفوا في جواز نسخ الأصل دون القسوى
والقسوى دون الأصل والثاني وهو اختلاف في استلزام نسخ كل منهما الآخر وعدم
الاستلزام بقوله غير أن الأكثر على أن نسخ الأصل يقيده نسخ القسوى ونسخ القسوى

١٠ يتأني على الجواز من الأول وليس كذلك بل هو بيان لما أخذ الأول المفيد أن الأكثر على الامتناع فيما تامل

يقدم نسخ الأصل فقوله غير أن الاخراج يقيدان الا كثر على المنع لقولهم بالاشتراك
وان الأقل على الجواز لقولهم بعدم الاستلزام فالخلاف الثاني بيان لما أخذ الخلاف
الاول جازي والمصنف حيث جمع بين الجواز والاستلزام توهم أن الخلاف الثاني في كلام
الامدنى مقروص على القول بالجواز من الخلاف الاول هذا حاصل ما أشار اليه الشارح
واعترضه على المصنف المبني عليه هذا التوهم الذي نسبته اليه الذي هو بعد اشد البعد
عن فهم المصنف مبني على أن المصنف ذكر قول الاكثر مخالفاً له فثبتا اختياره
الجواز وليس كذلك بل الذي اختاره هو ما ذكره ولامن الجواز المبني على عدم الاستلزام
وذكر قول الاكثر على وجه الحكاية لا على انه مختاره ولا يلزم من نسبته للاكثر انه مختار
له قوله لانما تابعة له فترفع بارتفاعه الخ فيه نظر اما ولا فاما منع كونها تابعة للأصل في
الثبوت بل في الدلالة فقط والدلالة تابعة قطعاً فإزالة اللفظ لا تزول بوضع حكمه ولو سلم
زوال الدلالة فلا يلزم من زوالها زوال المدلول سيما بعد فهمه من الدال ونموذ ما تأتينا
فالتعوي أيضاً تابعة لأصلها في الثبوت يمثل الطريق الذي بين به تبعية المخالفة لأصلها
قاله سم (قوله) وبمعنى من حيث دلالة اللفظ علم امعه أي ودلالة اللفظ على حكم
المنطوق لم ترتفع وان ارتفع الحكم بدليل منفصل وأجيب عن ذلك بأنه اذا ارتفع تعاقب
حكم المنطوق سقط اعتبار دلالة اللفظ عليه فقط ما يرتب على اعتبارها من فهم الحكم
فأما السكوت وفيه ان يقال لا نسلم سقوط اعتبار الدلالة بل يجوز أن تكون معتبرة وقائمة
اعتبارها اذا تحكم المفهوم لما سقط اعتبارها لكن ذلك لا يؤثرنا لأن الذي قلناه
هو التبعية في الدلالة لا في اعتبارها ولا يلزم من سقوط اعتبار الدلالة سقوط نفسها وفهم
الحكم من مرتب على نفسها لا على اعتبارها فليست أملاً وغاية ما يتحمل به في دفع الاشكال
الفرق بين التعوي أقوى لاننا قلنا انها منطوق كما هو أحد القولين فنظاها لانها حينئذ
مدلول مطابق ولا تبعية لها التي وان قلنا انها قياسية وهو القول الآخر فيكون في الدلالة
على انها أقوى انه قيل بأنها منطوق دون المخالفة ولا نه مفهومة من العلة لامن مجرد
الأصل فليها من الاستدلال ما ليس للمخالفة فإجاز نسخ الأصل دونها وان لم يجز نسخ أصل
المخالفة دونها ومع ذلك فالواجب التسوية بين التعوي والمخالفة كما أن الواجب جواز
النسخ بالمخالفة وقا فالما صحه الشيخ أو امعن فليتنا مل قاله سم (قوله) نسخ حديث أم
المسلمة من الماء أي بحديث اذا جلس بين شعبا الأربع ثم جهدها فقد وجب الفصل
(قوله) أن ينسخ وجوب الزكاة في الساعة أي على سبيل القرض والتقدير فان التثليل
يكنى فيه بمثل ذلك كما هو مقرر (قوله) الدال عليه ما الحديث السابق الخ) قوله الدال
نفت الوجوب والنفي سبي وضبر عليهما الوجوب والنفي وقوله الحديث السابق فاعل
بالدال (قوله) ويرجع الامر أي بعد نسخ الدليل الخاص سم (قوله) الى ما كان قبل
أي قبل ورود الدليل الخاص وقوله عماد الخ بيان لما (قوله) من تحريم الفعل) العمل

(و) يجوز (نسخ المخالفة وان
تجدت عن أصلها) أي يجوز
نسخها مع أصلها وبذلك (لا) نسخ
(الأصل دونها) أي لا يجوز
(في الظاهر) كما قاله الصنف
الهندي من احتمال أنها
تابعة له فترفع بارتفاعه ولا
يرفع هو بارتفاعه أو قيل يجوز
وتبعه من الله من حيث دلالة اللفظ
علم امعه لامن حيث ذاته مثال
نسخه اذ هو ما تقدم من نسخ
حديث أم الماء من الماء
فان النسخ مفهومة وهو أن
لا غسل عند عدم الزوال ومثال
نسخها معاً أن ينسخ وجوب
الزكاة في الساعة وفيه في
المالوفة الدال عليه ما الحديث
السابق في المفهوم ويرجع الامر
في المالوفة الى ما كان قبل ما
دل عليه الدليل العام بعد
الشرع من قصر العمل ان كان
مضراً أو باحاً له ان كان منفعه
كما يرجع في الساعة الى ما تقدم

في مسئلة اذا نسخ الوجوب في الجواز الخ (ولا يجوز) (الشيخ) أي بالخالفة كما قاله ابن السمعاني لضعفها عن مقاومة النص وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي الصحيح الجواز لانها في معنى النطق ٧٥ (و) يجوز (نسخ الانشاء ولو) كان

هنا هو انراج الزكاة (قوله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الخ) اضافته مسئلة لما بعده
بانية أي مسئلة هي اذا نسخ الخ لانه لم يحدد ذلك بابا (قوله ولو باقضاء) أي ولو كان
مقترا با لفظ القضاء اذا انشاء هنا أن لا تعبدوا وأما قضى فاختيار أمل وقوله ويجوز
نسخ الانشاء قال شيخ الاعلام ذكره مؤلفه لما بعده والاف كلامه السابق فيه اه (قوله
اقره ان القضاء الخ) جعل الصلة قوله ذلك ولم يقل لان القضاء الخ اذارة إلى أن العلة
المذكورة ليست من رتبة عنده (قوله نظرا إلى اللفظ) أي لكون لفظه لفظ
الخير والخير لا يدل ولا يفتي بضعف هذا القس لا في ذلك في الخير حقيقة لانه لا يصور به
صورة الخير والمراد منه الانشاء (قوله وضير) الوارد يعني أو كما يدل عليه القليل (قوله
ويتبين وجود النسخ ان المراد انشاءه الى وجوده) ان قلت برده لانه حصل صوموا
أبدا من الأعلى أي معناه صوموا الى الورود النسخ خلاف الظاهر فلا بد من قرينة فلا
يفيد ذلك شي في دفع المناقاة قلنا بل يفيد اذا صح له هذا المعنى يمنع المناقاة واقر رتبة
ظهور أن التكليف الى مشيئة الشارع وان له دفعه متى أراد حيث ثبت استحسان رفعه
على أنه لا حاجة هنا الى قرينة لان المكلف مطالب بالتكليف مطلقا لأن يعلم سقوطه
عنه قاله سم (قلت) لا يفتي بضعف هذا الجواب (قوله واجب مستقر) قال الشهاب
قضية التعليل التي في عدم اشتراط الجمع بينهما اه أي فتأتي مخالفة ابن الحاجب مع
أحدهما فقط سم (قوله اذا قاله انشاء) أي وأما اذا قاله بغير ان كان عن ماض فلا يأتي
نسخه وان كان عن مستقبل فقه الخلاف التي (قوله والفرق) أي من طرف ابن
الحاجب وهو مبني خبره قوله لأثره (قوله قد قيل) أي الفعل الواجب بلجاز نسخ
حكمه وقوله قيد للوجوب والاسقرار أي للحكم فلا يجوز نسخه عنده هذا الفارق وقوله
لأثره أي لانه إذا كان المراد بقوله الصوم واجب مستقرا بالانشاء بمعنى صوموا صوما
مستقرا أبدا لافرق لان التقيد بقية الثاني انما هو في الفعل كالاول لا في الوجوب
(قوله وكأنه) أي ابن الحاجب وضمير أنه لما قال المذكور وكذا ضميره في قوله وتفسد
المصنعة يدوم له مثال وقوله هو مراده أي مراد ابن الحاجب وقوله وان لم يصح به أي
بانتقيد وقوله انه كرهه أي ابن الحاجب تفعليل لقوله هو مراده (قوله كان يوجب) أي
الشارع الاخبار بتمامه زيد بأن يقول الخير ويقام زيد وقوله ثم بعدم قيامه أي بأن
يقول آخره بعدم قيامه (قوله قيل الاخبار بتمامه) أي وأما بعده فلا يأتي النسخ
(قوله لجواز الخ) عليه قوله ويجوز نسخ الجواب الاخبار الخ (قوله فان كان الخير الخ)
بيان لحل النزاع فيناو بين المدة فيمكنه قول هذا الذي تقدم محل وفاق فان كان الخ
(قوله ما ذكر) أي جواز النسخ وقوله فيه أي فيما لا يتغير (قوله لانه) أي جواز النسخ
المخفى فلاخبار بالتحقيق (قوله فيزله الباري عنه) أي لان التكليف بالكذب قبيح

هنا هو انراج الزكاة (قوله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الخ) اضافته مسئلة لما بعده
بانية أي مسئلة هي اذا نسخ الخ لانه لم يحدد ذلك بابا (قوله ولو باقضاء) أي ولو كان
مقترا با لفظ القضاء اذا انشاء هنا أن لا تعبدوا وأما قضى فاختيار أمل وقوله ويجوز
نسخ الانشاء قال شيخ الاعلام ذكره مؤلفه لما بعده والاف كلامه السابق فيه اه (قوله
اقره ان القضاء الخ) جعل الصلة قوله ذلك ولم يقل لان القضاء الخ اذارة إلى أن العلة
المذكورة ليست من رتبة عنده (قوله نظرا إلى اللفظ) أي لكون لفظه لفظ
الخير والخير لا يدل ولا يفتي بضعف هذا القس لا في ذلك في الخير حقيقة لانه لا يصور به
صورة الخير والمراد منه الانشاء (قوله وضير) الوارد يعني أو كما يدل عليه القليل (قوله
ويتبين وجود النسخ ان المراد انشاءه الى وجوده) ان قلت برده لانه حصل صوموا
أبدا من الأعلى أي معناه صوموا الى الورود النسخ خلاف الظاهر فلا بد من قرينة فلا
يفيد ذلك شي في دفع المناقاة قلنا بل يفيد اذا صح له هذا المعنى يمنع المناقاة واقر رتبة
ظهور أن التكليف الى مشيئة الشارع وان له دفعه متى أراد حيث ثبت استحسان رفعه
على أنه لا حاجة هنا الى قرينة لان المكلف مطالب بالتكليف مطلقا لأن يعلم سقوطه
عنه قاله سم (قلت) لا يفتي بضعف هذا الجواب (قوله واجب مستقر) قال الشهاب
قضية التعليل التي في عدم اشتراط الجمع بينهما اه أي فتأتي مخالفة ابن الحاجب مع
أحدهما فقط سم (قوله اذا قاله انشاء) أي وأما اذا قاله بغير ان كان عن ماض فلا يأتي
نسخه وان كان عن مستقبل فقه الخلاف التي (قوله والفرق) أي من طرف ابن
الحاجب وهو مبني خبره قوله لأثره (قوله قد قيل) أي الفعل الواجب بلجاز نسخ
حكمه وقوله قيد للوجوب والاسقرار أي للحكم فلا يجوز نسخه عنده هذا الفارق وقوله
لأثره أي لانه إذا كان المراد بقوله الصوم واجب مستقرا بالانشاء بمعنى صوموا صوما
مستقرا أبدا لافرق لان التقيد بقية الثاني انما هو في الفعل كالاول لا في الوجوب
(قوله وكأنه) أي ابن الحاجب وضمير أنه لما قال المذكور وكذا ضميره في قوله وتفسد
المصنعة يدوم له مثال وقوله هو مراده أي مراد ابن الحاجب وقوله وان لم يصح به أي
بانتقيد وقوله انه كرهه أي ابن الحاجب تفعليل لقوله هو مراده (قوله كان يوجب) أي
الشارع الاخبار بتمامه زيد بأن يقول الخير ويقام زيد وقوله ثم بعدم قيامه أي بأن
يقول آخره بعدم قيامه (قوله قيل الاخبار بتمامه) أي وأما بعده فلا يأتي النسخ
(قوله لجواز الخ) عليه قوله ويجوز نسخ الجواب الاخبار الخ (قوله فان كان الخير الخ)
بيان لحل النزاع فيناو بين المدة فيمكنه قول هذا الذي تقدم محل وفاق فان كان الخ
(قوله ما ذكر) أي جواز النسخ وقوله فيه أي فيما لا يتغير (قوله لانه) أي جواز النسخ
المخفى فلاخبار بالتحقيق (قوله فيزله الباري عنه) أي لان التكليف بالكذب قبيح

الأخبار بنفسه) كان يوجب الاخبار بتمامه زيد ثم بعدم قيامه بقيل الاخبار بتمامه لجواز أن يتغير حاله من القيام الى
عدمه فان كان الخبر به مما لا يتغير كحدث العالم فثبت المعقولة ما ذكر فيه لانه تكليف بالكذب فيزله الباري عنه

عقلا وهو معنى على قاعدتهم من التحسين والتقصير العقلين وقد مر بطلان ما كان قالوا
 المكذب نقص وقبحه بالعقل متفق عليه فكيف جاز التكليف به قلنا لا نسلم إطلاق
 ذات الأمر عنهم من حسن نفعه ولو لم نفعه باعتبار فاعله لا باعتبار التكليف به ولا
 مانع عقلا من أن يبيحه الشرع لغرض المكلف من جلب مصلحة أو دفع مقصده كما أشار
 إلى ذلك الشارح قاله شيخ الإسلام (قوله قلنا قد يدعى إلى الكذب الخ) هذا جواب على
 سبيل التسرل والافتنان فمنع كون التكليف تارة المصلحة كلف والله لا يستل عما
 يفعل لكن على تسليم ذلك فنقول ليس التكليف بالكذب قيصا في جميع المواضع بل في
 غير ما يكون فيه تقع راجع إلى المكلف أما ما كان فيه ذلك فلا يكون التكليف بالكذب
 فيه قيصا ولا نقصا لا ترى أن الله تعالى أنكره على الكفر وهو مؤمن أن يلتفت
 بكلمة الكفر لقوله الامن أكرمه وقلبه مطمئن بالإيمان ومعلوم أن التلطف بذلك كذب
 لانه اخبار بيقين الإيمان المتضمنه (قوله غرض صحيح) أي للمكلف (قوله) وقد ذكر
 الفقهاء أما كن) أراد ما لا يمكن ما يثمل الأوقات لقوله منها إذا طاله الخ (قوله خباء)
 هو من باب قطع أي سقره (قوله أي مدلوله) أي وأما لفظه فيجوز فسعه وقد تقدم في
 قوله ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن وتلاوه وحكايا أو أحدها ما احتجوا أيضا بقوله
 أي مدلوله عن الخبر بمعنى الاخبار لانه تقدم جواز سعه في قوله ويجوز نسخ ما يجب
 الاخبار الخ (قوله لانه يوهم الكذب) اعترض بأن نسخ الأمر بأشياء يوهم البطلان أي
 الظهور وبعد اتفاقه وهو محال على الله تعالى أيضا ولو كان مجرد الإيهام ما نهى الله عنه
 النسخ هنا أيضا فان قالوا انتهى الذي ينسخ الأمر دال على أن الأمر يقتل ذلك الوقت
 قلنا النسخ للخبر أيضا دال على أن الخبر لا يخلو من تلك الصورة واعترض أيضا
 التعبير بأيهام الكذب بأن الواقع تحقق الكذب لا إيهامه والجواب أن إيهام المراد
 بالإيهام مة قابل التحقيق بل الإيقاع في الوهم أي الذهن فيصدق التحقيق المراد هنا كما أشار
 إلى ذلك الشارح ومن هذا الجواب ينشج الجواب عن الاعتراض الأول لمصول
 الفرق بين نسخ الأمر ونسخ الخبر الذي في الأول هو الإيهام القابل للتحقيق والذي في
 الثاني هو الإيهام الجامع للتحقق قاله سم (قوله وذلك محال على الله تعالى) ان قيل لم
 كان محال عليه تعالى هنا ولم يكن محالا فبطله قلت لانه مناراجع إلى خبره تعالى وفيما
 قبله أي خبره الخلق شيخ الإسلام (قوله ويجوز ان كان عن مستقبل) أي يجوز نسخ
 مدلول الخبر ان كان خيرا عن مستقبل بشرط قبوله التعديل كقوله الشارح (قوله)
 بل وان المحو فبما يقدره أي من الأمور والعلاقة المكتوبة في اللوح المشار إليها بقوله
 يحو ما يشاء ويثبت بأن يكتب فيه مثلا فلان يموت وقت كذا لكونه لم يعمل رجه
 ثم يكتب فلان يموت وقت كذا أي وقبائه بذلك الوقت لكونه وصل رجه (قوله)
 والاخبار يتبعه أي المحو (قوله بل وان قال يقول الله لبت فوج في قوله الخ) فيه أن
 يقال ان أراد ان الاخبار بألف سنة الاخيرين عاما لا ينافي أنه لبت ألف سنة لان

قلنا قد يدعى إلى الكذب
 غرض صحيح فلا يكون التكليف
 فيه قيصا وقد ذكر الله تعالى
 أما كن يجب فعلا الكذب منها
 إذا طاله نظام بالودعة أو
 بمعلوم خباء وجب عليه انكار
 ذلك وبإزالة الخلاف عليه وإذا
 أكره على الكذب وجب
 (لا) نسخ (الخبر) أي مدلوله فلا
 يجوز وان كان محال يتغير لانه
 يوهم الكذب أي يوقع في الوهم
 أي الذهن حيث يتغير بالشيء ثم
 ينسخه وذلك محال على الله
 تعالى (وقيل في التغير) يجوز
 ان كان عن مستقبل بل وان
 المحو فبما يقدره قال تعالى
 يحو ما يشاء ويثبت والاخبار
 يتبعه بخلاف الخبر عن ماض
 وعلى هذا القول اليساوي
 وقيل يجوز عن الماضي أيضا
 بل وان يقول الله لبت فوج
 في قوله ألف سنة ثم يقول لبت
 ألف سنة الاخيرين عاما
 وعلى هذا القول الامام الرازي
 والامم

الاخبار بالاقل لا يثبت الاكثرية سلم ولكن في جملة نسخنا نظر وان أراد أنه لم يثبت الا
الاقل بعد الاخبار بانه ثبت انفسه فقمه اشكال لا يخفى انتزاع الحق عن ذلك وهذا وجه
الضعف في هذا القول والحق أن مثل هذا تخصيص لا نسخ فليشأمل (قوله مبسطة) هو
اسم مقول من ايض فهو مبسطة بوزن مسود (قوله المقيد) نعت مبني لقوله لفظة
أو لقوله وقيل فهو مرفوع نعت للمضاف أو مجرور نعت للمضاف اليه وقوله ما قبلها
فاعل بالمقيد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز وصورة العبارة حينئذ قوله لا يجوز وقيل
ان كان عن مسند تقبل والمعنى وقيل يجوز مطلقا أي سواء كان من ماض أو مستقبل
وقيل يجوز ان كان عن مسند تقبل فبسته فمادم اطلاقه الجواز في الاول وتعيينه
بالمستقبل في الثاني هذا القول المزيد في الشارح المشاوالي بقوله وقيل يجوز عن الماضي
أيضا (قوله حينئذ) أي حين نبوت لفظة وقيل بعد يجوز (قوله ويجوز النسخ يدل)
الباب جمعي الى اوله والمبسطة وقوله يدل أنقل أي كما يجوز بالمساوي والاختلاف المقتضى عليهما
وسكت عنهما في الموضوعهما مثال المساوي نسخ التوجه لبيت المقدس بالتوجه للكمبة
ومثال الاختلاف نسخ العدة بالحواف في الوفاة بالعدة بأربعة أشهر وعشر حكمه امر شيخ
الاسلام (قوله بعد تسليم رعاية المصلحة) أي لا نسلم ولا رعاية المصلحة اذ الحق سبحانه
وعالي لا يستل عناية فعل ونحن للمناجاة المصلحة فلا نسلم استقامتها في النسخ أي يدل أنقل
اذن فوار ذلك كثرة التواب (قوله قال الله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية الخ) أي
هذه الآية لكونها دالة على التخيير بين صوم رمضان والفدية منسوخة معين العوم
بقوله قن شهد منكم الشهر فليصمه قال ابن عباس الا الحامل والمرضع اذا فطرنا خوفا
على الولد فانما باقية بلا نسخ في حكمه كما في حق الشيخ والمرأة الكبير بن عنده على قراءة
بطوقونه أي يكفونه فلا يطبقونه شيخ الاسلام والحاصل أن القنيل بالدية الشريعة
انما هو على قراءة الجهور بطبقونه من الطاقة لا على قراءة بطوقونه ولا على القول بان
الاصل لا يطبقونه فخذت لا يدل لما بعدهم وشيخنا يحجب عن سلامة بن الاكوع لما
نزلت هذه الآية وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يطر بقطر
ويصدى حتى نزلت هذه الآية التي بعدها فنسخها وفي رواية حتى نزلت هذه الآية فن
نسخ منكم الشهر فليصمه (قلت) وهذه الرواية الثانية أظهر وهي التي اقتصر عليها
شيخ الاسلام كما تقدم (قوله قلنا لا نسلم ذلك) أي اسماء المصلحة بعد تسليم رعايتها اذ في
الاحقة من التكليف بذات الحكم مصلحة وهي السلامة من عدم الاخلاق به والمناون
في قرب عليه التمساجلا والعقاب اجلا (قوله وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة
الخ) قال سم هذا ظاهر وأصرح في أن النسخ الذي لم يقع النسخ الا به وقا قال الشافعي
لا يكتفي فيه بمقتضى الدليل العام ألا ترى ان قوله في نسخ هذا القنيل فخرج الامر الختم
قوله قلنا الخ فانه صريح في اعتراف هذا القائل مع قوله بوقوعه لا يدل بان الامر يرجع

وكأنه سقط من مبسطة المصنف
اللفظة وقيل بعد يجوز
ما قبله حينئذ الحكاية (ويجوز
النسخ يدل أنقل) قال بعض
المعتزلة لا اذ لا مصلحة في
الاتصال من عمل الى عملنا
لانسل ذلك بعد تسليم رعاية
المصلحة وقد وقع كنسخ التخيير
بين صوم رمضان والفدية
بين الصوم كما قال الله تعالى
وعلى الذين يطبقونه فدية الخ
(و) يجوز النسخ (بالبدل)
وقال بعض المعتزلة لا اذ لا مصلحة
في ذلك قلنا لا نسلم ذلك (لكن
لم يقع وقا قال الشافعي)
عنه وقيل وقع كنسخ وجوب
تقديم الصدقة على مناجاة النبي
صلى الله عليه وسلم

الى مقتضى الدليل العام وان ذلك يقتضى ليس من البديل المراد هنا والا كان مناقضا
لقوله بالوقوع وفي اعتراف القول الاول بأن هذا ليس من البديل ولهذا يجب الشارح
عن احتياج ذلك القبول بالآية المذكورة بأن مقتضى الدليل العام بدل بل عدل الى
الجواب بجمع أنه لا بد للوجوب بل بدله الجواز اصادق بما ذكره وحاصله أنه لا بد في البديل
الذي قلنا لا يقع النسخ وونه من كونه مستقدا من النسخ ناسا واقتضاء والآية من
القبول الثاني فان قضية رفع الوجوب بقاء الجواز كما تقدم بيانه أو اقل الكتاب في مسئلة
اذا نسخ الوجوب بقى الجواز الخ بخلاف ما دل عليه الدليل العام اذ ليس مقدار من النسخ
انصافا لا اقتضاء بل هو أمر منفصل عنه وأما وجهه بتقيد البديل بما ذكرنا هو فانه
لا يعمهم من عدم وقوع النسخ الا بديل الآتية لا يقع الا معه اثبات بدل ولو اقتضاء
بخلاف ما اذا خلا عن ذلك رأسا فانه لا يقال ان النسخ بديل وان ثبت **بعض مقتضى**
الدليل العام فمثل ذلك فانه قد يلتبس مراد الشارح لعدم احسان التأمل اه (قوله)
اذا ناجيتم الرسول الخ واقع موقع البديل من قوله وجوب الخ اى نسخ اذا ناجيتم
الرسول الخ كذا قال بعضهم يعنى أنه بدل منه باعتبار ما تضمنه من الأمر الدال على
الوجوب ولا يقال واقع موقع البديل ولم يقل بديل ويمكن أن يكون على حذف في الكلام
دل عليه المعنى أى الثابت بقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول الخ **(قوله الصادق هنا بالاحقة**
والاستحباب في) مسئلة النسخ واقع عند كل المسلمين وتخالفت
اليهود غير العيسوية بعضهم في الجواز وبعضهم في الوقوع
واعترف بهم العيسوية وهم **أصحاب أبي عيسى** الاصطهاني
المعتزلة يمينه نيسابا عليه افضل الصلاة والسلام لكن
الى بخا معجل خاصة وهم العرب **(وسماه أبو مسلم)** الاصطهاني
من المعتزلة **(تخصيصا)** لانه قصر الحكم على بعض الأزمان
فهو تخصص في الأزمان كالتخصص في الانبجاص

اذا ناجيتم الرسول الخ اذ لا بد
لوجوبه فموجب الأمر الى ما كان
قبله مما دل عليه الدليل العام
من تعميم الفعل ان كان مضرة
أو باحثة ان كان منقعة قلنا
لانتم انه لا بد للوجوب بل
بدله الجواز الصادق هنا بالاحقة
والاستحباب في مسئلة النسخ
واقع عند كل المسلمين وتخالفت
اليهود غير العيسوية بعضهم
في الجواز وبعضهم في الوقوع
واعترف بهم العيسوية وهم
أصحاب أبي عيسى الاصطهاني
المعتزلة يمينه نيسابا عليه
افضل الصلاة والسلام لكن
الى بخا معجل خاصة وهم العرب
(وسماه أبو مسلم) الاصطهاني
من المعتزلة (تخصيصا) لانه قصر
الحكم على بعض الأزمان
فهو تخصص في الأزمان
كالتخصص في الانبجاص

(فقبل خالف) في وجوده حيث لم يذكره بأمره المشهور (فأخالف) الذي ٧٩ حكاه الآدمي وغيره عنه من نصه وقوعه

(اللفظي) لما تقدم من تسميته
تخصيصا الذي فهمه المصنف
عنه المتضمن لاعتقاده به اذ
لا يليق به انكاره كيف وشريعة
نيسان في الله عليه وسلم مخالفة
في كثير من شريعة من قبله فهي
عند منسية الى يحيى شريعة
صلى الله عليه وسلم وكذا
كل منسوخ فيها مضافا عنده
في علم الله تعالى الى ورود ناسخه
كالغيا في اللفظ فشا من هنا
تسمية النسخ تخصيصا وصح انه
لم يخالف في وجوده احد من
المسلمين (والخاتار ان نسخ حكم

الاصل لا يفي معه حكم الفرع)
لانتفاء العلة التي ثبت بها اتفاقه
حكم الاصل وقالت الخنفه يفي
لان القياس مظهره لامتياز
وسلم في قوله لا يفي من التسح
في قول بعضهم نسخ الحكم
الفرع (و) المختار (ان كل حكم

شرعي يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل
الاحكام وبعضها أي بعض كان
(ومنع الغزالي) كالمقتلة (نسخ)
جميع التكليف (لتوقف العلم
بذلك المقصود منه بتقدير وقوعه
على معرفة النسخ والناسخ وهي
من التكليف ولا تأتي نسخها
فلنا سلم ذلك لكن بمسؤولها
ينتهي التكليف بها فيصدق
انه لا يفي تكليف وهو

وجه لا يلزم منه الكثر بخلاف الاول وذلك بان يقال ان من ضرورة القول بقوة
عليه افضل الصلاة والسلام صحة النسخ لجواز ان يقال ان شرع من قبله كان مضافا
الى ظهوره عليه الصلاة والسلام (قوله فقبل خالف) انه للعطف بينه والاول
ولو اتى باو او حكان اولى واما التفرع فهو ظاهر فان المخالفة في الوجود لا يدل عليها
تسميته تخصيصا بل التسمية المذكورة تفيد الاعتراف بوجوده (قوله فالحال لفظي)
مرتب على قوله وبما يخصه صلا على قوله فقبل خالف (قوله الذي فهمه الخ) صفة لما
تقدم وكذا قوله المتضمن الخ (قوله كيف الخ) أي كيف يصدق به الانكار وشريعة الخ
وهو اسمة فهم انكاره للتجب (قوله كالغيا في اللفظ) هذا هو محل النزاع فينا وبينه
وحاصل ان بناء سلم جعل الغيا في علم الله كالغيا في اللفظ وسعى الكل تخصيصا فمضى
بذلك قوله تعالى واقرأ الصام الى الليل وبين هو موامط قانع علمه تعالى بأنه يستعمل
لا تصور الملا والجهور فيكون الاول تخصيصا والثاني نسخا فانطلق لفظي شئ
الاسلام لا يقال الخلف الذي هو في الواقع لا يتصور ان يكون لفظا للقطع بما ينفى في
الواقع والواقع ومناقضته له لا نأقوله ان اراد ان ما حكم عنهم في الواقع مصروف
عن ظاهره ولو اتي ما ثبت عنه من تسميته تخصيصا المتضمن ذلك الاعتراف بوقوعه قاله
سهم (قوله وصح انه لم يخالف في وجوده احد من المسلمين) أي على الراجح من أن باسم
لم يخالف في وجوده واللفظي مقابله الذي حكاه المصنف بقوله فقبل خالف لا يصح ذلك
الآن يكون هذا قبله ومؤلا قاله سهم (قوله انتفاء العلة) أي من حيث اعتبارها
والانتهى موجود في ذاتها ومثاله ما ذكره المصنف ان برد النص بحجته الى باقي القمع
فمقتضى علمه الارز بجميع الاقتضات والادخار مثلا ثم رد نص بعد ذلك بغيره الى باقي
القمع (قوله التي ثبت بها) أي ثبت حكم الفرع بها وهي الاقتضات والادخار في المثال
المذكور بوقوعه انتفاء حكم الاصل أي بسبب انتفاء حكم الاصل فان انتفاء حكم الاصل
سبب لعدم اعتبار العلة المذكورة واذا اتى اعتبارها اتى حكم الفرع لانه المتيقن به
(قوله مظهره لامتياز) أي بل هو ثابت في نفسه وانما القياس أظهره ويمكن أن يجاب
بأنه كانه مظهر لحكم الفرع مظهر لاعتبار معنى العلة فيه اذ لو لا الارتباط بينهما ما كان
القياس مظهر لحكم الفرع ولاد الاعمى قاله سهم (قوله ان من التسح في قول بعضهم
الخ) أي لان حكم الفرع تابع في النسخ لحكم الاصل أي لنسخه لا منسوخ به ما نسخ
حكم الاصل ولأنه ان تقول بل تسلط النسخ على الحكمين معا ورفعهما معا فلا ناسخ
قاله الشهاب (قوله جميع التكليف) يحتفل أن يراد بالتكليف الاحكام وهو الظاهر
ويكون التعيين بالتكليف التغليب ويجوز أن يفي على ظاهره اذ يكفي في المنع عنده
دخول المعرفة في التكليف فان ذلك هو منشأ الخذور عنده سهم (قوله لتوقف العلم
بذلك) أي بنسخ جميع التكليف وقوله المقصود منه نعت العلم وضعه من النسخ أي لان
المقصود من نسخ جميع التكليف ان يعلم ذلك والمراد بالعلم العلم التصديقي (قوله وهو)

أى عدم تمام التكليف القصد أى المأصودة ولنا قبل النسخ (قوله فلا نزاع فى المعنى)
 أى قال القائل بنسخ جميع التكليف مراده أنه يجوز عقلاً لأن لا يتكليف من التكليف
 وإن كان فيما عدا المعروفين بطريق النسخ وفيما بطريق الانتهاء والاقطاع وحراد
 القائل بعدم الجواز أنه لا يجوز عقلاً لا رتبا عما كلاهما بطريق النسخ وإن جازا قطاع
 التكليف فى البعض بانهائه وانقضائه (قوله لما ذكر) متعلق بل وقوعه فاللام مقبولة
 لاتعديلية (قوله والخيار أن الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم لا أمية لا يثبت و
 حقهم) قال شيخ الإسلام قوله قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم أى للناس وبعد بلوغه
 لجبريل فصدق ذلك بما قبل بلوغه صلى الله عليه وسلم وبما بعد بلوغه له وقبل
 نزوله الى الأرض كفى ليله الاسراء من رفع فرضه سبحانه من صلاة يتحصن صلوات وعابده
 نزوله الى الأرض وقبل تبليغه الى الامه فيجوز الخلاف فى الجميع وما قبل من أن النسخ
 فى ليله الاسراء خاصة للخمسين هو أحد الوجوه مع انه ليس مما نحن فيه لأن ذلك النسخ
 فى حق النبي صلى الله عليه وسلم بلوغه وكلامنا فى النسخ فى حق الامه اهـ وفيه ما
 ما ذكر من جريان الخلاف فيما قبل بلوغ الناسخ صلى الله عليه وسلم وبه بلوغه
 لجبريل بخلافه قول الصقي الهندى فى نهايته وهذا الخلاف انما هو بعد وصول الناسخ
 صلى الله عليه وسلم واما قبله فلا وإن وصل الى جبريل اهـ وقول الاحكام لانعرف
 خلافاً بين الامه فى أن النسخ اذا كان مع جبريل لم ينزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يثبت له حكم فى حق المكلفين بل هم فى التكليف بالحكم الاول على ما كانوا عليه قبل
 القاء النسخ الى جبريل وانما الخلاف فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم
 يبلغ الامه اهـ وقول العضد استدلالاً على المختار أيضاً لو ثبت حكمه قبل تبليغ الرسول
 لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام والالزام باطل باتفاق بيان الازمة أنهم ما سوا
 فى وجود النسخ وعدم علم المكلف به ووجود مقتضى حكمه وعدم علم المكلف لا يصلح
 مانعاً فثبت حكمه محلاً بالمقتضى السالم من المعارض اهـ قاله سم (قوله يعنى
 الاستقرار) أى تقرر المطلوب ويثبت فى الذمة فيجب القضاء وقوله لا يعنى الاستئصال أى
 طلب الاستئصال وظاهر هذا أن القضاء ثابت بالنسخ وهو خلاف قواهم فى القضاء حيث
 ثبت أنه بأمر جديد ثم ان المتبادر من التعبير بالاستقرار فى الذمة تصوير المستطال بما اذا
 اقتضى النسخ غير الوجوب لكن ينبغى أن يكون هذا على سبيل التمثيل حتى يجرى
 المختار به وقوله فيما اذا اقتضى النسخ غير الوجوب كالتصريح بعدم اللاحقة فثبت أثر
 التصريح فى الذمة كالضمان حيث كان اقتضاء التصريح وإن لم يثبت الاثم لعدم العلم
 وكالاته بعد التصريح فبسط الضمان حيث كان المتسوخ تحريم الاتلاف والنسخين
 به وعلى هذا القياس هذا ويبنى جريان المختار ومقابله فى غير النسخ كالتخصيص حتى لو
 نفى الوجوب عن كل واحد من جماعة وأريد تخصيصهم بغير زيد لم يثبت التخصيص قبل
 ورود التخصيص وبلوغه عن المختار ويثبت على معناه يعنى الاستقرار فى الذمة قاله سم

القصد بنسخ جميع التكليف
 فلا نزاع فى المعنى (و) منع
 (الامية) نسخ وجوب العرفه
 أى معرفة الله لا باعتبار عدم
 حسنة لانها لا تتغير بتغير
 الزمان فلا يقبل حكمها
 النسخ فلما الحسن الذائق باطل
 (والاجماع على عدم وقوع)
 لما ذكر من نسخ جميع التكليف
 وجوب المعرفة (والختار أن
 النسخ قبل تبليغه صلى الله
 عليه وسلم لانه لا يثبت فى
 حقهم لعدم علمهم به) (وقيل
 يثبت بمعنى الاستقرار فى الذمة
 لا) يعنى (الاستئصال)

(قوله) كالتام قال التهام فيه نظر لانه غير مخاطب ووجوب القضاء بأمر جديد
وقد عاين التام من حيث الاستمرار في الجلة قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله)
وبعد التبليغ) مفهوم قول المصنف قبل تبليغه (قوله) ومن لم يبلغه عن تمكن من عمل
أى يكون حينئذ عايناً لم يتعلم ذلك (قوله) على النص أى على مدلوله (قوله) أو صفة
أى شرط كالإيعاز في الرقبة (قوله) لا يزيد عليه أى يقتضى المزيد عليه وهو جواز
الانصرار عليه (قوله) ما لا قدره لا يكون شبر المبتدئ لأن قوله هل رقت انشاء فلا يكون
شبراً عند بعضهم (قوله) هل رقت الزيادة سكاثر عايناً وهو إجراء الرقبة للكافرة وغير
ذلك من الأحكام المتقدمة (قوله) فليست بـ أى يقتضى المزيد عليه (قوله) اقتضى
تركها أى استلزم تركها أى الزيادة (قوله) فهو أى تلك الزيادة أى النص الدال عليها
(قوله) لأن مقتضى أى حكم ذلك الترك مقتضى دفع الضاد (قوله) لأن مقتضى أى
الامراذكور (قوله) تركها أى تلك الزيادة بل مقتضى تركها غير وهو البراءة الأصلية
فإن ما زاد على المأمور به نفسه مستند إلى البراءة الأصلية ورفع ما استند إلى البراءة
الأصلية ليس بشئ (قوله) ونوعاً على ذلك أى على كون الزيادة نسخاً (قوله) في زيارته
أى في زيادة الأخبار إن ذكره شاعراً على أن قرأه فهو مصدره ضاف إلى فاعله (قوله) البكر
بالبكر الخ فيه حذف دل عليه المعنى أى حدثنا الخبر بالبكر الخ وأغفلنا عما يعملوا بغيره إلا ساد
في زيادتها على القرآن لأنه قطعي وهي غلبة على الحق لا ينسخ قطعه عندهم (قوله)
وزيادة اعتبار الشاهد والعين على الرجلين والرجل والمرأتين الشائبة بحدوث مسلم الخ
ذكر الكمال جواباً عن المختصر أن الآية والحديث لم يورد على محمل واحد إذا لاية
تضمن الإرشاد إلى الاحتياط في الاستشهاد والحديث في الحكم بالشاهد والعين
والاستشهاد غير الحكم أه وفي المصنف والأجواب ما مشرحه الخواشي بقوله تقريره
أى الدوال هو أن مجرد استشهاد شهادتين لم يثبت عدم جواز الحكم بشاهد وعين لكن
مفهوم النص أن شهادتين معصرتين في النوعين رجلين أو رجل وامرأتين أو رجلين
أذا لم يكونا رجلين أو رجل وامرأتين فلا بد في تعديلهما في شهادتهما والامكان اللازم
عند عدم الرجلين رجلاً وامرأتين وتقرير الجواب أن المختصر طلب الاستشهاد بعين أن
لازم ببيان على تقدير الامكان ورجل وامرأتين على تقدير التعذر فإن منع المفهوم كما
هو رأى الحنفية فلا نسخ وإن سلم المفهوم فليس لمعوم قوله تعالى واستشهدوا شهادتين
مروجاً لكم وقوله تعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان سواء أن غير هذا الاستشهاد
ليس مطلوباً حتى أن طلب الاستشهاد لم يتعاقب الإيهام في النوعين وأما ما لم يصح الحكم
بغير النوعين فلا بد له على النص لا بالنظر ولا بالمفهوم أه وبما يضاف عنكم بالآية
أن ما هو ظاهرها من الترتيب غير مراد كما بيناه في قوله قد قرأوا كتابه الرجل والمرأتين
في المال مع القدرة على الرجلين فليست سم (قوله) وإلى المأخذ المذكور (قوله) أى المشار

كالتام وقت الصلاة وبعد التبليغ
يثبت في حق من بلغه ومن لم يبلغه
عن تمكن من عمله فإن لم يكن
فعلى الخلاف (أما الزيادة على
النص) كزيادة ركعة أو ركوع
أو صفة في رقبة الكفارة كالإيمان
أو جلدات في جلد أحد (فليست
بشئ) لا يزيد عليه (خلافاً
للعقبة) في قولهم إنها نسخ
(ومشار) أى العمل الذي نأمره
الخلاف ما يقال (هل رقت)
الزيادة حكماً شرعياً فعندنا
لا فليست بشئ وعندهم نعم نظراً
إلى أن الأمر بما دونها يقتضى
تركها فهي رافعة لذلك يقتضى
قلنا لأن مقتضى اقتضاء تركها
والقضى التركة به ونوعاً على
ذلك أنه لا بد من أخبار الاستشهاد
في زيارته على القرآن كزيادة
التعريب على المحدث الشائبة
بحدوث العصيين بالبكر بالبكر
جاء ما في تعريب عام وزيادة
اعتبار الشاهد والعين على الرجلين
والرجل والمرأتين الشائبة بحدوث
مسلم وأبي داود وغيره أنه صلى الله
عليه وسلم يقتضى بالشاهد والعين
بناءً على أن المتواتر لا ينسخ
بلا خلاف (والى المأخذ المذكور)

(عود الاقوال المفصلة والشروع الميمنة) أى القى فيها العلماء كمين أن الزيادة فيها انصغ أو لا واما ما تقدم من زيادة التعقيب والشاهد والمعن ومن الاقوال المفصلة ٨٢ أن الزيادة ان غرت المز يدعه بصحت أو لا بقصر عليه وحسب استثناءه كزباد

و كذا في المغرب مثلا فهي نسخ
والا كزيادة التفسير في حد الزنا
فلا ومنها ان الزيادة ان اتت
بالمزيد علمه اتصال التعداد كزيادة
وكتبت في الصحيح فهي نسخ والا
كزيادة عشر من حادثة في حد

القذف فلا (وكذا التلذذ لاف في)

نقص (جوه العباد: أو شرطاً)
كنقص ركعة أو نقص الوضوء
هل ونسخها أو نقيل أم هذا
الناقص يلزم أو وجوبه بعد
تقريره وقال الجمهور من الشائبة
لألا نسخ العجز أو الشرط فقط
لأنه الذي يترك وقيل نقص الجزء
نسخ بخلاف نقص الشرط ولا
فرق بين مصلحه ومنفصله
كالاستقبال والوضوء وقيل نقص
المفصل ليس ينسخ اتفاقاً

• (خاتمة) لهذه المزمرة •

(بمعنى الناسخ) للشو: (بناخره)

عنه (وطريق العلم بتاخره
الاجماع) بان يجمعوا على
انه متأخر لما قام عندهم على
تاخره (وقوله صلى الله عليه وسلم
هذا تأخر) لذلك (أو) هذا (بعد
ذلك) أركبت غيبت عن كذا
قفا (أو) كحديث مسلم أثبت
خبركم عن زيادة التبدور فزوروا
(أو النص على خلاف الأول) أي
أنه كذا لاني على خلاف ما ذكره
فيه أولاً (أو قول الراوي هذا

إليه بقوله ومشاركه رقت وهذا الطرف حقيق بمقتضى خبره اس عوداً متعلق بعود
 والتعريف بخلاف أى ثابت رقبته المصلحة بصفة اسم الفاعل وقوله المينة بصفة اسم
 المفعول كإدله عليه قول الشارح التى بينهما العلماء **اسم** (قوله الانوال المنضلة) أى
 المشقة على تفصيل مقابل لاطلاق القوافر السابقة بين (قوله منها) أى من القروع المينة
 (قوله ومنها) ان الزيادة ان اتصال بالزيد الم (اخرا عن الفرق بين هذا وما تقدم من قوله
 ومن الانوال المنضلة ان الزيادة ان غيرت الزيد عليه بحيث لو اقصر عليه وجب استيفائه
 الخ فان الزيادة المذكورة قد اتصلت بالاول اتصالاً يضاد أيضاً وقى الثانى تغير الزيادة فانه
 لو اقصر عليه وجبت اعادته كالاول والفرق بين الزيادة فى هذه الثانى عتاً فستعقبة
 كما نرى عليه ولا كذلك فى الاول يشبه ان يكون رقاباً بصورة (قول) فى نقص جز
 الم اداة وشروطها ذكره كثيره مثلاً انفع هاجمها كقص الجملدات فى جلد حسد شيخ
 الاسلام (قوله نسخها) أى العبادة للكلمة (قوله قبل ان) فى ذلك النقص أى ثم
 هو نسخها منتهياً الى ذلك النقص (قول) وقيل: نص الجراء الخ) شروع فى نظرية الانوال
 المنضلة فى مسأله الزيادة **اسم** (قوله كالاتقبال) مثال للمتمل لاتصاله لصلته وقوله
 والوضو مثال للمتمل لانفعها (قوله ان يذ كر النى على خلاف ما ذكره فيه أولاً)
 المراد بالخلاف خلاف يقتضى المناقضة فى يصح التصح كان يقال فى شئ الله سبحانه يقال
 فيه انه حرام والافطاح الخ لا لا يقتضى المناقضة للمصحة للتصح فانه يشهد لما هو قال
 فى شئ الله جازم قال فيه انا واجب فان الوجوب خلاف الجواز مع انه لا نسخ لما كان
 الجمع بينهما ماصداً لجواز الوجوب ووجه كون النص على التلازم طر يقال لهم المذكور
 ان وصفه فى الزمن المائى بخلاف ما وصفه فى الزمن الاول يستلزم تأخر مشروعية
 الوصف الثانى عن مشروعية الوصف الاول والا يصح وصفه به فى الزمن الثانى ثم ان
 قوله أو النص على خلاف الاول أى من غير تعرض فى هذا النص للاول حتى يغاير ما قبله
 من قوله كنت فيه كمن عن كذا فانه سلموا الانهر مشقلى على النص على خلاف الاول
 ويجوز جعله شاملاً ولا يرد أن شرط طغف العام على الخاص الاولان صاف هذا ليس
 على ما قبله بل على قوله الاجماع **اسم** (قوله أو قول الراوى هذا سابق) قد فرق بين قبول
 ذلك وعدم قبول قوله هذا فانسخ كلامه أى بان هذا اقرب الى التحقق لان المادة أنه دوى
 السابق لا تذكر عادة الا عن طر يق صحيح بخلاف دعوى التصح بكثير كونها عن اجتهاد
 واعتماد اقرب قد تخفى وقد لا يقول بها غير الراوى قاله **اسم** ويشمل قول الراوى هذا
 سابق على ذلك لما فى معناه ما يفيد الترتيب كقول جابر رضى الله عنه كان آخر الامر بين
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركوا الوضوء لمست الغاروتعين كل من الروايتين
 با تارخ قاله الشيخ الاسلام (قوله فى ان يكون) متعلق باثر من قوله ولا ترى تأخير

سابق) على ذلك فيكون ذلك متاخرا (ولا أثر له) أحده النصير (للأصل) أي البراعة الأصلية في أن يكون متاخرا (قوله

عن الخائف لها خلافاً لنزعم ذلك نظراً إلى أن الأصل مخالفة ٨٣ الشرع لها فإنه يتصور الخائف هو السابق

على الموافق قلنا لا يلزم ذلك

بل هو العكس (وثبت إحدى

اليتين في المحصف بعد الأخرى)

أي لا أثر له في تأخر نزولها خلافاً

لنزعمه نظراً إلى أن الأصل

موافقة الوضع للنزول قلنا لا يمكنه

غير لازم بل هو مخالفة كما تقدم

في آية عدة الوفاة (وتأخر إسلام

الراوى) أي لا أثر له في تأخر

مرويه بهما رواه مقدم الإسلام

عليه خلافاً لنزعم ذلك نظراً إلى

أنه الظاهر قلنا لا يمكنه على تقدير

تسليمه غير لازم بل هو العكس

(وقوله) أي الراوى (هذا تأخير)

أي لا أثر لقوة في ثبوت التسخ

به خلافاً لنزعمه نظراً إلى أنه

لعله لا يقول ذلك إلا إذا ثبت

عنده قلنا ثبت عنده يجوز أن

يكون بإجماع لا يوافق عليه

(لا التامخ) أي لا قول الراوى

هذا التامخ لماعلم أنه منسوخ ولم

يعلم ناسخه فان أثره في تعيين

الناسخ (خلافاً لراعى) أي راعى

الأخبار لماعلم الأخير وقد تقدم

بيان ذلك

هـ (الكتاب الثاني في السنة)

وهي أقوال محمد صلى الله

عليه وسلم وأفعاله ومنها

تقريره لأنه كلف عن الانكوار

واليكف فعل كما تقدم وقد تقدم

مبطلت الأقوال التي تشرك

السنة فيها الكتاب من الإله والنبي وغيرهما

(قوله) أي التامخ (قوله) أي فيكون الخائف هو السابق) أي فيكون الموافق

لغيره هو الناسخ على هذا القول المرجوح لتأخره إذ لو تقدم ليكون منسوخاً لم يقدر

الامكان حاصله فيعبر عن القاطعة ونزعم الزركشى ومن تبعه أن الناسخ هو الخائف

لأن الاعتقال من البراءة إلى الاستتقال القاطعة يقين والعود إلى الأباحة ثابته لا شك ويردانه

بعارض بعينه إذ هو الموافق إلى الإباحة يقين وتأخر الخائف شك مع أن ما قاله الولي مستلزم

عبر الموافق عن المقابلة كما هو شيخ الإسلام (قوله قلنا لا يلزم ذلك) قد يجاب بأنه يمكن

أن ذلك هو الظاهر والنسخ يمكن فيه الظاهر بدليل النسخ بخبر الواحد الآن يمنع أن ذلك

هو الظاهر سم (قوله بعد الأخرى) انعاقده لتوقف إعادة الكلام عليه والألفاظ الثبوت

في المحصف لإحدى الآيتين أمر معلوم بل ذلك ثابت لكل آية فلا حاجة في مجرد الاختيار

بذلك فعمل قطعاً أن المراد ثبت على وجه خاص وهو كونه بعد الأخرى (قوله قلنا لا يمكنه

غير لازم) أي قلنا أن الأصل ذلك لكنه غير لازم وقد يقال عدم لزومه لا ينافي الجريان على

الأصل فيتمسك به حتى يقوم الدليل على خلافه فزعمه بعض الفضلاء (قوله لماعلم

أنه منسوخ ولم يعلم ناسخه) إشارة لتقرير صورة التأكيد والتعريف بأن صورة التأكيد

فيما أفاده أصل التسخ فيعمل أن يكون ذلك من اجتهد بخلاف صورة التعريف

فإن التسخ فيه معلوم ولكن لم يعلم من الناسخ فيضف احتمال كونه من اجتهد بخلاف

صورة التأكيد فإن الاحتمال فيما يقوى كما هو بهذا يجاب من اعترض من سبقه بقية ال

حيث كان القرض العلم بأنه منسوخ فينبغي أن يكون قوله هذا ناسخ لكذا لا يتكبر

كذلك فليعلم أنه لماعلم من أن التسخ قد علم في الثاني دون الأول ونسخ الله سبحانه

بالمسلمات وختم أعمالنا بالمخالفات ثم الكتاب الأول يتلاه الكتاب الثاني في السنة

(قوله) وهي أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله (الخ) أي تطلق السنة اصطلاحاً على

الجموع من أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وتطلق على المقهوم الكلى

الصادق بكل قول أو فعل أو غيره والأول ظاهر عبارة المحصف (قوله) ومنها تقريره لأنه كلف

(الخ) جواب لما يقال من أن التعريف غير جامع فخرج تقريره صلى الله عليه وسلم بأن

التقرير داخل في الفعل لأنه كلف عن الانكوار والكف فعل كما تقدم في مسئلة لا تكليف

الابقتل ويؤخذ من هذا كما قال بعضهم أن من الأفعال أيضاً اللهم والاشارة بغير جنان

عن التقرير إذا لم يقتضى كالكف عن الانكوار والاشارة فعل الجوارح فإذا هم بشئ

وعاقبه عنه عاقب أو أشار بشئ كان ذلك الفعل مطلوباً بشرع الله لا يسم ولا يغير الإجماع وقد

بعث صلى الله عليه وسلم لبيان الشريعات وأما اقتصر الشارع على التقرير فيعالم المحصف

لتعريفه انتفاء تقريره صلى الله عليه وسلم أحد ما على باطل عن العصمة في الأقوال

والأفعال ومثل اللهم به صلى الله عليه وسلم يجعل أسفل الرءاء إله في الاستقامة من قبل

عليه فتركه كما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وقد استدل به أصحابنا على استحباب ذلك

السنة فيها الكتاب من الإله والنبي وغيرهما

والكلام هنا في غير ذلك ولتوقف جهة ٨٤ السنعة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بدأها إذا كرا جميع الانبياء من بعد

ومثل الاشارة بشارته لكتب بزمالك أن يضع الشطر من دينه على ابن أبي حذرة
 كافي الصحين (قوله والكلام هنا في غير ذلك) أي في الاحتجاج به على معنى الاقوال
 المذكورة فانها تقدمت في الكتاب الاول بقوله وهي اقوال الخ أي المتطورة من حيث
 الاحتجاج بها وأما من حيث معانيها فقد تقدم ذلك (قوله أي لا يصدر عنهم ذنب أصلا)
 أخذ العموم من النكرة في سياق النفي وفي قوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عدم ولا سوا
 بآن قوله هو الاحتجاج بالصغيرة نفسها اشارة الى انه ليس من تمام المبالغ به حتى يتحص
 بالصغيرة بل هو مبالغ فيه قيم الصغيرة والكبيرة فكانه يقول لا يدر عنهم ذنب أصلا
 ولو صغيرة ولو لم يوافق قوله لا يصدر عنهم ذنب اشعار بان العمدة عدم خلق الذنب
 في العبد كما هو الصحيح عند أهل السنة لا ملكية تعلق الى عدم الوقوع في الذنب كما هو
 المشهور عند المعتزلة اذ لو كان كذلك لم ينجح الى تكليف الانبياء مع أنهم لم يأسد الناس
 في التكليف ومن هذا قال أبو منصور الماتريدي العمدة لا تزل الجنة وقوله ولو صغيرة
 سموا محله ما لم يرتب على ذلك تشريع وأما المذهب والمقرب عليه ذلك فبما تروى عليه
 الله عليه وسلم من قيامه من ركعتين وسلم معتقد القيام (قوله عن ان يصدر) عن بعض من
 والجور ومثلهما يكرههم على تضمين ما عصى المنع ويصح بقاء عن على بابها هي متعلقة
 بكرامتهم على تضمين ما عصى التنزيه كذا قيل والاحسن ان عن متعلقة بغيره فحال من
 الهام في كرامتهم أي منزهي عن أن يصدر عنهم ذنب (قوله والا كره على جواز صدور
 الصغيرة الخ) ما ذهب اليه الاكثر ضعيف (قوله أحدا) يدخل فيه غير المكلف وهو
 الظاهر لان الباطل يقع شرعا وان صدر من غير المكلف ولا يجوز تكتين غير المكلف منه
 وان لم يأت به ولا يوهم من جهل حكم ذلك الفعل جواز له بل لا يهده أن المكره وخلاف
 الاولى كذلك سم (قوله على باطل) أي من قول أو فعل (قوله وسكوته) مبتدأ خبره
 قوله دليل الجواز الفاضل الخ (قوله ولو غير مستبشر) أي غير مسرور (قوله على
 الفعل) متعلق بسكوته أي عن الانتكار على الله هل وقوله مطلقا حال من الفعل ومعنى
 الاطلاق سواء كان الفعل من مسلم أو غيره كان ذلك الفعل عن يفر به الانتكار أم من غيره
 دليل التفصيل بعده (قوله بناء على سقوط الانتكار عليه) والجور متعلق بالانتكار ومتعلق
 سقوط محذوف تقديره عنه والاصل بناء على سقوط الانتكار على من يفر به الانتكار عنه
 أي من النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول ضعيف كما يفيد المصنف (قوله أي رفع
 الحرج) المتبادر من رفع الحرج رفع الإثم فيكون المراد بالحوافاة ما د الحرجة الصادق
 بالمكروه كما يصدر بالندوب والواجب وهو خلاف ما يشهد من كلامهم من أنه صلى الله
 عليه وسلم لا يقر على المكروه كالمطامير فالوجه حل رفع الحرج على رفع اللوم وان كان
 الحرج ظاهرا في الإثم لا بل أن يخرج المكروه أشار الى ذلك شيخ الإسلام وتقدم عن سم
 ما يفيد ذلك (قوله ليس بخطاب سقيم) أي لما من أن العموم من عوارض الالتا

الفائدة فقال (الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام معصومون
 لا يصدر عنهم ذنب ولو صغيرة
 سبوا) أي لا يصدر عنهم ذنب
 أصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا هذا
 ولا سوا (وقال للاستاذ) أي
 اصحق الاسقرايني (و) أي الفتح
 (الشهرستاني) والقاضي عياض
 والشيخ الامام والده المصنف
 لكرامتهم على الله تعالى من أن
 يصدر عنهم ذنب والا كره على
 جواز صدور الصغيرة عنهم سوا
 الا الله تعالى العسرة كسرقة
 لقمة والتطيف بقرود ونحوه
 عليهم ما ترفع على عصمة نبينا
 صلى الله عليه وسلم منهم
 ما ذكره بقوله (فادن لا يقر محمد
 صلى الله عليه وسلم أحدا على
 باطل وسكوته ولو غير مستبشر على
 الفعل) بان علم به (مطلقا) أي بل
 الاقل من يفر به الانتكار بناء
 على سقوط الانتكار عليه (وقيل
 الا لكافر) بناء على انه غير مكلف
 بالفرع (ولو) كان منافقا
 لانه كافر بالباطن (وقيل الا
 الكافر غير المنافق) لان المنافق
 يخبر عليه أحكام المسلمين في
 الظاهر (دليل الجواز الفاضل)
 أي رفع الحرج عنه لان سكوته
 صلى الله عليه وسلم على الفعل
 يقر به (وكذا انبياءه) أي غير الفاضل (خلافا للقاضي) أي يكره الباطل قال لان السكوت ليس بخطاب سقيم لا

لا المعاني وحاصل الجواب ان السكوت في قوة الخطاب فهو انظر بالقوة فعم (قوله) وفعله
 صلى الله عليه وسلم المراد بفعله الفعل الصادر منه لا الفعل بالنسبة اليه فان هذا يمتص
 بالكراهة والحرمه وينقسم الى ما يمتصه وما يخصه كالايضني وحديثه قوله لا تاتي أو كان
 مخصوصا به لا يدخل فيه ما اخص به من الحرمات ولذا قيل ان يقول كان الاول والافسد
 ان يعبر عما يمتصه من غير الفعل أيضا كالقول والظن لا تنقضاء الحرمه والكراهة من كل
 ما يصدر عنه صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وخبر وما العصية شاملة للفعل وغيره
 كالايضني ويمكن أن يقال ان في ذكر الفعل تقييد ساعى غيره اظهر ومحموم العصية فترك
 اختصارا سم (قوله) وغير مكره للندرة) فيه بحثان الاول ان لما قيل ان يقول كان ينبغي
 الاستدلال على انتفاء الكراهة أيضا بالعصية كان يقول وفعله غير محرم ولا مكره للعصية
 فان الظاهر محتمل عن الوقوع في الكراهة أيضا وما يضيئه عما هو مكره في حقنا غير
 مكره في حقه لانه بقصد بيان الجواز بل قد يوجب فعله اذا وقع البيان عليه وقد حكم
 النووي من العلماء في وضوئه عليه الصلاة والسلام مرة مرة مرتين مرتين أنه أفضل
 في حقه من التلخيص للبيان فان قيل انما اقتصر على العصية بالنسبة الى الحرمات لانها
 المذكورة فيما سبق قلنا هذا قليل الجدوى مع فوجها اغتراض التخصيص فيما سبق
 ويمكن أن يجاب بان وجه التخصيص في المحلين عدم تصريح الآية بالعصية من الكراهة
 كما به من قوله في شرح التلخيص والمكروه يندرجون عن أحد المسائل فكيف من سيد
 الزينين وامام المرسلين والذي نراه انه لا يصدر عنه وأنه من جهة ما عظم منه اه فبقوله
 والذي نراه الخ مشعر بأنه غير منصوص والمخالف أن استدلاله بالندرة لا يقيد بطاوعه اذ
 ندرة الوقوع من التقى من أمته لا تدل على عدم الوقوع منه بل غاية ما تدل عليه أن ندرة
 الوقوع منه ويمكن أن يجاب بوجهين الاول ان الندرة محمولة على كامله ابتداء على التي
 اذا أطلق انصرف الى فردة الكامل كما صرح به فقروا حسد ومن الواضح غير صلى الله
 عليه وسلم على جميع الامة وزيادته عليهم في كل كمال شاكوه فيه فاذا كان وقوع المكروه
 من التقى من أمته في غاية الندرة كان منتقبا عنه أو سا اذ ما به دعاية الندرة لا الانتفاء
 رأسا والحاصل أن الاستدلال يفتي على فاعلم صرح به ساعى واحدهم أن التي اذا
 أطلق انصرف الى فردة الكامل ولعل مرادهم أنه قد يكون كذلك أو ما يقم دليل على
 خلافه وعلى مقدمة معلومة تركها للوضوح هو غير عليه الصلاة والسلام على جميع
 الامة ومثلي ذلك شائع واقع الشاغل أن في قوله للندرة العموم أخذنا بتقديم اذال
 للعموم ما لم يتحقق به ودعواهم ان لا يهد هنا فيقيد بثبوت سائر افراد الندرة للتي من
 أمته وما به سائر افرادها لا لعدم رأسا والتي عليه أفضل الصلاة والسلام مقيض على
 سائر أمته وفرا تدل على كل منهم في كل كمال شاكوه في أصله فاذا ثبت لهم سائر الندرة
 ثبت له لعدم رأسا فان قيل لم يعمل الشارع قوله للندرة على معنى لندرة وقوعه منه

وأجيب بأنه
 (قوله) صلى الله عليه وسلم (غير
 محرم للعصية وغير مكره للندرة)
 بضم التون بضم المصنف أي
 للندرة ووقع المكروه من التقى
 من أمته

ليوافق قوله للعصمة في أن كلامه متعلق به قلت لوجهين الاول أن الحل على ما ذكر لا يفسد
المطالب لان الحكم بحدوث وقوعه منه يقتضي وقوعه منه قليلا والمطالب نفي وقوعه منه
مطلقا لا يقال بل يقع منه قليلا للتشريع لا نقول ليس الكلام في ذلك لانه حينئذ نفي
مكروهه بل قد يكون واجبا وانما الكلام في وقوعه منه مع كونه مكروها في حقه والثاني
أن ما ذكره هو الموافق لاراد المصنف كما يفهم مما تقدم عنه في شرح المنهاج قاله سم (قوله
فكيف يفهمه) أي فكيف يقع منه صلى الله عليه وسلم مع نفيه وقوعه من النبي من الأمة
وليس المعنى فكيف لا يندرج منه ما تقدم وقال شيخ الاسلام أي فكيف يقع منه لان كمال
شرقه يابى أن يقع منه ما نهى عنه ولان الناس به مطلوب فلوقوعه منه لطلب التماسي به
واللازم باطل اه (قوله وما كان من أفعاله جبليا) أي محض ابدليل قوله بعد وفيما تردد
الخ (قوله) كقطعه السارق من الكوع الخ) التقدير به كما يصح على القول المزجج
من ان آية الضرة مجملة يصح على الرابع من مقابلة اذ المراد بان البيان ان معنى اللفظ
الشامل لما أورد به غير ظاهره ولفظ اللفظ هو في العضو المتركب شيخ الاسلام (قوله
وغیره) أي غير البيان وهو الجبلي وما كان محصاه لسناء متعبد به فان قيل رد عليه
أذ ظاهره أنه لا خلاف في عدم تعبدنا بالجبلي مع أنه قيل يندبه به بجزم الزركشي فقال
أما الجبلي فللندب لاستصحاب التماسي به وان انحصر به قد يتعبد به كالضحي فان
وجوبه انحصر به مع نديه لنا قلت أما الاول فيمكن الجواب عنه باحتمال أن المراد بندبه
أنه يشاب على قصد التماسي به لا على نفس الفعل الذي الكلام فيه وأما الثاني فيمكن
الجواب عنه بما قاله شيخ الاسلام من أن المراد به لكونه لسناء متعبد به اننا لسناء متعبد
به على الوجه الذي تعبد هو به والافتقار تعبد به نحن على وجه آخر كالضحي والمشاورة
فانه قد تعبد به على وجه الوجوب وتعبدنا به على وجه الندب اه وبأن المراد لسناء
متعبد به من حيث فعله واعتباره بمعنى أن فعله لا يكون سببا لتعبدنا به فلا ينافي فعلق
التعبد باعتباره غير الفعل كالتقوله ففعله للضحي على وجه الوجوب لا يؤثر في تعبدنا
بالضحي لكنه أمرنا بالقول فتعبدنا بما اعتبرنا قوله لا باعتبار فعله الذي الكلام فيه سم
قلت الجواب ما قاله شيخ الاسلام وأما جواب سم فلا يخفى ضعفه فتأمل (قوله) وفيما تردد
بين الجبلي والشرعي أي بان كانت الجملة تقتضي في نفسها الكنه وقع متعلقا بعبادته بان
وقع فيها أوفى وسيلتها كالكوب في الحج والذهاب لصلاة العبد في طريق الرجوع في
أخرى فالر كوب في نفسه ومخالفة الطريق مما تقتضيه الجملة فهل يحمل على أن الاتيان به
بغير الجملة أول لكونه مطلوباً في هذه العبادة سم (قوله) ترددنا في من القوانين الخ) ظاهر
منه ترجيح الاول فيكون كالجبلي وظاهر كلام الفقهاء من استصحاب الر كوب في الحج
والذهاب لصلاة العبد من طريق الرجوع من أخرى ترجيح الثاني هذا مذهبنا معاصر
المالكية وللشافعية فتوه كما يقيد شيخ الاسلام وسم (قوله) أي سوى ما ذكر أي من

فكيف منه وخلافه الاول مثل
المكروه أو مندرج فيه (وما كان)
من أفعاله (جبليا) كالقيام
والاعتود والابخل والشرب (أو)
بياناً كقطعه السارق من
الكوع بياناً لفعل القطع في آية
الدرج قال المصنف دوى بالسناء
حسن أنه صلى الله عليه وسلم قطع
سارقاً من الفضل (أو محصاه)
كزيادة في السكاح على أربع
نسوة (أو أصح) أن البيان دليل
في حقنا وقهر لسناء متعبد به
(وفيما تردد) من قوله (بين الجبلي
والشرعي كالحج وكاتردد) ناشئ
من القوانين في تعارض الاصل
والظاهر فيقول أن يلحق بالجبلي
لان الاصل عدم التشريع فلا
يستحب لنا ويقتل أن يلحق
بالشرعي لان النبي صلى الله عليه
وسلم بعث لبيان الشريعات
فيستحب لنا (وما سواه) أي سوى
ما ذكر في فعله (ان حملت حقه)
من وجوب أو ندب أو اباحه

(قامت مسئلة في ذلك في الاصغر)

عبادة كان أولا وقبل مثله في

العبادة فقط وقبل لامطاشايلي

يكون كجهول الصفة وسياقي

(وتعلم) صفة فعله (يخص) عليها

كقوله هذا واجب مثلا (وتدوية

بعلوم الجهة) كقوله هذا الفعل

مسائل كذا في حكمه المعلوم

(ووقعه بياناً وأمثلة لادل

على وجوب أو نداء وإباحة)

فيكون حكمه حكم المبدئين أو

المتشاكل ولا إشكال في ذكر البيان

هنا مع ذكره قبل لأن الكلام هنا

فما يعلم به صفة الفعل من حيث

هو لا يقيد كونه سوى ما تقدم

(ويخص الوجوب) عن غيره

(أما أنه كالمصلاة بالاذان) لأنه

ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن

لها واجب مختلف ما لا يؤذن

لها كصلاة العبد والاستسقاء

(وكونه أي الفعل (مجموعاً)

منه (ولو يجب كلفته والحد)

لأن كلامهم معقوب وقد يفتقد

الوجوب عن هذه الأمانة دليل

كأنه معبود الله ومعبود التلاوة

في الصلاة (ويخص (الندب)

عن غيره (بمجرد قصد القرية)

عن قصد الوجوب (وهو أي

الفعل بمجرد قصد القرية) (كثير)

من صلاة وصوم وقرآن وذكر

ونحو ذلك من التطوعات (وان

جهلت) صفة (فلا وجوب)

في قصد وسبقاً لأنه الاحوط

الجبلي والبيان والغصص والمتردد (قوله عبادة كان) أي كالمصلاة وقوله أولاً أي
كالبسيع والنسراء (قوله كقوله هذا واجب) أي ولم يقل على (قوله بعلوم الجهة) أي
الصفة وهي الوجوب والتدبير والإباحة (قوله ووقعه بياناً) أي امتثالاً صورة
البيان أن لا يعلم من المأمور به في فعله صلى الله عليه وسلم لتعلم صفة كأن يطوف بعد
إيجاب الطواف لتعلم صفة فيعلم وجوب هذا الطواف لكونه بياناً للواجب فان قلت
وجوب الطواف معلوم من الأمر به فما ظنك على وجوده من وقوعه بياناً للواجب قلت
فائدة وجوب الصفة التي وقعت ككونه سبباً أو ابتداءً بالخر وجعل الميت عن يساره
وأيضاً في الاستناد في الوجوب إلى هذا البيان فيكون دليلاً آخر للوجوب بصورة
الامتثال أن يكون المأمور به مع لوماً لكن يقي به لامتثال الأمر به كالمصدق بغيرهم
امتثالاً لإيجاب التصديق لم وجوبه من وقوعه امتثالاً من فرائد استفادة الحكم منه
مع استفادته من الأمر أيضاً التأكيد في ثبوت الحكم حيث استفيد من كل من الأمر
والفعل ودفع وجهه وقف أجزاء المأمور به على بعض الوجوه ولا أشك في عطف
الامتثال على البيان وإن حصل بكل منهما الاشتراك يقال إن عطف العام على الخاص
كحكمه شرطه فهو وإن كان كلامه ما وإن كان أعم في نفسه من الاشتراك لأنه
أوليه هنا ما بين الاشتراك وقع على التوقيع والتقدير ووقعه لأجل البيان أولاً
الامتثال والبيان الذي الوقوع لأجله والامتثال الذي الوقوع لأجله متباينان (هم
قوله ولا إشكال في ذكر البيان هنا) (وجه الإشكال أن ذكر البيان هنا في حد أقسام
سوى ما تقدم الذي من جعله البيان بسبب لزوم جعل القسم قسماً وحاصلاً للوجوب
أنه لا إشكال لأن الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا يقيد كونه سوى
ما تقدم نقوله وقوله صفة فعله أي مطلقاً لا يقيد كونه سوى ما تقدم (قوله ويخص
الوجوب) أي يميزه كإشارة الخارج بقوله عن غيره (قوله كالمصلاة بالاذان) أي أن
المصلاة المعصية بالاذان علامة على وجوبها وهذا الكلام صحيح ويجوز جعله على أن المراد
أن الاذان للصلاة أمانة على وجوبها فيكون في العبارة قلب والاصل كالاذان بالصلاة
(قوله بخلاف ما لا يؤذن لها) أي فانه لا يجبك بوجوبه وليس المراد فانه يفتى عنها
الوجوب لتلاوة عليه أن العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من انتفاء علامة الوجوب
كالاذان انتفاء الوجوب والانتفاء بالنسبة فانه لا اذان لها مع أنها واجبة (قوله
لو يجب) أي لو لم يجبك بوجوبه أي ولم يرضه شيء آخر (قوله وقد يضاف الوجوب الخ)
إشارة إلى تقييد الأمانة وهي قوله لو يجب الخ بدم المعارض (قوله بمجرد قصد القرية)
بمجرد قصد اطلاع الناس عليه فالمراد أن تدل قرينة على قصد هذا الفعل مجرداً عن
قصد الوجوب بأن يمكن دليل وجوب (قوله لأنه الاحوط) أي لأن الفعل إن حصل على
الوجوب فلا يخرج عن عهده بالالتزام به بخلاف ما إذا جمل على التدبير والإباحة

(وقيل للتدب) لانه المتحقق بعد الطلب (وقيل للإباحة) لان الاصل عدم الطلب (وقيل بالوقف في الكل) لتعارض أوجهه
(و) قيل بالوقف (في الاوابع) فقط (مطلقا) ٨٨ لانهما الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (و) قيل بالوقف (فيهما)

فقط (ان ظهر قصد القرية)
والا فلا إباحة على فيه هذا القول
سواء ظهر قصد القرية أو لا
ومجمعة القرية للإباحة بان يقصد
بفعل المباح بيان الجواز للإباحة
فيثاب على هذا القصد كما قاله
المصنف وقوله ان ظهر عدل اليه
عن قوله ان لم يظهر الذي هو سمى
بجاءا بهم في خطه مشاوي على
الناس من غير ما لم يقابل الاول
(وان تعارض القول والفعل)
أي تعالفا (ودل دليل على تكرار
مقتضى القول فان كان القول
خاصا) صلى الله عليه وسلم كان
قال يصح على صوم عاشوراء في كل
سنة وأما في غيره في سنة بعد القول
أو قبله (فالتأخير) من القول
والفعل بان علم (تأخير) لم تقدم
منه ما في سنة وذلك ظاهر في تأخر
الفعل وكذا في سنة بعد دلالة
الفعل على الجواز المسقو واستقر
بقوله ودل على ما قبل فلا نسخ
حينئذ لكن في تأخر الفعل دون
تقدمه لم تقدم من دلالة الفعل
على الجواز المسقو (فان جهل)
التأخر من القول والفعل
(فتناهى) أي الاقوال (الاصح)
الوقف) من أن يرجع أحدهما
على الآخر في سنة إلى حين التأخر
لاستوائهما في احتمال تقدم كل

فقد لا يفعل ويكون في نفس الامر واجبا في وقت الاحتياط (قوله وقيل للتدب) لم يقل
الشارح فيه وفيما بعده في حقه وحققنا كما قال في الذي قبله وكأنه اعدم نفيهم بذلك
وكلام الكل في تقرير الدليل في هذا وما بعده فيه إشارة إلى أن المراد بالتدب والإباحة
في حقتنا فقط وبذلك قول الشارح في الختام من لانهما الغالب من فعل النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله مطلقا) أي ظهر قصد القرية بآتم لا وهو راجع للاقوال قبله كما يجاسينبه
عليه الشارح (قوله سواء ظهر قصد القرية بآتم لا) قد يقال ما ظهر فيه قصد القرية
يكون مع عدم المسئلة لخاص من أن يجرد قصد القرية من أمارات التدب والكلام هنا
في جهول المسئلة وقد يجب بان الذين أمارات التدب قصد القرية أي حصول ذلك
ووقوفه بالفعل والذي هنا ظهر وذلك لاصوره ووقوعه فليتأمل وأصل هذا أولى
بما أطال به العلامة سم هنا (قوله فيثاب على هذا القصد) أي لا على الفعل لانه
من حيث ذاته مباح لا ثواب فيه (قوله عن قوله) أي في النسخة التي عدل عنها إلى هذه
وقوله الذي نعت بالقوله ان لم يظهر وقوله هو عائد على قوله ان لم يظهر المعدول عنه وهو
المراد الثاني من قوله مشطو با على الثاني منهما وقوله لم يقابل الاول أي وهو ان ظهر
(قوله أي تعالفا) فسر التعارض بالتضاف لاعم من التعارض الذي هو التقابل على
سبيل التامع لانه لو أريد به التقابل المذكور مارقوا ودل دليل على تكرار مقتضى القول
مستدركا لا عما قبله عنه اذ لا يتحقق التعارض بذلك المعنى الا اذا دل دليل على ما ذكر
(قوله في حقه) متعلق بناسخ (قوله لدلالة الفعل على الجواز المسقو) إشارة إلى جواب
ما يقال ان الفعل لا عموم له (قوله لكن في تأخر الفعل الخ) أي عدم النسخ عنه في تأخر
الفعل لدلالة الفعل على التأخر على أن غاية القول وقوع الفعل لعدم دليل يدل على تكرار
مقتضى القول بخلاف ما اذا تقدم الفعل فانه يكون مندوبا بالقول لما تقدم من دلالة
الفعل على الجواز المسقو فإذا ورد بعده القول الثاني لمقتضاه كان ناسخا له وبوجه كونه
منافيا للمقتضاه مع عدم الدليل على تكرار مقتضى القول لدلالة القول على انقطاع الاستمرار
ولو بوقوع مقتضاه مرة (قوله في حقه) متعلق بالوقف على التوقف (قوله لوضعه
له) أي للدلالة أي لاجلها (قوله والقول لا يبدل بغيره) أي لكونه لم يوضع للدلالة
فله يحمل فلا بد من قرينة تعين به من ذلك المعامل الذي يراد من الفعل (قوله لا يبدل
أنه يبين في القول) أي المشكل منه وذلك كما في طوطم الهندسة وضوحها من الاشكال
والإشارات والحركات التي جرت العادة قبل الاستعانة بها في التعليم اذا لم يقابل القول بالمعاني
ودفع راجع غايته أنه قد وجد البيان ما في السكت بالقول أكثر من كون راجعا
و بتقدير تسليم التام في البيان بالقول أرجح لكونه موضوعا للدلالة كما ذكره الشارح

منه ما على الآخر وقيل يرجع القول لانه أقوى دلالة من الفعل لوضعه هو والقول لا يبدل بغيره وقيل يرجع الفعل ولما
لانه أقوى في البيان لا بدليل انه يبيزه القول ولا تعارض في حقتنا حيث دل دليل على تأنيبه في الفعل لعدم تناول القول لنا

ولما تقدم في بحث الموضوعات الثوبية من أن القول أعم دلالة اذيم المحقول والمحموس
بخلاف الفعل فإنه يخص بالوجود المحسوس (قوله الى آخر ما تقدم) أي من قوله في كل
سنة وأظهره في سنة بد القول أو قبله (قوله وفي الامة) أي وفي حق الامة (قوله ان
دل دليل على التامس) في الفعل (قوله ان قلت فبما التامس به هنا وفيما يلي بدلالة الدليل على
التامس ولم يثبت ذلك فيما سبق من قوله وما سواه من عات حقه فامته منه فانه يتبين ثبوت
التامس وان لم يدل دليل عليه وهو الموافق لكلام غيره من الامة دلالة بقوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة اذ لو دل دليل خاص لم يتجوز للاعتدال بذلك قلت وجه
ذلك ان الكلام هنا فيما اذا ثبت حكم في حقنا ثم وقع منه على الله عليه وسلم فعل يتخالفه
فلا تترك ما ثبت في حقنا ونثبت تأسيه به الابد ليس والكلام هناك حيث لم يثبت في حقنا
ما يخالف الفعل فطلب تأسيه به لعدم المعارض فيه في حقنا من بين الاشكال في قول
الشارح السابق ولما عارض في حقنا حيث دل دليل على تأسيه به في الفعل لعدم تناول
القول لئلا يلزم الآن بجهاب بان عدم التعارض في حقنا ليس قطعيا لاحتمال ثبوت حكم
القول في حقنا أيضا وان لم يتناولنا آخر وجهنا منه ليس الا بطريق التهميم فالتعارض
محتمل فاحتج بدليل التامس فليتامر سم (قوله الاصح أنه يعمل بالقول) أي لانه
أقوى دلالة وقد دل بالفعل لانه أقوى في البيان على ما تقدم (قوله وانما اختلف التصحيح
في المسائلين) أي حيث خرج الوقت في حقه والعمل بالقول في حقنا (قوله لا نأخذ بعديون)
أي مكافون فيما في الفعل الذي يتعلق بنا بما علم بحكمه للعمل به بخلاف ما يتبناه به على
الله عليه وسلم فلا نأخذ بعديين بالله لم يحكمه ادلا ضرورة الى الترجيح فيه وقال سم لا ينبغي
اشكال هذا التوجيه من جهة أن الترجيح انما يكون بدليل ويجوز احتياجه انما لم يالحكم
لنعمل به لا يصلح دليلا لمرجحنا مع أن هذا التوجيه لا يقتضي ترجيح
خصوص القول بل ترجيح أحد الأمرين من القول ومقتضى الفعل اللهم الآن يقال
ترجح القول - ووطا لكن هذا مسمى في خصوص هذا المثال ونحوه لا مطلقا ولا يقال
ومن جهة أن في الضرورة الى الترجيح فيما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم كلما فتوح
بل قد تدعو لضرورة اليه كالدليل على التامس به ضرورة تدعو الى الترجيح في حقنا لانه غاية
معرفة الناصح والمنسوخ فان كان الناصح الفعل ثبت التامس أو القول يرتفع به التامس
لأننا ناولنا لم ان دلالة الدليل على التامس به ضرورة تدعو الى الترجيح في حقنا لغاية
الأمر التعارض في حقنا مع كناية الترجيح في حقنا كما في القسم الا في أن هذا
فيما نحن فيه غلط ظاهر لان القرض اختصاص القول به فعل قد يكون متاخرا
انما ينسخ الفعل بالنسبة اليه لا بالقضية لينا ايضا فليتامر والجواب أن الترجيح هنا لم
يقم الا بدليل وهو كون القول أقوى لانه موضوع للدلالة فلا يختلف بخلاف الفعل فان
له محاملي وانما به منهم بعضهم في بعض الا سوال قرينة ولانه أعم دلالة لانه يعلم المعلوم

(وان كان) اقول (خاصينا)
كان قال يجب على حكمهم صوم
عاشورا الى آخر ما تقدم (قوله
معارض فيه) أي في حقه صلى
الله عليه وسلم بين القول والفعل
لعدم تناول القول له (وفي الامة)
المتأخر) منهم ما بان علم (ناصح)
للمتقدم (ان دل دليل على
التامس) في الفعل (فان جهل
التاريخ فغائته الاصح يعمل
بالقول) وقد دل بالفعل وقيل
الوقت من العمل بواحد منهما
لمثل ما تقدم وانما اختلف
التصحيح في المسائلين كما في
الخصم لانه متعبدون فيما
يتعلق بنا بالله يحكمه لنعمل به
بخلاف ما يتعلق بالنبي صلى الله
عليه وسلم اذ لا ضرورة الى الترجيح
فيه وان رجع الى مدى تقدم
القول فيه أيضا وان لم يدل دليل
على التامس به في الفعل قلنا
تعارض في حقنا لعدم ثبوت
حكم الفعل في حقنا (وان كان)
القول (عاما لنا وله) كأن قال
يجب على حكمهم صوم
عاشورا الى آخر ما تقدم (فقد قدم
الفعل او القول له ولانه كما
صرح) من أن المتأخر من القول
والفعل بان علم

والموجود المسمى قول والمحموس والقول يقتضى الموجود المحموس ولأن دلالة القول
متفق عليها ودلالة الفعل مختلف فيها والمتفق عليه أولى بالاعتبار ولأن العمل بالقول
يقتضى مقتضى الفعل لانه مختص بالامة وقد بطل حكمه في حقههم والجمع بينهم ما
ولوجه اولى من ابطال احدهما بالكلية لكن لما احتجنا الى الترجيح للتقدم علمنا هذا
الدليل الذي هو قوة القول ولم نزاع اللاحقة الى بعض ما يتعلق به علمه افضل الصلابة
والسلام لما يتحقق المبدأ عرضنا عن الترجيح هذا الدليل من اعاد الاحتمال هذا حاصل
ما في المضد فليست ابل بعد اه نسه (قوله) متقدم على الآخر الى ان العمل لا في الوجود
(قوله) يا - ينسخ في حقه اي مطلقا لدليل أم لا بدليل ما بعده (قوله) لان التخصيص
أهون منه اي من النسخ لما ببعض اعمال الدليلين لانه رفع لبعض والنسخ رفع الجميع
وعمل ذلك في تأخر انة من اذا يعمل النبي صلى الله عليه وسلم قبله بمقتضى القول
والاخر ينسخ في حقه أخذنا مما مر في آخر التخصيص (تنبه) ه لم يكن القول ظاهرا
في التخصيص ولا في العموم كان قال صوم عاشورا واجب في كل سنة فانظروا انه كالعام
لان الامر لعدم التخصيص اه شيخ الاسلام (قوله) في زيادة الفائدة (قوله) لا لا فتتاح بغير
مطلق المركب مع المقصود بالذات هو البحث عن المركب الخيري وحاصله انه لما كان
تقسيم مطلق المركب يجر الى الكلام في المركب الخيري لكونه من اقسامه كان ذلك
محصلا للقرض مع زيادة الفائدة (قوله) كدلول لفظ الهذيان) يعني ما صدرت مدلوله
وهو لفظ مركب ا معنى له وفي هذا ما عاريا بوجه الهذيان في المركب وعدم المحذور
المعمل في الهذيان قال الشهاب فارخص الهذيان بالناسي عن فهو المرض فالكاف وجه
والافهي مستدركة فيما يظهر اه وقد يقال على تقدير تسليم المحذور انهم في لفظ الهذيان
ان وجه الكاف انهم انة تكون باعتبار افراد الذميمة فانه مم (قوله) فراجع خلافا الى
ان مشعل ما ذكر لا يسمى مركبا) اي لا في نفسه من اسمه اذ الامام لا يشكر وجود لفظ ضم
بعضه الى بعض ولا معنى له واكن لما اعترض في التركيب الضم مع الافادة فثبت انتفت
القائدة انتفى التركيب رجوع خلافا الى أن مشعل ما ذكر لا يسمى مركبا وما مر لم يقتضيه
في التركيب الافادة فاعطى التركيب عليه كغيره وقوله لا يسمى مركبا كذا لا يسمى مفردا
فهو واسطة وعليه فالاقسام ثلاثة (قوله) وليس موضوعا قال السكندر لافائدة لا صريح
به لان معنى الماهل تفعينه اذا المهمل ما لم يوضع لعنى قبول الكلام الى الحكم بان غيره
الموضوع لعنى غير موضوع لعنى ولا فائدة كذا لا فائدة فلو قال الانسان انسان لا يقال
صرح به لدفع توهم عود الضمير في أنه على المركب مطلقا لا نقول تصوره في المهمل يدفع
هذا التوهم ويوعين ان المراد النسب عمل اه وأقول جوابه أما أولا فبما حقه المولى
سعد الدين في شرح قول العقائدية حقائق الاشياء ثابتة من ان الشيء قد يكون له اعتبارات
مختلفة يكون الحكم عليه شيء محقق بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون بعض

متقدم على الآخر ان ينسخه
في حقه على الله عليه وسلم وكذا
في حقتنا دل دلائل على تأسنا
به في الفعل والافتلا تعارض في
حقنا وان جعل المتأخر فالاقوال
أصحها في حقه الوقت وفي حقا
تقدم القول (الا أن يكون)
القول (العام ظاهرا فيه) صلى
الله عليه وسلم لانه كان قال
يجب على شكل واحد صوم
عاشورا الى آخر ما تقدم (قوله)
تخصيص) للقول العام في حقه
تقدم عليه وأما غيره أو
بطل ذلك ولا نسخ حيث دلان
التخصيص أهون منه

(الكلام في الاخبار)

أي دفع الهمزة وافتقاره بفتح
المركب الصادق بالخبر ليخبر
الكلام اليه زيادة لانه فقال
(المركب) أي من اللفظ امامه مل
بان لا يكون له معنى (وهو
موجود) كدلول لفظ الهذيان
(خلافا لادام) الرازي في نفسه
وجوده قالنا التركيب انما يصار
اليه لا فائدة فثبت انتفت انتفى
فراجع خلافا الى أن مشعل ما ذكر
لا يسمى مركبا (وليس موضوعا)
اتفاقا (واما مستعمل) بان
يكون له معنى

كالإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم ما كان الحكم عليه بالحيوية مفيداً وإذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق كان ذلك لغوا **هـ** ويان ذلك هنا أن الماهل أخذ من حيث أنه لا معنى له ففقد الحكم عليه بعدم الوضع لأن من حيث أنه لم يوضع له في حق يكون الحكم المذكور لغوا وإلى ذلك أشار الشارح بقوله لا يكون له معنى دون أن يقول بأن لم يوضع له في حق قبل لكن عدم الوضع لازم لكونه لا معنى له وقت لزومه له لا يمنع إفادة الحكم به ألا ترى أن قول القائل الإنسان قابل للعقل فليس حكمه على الإنسان بلا فائدة ولا يسع أحداً إنكار إفادته ولا دعوى أنه لغو وقد جعل المولى التفاتاً إلى قبل تحقيقه السابق من أمثلة ما يقيد قول القائل واجب الوجود موجود مع أن الوجود من لازم واجب الوجود بلا خفاء وأما ثانياً فصار إليه في قوله لا يقل الخ وأما أجاب به عنه فهو مدفوع بأنه قد يقل عن معنى الماهل أو معنى الوضع فدفع الترهيم ظاهر وأما ثالثاً فبان المقصود بيان انتفاء الوضع بالاتفاق بدليل إطلاقه وذكرنا خلاف فيما بعده وهذا الاتفاق ليس لازماً لمعنى الماهل فيبقى التبيين عليه لئلا يقل عنه قاله سم قلت قياس ما هنا على ما ذكره السعد ومثله بقياس مع الفارق فإن الإنسان إذا أخذ من حيث أنه جسم يكون الحكم عليه بأنه حيوان مفيداً لأن الجسم يكون حيواناً وغير حيوان ولا كذلك الحال هنا فإن ما لا معنى له لا يكون موضوعاً وغير موضوع حتى يكون الحكم عليه بعدم الوضع مفيداً أو ما قوله فهو مدفوع بأنه قد يقل عن معنى الماهل الخ فلا يبقى ضعفه **و** كذا جوابه الثالث والظاهر ما قاله الرical فلا فائدة لذكر قوله وليس موضوعاً بمجرد الإيضاح ولو قابل الماهل بالموضوع لاستغنى عن قوله وليس موضوعاً (قوله أي بالنوع) أي بأن قصد الواضع بوضع فرد من أفراد المركب الوضع لحقيقة المركبة من حيث هي من غير نظر لخصوص المركبات (قوله وللتعريفه بالكلام) أي في الجملة والألفان المعلمان أن المركب أعم من الكلام لاعتبار الفائدة التابعة في الكلام دون المركب صدقه فهو الإضافي وجهة الشرط وحدها وكذا جملة الجزاء (قوله ما تضمن من الكلام الخ) هذا التعريف الذي ذكره المصنف تتبع فيه بن ماله في نسبته قال الداميني في شرح التسهيل فإن قلت صدقه أي قوله ما تضمن من الكلام على الاثنين متعذر وذلك لأن من في قوله من الكلام لبيان الجنس فيلزم أن يكون مدخولها وهو الكلام مفسراً إلى الكلام إنما يطلق على ثلاث كلمات فصاعداً فاذن لا ينطبق الكلام إلا عند تحقق الكلام وهو باطل قلت لا نسلم أن من تبينة وانما هي تبعية مضمومة وهي ويجوزها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن أي والكلام شيء تنفص كائناً من الكلام أي في حال كونه بعضاً من الكلام فيصدق على الاثنين قطعاً **هـ** من سم (قوله فيجوز رجل يتكلم) قد يقال لا حاجة لأخراج هذا لأن الكلام في القرا كيب المضمومة لغة وهذا فاسد لعد بناء على أنه لا يعم الابتداء بالنكرة إلا أن يجاب بأن فساده لا يمنع الاحتراز عنه فان قيل

(والفائدة موضوع) أي بالنوع
وقيل لا والموضوع مفرداته
وللتعريفه بالكلام قال
(والكلام ما تضمن من الكلام)
أي كلمتان فصاعداً تضمنتا
(أسماء مفيدة مقصوداً لانه)
تخرج غير المفيد فيجوز رجل يتكلم

ويخرج أيضا جملة الشرط من الجملة الشرطية بل وجهه الجزاء منها بشا على أن الكلام
مجموعهما قالت لا بل كلاهما فيه الاستناد المقيد بالمعنى المذكور وانما يخرج ذلك بقوله
مقصود المذاهب كافي الصلة بغير فرق سم (قوله بخلاف تكلم رجل الخ) وجهه ما ذكر من
أن فيه بيان بعدهم إمام أنه يذكر تكلم بهن هنالك مستكلم الكثرة لا يعلم أو بل هو أو أحرار
وبذلك رجلى بين ذلك التفاعل المبهم ونظر شيخ الاسلام في هذا الشرح في الفرق بين
المتأين بأن تعليله الذي ذكره مشتمل على ما يظهر للمتأمل فيلزم أن يكون كل
منهم مأمية أقال على أن المرادى صرح بأن الشافعي المذهب ومنه الأول بالاولى غير مقيد
وهو الواجب اه قال سم وأقول إن سلم ما وجهه فظهره فيهم ما فرق أبدأ الهندي
في حواشي الكافية يقتضى إقادة شافعي دون الأول فانه قال جهور الاختصاص على أنه يجب
أن يكون المتبدا معرفة أو نكرة فتحخص به لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون
الابعد معرفته والشاغل قد تخصص بالحكم المتقدم عليه ولا يترتب فيه تعريف أو
تخصص آخر وفيه نظر لانه إذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير تخصص فيلزم الحكم
على الشيء بل معرفته والجواب أن النكرة تصير تقديمها في حكم الخصوص قبل
الحكم وذلك أن المقصود من اشتراط التعريف والتخصص في الحكم عليه اصطفا
السامع الى كلام المتكلم لأن تكليمه بغير السامع من استبعاد الحديث فيلزم بالعرض وهو
الافتقار وعند تقديم الحكم لا يقر السامع من استبعاد آخر الكلام بل يعنى اليه حق
الاصغاء فيعد ذلك لود كر المحكوم عليه مجعولا لا يخل بالعرض لأن الافتقار قد حصل
باستبعاد الحديث فثبت أن تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة الى
تعريفه أو تخصصه اه فان قلت يرد على هذا الجواب أنه لو جرى الجواز في تكلم رجل
لزم جواز قائم بل مع أنه لا يجوز واما منع تجويزه فكلمات مما حكم فيه على النكرة
بحكم غير في العادة لا لا يمنع ويمكن أن يجاب أمانه الأول أنه الفرق بين الفعل
والغيره إذا كان اسماء كرهت أن الله بل وضع أصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الالفاظ السامع
لا يقرر عند سماعه لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظر موبى لسماعه فيستفيد
والاسم بل يوضع أصالة لينسب الى غيره ويصلح لأن ينسب اليه قال السامع ينظر عند سماعه
أهدم نعمته لأن يكون حديثا عما بعده مع تنكيره المنفرد عن الأصغاف اليه فلا يستفيد واما
عن الثاني فإن السامع وإن نضر عند سماعه لكونه مجعولا لكن إذا جاء بالحكم الغريب
بعده رجع السامع الى الإقبال عليه والأصغاف اليه فيستفيد بخلاف ما إذا جاء بعد النكرة
حكم ليس بغيره فانه يسبقوا انصراف النفس ونفرتها عن الأصغاف فتقوت الاستفادة
فلتأمل اه منه (قوله في أنه حقيقة) في هذا قال الشهاب إنما ثبت الالف أى ألف
ما حشوا لتركب ذامع اسم الاستفهام فليست موصولة نحو ما إذا نال لكن الاستفهام
له الصدر لم يذ كر قبل حقيقة اه وأقول قال المصنف في شرح التبيين قد صرح بعض

بخلاف تكلم رجل لأن فيه بيان
بعد إمام بغير المقصود كما أصدر
من التأني والمقصود تعريفه كصلة
الموصول نحو جاء الذي قام أبو
فانهم مأمية بالضم اليه مقصودة
لا يباح معناه ولا إطلاق الكلام
على النفساني ككلام السامع
والاختلاف في أنه حقيقة
فيما إذا قال ما كانه (وقالت له منزلة
أنه) أى الكلام (حقيقة في
السامع)

التأخرين بانهم من غير أدوات الاستقهام مخصوصة بجوارع على ما قبلها فيها وان كلام
العرب على ذلك وقد ذكر المصنف يعني ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه الموضوع للكلام
على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليه بقول عائشة رضي الله عنها في حديث
الافك اقول ماذا اقول بعض الصحابة فكان اذا فرجهم من هناك اه ذكره سم (قوله)
وهو المحدود بما تقدم قضيتي ان اللساني مخصوص لغة بما تقدم لكن قال غير واحد
ان الكلام لغة ما يشككم به قل سلا كان او كثيرا الان يدعى انه في هذا المعنى مجازاً ويكون
المراد بقوله المحدود بما تقدم المحدود ببعض افراده بما تقدم او يكون معناه اللغوي قد
اختلف فيه (قوله المعبر عنه بمصادر اللساني) اي الافراد الخارجية من المركبات
(قوله قال الاخطل الخ) اعترض الاستدلال بذلك بأنه ليس في قوله وانما يجعل اللسان
على القواد دليل ما يوجب ان اسم الكلام عندهم مجازي في اللفظ اذ اللفظ يتبادر عند
اطلاق الكلام ولانه لا يلزم من كون اللفظ دليلاً على النقص ان يكون اطلاق الكلام
على اللفظ مجازاً سم قلت لعل وجهه ان حاصل المعنى الذي اراده الاخطل ان المصنبة
والماحول عليه مالى القواد لسان انما يعبر عن القواد وهذا المقدم قد يوجب كونه
مجازاً في اللساني وانظر ما الفرق بين قوله ولانه لا يلزم الخ وبين ما قبله (قوله مشترك) اي
اشتراكاً لفظياً كما هو صريح الشارح به ولم يتعرض للاشترار المعنوي وكأني لعمد
القدر المشترك بينهم واللفظ في حقيقة كان يجعل أحد الامر من اللساني والنقصاني
وقد ذكره غيره بل وجهه الكمال بل الهمام في الممارسة حيث قال مانصه ثم لا شك في اطلاق
الكلام على من قام به الخروف لغة ام مجازاً او ما حقيقة وهو اي انه حقيقة اقرب لان
الاشترار من تكلم زيد ونحوه هو لفظه فيكون مشتركاً لفظياً ومعنوياً مشتركاً بينه
ان الكلام مطلقاً أعظم من اللفظ والنقص وهو اي كونه مشتركاً معنوياً بالوجه اه اي
لان الاصل وحدة الوضع وكون الاطلاق حقيقياً سم (قوله ويجاب الخ) حاصله ان مطلق
التبادر ليس علامة للحقيقة بل علامتها التبادر والحاصل بالصفة والالاتقن بالتبادر
الحاصل بـ ~~بـ~~ كثرة الاستعمال لانه وجد في الجوامع انه ليس بحقيقة وفي أحد المعنيين
الحقيقيين مع ان الحقيقة في نفسه لم تعرف به بل بالحاصل بالصفة شيع الاسلام (قوله لان
بجته فيه) قال الشهاب هذا يشبه تعبد التي بنفسه لان تكلم الاصولي هو بجته اه
وقبول جوابه لان اسم المراد بشكلمه بجته الذي هو اثبات المحمولات للموضوعات بل
المراد به ارادته بلفظ الكلام والمعنى وانما يريد الاصولي بلفظ الكلام اللساني أي انما
يطلق لفظ الكلام لارادة اللساني لان بجته عنه اي لان غرضه اثبات محمولاته وهذا معنى
حسن قريب بى أن يقال ان بجته لا يختص في ذلك لانه يعنى عن الادلة الشرعية وهي
لا تختص في الالفاظ لان منها الاجماع والقياس ونحوه ما هذه ليست ألفاظاً ويجاب بان
المراد بان بجته بالنسبة للكلام اللساني والنقصاني عن الكلام اللساني لان النقصاني

وهو المحدود بما تقدم لتبادره
الى الازهان دون النقصاني الذي
أنشأه الاشاعرة دون المعتزلة
(وقال الاشعري مرة) انه حقيقة
(في النقصاني) وهو المعنى القائم
بالنفس المعبر عنه بمصادر
اللساني مجازي في اللساني (وهو
المختار) قال الاخطل
ان الكلام في القواد انما
يجعل اللسان على القواد دليلاً
(ومرة) انه (مشترك) بين اللساني
والنقصاني لان الاصل في الاطلاق
الحقيقة قال الامام الرازي وعليه
الحق قوت منا ويجاب على
القولين عن تبادر اللسانيات
قد يكثر استعمال اللفظ في معناه
الجزائي أو في أحد معنييه
الحقيقيين فيتبادر الى الازهان
والنقصاني منسوب الى النفس
بزيادة ألف وثون للدلالة على
العلامة كما في قوله سم شراي
لفظي الشعر (وانما يشكلم
الاصولي في اللساني) لان بجته
فيه لاني المعنى النقصاني

كما أشار إليه بقوله لا في المعنى النفسي والحاصل ان المراد انه فيما فيه كلام لسانی
وفسافي انما يصح عن اللسانی فلا ينافي انه يبحث عن غير ذلك من المعاني كالاجماع
والقسام (سم قوله اي ماصدق اللسانی) أشار بذلك الى ان قسم اللسانی الى الاقسام
المذكورة باعتبار ماصدقه لامة هو (قوله فطلب ذكر الماهية) أي صفة أو موصوفة
على وجه التعمين لبعض افراده ودون ذلك كما أجاب بذلك بعض المحققين عن الاشكال
الوارد على تعريف الاستفهام بمذ كروية برهان تعريف الاستفهام بأنه اللفظ المقيد
الطلب ذكر الماهية كما يؤخذ من هذا التقسيم غير جامع لان الاستفهام كما يقيد بطلب ذكر
الماهية فقد يقيد بطلب تعيين فرد من افرادها نحو من افراده نحو من اذ ازيد اعمرو وقد يقيد بطلب
وصف من اوصافها نحو هل استغنى زيد وهل حصد الزرع (قوله اي اللفظ المقيد بالطلب
ذلك) قال الشهاب انما حوله لذلك لقول المتن الا في والا فاما لا يحصل الصدق الخ فانه
باعتبار اللفظ ولولا هذا الصح التقسيم هنا المقاد بالسانی من غير حاجة الى تاويل اه
ويقوم حينئذ من كلام الشارح ان الاستفهام باسم الكلام المقيد بالطلب ماذ كرانه
جعل الاستفهام من اقسام الكلام اللسانی وكذا يقال في بقية الاقسام وهذا لا ينافي
اطلاق الاستفهام بمعنى آخر كطلب الفهم (سم قوله وتخصيها أو وتخصيل الكف عنها
أمر ونهي) يدخل فيه نحو فهمي كذا لان فيه طلب تفصيل ماهية التفهيم لا ذكرها فهو
داخل في تعريف الامر خارج عن تعريف الاستفهام وكذا انقوا ذكر في ماهية كذا لان
فيه ايضاً طلب تفصيل ماهية ذكر كذا لا مجرد ذكر ماهية كذا انهم يرد عليه نحووا كفف فانه
أمر ويصدق عليه حد الشيء وهو طلب تفصيل الكف عنها دون حد الامر وهو طلب
تفصيلها فلا يكون حد الامر جامعاً لحد الشيء مافعا ونحووا يزدفانه يقيد بطلب تفصيل
الماهية لانهم قد فسروا النداء بطلب الاقبال فهو طلب تفصيل ماهية الاقبال مع انه
ليس بأمر ولا نهي ويجاب عن الاول بان الحدود الضمنية كالاستفهام من التقسيم
لا يتوجه عليها الواحدة بمثل ذلك وعن الثاني بانهم تسمعو اني تفسر النداء بطلب
الاقبال لانه لا زعم معناه ولذا قال في شرح العدة فانه أي النداء وضع لتبيين الخائب ويزعم
منه طلب الاقبال اه سم قلت قد يقال انقوا كفف يقيد بطلب تفصيل ماهية الكف
فهو داخل في حد الامر وفيه ان النهي كذلك اذ فيه طلب تفصيل ماهية الكف
اذ المكف به في النهي الكف كما تقدم فلا يثبت الامر متبوعاً عن النهي الا ان يقال ان
النهي طلب تفصيل ماهية الكف عن ماهية أخرى بغير انقوا كفف والامر طلب
تفصيل ماهية الفعل أو تفصيل ماهية الكف عنه بلفظ نحو كفف بقر يتعاطى في تعريف
الامر والنهي ولا يخفى مانع من التكلف (قوله وسائل) أي دون المطلوب منه رتبة
تسمية مثل هذا امر حقيقة مع تعريف الامر بأنه اقتضاء الفعل اقتضاء جاز ما غرظا
اذ لا يظهر فيه الجزم في قول العبد بربه خصوصاً مع ملاحظة التوعد بالعداب من

(فان انقاد) أي ماصدق اللسانی
(بالوضع طلباً فطلب ذكر
الماهية) أي اللفظ المقيد للطلب
ذلك (استفهام) نحو ما هذا
(و) طلب تفصيلها أو تفصيل
الكف عنها أي اللفظ المقيد لذلك
(أمر ونهي) نحو قوم ولا تقعد
(ولو) كان طلب تفصيل ماذ ذكر
(من ما قسم) أي سؤالاً مطلوب
منه رتبة (وسائل) أي دون
المطلوب منه رتبة فان اللفظ
المقيد لذلك من محاسبي امر
ونهي وقيل لا بل يسمى من الاول
اقتباس من الثاني سؤالاً أو اشار
المصنف الى هذا الخلاف بقوله
ولو (والا) أي وان لم يقيد بالوضع
طلباً (فما لا يحصل) منه الصدق
والكف (فما لا يحصل عليه

خاصية الحزم على ما تقدم في محله وانما يظهر هذا بالنسبة للخلق لكن يبقى الكلام في أن
 السؤال منه تعالى بالفاظ الامر كأغترى من أى الاقدام المذكورة فان خرج عنها كان
 التقسيم غير ماصرفه: أمل قاله سم (قوله تنبيه وان شاء) أى لا تكذب به غيرك على
 مقصودك وان شاء أى ابتكرته من غير ان يكون موجودا في الخارج نقله سم عن بعضهم
 (قوله) أم فأد طلبا بالاذم) كالغنى والتبرجى قال الشهاب فيه بحث من جهة الغنى وأما
 التبرجى فقد مشى في الطول على أنه لا طلب فيه وانما هو ارتكاب شيء لا يؤتى بصحوله اه
 وأقول اختلقة وفى الغنى فذهب من قال أنه لطلب المتقى ومنهم من قال أنه طاعة نفسانية
 يلزمها الطلب فاذا ذكره الشارح كالصنف أحد قولين فسامعنى البحث قاله سم والحالة
 النفسانية هي التلطف والتحصير على قوته وذلك يستلزم كونه مطلوبا لو أمكن (قوله)
 ومحقلمه الخبير) يخرج منه ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب أو كلام مركب يحتمل
 الصدق والكذب وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يستلزم الدور اذا اصدق معرف
 بالامانة نسب الخبر للواقع والكذب بعدم مطابقة نسبته للواقع واجب بوجوده من ان
 الخبر الاصطلاحي يعرف بالصدق والكذب للغير وبالصديق والكذب الاصطلاحيين
 بالخبر الغوى ومنه ان هذا التعريف على من فسر الصدق والكذب عاذا كرا ما لو فسر
 بمطابقة النسبة الاقناعية والانتزاعية للواقع وعدم مطابقة الواقع فلا دور سم (قوله)
 من حيث هو) أى بمجرد النظر الى مفهومه أى بمجرد ان يلاحظ أنه نسبة شيء الى شيء مع
 قطع التفار عن الاطلاق والقرائن الحالية والمقالية بل عن خصوصية الخبر كذا عبر بعضهم
 سم (قوله وأبى قوم نهر بقية الخ) فى العوائد القياسية وبمرحها شيخنا الشريف
 ما يعنى أن ادع لمسلم نفيه وإيضاحه المقام قال فالخبر تصوره أى تعقل المفهوم الذى
 وضع اللفظ له من حيث هو ضرورى لا يحتاج الى نظر وفكر ولم يرد أن فهم المعنى من اللفظ
 أو تصور من حيث أنه معناه ضرورى كذا أحققه العلامة ولا يتوجه حينئذ انه مما يتبدل
 بتبدل الاصطلاح فلا يوصف بالضرورة فان الحكم على ذات المعنى المقر بضروريته
 فى المذهب اصرح فان قيل ذاعرف الشيء بالبداهة فبداهته بديهية لانا اذا التفتنا الى
 حصوله نعرف انه بغير نظر فلا وجه لاختلاف الجهتين ولا الاستدلال وكذا كل كسب
 أعجب بانما يحدصور والاندري كيف حصلت وذلك لان النفس قد تحصل عالمها لتلفت
 الى كيفية ضبط حصولها حتى اذا اختلطت وطالت المدة التمس علمها فى بعضها كقيمة
 الحصول واخبر من قال بنظرية الخبر بأنه لو كان بديهيا لما اشتغل العلم بتعريفه قيل لأنه
 ضائع وقيل لان المصروف هو الموصّل بطريق النظر فلا يكون المصروف الا نظرا ما يمكن
 الجواب بوجهين الاول ان الشيء قد يكون بديهيا لكنه نظريا من وجه فيعرف تعريفه
 حقيقيا بالوجه النظرى من غير محذور وفيوز أن يكون تعريف الخبر تعريفيا بوجه نظرية
 مع بداهة الكنه وما لو فهم من ان الامر الاعتبارى لا يعرف لا وجهه الثانى ان البديهى

(تنبيه وان شاء) أى يسمي بكل
 من هذين الاعمين سواء لم يقد
 طلبا نحو أنت طالق أم فأد طلبا
 بالاذم كالغنى والتبرجى نحو
 الشهاب يعود واصل الله أن
 يعفوى (ومحقلمه) أى
 الصدق والكذب من حيث هو
 (الخبر) وقد يقطع بصره أو كذبه
 لا صور طوجه عنه كما ساقى (وأبى
 قوم تعريفه

ما لا يحتاج الى نظر لا ما لا يمكن حصوله منه لم لا يجوز ان يحصل بديهي خفي عن نظر محد
 اورسم فله طر يقان يختار المعروف أحدهما فلهما أو جاب المصنفان تعريفة ليس تعريفا
 حقيقة بآراءه بحصول مجهول لا يلزم ما ذكر بل هو بديهي وتعرفاته تنسبهات يراد بها
 الالتفات الى ما علم لصدق بانه المراد بالفظ الخبير فتكون تعريفات لفظة لا تنافي الإداهة
 وكذا الطلب ضروري صورته على الاصح باقسامه أي مع أقسامه الخمسة الاتية من
 الامر والنهي والامتناع والنداء والحق ١٥ ينقسم واختصارا كشمائلها
 وتفاضل في استدلال على بداهة الطلب والخبريان كالأمر من أهل التمييز لا احتياج الى نظري
 بين الخبر والطلب باقسامه فيعرف ان كلامه من نوع مغاير لا خروجه كالأمر في موضعه
 ويجيب عنه بما يطابقه حتى الصبيان المميزين ومن لا يتأق منه النظر كالبه ١٦ سم (قوله)
 كالأمر والوجود والعدم قد ذكر المصنف في المقدمات الخلاف في أن العلم ضروري
 أو نظري في المواقف وشرحه قبل انه أي الوجود بديهي تصويره فلا يجوز حثه أن
 يعرف الاترية القطب وقيل هو كسي فلا بد حثه من تعريفه وقيل لا بد صورته لا
 لإداهة ولا كسبه او المختار انه بديهي والمذكور أي لكون الوجود بديهي ارفقت الأولى
 من بديهي انه كسبي محتاج الى معرفة والثانية من بدعي انه لا يتصور الوجود أصلا
 لإداهة ولا كسبا ل هو مجتمع التصور وبما حجج الفرق الثلاث في قال ثم قال بانه
 أي الوجود يعرف حقيقة لكونه كسبا عنده مذكوره عبارات الأولى انه أي الوجود
 هو الثابت العين والمعدوم هو المنفي العين وفائدة لفظة العين التبيين على ان المعروف هو
 الموجود في نفسه والمعدوم في نفسه لا الموجود في غيره والمعدوم في غيره ولا ما هو أهم
 منها الثانية انه المنقسم الى فاعل ومنفعل أي مؤثر ومثاثر أو المنقسم الى حادث وقديم
 والمعدوم ما يكون كذلك الثالثة ما يعلم ويخبر عنه أي يصح أن يعلم ويخبر عنه والمعدوم
 ما لا يصح أن يكون كذلك فهذه العبارات تعريفات للموجود ودولم منها تعريفات
 الوجود فيقال الوجود ثبوت العين أو ما به يتقسم الشيء الى فاعل ومنفعل أو الى حادث
 وقديم أو ما به يصح أن يعلم الشيء ويخبر عنه وكما أي كل ما ذكره هذا القائل تعريف
 بالاختصاصي كالاختصاصي فان الجمهور يعرفون معنى الوجود والموجود ولا يعرفون شيئا مما ذكر
 في هذه العبارات وأيضا الثابت يادق الموجود والثبوت الوجود لا يصح تعريفه
 تعريفات حقا والفاعل موجود له أثر في الغير والمفعول موجود فيه أثر من الغير والقديم
 موجود لا أول له والحادث موجود له أول فلا يصح أخذ شيء منها في تعريف الموجود ومهمة
 العلم والاختبار فرع إمكان وجودهما فالتعريف بما يضادوري ١٦ من سم (قوله)
 فلا حاجة الى تعريفه المناسب أن يقول فلا يعرف (قوله) وقد يقال الانشاعا يحصل
 مدلوله في الخواص بالكلام والخبر خلافه (الح) اعلم ان معنى الخبر الانشاعا بالمعنى الشامل
 لجميع ما عدا التمييز والتمييز يتم بما عدا ذلك واحتياج الى الايضاح وقد ناص ذلك شيخنا

كالأمر والوجود والعدم أي
 كالأمر تعريف ما ذكر قبل لان
 كلامه الأربعه ضروري فلا
 حاجة الى تعريفه وقيل ليس
 تعريفه (وقد يقال الانشاعا)
 أي كلامه يحصل مدلوله في الخارج
 بالكلام) مجموعا ثالثا ورقم
 فان مدلوله من ايقاع الطلاق
 وطلب القيام يحصل بلا غيره

الشريف في شرح القواعد حيث قال اعلم ان كل أمرين بينهما ما في حد ذاتهما مع قطع
 النظر عن اعتبار معتبر حالة أمّا بالشبوت أو بالانتفاء ضرورة استتمالة ارتفاع النقضين
 والخبر دال وضعا على صورة ذهنية على وجه الادعاء يحكي تلك الحال الواقعة وتبينها
 والحكاية تبدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلا
 مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما يحكي ويفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع
 في الضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعة في السكينة موافقة للحكاية للمحكي
 فيها ثبوتيان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقة
 المحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفة لواقعها ولأن
 أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللا وقوع من حيث انها مدركة مفهومة من
 اللفظ ان طابقت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق
 والافسكذب والتغاير الاعتباري كاف في المطابقة وبه اعترف المحقق في الاصول الآن
 فبه تكلفنا نظره صرح على المحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد
 بالصورة الذهنية هو الايقاع والانتزاع وأن مدلول الخبر وهذا أي انه مدلول الخبر
 موافق لقول المصنف ومدلول الخبر المحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين المحكم وبين
 الوقوع واللا وقوع سواء أريد بالمحكم الايقاع والانتزاع أو الوقوع واللا وقوع وأن
 التغاير بين المتطابقين حقيق على الاول اعتباري على الثاني ثم قال فان قيل اضرب مثلا
 يدل على ثبوت نسبة الطالب أيضا فان تحقق كانت مدحا والافسكذب باقوت هو موضوع
 لنسبة الطالب للمساكين ثبوتها يسد على الثبوت بالذات الا انه يستلزم خيرا وهو ان
 الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحقق المطابقة لآله بالذات يدل على صورة ~~تحقق~~
 ثبوت نسبتها فافهم اه وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لعدم ثبوت النسبة
 وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة وقال الحنفيد في حواشي التلخيص
 بتحقيق الفرق بين الخبر والانشاء أن الخبر مقصده مطابقة النسبة المفهومة للخارج
 بخلاف الانشاء والافسكذب من الامر والنهي يدل على نوع طاب مخصوص فاذا لم يكن
 في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يابله يلزم أن يكون كاذبا وان كان كذلك يكون
 صادقا لكنهم اعتبروا الصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج
 وعدمها فأمل اه واذا تقر هذا فيمكن أن يحصل كلام المصنف والشارح على ما حققه
 شيخنا فنقول المصنف الانشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام أي ما لا يكون حكاية
 للنسبة الواقعة بين طرفيه فقوله اضرب مدلوله نسبة طلب الضرب لما هو حكاية لها
 وقوله يحصل به أي هو المقصود منه وقوله لا يغيره أي على وجه أن يكون مدلوله ما هو
 حكاية عنه فلا ينافي أنه يتحقق بدونه وقوله أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره
 يحصل على أن المراد بمدلوله مضمونه الذي هو وقوع النسبة الحكيمية على ما أشار اليه
 بعد على أن يكون مدلوله الحقيقي المقصود به حكاية ذلك المضمون وقول المصنف أي

ماله خارج صدق أو كذب أي ما يكون مدلوله حكاية للنسبة الواقعة بين طرفيه ويقتضي
أن يراد بالخارج الخارج عن اعتبار المتسرع حتى يشمل الذنوبات وقول الشارح أي
مضمونه من قيام زيد أي من وقوع قيامه وكلامه بهم ما تقدم نقله في كلام شيخنا عن
الحق في الأصول من أن المطابقة بين الوقوع والواقع من حيث كونه مفهوما من
اللفظ وبين ذلك باعتبار الواقع وقطع النظر عن كونه مفهوما من اللفظ فليشتمل له سم
(قوله أعم منه بالمعنى الأول) أي وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب عملا لا يقيد بالوضع
طابقا وقوله أي الانشائي في المعنى ما قبل الأول وهو ما لا يحد بالوضع طلبا معه أي
مع الأول فهو قائم انشائي على الثاني دون الأول لا فائدة بالوضع طلبا بخلاف أنت طابق
فإنه انشائي على الأول كالثاني فلذا مثل الشارح للانشاء على الثاني وقول الشارح أي
ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره كل منه ومن قول المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب
تفسير خلافه لكن تفسير الشارح بالحقيقة وتفسير المصنف باللفظ وقوله ماله خارج
ما خبر به مبتدأ محذوف والتقدير والخبر ماله خارج وبجمله خارج نعم لما وقوله صدق
أو كذب نعم أيضا لما كما يفيد مثل الشارح (قوله فان مدلوله أي مضمونه الخ) إنما
فسر المدلول بالمضمون الذي هو التسمية لا بالحكم الذي هو المدلول حقيقة على ما سبقت
لأن النسبة هي التي تحصل بغيره بخلاف الحكم فإنه لا يحصل إلا به سم (قوله وهو
محتمل الخ) ضمير هو يعود على المضمون وهو قيام زيد وقوله فيكون هو أي قام زيد الذي
هو الخبر وأبرز الضمير في يكون الثانية في الموضعين ليعود لغيره ما عدا عليه خبر الأول
فيه ما كان الضمير في الأول يعود على المدلول وفي الثانية على الكلام (قوله ولا يخرج له)
أي ولا خروج له فهو مصدر وقوله من حيث مضمونه أي الذي هو النسبة لأن حيث
مدلوله الذي هو الحكم على ما سبقت وقوله لأنه أي الخبر من حيث مضمونه وهذا ظاهر
فما تقدم من الحق في الأصول ووافقه ظاهر قول المصنف الآتي ومورد الصدق
والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقيام زيد عن وعرفه وإن أمكن تأويلها
بوافق ما تقدم من تحقيق شيخنا وقوله فالصدق أي فالخبر الصدق وليس المعنى فالطاقة
هي الصدق لما تقدم من أن الصدق والكذب في عبارة المصنف وصفان لنفس الكلام
سم (قوله فالجائز قال الخبر ما مطابق الخ) حاصله أن الصورة لا نه اما مطابق للواقع
مع اعتقاد المابقة واما مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة واما مطابق للواقع
مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث صور مع المطابقة للواقع أولاها صدق والثنان بعدها
واسطة واما غير مطابق للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة واما غير مطابق للواقع مع
اعتقاد المطابقة واما غير مطابق للواقع مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث أيضا مع عدم
المطابقة للواقع أولاها كذب والثنان بعدها واسطة فقول المصنف الثاني فيهما أي
قولنا ونفسه في جانب المطابق للواقع وفي جانب غير المطابق وقول الشارح الأول أي
ما قبل الثاني وهو المطابق للواقع الذي هو قبل الثاني الأول وغير المطابق الذي هو قبل

وقوله بالكلام من اقامة الظاهر
مقام المصنف لا يوضح
بمعنى المعنى أعم منه بالمعنى
الأول لشؤله ما قبل الأول معه
(والنسخ خلافه) أي ما يحصل
مدلوله في الخارج بغيره (أي ماله
خارج صدق أو كذب) فهو قائم
زيد فان مدلوله أي مضمونه من
قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل
لأن يكون وانما في الخارج
فيكون هو صدقا وغيره واقع
فيكون هو كذبا (ولا يخرج له)
أي للضمير من حيث مضمونه
(عنهما) أي من الصدق
والكذب (لأنه اما مطابق
للخارج) فالصدق (أولا)
فالكذب (وقيل بالواسطة) بين
الصدق والكذب (فالجائز) نظ
قال الخبر (اما مطابق للخارج
مع الاعتقاد) أي اعتقاد الخبر
المطابقة (وقيل به) أي نفي
اعتقاده بأن اعتقاد عدمها

أولاً مقتضياً (أو لاسطابق) الخارج (مع الاعتقاد) أي اعتقاد الخبز عدم المطابقة (وتفسيره) أي في اعتقاد عدمه ما بان
اعتقادها ولم يعتقد شيئاً (فإن الثاني) أي ما تنفي فيه الاعتقاد المذكور الصاق (٩٩) بصورتين (فيهما) أي في المطابق وغير

المطابق وذلك أربع صور

(واسطة) بين الصدق والكذب

والأول وهو ما معه الاعتقاد

المذكور في المطابق الصدق وفي

غير المطابق الكذب (وعبر

أي غير الجاحظ قال (الصدق)

المطابقة أي صدق الظاهر

مطابقته (لاعتقاد الخبير طابق)

اعتقاد الخارج أولاً وكذبه

عليهما أي عدم مطابقته

لاعتقاد الخبير طابق اعتقاد

الخارج أولاً (فإن الثاني) يقع

الذال المجهول وهو ليس معه

اعتقاد (واسطة) بين الصدق

والكذب طابق الخارج أولاً

(والرابع) قال (الصدق)

المطابقة الخارجية مع الاعتقاد

لها كما قال الجاحظ (فإن اعتقاداً أي

المطابقة الخارجية واعتقادها

أي مجموعهما ما بان فقد كل منهما

أو أحدهما (فإنه كذب) وهو

ما قد صدق فيه كل منهما سواء

صدق فقد اعتقاد المطابقة

باعتقاد علمها أم بعدم اعتقاد

نفي (و) منه (موصوف بهما)

أي بالصدق والكذب

(بجهتين) وهو ما فقد فيه

واحد من المطابقة للخارج

واعتمادها بوصف بالصدق من

الثاني والثاني وصاحبه أن ما قبل الثاني في الأول هو الصدق وما قبل الثاني في الثاني هو
الكذب وما تضمنه الثاني الأول هو صورتان وما تضمنه الثاني الثاني هو صورتان أيضاً
كما قرر بواسطة الصدق والكذب من كان كاعلم (قوله) أولاً يعتقد شيئاً أي كالثالث
واستشكل بأن الثالث لا يحكم منه ولا تصديق بل الخاصل منه تصور مجرد لفظه
بالجمله الخبرية ليس بخبر ووردت مع أن لفظه بها ليس بخبر بل هو خبر وإن لم يكن منه حكم
ولا تصديق بمعنى أنه لا يدرى وقوع النسبة ولا وقوعها شيء الاسلام (قوله) وغيره أي
من يقول بواسطة أيضاً وهو النظام وأعماله وبه وإن كان هذا القول مشهوراً عنه كما
اشهر ما قبله عن الجاحظ إشارة إلى أن غير النظام وافقه على ذلك فلم يترقبه (قوله)
فإن الثاني (واسطة) أي وهو خبر الثالث وهذا مناف لکلام غيره كالسعد فانه قد صرح
بأنه لا بواسطة على هذا القول بعد أن جعله مفرعاً على القول بالخصار والخبر في الصدق
والكذب وما أخذ المصنف أن ما ليس معه اعتقاد ليس بصادق ولا كاذب وما أخذ غيره أنه
كاذب شيء الاسلام قلت كلام السعد مطوق به شعر بعدم الجزم بنفي الواسطة على هذا
القول فانه ذكر بعدم صرح بما يفيد نفي الواسطة على هذا القول مانعه وأما المشكوك
فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بين ما من غير
ترجح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة القسم الآن يقال إذا تنفي الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فمكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون مادفا
أو كاذبا لأنه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كاصرح به أرباب المعقول
لأننا نقول لا حكم ولا تصديق الثالث بمعنى أنه لا يدرى وقوع النسبة أولاً وقوعها
وهذه لم يحكم بشيء من الثاني والأبواب لكنه إذا تلفظ بالجمله الخبرية وقال زيد في
الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل إذا تنقبت أن زيد ليس في الدار وقال زيد في
الدار فكلامه خبر وهذا ظاهره وصور هذا القول ست أيضاً لأن الخبر إما أن يطابق
الاعتقاد أم لا وفي كل إمامان يطابق الواقع أم لا فلهذا أربعة أثنان صدق وهما ما طابق
الاعتقاد سواء مطابق معه الواقع أم لا واثنان كذب وهما ما لم يطابق الاعتقاد سواء مطابق
الواقع أم لا وفي صورتان هما بواسطة وهما أن لا يكون مع الأخبار اعتقاد أصلاً كخبر
الثالث سواء مطابق ذلك الخبر الواقع أم لا والصدق والكذب على هذا القول بسطان
كما علمت (قوله) المطابقة الخارجية أي مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية
مع الاعتقاد لهما أي المطابقة المذكورة والرابع عن يقول بواسطة أيضاً وهذه
في الصدق والكذب كالجاحظ لكن زيد عليه تفاصيل لا يقول بها الجاحظ على
ما سنده إن شاء الله فنقول حاصل مذهبه أن ما طابق الواقع مع اعتقاد المطابقة يسمى
صدقا وما لم يطابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة يسمى كذبا ويخص هذين بالصدق
والكذب التامين وما طابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أو طابق الاعتقاد دون

اتفت فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب

الواقع فيسمى كلاً منهما صدقاً وكذباً من جهتين فالاول صدق من جهة مطابقة الواقع
 كذب من جهة عدم المطابقة للاعتقاد والثاني صدق من جهة مطابقة الاعتقاد
 كذب من جهة عدم مطابقة الواقع ويسمى الصدق والكذب المشغل عليهما هذان
 القسمان بالصدق والكذب غير التامين لما علم من أنه صدق من جهة ودون جهة وكذب
 كذلك فهذه أربعة أقسام وبقي قسمان وهما مطابقة الواقع وعدمها مع عدم اعتقاد
 شيء وهذان واسطة هذه لا يوصفان بصدق ولا كذب وذلك كغير الشاك فالصورت
 كالذين قبله قد علمت ان ما يسمى بهما الحافظان هما ما يسمى بهما كذا يسمى بهما الراغب صدقاً
 تاماً وكذباً كذلك وهما القسمان الأولان وما عد ذلك يسمى بهما الحافظ واسطة والراغب
 فصل في قسمي ما اشغل على المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها صدقاً من جهة
 وكذباً من جهة وصدقاً غير تام وكذباً كذلك وكذا ما اشغل على المطابقة للاعتقاد
 دون الواقع وأما ما لم يكن معه اعتقاد أصلاً كغير الشاك سواء كان مطابقة للواقع
 أم لا فهو عند واسطة فالصدق التام صورة والكذب التام كذلك والصدق غير التام
 والكذب كذلك صورتان والواسطة صورتان هذا قرر بمذهبه اذا علمت ذلك فقول
 الشارح سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم عدم اعتقاد شيء أم مسلم
 في الاولى دون الثانية فان ما لم يطابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء آخر يسمى الواسطة كما
 علمت وليس هو من الكذب كما ذكر الشارح وجواب مم لا يخفى ضعفه فراجع
 (قوله في الاثبات) أخذه من قول المصنف لا يثبتها ويحكم التي بالقياس
 كما سنبينه عليه الشارح (قوله بالنسبة) أي السكلامية (قوله كقيام الخ) هو
 على حذف مضاف أي كثيرون قياماً لتقرر من أن النسبة هي ثبوت المحمول
 للموضوع فالنسبة حينئذ في تمام ثبوت القيام لانتمس القيام وكان الحاصل له
 على ذلك قول المصنف لا يثبتها قائمه دال على أنه أراد بالنسبة تناسل القيام لاثبوت
 والا كان المعنى لا يثبت القيام وهو فاسد وقوله فيما يأتي قياماً في زيدين هو قائم قبل
 للنسبة بتمام لاثبوتها وما ذكر ذلك إلى أن المراد بالنسبة المنسوب والوجه أن كلام
 المصنف في الموضوعين على حذف المضاف أي الحكم بثبوت النسبة وكذا قائم أي
 النسبة التي اشغل عليها او كتبت مدلول قائم وان الشارح انما قصد المحافظة على
 ظاهر كلام المصنف لكرهاه المخالفة مع ظهور المراد فان السابق إلى القهمن
 الحكم بالقيام انما هو الحكم بثبوتها مع أنه كان يمكنه تفسير النسبة بما يوافي
 ما تقدم وجعل الاضافة في قوله لا يثبتها إثباتية أو حمله على الاستخدام فيكون الضمير فيه
 راجعاً للنسبة لا بالقي المراد فيمليق وهو الثبوت بل بمعنى المنسوب الذي هو متعلق
 الثبوت قائم سم والمراد بالحكم في قوله الحكم بالنسبة هو الادراك أي ادراك
 أن النسبة واقعة أو ليست واقعة (قوله في أنه يثبتها) أي فالكذب ليس مدلولاً
 للغير عند القرائ وانما جاء من تخلف المدلول عن الدال كما سيذكره الشارح

(ومدلول النسبة) في الاثبات
 (الحكم بالنسبة) التي تضمنها
 قيام زيد في تمام زيد مثلاً
 (لا يثبتها) في الخارج
 (للامام) الرازي في أنه الحكم
 بها (وذلك لا للقرائ) في أنه
 يثبتها (والآ) أي وان لم يكن
 مدلول للغير الحكم بالنسبة بل
 كان ثبوتها (لم يكن معنى من انما
 كذا) أي غير ثابت بالنسبة في
 الخارج

(قوله) وقد اتفق العقلاء (الخ) هذا ضرورة اللازم المذكور متضمن لايجاب جزمي سبيل ذلك
 السلب الكلي الذي تضمنه اللازم المذكور وظاهر أنه يلزم على قول القرافي أن لا يتصف
 الخبر بالكذب أصلاً لأنه لا يدل عليه بل التماثل على الصدق فقط فنحن أقدم بمثلاً
 مدلوله عند القرافي ثبوت القيام خارجاً بـ (قوله) وأوجب بأن كذب الخبر (الخ) هذا
 الجواب من طرف القرافي وهو إشارة إلى ما صرح به الرضائي في شرح الحاجية من أن
 مدلول الخبر هو الصدق خاصة وأن الكذب ليس من مدلوله وإنما هو احتمال عقلي
 وأرضاه المولى سعد الدين وهو الرابع وأصح له بأننا قطع بأن الذي نقصه عند اخبارنا
 بقولنا زيد قائم هو إرادة الخاطئ بـ ثبوت نسبة القيام لزيد لا حكمه بذلك وقطع بأن الذي
 نفهمه من اخبارنا بأن زيد قائم مثل ذلك وهذا هو الذي نصره في المطول ورد ما رحمه
 الامام بأنه لو أريد إيقاع التهمة لما كان لانكار الحكم معنى لا ممتنع أن يقال الله لم يقع
 النسبة فله الكمال وهو وجهه جداً ولا حاجة إلى ما أطال به هنا سم (قوله) لأن دلالة
 وضعية أي والدلالة الوضعية يجوز فيها اختلاف المدلول عن الدليل بخلاف العقلي فإن
 دلالة العلاقة تقتضي استلزام الدلالة لمدلول بحيث يستعمل تخلفه كإي دلالة الأثر
 على المؤثر (قوله) ثم الأول (الخ) استدلنا على الجواب المذكور (قوله) سالم من هذا
 الاختلاف أي لأن الحكم بالنسبة لازم للخبر لا يخلو عنه وقد يقال الحكم المذكور هو
 الإيقاع بمعنى ادراك وقوع القضية أي مطابقاً للنسبة الواقعية قد يختلف عن الخبر
 لجواز اختيار الشخص بخلاف ما يعتقد الأهم الآن يقطع النظر في القضية التي هي
 متعلق الحكم عن المطابقة للواقع وعدم المطابقة كذا أجاب بعض مشايخنا
 ولا يخفى أنه ضعيف ولا يصح برده عليه أيضاً خبر الشافعية داخل في الخبر كما هو وليس
 مدلوله الحكم بالنسبة إذ لا حكم فيه (قوله) باعتبار ما تضمنه أي لا باعتبار مدلوله وقوله
 كما سأل في أي قوله ومورد الصدق والكذب النسبة (الخ) (قوله) أوضع كما قال (الخ) وجه
 شيخ الإسلام الأوضعية بلا ممتنع من إيهام عبارة المحصول وجود الكذب لا بوصف
 الخبرية والقصد انتفاء وإيهام عبارة التخصيص أن كل خبر كذب وليس كذلك وأما
 أقالو قلنا بديل قول المصنف والألم يكن (الخ) والألم يكن الكذب خبراً كما قال في المحصول
 وأهم وجود الكذب بدون خبر فيكون أهم من الخبر وليس كذلك إذا الكذب لا يكون
 الا خبراً ووجه الإيهام المذكور أن المعنى في قولنا والألم يكن الكذب خبراً أن يقال
 واللازم باطل أي بل يكون الكذب خبراً وهذا هو وجود الكذب بدون الخبر
 بلا ريب ولوقلنا والألم يكن الخبر كذباً كما في التخصيص اقتضى حصر الخبر في الكذب
 وليس كذلك ووجهه كما مر أن يقال اللازم باطل أي بل يكون الخبر كذباً أي كل خبر وقد
 يقال قضية هذا الإيهام عدم الموضوع أصلاً في تنسك العارفين وهو خلاف قول
 الشارح أوضع المقيد بثبوت أصل الموضوع إيهاماً وقد يجب بأن الإيهام المذكور

وقد اتفق العقلاء على أن خبر
 الخبر كذباً وأوجب بأن كذب
 الخبر بأن لم تثبت نفسه في
 الخبر ليس مدلوله حتى يقال
 ما جعل مدلوله من ثبوت التهمة
 غاية الأمر أن الخبر الكذب
 تخلف فيه المدلول عن الدليل
 لأن دلالة وضعية لا تقتضي
 وتقسيم الخبر إلى الصدق
 والكذب باعتبار وجود مدلوله
 معه وتختلف عنه نعم الأول الموافق
 للامام الرافضين سالم من هذا
 الاختلاف وتقسيم الخبر عليه إلى
 الصدق والكذب باعتبار
 ما تضمنه من النسبة كما سألنا
 وقرأنا على الخبر في الأئمة
 الخبر في النبي فيقال مدلوله
 الحكم بانتفاء النسبة وقيل
 انتفاءها وقوله والألم يكن خبراً
 من الخبر كذباً أوضع كما قال من
 عبارة المحصول لم يكن الكذب
 خبراً ومن عبارة التخصيص
 وغيره لم يكن الخبر كذباً

النظر (النسبة التي تضمنها ليس

غير كقائم في زيد بن عمرو فأنتم

لا يتوزيد) لعدم إضافتها

للمسند إلى غيره زيد مشتمل على

نسبة هي قيام زيد وهي مورد

الصدق والكذب في الخبر

الذي كور لا يتوزيد لعدم روجه

أيضا إذ لم يقصد به الاخبار بها

(ومن ثم) أي من هنا هو أن

المورد النسبة أي من أجل

ذلك (قال) الامام (ما لا يبعد عن

أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان

ابن فلان فلا نشاهد بالوكالة)

أي التوكيل (فقط) أي دون

نسب الموكل ووجه بناءه على

حاذر أن متعلق الشهادة غير

كإسما في (والذهب) أي الرابع

عندنا أنها شهادة (بالنسب)

للموكل (ضمنا ولو كالة) أي

التوكيل (أصلا) تضمن ثبوت

التوكيل المأمور له ونسب

الموكل لغيره عن مجلس

الحكم **§** (مسئلة) النظر

بالنظر إلى أمور خارجة عنه

(امامه مقطوع بكذبه كلفه ادم

خلافه ضرورة) مثل قول القائل

الشيء من جهة معان أو يرتفعان

(أو استغلا) نحو قول القائل

العالم قديم (وكل خبر) عنه صل

الله عليه وسلم (أو هم باطلا) أي

أوقع في الرجم أي الذهن (ولم

يقبل التأويل فكذب) عليه صل

الله عليه وسلم لعصمة عن قول الباطل (أو نقص منه) من جهة رايه (ما ينزل الوهم) الحاصل بالنقص منه

كان يدفعه التأمل في المقام بسم ولما يكن مانعا من ثبوت أصل الوضوح لهما بحسب

المقام فتأمل (قوله) ومورد الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها) يعني النسبة

الاسنادية كالنسبة التي تضمنها قائم في زيد بن عمرو قائم لا ما يقع في أحد الطرفين من

النسب التقييدية كمنقولة زيد لعدم وفي المثال (قوله) ليس غير) هو بفتح الراء وضوحها

بالتنوين وتركها فيها شيخ الاسلام (قوله) فتأمل المسند إلى غيره زيد مشتمل على نسبة هي

قيام زيد) يتبادر إلى أنهم ما اعتبر نسبة التي بين قائم وغيره وفيه نظر لان هذه النسبة

لا يصدق عليها النسبة التي تضمنها الخبر لان التي تضمنها الخبر هي نسبة الخبر المقصودة

بالاقادة وهذه ليست مقصودة بالاقادة بل لتصور القائم منسوبا إلى زيد فهي مقصودة

بالعرض فلا تكون مورد الصدق والكذب فينبغي أن لا يكون قوله المسند إلى غيره زيد

إشارة إلى محل النسبة التي هي المورد على النسبة التي بين قائم وغيره بل إشارة إلى أن

استداه إلى غيره زيد دليل على نسبه إلى زيد قاله سم قلت ومما يؤيد ما ذكرنا قالوا من

أن اسم القائل مع مفعوله من قبيل المفرد (قوله) مشتمل على نسبة) أي مستلزم لها

وقوله هي قيام زيد أي ثبوت قيام زيد وقوله لا يتوزيد لعدم روجه أي في الخبر الذي كور

الذي يقصده أي بالخبر الذي كور الاخبار بها أي بالبنوة فلوقال شخص جاز زيد بن عمرو

وكان زيد قد اتصف بالبحي في الواقع دون بنوته لعدم لم يكن ذلكا الشخص كذا في غيره

بل صاد قاله انما أخبر بالبحي وقد وقع بالبنوة ومن هذا القليل ما يجب أن الامام

ابن حرقه حضره قد نكح عقد شيخه ابن عبد السلام ولده وكتب الصدق اذ وكتب

أهل المجلس شهادتهم فيه فلما ولي إلى ابن عرفة ليكتب شهادته وجدده بقرع العالم

الفاضل فلان الخ فامتنع من كتب شهادته وقال لم أعرف له علما حتى أشهده فقال له شخصه

انك جاهل أنت انما شتمت على النكاح دون العلم (قوله) أن متعلق الشهادة غير) أي

والخبر انما يتعلق بالنسب الاسنادية دون التقييدية وقد يقال النسب التقييدية وان لم

تكن مطروقة بالذات لا زائدة حتى لم تكن مورد الصدق والكذب لكن مطروقة بالتبع

لتعيين الاطراف فهي قيود للخبر والقائل بالخبر فإليه بقيدوه المذكور وتفرجهان

كأنهم مورد الصدق والكذب لا يقتضي عدم الاخبار بها تعا بل مقتضى كونها مقبولة

لغير هو الاخبار بها كذلك وهذا يظهر وجه المذهب الاق سم قلت وهذا الملاحظ

الامام ابن عرفة في ما وقع منه في الحكاية المقتضية (قوله) اغتبهت عن مجلس الحكم) كما

عله لهدف يدل عليه المقام تقديره وأق الشهادة على هذا المنوال اغتبهت الخ أي وأما

لو كان حاضر الشهد على عينه ومجمل عليه كما قاله الشهاب (قوله) بالنظر إلى أمور خارجة

منه) أي وأما بالنظر إلى نفس مفهومه فقد تقدم انه ما يحتمل الصدق والكذب (قوله)

كالمعلوم خلافه) أي خلاف مدلوله (قوله) فكذب) قال سم قال شيخنا الشهاب نائب

الناظر لغيره عائد على الخبر ثلاثا نحو الخبر عن العائد ونقصه ذلك تعدى كذب بنفسه مقصود

الله عليه وسلم لعصمة عن قول الباطل (أو نقص منه) من جهة رايه (ما ينزل الوهم) الحاصل بالنقص منه

كذب

من الاول ما روى ان الله خلق نفسه فانه وهم صدوقه أى وقع في الوهم أى الذهن ذلك وقد دل العقل القاطع على انه تعالى متعز عن المحدث ومن الثاني ما رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى بنا رسول الله (٥٣) صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء

في آخر حياته فلما سلم قام فقلنا أرايكم للبتكم هذه فان على رأس مائة سنة متمم السابقين عن هو اليوم على ظهر الارض أحد قال ابن عمر فوهم الناس في عقابته وانما قال لا يتي عن هو اليوم يريد أن يضيء ذلك القرن فوه فوهم الناس بفتح الهاء أى غلطوا في فهم المراد حيث لم يسمعوا القصة اليوم وبواقضه فيها حديث أبي سعد الخدرى لاثاني مائة سنة وعلى الارض نفس منقوسة اليوم وحديث جابر بن ميمون عن نفس منقوسة اليوم باقى عليها مائة سنة وهي حية يومئذ رواه مسلم ويروى مسلم أيضا عن جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر وروى منقوسة أى مولودة أحقره به عن الملائكة (وسبب الوضع) الغريبان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم (نسيان) من الراوى لما رواه فيذكر غير غلط لأنه المروى (أو انقراض) عليه صلى الله عليه وسلم كوضع الزنافة أحاديث تخالف المعقول تنفيير للعقلاء عن شربهم الملهة (أو غلط) من الراوى بان يسبق لسانه الى غير ما رواه ويضع مكانه ما يظن أنه يروى عنه (أو غيرها) كافى وضع بعضهم أحاديث في الترغيب

كذب الخمر وأصله كذب فيه ٥١ وأقول مكذوب خبر مبتدأ محذوف أى فهو مكذوب وأجله خبر كذب والراى بذلك المبتدأ المحذوف ٥٢ قلت الوجه ما قاله الشهاب وما قاله سم غير محمد شيئا في دفع ما قاله الشهاب كما هو بين بلا شبهة (قوله من الاول) أى المكذوب وقوله من الثاني أى ما نقص منه ما ينزل الوهم (قوله أرايكم الخ) التاء هي الفاعل والكاف حرف دال على حال مخاطب وللتكلم مقول وقوله فان على رأس الخ اسم ان ضمير الشأن محذوف وبوجه لا يتي خبر ان وقوله منها ثلثمائة ومن لا بداه أى مائة سنة مبتدأ من هذه الآية وقوله من الخ حال من أحد لسان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا كما تقرر في محله وقوله على ظهر الارض خبر هو اليوم نصب على الظرفية والفاعل فيه متعلق بقوله على ظهر الارض المحذوف أى عن هو متعز على ظهر الارض اليوم (قوله وبواقضه) أى يوافق هذا الخبر فيها أى في قصة اليوم أى في إثباتها (قوله لا تاتي مائة) أى آخرها (قوله ما من نفس منقوسة اليوم) قوله اليوم ظرف لمنقوسة (قوله ان ذلك) أى ما قاله ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم (قوله تنقوسة أى مولودة - تحزبه عن الملائكة) ولا يتحزبه عن الجن فانه مولودة لا يكن قد يشكل بالبدن فانه لم يتقرر مع ثمن الجن وكان وجوده حينئذ يمكن أن يجاب بفتح أنه مولود وبأنه لا يكن حينئذ على ظهر الارض وله كافر في الهوى أو على البحر يخرج بقوله على ظهر الارض أو هو مستغنى وأما من يحدث بعد من البشر فاحترز عنه بقوله اليوم فانه لم يلق جوابه الثالث هو الاول وأما الثاني فلا يمتنى بعده (قوله وسبب الوضع الخ) فان قلت هو آخره ما به بعد فان منه ما يصل للموضوع أيضا كقوله وما نطق وقوله وبعض المنسوب قلت لما كان ما قبله متناوila لاجل الجمع الموضوعات ومنها ما شمله بعض الأنواع الائمة عقبه ذكر سبب الوضع للمناسبة بينهما ولتقرغ الذهن الى تلك الأنواع لاحسانها لفقد الثبوت انهم امن ان تصح مع قلة الكلام على سبب الوضع سم (قوله أو انقراضه) شيخ الاسلام انولى أو تنفسه اذا انقضاء قسم من الوضع لأسببه ٥٤ (قوله كافى وضع بعضهم أحاديث في الترغيب الخ) فيه ان هذا من أقسام الانقراض فلا وجه لعدم غيره (قوله ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر ممدى الرسالة) يفهم ان محل الخلاف ما قبل نزول قوله تعالى وخاتم النبيين أما بعده فلا يجع الخلاف في القطع نظر النهي في المعنى مع منع الشرع على ان تجوز العقل صدقه لا ينافي القطع بكذبه عادة لانه من تجوز العقل خلاف الامر والعادة أنه لو قدر وجود خلافه لم يكن محال لا لأنه يجوز خلافها بالفعل كما قرره ابن الحارث وشراحه في أول مختصره وقوله بلا مجزئة أو تصديق الصادق أى من بني معلوم النبوة قبل هذا يصدق هذا المدعى النبوة في دعوى النبوة والمعنى بلا واحد منهم ما كافى قوله تعالى ولا تطع

في الطاعة والترغيب عن المعصية (ومن المقطوع بكذبه على الصحيح خبر ممدى الرسالة) أى قوله تعالى رسول الله الى الناس (بلا مجزئة أو) (بلا تصديق الصادق) لانه لان الرسالة عن الله على خلاف العادة تقضى بكذب من يدعى ما يخالفها بالادلة

منهم آثم أو كثر واقع تصديق الصادق لا يحتاج الى اظهار المجيزة سم وقوله والمعنى
 بلا واسد الخ أي لان ظاهر كلام المصنف يوهم أنه لا يجمع المجيز من تصديق الصادق
 وليس كذلك اذ أحدهما كاف فلوقال وتصديق الصادق بالواو بدل أو لمسلم من ذلك
 كما قاله شيخ الاسلام (قوله لتجوز العقل الخ) فيه ان هذا لا ينافي مع الاول لانه
 انما عمل بالعادة والتجوز العقلي لا ينافي القطع بحسب العادة كما مر (قوله فقط) أي
 دون دعوى الرسالة (قوله فلا يقطع بكذبه) فيه ما مر من أنه بوجه تقييده بما قيل نزول
 قوة تعالى وخاتم النبيين وأما بعده فلا خلاف في القطع بكذبه لكونه معلوما من الدين
 بالضرورة (قوله وما نقب الخ) بحث فيه المصنف في شرح المنهاج فقال بعد أن نقل ذلك
 عن الامام ولما قل أن يقول غاية متعنى النقب الجله والمقتضى الاله عدم الوجود ان
 فكيف يمتنع ذلك ما عدا في عدم الوجود وانما قصاره غلظ غالب ويجب أن لا يلتفت
 الى ذلك لتجوز ان فرض دليل شرعي أو عقلي أو فوقي والروا على نقله عادى القسمين
 المذكورين في الكتاب أي المنهاج اه قلت ويؤيد ما قاله ان الاستقراء الناقص انما
 يوجب الحق كما نص عليه الامامة وأما الاستقراء التام فهو معتدرا ومستهجرا سم
 (قوله ولم يوجد عند أهل) أي لا في بطون الكتب ولا في صدور الرواة قاله الاسنوي
 (قوله وهذا) أي القطع بالكذب على الصحيح مفروض وقوله كما في عصر العصاة أي
 كالحديث الواقع في عصرهم (قوله وبهض المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم من
 المقطوع بكذبه) قضية كلام المصنف ان فيه قولاً بأنه لا يقطع بكذبه ولم يذكره الشارح
 ولا غيره فيما عدا ذلك فالظاهر انه من المقطوع بكذبه قطعا استدلالا ثم رأيت الاسنوي
 صرح بذلك قاله شيخ الاسلام وحديثه يكون قوله على الصحيح نظر الى المجموع قلت
 وقضية كلام الشارح عدم الخلاف في هذا النوع حيث قال بعد قول المصنف وبعض
 المنسوب الخ من المقطوع بكذبه المقتضى ان قول المصنف وبعض المنسوب الخ مجعدا
 محذوف الخبر وليس معطوفا على ما قبله فان قيل قد صنع مثل ذلك في الذي قبله أعني قوله
 وما نقب الخ حيث قال بعده من المقطوع بكذبه مع امكان عطفه على ما قبله المقتضى ان
 الخلاف فيه بل الخلاف فيه هو الواقع قلت اهل قطعه عن العطف وجده له بتد المحذوف
 الخبر ليستأنس بالقطع فيما بعده كمر سم (قوله أنه قال سيكذب على) قال المصنف في
 شرح المنهاج فان قلت لا يلزم وتوقع الكذب في الماضي الذي هو المدعى لانه قال سيكذب
 بصيغة المضارع فيجوز أن يشع في المستقبل قلت السين الداخلة على يكذب وان دلت
 على الاستقبال فانما تدل على استقبال قليل بخلاف سوف كما نصوا عليه وقد حمل هذا
 الاستقبال القليل زيادة اه ومراده بالماضي في قوله لا يلزم وتوقع الكذب في الماضي
 ما تقدم على زمن المصنف الذي هو زمن قطعه بكذب بعض المنسوب اليه صلى الله عليه
 وسلم وبالمستقبل في قوله فيجوز أن يقع في المستقبل ما تأخر عن زمن ذلك الحكم الصادق

وقيل لا يقطع بكذبه تجوز
 العقل صدقه أمام دعوى النبوة
 أي الإجماع اليه فقط فلا يقطع
 بكذبه كما قاله امام الحرمين (وما
 نقب أي نقض عنه) من
 الحديث (ولم يوجد عند أهل)
 من الرواة من المقطوع بكذبه
 لقضاء العادة بكذب ناقله وقيل
 لا يقطع بكذبه تجوز العقل
 صدق ناقله وهذا مفروض بعد
 استقراء الاخبار أما قبل
 استقراءها كما في عصر العصاة
 فيجوز أن تروى أحدهم ما ليس
 عند غيره كما قاله الامام الرازي
 (وبعض المنسوب الى النبي صلى
 الله عليه وسلم) من المقطوع
 بكذبه لانه روى عنه انه قال
 سيكذب على فان كان كاذبا
 فلا يلزم وقوعه

والآفة كذب عليه وهو كما قال
المصنف حديث لا يعرف (والمتداول
أحاديث فيما تتوفر الدواعي - في
نقله) نواتر أراك سقوط الخطيب من
المتبروق الخطيب من المقطوع
بكذبه لخاصته للعادة (خلافا
للافتة) أي في قوله لا يقطع
بكذبه لغير العقل صدقه وقد
قالوا بصدق مارو ومنه فامة
على رضى الله عنه فماتت الخليفة
من يمدى مشبه به بمات يواتر
من المجزئات كنيين الجذع واسليم
أطرو وسبع الحصى ثلثا هذه
كانت متواترة واستغنى من
واترها إلى الآن متواتر القرآن
بجلاص ما يذكري فامة على فانه
لا يعرف ولو كان ماخوذ على أهل
سعة السقفة أي العصابة الذين
بابوا أبابكر في سقفة بني ساعدة
من الخرج وهي سقفة ظلة هنزلة
الداراهم ثم يابيه على وغيره رضى
الله عنهم (واما) مقطوع (بصدق
كثير الصادق) أي الله تعالى لنزعه
عن الكذب ورسوله صلى الله
عليه وسلم لعصمته عن الكذب
(وبعض المنسوب إلى محمد صلى
الله عليه وسلم) وان كذا فعل عينه
(والتواتر معني) أو انظروا هو خبر
جمع عتج عادة (وأنطوهم - في
الكذب عن محسوس) لا معقول
بل نواتر الغلط فيه كثير الفاسقة
بقدم العالم

بأن يكون قرب الساعة فلتأمل اسم (قوله فيه) بالباء الموحدة أي بقوله سيكذب
على كذب وقوله وهو أي قوله سيكذب على (قوله فيما تتوفر الدواعي) أي تجتمع
البواعث وقوله على نقله متعلق بتوفر (قوله كسقوط الخطيب الخ) أي كالاخبار
بذلك وقوله من المقطوع بكذبه خبر عن قول المصنف والمتقول أحادا (قوله لخاصته
للعادة) أي وهي النقل نواتر في مثل ذلك (قوله وقد قالوا بصدق مارو الخ) أي
وقوله سم ذلك من غيرات خلافهم المذكو وليس قول الشارح وقد قالوا الخ دليلة
لما ادعوه من عديم القطع بالكذب بل دليلة ما ذكره بقوله لغير العقل صدقه فقول
بعض المشبهين ما صدقه وقد قالوا بصدق مارو ومنه الخ هذا أخص من مدعاهم غير
صحيح والصحيح منه للمقول أحاد فيما تتوفر الدواعي على نقله نواتر (قوله مشبهين
له) حال من ضمير قالوا وبغيره مارو ومنه (قوله قلنا) أي جوابا عن التشبيه المذكو
(قوله واستغنى من واتها) أي عن استغناء واتها (قوله متواتر القرآن) أي المستقر
على الدوام (قوله فانه لا يعرف) أي لا يعرفه أهل الحديث فضلا عن أن يكون متواترا
(قوله ولو كان الخ) أي ولو كان يعرف ليعتق على أهل سعة السقفة (قوله من الخرج)
بأن لبق ساعدة (قوله ثم يابيه على) أي بعد ستة أشهر بعد موت سيدة تنفاطمة
رضي الله عنها وأنه لو كان سيدنا أبو بكر رضى الله عنه لا يصدق الإمامة لنافعه
سيدنا علي أو غيره نصحاء الدين بل ذلك واجب وكذب يظن بأحد من العصابة رضى الله عنهم
أن يكتم حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحتاج الأمر إليه أم كيف
يسعه محتاجه صلى الله عليه وسلم هذا مع كون سيدنا علي غايته من القوة وقرابته
بنو هاشم كذلك وسيدنا أبو بكر لم يكن لمن يقتصر به من القرابة فأي مانع لسيدنا علي
لو فرض أن الحق لمن تناوله وهذا على التنزيل معهم أي الرافضة فانهم يزعمون أن سيدنا
أبا بكر غضب سيدنا عليا لحقه والافضن جازمون بأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم يبرؤون من أن يعلمهم غرض نفاسي على مخالفة الحق كلا والله ثم كلا والله (قوله
كثير الصادق أي الله الخ) لم يذكر مع خبر الله وخبر رسوله خبر الأمة وهو الإجماع لأنه
محتاتف في قطعته فانه شيخ الاسلام قال بعضهم أولاه لا يصرح عن خبر الله ورسوله
(قوله لعصمته عن الكذب) أي عدا أوسموا (قوله وهو خبر جمع) ضمير يعود لمتواتر
لفظا وقوله بجمع قيدا وقوله يمتنع الخ فيسددان وقوله عن محسوس فيسدد ثالث (قوله
عن عادة) هو ما صرح به جمع من المحققين فالقول بأنه يمتنع عقلا وهم أو مؤول شيخ
الاسلام وقوله ومؤول أي بأن العقل يحكم بالاستحسانا نظرا إلى العادة لا بالنظر إلى
لتصور الذهني مجردا عن العادة فانه لا يرتفع وإن باغ العبد ما عسى أن يبلغ لكن ذلك
التصور لا يمنع حصول العلم العادي بالاستمتاع بآفات (قوله عن محسوس) أي ولو بواسطة
أولى الأصل فيشغل متعدد العباد أيضا فانه يصدق عليه باعتبار ما بعد الطبيعة الأولى انه

فان اتفق الجميع المذكور في اللفظ
والمعنى فهو اللفظي وان اختلفوا
فيهما مع وجود معنى كلي فهو
المعنوي كما اذا اُخبر واحد عن
حاتم انه اعطى ديناراً وآخره
اعطى نرساً وآخره اعطى ديناراً
وهكذا افتدافه على معنى كلي
وهو الاعطاء (وحصول العلم) من
شـ بر مضمونه (آية) أى علامة
(اجتماع شرائطه) أى التواتر
في ذلك ان خبر أى الامور المحققة
وهي كايؤخذ مما تقدم كونه خبر
جمع وكونهم بحيث يتبع نواطعهم
على الكذب وكونه عن محسوس
(ولا تكني الاربعة) في عدداً للجمع
المذكور (وقال القاضى) أى
بكون السابق (والشافعية)
لاحتياجهم الى الترتيب فيما
لوشم دوا بالزنا فلا يشهد قولهم
العلم (وما زاد عليها) أى الاربعة
(صالح) لان يكني في عدد الجمع
في التواتر (من غير ضبط) بعدد
معين (ووقف القاضى في خمسة)
هل تكني (وقال الاصطغرى
ألف) أى أقل عدداً للجمع الذى يقيد
خبره العلم (عشرة) لان مادونها
احاد (وقيل) ألف (اثنا عشر)
كعدد التيقاض في قوله تعالى ربنا
منهم اثني عشر قبلاً بعثوا كما قال
أهل التفسير للكنعانيين بالشام
طليعة لبني اسرائيل

عن محسوس واسطة الطبقة الاولى وفى الاصل أى بالنظر للاولى وشمل المحسوس
المحسوس بسائر الحواس الظاهرة وهل يشمل الوجدانيات أيضاً في نظر وقد يقال على
الشمول تقرير الاقوال الاتية في عدد التواتر كقوليه في تقرير قول العشرى على
اخبارهم بصبرهم فان الصبر غير محسوس بالحواس الظاهرة وفي تقرير قول الاربعين يستدعى
اخبارهم عن انفسهم بذلك فان الكفاية ليست امر المحسوس بالحواس الظاهرة فان قيل
عدد التواتر المذكور ومنطبق على اخبار النصارى يقتل سيدنا عيسى عليه السلام لانهم
عند مجتمع نواطعهم على الكذب اُخبروا عن محسوس اُجبى بجمع ذلك لان مرجع خبرهم
الى اليهود الذين دخلوا على عيسى البيت وقد كانوا التسعة نفر كما في كتب التفسير ولا قيل
العاد فواضح مثلهم على الكذب على ان التسعة اختلفوا في الاخبار يقتله كما حكى عنهم
فانته بعضهم ونفاه بعضهم سم (قوله) فان اتفق الجميع المذكور في اللفظ والمعنى فهو
اللفظي وان اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلي فهو المعنوي قال سم أقول ببقى ما لو
اختلفوا في اللفظ دون المعنى كما في الالفاظ المترادفة فيصطلح انه من المعنوي للاختلاف
في اللفظ وفيه نظرا لانه اعتبر في المعنوي الاختلاف في المعنى ايضا ولا اختلاف في نفيه
والاو جسمه انهم اللفظي لان اللفظ وان اختلف في حكمه المتعدد لانه معناه وعلى
التقديرين هو خارج من كلامه الآن يقال المراد الاتفاق في اللفظ ولو سلكنا فيكون داخل
في القسم الاول في كلامه سم (قوله) وحصول العلم من خبر مضمونه (الخ) أى لو مع قرائن
لازمة لم يخرج خبر الاحاد الذى اُفاد العلم بالقرائن المنقولة كما سمى ما في فاهيخ الاسلام
وقوله من خبر متعلق بحصول وقوله بمضمونه متعلق بالعلم (قوله) في ذلك النسب متعلق
باجتماع (قوله) أى الامور المحققة تفسير للشرائط واشاد بذلك الى أن المراد بشرائطه
أجزاؤه المحققة أى المورجدة لما هيته لا ما كان خارجا عنها (قوله) ولا تكني الاربعة وما
زاد عليها (صالح) فيه وقفة ظاهرة لاقضائه عدم صلاحية الائمة الاربعة بل الخلفاء
الاربعة وصلاحية خمسة ممن لم يعرف بالقبض من عوام زمانه والابن مانيه وان قضية
المعنى عكسه اللهم الا أن يراد عدم كفاية الاربعة من حيث مجرد الكثرة لا مطلقا فلا
ينافي في نحو الخلفاء الاربعة تكني باعتبار احوالهم فليتأمل سم (قوله) لا احتياجهم
الى الترتيب فيه بحيث لا نقضه عدم الاحتياج الى ترتيب كية الشهود اذا بلغوا عدد
التواتر وانهم ممن القروع خلافه والله لا بد من ترتيب كية الشهود مطلقا لان الشهادة
يطلب عليها التعبد ولهذا اشترط لها صبغة مخصوصة فلا تخرج عليها الرواية قاله سم وقد
يجاب عن أصل استدلال القاضى بأن أمر الشهادة امتنع دعى بالاحتياط اُجدر قوله
السعدية سم عنه (قوله) لان مادونها (احاد) قال سم في اثبات المطلوب بنظر واضح انه
ولعل وجهه ان تسمية مادونها بالاخذ عند الحساب والكلام في اصطلاح الاصوليين
لا اصطلاح الحساب (قوله) طبيعة أى يطلعون اخبارهم وهو حال من ضيع بعثوا

المأمورين بهادهم ليضروهم بحالهم الذي لا يرتفع فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل آية (عشرون) لأن الله تعالى قال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فيموتوا بعث عشرين لما تبين على أخبارهم يصبرهم فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل آية (أو بعون) لأن الله تعالى قال يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا أهل التقوى وأربعين رجلاً كلهم عروضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فأخبار الله عنهم بأنهم كانوا يسيرون بسببهم عن أنفسهم بذلك لم يمتثل قلبه فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل آية (سبعون) لأن الله تعالى قال وأخذا موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا أي لا اعتدوا إلى الله تعالى من عبادة الجبل ولسماعهم ١٠٧ كلامه من أمر ونهي وإعجاز وأقومهم بما

يسعونه فكونهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل آية (ثلاثمائة وبضعة عشر) عدد أهل غزو وتبديد البضع بكسر الباء وقد تنقح ما بين الثلاث إلى التسع وبشارة إمام الحرمين وغيره وثلاثة عشر ويزاد أهل السيرة على القواين وأربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وخمسة عشر وتسعة عشر وبعضهم قالان ثمانية من السلسلة عشر لم يضررها وانما ضرب بهم معهم وأجرهم فكانوا كمن حضرها وهي البطشة الكبرى التي أقرهاهم الإسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعمره فاعزوا الشيطان وما يدريك أهل الله الملعون على أهل بدو قال أعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم وهذا الاقتضاء يزيدهم أحقرهم يستدعي التقصير عنهم ليعرفوا

وقوله المأمورين فنفى لغير إسرائيل ويهادهم متعلق بالمأمورين والضمير في جهادهم للكنعانيين (قوله ليضروهم بحالهم الذي لا يرب) يعني أن السيد موسى عليه وعلى نسباً أفضل الصلاة والسلام لما بعثهم أمرهم بكنة ما يرب من أحوالهم عن القوم بخلاف ما لا يرب يدل على ذلك قول البيضاوي في تفسيره قوله تعالى ويعتزلهم اثني عشر نصيباً أي ثمانية على ذلك فلما أتى السيد موسى عليه الصلاة والسلام أرض كنعان بعث النقباء فيجسسون الأخبار ونهاهم أن يحدوا قومهم فزادوا أجراء ما عطف وبأساً شديداً فهاجوا ورجعوا وحدهم قومهم وتكثروا المشاق الأفلاك والنازلات واستغنى منهم اثنين منهم ما حاله سم فقول الشارح ليضروهم بحالهم الذي لا يرب أي ليضروا النقباء قومه وهم نواصر القيسل بالآية من أحوال الكنعانيين ليقوا وأعلى قتالهم والكنعانيون أمة تكلمت بلفظ تضارع العريضة وأولاد كنعان بن سام بن نوح عليه السلام شيخ الإسلام (قوله ومن اتبعك من المؤمنين) هو عطف على آية الخلافة أي يكفل الله والمؤمنون لك من المؤمنين أما إذا عطف على الكاف فلا يتأق الاستدلال المذكور (قوله بأنهم كانوا يسيرون بسببهم) هو عطف على آية الخلافة (قوله عنع البسمة) أي قول ليس إلا في المجمع أي جميع الأقوال المقدمة لكنه لا يتناول قول المصطفى إذ ليس فيه كلمة ليس إلا يقال هي مقدرة فيه وبجوابها يضاهي نوجبه اشتراط الأربعين بأنه لا معنى لأخبارهم النبي صلى الله عليه وسلم عاذر بعد أخبار الله تعالى بإياه لمصلحة الأطمئنان به شيخ الإسلام (قوله كان يضرب أهل قسطنطينة الخ) مثال للكنعانيين من أهل بلد واحد وهي أسلامبول قبل فتحها (قوله لأن الكثرة تمنع من التواطؤ) إشارة إلى أن المذاهب على الكثرة دون الإسلام ولو قال لأن المانع الكثرة وقد وجدت كان أقدر (قوله والاصح أن العلم فيه) أي بسببية في السببية (قوله كالبه) المراد

وانما يعرفون بأخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور وليس إلا لأنه أقل عدد يقيد العلم المطلوب في مثل ذلك وأجيب عنج البسمة في الجميع (والاصح) أنه لا يشترط فيه (أي في التواتر) (السلام) في رواية (ولا عسما استواء) عليهم فيجوز أن يكونوا كفارا وأن نحوهم بلد كان خيراً أهل قسطنطينة يقتل ملكهم لأن الكثرة تمنع من التواطؤ على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز تأطير الكفار وأهل بلد على الكذب ولا يقبل خبرهم العلم (والاصح) أن العلم فيه (أي في التواتر) (شرور) أي يحصل عند سماعهم من غير احتياج إلى نظر موصولة لمن لا يتأق منه النظر كالبه والحيات (وقال الكعب) من المعتبرة (والأجاط) أي إمام الحرمين والأمام الرازي (نظري ونسري) إمام الحرمين

بالله من ليس عندهم قبح تام لامن لا غير عندهم أصلاً (قوله أي فسر كونه نظرياً) حول
 العبارة عن ظاهرها المقتضى عود الضمير على النظرى لان النظرى ليس هو التوقف فلا
 يصح جعل التوقف عليه وانما الذى يصح جعل التوقف عليه هو الـكون نظرياً واما
 النظرى فهو المتوقف لانفس التوقف وهذا واضح (قوله كأنقص الخ) تقوية لتفسير
 امام الحرمين بذلك (قوله أخذ الخ) على قوله ففسره (قوله من كونه خبر جمع الخ) بيان
 للمقدمات المذكورة (قوله لا الاحتياج الى النظر) عطف على توقفه أى لا الاحتياج
 الخ (قوله فلا خلاف فى المعنى فى أنه ضرورى) أى لان القائل بأنه نظرياً فسر كونه نظرياً
 باحتياجه الى التفات النفس الى المقدمات الحاصلة عندها وهذا شأن كل ضرورى لآبانه
 يحتاج الى الاستدلال فالنظرى بهذا المعنى لا يوضح عن كونه ضرورياً ما علمت من أن
 الالتفات المذكور حاصل مع كل ضرورى فلم يضاف القائل بأنه نظرياً القائل بأنه
 ضرورى وقوله فلا خلاف فى المعنى لا يبنى ان قوله فى المعنى ظرف لغو متعلق بخلاف اذ
 الخبر قوله أنه الخ فكان القياس حينئذ قد بين خلاف لانه شبهه بالمضاف (قوله لا شائى
 كونه ضرورياً) وكذا كونه ضرورياً لا ينافى كونه نظرياً بالمعنى المذكور ولم يرد الشارح
 هذا العلم لان المقصود القول بأنه نظرياً للقول بأنه ضرورى الذى هو الأصل الرابع
 لارد القول بأنه ضرورى الى القول بأنه نظرياً بالمعنى المتقدم كالابتنى (قوله خلاف ما عبر
 به المصنف) هو حال من الضرورى أى حال كون الضرورى الذى عبر به الامام مخالفاً
 للنظرى الذى عبر به المصنف ونسبه للامام (قوله أو قلنا الى أن المراد واحد) أى المأخوذ
 من قوله انه لا خلاف فى المعنى وفى اعتباره بهذا بعد لا يبنى فالشيخ الاسلام أى لانه لو
 كان المراد واحداً لم يكن تخصيص الامام بهذا وجه اذ فهو مشبه فى هذا كما هو ظاهر
 فالصواب الاعتصام على الاعتذار الاول (قوله كأنقص الخ) أى فى قوله واختلف أئمتنا هل
 العلم عقبيه مكاسب (قوله وتوقف الامدى) فيه أن يقال التوقف مع افتاءه لا خلاف فى
 المعنى وانما منافاة أحد الدليلين للاخر مشكل كالابتنى وقوله فى الاعتذار عن التوقف
 مع ذلك من غير نظر الخ ان أراد بهم النظر الى عدم التنافي أنه عقل عنه فهو من أبعد
 البعيد وان أراد أنه لم يلتفت اليه فكذلك فليست اسم (قوله ثم ان أخبر الخ) ارجع
 للتعريف المتقدم وهو كونه خبر جمع الخ وهذا الذى ذكره ان كان مستقداً من
 التعريف المذكور ولكنه يستفاد على وجه الاجمال دون التخصيص الذى ذكره والتخصيص
 بعد الاجمال من فنون البلاغة وقوله عن عيان أراد بالعيان الاحساس بخلاف من اطلق
 الاخص وأراد الاعم واقرينة قوله فى التعريف عن محسوس فان قيل التجوز فى هذا
 تعميمه بترينه ذلك ليس بالولى من العكس أعنى تخصيص ذلك بالعيان بقرينه ذلك قلت
 بملاحظة المعنى ترشد الى اعتبار ما فى التعريف لاقتضاهم استواء أنواع المحسوسات
 وبذلك يرجع الاول واذا تأملت ذلك علمت جواب ما ورد به شيخ الاسلام هنا فليست اسم

أى فسر كونه نظرياً كما أنقص به
 افزالى التابع له أخذ من كلام
 الكيمى (يتوقف على مقدمات
 حاصلة) عند السامع وهى الحقيقة
 لا يكون الظاهر متواتراً من كونه خبر
 جمع ويصعب فهمه بحيث يمتنع
 تواترهم على الكتاب وكونه عن
 محسوس (لا الاحتياج الى
 النظر عقبيه) أى عقبيه مع
 المتواتر فلا خلاف فى المعنى فى أنه
 ضرورى لان توقفه على تلك
 المقدمات لا ينافى كونه ضرورياً
 وبالضرورى عبر الامام الرافى
 خلاف ما عبر به المصنف عنه هو
 أو نظره الى أن المراد واحد وقوله
 عقبيه بالبالغة قلته جرت الى
 الإلتباس والى كونه خبر الباء
 كأنقص (وتوقف الامدى)
 عن القول بواحد من الضرورى
 والنظرى أى تعارض دليليهما
 السابقين من حصوله لمن لا يأتى
 منه النظر وتوقفه على تلك
 المقدمات الحقيقة من غير نظر
 الى عدم التنافي بينهما (ثم ان
 أخبروا) أى أهل الخبر المتواتر
 (عن عيان) بأن كانوا طبقه فقط

(قوله فذلك واضح) أي لوجود القيود الثلاثة المتقدمة (قوله فيشترط ذلك) أي
 ماعدا الآخر وهو كونه عن محسوس وإذا اقتصر الشارع في نفسه الإشارة على ماعدا
 القيود الأخر (قوله في غير الطبقة الأولى) أي وأما الأولى فلا نزاع فيها لأنها تنقسم عن
 محسوس (قوله ومن هذا الخ) الإشارة إلى الاشتراط المذكور (قوله وهذا عمل
 القراءات الشاذة) الإشارة إلى أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون آماداً بعد ما حال
 الشهاب وجه الله وهذا إنما يأتي على مقابل الأصح القائل بقرآنها كما مر صدر الكتاب
 الأول ومراراً أيضاً أنه يعمل به لمن حيث الخبرية على الأصح كما في خبر الآحاد ولا يضر في
 ذلك عدم قرآنها فان قلت قدم قرياً أن المتقول آماداً ما يتوفر الدواعي على نقله وتواتر
 من المقطوع بكذبه فهل في نفسه مخالفة لهذا قلت أما العمل به ممن حيث الخبرية فلا
 إشكال فيه ثم ربما يشكك ذلك على مقابل الأصح القائل بقرآنها ويمكن الجواب بأن
 القراءات الشاذة تفرض وتواتر في الطبقة الأولى وما مر جميع طبقاته آماداً وفيه تطراد
 القرآن بسائر أجزائه متوفر الدواعي على نقله وتواتر في سائر الطبقات فإذا اختلف في طبقة
 منها امتنع قرآنها قطعاً اهـ وتعقبه سم بقوله هذا الإرد على مقابل الأصح لأنه لا يسلم
 اعتبار التواتر في سائر الطبقات لثبوت القرآنية ولأن الدواعي تتوفر على نقله وتواتر في
 سائر الطبقات لجواز أن يعرض مانع من تواتره في بعض الطبقات وإذا كانت المجزئات
 التي تتوفر الدواعي على نقلها وتواترها قد ينقطع تواترها للاستغناء عن استقراءه فلا مانع
 أن ينقطع وتواترها لقرآن لعموم أمر يقتضي ذلك اهـ قلت الصواب ما قاله الشهاب
 وكلام سم لا يفي ما فيه (قوله والصحيح) سم بدأ خبره ثالثاً (قوله الصالح له) أي
 للتواتر بأن يكون لازمة بأن لم يراد المصنف فإنه أطلق القرائن مع أن مراده اللازمة
 أي المتعلقة بالخبر المتواتر (قوله المتعلقة به أو بالخبر عنه أو بالخبر به) مثال المتعلقة بالخبر
 خمسة زيد زيد قائم ومثلاً ومثال المتعلقة بالخبر به زيد قائم قائم ومثال المتعلقة بالخبر
 قائم زيد قائم فهذه قرائن يتقدم بها الخبر عنه أو به والخبر في ذهن السامع حيث التفت
 إليها ناضل فترى بخلاف لم يلتفت لها فان تقرر ذلك عند دون الأول وأورد العلامة
 الشهاب هناك أنه لا يفي عليك أن المتواتر لا يقيسه من شروط ثلاثة وقد مر أن العلم
 الحاصل منه ضروري فكيف يرضى نقله عند من لم يقيم عنده القرائن والقرض أنه
 هو تواتر من حيث العدد فإن كل المراد أن زيادة العلم الحاصلة من القرائن اللازمة قد
 تختلف فلا إشكال اهـ وأجاب سم بمناصحه لا إشكال أيضاً وإن لم يكن المراد ذلك بل
 لامتناع الإشكال ذات اللفظة الواضحة إذ لا يفي أن العلم إذا وقف على القرائن
 المذكورة ولم يكن المتواتر متحققاً بمجرد العدد بل وبالقرائن أيضاً فعنده الاختلاف لم يتم
 عنده القرائن لم يحصل التواتر بالنسبة إليه ولعمرك أنه هذا في غاية الظهور وليس بمحل
 إشكال فليتام اهـ قلت قوله لا لا يفي الخ إردنه أن الكلام مقرر في التواتر فما قاله

(فذلك واضح) (والأ) أي وان
 لي خبراً عن عيان بأن كانوا
 طبقات فلم يصغر عن عيان الالطبة
 الأولى منهم (فيشترط ذلك) أي
 كونهم جميعاً متفقاً وأطروهم على
 الكذب (في كل الطبقات) أي
 في كل طبقة طبقة لقيدهم
 العلم بخلاف ما إذا لم يكنوا
 كذلك في غير الطبقة الأولى فلا
 يقيدهم العلم ومن هذا يتبين
 أن المتواتر في الطبقة الأولى قد
 يكون آماداً فيما بعده وهذا
 محل القرائن الشاذة كما تقدم
 (والصحيح) من أقوال ثالثان
 (له) أي المتواتر العلم الحاصل
 منه (لكنه المعدد) في رواية
 (مثنى) للسامعين فحصل لكل
 منهم (والقرائن) الزائدة على أقل
 العدد الصالح به أن تكون لازمة
 لمن أحواله المتعلقة به أو بالخبر
 عنه أو بالخبر به (قد يستغنى
 فحصل زيدون عمرو) مثلاً من
 السامعين لأن القرائن قد تقوم
 عند شخص دون آخر أما الخبر
 المقيد للعلم بالقرائن المتصلة هنا
 فليس يتناول

العلامة الشهاب كلام وجيه جدا وقوله فان كان المراد أن زيادة العلم بالحكمة من
 القرائن الخ هذا هو الظاهر الذي لا شبهة فيه ويجوز بنا كانت عبارة المصنف ظاهرة
 فيه لولا صريح الشارح الصريح في خلاف ذلك فليتأمل وليصر المقام **(قوله والقول**
الأول) أي من الأقوال الثلاثة **(قوله مطلقا)** أي سواء كان العلم ناشئا من كثرة العدد
 أو من القرائن وكذا الإطلاق في القول الثاني **(قوله لأن القرائن)** أي اللازمة المصلحة
(قوله لجواز أن لا يحصل العلم ببعض بكثرة العدد كالقرائن) لا يخفى وهذا القول
(قوله وأن الاجماع الخ) معنى ما ذكره أن الاجماع على حكم موافق لما يستفاد من خبر
 وارد لا يدل على صدق ذلك الخبر أي من حيث نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم مثلا
 لورود النية في الصلاة واجبة فلا تقول إن هذا الحديث صحيح بحجج النسبة إليه صلى الله عليه
 وسلم لوجود الاجماع على وفق ما استنبط منه فقوله لا يدل على صدقه أي صدق نسبته
 لقائله أذهو صدق في نفسه ولا داعي لما أظلم به العلامة وغيره هنا مع وضوح المقام
(قوله ان تلقوه) أي بان علم ذلك من نصير يحسم كما قاله الشارح **(قوله بان صرحوا**
بالاستناد إليه) بيان لسبب التلقي بالقبول وفيه إشارة إلى أن قوله ان تلقوه بالقبول معناه
 ان علم أنهم تلقوه بالقبول لان التصريح المذكور وانما يقبب عنه العلم بالتلقي لانه
 التلقي الذي هو اعتقاد معناه فان التصريح يتأخر عن التلقي فلا يكون سبيله اذا السبب
 لا يتأخر عن مسببه وقوله عما استنبطوه من القرآن فيه ان الذي يستند اليه هو الدليل
 والمستنبط هو الأحكام والعمل لا الدليل لانه ان كان فيه فهو مصرح به فلا استنباط وان
 لم يكن فيه فلا يتلقى استنباطه منه قاله الشهاب وقد يقال بل الدليل أيضا يستنبط منه
 وان كان مصرح به فيه لتوقفه من حيث كونه دليلا على معرفة وجه الدلالة ومعرفة ذلك
 طريقه الاستنباط وكان التقيس بالاستنباط لانه لو كان مصرح به في القرآن لم يكن من
 محل النزاع بدليل تعليل الثاني بقوله لان الظاهر الخ اذ لو كان مصرح به لا يكون الظاهر
 استنادهم إلى الخبر بل إلى القرآن بقرينة يجوز أن يكون استنادهم إلى القياس على حكم
 آخر في القرآن أو السنة فلم يقدحما استنبطوه من القرآن ويمكن أن يجاب بان التقيس به
 لموافقة الغالب وان الاستناد إلى القياس على ما في القرآن استناد إلى ما استنبط من
 القرآن لان الاستنباط الاستخراج وقد استخرج القياس من القرآن باستخراج حكم
 القياس عليه منه فان قلت قد يكون ذلك الحكم منصوصا فلا يصدق عليه الاستنباط
 قلت يصدق عليه من حيث كونه مقيسا عليه لاحتياج إلى استنباط علمه المتوقف
 عليها القياس سم **(قوله لا يدل)** أي على صدقه من حيث السنة ودان دل على الصدق
 من حيث المتزلة ان الفرض انه يجمع عليه **(قوله وجه دلاله استنادهم الخ)** هذا توجه
 للثاني ولا حدس في الثالث **(قوله وهم معصومون منه)** دليل للاستثنائية المذمومة
 وهي لكن استنادهم إليه ليس بخطا فاستغنى عن ذكرها بدليلها وقول الشارح

والقول الاول يجب حصول العلم
 منه لكل من السامعين مطلقا لان
 القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى
 على أحد منهم والثاني لا يجب ذلك
 بل قد يحصل العلم مطلقا لكل منهم
 وبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل
 العلم ببعض بكثرة العدد كالقرائن
(و الصريح من أقوال) ان الاجماع
 على وفق خبر لا يدل على صدقه
 في نفس الامر مطلقا **(والتشديد**
ان تلقوه) أي الجمعون **(بالقول)**
 بان صرحوا بالاستناد إليه فان
 لم يتلقوه بالقبول بان لم يتعرضوا
 بالاستناد إليه فلا يدل لجواز
 استنادهم إلى غيره عما استنبطوه
 من القرآن والتشديد مطلقا لان
 الظاهر استنادهم إليه حيث لم
 يصرحوا بذلك لعدم ظهور
 مستند فيه ووجه دلاله استنادهم
 إليه على صدقه انه لو لم يكن حجة
 سد فان كان كذلك كان استنادهم
 إليه خطأ وهم معصومون منه
 قلنا لا ندل بخطا حجة لانهم ظنوا
 صدقه وهم اعتما أمره وبالا استناد
 إلى ما ظنوا صدقه فاستنادهم
 إليه انما يدل على ظنهم صدقه

قلنا لانهم منع الملازمة وفيه انما ذكره مبنى على ان الخطأ خلاف ما أمر وبالله لا عديم
 اصابة ما في نفس الامر وهو خلاف قولهم من اجتهاد قاصب فله اجران وان اخطأ فله
 اجر واحد فانه يشهد ان الخطأ بعدم موافقة ما في نفس الامر لا بعدم موافقة ما اداه
 اليه اجتهاده وعندنا فيكون الاستناد دخلاً في نفس الامر لكنهم
 لا يؤخذون به لانهم انما كانوا اتباعاً لما ادهم اليه ظنهم وحينئذ فالوجه منع
 الاستثنائية ان اريد بالخطأ عدم اصابة ما في نفس الامر فانهم غير معصومين منه وان
 اريد بالخطأ مخالفة ما أدى اليه الاجتهاد فليس ولا يفيد الدليل حينئذ عصمة الامة عن
 الخطأ التي دل عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع أمق على ضلالة نحو قوله عند
 الاصوليين على انهم لا يجتمعون على ما لا يصح اتباعه بان يستندوا الى ما لا يجوز الاستناد
 اليه فحق لا يجتمع أمق على ضلالة ان اجتماع ظنهم على شيء لا يكون أمراً باطلاً بل هو
 حق لانهم مأمورون باتباعه خلافاً لابن الهلاج ومن وافقه في جعله على عدم مخالفة
 الواقع (قوله) ولا يلزم من ظنهم صدقه في نفس الامر قال الشهاب وكيف يكون
 ظنهم محتملاً للظالم كونهم لا يجتمعون على ضلالة كما نطق به السنة المطهرة وقد يقال
 المراد لا يجتمعون على ضلالة وهم يعلمون وفيه نظر وجوابه قد علم مما مر من ان الضلال
 الذي لا يجتمعون عليه معناه الامر الذي لا يسوغ لهم اتباعه بان يكون ظنهم أمراً باطلاً
 وبكل ما ظنوه فلنا محضاً بان يدلو الوسخ في الاجتهاد كان أمراً احتياطياً لا سم وقال
 شيخ الاسلام في قول الشارح ولا يلزم من ظنهم الخ لا يقال فالاجماع حينئذ ظني وقد قالوا
 انه ظني لا نقول بل يجوز دوابه قطعي بل اختلافه وفيه بقدر ان قطعي انما هو قطعي
 في الظاهر وان كان في طريقة ظني لان ظن الجمهور معلوم لهم قطعه وذلك لا ينافي قطعية
 الاجماع في الظاهر اه قلت فحينئذ يبرجوع الخلاف في كون الاجماع ظنياً وقطعياً الى
 المظني وهو خلاف ما ذهبه كلامهم فليحذر القاصد (قوله) وقيل ان ظنهم معصوم عن
 الخطأ أي فكونهم معصيين في نفس الامر وحاصل هذا القيل القدر في دلائل الراجح
 (قوله) خلافاً للزيدية نسبة الى زيد بن زعيم العابد بن الحسن بن علي رضي الله تعالى
 عنهم اجمعين بدلو اوعبروا في مذهبهم ونسبوا اليه أقوالاً لا يبرهنونها (قوله) فان
 دواي بن أمية) أمشيهام فانهم كانوا يكرهون سيدها عبد الله بن أبيه (قوله)
 لدلائله على خلافة علي رضي الله عنه) الحق انه لا يدل لان القصة انه صلى الله عليه وسلم
 ترك في المدينة لما ذهب الى فز ومن الغزوات فقال له علي رضي الله عنه أتجعلن في منزلة
 النساء والصبيان فقال علي رضي الله عنه وسلم أنا نرضى أن تكون مني بمنزلة هرون ومن موسى
 أي حين ذهب الى المناجاة وخلفه في قومه أي ليس هذا نصاً في حقه فذلك اسوة بهرون
 قرر بعض الحقيقة وهو حسن وجيبه (قوله) ولم يبطئوا من تمام العمل فهو عطف
 على متوفر على ابطاله (قوله) واقتضى العلم مبداً أخيراً كذا في المقدرة في المتن

ولا يلزم من ظنهم صدقه صدقة
 في نفس الامر وقيل ان ظنهم
 معصوم عن الخطأ (وكذلك بقوله)
 خبر متوفر الدواي على ابطاله
 بان لم يسطر ذو الدواي مسح
 معاصمهم له أحاد الأيدل على صدقه
 (خلافاً للزيدية) في قولهم يدل
 عليه قالوا للاتفاق على قبوله
 حينئذ قلنا الاتفاق على قبوله انما
 يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم من
 ذلك صدقه في نفس الامر مثله
 قوله صلى الله عليه وسلم لعلي أنت
 مني بمنزلة هرون من موسى الآية
 لا يبعدى رواه الشيخان فان
 دواي بن أمية قد سمعوه متوفر
 على ابطاله لدلائله على خلافة علي
 رضي الله عنه كما قيل كخلافة هرون
 عن موسى بقوله خلقتني في قومي
 وان مات قبله ولم يبطئوا (واقتضى
 العلم) في الخبر (دين مؤول) له
 (وتحجج) به لا يدل على صدقه
 (خلافاً لقوم) في قولهم يدل عليه

مسدده في نفس الامر (و) الصحيح
 (ان) الله برحمة جوده لم يكذبوه
 ولا حمل على سكوتهم من
 تكذيبه من خوف أو طمع في شيء
 منه (صحيح) فيما أخبر به لان
 سكوتهم نصديق له عادة فقد اتفقوا
 وهم عدد التواتر على خبر عن
 محسوس اذ فرض المسئلة كذلك
 كما صرح به الامدى فيكون صدقا
 قطعا وقيل لا يلزم من سكوتهم
 تصديقه بل هو ان يكسروا عن
 تكذيبه لائتنى (وكذا) الله بر
 جميع من النبي صلى الله عليه
 وسلم أي يمكن يسمعه منه النبي
 صلى الله عليه وسلم (ولاحمل في
 التفسير) النبي صلى الله عليه ولم
 (و) على (الكذب) لا محذور
 فيما أخبر به دينا كان أو ذوقا
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتقر
 أحدا على كذب (خلافا لما سأل عن)
 منهم الامدى وابن الجايع في
 قولهم لا يدل سكوت النبي صلى
 الله عليه وسلم على صدق الخبر أما
 في الدين فلو ان كان يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم يفتقر إلى غيره
 بخلاف ما أخبر به الخبر وأما في
 الدنيا فلو ان كان لا يكون النبي
 يعلم حاله كافي القاص الفصل روى
 مسلم عن أنس انه صلى الله عليه
 وسلم مر بجوم يلقون الفضل فقال
 لولم تعلموا الصلح قال فخرج شيئا
 فخرجهم فقال له الفضل كرم

أي لا يدل على الصدق كما قال الشارح (قوله) للاتفاق على قبوله أي لان الاحتجاج به
 يستلزم قبوله وكذا ناوله يستلزم ذلك والاحتجاج إلى ناوله نعم قد يقال قد يكون التاويل
 على تقدير الصحة كما يقع لهم كثيرا يفتنون الصحة ثم يقولون وعلى تسليم صحة فهو محمول
 على كذا الآن يقال التاويل من غير قصر يحتمل التسليم لا يكون عادة الاصع اعتقاد
 الصحة (قوله) وان الخبر بوضوح (الخ) هو عطف على محمول الصحيح ومنه
 يتوجه عليه انه لم فصل بينهما بقوله وكذا ابتداء خبر الخ اللهم الآن يقال ان بناء الخبر
 وانقراق العللة المذكورين أشبه في المعنى بالاجماع على وفق الظاهر حتى كأنه من جنسه
 فتناسب تعقبه به فان قيل كان القياس تأخير مسئلة الاجماع على وفق خبر ثم تعقبه
 بما ذكر فينبغي الفصل المذكور مع الحفظ على المناسبة المذكورة قلت كأنه لان
 الاجماع المذكور أقرب إلى الدلالة على الصدق مما بعده فكان ثبوت الدلالة على الصدق
 عنه أهم فقدم فليصر رما هو أو جه ما ذكر رسم (قوله) بوضوح (قوله) أي بالبين عدد
 التواتر كما يقول الشارح والتقرير في هذه المسئلة كما في العبد انه اذا أخبر واحد بخبر
 بوضوح وعدد التواتر عن محسوس ولم يكذبوه فان كان مما يحتمل أن لا يعلموه مثل خبر
 غريب لا يروونه الا أفراد لم يدل سكوتهم على صدق قطعا وان كان مما يروونه ولكن
 يجوز أن يكون الحاصل على السكوت عن تكذيبه وفأوتوه لم يدل سكوتهم على
 صدقه أيضا وان علم أن لاحمل اهم عليه فهو يدل على صدقه قطعا أي بحسب العادة
 وهذه المسئلة من أفراد الاجماع السكوني (قوله) اذ فرض المسئلة كذلك أي ان الذين
 أخبر بمحضرتهم عدد التواتر وان أخبر عن محسوس به علم ان الأولى بالانصاف أن يصف
 القوم بقوله يؤمن نواظروهم على الكذب عن محسوس فانه شيع الاسلام (قوله) أي يمكن
 يسمعه منه الخ قال الشهاب أوضح من هذا أن يقال أي يمكن سماع صادقات السماع
 ويستدل من النبي صلى الله عليه وسلم فتكسر من ابتدائية اه وبعبارة الشارح لاتنفي
 ذلك كما لا يخفى فانه سم قلت قد عرفت أن عبارة الشارح يصح حملها على ما قال الشهاب
 نظرين (قوله) ولا يحمل على التقرير بل لا يتصور حصول
 العلم بالصدق لاحد لتوقفه على العلم باتصال حامل على التقرير ولا يتصور العلم بذلك
 لان الحوامل لا تتحقق وقد يخفى الحاصل وقد يشبهه الحال نفسه فيضن ما ليس بحاصل
 حاملا ولا ما هو بحاصل غير حاصل وان عرفت المسئلة بما اذا أخبر عليه السلام بأنه
 لاحمل له على الاقرار قاله علم انما حصل من اخباره لان مجرد الاخبار بمحضرتهم غير
 حامل له على الاقرار فليست تامل فانه سم (قوله) لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتقر أحدا
 على كذب قضية هذا التحليل أن لاجابة لقول المصنف وعلى الكذب فليست تامل (قوله)
 بخلاف ما أخبر به الخبر) يتنازع كل من يشبهه ويأباه والعائد على ما من قوله بخلاف
 ما أخبر به الخبر محذوف أي به (قوله) قال فخرج شيئا (خ) غير قال لانس وفيه فقال

لنبي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا قلت كذا وكذا) كتابة عن قوله لم تنهوا الصلح (قوله)
فقال أنتم أعلم بأمر دنياكم أي فدل هذا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم هذا الأمر
الديني وغيره من ذلك فهو رده ذلك وقوله كما في القامح الفصل استدلال على أنه يجوز أن
لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم حال الديني وإن لم يكن مثالا لما نحن فيه إلا أخبارا هذا
بمضمره واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم لم تنهوا الصلح بأنه حينئذ أخبار بخلاف
الواقع وأجيب بأنه قد قرر أن صلاح القتل بالقامح مشلان باب ربط المسلمات
بأسبابها ولو شاء الله لصحت الفرية دون القامح فأراد صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك بيان
أن القامح سبب عادي لا فائده وأنه على ما ذكرنا في صلاح الفرية دون ولو شاء ذلك كان
فدعي قوله لم تنهوا الصلح أي حيث تعلقت المشقة الإلهية بصلاحه وقوله أنتم أعلم بأمر
دنياكم كما ينافي ذلك إشارة الكمال في باب الإجماع في قول المصنف وأنه قد يكون في
ديني (قلت) تأمل ما وجه عدم منافاته والذي يظهر لي والله أعلم أن قوله صلى الله عليه
وسلم أنتم أعلم بأمر دنياكم حيث كان المراد بقوله لم تنهوا الصلح ما ذكرنا راد به التوبيخ
بأنهم لم يفهموا أمره صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التناهي مع الله بأمرهم بتركه
وقوله أنتم أعلم بأمر دنياكم أي من أمر دينكم فتأمل وما تقر ومن أن معنى قوله صلى
الله عليه وسلم لم تنهوا الصلح إلى آخر ما ذكرنا من جواب عن الاستدلال به على كونه صلى الله عليه
وسلم لا يعلم حال الأمور الدينية كما ذكرنا الكمال (قوله وقيل يدل أن كان عن ديني)
أي لجواز أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كذا على وفيه نظر فإنه انما
يتناسب عدم الدلالة على الصدق لا الدلالة عليه (قوله بخلاف الدين فلا يدل) أي لجواز
أن يكون بينه صلى الله عليه وسلم وآخر يات بخلاف ما أخبر به الخبر كما مر (قوله عكس
هذا التفصيل) أي ودوا يدل على صدقه أن كان عن أمر ديني لا ديني بلو أن
يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما يؤخذ من التوجيه السابق وهذا التفصيل
أظهر من الأول (قوله وأجيب) أي من طرف الأول وهو القائل بالصدق معلقا فان
قبل قد برر على هذا الجواب أنه قد يكون الحال بحيث لا يفهم تغيير الحكم لشدة يقظة
الحاضرين وأقرنا حاله أومعنا لينة وهذا الجواب لا يجري في هذه الحافة قلت يمكن
أن يقال أن كون الحال بهذا الحقيقة حامل للقرير للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قيدت
المسئلة بنبي الخامل عليه سم (قوله وفي الدين) عطف على الدين (قوله من حيث
فهمته) أي تضمن قوله لم تشهد الخ فإنه متضمن الاختيار بأن قلوبهم وافقت استغنى في
التصديق يتعلق بالشهادة فهو ثبوت الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله وإن كان دنيا)
متعلق بالنظير وهو قوله كما على يكذب المنافقين شيخ الإسلام (قوله أما إذا وجدنا
على الكذب والتقرير) كما إذا كان الخبر عن بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتبع فيه
الانكار فلا يدل السكون على الصدق فلا واحد فيه اشكال لما تقدم أول كتاب

قالوا قلت كذا وكذا فقال أنتم
أعلم بأمر دنياكم (وقيل يدل) على
صدقه (أن كان) خبرا (عن) أمر
(ديني) بخلاف الدين فلا يدل
وفي شرح المختصر عكس هذا
التفصيل به وتوجيه ما يؤخذ
بما تقدم وأجيب في الدين بأن
سحق البيان أو تأخير لا يمنع
السكون عند وقوع المنكر
لما فيه من إقحام تغيير الحكم
في الأول وتأخير البيان عن
وقت الحاجة في الثاني وفي
الديني بأنه إذا كان كذا ولم
يعلم النبي صلى الله عليه وسلم
يعلم الله به عهقه عن أن يقر
أحده على كذب كما على يكذب
المنافقين في قولهم له تشهد أنك
لرسول أقمن حيث تضمنه أن
قوبهم وافقت استغنى في ذلك
وإن كان دنيا أما إذا وجد
حامل على الكذب والتقرير كما
إذا كان الخبر عن بعد النبي صلى
الله عليه وسلم ولا يتبع فيه
الانكار فلا يدل السكون على
الصدق فلا واحد

السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحد على فعل باطل وإن كان يقر به الانكار
 وأى فرق بين القول والفعل مع أن كلاهما معصية ويحجبان ما هنما معصية على أحد
 الأقوال هناك المذكور يقول المصنف وقيل لا يفعل من يقر به الانكار لا يقال إذا كان
 ما هنا مبنيا على ما تقدم وهو ضعف فكيف يقول هنا فلا يدل السكوت على الصدق قولاً
 وأحد الأناقول لا يلزم من ضعف المبنى عليه ضعف المبنى ولذا يقولون لا غرابة في بناء
 مشهوراً وصفت عليه على ضعف (قوله) وأما مظنون الصدق فخير الواحد إن قلت لم يغير
 الأسلوب وحلا عطفه على مقطوع الكذب ومقطوع الصدق فقال وأما مظنون الصدق
 وهو خير الواحد قلت إشارة إلى أن هذا هو الأصل في الخبر وكان أصالة هذا معلومة
 مقررة فلماذا ذكر القسمين الأولين الخارجين عن الأصل فيه وجع إلى بيان ما علم أنه الأصل
 وطلبت النفس به فكأنه قال وأما الأصل فيه المعلوم أصالته الذي هو مظنون الصدق
 فهو خير الواحد فقام له بطلان سم أي يقول المصنف وأما مظنون الصدق مقابل لحدوف
 فكأنه قال هذا أي ما ذكر من كون الخبر أقامة قطوعاً بصدقه وأما سقوطه بأكذبه خلاف
 الأصل وأما الأصل فيه فكونه مظنوناً فإن قيل في عليه من الأقسام مظنون الكذب
 فلم تركه قلت أشار إليه بقوله السابق وكل خبر أو هم بإطلاخه سم (قوله) وهو ما لم ينته
 إلى التواتر أي إلى حد التواتر صريح بتسمية ما رواه نحوه الثلاثة والأربعة خبراً واحداً
 والاصطلاح كذلك كما صرح به الأسنوي وغيره سم (قوله) أفاد العلم بالقرائن المتفصلة
 أولاً) فإن قيل ادخال هذا تحت خبر الواحد ينافي فرض المصنف أنه مظنون الصدق
 قلنا لا نسلم المناقضة لأن المراد أنه في ذاته مظنون الصدق وذلك لا ينافي أنه يقيد العلم
 بواسطة أمر خارج عنه سم (قوله) ومنه المستفيض أي من الآحاد وقيل أنه من
 المتواتر وقيل أنه قسم برأسه كما سألني عن الاستاذ فليس أحاد ولا متواتراً بل واسطة
 فيقابل المتن قولان (قوله عن أصل) الأصل هو الإمام الذي ترجع إليه العقلة (قوله)
 وأقله اثنان وقيل ثلاثة قال السبكي والثاني هو اختيار ابن الصباغ وقال الرافعي أنه
 أشبه بكلام الشافعي وهو الذي جزم به أهل الحديث فلم يذكروا سواء فقالوا ما تنزبه راو
 واحد غريب أو راويان عز يز أو ثلاثة فأكبر مشهور اه كذا نقل ذلك عن جزم أهل
 الحديث ولم يلتفت إلى ما جزم به النووي في القريب ثم لا ينال الصلاح مما يخالف ذلك
 حيث قال إذا انفرد عن الزعمى وشبهه عن يجمع حديثه رجل يحدث سمى غريباً وإن
 انفرد اثنان أو ثلاثة سمى عز يزاً فإن رواه جماعة سمى مشهوراً اه قال السبكي وفي
 شرحه كذا قال ابن الصلاح أخذ من كلام ابن مندو وأما شيخ الإسلام وغيره فأنهم خصوا
 الثلاثة فأنفقوا بالمشهور والاثني بالعز يزاً لعز يزاً أي قوته بعينه من طريق آخر وأقله
 وجوده اه سم (قوله) خبر الواحد لا يقيد العلم بالبرينة) هو ما عليه الأئمة وابن
 الحبيب وغيرهما واختاره المصنف مع قوله في شرح الاختصار ما عليه الأكثر والحق

(وأما مظنون الصدق فخير
 الواحد وهو ما لم ينته إلى التواتر)
 واحد كان راويه أو أكثر
 أفاد العلم بالقرائن المتفصلة أولاً
 (ومنه) حيقن (المستفيض
 وهو الشائع عن أصل) نخرج
 الشائع لأن أصل (وقد سمى)
 أي المستفيض (مشهوراً وأقله)
 من حيث عدد راويه أي أقل
 عدد راوى المستفيض (اثنان
 وقيل ثلاثة) الأول مأخوذ من
 قول الشيخ في التبيين وأقل ما
 يثبت به الاستفاضة اثنان وعادة
 ابن الحبيب المستفيض ما زاد
 نقله على ثلاثة (مستله خبر
 الواحد لا يقيد العلم بالبرينة)

(وقال الاكثر لا يقيد بمطلقا)
وما ذكر من القرينة يوجد مع
الانحاء (و) قال الامام (أحمد
يقيد بمطلقا) بشرط العدالة لانه
حينئذ يجب العمل به كما سيأتي
وانما يجب العمل به بما يقيد
العلم لقوله تعالى ولا تقف ما
ليس لك به علم ان يتبعون الا
الظن فمن عتبع غير العلم
وذم على اتباع الظن وأجيب
بان ذلك فيما المطلوب فيه العلم
من أصول الدين كوحدةانية
الله تعالى وتفرقه عما يليق
بالمثبت من العلم حل بالظن في
التروع (و) قال (الاستاذ)
أبو اسحق الاسفرايني (وابن

فورك يقيد المستفيض) الذي هو
منه عندهما (علما نظريا) جعله
واسطة بين التواتر المقيد للعلم
الضروري والاحاد المقيد
لظن وقد علمت الاستاذ بما يتفق
عليه أئمة الحديث والجمهور يقيد
الواحد بالعدل كما يقيد به ابن
الحاجب وغيره لانه لا حاجة اليه
على الاول حيث يقيد العلم لان
التعويل فيه على القرينة ولا
على الثاني كما هو ظاهر وان
احتج اليه على الثالث كما تقدم
وكذا على الرابع فيما يظهر كما
يحتاج اليه حيث يقال يقيد
الظن (مسئلة) يجب العمل

شيخ الاسلام (قوله المشرف) أي المعلوم لنا انرافه على الموت وقوله مع قرينة البكاء
الاضافة بيانية والمقيد للعلم حينئذ مجموع الخبر والقرائن لا الخبر وحده ولا القرائن
وحدها (قوله وقال الاكثر لا يقيد بمطلقا) أي ولو وجدت قرينة (قوله وما ذكر من
القرينة يوجد مع الانحاء) قد يقال هذا قدح في مثال ولا يسرى الي غيره (قوله وقال
الامام أحمد يقيد بمطلقا) يتأمل مراد الامام أحمد من ذلك وهل كان يحصل له العلم من
الاحاد وحده وصحة وجود المعارض ومخالفة بقية الأئمة فيذهب اليه سم (قوله
لانه حينئذ) أي حين العدالة (قوله كما سيأتي) أي في المسئلة الثانية بعد هذا (قوله ولا
تقف ما ليس لك به علم) أي لا تتبع ما ليس لك به علم أي لا تعمل بما لا تعلم (قوله فمن عتبع
غير العلم) أي لا تتبع ما ليس لك به علم أي لا تتبع ما ليس لك به علم أي لا تتبع ما ليس لك به علم
يقعون الا الظن أي ما يتبعون الا الظن (قوله وأجيب بأن ذلك) أي الظن في العلم والظن
وحاصل الجواب ان هذه التصور وان كانت ظاهرة في العموم لكنها مخصوصة بما يطلب
فيه البقن ثم هذا الجواب الذي أورده الشارح أحد وجهين أجاب به ما لم يقيد
والآخر انما لا نسلم ان لم يقيد العلم لكان العمل به اتباعا لغير المعلوم للإجماع القاطع على
وجوب اتباع الظواهر سم (قوله لما ثبت من العلم) أي بالظن في التروع على العكس
المستادم من قوله بان ذلك فعلنا الخ أو أنه لم ينفذ أي لا مطلقا لما ثبت الخ (قوله الذي هو)
أي المستفيض منه أي من الاحاد (قوله يقيد المستفيض علما نظريا) لم يتعرض ليكون
العلم المستفاد على غيره هذا القول كما ستجد على الاول بالقرائن ضروريا ونظرا ولا يبعد
انه لا يتعين واحد منهما بل قد يكون ضروريا فيحصل بعد حصول القرائن من غير التفتان
الى ترتيب ونظر وقد يكون نظريا فيتموقف على ذلك فليست سم (قوله بما يتفق عليه
أئمة الحديث) من الواضح انه لا يلزم من ذلك تنازه كان يتفق البخاري ومسلم وغيرهما
على حديث مروى عن واحد فقط مثلا (قوله) كما تقدم به ابن الحاجب وغيره أي
كالا حدى وفيه اشارة الى أن قول المصنف في شرح المختصر لم أر من صرح بذلك يعني
غير ابن الحاجب وقيل لا عن اتساع نظر فله شيخ الاسلام (قوله وكذا على الرابع) فما
يظهر أي الظاهر ان الاستاذ وابن فورك يعتبران مع العدد العدالة التي يحتمل أن
تعمل بها على الاستفاضة فقط (قوله يجب العمل به) أي يتصور الاحاد في القنوى
والشهادة متناهية يجب العمل بكل من هاتوي القنوى وشهادة الشاهد وان لم يبلغ واحد
ثم جاعدا التواتر فيجب العمل بما يقبى به المفق ولو كان المفق واحدا وشهادة الشاهد
ولو كان واحدا فبما يقضى فيه الشاهد الواحد لا يمين وليس المعنى أن خبر الواحد الوارد
عن الشارع يجب العمل به في بابي القنوى والشهادة كما قد يتوهم من العبارة ولذا انصرف
الشارح دفعا لهذا التوهم بقوله أي يجب العمل بالخ والمراد بخبر الواحد ما يبلغ حجة
التواتر فيشمل الواحد والاكثر (قوله بما يقبى به المفق) بينه كما قال العلامة ان قول
المصنف في القنوى متعلق بهما لا محذور ومن جملة أي وادق القنوى لا بالعمل الا ليس

(به) أي خبر الواحد (في القنوى والشهادة) أي يجب العمل به بما يقضى به المفق

المعنى انه يجب عمل الحق في قنواه والشاهد به في شهادته وهذا غير مرد قطعه وقول
 المصنف في القنوى قال شيخ الاسلام في معناها الحكم لانه قنوى وزيادة قاله البرماوى
 (قوله بشرطه) أى من عدالة وغيرهما هو مقرر في محله (قوله وكذا سائر الامور
 الدينية) وكذا الامور الدنيوية تنحصر حبه اليضاوى وغيره كاخيار طبيب يضرب
 أو تفعه قاله شيخ الاسلام (قوله كالاخبار دخول وقت الصلاة الخ) قال الشهاب في
 العبارة ان تدخل الكفاف على المدخول والتجسس لانهم امن الامور الدينية لا تنص
 الاخبار اه وأقول ليس مقصود الشارح تفصيل الامور الدينية حتى يتوجه عليه ذلك
 بل خبر الواحد معنى اخبار الواحد في قوله يجب العمل به أى بخبر الواحد سم (قوله
 لانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الاحاديث الخ) ان قيل هذه مصادرة عن المطلوب لان
 المستدل به خبر واحد ايضا أحجب بان التفاصيل الواردة يعنه صلى الله عليه وسلم
 الاحاديث وان كانت احادا فحلتها تفيد التواتر المعنوى كالاخبار الدالة على شجاعة على
 رضى الله عنه ومكرم حاتم وقال الاصطهاني في هذا الدليل نظرفان المبعوثين مفتون
 والمبعوث اليهم اسم العوام ويجب على العوام العمل بقول الملقى ولا يلزم منه وجوب
 العمل بخبر الواحد اه وهذا اقل رضعيف للقطع بان المبعوثين بقصدية منهم الا
 مجرد الاخبار دون القنوى لكن يقع اشكال من جهة أخرى وهو ان من الاحاد
 المبعوثين لتبليغ الاحكام من أمر بتبليغ التوحيد والامر بالشهادتين وقضية ذلك
 الاكتفاء بخبرهم فيما يتعلق بالامان وهذا يناق في مقتضى جوابهم السابق عن دليل
 أحده على قوله ان خبر الواحد يفسد العلم مطلقا من تسليم انه لا يعمل به فيما يتعلق
 بالامان مما يطلب فيه العلم بقى شيء آخر أردده العلامة منه اعتمد في كون هذا الدليل
 صحيحا على مجرد البعث الذي هو امرهم وواذا حققت مناط الدلالة وجدته قوله لولا
 الخ وهو في قوة قولنا لو لم يجب العمل بخبرهم لم يكن لهم فائدة وهو استدلال بنى اللانم
 على نفي المزموم وذلك عقلي لاسيما اه وجوابه ان يقال قد تقرر عند آفة الكلام
 وغيرهم ان مقدمات الدليل اما عقلية صرفة وهو الدليل العقلي واما ركنية من العقلية
 والتقليدية وهو الدليل النقلى وأن الدليل لا يكون مقدمات عقلية صرفة وحيث قد فكون
 بعض مقدمات هذا الدليل الذى ذكره الشارح عقليا يخرج من كونه نقليا
 فالاصراض المذكور مساقط اه سم (قوله وان دل السمع) الواو للدلالة واشار بذلك
 الى أن القائل بالعمل به عقلا لا يبنى السمع الا الآن العمدة عنده العقل فلذا اقتصر
 المصنف عليه (قوله أى من جهة العقل) بينه ان عقلا يتميز عن النسبة ومثله يتألف في
 قوله قيل سمعا ولو قاله كان أولى شيخ الاسلام (قوله لو لم يجب العمل به لتعطلت
 وقائع الاحكام) يعنى واللازم باطل فكذا المزموم فقد حذف الشارح الاستثنائية
 وهى لكن وقائع الاحكام لم تعطل وكذا دليلها وهو قوله ولا يسلل الى القول بذلك أى
 التمثل وقال العلامة في الاستانام بحث لا مكان وجود الحكم بخبر الواحد وان اتنى

ويجوز له الشاهد بشرطه
 (اجماعا وكذا سائر الامور
 الدينية) أى باقية يجب العمل
 فيها بخبر الواحد كالاخبار
 بدخول وقت الصلاة ويتجسب
 المأوى غير ذلك (قيل سمعا)
 لاعقلا لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يبعث الاحاديث الى القبائل
 والنواحي لتبليغ الاحكام كما هو
 معروف فلا لأنه يجب العمل
 بخبرهم لم يكن لبعثهم فائدة
 (وقيل عقلا) وان دل السمع
 أيضا أى من جهة العقل وهو
 أنه لو لم يجب العمل به لتعطلت
 وقائع الاحكام المروية بالاحاد
 وهى كثيرة جدا ولا يسلل الى
 القول بذلك

وجوب العمل لا تنفاه شرط، وهو التواثر مثلا، يكفي في فائدة وجوده جواز العمل
وفيه أنه قد فسر هو نفسه العمل في قول المصنف يجب العمل به بقوله لعل المراد بالعمل
اعتقاد ما دل عليه من الأحكام الخمسة أو حبس النفس على ما دل عليه من فعل فقط أو
ترك فقط أو إرسائه في الفعل والترك مع رجحان أحدهما أو استوائهما ١٨ والظاهر
الأول وحديثه فاقائل أن يقول المراد بلزأنا في قوله وجوباً فلو لم يتجوز شرعاً لما
دل عليه الأدل من استسقاء التكليف في جميع الوقائع أو المراد نلت عن وجوب
اعتقاد أحكامها وهو ممتنع أيضاً لما ذكره يمكن الجواب على وجه آخر وهو أننا قطع
بان المقصود من شرع الواجبات مثلاً وجوب اعتقاد وجوبها وإقسامها وذلك بتوقف
على الإعلام بها وقد اقتصر عليه الصلاة والسلام على الإعلام بواسطة إرسال الأحاد
إلى القبائل فلولا أنه يجب ما ذكره لعل ما قصد بالأحكام كوجوب اعتقاد الوجوب
والعمل وهو المراد بقوله لتعطى وقائع الأحكام أي باعتبار ما قصد الشارع فيها
فقله هو يكفي في فائدة وجوده جواز العمل يرده أننا قطع بان الشارع أراد وجود
الأحكام لمقتضى ما لا يكفي على الوجه الذي ذكرناه من وجوب اعتقاد الواجبات
والعمل مثلاً فلا يكفي في فائدة وجودها جواز العمل اذ هو غير الفائدة المقصودة من
وجوده فلنأمل سم (قوله على ما هو المعقد عند أهل السنة) أي من أن الحكم بالشرع
بالعقل قال سم واقتابل أن يقول الاستدلال هنا بالعقل على الوجه المذكور لا يتأني
المعقد عند أهل السنة اذ العقل ليس بقليل بل هذا الحكم بل استنبطه من المنقول وهو
ما ثبت من أن الشارع شرع أحكاماً تتعلق بالكففين بشرط العلم به أو اقصر في الإعلام
على بعض الأحاد ولا يخفى أن استنباط العقل الوجوب من ذلك على الوجه الذي تقرر
ليس من باب تحكيم العقل الذي لا يقول به أهل السنة فكان يمكن التوجيه أيضاً بأنه
انتماء يرجح الأول لأن الثاني لا يتأني مذهب أهل السنة فليتأمل فان قلت بردها ذكرت
أنه يلزم عليه كون هذا الدليل معيلاً لأنه مبني على العقل والنقل فيصد القولان وهو
باطل قلت انما يردها الوثبت أن هذا القائل جعل هذا الاستدلال في مقابلة القول
الأول وهو ممنوع بل واز أن يكون ذكره لا في مقابلة شيء ومقابلته لان بعض مقدماته
عقلية ولو ثبت أنه جعله في مقابلته كان البحث حينئذ معه اذ هذا الاستدلال ليس عقلياً
صراً لأن يريد المقابلة في كيفية الاستدلال وان كان المصنف معتبر في كل منهما ولا
يتأني ذلك فسميته عقلية لأنه باعتبار بعض مقدماته فلنأمل سم قلت عارضة طوبى
الذيل هدية التعليل مبنية على محض الآثمة أي ساقطة الاعتبار وذلك غنى عن البيان
لمن تأمل (قوله وقالت الظاهرة لا يجب العمل) أي في غير ما سبق اذ العمل به في السابق
إجماع ومما ردهم بقوله سم لا يجب لا يجوز فبدل سم سابق أدلتهم المذكورة وما عاين بلا
يجب نقابة ما قبله فانه العلامة وبه يجب عما أورده شيخ الإسلام هنا من أن الدليل
ينفي عدم الجواز والمدعى عدم الوجوب الصادق بالجواز فالدليل أحسن من المدعى فلو

والعلم يرجح الأول كما رده فغيره
على ما هو المعقد عند أهل السنة
لان الثاني منقول عن الإمام
أحمد والفقهاء وابن سريج من
أعز السنة كبعض المعزلة
(وقالت الظاهرة لا يجب)
العمل به (مطلقاً)

قال المصنف وقالت الظاهرية بمنع مطلقا لوفى بالمراد (قوله أى عن التفصيل الآتى) أى لاعتبار السابق أيضا حتى يمنع العمل به فى الفتوى والشهادة وإن كان يتوهم من الإطلاق بدون تأمل (قوله على تقدير محيته) هو مستدرك لأن الدليل لا يحتاج اليه (قوله تقدم جواب ذلك قريبا) أى فى المسئلة السابقة وهو أن النهى عن اتباع الظن انما هو فى أصول الدين لا فى الفروع التى الكلام فيها (قوله فى الحدود) أى كان يروى شخص عن النبي صلى الله عليه وسلم من زنى حد (قوله لحدبت حسدا الخ) إضافة حديث إلى مستدعى معنى من أوفى (قوله لأن لم انه شبهة) أى لأن احتمال خبر العدل الكذب ضعيف (قوله على أنه) أى احتمال الكذب موجود فى الشهادة قديمة رقى بينه ما بان الحدود نص على درء الحدود فى اختلاف الشهادة وقال العلامة قد يفرق بأنه مقصود وهو وسيلة والوسائل بغيره مالا يفتقر فى المقاصد اه وتعليقه سم بقوله وأقول عما يصف هذا الفرق انه لو كانت شهادة الاحاد بموجب حد يمكن الكرخى ردها فانه لا دليل الى القول به فقبولها يلقى بهذا الفرق معنى اذ لا معنى لرد خبر الاحاد الوارد فى إنبات الحدود وقبول الشهادة بموجب مع كون المقصود سد العثرين الموصول اليه على ان هذا الفرق مبنى على أن المراد الشهادة بغير الحد بمعنى انه يقبل خبر الاحاد الوارد فى شأن الشهادة وهو ممنوع بل وان المراد الشهادة بالحد بمعنى ان الاحاد قيل شهادتهم بالحد حينئذ يندفع هذا الفرق من الابتداء فلنستأمل اه وبهذا يعلم أن الفرق الاول لا يصح أيضا (وأقول) الفرق بين المقامين بين فان معنى عدم العمل بغير الاحاد فى الحدود عند الكرخى عدم ثبوت الحدود فيها فاذا روى شخص عنه صلى الله عليه وسلم من زنى حد لا يثبت الحد لان فى هذا الخبر ولا يترتب هذا الحكم على الفعل المذكور به واما الشهادة فيعمل فيها بالاحاد فاذا شهد الاحاد بموجب حد كانا فادات قطعاً بحيث كانت على الوجه المطلوب كما تقر وترتب الحد على المشهود عليه فهى شهادة لما يلزم بالحد بالحد والفرق بين المقامين غير قليل وماتعقب به سم كلام العلامة كلام لا حاصل له الا محض الاشتباه وعدم التام فى هوسا فط والفرق الاول واضح (قوله فى ابتداء النصب) جمع نصاب وهو القدر الذى يجب فيه الزكاة أو النصب هو أول مقدار يجب فيه الزكاة ونوائها ما زاد على ذلك من النصب فاذا ورد خبر احاد بان فى خمسة أوسق زكاة لم يعمل به عند هذا القائل بخلاف ما اذا ورد بان ما زاد على ذلك فيه الزكاة وقد كان وجوب الزكاة فى الخمسة ثابتا بالمتواتر مثلاً فانه حينئذ يعمل بغير الاحاد بموجب الزكاة فى ذلك الزائد فقولهم فعلموا بغير الواحد فى النصاب الزائد على خمسة أوسق أى والحال ان وجوب الزكاة فى النصاب الاول وهو الخمسة أوسق قد ثبت بالمتواتر (قوله لانه فرغ) أى فيغفر فيه لكونه تابعاً مالا يفتقر فى التسويع (قوله والهاجيل) جمع هؤلء تقدير كثر وروسانه وجمع هؤلء على خلاف القياس لان فعامل لا يكون جمعا للتلا فى (قوله يعنى فيما اذا ماتت الامهات من الابل والبقر) انما اقتصر عليه ما مع ان غيرها كالنعم

أى عن التفصيل الآتى لانه على تقدير محيته انما يقيد الظن وقد نهى عن اتباعه وندم عليه فى قوله تعالى ولا تفت ماليس للبه علم ان يتبعون الا الظن قلنا تقدم جواب ذلك تحريماً (و) قال (الكرخى) لا يجب العمل به (فى الحدود) لانهم اتدروا بالشبهة ما دلت مستدأى حنفية أدركا الحدود بالشبهات واحتمال الكذب فى الاحاد شبهة فلا لانتم الله شبهة على انه موجود فى الشهادة أيضا (و) قال (قوم) لا يجب العمل به (فى ابتداء النصب) بخلاف فوائدها كراه ابن السمعاني عن بعض الحنفية قال فقبوا خبر الواحد فى النصاب الزائد على خمسة أوسق لانه فرغ ولم يقبلوه فى ابتداء نصاب الفصلا والهاجيل لانه أصل يعنى فيما اذا ماتت الامهات من الابل والبقر فى أثناء الحول

بعد الولادة وتم حوالها على الاولاد
فلان كان عنده في الاولاد مع شمول
الحديث اها هو قول ابي حنيفة
الاخبر قال لعدم اشتغالها على
السن الواجب وقال ولا يجب
تخصيله كقول مالك وثانيا رخصه
منها كقول الشافعي (و) قال
(قوم) لا يجب العمل به فيما عمل
الاكثر فيه بخلافه لان علمهم
بخلافه حجة مقدمة عليه كعمل
الكل قلنا لان سلم انه حجة
(و) قالت (المالكية) لا يجب
العمل به (فما عمل أهل المدينة)
فيه بخلافه لان علمهم كقولهم
بحقيقة مقدمة عليه قلنا لان سلم
ذلك وقد نفت المالكية شيئا
الخاص الثابت بحديث الضعيفين
اذا تابع الرجل فكل واحد
منهما باختيار ما لم يتفرقا لعل
أهل المدينة بخلافه (و) قالت
(الحنفية) لا يجب العمل به
(فيما عمل البلوى) بان يحتاج
الناس اليه بحديث من مس
ذكره فليتوضا صحة الاحكام
أجد وعنه لان ما تم به البلوى
يكثر السؤال عنه فتقتضي العادة
بثقله وانرا لتوفر الدواعي على
نقله فلا يعمل بالاحكام فيه قلنا
لا تلم قضاء العادة بذلك

كذلك لاقتصار ابن السمعاني على الفصلان والمهاجسل ولا يطلقان على اولاد الفهم
وقوله من الابل راجع للفصلان وقوله البقر راجع للمهاجسل (قوله) وتم حوالها (أي
حول الامهات) (قوله) فلان كان عندهم في الاولاد (أي) لانها أول نصاب حينئذ وصورتها
أن يكون عنده أربعون شاة مثلا ماتت قبل عام حوله او قد انتصت أربعين شاة (قوله)
مع شمول الحديث لها (أي) حديث البضاري عن أنس رضي الله عنه حيث كتب له أبو
بكر رضي الله عنه ما وجهه الى البصريين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي
فرضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أربعين وعشرين من الابل ثانيا: ونها في كل خمس
شاة فاذا بلغت خمسار بعشرين الى خمس وثلاثين فتم ابنت مخاض الحديث شيخ الاسلام
(قوله) لعدم اشتغالها على السن الواجب فيه أن قضية السباق أن علم ذلك كونه ثابتا
بخبر الا تأكيد لعدم الاشتغال على السن وقوله على السن الواجب أي الحيوان الواجب
اخر اجبه في الزكاة (قوله) وقال ولا يجب تصممه (أي) السن الواجب ليخرجه زكاة (قوله)
وثانيا رخصته (أي) في ثلاثة أقوال أولها يجب الزكاة في الاولاد ويجب تصممه السن
الواجب عنها من غيرها وثانيا يجب الزكاة فيما يورثه من غيرها والثالث اني
وجوب الزكاة في الكن الحارثي على عدم العمل بخبر الاحادي في ابتداء النصب هو الثالث
(قوله) فيما عمل الاكثر (أي) في فعل أو شيء وقوله فيه أي في ذلك الفعل أو الشيء وقدره
الشارح لا احتياج الجمل الى العائد وقوله بخلافه أي خلاف خبر الواحد والتقدير وقال
قوم لا يجب العمل به أي بخبر الواحد في شيء عمل الاكثر في ذلك الشيء ملتبس بخلاف خبر
الواحد وكذا القول في قوله فيما عمل أهل المدينة بخلافه (قوله) لان علمهم كقولهم حجة
مقدمة عليه وجهه انهم مطلعون على أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وانهم أهدى بها
استقر عليه الامر من حاله صلى الله عليه وسلم فخالفتم مقتضى خبر الاحاد لاطلاعهم
على ما هو مقدم عليه وقولهم يمكن منعه واستناد بيان العصاة وقولهم كثر العمل
بخلاف الحديث يترجموا اليه حين اطلاعوا عليه فمنه ان يقال ان أرواديا العصاة كلهم
ممنوع اذا لم يثبت ذلك ودرن اثباته نطقت الادوات أراد بعضهم فلا يقيده تأمل ذلك
(قوله) فيما عمل البلوى (أي) في حكم نعم به البلوى وعموم البلوى به من حيث احتياج
الناس الى السؤال عنه وبواقفه قوله بعد لان ما تم به البلوى يكثر السؤال عنه أي لان
ما يحتاج الناس اليه يكثر سؤالهم عنه ويصح أن تكون ما في قوله فيما تم به البلوى
عبارة عن الفعل أي في فعل نعم به البلوى وعمرم البلوى به من حيث وقوع الناس فيه
وقوله بان يحتاج الناس اليه على حذف المضاف أي الى حكمه وكذا قوله يكثر السؤال
عنه أي عن حكمه وهذا خلاصة ما ذكره سم (قوله) فتقتضي العادة بثقله وانرا قال
العلامه وجبه الشهاب قضية ان الخبر حينئذ مقطوع بكذبه لما هو من ان المنقول
أحاديث قضاة العادة بثقله وانرا مقطوع بكذبه فتقوله فلا يعمل بالاحكام فيه أي لا يجوز

(أو خالفه راويه) فلا يجب العمل به ١٢٠ لانه انما خالفه لدليل قلنا في غايته وليس افعوه اتباعه لان الجمهور

قد مر ان المدعى نفي الوجوب ٥١ وجوابه ان المراد بعدم الوجوب الجواز لصديق
عدم الوجوب به وان صدق بالجواز امكنه غير مراد لان الدليل ينتج الامتناع وانما عبر
بعدم الوجوب نقابة القول بالوجوب وقد مر نظير ذلك في قول المصنف وقالت
الظاهرية لا يجب العمل به مطلقا اشاره سم قلت هو اعتدال اجواب فهو جواب
في الجمله (قوله أو خالفه راويه) عطف على صفة ما ان كانت نكرة وعنى صحتها ان كانت
مؤنونة وكذا قوله أو عارض القياس (قوله انه امر بالفضل) مبنى للفاعل أى امر أبو
هريرة أو الغنبل بذلك مبنى على ضعف لقوله بعد قال والصحيح عنه مع مران أى انه
أمر بها شيخ الاسلام وهذا أى وجوب العمل بخبر الواحد وان خالفه راويه هو كذلك
عندنا مع ان المالكية أيضا لان تيسيع الاتباع من شرب الكلب منه غير واجب عندنا
بل مندوب لان الكلب طاهر عندنا وكذا غيره لمصلحة الحماية قال الامر المذكور في الحديث
للشرب عند الاحكام لا للوجوب (قوله أخذ من قوله بعدو يقبل من ليس فقيها الخ) منشا
الاخذ كما قال بعض المحققين ان التفصيل بين موافقة القياس ومخالفته لو كان مشتركا
بين الفقيه وغيره لم يكن الخصم غير الفقيه بذلك مسمى (قوله لا تخالفه الخ) علة
للمتن (قوله وثالثها الخ) أى ثالثة العمل به مطلقا وهو ما تقدم من كلام المصنف
وأوله هو قوله هنا وعارض القياس أى لا يقبل مطلة مائة مائة مائة أو قول عند الحنفية
فيما يخالف القياس لان مخالفته ترجح احتمال الكذب قلنا لا
فلم ذلك (وثالثها) أى الاقوال
(في معارض القياس) انه (ان
عرفت العلة) في الاصل (لنص
راجع في الدلالة (على الخبر)
المعارض للقياس (ووجدت
قطعا في الفرع لم يقبل) أى
الخبر المعارض لرجحان القياس
عليه حينئذ (أو ظنا فالوقف)
عن القول بقبول الخبر او عدم
قبوله لتساوى الخبر والقياس
حينئذ (والا) أى وان لم تعرف
العله نص راجع بان عرفت
بالتساوى أو نص مساو أو
مرجوح (قل) أى الخبر مثال
الخبر المعارض للقياس حديث العيصين واللفظ للبخاري

لا يقدح في كسبان مثله
حديث أى حرية في الصعيين
اذا شرب الكلب في انا احدكم
فليس له سبوح مرات وقد
روى الدارقطني عنه انه امر
بالقول من ولوغه ثلاث مرات
قال والصحيح منه سبع مرات
ويؤخذ من قوله أو خالفه راويه
بما صرحوا به من أن الخلف
فيما اذا تيسر الرواية فان
تأخرت أول يوم الحال فيجب
العمل به اتفاقا (أو عارض
القياس) يعنى ولم يكن راويه
فقيها أخذ من قوله بعدو يقبل
من ليس فقيها خلافا للحنفية
فيما يخالف القياس لان مخالفته
ترجح احتمال الكذب قلنا لا
فلم ذلك (وثالثها) أى الاقوال
(في معارض القياس) انه (ان
عرفت العلة) في الاصل (لنص
راجع في الدلالة (على الخبر)
المعارض للقياس (ووجدت
قطعا في الفرع لم يقبل) أى
الخبر المعارض لرجحان القياس
عليه حينئذ (أو ظنا فالوقف)
عن القول بقبول الخبر او عدم
قبوله لتساوى الخبر والقياس
حينئذ (والا) أى وان لم تعرف
العله نص راجع بان عرفت
بالتساوى أو نص مساو أو
مرجوح (قل) أى الخبر مثال
الخبر المعارض للقياس حديث العيصين واللفظ للبخاري

لا تصروا الا بل ولا التزم من اتباعها بعد فاته بغير النظر بعد ان يعلم ان شأناهم سلك وان شأناهم صامعاً ثم قروا القرآن
 بدل الذين يخالفون قياساً فيما يضمن به التلقين من مثله أو قيته وتصروا بضم التاء ١٢١ وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس

من صر (د) قال أبو علي (الجباني
 لابد) في قبول خبر الواحد (من
 اثنين) بروايته (أو اعتضاد) له
 فيها إذا كان رواه واحد أو كان
 يعمل به بعض الصحابة أو يثمن
 قيمه لأن أبا بكر رضي الله عنه لم
 يقبل خبر المغيرة بن شعبه أنه
 صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة
 السدس وقال هل معك خيرك
 فوافقه محمد بن مسلمة لأنه أرى
 فأنفذه أبو بكر وأرواه أبو داود
 وغيره وروى رضي الله عنه لم يقبل
 خبر أبي موسى الأشعري أنه صلى
 الله عليه وسلم قال إذا استأذن
 أحدكم ثلاثاً لم يؤذن له فليرجع
 وقال أقم عليه البيعة فوافقه
 أبو سعيد الخدري أي قبل ذلك
 هو رواه الشيخان وبقوم مقام
 التعدد الاعتضاد فذا طلب
 التعدد ليس لعدم قبول الواحد
 بل للثبوت كما قال عمر بن خير
 الاستدلال انما جعلت شياً
 فأجبت أن تثبت ورواه مسلم
 (د) قال (عبد الجبار) لا بد من
 أربعة في الزنا فلا يثبت خبر
 ما دونها فإنه كالشهادة عليه
 وحكي هذا في الحصول من
 حكاية عبد الجبار عن الجباني
 ومشي عليه المصنف في شرح
 المنهاج فسقط عنه هنا لفظه عنه

في القرع مع عدم رجحانها بالاولى اذ لم توجد في القرع لانقطاعها وانما وان احق
 وجودها وترى ذلك لظهوره فان أقل ما يكفي في وجود العلة في القرع على وجودها
 وبجرح احتمال وجودها لا أثر له سم (قوله لا تصروا) لانهما يتصوران مجزوم بحذف
 النون وهو يؤذن تركوا وما ضمه صر يؤذن كروايات الراية الثانية بما لو كانت متحركة
 والذي قبلها مفتوحاً قلبت الفاصلة صرى يؤذن تركي وقلب الراية واقع كما في غيرها
 أصله قرابة شديد الرابدين جمعته على قراريط فأبدلت الراية وهذا أولى من قول
 بعضهم أصله صر يؤذن ضرب فقلت الراية بختمه فالنقل التكرير ثم ضعفت عنه اذ
 القياس حينئذ لا دعام كقروا وباضاف ضعف العين رجوع التشديد بعد التضعيف
 وهو خلاف ما عتبه العرب (قوله يخالف للقياس) هذا يقتضي أن المراد بالقياس
 القاعدتين الاصل والكلام انما هو في القياس المصطلح عليه في كلامه وكلام المصنف
 تناف ظاهر (قوله وقيل بالعكس) أي يخفى التناهي وضم الصاد (قوله من صر) أي يؤذن
 غر وأصله صر وأدغمت الراء (قوله كان يعمل به بعض الصحابة) مثال للاعتضاد
 والمراد ببعض الصحابة غير رواه لأن أبا موسى وأوى حديث الاستدلال رجوع المصنف إلى ما يأتى
 له من فروق في الحديث فقلب منه عمر البيعة (قوله لأن أبا بكر الخ) علة لقوله في المتن لابد
 من اثنين (قوله إذا استأذن أحدكم ثلاثاً) أي في الدخول (قوله ويقوم مقام التعدد
 الاعتضاد) يتم الاستدلال على المدعى (قوله بل للثبوت) أي نقول المستدل ان عور لم
 يقبل خبراً ومضى في الاستدلال مجموع فان طالب التعدد انما هو للثبوت (قوله لا بد من
 أربعة في الزنا) أي في شأن الزنا أي في الاخبار الواردة منه على الله عليه وسلم في أن الزنا
 أهم من أن يكون حداً وغيره (قوله كالتشهاد عليه) أجيب عنه بأن باب الشهادة ما ضيق
 كما سبقت بيانه في المسئلة الاثنية شيخ الاسلام (قوله ومشي عليه) أي على ما ذكر من
 الحكاية فالضعف في علمه وفي قوله لا وهو يعود على الحكاية والتذكير كما يعتبر
 ناولها بما ذكره رأوا النظر على الحكاية وهو النقل والميل للمعنى في مرجع الضمير وان
 كان اسقافاً لكنه خلاف الجادة فالأحسن التأييد كما قال العلامة ورد سم عليه مكررة
 (قوله وهو اضافة قيد لا إطلاق نقل الاثنين عنه الخ) التفرقة بين الوجهين ان الاول يقتضي
 الاطلاق بشعر الزنا أي وأما الزنا فلا بد من أربعة والثاني لا يقتضي الاطلاق بل يقول
 حكى عنه قولنا بالنسبة للزنا (قوله ان تكذيب الاصل القرع) تكذيب مصدر
 مضاف لقاعه وهو الاصل والقرع مفعول والمعنى ان الشيخ المروي عنه لو كذب بلفظه
 الراوي في كونه روى عنه هذا الحديث مثلاً وانما رواه عن غيره لا يسقط ذلك المروي في
 الاستدلال به وغيره أي لان التكذيب انما هو في الرواية لا المروي والقرع ان كلا

١٦ بناني في وهو اضافة قيد لا إطلاق نقل الاثنين عنه كما مشي عليه ابن الجباني أو حكاية قول آخر عنه في خبر الزنا
 (مسئلة المختار وفاقاً للسعدى وخلافه ما تخرين) كلاما الم راوي ولا مدعى غيرهما (ان تكذيب الاصل القرع)

منها جازم بديل ما بعده (قوله فيارواه) أي في رواية ما رواه كما تقدم وبديل قوله
 كان قال الخ (قوله لا يسقط المروي) قال الماوردي وغيره لأنه لا يجوز الفرع ان يرويه
 عن الاصل وفيه نظر والمراد بالمروي ما تكذب فيه سواء كان حديثاً أم بعضه شيخ الاسلام
 (قوله لاحتمال نسيان الاصل) قال العلامة اعلم ان القبول منوط بظن المصدق لا بمجرد
 احتماله ولا ظن مع قيام الاحتمالات المتساوية فلا يقول فاذي قاله المتأخرون ومنهم ابن
 الحاجب والعرض من السقوط اتفاقا هو الوجه اذا القبول يتوقف على ظن الصدق
 والسقوط على نفي ذلك الظن لا على ظن نفي الصدق اه (قلت) ونعقب سم له بقوله
 لا يخفى ان خبر العدل والعمل به لا يتوقف على ظن صدقه كما يعلم من تصحيح كلام الفقيه
 الى آخر ما ذكره ريدان ما استدله لا معارض له وما هنا قد عارضه تكذيب الاصل فجعل
 هذا من افراد ذلك لا يصح فلنستعمل (قوله فلا يكون واحداً) ما تكذبه لا لا يخرج مخرجا
 تنفر على العلة وقال السكاكي عبارة عن قوله وحدها بتكذيب الاثر له ووجهه
 أن الجرح انما يشأ من كونه مكذبا على صيغة اسم المفعول لا عن كونه مكذبا على صيغة
 اسم الفاعل أي مكذبا بالغير وقد يمنع القلب كما قال سم بجعله التكذيب في عبارة الشارح
 مصدرا مضافا للمفعول وقوله لا لا يخرج مخرجا مع حذف حال من التكذيب والمغنى فلا
 يكون واحداً منهما بالتكذيب الواقع عليه حال كون ذلك التكذيب واقعا من الآخر
 مخرجا (قلت) ولا يخفى أنه تعسف لاداعي الى ارتكابه بئ أن يقال ان الكلام سقوط
 مروي الفرع فكان يكفي أن يقول فلا يكون الفرع بتكذيب الاصل لا يخرج مخرجا
 أن يقال لما فرغ المصنف على عدم السقوط عدم ردش ما ذكره الفرع والاصل اذا اجمعا وكان
 ذلك يتوقف على انتفاء الجرح عن كل منهما فيأخذ كونه مرض الشارح لانتفاء الجرح
 عن الاصل ايضا فلما اذلت التفرع ووطئته وأورد العلامة هنا ما قصه اعلم أن
 الاحتمالات أربعة الكذب وهو اعم من جانب الراوي أو الاصل والجرح لا يثبت مع
 احتمال العمد كما لا يخفى مع احتمال السهو فلا يصح ارا أحد هذين الاحتمالين موجب نفي
 الجرح مع انتفاء اسم كل من الاحتمالين الاولين نعم نبوت كل من الحقين الاولين موجب
 الجرح وكل من الحقين الآخرين موجب نفيه وهذا الذي قاله الشارح من اشتباه
 الاحتمال بالحق اه (قلت) حامل ما أشار له أن تفرع نفي الجرح على احتمال السهو كما
 قال الشارح لا يصح اقيام الاحتمال الثاني وهو احتمال العمد وانما يفرع نفي الجرح
 على نبوت احتمال السهو وهو ليس بثابت لان الفرض ان احتمال كل من السهو والعمد
 قائم فما قاله الشارح من اشتباه الاحتمال بالحق على أي من اشتباه احتمال السهو بشبهة وقد
 أشار العبد رحمه الله الى أن نفي الجرح ينفرع على كون الاصل هو العمد والاشارة بالاحتمال
 المذكور وانما افاد الشك في عين المكاذب من الاصل والفرع واليقين لا يفرع بالشك ونص
 عبارة العبد مخالفا لانتفاء على أنه يسقط المروي أي لا يعدل بذلك الحديث لان أحدهما

فيما رواه عنه **ممكن** أن قال
 ما روي له هذا (لا يسقط
 المروي) عن القبول لاحتمال
 نسيان الاصل لا بعد روايته
 للفرع فلا يكون واحداً منهما
 بتكذبه لا لا يخرج مخرجا

كاذب قطعاً من غير تعيين ولا يقدح في عدالة المان واحد منهم ما بعينه لم يعلم كذبه وقد
كان عدلاً ولا يرفع اليقين بالشك اه اذ اعلمت ذلك وتأملت حق التأمل علمت سقوط
ما هو له سم على الالامة من الرد الذي هو عليه مردود وسقوط ما ادعاه من ان عبارة
العدالة المذكورة وانفة لعبارة الشارح في تفريع نفي الجرح على احتمال السهو وان
اعتراض العلامة مبني على ان المراد للعدالة والجرح في نفس الامر وليس كذلك وانما
الكلام في العدالة بحسب الظاهر والجرح كذلك لا بحسب الواقع لأن مناط القبول
وعدمه شرعا هو العدالة والجرح بحسب ما ذكره هذا كلامه وأما خبر بان ليس في
كلامه ما يقتضي البناء على ذلك فتأمل (قوله) ووجه الاسقاط أي علمته وغيره من الوجوه
لانها المنظور اليها قدما كما يقرر الى الوجه لانه يجمع المحاسن (قوله) أن أحدهما كاذب
أي سهواً كما يشير اليه بقوله الآخر في اذا كان عدالة الالامة وتوقفه سم بقوله أقول
عما يحل ما قاله قول الشارح ولا بد من معناه أن يكون أحد الصوابين المراد أعين من كونه
كذباً أحدهما سهواً باطل قطعاً لجواز أن يكون أحد الصوابين المراد أعين من كونه
سهواً أو عدمه وأما قوله كما يشير اليه بقوله الآخر في الخ فما يتعجب من الاستدلال به على
ما زعمه لان حاصل قوة الآخر في كاهو ظاهر ان الكذب المحقق انما يقطع العدالة على
تقدير أحد قبحه وهو أن يكون عدلاً لا يفتي صراحة هذا في تعميم الكذب في ذلك
القول فكيف سمع ذلك يسوع لتأمل أن يصحرفي السعد ويستدل به على تقييد الاول
بالسهو اه (قلت) لا يفتي ان قول الشارح والكذب على النبي الخ بمعناه ان القرع
إذا قدر أن يكون هو الكاذب فلا يقطع كذبه ذلك عدالته وان أسقط مرويه عندها
القائل لانه سم ولا عدوه هذا صريح في أن الكذب الواقع منه على تقدير افتائه سهو
فيلزم تقييد الكذب في قوة أحدهما كاذب بذلك والاسقاط العدالة فتقوله والصواب
الخ خلاف الصواب وقوله عما يحل ما قاله الخ جوابه أنه قد تقدم ان الموضوع أن كلامه
الاصل والقرع جائز معاقبه وحينئذ فاللزم بحسب ذلك كون أحدهما كاذباً وانما يقطع
كاهو بين وأما قوله فما يتعجب من الاستدلال به الخ فجوابه انك علمت صحة الاستدلال به
وانما التعجب من تعجبه فتأمل (قوله) ويحتمل أن يكون هو القرع الخ أي وأما اذا كان
هو الاصل فيثبت مرويه لانه كاذب في قوله بعددوايته ما رويته (قوله) ولا يتأني هذا أي
القول بالاسقاط قبول شهادته ما رددنا لفهمه بناء المصنف المذكور من أن نفي رد الشهادة
انما يكون على القول بعدم الاسقاط شيخ الاسلام (قوله) والكذب الخ جواب سؤال
تقديره ظاهر (قوله) في ذلك أي التكذيب ويحتمل أن يكون المعنى الذي يقول اليه الامر
أي التكذيب في ذلك أي في الرواية (قوله) على تقدير أي تقدير كذب القرع دون
تقدير أن يكون الكاذب هو الاصل فانه ليس في ذلك الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
كاهو ظاهر (قوله) ولا يستوضع المصنف على الاول أي استظهر عليه بان يقول مثلاً

(ومن ثم) أي من هنا هو ان
تكذيب الاصل القرع لا يقطع
المروي أي من أجل ذلك نقول
(لواضعاً في شهادة لم ترد) ووجه
الاسقاط الذي نفي الأمدى
ان الخلاف فيه ان أحدهما كاذب
ولا بد ويحتمل أن يكون هو
القرع فلا يثبت مرويه ولا يتأني
هذا قول شهادتهما في قضية
لان كلامهم ما يفتي أنه صادق
والكذب على النبي صلى الله
عليه وسلم الذي يقول اليه الامر
في ذلك على تقدير انما يقطع
العدالة اذا كان عدلاً ولو
استوضع المصنف على الاول بما
بناء عليه

سلم من دعوى التنافي بين المبنى والثاني التي أفهمها بنائوه (وأن شك) الاصل في أنه ذواتا للفرع (أو ظن) أنه خاروا به (واقترح) العدل (بازم) بروايته عنه ١٢٤ (قأول) يا قبول (الغير عاجز فيه الاصل بالنفي) (وعليه) أى على القبول

(الاصح) من العلم لما تقدم من احتمال نسيان الاصل ووجه عدم القبول القياس على تطبيقه في شهادة الفرع على شهادة الاصل وأجيب بالفرق ان باب الشهادة أضيق اذا اعتبر فيه الحرية والمذكورة وغيرهما ولو ظن الفرع الرواية وجزم الاصل بنفيها أو ظنه قائل في الحصول في الاول تعين الرد في الثاني تعارضوا الاصل بعدم والاشبه القبول (وزيادة) العدل (فما رواه) على غير من العدل (مقبولة) ان لم يعلم لهما المجلس) أن علم تعدد لجواز أن يكون النفي على الله عليه وسلم ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر أول لم يعلم تعدده ولا تضاده لان الغالب في مثل ذلك التعدد (والا) أى وان علم اتحاد المجلس (فتألفها) أى الاتقوال (الوقت) عن قبولها وعدمه والاول القبول لجواز عقله غير من زادهما والثاني عدمه لجواز خطا من زادهما (والرابع ان كان غير) أى غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء (متلهم) عن مثلها عاده ثم تقرن) أى الزيادة والاقبلت (واختار) وقالا للمعاني (المعنى) أى مع القبول (ان كان غير) أى غير من زاد (لا يغفل) أى متلهم عن مثلها عاده (فان كان الساكت عنها)

وسى
القبول (ان كان غير) أى غير من زاد (لا يغفل) أى متلهم عن مثلها عاده (أو كانت تنوفردواى
على نقلها) وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وان لم يكن الامر كذلك قبلت (فان كان الساكت عنها)

ومن المعلوم أنه لا يتناقض تخصيص القول الرابع باعتبار منطوقه لأنه اذا امتنع القبول
بغيره أدان السالك لا يقبل مثله فبالأولى اذا انضم الى عدم الغفلة الاضبطية ومن هنا
يظهر تقييد السالك بقول المصنف فان كان السالك الخ بما اذا كان مثله يقبل
كلا واحد وقال شيخ الاسلام قوله فان كان السالك أضبط تقييد فعل المختار السابق
لا يقال اضبطية السالك أقوى من عدم غفلته عن الزيادة ومن زعم الدواعي على نقلها
فيكون أولى من منعها مع القبول لاننا نقول لانسلم ذلك بل الامر بالعكس كما لا يخفى على
المتأمل على ان العلامة لا يسارى حتى قولنا في السالك اذا كان اضبط أن الزيادة تقبل
واستظهره اه وفيه ان التقييد المذكور قائم بما يتناقض باعتبار مفهوم المختار ولا باعتبار
منطوقه فقول المصنف والمختار الخ مضموم أنه اذا كان غيره يقبل عنها وكانت لا تتوفر
الدواعي على نقلها فالمختار القبول فيقيد حيث ذهبنا الى ان السالك أضبط وقد يقال
انما أراد شيخ الاسلام بقوله تقييد فعل المختار ما ذكرنا أي أنه تقييده باعتبار مفهومه
بدل ما ورد من السؤال والجواب فانه يدل على تصوير المسئلة بما اذا كان السالك
عامة يمكن غفلته عادة قوم تتوفر الدواعي لكنه أضبط والامثلة قول السائل ان
الاضبطية أولى بالقبول من عدم الغفلة لان حاصل السؤال انه كان ينبغي عدم القبول
هنا بالأولى لان الاضبطية أقوى من عدم الغفلة فاذ امتنع عدم الغفلة القبول فلا ين
غفله الاضبطية بالأولى وحاصل الجواب منع كون الاضبطية أقوى كما ذكره والحاصل
ان قول المصنف فان كان السالك أضبط الخ مضموم ربما اذا كان السالك عن الزيادة
والسائل له امتساو بين في إمكان الغفلة عادة فزاد السالك بالاضبطية وانه ان
جعل تقييد المحل بخلاف السابق في حال اتحاد المجلس كما قال السالك وهو الاظهر فهو
بالنسبة للرابع تقييد باعتبار مفهومه لا منطوقه وان جعل تقييد المحل المختار كما قال شيخ
الاسلام فهو كذلك أي تقييده باعتبار المفهوم كما مر بيانه (قوله أي غير المذكور اه)
أخذه من تقسيم المصنف السالك عنها الى أضبط وبالعكس صرح فيها فاعلم ان المراد
بالسالك من لم يصرح بانها صرح فيها أولم يتعرض لها انبثا تا ولا نقيا (قوله على
وجه يقبل) أي بان يكون محصورا بخلاف المطلق كما ذكرنا شارح شيخ الاسلام وقوله كان
قال ما سمعته أي ولم يخف مع ما منع من سماعها كما يقيد به أبو الحسين البصري قاله أيضا شيخ
الاسلام (قوله فان أسند هاور كه) أي وأسند تركه فترك مصدره عطوف على مفعول
أسند (قوله أولى مجلس) أي كان قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النجيب
وقت طلوع الشمس فاني ربيع الاول فقال جعلت لنا الارض مسجد او تربته طهورا ثم
ذكر بعد ذلك ما تقدم وأسقط لفظ تربتهما (قوله ولو غيرت اعراب الباقي الخ) أي ما تقدم
فيها من الاقوال محل حيث لم تغير اعراب والمعنى فان غيرت ما تعارضوا فيه ان هذا
شامل لما لو كان السالك جمعا لا يغفل مثله وهو لا يجتمع مع ما تقدم من عدم القبول

أي غير اذا كراهها (أضبط) من
ذكرها (أوضح شي الزيادة
على وجه يقبل) كان قال ما
سمعتم (تعارضاً) أي الخبران
فيما يخلاف ما اذا انفصلا على وجه
لا يقبل بأن محض الذي فقال لم
يقها الله صلى الله عليه وسلم
فانه لا أثر لذلك (ولورواها)
الراوي (مرة وترك أخرى
فكر أو بين) رواها أحدهما
دون الآخر فان أسند هاور كه
الى مجلسين أو سكت قبلت أو
الى مجلس فقبل وقبل لجواز
السموع في الترك وقبل لا لجواز
نقلها في الزيادة وقبل بالوقف
عنها ولو غيرت اعراب الباقي
تعارضاً أي خبر الزيادة وغير
عدمها لا خلاف المعنى حيث قد
كما لوروى في حديث الصحبة
فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم تركه الفطر صاعاً من غرامخ

حينئذ عند عدم تغير الاعراب فانه اذا اتى القبول مع عدم التغير فمعه أولى فكيف
يتصور انتفاء القبول مع عدم التغير والتعارض مع التغير بل يشكك على الوقت أيضاً
لانه دون التعارض فالوجه نقيد ما هنا بما اذا لم يصحكن الساكت الجميع المذكور وفي
الحصول التصريح بهذا التقيد قال فيه وان كان المجلس واحداً فالذين لم يرووا الزيادة اما
أن يكونوا عدد الايجوز أن يدخلوا على ضبط الواحد أو ليسوا كذلك فان كان الاول
لم يقبل الزيادة وحصل امر رويها على أن يجوز مع عدمه أن يكون قد سمعها من غيره
التي عليه الصلاة والسلام وعلل أنه سمعها منه وان كان الثاني فذلك الزيادة اما أن
لا تكون مغيرة لاعراب الباقي أو تكون فان لم تغير اعراب قبلت الزيادة عندنا الآن
يكون الحديث عنها مضبوط من الراوي لها خلافاً لبعض الحديثين إلى أن قال اما اذا
كانت الزيادة متغيرة لاعراب الباقي كما ذكرنا في أحد ههنا ادعاء على كل واحد ما عاين
بروي رويته الاخر نصف صاع من بر فالحق انها لا تقبل خلافاً لابي عبد الله البصري لنا
انه حصل التعارض لان أحدهما اذا روى ما عاين قد روى له النصب والاخر اذا روى
نصف صاع قد روى ما بالجر والجر والنصب متعارضان واذا كان كذلك وجب البصري
الترجيح اهـ (قوله نصف صاع) ثابت فاعل روي ويصح نصبه على المسكبة ووقفه
حينئذ بضمه مقدراً في الزيادة في انطقه نصف وقد غيرت اعراب اصاع فصار مجروراً
بمعدان كان منصوباً (قوله ولو اتفرد واحد عن واحد الخ) يؤخذ من ماهر من
قوله وزيادة العدل مقبولة مصححاً اذا اتفرد العدل بزيادة عن العدل لانه
واحد بقرينة قوله والرابع ان كان غيره لا ينفصل مثلهم حيث أتى بضمير الجمع فقول
الشارح عن شيخه مثال لتقيد اذ منتهى النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك والظاهر
أن كلام الشارح هنا وفيما تقدم من باب الاحتياط في قوله فيما تقدم لم يجرؤا أن يكون
الشيء أي أو الشيخ وقوله هنا عن شيخ أي أو عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل
لأنها لفته لرفقه) الظاهر أنه يأتي هنا قول الوقت أيضاً تعارض الحديثين (قوله أسند
الطبري) أي ذكره سنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسطر الحديث كان يقول ابن
القاسم حديثاً ما لا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا
والمرسل يسطر فيه الحديث وهو ابن عمر في المثال المذكور (قوله أو وقف ورفعهوا)
الوقت ان لا يصل الراوي الخبر إليه صلى الله عليه وسلم بل يقف به على العصاة أو من
دونه كان يقال في المثال المذكور حديثاً ما لا عن نافع عن ابن عمر ولم يرد عن النبي صلى
الله عليه وسلم أو حديثاً ما لا عن نافع ولم يرد في ذلك والرفع اوصول الراوي الخبر إليه صلى
الله عليه وسلم سواء كان مع الاستناد أو الإرسال وقيل المستند والمرفوع فعدان كما
يعلم من كتب المصطلح (قوله ومرواه الخ) انما كان الصواب ذلك لان الكلام في زيادة
العدل على غيره (قوله فكذا زيادة) أي في مثله والافهه زيادة أيضاً (قوله من الشيخ)
هو هنا قيد لان الاستناد ثمة والرفع أخرى والإرسال ثمة والوقف أخرى انما يأتي من

نصف صاع (خلافه البصري)
أي عبيد الله في قوله تقبل الزيادة
كما ذكره في الاعراب (ولو اتفرد
واحد عن واحد) فصار رويها
عن شيخ بزيادة (وقيل) المنفرد
فيها (عند الآخر) لان مع
زيادة رويته بل لأنها لفته لرفقه
(ولو اسندوا رويها) أي أسند
الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم
واحد من رواه وأرسله الباقون
بان لم يذكروا الحديث كما يرمي بها
بأن (أو وقف ورفعهوا) كذا ضبط
المصنف وهو مرواه أو رفع
وقفه أو أي دفع الخبر إلى النبي
صلى الله عليه وسلم واحد من
رواه ووقفه الباقون على
الحديث أو من دونه (فكذا زيادة)
أي فالاستناد أو الرفع كالزيادة
فما تقدم فقال ان علم تعدد
مجلس السماع من الشيخ فيقبل
الاستناد أو الرفع بخلافه
يقول الشيخ ذلك مرة دون
أخرى وبحكمه في ذلك القبول

على الرابع وكذا ان لم يلم تعدد المجلس والاتحاد لان الغالب في مثل ذلك ١٢٧ التعدد وان علم اقتصاده ثالث الاقوال

الوقت عن القبول وعدمه

والرابع ان كان مثل المسلمين
أو الواقفين لا يغفل عادة عن

ذكر الاستناد والرفع لم يقبل
والاقل فان كانوا أضبط أو

صرحوا بنى الاستناد والرفع
على وجهه يقبل كأن قالوا

ما سمعنا الشيخ أسند الحديث
أو رفعه فعارض الصنيعان

(وحذف بعض الخبيرات عند
الاكثر لأن يتعلق) أي يحصل

التعلق ببعض الآخر (به) فلا
يجوز حذفه اتفاقا فلا خلافه

بالمعنى المقصود كان يكون غاية أو
مستغنى كما في حديث العيصين

أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع القمرة حتى تزهي وحديث

مسلم لا تبعوا الذهب بالذهب
ولا الورق بالورق لا وزن

ملا بمثل سواء بسواء بخلاف
ما لا يتعلق به فيجوز حذفه لانه

كثيره مستغنى وقيل لا يجوز
لا حقال أن يكون للضم فائدة

تقوت بانتهريق وغير هذا من
منع الرقابة ما في وسأقي مثاله

حديث أبي داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم قال في الجرح هو

الطهور وماؤه الحلى مبتنه (وإذا
حصل العصا قبل أو التابعي

مرو به على) أحد محله
(المتأقنين) كالقمره يجعله على

الطهور أو الحليض (فالظاهر
عليه)

الشيخ دون النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على الرابع) أي وان اقتضى كلام المصنف فيما
مر أنه لا خلاف فيه شيخ الإسلام وقوله وان اقتضى كلام المصنف وفيها مر الخ في قوله
وزيادة المدلل مقبولة ان لم يعلم اتحاد المجلس حيث لم يذكر خلافا في ذلك (قوله والرابع
الخ) لم يذكر القول الخامس لانه لا يمكن محي مافيه هنامن التفصيل بين ما تتوفر الدواعي
على قتله وما لا تتوفر فيكون الرابع فله شيخ الإسلام وانت خبير بما تقدم وما وافقه
الرابع والخامس في المعنى وان الخامس لا يزيد على الرابع الا بشق وتوفر الدواعي على النقل
وما تتوفر الدواعي على قتله اذا نقل أحادا قطع بكذبه والرابع يقول بذلك ولا يصح
مخالفة الخامس راجع ما تقدم (قوله فان كانوا أضبط الخ) تفصيل في الرابع أي
في مفهومه لا في منطوقه كما مر (قوله تعارض الصنيعان) أي صنيع الاستناد والاستدلال
وصنيع الرفع والوقت (قوله أي يحصل التعلق ببعض الآخر) قال التمام رحمه الله
انه على فسر يتعلق يحصل وجعل الفاعل ضمير التعلق وهو تفسير مراد وحل معنى قال
سم ولا مانع من كونه بيان اعراب أيضا إذ كثيرا ما يستعمل الفعل بمعنى فعل آخر
مسندا الى ضمير صدره كما استعمل يتعلق هنا بمعنى يحصل مسندا الى ضمير التعلق وعلى
هذا فهو مبيح الفاعل ويحصل أنه مبيح له فهو مسند الى الجار والمجرور وحاصل معناه
معنى يحصل التعلق به وعلى هذا اقتصر الشارح فسر مراد وحل معنى اه قلت
الاحتمال الثاني هو الاظهر ويوافقه قول شيخ الإسلام في قول الشارح أي يحصل التعلق
للبعض الآخر ما نصه فسر بداهة احسن عود الضمير من به على بعض الخبر المذكور
نقول المصنف يتعلق بمعنى المقعول اه (قوله كان يكور غاية أو مستغنى) قال العلامة
لا يصح أن يكون مثالا للتعاقب لانه سببه ولا للبعض الذي حصل التعلق به لانه هو نفس
الغاية أو المستغنى لا كونه ذلك فلا يظهر أن يقول كالغاية أو المستغنى اه ويحكي
أن يكون مثالا على حذف المضاف أي كذا أن يكون الخ وأن يكون مثالا لسبب التعلق
الذي يجري اليه المعنى والتقدير ان لا يتعلق به لسبب من الاسباب كان يكون الخ قاله
سم قلت لا يخفى تعسف جوابه والى انصاحي عن مثل هذا التعسف أشار العلامة بقوله
فلا يظهر الخ (قوله حتى تزهي) هو من باب أروى يروى ويقال زهرا يزهر من باب عدا بعدو
على قتله وهذا مثال للغاية والحديث الذي بعده مثال للمستغنى وظاهر أنه لو حذف من
الاول قوله حتى تزهي ومن الثاني الوزن أو وزن الخ لاختل المعنى المراد من الحديثين دلالة
الاول حينئذ على عدم جواز بيع القمرة مطلقا وعدم جواز بيع الذهب بمثله والورق
بمثله مطلقا مع عدم الجواز في الاول عقده بعدم بدو الصلاح وفي الثاني بعدم المماثلة
وزنا (قوله وقرب هذا) قرب بالبناء للمفعول والاشارة بهذا الى عدم جواز حذف
ما يتعلق (قوله مثاله حديث أبي داود) أي مثال ما لا يتعلق فان الحديث المذكور كل
جمله من جلنبيه لا يتعلق لها بالآخرى (قوله على أحد محله الخ) في ذكر المحلين دليل على أنه

لان الظاهر انه انما حله عليه
 لقريشة (وقوف) الشيخ (أو)
 اصق الشيرازي) حيث قال
 فقد قيل قبل وعندى فيه نظر
 اى لاحتمال أن يكون حله
 لموافقة رأيه لالقريشة وانما
 ليساو التابعى الصاوى على
 الرابع لان ظهور القريشة
 للصاوى اقرب (وان لم يتقافا)
 اى للمحلان (مكان مشترك في حله
 على معنييه) الذى هو الرابع
 ظهورا أو احتباطا كما تقدم
 فيصل المروى على محله كذلك
 ولا يقصر على محل الراوى الا
 على القول بأن مذهبه يخص
 وعلى المنع من محل المشترك على
 معنييه يكون الحكم كالوثاقى
 المحلان كما قال صاحب البدع
 المعروف حله على محل الراوى
 قال ولا يعتد أن يقال لا يكون
 أوليه حجة على غيره اه (فان
 حله) أى محل الصاوى مرويه
 (على غير ظاهر) كان يحصل
 اللفظ على المعنى الجازى دون
 الحقيقى أو الامر على النسب
 دون الوجوب (قالا كثر على
 الظهور) أى على اعتبار ظاهر
 المروى ونفيه قال الشافعى
 رضى الله عنه كفى ترك
 الحديث يقول من لم يصاحبه

مشارك ولم يصرح بذلك لعدم الحاجة اليه وقوله فيما بعد فكم المشترك أى من غير هذا ولا
 فهذا نفسه مشترك سم (قوله لان الظاهر انه انما حله عليه لقريشة) قال العلامة ترمذى
 سيجى من أنهما قريشة في ظنه وليس افعرا متباعا فيه ويمكن الفرق بأن ترك الحبل في حله
 ظاهر أى كما في سيجى يؤدى الى أعمال المروى في ذلك الظاهر وفيما ليس له ظاهر كما هنا
 يؤدى الى تعطيل المروى اه وقبه انه ان اراد بترك الحبل فعال ليس له ظاهر ترك الحبل مطلقا
 فهذا غير لازم من ترك الحبل على ما حل عليه الراوى أو ترك الحبل على ما حل عليه الراوى
 فهذا لا يؤدى الى التعطيل لامكان الحبل على غير محل الراوى ويمكن الفرق بضابان
 ظهور القريشة في الواقع الراوى فيما ليس له ظاهر أى قرب من ظهور ردها فيه له ظاهر
 لوجوب البيان عليه صلى الله عليه وسلم في الاول لافتقاره الى البيان ابدأ بخلاف الثاني
 فليتأمل فانه سم (قلت) الحق ما أبدأ بالصلامة من الفرق وقوف سم له ساقط كما
 لا يخفى وذلك غنى عن البيان وأما ابدأ هو من الفرق فلا يخفى ضعفه فتأمل (قوله)
 لاحتمال أن يكون حله لموافقة رأيه لالقريشة) قال العلامة هذا الاحتمال لا ينبغي
 الاول بل يشته أيضا ويشته ظهور الاحتمال الاول عليه والشيخ ينهى ظهوره ويحمله
 مساويا واذا ثبت هذا التمسك ان الشيخ لم يوقف في ظهور الحبل عليه بل يشته كما هو
 ظاهر لفظه المحكى اه ويوافق هذا قول الشهاب قوله أى لاحتمال الخ أى كما يحتمل
 هذا يحتمل أن يكون قريشة على السواء فيكون الحبل لقريشة هو الظاهر محل منع عقده
 اه وهذا الاعتراض مبنى على أن مراد المصنف بقوله وقوف أو اوصى أنه توقف في
 ظهوره نفسه وهذا ممنوع لا دليل في كلام المصنف عليه ولا ضرورة لطبي البه واما
 المراد أنه توقف في حله عليه بل هذا هو المتبادر من كلام المصنف لان المتبادر من المقابلة
 بالتوقف لما رجحه كون التوقف فيما رجحه والذى رجحه هو الحبل لا كون الظاهر الحبل
 فتدبره فانه في غاية الوضوح فانه سم (قوله لان ظهور القريشة للصاوى اقرب) أى
 لما شهد له صاحب الشريعة واطلاعه على ما لم يطالع عليه التابعى (قوله على المنع من
 محل المشترك الخ) ابتداء كلام ليس متعلقا بالذى قبله قال شيخ الاسلام (قلت) لا حاجة الى
 ما قاله فانه ان أراد بكونه ابتداء كلامه انه ليس معطوفا على شئ قبله فهذا لا يتوهم وان
 أراد أنه لاتعلق له بالمصنف ممنوع كما لا يخفى (قوله ولا يعتد الخ) أى وجهه لا يحصل على
 محل الراوى (قوله أى محل الصاوى مرويه) لم يقل أو التابعى كما تقدم في الذى قبله لان
 قوله الا فى ان صار اليه لعله الخ لا يأتى فى غير الصاوى (قوله أو الامر على النسب) قال
 العلامة من عطف الخاص على العام اه وقبه أن عطف الخاص على العام لا يجوز أن
 يكون باو كما تفوهوا عليه فيجب أن يكون من عطف المبين بان يقيس اللفظ في قوله كان
 يحصل اللفظ بغير الامر بالنسبة لعله على نحو النسب (قوله وقبه قال الشافعى الخ)
 ضمير فيه يرجع لمحل الصاوى وقاويله المذكور وأورد أن الشافعى لم يقل ذلك في محل

طبيعته (وقيل) يحمل (على تأويله مطلقا) لانه لا يشعل ذلك الادلل قلنا في (٢٢٩) ظنه وليس لغيره اتباعه فيه (وقيل)

يحمل على تأويله (ان صار اليه
 له به قصد النبي صلى الله عليه
 وسلم اليه) من قرينة شاهدها
 قلنا على ذلك أي ظنه ليس لغيره
 اتباعه فيه لان الجمع لا يقتل
 بجمه فان ذكره لا يلازم له
 (مسئله لا يقبل) في الرواية
 (مجنون) لانه لا يمكنه الاحتراز
 عن الخلل وسواء أطبق جنونه
 أم قطع وأثر في زمن افاقتيه
 (وكان) ولو لم منه الدين والعرض
 عن الكذب لانه لا يوفق به في الجمله
 مع شرف منصب الرواية عن
 الكافر (وكذا صبي) مجز (في
 الاصح) لانه له بعدم تكليفه
 قدا لا يحقر عن الكذب فلا يوثق
 به وقيل يقبل ان علم منه التعرض
 عن الكذب ولم يصرح المصنف
 بالتمييز له فان غير المميز لا يمكنه
 الاحتراز عن الخلل فلا يقبل
 قطعاً كالمجنون (فان تحمل)
 الصبي (فيلحق فاذي) ما تحمله
 (قيل عند الجمهور) لا يتقاه
 الحدور السابق وقيل لا يقبل
 لان المصنف مظنة عدم الضبط
 والتعرض ويسمى المحفوظ اذ ذلك
 ولو تحمل الكافر فاعلم فاذي قبل
 قال المصنف في شرح المنهاج
 على الصحيح وكذا الفاسق يتحمل
 فينوب فيؤذي يقبل (وقيل
 مبتدع) لا يكفر بدعته (بحرم
 الكذب) لانه فيه مع تأويله

الصحابي مر به على خلاف ظاهره بخصوصه بل في قول الصحابي الخائف لظاهر الحديث
 سواء كان الخائف هو الراوي أم غيره (قلت) هذا اليراد ليس بشئ وجوابه فيه تمامه
 وهذا أي عدم العمل بقول الصحابي الخائف لظاهر الحديث خلاف مذهبه ومذهبهما
 أي الملكية أن قول الصحابي حجة (قوله بجنيته) أي أفت عليه الحجة والمراد بادلته
 (قوله ان صار اليه لعله بقصد النبي صلى الله عليه وسلم) أي وطريق العلم بأنه صار اليه
 لذلك اخباره أي كان يقول علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك بقرائن ووجه
 عدم اعتبار ذلك على الاول ان ذلك بحسب ظنه نعم ان قال أخبرني النبي صلى الله عليه
 وسلم انه أراد ذلك فلا كلام في قبوله وهو ليس من باب العمل بحمل الراوي كما هو ظاهر
 (قوله أي ظنه) أشار إلى أن المراد بالعلم الظن كما يفيد ذلك قوله قبل من قرينة شاهدها
 (قوله وأثر في زمن افاقتيه) اعترضه شيخ الاسلام بأن عدم القبول في الزمن الذي أثرت فيه
 الجنون لخلل في عقله لا يفيده حال فلا حاجة إلى هذا القيد بل قد يضر به وتعبه سم
 بقوله وأقول لما كان الخلل في زمن افاقة ناشئا عن الجنون لان حكم الجنون منسحب
 عليه صرح كذلك القيد وما يترتب عليه وناسب ذلك لدفع التوهم وأما قوله بل قد يضر
 فان كان إشارة إلى أنه يوجب قبول الجنون اذا انقطع جنونه ولم يؤثر في زمن افاقتيه وأنه
 لا تقبل روايته في زمن افاقة حينئذ فهو مغرور بل تقبل روايته حينئذ كما صرح به
 الزركشي فلامن ابن السمعاني وهو ظاهر وان كان إشارة إلى شيء آخر فلا صورة لتسليم
 عليه اه (قوله في الجمله) إشارة إلى ضعف هذه العلة لان الدين والعرض وجبان
 الوثوق في الرواية وذلك يوجب القبول والضعف المذكور يدفع ذلك تقوية بقوله مع
 شرف الخ فاه العلامة (قلت) كان الاولى حينئذ أن يعلى بمسؤول منصب الرواية عن
 الكافر فقط (قوله لانه لعله الخ) علة اقوله قدا لا يحقر عن الكذب وقد يقال هذا الدليل
 غير شامل اذ قد لا يعلم عدم تكليفه أو يظن تكليفه اللهم إلا أن يراد علمه بذلك بالقوة
 فاعلم لانه يمكن أن يعلم قدا لا يحقر فاه سم (قوله ولم يصرح المصنف بالتمييز له) أي
 من نصب الخلاف كما أشار إلى ذلك بقوله فان غير المميز الخ (قوله فليح فاذي) افاقتيه
 وفي الكافر والفاسق لمرتب مطلقا لا يقيد التعقيب اذ لا فرق في ذلك بين التعقيب
 والمهلة يرشد اليه قول المنهاج فان تحمل ثريخ واذي قبل فاه العلامة مورد سم محض
 تصرف لا حاجتنا إلى ابراده (قوله اذ ذلك) ظرف للمعقوف أي وقت عدم ضبطه وذلك
 مبتدأ أخوه محذوف أي موجود والمعنى ان محفوظه المشغل على عدم التعرض والاضط
 اصغره يستمر معه بعد ابعثه فاذي يؤديه بعد بوعه هو ذلك المحفوظ (قوله لا يكفر
 بدعته) قال العلامة القسمة استغنى عنه بقوله وأولا وكان اه وأجاب الشهاب عن هذا
 الاعتراض بعد ابراده بقوله ويحجب بان ذلك محمول على غيره هذا المكان الخلاف فيه كما
 سيأتي قريباً أن الامام الرازي وأتباعه على قبول الجسم وان كفر بدعته اه (قوله)

لا ابتداءه المفسد (وثلثها) أي
 الأقوال (قال الامام (ماثل)
 يقبل (الادعية) أي الذي يدعو
 الناس اليه بدعته لانه لا يؤمن فيه
 أن يضع الحديث على وقعه اما
 من يجوز الكذب فلا يقبل كقوله
 يدعته أم لا وكذا من يحرمه
 وكقوله يدعته كالجسم عند الاكثر
 اعظم بدعته والامام الرازي
 وأتباعه على قبوله لا من الكذب
 فيه (و) يقبل (من ليس فقهيا خلافا
 للفتية فيما يخالف القياس)
 لما تقدم مع جوابه (و) يقبل
 (المسائل في غير الحديث) بان
 يخرز في الحديث عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لا من انخل فيه
 بخلاف المسائل فيه فبر (وقيل
 بركة) المسائل (مطلقا) أي في
 الحديث أو غيره لان المسائل في
 غير الحديث يجرى الى التساهل
 فيه (و) يقبل (المكثر) من الرواية
 (وان ندرت تحتها العبدتين)
 أي والحال كذلك لكن (إذا
 يكن تحصيل ذلك القدر) الكثير
 الذي رواه من الحديث (في ذلك
 الرمان) الذي خاطبه فيه الحديث
 فان لم يكن فلا يقبل في شيء مما
 رواه لظهور كذب فيه بعض لا تعلم
 عينه (وشرط الراوي العدالة
 وفي ملكة) أي هيئة واضحة
 في النفس

لا ابتداءه المفسد (وثلثها) أي
 (قوله قال مالك (الادعية) قال السيوطي وهذا القول هو الأصح عند أهل الحديث
 ومنهم ابن الصلاح والنووي (قوله أي الذي يدعو الناس إلخ) فيه إشارة إلى أن التماس
 في الادعية للمباينة كماله لا للتأنيث (قوله لانه) أي الحال والشان (قوله لا يؤمن
 فيه) أي في المتدع (قوله كالجسم) اعلم أن الجسم فر يقان فرب يقان الله تعالى
 جسم كسائر الاجسام وهذا الاخلاف في كونه وفريق بعتداته تعالى جسم لكن
 لا كسائر الاجسام بل جسم يلحق به وهذا يخالف في كونه والجسم في كلام الشارح من
 القبل الثاني (قوله عند الاكثر) ظرف لما نفعته قوله وكذا أي لا يقبل منه عند
 الاكثر وليس ظرفا لتكفير الجسم لان الاكثر على عدم تكفيره فهو يخالف لاكثر
 (قوله والامام الرازي إلخ) مقابل لقوله عند الاكثر فهو يخالف لاكثر (قوله ما
 تقدم) أي من أن مخالفته ترجح احتمال الكذب (قوله أي والحال كذلك) قال الشهاب
 انما أعربه حالاً لم يجهل معطوفاً على شرط مقتضى ان كثرت الخفاطة وان ندرت الخفاطة
 يلزم من أن اذا أمكن الخطف حينئذ للمعطوف والمعطوف عليه معاً وهو فاسد اذ هو
 خاص بجملة القدرة اه قال سم قلت هو حسن بخبره انه مأل على المعطوف يمكن
 تخصيص الشرط بالمعطوف فان قلت لكنه يوم الرجوع للمعطوف عليه قلت الامام
 حاصل بكل حال فانه لا قرينة على الحالية الا تأمل المعنى وهذا القرينة تقطع للتخصيص
 على تقدير العطف ايضاً نعم قد يجاب بان في تخصيصه بالمعطوف ضعف مع ما هو الظاهر
 المتبادر من تعلق اذا يقبل وأما تعلقه بندرت أو الخفاطة ففسده من ضعف المعنى مالا
 يحتمل فيستأمل (قوله وشرط الراوي) قال الشهاب أي لغير المتواتر لما مر من عدم
 اشتراط الاسلام في روايته ولا بد أن يستثنى المبتدع أيضاً لما مر من قبول روايته
 أن يقال انه ليس فاسقاً وان صرح الشارح بخلافه كما مر اه (قوله العدالة) أي تحققها
 بقربتها ما في قول الشارح لا تتحقق الشرط أي العدالة (قوله أي هيئة واضحة
 إلخ) الوصف في أول عروضة يعني حالاً وهيئة فان تكررت حتى ربح في النفس بحيث
 تتذكر زوالها وتسمى ملكة ثم ان ظاهر كلام الفقهاء عدم اعتبار الملكة وأنه يكفي
 في تحقق العدالة التسمية للسم اذ هو غير مجرّد اجتنب الامور المذكورة من اقرار
 الكبار وقال العدالة لا خفاء أن الكبار تيمم البدنة والقبلة التي منها ابتداء
 باقسامه وهو يناقض ما مر من قبول المبتدع اذ اصرح بالكذب وسبق له ما فيه
 شفاؤه الظاهر بقربته إضافة الاعتراف وقعداد الامثلة الاثمة ان المراد بها الكبار
 النحلة دون التركة ولا يخفى ان العدالة لا تتحقق معها فصل الكبار على ما يحتمل
 ايضاً فذلك اه اما قوله وهو يناقض ما مر فقد بين جوابه بقوله وسبق له ما فيه
 شفاؤه وأراد بذلك ما ذكره في قول الشارح في شرح قول المصنف وبقبل من أقدم جاهلاً
 على منسق مظنون أو مقطوع سواء اعتقد الانباة أم لم يعتقد شيئا من قوله وعن هنا

يعلم ان قوله في العدة المتلكة تنفع عن اقرار الكفار معناه ما هو كبيره عند المتعرف
فدخل المشتدح في العدة في باب الرواية فصح إطلاق المصنف قوله بشرط الراوي
أهدأ التوان قوله هناك من معناه مع العلم أو الظن بصحته اهـ وأما قوله ثم الظاهر الخ
ففيه نظر لانه لا تكلف الا بقل على وأن المكلف في التمسك بالكف كانت ثم بالكثير
التركية من قبيل القلبية أيضا فالكيفية في ترك الصلاة مثلا هي كفا النفس عن فعلها
ولادلالة في إضافة الاقرار في حينئذ كما هو معلوم فان قلت قد تكون الكثرة اعتقادات
واستأنفها قلت اما ولا نهى معدود ومن الافعال ولا يصح عنه بالافعال الصورية
كاعتقاده وظن على ما بين في محله واما ثانيا فالاعتراف يتعلق بغير الافعال أيضا ولو بان
يتعلق بقرائنه اهـ سم قلت العلامة قدس سره لا ينافر في ان المنهيات التركية
أفعال وانما دعواه ان إضافة الاعتراف وكرامته يقتضي ان المراد بها الكثرة التي
يتعلق بها الفعل المقابل للكف لان الكثرة التركية ليست فعلية أصلا فإراد بالفعلية
فعلية خاصة ولا شك في صحة ما دعاه فرق سم عليه بان التركية من الفعلية رد في غير محله
كما هو بين غاية البيان وأما استدلاله على ان الاعتقادات من الافعال بتبعيها الصفة عنها
بالافعال كاعتقاده وظن في الجهات اما أولا فلان الكلام في فعل النفس لا في الافعال
اللفظية الصورية بل في علمه وأما ثانيا فلان الافعال اللفظية قد تكون مدلولاتها
اعداما محضة كالألغى فالاستدلال المذكور في غاية السقوط وقد تقدم لما في بحث
التكليف أن المراد بالفعل ما قابل الافعال فيصدق بالكيفيات النفسانية (قوله عن
اقرار الكفار) أي اكناسها (قوله وصغار الخسنة) أي الدالة على خسة فاعلمها
ودعاه (قوله كسرة لقمة) قال سم القليل به مبي على اشتراط النصاب في كون
السرة كبيرة كالسما في عافيه اهـ (قوله وتطيقه فقرة) التطيق فيها ازديادها عند
الاخذ ونقصها عند الدفع (قوله أي البقرة) قال سم فيه أمر ان الاول انه لما كان
المتبادر من الاباحة التفسير وليس مراد الاله لا يجمع التفسير بالبول في الطريق الذي
هو مكروه فسر الشارح بالجواز لان المتبادر منه عدم الامتناع بل يكفي صدق بعدم
الامتناع وان أطلق بمعنى التفسير ولا يوجب على المتأمل ان هذا التفسير التبيين ودفع
زعم ان الاباحة بمعنى التفسير فنما في غنى المصنف والافتقار لقرينة واضحة على ارادة
هذا التفسير والمحصل أن الاباحة تقطع مشترك محتاج لقرينة وهي التفسير بالبول
والمصنف استعمل المشترك ترك مرقر ينتمى الواضحة على المراد منه وهي ذلك القليل
والشارح فسر المشترك بما يصدق المراد به بل بما يتبادر منه المراد على وفق القرينة فلا
خفاء في الكلام ولا يس وجه وبهمذا يعلم أن اغبار على المصنف ولا على الشارح ويدل
سقوط ما طال به ههنا شيئا العلامة وقوله فتفسير الشارح المباح بالجواز لا يدفع لبا
اه وجهه سقوط هذا أن المتبادر من تفسير الشارح هو المراد منه وما مع ملاحظة
القبيل وأنه لا حاجة الى جواب شيئا الشهاب بقوله ويمكن الجواب بان المباح ظاهر

(تنفع عن اقرار الكفار وصغار
الخسنة كسرة لقمة) وتطيق
قرة (والزنا مثل المباحة) أي
الباينة (كالبول في الطريق)
الذي هو مكروه والاكل في
السوق لشبه سوق والمعنى عن
اقرار كل فرد من أفراد ما ذكر
فما اقرار الفرد من ذلك تنفي
العدالة أما صغار الخسنة
ككذب لا يتعلق بها ضرر ونظرة
الى الأجنبية فلا يشترط المنع عن
اقرار كل فرد منها فباقرار
بعضهم لا ينتفي العدالة

وفي نسخة قيل الرذائل وهو
النفس أى اتساعه وهو مأخوذ
من والده المصنف فقال لا يدمنه
فان المتنى للكاتب ومغائر الخصة
مع الرذائل المباحة قد يتبع
هواه عند وجوده لشيئ منها
فيرتكبه ولا عدالة لمن هو بهذه
الصفة وهذا يصح في نفسه غير
محتاج اليه مع ما ذكره المصنف
لان من عنده ملكة تمنعه عن
اقتراح ما ذكر يفتي عنه اتباع
الهوى لشيئ منه والالوقع في
المهوى فلا يكون عنده ملكة
تمنعه منه وتفرغ على شرط العدالة
ما ذكره بقوله (فلا يقبل الجهول
باطنا وهو المستور) لانتفاء تحقق
الشرط (خلافا لى حنيفة وابن
قوله وسليم) أى الراى في
قوله بقبوله اكتفاء بظن حصول
الشرط فانه يظن من عدالة
فى الظاهر عدالة فى الباطن
(وقال امام الحرمين وقف) عن
القبول والزاد الى أن يظهر حاله
بالبحث عنه قال (ويجب
الانكشاف عما ثبت له بالاحوال
اذاروى) هو (الحرى) فية
(الى الظهور) طاعة احتياطا
واعترض ذلك المصنف مع قول
الابارى بالموسدة ثم التفتة
فى شرح البرهان انه جمع عليه

فى مستوى الطريق اه ولم يظهر معنى هذا الجواب فتأمل والامر الثانى ان تفسير
المباحة بهذا التفسير يشمل المخير بين طرفيهما سواء ان تحقق مثل ذلك اه قلت وفيه
أموال الاول ان جعله الاباحة مستقرا كى لا يفتى بجهالة المتبادر منها التفسير لان المستور
لا تبادر لاحكامه منية أو معانيه كما تقرر ومثل ذلك يقال فى الجواز على ما قاله الثانى ان
جعل التفتيل قرينة واقصة قد يتبعها المستور من قولهم المائل لا يخصص الثالث ان
مفاد حاصله ان المصنف استعمل لفظا مشتركا والشارح فسرهم بمشعر مثله والشرية
على المراد منها ما عا التمثل وحسنه قاله التفسير الذى ذكره الشارح بوجه دسا اذ المقيد
هو قرينة المائل على ما قاله وانما فسر مشتركا كائنه فهو غير دافع للبس بالاشبهة الرابع ان
قوله والامر الثانى ان تفسير المباحة الخ ينافى ما قدمه واما جواب الشهاب فحاصله ان
المباح لما كان ظاهرا فى مستوى الطرفين فسر الشارح بما هو ظاهر فى عدم الاستماع
فقد فسر ما ليس ظاهرا فى المراد بما هو ظاهر فيه وهذا دعاء من ما أجاب به هو لا بقوله لما
كان المتبادر الخ وان سلم من بعض ما ردد عليه ففجيب ادعاؤه عدم فهم معناه (قوله أى
اتباعه) اشارة الى أنه لا بد على هذه النسخة من تفسير مضاف ليصح العطف على
الاقتراح أى تمنع من الاقتراح واتباع هوى النفس وانما احتج الى ذلك لان الهوى
هو المحبة وهى لكونها فعلا غير مقدور ولا يبدل لا يتعاقبها ان تكلف فلا بد من تقدير اتباع
لان الانواع مقدور وللعبد فيه علق التكليف بالامتناع عنه ويمكن أيضا حمل الهوى
على المهوى فلا يحتاج الى تقدير اتباع لصفة تسلط الاقتراح على الهوى بالمعنى المذكور
أشاره العلامة والشهاب أيضا (قوله والالوقع فى المهوى) أى وان لم يفت عنه اتباع
الهوى بان اتبع هوى نفسه وقع فى المهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمنعه منه أى
يلزم من وقوعه فى المهوى اتقاء قيام ملكة المنع به لانتفاء لازمها من المنع وتماصه
واتقاء قيام الملكة باطل لان القرض أنها موجودة فالوقوع فى المهوى باطل أيضا لان
ملزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع فى المهوى وهو التالى بطل المتقدم وهو اتباع
الهوى (قوله وتفرغ على شرط العدالة) أى تحقيقا بالنسبة الى عدم القبول أو طنا
بالنسبة الى القبول كما يشير الى ذلك قوله فى الاول لانتفاء تحقق الشرط وفى الثانى اكتفاء
بظن حصول الشرط (قوله فلا يقبل الجهول باطنا) باطنا منسوب الى القبيح المحمول
عن نائب الناعل أى الجهول باطنه (قوله أى ان يظهر حاله بالبحث عنه) فتيه أنه يعتمد
العدالة الباطنة كالقول الاول لصفته عند عدم تحقيقه بأى احوالها فيتوقف
احتياطاً على ظن ورالحال بخلاف الاول لا يراعى هذا الاحتمال ولا يلتفت اليه سم
(قوله اذاروى هو) أى مجهول العدالة (قوله واعترض ذلك) أى قوله يجب الانكشاف
(قوله مع قول الابارى) هو حال من ذلك ومعمول اعترض وعلى كل فالمراد ان كلام
قولى الامام والا يراى اعترضه المصنف بما ذكره كقوله العلامة (قوله انه جمع عليه) مقول

تان العسبن لا يرفع يالك فينى
 فالحل الثابت بالاصل لا يرفع
 بالتحريم المشكوك فيه لا يرفع
 ليقين أى استصحابه بالشك بجماع
 الثبوت (أما الجهول فلهذا هرا
 وأما أفرادود اجاعا) لاستصاه
 تحقق العدالة وظنها (وكذا
 بجهول العين) كان يقال فيه عن
 رجل مردود اجاعا لانضمام
 جهالة العين الى جهالة الحال
 وانما أفرد عاقله ليقين عليه
 قوله (فان وصفه فهو الشافى)
 من أمة الحديث الراوى عنه
 بالثقة) كقول الشافى كثيرا
 أخبرني الثقة وكذلك مالك قديلا
 قالوا بقبوله وعليه امام
 الحرمين) لان واضقه عن ثقة
 الحديث لا يصفه بالثقة الا وهو
 كذا (خلافا لصرفى والخطيب)
 السدادى فى قوله لا يقبل لجواز
 أن يكون فيه جرح لم يطلع عليه
 الوصف وأوجب به ذلك جدا
 مع كون الوصف مثل الشافى
 أو مالك فخصه على حكم فى دين
 الله تعالى (وان قال) فهو الشافى
 فى وصفه (لا أنهم) كقول
 الشافى أخبرني من اتهمه
 (فكذلك) بقبول وخالف فيه
 صبرى وغوامل ما تقدم فيكون
 هذا اللفظ وثيقا (وقال الأثرى
 ليس وثيقا) وانما وثقى للاهتمام
 وأوجب بان ذلك أوقع من مثل
 الشافى فخصه على حكم فى دين
 الله تعالى كان المراد به ما أراد
 الوصف بالثقة

قول الاسارى وقوله بأن اليقين الخ متعلق باعتراض (قوله يعنى) خالف الثابت بالاصل (الخ) دفع لما يقال أنه لا يقين فى الخالف الثابت بالاصل أى البراءة الاسلامية اذا لاصل انما يفيد الظن فاشار الشارح الى أن الصورة المعترضة ليست من أفراد المعترض به بل مقببة عليه بجماع الشبوت فى كل وقوله أى استحبابه إشارة الى أن الموجود فى الصورة المعترض به الاستحباب اليقين لان اليقين لا يجماع التثبوت (قوله) أما المجهول ظاهر أو باطنا فردا بوجاهة الظاهران المسردا بالمجهول ظاهرا من اتفق محتاطه قاله سم (قوله وكذا) مجهول العين قال الشهاب الظاهران منه الموقوفال راوى عن رجل عرفه بطهات معتد غيره (قوله) وإنما أفراده محال (قوله) أى لان المجهول ظاهرا أو باطنا أهم من مجهول العين فهو فرد من أفراد (قوله) فلو شافى من أئمة الحديث (الراوى عنه) فإن قلت أى حاجة لقول الراوى عنه وهذا يقتصر على قول من أئمة الحديث قلت الحاجة اليه بناء الجواب الاتى فى قوله وأوجب الخ عليه فإنه اذا روى عنه فقد استجبر به روى على حكم فى دينه تعالى واستحبابه على ذلك ثابت على الجواب الاتى ولا يضر أنه قد روى عنه ولا ينجيه لان الرواية عنه مظنة الاحتجاج فاكفى بالظن ولم يقتصر على قوله الراوى عنه لان روايته من ليس من أئمة الحديث لا تعتبر لان غير أئمة الحديث لا خبره لهم مجال الرواية فلا يمترو وصفه بالثقة فليست سم (قوله) لان واضحة من أئمة الحديث لا يصحبه بالثقة الا وهو كذلك معناه ان الظاهر انه لا يصحبه بالثقة الا وهو كذلك فى نفس الامر لان الظاهر أنه لا يصحبه بالثقة الا بعد البحث التام وانثبة التامة وتويد على أن مراده ان الظاهر ذلك لا القطع قوله الاتى وأوجب يعد ذلك الخ فيه ما يدفع ما قد يقال لا يترجم من وصفه بالثقة أن يكون عدلا باطنا كما اعتبره المصنف لطواف أن يكون الواصف عن يرى الاكتفاء المستور سم وتصل ان الانعام كما قال بعضهم أربعة مجهول العين والعلة معلومة بها مجهول العدد الدون العين عكسه فالاول لا يقبل بالاختلاف والثانى يقبل بالاختلاف والثالث لا يقبل على الاصح والرابع يقبل على الاصح (قوله) وكذلك (يقبل) لم يقل أى قاله قوله للاشارة الى الخطأ وتنبه عما قبله وقد صرح بذلك الشارح بقوله وان كان دونه فى الرتبة (قوله) لمثل ما تقدم) لو قال ما تقدم كان واضحا لان هذه هذاهى عين ما تقدم فلفظ مثل اما لتأكد اوله تغاير الاختيارى فان المبالغة باعتبار اضافته للمعلل هنا غير معتبر باعتبار اضافته للمعلل هناك سم (قوله) فيكون هذا اللفظ نوعا) أى على القولين المشار اليهما لكنه على الرابع عند المصنف نوعين معمول به وعلى قول الميرفى وغيره نوعين غير معمول به وقوله وقال الذهبى الخ محال بل القولين فى ذلك سم (قوله) وإنما هو نوعي الاتهام) أو يد عليه أن الاتهام افتعال من الوهم وهو الطرف المرجوح ويترجم من تشبه وثيقته ان يترجم من نفي الجرح على وجه المرجوحية تشبهه على وجه الرابحية والمساواة بطريق الاولى

وذلك يستلزم التوثيق وأجيب بأن المراد بالاثام ظن الجارح ولا يلزم من قبحه توثيقه
اذلا يلزم من ظن الجرح التمدد بل **(قوله وان كان دونه في الرتبة)** قال العلامة أي
وان كان هذا الافظ وهو لا يتم دون الوصف بالثقة لان الثاني صريح في التوثيق دون
الاول لكن قد علمت أن لا يتم من رايه معناه وهو ظني الاثام ولا زسه وهو التوثيق
فيكون كناية والكناية عند البيهقيين أبلغ من التصريح اه وقد علمت ان الازم وهنا
ضعيف لكونه ظنيا عزيقا وأنه غير معلوم لانه قد لا يقصد واذا كان به هذه المثابة لم يفلح
التصريح في هذا المقام الذي يطلب فيه الاحتياط فضلا عن أبلغيته عنه وكون الكناية
أبلغ من حيث افادتها المعنى بدليله لا ينافي انه قد يرجح التصريح عليها العارض على أنا
لأننا لم نرجحه الكناية عند علماء الشريعة في الاحكام الشرعية كايا وان خلت عن
العارض ولا سيما في الشهادات اذ لا يكتفي فيها بالشهادة بل يلزم المشهود به والتوثيق
شهادة بالعدالة فكان القياس أن لا يكون توثيقا لانه توسع نيسه فلا يكون مقابلا
للمصريح **(قوله على فعل مقسق)** أي لو لم يكن جاهلا ولا اقل اقدم مع الجاهل يمنع كونه
مقسقا وقد يشكك في قدر الشارح لفظ فعله فانه قد يفسر بغيره كالقول المقسق كالقذف
من جاهل بمرسته لتوقرب عهد بالاسلام ويمكن أن يراد بالفعل ما يشبه القول لانه فعل
اللسان سم **(قوله عالما بمرسته)** فنيق أو نانا وأراد العالم ما يشبه الفطن كما يستعمله
الفقهاء كثيرا سم **(قوله في الكبيرة)** أي في حدها **(قوله ما توعد عليه)** حذف ما وقع في
كلام غيره من تعذيب الوعيد بكونه شديدا فيجعل انفع لم الحاجة الى التعذيب بناء على
أن من لازم الوعد كونه شديدا وقد يشعر بذلك أعني ان عذابه تعالى لا يكون الا شديدا
قول الشارح الا في وشدة عقابه سم **(قوله وهم التي ترجع هذا أميل)** الضمير للفقهاء
أي بعضهم وقوله لا كثرهم أي الفقهاء **(قوله وهو الخوف لما ذكره)** أي الاصوليون
عند تفصيل الكبائر أي تعددها أي لانهم ذكروا أسماء الاحداث كالبهيمة فالأوفى في
كلامه معنى الموافقة اذ لا موافقة في التعريف الثاني لما ذكره الاصوليون **(قوله كل ذنب)**
قال العلامة من المشهور عندهم فساد الحد بتعديده بكل لان الحدود المأهولة
وكل اغتاتل على الافراد وأجاب سم بما حصله أن تعديدهم والحدود وقع في كلام كثير
من المحققين ومنهم ابن الحاجب في كافيته وأجيب عن ذلك بأجوبة منها ان الامتنان بكل
ليتان الامر اذ أي بان التعريف مخطو فليس جزأ من التعريف وانما التعريف
حاصرها **(قوله وتنبأ الصغار)** أي فالأليس في الذنوب صغيرة بل كلها كبائر فنظر الى
عظمة من عصى بها ولا يخفى انه مخالف للظاهر كقوله تعالى ان تعذبوا كبائر ما تنهون
عنه فكفر عنكم سيما تسكم ونحوه من السنة كثيرا لكن اذا تأملت قوله لان بعض
الذنوب لا يقدح في العدالة اتفاقا فوجدت الخلاف كما قال بعضهم راجعا الى التسمية
لا المعنى **(قوله أكبر الكبائر وكبائر الخسة)** نائب فاعل يقال ولقد أكل كبر وكبائر بالجرع على

وان كان دونه في الرتبة **(وبقيل من أقدم جاهلا على)** فعل **(مقسق)** مظنون كثر ب النيسد **(أو مقطوع)** ككسر الطير **(في الامم)** سواء اعتقد الاباحة أم لم يعتقد مثله بالعدو بالجهل **(وبقيل لا يقبل لأرتكاب المقسق)** وان اعتقد الاباحة وقيل يقبل في المظنون دون المقطوع أما المقدم على المقسق عالما بمرسته فلا يقبل قطعا **(وقد اضطرر في الكبيرة فقبل)** هي **(ما توعد عليه بخصوصه)** في الكبائر أو السنة **(وقيل هي ما فيه حد)** قال الرازي وهم التي ترجع هذا أميل والاول ما يوجد لا كثرهم وهو الأوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر **(و) قال (الاستاذ) أبو انصق الاسفرايين (والشيخ الامام) والد المصنف هي كل ذنب ونفسا الصغار** نظرا الى عظمة من عصى به عز وجل وشدة عقابه وعلى هذا يقال في تعريف العدد الذي للكبائر وصفان **الصفة أكبر الكبائر وكبائر الخسة** لان بعض الذنوب لا يقدح في العدالة اتفاقا **(والختمار وقافا)** لأمم الخرمين انما

الحكامية ونعمها بضعة مقدرة ويصح الرقع (قوله كل جرية) أي معصية ويقال جرم
يجرم من باب ضرب يضر ب قال الله تعالى ولا يجرمكم شأن قوم (قوله بقله) أكثر
مرتين (كها) أي بقله اعتناؤه واحتمامه (قوله ورة البانة) أي الدين أي ضعف الدين
فهو عطف لازم على لزوم (قوله هذا بظاهره) انما قال بظاهره لانه يحتمل التصيد سم
(قوله يتناول صغيرة النخسة) ظاهره انه لا يتناول أيضا الرذائل المباحة وقديو جهاب
المباح وان أسقط المروة لا ينافي كثرة الاكثر بالدين وقوة الديانة وبأنه لا يصدق عليها
معنى الجريعة الا ينكشف سم قلت وقد يقال الحد المذكور كما يتناول صفات النخسة
يتناول صفات رفرة النخسة مع ان المبط للعدالة الاولى فقط كما تقدم فتأمل (قوله انما
ضبط به ما يبطل العدد الثمن المعاصي) أي حدث قال في ارشاده كل جرية تؤذن بقله
اكثرت مرتين بالدين ورة الديانة فهي مبطله للعداة (قوله الشامل لثلاث) أي
الصغيرة النخسة (قوله استرواحا) أي من غير تأمل والاسترواح طلب الراحة فكأنه يقول
نقله المصنف في حل اراحة نفسه من تعب التأمل واحمال الفكر ولو اذهب نفسه وامعن
النظر لم ينقله على هذا الوجه (قوله نعم هو أشمل من التعريفين الاولين) أي لشعوره
الكبار التي لم يرد فيها حد الكبار التي لم توجد عليها بخصوصها كما يشغل ما فيها حد وما
توجد عليها بخصوصها وهذا أظهر من قول شيخ الاسلام أي لشعوره صغيرة النخسة فهي
كبيرة على هذا اه (قوله ولما كان ظاهر كل من التعاريف الخ) اما الاخير فظاهر لان
الايدان بقله الاكثر ورة الديانة ظاهر في وجود أصل الدين واما الاول فهو شامل
للكفر بإخفاه واما الثاني فقد يتناول الرد لان في حد واحد وهو القتل وان لم يتناول
الكفر الأصلي فان قيل القتل للردة ليس حدا قلنا الحد العقوبة المقدرة في الجناية
فالقتل المذكور ويحسب حينئذ حدا إشارة العلامة وقد يجب بان ظهر كل من
التعريفين الاولين في أنه تعريف للكبيرة الجامعة للإيمان بحسب المقام والقرائن فان
قول المصنف وشروط الراوى العدة وهي مذكرة تنقح عن اقتراح الكبار بعد قوله انه
لا يقبل كافر ظاهر في انه أراد الكبار الجامعة للاسلام فقول الشارح ظاهر كل من
التعاريف أي ظاهر الاخير بحسب دلالة نفسه وظاهر الاولين بواسطة دلالة السباق
قوله سم ومنه للكمال (قوله فانزل الله هو وجل تصديقها) أي تصديق هذه المقالة
والآية وان لم تصرح بان ترتيبها كالحديث لكن ثبت فيها المذكورات ذكر الاول بالذي
الترتيب ذكرنا من حكمته وهي تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكر إشارة
العلامة ثم قال لكن في اشكال آخر وهو ان قضية الحديث ان كل فرد من هذه الافراد
الخاصة المتتالية فيه بلى ما فيه فيكون أعلى من فرد آخر من أفراد نوع ما قبله مثلا الزنا
بجملته البخاري بلى قتل الولد في الرتبة فيكون أعلى من قتل الابن وبلى الاية بطل على
خلاف ذلك ولا يخفى من ذلك الابدعوى ان كل نوع تساوى أفراد في الرتبة وهو محل
منع اه ويمكن ان يجاب بان المراد في الحديث الترتيب بين أنواع هذه الافراد حتى ان

(كل جرية تؤذن بقله) اكثر

مرتين بالدين ورقة البانة

هذا بظاهره يتناول صغيرة النخسة

والاحكام انما ضبط به ما يبطل

العدد الثمن المعاصي الشامل

لثلاث لا الكبيرة فقط كما نقله

المصنف استرواحا نعم هو أشمل

من التعريفين الاولين ولما كان

ظاهر كل من التعاريف انه

تعريف للكبيرة مع وجود الايمان

بدأ المصنف في تعريفها بما يلي

الكفر الذي هو أعظم الذنوب

فقال (كالقتل) أي هذا كان

أوشبهه بعد بخلاف الخطايا كما

صرح به شرح الروايات (والزنا)

بالراوى روى الشيخان عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال قال رجل

يا رسول الله أي الذنب أكبر عند

الله قال ان تدعوه نداء وهو

خلقك قال ثم أي قال ان تقتل

ولدك بخلافه ان يطعم معك قال

ثم أي قال ان تزاني حليلة جارك

فانزل الله عز وجل تصديقها

والذين لا يدعون مع الله الها آخر

ولا يقتلون النفس التي حرم الله

الا بالحق ولا ينزون الا فيه

المراد بقوله أن تقتل ولدك نوع قتل الولد وهو القتل مطلة بشرطه وانما اقتصر على
 هذا القدر إشارة إلى أنه أشنع أفراد ذلك النوع حتى كانه كل القتل وكذا المراد بقوله أن
 ترثها حمله جارك نوع الزنا المذكور وهو الزنا المطلق والاقتصر على القدر المذكور
 لكونه أقيح أفراد النوع وأظفها فلا تخالفه بين الآية والحديث وأما دعوى أن كل
 نوع تتساوى أفرادها في عاقلة قطع على ما قلناه من أن الحديث والحدوث
 في الحديث الترتيب بين أنواع تلك الأفراد يسقط ما يقال أن الدليل وهو قوله في الحديث
 أن ترثي حمله جارك أخص من المدعي وهو أن مطلق الزنا كسيرة بخلاف الآية فانها
 موفية بذلك وقوله في الحديث مخافة أن يطعم منك يفتح الباب والعين من باب علم يعلم
 ومعنى يطعم يأكل أي مخافة أن يأكل منك (قوله لانه مضجع الماء النسل) أي يوطئ
 محرر كالزنا فخرج تضيقه بغير وطئ حرم كاستنائه يـد وخرج القول والمراد بكونه
 مضجع الماء النسل يوطئ محرر كزنا من غفلة ذلك فلا مردن كلامهما كسيرة وان
 لم ينزل أو عزل عن الزنا فيها والمسلوب به قاله سم (قوله وقد أهلك الله قوم نوط الخ)
 يمكن أن يكون استدلالاً آخر وجهه أن الله قصه في كتابه العزيز تحذيراً لهذه الأمة
 من وقوعها فيه فيصيرها ما أصابهم كما يستفاد من السياقات والأدلة فهو في تقديره وعد
 هذه الأمة على هذا الفعل قاله سم ويحتمل أنهم من تمام التعليل لقوله والوطئ
 فتكون العلة كونه مضجع الماء النسل مع أهلاك الله تعالى قوم نوط به وبه يخرج
 ما تقدم أيضاً من الاستثناء والمزول (قوله إن على الله عهداً) أي منبأها ويطلق أيضاً
 على الجين (قوله أن يسقيه من طينة الخبال) زاد السيوطي في الدر المنثور في الحديث
 ولوم مقعوره وهو من الغرابة مكان (قوله ما شرب ما لا يسكر لقمته من غير الخمر صغيرة)
 هذا على مذهب الشارح أما مذهبنا معاصر المالكية فشرب ما ذكره كثير ولكن المقرر
 عند الشافعية في القروع كون ذلك كبره وعليه فما قاله الشارح ضعیف (قوله من
 اقتطع شرباً من أرض ظالم الخ) الاستدلال به مبنى على أن الظالم مساوٍ لقتل معقلاً لأعم
 منه والأول يصح الاستدلال به على الوجه مدعى الغصب لكن في أن يقال إن الدليل
 أخص من المدعي إذ الحديث في غصب شيء مخصوص وقد يقال التوسع على ما ذكره القيد
 كونه كبيرة قد عدل بالظلم في قياس عليه غيره لوجود العلة المذكورة (قوله وقد سد
 جماعة الغصب) أي كونه كبيرة أذاك الكلام في ذلك وأما حوته فتأثرت في الظاهر والكثير
 (قوله كايقطع في السرقة) أي كايحيزم بالتقيد المذكور في السرقة أي في كونها
 كبيرة فهو من القطع بمعنى الاتفاق لا بمعنى البائة العضو كايحيزم في ذلك أما سرقة الشيء
 القليل فصغيرة أذلو كان من القاطع بمعنى البائة لكان للناسيب في الاحتراز أما سرقة
 القليل فلا يقطع بها وتوضيحه أن ما ذكره في الاحتراز فرع عن تقيد كون السرقة بما
 تبلغ قيمته نصاً بذلك فرع عن كون القاطع بمعنى الاتفاق وإن الضعيف به عائد على التقيد
 بما تبلغ قيمته نصاً بإشارته العلامة رحمه الله (قوله لا غنى به) يقال غنى يغنى من باب صدق

(أو القواط) لانه مضجع الماء النسل
 كالزنا وقد أهلك الله قوم نوط وهم
 أول من فعله بسببه كايحيزم
 في كتابه العزيز (وشرب الخمر)
 وإن لم تحسرك لقمته وهي المشتدة
 من ماء الغضب (ومطلق المسكر)
 الصادق بالخمر وبغيرها كالمشرد
 من نقيع الزبيب المسمى بالتعبد
 قال صلى الله عليه وسلم إن على
 الله عهداً أن يشرب المسكر
 يسقيه من طينة الخبال قالوا
 يا رسول الله وما طينة الخبال قال
 حرق أهل النار رواه مسلم أما
 شرب ما لا يسكر لقمته من غير
 الخمر صغيرة (والسرقة والغصب)
 قال ذهاني والشارح والسارقة
 فاقطعوا أيديهم وقال صلى الله
 عليه وسلم من اقتطع شرباً من
 أرض ظالم طوقه الله إلى يوم
 القيامة من سبع أرضين رواه
 الشيخان ولفظه لم وقد جماعة
 الغصب بما تبلغ قيمته ربع مثقال
 كايقطع في السرقة أما سرقة
 الشيء القليل فصغيرة قال الحلي
 إلا إذا كان السرقة منه مكيناً
 لا غنى به من ذلك فيكون كبيرة

(والقذف) قال الله تعالى ان الذين

يرمون المحصنات الآية نعم قال
الحلي قذف الصغيرة والمملوكة
والحررة المتهنكة من الصغار لان
الا بدق قذفهن دونه في الحررة
الكبيرة المتسعة وتقرئ قال ابن عيينة
السلام قذف المحصن في ساحة
بحيث لا يسمع الا الله والحفظة
ليس بكبيرة مرجوعة للعد لا تنفاه
المقسدة اما قذف الرجل زوجته
اذا أنت وليه وسلم اغليس منه
فباح وكذا برح الراوي والشاهد
بازنا اذا علم بسل هو واجب
(والفجوة) وهي نقل كلام بعض
الناس الى بعض على وجه الانقاد
بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا بد لشي
الجنة فقام واء الشيطان وروا
ايضا انه صلى الله عليه وسلم صر
يقرب من فقال انهم لا يعلمون ما
يعلمان في كبرية وفي عند الناس
زاد البخاري في رواية يلى انه كبر
يعني عذابه اما احدهما فكان
يعني بالجنة واما الاخر فكان
لا يستمر من بوله ما نقل الكلام
فصحة المفقول اليه فواجب
كافي قوله تعالى حكاية يا موسى
ان الملا يا قرون بك ليقست لوك
ولم يذ كر المصنف القبيحة وهي
ذكر الشخص أثناء بما يكرهه
وان كان فيه والعادة تقر بانها القبيحة
لان صاحب العدة قال انها صغيرة
وأقره الرافي ومن تبعه لعدم
البولي بما يقتل من قتلها

يصدى (قوله والقذف) أي الرمي بالنافي معرض التعيير بخلاف التعيير بغير ذلك فليس
بقذف كما تقرر (قوله قال الحلي) منسوب الى حليمة السعدية رضي الله عنها مرضه
صلى الله عليه وسلم (قوله ليس بكبيرة مرجوعة للعد) التي متوجه الى المقدمه قد أدى
فليس بكبيرة ولا موجب للقذف وهذا على خلاف القاعدة الاغلبية من أن القذف اذا دخل
على مقيد بقيد توجه الى ذلك القيد (قوله يعلم اغليس منه) المراد يعلم ما يشعل الظن
(قوله بل هو واجب) الاحسن أن يجعل فيه هو عائد الى قذف الرجل زوجته ووجوب
الراوي والشاهد وقيد الضمير لتأويل مرجعه بالذكور والانثرباطالي وبهذا
يجاب عن بحث العلامة قدس سره ويستغنى عما تقدمه سم (قوله لا بدخل الجنة) أي مع
السابقين والمراد بالتمام النام لا بالمبالغة كما تقدمه الصيغة فالمراد أصل الفعل (قوله
انهما) أي صاحبهما أي الزوجين (قوله فكان عشي بالجنة) قد تقرر أن كان فعل
للمكرار على ما مر فهو كان حاتم بكرم الضيف فلو ثبت اذ دل على أن تعذبه لست تكرر
الجنسية منه ولا يلزم منه ان مطابق الجنسية كبرية قاله العلامة ويمكن أن يجاب بان
استعمال كان يقتل لتسكير استعمال مرقى كما مر ويستعمل أيضا لطلق الفعل ولعلهم
جعلوا الحديث هنا على هذا الاستعمال الثاني لما عدهم من قرينة أو ساق قاله سم
(قوله ذكر الشخص) لانه مفهوم للذكر بل المدار على ما يفهمه المقاب ما يكرهه ولو نحو
فعل كان عشي مشبهه أو إشارة تصويرية أو حقه أو كناية وقوله تعذر لفظ القبيحة بان ذكر
الشخص بما يكره لا يكون غيبة الا اذا كان الشخص المذكور غائبا أي لا تسمى غيبة
لا عند ذلك واعتبر ذلك التفرق وابن ناجي من أصحابنا والاكثر على خلاف ذلك ولا
يعرف لهم كلام وجب قصره على ما يذ كر بغير حضور الانسان بل عموما كلامهم
صادقة بحضوره وراجع شرح العلامة للفتاوى الكبير لجوهره وهذا خلاف في التسمية
كما علمت وأما الحكم فذكر الشخص بما يكره في غيبته وعند حضوره سواء في أن كلا
كبرية (قوله وان كان فيه) اشترط بالدرج البهتان في الغيبة لكن تعريف النووي
لهما في الاذكار بانها ذكر الشخص بما يكره ويتضمن تباينهما وانه استند في ذلك
للحديث المشهور وحث قابل البهتان بالقبيحة ولفظ الحديث ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان تدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك اثناء بما يكره قال رأيت
ان كلن في أمي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهته
وأجيب بان صدور الحديث يدل على أنها أعم منه فهو أعم منها (قوله العموم البولي) أي
قال العلامة لو قال لعلة البولي أي كان أوفق بقوله قتل من يعلم منها اه وكان وجهه
اقتضاء قوله العموم البولي أي أن لا يعلم أحد منها وهو خلاف قوله قتل من يعلم منها
لاقتضاء أن البعض سلم منها ويمكن أن يجاب بان المراد بالعموم الكثرة أو العموم
لا كثر الناس بقرينة قتل أو بان المراد بالقلة العدم والنفي بمبالغة فان قل قد تستعمل

ثم قال القرطبي في نهجها أنها كبيرة بالإخلاق وشعاعها تضيء الأكابر الكبرياء بما وعد عليه بخصوصه قال صلى الله عليه وسلم الساعري من مريت يقوم لهم أنظار من خاص يمشون وجوههم وسدودهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم (١٢٨) رواه أبو داود وفي التزييل ولا يغيب بعصكم بعضا يحب أحدكم أن

يأكل لحم أخيه ميتا صاح الغيبة في مواضع مدكورة في عملها (وشهادة الزور) لأنه صلى الله عليه وسلم عدّها في حديث من الكبائر وفي آخر من أكبر الكبائر رواه الشيطان وهل يتقيد المشهود به بقدر ما يصاب السرفة تردده ابن عبد السلام وجزم القرطبي بالنفي بل قال ولولم تثبت

الافلاس (والعين الفاجرة) قال صلى الله عليه وسلم من حلف على

قال امرئ مسلم بغير حق أتى الله وهو عليه غضبان رواه الشيطان وقال من أقطع حتى امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شأ يسرا ياروول الله قال وإن كان قضيبا من أراك

رواه مسلم (وقطعة الرحم) قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رواه الشيطان قال سفيان ابن عيينة في رواية يرفي قاطع رحم والقطعة فضيلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (والعقوق) أي للوالدين لأنه

صلى الله عليه وسلم عدّها في حديث من الكبائر وفي آخر من أكبر الكبائر رواه الشيطان وأما حديثهما الخلة بمنزلة الأم وحديث الجارية مع الرجل من نوايه فلا يدلان على أنها كالوالدين في العقوق (والفرار) من الزحف لأنه صلى الله عليه وسلم عدّه من السبع

المبيقات أي بالمبيكات رواه الشيطان نعم يجب إذا علم أنه إذا ثبت يقتل من غير تكية في العدو ولا لتفاعة أو إراة الدين ببقوته

الافلاس (والعين الفاجرة) قال صلى الله عليه وسلم من حلف على

قال امرئ مسلم بغير حق أتى الله وهو عليه غضبان رواه الشيطان وقال من أقطع حتى امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شأ يسرا ياروول الله قال وإن كان قضيبا من أراك

(ومال اليتيم) أى: كماله مثل مال تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الآية. وقد عذبه صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات فى الحديث السابق وترد ابن عبد السلام فى تفسيره (١٣٩) بنصاب السرقة (وخيانة الكيل أو الوزن) فى غير

مجازاً في السبب عن المنسب اهـ وقد صحب بان المراد قطع مقتضاها وما يليق بها او مثل ذلك
معه هو دافع وانما استدعاء القطع اليها مع ارادتها من كرمها لغة حتى كان من قطع ما ذكر قطع
الرحمة نفسها فلا حاجة الى اخر اجها عن معناها بل لا وجه له مع تفويت هذه المياعة التي
قصدها الشارع كما هو اللائق بكمال بلاغته فانه لم يفت هذا الجواب ليس بعدد من كلام
العلامة فقد يقره ولا يقدفه (قوله أي كلف) أي لأن التكليف انما يتعلق بالافعال وغير
بالاكل اقتضاء بالآية الكريمة وفي قوله مثلاً إشارة الى ان المنصف اقتصر على قوله
وعالم القيم دون ذكر مصاف خاص ليصح تقدير ما وقع اضافته من أكل وغيره من وجوه
الاتفاق ولما كان الأكل أعم وجوه الاستماع اختاره الشارح دون غيره من هناصم
الافعال التي لا يكون لها من الاستماع الا في بعض الوجوه

بقوله لا يهذبون غيرهم من سائر الجواهر (قوله في الحديث السابق) قال العلامة
 الحديث ما سبق وانما سبقت الاشارة اليه (قوله والكذب على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) هذا هو المشهور ولا فقه ذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى ان الكذب عليه صلى
 الله عليه وسلم كفر قال الزركشي ولا شك ان الكذب عليه في تضليل حرام أو تحريم
 حلال كمن يحض وأما الخلاف في تعدده فمما سوى ذلك وينبغي أن يكون من الكذب
 عليه تعدد رواية الموضوع عنه بلا مسوغ شرعي بل ربما يكون منه العن في كلامه بلا
 عذر صحيح قال شيخ الاسلام ولوجه أن الكذب على غيره من الانبياء ما لم يكونوا رسلا
 فيما يظهر كبيرة فمما سأل الكذب عليه الخ اه وانظر الكذب على الملائكة وينبغي
 أن يكون كبيرة خصوصا على مثل جبريل واسرافيل سم (قوله لم أرهما) خبر صفغان
 والمراد لم أرهما يوم القيامة وذلك كآفة عن غضبه صلى الله عليه وسلم على ذلك الصنفين
 وفي الاستدلال بالحديث المذكور على كون مطلق الضرب كبير عني لأن التوعدي
 على ضرب خاص كافيه قوله معهم سباط متكررون ذلك الضرب كما يفيد قوله يضربون
 بهم الناس فانه ظاهر في أن ذلك شأنهم وقد يقال في الجواب عن ذلك أنهم ساءوا
 بالاستدلال بهذا الخبر الى أنهم فهو ما يقرآن شرعية ان خصوص كون الضرب بالسباط
 الموصوفون كون ذلك شأنهم غير معتبر في هذا الحكم وكن ذلك ظاهر بين حلة الشرع
 حتى لم يتج الى التنبيه عليه فاه سم (قوله مدأحدهم) أي ثواب أحدهم (قوله ولا
 نصيغه) لغة في نصف يقال نصف ونصف كما يقال سديس وسدس (قوله الخطاب للصحابه
 السابقين) ان قيل لم يجمع في قوله لا تسبوا مع ان الساب واحد والنهي انما يورد بسبب
 وقوع السب قلت اشارة الى: موت هذا النبي للجمع وان السب لا يليق بأحدهم
 (قوله الذي لا يليق بهم) قال العلامة فانه ان السب المذكور كان حين صدوه وحراما
 خالف قولهم ان الصحابة كلهم عدول وان لم يكن حراما بيان لم تثبت حرمة السب الا بالنسب

فان أحدكم لو اتفق الخ خطاب للصلاة السابق نزاهم لسمع الذي لا يلين فيهم منزلة فيهم حيث هلك بما ذكره وروى البصري انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب أي أعلنته بان محاربة أي معاقبة والعصاة من أوليائه تعالى ومنهم من بعدهم بعداتهم أمادي ومنهم من قبل العصاة فيبغضونه

المذكور لم يكن السب المذكور مقتضيا لتزليلهم منزلة غيرهم وقد يجاب باختصار الشق
الاول والاقدم على الحرام جاهلا بجرمته لا يثني العدالة كأمه ويجوز أيضا مع
اختصار الشق الاول كون خالد رضي الله عنه عالما بجرمة السب لكن ظن بالاجتماع
جواز مثل ما وقع منه في الخصومة خصوصا وقد تقر في الشرع جواز سب الساب
بشرطه وقد يجاب أيضا باختصار الشق الثاني والسب المذكور مقتض لتزليل المذكور
ولا تردد أن لا يلبق بالعصاة الوقوع فيما لا يني في وإن لم يكن حراما قاله سم قلت لافائدة
لما زاد من الجوابين أو لا معنى لها فتأمل (قوله عنه تكرر السب) أي وتكرر الصغرة
ادمان عليها وسباني أن ادمان الصغرة من الكبار ولا يخفى أن الادمان أحص من
التكرار لأنه كما سيأتي في المواظبة قاله العلامة وقد يقال التكرار بصدد المواظبة فيصع
حمله على الجليل قول المصنف وادمان الصغرة لأن السب من أفرادها وإنما اقتصر
الشارح في التفسير على التكرار لأنه اللازم في معنى السب فتدبر قاله سم قلت لا يخفى
ضعف هذا الجواب (قوله أي محسوخ) لما كان الاثم حقيقة الذنب وقد أسند إلى القلب
وهو حقيقة للخص فسر الشارح بمعنى يقوم بالقلب ويصح استناده إليه وهو المسخ
عنى تحويل صورته إلى أخرى أي من الاولى لكن لا يخفى أن كون الذنب هنا وهو
الكتمان فعلا قليلا صحيح لاستناده إلى القلب قال البيضاوي استناد الاثم إلى القلب لأن
الكتمان يعقبه ونظيره العين زائلة ولا مباغاة فانه رئيس الاعضاء وفعاله أعظم الأفعال
وكأنه قبل فكأن الاثم في نفسه وأشرف اجزائه وفاق سائر ذنوبه اه وقال بعضهم معنى
المسخ في كلام الشارح التعذيب تعبير باللزوم عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب
والتعذيب بالاثم عن التعذيب من اطلاق اسم السب على المسب ولا يخفى أن هذه المحامل
كأها عصية لا تكلف فيها كذا لهذهم قلت لا يخفى ما فيمن غايه التكلف وإن الاولى
ما قاله البيضاوي (قوله يعني باطلا أو يبطل حقا) يقتضي أن يذل المدعى على الاحكام
الحقة لا يسهى وشوقه وإن كان سوا ما تم أن لم يتوقف الحكم على البذل كان حراما من
الباطلين والافن جانب الاحتذاف (قوله حسن صحيح) أي حسن عند بعض صحيح
عند آخرين (قوله أما يذل مال لامتكم في جازم مع السلطان مثلا فجاءه يائز) أي على
مذهب الشارح أما على مذهبه الحرام وانظر هل هي كسيرة أو صغرة أماعة اقول
الشافعي باليواز وهو الظاهر (قوله وهو استحسان الرجل على أهله) أي رضاه بقول
أهله الفاحشة والمراد بالاهل الزوجة ونحوها كينته (قوله ووجه النساء) أي المرأة
المتشبه بالرجال (قوله وهي ان يذهب بشخص إلى ظالم الخ) قبل عليه الظاهر أن التكلم
في شخص جايوز به عند ظالم كاف في تحقق السعاية وإن لم يذهب به إليه وقد يقال يمكن
دخوله في هذا التعريف يجعل الله السبيبة ويكون قوله ليؤذيه بالنقل السبيبة أي
بسبب شخص أو بتقدير مضاف أي بامرؤ شأنه فلا يقتضي مصاحبته معه وظاهر أن في

وحدث الصبيح سبب الملام
فسوق عنه تفكر السب
(وكتمان الشهادته) قال تعالى
ومن يكفها فانه آثم نفسه أي
محسوخ (والرشوة) وهي أن يذل
ملا لا يحق بالطلاء ويبطل حقه قال
صلى الله عليه وسلم افنة الله على
الرائي والمرئى رواه ابن ماجه
وقهرو زاد الترمذي في رواية
في الحكم وحسنه والحاكم في
رواية أيضا والرائى الذي
يسمى يذم - ما وقال نفسه بدون
الزيادة صحيح الاستناد وقال
الترمذي فيه بدونهما حسن صحيح
أما يذل مال لامتكم في جازم مع
السلطان مثلا فجاءه يائز
(والدبابة) وهي استحسان الرجل
على أهله وفي حديث ثلاثة
لا يدخلون الجنة العاق والديه
والدبوت ورجله النساء قال
الدهبي استاده صالح (والقضاء)
وهي استحسان لرجل على غيره
أهله وهي مقبسة على الديانة
(والسعاية) وهي أن يذهب
بشخص إلى ظالم ليؤذيه

معنى قوله في حقه نحو اشارته اليه كما لو سال ظالم من فعل هذا فاشاره اليه وان في معنى
 قد هذا الاشارة اخبار الظالم به ولو لم يقصد ايداه اذ اعلم ان اخبار الظالم بترتيب عليه ايداه
 فلهسم **(قوله)** بما يتو له في حقه اي بما يقوله السامع في حق الشخص المذنب به ويحمل
 بما يتو له ذلك الشخص المذنب به في حق الظالم مما نسب اليه السامع في ذلك الظالم
 من التكلم في حق ذلك الظالم **(قوله)** مثلث على رتبة اسم القائل **(قوله)** أي مملكت
 بسمايته نفسه اي في الاختراع كذا المسمى اليه وأما المسمى به ففي الدنيا **(قوله)** صفيت
 له صفات الخ يحتمل ان صفيت مستند الى وهو الذهب والفضة وصفات الخ منصوب على
 الخالد في يحتمل انه مستند الى صفات الخ وهو الطاهر وانظر ما حكمه كون ما من نار مع
 كون ما يحمي عليه ان في نار جهنم وقد يقال حكمته بالمبالغة البليغة في العذاب فان صفات الخ
 النار اذا اجمعي عليها في النار صارت ابلغ ما يكون في النار **(قوله)** في كبرى الخ قال
 الشهاب صبر بالاضارع اشارة الى ان الكي مستر بخلاف التصفيح فانه يتقضى اه
 أي ولا يعرف في جانب التصفيح بالمناخي قال سم أو التعمير بالاضارع لاستحضار الصورة
 الهيبة قلت هذا هو الاول في الجاني **(قوله)** أي بأمر الرحمة المراد بالباس الذي هو كبيرة
 استبعاد ذلك لانكار رحمة رحمة الله تعالى فانه كقولك الاستدلال بالاية الشريفة
 مشكل لان الآية تدل على أن الباس كفر وذلك مناف للاستدلال به على أنه كبيرة
 اذ الكلام في تعداد الكبار ويمكن الجواب بأن الكلام على التشبيه لا المحققه أي
 تشبيه الايس من الرحمة المعنى المتقدم بالكافر أو بان المراد كثرة النعم كذا قيل
 ولا يبيح ضعف كل من الجوابين والحاصل أن الباس الذي هو كبيرة هو استبعاد الرحمة
 كما مر لا انكار رحمة الرحمة ويدل على عدمه من الكبار دون الكفر ولا يكون منها الا
 بالمعنى المذكور حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الكبار
 الاشرار بالله والباس من روح الله واه الدار فطفي لكن صوب رفته على ابن مسعود
 ووجهه أن العطف يقتضي التقابل وانما لا يستدل الشارح بهذا الحديث لنصوب
 الدار فطفي وقته ومذهب الشافعي عدم الاحتجاج به وما يثبت ان كثرة النعم كبيرة
 وذلك حيث لم يشكره الا بالاسانه ولا يلقبه ولا يجوارحه أو ما لوجه الشكر واحد منها
 لم يكن كثرها **(قوله)** بالاسترسال في المعاصي هذا التقييد باعتبار الغالب والافلح وجد
 الامن مع المعاصي فكيف ايضا **(قوله)** وانهم لم يقرروا من القول وزورا وجه
 الدلالة في الآية انه جهاد زور او زور كبيرة **(قوله)** قال تعالى قل لا تجد فيما أوحى الي
 الخ قضية هذا الاستدلال كون الدم كبيرة وتأمل وجه الدليل من الآية فان التعريم
 اعم من الكبيرة وقد يستدل بما ينفردت عليه الميتة اذ قوله تعالى لكم فقد راجع
 الجميع على القاعدة الاصلية وكون الشيء مقابلا للمعنى الشرعي يقتضي أنه كبيرة سم
(قوله) فقطر من وزن الخ أي وليس هو من صفات الرحمة فحين كونه كبيرة وفي كلام

بما يتو له في حقه وفيه في الفريضة
 حديث السامع مثلاً أي مملكت
 بسمايته نفسه والمسمى به اليه
 (ومنع الزكاة) قال صلى الله عليه
 وسلم ما من صاحب ذهب ولا
 فضة لا يؤذي منها حقها الا اذا
 كان يوم القيامة صفحت له صفائح
 من نار فأخى عليها في نار جهنم
 فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره
 الخ زور الشيطان (وبأس الرحمة)
 قال تعالى انه لا يأس من روح
 الله الا القوم الكافرون (وأمن
 المكرو) بالاسترسال في المعاصي
 والامتثال على العفو قال تعالى
 فلا ياء من مكراها الا القوم
 الخاسرون (والطهار) كقول
 الرجل لزوجته انت على كل شيء راي
 قال الله تعالى فيه وانهم يقولون
 منكرنا حسن القول وزورا
 أي حيث شبهوا الزوجة بالام
 في التعريم (ولم تغزى الوهنية)
 أي تناوله لغرض وروى قال تعالى
 قل لا تجد فيما أوحى الي محسرا
 على طاعة بدمه الا ان يكون
 ميتة أو دما مسفوحا أو لم يخنز
 فانه رجس (وفطر رمضان) من
 غير عذر لان صومه من أركان
 الاسلام فطره يؤذن بشدة
 اكبر ان هي تكب بالدين

(والفصول) وهو الخيانة من
 الغيبة كما قال أبو عبيد قال تعالى
 ومن يقال يأت بما غل قال تعالى
 (والحرابة) وهي قطع الطريق
 على المسافرين يا خاتمهم قال تعالى
 انما جبراء الذين يهايدون الله
 ورسوله ويسعون في الارض
 فسادا الآية (والصبر والربا)
 بالوحدة لانه صلى الله عليه وسلم
 عددهما من السبع الموقبات في
 الحديث السابق (وادمات
 الصغيرة) أي المواظبة عليها من
 نوع أو أنواع وليسست الكناز
 مفهومة فيها بعد كما أشار إليه
 بالكاف في أوامها وما ورد من
 حديث العصبة عن الكناز
 الاثر الله والله والسهر وعقوف
 الوادين وقتل النفس زادا المضاري
 والعين الله - موس ومسلم لها
 وقول الزور ووجدتهما اجتمعا
 السبع الموقبات الشرك بالله
 والبصر وقتل النفس التي حرم
 الله الابلاسلق وأ كل مال النبي
 وأ كل الربا والتولي يوم الزحف
 وقذف المحصنات الغافلات
 المؤمنات فجعلهم على بيان المحتاج
 اليه متواتر ذكره وقد قال ابن
 عباس هي الى السبعين أقرب
 وسبعين جبري الى السبعائة
 أقرب يعني باعتبار أصناف
 أنواعها

الشارح اشعار بأن القطر كبيرة على التعريف الذي اختاره المستصف دون التعريفين
 الاولين فانه العلامة ويمكن الاستدلال بما في حديث رواه ابن خزيمة وابن حبان في قصة
 الاسرار ثم انطلق في غاذا آتية قوم معاقبين بعراقهم مشقة أشد اقامهم دما فقلت من
 هؤلاء قال الذين يمارون قبل تحلة صومهم الحديث أي قبل دخول وقتهم وهذا يقتضي
 الوعيد عليه وكان ينبغي للشارح الاستدلال بهذا الوجهين الاول استفاد أن كون القطر
 كبيرة جار على التعريف الاول كما نه جار على محذور المصنف والثاني عموم ذلك في رمضان
 وغيره كما يفهم من الحديث المذكور (قوله ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) وجه الدلالة
 منه ان معنى يأت بما غل انه يأتي به بجملة على عنقه أو يأتي بما حمله من وبالوائحه كما قاله
 المفسرون وعلى كل فلاقائمة في الاخبار بذلك الاشارة الى انه يهذب عليه نفسه وعبيد
 وقويه ثم توفي كل نفس ما كسبت سم (قوله يا خاتمهم) ظاهره أن مجرد الاخافة كبيرة
 وان لم يحصل أخذ مال ولا قتل وهو مقتضى الآية الكريمة فانه تعالى وتعدن بما بالعذاب
 العظيم في الآخرة مع ان من أقام الحاربه نهم مجرد الاخافة كما صرح به في تفسير ابن
 عباس رضي الله عنهما سم قلت هذا الظاهر هو المراد بلا شبهة لان كل من القتل وأخذ
 المال كبيرة في حد ذاته كما قدمه المصنف (قوله وادمات الصغيرة) أي المواظبة عليها من
 نوع أو أنواع قال الشهاب يهمل منه ان الآتي واحد من كل نوع لا يكون مضمنا
 وما قاله منوع لان الاثني واحد من كل نوع يصدق عليه صدق ما ظاهرا المواظبة عليها
 من أنواع فمن أين هذا الانهزام قاله سم قلت الذي يفهم من عبارة الشارح ما قاله الشهاب
 لان المواظبة على الشيء فعله متكرر وقد جعل الشارح هذا المقول فعلا متكررا
 موصوفا بكونه من نوع واحد أو من أنواع فالتكرير موصوف به ما كان من نوع واحد
 وما كان من أنواع وظاهر أن الآتي واحد من كل نوع لم يحصل منه تكرير أصلا ثم
 لو قال الشارح أي المواظبة عليها ولو باعتبار كونهم من أنواع صح ما قاله سم فنأمل (قوله
 والتولي يوم الزحف) أي الفرار من الكفار يوم حذب جيشهم الان يكون مضمورا
 اقتال أو متحذرا الى فئة كما في الآية الشريفة ودليل كون التولي المذكور كسيرة قوله
 في الآية المذكورة ومن يولهم يومئذ لا مفرقا لقتال أو متحذرا الى فئة ففدا
 بغضب من الله الآية (قوله يعني باعتبار أصناف أنواعها) قال الشهاب أي وأما ابن
 عباس رضي الله عنه فاعتبرا للاصناف الخمسة كاصناف الكفر من
 أنواع كالكفر والقتل والزنا وكل نوع أصناف متعددة كاصناف الكفر من
 الاثر المذكور بحمد النبوة الى غير ذلك وكما ذاق القتل من قتل الولد مخافة أن يطعم وقيل
 الاجنبى وغيرهما وكما صنف الزمان الزنا بجملة الجار وحليلة غيره وغير ذلك فعددها
 التي وصفه ابن جبير بأنه الى السبعائة أقرب هو عدد أصناف الأنواع وعددها الذي
 قال ابن عباس رضي الله عنهما انه الى السبعين أقرب هو عدد أنواعها فنفسها (قوله

الاخبار عن عام الخ) هو خبر مقدم لقوله الرواية وكذا القول في قوله وخلافه الشهادة
 اذا فرض تعرف الرواية والشهادة فالأخبار المذكورة لا عكسه يعني ان الرواية هي
 ذكر خبر يتعلق بجميع الناس لا ترافع فيه الى الحكم كقول القائل قال صلى الله عليه
 وسلم انما الاعمال بالنيات فان معناه يتعلق بكل أحد والشهادة ذكر خبر يخص به بعض
 الناس يمكن فيه الترفع الى الحكم كقول القائل أشهد بأن فلان علي فلان كذا وأورد
 عليه الدعوى والاقراء فان الاول اخبار يحق له على غيره والثاني اخبار يحق لغيره عليه
 وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن فيه الترفع وكل منهما من قبيل الرواية فيكون
 تعريفهما غير جامع وتعرف الشهادة غير مانع (قوله الاخبار عن خواص النبي صلى الله
 عليه وسلم) أي مثلاً تدخل خواص غيره (قوله فينبغي أن يراعى في التعريف الاول
 غالباً) قال الشهاب قات ولور يذلل لأن تمنع صدق التعريف على هذا القدر حيث
 أيضاً لما أملاه ووجه هذا الاعتراض هو ان حاصل التعريف حيثما اعتبار العموم
 في الغالب فلا يهدى الى الاعلى ما ثبت عموم في الغالب والخواص ليست كذلك الا لا عموم
 لها مطلقاً قبل هي أيد خاصة وهو مبني على رجوع القيد أعني قوله غالباً العام وليس
 كذلك ان هو راجع الى الاخبار عن العام لحاصل التعريف أن الرواية هي الاخبار التي
 أغلب أحوالها تكون متعلقة عاماً وهذا معنى صحيح لا غير عليه وقول شيخ الاسلام
 والاولى أن يقال انما ادخله بدون غالباً لان المقصود منها اعتقاد خصوصها من اختصت
 به وهو عام اه فيه أن يقال ان هذا جار في كل خاص فلا تثبت الشهادة معقزة عن الرواية
 (قوله وما في المروى من أمر ونهي الخ) جواب عما يقال ان المروى لا ينصرف في الخبر
 بل يشمل الانشآت من الأمر والنهي وغيرهما فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع اليه
 بتأويل بمعنى ان غير الخبر يستلزم خبراً فهو الصلاة يستلزم خبراً وهو إقامة
 الصلاة المطلوبة وجواباً على هذا القياس قال الشهاب لكن لا ينبغي ان الكلام في
 الرواية وهي قول الراوي قال كذا وهي اخبار فاعلموا ان المروى خبراً أو انشاء
 وتعبه ميان المصنف وصف الخبر عنه بالعموم للناس والعموم ينسب الاوصاف الأمر
 والنهي ونحوهما فعد الاشكال ولا يدفع الإجماله الشارح وأما الخبر عنه الذي
 تضمنه قول الراوي قال أي النبي عليه الصلاة والسلام كذا أعني صدور قول كذا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا عموم فيه الاعتبار وكذا الذي هو الأمر والنهي مثلاً فان
 أريد بانهي الخبر عنه الصدور المذكور وهو لا عموم فيه فلا يطاق كلام المصنف ونفس
 كذا يرجع الى ما قاله الشارح اه (قلت) الحق ما قاله العلامة الشهاب ولا يخالفه كلام
 لمصنف فان العموم منه وصف يتعلق بالخبر الذي هو الرواية ومتعلق الاخبار لا يلزم
 أن يكون خبراً مثلاً قول القائل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات
 الرواية فيه هو قوله قال رسول الله كذا وهو اخبار بثبوت نسبة القول المذکور

(مسألة الاخبار عن نبي عام)
 للناس (لا ترافع فيه) الى الحكم
 (الرواية وخلافه) وهو الاخبار
 عن خاص ببعض الناس يمكن
 الترفع فيه الى الحكم (الشهادة)
 ونخرج بالمكان الترفع الاخبار
 عن خواص النبي صلى الله عليه
 وسلم فينبغي أن يراعى في التعريف
 الاول غالباً حتى لا يخرج منه
 النواصير ونفي الترفع فيه لبيان
 الواقع وما في المروى من أمر ونهي
 ونحوهما يرجع الى الخبر بتأويل
 فتأويل (قوله الصلاة ولا تقربوا
 الزنا خلا الصلاة واجبة والزنا
 حرام وعلى هذا القياس) (واشهد
 انشاء ضمن الاخبار) بالمشهور
 به (لا يخص اخباراً أو انشاء على
 الختام)

هو ناظر الى اللفظ لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه والى الثاني الى المتعلق فقط والثالث الى اللفظ فقط وهو التحقيق في
تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا متافذين كون (١٤٤) شهد اشهر كون معنى الشهادة اشبار الاله صيغة مؤدية للاق

المعنى بمعلقه (ومبغ العقود
كبت) واشترت وزوجت
وتزوجت (انشاء) لوجود
مضمونها في الخارج بها (خفا
لاني حنقة) في قوله انها اخبار
على اصلها بان يدر وجود
مضمونها في الخارج قبيل الثالث
بها (قال القاضي) أبو بكر الباقلي
(ثبت الجرح والتعديل واحد)
في الرواية والشهادة نظر الى
أن ذلك خبر (وقيل في الرواية
فقط) أي بخلاف الشهادة رعاية
للتناسب فيما كان الواحد يقبل
في الرواية دون الشهادة (وقيل
لأنهما) نظر الى أن ذلك شهادة
ولا بد فيه من المعدل (و قال
القاضي) أيضا (يكني لاطلاق
قيما) أي في الجرح والتعديل
فلا يصح تايح الذي ذكره يمس في
الرواية والشهادة كذا يعلم
الجرح والمعدل به (وقيل
يذكر كسبهم) ولا يكتفي بالاطلاق
لإسقاط أن يصحح بمالس
يجرح وأن يبادى التعديل
على لا يظهر (وقيل) يذك
(سبب التعديل فقط) أي دون
سبب الجرح لأن مطلق الجرح
يبطل الثقة ومطلق التعديل
لا يمسها الجرح لا اقتداء فيه
على الظاهر (وعكس الشافعي)
فرض الله من قال يذك سبب الجرح لاختلاف فيه دون سبب التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (فختار في

رسول الله صلى الله عليه وسلم والعام هو القول المد كور الذي هو متعلق الاخبار ثم ان
هذا المتعلق تارة يكون خبرا كالمثل وتارة يكون انشاء كقول الراوي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أدوا ز كادوا لكم مثلا و لا ضرورة لحل الرواية في كلام المصنف
على المروي الا لازم ذلك من تقرير الشارح مع أن الرواية حكاية الراوي اللفظ المروي
من المروي عنه (قوله هو ناظر الى اللفظ الخ) فمبغ هو يدعى القول الاول المختار
المصنف وهو كون شهد انشاء بعض اخبار او قوله لوجود مضمونه أي مضمون لفظ
شهد وهو شهادة الشاهد أي تاديتهم عند الحاكم فانه انما هو جدي في الخارج به هذا اللفظ
فينطبق على لفظ شهد انه انشاء لوجود مضمونه المد كور في الخارج به وقوله راى متعلقه
عطف على قوله أي اللفظ أي ناظر أيضا الى متعلق اللفظ وهو المشهود به وهو خبر صدق
مدان لم يلمه لوجود خارج لسنه بحيث تكون التسمية بالكلامية حكاية عنها لمحصل
هذا القول أن شهد انشاء متعلق بالآخره و ناظر الى اللفظ ومتعلقه وهو المشهود به
والقول الثاني أنه خبر محض ناظر الى المتعلق فقط والثالث القائل بأنه انشاء فقط ناظر
الى اللفظ فقط وذلك أن قول القائل شهد بكذا مشغل على شين منعه وهو شهد و قد
وهو مدخول الياء وهو المشهود به فنظر الى المقدم وقيد كالا ولا قال انه انشاء فعرف
الاخبار ومن نظر الى القيد فقط كالثاني قال انه اخبار فقط ومن نظر الى المتقدم فقط
كالثالث قال انه انشاء فقط (قوله هو التحقيق) أي لأنه المعنى الموضوع له التقادون
المتعلق (قوله) تتوارد الثلاثة على محل واحد) أي فلا خلاف في المعنى (قوله) ولا
هذا فان الخ) هذا وارد على قول المصنف وشهد انشاء لاختلافه مقتضى الترتيب المتقدم
للتهادة بانها الاخبار عن خاص الخ اذ مقتضاه ان شهد اخبارا لكونه صيغة الشهادة
لحق هي اخبار (قوله مؤدية للاق المعنى بمعلقه) أي أن اللفظ شهد مؤد لعماء ملاسا
معناه متعلقه وحاصله انما كان معنى الشهادة وهو الاخبار عن خاص بلاس معنى
أشهد ويتعلق به كان شهد مؤد بالمعنى الشهادة من حيث ملاسه لعماء (قوله بان يدر
وجود مضمونها في الخارج الخ) أي حتى يصح صدق الظاهر عليها وفيه لا ضرورة لذلك
بل قول نقتل صيغة الخبر في الانشاء فصارت حقيقة تعريفية فيه (قوله ثبت الجرح)
قال الشهاب الاثر الجرح وقوله والتعديل الاثر العدالة انه ويمكن الجواب بجعل
الجرح والتعديل مصدرى الحق لا مفعول فعناهما كونه مجرورا و كونه معدلا قاله
سم أربح في المضاف أي أثر الجرح وأثر التعديل وهو كونه مجرورا ومعدلا الامر سهل
(قوله) وقيل في الرواية فقط) أي يثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط وهذا
القول هو المعتبر (قوله) وقيل يذك أي النقص الجرح أو العدل الماخوذ من المقام
(قوله) يبطل الثقة) أي التوفيق صدوقا وثقا (قوله) يجوز الاعتقاد فيه (أي

فرض الله من قال يذك سبب الجرح لاختلاف فيه دون سبب التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (فختار في
في الشهادة رأيا لرواية فيكني الاطلاق) فيها الجرح كالتعديل

أذاعرف مذهب الجراح) من أنه لا يجوز الإباحة ولا يكتفى بعمل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالمشهود (وقول الامامين) أي امام الحرمين والامام الرازي (يعني في إطلاقهما) أي الجرح والتعديل للعالم بينهما أي منه ولا يكتفى من غيره هو رأي القاضي المتقدم (الذي تعدل وروح الأمن العالم) بينهما ١٤٥ فلا يزال انه غيره وان ذكره معه ابن

الجب وغيره (والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (ان كان عند الجراح أكثر من)

عده (المعدل اجماعا وكذا ان قسوا) أي عند الجراح وعده

المعدل (أو كان الجراح أقل) عددا

من المعدل لإطلاق الجراح على

ما لم يطلع عليه المعدل (وقال ابن

شهبان) من المالكية (قطاب

الترجيح) في القسمين كما هو حاصل

في الأول بكثرة عدد الجراح وعلى

وزنه قال بعضهم ان التعديل

في الثالث مقدم (ومن التعديل)

لشخص (حكم تسترط العدالة)

في الشاهد (بالشهادة) من ذلك

الشخص اذ لو يكن عدلا وعده

لمحكم بشهادته (وكذا عمل

العالم) المشتري للعدالة في الراوي

برواية شخص تعدله (في

الاصح) والاماعل بروايته وقيل

ليس تعدله والعمل بروايته

يجوز ان يكون احتياطا (و رواية

من لا يروي الا للعدل) أي عنه بأن

صرح بذلك أو عرف من عا. ته عن

شخص تعدله لم يلقوا به وعده

وقيل لا يجوز ان يتركه عادة (وليس

من الجرح) لشخص (ترك العمل

يجوز به) ترك (المحكم يشهده)

في التعديل (قوله) أذاعرف مذهب الجراح) مذهبوه اذ لم يعرف مذهب فلا بد من بيان السبب نعم قال بعضهم ان تجرح غيره عرف المذهب على وجه الإطلاق وان لم تقعه في اثبات الجرح لكنا نقعه في الوقت عن قبول خبر من قيل فمذلك لانه اوردت عند دارية قوية وقد كان الصلاح مثل ذلك في معروف المذهب اذا أطلق الجرح حيث قال ان ذلك وان لم يقعد في اثبات الجرح والحكم به فقد اعقدناه في التوقف عن قبول حديث من قالوا فيه ذلك بنا على انه وقع عند دارية قوية أي لأنه يجرى في نفس الامر وهذا المقول من ابن الصلاح جمع بين قول الشافعي بعدم الاكتفاء بإطلاق الجرح مطلقا وبين القول بالاكثاف بذلك في الرواية اذا عرف مذهب الجراح قرره بعضهم (قوله أي منه) تفسيره لا من قوله للعالم أي العالم بمعنى من (قوله فلا يزال انه غيره) أي لا يقال ان قول الامامين غير قولنا لخاص بل انما صرحا بعلم التزاما من كلام القاضي (قوله اجماعا) متعلق بقوله مقدم (قوله يطلب الترجيح في القسمين) أي الاخيرين وهذا اذا قسوا أو كان الجراح أقل (قوله وعلى وزنه) أي من الترجيح بكثرة العدد (قوله ومن التعديل الخ) شروعه في كيفية التعديل (قوله بالشهادة) متعلق بحكم وقوله من ذلك الشخص متعلق بالشهادة وأقمت لها (قوله وكذا عمل العالم في الاصح) قال السيوطي المصحح في كتاب الحديث خلافاً وأنه ليس تعدل للراوي ولا تصحها المروى وبه جزم النووي في التقريب تعالى ابن الصلاح اه (قوله والعمل بروايته يجوز ان يكون احتياطاً) فضيته أنه لو كان الاحتياط في ترك العمل كما لو دل المروى على جواز أخذ مال انسان كان عمل العالم به تعدل لا قضاها وليس بعيداً أهله سم (قوله وقيل لا يجوز ان يتركه عادة) قال السيوطي وعلمه أهل الحديث اه وقضية التعديل أنه لو مدر منه ما يدل على انه لم يتركه عا. نه كان تعدل لا قضاها وهو جيمه سم (قوله يلقو زمان يكون الترك لمعارض) أي لا لعدم عدلته (قوله لانه لا تنفاه الصاب) أي لا لعس في الشاهد شيخ الاسلام (قوله كسنا كاح التبعة) خار الشهاب كانه بالنظر الى فرض ذلك في العصر الاول والا فلا لاجماع الا ان منعقد على التعميم اه (قوله ولا التدليس الخ) عطف على ترك أي وليس من الجرح لشخص التدليس الخ وقوله نفسه متعلق بالتدليس وقوله ليقول لا يعرف أي كذا لا يعرف علة لتدليس وقوله اذا خلل في ذلك علة لكون التدليس المذكور ليس بجرح طلقاً أي سواء منه بعد السؤال عنه أم لا وقوله بتسمية غيره مشهور وهذا يسمى تدليس الشيوخ ومنه كما هو ظاهر ما ذكره بقوله ولا يعطاه شخص اسم أترأخ وأما قوله ولا يابهاهم التي والرحله فهو من تدليس الاستاد وسيد كترأخ تدليس المتوف وأقسام

١٩ يأتي في (ولا اقله) (في شهادة الزنا) بان يكمل تصاميمه لانه لا تنفاه الصاب (و) لا في (نحو) شرب (النبيذ) من المسائل الاجتماعية لا يختلف فيها كسنا كاح المتعلقون ان بعقده باحقة ذلك (ولا التدليس) فيمن روى عنه بتسمية غيره مشهوره) له حق لا يعرف اذا خلل في ذلك (قال ابن السمعاني الآن يكون بحيث لو سئل عنه (إي بينه) فان ضيقه حينئذ جرحه اظهره والكذب

فيه وأجيب بجمع ذلك فتترك الاستثناء أظهر منه (ولا) التديس (باعطاء شخص اسم آخر تشبها كقولنا) أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبها بالبيهي) في قوله حديثنا (١٤٦) أبو عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) الظهور المقصود (ولا)

التديس (أي هاهنا التي والحد) الأول كقول من عاصر الزهري مثلاً ولم يبقه قال الزهري موهما أي موقعاً في الوهم أي المذهب أنه نعمه والثاني مخون يقال حديثنا وراه الزهري موهما جيصون والمراد أنهم مصر كان يكون بالجرية لأن ذلك من المعارض لا كذب فيه (أما مدراس المتن) وهو من يدوج كلامه معها بحيث لا يتبين أن (تبرج) لبقائه غيره في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثلاً الصحابي) أي الشخص الذي يسمى صحابياً (الذي صلى الله عليه وسلم) (من اجتمع) حال كونه (مؤمناً) مع محمد صلى الله عليه وسلم (ذكر) كان أو أتى تخبر من اجتمع به كانوا قديس بصاحبه لعداونه وفصل بين الفعل وبتعلقه بالمال لتلي صاحبها وهو ضهير اجتمع وعدل عن قول ابن الحاجب وغيره من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لبشع الأعمى من قول الضحية كإن أم مكتوم (وان لم يرو) عنه شيئاً (ولم يطل) بضم الياء إجماعاً به (بجلائف) التابى مع الصحابي وهو صاحب فلا يكفي في صدق اسم التابى على الشخص اجتماعه بالصحابي من غير طاعة لا اجتماع به فطرا المعروف بالصحة وان قيل يكفي كالأول والفرق أن الاجتماع بالصطفي صلى الله عليه وسلم يؤثر في النور القلبي أضاعاف ما يؤثر في الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار فلا عراي الخلف بمجرد ما يجتمع بالصطفي صلى الله عليه وسلم وتسايطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم

الشخص اجتماعه بالصحابي من غير طاعة لا اجتماع به فطرا المعروف بالصحة وان قيل يكفي كالأول والفرق أن الاجتماع بالصطفي صلى الله عليه وسلم يؤثر في النور القلبي أضاعاف ما يؤثر في الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار فلا عراي الخلف بمجرد ما يجتمع بالصطفي صلى الله عليه وسلم وتسايطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم

(وقيل بشرطان) أي المذكوران من الرواية وإطالة الاجتماع في صدق اسم (١٤٧) الصحابي تطرق في الإطالة إلى العرف وفي

الرواية إلى أنها المقصود الأعظم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم تتبع الأحكام (وقيل) ولم يتبع الأحكام (وقيل) بشرط (أحدهما) فقط يفي قال بعضهم بشرط الإطالة وهذا مشهور ببعضهم بشرط الرواية ولو لم يحدث كالحاكم بعض المتأخرين (وقيل) بشرط في صدق اسم الصحابي (الفزو) مع النبي صلى الله عليه وسلم (أو سنة) أي مضى على الاجتماع به لأن محبة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا يسأل إلا باجتماع طويل يظهر فيه انشراح المباحث عليه الشخص كالغزو والمشي على السر الذي هو قطعة من العذاب والسنة المشقة على الفصول الأربعة التي يختلف فيها المزاج واعترض على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا أي فيكون التعريف غير مانع (قوله ابن خطل) يخالف المصلحة المفتوحة أيضا وابن أبي سرح بالسبب المصلحة المفتوحة بعد هاراسا كنهة ثم حاصمه له وقوله بخلاف من مات بعد دونه مسلما كعبد الله بن أبي سرح أي فاته يسمى مصابيا يعود الصبي له بعد أسلامه وهذا على مذهب الشارح وأما على مذهبنا أي المالكية فلا تؤوله لأن الصبي بنية الإعمال من صلاة وصوم وغيرهما أو الردة يحيط بذلك ولا يخاطب المرتد إذ يرجع إلى الإسلام بما فاته من صلاة وصوم زمن ارتداده ولا يرجع في ذمته قبل رده ثم إن ارتد فأسد ذلك أي أسقط ما ترتب في ذمته من الصلاة والصوم مثلا قبل ارتداده وجب عليه إذا عذ ذلك أسلم من رده معاملة غيره بقبض مقصوده (قوله لأحمر) زعم (ذكر) أي من مات مرتدا (قوله بعد انقراض الصباية) الأولى بعد انقراضه أي من يسمى مصابيا لأن المظن والسمحة هو بعد موته لا بعد موت الصباية (قوله والأحمر) أي وإن لم نقل أنه أراد تعريف من يسمى مصابيا بعد الموت بأن قلنا أنه أراد تعريف الصباية مطلقا زعم الخ (قوله وإن كان ما أورده ليس من شأن التعريف) أي لا شأن التعريف أن لا يتطرق فيه إلى المناقض للمصلحة وشأن التعريف أيضا أن يكون لجميع الأفراد لا ليهضاهل لكن الحامل على ذلك أن قصد من تعريف الصباية المأخوذ غير من يسمى مصابيا عن غيره من

المصابيا تطرق في الإطالة إلى العرف وفي الرواية إلى أنها المقصود الأعظم من محبة النبي صلى الله عليه وسلم تتبع الأحكام (وقيل) ولم يتبع الأحكام (وقيل) بشرط (أحدهما) فقط يفي قال بعضهم بشرط الإطالة وهذا مشهور ببعضهم بشرط الرواية ولو لم يحدث كالحاكم بعض المتأخرين (وقيل) بشرط في صدق اسم الصحابي (الفزو) مع النبي صلى الله عليه وسلم (أو سنة) أي مضى على الاجتماع به لأن محبة النبي صلى الله عليه وسلم شرفا عظيما فلا يسأل إلا باجتماع طويل يظهر فيه انشراح المباحث عليه الشخص كالغزو والمشي على السر الذي هو قطعة من العذاب والسنة المشقة على الفصول الأربعة التي يختلف فيها المزاج واعترض على التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا أي فيكون التعريف غير مانع (قوله ابن خطل) يخالف المصلحة المفتوحة أيضا وابن أبي سرح بالسبب المصلحة المفتوحة بعد هاراسا كنهة ثم حاصمه له وقوله بخلاف من مات بعد دونه مسلما كعبد الله بن أبي سرح أي فاته يسمى مصابيا يعود الصبي له بعد أسلامه وهذا على مذهب الشارح وأما على مذهبنا أي المالكية فلا تؤوله لأن الصبي بنية الإعمال من صلاة وصوم وغيرهما أو الردة يحيط بذلك ولا يخاطب المرتد إذ يرجع إلى الإسلام بما فاته من صلاة وصوم زمن ارتداده ولا يرجع في ذمته قبل رده ثم إن ارتد فأسد ذلك أي أسقط ما ترتب في ذمته من الصلاة والصوم مثلا قبل ارتداده وجب عليه إذا عذ ذلك أسلم من رده معاملة غيره بقبض مقصوده (قوله لأحمر) زعم (ذكر) أي من مات مرتدا (قوله بعد انقراض الصباية) الأولى بعد انقراضه أي من يسمى مصابيا لأن المظن والسمحة هو بعد موته لا بعد موت الصباية (قوله والأحمر) أي وإن لم نقل أنه أراد تعريف من يسمى مصابيا بعد الموت بأن قلنا أنه أراد تعريف الصباية مطلقا زعم الخ (قوله وإن كان ما أورده ليس من شأن التعريف) أي لا شأن التعريف أن لا يتطرق فيه إلى المناقض للمصلحة وشأن التعريف أيضا أن يكون لجميع الأفراد لا ليهضاهل لكن الحامل على ذلك أن قصد من تعريف الصباية المأخوذ غير من يسمى مصابيا عن غيره من

لإطالة والأحمر أن لا يسمى الشخص مصابيا حال حياته ولا يقول بذلك أحد وإن كان ما أراد ليس من شأن التعريف

(ولو أدى المامصر) النبي صلى

الله عليه وسلم (العدل العبدية)

له (قبل وفاها للناس) أبي بكر
الباقر (في أن عدلته تنفع من
الكذب في ذلك) وقيل لا يتقبل
لادعائه لنفسه رتبة فوق مقامهم

كما قالوا (عادل) (والا كثر) من

العلماء الخلف والخلف (على

عدالة العصاة) فلا يبحث عنها

في رواية ولا شهادة لانهم خير

الامة قال صلى الله عليه وسلم خير

أمتي قرن رواه الشيخان ومن

طراهمهم قاذح كسرقة

أرذنا على منتهى (وقيل) هم

(كفرهم) فبحث عن العدالة

فيهم في الرواية والشهادة الا من

يكون ظاهرا للعدالة لم يقطعوا

كالتحقيق رضى الله عنهم (وقيل)

هم عدول (الى) حين (قتل عثمان)

رضي الله عنه ويبحث عن عدلهم

من حين قتله لوقوع الفتن بينهم

من حينئذ وفيهم المصلحة من

خوضها (وقيل) هم عدول (الا

من قاتل عليا) رضى الله عنه

فهم فساق ظرو وجههم على الامام

الحق ورد بانهم مجتهدون في قتالهم

له فلا يبايعون وان اخطوا بل

يؤجرون كما سيأتي في القائد

(مسئلة) المرسل قول غير العاصبي

تابعا كان أو من بعده (قال)

النبي (صلى الله عليه وسلم) كذا

مسقطا الواسطة بينهم وبين النبي

هذا اصطلاح الأصوليين وأما اصطلاح المحققين فهو قول التالي

الطه حكم

الرواية لثبوتها خاصة العاصبي من كونه عدلا بتعديل الله لا يبحث عن عدالته وذلك انما
يكون بعد الموت اذ من مات ثم عدل ليس مصحيا اذ قد حبط عدله وانتبت عصيته لمكونه
صار عدلا لله ورسوله (قوله ولو أدى المامصر العدل العبدية) أى ادعائها لنفسه وأما
لو ادعاهما لغير نفسه روى به أو شهادته فبحر على حكم ذلك (قوله لان عدلته تنفع من
الكذب) أى تنفعها التقوى التي تنبى عن المامصر وتنعج عبادته منها فلا يرد أن العدالة
لا تنافي مطلق الكذب لانه صغيرة (قوله كما قال) أى عادل قد يشرى بينهم ما يأتى العدالة
اذا لم تثبت فالاصل عدمها وبعد ثبوتها الاصل عدم الكذب (قوله والا كثر على عدالة
العصاة) قال المازرى في شرح البرهان لسانه في بقولنا العصاة عدول كل من رآه صلى
الله عليه وسلم وما أوزار ما لما واجتمع به لغيره وانصرف وانما نفي به الذين لازموه
وعزروه وفهموه اه قال العلائق وهذا قول غريب يخرج كثير من المشهورين
بأنه عصية والرواية عن الحكم العدالة كواثل بن حجر ومالك بن الحويرث وعثمان بن أبي
العاص وغيرهم عن رضى الله عليه وسلم ولم يتم عنده الا قليلا وانصرف وكذلك
من لم يعرف الا برواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدر ادعائه من اعراب القبائل
والقول بالتعميم هو الذى سرح به الجهور وهو المعبر اه قاله سم (قوله قال صلى الله
عليه وسلم خير أمتي قرن) قد يستشكل الاستدلال به لشموله غير العاصبة من أهل قرنه
ويؤيد اشمول وارادته قوله في الخبر الا سخر غير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم وان أثبت الحكم بالخبرة العادلة فالماضى في المراد هذا أى بحيث لا يبحث عنهم في
رواية ولا في شهادة بل يلزم اثباتهم كذلك لغير العاصبة من أهل قرنه ولاهلى القرنين
الآخرين وليس كذلك فلا يثبت المطالب اللهم الا أن يجاب بان الخبرة لا تقتضى ذلك الا
ما خرج للدليل وقد دل الدليل على عدم ثبوت الخبرة بالمضى المذكور لمن عدل العاصبة وأنه
لا يعدم البحث ولم يدل على ذلك بالنسبة للعصاة فاستدفعهم بقضية هذا الدليل فليست أم لم
(قوله عمل بمقتضاه) أى من الحد المطهر فيه يكون كله لم يدر ذلك الذنب ومعنى العمل
مقتضاه ان باقى الى الحاكم فيضوه بذلك ليقيم عليه الحد بعد ان يندم وبقوله يعز على
عدم العود وأشار السارح بذلك إلى أن عدلهم لا يستلزم عصمتهم (قوله كالتحقيق)
مثال لقطع طوع العدالة (قوله لوقوع الفتن بينهم) أى والفتن تلحق من يتأسس بها الى عدم
الاستقامة (قوله وفيهم المصلحة عن خوضها) فيه إشارة الى أنه لم يحتل بما ذكره عدالة الجميع
وعلى هذا فن علم خوضه أو جهل حاله يبحث عن عدله ومن علم عدم خوضه لم يحتج للبحث
عن عدله ومنه ينبى أن يطلق بالمسألة على هذا القول من خاص فيها وعلم أن خوضه
على وجه سابق لم ينفارق فيه ملحق كلى بل أى طالب رضى الله عنه (قوله ورد بانهم
مجتهدون) لا يبحث عنه بل كلهم حد الاجتهاد لان العاصبة لا تنقسم الى مجتهدين وعوام
وحينئذ فيمكن أن يقال من كان مجتهدا أو قل مجتهدا فذل والافواه قاص وقد يشرط على

الحكم بقضائه ان لا يكون جاهلا ولا جاهلا به ذرفيه سم (قوله قال المصنف) أي نشر يعا على اصطلاح المحدثين (قوله فنقطع) أي من أفرادها لان المنقطع لا ينصرف في هذا دليل ماسا في من تعريفة بقوله ماسقط منه راونا كثر وقوله وعن بعدهم بعض أي فرد من أفراد الماضل كالتقدم في المنقطع دليل تعريفة بأنه ماسقط منه راويان فأكثر وقوله ماسقط منه راويان الخ على التوالي كقول البخاري مثلا حديثا عبد الله بن مسleme عن سالم بن عبد الله بن عمر مسقطا لمالك والزهرى وأبو ابن عمر مسقطا له ما واسلم وما إذا لم يروا في الاسقاط فهو منقطع من موضعين كان يقول البخاري في المثال المذكور حديثا عبد الله بن مسleme عن الزهرى عن عبد الله بن عمر وحاصل ما أشار له الشارح ان أقل مراتب المنقطع ماسقط منه راو واحد وأقل مراتب المفضل ماسقط منه راويان ولا حد للأكثريه ما وإن المنقطع أعم مطلقا من المفضل لانفراد في صورته سقوط راو واحد دون المفضل وانفرادا يضاق صورته سقوط راو بين لاعي التوالي المحسوس بالمنقطع في موضعين فيكمل مفضل منقطع ولا عكس وهذا على تعريف الشارح الذي نقله عن المصنف وأما على تعريف العراقي فالمنقطع مبين للمفضل لتعريفة بأنه ماسقط منه راو واحد وقوله راو واحد يخرج المفضل فإنه ماسقط منه اثنان فأكثر وقوله غير الصحابي لاخراج المرسل لأنه ماسقط منه الصحابي فالمرسل الحديثي مبين بالمنقطع كما علمت وأما المرسل الاسوي فهو مرادف للمنقطع بالمعنى الذي عرفه الشارح لا بما عرفه العراقي فإن مدار المرسل على اسقاط الوسطة كما يشهد قول المتن مع الشارح المرسل قول غير الصحابي تابعيا كان أو من بعده قال صلى الله عليه وسلم مسقطا للوسطة وفي شرح مسلم مانعه وأما المنقطع فهو ما لم يصل استناده على أي وجه كان انقطاعه فان كان الساقط رجلا في فأكثر يسمى أيضا مضافا بفتح الصاد المجهدة وأما المرسل فهو عند الفقهاء أصحاب الأصول والخطيب والحافظ أي بكر البغدادى وجماعة من المحدثين ما انقطع استناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع اه وفي التقريب الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين ان المنقطع ما لم يصل استناده على أي وجه كان انقطاعه قال السيوطى في شرحه سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره فهو والمرسل واحد اه قاله سم (قوله والا تدى مطلقا) قال الكمال الان في باب الابن يقال واحجبه أو حفيوة وماله مطلقا وانتاره الا تدى لان يذكروه مع الامام في سائر واحدة كالإختي اه (قوله والا كان ذلك تليسا) أي وكون ذلك الاسقاط تليسا مستلزما فيلزم استناده كونه غير عدل وبنت كونه عدلا وهو المطلوب (قوله ابن المسيب) هو بفتح الياء المتناهية تحت على ما هو المذهب وعلى ألسنة المحدثين (قوله وأجيب بفتح ذلك) أي منع ان العدل لا يسقط الا من يجوز بمداسته (قوله والصحيح رده) أي رد الاحتجاج به ما لم يوجد معه عاخذ كما سياتي قريبا (قوله قال مسلم وأهل العلم

قال المصنف فان كان القول من تابع التابعين فنقطع أو عن بعدهم ففضل أي يفتح الضاد وهو ماسقط منه راويان فأكثر والمنقطع ماسقط منه راونا أكثر وعرفه العراقي بما سطر منه واحذفه الصحابي لينفرد عن المفضل والمرسل (واضح) أبو حنيفة ومالك (وأجيب بفتح ذلك) أي رده (وأهل العلم بالاختيار) الجعل بعدالة الساقط

أي و منهم أهل العلم فأهل العلم عطف على الشافعي حال الكيل بل قبل مسلم ذلك إلا في اثنا
سؤال أو ورد في مقدمة مصححه على لسان الخلف غيرة لما روي عنه من كلام الخلف
وسكت عنه كان ذلك ظاهرا في أنه ارتضاء اه ولا حاجة لدعوى أنه ارتضاء أو المصنف لم
يكن عنه اختياره بل مجرد حكاية إلا أن يرد أنه ارتضى مصحته نقل ذلك قاله سم (قلت)
كلام المصنف صريح أو كالمصنف في أن مسلما قال بذلك ونحوه كاهو واضح فما حاله
الكيل هو الحق وكلام سم لا اتجاه في المقام فتأمل (قوله) وان كان مصابيا لا اختلال أن
يكون من طرأ له فادح الخ قال الشهاب هذا يخالف ما مر من أنهم عدول لا يثبت عن
سالم اه وقد يجب بان هذا الوجه مفرغ على القول بأنهم كفروهم ببحث عن عدالته
سم (قوله) يرويان عن أبي هريرة قال الشهاب رحمه الله تعالى لو قال لا يرويان إلا عن أبي
هريرة كان أولى اه لناسب قوله فان كان المرسل لا يروى إلا عن عدل وفي جواب سم
نظر فرأى سم (قوله) لا تتقوا المحدثين وهو الجمل بعد الله الساقط وقد قال هو غير متفق
إذا احتل طرق القنادح قائم فليتامل (قوله) وان عدل هو كصغر وزناؤه سم (قوله)
مرسل كبار التابعين المراد بكبار التابعين من أكثر رواياتهم عن الصحابة والمراد بضعاف
التابعين من أكثر رواياتهم عن التابعين (قوله) الهندى يشق النون والعطارى يعض
العين (قوله) ضعف فاعل ضعف وهو يرجع نعت له وقوله يقول مصابيا الخ أمثلة
للضعف (قوله) بأن يشق أى الاسناد المذكور على ضعف وانما يقيد بذلك ليكون مثالا
للضعف ويتأق كونه عاضدا ويتأق الخلاف الاق فيما هو الوجه والحكم لان كلامه
العاضد والمعضد ضعف ولو لم يشق الاسناد المذكور على الضعف لكان مسقطا
بالجدة في نفسه ولم يتأتى شيء مما ذكر (قوله) أو قياس معنى قيد بذلك ليعلم كونه مثالا
للضعف إذا القياس الأصولية مستقلة وهو كما سما في الحاق معلوم بمعلوم مساواة
له على حكمه وأما قياس المعنى فغير منظور فيه اهله الحكم بل لعدم الفرق
بين القياس والمقيس عليه وعرفه بعضهم بأنه الحاق معلوم بمعلوم في حكمه مجامع
عدم الفرق بينهما ما مثاله ولو ورد يحرم الزاني البر ولم ينص الشارع على العلة فقيس
عليه لا الزنى مجامع عدم الفرق بينهما وقال بعضهم يقيس المعنى هو الحكم
المستفاد من القواعد والضوابط (قوله) أو انتشاره أى ولم يصل إلى حد الاجماع
والافه وجه في نفسه وهكذا يقال في قوله أو عمل أهل العصر (قوله) ضعف
كل منها على انفراد اه أى عند من قال بضعفه ما لا انفاد حتى يعضبهم بالمرسل
وبعضهم يقول الصحابي وبعضهم بالقياس المعنوي وبعضهم بعمل أهل العصر كالاجماع
الكوفي قاله شيخ الاسلام (قوله) أما مرسل صفار التابعين يحتمل زوق المصنف مرسل
كبار التابعين وقد تقدم المراد بضعاف التابعين (قوله) ولا دليل في الباب سواء
لأجاجة اليه لانه معلوم من ذكر الجرد إلا أن يعمل على التأكيده وقد يجب منع ذلك فان
ذلك انما يتم إذا ريد لا دليل سواء موافقه له وذلك ممنوع بل المراد ولا دليل سواء أعم

يكون من طرأ له فادح (قوله) قال كان
المرسل (لا يروى إلا عن عدل)
كان عرف ذلك من عاده (كان
المسبب) وأبى سلمة بن عبد الرحمن
يرويان عن أبي هريرة (قوله)
مرسله لا تتقوا المحدثين (وهو)
حديثه (مسند) حكايا لاسقاط
العدل كذا كره (وان عدل مرسل
كبار التابعين) كقيس بن أبي
حازم رأى عثمان التمدى وأبى
رجاء الخطاردى (صحيح) صريح
أى صالح لقرعهم (قوله) مصابيا
أبوه (أو) قول (الأكثر) من
أهل العلم ليس فيهم مصابيا (أو اسناد)
س مرسله أو غيره بأن يشق على
ضعف (أو إرسال) بأن يرسله
آخر يروى عن غير شيخ الأول
(أو قيس) معنى (أو انتشاره) له
من غير تكبر (أو عمل) أهل
(العصر) على وفقه (كان
الجموع) من المرسل والمضم
السه العاضد له (وجه) وفاقا
لشافعي) رضى الله عنه (و مجرد
المرسل ولا مجرد (المضم) اليه
لضعف كل منهما على انفراده
ولا يلزم من ذلك ضعف الجموع
لانه يحصل من اجتماع الضعفين
قوة مقيدة للظن ومن الشافعي
صغار التابعين قولها أما مرسل
صغار التابعين كالزهرى ونحوه
فيقال على الرد مع العاضد لشدته
ضعفه (فان مجرد) المرسل عن

الماضد (ولا دليل) في الباب (سواء)

من أن يوافقه أو يخالفه ويعارضه وذكر التحديد لا يفسد ذلك لأنه انما يفسد اتفاقه
 المعارضة وهو أعم من اتفاق المعارض فهو اعتراف بالدليل معتبر على خلاف ما دل
 هو عليه فعمل به ويقدم عليه ولا يجب الانكشاف في حيث تدفع في قول الشارح في الباب
 دون أن يقول يوافقه أو يعارضه إشارة إلى ذلك وقال الشهاب أعلم أنه قد مر في صري
 المستور وهو الوجه الأول باطناً قول إمام الحرمين نفسه بالوقف وجوب الانكشاف إذا
 روى التحريم إلى الظهور واعتراض المصنف بأن المقتضى لا يرفع بالشك فينبغي أن
 يجري اعتراض المصنف في مسئلته هذه بالاولى وقد بدت بأن القرض هنا أن لا دليل
 في الباب سواء فانتقاه ويرد بأن الكلام السابق أعم من ذلك اه قال سمرجان اعتراض
 المصنف هنا وجه قوي والاعتذار المذكور لا يمتنع ما فيه اه (قوله ومدلوله المتع)
 أخذ من قوله فالظاهر الانكشاف (قوله فالظاهر الانكشاف) أي وجوب الانكشاف
 كما أشار ذلك الشارح بقوله في المقابل وقيل لا يجب الانكشاف فان قيل لو كان مدلوله
 وجوب شيء فهل يجب الاتيان به لأنه كما يحتاج للحرمة لا لا ككشاف يحتاج إلى وجوب
 بالاتيان ولان وجوب الشيء يقتضي المنع من تركه فصار مدلوله المنع في الجملة قلت هو
 محتمل لكن المتبادر إلى الفهم من قوة العبارة خلافه ويقرق بين المنع المبرح والمنع
 الضعيف بأن الأول أقوى فان قيل لو كان مدلوله المنع على وجه التنزيه فهل يسبب
 الانكشاف قلت هو غير بعيد ميم (قوله الاكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى) مثل
 كلامه الاحاديث القدسية والظاهر أن الشؤون صحيح الا ما منع ثم ان من الأدلة السمعية
 على جواز نقل الحديث بالمعنى ما روى الطبراني وغيره من حديث عبد الله بن سليمان
 الليثي قال قلت يا رسول الله اني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك
 زيد حراً أو نقص حرفاً قال اذ لم تعلموا سراً ما لم تعلموا وحلالاً وأصبحت المعنى فلا بأس
 فذكر ذلك للسن فقال لا بأس هذا ما حدثنا الا يقال هذا الحديث لا يدل على الجواز مع
 القدرة لأنه وقع جواباً للسائل عاجز بدليل قوله لا أستطيع الخ لا تقول تعميم الخطاب
 بقوله اذ لم تعلموا الخ مع أن السائل واحد وعدم التعميد بالحالة المسؤول عنها في
 الجواب واطلاق قوله فلا بأس قرينة قوية على الجواز مطلقاً ميم (قلت) قد يقال
 التعميم المذكور لا إشارة إلى أن الحكم المذكور عام في السائل وغيره هو على
 صفته لا مطلقاً وربما يشترط في هذا الخطاب بقوله اذ لم تعلموا الخ فان الخطاب به السائل
 ومن على منواله ولو كان المراد عموم الحكم العاجز وغيره لكان الجواب على غير هذا
 المنوال كأن يقال - سلامن لم يصرم - لا ولا يلزم حال حراماً أو أصاب المعنى فلا بأس وأما عدم
 التعميد بالحالة المسؤول عنها فقد يقال لا كفاية في السؤال وأما قوله واطلاق
 قوله فلا بأس فلا نسلم أنه مطلق في العاجز وغيره لما علمت فتأمل اه (قوله بمدلولات
 الاقفاط) المراد بمدلول اللفظ الوارد واللفظ الثاني به يبدل لأجبع الاقفاط أو غالب
 الاقفاط اذ لا داعي لذلك وانما المدا على معرفة المبدل منه والبدل لأنه محصل الحاجة

ومدلوله المتع من شيء (فالظاهر
 الانكشاف) عن ذلك الشيء
 (الاجبة) احتياطاً وقيل لا يجب
 الانكشاف لأنه ليس بجمعة معينة
 مستقلة الاكثر من العلم
 منهم الأئمة الأربعة (على جواز
 نقل الحديث بالمعنى العارفين
 بمدلولات الاقفاط)

(قوله ومواقع الكلام) أي الاحوال والاغراض الداعية الى ايراد الكلام على وفقها ومقتضاها كالانكار المقتضى ليراد الكلام مؤكدا وجوبا والتردد المقتضى لاياراده مؤكدا استحسانا وخلوا الذين المقتضى لاياراده خالين من التاكيد الى غير ذلك من الاحوال المقتضية ليراد الكلام مختلفة على الظروف والاعتبارات المناسبة للعال كما تقرر في علم المعاني (قوله بان باقيا بافظ الخ) تصوير للفظ بالمعنى (قوله لان المقصود الخ) علمه بطراز النقل (قوله لقوات القصاصة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم) أي لقوات القدر الواقع منها في المبدل المقتول (قوله وقيل ان كان موجه علميا) وجهه شيخ الاسلام بانه وسيلة لغيره فيتباع به وقبه نظرا من العلم ما لا يكون وسيلة لغيره بل مقصدا في نفسه كانه يذاته تعالى وصفاته مائة مقصوداته فلا يمتثل ما أشار به اسم (قوله فلا يجوز في بعض) وهو كما يشير اليه القليل ما تامل على حد من البلاغة تقصر عنه الرواية بالمعنى فان افادة حصر المفتاح في الطهور والحرمان في التكبير والتحليل في التسليم وحصر الدواب في الخس وان حصلت بغير الانفاذ المذكورة لتكن نفوت الدرجة القصوى من البلاغة في نادية الحكم المذكور ومن هنا كان محل النزاع ما ليس من جوامع كله صلى الله عليه وسلم فتولا ضرر ولا ضررا وانطرح بالضمان البينة على المدعي واليمين على من أنكر كل أمر ليس عليه أمرا فهو ردان عما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذ لم تمنع فاصح ما شئت الى غير ذلك مما لا يحصى وقوله في الحديث خمس من الدواب الخ خمس مبتدأ وسوغ الاستدعاء به وصفه بقوله من الدواب وقوله كهن مبتدأ أخبره قوله فاق والوجه خبر المبتدأ الأول وهو خمس وقوله يقتل الخ استئناف يأتي لوقوعه جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى كأنه قيل فما حكمهن فاجاب بقوله يقتل الخ ثم وجههن عن الحديث الذي وهو المراد بشقون لان التسنى لغة الخروج يقال فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها (قوله بافظ مرادف) انظر هل اراد به خصوص المرادف أو ما يشتمل المساوي استظهره رسم الثاني قلت الظاهر الاول بل المتعين واللام يفرق بين هذا القول والقول الاول فان القول الاول يجوز لاتسان بالمرادف والمساوي أيضا فالوجه أن القول الاول يجوز لاتسان بالمرادف والمساوي وهذا يجوز لاتسان بالمرادف فقط والترادف هو الاتحاد في المفهوم والمصادق والتساوي الاتحاد في المصدق فقط (قوله مع بقا التركيب) قيد فاذن من الشارح لان الابد بالمرادف يكون مع بقاء التركيب على حاله ومع عدم بقاءه وقوله مع بقاء التركيب أي بما هن كونه الجملة اسمية وعلية ماضوية ومضارعية مؤكدا وغیر مؤكدا لاختلاف المعاني باختلاف ذلك كله (قوله والرازي) أي أبو بكر الرازي لا الامام الرازي (قوله كثيرا ما يختلفون) أي يختلفون اختلافا كثيرا أو خبنا كثيرا كثيرا امحصة له يد محذوف أو نائب عن النافذ ومالتا ككبد الكثرة (قوله لا يما يختلف فيه) أي كقوله صلى الله عليه وسلم لامة لا يماختلف الكتاب

او مواقع الكلام بان باقيا بافظ له اذ لا يجوز له تفسير اللفظ فبما وسواء في الجواز نسى الراوي اللفظ أم لا (وقال الماوردي) يجوز (ان نسي اللفظ) فان لم ينس فالاقتوات المتصاحفة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم (وقيل يجوز ان كان موجه) أي الحديث (علميا) أي اعتقادا فان كان موجه علميا فلا يجوز في بعض كحديث أبي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتصريها التكبير وتحليلها التسليم وحديث الصبيح خمس من الدواب كلهن قاسن يقتلن في الخل والحرم القرب والمعدة والعقرب وشارة والكلب العقور ويحذر في بعض (وقيل يجوز) (بلفظ مرادف وعليه انطبع) البغدادى بان يؤتى بالمقتضيل مرادف مع بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله بخلاف ما اذالم يؤتى بلفظ مرادف بان يفسر الكلام فلا يجوز لانه قد لا يؤتى بالمقصود (ومنه) أي النقل مطلقا (ابن سيرين) وتطلب والرازي من الحقيقة (وروى المتع عن ابن عباس) رضي الله عنهما حسدا من التفاوت وان ظن ان قل عدمه فان العلم كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث المراد وأجيب بان الكلام في المعنى الظاهر لا في المختلف فيه كما أنه ليس

مسئلة الصحيح يحجب بقول الصابي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ٢٥٣ ظاهر في جماعته وقيل لا يحجب به الاحفال

أن يكون يشه ويشه صحابي آخر
وقلنا يثبت من عدالة الصابة

أورناحي (وكذا) بقوله (عن) أي

عن النبي صلى الله عليه وسلم (الاصح) لظهوره

في السماع منه أيا ما كان

دون الأول وقيل لا لظهوره في

الواسطة على ما سبق (وكذا)

بقوله (جمعه) أمر ونهي لظهوره

في صدور أمر ونهي منه وقيل لا

لجواز أن يطلقهما الراوي على

ما ليس بأمر ولا نهي نسحا

(أو أمرنا) أو نهيينا أو واجب

(أو حرّم وكذا رخص) بيننا الجميع

المفعول (في الاظهر) لظهور أن

قاعلهما النبي صلى الله عليه وسلم

وقيل لا لاحفال أن يكون الأمر

والنهي بعض الولا والواجب

والتحريم والترخيص استباحا

من فاعله (والا كذا يحجب بقوله)

أيضا (من السنة) لظهوره في سنة

النبي وقيل للجواز إرادة سنة

البلد (فكنا معاشر الناس) فاعله

في عهده صلى الله عليه وسلم

(أو كان الناس يفعلون في عهده

صلى الله عليه وسلم فكنا يفعلون في

عهده) صلى الله عليه وسلم لظهوره

في تقرير النبي وقيل لجواز أن

لا يعلم (فكان الناس يفعلون

فكانوا لا يفعلون في الشيء التافه)

فأنت عاينه لظهور ذلك في جميع

الناس الذي هو إجماع وقيل

فأنت اختلف في معناه من قائل أن المعنى أصالة صحيحة ومن قائل أن المعنى أصالة كاملة

(قوله يحجب بقول الصابي قال) أعني مثلا أنه قوله فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله

لأنه ظاهر في جماعته) يؤخذ منه أنه لو علم أنه أوسط الواسطة فثبت أن يقال إن علم أنه

تابع أو أحق احتمالاً قويا كأن علم كثر روايته عن التابعين كأن كثر غير الصابي

وإن علم أنه صحابي أو ضعف احتمال غيره فإن جفتنا عن عدالة الصابة فثبت خلاف المرسل

وإن لم يثبت فله حكم المستفاد لم يوجد شيء من ذلك فيبقى الاحتجاج به لأن الظاهر

أن الساقطة خصصنا بالصحيح عدم البحث عن عدالته فثبتنا مل سم (قوله) وقلنا يثبت

(الخ) الجلبة حالية (قوله أي عن النبي) أي بأي التفسير يترصا على بقا سكوت نون عن

في كلام المصنف لكن كان يغني عن هذا لذكر بعد عن نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله

نسحا) فنه أن يقال الجواز خلاف الأصل ولا قرينة عليه (قوله) بيننا الجميع للمفعول

لعله لا ذلك هو الرواية والأختلاف في البناء لفاعل وقول سم أولاً هذه الصيغة مع

البناء لفاعل يحجبها قطعاً إذا كان فاعلهما غير النبي صلى الله عليه وسلم لا لتناهما المعنى

الذي نظر إليه المتأخرون اه فيه أن الكلام في صورة احتمال الضمير أن يكون لغيره صلى

الله عليه وسلم لا محل للاختلاف الذي الكلام فيه لا في صورة كونه تصاقبه صلى الله عليه

وسلم (قوله في الاظهر) ظاهره أنه راجع لقوله رخص مع أنه راجع لما قبلها أيضاً

وحسنه فذلك رخص عما قبله بقوله وكذا مع وجود الخلاف فيما قبله إشارة إلى

اختلاف الخلاف أو ضعفه فيما قبله (قوله من السنة) أي يحجب بقوله من السنة كذا

(قوله فكنا) أي يحجب بقوله أي الصابي كأماعشر الناس فاعله كذا في عهده صلى الله

عليه وسلم وأشار الشارح بقوله في عهده الخ أي أن قول المصنف في عهده الخ محذوف

من المسئلة الأولى لإزالة التثنية (قوله أو كان الناس) أي وقوله كان الناس الخ وهذه

مع ما قبلها في هر تيمراً واحدة ولذا أعطفها بأودون الفاعل (قوله فكان الناس يفعلون) أي

يحجب بقوله فكان الناس يفعلون واعمال بقده هذه الصيغة بقوله في عهده الخ ثلاثا يكرر

مع قوله أو كان الناس يفعلون في عهده مع أن غرضه بيان حكم هذه الصيغة مع القيد

ودونه فهي مع القيد تعيد الرفع حكماً ويدونه تعيد الإجماع كما أشار إلى ذلك الشارح وإنما

لم يحكم بإفادتها الإجماع مع القيد لأنه لا يتعد إجماع في حياته صلى الله عليه وسلم كإساق

(قوله فكنا لا يقطعون) أي لا يقطعون اليد في الشيء التافه أي القليل ووجه تأخر

قوله كانوا لا يقطعون الخ عن قوله كان الناس يفعلون كذا أن المصنف في كان الناس

أظهر منه في كانوا لأن الاسم الظاهر متفق على عمومته بخلاف الضمير فقد قيل أنه لا عموم

له ومثل هذا يقال في تأخر قوله فكنا فعل في عهده عن قوله كان الناس يفعلون في عهده

سم (قوله فالتة عاينه) شيع فالتة يعود لقوله كانوا لا يقطعون في الشيء التافه (قوله

وعطف الصور) أي الأربع المذكورة بعد الأولى (قوله دون عاينها) أي في الاحتجاج

بها (قوله ومن ذلك) أي من العطف بالفاء المقصد للاذنية المذكورة (قوله الذي
الاولى) أي وهي قول من السنة وقوله في غيره أي من الصور التي بعدها وهي الاربع
التي بعد الاولى واستنادة لاختلاف فيها اولوى لانه اذا اختلف في الاعلى فالادنى من باب
اولى (قوله خاتمة) ختم الله انبائها حتى ويسر لنا التور بالذخر الاسنى أي خاتمة في تحمل
الرواية من الشيخ وهو ما بدأ به المصنف وهو أربع عشرة صورة عطف المصنف أولاها
بالواو والباقي بالفاء وفي ادائها التلخيص وسيأتي في قوله وأتفاظ الرواية من صناعة المحدثين
(قوله الاموت حديثنا) كل منهما يكون من حفظ الشيخ أو من كتاب له وقوله المستند صغير
الاصحاب أي معتقه والتقليد بغير الاصحاب نظرا الى أن الغالب في الاصحاب السماع منه
على الله عليه وسلم والافقديروى الاصحاب عن مثله وعن التابعي فيكون مستنده كغيره
حينئذ (قوله فقرا انه عليه) أي الشيخ سواء كانت قرأته عليه من كتاب أو حفظ وسواء
حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا اذا أصله هو وثقة غيره قال العراقي وهكذا اذا
كان ثقة من السامعين يحفظ ما قرئ وهو مسمع غير غافل فذلك كاف أيضا قالوا يذكرو
ابن الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها متجه ولا فرق بين امسالة الثقة لاصل الشيخ وبين
حفظ الثقة لما يقرأ وقد رأت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم كما كتبي بذلك اه
وشرط الامام أحمد في القارئ أن يكون يعرف ويذهب وامام الحرمين في الشيخ أن
يكون بحيث لو وقع من القارئ شيء أو تصف رده والا فلا يصح التمسك به اسم
(في ربه سماعه بقرائه غيره على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ حفظ الشيخ أم لا بشرطه
السابق سم (قوله كأن يدفع له الشيخ أصل سماعه الخ) مثله أن يدفع الطالب الى الشيخ
سماع الشيخ أصلا أو مقابلا به فمتناوله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يرد الى الطالب
ويقول له هو حديثي فاروه عني أو أجرت لك روايتي عني سم (قوله لخاص في خاص)
أي لخاص من الرواة عن الشيخ في مروى خاص وكذا القول فيما بعده قد خول القاصي
لجميع واقع على الراوى ومدخول في المروى كما بين ذلك الشارح (قوله نحو وأجرت
لك) أي أركم أو فلان فان الكل خاص (قوله لخاص في عام) أي فالاجازة لخاص في
مروى عام وقوله نحو أجرت لك روايتي جميع سموعاتي مثله أجرت لكم أو فلان كما مر
(قوله فالمتأولة تمن غير اجازة) أي بان تأوله الكتاب مقصرا على قوله هذا اسمي أو من
حديثي ولا يقول له اروه عني ولا يجز لك روايتي ولا نحو ذلك وجواز الرواية بالمتأولة
من غير اجازة بالغ التورى في رده فقال لا يجوز فالرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء
وأصحاب الأصول وعلموا المحدثين يجوز لمن لها قال السبكي وعندي أن يقال ان
كانت المتأولة جوابا له قال كان قاله نالفي هذا الكتاب لا يرويه عنك فتأوله ولم يصرح
بالاذن أي ولا أخبر بأنه سماعه كما هو ظاهر محتم وجاز له أن يروي عنه كما تقدم في الاجازة
بالخط بل هذا أبلغ وكذا ان قاله حديثي بما سمعت من فلان فقال هذا اسمي من فلان

ومن ذلك يستدل بحكاية اختلاف
الذي في الاولى في غيرها وقد تقدم
سأله

(خاتمة)

(مستند بغير الصواب في الرواية)
(قراءة الشيخ) عليه (املاء)
وقد بينا من غير املاء
(قراءة عليه) أي على
الشيخ (فجماعه) بقرائه بغيره على
الشيخ (فالمتأولة مع الاجازة) كان
يدفع له الشيخ أصل سماعه أو دفعه
مقابلا به ويقول له أجرت لك
روايته عني (فالاجازة) من غير
متأولة (لخاص في خاص) نحو
أجرت لك رواية لخاصي
(لخاص في عام) نحو أجرت لك
روايته جميع سموعاتي (فعام في
خاص) نحو أجرت لك أدركني
روايته سم (فعام في عام) نحو
أجرت لك عاصري روايتي جميع
مرواتي (فلان ومن يوجد
من ثله) تباعه (فالمتأولة) من
غير اجازة

(فالاعلام) كأن يقول هذا

الكتاب من مسجواتي على فلان

(فالوصية) كأن يوصي بكتاب الى

غيره عند سفره أو موته (فالوجادة)

كان يجد كتابا أو وجدنا كتابا بخط

شيخ معروف (ومنع) ابراهيم

(الحري وأبو الشيخ) الاصفهاني

(والقاضي الحسين والماوردي

الاجازة) بالاسماء السابقة

(و) منع (قوم العامة منها) دون

الخاصة (و) منع (القاضي أبو

الطيب) اجازة (من) يوجد من

نسل زيد وهو الصحيح والاجماع

على منع (اجازة) (من) يوجد

مطلقا أي من غير التقييد بسل

فلان وعطف الاقسام بالفاء

اشارة الى ان كل قسم دون سابقه

في الرتبة ومن ذلك مع حكاية

الاخلاف في الاجازة فيستفاد حكاية

خلاف فيها بعدد وهو الصحيح

(والفاظ الرواية) أي الالفاظ

التي توثق بها الرواية (من

صناعة الحديث) فليطلب منهم

من يريد هاهنا على ترتيب ما تقدم

أعلى على حديثي قرأت عليه

فترى عليه وأنا مع اخبرني

اجازة ومثالة أخبرني اجازة

أثنائي مثالة أخبرني اعلاما

أرصى الى وجدت بخطه

• (الكتاب الثالث في الاجماع) •

من الادلة الشريعية

فصح أيضا وما عد ذلك فلا نقاؤه لكتاب ولم يتصبر بانه سماع لم يتميز الرواية بها
بالاتفاق قاله الزركشي اه ذكره سم (قوله فالاعلام) كأن يقول هذا الكتاب من
مسجواتي على فلان أي مقتصر على ذلك من غير أن ياذن له في روايته عنه وجواز
الرواية بالاعلام هو ما قاله كثير من أهل الحديث والفقه والاصول والذي نقله النووي
كابن الصلاح عن غير واحد من المحدثين وقال انه الصحيح انه لا يجوز الرواية به راجع
سم (قوله فالوجادة) أي يكسر الواو قال النووي في التقريب وهي مصدر لوجده
غير مسجوع من العرب اه قال ابن زكريا النهرواني فرع المؤلفون قولهم وجادة فيها
أخذ من العلم من مصنف من غير سماع ولا اجازة ولا مثالة فمن تفرق العرب بين مصادر
وجده لتبزيين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعني وجدها له وجدنا له أو ما يظن
وجوده في الغضب وجده في الغنى وجدوا في الحب وجدنا سم (قوله) كأن يجد كتابا
أو وجدنا بخط شيخ معروف أي فله أن يقول وجده أو قرأت فلان أو في كتابه
خطه حديث فلان قال النووي وأما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين والفقههاء
المالكيين وغيرهم انه لا يجوز عن الشافعي ونظائر أصحابه جواز وقطع بعض المحققين
الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول التقبيل وهذا هو الصحيح الذي لا يتبعه في هذا
الزمان غيره اه راجع سم (قوله) بأقسامها السابقة أي السنة ما عدا القسم الاول
(قوله) ومنع قوم العامة منها وهي ثلاث صور لانها ما عدا في الراوي فقط أو في المروي
فقط أو فيما (قوله) من يوجد من نسل زيد أي ولو تبعه فيما يظهر قاله الشهاب قال سم
وكلام التقريب صريح فيما قاله (قوله) ومن ذلك أي من العطف بالفاء المقدمات كل
قسم دون ما يليه في الرتبة وهو متعلق يستفاد (قوله) منها خبر مقدم مبتدؤه أملى وما
عطف عليه وقوله على ترتيب الخ حال من أملى وما بعده على رأي سيبويه أو من الضمير
المستوفى متعلق الخبر والواقع خبر لان التقدير أملى وما عطف عليه كائن منها وانما بين
الشارح بعض الالفاظ الرواية وان كان المصنف أحالها على كتاب الحديث لانه ذكر
الحالة المذكورة تشوقت النفس البها أشد التشوق فلم يبدئها بالشارح ليق في النفس
ألم التصبر على فوات ذكرها ذكرنا فله كلة الشهادة وختم لنا بالحسنى وزيادة تم
الكتاب الثاني

• (الكتاب الثالث في الاجماع) •

الظرفية فيه من ظرفية المذلول لان الكتاب اسم لالفاظ الخصوصية كما تقدم
(قوله) من الادلة الشرعية قال شيخ الاسلام متعلق بالثالث ولو جده له عقبه كان أولى
ويجوز جده حال لا زم من الاجماع ولا يتألفه كون الجمع عليه يكون شرعا لكل
النكاح وتلقا يكون ككون الفقه للتعقيب وعلمنا حدوث العالم ودينه يا كدبير الجبريش اه
وفي أن تعلقه بالثالث يجب عند الكتاب الثالث من الادلة الشرعية وهو غير صحيح بناء

على أن يسمى الكتاب الاتفاق المخصوصة وهو ظاهر وكذا يشاهد على أنه المسائل فان
 الدليل الشرعي ليس هو المسائل بل الاتفاق المخصوص الذي يقع موضوعا للمسئلة
 وقوله ولا ينافيه الخ أي لان عدمه من الأدلة الشرعية لا ينافي عدمه من غيرها أيضا سم
 (قوله وهو اتفاق) قال في التلويح وغيره والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو
 القول أو الفعل أو في الفعل المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين القول مثلا
 وال سكوت على ما سياتي في الإجماع السكوتي سم (قوله يجتهد الأمة) مقرر مضاف فيهم
 ويقصد بالاثنتين ثنائيتان وليس بصيغة الجمع لانه لا يصدق بأقل من ثلاثة وقد تقرر وأن
 الحكم في العام كلمة أي محكوم نفسه على كل فرد وهو غير صحيح هنا اذ لا تصور ثبوت
 الاتفاق لكل فرد لانه لا يكون إلا لعدد لا يان الاتفاق موافقة كل منهم لغيره
 لكن قد يكون الحكم في العام على المجموع فحينئذ يجل هنا على ذلك قال سم وقوله
 الأمة آل فله السكالي أي أمة الاجماع ويقصد على كل أمة من الامم السابقة لكل نبي من
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام لكن ذلك ليس هو ادا وانما المراد أمة محمد صلى الله عليه
 وسلم لدليل قوله بعد وفاة الخ (قوله بعد وفاة النبي) متعلق باتفاق لا يجتهد سم (قوله في
 عصر) قال في التلويح حال من المجتهدين معناه زمان قل أو كثر وفائدته الاحتمال عايد
 على ترك هذا القسمين لزم عدم انعقاد إجماع الى آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميع
 المجتهدين الاحيئذ ولا يتحقق ان من تركه غير تركه لوضوحه اه قال سم (قوله على أي أمر
 كان) يتبادر منه ان الجار والمجرور متعلق بالاتفاق وان كان ثمة صفة للجبر ورو هو
 مشكل لاتصافه بقيد المتفق عليه بكونه أمرا موجودا مع انه لا يتقيد بذلك كما هو
 ظاهر فذقي جعل الجار والمجرور خبرا للكان مقدما قال سم ونعم الامر الذي والاثبات
 والاحكام الشريعة والعقلية واللغوية قال سم أيضا وقد تقدم ذلك عن شيخ الاسلام
 (قوله ما ينافيه معظم مسائل المحدثين) أي لا كلها كما زعم الزركشي اذ منها ما لا يؤخذ
 منه ككون الاجماع حجة وكونه قطعيا ثانيا ونظريا أخرى قاله شيخ الاسلام والمعظم الذي
 ذكره غيرهم من مسألة سبع عشرة فعن امره بقوله فعمل وعلم الخ وثلاثة لم يقدوا الشارح
 فيها لفظ علم لقوة الخلاف فيها كما سياتي وأما غير العلم فافهمه بالذ كرفي مسئلة بعد (قوله
 فعل اختصاصه بالمجتهدين) الباعدا خلة على المقصور عليه والمراد باختصاصه بهم أن لا
 يجاوزهم الى غيرهم بأن يعتقد باتفاق ذلك الغير دونهم والاختصاص بهذا المعنى لا ينافي
 اعتبار ذلك الغير معهم لان معنى الاختصاص حيثئذ أن لا يعتقد بغيرهم ودونهم لأن لا
 يعتقد الهم وهذا معنى قول الشارح بأن لا يتجاوزهم الى غيرهم وحيثئذ فهم
 المصنف على هذا الاختصاص بأنه متفق عليه لا ينافيه الخلاف الذي ذكره بعد في اشتراط
 وفاق العوام (قوله فلا عبرة باتفاق غيرهم) أي دونهم وكذا هو في بعض النسخ (قوله
 واعتبر قوم وفاق العوام) المراد بالعوام من عدا المجتهدين من العلماء لا يشكل على هذا
 القول بالتفصيل بين المشهور والفقير بأن العلماء مخصوصا بمجتهدى المذهب والفتيان

(وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد
 وفاة نبيها) سم (على أي أمر كان)
 وسلم في عصره على أي أمر كان
 وشرح المصنف هذا الحديث
 عليه به فقام مسائل المحدثين
 وناهيك بحسن ذلك فقال (فعل
 اختصاصه) أي الاجماع
 (بالمجتهدين) بأن لا يتجاوزهم الى
 غيرهم (وهو) أي الاختصاص
 (بهم) اتفاق أي فلا عبرة باتفاق
 غيرهم وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم
 فيه عليه بقوله (واعلم قوم وفاق
 العوام) للمجتهدين (مطلقا)
 أي في المشهور والفقير

(وقوم في المشهور) دون الخلق كدقائق الفقه (بمعنى إطلاقاً) ١٥٧ (الامة أجمعت)

أي ليعلم هذا الإطلاق (لا بمعنى

انتقاراً لجهة) اللازمة للإجماع

(اليهم خلافاً لا لمدى) في قوله

بالتالي وبذلك التفرقة بين

المشهور والتسليم (و) اعتبار

(آخرون الأصولي في القروع)

فمعتبر بوقافه ليعلم حين فعل

لثبوت استنباطها على الأصوات

والصحيح المنع لانه عامي النسبة

اليها (و) علم اختصاص الإجماع

(بالمسلمين) لان الاسلام شرط

في الاجتهاد الماخوذ في تعريفه

(نخرج من نكفره) يمدحه فلا

معرفة بوقافه ولا خلافه (و) علم

اختصاصه (بالمدول ان كانت

العدالة مستكناً) في الاجتماع

(وعلمه) أي عدم اختصاص

بهم (ان لم تكن) ركناً في الاجتهاد

وهو الصحيح كإسباني في باب

فصل عاشر في اعتبار وفان

الفاق قولين وزاد عليهما قوله

(وثانها) أي لا اقوال (في

الفاق يعتبر) وقافه (في حق

نفسه) دون غيره فيكون إجماع

العدول به عليه ان وافقهم

وعلى غيره مطلقاً (وإبعها) يعتبر

وقافه (ان بين ماخذهم) في مخالفته

بخصلاف ما ذالم يشبه اذ ليس

عنده ما يجتمع عن أن يقول شيئاً

من غير دليل (و) علم (أنه لا بد من

الكل) لان إضافة مجتهدي إلى

الامة تفيد العموم (وعليه

المجهود) فنفسه مخالفة الواحد

دون الواحد والاثنتين

الاحدية لادارة الخفيات ما لا يعني لان المراد بالخفيات ما لا يصلح له الصلاحية العتسية
 الا المجتهدون وفيه تأمل (قوله) بمعنى إطلاقاً ان الامة أجمعت الخ) هو راجع للقولين معاً
 ولهذا عبر بغيره بقوله وعلى كلا القولين ليس معنى اعتبار وفاقهم ان قيام الخية مقتضى
 ذلك الخ (قوله) اللازمة للإجماع جواب عما يقال كان ينبغي أن يقول لا بمعنى انتقار
 الإجماع في انعقاده اليهم وحاصل الجواب ان ما ذكره من اقامة الالزام مقام المزمع فأراد
 بقوله لا يعني انتقاراً لجهة لا يعني انتقاراً للإجماع (قوله) وبذلك التفرقة الخ) أي لان
 التفرقة المذكورة تشعر بانتقاراً لجهة اليهم فيما أدركوه وهو المشهور دون ما لم يدركوه
 وهو الخي ولو كان الغرض مجرد اخلاق ان الامة أجمعت لا يعني انتقاراً لجهة اليهم لم
 يكن للتفرقة المذكورة معنى (قوله) واعتبر آخرون الأصولي) أي وقافه وهو كما مر
 المعارف بدلائل الفقه الاجاب بطرق استفادة ومستفاد جزئياتها (قوله) لان
 الاسلام شرط في الاجتهاد الماخوذ في تعريفه (الاولي أن يقول لان الاسلام شرط في
 المجتهد لانه الماخوذ في التعريف لا يقال اذا كان شرطاً في المجتهد كان شرطاً في الاجتهاد
 لا نقول: ع) وع لانه انما شرط في المجتهد ليقول قوله لا لتسمية استنباطه اجتهاداً وبذلك
 لعدم اشتراطه فيه ما يأتي في الكتاب السابع في مسئلة ١٢ المصيبة في العقليات واحده قاله
 شيخ الاسلام ومثله للكمال ونقص ذلك سم بقوله لا يعني ضعفه في مراد المصنف لانه على
 هذا التقدير لا يكون الاختصاص بالمسلمين مطلوباً من التعريف كما هو ظاهر على انه
 يقتضى الفاسق فانه يصير وقافه ويتعقد إجماع مع انه لا يقبل قوله فلتأمل اه قلت
 قوله لانه على هذا التقدير الخ قد يقال ذلك منوع بل الاختصاص بالمسلمين معلوم من
 التعريف على هذا التقدير أيضاً لان المجتهد الماخوذ في التعريف هو المجتهد بقوله لا مطلقاً
 وذلك يتوقف على الاسلام وكون الفاسق يعتبر وقافه للعدل في الإجماع مع عدم قبول
 قوله لا نقض به الا يلزم من اعتبار ما وافقه للعدل قبول قوله وأما قوله لا يتعقد إجماع
 مع انه لا يقبل قوله فان أراد به أنه يتعقد إجماعه مع غيره من العدل فهو عين ما قبله وان
 أراد يتعقد إجماعه بدون غيره من العدل بأن يكون المجمعون فسقة فهو غير صحيح الا ان
 ينبغي عدم اشتراط العدالة وسبب ذلك قوله مع انه لا يقبل قوله مجموع فتأمل (تنبيه) هـ
 قال الزركشي ولا يبعد ان اذا كان الإجماع في أمر ديني أنه لا يختص بالمسلمين اه (قوله)
 ان كانت المعدلة (ركناً) المراد بالركن ما لا يحد منه لاحقة الركن اذا العدا لشرط لاركن
 وقوله في الاجتماع الاول في المجتهد لانه الماخوذ في التعريف وبأن فيه ما مر آتياً
 قاله شيخ الاسلام وأشار بقوله وبأن فيه ما مر آتياً إلى السؤال والابواب الملبوسين
 المذكورين بقوله كما يقال الخ (قوله) اذ ليس عندنا ما يجتمع (مع ما عايناه من هذه الخ) (قوله)
 لان إضافة مجتهدي إلى الامة تفيد العموم) أي لانه مفرد مضاف وأريد به الجنس فيم
 كل فرد من مجتهدي الامة وبهذا يعلم أن مجتهدي التعريف مفرد لإجماع كافة مجتهدي
 واعتبر من بأنه يخرج من التعريف ما اذا لم يكن في العصر الاثنان مع أن انتقاراً

(وثانها) أي الاقوال (يعني الاثنان) دون الواحد (وثانها) نفس (الثلاثة) دون الواحد والاثنتين

وقبل الانجاء في الاخرة ليس بجهنم لان الانجاء قطعي فلا يشك فيه والواحد قيل انه فاقبل الاخرة من الستة انا
في الاولى فحدث الصديق انما المدينة كالكبريت في خبثه او ينسج ١٥٩ طه او الخماخيت فيكون متفاعن

أهلها ارا اوجب بصدوره منهم ولا
ش ٥٠ يتفاهه منهم فيحصل
الحديث على انها في نفسها فاضلة
ميركة رافا في الثانية لقوله
تعالى اغيبر يد الله بسذهب
عنكم ارجس اهل البيت
ويظهركم طهري وانطلا
رجس فيكون متفاعنهم وهم
من تقدم لما روى الترمذي
عن عيسى بن ابي سلمة انه راى
هذه الآية التي على الله عليه
وسمعه كساي قال هو اهل
بيتى وخاصتي اللهم اذهب عنهم
الرجس وطهرهم ثم روى
مسرع عن عائشة رضي الله تعالى
عنها قالت خرج النبي صلى الله
عليه وسلم غداة عليه صرط
مرحبا من شهر اسود عليه
الاسنان يحمي فادخله ثم جاء
رسول الله فدخله فخرجت
واستأذنت فخرجت معها على ما دخله
ثم قال اغيبر يد الله بسذهب
عنكم ارجس اهل البيت
ويظهركم طهري واوجب جمع
ان الخطا رجس والرجس قبل
الغدا وقيل انهم وتبين في
دستورهم وتبينكم رافا
الثانية فلقوله صلى الله عليه وسلم
عليكم بسنتي وسنة الانبياء
الراشدين المهديين من بعدى
تسكواكم وعضواكم بالانوار
وواه انهم قدى وغيرهم

وقال الخلافة من بعدى ثلاثون سنة تكون ملكاى تصير خرج اوحام واحد في المناب وكانت مدة الاربعة هذه المدة
الاسنة أشهر مدة الحسن بن علي قد حدث على اتباعهم فسقط عنهم الخطا واوجب منع انتقامه رافا في الرابعة فلقوله صلى الله عليه
وسلم اقتدوا بالذين من بعدى أي بكر وعمر والبراءة وعمر وحسنه أمر بالقتل اجمعهم فسقط عنهم الخطا واوجب منع انتقامه

خصوصا أهل الحديث يرجحون الأحاديث المجازية على الأحاديث المعرفية الأولى
بعض الحديثين انما يقاوم الحديث المجازية انقطع لحضاه وسببه أنه مهبط الوحي فيكون في
الخطب أسروا كثروا اذا بعدت الشقة كثروهم والخطب اه راجع سم (نزل الان
الانجاء قطعي) فيه ان يقال ان خبر الواحد قد يكون قطعي الدلالة على أن كون الانجاء
قطعا غير متفق عليه على ما ساقى (قوله انما المدينة كالكم) الكبير الزكي الذي ينفع به
النار وينص بالصاد المهمل بعد النون ثم عين مهمل معناه يخلص يقال نصح الصانع
أي خلص ويقال نصح يصنع كقطع بقطع وطبع انفتح الطاء وكسر الياء المشددة كذ
معته من نقط ضنا والجارى على الاسنة طيبها بكسر الطاء وهو الانسب لقابله خبثها
(قوله فيكون متفاعن أهلها) فيه اشارة الى تقدير مضاف في الحديث الشريف أي تنفع
خبث أهلها (قوله بصدورهم) أي امكان صدوره بدليل قوله لا تنفاه معهم لان انما
قتنه عدم العصة جواز انطلا الاقوع باله وقد يقال حينئذ جواز الصدور ولا يدل
على عدم العصة لاحتمال عدم الصدور وقد يجاب بانهم حينئذ كغيرهم فلا وجه لمزيتهم على
غيرهم (قوله وروى مسلم عن عائشة الخ) لما لم يكن في الاول تعيين لانتصاص أهل البيت
استحال في هذا الحديث الثاني (قوله غداة) أي في وقت الغداة وهو ما بين صلاة الصبح
وطلوع الشمس (قوله وعلب مرط مرحل) المرط الكساء ومرحل بالهاء المجهلة أي
يشبه الرحال في المنطوط أو بالجمي أي فيه صور المراجيل جمع مرحل وهو القدر (قوله
عضواكم بالانوار) جمع نأجده وهو آخر ضرس ولكل انسان أذن نأجده فحدثت
الابعد بالوحي ولذا هو ضرس العقل (قوله وقال الثلاثة جدي ثلاثون سنة الخ) ما
من هذا علم الخلفاء في الحديث قبله ففيه ما ليس في الحديث له واستدركه منه أيضا كورد
سيدنا الحسن خليفة التكملة الستة أشهر الباقية من الثلاثين وروى ثم ذكر انه آخر خلافة
الراشدين بن نصح جده صلى الله عليه وسلم وفي الخلافة جديته بعبادة في الكوفة
فاقام فيها ستة أشهر وأياما ثم خلع نفسه مرضى الله عنه وولم الامر له يد نامة ويحدث نادما
المسلمين وذلك ما صدق قول جده صلى الله عليه وسلم اني هذا سيد لول الله يصلح به بين
فثنين عظيمنت من المسلمين قال الشهاب وقضيت عابروا فقه سيدنا الحسن للاربع
اه أي شكك بعدم عدمهم في هذا القول الا أن رجحه بقصر مدته واشتد فباع
النظر قاله سم قلت في التوجيه الذي قاله سم انظر لا يخفى (قوله في الثالثة والاربعة
واوجب منع انتقامه) انما قل ان قولنا اقتصر في الامتداد في الاولى على قوله قد حدث
على اتباعهم وذلك يستلزم ان واهد حجة والام بصح اتباعهم وفي ثمانية على قوله أمر
بالاقتداء بهم انما دل على أن قوله ما حجة والام بصح الاقتداء بهم بالبر الأستدلال وبلاغة

اجماع من ذكره ما اجاع الصابة
لائم كافو بالمعروف وانشرها
الى مصرين واوجب على تقدير
سلم ذلك بانهم بعض المجتهدين
في عصرهم على أن فينا ذكر
تخصيص الدعوى بصبر الصابة
(و) على (أن لا يشترط) في الجمعين
(عدد التواتر) لصدق مجتهد
الامة بما دون ذلك (وخالف
أمام الحرمين) فشرط ذلك انقرا
للعادة (و) علم (أنه لو يكن في
العصر (أو) مجتهد واحد لم يفتي
به) اذ أقل ما ذهبه اتفاق
مجتهد الامة اثنان (وهو) أي
عدم الاحتياج به (الفتا) لانتفاء
الاجماع عن الواحد وقيل يفتي به
وان لم يكن لاجماع لأخصار
الاجتهاد فيه (و) علم (أن
انقراض العصر) بموت أهل
(لا يشترط) في انعقاد الاجماع
لصدق تعريقه مع بقاء المجتهدين
ومعاصريهم (وخالف أحدواين
قوله وسليم) الرافعي (فشرطوا
انقراض كلهم) أي كل أهل
العصر (أو غلبهم أو علمتهم) كلهم
أو غلبهم (أقوال اعتبار العاين
والنادر) هل يعتبران أولا
يعتبران كما تقدم أو يعتبر العاين
دون النادر والعكس كما يستفاد
من جمع المسئلتين فينبغي على

هذا الجواب فاي حاجة الى اعتباراتية الخطا في الاستدلال حتى توجه هذا الجواب
فتمامه سم (قوله) تخصيص الدعوى بصبر الصابة) أي والاجماع لا يختص بصبر (قوله)
يخبر به) اعترض بان الذي علم اتفاق الاجماع لانتفاء الحجة ولا يلزم من اتفاقه انتفاءها
ويجيب بطلان ما تقدم في قوله وان اجماع كل من أهل المدينة الخ سم (قوله) وقيل يفتي به
(الخ) هذا هو الظاهر من قولين حكاهما الأمدى وابن الحاجب (قوله) بموت أهل (لو قال
بموت أهل أو بعضهم) كان أولى فانه الشهاب ووجهه ان القول المتقابل المشار اليه بقوله
وان انقراض العصر بموت أهل لا يشترط الخ لا يشترط موت الجميع كما سبق له الشارح
ويمكن أن يقال أراد الشارح بقوله بموت أهل الجنس الصادق بالجميع والبعض (قوله)
لصدق تعريقه الخ) أي لانه ترك فيه الاشتراط المذكور وذلك التعليل يدل على عدم ذلك
الاشتراط ان لو كان الشرط المذكور معتبرا لكان ما يدل عليه في التعريف (قوله) هل
يعتبران الخ) حاصل ما أشار اليه انه قد تقدم اعتبار العاين في قوله واعتبر قوم وفاق
العوام واعتبار النادر في قوله وأنه لا بد من الكل وعدم اعتبار العاين في قوله نعم لم
اختصاصه بالمجتهدين وعدم اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله
وثانها يفتي النادر والثالث يفتي الثلاثة الخ فان مقام القول الثاني ان الواحد لا يفتي
ومقام الثالث ان الاثنين لا يفتي وان ومقام الرابع ان من لم يبلغ عدد التواتر لا يفتي
وحينئذ فيصع مراعاة القول باعتبار الامام والقول باعتبار النادر فينبغي عليه اشتراط
انقراض جميع أهل العصر ويصح مراعاة القول بعدم اعتبار العاين والقول بعدم
اعتبار النادر فينبغي عليه اشتراط انقراض غالب العلماء ومراعاة القول باعتبار
العاين فينبغي عليه اشتراط انقراض علماء العصر كله ومراعاة القول باعتبار النادر
فينبغي عليه اشتراط انقراض غالب أهل العصر واعتبار العاين دون النادر وعكسه
يؤخذ من جمعه بين القولين في الذكر مكرهما القول باعتبار العاين والقول باعتبار
النادر فان ذكر كل من القولين يدل على أن القائل بأحدهما غير قائل بالآخر والا
لاقتصار على أحدهما مستغنيا عن الآخر وخاصة انه يصح مراعاة القول باعتبار
العاين والنادر ومراعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبار العاين دون النادر
والعكس وهذا هو الحق مراعاة أحد القولين دون الآخر يؤخذ من جمع المصنف
بينهما في الذكر المفيد ان قائل بأحدهما غير قائل بالآخر فصحت مراعاة كل دون
الآخر فقوله الشارح كما يؤخذ من جمع المسئلتين يرجع لقوله ويعتبر العاين دون النادر
أو العكس كما علمت (قوله) فينبغي على القولين الأول والرابع) أي يفتي على القول وهو
اعتبار العاين والصادر الأول وهو اشتراط انقراض جميع أهل العصر وينبغي على الثاني
وهو عدم اعتبار العاين والنادر الرابع وهو اشتراط انقراض غالب العلماء وقوله
على الأخير من الثاني والثالث أي يفتي على الثالث وهو اعتبار العاين دون النادر الثاني

فأستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بأنه يجوز أن ينظر البعض مما يختلف اجتماعه الأول فيجمع عنه جواز بل وجوبها وأجيب بجمع جواز الرجوع عنه للإجماع عليه (وقيل يشترط) الانقراض (في) ١٦١ الإجماع (السكوتي) لضعفه بخلاف

القول وسياق (وقيل) يشترط الانقراض (أن كان فيه) أي في الجمع عليه (مهلة) بخلاف مالا مهلة نفسه كقتل النفس واستباحة الفروج أذ لا يصدور إلا بعد إمعان النظر (وقيل) يشترط الانقراض (أن يتي منهم) أي من الجمعين (كثير) كمعد التواتر بخلاف القليل إلا إذا اعتبر به فالمشترط حينئذ انقراض ما عدا القليل (و) علم (أنه لا يشترط) في انقضاء الإجماع (غداي الزمان) عليه لصديق تقرر بجمع انتفاء القادى عليه كأن مات الجمع مع نفسه بجزء ورصدت أو غير ذلك (وشرطه) أي القادى (الأم) المخرم في الإجماع (الطبي) ليسحق الرأى عليه كالمقطعي وسياق القيمين بينهما (و) علم (أن إجماع) الأم (السابقين) على أمة محمد صلى الله عليه وسلم (غير جمعة) في ملته حيث أخذ أمته في التعريف (وهو الأصح) لاختصاص دليل جمية الإجماع بأصته كحديث ابن ماجه وغيره أن أمي لا يجمع على ثلاثة وقيل أنه جمعة بناء على أن شرعهم شرع تناو سياتي الكلام فيه (و) علم (أنه) أي الإجماع (قد) يكون عن قياس لأن الاجتهاد المأخوذ في تعريفه لا يذيد من

وهو اشتراط انقراض غالب أهل العصر ويبقى على الرابع وهو اعتبار التادرون الصافي الثالث وهو اشتراط انقراض علماء العصر كلهم هذا البصاح ما أشار إليه واقه الموفق وأورد المكال هنا ما نصه وأعلم أن مشترطي الانقراض قائلون بجمية الإجماع قبله لكن لرجوع واضح أو حدث مخالف كان ذلكا عندهم فادعوا الإجماع فالانقراض في الحقيقة شرط لانقضاء دليل الاستقراطية كغيره من الأدلة لا لا أصل لانقضاء جمية اه وقد يجاب بأن المراد بالانقضاء في كلام الشارع المين به مراد المصنف كونه بحيث يمنع الرجوع والخالف فلا يرد عليه ما ذكر لأن الانقضاء به هذا المعنى غير ثابت في كلام مشترطي الانقراض فلا إشكال في نسبة الخالفه اليهم غاية الأمر أن الخلف في اشتراط ما ذكر في انقضاءه لا في نفسه ولم يصرح بذلك لوضوحه أو بأن المراد أنه لا يشترط الانقراض في انقضاءه على الإطلاق لا في حق الجمعين فيجتمع وجوبهم وجوب بعضهم ولا في حق غيرهم فيجتمع مخالفتهم خلافا لما ذكره من فانه يشترط الانقراض عندهم في حقهم أي الجمع من على الإطلاق ولذا جاز الرجوع والخالفه عندهم قبل الانقراض في الحقيقة لم يحصل على قول هؤلاء لانقضاءه في الجملة لا على الإطلاق بخلاف قول المصنف فانه حصل عنده الانقضاء على الإطلاق فالحسم قلت لا يصح بعد ذلك من الجوابين لخالفه ظاهر كلام الشارع (قوله في الجملة) أي يقطع النظر عن خصوص قول من الاقوال (قوله بخلاف القول) انظر لمخص الخلاف بالقول مع أن مثله القولي عبارة المضاد وقيل يشترط في السكوتي دون غيره اه والغیر لا ينصرف في القول فالحسم (قوله مهلة) يفتح الميم أي تأن وتؤدة (قوله بخلاف مالا مهلة فيه) أي وهو مالا يمكن تداركه لو وقع قتل النفس فانه اذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف ما يمكن تداركه كأن قاتله يمكن تداركه إيان تستتر من يدمر أخذها آذنين عدم وجوبها مشلا وقوله كقتل النفس أي كإباحة قتل النفس لأن الجمع عليه هو إباحة القتل لأنفسه وكذا الجمع عليه إباحة الفروج لا استباحة جمية إنيانها لمعتد الإباحة فالمراد إباحة الفروج وانما عبر بالقتل واستباحة الفروج لأنه الذي لا يمكن استدرا كفي الحق فالحسم (قوله كمعد التواتر) أي كآله (قوله فالمشترط حينئذ انقراض ما عدا القليل) قال التتباب رحمه الله تعالى لا يقال هذا بتدعيم قوله الذي مر وأخبرنا لا نقول لا يلزم من السكوت المشترط انقراضها ما أن تكون غالبه فلو كان ثلاثة آلا مشلا وانقراض منهم أمثال ونبي ألف فلم يتحقق الشرط ما كان الكثرة وتحقق على القول السابق لانقراض غالب اه قاله لم (قوله كالمقطعي) أي كالاستقراطية ارفى القطعي (قوله وان إجماع الأم السابقين غير جمية) فيه أن الذي علمتني كونه إجماعا لا في كونه جمية وبجواب بما تقدم (قوله في ملته) دفع بهذا ما يذهبون من أنه ليس بجمية مطلقا أي حتى في مال الأم السابقة وليس كذلك بل هو جمية في ملته (قوله أن أمي) أي أمة الأبية فالإضافة للمكال (قوله وسياق الكلام فيه)

٢١ بيان في مستند كسافي والقياس من جلسته (خلافا لما تقدم جواز ذلك) أي الإجماع عن قياس (أو) ما لمع (وقوله مطلقا أو) القياس (الطبي) دون الجلي وسياق القيمين بينهما والإطلاق والتفصيل واجبان إلى كل من الجواهر

والواقع ووجه المنع في الجملة أن القياس لكونه ظاهري في الأغلب يجوز مخالفته لأرجح منه فلو جاز الإجماع عنه لمخالفة الإجماع وأوجب بأنه إنما يجوز مخالفة القياس إذا لم يجمع على ما ثبت به وقد أجمع على تعميمه ثم المخير فربما سأل لي وجهه وهي أوافقه نحو أن يتأذون فيه فانه قياسا (١٦٢) على السمع (و) علم (أن اتفاقهم) أي المحدثين في عصر (على أحد

القولين) لهم (قبل استقراء الخلف) يتم بأن قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من لحادث بعدهم) بأن ماؤا ونشأ غيرهم فانه يعلم جواز أيضا لصديق تعسر نفس الإجماع على كل من هذين الاتفاقين ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهر مستند جلي بوجهه من عليه وقد أجمعت الصحابة على دفعته إلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لا يستقر (وأما) الاتفاق (بعده) أي بعد استقرار اختلاف (منهم) هو قيد للاتفاق المنفرد (فمنعه الامام) الرازي مطلقا (وجوزوا) لا مدى مطلقا (وقيل) يجوز (الآن) يكون مستندهم في الاختلاف (قاطعا) فلا يجوز سدا من الغناء القاطع وأصح ما ذهبوا استقرار اختلاف منهم ينعين اتفاقهم على جواز الاختلاف بكل من شق الخلاف بخلاف غيره هذا القول أو يلزمه هذا المقتضى أن الغناء القاطع إنما يجوز عند الانقراض اثنين آخره بخلافه عند عدم الانقراض لاحتمال أن يبين الخطأ في قطعه

هـ سم (قوله) بأن ماؤا ونشأ غيرهم) تعوير للعلة التي يتأق مع الاتفاق من غيرهم بعد استقرار الخلاف (قوله) أن طال الزمان (الخ) تصرح بجعل التزماء المقرض كون الاتفاق بعد استقرار الخلاف كما ذكره بقوله أما بعدهم الخ ومعهم أن الاستقرار

أي في الكتاب الخاص في الاجتماع (قوله) ووجه المنع في الجملة) أي من غير تفصيل بين الجواز والوقوع والخير في الجلسي فانه شيخ الاسلام (قوله) ولو كان الاتفاق من الحادث الخ) قال الشهاب يلزم أن يصير المعنى ولو كان الاتفاق منهم من الحادث بعدهم كما هو قضية الغاية وهو فاسد ويجب أن لا يشرط لغيابته وجواب الشرط قوله فانه يعلم الخ اه ويمكن أن يجاب بأن اللام في قول الشارح ولو كان الاتفاق في جهة واحدة فيستلزم لافاد في كون لو غائبة فانه في القصد المذكور على كون الهمزة في قوله فانه يعلم جوازها (أي) كما علم جوازها من قبلهم (قوله) أي بعد استقرار الخلاف (أي) بأن يضي بعد اختلاف زمن يعلمه أن كل قائل مصمم على قوله شيخ الاسلام (قوله) فتمعه الامام الرازي مطلقا) أي سواء كان مستندهم قاطعا أم لا دليل التمسك بالآتي بعدهم وقول بعض المحققين في معنى الاحلاق أي سواء كان قبل استقرار اختلاف أم لا لا يصح لأن ما قبل استقرار اختلاف ليس فيه خلاف تأمل (قوله) الآن يكون مستندهم) أي مستند المخالفين الذين رجعوا قاطعا وأورد أنه أن كان المراد قاطع الدلالة أنشكل عليه أنه قاطع الدلالة لا يجوز مخالفته فكيف يتأق كونه مستند الخلاف أي المخالفة وإن كان المراد قاطع التمسك بالاحصاء بقوله هذا من الغناء القاطع إذا غاؤه من حيث مدلوله وهو غلط لا يمنع العار وقد يجب أن لا يلائم مع من مخالفة قاطع الدلالة نظر الامكان معارضته ظنية بثبوتها سم (قوله) فينتع اتفاقهم بعد على أحد الشقين) أي لأن هذا الإجماع يخبر عن الإجماع الاول (قوله) بأن تضمن ما ذكر) أي اتفاقهم على جواز الاختلاف بكل من شق الخلاف (قوله) فإذا وجد) أي الاتفاق على أحد الشقين وقوله فلا اتفاق قبله أي لا تتماشى شرطه فلم ينعقد الإجماع على جواز الاختلاف بكل من شق الخلاف واعتبر بأن في الاتفاق لا يصح لجوده قطعا قبل الاتفاق على أحد الشقين ولو أقال الشهاب لو قال وقته قبله كان مينا وقد يجاب بجملة كلامه على أن المراد فلا اتفاق قبل فتنع محققا سم (قوله) والخلاف مبنى على أنه لا يشترط انقراض العصر فان اشترط جواز الاتفاق مطلقا قطعا هذا قد ثبت بكل القول الأخير فلا القاطع محذور مطلقا إلا أن يرد الخلاف غير هذا القول أو يلزمه هذا المقتضى أن الغناء القاطع إنما يجوز عند الانقراض اثنين آخره بخلافه عند عدم الانقراض لاحتمال أن يبين الخطأ في قطعه

هـ سم (قوله) بأن ماؤا ونشأ غيرهم) تعوير للعلة التي يتأق مع الاتفاق من غيرهم بعد استقرار الخلاف (قوله) أن طال الزمان (الخ) تصرح بجعل التزماء المقرض كون الاتفاق بعد استقرار الخلاف كما ذكره بقوله أما بعدهم الخ ومعهم أن الاستقرار

على أنه لا يشترط انقراض العصر فان اشترط جواز الاتفاق مطلقا قطعا فربما نسبته المصنف إلى الامام والامد المذكور انقلاب والواقع أن الامام يجوز والامد من (وأما) الاتفاق (من غيرهم) أي من غير المتحققين بعد استقرار اختلاف بأن ماؤا ونشأ غيرهم (فالاصح) أنه يمنع أن طال الزمان (أي) زمان الاختلاف إذ لو تأقت دحوجه في سقوطه أظهر للمختلفين

المذكور انما يكون بطول الزمن كذا قال شيخ الاسلام وقال الكمال المراد الطول الزائد
 على زمن استقرار الخلاف ولعل الاظهر ما قاله شيخ الاسلام (قوله) بخلاف ما اذا قصر
 أي بان لم يستقر الخلاف (قوله) مع ضيعة ان الاصل عدم وجوب ما زاد الخ) هذا التمايز
 اذا كان الاصل عدم وجوب البقية قتل الذي هو وحصل توقف فليصرر ثم لا يخفى ما في
 جعل الاقل المذكور مجمعا عليه من التسامع لظهور عدم كونه مجمعا عليه بالمعنى المصطلح
 عليه على ان قضية كون القسك باقل ماقبل تمسكها باجمع عليه ترك الضميمة المذكورة
 متأمل (قوله) بان يقول بعض المهتمدين حكما الخ) الظاهر ان منه ايضا ان يقول بعضهم
 قلايد على الجواز او مجتمع من فعله امتناعا على الامتناع ويسكت الباقيون بعد
 العلم الخ ومن القول - رواه عن السؤال عن حكمه - حكمه اذا كان حاكا وفي معناه
 أو معنى الفصل الاشارة الى الحكم وكذا به واعلم ان الاجماع السكوتي انما يقتضي فيما قبل
 استقرار المذهب لا بعده وايضا هذا قال القضاة كابن الحاجب اذا قال واحدا أو جماعة
 بقول وعرفه بالباقيون ولم يشكروا واحدا منهم فان كان بعد استقرار المذهب لا يدل على
 الموافقة قطعا ولا عدا ولا عدا فابكاره فلا يمكن جهة ولا كان قبله وهو عند البعض عن المذهب
 والنظر فيه فقد اختلف فيه الخ اقاله سم (قوله) الى آخر ما يأتي في صورته أي من قول
 المستفاد ان السكون الجبرر عن اماره رضا الخ (قوله) فثالثها أنه جهة لاجماع) ليس
 المراد ان حقيقة الاجماع عنه كما يسبق الى الوهم بل اني الاسم فقط عنه بل دليل قول
 الشارح - عدوني الثالث اسم الاجماع الخ فالثالث فائلا به فرد من أفراد ما هي
 الاجماع كالثاني وانما يخالفه في التسمية على ما سأتى (قوله) وثانيها أنه جهة واجماع
 قال العلامة الشهاب عبري هذا الثاني وفي القول الا - في الاول فحاصله قال سم
 ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس وذلك لانه لما ذكر
 ذكره على الاصل المتقضى ان ذكر الاول ثم الثاني ثم الثالث للاحتياج الى فصل الزام في
 كلام المصنف وهي كالجزء مما دخلت عليه كان الاولى ذكر العكس مرتبا فاحتاج الى
 التعبير عن هذا الثاني فان قيل كان يمكنه ذكر ما يأتي بعده اعني الثاني قلت ما فعله
 انسب لمشاركة هذا الثالث في أحد الجزأين ومباينة الآخر في الثاني وما والمشاركة اقرب
 فكان ذكره عقبه أولى اه قلت يحصل كلام العلامة الشهاب لجعل القول بأنه جهة
 واجماع هو الثاني والقول بنفي كونه جهة وكونه اجماعا هو الاول وهذا عكس الامر
 فاي تسكت في ذلك وجوابه انه يمكن أن تكون التسمية في ذلك قرب القول بأنه جهة
 واجماع من الثالث لمشاركة في أحد جزأين بدون القول بنفي مخالفتها في كل من
 جزأيه والقرب المذكور يقتضي وصلبه فلذا جعل هو الثاني دون القول بنفيها وهذا
 القدر حاصل سواء ذكرت الاقوال على ترتيب العكس أو على ترتيب الاصل وجعلت
 لجواب سم به وله يمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس غير ملاق
 السؤال اذ ليس مراد الشهاب لم ذكر الثاني قبل الاول حتى يكون الجواب ما ذكره

بخلاف ما اذا قصر فقد لا يظهر
 لهم ولا يظهر لهم وقيل يجوز
 مطلقا لجواز ظهوره وسقوط
 الخلاف غير المتناهي دونهم مطلقا
 (و) علم (ان القسك باقل
 ماقبل حتى) لانه تمسك بما اجمع
 عليه مع ضيعة ان الاصل عدم
 وجوب ما زاد عليه مثاله ان
 العلماء اختلفوا في ذي الذي
 الواجبة على قائله فقيل كدية
 المسلم وقيل كنهه فقيل وقيل
 كنهها فاختبه الشافعي لا يوافق
 على وجوبه ونفي وجوب الزائد
 عليه بالاصل فان دل دليل على
 وجوب الاكثر اخذ به كما في
 فضلات ولوغ الكتاب قيل انها
 ثلاث وقيل اتم سابع ودل
 حديث العيصين على سم فاختبه
 به (انما) الاجماع (السكوتي)
 بان يقول بعض المهتمدين حكما
 ويسكت الباقيون عنه بعد
 العلم به الى آخر ما سأتى في
 صورته (ثالثها) أي الاقوال
 فيه أنه (جهة لاجماع) وثانيها
 أنه جهة واجماع

بالقطعي أى المقطوع فيه
بالموافقة بخلاف الثاني كما ساقى
وأولها ليس بمجمل ولا اجماع
لاحتمال السكوت له بالموافقة
كالخوف والمهابة والتردد في
المسئلة ونسب هذا القول
لأنه فى أخذنا من قوله لا ينسب
الى ما كنت قول (ورابعها) أنه
حجة (بشرط الانقراض) لأن من
ظهروا مخالفة منسب بعده
بجملته ما قبله (وقال ابن أبى
هريرة) أنه حجة (ان كان نقيا)
لا سيما لان القضايا يصح فيها عادة
فالسكوت منها راضا بخلاف
الحكم (و) قال أبو اسحق
المروزي عكسه أى أنه حجة
ان كان حكما صدوره عادة بعد
البحث مع العلماء واتفاقهم
بجملته (وقال) (و) قال (قوم)
أنه حجة (ان وقع فيما يوقوت
استدواكه) كما راقده
واستباحة نوح لان ذلك ظنهم
لا ينسب عنه الاراض
به بخلاف غيره (و) قال (قوم)
أنه حجة ان وقع (في عصر
العصاة) لانهم لشدة هم في
الدين لا يسكنون عمال ارضون
به بخلاف غيرهم فقد يسكنون
(و) قال (قوم) أنه حجة (ان كان
السكوت أقل) من القائمين
نظر اللاحكوت وهو قول من
قال ان مخالفة الأقل لا تضمر
(والصحيح) أنه (حجة) مطلقا وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث

ملت على ان قوله في الجواب فاحتاج الى التفسير عن هذا الثاني لا يتربى على ما قبله بل
المرتبط عليه أن يقول فاحتاج الى ذكر الثاني قبل الاول لان هذا هو الذى يتبعه ذكر
الاقوال على ترتيب العكس كما لا يخفى وأما ما ذكره من السؤال والجواب فهو الذى
يناسب القيام إلا أنه كان المناسب أن يقول بل قد فُتِكَان ذكره عقبه أولى فكان
حجته الثاني أولى (قوله لان سكوت العلماء في مثل ذلك الخ) أنه لكونه حجة على القولين
(قوله وفي الثالث اسم الاجماع) أى لا كونه من افراد بل هو ما عساه (قوله أى
المقطوع فيه) أشار به الى أنه ليس المراد بالقول قطعي مقابل القطعي بل المقطوع فيه
بالموافقة أعني من أن يكون قطعيا أو غلبيا (قوله كما ساقى) أى في قوله وفي نسبه اجماعا
خلف لفظي (قوله وأولها) أى الأقوال ليس باجماع أى ليس من افراد حقيقة (قوله
أخذنا من قوله لا ينسب الى ما كنت قول) قال النووي في شرح الوسيط الصريح من
مذهب الشافعي أنه حجة واجماع ولا ينسب قول الشافعي لا ينسب الى ما كنت قول لأنه
محول عند المحققين على نفي الاجماع القطعي فلا يبقى كونه اجماعا غلبيا ويكون المراد
بقوله لا ينسب الى ما كنت قول في نسبة القول صرحا بالسلب لاني الموافقة الاعني من
الصريح كما يسمى سكوت البكر عند امتثاله اذا قال لا يسمى قولاً ولا يسمى سكوت
الوحي عند الحاكم عن التزويج مع خلا ولا يسمى قولاً سم (قوله بشرط الانقراض) أى
انقراض السكوت والقائمين (قوله ان كان نقيا لا حكاما أى ان كان الحكم الذى خالفه
البعض وسكت المباقون عنه قبيحا حتى به أى ان كان خالفه قبيحا على سبيل الاقتضاء
لا على سبيل الحكم والقضاء سم (قوله وقال أبو اسحق المروزي عكسه) ضمن قال معنى
ذكر فلذا نصب به المفرد أو جرى على القول بأنه ينسب المفرد معي اذا كان في معية
الجملة وما هنا كذلك فان لفظ العكس وان كان مفردا فهو معنى الجملة وقوله أى أنه
حجة الخ يصح فتح ان نظرا لفظ العكس وكسرها نظر المعناه (قوله وهو قول من قال ان
مخالفة الأقل لا تضمر) قال الشهاب ان كان هذا عن نقل فلا اشكال ولا اقله يذهب من
يقول بضرر مخالفة القليل الى أن سكوتهم لا يضره أى لان السكوت ليس فيه نصريح
بالمخالفة بل يعقل الرضا بل ظاهره الرضا بخلاف مخالفة بالقول ان قضية سكاية هذا
القول مع هذا البناء ان هذه الصورة أعني اذا كان السكوت أقل من افراد الاجماع
السكوتي وإنه لا يمكن ان لا ينسب الاقل بل خالفه لا يكون من افراد السكوتي بل الصريح فيلزم
أن يكون الاتفاق مع مخالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم لان اجماع الصريح أقوى
ولا يخفى اشكال ذلك وغرابته اللهم إلا أن يلزم هذا القائل أنه في تلك الصورة مع كونه
اجماعا سكوتيا أقوى من اجماع الصريح في الصورة الاخرى أى الاتفاق مع مخالفة
الأقل أو يلزم أنه في الصورةين اجماع صريح لان سكوتهم لا يزيد على مخالفتهم وهي
لا أثر لها سم قلت قد يفرق بين المسئلتين بأن الأقل في صورة الصريح غير معتبر وقائه
انزله مخالفة منزلة عدمه فليس فيه احتمال المخالفة بخلافه في صورة السكوتي فانه

معبروفانما استفاد من سكوتة عادة مع احتمال المشاقفة بكون السكوت لمفوق وشعور
 كما هو وجه القول بعدم جية الإجماع ~~السكوتي~~ في فلا غرابة حينئذ في كون الاتفاق مع
 مخالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم لقيام احتمال المشاقفة في الثاني دون الأول فتأمل
 (قوله وهل هو إجماع فيه وجهان) أي وهل هو فرد من أفراد حقيقة قالة سم قلت هو
 مستدل مع قولة قبله وقال الرافعي أنه المشهور عند الأصحاب قلل الوجه أن المعنى
 وهل يسمى بذلك أي بالإجماع فسيه وجهان فيكون قولة قال الرافعي الخ ثابتاً بالقول
 المصنف والصحيح جهة وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي فتأمل (قوله وفي تسميته إجماعاً
 الخ) أي وفي إطلاق اسم الإجماع عليه من غير تقييد بالسكوت في إطلاقاً حقيقة كما
 يفيد كلام الشارح وليس المراد بالتسمية المذكورة إطلاق اسم الإجماع من غير تقييد
 أعم من كون الإطلاق المذكور حقيقة أم لا ويجازي ذلك لوجه الاختلاف في إطلاق لفظ
 الإجماع عليه من غير تقييد إطلاقاً فتجازي ذلك لا يوسع عاقلاً لمنع ذلك لأنه لا يحرف في التعرّف
 حيث وجدت العلاقة وهي هنا في غاية الوضوح وأقلها المشاقفة في الاتفاق وإن كان
 هناك ظناً فالحسم (قوله وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث) خص الاختلاف
 المذكور بهما دون القول الأول لأنه لا معنى للاختلاف في التسمية الإجماع اتفاق كل
 المتكلمين على أنه فرد من أفراد الإجماع حقيقة حتى يكون الاختلاف المذكور انقساماً
 وقد علم أن كلام القول الثاني والثالث قائل بأنه فرد من أفراد الإجماع حقيقة
 بخلاف القول الأول فإنه ينفي عنه كونه فرداً من أفراد الإجماع حقيقة وتسميته بذلك
 غير ممكن خلافاً في مجرد التسمية (قوله وفي كونه إجماعاً حقيقة الخ) حاصل هذا ذكر
 الخلاف في كونه فرداً من أفراد الإجماع حقيقة كما هو القول المصنف أم لا وهذا وإن قدمه
 المصنف فقد أعاده فوطئة لسان وجه الاختلاف المشار إليه بقوله مثاره الخ في الحقيقة
 المقصودة بهذا بيان وجه اختلاف المتقدم وحاصل قولة وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي
 ذكر الاختلاف في إطلاق لفظ الإجماع عليه إطلاقاً حقيقة وعدم الإطلاق مع اتفاق
 الفوابع على أنه فرد من أفراد الإجماع حقيقة فقوله فتأمل إلى قوله وهو الصحيح جهة بيان
 للاختلاف في أنه جهة وقوله وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي بيان للاختلاف في إطلاق
 الاسم عليه مع الاتفاق على جهة وقوله وفي كونه إجماعاً حقيقة الخ بيان لوجه
 الاختلاف في تسميته وذكر كمل ذلك القول بالجهة والقول بعدمها فقد بين ما بين المقامات
 الثلاثة وعدم اعتنا واحد منها عن الآخر ثم ينبع المصنف لا يخلو عن قلق وخفاه في
 فهم المراد منه ولو استوضح لقال أما السكوتي فالصحيح جهة وفي تسميته إجماعاً خلف لفظي
 ومثار الخلاف في جهة الخضع كونه أخيراً أيضاً (قوله عن إمارة رضا) متعلق بالمجرد
 وقوله بلوغ الكل حال من السكوت وأوصية ثانية له وقوله بلوغ الكل من أضافه
 المصدر لقوله وقالة الواقعة المصرية جحالي الشارح وقوله عن مسئلة الخ متعلق
 بآثار سكوت تقييد الفصل بين المتعلق وهو السكوت ومنتقله وهو عن مسئلة بقوله مع

وقال الرافعي أنه المشهور عند
 الأصحاب قال وهل هو إجماع
 فيه وجهان (وفي تسميته إجماعاً
 خلف لفظي) وهو ما اختلف فيه
 القول الثاني والثالث قيل
 لا يسمى لاختصاصه بمطلق اسم
 الإجماع باللفظ أي المقطوع
 فيه بالوافقة وقيل يسمى لشمول
 الاسم وانما يفيد بالسكوت
 لانصراف المطلق إلى غيره
 (وفي كونه إجماعاً) حقيقة
 (تردد مثاره) ان السكوت المجرّد
 عن إمارة رضا وحفظ مع بلوغ
 الكل أي كل الجمهورين الواقعة
 (وخفي) مسألة النظر عادة عن
 مسئلة اجتماعية تسكيفية
 قال فيها بعضهم بحكم وعلم به
 الساكنون

يلوغ الخ وهو وجه الزكاة التي أشار لها الشارح على ما سبقت بيانه بأنهم من هذا وقوله
وهو صورة السكوني جملة معترضة بين اسم أن وخبرها وهو قوله هل يغلب الخ (قوله)
فيكون إجماعا حقيقة أي كما هو مفاد القول الثاني والثالث (قوله) وإن نفي بعضهم الخ
أي كما هو مفاد القول الثالث (قوله) وقيل لا يكون أي كما هو مفاد القول الأول (قوله) فلا
يحتاج (قوله) إن قيل لم يصرح بقوله فلا يحتاج به مفرغاه على قوله لا يكون إجماعا حقيقة وسكت
عن تفسير ذلك في قوله قيل نعم فيكون إجماعا حقيقة حدث لم يقل فيحتاج به قلنا لعدم
الاحتياج إليه إذا حجة لازمة للإجماع بخلاف نفي الحجة ليس لازما لاسمه الإجماع لأن
الإجماع أخص من الحجة ولا يلزم من نفي الآخر نفي الأعم سم (قوله) ويؤخذ تصحيح
الأول أي القول بأنه إجماع حقيقة المشار إليه بقوله قيل نعم (قوله) من تصحيح أنه حجة
أي بقوله والصحيح حجة وقوله لأن مصدر كأي مدرك الأول المذكور رأي وهو قوله نظرا
للمادة في مثل ذلك وقوله هو مدرك ذلك أي أنه حجة وكونه مدرك أنه حجة قد استفيد من
قوله لسابق وثانيتها أنه حجة وإجماع لأن سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة
عادة أي فإذا اتحد مدركه ما كان ترجيح أحدهما لذلك المدرك ترجيحاً لا آخر سم
(قوله) وفي هذا الكلام أي قول المصنف في كونه إجماعا الخ (قوله) تصحيح لم حاصل
الأقوال الثلاثة الخ حاصل الأقوال الثلاثة لأنه كونه إجماعا حقيقة كما هو مفاد الثاني
والثالث أولا كما هو مفاد الأول وقد أفاد ذلك هنا بقوله وفي كونه إجماعا حقيقة تردد
منها ما راجع وأفاد بيان المدرك وهو كون السكون هل يغلب إحتقال الموافقة أولا بقوله
هل يغلب ظن الموافقة الخ وأورد على التصديق المذكور أن حاصل القول الثالث كونه
حجة أي إجماعا حقيقة وكونه لا يسمى إجماعا أي لا يطلق عليه لفظ الإجماع وهذا الثاني
لم يحققه المصنف في قوله وفي كونه الخ وأجيب بأن المراد تصديق حاصل المقصود بالذات
من الأقوال وهو كونه إجماعا حقيقة أولا أما التسمية فهي من غير المقصود بالذات
وإن التسمية داخلية في قوله وما قبله فتصريح ما اتفق منها وما اختلف قاله سم قلت لا ينبغي
ضعف الجواب الأول لما اقتصر على قوله إن التسمية داخلية في قوله وما قبله كان أدنى
والمراد بالتحقق هنا ذكر الشيء بدله لتضمن هذا الكلام إثبات ذلك الحاصل بدله
وهو المدرك المذكور ويحتمل أن يكون المراد به ذكر الشيء على الوجه الحق قاله سم قلت
لعل الظاهر الثاني لقوله وبيان المدرك فتأمل (قوله) وفيما قبله فتصريح ما اتفق منها وما
اختلف أراد بما قبله قوله وفي تسميته إجماعا خلف لفظي فانه يشعر باتفاق الثالث
والثاني على كونه إجماعا حقيقة واختلافهما في التسمية والاحسن أنه أراد بما قبله
قول المصنف والصحيح حجة وفي تسميته إجماعا خلف لفظي يشمل الاختلاف في كونه
إجماعا أيضا وأورد على هذا التحرير أن القول الثالث قاعدة في التفصيل موافقة
القولين المطلقين بأن يوافق أحدهما صدره والآخر يجهز وأحد المطلقين هنا كونه
حجة وإجماعا حقيقة وثانيتها من كل منهما وقد بين في التحرير أن الثالث يوافق من أطلق

وهو صورة السكوني (هل يغلب
ظن الموافقة) أي موافقة
السكوتين للظاهر قيل نعم
نظرا لعدم في مثل ذلك فيكون
إجماعا حقيقة اصدق تعريفة
عليه وإن نفي بعضهم مطلق
اسم الإجماع عنه وقيل لا فلا
يكون إجماعا حقيقة فلا يحتاج
به ويؤخذ تصحيح الأول من تصحيح
أنه حجة لأن مدركه المذكور
هو مدرك ذلك وفي هذا الكلام
تحقيق لم حاصل الأقوال الثلاثة
المصدر بها المسئلة وبيان
لمدركه وفيما قبله تصريح بما اتفق
منها وما اختلف

وكذا الثمن وعلية الشارح زاد على غيره ولو أنزله فجمع بلوغ الكل وما عطف عليه عن قوله تكلمة السلم من الركا كذا
ولو أن كل من يظن منه الموافقة يدل ما قاله السلم من التكلف في تأويله بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة أي يجهل غالباً أي
وإجماعه مقابل واستقر عن المسكوت المختار تأمل الرضا فانه إجماع قطعاً أو السخط فليس بإجماع قطعاً عما إذا تبين
المسئلة ككل المجتهدين أول من ضمن مهلة النظر فيها عادة ١٦٧ فلا يكون من محل الإجماع السكوف وعما

إذا لم تكن في محل الاجتهاد
بان كانت قطعة أو لم تكن
تكتلفه فهو مجرد أفضل من
حقيقة أو المكس فالمسكوت
على القول في الأولى بخلاف
المعلوم فيها وعلى ما قيل في
الثانية لا يدل على شيء وإنما فصل
السكوف بما عن المعطوفات
بالوالتخلاف في كونه حجة
وإجماعاً وأنه بقوله (وكذا

الخلاف فيما لم يثبت) - قيل
بان يبلغ الكل ولم يعرف فيه
مخالفة قيل انه حجة لعدم
ظهور خلاف فيه وقال لا كثر
ليس بحجة لاحتمال أن لا يكون
غير القائل خاص فيه ولو خاص
فيه قال بخلاف قول ذلك
القائل وقال الامام الرازي
ومن تبعه انه حجة فيها نعم به
البإوى كتنقض الوضوء ليس
الذي كراهه لا بد من خصوص غيره
القائل فيسوء يكون بالموافقة
لاستواء ظهورها في مخالفة بخلاف
ما لم يتم به البإوى فلا يكون حجة
فيه ولم يرد المصنف في شرحه
على هذه الأقوال الثلاثة فيكون
مرادها التخليق في أصل
الطبعة من غير رعاية للتفاصيل

الاثبات في الجزء من معارن خالفة في التسجدة دون من أطلق النفي في جزأه فهذا ليس
تحرير المصنف بخلاف على القاعدة بل منعه لها على أن جعل الشارح الأول هو قطعها
بخالف قاعدة المصنف بجاني الثالث الفصل من أنه يدل على القول الأول بصدره
وعلى الثاني بجزءه قاله العلامة وفي جواب - سم نظر فراجع (قوله وكل ذلك) أي من
التصديق وبين المدرك والتحرير من وظيفة الشارح (قوله السلم من الركا كذا) أي
ضعف التأليف بسبب الفصل بين المقيد وقيدته وتقيد الشيء قبل تمامه بما يتبعه القيد
أيضاً ما الأول فلا نه فصل بين المصدر وهو المسكوت وصلته وهي قوله عن مسئلة وأما
الثاني فلان القرض من قوله بلوغ الخ تقيد المصدر المقيد وصلته لا بمجرد المصدر مع
أن هذا القيد مقيد بالبالغ الذي هو المسئلة المذكورة ولم يذكر بعد فلا تأمل (سم) (قوله
سلم من التكلف في تأويله الخ) إنما احتج إلى التأويل المذكور لأن ظاهر تعبير المصنف
غير صحيح لأن الموجود هنا الاحتمال لكل من الموافقة وعدمها ولا يصح ثقل الترجيح
بلا التلقن واللامحس ثقل الترجيح به إذا قلنا هو الطرف الرابع ويمكن أن يجاب بان
المصنف لم يثبت في تعبيره المذكور العجز يدغمه عمل الظن في بعض معناه وهو مجرد
الادراك والماضي هل يغلب ادراك الموافقة أي يجهل غالباً بإجماع ادراك عدمها سم
(قوله وإنما فصل السكوف الخ) الظاهر أنه إنما فصل لعدم تأني العطف لأن ما ذكره في
السكوف لم يعلم من التعريف (قوله وكذا) الخلاف فيما لم يثبت (التشبيه في مجرد ادراك
الخلاف بدون ترجيح الطعية لأن ترجيح الطعية في السكوف من حيث أن بلوغ المسئلة
جميع المجتهدين يغلب الموافقة وظاهر أن ذلك غير موجود هنا إذا قرض أنه غير مقتصر
(قوله ولو خاص فيه) فقال بخلافه قال العلامة الشهاب هي في جزأ الاحتمال والا
فالفظة ممنوعة أه وهو ظاهر سم (قوله فيتم به البإوى) أي في حكم ما تم به البإوى
فقله كتنقض الخ مثال الحكم المذكور أي كحكمه بكنقض الوضوء لا الذي يتم به البإوى
لأنه خامس الذي كراهه الشهاب (قوله كحدث العالم) قال العلامة الشهاب لا يقال
ثبوت البإوى سبحانه وتعالى متوقف على ثبوت حدوث العالم وقد توقف الإجماع على
ثبوت البإوى فيمكن متوقفه على الحدوث لا نقول بثبوت البإوى سبحانه أي العلم به
متوقف على إمكان العالم دون حدوثه اه (قوله فلا يمتنع فيه بالإجماع) لم يقل فلا إجماع
فيه لأن المتوقف على ذاته هو الطعية والتسك لا اعتبر قاله الشهاب (قوله ولا يشترط فيه
إمام معصوم) قد ردد عليه ان هذا إشارة إلى رد مذهب الروافض لكن ما أشار إليه غير

السابقة في السكوف (و اعلم أنه) أي الإجماع (قد يكون في) أمر (ديني) كتدبير الجوش والحروب وأمور العسنة
(ودين) كاصلاة والزكاة (وعقل) لا لتوقف سمته أي الإجماع (عليه) كحدث العالم وهذه الصانع لتعمل أي
أمر المأخوذ في تعريفه لئلا يمتنع سمته الإجماع عليه كتبوت البإوى والنبوة فلا يمتنع فيه بالإجماع والارزاق لله
(ولا يشترط فيه) أي في الإجماع (إمام معصوم) وقال الروافض

يشتد وطول الاصل والزمان عنه

وان لم تنسل عنه واجبة قولة
فقط وغيره تبع له (ولا بد له)

أي الاجماع (من مستند

والا يمكن لعمدة الاجتهاد)

الماخوذ في تعريفه (معنى وهو

الصحيح) فان القول في الدين بلا

مستند خطأ وقيل يجوز أن

يحصل من غير مستند بأن يلزموا

الاتفاق على صواب وادعى

قائله وقوع صواب ومن ذلك كما

قال المصنف معترضه على

الامدنى في قولة اختلاف في

الحوادث والوقوع (مستلة

الصحيح امكانه) أي الاجماع

وقيل انه متنع عادة كالاجماع

على أكل طعام واحد وقول

كلمة واحدة في وقت واحد

وأجيب بان هذا الاجماع لهم

عليه لا اختلاف فهو اتهم

وداعيه خلاف المصنف

الشريحي اذ يجمعهم عليه الدليل

(و) الصحيح (انه) بعد امكانه

(جدة) في الشرع قال تعالى

ومن يشاقق الرسول الآية وتعد

فيها على اتباع غير سبل المؤمنين

فوجب اتباع سبلهم وهو قولهم

أو دعاهم فيكون جفت قبل ليس

بجدة لقوله تعالى فان تنازعتم

في شئ فسرؤوا الى الله والرسول

اقتصر على الرد الى الكتاب

والسنة قلنا وقد دل الكتاب

على جديته كاتقدم (و) الصحيح

(انه) بعد جديته (قطعي) فيها

(حيث اتفق المعتبرون) على

مطابق لمذهبهم فاتهم ذموا الى انه لاجماع وان الطبة في قول الامام المعصوم وكلام

المصنف يدل على اعتراذهم بالاجماع مع اشتراط الامام المعصوم فيه وبجواب بانه لا يتعين

أن يكون اشارة الى ردهم ذمهم بل يجوز أن يكون اشارة الى رده ما بلغ رده حيث أعاد أن

الاجماع أمر ثابت وأنه لا يتوقف على إمام معصوم ردهم القوا لهم بعدم ثبوتها وان الطبة في

قول الامام المعصوم والى عدم جديته قول الامام المعصوم حيث أشعر كلامه بأنه لو وجد

كان من جهة الجمع بين قاته مع عدم جديته قوله بمجرد قسم قلت لا يعني ما في هذا الجواب

من التكميلات التي يذوقها ظاهر المصنف والشارح (قوله معترضه) أي بالقول

بالوقوع (قوله الصحيح امكانه) أي عاده بتدليل القول المقابل فان قيل قد تقدم في كلامه

ما يقيد امكانه كقوله لا بمعنى افتقار الطبة وقوله وان الاجماع المنقول بالاحسان جديته

وقوله وان لم يلزم يكن الا واحداً لا يحتاج به وقوله والصحيح بجدة الجواب أنه صرح به فوطئة

لقوله وأنه قطعي وللتنبيه على الخلاف في امكانه وقطعيته وذلك غير مستفاد مما تقدم

(قوله) كالاجماع على أكل طعام واحد) هذا اقتضاه ظاهره وان هذا المذهب ليس باجماع

(قوله) في وقت واحد) راجع للصفتين (قوله) وأجيب بان هذا المخ) حاصله أن هذا

قياس مع وجود القاري (قوله) اذ يجمعهم عليه الدليل) أي الذي يتفقون على مقتضاه

(قوله) بعد امكانه) أي وقوعه اذ الطبة انما تكون بعد وقوعه (قوله) وقد دل الكتاب

على جديته كاتقدم) أي في قوله ومن يشاقق الرسول الآية وكذا السنة يدل على ذلك

كحديث لا يجمعهم اتفق على ضلالة (قوله) حيث اتفق المعتبرون) يقع الجواب أي القائلون

بجدة الاجماع وليس المراد بهم المجمعون كما هو به بعضهم وفي قوله المعتبرون اشارة الى

أن من خالف في جديته غير معتبر وقد استدل في المختصر وشروحه على انه حجة قطعية

بوجوده منها أنهم أجمعوا على القطع بظن مخالفة الاجماع والمادة فوجب بحكم العادة

العدد الكثير من العلماء المحققين على قطع في شئ من غير قاطع فوجب بحكم العادة

تقدير نص قاطع دل على القطع بظن مخالفة الاجماع ولا يراد على ذلك انه اثبات

الاجماع بالاجماع ولا اثبات الاجماع بنص قاطع وتثبت ذلك لنص القاطع على

الاجماع اكرن ثبت ذلك النص مستفاد من الاجماع على القطع بالقطعة وذلك دور

وذلك لان المدعى أن الاجماع حجة والذي ثبت به ذلك هو وجود نص قاطع دل على ذلك

بوجوده من الاجماع بمتنع عاده بوجوبه بكون ذلك النص وثبوت هذه الصورة

من الاجماع ودلائلها العادية على وجود النص لا يتوقف على كون الاجماع حجة لان

وجود تلك الصورة مستفاد من التوازن والتمسك على النص مستفاد من العادة فانه سم

(قوله) على انه لاجماع) ضمير انه يعود على الاجماع بمعنى الاتفاق فليس فيه الاخبار عن

الشيء نفسه (قوله) كأن صرح كل من المجمعين المخ) يقتل للاجماع الذي اتفق المعتبرون

على انه حجة ومثل التصريح المذكور ما قامت قرينة الرضا ان الساكت فتدل

على أنه موافق لما صرح وليس هذا من الاجماع السكوتي لان ضابطه كما تقدم أن يكون

السكوت مجردا عن اشارة الرضا والاحظ (قوله) من غير أن يشد) بكسر الشين

أنه لاجماع كأن صرح كل من المجمعين بان حكم الذي أجمعوا عليه من غير أن يشد منهم أحد

وضمها

لاحالة العادة خطاهم جله (لاحيث اختلفوا) في ذلك (كالمكوف وما ندر مخالفه) فهو على القول بأنه اجماع صحيح على غنى
 لاختلاف فيه (وقال الامام) الرازي (والامدى) انه (على مطلقا) لان الجمع بين عن غنى لا يستحيل خطوهم والاجماع عن
 قطع غير متحقق (وترقه) بالخالفه (حرام) للتوعد عليه حيث توعد على ١٦٩ اتباع غير سبل المؤمنين في الآية السابقة

(فلم يحرم احداث) قول
 (ثالث) في مسئلة اختلاف أهل
 عصر فيما على قولين (و) احداث
 (التفصيل) بين مسئلتين لم
 يفصل بينهما أهل عصر (أن
 خرجه) أى ان خرق الثالث
 والتفصيل الاجماع بان خالفهما
 اتفق عليه أهل العصر بخلاف
 ما إذا لم يخرجه (وقيل) هما
 (خارفا مطلقا) أى أبا لان
 الاختلاف على قولين يستلزم
 الاتفاق على امتناع العدول
 عنهما وعدم التفصيل بين
 مسئلتين يستلزم الاتفاق على
 امتناعهما وأوجب منع الاستلزام
 فهما مثال الثالث لخلاف ما حكي
 ابن حزم أن الأخ بسقط الحد وقد
 اختلف الصحابة فيه على قولين
 قبل بسقط الحد وقبل بشاركه
 كآخ فاستأمله بالأخ خارق لما
 اتفق عليه القولان من أنه
 نصيبا ومثال الثالث غير انخارق
 ما قيل محل مذكور التسمية سهوا
 لاعداو عليه أبو حنيفة وقد قيل
 يحل مطلقا وعليه الشافعي وقيل
 يحرم مطلقا فالخارق بين السهم
 والسهم موافق لمن لم يفرق في
 بعض ما قاله ومثال التفصيل
 انخارق ما قيل بتوريث العمة

وضمها أى يتقرر (قوله لاحالة العادة خطاهم جله) أو رده عليه كذا من الحجاب ونحوه
 أو رده عليه ان مقتضاه أن الاجماع انما يكون حجة اذا بلغ المجموع عدد التواتر فان غيره
 لا يقطع بقطعة مخالفة أو جاب عاشره لهضبان الدليل ناهض في اجماع المسلمين من
 غير تقييد ولا اشتراط فاهم خطو الخالف مطلقا من غير تعرض لعدد التواتر وان لم فلا
 يضربا فخرضا بحجة الاجماع في الجله وقد صرح اه وقد يفهم تصوير المسئلة بما اذا بلغ
 المجموع عدد التواتر من تعبيرا للمصنف بالمعتبرين مخالفة امام الحرمين اذ لم يبلغوا عدد
 التواتر والظاهر أنه من المعتبرين من قوله كالمكوف وما ندر مخالفه اذ التخييل يقتضى
 بقاء منى آخر كالذى لم يبلغ المجموع فيه عدد التواتر قاله سم قلت قوله وقد يفهم الخ فند
 يقال المفهوم من كلام المصنف خلافه وأن خلاف امام الحرمين غير معتبر ولا فكره كما
 هي عادته لو كون التخييل المذكور يفهم منه ذلك لا يخفى بعده فتأمل (قوله فهو على القول
 الخ) فترجع على النفي في قوله لاحالة اختلفوا وقوله على القول بأنه اجماع هو الرابع في
 المكوف والرابع فمناذر مخالفه وقوله صحيح به لاحاجة اليه بعد قوله اجماع لاستلزام
 الاجماع كونه حجة بالعكس (قوله وقال الامام والامدى على مطلقا) أى سواء كان
 صريحا وغيره (قوله وخرقه حرام) هذا في الظني وكذا في الظني بغير دليل راجع عليه
 قاله سم وفي تركيب المصنف استعاذة مكينة وتخييل حيث شبه الاجماع بالسور والخط
 بجماع ان كلا يحفظ ما استعمل عليه فالسور يحفظ ما حواه من الآية والاجماع يحفظ
 ما حواه من الحكم المجمع عليه وانبات الخرق تخييل وقوله حرام أى من البكائر لانه
 توعد عليه بخصوصه في الآية السابقة كما أشار اليه الشارح (قوله فلم يحرم احداث
 قول ثالث الخ) فرق الخرافي وغيره بين احداث التفصيل بين مسئلتين بأن محل
 الحكم في المسئلة متعدد وفى المسئلتين متعدد فسقط ما توهم بعضهم من أنه لا فرق فيما
 شيخ الاسلام (قوله أى أبدا) فمر الاطلاق بذلك دفع التوهم أنه في مقابلة التفصيل
 المستفاد من قوله ان خرجه فيكون معناه وسامع رقاه أم لا وهو فاسد كما هو ظاهر قاله سم
 (قوله وأوجب منع الاستلزام بينهما) أى لان عدم القول بالثاني ليس قولاً بعدم ذلك الشيء
 (قوله وقد اختلف الصحابة الخ) الجله خالية وكذا القول في تظهير من قوله الا لا وقد
 قيل وقوله وقد اختلفوا (قوله من أن نصيبا) أى وهو كل المال على القول الاول
 وبعضه على الثاني (قوله وعليه أبو حنيفة) أى ومالك أيضا (قوله خارق للاتفاق) أى
 لانه يلزمه أن يعلى بنبر ما علوا به فقد خرق اتفاقهم على أنه علة الارث أو عدمه كونها

٢٢ بنافى دون الخالفة أو العكس وقد اختلفوا في توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه أو في عدمه كونهما
 من ذوى الارحام فتوريث احدهما دون الاخرى خارق للاتفاق ومثال التفصيل غير انخارق ما قيل يجب الزكاة في مال
 الصبي دون الحلي المباح وعليه الشافعي وقد قيل يجب فيه ما قيل لا يجب فيه ما قاله لصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله

(و) علم من حرمة ثلث الإجماع (أنه يجوز أحداث دليل) لحكم أي الظاهر (أو تأويل) لدليل لوافق غير (أو علم) لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة ١٧٠ بخلاف تعدد المذاهب كورات (أن لم يترك) ما ذكر ما ذكره بخلاف ما إذا نكره بأن قالوا الدليل ولتأويل

ولعله غير ما ذكرناه (وقيل لا) يجوز أحداث ما ذكره مطلقا لأنه من غير دليل المؤمنين المتوعد على اتباعه في الآية وأوجب بأن المتوعد عليه ما خلف سيلهم لا ما لم يتعروض له كالشئ فيه (و) علم من حرمة ثلث الإجماع الذي من شأن الأئمة بعده أن لا يترفع (أنه يمتنع ارتداد الأمة) في عصر (سما) فترفع إجماع من قباهم على وجوب استقرار الإيمان والخلق يصدق بأنه فعل والقول كما يصدق الإجماع بهما (وهو أي امتناع ارتدادهم معاً) الصحيح الحديث الترمذي وغيره أن الله تعالى لا يجمع أمتي على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم شرعا كما يجوز عقلا وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لا تنافي صدق الأمة وقت الارتداد وأوجب بأن معنى الحديث أنه لا يجمعهم على أن يوجد منهم ما يضلونه الصادق بالارتداد (لا اتفاقا) أي الأمة في عصر (على جهل ما) أي شئ (لم يكلفه) بأن لم تقبله كالفضل بن عمار وحذيفة فإنه لا يمتنع (على الأصح لعدم انطوائها) فيه وقيل يمتنع والا كان

من ذوي الإرحام وبهذا يدفع أن يقال إن هذا التمسك بغير خارق لأنه مثل التمسك الذي يليه في كونه أخذ من كل قول طريقا (قوله) وأنه يجوز أحداث دليل أي غير دليل الإجماع كأن يجمعوا على أن التمسك واجبة بدل قوله تعالى وما أمرنا إلا بالعبادة والله مخلصنا في الدين ثم يقول شخص الدليل قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات (قوله أي الظاهر) أنه بذلك على أن الحديث هو ظاهر الدليل وأما الدليل في نفسه فوجوده والمراد بظاهره الاستدلال به شيخ الإسلام (قوله) وتأويل أي كما إذا قال الجمهور في قوله عليه الصلاة والسلام لا وعقروا النخلة التراب أن تأويله عدم التراب السبع بأن يتصل عنها في قوله من بعدهم على أنه معناه أن التراب ليس له صاحب السابعة صار كأنه ثمانية (قوله) أو علم أي ما علم من أن عدم القول بالشيء ليس قولاً لا بعدهم ذلك الشئ كما تقدم لا ما لم يتعروض له أي ما علم من أن عدم القول بالشيء ليس قولاً لا بعدهم ذلك الشئ كما تقدم مثل ذلك (قوله) الذي من شأن الأئمة بعده أن لا يترفع (سما) إشارة إلى أن الاستمالة العادية لا عقلية إلا لازمة عقلية بين حرمة الخلق واستمالة الارتداد ضرر وإن كان ارتداد الكتاب المحرمية ثم لا يخفى أن الامتناع إنما علم من الدليل السمي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع أمتي على ضلالة لأن حرمة الخلق وحدها فإن العلم منهم حرمة لا لاحتوائه فتعبير المصنف بالامتناع غير جيد وقد يجب بانه علم من الحرمة بمجموعة ملاحظة مقدمة معلومة وهي ما ثبت بالدليل السمي المتقدم من عدم إجماع الأمة على الضلال والاحصاء أن العلم بامتناع الارتداد يتوقف على أمرين كون الارتداد ضلالة وامتناع إجماعهم على الضلالة والأمر الآخر الأول معلوم من هذا المثل لأنه علم حرمة الارتداد لا خرق والحرمة ضلالة والأمر الثاني معلوم من محل آخر وهو الدليل السمي فكان هذا المثل مثلاً للعلم المذكور لأنه يعلم منه أن ارتداد الأمة ضلالة لأنه خرق وقد تقرروا الخلق حرام فهو ضلالة فيعلم امتناعه بملاحظة ما هو معلوم من امتناع إجماعهم على الضلالة بقرائن السمع ومن هنا يظهر أن ما هنا من العلم بامتناع ارتدادهم معاً فمقتضى المصنف امتناع العلم بما هنا بقوله معاً صحيح دق في تأويله قاله سم (قوله) والخلق يصدق بأنه فعل والقول دفع لما يتوهم من أن الرد إذا كانت بالفعل لا تكون خرقاً للإجماع (قوله) وقيل يجوز الأولى وقبل لا يمتنع ويمكن شرعاً أي لا يحل للشرع لأن المتبادر من الجواز شرعاً هو الأذن في الفعل والترك وليس مراد قطعاً (قوله) لا تنافي صدق الأمة وقت الارتداد أي لأنهم بالارتداد خرجوا عن كونهم أمة وقبل الارتداد لا يجمعوا على ضلالة وحاصل الجواب أن اسم الأمة صادق عليهم قبل الارتداد وهو من أقوى أنواع الضلال فينتج وقوعهم كسائر الضلالات (قوله) كالفضل بن عمار وحذيفة أي كاعتقاد المقابلة بينهم عند الله تعالى (قوله) وقيل يمتنع أي اتفاقهم على جهل ما يكفوا به (قوله)

لأن سبيل الشخص لا يختاره من قول أو فعل وعدم العلم بالشيء ليس من ١٧١ ذلك أما اتفاقها على جهل ما كانت به

فيمتنع قطعاً (وفي انقسامها
 فرقتين) في كل من مسئلتين
 متشابهتين (كل) من الفرقتين
 (مخاطبة في مسئلة) من المسئلتين
 (تردد) للعلماء (مشاره هل
 أخطأت) نظراً الى مجموع
 المسئلتين فيمتنع ما ذكرناه
 الخطأ اعتباراً بالحدث السابق أول
 يخطئ البعض نظراً الى كل
 مسئلة على حدة فلا يمتنع وهو
 الاقرب ووجه الامدح وقال
 ان الاكثرين على القول (و) علم
 من حرمه موقوف الاجماع الذي من
 شأن الامة بعدد ان لا يخرجه
 (انه الاجماع يضاد اجماعاً سابقاً
 خلافاً للبصري) أي عبد الله في
 تجوز ذلك حالاً لأنه لا مانع من
 كون الاول مغايباً وجود الثاني
 (وأنه) أي الاجماع بناءً على الصحيح
 أنه قطعي (لا يعارضه دليل)
 لا قطعي ولا نفي (اذلتعارض)
 بين قاطعين) لا لضعف ذلك (ولا)
 بين قاطع ومظنون) لأنه
 المظنون في مقابلة القاطع (رأى)
 موافقته) أي الاجماع (خبراً
 لا تدل على أنه عنه) بل هو أن
 يكون عن غيره ولم ينقل
 لنا استغناءً بنقل الاجماع عنه
 (بل ذلك) أي كونه عنه هو
 (الظاهر ان لم يوجد غيره) عنه

لأن سبيل الشخص لا يختاره أي هو معلوم أنهم لا يختارون الجهل لما فيه من النقص وقوله
 وعدم العلم بالشيء ليس من ذلك أي لا يختار ما تقدم (قوله وفي انقسامها فرقتين الخ)
 حاصله لا يجوز انقسامها فرقتين كل فرقة عظيمة في مسئلة مخالفة لآخرى كالخلاف فرقة
 على أن الترتيب في الموضوع واجب وفي الصواب والفتاوة غيره واجب والفرقة الأخرى
 على عكس ذلك فله شيخ الاسلام ومحل الخطأ وعدمه اذا كان الصواب وجوب الترتيب
 في الموضوع والفتاوة أو عدمه فيما فإذا نظر الى مجموع المسئلتين فقد أخطأت الامة لأنها
 اتفقت على مطلق خطأ وإذا نظر الى كل مسئلة على حدهم لم يكن جميعهم مخطئاً نظراً الى
 خصوص الخطأ بل يمتنع قواعلي خطأ بخصوصه لأنه اذا كان الصواب الوجوب فيها
 وقالت إحدى الفرقتين بوجوب الترتيب في الموضوع وبعدمه في الفتاوة فقد أخطأت
 بالنسبة للفتاوة وإذا كانت الأخرى بالعكس فقد أخطأت بالنسبة للموضوع فلم يمتنعوا على
 خطأ بعينه وإذا نظر الى مجموع المسئلتين فقد اتفقوا على مطلق خطأ وقس على ذلك اذا
 كان الصواب عدم الوجوب فيها هذه الأيضاح ما أشاره الشارح (قوله الذي من شأن
 الامة بعده أن لا يخرجه) ان قيل لم ذكر هذه اتفاقاً في مسئلة امتناع الارتداد السابقة
 وترك في قوله السابق وأنه يجوز أحداث دليل الخ قلنا لأنه لا موقوع له هنا لأن عدم الخرف
 لا يدل على جواز ما ذكره ويدل على عدم وقوع الارتداد ووقوع اجماع يضاد السابق سم
 (قوله وأنه لا اجماع يضاد اجماعاً سابقاً) أي لا يجوز اجماع على حكم أجمع على ضيقه سابقاً
 لأنه يستلزم تعارض قاطعين بناءً على ان الاجماع قطعي وتعارض القاطعين محال كما قاله
 الشارح قاله شيخ الاسلام والكيال زاد الكيال فقول الحق اذلتعارض بين قاطعين متعلق
 بما قبله من المسئلتين اهـ وقضيه جواز التضاد المذكور اذا كان ظاهراً كالسكوت وقد
 نقل السيد السعدي ما تقدم عن الكيال ثم قال والذي يظهر في توجيهه أي ما ذكره
 المصنف أن أحد الاجماعين خطأ قطعاً واجتماع الامة على الخطأ يمنع بتحديث لا يجتمع
 أمقى على ضلالة سواء قلنا ان الاجماع قطعي أو نفي اهـ وقضيه امتناع ذلك في الظن
 أيضاً لا يتنافى جواز مخالفة السكوت للدليل لأنه لا يلزم عليه خطئة الامة بخلاف
 ما هنا فليست سم (قوله لا قطعي ولا نفي) أخذ العموم من كون الدليل نكروفي سياق
 النبي وقوله وأنه لا يعارضه دليل عطفه على ما قبله من عطف العالم على الخاص اذا اجماع
 من أفراد الدليل (قوله اذلتعارض بين قاطعين) يعني أن يرجع هذا الكل من قوله وأنه
 لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل قطعاً وقوله أنه لا اجماع يضاد اجماعاً الخ لأنه
 مفروض في القطعي وأن ينص قوله ولا قاطع ومظنون بقوله لا يعارضه دليل باعتبار
 فرض ذلك الدليل ظاهراً يمكن أن يرجع لما قبله أيضاً بناءً على فرض أحد الاجماعين قطعاً
 والاخر ظاهراً وبه تكلف سم (قوله وعطف هاتين المسئلتين) هما قوله وأنه لا يعارضه

اذ لا بد من مستند كما تقدم فان وجد فلا يجوز أن يكون الاجماع عن ذلك الغرض بل هنا التقالة لا إبطالاً وعطف هاتين
 المسئلتين على ما قبلهما وان لم يتبين على حرمه موقوف الاجماع نسجاً ولو ترك منها ما به وان سلم من ذلك مع الاختصار

خاتمة بإحدى المجموع عليه المعلوم من الدين ١٧٢ بالضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك

دليل والتي بعدها (قوله المعلوم من الدين بالضرورة) أي الذي علمه صار يشبه العلم
الضروري من حيث استواء العام والخاص في معرفته وعدم قبوله التشكيك والذهو
بجانب الأصل نظري مستقادم من الأدلة وقد أشار إلى هذا الشارح بقوله وهو ما يعرفه
الخ (قوله ليس عرادهما) أي بل مرادهما أن الخلاف الذي ذكره إنما هو في عالم
يعلم من الدين بالضرورة من المجموع عليه وأما ما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا
خلاف في كفر بإحده (قوله وكذا المشهور بالخ) يقتضي أنه يكفر بإحده وإن لم يعلم من
الدين بالضرورة واعترض بهم اعتبروا العلم من الدين بالضرورة في مفهوم الإيمان حيث
عرفوه بأنه التصديق بما علم ضرورة أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا واسطة بين
الإيمان والكفر (قوله وقيل لا يجوز أن يخفى عليه) هذا هو المذهب في الفروع وقوله
وفي غير المنصوص من المشهور تردد قيل يكفر بإحده مذهب من المذهب عدم الكفر

• (الكتاب الرابع في القياس) •

تقدم الكلام على النظرية واخره مما قبله لأنه دونه في الشرف لافي القوة ولوروعيت
القوة لكان القياس مقدما على الإجماع لأن الإجماع تديكون عن قياس كما مر كذا قيل
وقد نظر ألا يلزم من كونه مستقدا للإجماع أن يكون أقوى منه (قوله من الأدلة
الشريعة) حال من القياس وقيد بذلك للاحتراف من القياس المنطقي فلا يقال يعرف
المصنف للقياس غير جامع لأن القياس في الترجع عام وقوله من الأدلة الشريعة أي أنه
المقصود بالذات من الكتاب فلا ينافي أنه يتجوز في غير الأمور الشرعية تبعها فلا يعارضه
قول المصنف الآخر وهو صحيح في الأمور الدينية (قوله وهو محل معلوم الخ) عرفه ابن
الحاجب كالأمدي بأنه مساو وانقرع الأصل في علمه وهو أظهر من تعريف
المصنف إذا كان في القياس الذي هو أحد الأدلة التي نصبها الشارع نظرية المجتهد
أم لا وبإساواة كذلك بخلاف الجدل الذي هو الحاق فانه فعل المجتهد الملق وأجيب بأن
كونه فعل المجتهد لا ينافي أن ينصبه الشارع دللا ألا مانع من أن ينصب الشارع جل
المجتهد الذي من شأنه أن يصدر عنه دلل المساواة مع أو لا ورده أيضا أنه جعل الجدل جنسا
للقياس مع أنه غير صادق عليه لانه شجرة القياس وشجرة الشيء غيره وأجاب المصنف عن هذا
الترديد بأن المراد بالجل التسوية لا لثبوت الحكم في القرع والتسوية نفس القياس
لا تخبره اه وتقول أي أنه إن الحاق هو اعتقاد المساواة قال فأول ما يصلح في نفس
القياس العلة العقلية للمساواة ثم نشأ عنها اعتقاد المساواة والقياس هو هذا الاعتقاد
والحكم مستدله وهو حكم المعتقد في نفسه بما اعتقله من مساواة أحد الأمرين
للاخر وهو الحاق في الجهة المذكورة وهي ثبوت ذلك الحكم أو نفيه اه وقوله جل
معلوم الخ عبر بالمعلوم لتشمل جميع ما يجري فيه القياس من موجود وغيره مما يعلم والمراد
بالعلم ما يشهد الظن (قوله وهو المجتهد) يرى على الغالب وأن المجتهد يشمل للمجتهد

فالتحق بالضرورات كوجوب
الصلاة والصوم وحرم الزنا
والخمر (كأنه قطعاً) لان جمده
يستلزم تكذيب النبي صلى الله
عليه وسلم فيه وما أجمع كلام
الأمدي وابن الحاجب من أن
قوله خلافاً ليس مرادهما (وكذا)
أجمع عليه (المشهور) بين
الناس (المنصوص) عليه، كمل
البيع بإحده كافر (في الأصح)
لما تقدم وقيل لا يجوز أن

يعنى عليه (وفي غير المنصوص)
من المشهور (تردد) قيل يكفر
بإحده مشهوره وقيل لا يجوز أن
يعنى عليه (ولا يكفر بإحده)
المجموع عليه (الخفي) أن لا يعرفه
ألا الخواص كفساد الجميع بالإجماع
قبل الوقوف (ولو) كان الخفي
(منصوصاً) عليه كاستحقاق بنت
الابن السدس مع بنت الصلب
فانه قضيه الذي صلى الله عليه
وسلم كما رواه البخاري ولا يكفر
بإحده المجمع عليه من غير الدين
كوجوده قطعاً

• (الكتاب الرابع في القياس) •
من الأدلة الشرعية (وهو محل
معلوم على معلوم) من العلم معنى
التصور رأى الحاقه به في حكمه
(إساوته) مضاف للمفعول أي
لمساواة الأول الثاني (في عمله)
حكمه بأن توجد مقامه في الأول

(عند الحاصل) وهو المحقق وافي ما في نفس الأمر أم لا بأن ظهر غلطه فتناول الجدل القياس القاييد كالاعتجاج المطلق

(وأن خص) المحدث (بالصحيح) أي تعبر عليه (حذف) من الحديث (الآخر) وهو عند الحامل فلا يتناول حثنا إلا الصحيح
لأنه صواب المساواة المطلقة إلى ما في نفس الأمر والناسد قبل ظهوره سنة ١٧٢ معمول به كالصحيح (وهو) أي القياس (بجهة)

في الأمور الدينية) كالادوية

(قال الامام الرازي اتفاقا)

أسنده اليه ليرأى من عهدته (وأما

غيرها) كالشرعية (فتمنع قوم)

فيه (عقلا) قالوا أنه طريق

لا يؤمن فيه الخطأ والعقل مانع

من سألوه ذلك قلنا بجهة أنه مخرج

لتركه لا يعني أنه يحمله وكيف

يحمله إذا ظن الصواب فيه

(و) منعه (ابن حزم شرعا) قال

لأن النصوص تستوعب جميع

الحوادث بالاسماء القوية من غير

احتياج إلى استنباط وقياس قلنا

لا نسلم ذلك (و) منع (داود غير

الجلي) منه بخلاف الجلي الصادق

بقياس الأولى والمساوي كما يعلم

عما ساقى واقصر في شرح المختصر

على أنه لا يتكرّر قياس الأولى وهو

ما يكون نبوت الحكم نفسه في

الفرع أولى منه في الأصل كما

ساقى (و) منعه (أبو حنيفة في

الحدود والكفارات والرضخ

والتقديرات) قال لأن الأبدرك

المعنى فيها واجب بأنه يدرك في

بعضها فيصير فيه القياس

كقياس النباش على السارق

في وجوب القطع بجماع أخذ

مال الغريم حرز خفة وقياس

القاتل عمدا على القاتل خطأ في

وجوب الكفارة بجماع القتل

الاطلاق والمقيد وهو مجتمد المذهب الذي يقبس على أصل امامه شيخ الاسلام (قوله وان

خص بالصحيح) الباء داخله على المقصور عليه كما يشهد الشارح (قوله والفاصل قبل

ظهوره فسادا معمول به) أي سواء دخل في الحد أم لا لا يجب على المحدث اتباع عظمته وان

كان فاسدا في الواقع قاله شيخ الاسلام وأشار الشارح بذلك لدفع توهم نشأ من المتأخرين

لما قروا أنه يعتبر في القياس الصحيح المساواة في نفس الأمر كان مظنة أن يتوهم أنه لا يجوز

العمل بالقياس حتى يتحقق صحة يتحقق المساواة في نفس الأمر فبين أنه يمكن في العمل به

ظن صحة قوله سم (قوله كالادوية) أي كأن يقاس أحدثين على آخر فيعلم لمن

أفاده دفع المرض الخصوص مثلا مساواة في المعنى الذي يسميه أفاد ذلك الدفع ووجه

كون القياس في نحو الادوية قياسا في الأمور الدينية أنه ليس المطلوب به حكم شرعي

بل ثبوت تقع هذا ذلك المرض مثلا وذلك أمر ديني سم (قوله فتعق قوم عقلا) أي

عذوه بحال لا يتصور وقوعه عقلا (قوله يعني أنه مخرج لتركه) أي حيث يلزم الصواب

في سألوه قاله الشهاب (قوله ومنعه ابن حزم شرعا) أي منع القياس في الأحكام

الشرعية كما يشهد دليله وليس المعنى أنه منعه شرعا أي من جهة الشرع يعني أنه ورد

دليل شرعي يمنع القياس كما يشهد به (قوله لأن النصوص تستوعب الخ) فبما هذا

الدليل لا يفيج المنع بل عدم الاحتياج إلى القياس لأن يقال إذا احتج إليه كان عبثا

والعقل يمنع من العبث وبجواب يمنع أنه عبث بل فائدة التوكيد والترجيح به عند

المعارضة سم (قوله بالاسماء القوية) المراد بالاسماء الكلمات لا ما قبل الفعل

والحرف كما هو ظاهر (قوله قلنا لا نسلم ذلك) أي لو سلم لا يدل على المنع بل على عدم

الاحتياج ولو سلم فهو معارض بما هو أجمع منه وهو الأدلة الظاهرة في الجواز سم (قوله

ومنع داود) أي شرعا فيما يظهر قاله الشهاب (قوله كما يعلم عاساقي) أي كما يعلم الصدق

المقهور من الصادق (قوله أولى منه) أي من النبوت وقوله في الأصل حال من ندم

منه العائد على النبوت وأما تعليق الضمير بناء على أن ضمير المصدر يعمل عمل الفعل

كالمصدر (قوله ومنعه أبو حنيفة في الحدود الخ) نحن وإن واقضاه في التعبر بذلك في

بعض الأما كن لا تطلقه فيما تقدم عما أذم بدرك المعنى فيها كما يعلم من الجواب قاله شيخ

الاسلام ومنه يعلم أن ما يقع في كتب القرو عن أن الرخص يتصرف في أعلى مورد النص

ممنوع على الإطلاق فتقتضيه سم (قوله وأجب بأنه يدرك في بعضها) أي وذلك كاف في

التنقض (قوله بجماع الجاهد الظاهر) في التعبر بها في الأولى أن يقول بجماع الجاهد

والطهارة أذهما الجامع لذات الجاهد والظاهر كما هو بين ويمكن أن يراد بالجاهد الظاهر

الكون كذلك والخطب سهل (قوله وأخرج أبو حنيفة ذلك) أي غير الجبر ومعه أي

بغير حق وقياس غير الجبر عليه في جواز الاستتباب الذي هو رخصة بجماع الجاهد الظاهر والقائم وأخرج أبو حنيفة ذلك

عن القياس بكونه في معنى الجبر ومعه دلالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه وقياس نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها

على المومر يدين بكافي فدية الحج والمعسر عبد كافي كفارة الوطاع بجماع أن كلامهما يال يجب بالشرع وبسته في الذمة

الدلالة على غير مجرد دلالة النص قال شيخ الاسلام كغيره هي المسماة عندنا بمفهوم الموافقة
 بقسميه الاولى والمسماة ١١ وأقول قد تنقسم في أوائل الكتاب خلاف في أن الدلالة
 على الموافقة لنظمية أو قياسية ونقل المصنف عن الشافعي وامام الحرمين والرازي انها
 قياسية أي بطريق القياس الاولى أو المساوي ونقل عن الغزالي والامدي من قائل
 انها لفظية أي انها فهمت من السياق والقرائن وأنما يحازية من إطلاق الاختص على الاعم
 وعن غيره منهم انه نقل اللفظ لها عرفاً والدلالة عليها منطوق لا مفهوماً وبين الشارح ثم
 ان كثير من العلماء على أن الموافقة مفهوماً لا منطوق ولا قياس كما هو ظاهر صدر كلام
 المصنف ١٢ فنقول الشارح وهو لا يخرج بذلك عنه ظاهر في أنها قياسية قاله سم (قوله
 وأصل التقاوت) أي دليله من قوله تعالى الخ أي فالناث بالقياس هو مجرد التقدير
 المذكور دون أصل التقاوت فانه مستفاد من الآية الشريفة (قوله ومنعهم ابن عبدان)
 فيه أن يقال ان أراد شرافته ما تقدم على كلام ابن حزم وعقلانته نظر قاله سم (قوله
 فيما اذا وقعت تلك المسئلة) لو قال اذا وقعت كان أخصراً وأوضح (قوله وقوم في الاجاب
 والشروط والموانع) ضرورة القياس في الشروط أي بشرط شيء في أمر فليكن ذلك الشيء
 آخر في كونه شرطاً لذلك الشيء فنقول الحال الى أن الشرط أحد الامرين ويظهر بالقياس
 أن النص على اشتراط الشيء الاول لكونه ماصداً للشرط لا لكونه هو الشرط فقط
 وهكذا في الباقي فتأمل ذلك لتعرف ان التصور بذلك هو المطابق للدليل الذي أورده
 الشارح وأما تصويده بقياس اشتراطية الموضوع على اشتراطية الشيء كما قاله السكالي فتسألني
 ذلك الدليل اذ القياس على هذا التقدير لا يجزها عن أن تكون شروطاً متلازمة لا يقتضي
 أن يكون المعنى المشترك هو الشرط متلاً وهذا في غاية الوضوح وقال الشهاب ولو ساق
 المصنف هذا أي قوله وقوم في الاسباب الخ عقب قول أبي حنيفة رضي الله عنه كان أنسب
 سم ومثال القياس في الشرط قياس الفعل على الموضوع في توقف الصلاة عليه كالوضوء
 فيكون شرطاً لها ومثال القياس في المانع قياس النقص على الجص في ترك الصلاة معه
 كالحض ومثال القياس في السبب ما ذكره الشارح (قوله اذ يكون المعنى المشترك بينهما)
 لو قال اذ يكون السبب والشرط والمانع هو المعنى المشترك بينهما الخ كان أجلى وكان قوله
 لا خصوص متصفاً باعذاراً على خبر كان وأما في عبارته فهو مرفوع عطف على اسمها
 ولا يصح نصبه عطف على خبرها لعدم المعنى وذلك لأن مراده من القوم تعليل المتع
 باستلزام القياس في السببية وما عطف عليها عن خصوص المقيس والمقيس عليه لا في
 المعنى المشترك عنه أي عن خصوص ما ذكره العلامة الشهاب وجه الله تعالى سم
 (قوله لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أسباباً وشرطاً وموانع وقوله كما هو عليه أي
 لكونها أسباباً وشرطاً وموانع وقوله يكون عليه لما ترتب عليها أي من الاحكام شيء
 الاسلام وحاصله ان المعنى المشترك ليس هو السبب مثلاً بل ما اشغل عليه السبب عما

وأصل التقاوت من قوله تعالى
 لينفق ذو سعة من سعته الآية
 (و) منه (ابن عبدان) عالم
 يضطر اليه) لو وقع حادث لم يوجد
 نص فيها فيصور القياس فيها
 للعامة بخلاف ما يقع فلا
 يجوز القياس فيه لا تنقفاً فائدة
 قلنا فائدة العمل به فيما اذا
 وقعت تلك المسئلة (و) منه
 (قوم في الاسباب والشروط
 والموانع) قالوا لان القياس
 فيما يخرجها عن أن تكون كذلك
 اذ يكون المعنى المشترك بينهما
 قريب المقيس عليها هو السبب
 والشرط والموانع لا خصوص
 المقيس عليه أو المقيس وأجيب
 بان القياس لا يخرجها عما
 ذكر والمعنى المشترك فيه كما هو
 عليه لها يكون عليه لما ترتب عليها
 مثاله في السبب قياس الاواط
 على الزنا يصاح بالاج فرج في
 جرح شرطه ما شئى طبعها

(و) منع (قوم في أصول العبادات) تفوقوا جواز الصلاة بالإيماء المقتضية على صلاة القاعد بجامع الخبز والالان الحديث
 تنوع في نقل أصول العبادات وما يتعلق بها وأعد نقل الصلاة بالإيماء التي هي من ذلك يدل على عدم جوازها فلا يثبت
 جوازها بالقياس ودفع ذلك عنه فظاهر (و) منع (قوم) القياس الخبز ١٧٥ (الحاجي) أي الذي ندعو والحاجة إلى مقتضاة

(اذا لم يرد نص على وفقه) في

[illegible]

الرواية لانها اصلها على غائب والحاجة داعية لذلك لنفع المصلي والمصل عليهم ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك
ويوجه منع القياس في الشق الاول الاستقناء عنه بمعموم الحاجة وفي الشق الثاني معارضة عموم الحاجة له والنجيز في الاول قال لامانع
من ضم دليل الى آخر وفي الثاني فقيم القياس على عموم الحاجة (و) منع (آخر) القياس (في العلقبات)

قضية تضعف هذين القولين ان الصحيح عنده جواز القياس وبحيثه في الهكليات والتي
 الاصل لانه لا مانع من ضم دليل الى آخر وجبت قد عد عليه انه حلاً جاز في الشرعيات
 اذا كان حكم الفرع منصوصاً مع انه منع ذلك كما يأتي في هذا الكتاب فمواجه الفرق
 بينهما قاله سم **(قوله)** لاسمنا ثمانية بالعدل فيه ان هذا الدليل انما ينتج عدم الحاجة
 الى القياس لامتناعه وقد تقدم نظيره ذلك والجواب عنه بما فيه فراجع **(قوله)** مثال
 ذلك قياس الباري على خلقه الخ **هـ** هذا ما يسمى عند المتكلمين بقياس الغائب
 على الشاهد وضعفه الامام الرازي وغيره بأنه لا يقيد اليقين والمطلوب في المسائل التي
 استدلوا به فيها اليقين مع ان في قصيرهم عن الباري تعالى بالغائب امارة ادب شيخ الاسلام
(قوله) في النبي أي في ذي النبي لانهم نفس فقام على ثل انما يقاس سماعاً بحقه حكماً
 بعد البحث عنه على شيء بهذه الصفة والمراد بالنبي الاصل البراءة الاصلية كما ذكره
 الشارح في تفسيره بقوله أي بقاء الشيء الخ **(قوله)** فاذا وجد شيء يشبهه ذلك أي ما اتفق
 فيه الحكم لامتناع مدركه فله لاحكم فيه صفة كاشفة شيخ الاسلام **(قوله)** لاسمنا
 عن اقياس بالنبي الخ فيه ما صرف في الشيء قبله **(قوله)** اذا لا مانع من ضم دليل أي وهو
 القياس الى آخر وهو البراءة الاصلية **(قوله)** وقد تقدم قياس اللغة جواب سؤال
 تقدم به لم ترك ذكر قياس اللغة فأجاب بأنه تقدم **(قوله)** ثلاثين أنه أغفل قال
 الشهاب المراد منه لكن في الصحاح أغفلت الشيء اذا تركته عن ذكره وتغافل
 عنه اه ولا يصلح هنا ولا مانع من ملاحيته بناء على ان المراد ثلاثين بواسطة
 تركه من الكتاب رأساً فليست سم **(قوله)** والصحيح ان القياس حجة أي على الجهد
 ومقتضيه قاله سم والظاهر ان قوله والصحيح الخ مقابل للتعقيل فيما تقدم ولا يقال ان
 المسائل المنع الجواز لا تقول لامعني جوازه الا كونه حجة فالجواز مستلزم لكونه حجة
(قوله) الذي هو الخ الذي نعت السكوت وضيم هو السكوت وهو ميم آخره قوله
 وفاق وقوله في مثل ذلك متعلق بفاق والاشارة بذلك للعمل المذكور وقوله من الاصول
 العامة حال من ذلك واعتبر كالمضد السكر والشموع وكون المسكوت عنه من
 الاصول العامة ليكون هذا الاجماع قطعياً ولهذا قال سعد الدين ولما كان اجاباً
 سكوتياً وهو ظني لا قطعي دفعه بان مثل هذا السكوت قطعي لا ظني انضاء العادة قطعاً
 بان السكوت على مثل هذا الاصل الحكلي الداعي لا يكون الا عن وفاق اه أي فهو من
 السكوت الذي وجد فيه اشارة الرضا فيكون من قسم الصريح حيثئذ **(قوله)** راقوله
 تعالى عطف على قوله عمل **ككثير** الخ وأخره عنه لانه محتمل لغير ذلك بان يحمل
 الاعتبار على الاعتباط والانتزاع **(قوله)** كمثل الحيض الخ مثال الامور التي ترجع
 للعادة والخلقه فالأقل للعادة والحيض للخلق وكذا القول فيما بعده وقوله لو أكثره
 أي أحسنه ما ذكر من الحيض والنفس والحمل وأورد ان قوله الالعادة والخلقية يعني

قالوا لا تغنائم عنه بالعدل ومن
 أجاز قال لا مانع من ضم دليل
 الى دليل آخر مثال ذلك قياس
 الباري تعالى على خلقه في انه
 يرى بجماع الوجود اذ هو عمله
 الرؤية (و) منعه (آخرين في
 النفي الاصل) أي بقاء الشيء
 على ما كان قبل ورود الشرع بان
 ينتفي الحكم فيه لامتناع مدركه
 بان لا يجده الجهد بعد البحث
 عنه فاذا وجد شيء يشبهه ذلك
 لاحكم فيه قبل لا يقاس على
 ذلك لاسمنا من القياس
 بالنبي الاصل وقيل يقاس
 اذا لا مانع من ضم دليل الى آخر
(وقدم قياس اللغة) في معنيها
 لان ذكره هناك أنسب من
 ذكره مظهره هنا وبه عليه
 ثلاثين أنه أغفل **(والصحيح)**
 ان القياس **(حجة)** لعمل كثر
 من العبادية متكرراً شائعاً مع
 سكوت الباقي الذي هو في
 مثل ذلك من الاصول العامة
 وفاق عاقد قوله تعالى فاعتبروا
 والاعتبار قياس الشيء بالشيء
(الا) في الامور **(العادية)**
 والخلقية أي التي ترجع الى
 العادة والخلق كمثل الحيض
 أو النفس أو الحمل أو كثره

عنه ما بعده شموله لانه المقصود بما بعده الاشارة الى أن القياس لا يجري في كل
 الاحكام لان منها ما لا يدرك معناه بل انما يجري في ما يدرك معناه والعادية والخلقية
 مما لا يدرك معناه فيكون استثنائها داخل في استثناء ما بعده هاو يكون استثناءه مغنيا
 عن استثنائها وأوجب بأن العادية والخلقية ليست من الاحكام الشرعية ولو لم يكن كونها
 منها بالنسبة الى بان راد بالعادة والخلقية الاحكام المترتبة عليها كلاحكام المترتبة على
 كون أقل الحضيض وما ولبه من حرمة الاحتجاج عن رأيت الدم في يوم وليلة أو براد
 بالاحكام في قوله والافى كل الاحكام ما يشمل النسب التامة سواء كانت مستفاد من
 الشرع أو من العادة والخلقية فذكرها مع ما اشارة الى المخالف في كل منها وانه اختلف
 في كل من مخصصه ومما يدفع ما أورده الحكم من ان الجمع بينهما كالتمسك
 المنافي للاختصاص قاله سم قوله فلا يجوز ثبوتها بالقياس أي فلا يقاس المقاس مثلا
 على الحضيض في مدنه وقوله فلا يجوز اخراجه عن عدله عن أن يقول فلا يكون القياس صحة فيه
 الذي هو ظاهر من صريح المصنف اصل الكلام لان الخلاف انما هو في جواز لا في عدم
 صحته أشار له شيخ الاسلام ~~قوله~~ بمعنى ان كلام الاحكام صالح الخ أي ان كل حكم
 في نفسه وعلى افتراضه مع قطع النظر عن غيره صالح لان يثبت بالقياس هذا اذا القائل
 يجوز القياس في كل الاحكام لان الاحكام جميعا يجوز ان تكون ثابتة بالقياس
 بحيث يجمع جميعها في ثبوتها اذ لا تصح دعوى ذلك لانه لا بد في كل قياس من أصل
 مقيس عليه يثبت حكمه بغير القياس كما ساقى فلا تصح ويرى ان القياس في الكل
 لخروج الاصول المقيس عليها ~~قوله~~ سم ~~قوله~~ بأن يدرك معناه فيه أن يقال يحتاج
 لادراك معناه هو المقيس عليه لا المقيس الذي ذكره وذلك لان المراد بمعناه المعنى الذي
 له شرع الحكم لا مطلق المعنى اذ الارتباط له بالقياس ولا يحتاج ان القياس يتوقف على
 ادراك ذلك بالنسبة للمقيس عليه فيمكن ان يلحق به ما شاركه في ذلك المعنى وانه بعد
 ادراكه بالنسبة اليه لا يتوقف القياس على سوى ادراك وجود ذات ذلك المعنى
 في المقيس وان لم يدرك أنه شرع له الحكم فادراك المعنى بوصف أنه شرع له الحكم
 كما هو المراد انما يحتاج اليه في القياس بالنسبة للمقيس عليه اللهم الا ان يريد ادراك
 معناه أن يدرك فيه وجود ذات المعنى الذي علم شرعية الحكم له في المقيس عليه وقد
 يتوجه بعد ذلك ان التنبيه على ادراك المعنى بالنسبة للمقيس عليه أهم لانه يحتاج اليه
 في القياس على ما تقره لا اقتضاه عليه أولى من العكس الذي ارتكبه وقد يقال انما
 اقتصر على التعرض في جانب المقيس موافقة لكلام المصنف فان المستنبط في
 كلامه عن المتنبس وبحاج بأن ذلك لا يقتضي ترك ما يتوقف عليه القياس من
 ادراك المعنى في المقيس عليه فليأمل توجيه وجه الكلامه سم ~~قوله~~ وهو اعانة الجاني
 قضية الاعانة عدم اختصاص ذلك بالعاقلة الا ان براد الاعانة السكالة تقتضى حينئذ

فلا يجوز ثبوتها بالقياس لان
 لا يدرك المعنى فيها فيرجع فيها
 الى قول الصادق وقيل يجوز
 لانه لا يدرك ~~والافى كل~~
 الاحكام فلا يجوز ثبوتها
 بالقياس لانها لا يدرك
 معناه كوجوب الذب على
 العاقلة وقيل يجوز بمعنى أن
 كلام الاحكام صالح لان
 يثبت بالقياس بأن يدرك معناه
 وجوب الذب على العاقلة له
 معنى يدرك وهو اعانة الجاني

فما هو معدور فيه كما بهان القارم لاصلاح ذات الدين بما يصرف اليه من الزكاة (والا القياس على منسوح) فلا يجوز
 لاتساق اعتبار الجميع بالنسخ وقيل يجوز (١٧٨) لان القياس مظهر لمحكم القراع الكمين ونسخ الاصل ليس نسخا

للقراع (مخلاقا للمعصية) بالعادة لشدة ارتباطهم به دون غيرهم فليتأمل (قوله) فيما هو معدور فيه (ما عبارة عن
 قتل رابع يهودي وعرقه وفي الكلام من حذف أي في بدل قتل هو معدور فيه اذ
 الاعانة انما هي في الدية لاقى القتل (قوله) كما بهان القارم) ظاهر العبارة ان هذه الاشارة
 لاصل القياس عليه وحكمه وعلمته فالقياس عليه القارم والحكم وجوب الصرف
 اليه وعلمته هذا الحكم اعانته فيما هو معدور فيه وقدر عدل عليه ان هذه العلم تقتضي
 تخصيص الاعانة من الزكاة اذ حكم الاصل وهو وجوب الصرف من الزكاة فليتأمل سم
 (قوله) لاصلاح ذات الدين أي الحالة الواقعة بين الطائفتين (قوله) وقيل يجوز) مثله
 قياس عمير مصب السكر مثلالا في حل الخمر قتل نضته (قوله) نحو كرم زيد العلم أي
 فلا قياس عليه عمرو وقوله ونحو الخمر حر ام لا سكاره أي فلا قياس عليها التنبذ (قوله)
 الا ذلك أي الامر بالقياس (قوله) استنفذ أي الامر بالقياس (قوله) بل القائدية ان
 مدرك الحكم الا حسن ان لو قال لاحتمال أن تكون القائدية الخ قاله الشهاب وقد
 يقال انه قصد المبالغة في تقرير هذه النائدة والرد على المنصم سم (قوله) ما صدق عليه
 العلم أي توجد فيه وعلى الاسكار مطلقا سواء كان اسكارا جارا وغيره (قوله) ما صدق
 عليه الماعل أي متعلق الماعل وهو الخمر (قوله) وكانه قال الشهاب وأركان الشيء
 اجزاء والداخله فيه التي يتركب منها حقيقة وزجدها هو يته قاله العبد وغيره وقد
 علمت ان القياس محل معلوم على معلوم الخ أو مساواة أمر لا يخرج وحيدته فلا أن
 تتوقف في كون هذه اركان أو بعضها محتمل وجود القياس خارجا به وتعبه سم بقوله
 أنت خبر بان هذه الامور اذا تحققت تحقق القياس في الخارج أي الواقع ونفس الامر
 فلا وجه لهذا التوقف وكذا على أن المراد بالخارج هنا ما يردف الاعيان وهو هو سم
 قطعنا فمطلن له انه قلت تشبهة في أن تعريف القياس بقولنا محل معلوم على معلوم الخ
 أو مساواة معلوم الخ لا يدل على دخول المعلوم في مفهومه كما يدل تعريف المعنى بعدم
 البصر على دخول البصر في مفهوم المعنى كما تقر بهل وخارج وكذا القول هنا ثم لو
 كان التعريف هكذا مثلا معلوم يحمل على معلوم الخ كان دالا على الدخول فالحق ما قاله
 الشهاب قالوه حينئذ أن يراد بالركن ما لا يمتدونه وأما قوله وكانه ظن ان المراد بالخارج
 الخ فهو بمنزلة من مراد الشهابين فقلت (قوله) وهو في مشعر ك أي وهو العلة
 الجامعة كالاسكار في قياس التنبذ على الخمر (قوله) وحكم القياس عليه أي من جواز
 وضع (قوله) فقال الاول الاصل الخ جعل الشارح الاول من مقول المصنف لان المقدر
 كالتأنيب فهي من الشرح والدليل على تقديره في كلام المصنف قوله الثاني كذا

عليه ومقيس ومعنى مشترك بينهما حكم للمقيس عليه يتعدى بواسطة المشترك الى المقيس
 ولما كان يعبر عن الاولين من الاصل والمقارع على خلاف في ذلك ذكر في ضمن تعديدها فقال الاول (الاصل وهو محل الحكم
 المتشبه به) بالرفع صفة الماعل أي القياس عليه

(وقيل دليله) أي دليل الحكم
 (وقيل حكمه) أي حكم المثل
 المذكور وسبب أن الفرع
 المثل المشبه وقيل حكمه ولا
 يثبت فيه قول بأنه دليل الحكم
 كيف ودليله القياس فالاول
 مبق على الاول والثاني مبق على
 الثالث وكذا على الثاني لأنه اذا
 صرح بفرع الحكم من الحكم
 صرح بفرعه عن دليله لاستناد
 الحكم اليه وعلى من هذه
 الاقوال التي اتى التسمية لا تقترح
 على الفرض أن الاصل
 ما يبنى عليه فغيره والفرع
 ما يبنى على غيره والاصل من
 الاقوال فيها ما أقرب كالا يبنى
 ويكون حكم الفرع غير حكم
 الاصل باعتبار المثل وان كان
 عينه بالحقيقة مع فروع
 الاول على الثاني باعتبار ما يدل
 عليه ما وعلم المذهب لا باعتبار
 ما في نفس الامر فان الاحكام
 قديمة ولا تنزع في القديم (ولا
 بشرط) في الاصل الذي يقاس
 عليه (دال على جواز القياس
 عليه بنوعه أو شخصه ولا اتفاق
 على وجود العلة فيه بخلاف
 لزعمهما) بالتسمية أي زاعم
 اشتراط الاول وهو عثمان البني
 وزاعم اشتراط الثاني

الثالث كذا (قوله أي دليل الحكم) أي دليل حكم الاصل من كتاب أو سنة أو إجماع
 (قوله وسبب الخ) جواب أن يقال قد عرف الخلاف في الاصل لحكم الفرع (قوله)
 كيف ودليله القياس) أي والقياس لا يصح عنه فرع اذا الفرع من أركان القياس
 ويستحيل كون الشيء ركناً من أركانه نفسه فله العلامة وأما قوله ولما قيل أن يقول
 يمكن جعله فرعاً لفرعه من أصل وهو دليل حكم المشبه به ولا بعد الفرع حينئذ من
 أركان القياس اهـ بجوابه كما قال سم ان الكلام انما هو في الفرع الذي هو من أركان
 القياس لا في الفرع في الجملة وما ذكره انما هو تصحيج لكون القياس فرعاً في الجملة (قوله)
 فالاول) أي من قول القصر مع مبنى على الاول أي من أقوال الاصل وهو كونه محل
 الحكم وفي الاقتضاي في البناء على ما ذكر بحث الا مانع من بناء الاول في معنى الفرع
 على غير الاول في معنى الاصل لحكمهم والدليل فان الفرع بمعنى المثل يبنى أي من حيث
 حكمه على الاصل بمعنى الحكم والدليل لا يقال هذا البناء واسطة حكمه لأنفسه لانا
 نقول وبناء المثل على المثل انما هو بواسطة حكمهما أيضاً فلينأمل قاله سم (قوله)
 والثاني) أي من قول الفرع وهو حكمه مبنى على الثالث أي من أقوال الاصل وهو
 حكم الاصل وكذا على الثاني أي من أقوال الاصل وهو دليل حكمه (قوله لا تقترح على)
 في اللغة من ان الاصل الخ) هذا ظاهر اذا كان الاصل الدليل أو الحكم فان الحكم
 يبنى على الدليل وكذا الحكم يبنى على الحكم وأما اذا كان الاصل المثل كالبر مثلاً
 فلا معنى لمثل الفرع بمعنى محل الحكم كالارز عليه اذ لا تعمل الذات على الذات ولا معنى
 أيضاً لمثل الفرع بمعنى حكمه على الاصل بمعنى محل الحكم اذ لا معنى لمثل حكم الارز
 على ذات القمح مثلاً الآن براد في الاول محل المثل من حيث حكمه على المثل كذلك
 وفي الثاني محل حكم الفرع على المثل أي من حيث الحكم أيضاً وحينئذ يرجع الامر الى
 محل الحكم على الحكم فلينأمل (قوله والاول من الاقوال فيها ما أقرب) أي لاستعمال
 الفقهاء (قوله فان الاحكام قديمة) هذا الذي يشق على بحثنا والمسنف والشارح من أن
 الحكم يعتبر في حقه وهو المتعلق التخيري فيكون حادثاً لا أن يكون هذا بناء على
 ما ذهب اليه الغير من أن الحكم قديم وأورد على قوله ولا تنزع في القديم أنه ان اراد ان
 التمسرع يقتضي الترتيب بالزمان فهو ممنوع ألا ترى ان العلل العقلية تنفرد عنها
 معاولاتهم مع أنهم معاين الزمان وان أريد أنه يقتضي الترتيب بحسب الرتبة فلم يكن له لا
 ينافي القدم في المانع من كون الفرع هنا بحسب نفس الامر أيضاً ما في المعنى فلينأمل
 سم (قوله بنوعه) أي الاصل والمجرور حال من الضمير في عليه والباء الملازمة أي ولا
 بشرط دال على جواز القياس على الاصل ملاساً بنوعه أو شخصه أي معبر عنه بنوعه أو
 شخصه (قوله وهو عثمان البني) يفتح الموحدة بعد هاء مثناة فوقية نسبة الى يسع البثور
 وهي الشياخ كان يبيعها بالبصرة أو الى البت موضع نواحي البصرة كما ذكره هذا الأخير

وهو بشر المرئى فمبدأ الأول لا يقاس في مسائل السمع مثلا الا اذا علم دليل على جواز القياس فيه وعند الثاني لا يقاس فيها اختلف في وجود الالهة نفسه بل (١٨٠) لا يتبعه الاتفاق على أن حكم الاصل هو الال من الاتفاق على أن علمه كذا وما

اشتراطه هو دونه لا دليل عليه
(الثاني) من أركان القياس
(حكم الاصل ومن شرطه ثبوت
بغير القياس قبل والاجماع)
اذ ثبت القياس كان القياس
الثاني عند اتحاد الالهة لغوا
لاستغنائه عنه بقياس الفروع
فيه على الاصل في الاول وعند
اختلافها غير منقطع لعدم
اشتراك الاصل والفروع فيه في
علم الحكم مثال الاول قياس
الفصل على الصلاة في اشتراط
النية بجماع العبادة ثم قياس
الوضوء على الفسل فيما ذكر
وهو اغل ولا يستغناء عنه بقياس
الوضوء على الصلاة ومثال
الثاني قياس الرق وهو انسداد
محلل الجماع على حب الذكوى
فصح التمسك بجماع فوات
الاستمتاع ثم قياس الجماع على
الرق فيما ذكر وهو غير منقطع
لان فوات الاستمتاع غير
موجود فيه والقول بأنه لا يثبت
حكم الاصل بالاجماع الآن
يعلم مستنده النص يستند
القياس اليه مردونه لا دليل
عليه ثم يحتمل أن يكون
الاجماع عن قياس ويدفع بأن
كون حكم الاصل حتمت من
قياس مانع في القياس والاصل

ابن الاثير وهو عثمان بن مسلم فقيه البصرة في زمن أبي حنيفة (قوله وهو بشر المرئى)
نسبة الى مريس قرية من قرى مصر وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة كان من كبار
المشايخ وعنه أخذ النخعي عن أبي يوسف توفي في سنة ثمان وعشرة ومائتين (قوله الثاني حكم
الاصل) يعني أن يراد بالاصل هنا محل الحكم او دليل الحكم لا الحكم لاضافته اليه
الاهم الآن تكون الاضافة بانية (قوله عند اتحاد الالهة) أى كونهم واحد في القياسين
(قوله لا يستغناء عنه) أى عن القياس الثاني وقوله فيه أى في القياس الثاني وقوله في
الاول أى في القياس الاول (قوله فيما ذكر) أى في اشتراط النية أى لما ذكر من أن
الجماع العبادة (قوله في فسخ التسكاح) أى في جواز فسخه وهو الحكم (قوله بجماع
فوات الاستمتاع) الاضافة بانية (قوله والقول بأنه لا يثبت حكم الاصل بالاجماع الخ)
تورك على المصنف حيث أطلق في الاجماع مع أنه مقيد بغير الاجماع الذي يكون
مستنده النص وهو الاجماع الذي يحتمل أن يكون مستنده النص أو القياس لمخالص
هذا القيل أنه بشرط في الاجماع اذا كان حكم الاصل ثابتا به أن يهمل كون مستند ذلك
الاجماع نصا ما اذا احتمل فلا يواز كون مستنده قياسا فيتم أن يكون حكم الاصل
ثابتا بالقياس وهو لا يصح لان من شرطه ثبوت بغير القياس واحصل الجواب كما اشار به
الشارح أنه لا اثر له هذا الاحتمال لانه من باب احتمالات المنايع والاصل عدمه ثم ظاهر كلام
الشارح أنه لو علم مضمون هذا الاحتمال امتنع القياس بناء على أن الاجماع ليس
دليلا بما يعمل به باعتبار مستنده ونأزع الكيل رشيخ الاسلام فيما أقره كلام الشارح
من أنه اذا ثبت حكم الاصل بالاجماع اشتراط أن لا يكون عن قياس والمنازع وان كان
اهل الجماعة في الجملة فانوا وان قلنا الدليل في الحقيقة هو مستند الاجماع لكن حصل له
منه الاتفاق على اعتقاده امتنا في الجواز أن يخالف حكم غيره مما تنفق له تلك المزية
الآن ما أفهمه كلام الشارح أوجه اذا لفرق في المعنى فيما ثبت بالقياس بين أن يصحبه
اجماع أو لا اذ أخذ ورمو وجود في الحالين ثم رأيت السيد السهوي رد هذه المنازعة فانه
نقلها عن الكمال معبر عنه بالحنفي وعقبها بقوله فانه وان كان أقوى من مجرد
القياس لا يفتي عنه التعليل السابق وهو كون القياس الثاني عند اتحاد الالهة لغوا
وعند اختلافها غير منقطع وأطلق المصنف وغيره صحة القياس على الاصل المستند
الى الاجماع محمول على ما ذكره لم يل أن مستند الاجماع القياس جمعا بين ذلك وقوله لهم
ان الشرط ثبوت الاصل بغير القياس لا ناحتج قد علمنا ثبوت القياس اه قالهم (قوله
الآن يعلم مستنده النص) النص يدل من مستنده أو عطف بان عليه ويعلم في كلامه
عنى يعنى لعمري لعدم وجوده فعولن لهما (قوله وكونه) أى حكم الاصل غير مستنده فيه

عدم المنايع (و كونه غير مستنده فيه ما علم) كاذ كرو الفزاني لان ما نعتد فيه بالقطع بما يقاس على
محله ما يطلب فيه القطع أى البين كالعقائد أو القياس لا يعمد البين واعتراض بأنه يتعبد اذا علم حكم الاصل وما هو الالهة
فيه وجوه في الفروع (و) كونه (غير بيان استلحق) حكما (شرعيا)

بان كان المطلوب اثباته ذلك فان لم يستطع تهان كان المطلوب اثباته غير ذلك بناء على جواز القياس في العقلات والافويات
فلا يشترط أن يكون حكم الاصل شرعيا بمعنى أنه يكون غير شرعي (١٨١) ولا بد فان غير الشرعي لا يستلزمه الا غير
شرعي كما أن الشرعي لا يستلزمه شرعية

الاشري ولما ذكر الاعمدي
وغيره هذا الشرط بناء على امتناع
القياس في العقلات والافويات
كما صرحوا به واما المصنف فيه
القياس المذموم لبق على
شرطه مع جواز القياس فيه ما
المرج عنده (و) كونه (غير
قرع اذ لم يظهر للوسط) على
تقدير كونه قرعا (فائدة) فان
ظهرت جاز كونه قرعا (وقيل)
بشرط كونه غير قرع (مطلقا)
والاف لعله في القياسين ان
اتحدت كشأن الثاني فخوا
أختلفت كان الثاني غير منه قد
كما تقدم ودفع المصنف ذلك بأنه
قد يظهر للوسط الذي هو القرع
في الاول والاصل في الثاني مثلا
فائدة كما يشال التفاح ربوي
قياسا على الزبيب بجماع الطعم
ولزبيب ربوي قياسا على القرع
بجماع الطعم مع الكيل والقوت
ربوي قياسا على الارز بجماع
الطعم والكيل مع القوت
والارز ربوي قياسا على البر
بجماع الطعم والكيل والقوت
المغالب ثم يسقط الكيل والقوت
عن الاعتبار بطريقه فيثبت
أن العلة الطعم وحده وان التفاح
ربوي كالبه ولو قدس ابتدأ عليه

بأقطع أي يلزم أي يشترط أن لا يكون حكم الاصل مكلفا باعتقاده مقادما اعتقاد اجازما
واستشكل هذا الاشتراط مع ما تقدم من ترجيح جواز القياس في العقلات وأوجب
بان العقلات أعم من المقاصيات كما هو ظاهر فغير جواز في العقلات لا ينافي هذا
الاشتراط سم أي فيكون هذا الاشتراط خاصا للعموم العقلات فيماسبق (قوله)
بان كان المطلوب اثباته ذلك أي بان كان الحكم الذي يطلب اثباته بالقياس شرعا فقولته
اثباته نائب فاعل المطلوب وذلك خبر كان (قوله) بناء على جواز القياس في العقلات
والافويات فلا يشترط أن يكون حكم الاصل شرعيا) صريح في أن العقلات غير
شرعية وفيه نظر لانها قد تكون شرعية ولهذا عمل العقلات قياسا بغير جواز رؤية
الله تعالى سم (قوله) بمعنى أنه يكون غير شرعي ولا بد) تفسير لعدم الاشتراط ويان
للمراد منه ودفع. يوههم عدم اشتراط كونه شرعيا من جواز كونه شرعيا مع أنه
لا يجوز حينئذ كونه شرعيا بل يحسن كونه غير شرعي كما قال (قوله) وكونه غير قرع
أي ومن شرط حكم الاصل كونه غير قرع لقياس آخر (قوله) والاف لعله الخ) أي وان لم
يشترط كونه غير قرع بل جاز أن يكون قرعا فافعله الخ (قوله) كما تقدم أي في قوله
ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله) ودفع المصنف ذلك أي الدليل (قوله) قد يظهر
الوسط) وهو الارز في المثال الثاني وقوله الذي هو القرع في الاول أي في القياس
الاول والمراد به القياس الاخر من المثال الثاني وهو قياس الارز على البر وقوله
والاصل في الثاني أي القياس الثاني وهو ما قبل الاخير وهو قياس القرع على الارز فالارز
قرع في القياس الاول أعني قياس الارز على البر وهو وسط وأصل في القياس الثاني
أعني قياس القرع على الارز ولا يصح أن يراد بالاول والاول في المثال لعدم صحة قوله
والاصل في الثاني لان القرع في الاول حينئذ هو التفاح وهو ليس أصلا في الثاني بل
وليس وسطا أيضا (قوله) مثلا) راجع للاول والثاني أي والشأن الرابع (قوله)
ثم يسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه) أي نقط الكيل عن كونه معتبرا
في العلية بان يقال لانسلم ان علة البر الكيل لوجوده في الجبس مثلا مع أنه ليس
بروي وبسقط القوت عن كونه معتبرا في العلية بان يقال لانسلم ان علة البر بالقوت
تختلف ذلك في الخوخ فانه ربوي مع كونه غير مقتات وقوله بطريقه أي بطريق
الاستقاط وهو ما علمت وقوله ثم يسقط عطف على يقال من قوله كما يقال وما فيه
مصدرية (قوله) لم يسلم) أي هذا القياس وهو قياس التفاح على البر وقوله من يمنع
عليه أي علة الطعم في هذا القياس (قوله) فتكون تلك القياسات صحيحة) فترجع على
قوله كما يقال ثم يسقط الخ ولو قيس ابتدأ الخ واعترض قوله فتكون تلك القياسات

بجماع الطعم لم يسلم من يمنع عليه فقد ظهر للوسط بالتدريج فائدة وهي السلامة من منع عليه الطعم فيأخذ كونه تكون تلك
القياسات صحيحة بخلاف ما لو قيس التفاح على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ على التفاح لانتفاءه على البرقاعة

لأفائدة الوسط فيها لأن نسبة
 ما عدا البرالي بالعلم دون
 الكيل والقوت ثم اعترض
 على المصنف بأن في قوله هنا
 قوله قبل ومن شرطه ثبوته بغير
 القياس تكسارا واجاب بقوله
 لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع
 اشتراط ثبوته بغير القياس لانه
 قد ثبت بالقياس ولا يكون فرعاً
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه
 وان كان فرعاً لاصل آخر وكذلك
 لا يلزم من كونه صغير فرع أن
 لا يكون ثابتاً بالقياس بل هو أن
 يكون ثابتاً بالقياس ولكنه
 ليس فرعاً في هذا القياس الذي
 يراد اثبات الحكم فيه اهـ
 ولا يخفى ان هذا الكلام المشغل
 على التكرار لا يدفع الاعتراض
 وكيف يدفع والمدرك واحد كما
 تقدم وقد اقتصر الامام الرازي
 ومن تبعه على القول
 بآلتها في كونه غير فرع بل مع
 المصنف بينهما من غير تامل
 واستخرج مما اجاب به وتنبه
 لنا في هذا المظهر للوسط قائلة
 اخذ من كلام الجويني
 في السلسلة كما ينه في شرح
 المختصر لطائفة من غشوه على
 تقدير اعتباره فكان ينبغي حل
 اطلاقهم عليه لانه لا يمكن
 قبيل وصرح فيه بطلان دعوى
 الجويني

محصة بأن ما عدا الاول لم يشترك فيه القترع الاصل في علمه حكمه أو وعلة الربوة
 في الارزهي الطعم والكيل والقوت الغالب وهي منتقاة في ما عدا قياس الارزهاجيب
 بان المراد ان كلامها صحيح باعتبار نفسه بناء على تسليم أن العلم هي ما اعتبرت فيه مع قطع
 النظر عن كونه منبأ على قياس آخر وهذا ذكره الشارح مجازاً في كلام المصنف وبياناً
 المراد فلا يخفى أنه يتوجه عليه منع كون العلم ما ذكر في ميساق في قول الشارح
 الا في لاطائل فحتمه (قوله بالعلم) خبر من قوله لان نسبة الخ إلى فاعله واحدة
 في نسبة ما عدا البراليه فتشقي الفائدة المذكورة لانها انما تأتي اذا كانت العلم مركبة
 من مجموع شيئين فما كفلان كانت شيئاً واحداً كما هنا (قوله نعم اعترض على المصنف الخ)
 استدراك على قوله ودفع المصنف ذلك (قوله لانه قد ثبت بالقياس ولا يلزم من كونه فرعاً
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه) حاصل ما أشار اليه أنه لا يلزم من كونه غير فرع أن
 يكون فرعاً بغير القياس لانه قد ثبت بالقياس مع كونه غير فرع وذلك كما ذكر في المثال
 المتقدم فانه ثابت بالقياس أي قياسه على البر وهو القياس الاخير وهو غير فرع بل أصل
 في الاقيسة السابقة فقوله لانه قد ثبت بالقياس أي المقرد وهو الاخير كما في المثال المتقدم
 وقوله ولا يكون فرعاً للقياس أي الموكب وهو ما عدا الاخير في المثال المتقدم وقوله وان
 كان فرعاً لاصل آخر أي كفرعية الارزهاجيب كور عن البر في القياس المذكور وقوله
 وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع الخ منادى بما عدا قوله كما قال الشارح (قوله ولا يخفى
 ان هذا الكلام) أي الجواب المذكور للمصنف وفيه إشارة إلى أنه لا يصلح أن يكون
 جواباً (قوله المشغل على التكرار) أي تكرار علة في الملازمة أي فالمصنف كره
 في الجواب سند المنع وهو في الموضعين واحد (قوله لا يدفع الاعتراض) أي لانه ليس
 المقصود في القرعية في خصوص القياس الذي يراد اثبات الحكم فيه بل هذا لا يتصور
 ثبوته حتى ينبغي أن كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعاً في ذلك
 القياس حتى يخبر عنه بل المراد كونه غير فرع قياس آخر على أن المدعى عامة اذ فرع
 تكرر في سياق التي معنى اذ هي في معنى قول من شرطه أن لا يكون فرعاً فخصها
 بذلك تخصيص من غير محض إشارة العلامة وسبب ذلك كونه غير فرع مستلزم لثبوته
 بغير القياس فإلزام التكرار (قوله والمدرك واحد) أي الدليل وهو انه انما اتحدت العلم
 كان الثاني لغوا وان اختلفت كان الثاني غير متعقد (قوله على القول أولاً) أي وهو قوله
 ومن شرطه ثبوته بغير القياس (قوله واستخرج مما اجاب به) أي ذكر ما اجاب به في حال
 كونه مبرهاً من حيث التامل وعمال الفكر وهو ناتج عن عدم التامل (قوله لاطائل
 فحتمه) أي لا يمكن منع عليه الطعم في المثال المتقدم من القياس التسديري وارجح
 تصحيحه في صورة الاقتصار على قياس التفاح على البر بدعوى ظهور الفائدة المتقدمة
 عنوة (قوله وعلى تقدير اعتباره) أي اعتبار التقييد فكان ينبغي حل اطلاقهم أي

(وان لا يعدل عن سنن القياس) فاعدل عن شئنه أى خرج عن منهاجه لالمعنى لياضاً على محله لتعدوا التعذبة فخلتد كشهادة
خزجة قال صلى الله عليه وسلم من شهدته خزجة غسبه فلا يشهد هذا (١٨٣) الحكم لغرضه وان كان أعلى منه رتبة في

المعنى المناسب لذلك من الذين
والصدق كاصديق رضى الله
عنه وقصة شهادة خزجة رضى
الله عنه رواها أبو داود وابن
خزجة وحاصلها أن النبي صلى
الله عليه وسلم ابتاع فرساناً
أعرابي فجده البيع وقال لهم
شهادتي شهادتي فشهد عليه
خزجة بن ثابت أي دون غيره
فقاله النبي صلى الله عليه وسلم
ما جئت على هذا أولئك
حاضر معنا فقال صدقتك فيما
جئت به وعلمت أنك لا تقول
الاحق فقال صلى الله عليه وسلم
من شهد به خزجة أو شهد عليه
غسبه هذا القبط ابن خزجة لفظ
أي داود فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته شهادة رجلين
وذكر أهل السير أن ذلك
الفرس هو المسمى من خيل النبي
صلى الله عليه وسلم بالفرجيز بن
صهيلة (و) أن (لا يكون دليل
حكمه) أي الأصل (شاهداً)
لحكم القرع) للاستغناء بحقيقة
عن القياس بذلك الدليل على أنه
ليس جعل بعض الصور المشبهة
أصلاً لبعضها بأولى من العكس
مثله ما لو استدل على روية
البرجيد بحكم الطعام الطعام
فلا يثبت ثم قدس عليه الذرة بجماع

الطلاق القوم فانهم قالو يشترط كونه غير فرع ولم يقيدوا بما ذم يظهر لوسط فائدة كما
قيدوه ولم يقولوا أيضاً مطلقاً فغير أنهم سمحوا للتقيد به فغير أنهم مطلقاً
تضمن القيد بالقياس المذكور لا مطلقاً فلا تقتصر القيد المذكور كقولهم
ذلك لهم المصنف بقوله رقيب مطلقاً فكان المناسب على فرض اعتبار القيد المذكور
جاء إطلاقهم عليه بأن يقول فيما تقدم ومن شرطه نبوته بقوله القياس ان لم يظهر لوسط
فائدة أو يقتصر هنا على قوله هذا وشيخنا فرع ان لم يظهر لوسط فائدة وان لم يزل عليه التكرار
على ما تقدم وقوله لان يحكي بقسلى أى لان يحكى الإطلاق بقسلى المقدمة تضعيف
ما ذهبوا اليه مما أنه هو الصحيح وعلى فرض أن القيد هو الصحيح فعادتهم سمحوا له
لجعلها على ما شافى القيد وتضعفها بالانساب (قوله وان لا يعدل عن سنن القياس)
ما عدل ضمير يعود على حكم الأصل أى يشترط في حكم الأصل أن يكون جارياً على
سنن القياس وطريقته بأن يكون مشغلاً على معنى يوجب تعديته من الأصل إلى القرع
فما خرج من ذلك بأن لم يشغل على المعنى المذكور ولا يأس على محله كالحكم الثابت
تأخره رضى الله عنه وهو يقول لم يثبت وجعلها قاعدة مقام شهادة رجلين فان العلة في
ذلك تعديته وعلمه بأنه صلى الله عليه وسلم لا يقول الاحق وسببه الى فهم حل الشهادة
بالاستناد لذلك وظاهر ان هذا غير موجود في غيره ضرورة ان السبق المذكور لا يتصور
في غيره بعد نبوته (قوله لالمعنى) أى لالمعنى يعطى الى الغير أعين من عدم وجوده
أصلاً أو وجوده على لا يتعدى كانه (قوله غسبه) أى كافيته عن شهادة اثنين (قوله فلا
يثبت هذا الحكم) أى قبول شهادته وحدها بشهادة رجلين (قوله المناسب لذلك) أى
للمصادفة وقوله من الدين والصدق بيان للمعنى المناسب (قوله وعلمت أنك لا تقول الا
حقاً) أى ومن جعل ذلك شراً أولاً هذا القرع من الاعرابى (قوله فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته شهادة رجلين) أهل ذلك في غير الزنا ونحوه مما يثبت بشهادة رجلين (قوله
لا استغناء محنته عن القياس بذلك الدليل) الانساب في التعليل لانه لا معنى للاحق
أحدهما بالآخر ثم أن دليلهما واحد (قوله فان الطعام الخ) علة لقوله مثله أى وجه
كونه مثلاً لان الطعام الخ وقال الانساب لا يخفى ان هذا الكلام انما يطابق ما مضى
ان لو كانت العبارة وان لا يكون موضوع دليل حكم الأصل او متعلقه شاملاً للقرع
اه وقد يجب بانه اذا اندرج في موضوع الدليل كل من الأصل والقرع كان الدليل
مستترا لا له المانع اندراجها في موضوعه ومتعلقه فرع دالة الدليل على المعنى العادى
عليه ما فاطمة حاصلة غاية الامر ان في التعبير تسامح مثله شائع شائع فلا اعتراض به
(قوله وسبباً من شروط العلة الخ) مقصود به هذا الفرق بين ما هنا من الاشتراط

الطعام فان الطعام يتناول الذرة كالبزواء وسبباً من شروط العلة أن لا يتناول دليلها حكم القرع بعمومه أو خصوصه
على الاحتياط بل المعنى على جواز دليلين على مدلول واحد كما ساقى لا يأتى هنا بما يفهم من العلة السابقة في الوجه

المذكور وما يأتي في العلم من اشتراط عدم تناول دليلها حكم الفرع على المختار فذكر
 الخلاف فيما يأتي دون ما هنا وحاصل الفرق ان الخالف في اشتراط ما ذكر في العلم بناء على
 جواز دليلين على مدلول واحد وهذا البناء غير متأثر هنا اذ جعل أحد المدلولين أصلاً
 والآخر فرعاً مقبلاً على ذلك الأصل ليس بأولى من العكس فالقياس لا يصح لما يلزم عليه
 من التمسك فكذا كان هذا الشرط متفقاً عليه دون الآخر في هذا أيضاً ما أشار إليه
 واعترضه العلامة ومثله الشهاب واللفظ للاول بما نصه من الدين ان دليل العلم دال
 على حكم الأصل قطعه اذ معنى الدلالة على العلم الدلالة على حكم الفرع كان دالاً على حكمه
 المأمور أو باعتنا عليه فاذا فرض أنه دال على حكم الفرع كان دالاً على حكمه قطعاً
 قيل في أحدهما يلزم أن يقال في الآخر أي يلزم أن يأتي هنا مقابل ما يأتي في قول
 الشارح لا يأتي هنا مجموع وقد عمل سم للفرق بين المسئلتين بما لا حاجة الى ايراد
 (قوله) وفي المسنف بالظاهر يدل الضعيف أي حيث لم يقل وأن لا يكون دليله وكان
 الشارح يشير الى أنه لا وجه للعدول الى الظاهر وقد يقال بوجه العدول دفع توهم عود
 الضعيف الى غيره حكم الأصل بما هو أقرب منه لفظاً كالنظير القياس وقد يقال هذا
 التوهم بعيد جداً فكذا لم يعرج الشارح عليه على أن هذا التوهم لا يأتي في قوله وكون
 الحكم متفقاً عليه اذ لو أتى بالضعيف لم يتوهم عود حكم الفرع بلا شبهة (قوله) والا
 فيحتاج أي وان لم يتفق عليه فإنه يحتاج عند توجه المنع عليه الى اثباته فينتقل الى
 مسئلة أخرى وهي اثبات حكم الأصل قال شيخ الاسلام أي وهو ممنوع عنه وبطلان اذ لم
 يرم المسندل اثبات الحكم والعلم والا فليس ممنوعاً كما يلزم عما يأتي فلا يثبت عند عدم
 الاتفاق اهـ (قوله) ويقوت المقصود أي وهو اثبات حكم الفرع (قوله) إيماناً بالنص
 الباحث منه) يجب عنه بأنه يتأتى له منعه من حيث العلم كما هو المراد وان لم يثبت
 منعه من حيث هو قاله شيخ الاسلام وبه يجب عن ايراد الكمال بقوله هذا لا يلتزم مع
 اشتراط اتفاق الخصمين عليه اهـ أي لان اشتراط الاتفاق يدل على طلب سبب المنع كما
 يدل عليه قول الشارح والاحتجاج عند منعه الى اثباته الخ وان التعليل بقوله لا يتأتى
 للخصم الباحث منعه يدل على طلب عدم سبب المنع فهو ما متناهيان (قوله) فإنه
 لا مذهب له أي من حيث البحت وأما من حيث العمل فله مذهب يعمل به (قوله) ولكن
 لعلمين مختلفتين الجار والمجرور متعلق بمحذوف والتقدير ولكن ثبتا لعلمين الخ ويصح
 جعله صلة للاتفاق فيكون متعلقاً بقوله متفقاً لان الاتفاق انشأ بواسطة العلمين وأما قوله
 الآخر اول علمه فيتمتعين متعلقه بمحذوف أي او كان ثانياً الصلة اذ لا يمكن أن الوصف
 بالاتفاق العلم مع الاختلاف في وجوده واما وقال العلامة لا يخفى ان القسم الثاني لعلمين
 ايضا لا لعلمة كما هو ظاهره فالصواب في التقابل ان يقال بعدم قوله مختلفتين فان منع
 انهم عليه علمة المسندل لا وجودها في الأصل فهو مركب الأصل وان منع وجودها

وأي المسنف بالظاهر يدل
 الضعيف الرجوع الى حكم الأصل
 المحدث عنه في قوله دليل حكمه
 وفي قوله (وكون الحكم) أي في
 الأصل (متفقاً عليه) والا
 فيحتاج عند منعه الى اثباته
 فينتقل الى مسئلة أخرى ويتوهم
 الكلام وينتو المقصود
 (قبيل بن الأمة) حتى لا يأتي
 المنع بوجهه (واوضح بين
 الخصمين) فقط لان البحت
 لا يعدو هذه (و) الاصح أنه
 لا يشترط مع اشتراط اتفاق
 الخصمين فقط (اختلاف الأمة)
 ضمير الخصمين في الحكم بل يجوز
 اتفاقهم فيه كخصمين وقيل
 يشترط اختلافهم فيه لثبات
 انهم الباحث منعه فإنه لا مذهب
 له (فان كان الحكم متفقاً) عليه
 (يتم ما ولكن لعلمين مختلفتين)
 كما في قاس على بالافقة على حلى
 الصيغة في عدم وجوب الزكاة

فان عدمه في الاصل متفق عليه
 يتناو بين الحنفية والعلية فيه
 عندنا كونه حلياً مباحاً وعندهم
 كونه مال صبة (فهو) أى
 القياس المشغل على الحكم
 المذكور (مركب الأصل) سمى
 بذلك لتركيب الحكم (فيه)
 أى بنائه على العليين بالنظر الى
 الخصمين (أو) كان الحكم متفقاً
 عليه بينهما (العله يمنع الخصم
 وجودها في الأصل) كما في قياس
 ان تزوجت فلانة فهي طالق على
 فلانة التي أترجوها طالق في عدم
 وقوع الطلاق بعد التزوج فان
 عدمه في الاصل متفق عليه يتناو
 وبين الحنفية والعله تعليق
 الطلاق قبل ملكه والحنفي يمنع
 وجودها في الأصل ويقول هو
 تمييز (مركب الوصف) سمى
 القياس المشغل على الحكم
 المذكور بذلك لتركيب الحكم
 فيه أى بنائه على الوصف الذي
 يمنع الخصم وجوده في الأصل
 (ولا يقبلان) أى القياسان
 المذكوران لمنع الخصم وجود
 العلة في الفرع في الاول وفي
 الاصل في الثاني (خلافاً
 للثانين) في قولهم يقبلان
 نظراً لاتفاق الخصمين على حكم
 الاصل

في الاصل فهو مركب الوصف اهـ وأجاب سم بان السر فيما صنعه الشارح الاشارة
 الى أنه لم يعتبر في التسمية بمركب الوصف وجوده على الخصم كما بهم من توجيهه الشارح
 تلك التسمية حتى لو فرض عدم تعليقها بالكلية كانت التسمية بذلك بحالها اولى من ذلك من
 دقائقي هذا الكتاب اهـ (قوله فان عدمه في الاصل) أى وهو حلي الصبة متفق عليه
 يتناو بين الحنفية والعله كذا المالكية وبين الحنفية فالقانس هنا الشافعية
 والمالكية القائلون بعدم وجوب الزكاة في حلي البالغة كالصغير فلهذا المذكور وهو
 كونه حلياً مباحاً والحنفية يرون أن العلة في عدم وجوب الزكاة في حلي الصبة كونه حلي
 صبة وهذه العلة غير موجودة في حلي البالغة فالقياس المذكور غير مقبول لمنع الخصم
 وجود العلة في الفرع كما أوضحه الشارح (قوله أى القياس المشغل الخ) اعلم انحتاج
 الى ذلك لان كلام المصنف بهم هو عدم الخصم من قوله فهو عائد على الحكم مع أن
 المسمى بمركب الأصل هو القياس لا الحكم (قوله أى بنائه) أشار بذلك الى أن التركيب
 في مركب الأصل وكذا في مركب الوصف كما سيقتول بمعنى البناء المذكور ولا معنى
 التركيب ضد الافراد وهو تابع في ذلك للامدى وفي العبد ما يحال ذلك وهو خلاف في
 التسمية مع الاتفاق على أن سمى المركب في القسمين كما ذكره الشارح والتسمية أمر
 اصطلاحى لا مشاحة فيه حال الكمال وما سلمه الشارح تعالى لمدى اقرب مما سلمه
 العبد ومثله ابن الهيثم (قوله فان عدمه في الاصل) أى وهو فلانة التي أترجوها
 طالق (قوله متفق عليه يتناو بين الحنفية) مثل الحنفية في ذلك المالكية فان العلة
 عندنا أى المالكية في الأصل عدم ملك أهل الذي يقع عليه الطلاق وهو العصة
 فالطلاق المذكور تمييز لا تعليق وأما التعليق فيقع به الطلاق عند حصول المعلق
 عليه لوجود ملك الممل الذي يقع عليه الطلاق حينئذ (قوله ويقول هو تمييز) أى
 فلا يصح القياس المذكور لعدم وجود العلة التي تعدى الى الفرع في الاصل (قوله
 ولا يقبلان) أى لا يمتنعان على الخصم وإما بالنسبة للقانس ومقلده فبعدد به فان
 قبل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف منع أن الخصم يمنع وجود العلة في الاصل
 بنائه قوله الا في فائدة فاعلى الاصل ولكن رام المستدل اثبات حكمه ثم اثبات
 العلة فالاصح قبوله فانه في ذلك قطع منع الخصم وجود العلة في الاصل أيضاً مع أن
 القياس مقبول أى ناهض على الخصم فلما امتناعا لان الكلام هنا في مركب
 الوصف باعتبار مجرد الاتفاق على الحكم مع منع الخصم وجود العلة في الاصل بدون
 اثبات المستدل لها والكلام هناك مع اثباتها كما يصح بذلك الكلام في الحليين سم
 (قوله في الاول) أى القياس الاول وهو مركب الأصل وقوله في الثاني أى القياس
 الثاني وهو مركب الوصف (قوله للثانين) أى مقلدى أبواب المذاهب المجتهدين وهم
 بجمد والمذهب ونحوهم الذين يمتنع كل منهم لقول امامه على خصمه المقلد لامام آخر

(ولو سلم) المصنف (العلة)
 لم يستدل أي سلم أنها ما ذكره
 (فان ثبت المستدل وجودها)
 حيث اختلف فيه (أو سلم) أي
 سلم وجودها (المنظر المتضمن
 الدليل) عليه لتسليمه في الثاني
 وقيام الدليل عليه في الأول
 (فان لم يتفق) أي المصنفان (على
 الأصل) من حيث الحكم والعلة
 (ولكن) دام المستدل اثبات
 حكمه (بدليل) ثم اثبات العلة
 بطريق (فالأصح قبوله) في ذلك
 لأن إثباته بمنزلة اعتراف المصنف
 به وقيل لا يقبل بل لا بد من
 اتفاقهما على الأصل صونا
 للكلام عن الاشارة (والصحيح)
 أنه لا يشترط في القياس
 (الاتفاق) أي الإجماع (على
 تعليل حكم الأصل) أي على
 أنه مععل (أو النص على العلة)
 المستلزم لتعليله لأنه لا دليل على
 اشتراط ذلك بل يكفي في إثبات
 التعليل بدليل وقد تقدم أنه
 لا يشترط الاتفاق على وجود
 العلة خلافاً لنزعه وانما ترقى
 بين المستلزمين لمناسبة المجلين
 (الثالث) من أركان القياس
 (الرفع وهو الحمل المشبه)
 بالأصل (وقيل حكمه) وقد
 تقدم أنه لا يتفق قول كالأصل
 بأنه دليل الحكم

(قوله ولو سلم المصنف العلة المستدل الخ) أي سلم أنه العلة في الرأب الطعم مثلاً ولو سلم
 وجودها في الأرض مثلاً (قوله حيث اختلف فيه) أي في القرع كما استظهره سم تبعاً
 لشبهة الشك من قول شيخ الإسلام قوله فثبت وجودها أي في القرع وأقرب الأصل أنه
 (قوله فان لم يتفق الخ) قال العلامة هذا لا يلزم جعل اتفاق المصنفين شرطاً في آخر
 عبارة وأجابهم عما صرح به من أنه ما هنا ما سبق فقوله هناك يشترط كونه متفقاً عليه
 أي حيث لم يرد إثباته بالدليل وبما حصل حيث قد من مجموع الموضعين أن الشرط عند
 المستنف أحد الأمرين من الاتفاق أو الاثبات وأن الأصح هنا لا يشترط شيء من
 الاتفاق لاكتشافه بالاثبات المذكور وقوله وإن مقابله يشترط ذلك الموضع لعدم
 اكتشافه بما ذكره وبما لا يسقط ما أطال به وما ذهبه من عدم الملازمة وأن القبول من
 في كلام المصنف على عدم اشتراط الاتفاق وكله وقع أن قوله فان لم يتفق الخ تفرع على
 اشتراط الاتفاق وليس كذلك كما هو ظاهر فتأمل ثم رأيت شيخ الإسلام تعرض لدفع
 المناقذين الموضعين فراجعهم اهـ قلت لأشأن عبارة المصنف فهو موقوفة بأخاطة التعميد
 المذكور وإن كان مراده حيث لم يذكر هذا بلصق ما تقدم لكونه مقيدة لا إطلاق مفهومه
 من عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق كما قاله شيخ الإسلام وحيث أنه قد افرغ على
 ما تقدم تماماً فوجه كلام سم من أن ما هنا غير مفرغ على ما تقدم غير صحيح وأما دعواه أن
 اعتراض العلامة بأن ما هنا مبني على عدم اشتراط الاتفاق مبني على تفرع ما هنا على
 ما تقدم فهو متنوعة معاً لا يصح على متأمل (قوله بطريق) أي صواب من مسائلها
 الاسمية وانما عبر في جانب إثبات العلة بالطريق وفي جانب إثبات الحكم بالدليل وإن كان
 الطريق دليلاً أيضاً نظر المشاع في الاستعمال من التعمير عن دليل إثبات العلة بالطريق
 (قوله المستلزم لتعليله) بالرفع نعمت النص (قوله بل يكفي إثبات التعليل بدليل) راجع
 للمستلزمين فثبت التعليل في الأول بمعنى إثبات أن الحكم مععل أي وإثبات أن علة كذا
 أيضاً لا بمجرد إثبات أن الحكم مععل بدون تعيين العلة لا يتم به القياس وإثبات التعليل
 في الثانية بمعنى إثبات ما هو العلة وأورد أن هذا لا يغني عنه قوله فان لم يتفق الخ فإنه
 يفيد عدم اشتراط الاتفاق على العلة الآن يجب بان المراد في ذلك أنهم لم يتفقوا على أن
 العلة كذا مع اتفاقهما على أن الحكم مععل وفي هذا التمام يتفقان على أن الحكم مععل
 سم (قوله وقد تقدم الخ) جواب سؤال تقديره أن هاتين المسئلتين وهما الاتفاق على
 تعليل حكم الأصل والاتفاق على وجود العلة متساويتان في كون كل منهما متفقاً عليه
 ويصح اتقاهما بكل من الأصل والحكم وماصل الجواب أنه ذكر في كل محل ما لم يزيد
 مناسبة به وأوضح ذلك العلامة بقوله يعني أن المسئلة الأولى وهي عدم اشتراط الاتفاق
 على وجود العلة معهما الأصل لأنه محل وجودها فانسب ذكرها في مباحث الأصل
 والمسئلة الثانية وهي عدم اشتراط الاتفاق على أن حكم الأصل مععل محلها حكم الأصل

لكنه من مباحثه فتناسب ذكرها فيه والحاصل أن وجود العلة من عوارض الاصل
 والتعليل من عوارض الحكم فالتناسب ذكر العارض عند ذكر مباحث معروضه اه
 (قوله ومن شرطه) أي من اشارة الى أنه لم يستوف صرحا شروط القرع اذ بقي منها
 أن لا يعارض على ما يأتي فانه شيخ الاسلام وقد يقال قد صرح بهذا الشرط وان لم يعنونه
 بعنوان الشرطية فالتناسب حذف من حيث لا يمكن أن يجاب بان كلمة من مسطرة على
 كل من الشروط باقراده ولا شك ان كل واحد بعض منها كذا قبل قلت لا ينبغي ان مثل
 هذا المعنى الذي لم يتضمن كبر فائدة غير موجب بالانبيان بها فالوجه حذفها لعدم الحاجة
 اليها ونوات الاختصار بذكرها حيث لا (قوله فيه) أي في القرع بمعنى المثل المشبه
 كما تقدم ولا يصح أن يكون بمعنى الحكم لان وجود العلة انما يكون في المثل لا في الحكم
 (قوله من غير زيادة) متعلق بوجود والمراد بالزيادة الزيادة بقوى الشدة والقطع بوجود
 في القرع على ما سألنا في وما الزيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ما سبق ان شاء الله
 تعالى (قوله ليهدي) علة للشرط المذکور رأى اعمدا ذكر شرط (قوله لا يهاجمه الخ) قال
 العلامة قدس سره ان وجه هذا الابهام هو انه لا يقع أيضا في قول المصنف في حد القياس
 لمساواة في علة حكمه في نظريه بقرع القياس الاولى منه اه قلت ولم يقع ايضا في
 قوله الاتي وليس الاصل الخ وانظر لرجع الى موافقة ابن الحاجب في عين ما قاله مع
 اعتراضه هنا عليه وسأقي في كلام الشارح ثم اشارة الى هذا وان ما قاله ابن الحاجب
 هو الاولى واعلم ان ما ذكره المصنف من الابهام في عبارة ابن الحاجب مدفوع بان المراد
 بالمساواة في العلة ان توجد حقيقة تماثلها في القرع بحيث لا يصح كون الاختلاف الا
 بالعدد والتشخيص من حيث المثل فقط فان الاسكار القائمة بالخر غير شخص القائم بالنبذ
 والحقيقة واحدة واذا كان المراد بالمساواة ما ذكرنا سابقا في ذلك فزيادة في القرع بقوى
 الشدة والقطع وبدل لما قلناه قول السعد التمار في قول ابن الحاجب في شروط
 القرع منها أن يساوى في العلة اهل الاصل فيما يقصد من عين أو جنس وأن يساوى
 حكمه حكم الاصل فيما يقصد من عين أو جنس اه ماله ثم المساواة في العلة لا تنافي
 كون الحكم في القرع أقوى أو أدنى وكونه أقوى أو أدنى لا تنافي للمماثلة لحكم الاصل
 لان المراد بها عدم الاختلاف في عين الحكم أو جنسه والمراد بالعينة المساواة في تمام
 الحقيقة بحيث لا يكون اختلاف الا بالعدد فقط فيما يقصد من عين أو جنس اشارة الى
 انه لا يجب المساواة في قوة وضعف أو قطع وظن وشك ذلك اه على أن الزيادة في كلام
 المصنف تجعل الزيادة باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كما تقدم لعدم المساواة في تمام
 الحقيقة حيث لا يمكن اشارة بقرع كما قال الى التبري من عدة اعتراض
 المصنف المذکور وبدل فيما سبق في عند قوله وليس الاصل الخ وليس ههنا كلام طويل
 بلا طائل لا فائدة في ايراد مع رده بل تأمله منقضا (قوله بوجوده في القرع) ليس هذا

(ومن شرطه) أي القرع (وجوده)
 تمام العلة التي في الاصل
 (فيه) من غير زيادة أو معها
 كالاسكار في قياس النبذ على
 الخمر والزيادة في قياس الضرب
 على التأنيف ليهدي الحكم
 الى القرع وعدل كما قاله
 قول ابن الحاجب أن يساوى
 في العلة اهل الاصل لا يهاجمه أن
 الزيادة تضر (فان كانت) أي
 العلة (قطعية) بان قطع بعلة
 الشيء في الاصل وبوجوده في
 القرع كالاسكار والزيادة فيما
 تقدم (فقطعي) قيامها حتى
 كان القرع فيه تماثلا دليل
 الاصل

فان كان دليله ظنياً كان حكم القرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بان ظن عليه الشيء في الأصل وان قطع بوجوده في الفرع
(قياس الادون) أي فذلك القياس ١٨٨ ظني وهو قياس الادون (كالتماخ) أي كقياسه (على البر) في باب

من مفهوم العلة القطعية بل زائد عليه ذلك لما يكون به القياس قطعياً فآله العلامة
وهو ظاهر ورود سم ذلك مردود كالماتحفي على من سلك جادة الانصاف (قوله) فان كان
دليله ظنياً (الخ) علم منه أن قطعية القياس بالتفسير المذكور لا تنجز قطعية حكم
القرع فآله شيخ الاسلام أي بل قد يكون قطعياً وقد يكون ظنياً بحسب الدليل (قوله)
بان ظن عليه الشيء في الأصل وان قطع بوجوده في الفرع) أي وكذا ان قطع بوجوده في
الأصل وظن في القرع فصور الظنية ثلاث فقول الشارح بان ظن الباقي به أي الكاف
للتناول هذه الصورة أشار به سم (قوله) قياس الادون من إضافة الاسم الى الآخر
أو الموصوف الى الصفة فان قيل كان القياس أن يقول ظني قلنا كفى عن ذلك
بفهمه من القاطبة وعدل الى افادة فائدة سم أي تلك الفائدة هي التسعة بكل
من الاسمين كأدواته الشارح (قوله) أي كقياسه على البر) أي في البرية كما أشار لذلك
بقوله في باب البر (قوله) ويحتمل ما قيل ان القوت) أي مع الادوات كما هو مذهبنا معاشر
المالكية وقوله أنها القوت يفهم من أن لان الجمله يدل من ما قوله أو الكل أي كما
هو قول أي حنفية رحمه الله تعالى (قوله) فآدوية القياس من حيث الحكم (الخ) هذا
واضح في شروح هذا المثال والافتد يكون القياس ظنياً ويكون الحكم في الفرع أو في منه
في الأصل لتوأشدية العلة في القرع فالوجه أن القياس الظني قد يكون أو في مساويا
كما يؤخذ من كلام الصفي الهندي سم (قوله) وتقبل المعارضة فيه أي في القرع
(الخ) المعارضة مقابلة دليل المستدل بدليل ينتج نقض أو ضد ما تبطل دليل المستدل
المذكور (قوله) بمقتضى نقض (الخ) أي بقياس مقتضى (الخ) وقوله نقض أو ضد كل
منها منصوب بلاثنتين لضافتهما الى مثل ما أضيف اليه خلاف فهو على حد قوله

يا من رأى عارضا يسريه * بين ذراعي وجهه الاسد

وقوله على المختار راجع لقوله وتقبل المعارضة فيه (قوله) الى غيره أي غير ما قلنا من
معرفة (الخ) وهو متعلق بخروج وذلك الغير الذي يحصل الخروج اليه وهو معرفة صحة نظر
المعارض في دله (قوله) وأجيب (الخ) حاصل الجواب عدم لزوم الخروج عن المقصود
المذكور (قوله) بان القصد أي قصد المعارض (قوله) لايات مقتضاها) أي وهو
استدلال المعارض على الحكم وان كان حاصله لكنه غير مقصود (قوله) المؤدى الى
ما تقدم أي من الانقلاب المذكور (قوله) وموصوتها أي المعارضة وقوله في القرع
مجرد إضاح كالماتحفي (قوله) مثال النقض أي الوصف المقضي للنقض (قوله) المسح
(الخ) المسح هو القرع وقوله ركن في الوضوء هو العلة المعبر عنها بالوصف وقوله فيس
تثليته هو الحكم وقوله كالوجه هو الأصل المشبه به وقول المعارض مسح في الوضوء هو
العلة والوصف المعارض به المقضي نقض حكم المستدل وهو عدم سدنية التثليث

الربا (بجامع الظن) فآله العلة
عندنا في الأصل ويحتمل ما قيل
انها القوت أو الكل وليس في
التفاح الا العلم فنثبت الحكم
فيه أدون من ثبوته في البر المشغل
على الارصاف الثلاثة فآدوية
القياس من حيث الحكم لا من
حيث العلة أفلا يحتمل علة
كما تقدم والأول أي القطعي
يشمل قياس الاووي والمساوي
أي ما يكون ثبوت الحكم فيه
في الفرع أو في منه في الأصل
أو مساويا كقياس الضرب
للاولين على التأخيف لهسا
وقياس احرار مالي النبي على
أكله في الحر منيما (وتقبل
المعارضة فيه) أي في الفرع

(يعتض نقض أو ضد خلاف
الحكم على المختار) وتقبل لا تقبل
والا لا تقبل منسب المناظرة إذ
يصير المعارض مستدلا بالبر العكس
وذلك خروج عما قصد من معرفة
صحة نظر المستدل في دليله الى
غيره وأجيب بان القصد من
المعارضة عدم دليل المستدل
لا إثبات مقتضاها المؤدى الى
ما تقدم وموصوتها في الفرع أن
يقول المعارض للمستدل
ما ذكرت من الوصف وان قضى
ثبوت الحكم في الفرع تعتدى
وصف آخر يقتضى نقضه

أو ضد مثال النقض المسح وكن في الوضوء فيس تثليثه كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء (قوله)
فلا يس تثليثه كسح الخلف ومثال البند

الوتر واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشبه بغيره في وقت بوقت ملازمة الخس فيسحب كالغبر أو ما
المعارضة بقض خلاف الحكم فلا تعدح قطعاً لعدم منافاته الدليل ١٨٩ المستدل كما يقال العين الغدوس قول يأثم

قائله فلا وجب الاستدلال
كشهادة الزور فيقول المعارض
قول مؤ كذا للباطل يظن به
حقته فيوجب التعزير
كشمادة الزور (والختار) في دفع
المعارضة المذكورة زيادة على
دفعها بكل ما يعترض به على
المستدل ابتداء (قبول)

الترجيح (وصف المعارض على
وصف المعارض) يرجح بما يأتي
محل لتعين العمل بالراجح وقول
لا يقبل لأن المعارض في المعارضة
حصول أصل الظن لاساواته
لظن الأصل لا يتغير لعلمها
وأصل الظن لا يندفع بالترجيح
(و) (الختار) على قبول الترجيح
(أنه لا يجب الإيلاء البسه في

الدليل) ابتداء وقيل يجب
لأن الدليل لا يتم بدون دفع
المعارض وأجيب بأنه لا معارض
حينئذ فلا حاجة إلى دفعه
قبيل وجوده وهذه المسئلة
ذكرها لا مدى ومن تبعه في
الاعتراضات وذكرها هنا أنسب
لأننا نأول إلى شرط في القرع وهو
أن لا يعارض كما عده الأمدى
هنا ووجهه أن الدليل لا يثبت
المدى إلا إذا سلم عن المعارض
(ولا يقوم القاطع على خلافه)
أي خلاف القرع في الحكم
(وفاط) إذ لا حصة للقياس في شيء
مع قسام الدليل القاطع على
خلافه (ولا يقوم خبر الواحد) على خلافه (عند الاكثر) فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في مجته

(قوله الوتر) هذا هو الفرع وقوله واظب هي العلة عند المستدل وهو الحنفى والتوقيت
الآخر هو العلة والوصف المعارض به عند المعارض كالشافعى والمالكي وقوله فيجب
هو الحكم الذى أثبت المستدل وقوله كالتشبه هو الأصل المشبه به وأراد بالتشبه
الثاني وقوله يستحب هو ضد الحكم الذى أثبتته المستدل وذلك ضد هو مقتضى العلة
المعارض بها وهو التوقيت المذكور وقوله كالغبر هو الأصل في دليل المعارض (قوله
كما يقال) أى من طرف المالكية وقوله العين الغدوس هو القرع وقوله قول يأثم قائله
هو العلة وقوله فلا وجب كالتشبه هو الحكم وقوله كشهادة الزور هو الأصل وقوله
قول مؤ كذا للباطل يظن به حقيقته هو العلة المعارض بها وهو الحكم الذى افتضته وجوب
التعزير وهو غير مناف للحكم الذى أثبتته المستدل لأنه يجمعها فالمعارضة المذكورة غير
قادرة لعدم كونها منافية لدليل المستدل كما ذكره الشارح (قوله بكل ما يعترض به الخ)
متعلق بالمعارضة أو بدفعها ويكون على حذف مضاف أى يدفع كل فادح يعترض به على
المستدل كذا فارق في مسئلة المسح بأن يقال هناك فارق بين مسح الرأس ومسح الخلف
بأن مسح الخلف يبيده بخلاف الرأس وحاصله ابتداء فادح من المستدل في دليل المعارض
وقوله ابتداء معسول لدفعها أو لم يعترض (قوله لتعين العمل بالراجح) علة لقبول
الترجيح (قوله وقيل لا يقبل الخ) ووجه الكمال بين الأهم بأنه لو صح هذا الدليل لاقتضى
منع قبول الترجيح مطلقاً لأن الترجيح انما يفيد برهان ظن على ظن بخلافه والاجماع
هى قبول الترجيح مطلقاً فاهل شيخ الاسلام وقوله حصول أصل الظن الخ أى لأن العبرة
في المعارضة بحصول ظن علمية الوصف الذى ابتداء المعارض ولو كان ظن علمية الوصف
الذى ذكره المستدل أقوى فالشرط في المعارضة وجود مجرد ظن العلمية في الوصف
الذى ابتداء المعارض لاساواة الظن المذكور اظن علمية وصف المستدل فقوله حصول
أصل الظن أى علمية وصف المعارض وقوله لاساواته أى الظن لظن الأصل أى لظن
علمية وصف الأصل أى الوصف المشتغل عليه الأصل الواقع في قياس المستدل وهو علة
الحكم فيه (قوله لا يجب الإيلاء البسه) أى لا يجب التعرض البسه لأن ترجيح وصف
المستدل على وصف معارضة خارج عن الدليل فاهل شيخ الاسلام (قوله وهذه المسئلة)
أى قوله وتقبل المعارضة فيه الخ (قوله لأننا نأول إلى شرط في القرع) أى وذكرنا الشرط
مع مشروطه وهو هنا القرع أنسب (قوله وهو أن لا يعارض) أى دليل القرع الذى هو
القياس وقوله أن لا يعارض أى معارضة لا يتأتى دفعها والافتكاف يصح كونه شرطاً
في القرع مع قبول المعارضة فيه ودفعها كما ذكره المصنف وغيره شيخ الاسلام (قوله
ووجهه) أى وجه عده شرطاً للدليل أى القياس لا يثبت المدعى وهو ثبوت حكم
الأصل لا قرع إلا إذا سلم عن المعارض (قوله ولا يقوم القاطع) عطف على وجود من

قوله ومن شرطه وجود تمام العلة الخ فالقول منصوب بأن مضمرة وجوزا على حد قوله
وليس عبارة وتقرعني * ومنه قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من
وراء حجاب أو يرسل رسولا وليس هذا من مواضع شذوذ تقدير أن تقدم المصدر
المعطوف عليه قال في الخلاصة

وإن على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو مضاف

قال سم وأعلم ان القاطع قد يشعل الاجماع حيث يكون قطعا كما يعلم مما سبق في مجته
وأما حيث لا يكون قطعا فينبغي أن يمنع القياس أيضا كثيرا لو اختلفا في ان ينقص عنه
ثم فيما إذا كان سكوتيا نظرا فليتنامل (قوله وليسوا بالاصل الخ) قال سم أقول معناه
وتكن مساواة للاصل ومساواة حكمه لمحكم الاصل فيما إذا كان هذا الكلام اشتراط
كون المساواة في ذات كذا لا اشتراط نفس المساواة لانها تقدمت ويؤيد ان المراد ذلك تغييره
بصفة الامر دون تغييره فهو ومن شرطه كذا أو أن يساوى الخ وحاصله أنه شرط فيما
تقدم المساواة وشرط هنا كونها فيما إذا كذا لا تكرار في هذا الكلام بوجه ولا حاجة الى
أن يقال ذكر المساواة هنا لثبوت كذا هذه الزيادة تتأمل ذلك فانه في غاية الحسن والدقة
الى آخر ما طال به في تصويب ما عبره المصنف أولا وثانيا عملا لادعائه الى الانحصار الجملة
والا فلا يشبهه على عاقل فضلا عن فاضل اشغال تغييره على التسكوار والتطويل المنافي
للاختصار كما اشار الى ذلك الشارح وأما ذكره سم من أن المذكور فيما تقدم نفس
المساواة والمذكور هنا المساوي فيه فلا يفتي أن مثل ذلك يخرج عن سلوك جادة
الطريق في الاستعمال ونزول عن مرتبة حسن اداء المقال فاي حسن رأى دقة في ذلك
فضلا عن غاية افتتأمل ذلك (قوله بالنسبة لاول) أي وهو مساواة الفرع الاصل فيما
يقصد من عين أو جنس والثاني هو مساواة حكم الفرع حكم الاصل فيما يقصد من
عين أو جنس وحاصله اشتراط تساوي الفرع مع الاصل في علمه نوعا أو جنسا وفي حكمه
كذلك فالمراد بالعين النوع لا الشخص لعدم تاتي ذلك اذ من جملة مشخصات العلة اهل
فخصص العلة في الاصل غير مشخصات الفرع كما هو واضح لكنكم ما تجدان نوعا وهو
الطالع وبكذا القول في الحكم واما تصحيح ما في العلة والحكم جنسا فهو أن يكون كل
من العلتين متضمنا للآخر في الجنس مما انفصل في النوع ومثل ذلك يقال في الحكم
والحاصل أنه لا بد من اتفاق على الفرع والاصل وكذا حكمه انواعا أو جنسا لا شخصا
لعدم تاتيه وقد أوضح ذلك الشارح بالمثال (قوله مثال المساواة في عين العلة) أي مثال
قياس المساواة في عين العلة أي القياس المشتمل على ذلك ومثل ذلك يقال في نظائره وقوله
في عين العلة بان يكون نوعهما واحدا (قوله فانه موجودة في التميز بعين نوعا) أي
لان العوض لا يقوم بمجلتين وقد تقدم ذلك (قوله قياس الطرفين على النفس) هذا مثال
فرضي والافظ قطع الطرف ثابت بالنص (قوله فانه اجنس لا تلافيهما) أي لان اتلاف

وليسوا (الفرع الاصل)
وحكمه حكم الاصل فيما يقصد
من عين أو جنس أي عين العلة
أو جنسها بالنسبة الى الاول
وعين الحكم أو جنسه بالنسبة
الى الثاني مثال المساواة في
عين العلة قياس التميز على
الفرع في الحرمة بجامع الشدة
المطوية فانه موجودة في التميز
بعينها نوعا لا شخصا ومثال
المساواة في جنس العلة قياس
الطرف على النفس في ثبوت
القصاص بجامع الجنسية فانه
جنس لا تلافيهما ومثال المساواة
في عين الحكم قياس القتل بقتل
على القتل بمسدد في ثبوت
القصاص

فانه فيها واحد والمجامع كون القتل عددا واما مثال المساواة في جنس الحكم قياس يضع الصغرة على ما لها في ثبوت الولاية للاب أو الجد في جامع الصغر فان الولاية جنس لولايي النكاح والمال ١٩١ (فان خالف) المذ كور ما ذكر أي لم يساوه

فيما ذكر (فقد القياس) لانتفاء العلة عن الفرع في الاول وانتفاء حكم الأصل عن الفرع في الثاني على أن اشتراط المساواة في العلة مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط وجود مقام العلة في الفرع ولو قال هناك من مبيها أو جنسها المقصود بالذ كرهنا لوق في مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيها عدل عنه هناك من انظر المساواة عبارة ابن الحاجب أن يساوي في العلة على الأصل فيما يصدق من عين أو جنس وأن يساوي حكمه حكم الأصل فيما يصدق من عين أو جنس (وجواب المعتز بالخالف) فيما ذكر (بيان الاتحاد) فيه مثاله أن يقيس الشافي على الذي على ظاهره والمسلم في حرمة وطء المرأة فيقول المذني الحرمة في المسلم تنهى بالكفارة والكافر ليس من أهل الكفارة ألا يمكنه الصوم منها انقضاء نيته فلا تنهى الحرمة في حقه فاختلف الحكم فلا يصح القياس فيقول انشائي يمكنه الصوم بأن يسلم ويقا به ويصح اعتناقه والطعام مع الكفر انقضاء فهو من أهل الكفارة فالحكم محدود القياس

النفس والاتلاف الطرف حقة. فثان مختلفان داخلان تحت جنس وهو الجنابة وكذا القول في كون الولاية مطلقة جنس لولايي المال والنكاح ولو قال الشارح لانتفاءهما بثبوت انتلاف كان أولى لأن نوع الجنابة اتلافان كما تقدم لانتلاف واحد منسوب إلى شيئين فانه الشهاب وهو واضح إذا قرض أمم ما نوح مختلفا الحقيقة داخلان تحت جنس لأنوع واحد مختلف للقرين والاك من القسم الاول وما قرول سم وأقول ليس في العبارة ما يقتضي انه اتلاف واحد فان لفظ الاتلاف مفرد مضاف وهو لا ينافي التعدد لأن من صيغ العموم اه لا يمتنع سقوطه إذا تعدد المقادير بالإضافة لا يصرح به الاتلاف عما ذكره التعدد حيث ذكر أفراد الاتلاف لا في حقيقة مع أن المراد التعدد في الحقيقة فتأمل (قوله فانه متواحد) أي بالنوع (قوله فان الولاية) أي مطلقا وقوله لولايي النكاح وأما لى لهذين النوعين (قوله على أن اشتراط المساواة في العلة مستغنى عنه بما تقدم) قال سم قد ذكرنا جواب هذا قريبا فراجع اه قلت قد ذكرنا ما فيه فراجع اه (قوله ولو قال هناك من مبيها أو جنسها) قال الشهاب يلزمه أن يسير عين العلة أو جنسها يا ناقم العلة والجنس ليس نفس القام وكان ما قاله الشهاب رجحه الله تعالى سبق على ما يتوهم من ظاهره بالإضافة من أن المراد يجنس العلة الجنس التي فرد العلة وليس كذلك فان بالإضافة يائية والمراد الجنس الذي هو العلة فكونه نفس القام لا إشكال فيه فانه سم (قوله مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيها عدل عنه هناك من لفظ المساواة) قال سم رجحه الله تعالى قد سبق جواب الاول قريبا والثاني عند قوله ومن شرطه وجود مقام العلة فيه فليراجع اه قلت قد قدمنا ما في ذلك وفيه ذكر الشارح الإشارة إلى أن صانع ابن الحاجب أقدم صانع المصنف ومنه يعلم أن اعترضه عليه فيما مر غير متجه وقد قدمنا أن ذلك فراجع (قوله وعبرة ابن الحاجب أن يساوي في العلة على الأصل الخ) قلت وبما تقر من معارضة فرع له الأصل شخصاً فقط أو شخصاً ونوعاً مع الاتفاق جنساً يعلم سقوط اعترض شيخ الإلام على عبارة ابن الحاجب هذه بأنهم موهمة أن فرع غير الأصل مفهوم ما وان تساوبا صدقهم ان علموا واحدة (قوله بالخالف) حلة المعتز وقوله فيما ذكر أي من العين أو الجنس وقوله ببيان الخ خبراً مبتدأ وهو جواب المعتز (قوله فاختلف الحكم) أي بالنوع لأن أحدهما مؤقت وهو ظاهره والمسلم والآخر مبدوء وهو ظاهره الذي (قوله ولا يكون منصوصاً الخ) ينصب يكون بأن مضرة لفظه على ما عطف عليه قوله ولو قوم القاطع الخ (قوله منصوصاً عليه) أي من حيث حكمه (قوله لما جوزه) أي من نوان دليلين على مدلول واحد (قوله الاتجربة النظر) أي قرين الدهن ورياضته على استعمال صحيح (ولا يكون) الفرع (منصوصاً) عليه (عواطف) لقياس للاستغناء حيث نبذ النص عن القياس (خلافاً لجوزة (لبن) مثلاً على مدلول واحد في عدم اشتراطه ما ذكرنا من قوله وقد القياس عنده معرفة العلة (ولا يخالف) للقياس تقدم النص على القياس (الاتجربة النظر) فان القياس الخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضته للنص له

صحيح (ولا يكون) الفرع (منصوصاً) عليه (عواطف) لقياس للاستغناء حيث نبذ النص عن القياس (خلافاً لجوزة (لبن) مثلاً على مدلول واحد في عدم اشتراطه ما ذكرنا من قوله وقد القياس عنده معرفة العلة (ولا يخالف) للقياس تقدم النص على القياس (الاتجربة النظر) فان القياس الخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به لمعارضته للنص له

القياس في المسائل وهو استثناء منقطع راجع للمسئلة فنظر الى أن المستثنى منه
 القياس المقصود والعمل به لأن الشروط المذكورة شروط للعمل به ثم إن قوله ولا يخالف
 مكررم قوله السابق ولا يقوم القاطع على خلافه ولا خبر الواحد عند الأكثر فلو حذف
 قوله ولا يخالف المذكور الاستثناء المذكور مع قوله ولا يقوم القاطع على خلافه كان أولى
 وفي جواب سم نظر لا يخفى فراجعهم (قوله منقطع ما على حكم الأصل) أى من حيث
 الظهور والتعلق بالمكف والأحكام الله قديمة لا توصف بتقدم ولا تأخر كما أشار لذلك
 الشارح بقوله في الظهور (قوله في وجوب النية) أى يجتمع أن كلا شرط صحة للصلاة
 (قوله من غير دليل) متعلق بثبوت (قوله لأنه تكليف بما لا يعلم) قال: علامة صواب
 العبارة لأنه تكليف لا يعلم اه أى لأن الذى لم يعلم هو الإيجاب الذى هو التكليف
 لا المكلف به الذى هو متعلق الإيجاب أى الذى الواجب وحديثه فالامتناع المذكور
 واضح لأن هذا من التكليف المحار وهو متنع انتفاعاً وأما ما ذكره الشارح فيجبه عليه
 أن اللازم على كونه تكليفاً بما لا يعلم كونه تكليفاً بالمال وقد تقدم أن المختار هو أن
 (قوله نعم إن ذكر ذلك) استدلال على قوله وهو متنع (قوله الزام القسم) أى لاستدلال
 على الحكم بأن كان المقصود تفرق النظم بين التيمم والوضوء حيث وجب النية
 في الأول دون الثاني ببيان قسائمه ما فى المعنى المنع من ذلك الفرق وظاهر أن ليس
 المقصود من ذلك القياس وأثبت الحكم وقوله أى تفترقان استتفهام إنكارى بمعنى
 النفي أى لا يفترقان وقوله لتساويهما على الاتفاق فإن قيل ما المنع من جواز
 القياس بعد رد حكم الأصل ويكون المقصود إثبات الحكم في الفرع من الآن لامن
 حين ظهوره فلا حاجة الى حل ما وقع للشافعى على أن المراد به يجوز الإلزام قلنا انما يتأق
 ذلك لو ثبت انتفاء هذا الحكم عن الفرع الى ظهور الأصل بأن ثبت عدم وجوب نية
 الوضوء قبل ظهور التيمم ثم إن ذلك الثبوت اما بخطاب فكان يلزم التسخيع بقياس واما
 بالبراهن الأصلية ولا يكون رفع ذلك بالقياس نسخاً وليس الكلام في شق من ذلك كما أشار
 له الامام في تعبيره عما اختاره بقوله والحق أن يقال لو لم يوجد على حكم الفرع دليل الا
 ذلك القياس لم يجوز تقدم الفرع على الأصل لأنه قبل هذا الأصل لم ينشأ أن يقال كان الحكم
 حاصلًا بغیر دليل وهو تكليف ما لا يطاق أو ما كان حاصلًا للنية فيكون ذلك كالنسخ
 اه قاله سم (قوله وجوز له الامام الخ) قد يقال هذا خارج عن الموضوع اذ لم يتقدم
 من حيث كونه فرعاً وانما يسمى فرعاً حينئذ فيجوز باعتباره ما يؤول اليه من قياسه على
 الواو بعده وموضوع ما نحن فيه تقدم الفرع بعده وان كونه فرعاً بحيث لا يدل على ثبوت
 حكمه الا القياس والمسئلة حيث نؤمن باب جواز القياس مع وجود النص وهو قول من
 يجوز دليلين أو أكثر على مدلول واحد وقول بعضهم ان المعنى حينئذ أنه اذا وجد
 لدليل آخر وهو القياس بين أن هذا الفرع كان مقيساً على الأصل في علم الله
 لا يخفى ضعفه فتأمل قوره شيئاً ثم رأيت سم ذكر الاعتراض على المصنف

(ولا يكون حكم الفرع متقدماً
 على حكم الأصل) في الظهور
 كقياس الوضوء على التيمم في
 وجوب النية فإن الوضوء بعد
 به قبل الهجرة والتيمم انما بعد
 به بعد ذلك ولا يجوز تقدمه للزم
 ثبوت حكم الفرع حال تقدمه
 من غير دليل وهو متنع لأنه
 تكليف بما لا يعلم ثم إن ذكر ذلك
 الزام القسم كما قال الشافعى
 للحنفية طهارتان أى تفترقان
 لتساويهما في المعنى (وجوز)
 أى يجوز تقدمه (الامام)
 الرازى (عند دليل آخر) يستند
 به حالة التقدم

قوله أي علامة أي أن الاطلاع عليها يحصل العلم بقوله والمقدّر له هو العلامة
 العلامة فمفهومه إذا علمه لا تقيد العلم بالحكم لا في ذاته لا بقيد كون محله أصلا يقاس
 عليه والآن لم أتفهمه مع عدم النص وهو ظاهر الاستفهام وأجاب سم بأنه يمكن أن
 يقال إن المراد بانها تفيد بقاء كون محله أصلا يقاس عليه انما تفيد من حيث أن محله
 أصل يقاس عليه وإن كان خلاف ظاهر العبارة ولا إشكال على هذا الوجه وذلك لأن من
 عرف أن على الرأى البراهين علم به بلحز به في ذلك فغير من الماهيات وإن المراد انه
 إذا لوحظ النص عرف الحكم ثم قالوا فثبت له أنه حصل التفاضل جديد الحكم ومعرفة
 كون محله أصلا يقاس عليه فجمع ذلك في الزيادة بأن الجسد الحكم ومعرفة كون محله
 له لا يقاس عليه مستقلا من الله فافهم ذلك المجموع على هذا الوجه وهو ما قدم
 قولهم انما تفيد حكم الأصل ببقية كبريحه محله يقاس عليه ه قال لا يخفى ضعف
 كل من أراد أن يحال تركيبه من اشكال لزمه (قوله التسدية المحقة للقياس
 المراد بالتسدية تحليل المذكور تعريف لشيء ليس في ذاته شيء وهو هذا يشهد
 بتحقيق ما عرفت من قوله الشهاب في قول التسدية من نتائج قياس غير هو ليست
 بمقدمة بل هي مقبولة زمرج له لا هذه ذات فكانت شيئا من التسدية فيها
 سمعت ردة ليست له ذرية مع وجود ردة وولم لا يعتد حاصل هذه هي
 كلاس حسن شي رقبه له يكون حكم تابع حسنه وقبحة لما في كون الوصف
 وثالثه في الحكم لا يستلزمه غيرا ما شغل فيه لوصف من حسن وقبح ذاتين
 والحكم تابع لذات (رس) وقال عزالي بأن الله ليس المراد منها قيد ظاهر من ن
 شاعر يقرر خلفها الله فيم لان هذا لا يقول: أي استدلوا في الماهيات بل راد ذلك
 لا يلزم والربط بعداى بمعنى الله جري عاذة بتبعيه حصول العلم بالحكم لا يتق
 لوصف كما جرى عاذة بتبعيه الموت والزم جريه الاقرار بما لا ينكر في غير ذلك
 ومخالفه قد اقول الجهور واضحة انما يلزم بتبعيه بالفي المذكور على قوله
 واما الوصف مجرد ما ذكره بان الحكم قد اتى شارة سم (رس) وقال امجدى
 في الاستدلال أي في الخصم (أو) في اظهار علمه به كقوله ولا فالحكم قد علم
 المراد بانها عت كونها مشتملة على حكم مخصوصة متصور اشترع من شرع اسلم
 لا يمكن ان لا يجد ان شرعه حتى تكون باشا وعرضوا لزم محذور لا قيل بمعنى انها
 ترتب على شرع مع ارادة الشارع ترتبها عليه مجرد منة انفعول السيد الشريف اذا
 ترتب على قيل ترتب حيث انه مقبولة بمعنى فانه ترمن حيث انه في طرف الفعل يسمى غاية
 ثم كان سببا لاقدام الشارع في معنى بالقياس الى انه اصل غرض وان لم يكن فغاية فقط
 واما الله تعالى فترتب عليها حكمه وفيه ان ذلك تعدد فذهب الشارع وا حكاه في انها
 غايان ومنه فراجعنا في الخلق غرض والله تعالى وجهه في الاول ان السامع لغرض

(فان أهل الحق) هي (المعرف)
 للحكم فبمعنى كون الاستدلال
 انه معرف أي علامة على حرمة
 المسكر كالنهي والتبذير (وحكم)
 (الأصل) على هذا (فانما جاز)
 (لأنه) من خلاف العنصرية في
 قوله بالنص لانه المقيد للحكم
 فانه لم يفسد بقاء كون محله
 مقيد يقاس عليه والكل في
 ذلك والمقدّم له في العلم انه
 من التسدية المحقة للقياس
 (وقيل) العلم (المؤثرة) في
 الحكم بناء على انه يتبع المصلحة
 والتسدية وهو قول المعتزلة
 (وقال الغزالي) هي المؤثرة
 (بالذات) أي يجعله لا بالذات
 (وقال الامجدى) هي (الباعثة
 عليه)

وصفاً (قوله) كنعيل حرمة النبي به يسمى خيراً كالتسليم ما انتبه بناء على ثبوت اللغة بالقياس ومقابل الأصح بقول لا يعلى الحكم الشرعي بالامر المقتوي (الحكم الشرعي) هو كان المعلوم حكماً شرعياً أيضاً كنعيل جوارزهن المشاع يجوزوا فيه أم كان أمراً حقيقياً كنعيل حياة الشهر ١٩٦ بحرمته بالطلاق وله النكاح كالأدوية لا تكون حكماً لأن ثبوت الحكم أن يكون معقولا لا معقولا وريضان الله يعق المعرف ولا يمنع أن يعرف حكم حكماً شرعياً (والشأن) تكون حكماً شرعياً (أن كان المعلوم حقيقياً) هذا مقتضى سابق الصنف وفيه سهو وصوابه أن يزدل له صفة لا بد منه قوله وثالثها هو الثاني في تعليل أحكام الشرع بالحكم الشرعي ضد وفيه ألبوار المرجح عمل يجوز في تعليل الأمر بالتحقيق بالحكم الشرعي قال في الحصول الأمر من غير وجه المانع من ذلك من خصوصية الحكم شرعاً بالحكم الشرعي هو التفصيل في الشبهة (أو) وصفاً (ص) كما وتيسر ذلك في التعليل بالمركب يؤدي في شمال فإنه باقاً بجزءه فتنع عليه قبلاً بناءً آخر يلائم تخصيصه الخاص لا استثناء الجزئية لعدم العمليّة في الاستثناء منه وانما هو عدم شرطه في كل جزء شرطاً علمياً ولو لم يأت به لم يثبت لم يستقره في شامراً آخر كما في فاقض الموضوع من التعليل بالمركب تعليل وجوب التصرف بالنقل لعدم الواسع كائن غير ذلك قال له وهو كثير جداً

أرى المانع منه من جهة الأولان في قوله منه ويحسب في تركه ما في قوله من ذلك في اللفظ (والشأن) للمركب يجوز ولكن لا يرد على (س) الذين يحكمون بالشرع في كل ما يروى كالمأثور عن بعضهم في شرح الملح وحكام من حكاية الإمام في الحصول بانقضاء سبعة كائنات تعصفت في نصيبه قال المصنف قال أي الإمام ولو أعرف هذا المصير

لمركب من اجزاء لا يثبت لكن جوهر من اجزائه متأمل في ذلك وقد يقال جمته لا يستقر
 من قائله قال الامة قد يرد بان الاستقرا على عدم وجوده لا يدل على امتناعه
 الذي هو المدعى اه رقد يقال ان الاستقرا فلا يدل على الامتناع قطعا لكن يدل عليه
 ظاهرا ان الظاهر انه لو جازع كثرة التلخيص واتساعها للوع ولوقد لا يقدم وقوعه رأسا
 فيجب ظن امتناعه وهذا المقام بما يكفي فيه بالنظر فيه سم (قوله وتأتيث العدد)
 قال سم أي الاثبات بصيغة المؤنث لموضوعه وهي المجردة من التاء فلا حاجة الى
 التكاثر الذي أطلق به شيقنا الشهاب حيث قال قوله وتأتيث العدد أو ياقاط التاء
 الذي هو شأنه مع العدد والمؤنث وفيه أن اسقاط التاء قد كثر لا تأتيث ويوجب نهم لها
 اعتبروا التحريم من التامه - ارادة المؤنث كان هذا لفظا مجردا من كونها كان المعنى اه
 سم (قوله) بيب الله) أشد من ذلك في ان جاء بيب الله لفظا كجدي وسم
 (قوله) اشغالها على الحكمة) أو اشغالها من حيث ترتب الحكم عليها واطاعه اشغال
 ترتب الحكم عليها على الحكمة كما أشاره الشارح والحكمة هي بيب - هلقة أو تكميلها
 أو دفع مفسدة وتقبلها والمثال الذي ذكره الشارح من العمل بمسألة كما يشهد الى
 ذلك قوله وقد يمدد الشيخ قال سم وقد يستعمل اعتبار ترتب الحكم عليها بيب على التحريم
 عند المصنف من أم يعني المعروف ذاتي لا يرتب على علامته اذ ليست متناهية لحصوله
 في المرتب عليها هو الدليل للهم - أن يحمل كلامه على ذلك بان يرتب الحكم على
 الله من حيث انهم قد تأمل اه فنتيق الإشكال من جهة أن اشتمال ترتب على
 الحكمة أعيا في على أن المرتب حكم لا العلم فلي تأمل وانت - تأملت مورد العمل
 في مسندنا لا تأمل أنه لا يحصل من كون الفعل بمعنى الباعث وأنه من غيرهما
 بالعرف كما قال الأعمى وانما يتحقق من غير المعروف ما يلزم التبعين بالبعث من لزم
 وان كان أراد به ما تقدم به حذف ما مضى عليه لمصنف ثم قال سم الثاني أي من
 الامور التي في كلام المصنف ان ترتب الحكم على عنه وان طهر اشتمال على الحكمة في
 مثال الشارح كما علم من تقريره لا يظهر على الإطلاق اه ترى أن ترتب جواز الترخص
 على عنه وهو - فشرع في الحكمة التي هي التخصيص ودفع المشقة عن المسافر
 ونما المشتق عليها العمل بذلك الحكم المرتب وقطاعا على مطلقه اهم لأن ارادنا اشتمال
 ترتب عليها ما يشتمل شقان ترتب الحكم ولو بمعنى انه قد يجوز ان نعرض المشتق لرغبة
 النفس في التحريم من الدخول في الشاق مما هو من هذه مقتضى الحكمة هنا تبعت المشتق
 على المشتق فيبسم اه فنت تفرقة بين مثال الشارح وغيره مما شابهه تفرقة
 صورية ولاحق أن لا فرق وقوعه ونما المشتق عليها العمل بذلك الحكمة أو الاخر كذا
 في مثال الشارح فلا تفرقة الحكمة اذ كورة - مع العمومية حكم في مكان ترتب
 وجوب القصاص على القتل مشتق على حفظ النفس الذي لا يخص لا بالعمل بذلك
 الحكم كذا في جواز الترخص على التفرقة على التخصيص الذي لا يحصل الا

وقد يقال جمته لا يستقر
 قائله وتأتيث العدد عند
 حذف العدد المذكور كما هنا
 جازع عدل البية المصنف عن
 الاصل اختصارا (ومن شروط
 الاحاققها) أي بسبب العلة
 (اشتمالها على حكمة تبعت
 المكلف على امثال

وتمثل شاهد الاطاعة الحاكم بالهالة تحفظ النفوس فانه حكمة ترثب وجوب القصاص على علمه من القتل العمداي آخرة فان مرر له اذا قتل اقص منه اكف ٢٩٨ من القلوة يقدم عليه فوطيا النفس على ثلها وهذا الحكمة ثبت

المكلف من اقبال وولي الامر على امتثال الامر الذي هو واجب انقصاص بان يمكن كل من - ما واثم القتل من الاقصاص وتصل شاهد الاطاع وجوب انقصاص بعلة فليقتل حينئذ انقتل بمقتضى باقتل بمقتضى وجوب انقصاص لا شرعا كما في العلة المشقة على الحكمة المذكورة وقوله تعث على الامتثال أي حيث يطاع عليها وسبق انه يجوز التعديل بما لا يطاع على حكمته (ومن ثم) أي من هنا هو اشتراط اقبال العلة على الحكمة المذكورة أي من أجل ذلك بركن منها وصفا وجوديا - لبحكمته) كالدين على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي يقتل بحكمة العلة لوجوب الزكاة العدل ثالث التصاب وهي الاستقامة عليك فان المدين ليس مستقيما عليك لاجتماعه الى وفاء دينه ولا يضر خلو المثال عن الاطلاق الذي الكلام فيه (و) من شروط الاطلاق بها (أن تكون) وصفا باطلا للحكمة كالسفر في جواز القصر مثلا لانقصاص الحكمة كالشقة في السقر اعدم انضابطها (وقيل

يُجوز كونها نفس الطبقة (لأنها المنزوعة لها الحكم (وقيل يجوز أن يصطب) - شأنه المذخور (و) من هذا
 نبروا لا القسما، لأن لا تكون عدل على النجوى وفاقا لإمام الرأى (و) خلا لا مدى هذا القلب على المصنف سوا

وهو ما به ما قال في شرح المختصر وقائلاً لا ملهى، وخلافاً للإمام الرضى عليه السلام، في تعقيب قوله عليه السلام: الشوق بالعذى اجمع، ان يقال: ضرب فلان عبده لعدم اعتناؤه امره، وأوجب منع صحة التعليل بذلك ١٩٩ وانما يصح بالكف عن الامتنال وهو امر

هذا الاشتراط على اتم اعني المعرفة لا ياتى الى الله تعالى حتى لا يتصور في كنهه يكون علامة عليه وايضا شرط العلة الظاهرة ولا ظهوره في الاقوال المحتاج بها الى التعليم مجرد العلم بانه علامة حيث جعل العلم بذلك من الشاوع عنه او استنباطا مما يمكن الاستدلال به في الحروف المعنى وكونه أخفى في ذاته لا يؤثر في ذلك والعلم بمقابل الظهور باعني المراد في المقام الاول ان لا تتمتع بتعليل المعنى بالمعنى مع العلم ان ذلك انما قاله سم (قوله) وصوابه الخ هذا التصريح من حيث ان خلقه عنه او بان ما وقع من القول من كل وذلك لا ينافي في الخلاف الحقيقي بينهما فلا يقال ان قوله لكن الا معنى الخ المقيد كون الخلاف افظيما منافقوله وصوابه الخ فاذنه ان الخلاف حقيق انما له شيخ الاسلام (قوله) لا يجب منع صحة التعليل بذلك أي بعدم الامتناع في المثال المذكور أي والاصح التعليل بعدمه عن لا ينافي منه العقل كالجاذبات مثلا وهو قاسد (قوله) كما يؤخذ من الدليل وصوابه وجهه اخذ من الجدل اضافة العلم بمقابل الامتناع الذي هو وجودي وجهه اخذ من الجواب ان قوله ذلك في الجواب إشارة لعدم المضاف فالشيخ لا سلام (قوله) لكن الا معنى الخ بينه وبين ان الخلاف بين الا معنى والامام فهو واستدل على قوله والخلاف الخ دفعه بوجه كونه حقيقا (قوله) الصادق بالوجودي أي المستلزوم لعدم الامتناع فانه مستلزم للكفر عنه وانما يرد بذلك الى دفع ما يؤولهم من ان عدم المضاف الصادق بالوجودي ليس من عدم الذي هو محل الخلاف بل من لوجودي المقتضى عليه سم (قوله) ويؤيد قوله الخ بتجديد كلام المصنف (قوله) ان المعنى الواحد قد يعبر عنه بعبارتين الخ قال سم قضية انما مثل من ذلك وان عبارة الكفرو معناه عدم الخ في المثال في عدمه وطرطط ان يريد عدمه لا سلام كثر ما أوالوا بغيره فعدم عدم عدم فهو أعني ان لا تتركوا ان تضعروا في الواقع فكيف يكون المعنى واحدا فليقل ان لا قلت كونه عدم عدم الكفرو يظهر بين المعنيين كما يفيد ذكر المراد فيس المراء فعدم عدم عدم معني ريشي لست قوله الشارح لان المعنى الخ حيث معبر بالمعنى أي ما يقصد به معنى لفظة وان لم يكن معنوه فأنه (قوله) والاصار عني أي لا يرد له الخ لا يردا كان تانافي الذهن (قوله) لكن تقدم الخ قصده به لا تعرض على المصنف (قوله) ان الخ في است عدم شيء أي فالجواب عنه الفقه ما ليس العلم خلافا معنوه سم (قوله) ومرجع اقباس الهم أي الفقهاء (قوله) ان الخ في اقباس أي في معنوه اواباه وأعلمته ببعض عود الصغير على الاضافي وهو الذي اختار شيخنا لكن القول و كذا يعني وقوله فينا سبهم أن يقال الخ أي بالامام أن يقرر والاضافي وجود (قوله) ووجهه (قوله) فلهذا (قوله) الخ الجدل (قوله) نسبة الى الجدل وهو انه ارض بجري

من غير ممة يجوز له القصر
 في سفره هذا (و) العلة
 (القاصرة) وهي التي لا تعدى
 محل النهر (منها قوم) من
 أن يعمل بها (مطلقا والخفية)
 منعوها (ان لم تكن) ثابتة
 (بصر أو جامع) قالوا جميعا
 لعدم فائدتها وسكابة القاضي
 أي بكر الباقى الاتفاق على
 جواز الثابتة بالنهر معترضة
 بحكمة القاضي عبد الوهاب
 ان خلاف فيه كما أشار الى ذات
 المصنف بحكمة الخلاف (و احيى
 جوارها) مطلقا (وقادتها
 معرفة المناسبة) بين الحكم
 ومحله فيكون ادعى لقبول
 (وضع الاخلاق) محل معلوما
 حيث يشغل على وصف متعدد
 لمعارضته ما لم يثبت استقلاله
 بالعلية (وتقوية النص) المآل
 على معلوما بان يكون ظاهرا
 (قال الشيخ الامام) ولد
 المصنف (وزيادة الجبر عند
 قصد الامتنال لاجلها) زيادة
 النشاط فيه حيث يثبت بقوة
 الاذعان لقبول معلوما ومن
 صورها ما ضبطه بقوله (ولا تعدى
 لها) أي العلة (عند كونها
 محل الحكم أو غير ما انما يخص)
 بان لا يوجد في غيره (أو وصفه
 اللازم) بان لا يتصف به غيره
 لاستحالة التعدى حيث

من متنازعين للتحقيق حتى أو باطل باطل اوقفة بظن (قوله عند تحقيق المنة) قال سم
 قال شيخنا الشهاب كان هذا على حذف ضاف أي عند تحقيق انتقام المذلة كما قال
 في الصحاح الصلابة وفي الغرب ما رواه حيث قال ورد في الارض ابن مسعود وقصير
 الخطبة وتطول، الصبر ثم مشقة الرجل قال أبو عبيدة معنهما معا يعرف به فقه الرجل
 وهي مقبلة من ان لا كيد ومعنا ممكن يقال به انه كذا اه بمعنى اه بقطعه وأقول
 ما مانع من الاستغناء عن حذف المضاف مع كون بمعنى العلامة بنا على ارادة العلامة
 على العدم والعلامة قد تكون قطعة فليقل اه قلت لمحقق هنا انتفاء علامة وجود
 الشيء لاعلامه انتفائه ذلكس هنا دليل على اعل انتفائه كما هو ظاهر فاقاله الشهاب هو
 الوجه وان استحسن شيئا لمسلم امثله (قوله في لحظة) المراد قطعة من الزمن تسع
 سفرة (قوله) وهي التي تعدى محل النص اي يأتي قواها بنهر الرباني البر لم يكنه برا
 في بحر النهر لم يكنه شرا فبالله يسما قاصرة لا تتجاوز عن النص الى غيره (قوله)
 منعها قوم مضاد قيل عليه كبريت دون المندوعة والجمع بها قاله اشهاد، وقد
 بيان السوادن هو انهم قوم معوم وجوزها و قولوا النص ارا جماع ادالها
 انهم من تسليهم ثوبها بصر واجماع معوم انما يلزمه ان يقال له سم (ر)
 في جوارها ثابتة بالنهر أي في جوارها ثابتة بالنهر (قوله وقادتها
 الخ) إشارة الى الجوار المحتاج للمانع من اعلها في قوله فيكون اي
 لحكم المفضل بالحدود كورة أي قبول اسلم الحكم الذي يعمل حصول معرفة
 المناسبة بين حكمه ومحل في الاول دون الثاني (قوله محل معلوما) اي كالمبر والخرق
 الثاني المتقدمين ومعلومها الحكم لمذ كور من حرمة الربا النهر (قوله حيث يشتمل
 على وصف متعدد) أي حيث يشتمل على حكم على وصف متعدد كما هو المنجز المتأين
 فان الاول يشتمل على وصف متعدد كما منجزه في يشتمل على وصف متعدد كالسكارا في
 العمل اما ختمه لتعليل بله قاصر تولى الكو يرا ادولوا كور خوار انما
 يصح الاخلاق على حكمه كور بصر اعتبار العلة المتعبد بها العمل أيضا
 لمعارضة العلة القاصرة التي استبرها العمل المتعبدية الا أن يثبت استدلال تلك العلة
 المتعبدية بالعلية فتتق المعارضة ويصح خلق حيث كذا شاره لشارح (قوله بان
 يكون ظاهرا) أي فينتج بالتقوية المذ كورة احتمال خلاف اظهر وقوله باري يكون
 اظهر المستر من النص القطعي فله الاحتياج الى التقوية فله الكمال قال سم وقد نظر
 طاهرنا على ان لا يقين يقين، فتفاوت وهو الحق (زيادة النشاط) على زيادة الاجر
 والنشاط هو الاقبال على الامتنال بكل الاهتمام وقوله بقوة الاذعان على زيادة النشاط
 فله شيخ الادلام وقوله تقبول معلوما فله الاذعان وليس على للنشاط فله اظهر (قوله)
 ولا تعدى الخ عطف على الخبر وهو قوله منعها قوم (قوله بان لا يتصف به غيره) تفسير

مراد للآزم بين به أن المراد للآزم المساوي وهو الذي لا يتعدى موصوفه إلى غيره بأن
 يكون عام وليس تفسير المفهوم للآزم فإن مفهومه هو الذي لا يشارك موصوفه أي
 لا يتفك عنه ووجه ما عدل إليه الشارح أن عدم التهدي انما يكون إذا كان الآزم
 المذكور مساويا (قوله يكون ذهبا) فيه أن الكون ذهبا وصف لخل الحرمة لا نفسه ففي
 التمثل به نظرها العلامة وأجاب سم بما حاصله أن في التعبير بمثل ذلك تسامحا معنادا
 حيث يقولون يحرم الزا بالذهب لكونه ذهبا والعلة في الحقيقة ما وقع خبرا للكون
 المذكور لا الصكون وسر ذلك أن قولنا يحرم الزا بالذهب للذهب لا يتخلو عن ركعة
 فتأمل مقاصد الأئمة ما أحسنها اه قلت لا يخفى ضعف جوابه (قوله في الخارج) أي
 في مسئلته ولو قال تعديل نقض الخارج من السيلين الوضو لكان أوضح وأخصر (قوله
 بانطروج منهما) أي لأن الطروج عنهما جرم معنى الخارج منهما انضمام في الخارج ذات
 ثبت لها الخروج شيخ الاسلام (قوله بكونهما قيم الأشياء) أي حيث يقال قيمة هذا الشيء
 عشرة دنانير مثلا دون أن يقال قيمته عشرة ثياب مثلا وهذا بالنظر للاصل في العرف فإن
 الأصل المتعارف هو التقويم بأحد القدين دون غيره ما فسقط ما يقال أنه قد يقع
 التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصا بالتقدين (قوله الشامل لما ينقض عندهم الخ)
 قال العلامة أي انطروج ما ينقض اه قال سم وأقول جعل الشامل على أنه صفة
 الخروج فاحتاج لهذا التأويل والخامل على ذلك الجدل أن الناقض هو الخروج كما
 يدل عليه قول الشارح النقض فيما ذكر بخروج النقص لكن لا مانع من صحة حمله على
 أنه صفة للنقص فيستغنى عن هذا التأويل وإن احتج إليه في جميع ينقض على هذا
 التقدير أيضا أي لما ينقض خروجهم مع عدم تساوت المعنى فإنه إذا شمل النقص ما ينقض
 خروجهم عندهم لاذ كر مثل خروجهم خروجهم اه (قلت لا يخفى أن قول الشارح
 بخروج النقص من البدن متعلق بتعديل لا بالنقض وهو مثال للجزء غير الخاص فانطروج
 المذكور علة لنقض الوضو بالخارج من السيلين كما هو صنيع الشارح بقوله كتعديل
 الخفية للنقض فيما ذكر الخواص الخامل حيث ذكر على جعل الشامل نعتا للخروج أن القصد
 بيان كون الجزء المذكور المعامل به وهو خروج النقص عاما يشمل خروج الخارج من
 السيلين وخروج الخارج من غيرهما وإن زعم من عموم انطروج عموم انشراح لكن
 القصد إلى بيان الاول دون الثاني كما هو السباق إذا علمت ذلك علمت صحة ما أشاره
 العلامة ودقته وسقوط جميع ما قاله سم مما هو مريب والحب منه في دعواهم أن
 عبارة الشارح تدل على أن الناقض هو انطروج مع أنها كلمة ربيعة في خلاف ذلك
 ومع لزوم اختلال عبارة الشارح إذ كون الناقض هو انطروج يستدعي أن يكون
 قوله بخروج النقص متعلقا بالنقض وعدم كونه متعلقا بقوله كتعديل وهو العلة مع أن
 الكلام مسوق لذكرها بالجلسة فما قاله انما شاعن به وهو عدم تأمل والافهوا أجل من
 أن يخفى عليه أمثال هذا مع ظهوره (قوله من القصد) أي من دم القصد لان الناقض

مثال الاول تعديل حرمة الزا
 في الذهب بكونه ذهبا وفي
 النقصة كذلك ومثال الثاني
 تعديل نقض الوضو في الخارج
 من السيلين بانطروج منهما
 ومثال الثالث تعديل حرمة
 الزا في التقدين بكونهما قيم
 الأشياء وخروج النقص عن
 غيرهما فلا يخفى في التعدي
 كتعديل الخفية للنقض فيما
 ذكر بخروج النقص من البدن
 الشامل لما ينقض عندهم من
 القصد ونحوه وكتعديل ربيعة
 الجواب لهم

التم التعليل بجرد الاسم القالب وهو بيان لما مر من قوله لما نقض (قوله) ويصح
 التعليل بجرد الاسم القالب المراد بالقالب الاسم الجامد بديل ذكر المشتق بعدوا وعترض
 صحة التعليل بجرد الاسم القالب بما مر من أن شرط الالتحاق بالعلية اشتغال ترتب الحكم
 علمه على حكمة باعتبارها للكشف على الامتثال وصاحبة لاطاعة الحكم باله وظاهر أن
 ترتب الحكم على مجرد الاسم خلى عن ذلك إذ لفظ البول ملائمة لآثار ترتب النجاسة عليه
 في اشتغالها على الحكمة المذكورة وهذا على أن العلة بمعنى المعرفة والعلامة أو ما أن بيننا
 على أنها بمعنى الباعث فلا ترتب النجاسة على ما ذكره فضلا عن اشتغال الترتب على
 الحكمة وتعليل الشافعي الذي ذكره الشارح لا يمتنع فيه التعليل بالقالب بل الظاهر
 منه أنه تعليل بكونه فردا من أفراد ماهية البول كالأصل فهو تعليل بالوصف لا بالقالب
 وقولهم ان الاشتغال المذكور مستقرهنا فان ترتب الحكم وهو نجاسة البول على
 تسميته ببول لا يشتغل على حكمة وهي النظافة بعدم نجاسة هذا المستقد وهو العلة بعث
 المكلف على الامتثال بأن يعمل بقضية هذا الحكم وذلك بما يجتنب هذه النجاسة وتصلح
 شاهد الاطاعة التخصيص تلك التسمية إلى آخر ما طالع به يقال عليه الاستدلال المذكور
 بعد تسليم استلزامه النجاسة هو وصف لمسمى البول لا لاسمه وحيد فذا لا اشتغال على
 الحكمة المذكورة إنما يكون بترتب النجاسة على المسمى لا الاسم ويرجع حينئذ لما قلناه
 من أنه تعليل بكونه فردا من أفراد حقيقة البول كالأصل وذلك لتعليل بالوصف كما تقدم
 ذلك احتمالا في كلام الامام الشافعي وقدر ذلك الاحتمال في كلام الامام العلامة قدس
 سره في ضمن كلام اعترض به على المصنف في ذكر التعليل بالقالب مع دخوله فيما مر من قوله
 وقد تكون وصف الغويا الخ فانه لا يخرج من كونه وصفا لغويا أو عرفيا فذكره تكرار
 مع ما مر وأجاب عنه سم بما يعلم بالوقوف عليه ومن جملة ما أجاب به أن المراد بالقالب
 الغوى الاسم الجامد الذي لا يفتى عن صفة مناسبة تصلح لاضافة الحكم اليه أو بالوصف
 الغوى والتمعية بما يفتى عن ذلك أو بالاعم وظاهر أنه لا تكرار على الأول للثابتين ولا
 على الثاني إذ لا تكرار في ذكر الاعم مع الاختصاص اه وأراد بالقالب الغوى ما ذكره هنا
 وبالوصف الغوى ما تقدم في قول المصنف وقد تكون وصف الغويا وكون المراد بالقالب
 ما ذكره مما يرد ما ذكره من الاشتغال المذكور فقام له وقد أطال هنا جسد اجابا لاجابة الى
 اراده (قوله) بخلاف مسماه أى وصفه معناه فهو على حذف مضاف كما يفهمه قوله من
 كونه مخما للتعقل فان المكون مخما أو وصف لمسمى الخ لا تنفس المسمى اذ هو المشتد
 من عصر العنب (قوله) أما المشتق أى اللفظ المشتق (قوله) الماخوذ من الفعل الخ
 اعترض بان هذا لا يجري على المختار من أن الاشتقاق من المصدر واجب بان هذا أخذ
 كما يفهمه التعبير بالماخوذ ودائرة الاختصاص من دائرة الاشتقاق أو بان المراد بالفعل
 بالفعل الغوى وهو الحدث أى من دال الحدث وهو المصدر فقوله من الفعل على حذف

(ويصح التعليل بجرد الاسم
 القالب) كالتعليل الشافعي رضى
 الله عنه نجاسة بول ما يؤكل لحمه
 بأنه بول كبول الأدمى (وقفا
 لا يصحق الشيرازى ولا فلا
 لإمام) الرازى في نفيه ذلك
 ما كان به الاتفاق وجهاله
 بأن العلم بالضرورة أنه لا أثر في
 حرمة الخمر لتسميته بغير اختلاف
 معناه من كونه مخما للتعقل
 فهو تعليل بالوصف (أما المشتق)
 الماخوذ من الفعل كالمسارق
 والقاتل (وقفا) صحة التعليل
 به (وأما نحو الأبيض) من
 الماخوذ من الصفة كالبياض
 (فتسبه صوري) وسياق
 اختلاف فيه

(وجوزوا الجمهورا التعديل) الحكم الواحد (باعتين) فاقترع مطلقا لان العلة الشرعية علامات ولا مانع من اجتماع علامات على شيء واحد (واذعوا روجه) كافي للعس والمس والبول المانع كل منهما من الصلاة مثلا (و) يجوز (ان يفرقوا في الامام) الرازي (في) العلة (المنصوصة دون المستنبطة) لان الاوصاف المستنبطة الصالح كل منها العقلية يجوز ان يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يعين استقلا كل منها بخلاف مانص على استقلاله ٢٠٣ بالعلة واجب بانه يعين الاستقلال

بالاستنباط أيضا وحكي ابن الحبيب عكس هذا أيضا أي الجواز في المستنبطة دون المنصوصة لان المنصوصة قطعة فلو تعددت لزمت المحال إلا في بخلاف المستنبطة بل وازان تكون العلة فتم عند الشارع مجموع الاوصاف وأسطق المصنف هذا القول لقوله لم أره

لفي (ومنه) امام الحرمين نرى (مطلقا) مع تجوز ربه علة قال

لا له لوجاز شرعا لوقوع ولواذرا لكنه يقع وأجيب على تقدير تسليم الزوم بعدم وقوع وأسند بما تقدم من أسباب الحدث والامام يجعل الحكم فيها متعدد أي الحكم المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخر وان اتفقوا (وقد يجوز في التعاقب) ون المعة لزوم المحال إلا في لها بخلاف التعاقب لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل

الاول لايسته (والصحيح القطع باستناعه علة مطلقا لزوم المحال

من وتوجه بكسح التقيضين)

مضاف وكذا القول في قوة الماخوذة من الصفة اما ان تراد الاخذ الاعم من الاستفاد أو بقدر مضاف في قوله من الصفة أي من دال الصفة وهو البياض في المثال المذكور أو لفظه وانما استحج هذا المضاف لان الصفة في كلامه مراد منها المعنى لا اللفظ (قوله) مطلقا أي في المنصوصة والمستنبطة والتعاقب والمعية كما يقيد التفصيل إلا في بعده (قوله لان العلة الشرعية) أي المتعلقة بالاحكام الشرعية (قوله وان يفرقوا في الامام في المنصوصة دون المستنبطة) قضية الصنيع انهما يعتزمان في المستنبطة لكن مسايقه الشارح من الدليل لا يفتي المنع بل عدم التحقق قاله سم (قوله لزوم المحال الآتي) أي الجمع بين التقيضين وتحصيل الحاصل (قوله لجواز ان تكون العلة فيها عند الشارع الخ) قال سم قال شيخنا الشهاب قد يشكك بان هذا الجواز ان كان مانعا من استقلا كل من تلك العال المستنبطة بالعلة لم يطابق المدعى وان لم يكن مانعا من تعدد محال المنصوصة اه و يجب بان المراد ان التعدد لم يتعين بل يتم المحال وقد يقال ان استنزاه التعدد المحال امتنع احكامه لان احكام المحال محال فليتام (قوله لكنه لم يقع) أي لم يجوز (قوله وأجيب على تقدير تسليم الخ) أي لانه لا يلزم من الجواز الوقوع فالاستدلال على عدم الجواز بعدم الوقوع لا يصح ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم عدم الوقوع فالجواب الذي ذكره الشارح صحيح للاستثناية وهي قوله لكنه لم يقع (قوله وأشهد) أي قوي المنع المذكور (قوله لان الذي يوجد في الثانية مثلا مثل الاول لايسته) قد يقال هذا محكم في المعية بان توجد أمثال دفعة فليتام سم (قوله والصحيح القطع باستناعه علة) قد يروى التقييد بقوله علة جواز شرعا ولا ينبغي أن يكون مرادا اذ المنع علة ممنوع شرعا خبر ورفق الشرع انما يجيز المكات دون المستحبات سم (قوله وأجيب من جهة الجمهور الخ) فان قيل يلزم على هذا الجواب المحال المذكور أيضا وذلك لانه باستناد المعرفة الى احد الامرين مثلا يلزم الاستغناء فيها عن الآخر فيلزم الاستغناء عن كل وعدم الاستغناء عنه وهذا اجتماع التقيضين ثم عرف باحدهما فلو عرف بالآخر لم يحصل الحاصل ويمكن أن يجاب بان كون أحد الامرين معر فامشروط بان لا يعرف غير وبالفرق بين العلة العقلية التي تشهد بوجود المعلول والشرعية التي هي معارف مفيدة

فان الشيء باستناده الى كل واحد من علمين يستغنى عن الاخرى فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغنى عنه وذلك جمع بين التقيضين ويلزم أيضا تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد بالثانية مثلا نفس الوجود بالاولى ومنهم من قصر المحال الاول على المعية وأجيب من جهة الجمهور بان المحال المذكور انما يلزم في العمل العقلية المتقدمة لوجود المعلول فاما الشرعية التي هي معارف مفيدة للعلم فلا وعلى المنع حيث قيل به تخليد كراهية الجزم من التعدد اما ان يقال فيه العلة مجموع الامرين مثلا أي احدهما لايسته كما قيل في الثاني أو يقال فيه بتعدد الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال اليه المصنف

(والمتعار وقوع حكمين)
 بعبارة انبثاق كالسرقة لقطع
 والفرق) حين يثبт المسروق
 أي لوجوبهما وتقيما كالمريض
 للصوم والفسادة وغيرهما
 كالطواف وقراءة القرآن أي
 لمزمتها وقيل يمنع تعليل
 حكمين بعبارة على اشتراط
 المناسبة فيها لأن مناصبها الحكم
 تفصيل المقصود منه بترتيب
 الحكم علم افلونا سبب آخر لزوم
 تفصيل الماهل وأجيب بفتح
 ذلك وسنده جواز تعدد المقصود
 كما في السرقة المرتب عليها
 القطع بزعمها والفرق جبرا
 لما تاف من المال (والتأني)
 يجوز تعليل حكمين بعبارة (أن
 لم يتضادا) بخلاف ما إذا تضادا
 كالنار والصلح السبع وبطلان
 الاجارة لان الشيء الواحد
 لا يناسب المتضادين (ومنها)
 أي من شروعة الاخلاق بالعبارة
 (أن لا يكون ثبوتها متاخر عن
 ثبوت حكمها الاصل) سواء
 تمثرت بالباعث أم المعرفة لان
 الباعث على الشيء أو المعرفة
 لا يتاخر عنه (خلافا لقوم)
 في تجويزهم تأخر ثبوتها بناء على
 تفسيرها بالمعرف كما يقال عرق
 الكلب نجس ككلامه لانه
 مستقدر فان استقدره انما
 ثبت بعد ثبوت نجاسته

لانه بان الاشتغال بملاحظة الدليل يوجب الغفلة عن المعلوم أو قلة الالتفات اليه ثم
 ادعت ملاحظته حصل التفات جدي قوي الى المعلوم وحينئذ اذا حصلت المعرفة من
 احد الامرين امكن ان تحصل من الآخر معرفة مغارة لا ولى في الكيف بان يحصل
 التفات جدي اليه قوي على وجه خاص فلا يلزم تفصيل الماهل لان الالتفات الحاصل
 بالامر الثاني مغاير للالتفات الحاصل بالامر الاول في الكيف كما تقر ولا اجتماع
 التقتضين لانه اذا اختلف الماهل في الكيفية كان عين الماهل بكل واحد من
 الآخر من غير مستغنى عنه الاخر لان شخص الماهل بكل واحد منهما مغاير لشخص
 الماهل بالآخر ومحتاج في حصوله الى ذلك الواحد منهما - ما ولا يتصور ومثل ذلك في
 المؤثرات اذ لا يمكن اذا تحقق الوجود باحد الامرين أن يتحقق أيضا وجود الآخر مغاير
 للوجود الاول في الكيفية كما لا يخفى فلا يتصور هناك الوجود واحد فان استند الى كل
 منهما يلزم تفصيل الماهل والاستغناء وعدم الاستغناء فاهل سم باختصار (قوله والمتعار
 وقوع حكمين) أي جواز وقوع حكمين كما هو خذ من المقابل وقوله حكمين أي مثلا
 لظهور أن الآخر على هذا كذلك لظهوره ومذهب المذهب الشارح عليه (قوله انبثاق الخ)
 أي في الانبثاق وكذا قوله وتقيما أي وفي التقني والطريقة مجازية قاله العلامة قال ولا يصح
 كونه مائة يجرى بها من انضاف اليه أي وقوع ثبوت حكمين الخ لاجل قوله وتقيما (قوله)
 وقيل يمنع تعليل حكمين بعبارة) حال الشهاب اشارة الى أن أصل الخلاف في الجواز
 والاستحالة فاكثرت بالوقوع عن الجواز اختصارا اهـ قال سم وأقول يمكن أن قول
 المصنف والمتعار وقوع على حذف مضاف أي جواز وقوع اهـ قلت قد تقدم ما يشير
 الى هذا (قوله تفصيل المقصود) أي الحكمه وكذا قوله تعدد المقصود المراد به الحكمه
 (قوله ومنها أن لا يكون ثبوتها متاخر الخ) قال الشهاب فان قلت الاله المستبذ من
 الحكم كيف تكون معرفته وهي متأخرة قلت من حيث افادة أن محله أصل يقاس عليه
 فانه شيء متأخر عن الاله المذكورة اهـ (قوله لان الباعث على الشيء أو المعرفة لا يتاخر
 عنه) قال العلامة فيه بحث اذ العلل الغائبة بواعث هل من اولها ذنا وهي معلولة
 خارجا الى الماهل المتأخر عن علته بالذات وبالزمان كالخوس بالنسبة الى السرير
 والذي يحسم مادة الاشكال من أهله أن يقال المراد بقولهم أن لا يكون ثبوتها متاخر
 أي ثبوت اعتبارها على يعني ان العلة يجب اعتبار كونها علة عند وجود الحكم
 ولا يجوز تأخر ذلك الاعتبار عن الحكم قائمه اهـ وتقسمه سم بان الباعث في العال
 الغائبة انما هو قصد حصولها وهو مقدم بل تزدد والمتأخر انما هو ذواتها لكنها ليست
 بواعث بل معلولات خارجية مثلا الباعث على فعل السرير انما هو قصد حصول الخوس
 وهو مقدم قطعاً والمتأخر انما هو الخوس لكنه ليس بباعث بل معلول خارجي اهـ قلت
 قد سطر في جوابه هذا ما تقدم عن السيد في أول بحث الاله فراجع (قوله فان
 استقدره انما ثبت بعد ثبوت نجاسته) قال شيخ الاسلام فيه نظر لان الاستقدير

(ومنها أن لا تعود على الأصل) الذي استنبط منه (بالابطال) لانه منشؤها فباطلها ابطال لها كتمثيل الحنفية وجوبها في الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير فانه يجوز لاخراج قيمة الشاة من ٢٠٥ عدم وجوبها على التعيين بالتصغير منها

وبين قيعها (وفي عودها) على

الأصل (بالتصميم) له

(لا التعميم) قولان قيل يقولون

فلا يشترط عدمه وقيل لا

فيشترط مثله لتعميل الحكم في

آية أو لاسم النساء بأن اللبس

مقتضى الاستماع فانه يخرج من

النساء المحارم لا ينشأ لسم

الوضوء كما هو أظهر في الشافعي

والثاني يقتضي عملا بالعموم

وتعميل الحكم في حديث أبي

داود وغيره انه صلى الله عليه

وسلم نهى عن بيع اللحم

بالخمران بأنه يبيع الزبوي

بأمره فانه يقتضي جواز البيع

بقدر الجنس من ما كوله وغيره

كما هو أحد قول الشافعي لكن

أظهرهما المنع نظرا للعموم

ولاختلاف الترجيح في الفروع

أطلق المصنف القولين وقوله

لا التعميم أي فانه يجوز اليهود

به قول واحد كتميل الحكم

في حديث العيصين لا يحكم

أحد بين اثنين وهو غضبان

يتشوبن القسرك فانه يشل غير

الغضب أيضا (و) من شرط

الالحاق بالعلة (أن لا تكون

المستنبطة منها) معارضة

بعارض منافي لقضائها

(موجود في الأصل) اذ لا على

لها مع وجوده لا يرجح قال

لا يستلزم التمسكون بثبوت معارف لثبوتها كإيمانه على مستغنيين الهام اه (قوله أن لا تعود على الأصل) مراد بالأصل الحكم لا الأصل الذي هو المقس عليه بمقابل قول الشارح أي الذي استنبط منه (قوله فانه يجوز لاخراج قيمة الشاة من ٢٠٥) عدم وجوبها على التعيين (الخ) أعجب من طرفهم بأن هذا ليس عودا بالابطال بل انما يكون عودا به لو أدى إلى رفع الخرج وليس كذلك بل هو توسيع لا وجوب بناء على أنه يستنبط من النص معنى ديمه فانه شيخ الاسلام (قوله وفي عودها على الأصل) أظهر في محل الأعضاء لا يوضح والمراد بالأصل الحكم كما مر (قوله تعميل الحكم) أي وهو يقتضي الوضوء (قوله مظنة الاستقناع) أي لا التذات المبرر للشبهة (قوله فانه يخرج الخ) ضميرانه للتعميل (قوله فلا يقتضي لسم) أي لعدم حصول الالتذات به (قوله عملا بالعموم) أي عموم النص (قوله واختلاف الترجيح) أي لكونهم نازعين في كون التصميم وتارة التعميم (قوله يشوبن) متعلق بتعميل والتشويش التخلط كما في اختيار (قوله فانه يشل غير الغضب) أي كالجوع والعطش والفقرين وكذا القرع الشديد ويخو ذلك (قوله وأن لا تكون المستنبطة معارضة بعارض منافي) وجود في الأصل قال العلامة قدس سره هذا في الحقيقة هو القياس المسمى فيما تقدم بركب الأصل كقياس إلى الباقية على حل الصفة في عدم الإكالاته على صباح فهذا الوصف على مستنبطة معارض من الحنفية معارض منافي لقضائها من نفي الزكاة في القرع موجود ذلك المنافي في الأصل فقط وكذلك هو أيضا في الحقيقة القياس المسمى فيما تقدم بركب الوصف كقياس أن تزوجت فإلا فهي طالق على فلاة التي أتزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد الزوج لانه تعليق الطلاق قبل ملكة فهذا الوصف على مستنبطة بعارضها الحنفية معارض منافي لقضائها موجود في الأصل وهو تقييد الطلاق فهو تكرر مع ما تقدم ولا بد منه اختلاف العبارة في المجلدين اه ووافقه الشهاب على ذلك ولم يردم في جواب هذا الاعتراض على التعليل والتعريف (قوله منها) حال من المستنبطة ولو قدر الشارح العلة قبل قول المصنف المستنبطة لاستغنى عن هذا الجار والمجرور وكان أوضح (قوله موجود في الأصل) المراد بالأصل محل الحكم لا الحكم (قوله في نفي التثبيت) أي في الاستدلال على نفي التثبيت في صوم رمضان (قوله مومع) أي مطلوب من كل عين أي ذات وهذا هو العلة المستنبطة وقوله في تأدي بالنسبة قبل الزوال هو الحكم وقوله كالتقليل هو الأصل المقس عليه وقوله لا في صوم فرض هو المعارض المنافي لقضائها العلة المستنبطة (قوله وليس منافيا) قد يمنع كونه غير منافي بان البناء على الاحتياط الذي هو مقتضى العلة المعارض بها شافعي البناء على السهولة الذي هو مقتضى القياس المذكور وقد دفع المنع المذكور بأن كون الصوم فرضا وان ناسبه المصنف منه اه قول الحنفية في نفي التثبيت في صوم رمضان صوم عين في تأدي بالنسبة قبل الزوال كالتقليل في معارضه الشافعي

فيقول صوم فرض فيحاط فيه ولا يبق على السهولة اه وهذا مثال معارض في الجملة وليس منافيا

ولا موجود في الأصل (قبل ولا) في (القرع) أي وبشرط أن لا تكون معارضة متبادلة موجودة في القرع أيضا لأن المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم في القرع ومع وجود المتناقض فيه المستند إلى قياس آخر لا يثبت قال المصنف مثله قولنا في مسح الرأس دكن في الوضوء نسين ثلثينه كعدل الوجه في معارضة انفسهم فيقول مسح فلا نسين ثلثينه كالمسح على الخفين اه وهم مثال للمعارض في الجلة وليس من انبأ وانما ٢٠ ضعفوا هذا الشرط وان لم يثبت الحكم في القرع عند افتقاره لان الكلا

في شروط العلم وهذا شرط لثبوت الحكم في القرع كما تقدم أخذه من قوله وتقبل المعارضة فيه الخ ولا يقدح في صحة العلم في نفسها وانما قيد المعارض بالمتناقض لانه قد لا يتناقض في كسافي فلا يشترط اشتراطه ويجوز أن يكون هو عمله أيضا بناء على جواز التعليل بعينين (د) من شروط الاستنباط بالعلم (آ) لا تخالف نصا واجماعا لانهما مقدمان على القياس مثال مخالفة النص قول الملقن المرأة مالكة لبعدها فيصنع نكاحها بغير إذن وليها إسماعيل يبيع سلمها فانه يخالف حديث أبي داود وغيره أيضا امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ومثال مخالفة الاجماع قياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجماع السفر المتفق فانه يخالف الاجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن (لا تنقض زيادة علمه) أي على النص (ان نافذ الزيادة مقتضاها) بأن يدل النص على علمه وصفه ويريد الاستنباط بقيد انفيه

مطلق الاحتياط لا يقتضي خصوص هذا الاحتياط الذي هو تبويب التنية ولا الاختلاف اللاحق في وجوب التثبيت بل يقال ان الوصف الآخر أعني السكن موصوعين لا يقتضي خصوص هذه السمة وله التي هي جواز التنية ثم ارباب هو صالح لها والمقابل لها فلا شيء من الوصفين منافا لآخر (قوله ولا موجود في الأصل) أي لان القرصية التي عارضت العينية ليست موجودة في النفس (قوله أيضا) يرجع لقوله يشترط الخ أي يشترط أن لا تكون العلم معارضة بمعارض متناقض موجود في القرع وان وجد في الأصل (قوله فسين ثلثينه كفضل الوجه) أي بجماع الركبة في كل فقوله ركن في الوضوء هو العمل المستند وقوله فسين ثلثينه هو الحكم وقوله كفضل الوجه هو الأصل المقيس عليه والوصف المعارض به هذه العلم هو قوله الآتي مسح (قوله وليس منافيا) أي لانه لاتناقض بين الركن والمسح (قوله وهذا) أي قوله ولا في القرع (قوله أن لا تخالف نصا أو اجماعا) يحصل كلام الشارح كغيره ان المراد أن لا يخالف حكمه التائب لها في القرع أيضا وأجاءه ولا يخفى ان هذا لا فائدة فيه بعد قول المصنف في شروط حكم القرع ولا يقوم القاطع على خلافه وقافا ولا خبر الواحد عند الاكثر فانه العلامة رجه الله تعالى وقول المصنف أن لا تخالف يصح قرينه بالمشقة الفرقية والمعنى أن لا تخالف العمل من حيث مقتضاها نصا الخ وبالمشقة الخمسة أي أن لا يخالف الاطلاق نصا الخ أي من حيث متعلقه وهو الحكم المطلق (قوله سلمتها) يقال سلمتها بالكسر في سلمة المتاع وسلمة الجسد وأما ما اقتضه في الشبهة فانه في المصباح (قوله قياس صلاة المسافر الخ) هذا المثال مثال تقديري (قوله أي على النص) أي أو الاجماع (قوله ويريد الاستنباط بقيد انفيه) أي في الوصف من انما لا نص أي حكمه ولم يعمل به هنا ولا في العضد يمكن التفتيش له بأن ينص على ان عتق العبد الكتابي لا يجزى كغيره فيعمل بانه عتق كافر متدين بدين فهذا القيد ينافي حكم النص المفهوم منه وهو اجراء عتق المؤمن انه مومن من المخالفة وعدم اجراء الجوعى المفهوم بالوافقة الاولى فانه العيلة مومة وقوله فهذا القيد ينافي حكم النص الخ أي بالنظر النعملي حدة بدون ضميمة إلى علم النص (قوله بقبده) أي وهو المناقاة (قوله وانما يتجه) أي الاطلاق (قوله ينافي) اكنى بعبارة مهم الخ) كان يقال مثلا واذا كانت قد حصلت المناقاة (قوله خلافا لمن اكنى بعبارة مهم الخ) كان يقال مثلا يحرم الرائي بالعلم أو القوت والادخار والكيل (قوله لأن العلم الخ) علمه لا يشترط

بمناقاة النص فلا يعمل بالاستنباط لان النص مقدم عليه (وقافا لا مدنى) في هذا الشرط بقبده وغيره أطلقه التعيين من هذا القيد قال المصنف كما هي وانما يتجه بما عني ان الزيادة على النص نسخ النص وهو قول الحقيقة كما تقدم (و) من شروط الإلحاق بالعلم (ان تعين خلافا لمن اكنى بعبارة مهم) من أمرين مثلا (مشترك) بين المقيس والمقيس عليه لان العلم

التعين في العلة (قوله منشأ التعددية) أي المحل والالحاق وظاهر حيث تدان التعددية
محققة للقياس إذ هو كما تقدم جل معلوم على معلوم في حكمه مساو أنه في علة فالتعددية
نفس ماهية القياس فان قيل إذا كانت التعددية محققة له لكونها ماهيته والقياس هو
الدليل فأين الدلول قلنا المدلول بثبوت الحكم لا ثبات وهذا التعمل الخارج عن حد
المعقول أو حرج اليه تعبر به القياس بالمحل المذكور أو ما من عرفه بمساو أفرع لاصل
في علة حكمه فلا حاجة إلى هذا التعمل إذ قوله التعددية محققة للقياس غير صحيح فإله

العلامة وقال الشهاب قضية هذا أي قوله المحققة للقياس أي ما من أو كانه وليس بينهما
كأمر اه قلت لعل وجه ما قاله العلامة من أن قوله التعددية محققة للقياس غير صحيح إذ
الشيء إنما يتحقق بما كان تمام ماهيته أو جوأ منها ولا يصح مع كون التعددية ناشئة عن
العله التي هي أحد أركان القياس أن تكون التعددية المذكورة حيث تقدم ماهية
القياس أو جوأ ماهيته فأمثل وحيث قدما اطل به سم هي تامة صادف عملا (قوله وفاقا
للإمام) أي في عدم الإلحاق بالمقدر لكن المصنف يبنى الإلحاق به لأنه مقدر والإمام
ينفيه لعدم وجوده كأي قيد كلام الشارح (قوله معنى مقدر) أي مقروض وجوده
وقوله شرعى أي قدره الشرع وقوله في المحل متعلق بمقدر وقوله أنه اطلاق التصرفات
ممتدة أو غير معنى اطلاقه أنه لا يحتاج إلى التصرف إلى إذن غيره أو إجازته (قوله وكانه)
أي الإمام الرازى ينافى الخ مزيه في أنه لما لم يكن منع التعديل بالمثاق لوقوعه في كلام أئمة
الشرع احتاج إلى منع كونه مقدرا وبظاهر أن المراد أنه يمنع كون الملق معنى مقروضا
لا يتحقق في نفس الأمر ويقول أنه لا تحقق في نفسه لا يوقف على اعتبار معبر بمعنى
أن في نفس الأمر معنى هو مسمى الملق شرعا لأنه مع اعترافه بأنه لا يتحقق له لا يصحب
الاعتبار بجعله محققا شرعا فإنه لا معنى لذلك ولا فائدة للدلول به وظاهر أن الذي يقوله
في الملق يقوله في الحدث ونحوه مما وصف بالتدريج فتضعف شيخ الإسلام ما قاله المصنف
كالإمام بأن جعل المقدرة محققا لا يخبر به عن كونه مقدرا أو بأن كلام الفقهاء طائفة
بالتعديل بالمقدر كقولهم الحدث وصف مقدرا قائم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث
لا شخص فيه نظر ظاهر في تامل فإله سم (قوله ويجعله محققا شرعا) أي يقول الملق
هو قدرة خاصة على تصرفات خاصة وتلك القدرة معنى محقق لا مقدر (قوله فينتنى الإلحاق
به) لأن الإلحاق يستلزم التعديل به ونفى اللازم يستلزم نفي المزموم وقوله كإقصاه المصنف
لأنه شرط في الإلحاق بالعله أن لا تكون مقدرة والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط
فإن لم يثبت المقدرة عدم الإلحاق وهو المطلوب فإله العلامة (قوله وإن لا يتناول
دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار) أو رد عليه أنه مستغنى عنه بموضعين
سواء في كلامه أحد ما قاله في شروط الأصل وأن لا يكون دليل حكمه شاملا لحكم
الفرع والآخر قوله في شروط الترفع ولا يكون الفرع منصوبا جوا في وجوب بأنه ذكر

منشأ التعددية المحققة للقياس
الذي هو الدليل ومن شأن
الدليل أن يكون معينا فكذا
منشأ المحقق له والشافعي يقول
المهم المشترك يحصل المقصود
(و) من شروط الإلحاق بالعله
أن لا تكون وصفا مقدرا وفاقا
للإمام الرازى قال لا يجوز
التعادل به بخلاف البعض
الفتاها أمثاله قولهم الملق معنى
مقدر شرعى في المحل أو أنه اطلاق
التصرفات اه وكأنه ينافى
في كون الملق مقدرا ويوصله
محققا شرعا ويرجع كلامه إلى
أنه لا مقدر يعطى به كإقصاه
عنه التبريزي فينتنى الإلحاق
به كإقصاه المصنف (و) من
شروط الإلحاق بالعله (أن
لا يتناول دليلها حكم الفرع
بعمومه أو خصوصه على المختار)
للاستغناء حيث تدان القياس
بذلك الدليل مثاله في الصوم
حديث مسلم الطعام بالطعام
مثلا على فإله دال على علية
الطعم فلا حاجة في إثبات روية
الطعام مثلا إلى قياسه على الجوع
بجامع الطعم للاستغناء عنه فيه
بعموم الحديث

ومثاله في النصوص حديث من قال أو عرف فليست مؤثقة دال على علمه الخارج النجس في نقض الموضوع فلا حاجة العنق
الى قياس التي أو العراف على الخارج من ٢٠٨ السيليني في نقض الموضوع بمجامع الخارج النجس للاستغناء عنه بخصوص

الحديث والخالف يقول الاستغناء
المواضع الثلاثة اشارة الى أن هذا الاشتراط يصح اعتباره في جانب صحت من الاصل
والفرع والعلة وحكمته بيان قوة خلل القياس حينئذ حيث عم أعني الخلل أو ركانه
الثلاثة فانه أبلغ مما يتعلق بواحد أو اثنين منها وأيضا فيه اشارة الى مناقشة من اقتصر
على أحد المواضع الثلاثة بأنه لا يتعين ومثل ذلك بما يقصد للمؤلفين كثيرا كالاحتج
على من تتبع كلامهم على انه يمكن ان يتناول دليل العلة حكم الفرع ولا يكون ذلك
الدليل ناصلا على حكم الفرع كأن يقال الربا في البر وعلمه الطم وهذه العلة الربا في كل
مطعم ثبت فيه الربا فليست أمثل سم قلت لا يتجنى لين هذا الجواب (قوله أو عرف) يفتح
العين من باب نصر أو ما تحمها فافقه ضعيفة (قوله فلا حاجة العنق الخ) قد يقال يحتاج
إليه لأن الحديث قد لا يكون مسلما فيلزم ان نعصر بالقياس قرره بعض شايعتنا (قوله
بخصوص الحديث) أي خصوصه بالفرع (قوله وهو ضعيف) أي لا يرد على المالكية
والشافعية القائلين بعدم نقض الموضوع بالقياس (قوله بأن يكون دليله قطعا من
كتاب أو سنة) فيه ان قطعي المتن لا يتسب عنه القطع عدوله لان قطعي المتن قد يكون ظني
الدلالة فانه العلامة ويمكن أن يجاب بأن المراد بالقطعي هنا قطعي الدلالة كما يدل عليه المقام
وكلام الشارح بعد (قوله ولا استغناء مخالفة مذهب الصحابي) أي مخالفة العلة لمذهب
الصحابي فهو مصدوم مضاف للمقول كأشاره الشارح (قوله وبحكم الاصل) قال
العلامة عطوفة على ذلك اشارة الى أن المصنف لو قدم بوجوده في الفرع وعطفه على
بحكم الاصل بأن يقول ولا يشترط القطع بحكم الاصل ولا بوجوده في الفرع كان أخصر
لاستغناءه عن التصريح بالقطع فليسا اه (قوله بكثرة المقدمات) المراد بالمقدمات هنا
ظن حكم الاصل وظن علمه الوصف الحاصل بالاستنباط وظن وجوده في الفرع (قوله
فذهب) مبتدأ أخيره قوله يجوز أن يستند فيه الخ (قوله من النص) أي الدليل الوارد في
الاصول فقوله في الاصل نعم للنص (قوله أن يستند فيه) أي في تعليل مذهب (قوله أما
استغناء المعارض الخ) مقابل لقوله ولا استغناء مخالفة مذهب الصحابي (قوله حيث وصف
بالمناقض) حيث تعليلية (قوله وصف صالح للعلة الخ) قال العلامة رحمه الله تعالى هذا
صادق على كل من وصفي أصل القياس المركب الاصل وقد مر انه غير مقبول عند غير
الجدلين فقوله هنا منطبق على التعليل بعلمين نفاه فأمثل وقد يجاب بأن قوله ولا غير
مقبول أي على الخصم والكلام هنا في تحقيق المعارضة اه قال سم وما ذكر من
الجواب واضح ولا ينافيه قول المصنف ولكن يؤل الى الاختلاف الخ حيث دل على ان
الكلام بين المختلفين لأنه لا يلزم من كون الكلام بينهما أن يكون المقصود بيان حال
استدلال أحدهما على الآخر بذلك القياس والله ناهض عليه أولا بل يجوز نزع ذلك
أن يكون المقصود بيان ان ابداء المعارض منهم مساو فاعترض ما أبداه المستدل بخلاف

عن القياس النص لا يوجب
الغالب يجوز دليلين على مدلول
واحد والحديث رواه ابن ماجه
وغیره وهو ضعيف (والاصح)
انه (لا يشترط) في العلة
المستنبطة (القطع بحكم
الاصول) بأن يكون دليله قطعا
من كتاب أو سنة متواترة (ولا
استغناء مخالفة مذهب الصحابي)
أي مخالفتها (ولا القطع
بوجوده في الفرع) بل يكفي
أقل من ذلك وبحكم الاصل لأنه
غاية الاجتهاد في مقابلة العمل
والخالف كانه يقول الظن يضعف
بكثرة المقدمات فربما يضعف
فلا يكفي وأما مذهب الصحابي
فليس بجيدة وعلى تقدير رجحانه
فذهب به الذي خالفه العلة
المستنبطة من النص في الاصل
بأن علم هو بصير هيجوز أن
يستند فيه الى دليل آخر
وانهم يقول انظار استناده
الى النص المذكور (أما استغناء
المعارض) لأنه بالقياس الى قوله
(فيقي على التعليل بعلمين) ان
قلنا يجوز هو رأي الجمهور كما
قدّم فلا يشترط استغناءه ولا
فيشترط (والمعارض هنا)
بخلافه فمناقضة حيث وصف
بالمناقض (وصف صالح للعلة

كصالحه المعارض) يفتح اراءه وان لم يكن مثله من كل وجه (غير صاف) بالنسبة الى الاصل (ولكن) لان
يؤول الامر (الى الاختلاف) بين المتباينين في الفرع (كالتعلم مع اليكيل في البر) فكل منهما صالح لعلة الربا فيه

(لا يثنى) الاثر بالنسبة اليه
(و) لكن (يؤمل) الامر (الى)
(الاخلاق) بين المتناظرين
(في التفاح) مثلا فمذاهو
ويؤى كالبعض الطعم وعند
الخصم المعارض بان الطعم
الكيلى ليس بروى لانتفاء
الكل فيه وكل منهما يحتاج
في ثبوت مدعاهما أحد الوصفين
الى ترجحه على الاخر (ولا
يلزم المعارض في الوصف) الذي
عارضه أى بيان انتفاءه (عن
الفسخ) مطلقا لحصول
مقصوده من هدم ما جعله
المستدل العلة بمجرد المعارضة
وقيل يلزمه ذلك طارفا ليقيد
اسمه بالحكم عن الفرع الذى
هو المقصود (وثالثها) يلزمه
ذلك (ان صرح بأنه) رفق بين
الاصل والفرع في الحكم
نقال مثلا لاربا في التفاح
بخلاف البر وعارض علة الطعم
فيه لانه يفسر بهما بقرينة
وان لم يلزمه ابتداء بخلاف
ما اذا صرح به (ولا) يلزمه
ايضا (ابتداء) (اسل) يشهد له
عارض به باعتبار (على)
الختار) وقيل يلزمه ذلك حتى
تقبل معارضته كان يقول
العله في البر الطعم دون الثبوت

جليل المحل

لان يكون علة مستقلة دونه أو بعبارة حاتمة من ثبوت الحكم بمجرد ما يده المستدل
بدون بيان علة واستقلاله والحاصل ان هذا غرض من أحدهما أنه هل يكتفى في الزام
الخصم بالقياس موافقة على حكم الاصل مع مخالفة فيما علة به المستدل والثاني أنه
هل تفقد المعارضة بغير التناقض فيحتاج المستدل الى ترجيح وصفه فالغرض فيه بيان
الاول وفيه ما هنا بيان الثاني كما يصحح حيث منصف المصنف ولا غبار في ذلك على المصنف
ومن وافقه على الجمع بين الموضوعين كابر الحاجب اه (قوله بالنسبة اليه) أى الى الاصل
(قوله وكل منهما يحتاج في ثبوت مدعاه) الخ قال العلامة رحمه الله لعل هذا مبني على
اشتراط انتفاء المعارض وأما على عدمه فيصور أن يكون كل منهما علة اه (قوله ولا يلزم
المعارض في الوصف عن الفرع) أى كأن يقول اه عندى الكل وليس التفاح
مكلا (قوله أى بان انتفاءه) عبارة ابن الحاجب لزوم بيان في الوصف في جعل
المعارض على انتفاء كما هو في عبارة ابن الحاجب محمول على ذلك أيضا واتممه
بالقطة بيان في تفسير عبارة المصنف ايما الى اوضحة عبارة ابن الحاجب عن عبارة
المصنف في استحسان الزركشي اشارة للمصنف على عبارة ابن الحاجب بما حاصله أن
التي يطلق لفظه على معنيين أحدهما فعل الفاعل تقول ثبت الشيء فالتى وهو أظهر
المعنيين والثاني نفس الانتفاء تقول في الشيء هكذا مع من اللفظة نقول في الوصف
أحسن من بيان نفسه لان ابن الحاجب أن ذلك في الانتفاء وأظهر معنييه خلافه
والمصنف أراد أن يظهر معنييه فلذلك لم يمتنع في لفظه كان أكثر وأحسن اه فظهر
لظهور أن التي هنا بمعنى الانتفاء لا فعل الفاعل لا يشك في يثنى في ذلك كون المعنى
الاول أظهر لان المراد بأظهر بانه كونه أكثر استعمالا كما هو الظاهر والاول لا يمتنع
دعوى أظهرية المعنى الاول مع اقتضاء المقام المعنى الثاني كما لا يخفى وتبع الزركشي
م على عاقبة في الجمة للمصنف درجة اقل على أى وجه كان (قوله مطلقا) أى صرح
بالفرق بين الاصل والفرع في الحكم أم لا بدليل القصد على في الثالث (قوله لحصول
مقصود) أى المعارض وقوله من هدم الخ بيان للمقصود وقوله بمجرد المعارضة متعلق
بمقصود (قوله وقيل يلزمه ذلك مطلقا) معنى الاطلاق كما تقدم (قوله عن الفرع) أى
وهو التفاح مثلا كما سرد وبيان حصول المقصود من الهدم بصرهما معارضين ولا
حكم مع انعارض (قوله وثالثها) يلزمه ذلك أى بيان الانتفاء (قوله وعارض علة
الطعم فيه) جملة عارض حاله وما يجب الحال فيه قال العلامة على المعارض واليه يعود
ضمر عارض أيضا واقتضى ذكر هذه الحال مع الاستثناء عن ايمان الموضوع في المعارضة
وضم فيه يعود للاصل أى عارض عليه الطعم في الاصل بان قال العلة الكيل مثلا (قوله
لانه الخ) علة لقوله يلزمه ذلك (قوله ابتداء) أى دليل وقوله يشهد أى يدل وقوله
بالاعتبار متعلق بشهادة أى لا يلزم المعارض ذكر دليل يدل على ان ما عارض به من الوصف
معتبر في العلية (قوله حتى تقبل معارضته) أى لاجل قبول معارضته حتى تهليلية

القول بأن مجرد المعارضه الوصف
الصالح للعلمه كافى في حصول
المقصود من الهدم (والمتسدد
الذوق) أى دفع المعارضه بأوجه
(بالمتمم) أى منع وجود الوصف
المعارضه في الأصل كأن
يقول في دفع معارضة القوت
بالكيل في شئ كالجزء لا تسلم
أنه ممكن لأن العبرة بمعاذة زمن
الذي صلى عليه وسلم وكان
اذا ذلك مؤزناً أو معدوداً
(والقصد) في عينة الوصف
المعارضه ببيان خفاها أو عدم
انضائها (وبالمطالبة) لمعارضه
(بالتأثير والتشبه) لمعارضه به
(أن لم يكن) دليل المستدل على
العلة (سيرا) بأن كان مناسباً أو
شبهاً لتصل معارضة الشئ بعلة
بجانب السبب مجرد الاحتمال
فادفع نفسه وأعاد المذهب اليه
لدفع إليها عود الشرط الى ما قبل
مدخولها معه ومن أمثله أن
يقال لمن عارض القوت بالكيل
لم قلت أن الكيل مؤثر (وببيان
استقلال ما عداه) أى ما عدا
الوصف المعارض به (في صورة
ولو) كان البيان (بظاهراً) كما
يكون بالاجاج (إذا لم يعرض)
المستدل (للتعميم) كأن بين
استقلال الطعم المعارض بالكيل
في صورة يحدث مسلم الطعام
بالطعم أم لا بمثل والمستقل
مقدم على غيره

والفعل بعده منصوب بأن مضمرة (قوله بالتفاح مثلاً) أى والتلوخ والمنتمش (قوله
بأوجه) أى أربعة (قوله في الأصل) متعاني بوجود (قوله في شئ) متعلق بمعارضة وقوله
كالجزء مثال للأصل المعارض في علة (قوله ببيان خفاها الخ) أى وذلك منافي لما تقدم
في شروط العلم من كونها وصفاً ظاهراً متصفاً أو مثال ذلك أن يعمل المستدل وجوب
الحديث الزنا بالراح فخرج في غير محرم شرعاً حتى طبعاً فيقول المعارض العلة انما هو
المعلق فلا يستدل القدر في هذه العلة بكونها خفية ومثال القدر بعدم الانضباط
أن يعمل المستدل جوانب القصر بسفر أربعة برداً كترفيه قبل المعارض انما العلة
المتشقة فلا يستدل أن يقدح في هذه العلة بكونها غير متبينة (قوله وبالمطالبة) أعاد
المباليغود الشرط الا في مدخولها فقط كما ذكره الشارح وأما قاعدة أن القيد اذا
تأخر يرجع لجميع ما قبله فعل ذات عالم قائم قرره على خلافه (قوله لمعارضه) اللام
مقوية وهو راجع للالتين (قوله سيرا) أى بأن أنه صرح بالوصافى في الأصل وبالطال
ملا يصلح منها للعامة فيتعين الباقي لها (قوله بأن كان مناسباً أو شبهاً) اعترضه العلامة
رحمه الله بأن دليل العلة المناسبة كما ساق في المسائل المناسبة بل المناسب هو نفس
الوصف الذي هو العلة لا دليل العلة فكان الصواب أن يقول بأن كان مناسبة ويمكن
الجواب وان كان بعيداً بان شهره مكان راجع لوصف المستدل المدلول عليه بالساق
والتنبيه ان لم يكن دليل المستدل على علية وصفه سيرا بأن كان وصفه مناسباً أو شبهاً
فانه اذا كان أحدهما لم يكن دليله سيرا بل مناسبة أو شبهاً (قوله لتصل معارضة الشئ
بمثله) كأنه علة لمخدر في نفسه من الكلام والتقدير وانما كان الوجه المذكور من
أوجه الدفع وهو مطالبة المعارض بتأخير وصفه أو شبهه منه وطالب يكون وصف المستدل
مناسباً أو شبهاً (قوله في الاحتمال فادفع فيه) أى لأن الوصف يدخل في
السبب بمجرد احتمال كونه مناسباً وان لم تثبت مناسبة فيه فانه شيخ الاسلام (قوله ومن
أمثله) أى أمثله مدخولها وهو المطالبة الخ (قوله لم قلت أن الكيل مؤثر) أى يوجب
بيان أنه مؤثر بالدليل والاندفع المعارضة (قوله وبيان استقلال الخ) في ذكر
الاستقلال إشارة الى تصوير المعارضة بآداء المعارض أن وصف المستدل جزءه والجزء
الآخر ما يذهب المعارض (قوله بظاهراً) أى بدليل ظاهر عام وغرضه هو الظاهر
المخلص (قوله اذا لم يعرض المستدل للتعميم) قد قد مدخول لو قضيت اندفاع
المعارضه وسلامة القياس اذا لم يعرض للتعميم وان كان التعميم متحققاً بأن يكون
الدليل شاملاً للفرع كالأصل أيضاً كافي حديث مسلم الذي مثله وفيه نظر لما تقدم من
أنه يتحقق أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملاً لحكم الفرع اللهم إلا أن يخص بغير ذلك
أو يكون الفرع من التثنية بهذا الحديث مجرد توضيح والتفهم لا يقال أو يفي ذلك
على جواز القياس مع ورود النص بحكم الفرع لأن محل ذلك ان لم يكن دليل حكم

فإن تعرض التعيم فقال فثبتت

روية كل مطعوم خرج عما

نحن فيه من القياس الذي هو

بمسد الدفع عنه إلى النص

وأعاد المصنف الباطل لطول الفصل

(ولو قال) المستدل المعترض

(ثبت الحكم) في هذه

الموتة (مع اتفاق مصنفك)

الذي عارضته وصني عنها (لم

يكف) في الدفع (إن لم يكن) أي

يوجد (مع) أي مع انتفاء

وصف المعترض عنها (وصف

المستدل) فيما لا يستلزمه ما في

اتفاق مصنفكما بخلاف ما إذا

وجد وصف المستدل فيما يفتقر

في الدفع بناء على امتناع تعليل

الحكم بعلمين الذي صححه

المصنف كما تقدم (وقيل) لم

يكف (مطلقاً) بناء على جواز

التعليل بعلمين وقال المصنف

في اتفاق وصف المستدل زيادة

على عدم الكفاية الذي

اقتصر عليه (وعندي أنه)

أي المستدل (يقطع) بما قاله

(لاعتزله) فيه بما قلناه وصفه

حيث ساوى وصف المستعرض

فيما قد هو فيه (ولعدم

الانعكاس) لوصفه حيث لم

يقف الحكم مع انتفائه

والانعكاس شرط بناء على امتناع

التعليل بعلمين على أن عدم

الانعكاس لا يستترتب عليه

الانقطاع وكأنه ذكره تقوية

للأول

الأصل شاملاً للحكم القرض سم (قوله) فإن تعرض للتعيم (الخ) ينبغي أن يكون
التعرض لدخول الفرع فقط كأن قال فثبتت الروبة في هذا المطعوم كالتعرض
للتعيم المذكور في الفرع عروج عما نحن فيه قاله سم (قوله) عما نحن فيه (الاولى) عما هو
فيه (قوله) إلى النص) أي إلى إثبات الحكم بالنص (قوله) ولو قال المستدل للمعارض
ثبت الحكم) أي بدليل آخر في هذه الصورة المحصورة المستقلة أن المعارض ابتداء
الوصف على صيل الاستقلال أخذ من قول الشارح بناء على امتناع تعليل الحكم
بعلمين الذي صححه المصنف كما تقدم سم (قوله) لم يكف أن لم يكن معه وصف المستدل
صورته أن يقول المستدل يحرم الربا في القرض مثلاً لعل القوت والادخار في قول
المعارض بل لعل الزن في قول المستدل ثبت الحكم مع اتفاق مصنفك في المخرج فهذا
الدفع غير كافي لاستواء المستدل والمعارض في اتفاق مصنفهما عن الصورة المتناقضة
بها وهي المخرج وقوله بخلاف ما إذا وجد وصف المستدل أي كالمالك كان بدل المخرج في المثال
المذكور الربا فإن وصف المستدل موجود فيه مستقيم عنه وصف المعارض (قوله) بناء
على امتناع التعليل بعلمين) مفهومه أنه لا يمكن في الدفع بناء على جواز التعليل بعلمين
وقد يستشكل على ذلك القرض وجود وصف المستدل في الصورة المذكورة ونفي وصف
المعارض فكيف لا يدفع الاعتراض بذلك مع أنه لا بد للحكم من وجوده لئلا يكمل الكلام
في حكم معلول ولم يوجد الأوصاف المستدلة إلا أن يقال ابتداء المعارض الوصف
أو وثبت كفاية ابتداء المستدل لجواز أن تكون العلة نسبياً آخر وجد في الصورة
المذكورة فلتشمل قاله سم (قوله) وقيل لا يكف مطلقاً بناء على جواز التعليل بعلمين
قد يستشكل فيها إذا وجد وصف المستدل دون وصف المعارض في تلك الصورة فإن
جواز التعليل بعلمين عما يناسب علة وصف المستدل لأن وصف المعارض يتغير بعلمته
أي بالثبات في علة وصف المستدل لجواز تعدد العلة على هذا التقدير لأن يقال لجواز
المذكور لا يستلزم الوقوع والامتناع احتمال أن العلة هناك وصف المعارض دون وصف
المستدل أو نفي آخر أو نفي غيرهما فلتشمل سم (قوله) وقال المصنف في اتفاق وصف
المستدل) أي في حالة اتفاق وصف المستدل (قوله) لا عتزه فيه بما قلناه وصفه (الخ) أي
لأن المستدل قصد معارضة المعارض بخلاف وصفه اسقاطه وإبطاله فإذا كان ذلك
التصديق موجوداً عند وصفه أضافه أعرف بقسوته وبطلانه أيضاً (قوله) فيما
قد هو فيه) ما عارضه عن اتفاق وضعه والمستدل وضعه ما وضعه فيه لوصف
المعارض واتفاقه حيث ساوى وصف المستدل وصف المعارض في اتفاق قدح به
المستدل في وصف المعارض (قوله) ولعدم الانعكاس) أي انعكاس العلة وهو كما كانت
العلة اتساق المعلوم والاطراد هو كما وجد العلة وجد المعلوم فالاطراد التسلازم في
التبوت والانعكاس التسلازم في النفي (قوله) على أن عدم الانعكاس (الخ) اعترض
على المصنف وحاصل أن الإلتزام لا يترتب على عدم الانعكاس لاحتمال أن يكون

المستدل بمن يجوز التعديل بعلمين فلا يصح تعديل الانقطاع به وظاهر منبذعه ان الاعتراف المذكور له للاقتطاع مطلقاً أي سواء فينا على امتناع التعديل بعلمين أو على جوازها وان الاعتراف المذكور لا تلازم بينهما وعدم الانكاس وليس كذلك فيه ما بل تعديل الانقطاع بكل من الاعتراف وعدم الانكاس مبنى على امتناع التعديل بعلمين والاعتراف وعدم الانكاس متلازمان كما أشاره الشهاب وفي رد سم عليه نظر (قوله ولو أبدي المعترض ما يخلف الملقى الخ) مثال ذلك ما لو قال المستدل بربوبية الله بالطبيعة فله أرضه المعترض بأن الله الكيل فقدح المستدل فيما بقوت الحكم بدوهم في التفاح قد يكون ملغاة فأبدي المعترض عنه أخرى تخلف هذه العلة التي ألفاها المستدل بأن قال ان التفاح وان يكن مكبلاً فهو موزون فقد خلف الكيل فيه الوزن والعلة عندي أحد الشئتين من الكيل والوزن (قوله سعي ما أبداه تعدد الوضع) ظاهره أن السعي تعدد الوضع هو الوصف المبسوط مع أن السعي بذلك هو الابداء فيما ينظر ويدل عليه كلام الشارح بعد فصل العبارة على حذف المضاف أي ابداء ما أبداه (قوله وهذا أوضح من قول ابن الحاجب الخ) أي لان الالاهه صحيح في نفسه لتخلف وصف المعترض عن تلك الصورة التي أوردتها المستدل كالتمناح المتخلف عنه الكيل في المثال المتقدم مع ثبوت الحكم فيه وانما زالت فائدة ذلك الالاهه ابداء الله بمرض وصفا آخر يخلف ذلك الوصف الذي ألفاه المستدل وذلك الخلف هو الوزن كما تقدم في المثال المذكور وحاصله أن الالهه صحيح في نفسه وانما تترتب عليه ثبوت وهي سلامة دليل المستدل بسبب ما أبداه المعترض من الخلف وبعبارة ابن الحاجب تفسيد فساد الالاهه نفسه بابداء تخلف المذكور وقد علمت أن الالفاء في نفسه صحيح وانما قال أوضح لامكان حمل قول ابن الحاجب فساد الالاهه على فساده من حيث فائدته أو على حذف المضاف أي فسدت فائدة الالاهه (قوله ما لم يبلغ الخلف بغير دعوى قصوره الخ) حاصل ما أشار إليه أن حمل كون الخلف المذكور من دلائل فائدة الالاهه من سلامة وصف المستدل من القدر فيه اذا حكى المستدل عن الفاعله أصلاً وألفاهم يكونه قاصراً أو بضعف معنى المظنة فيه ففي هذه الاقسام الثلاثة يبقى ماثب للخلف من الزلة فائدة الالفاء ويستقر الاعتراض منتهض على المستدل ولا يقبده الفاعله بغير دعوى كونه قاصراً أو بضعف معنى المظنة فيه وأما اذا ألفاه بغير هذين كائنات الفاعله بغيره من صورته مع وجود الحكم فيها كما يقول له ثبت بربوبية البيض مع كونه غير موزون فلا تزول حينئذ فائدة الفاعله الاولى وينتقض الدليل على المعترض ومثال الفاعله الخلف المذكور بدعوى قصوره ما لو جعل المعترض الخلف في التفاح بدل الوزن الكون تفاحاً حشواً فله المستدل بكونه قاصراً على التفاح ومثال الالفاء بدعوى ضعف معنى المظنة فيه أي ضعف حكمة المظنة المعلل بها ما لو قال المعترض العلة عندي في جواز القهر لا مفاخر مقارنة

(ولو أبدي المعترض في الصورة التي ألفاه وصفه في المستدل ما أي وصف (تخلف الملقى) (سعي ما أبداه تعدد الوضع) (تعدد ما وضع أي بني عليه الحكم عنده من وصف بحد آخر (وزالت) بما أبداه فائدة (الالفاء) وهي سلامة وصف المستدل من القدر فيه وهذا أوضح من قول ابن الحاجب فساد الالفاء (ما لم يبلغ) المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو دعوى من سلم وجود المظنة المعلل بها

لوجوده (ضعف المعنى) فيه الذي

اعتبرت المظنة لئلا يتعرض

المستدل للذات أصلاً وتعرض

له بدوى قصوره أو بدوى

ضعف معنى المظنة فيه (خلافاً

لن زعمهم) أي الدعويين

(القائمة) للثبوت في الأولى على

امتناع القاصرة وفي الثانية على

تأثير ضعف المعنى في المظنة فلا

تزال عند هذا الزاعم فيها

قائمة الألفاء لاول اما اذا انفي

المستدل الخلف بفعل الدعويين

فتبقى قائمة القائمة الاول مثال

تعدد الوضع ما يأتي فيقال

بصح أمان أهد العربي كلهم

يجمع الاسلام واعتقل فانهم

مظنة لان اظهار مصلحة الايمان

من بذل الامان فيعرض الحنفى

باعتبار الحرية معه ما فانها

مظنة فراجع القالب للنظر بخلاف

الرغبة لاشتغال الرقيب بجمعة

سبب فلفي المستدل الحرية

بثبوت الامان بدونها في العبد

المادون له في القتال انفاً

فيصحب المعترض بان الاذن له

خلف الحرية لانه مظنة لبذل

وسمه في النظر في مصلحة القتال

والايمان (ويصح) في دفع

المعارضة (ربحان وصف

المستدل) على وصفه ما يرجح

ككونه أنسب من وصفه أو

أشبهه (بما معنى منع التعدد)

للمسألة الذي يحسمه المصنف

أوله فاني المستدل بهذه العلة بوجود الحكم في صورة مع استقامتها فان المسافر باهله
يؤثره القصر كغيره فقول المعترض خفف هذه العلة مظنة المشقة فبدى المستدل
ضعف معنى المظنة كضعف المشقة للمسافر اذا كان ملاً كاملاً هذا ايضاح ما اشار اليه
وبما تقرره من أن قول المذهب ولو أدى المعترض الخ ليس مقصوداً على تصوير المعارضة
بان بدى المعترض أن ما يبداء المستدل ليس غلام العلة وان كان المثال الذي ذكره
الشارح من ذلك ولا على أنه متما في المعنى بقول المصنف السابق وبين استقلاله
في صورة الخ كما قال سم فقله أردعوى من سلم وجود المظنة ضعف المعنى عطف على
دعوى قصوره وقوله سم لم يقل دعوى وهو اظهار في محل الاضمار لان المراد به
المستدل وقوله ضعف المعنى فهو لدعوى ولو قال أو دعواه ضعف المعنى وقدم وجود
المظنة المتضمنة لذلك المعنى كان أم وضع كما قال الكمال وقول سم انما سئل المصنف عن
هذا لما له لكونه أخيراً يرد به لاداعي للاختراع مع ما موضح المعنى (قوله
لوجوده) علة لقوله سلم وجود المظنة لاجل وجود الخلف لكونه مظنة والضعف
فيه وفيه التماس وفيه للمعنى فاشيخ الاسلام وقوله لكونه مظنة أي لكون الخلف
مظنة يرد أن المظنة في قوله بوجود المظنة تؤخذ كلية أي المظنة من حيث هي والمظنة
التي هي الخلف جزئية من جزئياتها والجزء بسبب تحقق الكلّي لانه انما يتحقق به فصع
تعديل وجود المظنة من حيث هو بوجود تلك المظنة الجزئية فلا يقال ان المعنى على
ما قال شيخ الاسلام يعنى الى قولنا وقدم وجود المظنة لاجل وجود المظنة فلا تعديل
لأنه بنفسه تتأمل (قوله بان لم يتعرض الخ) تصوير قول المصنف ما لم يبلغ الخ (قوله
أو بدعوى ضعف معنى المظنة) أي حكمه المظنة فالمراد بالمعنى الحكمه التي تضمنتها
المظنة كانه قد بين ذلك (قوله أي الدعويين) أي من مثناين من خصه لانه معنى دعوى
لادعوى بالتأويل في الخلاصة

آخر مقصود تنبأ اجمعه بها • ان كان عن ثلاثة مرتباً

أي كما هو أما الدعوة بالتأويل المثبتان فوق فهي طلب الحضور الى الطعام وليس ما نحن
فيه (قوله اما اذا انفي المستدل الخ) مفهوم قول المصنف بقدر دعوى قصوره الخ (قوله ما
يأتي فيما يقال) انما يقال مثال تعدد الوضع ما يقال الخ لان تعدد الوضع بعض من القول
الآتي كما لا يخفى فلذا قال ما يأتي فيما يقال أي ما يأتي في جملة القول الآتي (قوله من
بذل الامان) أي ان تلك المصلحة ناشئة من بذل الامان في ابتدائية (قوله بناء على منع
التعدد للعلة) هذا انما يظهر اذا كان مدعى المعترض استقلاً وصفه اما لو ادعى انه جزء
العلة وان العلة هي المجموع عـ أبداء المستدل وما أبداه هو فلا لانه ربحان وصف
المستدل حاشاً لا ينافي جزئية وصف المعترض اذ بعض أجزاء العلة قد يرجع على بعض
بكونه مثلاً أشد اقتضاه الحكم منسابة لمن الباقي سم (قوله فيجوز أن يكون كل من

وقول ابن الحاجب لا يكفي معنى على ما ربحهم من جواز التعدد فيجوز ان يكون كل من

المستدل باختلاف جنس المصلحة)

في الأصل والفرع (وإن اتحد ضابط الأصل والفرع) كما يأتي فيها يقال يصحد اللائط كالزاني يجامع ابلا ج فرج في فرج مشتمى طبعاً محرم شرعاً فمعرض بان الحكمة في حرمه أو الواط السبيل عنه رذيلة وفي حرمه الزنا المرتب عليها المستدفع اختلاط الأنساب المؤدى هو البه وهما مختلفان فيوزان يختلف حكمهما بان يقصر الشارع الحد على الزنا فيكون خصوصه معسرفاً على الحد (فيجاب عن هذا الاعتراض)

(بجواب خصوص الأصل من الاعتبار في العلة بطريق قديم أن العلة هي القدر المشترك فقط كما تقدم في المثال لاصح خصوص الزنا فيه) وأما العلة إذا كانت

وجوداً مانعاً أو اتفاقاً شرطاً بان كانت علة لاتفاق الحكم (فلا يلزم) من كونها كذلك وجود مقتضى الحكم (وقال الأمام الرازي) (وإذا لا يلزم وجوده) في قوله يلزم وجوده والأبان جاز اتفاقه كان اتفاق الحكم حيث لا اتفاقاً له لما فرض من وجود مانع أو اتفاق شرط وأجيب بأنه يجوز أن يكون لما فرض أيضاً لجواز دليلين مثلاً على مدلول واحد والمانع كما بقوة القائل للمقتول فلا يجب عليه الفعاض

الوصفين عليه) أي ورجحان أحدهما لا يناق عليه الآخر إذ يجوز أن يكون بعض العال أرحم من بعض (قوله) وإن اتحد ضابط الأصل والفرع) أي القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما لأنه بضبطهما واحد أن المستدل يحول في القياس على القدر المشترك بين الأصل والفرع فلم يعترض أن يعترض عليه بان التحول على بل القدر المشترك لا يقتضي عدم اختلاف جنس المصلحة أي الحكمة كما يشهد في ذلك الشارح فإنه يندل على أن العلة ليس هو القدر المشترك بل مجموع القدر المشترك مع خصوص المحل فالمراد بالضابط القدر المشترك ولا شك أنه متحد وذلك محل اتفاق بين المستدل والمعارض وإنما الخلاف بينهما هل هو الالة وحدها أو هو مع خصوص المحل ولا يصح حل الضابط على العلة إذ مع فرض اتحاد علة الأصل والفرع المقتضى اتفاق كل من الخصمين على ذلك لا معنى للاعتراض باختلاف جنس المصلحة بهذا يدفع قول العلامة مانعه قوله ضابط الأصل والفرع أي ضابط الحكمة في الأصل والفرع والمراد بالضابط العلة المشار إليها أول المحث بقوله ومن شرطها أن تكون وصفاً بضابط الحكمة الخ لكن سمع كران خصوص الأصل عند المعترض معتبراً بضابط حكمته فلا يكون الضابط فيها متحداً اه وأشار الشهاب لدفع هذا الاعتراض بوجه آخر وهو حل الضابط على العلة وحل اتحادها على اتحادها ظاهراً بدليل قوله فيكون خصوصه معسرفاً على الحد قاله سم قلت أو المراد الاتحاد في نظر المستدل وإن لم يحصل الاتحاد عند المعارض (قوله) كما يأتي فيها يقال) فيه ما عرفت في نظره اتفاقاً (قوله) المؤدى هو أي الزنا (قوله) البه أي إلى الاختلاط (قوله) بطريق أي من طرق العلة الاتية (قوله) بان كانت علة لاتفاق الحكم) مثال ذلك الحضي المانع من الصلاة فانه علة لاتفاق الخطأ بها ومثال ذلك في اتفاق الشرط الحديث فانه علة لاتفاق وجوب أداء الصلاة حاله (قوله) فلا يلزم وجود مقتضى أي وهو دخول وقت الصلاة في المثالين (قوله) والأبان جاز أي واتى بالفعل وبهذا يجاب عن اعتراض العلامة قدس سره على قول الشارح كان اتفاق الحكم حيث لا اتفاقه بماضيه المستلزم لهذا الخلاف هو اتفاق مقتضى الجواز كافرض فليست له لان المعنى حيث لا اتفاقاً الحكم حين اتقى مقتضى لاتفاقه أي مقتضى ولا حاجة لما أطلبه سم مما لوجه من التوجيه (قوله) لجواز دليلين الخ) قال العلامة قدس سره هذا الجواز ان كان مقتضى القانون بعدم الزوم فقد هدمه المصنف حيث قال والعصم القطع بامتناعه عقلاً فبعدم الزوم مناعه بناء على غير أساس اه وهو وجه خلاف ما تقدمه سم هاهنا التعليلات الباردة وقال شيخ الإسلام قد يقال هذا أي جواب الشارح المذهب كورائنا مناسب القول بتعددية الدليل وهو خلاف ما يصحبه المصنف فيجب بان الجيب لا يلتزم مذهبالا لأنه هادم اه وهو حسن (قوله) والمانع كما بقوة القائل للمقتول الخ) أي فيصح أن يقال إنه علة لعدم وجوب القصاص وإن لم

يحصل القتل على مختار ائمتنا وأما على رأى الجمهور فلا يصح ذلك إلا بعد حصول
القتل وقوله واستفاء الشرط الخ أى يقال ان عدم الاحسان عليه لعدم وجوب الرجوع
وان لم يحصل الزنا فعلى مختار ائمتنا وأما على رأى الجمهور فلا يصح ذلك إلا اذا
وجد الزنا بالفعل

• (مسائل العلة) •

سمعت مسائل لأنها توصل إلى المعنى المطلوب استهانت بالمسائل الحسبية للعنوية بما جماع
التوصل إلى المطلوب نفسه استعارة تصريحية (قوله أى) هذا جعلت الطرق الدالة الخ
أشار بذلك إلى أن المسألة بمعنى الطريق فهو اسم مكان لا اسم زمان ولا مصدر أى
موضع السلوك وإن أضاف المسألة إلى العلة من قبيل إضافة الدال إلى المدلول (قوله)
على علية الشيء) أشار بذلك إلى أنها تدل على كون الشيء علة لا على ذات ذلك الشيء
(قوله كالاجماع على أن العلة في حديث الصبيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غرضان
تشويش الغضب لا الفكر) قال العلامة رحمه الله قد مر أن العلة وصف ضابط لحكمة
لا نفس الحكمة فالعاطف له أن العلة الغضب لا التشويش وسبأ في الإجماع أن منه
ذكر وصف في الحكم لو لم يكن تعليله كان بعيداً كهذا الحديث فافهمنا لا يطابقه أم
وأجيب بنع أن المطابق لما مر أعلاه كون العلة الغضب لخواز كونها نفس التشويش
ويصدق عليه أنه وصف ضابط لحكمة وهي خوف الميل عن الحق إلى خلافه فطابق
ما مر وما يرد ذلك ما مر في عود العلة على أصلها بالتمسك من قبلهم لأن ذلك
الحديث مع ما مر في العلة فيه التشويش بل صرح بالأما في الحصول بتطابق القول بأنها
الغضب وإن كان الظاهر من الحديث ذلك قال لانا تعلم أن الغضب ليس هو الذي لا يمنع
من احتقائه الفكر لا يمنع من القضاء وإن الجوع المبرح يمنع فنه لم يحتث أن علة المنع
أبست الغضب بل تشويش الفكر لا يقال الغضب هو العلة لكن لكونه مشوشاً لا
نقول لما دار الحكم مع تشويش الفكر وجوداً وعدماً وانقطع عن الغضب وجوداً وعدماً
وليس بين التشويش والغضب ملازمة لوجود كل منهما بدون الآخر فلنا أن الغضب
لا يكون علة وإنما العلة التشويش لأنه يجوز إطلاق الغضب مراد به التشويش
إطلافاً لا اسم السبب على المسبب وأما قول الشارح في الإجماع فتقيده المنع من الحكم
بجالة الغضب المشوش لا الفكر يدل على أنه علة له حيث جعل العلة الغضب المشوش فاما
شبهه على أن المراد بالغضب التشويش إطلافاً لا اسم السبب على المسبب كما مر عن الإمام
وأما بناء على القول الآخر القائل بأن العلة هي الغضب وإن وده الإمام كما مر خصوصاً
والمقصود عما يأتي القتل وهو مما يتسارع فيه ومثل ذلك كثير شائع هذا حاصل ما قاله
مسم قلت كون العلة هو الغضب هو الظاهر من الحديث والانتداح الوصف فيه عن
الناطقة كما سيذكره الشارح وكون التشويش قد لا يوجد مع الغضب غير مانع من

واستفاء الشرط كعدم احسان

الزاني فلا يجب عليه الرجوع

• (مسائل العلة) •

أى هذا جعلت الطرق الدالة

على علية الشيء (الاول) منها

(الاجماع) كلاجماع على أن

العلة في حديث الصبيحين

لا يحكم أحد بين اثنين وهو

غضب تشويش الغضب

للفكر وقد مر الاجماع على

النص كإجماع الحاجب لتقديمه

عليه عند التعارض على الأصح

الآتي

أصل للاجماع (الثاني) من

مسألة العلة (النص الصريح)

بان لا يصلح غير العلة (مثل له)

كذا (قيل) كذا (قيل)

كذا (فذكر واثن) فهو قوله

تعالى من أجل ذلك كذا على

بني اسرائيل كي لا يكون دولة

بين الاغنياء منكم اذن لا تقتله

ضعف الحماية وضعف الملمات

وقيما بطلان المصنف بالهنا

وقيما بعد اشارة الى أنه دون

ما قبله في الرتبة بخلاف ما عطفه

بالواو (والظاهر) بان يجعل غير

العلية احتلالا لمرجوح كاللزم

ظاهرة نحو كآب اثرتا، الك

تخرج الناس من الظلمات الى

النور (بقدره نحو ان كان

كذا) كقوله تعالى ولا تطع كل

حلاف مهين الى قوله ان كان

ذاملا وبين أي لائن (قالبه)

نحو فظلم من الذين هادوا سرنا

علمهم طبقات أحلت لهم أي

منهم ما هم منها الظلم (فانما في

كلام الشارح) وتكون فيه في

الحكم فهو قوله تعالى والسارق

والزانية فاقطعوا أيدهما وفي

الوصف نحو حديث العيصين

في الحرم الذي وقصته فاقصه

لاقصه طبيا ولا تقصروا رأسه

فانه يمت يوم القياسه مليا

(فالراوى القبيح فقير) وتكون

في ذات في الحكم فقط كقول

علية الغضب الحصر من أن المعتبر في اشغال العلة على الحكمة الاشغال ولو احتقلا

فالشرط كون العلة مظنة لوجود الحكمة كالحصر على ان اشغال التشويش على الحكمة

المذكورة كذلك أيضا وحديث فلا تداءي بها مائة من الحديد المذكور من كون

العله هو الغضب وجعلها التشويش مع استلزام ذلك مجرد كقول المصنف المذكور فيه عن

القائد وتقول الامام لاننا لم نأخذ الغضب اليسير الخ غيره فمقدم كون الشرط كون العلة

مظنة الاشغال على الحكمة وحديثه فذوقه لا يمنع من القضاة فدينع واثن لم يدل له المذكور

فهو مشترك الا لزام بل بان مثل ذلك في التشويش أيضا ومن هنا نعلم رد قوله لا يقال الخ

وبالجمله فلا وجه لمتع كون العلة هو الغضب بل يجوز كونها الغضب وكونه التشويش

والذي يشهد بالحديث الاول وهذا الذي ذكرناه تصحيح لكون الغضب علة كالتشويش

كأجل وأما أفاده كلام العلامة قدس سره من عدم صحة كون التشويش علة فلا يظهر

وجهه بعد و الظاهر منه كما تقدم (قوله وعكس البضاوى) أي تقدم النص ونحو

بالايعا مؤثلا بالاجماع لان النص أصل للاجماع كما قال الشارح والايضا من جهة النص

(قوله النص الصريح) أي القطعي كما يدل عليه تفسيرنا شرح بقوله بان لا يحتل غير

العلية (قوله فذكر) قد يقال ان كى ليست نصا في التعليل لانهما تكون صورية

والتعليل مستفاد من الامام المقدرة (قوله من أجل ذلك كذا الخ) أي من أجل قتل

قائل لآخيه (قوله كي لا يكون دولة الخ) أدوجب تحريم التي كي لا الخ (قوله اذن

لا تقتله ضعف الحماية) أي اذ كنت الميم وضعف الحماية وضعف الملمات عذبا به (قوله

وقيما عطفه) الاول وفي عطفه لان الاشارة في العطف بالواو في المعطوفين أو واجب

بان المراد المعطوف من حيث العطف ووجه كون الاشارة في العطف في المعطوف ان

الاشارة في الفعل والعطف فعل والمعطوف ذات والاشارة في الفعل دون الذات اذ يقال

فعل كذا كذا (قوله بخلاف ما عطفه بالواو) ان أراد قائله لا اشارة فيه الى ذلك فسلم

وان أراد قائله ليس دون ما قبله كالحصر المتبادرة فدينع بقوله والظاهر ان معطوف

بالواو هو دون ما قبله من الصريح قائله العلامة وقد يجاب بان هذه الاشارة بالنسبة الى

لأشياء وأنها اظهار قائله قسم مستقل (قوله كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين)

نزلت في الوليد بن المغيرة (قوله في الحكم) أي معه وكذا قوله في الوصف (قوله وقصته

ماقتة) أي رمت فاندق عتقه (قوله لا تقصروا رأسه) بضم التاء متعديا وليس (قوله ولا تقصروا

رأسه) أي ولا تقطعوا رأسه من البصير وهو التقطيع ومنه سميت الخمر تقطيعا

العقل (قوله فالراوى القبيح) أي البهيم (قوله وتكون في ذلك) أي في

كلام الراوى فقبحه وأغذره (قوله في الحكم فقط) قد يوجه ذلك اخذ ما نقله

من بعض المتأخرين بان الراوى يحكى ما كان في الوجود أى على الوجه الذى وقع عليه

والعله بحسب الوجود تنقسم على المعلول زمانا ورتبة فلهذا هيكل المعلول الا متاخرا

فلم يدخل الفاء الاعلى المعاول الذي هو الحكم وفيه نظر لان هذا الاجتماع ادخال الفاء على
 العلة اذ لو قال مثل اسجد نسبا أي تقدمها أي لاجل أنها لا فاد ترقب الحكم على
 العلة وانها متقدمة زمنا أو رتبة وقد عبر في المنهاج بقوله وتكون في الوصف أو الحكم
 وفي لفظ الشارع أو الراوي اه وقال السنوسي في شرحه وتدخل الفاء على الثاني
 منهما أي الحكم والوصف سواء كان هو الوصف أو الحكم وسواء كان من كلام الشارع
 أو الراوي فحصل منه أربعة أقسام إلى أن قال الثاني أن تدخل عليه أي الوصف في كلام
 الراوي ولم ينظر فيه بمثال اه وهو صريح في إمكان دخولها على الوصف في كلام الراوي
 لكن لم ينظر في المثال فنقول الشارع وتدخل في ذلك في الحكم فقط لعله باعتبار
 لوجوده فقط بحسب اطلاعهم وحينئذ يندفع النظر المذكور فلتأمل قلت لعل
 صواب قوله يندفع النظر المذكور يندفع التوجيه المذكور وأنه أراد بالنظر التوجيه
 المذكور (قوله ومن قال من المتأخرين) هذا القائل هو المولى سعد الدين التتائزي
 (قوله يحكي ما كان في الوجود) أي حسا والكائن في الوجود انما هو المحكوم به وهو
 وصف بخلاف الحكم وهو هاتذب السجود فانه ليس بكائن في الوجود حسا وكان المراد
 بالمحكوم به ما يتعلق به الحكم وبعبارة السلامة على الوصف الذي يتعلق به الحكم اه
 أي أي من أن يكون محكوماً به أو عليه (قوله لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يترتب
 عليه الحكم) أي وهو الاله بل أراد به متعلق الحكم كما مر (قوله كافي الاول) أي
 الوصف الذي تكون فيه الفاعل في كلام الشارع (قوله لانه لم يذكره الاصوليون) فيه
 ان يقال من جملة المقصول ان وقد ذكرها الامدى وكذلك الامام في المحصول حيث
 قال وما الذي لا يكون فاعلاً أي دال على العلية دلالة قطعة فتلاوة اللام وان والباء
 مثل ان بقوله عليه السلام انهم الطوائف بل قضية عبارة التبريزي كما قالها
 الاصفاة في شرح المحصول جميع الاصوليين أو أكثرهم ذكرها أعني ان فانه قال
 وأما ان المسكورة المشددة فقد عدوها من هذا القسم لقوله على الله عليه ولم انهم
 الطوائف عليكم والحق انها تحقيق الفعل ولا حظ لها في التعديل والتعليل في الحديث
 مستفاد من سياق الكلام اه لكن استبعد القرافي في شرح المحصول كونها لاحق
 لها في التعديل فانظر قوله عدوها في هذا القسم فان قضية ما ذكرناه لان ضمها لجمع ظاهر
 فيه القسم الآن يربطها بالاصوليين متقدمين ويريد التبريزي بقوله عدوها ان المتأخرين
 اوجامعة منهم عدوها في هذا القسم فليأمل سم (قوله واحتمال ان) مبتدأ خبره
 قوله كان ~~تكون~~ الخ وحاصله ان النص في التعديل لا يمحلى غير التعديل بان كان
 موضوعا فقط والظاهر ما يحتمل غير التعديل ولا يدل على التعديل الا بقرينة سواء كان
 موضوعا للتعديل وتسمى على سبيل الاشتراك أو موضوعا للتعديل فقط واستعمل في
 غيره على طريق العبور وأشار به سم (قوله وهو اقتران الوصف المفظوظ) أي المفظوظ

ومن قال من المتأخرين انما في ذلك في الوصف فقط لان الراوي يحكي ما كان في الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يترتب عليه الحكم كافي الاول فافاضه فلياذ كر للسمية التي هي بمعنى العلية وانما تكن المذ كورات من الصريح بجهنم الغير التعليل كالعاقبة في اللام والتعدي في الباء ويجوز العطف في الفاء كما تقدم في مصحح الحروف (ومنه) أي من الظاهر (ان) المسكورة المشددة تنحصر في لا تذرع على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم الاية (واذ) نحو ذرمت العبداد أساه أي لاسانه (وما مضى في الحروف) أي في مجزئها عايرد لتعليل غير المذكور هنا وهو يندرج حتى وعصى وفي ومن فلتراجع وانما تامل هذا ما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره الاصوليون واحتمال ان تغير التعديل كان ~~تكون~~ يجرى التأكيد كما تكون أو ما مضى لغير التعديل كما تقدم في مصحح الحروف (الثالث) من صالات العلة (الاياء وهو اقتران الوصف المفظوظ

قل أو المستنبط بحكم ولو كان الحكم ٢١٨ (مستنبط) كما يكون ماثوفا (لأنه يمكن للتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره)

بهمزة أو حكما كان مقدرًا كما سما في التسمية عليه في عبارة الشارح ثم تفسر
 الأعيان بالاقتران المذكور ولا يخفى من تسامح الأعيان وصف الموصي وهو الشارح
 والاقتران وصف للمقترن وهو الوصف المذكور ولكن لما كان الاقتران المذكور لازماً
 للأعيان صح تفسيره بأنه لا يراه في تأمل والمراد بالوصف هنا ما ينحل الشرط
 والفاية والاستدراك والاستثناء كما ساق في كلامه (قوله قبل أو المستنبط الخ)
 المستفاد من كلام المصنف أقسام أربعة أن يكون الوصف والحكم منصوبين
 أو مستنبطين أو الوصف مستند أو الحكم منصوباً وعكسه وإن הכל اعيان وقافاً
 أو خلافاً وليس كذلك لما سجد ذكره الشارح من عدم الأعيان قطعاً في صورته إذا كان
 كل من الوصف والحكم مستنبطاً (قوله كما يكون ماثوفاً) أي منصوباً ولو مقدرًا
 (قوله لو لم يكن للتعليل) أي لتعليل الحكم أو نظيره بدليل قوله أو نظيره فإن نظير الوصف
 إنما يدل به نظير الحكم كما ساق أيضاً في المثال الثاني فلو قال لو لم يكن هو ونظيره
 لتعليل الحكم أو نظيره كان أوضح (قوله حيث بشار) ظرف للتظهير (قوله لو لم يكن
 ذلك) أي الوصف أو النظر وقوله من حيث اقترانه بالحكم أي أو نظيره بالحكم وقوله
 لتعليل الحكم به أي ولتعليل نظير الحكم بنظير الوصف وبهذا التفسير يكون تجميعه
 موفياً بما قاله المصنف لكن فيه كما قال أنه سلامة إثبات اقتران الوصف والنظر للحكم
 النظر وقد علم أن الاقتران إنما هو الوصف والحكم الماثوفاً دون النظرين وجوابه
 أن الاقتران أعظم من الحقيقي والحكمي واقتران نظير الوصف بنظير الحكم من الاقتران
 الحكمي الذي دل عليه الاقتران الحقيقي الحاصل بين الوصف والحكم الماثوفاً
 الذي ذكره الإشارة إلى تظهيرهما بالنظران المذكوران كما تقدمت كذلك (قوله
 حكمه) أي كلاقتران الواقع في حكمه وكذا يصدر فإني من قوله وكذا كره بقبلة
 الموقوفات (قوله أمره) أي كلاقتران الذي تضمنه أمره الخ (قوله على أنه) أي
 الواقع عليه أنه أي الاعتاق فوجوب الاعتاق حكم قاربه وصف وهو الواقع (قوله
 والاطلا السؤال) أي وهو قوله وأقت على (قوله وكذا كره في الحكم) أي معه (قوله
 والاطلا كره من الفائدة) قال السلامة عليه منع ظاهر لا مكان أن يكون ذكره
 لاقترانه بالحكم والله غيره كمشيوش الفسرك كما اه قلت كونه ذكره لاقترانه
 بالحكم بعد جده مع الاتيان به في الحديث بعنوان الوصفية وأما ما أجاب به سم فلا
 يخفى أنه نفس وأما جوابه الثاني فإقترانه وتأملاً (قوله بقبلة) أي بجسمها
 والافاقية في المثال الثاني بقبلة وأما بدالة فمنا مع الاربعة الاربعة وهي
 الشرط وما عطف عليه بخلاف الوصف فيما تقدم من قوله وهو اقتران الوصف فالمراد به
 ما يرمي الاربعة المذكورة فالمراد بالوصف المتقدم فقط مقيداً لاخر وبالصفة هنا فقط
 مقيداً لاخر غير شرط ولا استثناء ولا غاية ولا استدراك (قوله فقه رتبة) أي كلاقتران

النظر بالحكم حيث بشار
 بالوصف والحكم إلى نظيره
 أي لو لم يكن ذلك من حيث اقتران
 بالحكم لتعليل الحكم به (كان)
 ذلك الاقتران (بعيداً) من
 الشارح لا يليق بقصاحته
 واتيان بالانفاظ في مواضعها
 (حكمه) أي الشارح (بعد
 مع الوصف) كما في حديث
 الاعراب وأقت أهل في نهار
 رمضان فقال أعتر رتبة الخ
 ورواه ابن ماجه وأصله في
 الصحيحين فأمره بالاتفاق عند
 ذكر الواقع يدل على أنه عليه
 والاطلا السؤال عن الجواب
 وذلك بعد فقد الدال وال
 في الجواب فكانه قال وأقت
 فأعتق (وكذا كره في الحكم وصفاً
 لو لم يكن عليه) له (لم يفد)
 ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان
 ورواه الشيخان فتبينه المنع من
 الحكم بحالة الغضب المشوش
 ففكر يدل على أنه عليه والاطلا
 ذكره عن الفائدة وذلك بعيد
 (وكذا كره بين حكمين بقبلة
 مع ذكرهما أو ذكر أحدهما)
 فقط مثال الاول حديث
 الصحيحين أنه صلى الله عليه
 وسلم جعل للقرن سهمين
 والريجل أي صاحبه سهمين
 فترتبة بين هذين الحكمين

بما بين الصفتين ولو لم يكن لعلية كل منهما السكان بعيدا ومثال الثاني حديث الترمذي القائل لا يرث أي بخلاف غيره المعلوم أنه فالتدقيق بين عدم الارث المذكور وبين الارث المعلوم بصفة القتل ٢١٩ المذكور مع عدم الارث ولو لم يكن لعلية له

الذي نفعه تفرقة الخ (قوله بآيتين الصفتين) هما التوسية والرجولية لا القرس
والرجل لانهما القبان لا مدخل لتسمية بهما في الحكمين (قوله بصفة القتل) لم يقل
بآيتين الصفتين القتل وعدمه لان عدمه ليس على الثلاث بل على الاثر القيب أو
السبب (قوله مثال الشرط حديث مسلم الخ) موضع التشديد منه قوله فاذا اخلفت
هذه الاجناس فجعوا كيف شئتم قاله لكمال (قوله متفاضلا) حال من البيع بمعنى
البيع ولو قال متفاضلا فيكون حال من الاشياء كان أوضح وأحسن (قوله لو لم يكن
علية الاختلاف للبراز كان بعيدا) أي وأما المنع عند عدم الاختلاف فليست علته
للتأكد كما قد يتوهم بل ما قيل انه التضييق على الناس (قوله حتى يطهرن) أي تفسان
(قوله أي فاذا اطهرن فلا منع) بيان للتفريق بالفاية الذي لا يحصل بالابتناء وهم وتقدير
للمفهوم المذكور كذلك لا يخرج عن الفاية وما يخرج عنها لو كان القصبة بيان نفس
الفاية فانه قد اعترض العلامة هنا (قوله لو لم يكن الفية الطهر للبراز كان بعيدا)
أي وأما منع قربا من في الحوض فليست علته الحوض بل خروج الودج جذوما (قوله
ان نصف ما نرضى) أي يجب لمن (قوله لو لم يكن الفية العفو للاقتضاء لكان بعيدا) أي
وأما ما ثبت النصف لمن فعلته العقد لا عدم العفو كما قد يتوهم (قوله لا يؤخذ من الله
بالفرو في ايمانكم) التوعيد فاعاشر المالكية هو حلق الشخص على ما يفتنه بأن
يخلف عقدا على نفسه وعند الشافعية اجراء القسم على اللسان بدون قصد كقول
الشخص بل والقول والله مثلا وقصد له عليه فالتعبد هو قصد القسم وعلى مذهبه
هو الحلف مع الجزاء بالفوق عليه قلت وعدم المؤاخاة بالفرو بتفسيره على مذهبه
ظاهر لعذر الحالف باعتقاده على الظن المكتني به في الجدة وأما على ما فسره الشافعية
فقد قيل الوجه المؤاخاة به لتلاجهما باللفظ لجلالة على اسانه حيث لا صدور القول
بان القصبة حينئذ التبرك لا يفتني سقوطه وعدم اجرائه (قوله لو لم يكن الخ) أي وأما
عدم المؤاخاة عند عدم التعبد فلعلة عذر الحالف باعتقاده على ظنه على قولنا وعدم
كونه يمتنع على قول الشافعية قلت بقي اشكال وهو ان المذكورات من الشرط وما بعده
كانت ضمن اقتران الاوصاف المذكورة بأحكامها المذكورة المقدعلة تلك الاوصاف
لتلك الاحكام فقد تضمنت اقتران اضداد الاوصاف المذكورة باضداد الاحكام
المذكورة فالشرط في الحديث المذكور كان ضمن اقتران الاختلاف بالجواز ضمن
اقترب الاتحاد بعدم الجواز والفاية كانت ضمن اقتران الطهر بجواز القربان تضمنت
اقتران الحضيض بجمع اقربان خصوصا قوله تعالى قبله فاعتزلوا النساء في الحضيض فانه
الاتقان المذكور يظهر فيجمع أن اقتران تلك الاضداد تلك الاحكام لا يقيد الفية

بمعادته الإيمان فنقر به بن عدم المواخاة بالإيمان وبين المواخاة بها عند تعقدها لو لم يكن لعلة التعقيد المواخاة
 يمكن بعيدا (وكقرب الحكم على الوصف) نحو أكرم العلماء اقرب الأكرام على العلم لو لم يكن للعلم العلة لكان بعيدا

من فاذن مجرد الاقتران لا يفيد العلية بل واز كون الله شياً آخر وجودهم اقتران الوصف
 بالحكم كما هو كذلك في اقتران تلك الأضداد ولا يلزم حينئذ عدم قائدة الاقتران اذ
 قائدة وجوده الحكم مع الاقتران فتأمل ذلك (قوله ولكنه معاقدة بقوت المطلوب)
 أى من فعل قد بقوت المطلوب قال الشهاب ان كان هذا مستنداً بقوت ضابط الاعماء وهو
 اقتران الحكم بوصف الخ كما مر فقد يقال قوله وكرتبه الحكم على الوصف بغنى عنه اه
 وأجاب سم بقوله وأقول هو مستند بحجته كما هو صريح نصيب المتن لان المراد بالوصف
 المقنونة به في ذلك الضابط مقابل الوصف المستتب فيشمل المقدر كما هنا ولا يفتى عنه
 قوله وكرتبه الحكم على الوصف اذ ليس فيه ترتيب الحكم الذى هو المنع من البيع
 وقت النداء على الوصف الذى هو كون البيع مظنة التقويت اذ لم يربط به ولو قد براه
 اه قلت الوصف المقدور هنا قد براه ان يقال مثلاً واذروا البيع بما يقوت السعي الى
 الجمعة أى حال كون البيع من جملة ما يقوت ما ذكر وذلك بقصد وصف البيع بكونه
 مقنونا فهو في قوة ان يقال واذروا البيع المقنونة فقد وجد الربط تقديرا (قوله الذى قد
 يقوتها) ففت البيع وضرب يمكن وكان للمنع كذا قال سم وفيه أن الذى هو مظنة
 التقويت البيع لا المنع وأما اعتراضه بكون الموصوف بالبعد هو اقتران المنع بالوصف
 لا بالمنع الذى هو الحكم فأمر مسلم بل واز أن يكون في العبارة حذف دل عليه المقام أى
 اسكان اقتران الوصف به بعيداً وقد أجاب هو عنه بما يربى من هذا (قوله ملقونين) أى
 ممنوعين وان لم يكونا ملقونين كما في آية الجمعة فإنه لم يذكر فيها الوصف وكأني الغاية
 والاستثناء فان الحكم فيهما قد براه (قوله وعكسه) أى وهو أن يكون الوصف مستتباً
 والحكم ملقوناً (قوله وفيه) أى في العكس المذكور كما كثرة العمل لأن لا الاكثر في
 الشرعيات ذكر الاحكام دون غيرها فيستتب الجمعون تلك العمل (قوله كما أفادته) أى
 اختلاف الترجيح بارة المصنف حيث أتى في جانب الوصف المستتب بقول الدالة على
 التضعيف وفي الحكم المستتب باذن قبل فتأمل (قوله والاصح ان الاول) أى وهو
 أن يكون الوصف ملقوناً والحكم مستتباً (قوله بخلاف الثاني) أى وهو أن يكون
 الوصف مستتباً والحكم ملقوناً المعبر عنه بالعكس فيما تقدم فالراجح كونه ليس اعماء
 وان كان هو الاكثر وجوداً في الشرع كما مر وأصل وجه الراجح زيادة على ما سيذكره
 الشارح ان الاعماء ما يكون مع تحقق اقتران الوصف بالحكم وذلك انما يكون عند
 ذكر الوصف لفظاً وتقديراً وأما حيث لم ينس عليه الشارع فلا وجه للاعتماد فتأمل
 (قوله بل واز كون الوصف اعم) قال العلامة ووافقه الشهاب الصواب أن يقول بل واز
 كون الحكم اعم أى من الوصف لان الحكم لازم للعللة واللازم انما يتلزم ملازمة اذا
 كان اللازم مساوياً أو اخيراً لا اعم وذكر ما يؤيد ذلك من كلام العبد وأجاب سم بما
 حاصله ان المراد باعمية الوصف كون الوصف المستتب اعم مما هو الوصف في الواقع بناءً

(وكنته) أى الشارع (معاقدة)
 بقوت المطلوب) فهو قوله تعالى
 فاسعوا الى ذكر الله وذروا
 البيع فالمنع من البيع وقت
 نداء الجمعة الذى قد يقوتها لو لم
 يكن لفظه تقويتهما كان بعيداً
 وهذه امثلة لما اتفق على أنه
 اعماء وهو أن يكون الوصف
 والحكم ملقونين وان كان في
 بعضها تقدير وعكس هذا
 القسم ليس باعماء قطعاً وفي
 الوصف الملقوط والحكم
 المستتب وعكسه وفيه أكثر
 العمل خلاف مختلف الترجيح
 كما أفادته عبارة المصنف قبل
 انهما اعماء تفريلاً للمستتب
 منزلة الملقوط فقلدهما من عند
 التماس على المستتب بلا
 اعماء وقيل ليسا اعماء والاصح
 ان الاول اعماء لاستلزام الوصف
 للحكم بخلاف الثاني لجواز
 كون الوصف اعم مثال الاول
 قوله تعالى وأحل الله البيع

لغير مستلزم لصحة والثالث كتحليل الرويات العلم أو غيره ومثال النظر حديث العيصين ان امرأتا قالتا رسول الله ان
أبى مات وعليه صوم فندأنا صوم عنه فقال أرايت لو كان على أمك دين ٢٢١ فتبته أكان يؤدى ذلك أم ما مات فم

على خطأ المستلزم فلا يكون مستلزما له لعدم استلزام العام للخاص وحينئذ فيلزم أن
يكون الوصف المستلزم المذكور أعين من الحكم وغیر مستلزم له لعدم استلزامه على
الحكم في الواقع فلا يتحقق الاقتران حينئذ (قوله فله مستلزم لصحة) أى وحده هو
الوصف المقروط به في الآية وصحته هو الحكم المستلزم منها فله الكمال (قوله كتحليل
الرويات) أى حكم الرويات وهو المراد بالحكم المذكور وقوله العلم الخ هو الوصف
المستلزم (قوله ومثال النظر) أى المنصوص الذى هو نظير أى المنصوص بتقدير الذى
هو نظير للمنصوص فقط فافا لوصف المقروط به في المثال دين الآدمى والحكم جواز أدائه
عنه والوصف النظير دين الله تعالى والحكم الذى قارنه جواز أدائه عن الآدمى كدنه
(قوله لكان بعيدا) أى لكان اقتران الجواز بالدين في النظر بعيدا (قوله ولا يشترط
مناسبة الوصف) أى ظهور المناسبة والافعى معتبرة في نفس الامر كذا قال شيخ
الاسلام وبعبارة العطف قد اختلف في مناسبة الوصف المسمى اليه في كون على الاجزاء
محصية على مذاهب الخ ثم قال وهذا انما يصح لو أريد بالمناسبة ظهورها وأما نفس
المناسبة فلا بد منها في الدلالة الباعثة ولا تجب في المارة المجردة هـ وهى تختلف ما تقدم
عن شيخ الاسلام ووافق كلام الشارح (قوله السبر والتقسيم) هما لقبان لشي واحد كما
سيذكره الشارح وبعبارة قول المصنف وهو الخ (قوله كان يحصر أوصاف البر) أى
كان يحصر المستدل الخ (قوله بطريقه) أى طريق الإبطال وتلقى طريقه قريبا (قوله
والسبر لفة الاختصار) لاسمى مجموع الامين واضحة اعلم ان حصر الاوصاف في
الاصل وابطال ما لا يصلح يستلزمان الاختصار وهو السبر والاختصار يستلزمان التقسيم
فوضح التسمية بمجموع الامين يتفرع على استلزام الحصر وابطال السبر
واستلزام السبر التقسيم وتفرع الشارح انما يناسب أحد الشقين فهو غير ظاهر
(قوله وقدرة تصير على السبر) وقدرة تصير على التقسيم كافتقار السباوى في منهاجه
(قوله ويكنى قول المستدل الخ) أى يكنى في دفع اعتراض المعارض بعدم الحصر بان
يقول يمكن أن يكون في الاصل وصف آخر ولم يسهه يكنى المستدل حينئذ بحث فلم يجد
غيره الخ وقوله في المناظر متعلق بقول وقوله في حصر الاوصاف متعلق بالمناظر أريد
منه ما يتعلق بكنى (قوله والاصل عدم ماسواها) الاول جعل الواو جعنى أو كما عبر به
في نسخ من المتن معاً فحصر ابن الماحب وجهه ولا نبقاه على حالها يقتضى أنه لا يمكن
الجمع بين مدخولها ومقبلها وليس كذلك وقوله اهد الله الخ لتفصيل لمقبله شيخ الاسلام
(قوله مع أهلية النظر) أشباه ذلك الى أن العلة مركبة من العلة التسع الالهية المذكورة
والمراد بعبارة الآية لا هذا اخبار بعض (قوله قطعيا) أى لقطع به دليله بان قطع

الاوصاف (الى علمه) بما حده ولا يكابر نفسه (كان كان الحصر والابطال) أى كل منها ما قطعيا فقط (أى فهذا المسلك
قطعي (والا) بان كان كل منها ما قطعيا وأحدهما قطعيا لا يتغير نظريا (قطعي وهو) أى القطعي (تجمل في نظري) انتهى

(والتناظر) غيره (عند الأكثر) لوجوب العمل بالنظر وقبل ليس بحصة مطلقا بل جواز بطلان الباقي (وقالناها) جعلها ما (أن
أجمع على تعليل ذلك الحكم) في الأصل (وعليه أمام الحرمين) حذر من أداء بطلان الباقي إلى خطأ الجمعين (ورأبها) حجة
(للتناظر) لنفسه (دون المناظر) غيره ٢٢٢ لأن ظنه لا يقوم بحجة على خصمه فان أبدى المترص على حصر المستدل النفي

(وصفا رائدا) على أوصافه لم
يكف بيان صلاحية التعليل
لأن بطلان الحصر بأدائه كاف
في الاعتراض فعلى المستدل
دفعه بإبطال التعليل به (ولا
يشطع المستدل) بأدائه (حق
يجهز عن إبطائه) فان غاية
أدائه منع مقدمة من الدليل
والمستدل لا يقطع بالمنع
ولكن يلزمه دفعه ليتم دليله
فيلزمه إبطال الوصف المبدا
عن أن يكون علة فارجه عن
إبطائه أقطع (وتدفعان)
أي التناظران (سلي) يصل
ماعد اوصفين من أوصاف
الامر ويختلفان في أحكام العلة
(بمعنى) في المستدل التبريد
ينهما من غير احتياج إلى ضم
ماعد احكاما اليهما في التبريد
لانتفاء ماعد ابطائه فيقول
العله اما هذا أو ذلك لا جزم أن
تكون ذلك لكذا فيعين أن
تكون هذا (ومن طرق
إدبطل) لتعليل الوصف (بيان
أن الوصف طرد) أي من جنس
ماعد من الشارع الفاعل (ولو
ذلك الحكم) كما يكون في جميع

العقل أن لا يعلل إلا كذا (قوله) لوجوب العمل بالنظر (قدرة) الوجود العمل بالنظر انما
هو في حق النظم ومقادير دون غيره كما سيأتي في توجيه الرابع فكيف يكون حجة على
المناظر وهو من حيث المناظر لا يلزمه تقليد ذلك النظم ويجاب بأن هذا ليس من باب
التقليد بل هو من قبيل أحكامه الدليل على الفير وان لم يشد الانجراد النفي لوجوب العمل
بالدليل الثاني فتوجه عليه ما يدفعه بطريقه سم (قوله) بل جواز بطلان الباقي (أي
التي أبقاه لإبطال (قوله) أجمع على تعليل ذلك الحكم) أي على أنه من الأحكام
المعلقة لا التعبدية شيخ الاسلام (قوله) حذر من أداء بطلان الباقي إلى خطأ الجمعين (قد
ينبغي كونه موثقا لذلك ألا يلزم من إجماعهم على تعليل الحكم الإجماع على انفعال بشئ
عما أبطل شيخ الاسلام (قوله) فان أبدى الخ) تقرير على قوله والافظي (قوله) وصفا
رائدا الخ) مثاله أن يزعم حصر المستدل أوصاف الخرق الحرة والسبلات والاسكار
الارواهم مثلا (قوله) دفعه أي دفع بطلان الحصر (قوله) منع مقدمة من الدليل) أي
طلب الدليل عليها (قوله) ولكن يلزمه دفعه أي دفع المنع الذي كور بدليل بطل علة
الوصف المبدا (قوله) عن أن يكون) متعلق بالإبطال على تضمينه معنى الإخراج (قوله)
وقد يتفقان (هذا متعلق بقوله فيما مر وهو حصر الأوصاف (قوله) في أيما العلة) أي
مناسبة لأصنافها وحذف صدر صلتها (قوله) ومن طرق الإبطال) متعلق بقوله وإبطال
مالا يصلح (قوله) بيان أن الوصف طرد) أي ملحق والعدد عندهم هو افتراق الوصف
بالحكم من غير مناسبة كما سيأتي في المسألة الثامن (قوله) ولو في ذلك الحكم) أي الذي
على ذلك الوصف (قوله) كاذ كورة الخ) مثال للوصف الطرد (قوله) بشئ من أحكامه
أي كالتكليف والتدبير (قوله) والطرد) مبتدأ خبره كالطول والقصر وفي جميع الأحكام
نعت الطرد والوجه أنه استئناف سأل وقوله كالطول والقصر أي في الأشخاص (قوله)
لم يعتبر في القصاص) أي فيقتل الطويل بالتفسير وعكسه (قوله) ولا الكثرة) أي
فقطى الكسوة القصيرة للرجل الطويل وعكسه (قوله) ولا العتق) أي ولو في غير
الكفارة كالوصية بتعتق عبده وشيخ الاسلام (قوله) أن لا تظهر مناسبة (هذا حذف)
أي الذي يحذفه المستدل عند عدم ظهوره المناسبة فيه فان الحذف انما ثبت له بعد
ظهور عدم مناسبه في تسميته محذوفاً قبل ظهور عدم مناسبة تجوز ظاهر (قوله)
للحكم) متعلق بمناسبة وبعد البحث متعلق بظهور وقوله لا تضام مثبت العلية علة

الاحكام (كاذ كورة والا نومة في العتق) فانه لم يعتبر ايمه فلا يعمل بها شئ من أحكامه وان اعتبرها بقوله
في الشهادة والقضه والاين ولا ولاية النكاح والطرد في جميع الأحكام كالطول والقصر فانه لم يعتبر في القصاص ولا
الكفارة ولا الاين ولا العتق ولا غيرها فلا يعمل بها حكم أصلا (ومنها) أي من طرق الإبطال (ان لا تظهر مناسبة) الوصف
(الحذف) عن الاعتبار للحكم بعد البحث عنها لا تضام مثبت العلية

بخلافه في الایما (ويكنى في عدم ظهور مناسبه (قول المستدل ببحث فلم أجد) ٢٢٢

لنحوه ومنها أن لا تظهر الخ (قوله بخلافه) أي عدم الظهور في الایما فإنه لا يقدح فيه
كما تقدم (قوله أي الذهن) فيه على أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الذهن
(قوله لعدم الله) عليه نقوله بكنى (قوله من طريق السبر الخ) الاضافة بيانية أي من
طريق هو السبر إلى طريق هو المناسبة (قوله المحذور) أي في الجدل (قوله بواقفة
التعدي) أي بواقفة سيرة التعدي بالحكم وبعبارة التفتازاني في الحواشي وزعم المستدل
ترجيح الوصف الحاصل من سيرة على الحاصل من سيرة التعرض وسبب وجوه الترجيح في
بابه وعما يذكر كثرة ترجيح وصف المستدل بكونه موافقا لتعدي الحكم أو كونه وصف
المعترض موافقا لعدم التعدي لأن التعدي أولى لمعوم حكمها وكثرة قائلتها وسبب
في باب الترجيح ترجيح الأكثر تعديا على الأقل اهـ (قوله والاخالة) عطفها على المناسبة
من حذف الاسم على المعنى كما يفيد كلام الشارح والمناسبة هي ملازمة الوصف المعين
للكم وتسمى بالاخالة واستقامتها من النص يسمى تخريجا كما ذكره المصنف (قوله بان
يستخرج الوصف المناسب) أشار بذلك إلى أن استخراج المناسبة إنما هو باستخراج
الوصف المشغل عليه أنفسه الاستخراج الهائي عبارة المصنف على سبيل التوسع اشأنع
مثله كثيرا (قوله لانه) أي الاستخراج ابداء ما ينطبق به الحكم أي ابداء وصف يتعلق به
الحكم (قوله لانه ابداء ما ينطبق به الحكم) قال العلامة أي لأن استخراج المناسبة ابداء
ما ينطبق به الحكم وفيه شيء لأن ابداء ما ينطبق به الحكم ابداء المناسب المتحقق به استخراج
المناسبة كما أفاده قوله بان يستخرج الخ اهـ وأجيب بان ضمه لانه ليس عائد على
الاستخراج كما هو مسمى الافتراض بل هو عائد على تخريج المناط غاية أنه يلزم حذف
مقدمة من الدليل لظهورها والمعنى لأن تخريج المناط أي معناه ابداء ما ينطبق به الحكم
وابدء ما ينطبق به الحكم لازم لذلك الاستخراج فسمى ذلك الاستخراج تخريج المناط تسمية
له اسم لازم فله اسم (قوله تعين العلم الخ) التعيين تفسير للتخريج والعلة تفسير
للمناط وقوله ابداء مناسبة قيد أول وقوله مع الاقتران بهم عايد ثان وقوله والسلامة
الخ قيد ثالث على ما سبقت (قوله كالاسكار) المناسب أن يقول كعنيين الاسكار لأن
الكلام في التخريج الذي هو التمييز لاقى العلة فقط وإلى هذا الذي ذكرناه يشير العلامة
بأنه في قول المصنف كالاسكار هو مثال للعين لا للتخريج لئلا ينطو وكان سم لم يتنبه
لمراد العلامة حيث قال عقب ذلك وأقول هذا المثال في اثنين والعين ليس في المتن فالوجه
أنه مثال للعلة في قوله تعين العلم أو لتعيين العلة مع حذف المضاف أي كعنيين الاسكار
اهـ على أن قوله والعين ليس في المتن ممنوع قطعاً به وهو موجود فيه بقوله تعين العلم
فالعين هو العلم المضاف لها التعيين في كلامه وكما فهم أن المراد لفظ العين بمجموعة
وقوعه في كلام الشارح دون المصنف وهو توهم من أبعاد المصنف بل هو فاسد كما لا يخفى
(قوله وباعتبار المناسبة في هذا) يتصل عن الترتيب من الایما أي الترتيب الذي هو

فيه (وهم مناسبة) أي ما يوقع في
الوهم أي الذهن مناسبة تعدله
مع أحلية النظر (فان ادعى)
المعترض ان الوصف (المستبق
كذلك) أي لم تظهر مناسبه
(فليس للمستدل بيان مناسبه
لانه انتقال) من طريق السبر
إلى طريق المناسبة والانتقال
يؤدى إلى الاشتغال المحذور
(ولكن يرجح سيرة) على سيرة
المعترض الثاني لعلة المستبق
كفهم (بواقفة التعدي) حيث
يكون المستبق متعدياً فان
تعدي الحكم على أيديهم
قصوره عليه (الخامس) من
مسالك العلم (المناسبة والاخالة
سمت مناسبة الوصف بالاخالة
لأنه لا يحال أي يظن ان الوصف
علة (ويسمى استخراجها بان
يستخرج الوصف المناسب
تخريج المناط) لانه ابداء ما ينطبق
به الحكم (وهو) أي تخريج
المناط (تعيين العلة ابداء
مناسبة) بين العين والحكم (مع
الاقتران) بينهما (والسلامة)
للعين (عن القواعد) في العلة
(كالاسكار) في حديث علم كل
مكره مرام فهو لا فائده العقل
ما يطلب حفظه مناسب للبرمة
وقد اقرن بها وسلم عن القواعد
وباعتبار المناسبة في هذا
يتصل عن الترتيب من الایما
ثم السلامة عن القواعد

قسم من الاعيان قال سم لباحث أن يبحث فيه من وجهين الاول ان انفصال هذا عما
ذكره تحقيق بدون ذلك الاعتبار ضرور تقفيرهما فهو ما مصادقا كما لا يخفى بادل تامل
الثاني ان قضية الانفصال بما ذكر أن يكون الترتيب اعم وأن يكون هذا قسم من ذلك
وعلى هذا لا يظهر الانفصال واختلاف مسلكهما كما لا يخفى الا ان يجب ان الاول بان
اختلافهما فهو ما مصادقا لا يمنع اشتراكهما في ارتباط الحكم بالوصف في كل منهما
فاختصاص من هذه الجهة الى التمييز بينهما وعن الثاني بان المراد التمييز والانفصال في الجملة
فلتأمل سم قلت جوابه عن البحث الاول ورد البحث الثاني وجوابه قائل (قوله كأنها
قيد في التسمية) قال العلامة رحمه الله تعالى أي تسمية التعيين المذكور بخبريم الناط
لا قيد في ماهيته التسمية اه أي لان كونه قيدا في الماهية لا يختص بهذا المسلك اذ كل
مسلك يعبر في ماهيته ذلك فلا خصوصية لهذا ابتداء عن غيره وهذا معنى كلام الشارح
فتعقب سم كلام العلامة المتقدم بقوله وأقول في قوله لا قيد في ماهيته التسمية بغير
ظهور لانه اذا اعتبر في التسمية اصطلاحا كان معسوبا في المعنى اصطلاحا اذا لا معنى
لاعتبار الشيء في الماهية الاصطلاحية الاعتبارية فبما وضع لذلك اللفظ اصطلاحا
والوجه ان يقول بطله أي لا للاعتداده اذ لا وفق بقول الشارح والافضل مسلك الخ أي
فلا معنى لتخصيص هذا المسلك بذلك التقيد اه كلامه يصدر عن ريبه وضع وضوح المقام
جدا ووجعل من لا يتصور ولا يفعله (قوله لكن حده المناسبة) قال العلامة عبارة
المناسبة والاختلاف يسمى تخريج الناط وهو تعيين العلم بمجرد ابداء المناسبة من ذاته
لا ينص ولا غيره اه فتقوله هنا حده المناسبة مبني على ان قول ابن الحاجب هو واجب
المناسبة لا الى تخريج المباط اه أي لما قاله الشارح المبني على رجوع ضمير هو في كلام
ابن الحاجب المناسبة هو الاظهر وان صرح رجوعه الى تخريج الناط فيكون الحد
تخريج الناط لا المناسبة (قوله وما صنعه المصنف أقعد) أي لان المناسبة والاختلاف
معنيان قائمان بالوصف المناسب وهو الملائمة والموافقة فلا يناسبهما التسمية بتخريج
الناطق والالتزام بغير تعيين العلم اذ التخريج والتعيين فعلان للمستدل (قوله بعدم
ماسواه) متعلق بمخوف صحة الاستقلال أي الاستقلال الثابت بعدم ماسواه ويصح
تعلقه بمحقق وقوله بالسبب متعلق بالعدم وقد يقال في اثبات المستدل استقلال الوصف
بعدم غيره ثابت له بالسبب اتقال من طريق المناسبة الى طريق السبب وهو ممنوع للانتشار
المحذور كما قدم الشارح في نظيره قبل هذا المسلك ويجب ان المنوع الانتقال من مسلك
الى آخر وهما فيقتل منه بل نعم دليله على ذلك آخر قاله الشيخ الاسلام (قوله لان المقصود هنا
الاثبات) أي اثبات الوصف الصالح للعلم وقوله وهذا الذي أي في ما لا يصلح (قوله
الملائم لافعال العقل) وقيل ما يجب الخ) نظرنهما الاسوي بانهم تصو على أن القتل
العمد العدوان مناسب لمشرعية القصاص مع أن هذا الفعل الصادر من الجاني

كأنه قيد في التسمية بحسب
الواقع والافضل مسلك لا يتم
بدونها وهي الاقتران من زيدان
على ابن الحاجب في الحد لكنه
حده المناسبة وما لا يخرج
الناطق وما صنعه المصنف أقعد
(ويصحق الاستقلال) أي
استقلال الوصف المناسب في
العلمية (بعدم ماسواه بالسبب)
لا يقول المستدل بجهت فلم أجد
غيره والاصل علمه كما تقدم في
السبب لان المقصود هنا الاثبات
وهناك الذي والمناسب المأخوذ
من المناسبة المتقدمة (الملائم
دفع العقل) عادة

لا يصدق عليه أنه فعل ملائم لأفعال العقلاء عادة ولأنه وصف جالب للتعقّل أو دافع
 للضرر بل الجالب أو الدافع اقتضاهو المشروعية اهـ ويجب أن المراد أنه ملائم لأفعال
 العقلاء من حيث ترتب الحكم عليه وجالب أو دافع من تلك الحثية فلتأمل سم **قوله**
 كما يقال هذه القلوة الخ قال العلامة يعني يصح إثبات المناسبة بين شيئين لأن جمعهما
 وضعهما مناسب أي موافق لفعل العقلاء في ضم الأسماء المتشابهة والحاصل يصح أن
 يقال الشيء متناسبا لأن جمعهما مناسب لفعل العقلاء وعليه فالصواب في تعريف
 المناسب أن يقال المناسب الملائم ضمه الحكم لأفعال العقلاء لأن فعل العقلاء انما يلائم
 الضم لا المضموم الذي هو الوصف وكذلك قول الشارح فتناسبة الوصف الخاص به
 ان يقول فتناسبة الوصف الحكم يعني أن جمعه مع موافق لمادة العقلاء الخ هذا وان
 موافقة الضم للضم ليس هو معنى متناسبة المضمومين بل فاشته عنها كما يشهد به التأمل
 الصادق والنزق السليم اهـ ويمكن أن يجاب عن قوله فالصواب الخ بأن قول المصنف
 كقوله والمناسب الملائم الخ فيه تسليح والمراد الملائم من حيث ضمه مع الحكم أو من
 حيث ترتب الحكم عليه بقريئة المقام والتسامح في التعارض في مثل هذه القنون شائع
 ذائع سماع وجود القرائن وأما قوله وكذلك قول الشارح فجوابه منع التصويب
 المذكور في أمره إذ لا خلل فيه ولا نقص فيها بل هي مفيدة للمقصود من أن المناسبة
 موافقة الضم للضم لأن قوله المقرب عليه إشارة إلى الضم اذ لا معنى في ضم الحكم إلى
 الوصف الاخرته عليه وقوله موافق أي من حيث هذا الضم وباعتباره تقدير عبارة
 هكذا فتناسبة الوصف الحكم المضموم اليه موافق أي في هذا الضم لمادة العقلاء الخ
 سم **قوله** وهذا قول من يعمل أحكام الله بالصالح أي وهم المعقولة وقد يقال لا داعي
 لبناء القول المذكور على ذلك بل يراد بالملح الحكم والمافع الرجعة إلى العباد الذي
 اشتملت عليها أفعال الله من غير أن تكون عليه فيها كما هو مراد **قوله** (الدوي) نسبة
 إلى دويوس بخفيف الباء من غير أن تقرأ سرقه **قوله** وهذا مع الاول متقاربان يمكن
 أن يوجه التقارب بينهما مع هذا أنهما مختلفان فهو مالان اعتبر على كل منهما ما عامليهما
 في الآخر واقتضاه على تقارب هذين لعله لظهوره والافتقار إلى العصب بالربح ونحو
 بقول أبي زيد ثم قال عقبه وهو قريب من الاول قال السعدان تلقى العقول بالقبول
 في قوة ما يصلح مقصودا للعقلاء من ترتيب الحكم عليه لأنه لم يصحح بالظهور
 والانضباط اهـ وقضية ذلك ثبوت التقارب بين الاول والرابع أيضا فثبت بذلك
 التقارب بين ما عدا الثاني ولا يخفى إمكان رد الثاني إليها أيضا لأن ما يجب نقضا ويدفع
 ضرر أي بالجلل عادة ملائم لأفعال العقلاء وتلقاه العقول بالقبول يحصل من قرب
 الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصودا سم وقول الشارح وهذا مع الاول الخ ليس
 الايمان بكلمة مع في موضعها إذ الموضع الواو العاطفة لما لا ينفى متبوعه فاللائق أن

كما يقال هذه القلوة متناسبة
 لهذه القلوة بمعنى أن جمعهما
 معاً في ذلك موافق لمادة العقلاء
 في فعله لا فتناسبة الوصف
 للحكم المقرب إليه موافقة لمادة
 العقلاء في ضمهم الشيء إلى
 ما يلائمه (ونيل) هو (ما يجب)
 للأنسان (نقضا) ويدفع عنه
 (ضرراً) قال في المحصول وهذا
 قول من قطل أحكام الله بالصالح
 والاول قول من يراه والنقح
 اللفظ والضرر الالم (وقال أبو
 زيد) الدويوس من المنقبية هو
 (ما نوحى من على العقول لتلقته
 بالقول) من حيث التحليل به
 وهذا مع الاول متقاربان وقول
 انهم معاً كذا لا يتلغا
 على بالقبول غير قاصح

(وقيل) هو (وصف ظاهر)

منضبط يحصل عقلا من ترتيب
الحكم عليه ما يصلح كونه
مقصودا للشارح في شرعية
ذلك الحكم (من حصول صلحة
او دفع مضرة فان كان الوصف
خفيا او غير منضبط اعتبر
ملازمه الذي هو ظاهر منضبط
(وهو الخلق) فيكون هو الله
كالشرع منصف للمصلحة المرتبة
عليها الترخيص في الاصل لكنها
لما لم تنضبط لاعتلافها يجب
الاختصاص بالاحوال والازمان
نيط الترخيص بغيرها وقد حصل
المقصود من شرع الحكم يقينا
او ظنا كالباع يحصل المقصود
من شرعه وهو الملك يقينا
(والقصاص) يحصل المقصود
من شرعه وهو الانتزاع عن
القتل ظنا فان المتعين منه
أكثر من المقصودين عليه (وقد
يكون حصول المقصود من
شرع الحكم (مختلا) كاحفال
اتفاقه (سواء كذا تخو) فان
حصول المقصود من شرعه هو
الانتزاع عن شربها وانتزاعه
معداويان يشاوي المتعينين
من شربها او القدر من عليه قويا
يظهر (أو) يكون (نفسه) أي
اتفاق المقصودين في الشيء بالبناء
للتعامل أي انتهى (أرج) من
حصول (كنكاح الآية
للتواتر) الذي هو المقصود من
النكاح

يقول وهذا الاول متقربان فانه الكمال وقوله فالأثن الخ أي لطابقا المتشدد الأخير
(قوله) وقيل هو وصف الخ هذا القول الرابع والاقوال كلها متحدة في الماصدق كما مر
والتعريف من المصنف من تعدد ادعائه نقل الاقوال من أصحابها لا تضعيفها وقوله وصف
ظاهر الخ قال الاثنى المناسب أن يقول قد يكون ظاهر منضبطا وقد لا يكون داليل
بصفة انقسامه اليها حيث قالوا ان كان ظاهرا منضبطا اعتبر في نفسه وان كان خفيا أو
غير منضبط اعتبر في نفسه اهـ ويجب ان التقيد بانظروا والاضطباط باعتبار ما يصلح
نفسه للتعليل سم (قوله ما يصلح الخ) أي حكمة تعالج الخ وقوله من حصول بيان لما
(قوله اعتبر ملازمه) أي عائد (قوله عظمتها) أي وهو السفر (قوله) وقد يحصل المقصود
من شرع الحكم المراد بالحكم المحكوم به كيدل عليه القتل والمقصود هو الحكمة أي
وقد تحصل الحكمة المقصود من شرع المحكوم به يقينا الخ (قوله يقينا) أي حصولا
يقينا أي شيقنا (قوله كالباع) هو على حذف المضاف أي مقصود الباع اذ المقصد
القتل للمقصود الذي هو الحكمة ومعلوم أن الباع ليس هو الحكمة أي كالحكمة
المقصود من ترتيب بل الباع على وصفه وحكمه لا يقدر في بقية الأمثلة كل به
وحكم الباع هو الحبل والوصف هو المصلحة الاحتياج الى المعاضدة والحكمة هي
الملك (قوله وهو الملك يقينا) لا يقال الملك قد يخفض عن الباع كافي بيع الخمار لانا
نقول هذا لا ياتي حصوله يقينا في الجملة فانه حاصل يقينا اذ لم يكن خيارا وكذا اذا كان
خيارا ولو به. فمن الخمار قال سم (قوله والقصاص) أي ومقصود القصاص على
ما تقدم أي الحكمة المقصود من ترتيب حكمه هو وجوبه على وصفه وهو القتل العمد
العدوان والحكمة المذكورة هي الانتزاع كما قاله الشارح لكن اعترض به على
الحكمة الانتزاعية منافية لما تقدمه في شروط العمد من أنها حفظ النفوس وأوجب
بأن الشيء قد يكون مقصودا لذاته وقد يكون مقصودا لغيره كونه وسيلة لما هو المقصود
بالذات والمقصود بالذات من ترتيب وجوب القصاص على القتل العمد العدوان هو حفظ
النفوس فكان حكمة ذلك الترتيب والانتزاع لما كان نشأته حفظ النفوس مع كونه
حكمة مقصودة من ذلك الترتيب أي مقصود لغيره كونه وسيلة للحكمة المذكورة
وهي حفظ النفوس فلا تافي بين كلاميه (قوله مختلا) أي مكاتبته ونفسه (قوله) كد
الشر) أي كالحكمة المقصودة من ترتيب وجوب الحد على الشرب (قوله فيما يظهر) أي
لأن في نفس الامر لعدم الاطلاع عليه فهو تفرغ لي لتحقيق شيخ الاسلام (قوله أرجح
من حصوله) أي وهو الوهم فكان المصنف يقول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم
يقينا او ظنا وشكا وهما والتعليل بالاولين يجوز قطعها بالآخر على الاصح كما سكره
المصنف (قوله كنكاح الآية) أي مقصود نكاح الآية على ما مر والحكم هنا
هو ازال النكاح والمصلحة الاحتياج اليه والحكمة التواتر (قوله للتواتر) أي بالثبوت

للتوالة الذي هو الحكمة المقصودة للشارع من شرع النكاح فاللام في قوله لتوالت لم يمت
 للتعليل (قوله) فان استقام في نكاحه الأربع من حصوله لا يقال بل استقام ومعلوم به
 لان اليأس يتأخر بالتوالة لا بالانكاح ذلك ان اليأس انما يعد كاستناده من كلام الفقهاء
 سم (قوله) والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع لا يمتنع أن الكلام في المقصود
 الذي هو الحكمة وحسنه في نفسه هنا باقي ما صحه فيلزم من أن شرط العلم أن
 تكون ضابطا للحكمة لا تنحصر الحكمة ولكن الجواب اما بان ما هنا مبني على القول
 بجواز كون العلم نفس الحكمة حيث وجدت فيها شروط العلم من كونه اوصفا واضابطا
 لحكمة الخ فان الحكمة قد تكون وصفا ظاهرا مضبطا ويحصل من ترتيب الحكم عليها
 حكمة وقد يستبعد ذلك لان الحكمة هي ما ترتب على ثبوت الحكم فكيف يترتب الحكم
 عليها كما هو قضية جعلها علة له الآن براد أن حكمتكم وعلة لا تخوف لنا مل واما
 بان ما هنا مبني على القول الآخر من صحة كون العلم نفس الحكمة لانها كانت هي
 المقصود من ترتيب الحكم على العلم صرح جعلها علة كما هو واما بان بقدر في العارضة ضاف
 أي جواز التعليل بوصف الثالث الخ مثله سم (قوله) بكون القصر للمعرفة الخ هو
 تنظير لا تغيب لان الحكمة هنا متشعبة بخلافها فيقبله من الثالث والرابع فانها ما
 مستوية للحصول والافتقار وارجحة الافتقار وهذا قضية كلام الشارع أن المقصود من
 شرع الترخيص المشقة وليس كذلك بل هو التخصيص بسبب المشقة لا المشقة قليلا مل
 (قوله) أما الاول والثاني مقابل قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع (قوله)
 فقلت الحنفية يمتنع أي بقدر وجود الحكمة في ذلك البعض فيثبت فيه الحكم حتى
 في قول الشارع حتى يثبت فيه الحكم فترضية (قوله) وما يترتب عليه عطف على الحكم
 أو على المقصود (قوله) والاصح لا يعتبر الخ تقدم في شروط العلم أن الحكمة اذا قطع
 باتفاق في صورة فعند الغزالي ومحمد بن يحيى يثبت الحكم فيها لظنهم في عدم الجدلين
 لا يثبت الا لغيره لظنهم مع تحقق المنة فانظر مع تعصيم عدم الاعتبار هنا وقد يجب بان
 هذا في لقطع بانتهاء المقصود ومن ترتيب الحكم على المناسب وذلك في لقطع بانتهاء الحكمة
 عن مظنتها فالة العلامة وتوقف سم الجواب المذكور بان يحتاج الى السند والفرق بين
 الحكمة والمقصود ومن شرع الحكم بحيث يجوز كل منهما عن الآخر ويشكل عليه أن
 الشارع أشار الى اعتبار الحكمة بالنسبة للتخصيص بالمشقة وهنا في اعتبار المقصود
 بالنسبة لذلك ايضا بحيث قال في قول المصنف بكون القصر للمعرفة في سفره المتني فيه
 المشقة التي هي حكمة الترخيص وذلك يقتضي اتحادهما ثم أجاب بالفرق بين الصورة
 المقطوع فيها باتفاق المظنة المثل لها فيما تقدم بالفرو بين هذه الصورة المذكورة
 هاتين الصورة التي هو سبب الترخيص صالح قطعاً فانه للحصول المشقة فيه بل هي الغالب
 فيه أن لم تكن دافعة ولو في الجلة فصلح ان يجعل مظنة لها ولم يقدح اتحادها في بعض

فان استقام في نكاحه الأربع من
 حصوله (والاصح جواز التعليل
 بالثالث والرابع) أي بالمقصود
 المتساوي للحصول والافتقار
 والمقصود المرحوح الحصول نظرا
 الى حصولها في الجلة (بكون
 القصر للمعرفة) في سفره المتني
 فيه المشقة التي هي حكمة
 الترخيص نظرا الى حصولها في
 الجلة وقيل لا يجوز التعليل بهما
 لان الثالث مشكوك الحصول
 والرابع مرجوحه أما الاول
 والثاني فيصور انه ابل مما قطعها
 (فان كان) المقصود من شرع
 الحكم (فانظرا) في بعض
 الصور (فكانت الحنفية يمتنع)
 المقصود فيه حتى يثبت فيه
 الحكم وما يترتب عليه كما سطره
 (والاصح لا يمتنع) لانه قطع
 بانتهاء

الصور بخلاف التزوج على هذا الوجه المخصوص فإنه ليس صالحا عادة لحصول النطفة في الرحم بل حصولها فيه في ذلك يتمنع عادة قطعا فلم يصلح أن يحصل له قطبها ولو فرق أيضا بان ما تقدم فيه إذا كان الحال الذي استفت فيه الحكمة لا يتألف قطعا كما في التخصيص للمعرفة فإن الترفه لا يتألف قطعا وجود المشتقة بل قد توجد معه كما هو مشاهد من بعض المسافرين يراى نحو محفة ويجوز في نحو سفيقة مظلة كالإيتني وما هنا في إذا كان الحال الذي اتفق فيه المقصود يتألف قطعا وجوده كما في تزوج المشرق بالمغربية فإن بعد أحدهما عن الآخر على هذا الوجه منافع قطعا لحصول النطفة في الرحم إذ يستحيل مع كونهما على هذه المسافة حصول نطفته في رحمها إذ كلامه ثلث مقادير في الأول وهو مقادير جواب العلامة بعينه إذ يحصل جوابه أن ما مر في القطع باتفاق الحكمة عما هو مظنة لها وما هنا في القطع باتفاق الحكمة على اليس هو مظنة لها والتعبير بالمقصود ثم بالحكمة مجردة عن قولهم سم انه يحتاج للفرق بين الحكمة والمقصود الخ لا أثره وحينئذ يرد في الجواب على ما أجاب به العلامة وأما وهم مقارن جوابه الجواب العلامة بتعبير الاستلزام في التعبير وأبدى تلك المناقشة التي لا أثر لها في جواب العلامة وأما فرقة الثاني ففي معنى الأول تتأمل (قوله) سوا في الاعتبار وعدمه أي الحكم الذي لا تصدق فيه الخ أراد بالحكم الحكم الذي قامت المقصود منه قطعا كما تزوج في المثال الأول والاستدراك في المثال الثاني كما هو ظاهر كلام الشارح وحينئذ يشكل عليه قوله السابق حتى ثبت فيه الحكم وما يترتب عليه لأنه يدل على أنه لا يشنان على الأصح وهذا وإن كان ظاهرا في المثال الثاني باعتبار مقتضى القياس وإن كان المقر فيه ثبوت الحكم أيضا متكل في المثال الأول فإن الحكم فيه وهو الزواج ثابت قطعا وإن قلنا بعدم اعتبار المقصود منه المذ كرو يمكن أن يجاب بأن قوله حتى ثبت فيه الحكم وما يترتب عليه إنما يفهم منه أنه على الأصح لا يثبت الأمران جميعا وهذا أهم من أن يثبت الحكم دون ما يترتب عليه كما في المثال الأول أو لا يثبت واحد منهما كما في المثال الثاني باعتبار مقتضى القياس فإنه سم وحاصله القول في المقام أنه إذا كان المقصود من شرع الحكم فائتافي بعض الصور فالخفية يعتبرون ذلك المقصود و يقدرون حصوله في ذلك البعض فيثبت فيه الحكم وما يترتب عليه والأصح بقول لا يعتبر المقصود المذ كرو لا تفتاه في ذلك البعض فلا يثبت فيه الحكم وما يترتب عليه أي لا يثبت مجموعهما من حيث الاستناد إلى ثبوت المقصود المذ كرو وهذا لا يتألف ثبوت الحكم دون ما يترتب عليه كما في المثال الأول أو ثبوتهما معا لمقتضى آخر كما في المثال الثاني على ما سبق في المثال الأول الذي ذكره المصنف والشارح رجل بالشرق تزوج امرأة المغرب ثم ولدت المرأة ثلاث أن الحكمة المقصود من ترتيب حل التزوج على علته وهي الاحتياج إليه التي هي حصول نطفة الزوج في الزوجة ليحصل المولود فيصل النسب منتفية هنا فالخفية كما لا يقدر

(سواء) في الاعتبار وعدمه (ما)
أي الحكم الذي لا تصدق فيه

كله قسب المشرق بالقرية

عند الحنفية فانهم قالوا من تزوج بالمشرق امرأته بالرب قامت بولد لحقه فانهم صدموا التزويج وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل العسلوق فيلقح النسب فانت قطعاً في هذه السورة

للقطع عادة بعدم تلاقى الزوجين وقدا عتبر الحنفية في الوجود مظنة وهي التزويج حتى يثبت الحقوق وغيرهم لم يعتبره وقال لا عبرة بمظنته مع قطعاً بتأنيده فلا حلق (وما) أي والحكم الذي (فيه) فغير كاستبراء جارية

استبراء جارية (ما) رجل منه (في المجلس) أي يجلس البيع فانهم صدموا استبراء الجارية المستبراء من رجل وهو معرفة برأيه رجها منه المسبوق بالجل بها فانت قطعاً في هذه الصورة لا تعلق بالجل فيها قطعاً وقدا عتبر الحنفية فيه تأكيداً حتى يثبت فيها الاستبراء وغيرهم لم يعتبره وقال بالاستبراء فيها اعتباراً بالماضي المشتراة من امرأة لأن الاستبراء فيه نوع قيد كما علم في محله بتأنيده لحق النسب (والمناصب) من حيث شرع الحكم له أقسام (ضرورية) فحاجي (فخصي) عطفها ما بالفاء ليشهد أن كلامها ما دون ما قبله في الرتبة (والضرورية) وهو ما تصل الحاجة إليه إلى حد

وجود الحكمه المذكورة في المثال المذكور فيثبت فيه الحكم المذكور وما يرتب على ذلك من حقوق نسب ولذا قال المراتب ذلك الرجل والأصح يقول لا اعتبار بالحكمة المذكورة هنا للقطع بتأنيدها في المثال المذكور وإن ثبت التزويج وحسنه لا يثبت ما يرتب على ذلك من حقوق لولا المذكور بالرجل المذكور والمثال الثاني في جارية بأعها صاحبها اشتراها من باعها في المجلس أي يجلس البيع فلا شك أن المقصود من ترتب وجوب الاستبراء على علمه من انتقال الملك الذي هو أي المقصود المذكور معرفة برأيه الرحم المسبوق بالجل من قبل منتف في المثال المذكور قطعاً لعدم جهل صاحبها المذكور بشأن زواجهما فالحنفية قالوا تعتبر الحكمه المذكورة في المثال فيقصد وجودها فيه فيثبت الحكم المذكور وما يرتب عليه من حل ولها تزويجها مثلاً والأصح يقول لا اعتبار بالحكمة المذكورة للقطع بتأنيدها والمحكم المذكور الترتب عليه ما ذكره نصيبي لا مطلق كما يقول الحنفية هذا الإشراح (قوله) كالحقوق (نسب) في العبارة مضاف محذوف أي يحكم لحق النسب أي الحكم المترتب عليه لحق النسب وظاهر التفسير أن الحقوق المذكورة مثال الحكم الذي فاقته المقصود وليس كذلك أذهو التزويج كما مر فالتأنيذ على تقدير مضاف وقوله كالحقوق نسب المشرق بالقرية أي بولد المشرق فهو على حذف المضاف أيضاً بعد حذف المضاف فالعبارة متقابلة والأصل أن يقول كالحقوق نسب وولد المشرق وما أطالب به من هنا من نصيب تغيير المصنف وأن القلب ههنا ضمن معنى حسنا فهو محال فيضمن معنى حسناً (قوله) لحقه خبر المبتدأ وهو قوله من تزويج (قوله) المقصود من التزويج أي الحكمه منه وقوله قامت خبر المقصود (قوله) وقدا عتبر الحنفية أي فرضوا حصوله وقدره بآمر (قوله) حتى يثبت الحقوق أي فيثبت الحقوق حتى التفرغ (قوله) وغيرهم أي وهم الشافعية (قوله) كاستبراء جارية أي وجوبه (قوله) رجل متعلق بآنيث ومنه متعلق باشتراها (قوله) وهو معرفة الخ بيان المقصود وهو الحكمه (قوله) وقدا عتبر الحنفية أي اعتبروا المصنف المسبوق بالجل أي قدره (قوله) بخلاف لحق النسب أي بخلاف مسئلة لحق النسب فان الحكمه فيها وهو التزويج لا تعبد فيه (قوله) والمناصب ضرورية الخ أراد بالمناصب هنا الحكمه لا الوصف المناسب الذي هو علم الحكم بدليل الأمثلة الآتية بخلاف المناسب الآتي في قوله ثم المناسب الخ فان المراد به الله على ما ينبغي ومعنى كلام المصنف أن المصنف من حيث شرع الحكم لا جعلها تنقسم إلى ضرورية وحاجية الخ (قوله) ليشهد أن كلامه ما دون ما قبله قال الشهاب هذا يتبدل أن ما تقر في القرية من أن الرأج كون المقاطعات وإن كثرت معطوفة على الأول خاص لواد وهو ظاهر (قوله) المشروعه قتل الكفار أي فالحكم قتل الكفار والله الكفر والحكمة حفظ الدين وقوله وعقوبة الداعين إلى البدع هو الحكم والله البدعة

الضرورية (يحفظ الدين) المشيوع له قتل الكفار وعقوبة الداعين إلى الدين

(قالتهم) أى حفظها المشروع
له القصاص (قالتهم) أى
حفظه المشروع له حد السكر
(قالتهم) أى حفظه المشروع
له حد الزنا (قالتهم) أى حفظه
المشروع له حد السرقة وحد
قطع الطريق (والعرض) أى
حفظه المشروع له حد القذف
وهذا زاده المصنف كالطوفى
وعطفه بالواو إشارة الى أنه فى
رتبة المال وعطف كلام من
الأربعة قبله بالفاء لإفادة أنه
دون حاقبه فى الرتبة (والمقوبه)
أى بالضرورة فىكون فى رتبته
(مكمله كحذقليل المكر) فإن
قبله يدعو الى كبره المقوت
لخطئ المسئل قبواغ فى حفظه
بالمع من القليل والحسد عليه
كالكثير (والحاجى) وهو
ما يحتاج اليه ولا يصل الى حد
الضرورة (كالبيع فالاجارة)
المشرووعين للملك محتاج اليه
ولا يقوت بغيره لولم يشترع
من الضروريات السابقة
وعطف الاجارة بالقاء لان الحاجة
اليها دون الحاجة الى البيع
(وقد يكون) المساجى فى الاصل
(ضروريا) فى بعض الصور
(كالاجارة لربة الطفل) فإن
ملك المنفعة فيها وهى تربته
يقوت بغيره لولم تشرع الاجارة
فقط فمن الطفل

والحكمة المشروعة له اذك حفظ الدين (قوله المشروعة له القصاص) فالقصاص أى وجوبه بالحكم وعلمته القتل العمد العدوان والحكمة المشروعة لها ذلك الحكم حفظ النفوس (قوله المشروعة له حد السكر) فالحد أى وجوبه بالحكم وعلمته شرب المسكر والحكمة المشروعة لها وجوب الحد على ذلك حفظ العقل (قوله المشروعة له حد الزنا) بالحكم وجوب الحد والعلة الزنا والحكمة حفظ النسب والعلة (قوله المشروعة له حد السرقة وحد قطع الطريق) الحكم فيه ما وجوب الحد والعلة فى الاول السرقة وفى الثانى قطع الطريق والحكمة المشروعة لها الحكم المذكور فيه ما حفظ المال (قوله المشروعة له حد القذف) الحكم وجوب الحد والعلة القذف والحكمة حفظ العرض (قوله وعلمته بالواو اشارة الى أنه فى رتبة المال) قال شيخ الاسلام قال الزكوى والظاهر ان الاعراض تتفاوت فيها ما هو من الكليات وهو الانساب وهو ارفع من الاموال فان حفظها بغير الزنا والحد وتحرير القذف المفضى الى الشك فى الانساب احرى وتحرير الانساب مقدم على الاموال ومنها ما هو دونها وهو ما عدا الانساب اه فقولهم ومنها ما هو دونها أى ومن الاعراض ما هو دون الكليات فهو دون الاموال لافى رتبتهما كما ذكره المصنف اه كلام شيخ الاسلام ولا يخفى أن المصنف أن لا يسلم أنه فى الشك الاول ارفع من المال وأنه فى الشك الثانى دين المال فلا ريب عليه ذلك لكن قد علم ان حفظ العرض بعد القذف باجم وعلموه أن القذف لربما بالنزاهة يشكلى تصور الحالة التى يكون فيها دون المال أو فى رتبة المال ويمكن تصوير تلك الحالة بالقول ان المراد الزنا ما يشك به وليس فيه فطر الشك فى الانساب لانه ليس محملا لا بلاد على هذا فقد يشك كون العرض فى هذه الحالة فى رتبة المال أو دونه لان الانسان المعترى يتأثر بالقذف فيه بالواط ما لا يتأثر بقوات ماله خصوصاً عند اربع دنانير ونحوه وقد يجعل الزكوى القذف على مطلق الشتم ويؤيد بالحالة التى لا تطرق فيها الماذكر الشتم الذى ليس ريباً بالنزاهة بعيداً عن قول الشارح المشروعة له حد القذف فالحكم (قوله كحد قليل المسكر) أى كحد حد الخم وهو على حذف المضاف لان القصد التمثيل لا المكمل وهو الحكمة لا الحكم الذى هو الحد وحاصل ما شأله ان الحكم فى المثال المذكور وجوب الحد وعلمته كون القتل يدعو الى الكفر كما اشارت الى الشارح بقوله فان قابله الخ والحكمة المشروعة لها الحكم المذكور حفظ العقل بالاشباع مما يحجر الى ما يقوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل ومؤكده ومبالغ فيه بيبه وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله قبوله فى حفظه الخ فتأمل (قوله كالبيع فلا جارة) أى كحكم البيع كحكم الجارة لان القبول العاجى الذى هو من أقسام الحكمة والحكمة فى البيع ملك الثبات والحكم الجواز والعلة الحاجة الى المعاضة كما روى فى الاجازة ملك المتعة والعلة الاحتياج كما تقدم والحكم الجواز يدل على تقدير المضاف المذكور وقول الشارح المشروعة ملك الاحتياج الخ (قوله احفظ نفس الولد)

(ومكمله) أى الحاجى (تضار بالبيع) المشرع لقروى كل به البيع ٢٣١ ليل عن الغين (والصينى) وهو ما

استحسن عادة من غير احتياج اليه

قسمان (غير معارض القواعد

كسلب العبد أعلية الشهادة)

فانه غير محتاج اليه اذ لو امتنته

الاهلية ماضى لكنه مستحسن

في العادة نقص الرقيق عن

هذا المنصب الشرى المزم

بخلاف الرواية (والمعارض

كالكثبة) فانه غير محتاج اليها اذ لو

منعت ماضى لكنه مستحسنة

في العادة للتوسل به الى ذلك الرقة

من الرق وهى خاتمة لقاعدة

امتناع بيع الشخص بعض ماله

يعنى آخر اذ ما يوصله المكاتب في

قوة ملك السبلة بان يهجر نفسه

(ثم المناسب) من حيث اختياره

اقسام لانه (ان اعتبر بشى أو

اجماع عدين الوصف فى عين

الحكم فالقوى) تظهر رؤاياه

بما اعتبر به مثال الاعتبار بالنصر

تعليل نقض الوضوء بمس الذكر

فانه مستفاد من حديث الترمذى

وقه يعر من مس ذكره فليتوضأ

ومثال الاعتبار بالاجماع لتعليل

ولاية المال على الصغير بالنصر

فانه مجمع عليه (وان يغير عين

الوصف فى عين الحكم) (بما) أى

بالنقص والاجماع (بل) اعتبر

بترتيب الحكم على وقته) أى

الوصف حيث ثبت الحكم معه

(ولو) كان الاعتبار بالترتيب

(باعتبار رقبته فى جنسه) أى جنس الوصف فى جنس الحكم بشى أو اجماع كما يكون باعتبار رقبته فى جنسه أو العكس كذلك

الاولى من المذكور كما أشار اليه بلو (فاللائم) للامنه الحكم فاقسامه ثلاثة مثال الاول أى اعتبار العين فى العين بالترتيب

فأعلية الشهادة أى كسلب العبد أعلية الشهادة

فانه غير محتاج اليه اذ لو امتنته

الاهلية ماضى لكنه مستحسن

في العادة نقص الرقيق عن

هذا المنصب الشرى المزم

بخلاف الرواية (والمعارض

كالكثبة) فانه غير محتاج اليها اذ لو

منعت ماضى لكنه مستحسنة

في العادة للتوسل به الى ذلك الرقة

من الرق وهى خاتمة لقاعدة

امتناع بيع الشخص بعض ماله

يعنى آخر اذ ما يوصله المكاتب في

قوة ملك السبلة بان يهجر نفسه

(ثم المناسب) من حيث اختياره

اقسام لانه (ان اعتبر بشى أو

اجماع عدين الوصف فى عين

الحكم فالقوى) تظهر رؤاياه

بما اعتبر به مثال الاعتبار بالنصر

تعليل نقض الوضوء بمس الذكر

فانه مستفاد من حديث الترمذى

وقه يعر من مس ذكره فليتوضأ

ومثال الاعتبار بالاجماع لتعليل

وقد اعتبر العين في الجنس تعديلاً ولاية الجناح الصغر حيث ثبتت معه وإن اختلفت في أمهاته أو ألبكارته أو له ما وقد اعتبر في جنس
الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالاجماع ٢٤٣ كاتمة قدم ومثال الثاني أي اعتبار العين في العين وقد اعتبر الجنس في العين

تقليل جوارها لجمع في الصغر حالة
المطر على القول به بالمرج وقد
اعتبر جنسه في الجوار في الصغر
بالاجماع ومثال الثالث أي اعتبار
العين في العين وقد اعتبر الجنس
في الجنس لتقليل القصاص في
القتل بمقتل العبد العمد
العمد وإن ثبتت معه وقد
اعتبر جنسه في جنس اقصاص
حيث اعتبر في قتل العمد
بالاجماع (وان لم يعتبر) أي
المناسب (فان دل الدليل على
الفاته فلا يعمل به) كما في واقعة
المثالث فان حاله يناسب التكفير
استداه بالصوم لم يفرغه دون
الاتفاق اذ يعمل عليه بذل
المال في شهوة التفرغ وقد أفنى
يحيى بن يحيى المغربي ملكاً جامع
في نهار رمضان بصوم شهرين
متتابعين فظنوا الى ذلك لكن
الشارع الفاه يجهل الاتفاق
استداه من غير تفرقة بين ملك
وعبيد ويسمى هذا القسم
بالصغر ببلبصده عن الاعتبار
(والا) أي وان لم يدل الدليل على
الفاته فالم يدل على اعتباره (فهو
المرسل) لا رساله أي اطلاقها
يدل على اعتبارها والفاته ويعبر
فيه بالمصالح المرسله والاستصلاح
(وقد قبله) الامام (حالت مطلقاً)
رعابة للمصلحة حتى جوز ضرب
المعصم بالسرقه لقرعوه وض
بانه قد يكون برياً وقوله الضرب للذهب اهون من ضرب بري (وكاد عام الحرمين يوافق مع مناداه عليه بانسكبه ولا

ولا الفأوه وانكاره على الامام هو عدم تقيد المصالح المذكورة بكونه امسبهة للمسلم
اعتباره شرعا الذي قد به امام الحرمين **(قوله)** ولم يوافقنا الظاهر ان الشارح انما قصد
به ذان ما في الواقع من عدم الموافقة وليس فيه الاشادة الى ان كاذب على نفي خبرها
اذا كانت مثبتة كاهو قول مشهور عند الصائغ ان كان الصواب خلافه وانما لا يدل على
نفيه ولا على اثباته فنقول العلامة وتبعه النهاب ان في قول الشارح ولم يوافقنا اشارة
لما ذكر في كاذب منوع بل هو ان كونه قد به ما قد ذكره مع أنه الظاهر ذكره **(قوله)** وليس
منه أي من المرسل **(قوله)** لان ما عاين الدليل على اعتباره أي دل الدليل العام على
اعتبارها والدليل كما قاله شيخ الاسلام هو أن حفظ الكل في نظر الشرع أهم من حفظ
المعض **(قوله)** واشترطه الفزائي أي اشترط تلك الامور الثلاثة في المصلحة المرسل
(قوله) لا قطع بالقول به الخ أي اشترط هذه الامور الثلاثة في المرسل للقطع بالمصلحة
لا لاصل القول به وقوله جعلها منه أي جعل المصلحة المذكورة ضمن المرسل مع القطع
بقبولها وهذا مقابل لقوله وليس منه الخ قال النهاب لكن انظر طمذهب الفزائي في
المرسل اذ لم تكن المصلحة بهذه الصفات هل يقول به كذا أم لا اه قال من الذي يفهم
من قول المصنف لا لاصل القول به أنه يقول به وهو ظاهر تقرير الكمال لكن اقتصار
الشارح على قوله جعلها منه مع القطع بقبولها قد يفهم عدم قوله به اه قلت الذي
يقصده مئيد المصنف بل تمكيدا أن تصرح بعبارة به أن الفزائي قائل بالمرسل اذ لم
تكن المصلحة بالصفات المذكورة اذ لو كان مذهب الفزائي أنه لا يقول بالمرسل الا اذا
كانت المصلحة بذلك الصفات لكان سابقا للحكاية عنه أن يقول وقوله الفزائي ان كانت
المصلحة ضرورية فالخ وما قول الشارح جعلها منه مع القطع بقبولها فعنه أن كون
المصلحة بذلك الصفات لا يجز بها عن الارسل وهذا لا يفهم منه عدم قوله بالمرسل اذ لم
تكن المصلحة بتلك الصفات قطعا وليس معناه أنه جعل المرسل ما كانت فيه المصلحة بتلك
الصفات حتى يفهم منه عدم القول به اذ لم تكن كذلك كاهو واضح ويدل لما نقلناه
قول شيخ الاسلام بعدم قول الشارح جعلها منه أي ويمنع قول غيره انما عاين الدليل على
اعتباره ويريد بالدليل الدليل الخاص اه فتأمل **(قوله)** مثالها أي المصلحة المقطوعة
أو المقنونة فلناقرير من القطع بما يفهمه كلام الشارح بعد **(قوله)** استاصلوا المسلمين
أي الحاضري الواقعة لكل المسلمين **(قوله)** لحفظ باقي الأمة المراد به ما عدا الترس من
الحاضر بين ويبحث في ذلك العلامة بان باقي الأمة قبل حصول الرى ليسوا كل الأمة حتى
يكون حصة منهم كلها أي متعاقبا بكل الأمة واذ لم يكن حفظ الباقي كليا قد دل الرى لم يجر
الرى اذ الحق وانما هو المصلحة الكلية واجب بأنه قد اشهر اعطاء الاكثر حكم الكل
في مسائل كثيرة اذا اقتضى المع في ذلك كما ذهبنا له لما كان حفظ الأمة بحفظ الجيش
لانه الدفاع عنها والقائم بحفظها كاجرت به العادة كان استئصاله بمنزلة استئصال الجميع

لأصل لها في الشرع في ذلك

مسئلة المناسبة (تضم) أي
تدخل (بعدة تلمز) الحكم
(راجحة) على مصلحتها أو مساوية
لها (خلافا للاسلام) الزاوي في
قوله قيام مع موافقته على
اتقاء الحكم فهو عنه لوجود
المنازع وعلى الاول لا اتقاء
المقتضى (السادس) من
مسائل العلة ما يسمى بالشبه
كالوصف فيه المعروف بقوله

(الشبه منزلة بين المناسب والطرد)
أي ومنزلة بين منزلتيه ما فاته
يشبه الطرد من حيث انه غير
مناسب بالذات ويشبه المناسب
بالذات من حيث الثبات الشرع
أب في الجمله كالكورة والافوثة
في انقضاء الشهادة قال المصنف
وقد تكررت التشابهي في تعريفها
هذه المنزلة ولم أجد لاحد تعريفها
بصافيها (وقال القاضي أبو

بكر الباقلاني (هو المناسب
بالتبعية) كالطهارة لاشتراط التنية
فانها انما تناسبه بواسطة انهما
هياد فبعض خلاف المناسب بالذات
كالاسكار طهورة النحر (ولا يصار
إليه) بأن يصار الى قياسه (مع
اصكان قياس) (وهو) المختل على
المناسب بالذات (اجماعا فان
تعددت) أي العلة به تعدد
المناسب بالذات بأن لم يجد غير
قياس الشبه (فقد التفتي)
يفضي الله عنه (حجة) انظر
لجميع المناسب

فجعل في حقيقته وهذا ظاهر اذا كان امتصال الجبش بحيث يتعنى معه على الامة
بخلاف ما زاد لم يكن كذلك كالمال يحضر الوقعة إلا بعض جيش الاسلام وكان من لم
يحضر بحيث يحصل به الحفظ التام للامة وبمارة شيخ الاسلام وقوله امتصاها المسلمون
أي الحاضر من ومن ذلك الاقليم وعليه يعمل كلامه بعد كقوله لحفظ باقي الامة ويجوز
الاخذ بظاهر ذلك لان امتصال البعض قد يندى امتصال الكل اه فقول أي
الحاضرين ومن بذلك الاقليم وعليه يعمل الخ يؤخذ منه جواب آخر عن البحث المذكور
ان المراد بالباقي المذكور جميع أهل الاقليم الحاضرون منهم وغيرهم وانما عبر عنه
بالباقي باعتبار وقتل المرتد فكانه قال حينئذ لحفظ جميع الامة باعتبار ذلك الاقليم
فيكون حينئذ لحفظ المذكور كلها متعلقه بكل الامة المذكورة فليتناول فاته سم مع
زيادة الايضاح **قوله** لأصل لها في الشرع في ذلك (أي في ربي بعض وتركه بعض (قوله)
المناسبة (تضم عدة الخ) مثال ذلك صافرسا الطريق البعيد لا الغرض غير القصر
فاته لا يقصر لان المناسب وهو السفر البعيد ورض عدة وهي المدلول عن القريب
الذي لا يقصر فيه لا الغرض غير القصر حتى كان حصره مد في ترك ركعتين من الرابعة
قاله شيخ الاسلام (قوله) مع موافقته على اتقاء الحكم الخ أي خلافا لادخل اوافقة
الامام غيره على اتقاء الحكم في ذلك وانما الخلاف في علة الاتقاء ما هي فالامام يقول
هي وجود المنازع وغيره يقول هي اتقاء المقتضى أشاره شيخ الاسلام وثبه نظره فاقول
(قوله) كالوصف فيه المعروف بقوله الخ) يعني ان الشبه كما يسمى بنفس المسلك يسمى به
الوصف المشتمل عليه ذلك المسلك والمعرف في كلام المصنف الشبه بمعنى الوصف وهو
بمعنى المسلك كون الوصف شبيها كما يدل على ذلك كلام السعد حيث قال ويتحقق كونه
أي الشبه من المسالك ان الوصف كما انه يكون مناسباً فيظن بذلك كونه علة كذلك
يكون شبيهاً فيفسد ظناً بالعلة وقد يتأخر في اخذته الظن فيحتاج الى اثباته بشئ من
مسائل العلة الا أنه لا يشتت بمجرد المناسبة اه وقوله لانه الخ أي لانه لو ثبت بمجرد
المناسبة كان من المناسب بالذات لامن الشبه وقضية قوله فيحتاج الى اثباته بشئ من
مسائل العلة أن اثباته ليعود النص لا يخرج عن كونه شبيهاً ولا يخرج قياسه عن كونه
قياساً شبيهاً وأدل منه على ذلك قول العدة وعليه الشبه ثبت بجميع المسالك من
الاجماع والنص الخ وقضية ذلك أن القياس باعتباره الوصف له المبدأ بالذات قياس
شبهه وان نص الشارع على علة ذلك الوصف وأجمعه عليه ما رأني في حجة الخلاف
التي ذكره المصنف وقد يستشكل بريان القول برده مع ورود النص أو الاجماع على
العلة اللهم الا أن يقال النص على العلة لا يستلزم تعديها حتى يتأق القياس ويمقتل
وهو الاقرب أنه حيث ورد النص أو الاجماع على العلة تخرج القياس عن كونه قياس
الشبه الذي هو محل الخلاف فليراجع فاته سم (قوله) ولا يصار اليه الخ) يفهم منه أنه

إذا اجتمعت جهات للقياس بشار إلى أقواما (قوله وقال الصيرفي الخ) يلزم على قول
الصيرفي والشعراني فاعطى الحكم لأن القرض عدم وجود غير قياس الشبه فالاحسن
ما قاله الامام رضي الله عنه (قوله وأعلام الخ) أي أعلى الشبه معنى الوصف أي أعلى
قياسا تهوي الاقيسة المبنية عليه أي التي جمع فيها (قوله قياس غلبة الاشياء) أو ورد
عليه أن أعلى قياس الشبه مطلقا له أصل واحد لسلامة أصله من معارضة أصل آخر
وقد يجاب بأن ذلك مقهور بالاولى عما ذكرناه شيخ الاسلام (قوله مثاله الخاق العبد الخ)
الفرع العبد والاصل ان المتردد هو بينهما المشابهة كلامهما المال والخرفا لعبد يشبه
المال في وصفه من تفاوت القيمة بحسب تفاوت أوصافه جودة وفردا في حكمه من
جواز البيع والهبة مثلا ونسبه الخرفي وصفه من كونه انسا فامثلا في حكمه من
وجوب شحوا الصلاة عليه وغير ذلك (قوله أكرم من شبهه بالخرفيما) الذي في العبدان
شبهه بالخرفيما أكثر يعني لانه يشابه في الصفات البدنية والنفسانية وفي أكثر
الاحكام التكليفية فله العلامة لكن ما ضي عليه الشارح والموافق لما شى عليه
الفقهاء من الخاق العبد في العنان بالاموال سم (قوله لعله الحكم الخ) أي في علة
الحكم كما يدل عليه قول الشارح بعد فيما يظن الخ (قوله سواء كان ذلك) أي حصول
المشابهة في الصورة أم في الحكم أي فتكون الصورة والحكم هو العلة والمثابة
فيها ومؤدى قول الشارح فيما يصر لان شبهه بالمال أكثر من شبهه بالخرفان العلة نفس
المشابهة لافانسه المشابهة فله العلامة وقد يقال أولا ما ذكرناه كلام الامام وهو
مقابل لما تقدم فيجوز أن يحالفه فيما ذكره فانيا يمكن حل ما تقدم على ما هنا يقال في
قوله لان شبهه بالمال في الحكم والصفة أي اللذين يظن أنهم ماعلة للحكم في قوله للشبه
الصوري بينهما أي للشبه في الصورة التي يظن أنها علة الحكم وحاصل ذلك اعتبار
المشابهة في العلة وهو عين ما قاله الامام فله سم والحكم الاقل في عبارة الامام هو
الحكم المترتب على العلة والحكم الثاني هو الحكم الذي يظن كونه العلة أولا زها
الواقع فيه تشابه الاصل والفرع كاعلم عما تقررو (قوله وهو أن يوجد الحكم عند وجود
وصف وينعدم عند عدمه) أي فيكون كباطردا وعكسا بخلاف الباطردا في فانه على
باطردا العكسا (قوله قبل لا يقيد العلة أصلا) أي لا قطعنا ولا قلنا (قوله بل وان كان
الوصف ملازما للعلة) أي فيوجد الحكم عند وجوده وينعدم عند عدمه وليس هو
العلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلة يقتضي عدم انفكاك أحدهما عن الآخر
يقتضي وجود العلة وان لم تعلم عنها وهذا يقتضي أن يكون كافي في المقصود اذ حيث علم
وجود ذلك الوصف في الاصل والفرع علم وجود علة الاصل في الفرع فنتقي أن يصح
القياس من غير احتياج لتعيين العلة فإثر ما ذكر يقتضي خلاف مطلوب هذا القول
فكيف يستدل به عليه وبالجمله فان أراد الاستدلال على انتفاء العلة لم يصح أو على عدم

(وقال أبو بكر الصيرفي و) أبو
اصح (الشعراني مردود) نظرا
لشبهه بالتردد (واعلام) على
القول بحجتيه (قياس غلبة
الاشتباه في الحكم والصفة)
وهو الخاق فرع مرددين أصليين
بأحدهما الغالب شبهه في
الحكم والصفة على شبهه بالآخر
فيما مثاله الخاق العبد بالمال في
إيجاب القيمة بقوله بالغة ما بلغت
لان شبهه بالمال في الحكم
والصفة أكثر من شبهه بالخرفيما
(ثم) القياس (المورى)
كقياس الخيل على البغال والجر
في عدم وجوب الزكاة لشيء
الصوري بينهما (وقال الامام)
الرأى (المعتبر) في قياس الشبه
ليكون صحيحا (حصول المشابهة)
بين الشئين (علة الحكم أو
مستلزمها) وعبارته فيما يظن
كونه علة الحكم أو مستلزمها
سواء كان ذلك في الصورة أم في
الحكم (السابع) ومن مسائل
العلة (الدوران وهو أن يوجد
الحكم عند وجود وصف
وينعدم عند عدمه قبل لا يشهد)
العلة أصلا بل وان يكون
الوصف ملازما للعلة لا تضها
كراثة السكر المضمومة فانها
دارت معه وجودا وعدمها

تعين بالصدق وقد يجاب بان العلم ما لم تعين لا يصح القياس باعتبارها اذ لا بد من سلامتها
من القادح وما لم تعين لا يصح سلامتها منه الا ترى انهما لم تعين لا يعلم وجود شرطه
وانتفاءه معه مثلاً اذ قد يكون الشيء شرطاً وامناعاً علمية بعض الاوصاف دون بعض
فيتوقف العلم بوجود الشرط أو انتفاء المانع على تعين الوصف ولا يصح في فيه العلم
بوجوده لان الملائم لكونه ملازماً لانتفاء الوصف لا يلزمه خالبا عن الموانع فلنأمل
سم (قوله بان يصير خلا) متعلق بقوله وعمداً بالباء بمعنى كاف التفصيل لتحقق عدم حال
كونه عسرياً أيضاً لصدق عدم المسكر حيث لا بد من عدم الشيء صادق قبل وجوده سم
(قوله وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف الخ) فيه أن يقال ان مناسبة الوصف
لا تمنع الاحتمال ولا تستلزم العلم بطوارق ان يكون وصف مناسب وليس هو العلم بان
لا يصح به الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف يثبت القطع هذا وقضية كلام
لشارح أنه لا فرق بين كون الوصف مناسباً أو لا وأن الخلاف بآراء طائفة وقضية كلام
العصدي كالتخصيص خلافه قال العصدي شرعا لكلام المختصر الطرد والعكس هو أن يكون
الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده وعدمه وهو المسي بالدوران وقد اختلف
في افادته العلمية أي دلالة علمية على مذهب الى أن قال فانها وهو المختار لا يشهد قطعا
ولا ظنا لئلا الوصف المتصف بالطرد والعكس انما يكون بمجرد اذا خلا عن السبب وهو
أخذ غير معه وابطاله وعن غير ذلك من مناسبة وشبهه ولا شك أنه اذا خلا عن هذه
الاشياء فكما يجوز كونه علمية يجوز كونه ملازماً لعل كلاً ان شاء الله خصوصاً الملازمة
للمسكر فانها تعدم في العصدي قبل الاسكار وتوجد معه وتزول بزواله ومع ذلك فليست
بعلم قطعا ومع قيام هذا الاحتمال لا يحصل القطع العلمية ولا ظنا ويكون الحكم بعلمته
تحكما محضاً الا هم الا بالالتفات الى نفي وصف غير بالاصل أو السبب فيخرج عن المحض
اه وقال السعدي في حواشيه قوله وهو المسي بالدوران قد اعتبر في الدوران صاوح
العلم وهذا هو ظهوره ومناسبة ما وجد جعل مجرد الطرد هنا خالبا عن المناسبة فصار هذا
منشأ الخلاف في افادته العلمية اذ لا خلاف في ان الوصف اذا كان حالاً لعلية وقد ترتب
الحكم عليه وجوداً وعدمه حصل ظن العلمية بخلاف ما اذا لم تظهر له مناسبة كلاً ان شاء الله
للتحريم اه وقد وجه ما اقتضاء كلام الشارح بان وجود المناسبة في الوصف لا يمنع
جريان الخلاف في الدوران في نفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غير التفتات اليها
وقد يعمل على ذلك ما ذكر عن العصدي وغيره قاله سم (قوله لقيام الاحتمال السابق)
علم لقوله لا قطعي دون ما قبله اذ قيام الاحتمال لا يحد الطرفين انما يمنع عدم القطع
لا ظن الطرف الآخر قاله سم (قوله أي انتفاء) أي فهو من نفي الشيء ممثلاً لاقفال
بما قدمه الشارح وانما جعله على ذلك لأن المقيد انه انما هو كونه منتفياً في نفس الامر
لا كونه منتفياً أي نقلاً أحد اذ قد يتصور أحد لا ينتفي في نفس الامر بل يكون موجوداً
سم (قوله ما هو أولى منه) أي مثلك أولى منه أي لا يلزم الاستدلال بالدوران بيان أن

بان يصير خلا وليس علم (وقيل)
هو (قطعي) في افادة العلمية وكان
قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف
كلا سكار طرمة النحر (والخفا)
وقال لا كثر (نفي) لا قطعي
لقيام الاحتمال السابق (ولا
يلزم الاستدلال) به (بيان نفي)
أي انتفاء (ما هو أولى منه)
بافادة العلمية بل يصح الاستدلال
بمع استكان الاستدلال بما هو
أولى منه

هذا المسلك وهو الدوران هو الاول وان غيره من بقية المسالك دونه (قوله بخلاف ما تقدم في الشبهة) أي من أنه لا يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة كما أفاده ضمير المصنف بالتعدي في قوله فان تعددت أي العلة فقال الثاني هو جهة الخ سم قلت الاول أن يقول كما أفاده قول المصنف ولا يصح له مع إمكان قياس العلة (قوله ترجيح جانب المستدل بالتعددية) مثاله أن يقول المستدل أن علة حرمة الربا فيذهب التعددية فيقول المعترض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي أبداه المستدل والتي أبداه المعترض يدور معها الحكم وجودا وعدما لكن التي أبداه المعترض قاصرة على محل الحكم وهو الأصل فلا تعدى لها وعلة المستدل متعددة فتخرج بالتعددية للقرع على علة المعترض (قوله وان كان متعددا إلى القرع المتنازع فيه ضرر) مثاله أن يقول المستدل يصحرم الربا في التفاح علة الطعم وبقاس عليه الجووف في ذلك فيقول المعترض بل العلة في التفاح الوزن وبقاس عليه الجووف في ذلك فكل من علق المستدل والمعارض متعددة إلى القرع المتنازع فيه وهو الجووف مثلا فطلب حيثما اترجم لعلته على علة المعترض فان مجرد انقطع فتقول المصنف ضراؤه ليس المراد به أنه ينقطع المستدل بمجرد ابداء المعترض وصفه متعبدا إلى القرع المتنازع فيه بل المراد أنه يحتاج المستدل حيثما اترجم وصفه حيثما وافق ينقطع بالقرع من الترجيح (قوله وألى قرع آخر طلب الترجيح) مثاله أن يقول المستدل يصحرم الربا في البر العلة الاقتصادية والادخار وبقاس عليه التسعير مثلا فيقول المعترض بل العلة في البر العلة في ذلك التفاح فكل من علق المستدل والمعارض متعددة لقرع غير القرع المتعددية اليه علة الاختلاف بينهما إلى اختلاف في حكم القرع كالتعبير التفاح في المثال المذكورين طلب حيثما من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعترض وقول المصنف طلب الترجيح أي عند مانع التعليل بعلمين لا عند الجبر فلا يطلب الترجيح وكلام المصنف مشكل حيث جعل حكم الاول وهو ابداء المعترض وصفا متعبدا إلى القرع المتنازع فيه أنه يضرب بناء على منع العلمين وحكم الثاني طلب الترجيح وسكت عن بناءه على ما ذكره من أن مبنى عليه وقضيته أيضا حيث طلب الترجيح في هذا الثاني دون الاول أن الاول لا يطلب فيه الترجيح وأن مجرد ابداء الموصوف المذكور فيه ضرر أي ينقطع به المستدل مع أنه ليس كذلك بل يطلب من المستدل الترجيح كما تقدم ذلك اتفاقا بالجملة فحاشاكم به في أحد الموضوعين يجري في الآخر وكلامه قد يفيد اختلاف ذلك اللهم إلا أن يكون أراد التفتن وحذف من كل من الموضوعين ما أفتنه في الآخر قاله سم (قوله الثامن من مسائل العلة) أي في الجملة فلا يثنى ما سبقت من أن لا أكثر على رده (قوله الطود وهو مقاربة الحكم للوصف من غير مناسبة) أي لا بالذات ولا بالاتباع فخرج بقية المسالك قضية كلامه أن في الدوران مناسبة قد مر ما يفيد أنه قد يكون فيه ذلك كما يشير إليه السابق وكان قابل ذلك قاله عند مناسبة الوصف فانه يفيد أن الوصف في الدوران قد يناسب وقد

بخلاف ما تقدم في الشبهة (فان
أبدى المعترض وصفا آخر) أي
غير المدار (ترجى جانب المستدل
بالتعددية) لو وصفه على جانب
المعارض حيث يكون وصفه
قاصرا (وان كان وصف
المعارض متعبدا إلى القرع)
التنازع فيه (ضرر) ابدأه عند
مانع العلمين (دون مجردهما
أو إلى قرع آخر طلب الترجيح)
من خارج لتعادل الوصفين حيثما
(الثامن) من مسائل العلة
(الطود وهو مقاربة الحكم
لوصف من غير مناسبة كقول
بعضهم

لا بأس لا يقال إذا كان الوصف متناسبا فلا ثبات بالتناسب لا بالدوران لا ما تقول
 الكلام في الإثبات بالدوران من حيث أنه دوران من غير نظر فيه للتناسب ولذا
 اختلف فيه هل يفيد عليه الوصف المدارك لا ولو نظر للتناسب لنعين الوصف العلمية
 ويحصل حينئذ أن الوصف في الدوران يكون صالحا العلمية أعم من أن تظهر فيه أم لا
 وأما الطرد فمعتبر فيه اتقاء المناسبة فكون الرق بين الطرد والدوران انتقاء المناسبة
 في الطرد وصلوح الوصف لها في الدوران وظاهر كلام المعنى الهندسي أن الفرق بينهما
 اعتماد الأطراد والانعكاس في الدوران دون الطرد فإن المعنى به نفسه الأطراد فقط وأما
 الانعكاس فمعتبر عده فيه حيث قال الفصل الرابع في الدوران ويسمى بالطرد والعكس
 ومعناه أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه وهو المعنى بالدوران
 الوجودي والعدمي فإن كان بحيث يوجد عند وجود الوصف ولا ينعدم عند عدمه فهو
 المعنى بالدوران الوجودي والطرد أو بالعكس ويسمى بالدوران العدمي والعكس
 والكلام في هذا الفصل انحصار في الدوران الوجودي والعدمي وقد يسمى بالدوران
 المطابق اه ثم عرف الطرد بقوله الفصل السادس في الطرد والمعنى منه الوصف الذي
 لا يكون متناسبا ولا مستلزما له. اسباب يكون الحكم حاصل معه في جميع صورته غير
 صورة التزاع هذا هو المراد من الجريان والأطراد على قول الأكثر ومنهم من قال
 لا يشترط ذلك بل يكفي في العلمية الوصف الطردى أن يكون الحكم مقارنا له ولو صورة
 واحدة واختلف العلماء في جهة الوصف الطردى فمن قال المارد بالعكس ليس بجهة
 قال بعدم جهة المارد بالطريق الأولى وأما من قالوا بجهة فقد اختلفوا في المارد اه
 وهو ظاهر في التفرق عما تقدم وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند تعريف المصنف
 للدوران وهو المناسب للتفصيل الآتي في كلام المصنف وقد يشكك على كون الطرد
 انحصار فيه الأطراد تمثيل الشارح بعدم بناء القنطرة فإنه مظهر من عكس إذا قلنا انتفى
 بناء القنطرة انتفى إزالة القنطرة وكلما وجدت وجدت الآن يقال إن المثال يتسامع فيه
 قاله سم مع تصرف وبعض زيادة (قوله في الخلل) أي في الاستدلال على أنه غير مظهر
 (قوله لا يتحقق القنطرة على جنسه) أي لم يعمد ذلك (قوله) فبناء القنطرة وعدمه (الخ) نشير
 على غير ترتيب الأب كما هو ظاهر وقوله لا متناسبة فيه أي المذكور من بناء القنطرة
 وعدمه وكذا قوله وإن كان أي المذكور من التسامع وعدمه وقوله الحكم أي وهو إزالة
 لقنطرة وقوله لا تنقض عليه نفسه بالمطرد (قوله) ولا أكثر من العلماء أي الأصوليين
 وغيرهم (قوله قياس المعنى) أي الذي ينظر فيه للمعنى وهو المشتغل على الوصف
 المناسب بالذات (قوله تقريب) أي لأنه قرب النزع من الأصل (قوله فلا يشهد) أي
 ثبوت الحكم في النزع لعدم الاعتدال به (قوله) وقد قيل إن عارنه (الخ) قال الشهاب يشهد
 أن الأول يكتفي بالمقارنة في صورة التزاع وبه تلم انفصال هذين الدوران اه (قوله
 فيما عدا صورة التزاع) أي في جميع ما عدا صورة التزاع (قوله في صورة واحدة) أي غير

في الخلل ما تنفي القنطرة على
 جنسه فلا تقل به القنطرة كأنه
 أي بخلاف الماء فتبقى القنطرة
 على جنسه فتزال به القنطرة فيبناء
 القنطرة وعدمه لا متناسبة فيه
 للحكم أصلا وإن كان مطردا
 لا تنقض عليه (والأكثر من)
 العلماء (على رده) لا تنقض المناسبة
 عنه (قال علي ثوبا قياس المعنى
 مناسب) لا شمله على الوصف
 (المناسب) قياس (الشبه
 تقريبا) قياس (الطرد) الحكم
 فلا يشهد (وقيل إن قوله) أي
 قارن الحكم الوصف (فيما عدا
 صورة التزاع) أعمد العلمية
 في عدا الحكم في صورة التزاع
 (وعليه الامام الرازي) (وكثير
 من العلماء) (وقيل يكتفي بالمقارنة
 في صورة واحدة)

لأفادته العلمية (وقال الكرخي بقيد الطرد المتناظر دون المتناظر) نفسه لأن الأول في مقام الدفع والثاني في مقام الإثبات
 (التاسع) من مسائل العلة (تنقيح المساط وهو أن يدل نص ٢٣٩) ظاهر على التعليل بوصف في حذفه

عن الاعتبار بالإجماع (وإنما)
 الحكم بالأدع وأتكون (وصاف)
 في محل الحكم (بمذهب بعضها)
 من الاعتبار بالإجماع (وإنما)
 الحكم (بالباقى) وحاصله أنه
 الإجماع في الحذف والتعيين
 ويمثل لذلك بمحدث الصحة
 في الواقعة في ثمره شأن فأن
 باحتماله وما لا حذفاً بخصوصه
 عن الاعتبار وأما الكثرة
 بطلان الأفعال كحذفها شاذي
 غير ما من أوصاف المل ككون
 الزاوي أمراً يابا كونه الموطوءة
 زوجة ركوب الوطء في التلبس عن
 الاعتبار وأما الكثرة (أما)

بجميع المناط فثبتت العلة في
 أحاد صورها كتحقق أن
 التلبس وهو من يشئ القيور
 ويأخذ إلا كفان (سائر) بأنه
 وجدته أخذ المال خفية وهو
 السرقة فيقطع خلافاً للعتبة
 (ويخرج به) أي يخرج المناط
 (متر) في مبحث المناسبة وقرن
 بين الثلاثة كعادة الجدلين
 (العاشرة) من مسائل العلة
 (الفاء لقارن) أن يبين عدم
 تأييده فثبت الحكم كما اشتركا
 فيه (كالحاق الأمة بالعبد في
 السراية) الناشئة بمحدث

صورة النزاع وقوله لأفادته العلمية متعلق بشك في قوله المتناظر أي المدفع عن مذهب
 إمامه (قوله تنقيح المناط) أن تمذهب عنه الحكم (قوله نص ظاهر) خرج الصريح
 ويغني المأمور في وجهه فإنه إن كان عدم إمكان حذف الخصوص مع دلالة النص
 الصريح بخلاف الظاهر لمكان الاحتمال فيه دون الصريح توجه عليه أنهم عدوا
 النص الصريح على العلية نحو قول الشارع لهله كذا كما تقدم ومثل هذا غير قطعي في
 اعتبار الخصوص في العلية بل هو محتمل لكون الاعتبار عموم فما المانع من جواز
 حذف الخصوص بالإجماع إذا لم يمنع صراحة نحو قوله لهله كذا في اعتبار خصوص
 كذا في العلية بل صراحته تنافي في علية كذا في الجملة سم (قوله عن الاعتبار)
 ضمن بمحذفه في يزال فعدمه بين (قوله وحاصله) أي حاصل تنقيح المساط بقوله (قوله)
 أنه الإجماع في الحذف والتعيين أي لا الدلالة المذكورة في المتن شوله وهو أن يدل الخ
 بل هو الإجماع في الحذف والتعيين المقادير بقوله في حذفه (قوله في الواقعة)
 أي الواردة في شأن الواقعة (قوله في آ- صورها) الأولى في إحدى صورها لأن قوله
 في أحاد يقتضي أنه لا يسمي تنقيح المناط الإثبات العلة في أحاد من صورها وليس
 كذلك بل يسمي بذلك إثبات العلة في صورة واحدة وإثبات الحكم في صورة
 خفية في العلة ولعله بذلك في باراد (قوله أي يخرج المناط) هو كما تقدم استنباط
 الوصف المناسب من النص (قوله وقرن بين الثلاثة الخ) جواب سؤال تنديده إذا كان
 قد مر بما قلناه ذكره ثانياً (قوله كمادة لجلدين) أي في قرنهم بين الثلاثة في الذكر (قوله)
 لما اشتركا فيه) أي لأجل وصف اشتركا فيه كالرقبة في المثال (قوله كالحق الأمة بالعبد)
 أي كالألفاء الكائن في الحاق الأمة بالعبد وقال شيخ الإسلام هو مثال لفظي لأنه قد
 يقتضيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة وغير ذلك مما
 لا دخل لآي في نفسه ومثال التقاضي قياس صب البول في الماء الراكد على البول نفسه في
 الكراهة اه فان قيل ادخال القطع في الفاء الفارق في قول المصنف الثاني ذ
 تحصل التلق في الجملة ولا تعين جهة المعطية فإنه يدل على أن الفاء الفارق ظني لا قطعي
 فالجواب أنه لا يلزم من القطع بقاء الفارق القطع عليه الباقى بعد الفارق المعنى لجواز
 أن تكون العلة أمراً آخر وهو ما والحاصل أن هنا أمرين كون الفارق غير متروك
 العلية وكون الذي بعده ذلك الفارق هو العلة ولا يلزم من ثبوت الأول ثبوت الثاني فلا
 يلزم من القطع بالأول إقطع بالثاني فثبت ما سم (قوله شركاً) أي نصيباً له (قوله يباع
 عن العبد) أي قيمته بآية (قوله خفية عدل) مصدقاً كذا نوع (قوله) (والأ) أي بأن
 يكن له مال أصلاً وله مال لا يني بغيره بآية العبد (قوله لما اشتركت فيه العبد) أي الوصف

العبد من من اعتق شركاً في عده فكان له مال يبيع عن العبد يقوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاً حصصهم وعتق عليه العبد
 والافتداء في عليه باعتق فالقارن بين الأمو العبد الأثرة ولا تأني له في منع السراية فتثبت البراءة قيم الماشرك فيه العبد

التي شاركت فيه العبد وهو الرقة (قوله على القول به) لم يقل مثل ذلك في الدوران كانه
لذهاب الاكثر الى القول به قاله الشهاب (قوله الى ضرب شبه) أي الى نوع مشابهة لاهله
الحقيقية وليست بعلانية حقيقية (قوله فصل الظن) أي ظن العلية (قوله في الجملة) أي
في بعض الاحوال دون سائر الصور (قوله بخلاف المناسبة) أي ظاهرا تحصل الظن وتبين
جهة المصلحة (قوله بعلية وصف) أي بسبب علية وصف (قوله عن افساده) أي افساد
عليته او افساد الوصف باعتبار علية (قوله بقوله تعالى فاعتبروا) أي والاعتبار قياس
الشيء بالشيء على ما مر (قوله يصخرج قياسه) أي بالقياس المبنى على علية (قوله الا
بقياسه) أي القياس المستند اليه (قوله وأما الثاني الخ) هو تقدير لامثال (قوله فان العجز
هناك من التلق وهو ان الخلف أي فلا جامع بين المظهر والمنظور به اذ لا يلزم من اعتبار
ما عجز عنه التلق اعتبار ما عجز عنه الخلف لكية العجز هناك وخصوصه هنا قد يتفق
العجز من خصم آخر (قوله القوادح) أي الاصطلاحية وهي أشياء تخصه وصلة وقوله وهي
ما يقدح أي لغة أي يؤثر في الدور (قوله منها يختلف الحكم عن العلة) أي منصوبة كانت
أو مستنبطة وسواء كان الخلف مانعا أو قد شرط أو فخر به ما يدل التفسير الا في
الاقوال بعد قال العلامة ومنه الشهاب وهو مستكمل في المصنوعة اذ القدر فيه باذات
رد للنص الآن يقال الخلف في صورة تاسخ العلية وفيه استحكال من وجه آخر وهو ان
القدح أهم من أن يرد على جميع الاقوال التي في العلة وفي ذلك تقطعة الاجماع على أن ذلك
أحد ما لا يفي القول بحدوثها قول ثالث اذا أجمع على قولين مثلا اه وتعبه
سم بقوله وأقول أما الاشكال الاول لجوابه اننا لنسلم أن القدر فيه باذات رد للنص
قاله الاسنوي في شرح المنهاج تفصلا عن الفزالي عاينه، وتوجه كون التقصير قادحا في
العلة المنصوبة ما قاله الفزالي وهو أن اثنين بعد ورود ما ذكر انتقاص الوضوء بالخارج
أخذ من قوله عليه الصلاة والسلام الوضوء خارج ثم انه يتوضأ من الجماعة فيعلم أن
العلة هو الخروج من المخرج المعتاد لاسمى الخروج اه ولا يخفى أن هذا جار في العلة
المنصوبة وان كان نصها قطعي المقتضى والدلالة فإن النص المذكور وان أفاد القطع بأن
العلة كذلك لكانت لا يستلزم أن كذا يعجز عنه وأطلقناه العلة لاحتقال ان يعتد
معها شيء آخر كانت مانعا فان نوض ان النص أفاد القطع بأن العلة يعجز عنه كذا وان
لا يعتد به مع شيء آخر لم يتصور تخلف شيء حتى يتصور اختلاف في اقدح به كما هو
ظاهر ثم رأيت في شرح المنهاج للمصنف ما يبعد ذلك وأما الاشكال الثاني لجوابه
أننا لنسلم أن في ذلك تقطعة الاجماع فانه بالتحقق في بعض الصور يثبت أنه اعتبر على
كل مع ما ذكر فيه أمرا آخر شرطا أو شطرا لان أهل الاجماع اذا كانوا قد اتفقوا على
أن العلة أحد ما دخلوا في الحكم في المادة المنصوبة كما هو حاصل الامر
فقد يلزمهم أن يعتبروا مع كون العلة أحد ما شيا آخر لا تصدق العلة معه على المادة

(وهو) أي العلة القاررة

(والدوران والطرود) على القول

به (ترجع) ثلاثتها الى ضرب

شبه اذ فصل الظن في الجملة

لامطلقا (ولا تعين جهة المصلحة)

المقصود من شرع الحكم

لانها لا تدرك بواحد منها بخلاف

المناسبة

ه (خاتمة في نفي مسلكين ضعيفين

ليس تأتي انقياس بعلية وصف

ولا العجز عن افساده دليل عليه

على الاصم فيها وأقول ثم فيما

أما الاول فلان القياس ما ورد به

بقوله تعالى فاعتبروا على تقدير

عليه الوصف يتخرج بقياسه

عن عهده الامر فيكون الوصف

علة وأجيب بأنه انما تعين

عليه أن لو لم يصخرج عن عهده

الامر بالقياس وليس كذلك

وأما الثاني فكما في المجزئة فانها

انما تدل على صدق الرسول للعجز

عن ما ارادتها وأجيب بالقرق

فان العجز هناك من الخلق وهنا

من الخلف

ه (القوادح) ه

أي هذا وجه ما يقدح في

الدليل من حيث العلة أو غيرها

(منها يختلف الحكم عن العلة)

بأن وجدت

الخصوصة فتكون العلة على كل قول هو ذلك المجموع أو ذلك الوصف بشرط ذلك الامر
 الآخر ويكون المراد بما ذكر على كل قول انه معتبر لانه بمجرد هو المعبر فيكون الموجود
 من الاجماع هو الاجماع على أن العلة لا تخرج عن تلك الامور المذكورة في تلك الاقوال
 بالكلية بان لا يكون شئ منها معتبرا ويصكون معنى القدرح بالتلف هو أن الوصف
 المذكور في كل قول ليس هو تمام العلة وحيت لا يلزم تغطية الاجماع وهذا الجواب على
 طريق الجواب عن الاشكال الاول اه قلت لا ينبغي أن الاشكال المذكور وورد على
 امكان التلف في المنصوصة سواء كان ذلك لوجود مانع أو اتفام شرط أو لغيرهما ومحصل
 جوابه الاول امكان التلف اذا كان مانع أو اتفام شرط كما تنبيه قوة كلامه وقد صرح
 فيما يأتي بان التلف في المنصوصة اذا لم يكن لوجود مانع أو تفام شرط غير متصور وحيث
 بجوابه المذكور لا يلزم على ان الحق ان التلف لمانع أو تفام شرط غير قادر في العلة
 لعدم اختلالها أو اختار البياض لما ذكره في شرح المنهاج قال ثم استشكل اي
 البياض أو تصور نفس التلف في المنصوصة لا لوجود مانع ولا لقوات شرط ثم أجاب عنه
 حيث قال فان قلت كيف يتصور تلف الحكم لا لوجود مانع ولا لتفام شرط في محل فيه
 وصف نص الشارع قطعا أو ظاهرا على علمته أو استنبط ذلك استنباطا صحيحا قلت هذا
 امر اقره بعد الوجود الجوز لذلك انه مستند فخصيص العلة منصوصة كانت أو
 مستنبطة والخصيص لا يكون بغير تخصص وذلك المخصص ان كان حيث يوجد مانع أو
 يتوقف شرط لم يكن صورة المسئلة وان كان بدونها أمكن وهو محتمل على بعد بان يحصل
 نص على عدم الحكم في محل الوصف فيه موجود وليس فيه معنى يدعي أنه مانع أو عدمه
 شرط وهي بات أن يوجد ذلك اه قال دم وهذا الاشكال وورد على ما ذهب اليه المصنف
 هنام أن التلف قادر مطلقا فانه شامل للقدرح بالتلف في المنصوصة ولا يكون لوجود
 مانع ولا تفام شرط (وأقول) الظاهر انه لا يتصور التلف في المنصوصة ولا يكون
 لوجود مانع ولا لتفام شرط ولا يقتصر على مجزئ الاستبعاد اللهم إلا أن يقال في صحة
 الإطلاق الذي ذهب اليه فرض التلف فما ذكره هنام كلامه المتقدم مع الالامة وأما جوابه الثاني
 عن الاشكال الثاني فن مادة الاول كما قال وقد علم مانع (قوله في صورة مثلا) أي أو في
 صورتين أو أكثر (قوله ومعه) أي التلف المذكور فخصيص العلة أي تخصيصها بما
 وجدت فيه من الصور مثلا وقال العترض لانه مستدل على حرمة الرباعية العظم قد
 وجدت العلة المذكورة في الرمان وليس يروى ليكن قوله المذكور فادحا عند الحنفية
 ووجود العلة المذكورة في الرمان مخصوصة لها لا وجدت فيه غير الرمان فكانه قيل
 العلة العظم الا في الرمان (قوله لان دليلها) أي دليل عليها وهو مسلما (قوله اقترا
 الحكم) أي اقترا به بالوصف (قوله ولا يوجد له) أي لا لقوات المذكورة في صورة التلف

في صورته لا بد من الحكم (وفاقا
 لشافعي) رضى الله عنه في أنه
 قادر في العلة (ومعنا لنقص
 وقالت الحنفية لا يقدح) فيها
 (وهو مخصص العلة وقيل لا)
 يقدح (في) العلة (المستنبطة)
 لان دليلها قتران الحكم بها ولا
 وجوده في صورة التلف

(قوله فلا يدل على العلية) اى لا يدل الاقتران المذكيور على علية الوصف في صورة
 التخلف لعدم وجود الاقتران المذكيور فيها (قوله بان يوقفه عن العمل) اى حتى يوجد
 مرجح وليس المراد بابطاله انما هو رأسا (قوله والخفية تقول خصمه) اى يخصص
 النص بغير ما تخلف فيه وهذا ما قبل قوله بطله (قوله وبجواب الخ) اى من طرف الاول
 وقوله عن دليل المستنبطه اى دليل عدم القدح فيها (قوله في جميع صور) اى صور
 الوصف (قوله مؤخر ياتيه) اى العلم ببيان ما يخرج منه الى وقت الحاجة الى البيان
 (قوله الا ان يكون التخلف المانع) اى كتحقق وجوب القصاص عن علمه من القتل
 لعدم العدوان في صورة قتل الاب ابنه لوجود المانع وهو اقوة القتال لاقتبيل وقوله
 او قد شرط اى كتحقق وجوب الزكاة عن علمه من ملك النصاب في صورة ما زاد اليه
 حول النصاب المذكيور ان قد شرط وهو تمام الحلول (قوله الا ان يرد على جميع
 المذاهب) اى الا ان يرد الاعتراض بالتخلف المذكيور على جميع المذاهب التي في العلم
 اى الاقوال التي فيها (قوله كالعرايا الخ) قال العلامة ومثله الشهاب فيه اشكال لان
 العرايا رخصة بالاجماع والرخصة ما شرع له من قيام المانع لولا العذر والمانع ليس
 الا لعل فهو اجماع على ان قيام الاله لا يذون الحكم في محل العذر لا يمنع علمه في غيره اه
 اى فكيف يصح القول بان قدح بالتخلف في ذلك كما اقتضته حكاية هذا الخلاف مع
 مخالفته الاجماع قال سم وأقول يمكن ان يجاب بان انا نال القدح لا يدل ان الاجماع
 على ان ما ذكره كونه بمعنى انه تمام العلة بل بمعنى انه متعريف العلة فلا ينافي انه هو متعريفه
 شيء آخر شرطا ووطرا لم يوجد في هذه فلا تخلف الحكم فيه او الالم في صور تخلف الحكم
 فيه بل كون الامر كذلك مما لا يد منه عند كل أحد اذ لا تصور محمول العلة حقيقة
 ما ليس بخلاف الحكم فان قلت ينافي هذا انه لا بد في الرخصة من قيام السبب للحكم الاصل
 واذا لم يكن ما ذكر تمام العلة لم يتحقق قيام السبب للحكم الاصل قلنا نسلم المفاة
 لجواز ان يكون السبب المحكوم به قائمه هو السبب في الجملة لا التام بل كون الامر
 كذلك مما لا يد منه عند التأمل الصائب اى آخر ما أطال به وانت خبير بان علة الحكم
 في الرخصة هو العذر الذي لولا ان ثبت الحكم الاصل لوجود علة قاله العذر المذكيور بعتلة
 المانع او هو مانع لعل المذكيور وهذا غير محتمل بعلية العلة المذكيور في علة صورة
 الرخصة المعلوم استداؤها من صور تلك العلة اتفاقا فلا وجه لان يقال انما ثبت الحكم
 الاصل في محل الرخصة لقصص عاته مما يعبر فيها فيكون هذا التخلف محتملا بعلية تاني غير
 محل الرخصة وهذا واضح لكل أحد تلك جادة الانصاف وبه تعلمه ووط جميع ما أطال
 به سم من التوهجات التي زعم انها تحقيقات (قوله وهو يبيع الرطب والعنب) قال
 السلامة فيقضي ان يزاد فيه الموهوب الواهب اه (قوله من الطم) اى كاهو مذهب
 الشافعي وقوله والقوت اى والادخار كاهو مذهب مالك فان العلة عنده الاقيان

فلا يدل على العلية فيها بخلاف
 المنصوصة فان دليلها النص
 الشامل لصورة التخلف واستقاء
 الحكم فيها يطله بان يوقفه
 عن العمل به والخفية تقول
 خصمه وبجواب عن دليل
 المستنبطه بان اقتران الحكم
 بالوصف يدل على علية في جميع
 صور كدليل المنصوصة (وقيل
 عكسه) اى لا يقدح في المنصوصة
 ويقدر في المستنبطه لان الشارع
 له ان يطلق العام ويريد به
 مؤخر ياتيه الى وقت الحاجة
 بخلاف غيره اذ اعلم بشئ ونقض
 عليه ليس له ان يقول اردت غير
 ذلك لسد باب ابطال العلة
 (وقيل بفتح) فيما (الآن
 يكون) التخلف (المانع او قد
 شرط) الحكم فلا يقدح (وعليه
 أكثرهما) وبقيل بفتح
 أن يرد على جميع المذاهب
 كالعرايا وهو يبيع الرطب
 والعنب قبل القطع بقر أو يبيع
 فان جوازها وادعى كل قول
 في علة حرمة الربا من الطم
 والقوت والكيل

والمال فلا يقدح (وعليه الإجماع) الرافى ونقل الإجماع على أن حرمة الربا لا تعلل إلا بهذه الأمور الأربعة (وقبل يقدح في)
العله (الخاطرة) دون المصلحة لأن الخاطرة على خلاف الأصل فقد حرق فيه ٢٤٣ الاستحسان بخلاف العكس (وقيل) يقدح

(في المنصوصة إلا) إذا ثبت
(بظاهر عام) لقبوله للتخصيص
بمخلاف القاطع (و) يقدح في
المنسبغة (أيضا) (ال) أن يكون
التخلف (لما منع أو فسد شرط)
المعكم فلا يقدح فيها (وقال

الامدى ان مكان التخلف

لما منع أو فسد شرط أو في معرض

الاستثناء) منصوصة كانت أو

منسبغة (أو كانت منصوصة

بما يقبل التأويل لم يقدح)

والا قدح في المنصوصة بما

يقبل التأويل في قول الجيع

بين الدليلين وقول المصنف

عنه في المنصوصة بما لا يقبل

التأويل لم يقدح هو لازم قوله

فيما ان كان التخلف لدليل على

فالظن لا يعارض القطعي أو

قطعي فعارض قطعيين محال

قال المصنف الآن يكون

أحدهما ناسخا (والتخلف في)

القدح (معنى لا تظني خلافا

لأن الحاجب في قوله انه لفظي

مبنى على تفسير العلة ان فسرت

بما يتزعم وجوده وجود الحكم

وهو معنى المؤثر فالتخلف قاذح

أو بالباعث وكذا بالمعرق فلا

(ومن فروعه) أي فروع أن

التخلف منه نوى (التعليل بعينين)

فيمتنع أن قدح التخلف والأفلا

ذلك (ولا شطاح) المستدل في فصل

والادخار لا الاقتيات فقط كما هو مذهب كلام الشارح وقوله والنكيل أي كما هو مذهب أي
حنيفة وكالكل عند الزن وقوله والمال انظر من علم به وعلمه فلزم أن كل ما وجدته
فيه المالية كان روبا مع ان كثيرا مما وجد فيه المالية غير روبا فتأمل (قوله فلا
يقدح) جواب قوله الآن يرد الخ (قوله وقبل يقدح في العلة الخاطرة الخ) كأن يقال
يحرم الربا في العلة المذكورة مكر لا يفتنض بالمعنى مثلا فانه مكمل وليس بروي وقوله بخلاف
العكس أي كأن يقال يحل الربا في التفاح لأنه موزون فينقض بالفروقه بخلاف العكس
أي فلا يقدح فيه التخلف المذكور لأن الإباحة هي الأصل وفيها عارض لا يعتد به (قوله)
وقيل يقدح في المنصوصة أي كأن يقال يحرم الربا في العلة الطعم (قوله لا إذا ثبت بظاهر
عام) أي كدبت الطعام بالطعام روبا (قوله بخلاف القاطع) أي فانه يقدح فيه وفيه
اشكال لا يخفى إذا لم تكن معارضة لقاطع - واه كان خاصا بمحل النقض أو عاما له ولغيره
من المحال الآن ثبت نسخه بدليل ومثال القطعي الخاص كالوقيل يحرم الربا في ألبر
العله الطعم ومثل القاطع بتسميه الخاص الظاهر فانه لا يقدح فيه خلافا لما يقدره كلام
الشارح ووجهه ان دلالة الخاص على علة الوصف في محل النقض لا يتصور معهما تخلف
الحكم عنه وعدم التعارض في الخاص بقدره لأن الدليل انما يدل على علة الوصف في غير
محل النقض فتضاف الحكم في محل النقض الذي لم يدل الدليل على العلية فيه لا يعارضه
أشاره شيخ الاسلام ومثال الظاهر الخاص ما لو قيل مثلا مطعوم القواكم بمطعومها روبا
(قوله في معرض الاستثناء) أي كالعرايا والمصرام ومعرض وزن منبر (قوله بما لا يقبل
التأويل) أي كأن يقال مثلا يحرم الربا في كل مطعوم (قوله والا قدح) أي والابان
كانت مستبعدة وليس معها واحد من ثلاثة ينص قبل التأويل فثبت الصورتان
(قوله في المنصوصة بما لا يقبل التأويل) قال شيخ الاسلام فيه اشارة خفية الى ان تقييد
الامدى بما لا يقبل التأويل متفق اه (قوله بين الدليلين) أي دليل العلة ودليل
التخلف (قوله هو لازم قوله الخ) وجهه لزومه أن الفصح بالنقض فرع التعارض فاذا انقضى
التعارض انتهى القدح فانه شيخ الاسلام (قوله قال المصنف) أي فلا على الامدى لأن
الاستثناء من كلام الامدى (قوله انما يتأخر في تخلف العلة عن الحكم) أي لأن قدح
تخلف العلة عن الحكم في العلة يستدعي الخصا والتعليل فيها اذ لو خلفها علة أخرى
لم يقدح التخلف لم يخفى أن القدح في تخلف العلة فرع عن امتناع التعليل بعينين
لأعكسه كما يقتضيه ظاهر المصنف كذا قال بعضهم وقد يقال يصح تفرع كل عن الآخر
والأهم سهل (قوله والا انقطاع) صورة المسئلة اذ لم يجب عن التخلف فان قلنا بما قدح
انقطع بل لا بد له ولا فلا لبقا ودله أما إذا أجاب فلا انقطاع والأفلا وجهه لقوله
وجواب الخ بحيث حصل الانقطاع فتأمل سم (قوله ويصح قوله) - فرع على جواب

وهذا التفرع نشأ عن سهو فانه انما يتأخر في تخلف العلة عن الحكم والكلام في عكس ذلك (ولا شطاح) المستدل في فصل
ان قدح التخلف والأفلا ويصح قوله أدبت العلية في غير ما حصل فيه التخلف (والفهم المناسبة بمضفة)

الشرط أعني قوله فلا فهو عطف على لامع مدخلها والتقدير وان لم يقدم فلا يحصل
الاقتطاع ويجمع قوله الخ (قوله فيحصل) أي الاقتصار ان قدح التضيق ان قلنا ان
التضيق قاذح فيبطل به مناسبة الوصف للحكم فلا يصلح مقتضيا لترتب الحكم عليه وان
قلنا انه غير قاذح فلا تبطل المناسبة ويكون في الحكم لوجود المانع اذ لا عمل للمقتضى
مع وجود المانع وصورة المسئلة أن يوجد الوصف المناسب في صورة من الصور ويكون
بحيث لو ترتب عليه الحكم لزم منفسد فمثاله كاتقدمه افسر لك الطريق البعيد
لفرض القصر لا غير فانه لا يقصر فالوصف المناسب السفر الطويل والحكم المترتب
عليه القصر أي عنده والمنسدة اللازمة على ذلك القصر المذكور فينتفي القصر حينئذ
فان قلنا ان التضيق قاذح كان انتفاء الحكم لا تنافي مناسب الوصف وان قلنا انه غير قاذح
كان انتفاء الحكم لوجود المانع وهو لزوم تلك المفسة دفع بقا المناسبة هذه ايضا
ما أشار اليه (قوله منع وجود العلة) أي في القرع الذي ادعى المعارض وجود العلة فيه
يدون الحكم كأن يقول المعارض للمستدل جعلك علة في باقي البراءة كالحكم منقوض
بالجس فانه مكمل وليس يروي فيجيبه المستدل بقوله لا لم أن الجس مكمل بل هو
موزون (قوله) أو منع انتفاء الحكم عن ذلك أي ١١٤ اعترض به مثاله أن يقول المعارض
للمستدل جعلك علة في حرمة البر في باقي القواروف منقوض بانفتاح فانه موزون غير
يروي فيجيبه المستدل بقوله بل هو روي وقولك انه غير روي ممنوع اذا كان ثبوت
الحكم المذكور وهو الروية في التفاح مذهب المستدل وما اذا كان مذهب انتفاء
الحكم المذكور عن التفاح فلا ينافي في الجواب المذكور اليه الاشارة بقوله ان لم يكن
انتفاء مذهب المستدل (قوله وعند من يرى الموانع) أي ابراهيم من القدرح بان يرى
ان التضيق اذا كان مانعا لا يكون قاذحا وانما يكون قاذحا اذا لم يكن مانعا كاتقدم في
القول الثاني وهذا معني قول الشارح أي يعتبرها بالنفي في قدح التضيق أي يعتبر انتفاءها
في كون التضيق قاذحا وكما وانواع انتفاء الشرط فيحصل الجواب ببيان انتفاء الشرط
وقوله يانها حال الكمال وشيخ الاسلام غير مبتدأ محذوف دلالة ما قبله عليه والتقدير
وجوابه عن من يرى الموانع يانها أي الموانع والجهة عطف على الجهة قبلها ولا يتعين
ذلك لجواز كونه معطوفا بالواو لانه على عن من يرى على منع وجود العلة فيكون
خبر عن المبتدأ المذكور باعتبار هذا القدرح عن من يرى وانما قدمه دفعا لقوم
رجوعه للجمع لو آخر بيان حال وبيان الموانع عن من يراها أي المذكورات فانه قد
تقدم عن المانع والشرط عن ذلك اقول الثاني (قوله) وقيل لذلك أي للمعارض
بالتضيق الاستدلال (قوله من ابطاله العلة) بيان للمعارض (قوله) ما لم يكن دليل أولى
بالقدح الخ أي للمعارض أن يستدل على وجود العلة فيما مضى به ما لم يكن عنده دليل
آخر يرد به على المستدل أولى في القدح من التضيق كأن يعترض المستدل بغيره على جعل

فيحصل ان قدح التضيق والا فلا
ولكن ينتفي الحكم لوجود المانع
وغيرها بالرفع أي غير المذكورات
كفصل من العلة فيقتنع ان قدح
التضيق والا فلا (وجوابه) أي
التضيق على القول بانه قاذح
(منع وجود العلة) فيما يعترض
به (أو منع انتفاء الحكم) عن
ذلك (ان لم يكن انتفاء مذهب
المستدل) والا فلا ينافي في الجواب
بغيره (وعند من يرى الموانع) أي
يعتبرها بالنفي في قدح التضيق
حق اذا وجد أو واحد
منها لا قدح عنده (بيان)
فيحصل الجواب على رأيه ببيانها
أو بيان واحد منها (وليس
للمعارض) بالتضيق الاستدلال
على وجود العلة (فيما يعترض
به عند الأكثر) من التظاهر
ولو بعد منع المستدل وجودها
(للاقتطاع) من الاعتراض الى
الاستدلال المؤدى الى الاستدلال
وقيل لذلك لانه مستطوع به من
ابطاله العلة (وقال الامدي)
لهذا (ما لم يكن دليل أولى)
من التضيق (بالقدح) فان كان
فلا يلزم صريح المصنف بلفظه

المستدل على الربا في البر الكيل بالتخلف في الجبس فانه مكمل غير بوي فاذا اراد
 المعترض المذكور الاستدلال على وجود العلة المذكورة فيها اعترض به فليس له ذلك
 لان معمله لا هو اولى بالقدح في علة المستدل عما قدح به من التخلف وذلك الدليل هو
 نص الحديث على ان علة الربا العام فيترك حينئذ الاستدلال المؤدى الى الاشتراك لعدم
 الضرورة اليه (قوله لم من ايهام قضيا) أي لانه يتوهم من اسقاطها ان قوله ما لم يكن
 الخ قد بدى التقي اذ لم يتقدم في اللفظ ما يجعل عليه غيره وذلك خلاف المقصود اذ المقصد
 انه قصد في الاثبات (قوله أي ايقاعه في الوهم الخ) انا وبذلك الى ان المراد بالايهام
 المذكور فهم ما ذكر وحصوله في الذهن وليس المراد كون ذلك موهوما بعيدا لما مر من
 ان المفهوم الذي يسبق للذهن عند حذفه هو ما يقتضيه قبل التامل (قوله ما لم يكن) أي
 الحكم المتنازع فيه حكما شرعيا وقوله ووجهه أي وجه التفصيل بين الحكم الشرعي
 وغيره وقوله لو ازاخ حاصل القول انهم اختلفوا في اسم يمكن في عبارة ابن الحاجب
 لجعله العبد غير الوصف المعلق به المذموم اقتضاه وجهه بجهود الشارحين فغير الحكم
 المتنازع فيه وبعبارة العبد وقيل ان كان أي الوصف الذي نقض حكما شرعيا لا ينافي
 فليس للمعترض ان يستدل على وجوده في صورة النقص لان الاشتغال بالاثبات حكم
 شرعي هو الاشتغال بالتمسك والا نتم ظهوراً مرتجماً أي المعترض ليس له اه قال
 السعدقوله والاولان لم يكن وجود الوصف في صورة النقص حكما شرعيا فتم أي المعترض
 ان يقيم الدليل على وجوده لان كون هذا اتساعا مطلوبه لا اشتغالاً مطلوب آخر فظاهر
 بخلاف ما اذا كان حكما شرعيا فان جانب الاشتغال فيه أظهر فضعف تجهيه ودليله للمعترض
 واللام متعلق بتجهيه والمراد دليله على نفي العلية وبطلان قياس المستدل ووجهه
 الشارحين على ان اراد ان المذهب الثالث هو التفصيل بان الحكم المختلف فيه ان كان
 حكما عقليا فالمعترض ان يستدل على وجود الوصف في صورة النقص لانه يقدر فيه
 فيحصل فائدة وان كان حكما شرعيا فلا لعدم القاطعة اذ المستدل ان يقول يجوز ان يكون
 تخلف الحكم لوجود موانع او انتفاء شرط فوجب الحمل عليه جعل الدليلين دليل الاستبطاء
 ودليل التخلف فلا تبطل العلية بخلاف الحكم العقلي فان هذا لا يتجنى فيه ولا يتحقق
 ضعف هذا الكلام اه والمصنف جرى على ما عليه جهود الشارحين بدليل قوله لم اره
 اغيره فانه بناء على رجوع ضعيف يمكن للحكم المحال لا في ما يعلل به اذ لو بناء على ذلك لم يصح
 قوله لم ارفعه لانه قد وجد لغيره كصاحب المقترح أي منصور البروي ووجهه توراه
 مفتوحين فانه شيع الاسلام فانه سم (قوله ان التخلف في القطعي قاذ) اراد بالقطعي
 العقلي كما يجر به عنه المصنف في شرح المختصر وهو الاوفق بالقبالة بالشرعي وحينئذ
 فلعل ذلك لما اشتهر في كلامهم من ان العقليات لا يدخلها التخصيص لكن قيد ذلك بعضهم
 بالتخصيص بغير العقلي والا فلا تخصيص العقلي عما دخلها سم (قوله بخلاف الشرعي

سلم من ايهام نفي أي ايقاعه في
 الوهم أي الذهن وما حكاه ابن
 الحاجب من أنه يمكن ما لم يكن
 حكما شرعيا أي بان كان عقليا
 قال المصنف لم يوجد لغيره قال
 ووجهه ان التخلف في القطعي
 قاذ بخلاف الشرعي

لجواز أن يكون فيه لوجود مانع أو نوات شرط) اعل هذا مبني على القول بعدم القدر
إذا كان التخصف لوجود مانع أو نوات شرط وعبارة المصنف في شرح المختصر مصرحة
بذلك ونصها وقصاوى المعترض اثبات الوصف ثم لا يجدي لان التخصف لذلك لا يقدح في
العمل الشرعي عندنا بل هو راه قالة سم (قوله ولولد على وجودها الخ) أي ولو استدل
المستدل على وجود العلة فيها علام بديل موجود في صورة النقض ثم منع المستدل
وجودها في تلك الصورة الخ مثال ذلك أن يثبت المستدل كون البرمطة وما بديل وهو
كونه يذرى القم ويضع مثلا فيكون روي بان يقول له المعترض ماذا كرت من علة الطعم
ينقض بالتفاح فانه مطعم مع أنه غير روي فيقول المستدل لا سلم كون التفاح
مطعوما فيقول له المعترض ماذا كرت من الدليل موجود بعينه فسمه بعينه ينقض
دليلك (قوله) فقال له المعترض ينقض دليلك الخ قال العوض هذا إذا ادعى انتقاض
دليلك على العلة معينا ولو ادعى أحد الآخر ينقض لزم ما انتفاض العلة أو انتقاض
دليلها وكف كان قال السعد أي سواء كان الالتزام انتقاض العلة أو انتقاض دليلها
لم يثبت العلية أم أعل على الأول فالمرآن النقض يطل العلية وأعل على الثاني فلا يثبت
لثبوت العلية من مسلح صحيح وأما ما يقال انتفاض دليل العلة يستلزم انتقاض العلة
تظاهر البطلان اه (قوله) لان القدر في الدليل الخ ليس معناه أنه يلزم من بطلان
الدليل به لان المدلول يظهر فساد بل معناه أنه محجوج الى الاتهام الى دليل آخر
لا ثباته والا كان قولنا بغير دليل وهو باطل قالة شيخ الاسلام وهذا التوجيه الذي ذكره
الشارح هو الذي وجبه العوض نظر ابن الحاجب المذكور فقال ولعل ذلك أي النظر أن
القدر في دليل العلة قدح في العلة وهو مطلوبه فلا انتقال اه وقوله وهو مطلوبه قال
السعد أي القدر في العلة مطلوب المعترض وفي بعض الشروح وجه النظر أن هذا
انتقال من اعتراض الى اعتراض وغیر المسحوق هو الانتقال من الاعتراض الى
لاستدلال اه (قوله) وليس له الاستدلال على تخلف الحكم أي كما أنه ليس له
الاستدلال على وجود العلة فيما اعترض به كما ذكر (قوله) فيما اعترض به أي في الحمل
الذي اعترض به أي اعترض بخلف الحكم فيه مثال ذلك أن يقول المستدل بحجج
الرباني البرهنة الكيل فنقض عليه المعترض بالتفاح مثلا فانه امكلة غير روية فليس
للمعترض الاستدلال على أنه غير روية ولو منع المستدل بخلف الحكم فيها وقال لا سلم
أنه غير روية بل هي روية لمناقض من الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدى
للانتشار كما تقدمت (قوله) وقيل له ذلك أي له الاستدلال ليم مطلوبه وهو ابطال العلة
(قوله) وما لها ان لم يكن دليل أولي أي المعترض أن يبدل على ما ذكر كما لم يكن ثم دليل
يطل ما قالة المستدل من علية الكيل فيكون أولي بالقدر فبعض التخصف فليس له

لجواز أن يكون فيه لوجود مانع
أو نوات شرط (ولولد) المستدل
(على وجودها) فيما علامها
(موجود في محل النقض) ثم منع
وجودها (في ذلك الحمل) فقال
له المعترض (ينقض دليلك) على
العلة حيث وجد في محل
النقض دونها على نقض منه
وجودها فسمه (فأصواب أنه
لا يسم) قول المعترض (لا نقضه
من نقض العلة الى نقض دليلها)
والانتقال ينتفع بأشياء أصواب
الى دفع قول ابن الحاجب وفيه
أي في عدم السماع نظر أي لان
القدر في الدليل قدح في المدلول
فلا يكون الانتقال السعد معتمدا
(وليس له) أي للمعترض
(الاستدلال على تخلف الحكم)
فيما اعترض به ولو بعد منع
المستدل لمخالفه لما تقدم من
الانتقال من الاعتراض الى
الاستدلال المؤدى الى الانتشار
وقيل له ذلك ليم مطلوبه من
ابطال العلة (وقائمه) فلهذا
(أن لم يكن دليل أولي) من
التخصف بالمدح فان كان فلا
(ويجب الاستدلال) أي من
التخصف

الاستدلال حينئذ بل يطل عليه بالدليل كأن يطل كون علمه الربا الكيل بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام وبالذال على أن المسلة الطعم (قوله بأن يذ كرفي الدليل ما يخرج علمه) أي يذ كرفي الدليل الدال على العلية ما يخرج عمل النفس كأن يقول مثلاً في الاستدلال على حرمة الربا في البراءة مطعوم وكل مطعوم غير فاكهة يجرم الربا نفسه (قوله على المناظر مطلقاً) أي حتى فيما اشهر من المستثنات والمناظر من ذلك يستدل لاماه وذهب عن مذهبه ويسمى جدياً كما تقدم وخلافياً والمناظر لنفسه هو الجهم (قوله وقيل يجب مطلقاً) قال الكمال أي من غير تفصيل بين المناظر والمناظر ولا بين المستثنات وغيرها لا يقال يلزم على هذا التكرار ما نسبة للمناظر لأن الإطلاق فيه قد استبعد مما قبله لا ما تقول هذا فاسد أما أولاً لأن الإطلاق فيه المستبعد مما قبله إنما هو مع التفصيل في فرضه وهو المناظر والإطلاق فيه على هذا التقدير مصاحب للإطلاق في قرينه وأما ثانياً فلأن هذا القائل غير ذلك القائل ومجموع ما قاله هذا مبين لمجموع ما قاله ذلك فكيف يصح وقوع ذلك تكراراً ولا يخفى عليك أن الإطلاق هنا وقع قبله بشمل المستثنات بجميع أي الشهورة وغيرها مسم (قوله ودعوى صورة الخ) قال الشهاب لما وقع الكلام في النقض استدعى ذكر هذه القاعدة وحاصلها ما تقر في علم الميزان من أن قهض الوجبة الجزئية السالبة للكافة وقهض السالبة الجزئية الموجبة للكافة كما أوضحه الشارح للمناظر الآتي (قوله بالاثبات) الباء للملابسة أي دعوى صورة معينة أو مهمة ملازمة للاثبات وقوله أي اثباتها بالرفع تفسير لدعوى وقوله أو قهض أعطف على دعوى (قوله بدأ بالاثبات الرابع إلى الثاني) أي على طريق التلويح والشرع غير المرتب (قوله لتقديمه عليه طبعاً) قال العلامة ظاهره تقديم الاثبات على النفي وقهضه نظراً لاثبات الإيجاب النسبية والتي انتزاعها عن كل منها ما ورد على النسبية وليس أحدهما متقدماً ما بالاطمئنان على الآخر نعم لأنه من المتقدم ما طبع على الثبات في المكملات إلى آخر كلامه وقال في جواب ما قاله الكمال حيث وجهه ما ذكره الشارح من تقدم الآية على النفي طبعاً بقوله فإن معنى نفي النفي الحكم بأنه ليس بثبات وذلك يتوقف على تعقل الثبوت أي حكمه بانقضائه ما فاشأوا في أن المراد تقدم باعتبار تعقل المتقدم دون تخلفه والآخر المتقدم بهذا المعنى هو الثبوت لا لاثبات فلكلام لشارح ما مضى على أن المراد بالاثبات الثبوت وأعلى أن المراد بالاثبات من حيث ما تضمنته من الثبوت إلى آخر ما قال وأطال قلت لأوجب أن الكلام هنا في الاثبات الذي هو ادعاء النسبة واقعة أو إيقاعها والسلب الذي هو ادعاء أنها ليست واقعة أو إقرارها وهما واردان على النسبة لا تقدم لأحدهما على الآخر وأما الثبوت الذي هو تصور الشيء فهو مقدم على الاثبات والنفي ما لأن الحكم فرع التصور فما أطال به مسم غير مفيد بشأنه (قوله وبالعكس الخ) أي فالصورتان أربع فيما قبل العكس وهي صورة معينة مثبتة صورتي معينة منفية صورتي مهمة مثبتة صورتي مهمة منفية وهذه فيما إذا كانت الصور

بأن يذ كرفي الدليل ما يخرج
 بحله ليس من الاعراض (على
 المناظر مطلقاً وعلى المناظر
 لنفسه) (الأقرباً أشهر من
 المستثنات) كلامه (أقرباً
 كالد كور) (الاحاجة إلى الاعتراف
 عنه) (وقيل يجب) عليه الاستدلال
 منه (مطلقاً) وليس غير المذكور
 كالد كور (وقيل) يجب عليه
 الاستدلال منه (الاقرباً المستثنات
 مطلقاً) أي مشهور كانت أو غير
 مشهور فلا يجب الاحتراز عنها
 لأنه إن لم يأنه غير مرادة (ودعوى
 صورة معينة أو مهمة) بالاثبات
 أي اثباتها (أو قهضاً بنقض
 بالاثبات) (والثاني العامين) بدأ
 بالاثبات لراجع إلى النفي
 لتقديمه عليه طبعاً (وبالعكس)
 أي الاثبات العام والنفي العام
 فينقض بصورة معينة أو مهمة

المذكورة مدعاة ويجرى مثلها إذا كان المذموم إثبات العام أو النقي العام فإن الأولى
تقتض بصورة معينة متضمنة أو صور متضمنة منقسمة والثاني يقتض بصورة معينة مثبتة
أو صور متضمنة مثبتة وهذه صور العكس التي أشار إليها الشارح (قوله) فهو زيد كاتب
أو إنسان ما كاتب لا يعني أن الأولى شخصية والثانية مهمل وكل منهما في قوة الجزئية
فلذا كان النقص السالبة الكلية وكذا القول في قوله زيد ليس كاتب وإنسان ما ليس
بكاتب بل كانا في قوة السالبة الجزئية كان النقص لهما الموجبة الكلية ولم يخل الشارح
بالعكس لوضوحه والاستغناء عنه بما ذكر (قوله) لأنه تقتض المعنى أي يؤل إلى ذلك
والأنه في الإبقاء ليس متضاوفاً كما قال شيخ الإسلام مع ما يأتي إشارة إلى أن الكسر
قديم من أقسام القادح السابق وهو يختلف الحكم عن العلة (قوله أي المعلق به) إنما
فسر المعنى بالعلة لأن الضمير في قوله لأنه للكسر وسأقي تفسيره بقوله وهو اسقاط وصف
من العلة فتعين أن يراد بالمعنى العلة ولا يصح تفسير المعنى بالحكمة وإن كان المتبادر من
المعنى في هذا الباب هو الحكمة لما هو ولأن مقتضى الحكمة دون العلة غير قادح على الأصح
كما يأتي للشارح (قوله) وهو اسقاط وصف من العلة أي وتقتض الباقى بدليل قوله بعد
ثم يقتض الخ وفيه إشارة إلى أنه يعترض به على العلة المركبة كما قاله شيخ الإسلام وأعلم أن
تعريف المصنف الكسر لا يتخلو عن خفاء لأنه ما يؤخذ من قوله وهو اسقاط وصف من
العلة مع ما ذكره بعد من التمثيل وهو غير جار على طريقة التعاريف من ذكر التعريف
ثم التمثيل لا يباحه والتعريف الصحيح ما قاله البضاوي كالامام الرازي وهو عدم تأثير
أحد برأي العلة وتقتض الآخر كسأقي وقد أطلال الكمال في اعتراض تعبير المصنف
هنا فراجعهم ولا عبرة بما أطلال به سم في تصحيح كلام المصنف ونصويه بما لا حاجة بنا إلى
إبراده (قوله) بان يبين أنه ملحق أي غير موثوق بالحكم (قوله) وصرح بقادح ليعتاق به
الجار والجرور قال الكمال بهم أنه لو لم يذكر لم يكن الجار والجرور متعلقين وليس كذلك
بل لو قال ومنها الكسر على الصحيح لكان المعنى من القوادح الكسر وتعلق قوله على الصحيح
بتعلق قوله ومنها المقدراً الكسر معدود من القوادح على الصحيح ثم لو لم يذكر لوهم أن
قوله على الصحيح متعلق بالكسر معنى أن في تفسير الكسر خلافاً وأن عدده من القوادح صفي
على الصحيح في تفسيره اهـ (قوله) المعلوم من ذكر مقابله أي وهو قوله امام عبد الله وأشار
بذلك إلى جواب سؤال تقديره إن ما للتعظيم المستلزم لتعدد الأقسام ولم يذكر المصنف
الأقسام أحداً وأما الجواب أنه أسقط القسم الثاني لعلهم من ذكر مقابله وهو انقسم
الأول وقوله المعلوم من ذكر مقابله قال شيخ الإسلام بالرفع صفة قوله وأولامع أبداً اهـ
قال سم يتأمل وجهه الرفع لأن التبادر تعلق قوله امامع أبداً الخ بقوله وقوله وذلك
لا يوافق الرفع اهـ (قوله) في إثبات صلاة الخوف أي في إثبات وجوب أدائها (قوله)
كالأمن أي كصلاة الأمن كما يشبه إليه قول الشارح فإن الصلاة فيه الخ (قوله) في معرض

فهو زيد كاتب وإنسان ما كاتب
يقتضيه لاثني من الإنسان
بكاتب وهو زيد ليس بكاتب
أو إنسان ثالثين بكاتب
يقتضيه كل إنسان كاتب (ومثله)
أي من القوادح (الكسر)
هو (قادح على الصحيح) لأنه تقتض
المعنى أي المعلق به بالفاء بعضه
كما قال (وهو اسقاط وصف من
العلة) أي بان يبين أنه ملحق
بوجود الحكم عند استأنه
ومقابل الصحيح يقول ذلك
غير قادح وصرح بقادح
ليعتاق به الجار والجرور وقوله
(امامع أبداً) أي الاتيان بدليل
الوصف بغيره أولاً المعلوم من
ذكر مقابله بان لا صور في الكسر
(كما يقال في) إثبات صلاة
(الخوف) هي (صلاة) يجب
قضاؤها لو لم تفصل (فيجب
أدائها كالأمن) فإن الصلاة
فيه كما يجب قضاؤها لو لم تفصل
يجب أدائها (في معرض بان
خصوص الصلاة التي)

لوسين بان الحج واجب الاداء كالنظام (فليبدل) خصوص الصلاة ٢٤٩ (بالمبادء) يستدفع الاعتراض وكأنه قيل عباد الخ

(نعم ينقض) هذا القول (بصوم

الحائض) فانه عبادة يجب

قضاؤها ولا يجب أدائها بل

يجزم (اولا يبدل) خصوص

الصلاة (فلا يبق) لانه يستدل

(الا) قوله (يجب قضاؤها)

فيقال عليه (وليس كل ما يجب

قضاؤه يؤدى لبله الحائض)

فانها يجب عليها قضاء الصوم

دون أدائه كما تقدم وقد عرف

المصاوى كالامام الرازى

الكسر بدمم تأثيرا حليجراى

الله ونقضه الاخر وهو منطبق

على ما تقدم بصورته وعبر

عنه ابن الحاجب كالاتى

بالنقض المكسور وعرفا الكسر

بوجود حكمه الله بدون العلة

والحكم ويعبر عنه بنقض المعنى

أى الحكمة والراجع انه لا يندح

لانه لم يرد على العلة وقيل يندح

لاعتراضه المقصود مثال أن

يقول الحنفى فى العاصى ببقوه

مسافرة ترخص كغير العاصى

لحكمه المشقة فيعرض عليه

بذى الحسنة الشاققة المضطر

كمن يحصل الناقال ويضرب

بالماعول فانه لا يترخص له (ومثلا)

أى من القواعد (العكس) أى

تخافه كسباى (وهو) أى

العكس (استقاء الحكم لانتفاء

الله فان ثبت مقابله) وهو ثبوت

الحكم لثبوت الله ايدا السعى

أى هذا القول (قوله وبين بان الحج الخ) أى بين القاء وبين الخ (قوله) (اولا يبدل)

عطف على قوله فليبدل (قوله فلا يبق الخ) أى قسب اسقاط خصوص الصلاة وعدم

الاتان بغيره لا يبق الا يجب قضاؤها (قوله فيقال عليه) أى على الباقي وهو يجب

قضاؤها أى يقال عليه فى الاعتراض ليس الخ وهو بيان للنقض (قوله وهو منطبق على

ما تقدم الخ) أى من قول المصنف اسقاط وصف من الله الملع ابد الخ لكن قد يفرق

بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه الاسقاط وحده دون النقض وهذا اعتبر فيه الاسقاط

والنقض معا فله الصلاة قلت قد يقال انه منطبق عليه باعتبار ما يؤخذ من مجموع

كلام المصنف فان التمر به هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من المعنى الخ مع المثال

كما تقدم الاشارة اليه بعينه ثم رأيت شيخ الاسلام قال ما قصد به يقال فيه تلويح بان

تعرى به المصنف غير منطبق عليه لاقتصاره على اسقاط الوصف ويجب ان يمتنع

عليه ايضا بما يؤخذ من كلامه كما يمتنع قبل اه قلت وكلام شيخ الاسلام مبنى على أن

المراد بما تقدم صورنا الابدال وعدمه وان التعريف هو قول المصنف اسقاط وصف

من العلة عامع الابدال أو بدونه كما أشار الى قد دره الشارح وحسنه قد بحث فى

جوابه المذكور بانه ليس فى كلامه ما يؤخذ منه اعتراؤه بالنقض مع الاسقاط فلنأمل

(قوله ويعبر عنه ابن الحاجب) أى عن الكسر المعروف بما تقدم بالنقض المكسور

وقوله وعرفا الكسر الخ أى فالتى يعبر عنه المصاوى والرازى وبه هذا المصنف بالكسر

يعبر عنه ابن الحاجب والاتى بالنقض المكسور وقدر به ما مر وأما لغيره

بالكسر فلهذا هو ما عرفه بوجود حكمه الله بدون العلة والحكم (قوله) (وبغيره)

أى عن الكسر بهذا المعنى الثانى (قوله والرابع انه) أى الكسر بهذا المعنى الثانى

الذى عرفه ابن الحاجب والاتى (قوله لا اعتراضه المقصود) أى من العلة وهو

الحكمة (قوله لحكمة المشقة) الاضافة بيانية أى حكمه فى المشقة (قوله فيعرض

عليه بذى الخرفة الشاققة الخ) أى فقد وجدت الحكمة وهى المشقة بدون العلة وهو

السفر (قوله بالماعول) جمع معول وزن منبر الفاس العظيمة يقطع بها العضر (قوله)

وهو أى العكس) قال شيخ الاسلام فيه مع ما قبله استعمال اه وكان وجه تعبيره

بشبه الاستعداد ان الضمير للعكس وهو ليس المحكوم عليه بكونه من القواعد بل

الذى منها تختلف لاهو فيكون على حذف مضاف أى ومنها تختلف العكس وفيه أن يقال

ذا حل على حذف المضاف فانكس مستعمل فى حقيقته فلا استخدام أصلا ولا شبه

وان كان وجهه ان العكس ليس على حذف المضاف بل مستعمل فى تخالف العكس

مجانا للتعاقب بينهما فيكون فى الكلام استخدام لا شبهة بالتعبير بشبه الاستخدام لا وجه

لهذا فلما قدر بعض الحشون (قوله فان ثبت مقابله الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف أن

العكس قسمان أبلغ وغيره أبلغ فالأبلغ ما ثبت مقابله المعنى بالطرده وهو ثبوت الحكم

لثبوت العلة وغيره أبلغ ما لم يثبت مقابله المذكور وعدم ثبوت ذلك قابل هو عدم

ثبوت الحكم لثبوت العلة - له بان توجد العلة بدون الحكم كما هو المفهوم من قولنا عدم
ثبوت الحكم لثبوت العلة وايضا حه أن قولنا ثبوت الحكم لثبوت العلة معناه كلما ثبتت
العلة ثبت الحكم فنقيضه ليس كلما ثبتت العلة ثبت الحكم أي بل توجد العلة ولا يوجد
الحكم كما يقال كلما كان انسانا كان حيوانا ونقيضه ليس كلما كان انسانا كان حيوانا
فان معنى هذا النقيض ان الانسانية توجد بدون الحيوانية لان الحيوانية توجد بدون
الانسانية والالم يكن نقضا لانه صادق كتنقيضه وحينئذ نهدم ثبوت الحكم لثبوت العلة
هو ثبوت العلة بدونه لا ثبوته بدونها فتمثل الشارح لعدم ثبوت المقابل بقوله بان ثبت
الحكم مع انتفاء العلة غير صواب فانه انما يصلح مثلا لانتفاء العكس الا في كلام
المصنف لاختلاف الطرد الذي الكلام فيه وهو يختلف الحكم عن العلة المسمى بالنتقض
هذا ابضاح ما اشار له العلامة بعد قول المصنف فأبلغ عما نصه أي بذلك الانتفاء لا انتفاء
الثابت مقالة الذي هو الثبوت لثبوت ما يرفع أي من الانتفاء لا انتفاء الذي لم يثبت مقابله
المذكور أي الثبوت للثبوت وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت العلة بانتفاء الحكم عند
ثبوتها فخاصه به الشارح من قوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة عكس الصواب
على ان ما قاله هو يختلف للعكس كما يصرح به أيضا لا عكس - هـ ابلغ فلعلنا لم
ما زعمته الصواب هو التناقض أي يختلف الحكم عن العلة وقد مر انه فادح قات هو
فادح في العلة لا في حقيقة العكس الذي كلامنا فيه اه اذا علمت ذات ونهيمته فقول
سم وغيره ان اعتراض العلامة مبني على أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الخ مثال
للعكس الغير الابطح وليس كذلك بل هو مثال لعدم ثبوت المقابل ومعلوم أن ثبوت
الحكم لثبوت العلة كما يتحقق انتفاء ما انتفاء الحكم مع ثبوتها يتحقق قطعا بعكس ذلك
وهو ثبوت الحكم مع انتفاء ما يرفع ومانتفاء الحكم والعلة جميعا و بثبوت العلة والحكم
اذا لم يكن ثبوت الحكم لاجل ثبوت العلة ان تصور ذلك قد عوى انحصارا لانتفاء ثبوت
الحكم لثبوت العلة في انتفاء الحكم عند ثبوتها باطل قطعه الى آخر ما اطل به من
تمويلاته وخرافه غير محملاته ولا يخفى مدلوله وهو ما أن الاعتراض مبني على ما قاله
باطله اذ قول العلامة وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت العلة بانتفاء الحكم عند ثبوتها
صريح في أن قول الشارح بأن ثبت الحكم الخ مثال لعدم ثبوت المقابل وكيف يتوهم
متوهم انه مثال للعكس الغير الابطح مع أنه هو الانتفاء لا انتفاء مع عدم ثبوت المقابل
فهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة في الجملة وكان هذا يرى اليه من قول العلامة قدس
سر على ان ما قاله أي الشارح هو يختلف العكس لا عكس غيرا بلغ اه فتوهم ان مراده
ان الصواب ان لو قال بأن ثبتت العلة مع انتفاء الحكم لكون مثلا للعكس العكس الغير
الابطح وهو متسدد مع ما تقدم فم هو مستلزم للعكس غيرا بلغ اذ ابرز من ثبوت العلة
بدون الحكم كون الانتفاء لا انتفاء في الجملة فقول العلامة هو يختلف عكس لا عكس
غيرا بلغ يمكن أن يكون فيه حذف دل عليه المقام دلالة بينة والتقدير هو يختلف عكس

في الاول عكس لجميع الصور
وفي الثاني لبعضها (وشاهده)
أي العكس في جهة الاستدلال به
أي بانتفاء العلة على انتفاء
الحكم (قوله صلى الله عليه
وسلم اليه من اصحابه)

(أرأيتم لوضعهما في حرام أكان

عليه وسؤره فكأنهم قالوا نعم

فقال (فكذلك إذا وضعها في

الحلال كان له أجر في جواب)

قولهم (أي أيا في أحدنا شهرته وله

فيها اجر) أي الداعي اليه قوله

في تعديد وجود البروق بضع

أحدهم صدقة الحديث وراه

سلم استقيم من ثبوت الحكم

أي الوزر في الوطء الحرام انتفاءه

في الوطء الحلال الصادق يحصل

الاجر حيث عدل بوضع الشهوة

من الحرام إلى الحلال وهذا

الاستنتاج يسمى بقياس العكس

الآتي في الكتاب الخامس وياد

المصنف ما فادته هنا مع العكس

وان كان المبحث في القدر بخلافه

كما قال (وتخلفه) أي لعكس

بان وجود الحكم بدون العلة

(فادح) فيما (عند مانع عظيم)

بخلاف مجزؤهما بل وان كان يكون

وجود الحكم للعلة الأخرى

(وتعني بآفته) أي انتفاء

الحكم في قولنا المتقدم انتفاء

الحكم لانتفاء العلة (انتفاء العلم

أو الظن) به لا انتفاء في نفسه

(أدلا يلزم من عدم الدليل) الذي

من جعلته العلة (عدم المدلول)

للقطع بأن الله تعالى لو لم يخلق

لا ثبت له عكس غير ما بلغ ولا صريح في أن المثال أعني قولنا بان ثبتت العلة بدون الحكم
ثبت العكس غير ما بلغ ضرورة أن وجود العلة بدون الحكم يستلزم أن قولنا في تعريف
العكس هو انتفاء الحكم لانتفاء العلة لا بالظن للعلة وليس ذلك الانتفاء كما يقتضيه ولا
تغير عما قبله سم وأجيب غاية الجهد من خاتمة ذلك بقوله مشناه على العلامة شخصه
المدكور مائه ولا تهم ولكن ما بالغات الشيخ فانه في غير محلها بل غالبا مجرود وهم ومالم
يثبت لك فساد منه فاعليك بالحاقه بما تبين فسادها في الحقيقة في نظام اه وقل
ليت شعري أي داع لهذا التبصير بهذا الاغرابيل وأي مقتض هذا التجري تلك الاطبل
وحسناته واثم الوكيل (قوله أرأيتم الخ) أي اخبروني (قوله لوضعهما) أي الشهوة
المدكور في صدق الحديث وهو أيا في أحدنا شهرته وخالج (قوله فكذلك إذا وضعها الخ) أي
مثل ثبوت الوزر لوضع في الحرام ثبوت الاجر لوضع في الحلال (قوله في جواب قولهم)
متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم (قوله الداعي اليه) أي إلى قولهم المدكور (قوله وفي
بضع أحدهم) أي وطء أحدهم (قوله استنج الخ) بيان للاستدلال بالهكس وهو
الاستدلال بانتفاء العلة على انتفاء الحكم وقاعلى استنج شهرته صلى الله عليه وسلم (قوله
في الوطء الحرام) أي وهو العلة (قوله الصادق يحصل الاجر حيث عدل الخ) أشاهد ذلك
إلى جواب الاشكال على الاستصحاب بالحدس بان الملازم من انتفاء العلة انتفاء الوزر
ولا يلزم منه ثبوت الاجر ويحصل الجواب أن انتفاء الوزر لما كان صادقا يحصل الاجر
حيث صاحب الوضع في الحلال قصد العدول عن الوضع في الحرام مع الاستدلال به من
هذه الجهة وفيه إشارة إلى أن مجرد الوطء الحلال لا يترتب عليه الثواب الا اذا فادته
تلك النسبة الصالحة وهي قصد العدول المدكور وفي معناه قصد به اعفاف نفسه أو
مطوأنه عن الحرام لان قصد مجرد التلذذ (قوله يسمى بقياس العكس الآتي) أي
وهو ان ثبت عكس حكم شيء بالنسبة لتما كسما في العلة وهو منطبق على ما تقدم (قوله
ويادو المصنف ما فادته هنا مع العكس الخ) أي اعتمد كرنا العكس بقياسه هنا على سبيل
المناسبة والاستطراد لما هما من التعلق بالمقصود وهو القدر بخلاف العكس (قوله
وتخلفه) أي ولو في صورة فادح كما قد يخلف الاطراد كذلك المسعى بالنقض (قوله
أي ان الوصف لا مناسبة فيه للحكم) يدخل تحته الأربع مورو لا تبه لانه اذا كان
لا مناسبة فيه للحكم الاصل فقط فهو القسم الثاني والحكم القدر فقط فهو الرابع
أو لا مناسبة فيه لما هو الوصف طردى فهو الاول أو أعم من ذلك فهو الثالث واستشكل
القدر بعدم المناسبة في القسم الثاني فانه موجودة فيه بل القدر فيه بالاستغناء عنه
غيره ولهذا عبر العبد فيه بقوله القسم الثاني وهو أن يكون الوصف غير موزن ذلك
الاصل للاستغناء عنه صرف آخر ويسمى عدم التأثير في الاصل مثله أن يقول في بيع
الغائب مبيع غير مرقى فلا يصح بيعه كالمطرق الهوا فيقول المترض كونه غير مرقى

التأثير أي ان الوصف لا مناسبة فيه للحكم (ومن ثم) أي من هنا هو في المناسبة فيه أي من أجل ذلك

(اختص بقياس المعنى) لا شقاه على المتأصّب بخلاف غيره كالشبهة فلا يتأق في (والمستنبطة المختلقة فيها) فلا يتأق في المنصوطة والمستنبطة المجمع عليها (وهو أربعة) القسم الأول عدم التأثير (في الوصف بكونه طردياً) كقول الخنفسا في الصريح مدلالة لا تقصر فلا يقدم أذاً كما في الغرب ٢٥٢ فعدم التصرف في عدم تقديم الاذن طردى لا مناسبة فيه ولا فيها

وعدم التقديم موجود فيما يقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على علة الوصف (و) الثاني عدم التأثير (في الاصل) بأيداه (مثل) أن يقال في بيع العاتب (مبيع غير مرقى فلا يصح كالتعليق في الهواء فيقول) المعتبر في (لا أثر لكونه غير مرقى) في الاصل (فان العجز عن القياس) فيه (كأن) في عدم العلة وعدمها موجود مع الرؤية (وحاصلها معارضة في الاصل) بأيداه معارضة على بناء على جواز التعليق بعلمين (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم وهو ضرب) ثلاثة (لأنه) اما أن لا يكون لذكره أي الوصف الذي اشقت عليه العلة (فائدة كقولهم) أي المنصوم المغتصبة (في المرتدين) المتعلمين ما لثاقدا الحسب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون) تلغوا ما لثاقدا الحسب فلا ضمان عليهم (كطري) المتعلم ما لنا (ودار الحسب عندهم) أي انه هو (طردى) فلا فائدة لذكره

وان تأصّب في العلة فلا تأثير في مسئلة الطي لان المجوع انقسام كاف في نفي العلة ضرورة استواء المرقى وغير المرقى فيه اه كلام العبد وقد ورد الكمال الاعتراض المذكور بأطال فيه فراجع به سم (قوله) اختص بقياس المعنى أي اختص عدم التأثير أي القدر به بقياس المعنى أي قصر عليه قال به ادخله على المقصود عليه بقياس المعنى ما ثبتت فيه علة الوصف المشترك بين الاصل والفرع بالمسابقة كما أشاره الشارح (قوله) والمستنبطة الخ) أي في قياس المعنى أيضا (قوله) فلا يتأق في المنصوطة والمستنبطة المجمع عليها) أي لانه لا بد من ما من المناسبة (قوله) عدم التأثير (في الوصف) أي عدم تأثير الوصف في حكم كل من الاصل والفرع (قوله) بكونه طردياً) أي لغو احوالها عن الفائدة (قوله) وعدم التقديم موجود فيما يقصر) بيان لعدم التأثير بذكر فاعدا آخر أيضاً هو يختلف العكس حيث وجد الحكم وهو عدم التقديم مع انتفاء العلة وهي عدم القصر (قوله) في الاصل) أي في حكمه فقط (قوله) بأيداه) أي من المترض (قوله) في بيع العاتب) أي في الاستدلال على عدم صحته (قوله) في الاصل) متعاقباً (قوله) وصفها موجود مع الرؤية) هو كما بيان لعدم التأثير بأيداه فاحذر آخر وهو يختلف العكس (قوله) معارضة في الاصل) أي في علة الاصل بدليل قوله بأيداه الخ (قوله) بناء على جواز التعليق بعلمين) أي قبول المعارضة بمعنى على جواز التعليق بعلمين وهذا قد انقلب على الشارح وهو ان المبنى على ذلك انما هو عدم قبولها كما يحصر به الاحدى وغيره فكان ينبغي أن يقول بناء على منع التعليق بعلمين شيخ الاسلام ولهم هنا كلام لاجابة الى ابراهه لعدم فائدة فراجعهم ان شئت (قوله) والثالث عدم التأثير في الحكم) أي حكم الاصل والفرع كما يدل عليه ما يأتي (قوله) أي الوصف الخ) أي جزؤه والا فبعض الوصف فيه فائدة وهو الاشارة والاتلاف وفي قول الشارح الذي اشقت عليه العلة اشارة لذلك (قوله) على نفي الضمان عنهم في ذلك) أي في الاتلاف بدار الحرب (قوله) ودار الحرب) الاولى قد دار الحرب بقا التفرع كظهير فيما بعده (قوله) اذن أو جوب الضمان أو جوبه وان لم يكن في دار الحرب) قد تستشكل المباعدة فيه: قوله وان لم يكن بدار الحرب لان ما قبل هذه المباعدة وهو كونه في دار الحرب ليس أولى بالحكم وهو الضمان منها بل الامر بالعكس الآن يجب بأنه تسامح في ذلك لتكون المباعدة في محلها بالنسبة للقسم الثاني المقصود بالذات وهو قوله وكذا من تغاه سم (قوله) شق الثاني) أي فكان يقتصر على قوله اذن تغاه فتعاقبوا لم يكن بدار الحرب (قوله) تقوية للاعتراض) أي لانه يظهر به عدم اعتبار القيد المذكور وهو دار الحرب حيث لم يعتبر

بأن

العلماء في اتلاف المرتد على المسلم كالتأصّب (أو جوبه وان لم يكن) أي الاتلاف (في دار الحرب)

وكذا من تغاه منهم في ذلك كالتغية فتعاقبوا لم يكن الاتلاف في دار الحرب أي سواء كان في دار الحرب أم في دار الاسلام في الشقين والمتأصّب لقوله عندهم شق الثاني كما قصر عليه غيره هو ذهون في الابتناء تقوية للاعتراض

(بأنه كونه) أي الاتفاق (في)

دار الحبوب أو يكون له) أي

لذا كذا الوصف المشغل عليه العلة

(فائدة ضرورية كقول معبر

العدد في الاستحجار بالاجار

عبد الله متعلقة بالاجار لم يتقدمها

معصية فاعتبر فيها لعدد كالجار

فقوله لم يتقدمها معصية عديم

الناتج في الاصل والفرع لكنه

مضطر الى ذكره الاثبات في

ما على به لولم يذكره (بالرجع)

للمعصية فانه عبادة منه فافه

بالاجار ولم يتقدم فيها العدد

(واعتبر ضرورة فان لم تقتض الضرورية)

الضرورية) بأن صرح الاعتراض

بجعلها (للتفتير) هذه بطريق

الاول (والاقتصر) أي وان

اقتضت الضرورية فقبل

بغير غيرها أو بضاقيل (امثاله

الجملة صلافة مفرضة فلم تقتصر

في اقامتها (الى اذن الامام)

الاعظم كالمظهر فان مفرضة

حشاؤا لحدائق مما عاين به

(لم يتنقص) أي الباقى منه (يشق)

لكنه ذكره تقرب الفرع من

الاصل بتقوية الشبهة بينما اذ

المرض بالمرض اشبه به من

غيره (الرابع) عدم التأثير (في

الفرع) بمثل أن يقال في ترجيح

المراة نفسها (فدقت نفسها

بغير كف فلا يصح كالزوجات)

نافي الضمان ولا مثبتة (قوله لتقدمه على الثاني) تقدم ما فيه قربا في نظر من راجعه
(قوله ويرجع الاعتراض في ذلك) أي في هذا الضرب وهو أن لا يكون ذلك كالجزم الذي
اشتات عليه العلة فائدة وقوله الى القسم الاول أي من أقسام عدم التائيد أي ونما
ذكر ضرورة التقسيم الى الاضرب الثلاثة وقد يفرق بين هذا والاول بان القدح هنا في
جزء العلة وفي القسم الاول في العلة بتمامها وهاهنا المصنف لم يعتبر هذا الفرق
لاستوائهما في أن حاصل كل طلب الدليل على علة الوصف والفرق غير مؤثر زيادة على
ذلك (قوله أو يكون له الخ) عطف على لا يكون من قوله اما أن لا يكون ذلك فائدة وهذا
هو الضرب الثاني (قوله أي ذكر الوصف المشغل عليه العلة) أي مع كونه طرديا كذا
قبله (قوله كالجار) أي كرمي الجار (قوله لكنه مضطر الخ) بيان لكون التائيد
ضرورية (قوله ما عدا به) أي الحكم الذي عطف عليه وهو اعتبار العدد فانه عطف بالعبادة
المتعلقة بالاجار ويزيد في العلة المذكورة لم يتقدمها معصية لثباته في مقتضى الحكم
المذكور لولم يزد في علة ما ذكر بالرجع فانها عدا متعلقة بالاجار ولولم يزد في علة
بجملته مع زيادة ما ذكر في العلة فلا تقتض بالرجع المتقدمة في الرجوع دون الاستحجار
والرعي (قوله أو غير ضرورة) معصية على قوله ضرورة (قوله فان لم تقتض الضرورية)
بأن صرح الاعتراض بجعلها لم يتعرض للارجح من الاغتهار وعدمه ويمكن أن يستفاد
ترجيح عدم الاغتهار من اطلاق عدمه من القواعد عدم التأثير مع الاقتصار على ترجيح
الاغتهار في الرابع كما افاده بقوله والاصح جوازها والمراد بجعلها من قوله بأن صرح
الاعتراض بجعلها هو العلة المشغلة عليها كقولنا في المثال السابق عبادة متعلقة بالاجار
لم يتقدمها معصية يعني أن عدم الاغتهار يحقق بعضه الاعتراض بالحل وذلك أن
المعترض اذا اعترض على المستدل بهذه العلة بأنها غير مؤثرة مع عدم تأثيرها باعتبار
هذا الوصف المشغلة عليه الضرورى الذي كان ذلك متعلقا بعدم اغتهار ذلك الوصف
الضرورى اذا لو اغتهر لم يقتض الاعتراض لان الاعتراض انما ناشأ من عدم تأثير هذا
الوصف ولو اغتهر لم يبق موضع للاعتراض فالحال في قوله بجعلها ما لا شبهة أي الاعتراض
بسبب المحل لا يكون غير مؤثرا ولتعدية أي اعترض بالحل أي أورد اعتراضا بان
أورد أنه غير مؤثر فلا يصح التعليل به ثم رأيت شيئا لتهاب لثبات قوله بجعلها هو عبادة
متعلقة بالاجار اذ هو محل التقييد بذلك الوصف الضرورى اه قاله سم (قوله
لكنه ذكره تقرب الفرع الخ) بيان لفائدة هذه الزيادة وتقوية المشابهة لا ينافي في
التأثير هنا فان قياس الشبهة لامتساقية قبحه أي بالذات بل ولا مطلقا على قول مع حصول
المشابهة سم (قوله من غيره) قال التهيب هذا ناشأ من عدم التأثير بالفرع اس متعلقا
بأشبهه وأن المعنى أن الفرع بالنسبة الى الفرع أوسع الفرع الخ ويجوز أن يكون
متعلقا بأشبه بل هو الطاهر والتقدير اذ الفرع أشبه بالفرع وحديثه يقال منه بغيره
بل من غيره قاله سم (قوله وهو كاشا الخ) قد يفرق بأن المدعى عدم مناسبه هنا
بأنه لا يعمد الى زوجهما الولي غير كف (وهو) أي الرابع (كأنه اذ لا أثر في مثاله

جوه الوصف وفي الثاني المنة - دم المدهى كل الوصف فلذا جعل هذا نوعا آخر (قوله في
 المفروض) أي فيما فرض من محلات النزاع (قوله تخصص بعض صور النزاع الخ) أي بأن
 يكون النزاع في كل واحد من جزيئاته ففرض النزاع في جزيئاته خاص من تلك
 الجزئيات ويقع الطاج فيه من الجزيئات (قوله والاستدلال على مقعده الخ) الواو فيه
 الحال (قوله والاصح جوازها) أي لانه يستفاد بذلك غرض صحيح وهو دفع الاعتراض
 في بعض الصور حيث لا يساعده الدليل في كل الصور (قوله وقيل لا) أي مطلقا لانه
 لا يستدل بخاص على عام (قوله كأن يقاس عليه بجماع) فيه اشكال لان ذلك الجماع
 ان لم يكن هو الجماع بنحو محل المفروض والاصل لم يستدل القياس لعدم وجوده على حكم
 الاصل في القواعد وان كان هو الجماع من جملة ما لم يحجج في القياس على محل المفروض لاصكان
 القياس على نفس الاصل بل لا يصح القياس على محل المفروض لشبهه لانه نقول لشرط قياس
 القياس كما تقدم لا يقال يجوز القياس على محل المفروض لشبهه لانه نقول لشرط قياس
 الشبه تعذر قياس المعنى كما مر فانه سم (قوله في المسئلة المتنازع فيها) احقر ذلك
 عن دعوى المعترض أن ما استدله المستدل عليه لانه في مسئلة أخرى لا في المسئلة
 المتنازع فيها (قوله على ذلك الوجه) حال من فهمه به العائد على ما مر عنه أن يكون
 الوجه الذي استدله به المستدل هو الوجه الذي اعترض به المعترض وأما إذا كان الدليل
 ذا وجهين فنظر المستدل بالجهة والمعارض لا يرى فلا يسمى قلبا ومن ذلك أن يكون
 استدلال المستدل بطريق المعنى الحقيقي لفظ واستدلال المعارض عليه بطريق المجاز
 كأن يستدل الحنفى على نوزيت الخلال بغير الخلال وارث من لا وارث له فيه قول المعارض
 هذا يدل على أنه غير وارث لان ذلك أو يده المبالغة في عدم كونه وارثا كما يقال الجوع زاد
 من لازادته والصبر حمله من لاحيله له مع أن الجوع والصبر ليس زادا ولا حيلة هذا
 مقتضى كلام المعنى الهندى ومقتضى كلام الامدى ان هذا من القلب فانه جعل
 القلب نوعين حيث مر فبه قوله أن يبين أن ما ذكره المستدل يدل عليه لانه أو يدل عليه
 وله باعتبارين ثم قال والنوع الاول قل أن يتفق للمغال في الاقيسة ومثاله من النصوص
 استدلال الحنفى في نوزيت الخلال بغير الخلال الجوع عليه فيكون قول المصنف على ذلك
 الوجه مستدركا بخلافه على ما قبله فهو قيد لا بد منه عليه والظاهر أن المصنف انما خصى
 على ما ذكره الهندى وما وقد نقل الاتفاق على أن مثل هذا لا يسمى قلبا حيث قال قيل
 هو أن القلب عبارة عن - بان أن ما ذكره المستدل يدل عليه وينبغي أن يتراد عليه في تلك
 المسئلة بعينها وعلى ذلك الوجه حتى يستقيم والتمسك ما نفعنا ان يدخل تحت ما يدل عليه
 في غير المسئلة التي استدله هو به عليها أو في تلك المسئلة بعينها لكن على غير ذلك الوجه
 مثل أن يستدل المستدل بنصر بطريق الحقيقة والمستدل عليه به في تلك المسئلة بطريق
 المجاز فان ذلك لا يسمى قلبا وأما انه (قوله ان صح ذلك المستدل به) هو من كلام
 المعارض كما قاله الكمال قلت وهو المناسب لقوله ومن ثم الخ وتغليظ سم فيه بقوله وفيه

ان تزويجها فيها لا يصح مطلقا
 كما لا أثر للتقييد في مثال الثاني
 يكونه غير مرفى وان كان نفي
 الاثر هنا بالنسبة الى الفرع
 وهذا بالنسبة الى الاصل
 (ويرجع هذا الى المناقشة في
 المفروض وهو) أي المفروض
 (تخصص بعض صور النزاع
 بالطاج) كما فعل في المثال المذكور
 اذ المدهى فيه منع تزويج المرأة
 نفسها مطلقا والاستدلال على
 منعه بغير مكف (والاصح
 جوازها) أي القرض مطلقا وقيل
 لا (زناها) يجوز (بشرط البناء
 أي بناء غير محل القرض عليه)
 كان يقاس عليه بجماع أو يقال
 ثبت الحكم في بعض الصور
 فثبت في باقيها الا لا تأثر الفرق
 وقد قال به الحنفية في المثال
 المذكور حيث جوزوا تزويجها
 نفسها من كف (ومنها) أي من
 القوادح (القلب وهو دعوى)
 المعارض (أن ما استدله به)
 المستدل (في المسئلة) المتنازع
 فيها (على ذلك الوجه) في كيفية
 الاستدلال (عليه) أي على
 المستدل (لانه من صح) ذلك
 المستدل به (ومن ثم) أي من
 هنا وهو قولنا ان صح أي من
 أجل ذلك (أمكن معناه) أي مع

نظر لان الظاهر ان صدور ذلك من المعترض غير لازم وبما افق ذلك الامثلة المذكورة في كلام المصنف حيث لا ذكر لهذا الالتفات فيها واجلها على التقصان بعدد اه يرد بان الامثلة المذكورة من المعترض لان التعريف كما هو واضح وقال شيخ الاسلام هو من تمة الحق اذ لم يصح لم يكن معصية المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل وليس كذلك كما سبق اه قلت قضية كونه من تمة الحداش شرط كون الدليل صحيحا عند المعترض وهو مناف لقوله ومن ثم الخ المعترض انه تارة يسلم معصية وتارة لا لقوله بعد معارضة عند التسليم فادح عند ردها فاقوله اذ لم يصح الخ قضية انه لا يلزم من كونه شارجا عن الحد ان لا يصح حتى يلزم ان لا يكون معصية المذهب المعترض ولا مبطلا للمذهب المستدل فتأمل والمراد المعصية ان يكون الدليل صحيحا في نفسه لا بما يتوهم من معصية من حيث دلالة تمة مذهب المستدل لان ذلك يناقض دعوى المعترض انه يبدل علمه لانه (قوله لان القالب الخ) تعليل للقول ان على اللاب والنشر المرتب قاله شيخ الاسلام أي فقول لان القالب من حيث جعله على المستدل مسلم معصية علمه للقول الثاني وهو القول بان القالب تسليم المعصية مطلقا وقوله ومن حيث لم يجعله لمعصية علمه للقول الثالث وهو القول بان القالب افساد الدليل مطلقا (قوله لمن حيث جعله) أي ما استدلل به المستدل وكذا اضرب بجعله في قوله ومن حيث لم يجعله (قوله وعلى كلا القولين) أي الآخرين وهما القول بانه تسليم المعصية مطلقا والقول بانه افساد مطلقا (قوله لا يذكر في الحد قوله ان صح) أي وما على القول الاول فلا يلزم ذكره للاشارة الى احتمال تسليم المعصية وعلمها مع القالب (قوله وعلى المختار فهو مقبول) أي: كذلك على القولين الآخرين انكته على الثاني معارضة فقط وعلى الثالث فادح فقط على ما سباني فاقتصر بالقول الاول المختار الانقسام الى المعارضة والقدرح واما الة ولنتترك فيه الاقوال الثلاثة في القالب كما يفيد اطلاق عد القالب من القواعد ثم ذكر الاقوال المذكورة فيه وانما اقتصر المصنف على تفرع القول على الاول لكونه المختار عنده ولا خصامه بالانقسام الى المعارضة والفساد واما قوله وقيل هو شاهد في الخ فالظاهر انه مقابل للقبول فهو مقابل للاقوال الثلاثة والحاصل انهم اختلفوا في قبول القالب وعدم قبوله وعلى القول قبيل هو تسليم مطلقا وقيل افساد مطلقا وقيل في بعض الاحوال دون بعض قاله سم (قوله معارضة عند التسليم فادح عند عدمه) لظاهر هذا الصنيع ان كلام القسوس من القالب ولا يخفى اشكاله في الثاني ادفع عدم تسليم معصية الدليل كيف يتأني الاحتجاج به على المستدل حتى يتصور القالب الالهم لأن يجعل هذا الصنيع على التسامع وان المراد انه عند التصريح بالمنع لا يكون من قبيل القالب أو وجه من هذا ان يقال ان الاحتجاج به على المستدل باعتبار ردهم المستدل فانه بعبارة صحتة قاله سم وهذه المعارضة تنجي قلبا ومعارضة على سبيل القالب أيضا والمعارضة اقسام ثلاثة لان دليل المعارض ان كان بين دليل المستدل كما هنا سمى قلبا ومعارضة على سبيل القالب أو

القلب (تسليم معصية) أي معصية ما
استدل به (وقيل هو) أي القلب
(تسليم للمعصية مطلقا) أي معصية ما
استدل به سواء كان صحيحا أم لا
(وقيل هو) افساد (له) (مطلقا)
لان القالب من حيث جعله على
المستدل مسلم لمعصية وان لم يكن
صحيحا ومن حيث لم يجعله له
مفسده وان كان صحيحا وعلى كلا
التواين لا يذكر في الحد قوله ان
صح (وعلى المختار) من امكان
التسليم مع القالب (فهو مقبول
معارضة عند التسليم فادح
عند عدمه)

غيره فان كانت صورته كصورته سعى معارضة بالمثل والافتراضية بالغير بنى أن يقال
 جعله القاب اذا كان معارضة لا يكون كادعائنا من الاطلاق أنه من القوادح ويجاب
 بان المراد في الاول بالقادح ما يعم المقصد للدليل والموقفه عن العمل به وفي الثاني بنى
 القادح فيه نفي كونه مقصدا لا موقفا اه شيخ الاسلام (قوله شاهد زور يشهد ذلك
 وعليك) استفيد من كونه شاهدا زورا أنه غير مقبول وقوله يشهدا عليك كالدليل
 على كونه شاهد زور ووجه ذلك أنه شهد بالاثبات والنفي بشئ واحد وهو دليل
 المستدل وذلك باطل لاستحسانه ولا معنى لكونه شاهدا زورا الا كونه شاهدا باطلا سم
 (قوله حيث سلمت فيه الدليل) راجع لقوله عليك وقوله واستدل به الخ راجع لقوله
 لك فهو نشر على غير ترتيب الف وقوله فلا يقبل محرم على قوله شاهد زور (قوله وهو
 قسمان الخ) لا يخفى ظاهره وهذا الصنيع في أن هذه أقسام للقاب على ثلاثة تفرى
 كونه معارضة وكونه قدما وهو مشكل على الثاني ادعى عدم تسليم صحة الدليل
 كيف يتأق به للقاب تصحيح مذهبه ارباطا لمذهب المستدل ويقوى الاشكال ما مر
 عن شيخ الاسلام من انه عدم عدم التسليم مقصدا للدليل اللهم الا أن لا يراد هذا الظاهر
 بل انما أقسام باعتبار التقدير الاول فقط وعدم حرج وارجوع تلك الاقسام الى
 المعارضة فليتلأ سم (قوله صريحا) قال شيخ الاسلام كالكامل حال من مذهب المستدل
 أى حال كون مذهب المستدل مصرح به في الاستدلال وهذا يؤخذ من كلام الشارح
 بعد زاد الكمال وهذا بخلاف قول المصنف فيما سبق لا يبطال مذهب المستدل بالصراحة
 فان قوله بالصراحة متعلق بابطال لا بمذهب المستدل اه فان قيل ماذا كراه تصحيح لكنه
 غير متعين بل يجوز كونه حال من ابطال فيوافق ظاهرا ما يأتى في قوله لا يبطال مذهب
 المستدل ويراد لا يبطال المصرح باطاله ما هو مصرح به في كلام المستدل وبغيره
 ابطال ما لم يصرح به فيه ولا يتأق ذلك قول الشارح فيما بعد ابطال المذهب الخصم الذى
 لم يصرح به في الدليل بل واز أن يكون المقصود به انه لم يصرح به كان ابطاله غير
 مصرح به قلنا لا مانع من ذلك وان لازم منه اختلاف مع في الابطال المصرح به في كلام
 المصنف لانه على هذا التقدير يكون المراد به في القسم الاول ابطال ما صرح به المستدل
 وفي الثاني ابطال نفس مذهبه وان لم يصرح به لا يبطال ما لم يصرح به ابطال مذهب به اذ
 مجرد هذا الاختلاف لا يمنع ما ذكره في الاختلاف لازم على التقدير الاول أيضا فان
 الصراحة عليه جعلت في القسم الاول وصفا للمذهب وفي الثاني وصفا لا يبطال (قوله
 كاتى يسع الفصولي الخ) يستفاد من هذا المثال ونحوه أنه لا يجب في القاب أن يريد
 المتعترض بالاصل عين ما أورده المستدل به من كل وجه بل قد يقع تفاوت بينهما ولا يكون
 مانعا من القاب ولا من كونه قلب ما استدل به المستدل على ذلك الوجه حتى لا يتخالف
 تفصيلا المصنف بقوله على ذلك الوجه وذلك لان المستدل أراد بالاصل في هذا المثال
 شرأه الفصولي بان سماء والمتعترض أراد به فيه شرأه ثمة ولم يقدح ذلك في كونه من.

وقبل هو (شاهد زور) يشهد
 (لأنه عليك) أي القاب حيث
 سلمت فيه الدليل واستدل به
 على خلاف دعوى المستدل فلا
 يقبل (وهو قسمان الاول تصحيح
 مذهب المتعترض في المستدلة اما
 مع ابطال مذهب المستدل)
 فيها (صريحا كما) يقال من
 جانب المستدل كالشافعي (في
 يسع الفصولي عقد

في حق الغير بلا ولاية عليه (فلا يصح كالشراء) أي كثره التفضولي فلا يصح أن يعمد (فيقال) من جانب المعترض كالحنفي
 (عقد فيصح كالشراء) أي كثره التفضولي فيصح له وتلفوا تبعيته لغيره وهو أحد وجهين عندنا (أولا) مع الإبطال صريحا
 (مثل) أن يقول الحنفي المشرط للصوم في الاعتكاف (لئلا يكون بنفسه قرية كوقوف عرفه) فانه قرية بنفسه الإحرام
 فكذلك الاعتكاف يكون قرية بنفسه عبادة الله وهي الصوم اذهو المتنازع ٢٥٧

القلب ومن ذلك ما يأتي في مثال قلب المساواة من اختلاف وجه استدلال الغالب ووجه
 استدلال المستدل وقول الشارح وهو أحد وجهين عندنا كانه يشير به الى وجود شرط
 التقاسم فيمن أن الأصل متفق عليه هنا على أحد الوجهين سم (قوله في حق الغير) أي
 غير العاقد وهو المراد بمن في قوله لن سم (قوله فيصح له) أي لانه تفضولي (قوله فلا يكون
 بنفسه قرية) ليس هو القرع المطاوع اثبات حكمه بل هو مطوى أي فلا يضمن ضمانة
 وهو الصوم لانه المتنازع فيه كما يأتي فانه الشهاب وهو ايضا للمتن والشارح قاله سم
 (قوله اذهو المتنازع فيه) فعلى المصنف في قوله وهو الصوم لان العبادة أعم منه (قوله
 لا يبطال مذهب المستدل) أي من غير تعرض لمذهب المعتض فانه شيخ الاسلام أي فانه دفع
 ما يقال ان هذا انكار اربع مائة تقدم لان ما تقدم فيه ابطال مذهب المستدل بالصراحة
 لكن مع التعرض لمذهب المعتض (قوله بالصراحة) متعلق بابطال وكذا قوله أو
 بالاتزام والردا بالصراحة الدلالة بالمطابقة كما يشهد الله المقابلة بان التزام (قوله فلا تقدر
 غشله بالربع) هذا ابطال لمذهب المستدل صريحا لأن ما حقيقه موجب من ربع فيما
 ذكر (قوله فلا يشترط فيه خيار الرؤية) قال شيخ الاسلام كاسكال لو قال كغيره فلا يشترط
 كان أولى لان اللازم للخصم عند الاتفاق ان يثبت ما ذكر لا اشتراط هو قوله خيار الرؤية
 أي الخبار الناشئ عن الرؤية أي رؤية المبيع الغائب الذي يسع على الوصف (قوله اذ
 القائل سم) أي بالصفة في بيع الغائب على الوصف (قوله يقول بالاشتراط) أي يلبوت
 الظاهر المسمى عند رؤية المبيع (قوله فيستوى جامدا ومائعا) أي جامدا ألم أي
 الطهارة ومائع ألم كذلك وهو العزب في الاول والماء في الثاني (قوله ووجه التسعة
 بالمساواة) استعمل من ذلك أن الاضافة في قول المصنف قلب المساواة من اضافة ما سجي
 للاسم (قوله ووجه استدلال القلب فيه) غير وجه استدلال المستدل (أي لأن وجه
 استدلال المستدل كون الجامع الطهارة بالماضي ووجه استدلال المعتض كونه مطلق
 الطهارة (قوله القول بالموجب) أي القول بوجوب الدليل أي مقتضاه (قوله وانه قد
 لم يقل ودليله لان المجهول عنه هو القول بالموجب في الاحكام الشرعية والآية ليست
 فيها كذا قيل فأت وقضيتها انه لو كانت الآية في الاحكام الشرعية لقال ودليله مع أنه قد
 عبر بالماضي مثل هذا حيث قال فيما تقدم ومنه العكس وهو انشاء الحكم لا استقائه له
 الخ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم ومعولم أن السنة كالكتاب في الاستقضاء

٣٢ ثانياً في (خلافاً للقاضي) أي بذكر الباقلاني في رد (قلب المساواة مثل) قول الحنفي في الوضوء والقتل
 (طهارة بالماء في فلا يجب فيها النية كالتيمم) لا يجب في الطهارة عنها النية بخلاف التيمم يجب فيه النية (فقول) نحن
 معترضين (فيستوى جامدا ومائعا) أي الطهارة (كالتيمم) يستوى جامدا ومائعا في حكمها السابق وغيره وقد وجبت
 النية في التيمم فوجب في الوضوء والغسل ووجه التسعة بالمساواة واضح من المثال والقاضي يقول في رده وجه استدلال القلب
 فيه غير وجه استدلال المستدل (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب وما بعده) قوله تعالى

(وقله العزة ورسوله في جواب
ليخرجين الاعز منها الاذل المحكم
من المناققين أي صحيح ذلك الساكن
هم الاذل والله ورسوله الاعز
وقد اخرجاهم

والاستدلال بها ولم يذكر المصنف والمؤمنين مع ذكره في الآية واعله الاشارة الى ان كلا
من ثبوت العزة لهم واخراجهم المناققين واخراج المناققين ايهم في زعمهم بالتمسكه
صلى الله عليه وسلم فهو المقصود بالذات بالعز متمنه تعالى وبالاخراج من المناققين في زعمهم
وهو الخارج بالحقيقة للمناققين ولا يشاق في ذلك اعاده اللام في قوله والمؤمنين العدا على
نا كيد اثبات العزة لهم لانه للمبالغة في الرد على المناققين واما قول الشهاب في قول
الشارح والله ورسوله الاعز لم يتعرض للمؤمنين وان ذكروا في الآية موافقة للمؤمنين اه
فغير شاغل لوجود السؤال على المتن هذا ولقاتل ان يقول ما في الآية من قيل القلب لصدق
معنى القلب عليه فليتم امل الجواب قاله ابن قاسم قلت قد بينا الى القلب بقيت فيه للمحكوم
عليه بعض الحكم الذي اثبت له المستدل وفي القول بالموجب ثبت الحكم الواقع في
كلام المستدل لمحكوم عليه غير الذي اثبت له المستدل فالعارض في القلب في الحكم وفي
القول بالموجب في المحكوم عليه وأيضا فالقول بالموجب انما يكون مع تسليم مقتضى
الدليل وفي القلب ليس كذلك اذ مقتضى الدليل فيه غير مسلم كما هو واضح فانضم الفرق
بينهما فاقام ذلك (قوله والله العزة ورسوله) انما اعيدت اللام في قوله ورسوله اشارة الى
ان عزه اقله لا تشارك عزه ورسوله ومثل ذلك اعاد اللام في قوله وللمؤمنين اي الاشارة الى
ان عزته تقيمه صلى الله عليه وسلم لا تشارك عزه المؤمنين وهذا لا يشاق ما مر عنهم من ان
اعاده اللام في وللمؤمنين العدا على نا كيد اثبات العزة لهم للمبالغة في الرد على المناققين
(قوله لكن هم الاذل) حاصلة تقول بموجب هذا الكلام ولا نسلم ما ذكرناه لا يلزم ما ذكر
الا اذا كانت العزة لكم ولم تكن لكم فلا يلزم ذلك (قوله وقد اخرجاهم) قال النكاح
عبارة شرح المختصر والله ورسوله يخرجهم وهي أولى لمطابقتها المضارع في قوله تعالى
ليخرجين وأولى منها أن يزا على المتن وللمؤمنين فيقال والله يخرجهم ورسوله والمؤمنون
لانه أتم طبعا فالآية اذ يطابق في التعبير بالمضارع وافراد الاسم الكريم بالذكر وكذلك
الرسول والمؤمنون دون جمع الرسول مع الاسم الكريم في ضمير اه وتعقبه هم بقوله
أما قوله وهي أولى لمطابقتها المضارع الخ فيجيب عنه بان الشارح لم يقصد تعميم تصوير
معنى القول بالموجب بل قصد الاخبار بتحققه في الواقع بمبالغة في بطلان دليلهم
وأما عدم زيادة المؤمنين فقد تقدم جوابه وأما عدم افراد الاسم الكريم بالذكر
لجوابه أنه أشار بجمعه صلى الله عليه وسلم مع الاسم الكريم في ضمير واحدا الى ان
الموجود اخرج واحدا وأن الذي يشاره انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما
ذكر الله معه لتبديده وليكون المقرر له قلت قوله ان الشارح لم يقصد الخ احسن
منه أن يقال انما عبر بالمضارع في الآية ليكون الاخراج لم يتحقق اذ ذلك وتعميم
الشارح بالمضارع ليحقق الاخراج ووقوعه فيما مضى وفيه اشارة معنى القول بالموجب
وقوله أشار بجمعه مع الاسم الكريم الخ يقال عليه ما ذكره فيفتح الافراد لا يلجم المسند
فيه الحكم لكل منهما وأحسن منه وأولى أن يقال لان الواقع منه صلى الله عليه وسلم

لا يكون الاموافق الحكم الله تعالى فالنسوب اليه منسوب له تعالى فناسب الجميع لذلك
 (قوله) وهو تسليم الدليل المطابق لقوله القول بالموجب أن يقول تسليم المدلول اذ
 الموجب هو المدلول والقول به هو تسليمه وقد يتبع المصنف في هذا التعبير المختصر وقد
 شرحه العضد بما ذكرناه وهو معنى قول المنهاج تسليم مقتضى الدليل أي تسليم مدلوله مع
 ذكر ما يظهر به عدم استلزام الدليل لحل النزاع وهو المشار إليه بقول الشارح بأن يظهر
 عدم استلزام الدليل لحل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول من حيث الدلالة تسليمًا
 للدليل حسن التعبير وكل منهما ما قد يستغنى عن هذا كله بأن قوله تسليم الدليل على
 حذف المضاف أي مقتضى الدليل وقهره قوله قبل القول بالموجب (قوله لحل النزاع)
 أي وهو الفرع المتنازع فيه كالقصاص يقتل المقتل في المثال (قوله كأي الخ) بين هذا
 مع ما بعده أن القول بالموجب يقع على وجه ثلاثة الأول أن يستنتج المستدل من الدليل
 ما يتوهم أنه يحصل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك كما أشار إلى ذلك بقوله كما يقال في
 المثال الخ الثاني أن يستنتج منه إبطال أصل توهم منه أنه مأخذ الخصم ومبني مذهبه
 في المسئلة وهو غير ذلك فلا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه وإلى ذلك الإشارة بقوله وكما
 يقال التفاوت في الوسيلة الخ قال الكمال وأكثروا القول بالموجب من هذا القبيل لخصاه
 مأخذ الأحكام وقيامه بالأول لشهرته على الخلاف وتقدم تحريره غالبًا به على ذلك
 العضد وغيره اه الثالث أن يسكت عن مقدمة مغرى غير مشهورة وإلى ذلك الإشارة
 بقوله ويرجى اسكت المستدل الخ أشار به شيخ الاسلام والكامل (قوله فلا ينافي القصاص)
 أي فثبت القصاص وهو الفرع المقتضى لعدم المناقاة كما هو مظهر العبارة بل ذلك
 من ثمة الدليل كما يدعى بما يأتي وقد سبق للشارح مثل هذه العبارة ولو أسقطت المناقاة كان
 أجلى لأنهم اتفقوا أن مدلولها هو الفرع قاله الشهاب (قوله سلما عدم المناقاة) قال
 العلامة يوم أن مدلول المستدل وليس كذلك بل هو نتيجة قائله اه وكان وجهه
 الإيهام المذكور إضافة التسليم إلى الدليل في التعريف حيث قال وهو تسليم الدليل
 ولأن مقتضى هذا الإيهام بأن إضافة التسليم إلى الدليل في التعريف لا يقتضي إيهام
 المثال ماذ كراذله من قولنا قتل عياقيل غالبًا فلا ينافي القصاص كالأحراق إلا أن
 قولنا قتل عياقيل غالبًا هو الفرع وقولنا كالأحراق هو الأصل وأن مجموع القولين
 قياس نتيجة عدم المناقاة المذكور وهذا أدل دليل على أن متعلق التسليم في قوله سلما
 عدم المناقاة هو نتيجة الدليل لا نفسه بل هذا القليل قمره ظاهرة على أن إضافة التسليم
 في التعريف للدليل على حذف المضاف أي تسليم مقتضى الدليل لمطابق التسليم بالقول
 بالموجب أي بالمقتضى بالفتح ولو سلم الإيهام المذكور فهو كعدم عند التامل قاله -
 (قوله ولكن لم قلت أن القتل بالمقتل يقتضيه الخ) أي لأن عدم مناقاة لوجوب
 القصاص لا يقتضي ثبوت القصاص فقولنا أنه يقتضيه لأدليل عليه (قوله وكما يقال
 التفاوت في الوسيلة الخ) أي فثبت القصاص في القتل بالمقتل كالقتل بالحدود لأنه إذا

(وهو تسليم الدليل مع بناء
 النزاع) بأن يقتله وعدم استلزام
 الدليل لحل النزاع (كما يقال في)
 القصاص يقتل المقتل (من
 جانب المستدل كالشافعي) قتل
 عياقيل غالبًا فلا ينافي القصاص
 كالأحراق (الشارح لا ينافي
 القصاص) (فيقال) من جانب
 المعارض كالحنفي (سلما عدم
 المناقاة) بين القتل بالنقل وبين
 القصاص (ولكن لم قلت) أن
 القتل بالنقل (يقتضيه) أي
 القصاص وذلك محل النزاع ولم
 يستلزمه الدليل (وكما يقال) في
 القصاص بالقتل بالمقتل أيضا
 (التفاوت في الوسيلة) من آلات
 القتل وغيره (الجميع القصاص
 كالقتل بالسهل) من قتل وقطع
 وغيرهما لا يمنع تفاوت القصاص
 (فيقال) من جانب المعارض

ابطال مانع انتفاء الموانع ووجود
الشروط والمقتضى) وثبوت
القصاص متوقف على جميع
ذلك (والمختار تصديق المعترض
في قوله) هل يستدل (ليس هذا)
أي الذي نفقته باستدلالات
تعريضها من مناسقات القتل
بالمقتضى (ما أخذ)
في نفي القصاص به لأن عدالته
تفهم من المكذب في ذلك وقيل
لا يصدق إلا ببيان ما أخذ آخر لانه
قد يعاند بما قاله (و) وبما سكت
المستدل عن مقدمة غير مشهورة

مخافة المانع لها الأصل (ب) (ب) (ب)
بسكوته عنها (القول بالموجب)
كما يقال في اشتراط النية في الوضوء
والغسل ما هو قربة يشترط فيه
النية كالصلاة ويسكت عن
الصغرى وهي الوضوء والغسل
قربة فيقول المعترض - سلم أن
ما هو قربة يشترط فيه النية ولا
يلزم اشتراطها في الوضوء
والغسل فإن صرح المستدل
بأنه ما قربة ورد عليه منع ذلك
وخرج عن القول بالموجب
واحتراز بقوله غير مشهورة
من المشهورة فهي كالكذبة
فلا يتأتى فيها القول بالموجب
(ومنها) أي من القواعد
(القدح في المناسبة) أي مناسبة
الوصف للمعلل (وفي صلاحية
أفضاء الحكم إلى المقصود)

كان التفاوت في الوسائل غير مانع ثبت كون المنقل كالحرد قافرع هو القتل بالمثل
والأصل القتل بالحدود والحكم بثبوت القصاص والعلة ما أشار به بقوله التفاوت
في الوسيلة الخ وهر دليل يتضمن قياس الوسيلة على الموصول اليه وعلمه يتوجه القول
بالموجب كما أشار به الشارح والمصنف (قوله مسلم أن التفاوت الخ) أي وهو مقتضى
الدليل المذكور (قوله لا يلزم من ابطال مانع) أي وهو هنا التفاوت في الوسيلة الذي
أبطل كونه مانعا (قوله انتفاء الموانع) أي باقي الموانع كلها (قوله ووجود الشروط
والمقتضى) عطف على انتفاء (قوله متوقف على جميع ذلك) أي المذكور من تنفاه
جميع الموانع ووجود الشروط ووجود مقتضى (قوله تعريضها) علة لقوله نفقته أو
لاستدلالات وقوله استدلالات أي بقول القتل بما يقتل غالباً كما يدل عليه قوله من مناسقات
القتل بالمثل للقصاص وهو بيان الذي نفقته فهو تفسير لاسم الإشارة في كلام المصنف
فالشيخ الإسلام لم يعله راجعاً لأنه مثال الأول ولوفره بقوله من منع التفاوت في الوسيلة
ليرجع إلى المثال الثاني لكان أقرب وموافقة الكلام غيره اه وكان وجه كونه أقرب
ما بينه شيخ الإسلام قبل ذلك من أن المثال الأول مثال للشرع الأول من القول بالموجب
الذي ليس المقصود فيه استفتاح الباطل ما يتوهم أنه ما أخذ انهم أينما أن يقول
المعترض ليس هذا ما أخذ بل المقصود منه استفتاح ما يتوهم أنه محل النزاع الأول أنه
وان صرح أيضاً بكونه مثلاً للنوع الثاني كما قاله ذكره سم وقد أطال في المقام فراجع
(قوله لأن عدالته الخ) علة تصديقه ولا تنافي بين تعليل المختار بان عدالته تفهم من
الكذب وتعديل مقابله بأنه قد يعاند مع أن العداد يقع في الكذب لأن المراد أنه ظاهر
العدا والمؤمن شأنها انتفاء الكذب وهذا الإنافي أنه قد يقع لأن الكذب لا ينافي أهله
سم (قوله وبما سكت المستدل) أي بقياس منطقي اقترا في نظمه كما يؤخذ عما في
الفصل والوضوء قربة وكل ما هو قربة يشترط فيه النية فينبغي الوضوء والغسل يشترط
فيه ما النية (قوله عن مقدمة) أي من مقدمة دليله وهي الصغرى في المثال (قوله غير
القول بالموجب) أي موجب المقدمة المذكورة وهي الكبرى في المثال (قوله كما يقال)
أي من طرف مالك والشافعي (قوله ورد عليه منع ذلك) أي منع أنه ما قربة كان يقول
المعترض - ثم - من النظافة ولا قربة فيه ما (قوله وخرج عن القول بالموجب) أي خرج
الاراد المذكور عن القول بالموجب لأن القول بالموجب تسليم للدليل وهذا منع له
(قوله القدح في المناسبة) أي بابتداءه - قد راجحة أو مساوية بناء على ما مر من المنحرف
المناسبة بذلك خلافاً للإمام (قوله وفي صلاحية أفضاء الحكم) الاوضح أن لو قال وفي
صلاحية الحكم لأفضائه كما يدل عليه كلام الشارح إلا أن في صلاحية وصف الحكم
وقد يقال لما كانت صلاحية سبباً في أفضائه صح اضافته اليه من إضافة السبب إلى
السبب والمعنى صلاحية التي هي سبب لأفضاء الحكم أشار به سم (قوله إلى المقصود)
أي الحكمة (قوله وفي الانضباط) أي كما قدح في المشقة إذا علل بها جواز التصر بانها

(والظاهر) بان يني كلامنا الاربعة (وجوابها) أي جواب القدح فيها (بالبیان) لها مثال الملاحمة المحتاجة الى البیان أن يقال تحريم الخمر بالمصاهرة ثم بدأ اصله لان بقضى الى عدم القصور بها المقصود من شرع التحريم فيه. ثم عرض بأنه ليس صالحا لذلك بل للاضافة الى القصور فان النفس ماثلة الى المنوع فيجاب بأن تحريمها المؤبد - دباب الطمع فيها بحيث تصير غير مشاة كلام (ومنها) أي من القوادح (الفرق) بين الاصل والفرع ٢٦١ (وهو راجع الى المعارضة في الاصل او الفرع

وقيل اليها أي الى المعارضتين في الاصل والفرع (معاً) لانه على الاول ابداء خصوصية في الاصل يجعل شرط الحكم بان تجعل من علة أو ابداء خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم وعلى الثاني ابداء خصوصيتين معاشاة على الاول يشبهه أن يقول الثاني الشيء في الوضوء واجبة كالتيمم بجمع الطهارة عن حدث فتمرض الحنفى بأن الله في الاصل الطهارة بالتقارب وأن يقول الحنفى بقاء المسلم بالذي كفر المسلم بجمع القتل العمد العمدان فتمرض الشافعى بان الاصل في الفرع مانع من القود وقد ذكر

الا مدى الذي ذكر رجوع الفرق الى ما تقدم من أن معنى المعارضة في الاصل ابداء قدي العلة ومن معنى المعارضة في الفرع ابداء مانع من الحكم ولما ذكر ذلك المصنف فأحال معنى الفرق على ما لم يذكره خلاف لا مدى (والصحيح انه) أي الفرق (فأدح) وان قيل انه سؤالان بناء على

غير منضبطة (قوله والظاهر) أي كالتدح في المراضة العلل بها انعقاد البيع بانها أمر متى لا يطعن عليه (قوله وجوابها) أي الاربعة أي جواب القدح فيها (قوله بالبيان) أي بيان سلامة الوصف بما قدح فيه أما القدح في المناسبة فجوابه بيان رجحان المسألة على المفسدة وأما القدح بعدم الانضباط كما في المسئلة في القرض المذکور وبغوايه ببيان الانضباط بحسب سببها وهو السفر وان لم تكن هي في نفسها منضبطة وأما القدح بعدم الظهور كما في دليل انعقاد البيع بالرأضه فجوابه أن ظهور المراضة بسبب ظهور ما يدل عليها وهو الصفة وأما القدح في الصلاحية فأشار الى جوابه الشارح (قوله مؤبداً) معقول مطابق معين للزوج ويضع جعله سالماً تحريم على رأى سببوه (قوله المقصود) نعت لعدم (قوله لذلك) أي الانضباط المذکور (قوله غير مشاة) أي عادة (قوله أو الفرع) أو مانعة متلو تقبور الجمع وأما قوله وقيل اليها من تضعيفه بالنظر الى حصر الفرق فيه (قوله يجعل مانعاً من الحكم) أي يفكر ذلك معارضة في الفرع لان المانع من الشيء وصف مقتضى تنقيضه (قوله مثاله على الاول يشبهه) أي لكل شئ مثال (قوله الطهارة بالتقارب) فالتراب قيد في الاصل وخصوصية فيه يجعل شرط الحكم وهو وجوب النية لضعف التراب (قوله وقد ذكرنا لمدى) حاصله اعتراض على المصنف بأنه أحال بقوله وهو راجع الى المعارضة الخ على ما لم يذكره لاساقبالا لاحتمال خلاف الآمدى فانه قبل ذلك رجوع الفرق الى المعارضة فيعاذر بربن أن معنى المعارضة في الاصل ابداء قدي في العلة وفي الفرع ابداء مانع من الحكم فأحال هذا الجمل على التفصيل السابق (قوله وان قيل انه سؤالان) أي اعتراضان بناء على رجوع الفرق الى المعارضة في الاصل والفرع اذ لكل معارضة سؤال (قوله لانه يؤثر الخ) أي لان الفرق مؤثر في جمع المستدل بين الاصل والفرع في العلة الذي هو مقصود القياس (قوله المختلفة) أي لان الاعتراض في الاصل ابداء قدي في العلة وفي الفرع ابداء مانع من الحكم (قوله ومما دلت عليه متعلق بالفرق) أي وهي قوله ثم لوفر بين فرع وأصل منها كنى (قوله وان جو فرعتان) قد يشك في الفرق فان تحيز العلة والقياس باعتبار كل منهما لا سيما والمراد به ما فوق الواحد فيقول الأكثر من علة ولا حصر له لا بخلافه انتشار لأن يجب بانه أقل وظاهر أن التقدير وان جو فرعتان مع اتحاد الاصل

القول الثاني فيه لانه يؤثر في جمع المستدل وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر على القول بانه سؤالان لان جمع الاستدلال المختلفة غير مقبول وسكت المصنف عن جواب الفرق وما يجب به منع كون المبدى في الاصل جزءاً من العلة وفي الفرع مانعاً من الحكم وهذا المصنف دلت متعلق بالفرق قوله (و) (الصحيح) انه يعم تعدد الاصول لفرع واحد بان يقيس على كل منها (الانتشار) أي انتشار البحث في ذلك (وان جو فرعتان) لمعول واحد وقيل يجوز التبعيد لمطلقاً

أثر في الجمله والاقتصور العاشرين صادق مع تعدد الاصول سم (قوله) وقد لا يحصل انتشار
 قوة الكلام فمقدّم أن الغرض من هذا الكلام دفع استدلال الصحيح بالانتشار وقته
 نظر لان الظاهر أنه ليس مراد الصحيح أن الانتشار لازم لظهوره أنه قد لا يوجد فلا يوسع
 أحد ادعوى لزومه بل مراده أنه قد يحصل الانتشار وحده لا يظهر كون ما ذكره ادعوا
 لذلك الاستدلال فليست (قوله) لأنه يطل جمعها المقصود أي جمع تلك الاصول أعم
 من أن يكون الخلق بكل منها أو بمجموعها بقدره المقابل المقصود وجهه فوجهه
 بطلان هذا الجمع بالفرق المذكور ظاهر فيها إذا كان الخلق يجمعها وأما إذا كان
 بكل منها فغل خفاء وجهه أنه بعد الفرق المذكور لم يبق جمع بين الفرع وبين كل منها بل
 بين الفرع وبين بعضها لكن بطلان الجمع بينهما وبين كل منها لا يظهر فيه إلا قدح بمعنى
 بطلان التمسك في حكم الفرع لان التمسك ببعضها كاف في اثبات حكمه فكيف حكم
 بالقدح على وجه الاطلاق اللهم إلا أن يكون المراد ابطال التمسك بالجمع مع من حيث
 الجميع فليستدل أن يعود وتمسك البعض الآن ذلك بالخلاف ظاهر كلامه بل ظاهره
 أنه بمجرد ذلك يطل التمسك وينقطع المستدل بالجمع وجهه بان مستنده تلك الاصول
 لا بعضها وقد سقط ذلك المستند بالفرق المتعلق ببعضها ثم رأيت شخصاً الشهاب قال
 قضيه أنه بعد ذلك لا يصح أن تمسك بشئ منها في ذلك الحكم وكأنه بالنظر لما ظهر اه
 فليستدل سم (قوله) لاستقلال كل منها أي في نفسه وإن قصد الخلق بالجمع والثالث
 يقول في هذا الاعتبار استقل كل واحد فليستل سم (قوله) ان قصد الخلق بجمعها وعما
 ليس هذا من تعدد الاصول الذي هو موضوع المسئلة ألا ترى كيف فسره الشارح
 بقوله بان يقاس على كل منها قاله العلامة وجوابه ان المراد بتعدد الاصول تعدد ما
 يصلح كل منها بانفراد لقياس عليه أعم من ان يقع لقياس على كل منها بانفراده أو يقع
 على مجموعها فظهر أن الخلق يجمعوهم من تعدد الاصول لأنه الخلق يجمعهم أمور
 يصلح كل منها للقياس عليه بانفراده وقد وجد فيه تعدد لاصول بذلك المعنى ولا يتأتى
 ذلك قول الشارح بان يقاس على كل منها أمانة على وجه التحصيل فانه يستعمل بأثر
 موضع كان يعلم من عادته وأما لان المراد بكل منها أعم من الشكل الجوهري والمحل الجمعي
 وأما لان المراد بكل منها أعم من ان يكون على انفراده وفي جملة أقاله سم ولا يخفى ما فيه
 (قوله) قبل يكتفى لحصول المقصود هذاوافق قوله في جانب الفرق وقبل لا يكتفى
 لاستقلال كل منها لأنه على ذلك القول لا يكتفى في القدح إلا بالفرق بين الفرع وجميع
 الاصول وسيتد لا يكتفى في جواب الاعتراض بالفرق بين الجميع الجواب عن واحد لأنه
 حيث لا يحصل الفرق بين الجميع الذي هو شرط القدح على ذلك القول فلهذا قاله ما
 واحد سم (قوله) لهذا الحكم أي الذي رتبته عليه المستدل (قوله) كتنافي التخصيف
 من التغليب أي كاستنباط التخصيف من دليل التغليب وكذا القول في الباقي وإعان
 التخصيف والتغليب ضدان وكذا التوسيع والتضييق وأما الانبات والتي فتنقيضان

وقد لا يحصل انتشار (قال
 المميزون) للتعدد (تم) على تقدير
 وجوده (لوفرق بين الفرع واصل
 منها كقوله) في القدح فيها لأنه يطل
 جمعها المقصود وقيل لا يكتفى
 لاستقلال كل منها (وقالتهما)
 يكتفى (ان قصد الخلق بالجمع
 بجمعها) لأنه يطل بخلاف ما
 اذا قصد بكل منها (ثم في اقتصار
 المستدل على جواب أصل
 واحد) منها حيث فرق المعترض
 بين جميعها (قولان) قيل
 يكتفى لحصول المقصود بالقدح
 عن واحد منها وقيل لا يكتفى
 لانه التزم الجميع ولزمه الذبح
 عنه (ومنها) أي من القوادح
 (فساد الوضع بان لا يكون الدليل
 على الهيئة الصالحة لاعتباره
 في ترتيب الحكم) عليه كان
 يكون صالحاً لظاهر ذلك الحكم
 أو تقيده (كتناقض التخصيف
 من التغليب والتوسيع من
 التضييق والانبات من التضييق)

ولهذا اشار الشارح بقوله لهذا الحكم أو تقصصه (قوله وعكسه) أي تلقى النبي من
 الاثبات وهو الرابع الا في كلام الشارح ولم يثقل للثالث وسياق مثاله عند قوله
 والرابع (قوله فاعظم الجناية يناسب تغليظ الحكم) قال الشهاب رحمه الله تعالى قد يقال
 هذا منه لان المراد لا تتكفر بالكفارة اه وحاصله ان القائل ان يقول هذا من تغليظ
 الحكم لان المراد ان عظم هذه الجناية اقتضى ان لا تتكفر بالكفارة ولا تجبر لضعفها عن
 ذلك ولا تجب ويمكن ان يجاب عن هذا بان كون الكفارة لا تجبر هذه الجناية لا يقتضي
 عدم الوجوب لان التغليظ لم ينحصر في الجبر بل قد قصد به الزجر فينبغي التغليظ
 بوجوب الكفارة زجرا على أن عظم الجناية لو لم أنه ينافي الجبر بما ينافي الجبر برأسا
 بحيث يرتفع أثر الجناية مطلقا ما الجبر بمعنى التخصيص للعبادة فلا مانع منه بل يمكن أن
 يقال ان الجواب الكفر مع اتداء الجبر ابلغ في التغليظ ويقارن الردية به مع تحتم قوله
 وعدم قبوله الحق الى شيء آخر فليتنا ما له سم قلت قد يقال الكفارة انما شرعت حيث
 يسقط معها الطلب ان منع عدم السقوط لا وما نحن فيه من هذا الثاني للوجوب
 القصاص على القاتل عند ائتيه (قوله على وجه الارتفاق) المراد به الرق بالمالك
 والمساهلة في شأنه (قوله لا يناسب دفع الحاجة المصنوع) أي فان المناسب له القود
 (قوله والرابع الخ) لم يثقل للثالث قال السكاك ويمكن التمثيل له بقوله من يرى صحة انعقاد
 البيع في المحق وغيره بالمعاطاة ان يرى الانعقاد بها في المحق خاصة بيع له بوجوبه الصيغة
 فينقذه كالمحقق ان اتقاء الصيغة يناسب عدم الانعقاد لا الانعقاد اه (قوله يناسب
 الانعقاد لاعدمه) أي قد استنبط النبي من الاثبات (قوله ثبت اعتبار الخ) فيه
 الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غير المصدر قوله اعتباره ومعموله قوله في قبض
 الحكم ومعمول غير الذي فصل به قوله بنص أو اجماع فانه متعلق بثبت والفصل بين
 المصدر ومعموله متمنع قال في التسهيل ومعموله أي المصدر كالمصلحة في منع تقديمه وفصله
 ويضمير عامل فيما أوردهم خلاف ذلك اه ويمكن أن يجاب بوجه بل قوله بنص الخ متمنعا
 بالمصدر أيضا أي ان اعتباره بالنص أو الاجماع في قبض الحكم قد ثبت فليتنا في قول
 المصنف في قبض الحكم كالمصلحة أن يزيد أو يذهب وقد يقال أراد بقبض الحكم ما يذهب
 ضده أشار له سم (قوله اعتبرها لشارع لظهوره) فوضع من جهة المخالف به يحتمل
 أن يكون امتناعه صلى الله عليه وسلم لاجل ما روى ان الملائكة لا تدخل بيئاته كلب لا
 لاجل نجاسته ووربانه خلاف ظاهر تعليله صلى الله عليه وسلم عدم الدخول بعدم سبيعية
 الكلب كما أشار به بقوله السنور سبع وعدم السبيعية أعظم من عدم الدخول للملائكة لضعفها
 في غير الكلب من الحيوانات كالطيور مع دخول الملائكة فلا يناسب تعليل عدم الدخول
 به وفيه أنه يلزم مثله في التعليل المذكور فان عدم السبيعية أعظم من النجاسة أشار له سم
 (قوله فقال السنور سبع) هذا يدل على اتقاء السبيعية عن الكلب فلا يصح كونه جامعا

وعكسه الاول (مثل قول)
 الحنفية (القتل) عد (جناية
 عظيمة لا يكفر) أي لا تجب له
 كفارة كالردة) فظم الجناية
 يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه
 بعدم وجوب الكفارة والثاني
 مثل قوله ان كان وجبت على
 وجه الارتفاق لدفع الحاجة
 فكانت على التراخي كادية على
 العاقلة فالترخي الموسع لا يناسب
 دفع الحاجة المصنوع والرابع كان
 يقال في المعاطاة في المحق لا يوجد
 فيها سوى الرضا فلا يناسب دفع
 بيع كافي غير المحق فالرضا الذي
 هو مناط البيع يناسب الانعقاد
 لاعدمه (ومنه) أي من فساد
 الوضع (كون الجامع في قياس
 المستدل (ثبت اعتبار بنص أو
 اجماع في قبض الحكم) في ذلك
 القياس مثال الجامع ذي النص
 قول الحنفية المهر تسع ذوات
 فيكون سنوره نجسا كالكلب
 فقال السبيعية اعتبرها الشارع
 على لظهوره حيث دعي الى دار
 فيها كلب فامتنع والى أخرى فيها
 سنور فاجاب فقيل له فقال
 السنور سبع ورواه الامام أحمد
 وغيره ومنه الذي الاجماع قول
 الشافعية في مسح الرأس في
 الوضوء

في القياس المذکور الهم الآن يقال فساد الوضع فيما ذكر على سبيل التزل في اعتبار
جامعا والا فالحال من المذکور عدم صحيح لعدم الجامع فيه قال سم ثم ينبغي التامل في
معنى السمع ما هو حتى كان السور منه دون الشكيب كما اقتضاه الفرق المذکور وقد
فسر في القاموس السمع بالمقتصر من الحيوان اه (قوله يستحب تكراره) أي مصم
يستحب تكراره (قوله كالاستحباب بطر) أي الاستحباب به بجامع ان كلام مصم (قوله
فيقال المسح في الخلف لا يستحب تكراره اجماعا) أي جعل المسح جامعا فساد له ثبت
اعتباره اجماعا في نفي الاستحباب وهو تقيض الاستحباب (قوله أي قسمي فساد الوضع)
القسم الاول هو المشار اليه بقوله بان لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لا اعتبارا في
ترتيب المحكم عليه الخ والقسم الثاني هو المشار اليه بقوله ومنه كون الجامع ثبت
اعتباره الخ وحاصله ما نفي الشيء من ضده أو نقيضه وكون الجامع ثبت اعتباره بنص أو
اجماع في تقيض الحكم أو ضده وأما ما قيل من أنه كان الاولى أن يقول وجوبه اليهود
الضعيف على أقسام فساد الوضع الاربعة المذكورة في المتن والقسم الخامس الذي زاده
الشارح وان ترجيعها الى الضعيفين المذكورين تكلف ممنوع وقد أوضح ذلك سم
فراجعه (قوله بتقرير كونه) أي دليل المستدل كذلك أي على الهيئة الصالحة لا اعتباره
كما اشار له الشارح بقوله فيقرر الخ (قوله كالاثران ودفع الحاجة في مسئلة الزكاة) أي
فالمستدل نظريته الفرق بالمالك والتسهيل عليه المناسبة للتراخي والتوسع والمعتز
نظر لجهة دفع حاجة الفقراء المناسبة للضرورة التضييق (قوله وجوب) بالنسب عطا
على يكون من قوله كان يكون (قوله بأنه غلط فيه بالقصاص الخ) أي لم يتلق التغلظ الا
من التغلظ لان المتلقي من أهمل التعدد السدوان هو وجوب القصاص لاني وجوب
الكفاية فالمتلقي من التغلظ تغلظ مثله (قوله وعن المعاطاة بان عدم الانعقاد بها مرتب
على عدم الصفة) أي فالمتلقي في عن نفي مثله لأن اثبات كالتوهم المعتبر وبقي الجواب
عن الاعتراض على القسم الثالث الذي ذكرناه عن الكمال المعتبر فيه بان المناسب
ترتب عدم الانعقاد على عدم الصفة لا الانعقاد كإفعل المستدل حاصل الجواب أن
يقال الانعقاد المذکور مرتب على المعاطاة لا على عدم الصفة فالتبوت المذکور
وهو الانعقاد متلقي من تبوت مثله وهو المعاطاة لان نفي (قوله وبقر) عطف على
قوله فيقرر الخ (قوله كون الجامع الخ) أي الجامع الذي قال المعتبر انه معتبر في
تقيض الحكم (قوله ويكون تخلفه عنه) بان وجد مع تقيضه لمانع قال العلامة وتبته
الشهاب فيه دفع فساد الوضع لكنه يلزمه النقص وقد تقدم أنه قاض ولو لمانع اه وقد
يجاب بأنه قد تقدم من جملة الاقوال انه قاض اذا كان الخلف لمانع أو فقد شرط
وانه منقول عن أكثر الفقهاء فيكون ما ذكرهنا منبعا على هذا القول على ان ما ذكره
الشارح ليس من تخلفه بل منقول عن غيره فيشمل أن يكون قائله هو الناقل
بذلك التفسير في النقض قاله سم (قوله في التبييت في الاداء) أي في وجوب

يستحب تكراره كالاستحباب بطر
نحو يستحب الا بتأويله يقال
المسح في الخلف لا يستحب تكراره
اجماعا فيقال وان حكى ابن كنج
انه يستحب تلاوته كسمع الراس
(وجوبه بها) أي قسمي فساد
الوضع (بتقرير كونه كذلك)
فيقرر كون الدليل صالحا لا اعتبارا
في ترتيب الحكم عليه كان يكون
له جهتان ينظر المستدل فيه من
احدهما والمعتز من الاخرى
كالاثران ودفع الحاجة في
مسئلة الزكاة وجواب عن
الكثرة ان في القتل بأنه غلط فيه
بالقصاص فلا غلط فيه بالكفاية
وعن المعاطاة بان عدم الانعقاد
بها مرتب على عدم الصفة لا على
الرضا وقرر كون الجامع معتبرا
في ذلك الحكم ويكون تخلفه
عنه بان وجد مع تقيضه لمانع كما
في مسح الخلف فان تكراره بنفسه
كفسله (ومنها) أي من القواعد
(فساد الاعتبار بان يخالف)
الدليل (نصا) من كتاب أو سنة
(أو اجماعا) كأن يقال في التبييت
في الاداء صوم مفروض فلا يصح
فيه من التهاون كالتقصاء

فيعترض بأنه مخالف لقوله تعالى

والصالحين والصالحات الخ فإنه

وتب فيه الأجر العظيم على الموت

كثير من غير تعرض للتيب فيه

وذلك مستلزم لصحته ودونه وكان

يقال لا يصح القرض في الحيوان

لعدم انفسه بطله كالتخططات

فيه تعرض بأنه مخالف لحديث

سئل عن أبي رافع أنه صلى الله

عليه وسلم استلف بكر ورده

رباعيا وقال إن خسار التماس

أحسبهم قضاء والبكر بفتح الباء

المصغر من الأبل والرباعى بفتح

الراء ما دخل في السنة السابعة

وكان يقال لا يجوز للرجل أن

يفعل زوجته الميتة لحمة النظير

لها كالأجنبي فيعترض بأنه

مخالف للإجماع السكوتي في

تفصيل على قاطبة رضى الله عنهم ما

(وهو أعم من فساد الوضع)

أصدقه حيث يكون الدليل على

الهيئة الصالحة لترتيب الحكم

عليه (وله) أى للمعارض بفساد

الاعتبار (تفديعه على المنوعات)

في المقدمات (وتأخيره) عن الجماعته

لها من غير ما منع في التقدير

والتأخير (وجوابه الطعن في

سنده) أى سند النص بإرسال أو

غيره (أو المعارضة) له بنس آخر

فتدققان وبسم الأول (أو منع

الظهور) لغير مقصد المعارض

(أو التأويل) له بدليل (وسننها) أى

من القواض (منع عليه الوصف)

تبييت التيق في الصور الاداء (قوله) فمعترض بأنه مخالف لقوله تعالى (الخ) ليست في الآية
المد كور معارضة أصلا لا لا يخدمها ما يقتضى التبييت ولا عدمه أذ ليست مسوقة
إسبان الصور بل لبسان أجزأه كفه يره بما ذكره (قوله) من غير تعرض للتبييت) يرد
عليه أنه لو صرح استلزام عدم التعرض للنسب الصحة بدونه استلزم عدم التعرض لتبتيه أيضا
الصحة بدونه ما كان فالو عدم التعرض يستلزم بشرط عدم الثبوت ما يخالف وقد ثبت
الخالف في التيق قلنا الواسم ذلك فقد ثبت الخالف أيضا في التبييت وهو خبر من لم يثبت
الصيام قبل الفجر فلا صيام له سم (قوله) وذلك مستلزم لصحته (دونه) يقال في دفعه أن
أريد أنه مستلزم لصحته ودونه في الجملة كما في النقل فلم ولا يفيد وإن أراد أنه مستلزم
لصحته دونه داغنا من غير مخالفته خبر من لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له شيخ
الاسلام (قوله) كالتخططات) أى الاشياء المخلوطة بغيرها كالبحرين مثلا لعدم الانضمام
بسبب الجهل بحد أو الشبهة المخلطين أو الاشياء المخلطات (قوله) مخالف للإجماع
السكوتي قال العلامة هذا الإجماع بتي حرمة النظر إليها وذلك هو معنى وجود العلة
في الفرع اه وحاصل ما أشار إليه أن الكلام فيما إذا تحقق القياس بأن وجد محقق بغيره
لكنه مخالف نصا وأجماعا وهذا المثل ليس كذلك لأن العلة هي حرمة النظر وهذا
الإجماع دل على اتصافها فلم توجد في الفرع فلم يتحقق القياس وجوابه أنا لا نسلم
أن الكلام فيما إذا تحقق القياس لكنه مخالف ما ذكرنا لم يفسر وفي فساد الاعتبار
سوى المخالفة المذكورة أعم من أن يصح القياس أم لا وما يصح بذلك ما تقرر
في توجيه كون فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع وما سمع كره المصنف والشارح
وحينئذ فالكلام في القصد مجرد مخالفة النص أو الإجماع أعم من أن يتحقق مع ذلك
فأخ آخر كآثار وجود العلة في الفرع أم لا نعلم الأول يتحقق القصد من جهتين
الآن المقصود هنا القصد من إحدى الجهتين فاله سم (قوله) وهو أعم من فساد الوضع
ظاهرا أنه أعم منه مطلقا وقضية تعريفيها أنه أعم منه من وجه أصدقه فقط بما ذكره
الشارح ومصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة للاعتبار في
ترتيب الحكم ولا يعارضه نص ولا إجماع ومصدق ما ممانا لا يكون الدليل على الهيئة
المد كورة مع معارضة نص أو إجماع له فحاقيل من أن فساد الوضع أعم ومن أنه ما
متباينان ومن أنه ما متحدان سم قاله شيخ الإسلام (قوله) وتفديعه على المنوعات
وتأخيره) أى للمعارض بفساد الاعتبار وتفديعه على المنوعات وتأخيره عنها ولا مانع في ذلك
أما في ضرورة تقديم المنوعات عنه فظاهر لأنه ترقم من الأضعف وهو المنع لعدم تمام كفايته
إلى الأقوى وهو دليل النص أو الإجماع وأما في ضرورة تأخيرها عنه فلأن فيه تأييد الدليل
النقل بالعتي ومثاله ذلك ما لو قيل لا يهرم الرباعي البراءة من كليل كالبحرين فيقول له
المعارض لا نسلم أن الكليل له عدم حرمة آثار الوجود في الأرض مع أنه ربوي ثم ما اقتضاه

المطلوبة بتصح العلة والأصح
قبوله وبالأدنى الحال إلى تسلك
المستدل بها شمن الأوصاف
لا منه المنع وقيل لا يقبل لادائه
إلى الانتشار عن شمن كل ما يدعى
علته (وجوابه بآبائه) أى
بأبائ كونه العلة بمسلك شمن
مسالكها المتقدمة (ومنه) أى
من المنع مطلقا (مع وصف
العله) أى منع أنه معتبر فيها
وهو مقبول برما (كقولنا فى
أقسام الصوم بعبار الجماع) كالأكل
من غير كفاية (الكفاية)
شرعت للزجر عن الجماع المذمور
فى الصوم فوجب اختصاصها به
كالخمر فإنه شرع للزجر عن الجماع
فناوه وهو مختص بذلك (فبقال)
لأنه أن الكفاية شرعت للزجر
عن الجماع بخصوصه (بل عن
الافتاد المذمور ربه) أى فى
الصوم بجماع أو غيره (وجوابه
بقيمين اعتمداً بخصوصية) أى
خصوصية الوصف فى العلة كان
يسمى اعتبار الجماع فى الكفاية
أن الشارع رتبها عليه حيث
أجاب بها من سأل عن جماعه كما
تقدم (وكان العترض) ثم هذا
الاعتراض (يقع المناط) بهذه
خصوص الوصف عن الاعتبار
(والمتدلل بحقه) بتدبيره اعتبار
خصوصية الوصف (و) من المنع
(منع حكم الأصل) وهو المسموع
كان يقول الحنفى الجارة عقد على منفعة فبطل باليوت كالتكاح فيقبل له النكاح لا يقبل باليوت أى

دال على من عدم حرمة الرباى البرمخالف لقوله صلى الله عليه وسلم البرمخالف الحديث
أو بقوله ما اقتضاه ذلك من عدم حرمة الرباى البرمخالف لقوله صلى الله عليه وسلم
البرمخالف وبما ولا تسلم أن الكيل علة لعدم حرمة الربا (قوله أى منع كونه العلة) أنما عبر
بذلك لتبين التامة ولعبر بقوله أى منع كونه علة صدق بالنقص مع أنها ستأتى فى قوله
ومنه منع وصف العلة مع قبول منه ما قاله سم أى أقول المصنف منع علة الوصف أى
منع الوصف بقامه أى منع علة الوصف الذى جعله المستدل علة (قوله والأصح قبوله)
أى كونه قادحاً (قوله لادائه إلى الانتشار) قد يجاب بأنه انتشار لتقيم المطلوب فلا تضر
(قوله وجوابه بآبائه الخ) مثاله أن يقول المستدل بحرم الرباى الأول كالمزلة العاطم
فبقوله الماترض لأسلم أن العلة الطم بل هى الكيل فيجيبه المستدل بقوله ثبتت علة
الطم بقوله صلى الله عليه وسلم الطعام بالطعام ربا (قوله أى من المنع مطلقا) قال الكيل
تتبعه على أن الضمير فى منه يشير عائداً إلى المنع العلة كما زعمه الشيخ أبو زرعة بل إلى المنع
مطلقا بدليل أنه جعل منه منع حكم الأصل وبدليل أن منع وصف العلة مقبول برما
وقبول منع العلة فيه الخلاف اه وصاحبه أن الضمير راجع إلى المقدم السابق بدون
قبده ومثله يقع كثيرا وقال شيخ الإسلام ولولا قال بدله مطلقا المطلق كان أولى اه
وكأن مراده أن قوله مطلقا يفهم منه أن المعنى كل منع وهو خلاف المراد أفليس منع
ما ذكر من كل منع بخلاف المطلق أى يفهم معنى المنع من غير تقييد ومنع ما ذكر من
أفراد المنع من غير تقييد قاله سم قلت إيضاح ذلك أن المنع مطلقا معناه المنع سواء كان
منع علة الوصف أولا وبينه فضل قوله أى من المنع مطلقا إلى أن منع وصف العلة
فرد من أفراد المنع سواء كان منع علة الوصف أم لا وهو غير صحيح إذ ليس منع وصف
العله من أفراد منع وصف العلة كما هو بين بخلاف قولنا المنع المطلق فإن معناه المنع
غير المقدم ولا شبهة فى أن منع وصف العلة فرد من أفراد المنع غير المقدم فلهذا قلنا
هكذا ينبغي أن ما قاله الشارح خلاف الصواب لاختلاف الأولى قلت لأجله على أن معنى
قوله أى من المنع مطلقا أنه منه حال كونه مطلقا أى غير مقدم فذكر جمعى ما قاله شيخ
الإسلام فتأمل (قوله كقولنا فى أقسام الصوم بعبار الجماع) المراد كقولنا فى الاستدلال
على عدم الكفاية فى غير الجماع من مقدمات الصوم وبعبارة غير موقوفة بهذا الظاهرها
أن الكلام مسوق للاستدلال على أن أقسام الصوم بغير الجماع وبماولة الشارح بزيادة
قوله من غير كفاية غير مقدماتها وكان الأوضح أن لو قال كقولنا فى تخصيص الكفاية
بالجماع دون غيره من مقدمات الصوم (قوله بأن الشارع رتبها عليه) فدية قال رتبها
على الجماع لا يستلزم اختصاصها به فالتزم من الحديث أن الجماع موجب للكفاية
لأن له وجب لها الجماع كما هو واضح (قوله كما تقدم) أى فى بحث الأعيان من
المسالك (قوله وكأن العترض يقع المناط الخ) تعبيره بكان يدل على أن ذلك ليس تنقيها
للمناط ولا لتحقيقه حقيقة وكان وجهه أن تنقيح المناط كما تقدم حاصله الاجتماع فى

بل ينفي به (وفي كونه قطعاً المستدل مذهب) أربعها أخذ من التفرع مع الاتي في لا توقف القياس على ثبوت حكم الاصل والثاني ثم لا انتقال عن اثبات حكم التفرع ٢٦٧ الذي هو بضده الى غيره (فأما ما قال الاستاذ)

أبو اسحق الاسفرايين يكون قطعه (ان كان ظاهراً) يعرفه أكثر الفقهاء بخلاف ما لا يعرفه الاخصاص - (وقال الف - زالي يعتبر عرف المكان) الذي فيه البحث في القطع به أولاً (وقال) الشيخ (أبو اسحق الشيرازي لا يسمع) لأنه لم يتعرض المقصود حكاه عنه ابن الحبيب كالأحدى على أن الوجود في المخصص والمعرفة للشيخ كما قاله المصنف السماع ثم على السماع وعدم القطع قال المصنف (فإن دل) أي المستدل (عليه) أي على حكم الاصل أي في بدل عليه (لم يقطع لم تعرض) يجوز الدليل (على المختار بل أن يعود) ويحترض الدليل لأنه قد لا يكون معصوماً قبل سماع فليس له أن يعترضه فتروجه باعتراضه عن المقصود (وقد يقال) في الاثبات بمنوع مرتبة (لا نسلم حكم الاصل سلماً) ذلك (ولا نسلم أنه مما يقاس فيه) لم لا يكون مما اختلف في جواز القياس فيه (سلماً) ذلك (ولا) نسلم أنه معال) لم لا يقال أنه تعبدى (سلماً) ذلك (ولا نسلم أن هذا الوصف علمه) لم لا يقال العلم غيره (سلماً) ذلك (ولا نسلم وجوده فيه) أي وجود الوصف في الاصل (سلماً) ذلك (ولا نسلم أنه)

حذف بعض الاوصاف وتعيين الباقي للعلة وليس هو هنا اجتداد ولا تعيين بل منع وصف العلة فقط ووجهه ثم يتحقق المناط أن المانع غير ما قل بأن هذا الوصف معتبر في العلة يقتضي منه فقد حذفه عن الاعتبار واذا حذفه عن الاعتبار وتعيين الباقي فاشبهه حذف البعض بالاجتهاد وتعيين الباقي للعلة وأن تحقيق المناط كما تقدم أيضاً اثبات العلة في أحاد صوره وهذا المعنى يتم موجوده هنا لخاصة أن العلة المعلومة المسئلة قد يتحقق وجودها في بعض الصور فيبين المستدل وجودها في ذلك البعض كما به أن السرعة التي هي أخذ المال خفية من حرز مثله بالسرقة وهي علة القطع موجود في النباش والمخن فيه ليس كذلك ووجه التشبيه أن المعترض لما منع الوصف الذي هو علة في الجلة لأنه معتبر في العلة ثم أثبت المستدل اعتباراً فيه أشبه اثبات العلة في أحاد صوره - (قوله) بل ينفي أي كأنه يفتي الصلاة مثلاً بالفرع من غير ما ليس ذلك باطلاً (قوله) أخذ من التفرع مع الاتي أي وهو قوله فإن دل المستدل الخ فإنه مقرر على عدم القطع ووجه الاختلاف المذكور أن التفرع على أحد أقوال محكمة دون غيره من يؤذن برجائه فانه شيخ الاسلام وقوله يؤذن برجائه أي غالباً فإنه قد يقول سم وفيه نظر بطراز التفرع على غير الراسخ لغرض ما كثر رابة التفرع عليه أو تركه أو توهم عدم علمه (قوله) لتوقف القياس الخ) علة لعدم الانقطاع الذي أفاده قوله لا أي وإذا كان القياس متوقفاً على ثبوت حكم الاصل لتوقفه به فيصالح المستدل في اثباته وحينئذ لا يقطع (قوله) (غيره) أي وهو اثبات حكم الاصل (قوله) (ان كان ظاهراً) أي أن كان منع حكم الاصل ظاهراً وقوله يعرفه أكثر الفقهاء تفسيره لقوله ظاهراً (قوله) يعتبر عرف المكان الذي فيه البحث) أي لأن للدليل عرفاً وعراسم في كل مكان فإن عد أهل المكان الذي فيه البحث ذلك قطعاً للمستدل فهو كذلك والافلا ولا يفتي بهذا القول (قوله) لأنه لم يتعرض المقصود أي لأن المعترض لم يتعرض المقصود وهو التفرع (قوله) في المخصص والمعرفة) هما كتابان للشيخ أبي اسحق الشيرازي المذكور (قوله) بل أنه يعود ويعترض المقتضى أي ولا يقطع الا بالبحر كالمستدل فانه شيخ الاسلام (قوله) فتروجه باعتراضه عن المقصود أي وهو الاعتراض على حكم الاصل الذي هو التفرع وهو الاعتراض على الدليل وأجيب عن طرف الخطة اربعاً كونه خارجاً عن المقصود إذا قصدوا لا يوجب (قوله) بمنوع مرتبة أي كل منها مرتبة على تسليم ما قبله (قوله) لا نسلم حكم الاصل الخ) مثلاً أن يقول المستدل التيقربوي لعلة الكيل كالتفرع بقوله لم يعترض لا نسلم أن التفرع بوي سلماً بويته لكن لا نسلم أن هذا الحكم من الاحكام التي يجري فيها القياس سلماً أنه من الاحكام التي يجري فيها القياس لكن لا نسلم أنه معال لم لا يقال أنه تعبدى سلماً أنه معال لكن لا نسلم سلماً بويته لعلة الكيل لم لا يقال العلم غيره سلماً أن العلة الكيل لكن لا نسلم وجودها في التفرع سلماً بويته لعلة الكيل في الاصل وهو التفرع لكن لا نسلم أنها معدية لغيره كالتي

أي الوصف (متعدد) لم لا يقال أنه فاصر (سلماً) ذلك (ولا نسلم وجوده في التفرع) فهو مدعى بمنوع تنهك الثلاثة الاولى منها يحكم الاصل والادبعة الثانية

في المثال لا يقال ان الوصف المذکور قاصر سلماً التعدية لعله المذکور وهو السبيل
 لكن لا نسلم وجودها في القرع وهو النقي في المثال أي لا نسلم انه مكمل لكن قول
 الشارح سلماً ذلك أي انه بما يقاس عليه ولا نسلم انه معمل مشكل بأنه مع تسليم أنه يقاس
 عليه لا يمكن منع تعليله لان تعليله لازم لكونه بما يقاس عليه اذ ما يعمل لا يمكن تعدية
 حكمه الى غيره لاجل وجوده حكمه في ذات الغير وتلك التعدية هي معنى القياس
 فتسليم أنه بما يقاس فيه ومنع كونه معاً لمتنافيان لا يتبعان وكذا قوله سلماً ذلك يعني أن
 هذا الوصف علمته ولا نسلم وجوده فيه قد يستشكل أيضاً لانه يلزم من كون الوصف علمته
 حكم الاصل وجود الوصف في الاصل والا فلا يكون علمته حكمه فتسليم كون الوصف علمته
 حكم الاصل ومنع كون الوصف موجوداً في الاصل متنافيان لا يتبعان وبجواب من
 الاول بأنه ليس المراد بكونه بما يقاس فيه أنه بنفسه يقاس عليه حتى ياتيه منع كونه
 معاً لابل المراد أنه من النوع الذي يقبل القياس عليه لكون نوعه غير نوع الكفاة وان
 الاسباب والشروط والمواعظ وغير ذلك على ما تقدم فيها ولا يلزم من كونه من ذلك النوع
 الذي يقبل القياس عليه كونه نفسه معاً حتى يأت القياس عليه وعن الثاني بأنه
 لاضافة بين كون ذلك الوصف علمته حكم الاصل وعدم وجوده في الاصل لانه يجوز ان
 يكون الحكم علمته احداهما موجوداً في جميع أفراد الاصل والاخرى غير موجودة في
 بعض أفرادها فغاية الامر أنها قاصرة عن بعض الافراد وذلك لا يمنع صحة التعليل على
 ما تقدم بيانه فاذا أريد القياس على ذلك البعض الذي لم توجد فيه ذلك الاخرى صدق على
 الحكم أن ذلك الوصف علمته لانه احدي علمته وان لم يكن ثبوته في ذات البعض بواسطة
 ذلك الوصف وصدق أيضاً انه لم يوجد فيه أي ذلك الوصف لثبوت تصور كون الوصف
 علمته حكم الاصل أي في الجملة وان لم يكن ثبوته فيه بالنظر لكل فرد مع عدم وجوده في
 بعض أفراد الاصل أمكن تسليم أن الوصف علمته حكم الاصل مع منع وجوده في ذلك
 الاصل الذي أريد القياس عليه غير أن هذا الجواب لا يأت على ما صعبه المصنف من
 امتناع التعليل بعلمتين فليتأمل على أن التسليم لا يلزم أن يكون معناه قبول ذلك المصل
 واعتقاده حقيقة بل قد يكون معناه عدم الاعتراض بذلك الشيء حتى يكون معنى تسلماً
 كذا الاعتراض لذلك ولا اعتراض به بل أقصر على الاعتراض بشئ آخر وهذا صدق مع
 كون ذلك المصل مردوداً عند ذلك شجنا الشرع الصغرى وحيداً فلا منافاة بين
 تسليم كون الشيء بما يقاس عليه ومنع أنه معمل ولا يلزم تسليم أن هذا هو وصف علمته ومنع
 وجوده فيه بل هو أن يكون التسليم بهذا المعنى فليتأمل قاله هم قلت استعمل التسليم
 الشيء في معنى عدم التعرض مع كونه بخلاف المعهود في كلامهم قد لا يظهر معه معنى
 القرب المذکور فتأمل (قوله بالعلم مع الاصل) هو الرابع مع الخامس وأما السادس
 فيتعلق بالعلم فقط والسابع مأمع القرع (قوله ان أريد ذلك) أي الدنع عن كماله (قوله

بالعلم مع الاصل والقرع في بعض
 (قياس) منها (بالدفع) الجاهل
 عرف من الطروق في دفعها ان
 اريد ذلك والا فبكني الاقتصار على
 دفع الاخير منها (ومن ثم) أي
 من هنا

كالنقض أو المعارضات في
الاصل أو الفرع لأنها كدوال
واحدة مترتبة كانت أولا (وكذا)
يجوز إيراد المعارضات (من
أنواع) كالنقض وعدم التأثير
والمعارضة (وان كانت مترتبة
أي يستدعي تأليها تسليم متلوه
لأن تسليمه تقديري) وقيل
لا يجوز من أنواع لا تشاهد
(وإنما هو التقصيل) فيجوز في
غير المترتبة دون المترتبة لأن
ما قبل الأخير في المترتبة مسلم
فقد كرمانع ودفع بأن تسليمه
تقديري كما قال المصنف لا يقتضي
مثال النوع أن يقال ما ذكر أنه
علة منقوض بكذا ومنقوض
بكذا أو معارض بكذا ومعارض
بكذا ومثال الأنواع غير المترتبة
أن يقال هذا الوصف منقوض
بكذا وغيره مؤثر بكذا ومثال
الأنواع المترتبة أن يقال ما ذكر
من الوصف غير موجود في الأصل
ولكن مسلم فهو معارض بكذا
(ومنها) أي من القواعد
اختلاف الضابط في الأصل
والفرع لعدم الثقة) نفسه
(بالجامع) وجود أو مساواة كما
يسلم من الجواب كأن يقال في
شهود الزور بالقتل تقييد وفي
القتل فيجب عليهم القصاص
كما ذكره غيره على القتل فنعترض
بأن الضابط في الأصل لا كراهة وفي
الفرع التهمة فأي بالجامع بينهما

وهو جوازها أي المنوعات المعلوم أي التزام من الجواب عما إذا لا يجب إلا عن إيراد
جائز وما عداها من الجواز فلا يمتنع حتى يجب عنه (قوله) جواز إيراد المعارضات أراد
بالمعارضات الاعتراضات الشاملة للنقض وغيره فلا أشكال مختلفة في تقصدها إلى
معارضات وغيرها (قوله) أو المعارضات في الأصل أو الفرع المعارضات في الأصل كما مر
أبدا فخصوصية في الأصل تجعل من علة ما تكون شرطاً لهم والمعارضة في الفرع
كما مر أيضا أبدا فخصوصية في الفرع تجعل ما لعن المصنف (قوله) نعم كدوال
واحدة أي كاعتراض واحد (قوله) وكذا يجوز إيراد المعارضات من أنواع (الخ) قدر
متعلق كذا يجوز دون عرف الذي هو ظاهر عبارة المصنف إشارة إلى أنه غير مراد أن
إيراد المعارضات من أنواع لم تعرف بهذا كره المصنف إذ لم يذكر إلا الاعتراضات من نوع
وجواز ذلك لا يدل على جواز الإيراد من أنواع سم (قوله) وان كانت مترتبة) قضية هذه
المبالغة أن غير المترتبة أولى بالجواز من المترتبة ووجه ذلك يعلم من التوجيه التي
لثالث المصنف سم (قوله) لأن تسليمه تقديري) فعلى الجواز المترتبة الذي تضمنته هذه
المبالغة دفعا لتوجيه التقصيل التي وقوله تقديري أي سواء مر بصح أو لم يصر
وإن سلمنا سم (قوله) ودفع بأن تسليمه تقديري) أي فالمنع باقي حقيقة فلا يكون ترك ما قبل
الأخير ضارعا سم (قوله) مثال النوع أن يقال (الخ) قال شيخ الإسلام مثال النوع في
المعارضات غير المترتبة ومثاله في المترتبة ما ذكر أنه علة منقوض بكذا وإن سلم فهو
منقوض بكذا أه وهو مشعر بأن مثال المترتبة مقرونة في التقدير والشارح وفيه نظر لأن
ما ذكره المصنف بقوله وقد قال الخ مثال النوع في المترتبة وهذا كونه عدم تثبيل
الشارح هو واقعه على أمثلة النوع في غير المترتبة والأنواع المترتبة كانت أو غير مترتبة
فلنأمل سم وحاصله أن الاعتراض إما من نوع واحد أو من أنواع وفي كل إمام أن يكون
مع الترتيب نوع عدم الترتيب فلا أقسام أربعة ذكر المصنف واحدا وهو الاعتراض
بأمر مترتبة من نوع واحد وذلك قوله وقد يقال الخ وأمثلة الثلاثة الباقية كلها
الشارح بقوله مثال النوع الخ أي مثال الاعتراض بما هو من نوع واحد غير مرتب
وذلك واضح من المثال وكذا ما به - ذه من مثال الأنواع غير المترتبة والأنواع المترتبة
(قوله) ومنها اختلاف الضابط أي دعوى اختلاف الضابط والمراد بالضابط الوصف
المقتضى على الحكمة المقصودة كما نرى بذلك السيد (قوله) وجود أو مساواة) منصوبان
على التثنية ينحرفان عن المضاف أي لعدم الوقوف وجود الجامع أو مساواته أي لأن
اختلاف ضابط الأصل والفرع ينظر به ما عدم وجود الجامع ويلزمه في المساواة أو
عدم المساواة وان كان الجامع موجودا ليسم هنا تخطيط تركه لعدم قائلته (قوله) فأين
الجامع بينهما أي بين الضابطين حتى يتحقق الجامع بين الأصل والفرع وذلك لأن سببية
الأكراهة مقابلة لسببية شهادة الزور وإذ لم يوجد الجامع بين هذين السببين وهما الأكراهة

واشبهها. ثم يوجد الجامع بين الأصل والفرع وهذا شاهد الزور والمنكره (قوله وان
اشتركا في القضاء الى المقصود الخ) هذا بيان للاعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع
فكما يقول سلمان الجامع السببية فان كلاً سبب من الـ المقصود من ترتيب الحكم
على العلة وهو حفظ النفس هنا لكن ما غير متساويين في القضاء المذكور اذ هو في الاكراه
أشد من في شدة الزور وشرط القياس مساواة الفرع الاصل في علة حكمه واذالم
يتساوا الضابطان لزم عدم مساواة الفرع الاصل في علة حكمه وهذا أعنى قوله وان
اشتركا الخ راجع لعدم الوقوف بالمساواة كأن قوله في مرض بان الضابط الخ راجع لعدم
الوقوف بوجود الجامع (قرأ وجوابه بأنه القدر المشترك الخ) هذا جواب عن عدم وجود
الجامع وقوله وهو منضبط عرفاً فيصح أن يناط به الحكم (قوله أو بان القضاء)
جواب عن عدم المساواة فيهم منه أن كون الفرع أرجح في القضاء من الاصل يحصل
به الجواب من باب أولى كما أشار له العبد بشرح المختصر (قوله أي قضاء الضابط) أي
كأنه ادعى في الفرع وقوله مساواة القضاء الضابط في الاصل أي كالأكراه يعني ان قضاء
ضابط الفرع وهو الشهادة في المقصود من ترتيب الحكم وهو وجوب القصاص عليه
وهو حفظ النفس مثل قضاء ضابط الاصل وهو الاكره في ذلك بل هو في الفرع أرجح كما
أشار له العبد (قوله لا الفاء التفاوت) بالجر عطفاً على مدخول الباء من قوله وجوابه
بأنه الخ أي جواب القدر المشترك راجعاً لتقديم الالف بالفاء التفاوت بين الضابطين فان
التفاوت قد بانى اعتباره وقد لا يلقى فلا يصح أن يكون ضابطاً كما أشار الى ذلك الخارج
(قوله كما في العالم يقتل بالجاهل) يرفع العالم مبتدأ خبر الجملة بعده وكذا المثال الذي
بعده أي كما في قولنا العالم الخ (قوله والاعتراضات) أي السابقة واللاحقة كما يقبده
قوله كلها والاعتراضات هي المبرهنات في قياسها بالقواعد الشاملة لما يأتي من التقسيم
ولذا أراد الشارح كلها كما تقدم للتأنيدهم اختصاصها بما تقدم ولو أقر المصنف ذلك عن
التقسيم كما فعل البرماوى كان أولى فله شيخ الاسلام ومثل التقسيم في رجوعه الى المنع
الاستفسار على القول بوروده ووجه رجوع التقسيم الى المنع أنه يرجع اليه باعتباره أحد
مجملي المزدنيين ماعلى السواء وكان حاصل الاعتراض به أن هذا الدليل ممنوع لأن أحد
مجملي على السواء ممنوع ولا مرجح لإرادة الآخر ووجه رجوع الاستفسار الى المنع أن
حاصل المنع في الدليل على المطلوب لأنه لا يدل على معنى واضح فلا يقيد المطلوب بالقبال
الاستفسار ليس من الاعتراضات لأنه لا يقول هذا لا يصح لتصرعهم بأنه ضابطاً ولهذا قال
في الاحكام الاعتراض لأوّل الاستفسار وقال العضد وانت فعل انه أي الاستفسار
يرد على تقدير المدعى وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الأدلة فلا سؤال أعم منه أم
(قوله راجعة الى المنع) وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى قضاء تقصصاً لما على
ما سبق قريبا (قوله والمعارضة) هي تأنيده دليل يقتضى نقض أو ضد ما اقتضاه دليل
المستدل كما تقدم وياق (قوله لتصلح الشهادة الخ) مثال ما أشار له من النظر باعتبار

وان اشتركا في القضاء الى المقصود
فان مساواة ضابط الفرع
ضابط الاصل في ذلك (وجوابه
بأنه) أي الجامع (القدر المشترك)
بين الضابطين كالتصريح في القتل
فيم تقدم وهو منضبط عرفاً
(أو بان القضاء سواء) أي
أنه الضابط في الفرع الى
المدعى أو لا فله القضاء
في أصل المقصود كحفظ
نفسه فيما تقدم (الاعتراض
اشتركت) من الضابطين بان
يقسم التفاوت بينهما على
الحكم فانه لا يحصل الجواب به
لأن الشك قد بانى كما في عالم
يقول بالمدعى وقد لا بانى كما في
الخبر لا يقتل بالعبد (والاعتراضات)
كلها (راجعاً الى المنع) قال ابن
الحاجب كما سطر الجسد بين أو
المعارضة لا غرض المستدل
من اثبات مدعى عليه لئلا يكون
الاعتراض مدعى عليه لتصلح

البلوغ والذكورة والعقل والعدالة وغير ذلك من الشروط في الشاهد لتصح شبهته
واعتبار عدم شهادته في آخر مثله في الأوصاف المذكورة وشبهه بنقض ما شبهه الأول لتنفيذ
شهادة الأول المذكورة وتقبل (قوله ولا لامت) عطف على قوله اصبحت قدما له وضعفه
للدليل (قوله من عدم الخ) بيان لغرض المعارض والاشارة في ذلك للمدعى وقوله يمنع
مقدمة منه متعلق بالقدح وقوله أو معارضة عطف على القدح وضعفه للدليل وقوله وما
بشأومه أي بدليل بشأومه (قوله وقال المصنف) عطف على قوله قال ابن الحاجب (قوله)
لان المعارضة الخ) أي نريد حديثنا لنمنع ما يشبه للمعارضة وقوله في المعارضة يمنع العلة
عن الجريان نقسره إليها بلازم معناها فان معناها كما تقر وتقدم آتينا لقائمة قليل يقتضى
نقيض أو ضد ما اقتضاه دليل المستدل وظاهر أن هذا يستلزم عدم جريان العلة (قوله)
ومقدمها) أي مقدم الاعتراضات بمعنى الفواح فيكون الاستدسار من جهة الفواح
كما تقدم ما يفيد ذلك (قوله أي المتقدم) راجع للكسر وقوله أو المتقدم راجع للفتح
وقوله علم أي على يقينه اذهبها وكذا قوله فهو وطيلة أي لباقيها (قوله غرابه
أواجال) يمكن جزمها لان حيث قد تنضاف الى المفرد ورفعها على الابتداعان قبل
ما المشرع حينئذ لا يثبتها بالضرورة قلنا تقدير الوصف أي فيه أي في لفظ المستدل والخبر
مخدوف أي موجود ولا يثبت فيه كلام الشارح لان تقديره فيه لا يتعين للضرورة بل يحتمل
الوصفية وتقديره ان لم يرد بما قلنا فاسم ومثال الغرابية قولك لا يعمل السيد بكسر السين
أي الذئب ومثال الاجال قولك يلزم المطلقة أن تعد بالاقراء فطلب منك تفسير السيد
والاقراء (قوله أن يانها) أي الغرابية والاجال أي اثبات الغرابية والاجال بان يقول
انه غير مشهور بالاستعمال لغة ولا نحتاج الى الأول ولهم ان متعدد في الثاني وان لم يبين
تساوي ذلك المتعددي في اطلاق اللفظ عليه وعدم ظهوره في نفي منها كما يصرح بقوله
المصنف ولا يكلف الخ ولا يخفى أن مجرد اطلاق اللفظ على معان متعددة من غير بيان
التساوي المذكور وليس يمانع بالاجال لان مجرد ذلك البيان لا يستلزم بالاجال نعم هو
مقتضى ما يشبههم ذلك من قوله ويكفيه أن الامر عدم تفاوتها فكان المواد بيضاء بالاجال
بيان مظنة لا بيان نفسه حقيقة فانه سم (قوله وقيل على المستدل ان عدمه ما) أي
لا يانها فانه يفرضه (قوله بالاجال) متعلق بالمعرض (قوله ويكفيه أن الاصل الخ) أي
يكفيه أن يقول ان الاصل أي القالب عدم تفاوتها (قوله فيمين المستدل الخ) متعلق
على مخدوف التقدير وإذا كان الاصل أن يانها ما على المعارض وبين ذلك فيمين
المستدل الخ اشار لذلك الشهاب وقوله بين عدمه ما أي يتقل عن اللغة أو الشرع (قوله)
أو يفسر اللفظ بمجمل الخ) عطف على قوله يمين المستدل علامه فانه جواب آخر
عن الاعتراض بالاجال والغرابية وبعبارة القصد والجواب عن الاستدسار وبيان
ظهوره في مقصوده فلا اجال ولا غرابية وذلك اما لثقل على أهل اللغة واما بالعرف

هدم ذلك يكون بالقدح في صحة
الدليل يمنع مقدمة منه أو
معارضته بما يقاومه وقال المصنف
كعوض الخليلين انهما راجعة
الى المنع وحده كما قصر عليه
هنا لان المعارضة تمنع العلة عن
الجريان (ومقدمها) يكسر
الدال ويجوز قضاها كما تقدم
أو اثل الكتاب أي المتقدم أو
المقدم على الاستدسار فهو
طيلة لها كطيلة الجيش وهو
طلب ذكر معنى اللفظ في حيث
غرابه أو اجال) فيه (والاصح
أن يانها ما على المعارض لان
الاصول عدمه ما يتصل على
المستدل بيان عدمه ما لظهور
دليله ولا يكلف المعارض بالاجال
(بيان تساوي الدليل) الحق
للاجل لعدم ذلك عليه (ويكفيه)
في بيان ذلك حيث يصرح به (أن)
الاصول عدم تفاوتها وان عورض
بان الاصل عدم الاجال (فيمين)
المستدل مدعها) أي عدم
الغرابية والاجال حيث تم
الاعتراض عليه به ما بان بين
ظهور اللفظ في مقصوده كما اذا
اعترض عليه في قوله الوضوء
قربة فليجيب فيه النية بان قل
الوضوء يطلق على النظافة وعلى
الافعال المخصوصة فيقول
حقيقته الشرعية الثاني (أو)
يفسر اللفظ بمجمل) منه بفتح
الميم الثانية (قوله)

العام أو الخاص أو بالقرائن المشعومة معه وان يجوز عن ذلك كله فبالقسمة اه وظاهرها
 أن الجواب بالقسمة مشروط بالجواز بما قبله خلاف ظاهر عبارة المفسر
 ويجعل أن القسمة بالجزم مقصده الاشتراط بل الجري على العادة اذ لا يعدل عادة الى
 التفسير المذكور الا عند الجزم حال العسود واعلم أنه اذا فسره فيجب أن يفسره بما
 يصلح له لفظة والا كان من الالباب فيخرج عاوضت المناظر من اظهار الحق اه قال
 البعد قوله بما يصلح له لفظة أي يجوز استعماله فيه حقيقة أو مجازاً ونقله بالوجه يكون بما
 يرضى أهل اللغة في استعماله فيه وليس المراد أنه يجب أن يكون معناه القوي ولو قال
 لفظة أو عرفاً لكان أظهر اه فيصير المحتمل في كلام المصنف على معنى يكون اللفظ باعتبار
 استعماله فيه حقيقة أو مجازاً ومنقولاً وغير المحتمل على ما عده ثم ان هذا ظاهر اذا
 كان القدر في عبارة المستدل أمالوا راداً المستدل حل عبارة النص على خلاف الظاهر
 منها وان كان محتملاً فينبغي أن لا يفيد شيئاً لان التصور يجب حملها على الظاهر
 والعمل به الا بدليل سم وقوله أو تفسير اللفظ محتمل هو وان لم يدفع القرابة والاجال
 يتبين بمقصود المستدل الذي هو المراد المقصود من دفعه ان المقصود من دفعه
 بيان معنى اللفظ الذي اراده المستدل وذلك حاصل بما ذكر (قوله) وبغير محتمل كأن
 يقول وأثبت أسساً فيطلب منه تفسير اللفظ فيفسره بالجارف فقال هذا المعنى غير محتمل
 للأسس فيقول هذا اصطلاح (قوله اصطلاحية) أي موضع البشر (قوله) ورد الخ
 هذا هو الحق (قوله بكسر الصاد) هو في الأصل اسم مكان وأما اللفظ فمصدر
 (قوله دفعه) لاجال) على القبول كما يدل عليه قول الشارح الاتي وقوله بعدم
 الظهور في الاسترخاء لدفع الاجال وحاصل ما أشأله أن المستدل اذا قال لا معترض
 بالاجال اللفظ غير ظاهر في غير مقصدي اتفاقاً معي ومنك فليكن ظاهراً في مقصدي انما
 يلزم الاجال لو لم يكن ظاهراً في مقصدي ايضاً وهو خلاف الأصل فاختاره هل يقبل منه
 ذلك دفعاً للاجال الذي هو خلاف الأصل أو لا يقبل لان دعوى الظهور بعد بيان
 المعترض الاجال لا أثر لها (قوله) أي لو وافق المستدل المعترض فاعل وافق المستدل
 وضع ادعى رجوع السمة فيكون الكلام على وتيرة واحدة خلافاً لفاعل بعضهم فاعل
 وافق المعترض والمستدل معقوله (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال شيخ الاسلام هو الحق كما
 قاله شيخنا السكالي بن الهمام وغيره (قوله ومنه التفسير) هو راجع للتفسير مع
 وجوده في أحد احتمالين اللفظ مثله أن يقال في مثال الاستفسار للاجال فيعاصر
 الوضوء الخفيفة أو الأفعال الخصوصية والاول ممنوع أنه قريبة وقال جماعة مثاله في التردد
 بين أمرين أن يستدل على ثبوت المالك للمشتري في زمن خيار الشرط بوجوده وبغيره وهو
 البيع الصادر من أهله في محله فيقول المعترض السبب مطلق البيع أو البيع الذي
 لا شرط فيه والاول ممنوع والثاني مسلم اه كنه لا يقبل لانه مقفود في محل النزاع

أو بغير محتمل) منه ادخاها الاص
 أنه ناطق بلفظة جديدة ولا يجوز
 في ذلك بناء على أن اللفظة اصطلاحية
 ورد بان فيه فتح باب لا يفسد وفق
 قبول دعواه الظهور في مقصده
 بكسر الصاد دفعه للاجال لعدم
 الظهور في الاسترخاء) أي لو
 وافق المستدل المعترض بالاجال
 على عدم ظهور اللفظ في غير
 مقصده وادعى ظهوره في مقصده
 فقبل يقبل دفعه للاجال الذي
 هو خلاف الأصل وقيل لا يقبل
 لان دعوى الظهور بعد بيان
 المعترض الاجال لا أثر لها وان
 كانت على وفق الأصل (ومنه)
 أي من القواعد (التفسير) وهو
 كون اللفظ الموروث في الحديث
 (متردداً بين أمرين) مثلاً على
 السور (أحد هما ممنوع) بخلاف
 الآخر المراد

لأنه ليس يعال بالشرط بل بشرط الخبر ومثاله في أكثر من أمرين لو قيل في المرأة المسكنة
عاقلة يصح منها التكاح كالرجل قيل فيقول المعتز العاقلة إما بمعنى أن لها تمييزاً
أو لها حسن رأي وتدبيراً ولها عقل غير بزي والاولان ممنوعان والثالث مسلم ولا يكتفي
إذا الصغيرة لها عقل غير بزي ولا يصح منها التكاح ونحوها لهم بذلك أغايات
جعلهم المتنوع في كلام المصنف والمراد وسيأتي رده قاله شيخ الاسلام قلت الرد الذي
أشار اليه هو قوله عند قول الشارح بخلاف الآخر المراد ما نصه في وصف الشارح
الآخر أي المسلم بالمراد إضافة الرد قول لتركه ومن تبعه ان المراد هو المتنوع
لا المسلم لان جواب المصنف أغايات قد غرض المستدل على قوله لا على قولهم بل بما قولهم
على أن الاله عند المستدل مامنع والجواب لا يفيد ما أغايات بل جواباً بأنها متساوية
من مسائل الاله فقول المراد أي للمستدل لا للمعتز اه وحاصله أن جواب المصنف
المذكور أغايات على أن يكون المراد بالمتنوع في كلام المعتز هو المعنى الذي
لم يرد المستدل لان حاصل الاعتراض أن يقول المعتز للمستدل ان اللفظ الذي
أوردته في دليلك متردد بين مرادك وغيره وان كان الله على غير مرادك ممنوعاً عما لا يمكن
لما كان اللفظ في حد ذاته متردداً بين المعنيين على السواء لا معنى له على مرادك
لعله عليه حل اللفظ على أحد معنييه المستويين في إطلاق اللفظ عليه ما لا دليل وهو
تحكم وحاصل الجواب بيان أن اللفظ موضوع للمعنى الذي أراده فقط وأنه ظاهر
ففيه ون المعنى الآخر وأما إذا كان المتنوع في كلام المعتز هو المعنى الذي أراده
المستدل فلا يفيد الجواب المذكور لان حاصل اعتراضه حينئذ أن يقول اللفظ المذكور
وان كان متردداً بين مرادك وغيره لكنه لا يصح حله على مرادك فتعين حله على الغير
ولست العلة بوجوده في ذلك الغير فاما ما نسب حينئذ الجواب ببيان وجود الاله فيه فهذا
ايضاح ما أشار اليه وفيه أن يقال اذا كان المعتز مسلماً ان حل اللفظ على غير مراد
المستدل ممنوع لم يبق للاعتراض معنى ولا حاجة الى الجواب المذكور ولا يصح قول
المعتز ان حل اللفظ على مراد المستدل حل لا دليل عليه لوجود الدليل وهو عدم صحة
ارادة المعنى الآخر كما هو قضية تسليمه المذكور ولذا قال العلامة قدس سره ما حاصله
ان ظاهر كلام الشارح أن الأحكام المذكورة ممنوعة عند المعتز والمستدل جميعاً وان
معنى قوله الآخر المراد أي المستدل عندهما قال وهذا عندى تمام بل هو وان قوله
حينئذ لعدم تمام الدليل معه لا يخفى ما فيه اذ حيث سلم المعتز ارادة أحدهما للمستدل
ونعلق المنع بغيره عنده فكيف لا يكون تاماً والذي يظهر لي أن معنى المتأخر أحدهما أي
المراد للمستدل ممنوع أي عند الله تعالى والآخر الغير المراد له غير ممنوع عند المعتز
وهذا معنى صحيح حسن ويؤيده تعبير العبد وقتيله وفي الكمال ما يوافق ما قاله العلامة
ولا يخفى أنه الظاهر وأن جواب المصنف مناسب له ادعاه رده على المعتز ان

(والتمتر وروده) لعدم غام
 بالدليل معه وقيل لا يراد له
 يعترض المراد (وسواءه أن اللفظ
 موضوع) في المراد (ولو عرفنا)
 كماله يكون لغة (أو بأنه)
 ظاهر ولو بقريشة في المراد
 كما يكون ظاهر بغيره على بين
 الوضع والظهور (ثم المتع
 لا يعترض الحكاية) أي حكاية
 المستدل للأقوال في المسئلة
 المبحوث فيها حتى يختار منها
 قولاً لا يستدل عليه (بل) يعترض
 (الدليل) ما قبل غامه مقدمة
 منه أو بعده أي به مقدمة
 (والأول) وهو المنع قبل القيام
 لمقدمة (أما) منع (بجرد أو)
 منع (مع المستند) والمنع مع
 المستند (كأنسلم) كذا
 ولم لا يكون الأمر (كذا أو)
 لأنسلم كذا أو (أما يلزم كذا
 لو كان) الأمر (كذا وهو) أي
 الأول بقصده من المنع المجرى
 والمنع مع المستند (الناقضة)
 أي يسمى بذلك (فان احتج)
 بالمنع (لانتفاء المقدمة) التي
 منعها (فغصب) أي فاحتجابه
 لذلك يسمى غصباً لأنه غصب
 لتعصب المستدل (لأبصاره)
 المحققون (من) النظر فلا يستحق

سواء

ما أراد المستدل غير ما دمن اللفظ بأنه المراد منه بسبب أن اللفظ موضوع له فقط أو
 ظاهر بقريشة وإن كان موضوعاً له وبغيره خلافه ما أطلق به سم هنا تعاليج الإسلام
 (قوله) لأنه لا يعترض المراد أي بل يعترض غير المراد جمعه (قوله) وبين الوضع والظهور
 أي لأن لا عوى يدون بيان غير كافية (قوله) ثم المنع لا يعترض الحكاية الخ المراد بالمتع
 مطلق الاعتراض سواء كان متعاً بالمعنى المعروف أم لا بدليل الأقسام التي ذكرها والمعنى
 ثم الاعتراض لا يعترض الحكاية أي لا يتوجه عليه بل يعترض الدليل أي يتوجه عليه
 وقوله أي حكاية المستدل للأقوال أي ولومع أدلتها فلا يتوجه المنع على الأقوال ولأعلى
 أدلتها المحركة ما لم ينصب نفسه لاختيارها أقول المصنف بل الدليل أي الذي أقامه
 واختاره لأطلاقاً واعلم أن المنع الذي لا يعترض الحكاية هو المنع بمعنى الاعتراض
 المنقسم إلى الأقسام التي تؤخذ من كلام المصنف أما المنع بمعنى طاب تعصب الحكاية
 فيعترض الحكاية ولذا قال العسدي أدابه ولا يمنع النقل والمدهى الإجماعاً إذ المنع
 طلب الدليل على مقدمته اه أي مقدمة الدليل وذلك المعنى المجازي بالمنع هو بالنسبة
 للنقل طلب تعصبه وباللهجة للمدعى طلب الدليل عليه سم (قوله) أما قبل غامه أي
 قبل استنتاجه فيدخل منع المقدمة الأخيرة وقوله لمقدمة المراد بها ما يتوقف عليه
 الدليل فبقينا أول مقدمات الدليل وشراطينها كإيجاب الصغرى والكبرى مثلاً في
 الشكل الأول والمراد بها أيضاً ما يشمل الواحدة والاكثر من الواحدة كل منع المتوجه
 إلى كل من مقدمات الدليل فانه من أفراد المنع فالمراد ما يصدق عليه مقدمة الدليل
 أعم من أن يكون بعض مقدمات الدليل أو كل واحدة منها كما تبين وأعلى ذلك
 وعبارة السمرقندي والناقضة هي منع مقدمة الدليل قال المسعودي كغيره أي بعض
 المقدمات أو كلها على سبيل التفصيل والتعيين اه وقول المصنف لمقدمة متعلق
 يعترض واللام تعليلية وفيه مضاف محذوف أي لمنع مقدمة أو متعلق بالمنع المقدري
 قوله بل يعترض فان ضميره يعود للمنوع لكن يلزم على هذا عمل صغير المصدر سم (قوله)
 أو مع المستند المستند ما ذكره المنع لزعم أنه يستلزم تعصب المنوع وله صور خمسة
 بالاحتمال المعنى لأنه إما أن يكون مساوياً لتعويض المنوع أو أخص منه مطلقاً أو
 أعم كذلك أو أعم من وجه وأخص من وجه أو مابياً نامتها وروان لا يجوز الاستدلال بها
 ولا يقع العمل بطلانها وهما الأعم من وجه والمباين وأما الأعم مطلقاً فلا يجوز
 الاستناد به ولكن ينفع العمل بطلانها والأخص مطلقاً بالعكس وأما المساوي فيجوز
 الاستناد به وينفع العمل بطلانها (قوله) كأنسلم كذا مثال للمنوع وقوله لم لا يكون الأمر
 كذا مثال للمستند (قوله) أي يسمى بذلك) ويسمى أيضاً بالنع التفصيلي (قوله)
 لا يصحها المحققون أي لا ستلزامه الخطأ في البحث ومحل ذلك ما لم يقم المستدل لدلائله على
 تلك المقدمة التي منعها المعترض فان أقامه فلم يعترض سينتقد الاستدلال على انتفاء

المقدمة

المقدمة المذكورة ويكون ذلك معارضة في المقدمة وهي جائزة وبعبارة بعض مقدمات البحث وأما إقامة الدليل على نفي مقدمة من مقدمات الدليل وذلك أمان أن يكون بعد إقامة المعال دليلاً على اثباتها وهو المعارضة في المقدمة فثبت في أقسام المعارضة وأما بان يكون قبلها وهو القصب الغير المسبوع لاستلزامه الخط في البحث اهـ (قوله) وإن شئت أجمع مع الدليل الخ قال السكالي واعلم أن آية بكلمة مع في قوله أجمع مع الدليل لا يلائم جعله المقسم مع الدليل إذ لا معنى لكون الشيء مع نفسه واللافت أن يجعل المقسم مع الدعوى كان يقال ثم المنع أي منع الدعوى لا يعترض المسكالية بل الاستدلال أما منع مقدمة معينة الخ اهـ قال سم وأقول أما قوله إذ لا معنى لكون الشيء مع نفسه فقد أجاب عنه شيخ الإسلام حيث قال مانعه قوله ثم المنع أي الاعتراض بمنع أو غيره ففاعل يعترض المنع به هذا المعنى لا بالمعنى المصطلح عليه فقط للتأويل المعنى في قوله الآتي والثاني أجمع مع الدليل أو مع تسليمه إلى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع ضده ولا معنى له بهذا لئلا يثبت قول الهزاني ~~فكان ينبغي~~ الاقتصاد على قوله مع الدليل ولم يظهر للفظ مع اهـ ولا ينبغي أن حاصل ما أجاب به جل قوله والثاني على المنع الغير المصطلح عليه فقوله والثاني أجمع مع الدليل من قبيل كون الشيء مع فرد وهو صحيح لأن الشيء يصاحب فرد لأنه في ضمنه وقوله أو مع تسليمه لا يلزم منه كون الشيء مع ضده لأن تسليم الدليل لا يصاد المنع بمعنى مطلق الاعتراض لأنه يجمع معه كافي المعارضة فانها تجميع تسليم الدليل مع انها مع معنى مطلق الاعتراض واعتراض فرد وهو المنع الخاص الذي هو منع الدليل هذا ولكن قد يعترض سقوط قول العراقي المذكور عما ذكره لأن ما ذكره صحيح لمع والعراقي لم يمنع به بل منع الاحتجاج بها فلا يمكنه في ذكره أن منع قد يجاب بأن تسكتها المقابلة لقوله أو مع تسليمه وأما قوله والآخر أن يجعل المقسم مع المدعي فبمعنى بحث لأن المنع بعد تقييده بكونه المدعي كيف يصح تقييده بكونه للدليل كما هو لازم على هذا التردد إذ المعنى عليه بل منع المدعي يعترض الدليل فيصير حينئذ في تعصبه إلى التسكاف فلستأمل سم قلت بعد هذا كله لم يظهر للفظ مع فاندتوا قول بأن فأنتم المقابلة لقوله أو مع تسليمه يقال عليه لا فائدة أيضاً ~~فكان~~ في قوله أو مع تسليمه حتى يحتاج لذكر ما يقابلها فكان الالتماع والأوضح حذفه في الموضوعين (قوله) وصورته أن يقال الخ) له صورة أخرى أيضاً هي أن يقال دللنا على إحدى مقدمتيه أو مقدماته فائدة فالتنقض الاجمالي له صورتان كما ذكره علماء البحث (قوله) الذي هو منع بعد تمام الدليل مقدمة معينة منه) قال السكالي وتبعه شيخ الإسلام ظاهره أنه يعتبر في معنى التنقض التفصيلي كون المنع بعد تمام الدليل وفي معنى المناقضة كونه قبل تمام الدليل وليس كذلك بل المناقضة والتنقض التفصيلي اسمان لمنع المقدمة معينة قبل تمام الدليل أو بعده اهـ وبعبارة بعض مقدمات الآداب فالتناقضة وتسمى نقضا تفصيليا ومنعاً أيضاً وهما أكثر استعمالهما هي منع مقدمة معينة والمزاد ما يتوقف عليه صحة

وقيل يسمع فيسحقه (والثاني)

وهو المنع بعد تمام الدليل (أما)

مع منع الدليل بناء على تخلف

حججه فالتنقض الاجمالي

وصورته أن يقال ما ذكرتم

الدليل غير صحيح فالتنقض الحكم

عنه في كذا وصف بالاجمالي

لأن جهة المنع فيه غير معينة

بخلاف التفصيلي الذي هو منع

بعد تمام الدليل مقدمة معينة

منه

الدليل مادة أو ضرورة أعني طلب الدليل على صحته ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد اه وقد
 يمنع أن نأظره ما ذكر لأن الذي هو الخ وقع صفة للنقض التفصيلي والاصل في الصفة
 هو التخصيص دون الكشف والتفسير فهو الظاهر فيكون فيه اشعار بعدم انحصار
 النقض التفصيلي في هذا القسم ولعل وجه اقتضائه عليه مشاركته للنقض الإجمالي
 في كونه بعد تمام الدليل فناسب تخصيصه بالفرق قاله سم (قوله) أو مع تسليبه لا يقال
 كيف جعل هذا قسما من الاعتراض على الدليل مع أنه مسلم لنا نقول لم يجعله قسما من
 ذلك بل من مطلق الاعتراض فهو هنا وارد على المدلول لا على الداميل قاله شيخ الاسلام
 قلت لأرب أن القسم هو الاعتراض على الدليل فيلزم وجوده في كل قسم من الاقسام
 فجعل هذا قسما من مطلق الاعتراض وان كان هو الصواب خلاف صنيع المصنف وقد
 يقال هو متعلق بالدليل في الجمله لتعلقه بمتعلقه وهو المدلول (قوله) أي بنى ما قلت
 الاقعد في حل الحق أن يقول أي بنى مدلول ما ذكرت اه كمال وكان ملحظه أنه في الحق
 جعل المنفى المدلول حيث قال بما ينافي ثبوت المدلول وقديمه نارض ذلك بأن ما قاله
 الشارح أدل على المطلوب وأمكن في بيانه لأن المتبادر من مدلول ما ذكره الذي هو الدليل
 هو مدلوله المطابق وهو لا يلزم أن يكون هو المدعى بل قد يكون ملزومه قاله سم (قوله)
 وعلى المنوع الدفع بدليل) يعني أن يكون المراد بالمتنع هنا المنع الخاص لا مطلق
 الاعتراض بدليل قول الشارح ولا يكتفيه المنع اذ من مطلق الاعتراض المعارضة
 وبكتفيه المنع فيها استخدام قول المصنف والشارح وينقلب المعتراض بهما مستدلا
 والعكس ومنه النقض وقد قال المعتض في آداب أو نقض بالاضطراب أو عورض بدليل
 اختلاف في صورتين صرت أجم المستدل مانعا اه فليست سم (قوله) بدليل
 متعلق بالدفع (قوله) إلى الختام المطلق أي بجزء المستدل فهو مصدر مضاف لفعله
 وفاعله المعتراض (قوله) أو الزام المتع الخ) عطف على الختام والمصدر مضاف للمفعول
 وفاعله المستدل أي إلى أن يلزم المستدل المانع فالزام من جهة المستدل كما أشار به
 الشارح بقوله من جانب المستدل (قوله) ان انتهى إلى ضروري الخ) مثال ما ينتهي إلى
 ضروري أن يقول المستدل العالم حادث وكل حادث له صانع فيقول المعتراض لا أسلم
 الصغرى فودفع المستدل ذلك المنع بالدليل على حدوث العالم فيقول العالم متغير وكل
 متغير حادث فيقول المعتراض لا أسلم الصغرى فيقول له المستدل ثبت بالضرورة تغير
 العالم وذلك لأن العالم قسما من اعراض واجرام اما الاعراض فتغيرها شاهد كالنغير
 بالسكون والحركة وغيرهما فلزم كونه لحادثة وأما الاجرام قائما ملازمة لها ولا يلزم
 الحوادث حادث فثبت حدوث العالم ومثال ما ينتهي إلى المشهورة وهي قضية بسم
 العقل به بواسطة اعتراف جميع اناس اصلحه عامة أو غير ذلك كأن يقال هذا ضعيف
 والضعيف ينبغي الاعطاء اليه فيقول له المعتراض لا أسلم الكبرى فيقول له المستدل

(أو مع تسليبه) أي الدليل
 (والاستدلال بما ينافي ثبوت
 المدلول فالعارضة فيقول
 في صورتها المعتراض للمستدل
 (ما ذكرت) من الدليل (وان دلل)
 على ما قلت (فنعنى ما يتنبه)
 أي بنى ما قلت ويذكره (وينقلب)
 الاعتراض بهما (مستدلا) والعكس
 (وعلى المنوع) وهو المستدل
 (الدفع) لما اعتراض به عليه
 (بدليل) ليس له دليله الأصلي
 ولا يكتفيه المنع (فان منع مانعا
 فيكيا) من المنع قبل تمام
 الدليل وبعد تمامه الخ (وهكذا)
 أي المنع ثالثا ورابعا مع الدفع
 وهو (إلى الختام المطلق) وهو
 المستدل (ان) ينقطع بالتنوع أو
 الزام المتع وهو المعتراض (ان)
 انتهى إلى ضروري أو يصدق
 مشهور) من جانب المستدل فلا
 يمكنه الاعتراض لذلك

مراعاة الضعيف تحصل بالاعطاء اليه والاعطاء اليه محمودة عند جميع الناس فمراعاة
الضعيف محمودة عند جميع الناس فينبغي حينئذ الاعطاء اليه وقول المصنف أو يفتي
مشهور ظاهره ان القياس المركب من يقيني وغير يقيني يسمى يقينيا وليس كذلك بل
اليقيني ما كانت جميع مقدماته يقينية وأما ما كان بعض مقدماته يقينيا فليس من
اليقيني لان المركب من اليقيني وغير اليقيني غير يقيني كما هو مقدر (قوله خاتمة القياس
من الدين وثالثها الخ) حاصل كلام الركني ان هذه المذاهب المعترضة وتبعه السيموطي
فقال اختلفت في القياس هل هو من دين الله على مذاهب المعترضة نقلها أبو الحسن في
المعنى ما هي في جمع الجوامع ثم الخ ثم قال الركني والحق ان دعواي بالدين الاحكام
المقصودة لانفسها بالوجوب والتدب فليس القياس كذلك فليس دين وان دعواي
ما تعبدنا به فهو دين اه ولما كان كونه من الدين ظاهرا موافقا لقواعد أهل الحق
صحة المصنف ولم يبال بكون ذلك متوقفا على المعترضة على أنه يحتمل أنه رأى لأهل الحق
أيضا سم (قوله لانه مأثور به) فيه إشارة الى قياس من الشكل الاول تقريره القياس
مأثور به وكل مأثور به من الدين دليل الكبري ان الدين ما يدا الله به أي بطاع وكل
مأثور به يدا الله به أي بطاع لانه باسئال امره يكون مطعاه ولظهور التكبري
ودليلها تركه ما ودليل الصغرى ما ذكره من الآية لكن بحث فيه بان الاعتبار
يجوز ان يكون المراد به في الآية الاتصاف فلا تدل على القياس سم وقد يجب بان
الاتصاف مشتمل على القياس أيضا فان من رأى شخصا حل به عقاب بسبب ما وقع منه
من الخافاة يقول لو فعلت مثل فعله لحل لي مثل ما حل به فالاعتبار لا يخرج عن قياس
الشيء بالشيء فليتأمل (قوله ثابت مسقر) أي متصف في الواقع غير منقطع وقدره ان
ذكر الاول مستدرك لازمه للثاني الآن ية لذكره مع ذلك إشارة الى اعتباره في مفهوم
الدين ولرفع فهم ان المراد بالمسقر ما لو وجد كان مسقرا فصدق بالعدم بقى ههنا بحث
وهو انه ان أراد بالمسقر ما يكون فعله مسقرا في كل وقت فن الدين قطعا ما لا يكون كذلك
وان أراد به ما يتكرر فعله فالقياس كذلك لانه يتكرر بتكرار الحاجة فهو كره في
الاستفارة مثلا يتكرر بتكررها وان أراد به ما يكون مشروعا في حق كل احد أرى
حق الاكثر أو ما لو وقع دم في الدين قطعا ما ليس كذلك وان أراد به غير ذلك فليس
فليتأمل فاه سم (قوله والقياس ليس كذلك) أي ليس ثابتا مسقرا أي لم يتجمع
فيه الامران لتختلف الثاني أعني الاستمرار عنه هذا هو لظاهر التصديق وقوعه ونحقق
الاستغناء عنه في الجملة كما يشهد قوله لانه قد لا يحتاج اليه أي فلا يكون مسقرا وان كان
ثابتا واحتمال ان معنى ليس كذلك أي ليس ثابتا مسقرا بمعنى انتهاء كل من الامرين
عنه لانه قد لا يقع مطلقا بالنسبة لبعض الاوقات أو بالنسبة لبعض الناس أو لبعض
المسائل بعيد جدا سم (قوله حيث يتعين) ينبغي أن المراد تعينه للاستدلال كما يشهد

• (خاتمة) •

(القياس من الدين) لانه مأثور
به لقوله تعالى فاعتبروا يا أولى
الابصار وقيل ليس منه لان اسم
الدين انما يقع على ما هو ثابت
مسقرا والقياس ليس كذلك لانه
قد لا يحتاج اليه (وثالثها) منه
(حيث يتعين) بان لم يكن
للمسئلة دليل غير مختلف ما اذا
لم يتعين لعدم الحاجة اليه

من قول الشارح بان لم يكن للمسئلة دليل غيره والا فغير دان لا يكون للمسئلة دليل غيره
لا يقتضي كونه فرض عين سم (قوله كما عرف من تعريفه) قال العلامة يعني بانه
من أدلة الفقه الاجالية وهذا يقتضي ان الأدلة هي نفس الكتاب والسنة والاجماع
والقياس والصواب ان أدلة الفقه الاجالية هي القواعد الباحثة عن أحوال هذه
الأدلة أو العلم بتلك القواعد التي آخر كلامه وتعبه . سم بان ما هنا محال على تعريف
الاصول السابق ومبني عليه وقد فسر الاصوليون الأدلة فيه بتلك المقررات وفي ذلك
التعريف صراحة كما أشار إليه الشارح هناك وقد قرنا هناك بحيث خلص منه أن
المراد ان أصول الفقه هي القواعد المدكورة فما هنا فيه تلك المسألة أيضا ما يحذف
الاضاف من قوله والقياس والتقدير ومباحث القياس أى المسائل التي يبحث فيها عن
أحواله وامام من قوله . ن أصول الفقه والتقدير من وضع أصول الفقه أى من أجزاء
أصول الفقه لما تقر من أن الموضوعات من أجزاء العلوم فان قيل قضية هذا أن
القياس عند الامام ليس من موضوع الاصول وعلى هذا لا يكون اثبات حجته من
الأصول وهو مناف لقول الشارح في تقرير مذهبه وانما يبين في كتبه المتوقف فرض
الاصولى من اثبات حجته المتوقف عليها لنفسه على بيانه فانه كما قال شيخنا الشهاب
ويشبان اثبات حجته من أصول الفقه فاقا من لازم ذلك كون القياس موضوعا لانه
انما يبحث في الفن عن أحوال موضوعه قلنا قد يتبع انه يشهد بذلك بانتمزج فرض
الاصولى أهم من أصول الفقه وانه ليس كل ما يتوقف عليه الفقه يكون من اصول
الفقه ألا ترى ان طرق الاستفادة وطرق المستفاد مما يتوقف عليها الفقه وليست
من الاصول عند المصنف كما تقدم بيانه اول الكتاب أو يقال مراد الامام ان بيان نفس
القياس وبيان أركانه وشروطه وأقسامه ونحو ذلك ليس من أصول الفقه وان كان
بيان حجته منه فلا ينافي انه من موضوع الاصول لكن قول الزركشى ما ليس منه شبهته
أى الامام أن أصول الفقه أدلته وأداته انما تطلق على المقطوع بها والقياس لا يفسد
الاتقان وهذا ممنوع لان القياس قد يكون قطعيا سلمنا لكن لانسلم ان أصول الفقه
عبارة عن أدلته فقط سلمنا لكن لانسلم ان الدليل لا يقع الاعلى المقطوع به اه يدل
على أن بيان حجته القياس ليس من الاصول سم (قوله وانما يبين في كتبه) أى مفهومها
واركانا وشروطا واحكاما (قوله من اثبات الخ) بيان الفرض الاصولى وقوله المتوقف
نعت سبب لقوله حجته وقوله الفقه فاعل بالمتوقف وقوله على بيانه متعلق بشوقف من
قوله لتوقف والضمير في بيانه للقياس (قوله يقال انه دين الله) أى يجوز ان يقال ذلك
(قوله وشرعه) تفسير لادين هنا (قوله ولا يجوز ان يقال فانه الله) أى يحرم ذلك كما هو
المتبادر من نفي الجواز وقد يجبه أن يقال ان قصد قائل ذلك ان الله تعالى قال ذلك
صريحاً يدل عليه بقول خصه بالخير هو واضح لانه كذب على الله وان قصد ادخل عليه
وارشده اليه بحكم المقيس عليه ودليله فينبغي عدم التزم به ويبقى الكلام حال الاطلاق

(و) القياس (من أصول الفقه)
كما عرف من تعريفه (خلافاً
لامام الحرمين) في قوله ليس منه
وانما يبين في كتبه المتوقف فرض
الاصولى من اثبات حجته المتوقف
عليها الفقه على بيانه (وسم)
المقيس قال السجستاني قياس الله
دين الله وشرعه (ولا يجوز ان
يقال فانه الله) ولا ريب لانه
مستعبط لامتنوع

وهو محل نظر وقد بانتم فيه عدم التحريم لاقبال الاثني وعدم تعدد الكذب على
انه قد يتوقف في التحريم في القسم الاول اذا قال ذلك بناء على غلته لان كل شيء قد فيه حكم
فالمقيس حكمه قاله الله وله هذا قالوا ان القياس يظهر الحكم لاموجوده لخاصية الامر انه
قد لا يكون ما يظهره القياس هو حكمه في الواقع فاذا اثن احدنا حكم المقيس في
الواقع هو ما اثنه القياس فقد اثن ان الله قال ذلك فنبين أن لا يحرم لان القول بالظن
لا يحرم لا يقال الحرمه من وجه آخر وهو نسبة القول اللفظي كما هو المتبادر من القول
الى الله لا بالقول لو اقتضى هذا المقدار التحريم لحرم هذا القول بالنسبة لمحكم
المقيس عليه ايضا فانما لم قاله سم قلت كون مجرد القول بالظن لا يحرم بمجرد النسبة
قول ذلك المظنون لله تعالى محل توقف فتأمل (قوله على المجهدين) محل كونه فرض
ككتابة على المجهدين بالنسبة للمقدين اذا تعاقبوا واجب واما بالنسبة لهم فينبغي أن
يكون فرض عين على كل منهم لاستتاع تقليد بعضهم بعضا (قوله بان لا يبعد غيره في
واقعة) أي او اراد العمل هو او المقتضى الذي يطلب منه البيان املو اراد الاعراض عنه
حيث يجوز ذلك لم يجب مطلقا فضلا عن تعينه قاله سم (قوله أي يصير فرض عين عليه)
أشار بذلك الى أن التعيين على خلاف الاصل وانما حصل بطريق الضرورة سم أي
فصيغة تعقل في كلام المصنف للضرورة أي يعرض له التعيين كتحصيل الطين أي صار مجزأ
أي عرض له الجربة (قوله أي الغائبة) فسره لان ثبوت الفارق في الجملة من ضرورة
التعدد اذ لو اتقوا رأسا اتقوا التعدد فليس المراد بنفسه انتفاء ثبوته بل انتفاء تأثيره وهو
معنى الغائبة فكان المتع على حذف مضاف سم (قوله أو كان ثبوت الفارق الخ) يتحول
للعبرة من ظاهرها الموهوم لفساد لاقتضائه عوضه سم كان الى نفي الفارق وهو فائد
لان ما كان نفي الفارق فيه احتمالا لضعفه وانفي لا يلحق وكان المصنف انشكل على
ظهور العيني وصحة عود الضمير على المضاف اليه وان كان الاكثر عوده على المضاف
(قوله في الغاء الفارق) أي المذكور في المسالك العاشر (قوله كقياس العمياء على
العوراء الخ) وجه الفارق فيه ان يقال العماء ترشد للمرى الحسن بخلاف العوراء
فانهم ساءوا كل اليهم ها هو ناقص فلا تسمن فيكون العوراء مظنة الهزال وجوابه أن
المنظور اليه في عدم الاجزاء نقص الجمال بسبب نقص غلام الخفاضة لا نقص السن
(قوله وهو ما كان احتمال تأنيب الفارق فيه قويا) قال شيخ الاسلام أي وكان احتمال
نفي الفارق أقوى فيه ليصح القياس اه وكان وجه ذلك ان القياس فرع ترجيح
عدم الفارق اذ لو تساوى احتمال تأنيب الفارق وعدم تأثيره لم يمكن الغاء لانه ترجيح
بلامر محتمل فحال شيخ الاسلام وقد يؤخذ من هذا شمول النفي للشيء لان احتمال تأنيب
الفارق فيه قوى ولا اذهب جمع الردد واحتمال نفي الفارق أقوى والاصح القياس
عندنا ومعلوم عدم شمول الجلي له اذ لا يصدق عليه ضابطه المذكور كما هو ظاهر وقد يقال

(ثم القياس فرض كفاية) على

المجهدين (يتعين على مجموع

احتجاج الله) بان لا يبعد غيره

في واقعة أي يصير فرض عين

عليه (وهو جلي ونفي فالجلي

ما قطع فيه بنفي الفارق) أي

بالقائه (أو كان) ثبوت الفارق

أي تأنيبه (احتمالا ضعيفا)

الاول كقياس الامة على العبد

في تقويم حصة الشرى على

شريكة المعتق والموسر وعقوله

عليه كما تقدم في حديث

الصحابين في الغاء الفارق

والثاني كقياس العمياء على

العوراء في المنع من التضحية

الثابت بحديث السنن الاربع

أربع لا يجوز في الاضاحي العوراء

الذين عوروا الخ (وانفي خلافه)

وهو ما كان احتمال تأنيب الفارق

فيه قويا كقياس القتل بعقل

على القتل بمعدن في وجوب

القصاص

في الثقل (وقيل الجلي هذا) أى

الذى ذكر (واتلنى الشبه

والواضح بينهما وقيل الجلي)

التماس (الأولى) كقياس الضرب

على التأنيف في التصريح (والواضح

المساوى) كقياس احراف حال

البيتم على آكله في التصريح (واتلنى

الادون) كقياس التفاسح على

البرق باب الرابطة. ثم تم الجلي

على الاول يصدق بالادنى والمساوى

فلينأمل (وقياس العلة ما صرح

فيهما) كأن يقال يجرم التبيذ

كأنه للاسكار (وقياس الدلالة

ما جمع فيه بلازمها فآثرها

فحكها) الضمائر له وكل

من السلافة قبل عليها وكل من

الآخرين منها دون ما قبله كما

دلت عليه الفاسم مثال الاول أن

يقال التبيذ حرام كأنه يجماع

الرخصة المشتددة هي لازمة

للاسكار ومثال الثاني أن يقال

القتل يقتل بوجوب القصاص

كأنه يقتل بمحدد يجماع الاثم وهو

أثر العلة التي هي القتل العمد

العدوان ومثال الثالث أن يقال

تقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون به

يجماع وجوب الدية عليهم في

ذلك حيث كان غير معدود وحكم

العلة التي هي القطع منهم في

الصورة الاولى والقتل منهم

في الثانية

مثل ذلك في جامع بمجرد الاسم أو الوصف التقوى على القول باعتبارهما فلينأمل اه

وفي مجملته الخلاف ما قطع فيه بالفارق ووجه ترك الشارح إياه عدم صحة إرادته

لفساد القياس حينئذ والكلام مع صحة القياس كاعلم بما تقرّر سم (قوله وقد قال

أبو حنيفة بعدم وجوبه في الثقل) جعله كشبه العمد وقرق منه وبين المحدثين الحد

وهو المقرق للاجزاء. ووضوعة للقتل والمثقل كالعصاة موضوعة للتأديب بالاصالة

له عدم تقرق بقى الاجزاء وروايت المراد بالثقل المحقق بالمحدد ما يقتل غالباً كما عجز

والدبوس الكبير ونحو هدم الحداد شيخ الاسلام (قوله أى الذى ذكر) يعنى ما قطع فيه

بنى الفارق أو كان ثبوته احتقالات معناه (قوله والواضح بينهما) المفهوم منه ان المراد

بما يتبينهما ما عداهما فتدريج فيه ما كان احتقالات تأثير الفارق فيه قويا بما عدا الشبه

ان شئت على ما تقدم وما كان الجمع فيه بمجرد الاسم والقب والوصف التقوى وقد يستشكل

عد ذلك من الواضح مع عدم الشبه من اتلنى الآن يكون الكلام فيعلها ما كان الجمع

فيه بمجرد ما ذكر فلينأمل سم (قوله ثم الجلي على الاول الخ) قضيته ان الجلي على الثانى

والثالث لا يصدق بما قاله وهو كذلك فى الثالث لان الجلي على الاول أهم منه على

الثالث لانه بقائه وبقاؤه يتناول الواضح فيه واحاق الثانى تخضع لاحتقاده ثم يف الجلي

فيه وفى الاول وعليه فالمراد باننى فيه ما والواضح فى الثانى قياس الادون لكنه فى الخفى

فى الله تعالى ادون منه فى الواضح اه شيخ الاسلام (قوله فلينأمل) أشارتا لتأمل الى أن

فى صدقه بالاولى خفاء لان القطع بنى الفارق أو ثبوته مرجوحا يتبادر منه المساواة

قولك لا فارق بينهما غاية انها سواء ذلك مظاهر فى غير الاولى توجه صدقه بالاولى ان

معنى كونهما سواء المساواة فى الحكم أى ثبوته لا فى علته فقد تكون هى فى القرع

أقوى منها فى الاصل وان كانا. وافى أصل ثبوت الحكم فاه العلامة وهو اولى بمأقوله

المكالم واباعه (قوله وقياس العلة) اصرح فيه بها) قال شيخ الاسلام قياس العلة هنا

شامل لما اذا كانت المناسبة فى علته ذاتية وغير ذاتية فهو اعم من قياس العلة فى قواهم

وا يصار الى قياس الشبه مع امكان قياس العلة انتهى وقضيته شمول قياس العلة هنا

لشبه يتأصل على فيه مناسبة بالتبعية كما فاده قوله فى ذلك التردد ما تضمن غير مناسبة

اى لا بالذات ولا بالتبعية فخرج بقية الاسئلة ثم فى كون المناسبة بالتبعية موجود فى

جميع أفراد الشبه نوقد فاته لا يظهر فى نحو الشبه الصورى فلينأمل سم (قوله

ما جمع فيه بلازمها) المراد باللازم اللازم العقلى او العادى فان لائحة المشتددة لازمة

عقلا لعودة الاسكار بخصوص أى المقتضى اصالة فلا يرد الاثر كالاتم في المثال

الاتى فاته أيضا لازم أى شرعى وانما قيدنا الاسكار بالتحريم ولا يبطل الزوم بنحو

الحشيش فانه مسكوم مع انتفاء الرخصة المشتددة فلينأمل سم (قوله الضمائر له)

أى للدلالة كما قد يتوهم (قوله يجماع وجوب الدية عليهم فى ذلك) اى فى القطع

والقتل (قوله وهو حكم العلة) الضمير لوجوب الدية (قوله التى هى قطع منهم) اى

خطأ وكذا قولوا القتل منهم (قوله من القصاص والدية) بيان لموجب الجناية وقوله
 الفارق بينهما أي الموجبين وقوله على الآخر أي الموجب الاستمرار على الاستدلال
 واعلم أن كلامنا قتل الجماعة بأحد في العمد وجوب الدية بالقطع عليهم في الخطأ من
 ثابت معلوم من الشرع وأما قطع الجماعة بأحد في جهول حكمه من النصوص
 الشرعية فثبت معلوم وهو وجوب الدية عليهم بالقطع فلا يقال الاستدلال بأحد
 الموجبين على الآخر خصكم (قوله والقياس في معنى الأصل) انما يسمى بذلك لكون
 القصر فيه بمنزلة الأصل لنفي الفارق بينهما فقوله والقياس في معنى الأصل أي والقياس
 السائد في معنى الأصل أي بمنزلة (قوله ويسمى بالجلي كما تقدم) قال العلامة الذي يسمى
 به فما تقدم هو ما قطع فيه نفي الفارق وكان تائرا، ضعيفا وهذا الذي هنا أعم من ذلك
 اه وقد يقال مع تسليم أن هذا أعم من ذلك لم يقدح ذلك في قوله كما تقدم بناء على أن
 المراد أنه تقدم في الجمله لتقدم بعض أنواعه سم (قوله كقياس البول في الماء صوبه
 الخ) البول هنا باب العنق المصدري والضمير في صوبه راجع إليه يعني العين فهو من قبيل
 الاستخدام سم (قوله في مقصود المنع) هو انفاذ المساءلة وتقديره وقوله الثابت نفت
 للمنع (قوله وهو دليل الخ) ظاهره أن الاستدلال عبارة عن نفس الدليل المذكور وأنه
 ليس على حذف المضاف أي ذكر دليل وهو كذلك كما صرحوا به قال ابن الحاجب يطلق
 أي الاستدلال على ذكر الدليل ويطلق على نوع خاص منه أي من الدليل وهو
 المقصود أي هو هنا نفي ولا إشكال في ذلك لأنه أمر اصطلاحى وغاية ما يفضل أنه مقبول
 اصطلاحى فيحتاج إلى المناسبة بين المعنى الاصطلاحى والمعنى الأصلى كما هو حق سائر
 المنقولات والمناسبة هنا في غاية الوضوح كما لا يخفى سم (قوله وقد عرف كل منها)
 كذا في العمد وثالث أن نقول المذكور في تعريف المستفاد لفظ النص أنه يطلق
 أيضا على ما لا يحتمل الأصعي واحد أو لاقر سنة هنا على أنه أراد به الكتاب والسنة فقوله
 فلا يقال الخ محل بحث اللهم إلا أن يجاب بأن المتبادر من لفظ النص هو الكتاب والسنة
 وبأن قرنه بلفظ الإجماع والقياس قرينة على أن المتبادر من المقرون
 به هو ذلك فليتأمل سم (قوله فيدخل فيه القياس الآخر الخ) هذا بناء على أن
 الدليل المأخوذ في التعريف هنا أعم من الدليل اصطلاحا المتقدم تعريفه بقول المصنف
 والدليل ما يمكن التوصل به في النظر فيه الخ فالدليل عند الأصوليين بسيط بجملة عند
 المناطقة كما تقدم ولعل ما هنا اصطلاح آخر لا خلاف ولين (قوله وهما نوعان من القياس
 المنطقي) قال الكمال وهما أن القياس المنطقي غير مختصر فيهما وليس كذلك بل هو
 مختصر فيهما وأما قياس الخلف فهو هذا المنطقيين من لواحق القياس وتوابعه وليس
 داخل في مسماه اه (قوله متى سلمت) لم يقل متى سلم مع أن المنع كابر على مقدمة الدليل
 يرد على الدليل نفسه وله أنعم يقل ذلك لأن منع مقدمة الدليل مانع من إنتاجه وأما

ونخلص ذلك استدلال بأحد
 موجب الجناية من القصاص
 والدية الفارق بينهما أي
 على الآخر (والقياس في معنى
 الأصل) هو الجمع بين الفارق
 ويسمى بالجلي كما تقدم
 كقياس البول في الماء وصوبه
 في الماء الراد على البول فيه
 في المنع بجماع أن لا فارق بينهما
 في مقصود المنع الثابت بحدوث
 صلب عن جابر أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يمتدح أن يبال في الماء
 الراد

• (الكتاب الخامس في الاستدلال
 وهو دليل ليس بنص) من
 كتاب أودنة (ولاجتماع
 ولا قياس) وقد عرف كل من
 فيما تقدم فلا يقال التعريف
 المشتمل عليه سمي بالجهول
 (فقد مثل فيه القياس) (الانفرادي
 و) القياس (الاستثنائي) وهما
 نوعان من القياس المنطقي وهو
 تدل موافق من قضائيات

لزم منه لانه قول آخر فان كان
اللازم وهو النتيجة أو تفيد منه
مذكور وانفسه بالفعل فهو
الاستثنائي والأفلاقراني مثال
الاستثنائي ان كان لا يبيد مكرام
فهو حرام ولكنه مكرام ينتج فهو
حرام أو ان كان النبي مذموم
فهو ليس بمكرام لكنه مكرام ينتج
فهو ليس بمكرام ومثال الأقراني
كل نبيذ مكرام وكل مكرام حرام
ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور
فيه بالقول فلا لفصل ويسمى
القياس بالاستثنائي لانساقه
على حرف الاستثناء أعني لكن
وبالاقتراني لاقتران اجزائه
(و) يدخل فيه (قياس العكس)
وهو ثابت عكس حكم عني مثله
لتعا كهما في العلة كما تقدم
في حديث مسلم أبي أحمدنا
شهوته وفيها أبر قال رأيت
لوضعها في حرام أ كان عليه
وزد (و) يدخل فيه (قوانا)
معاصر العلماء (الدليل يقتضي
أن لا يكون) الامر (مكتفا)
خولف (الدليل في كذا) أي
في صورة مثلا (يعني مفقود
في صورة التزاع فتبقى هي) على
الاصل (الذي اقتضاه الدليل
مثله أن يقال الدليل يقتضي
امتناع تزيج المرأة مطلقا وهو
ما فيه من اذلالها بطواه وغیره
الذي تاباه الانسانية لشرها

المنع للدليل فان الانتاج فيه حاصل غاية الامر أنه لم يعمل به (قوله لزم عنه) أي عن
القول وقيل اشار الى أن المنهج القول الموقف من القضيتين على الهيئة الخاصة
للقضيتان مثلا باعتبار ذاتهما بدون جهة ما على الوجه المخصوص ولذا قال لانه أي
القول دون أن يقول لانه أي القضايا (قوله وهو النتيجة) أي صورتها الاشغها (قوله
مذكور فيه) أي على أن مجرد قضية بخلافه في النتيجة فهو في قضية تامة فالمراد ذكر
صورتها الاشغها كما تقدم وقوله بالفعل أي بان يذكرفيه على الوجه الذي ذكر عليه
في النتيجة من الترتيب واتصال طرفيه ببعضهما وقوله والأى وان لم يكن مذكورا
فيه بالفعل بل بالقوة وان لم ينص فيه طرعا (قوله وهو مذكور فيه بالقوة) أي فالنتيجة
موجودة فيه بما دلت فقط دون الصورة لانها انما تحصل بعد الانتاج (قوله لانساقه
على حرف الاستثناء أعني لكن) في شرح الترتيب لغيره فمؤلفه في وجه التسمية
باشماله على حرف الاستثناء وانت شيعران لكن ليس حرف استثناء كما أنهم بنوا الامر
على التشبيه فان معنى لكن يشابه معنى الا فان كليهما لرفع توهم بتوهم الكلام
السابق بقي أن هذا تحريطا في القسم الاول من القياس الاستثنائي أعني ما ذكر فيه
عن النتيجة الآن يقال يتوهم من الشرط والتعليل وجود النتيجة على سبيل التردد
والاشتقاق قوله يمكن الخ أزال ذلك التوهم تأمل اه قاله سم (قوله لاقتان أجرائه)
أي حدوده من الأصغر والكبر والوسط (قوله يدخل فيه) أي في حد الاستدلال
(قوله وهو ثابت عكس حكم الخ) الحكم في الحديث المذكور هو ثبوت الوزن وعكسه
ثبوت الاجر والثاني لوضع في الحرام ومثل ذلك الثاني هو الوضع في الحلال الثابت له
العكس المذكور وجعل الوضع في الحرام والوضع في الحلال مثلين من حيث ان كلا
منهما وضع والا فهم اصدان في الحقيقة وقوله لتعا كهما أي الحكمين وقوله في العلة
وهي الوضع في الحرام الذي هو علة ثبوت الوزن والوضع في الحلال الذي هو علة ثبوت
الاجر فكل من ثبوت الاجر وثبوت الوزن عكس للآخر لان كلا من الوضع في الحرام
والوضع في الحلال عكس للآخر فمعاً كس الحكمين المذكورين مقتضى لكون الحكم
المترتب على احدهما عكس الحكم المترتب على الاخرى (قوله معاصر العلماء) لم يقل
معاصر الأصوليين اشار الى أن هذا الحكم لا يقتضي بهم (قوله يقتضي أن لا يكون
الامر) أي الحكم وهو امتناع تزوج المرأة مطلقا في المثال الثاني (قوله في صورة) أي
وهي تزويج لولها في المثال وقوله في مفقود أي وهو كمال عقل الولي في المثال وهو
مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها وقوله يتفق هي أي صورة النزاع على
الاصل الذي اقتضاه الدليل وذلك الاصل هو الحكم المعبر عنه فيما تقدم بالامر وهو
امتناع التزويج (قوله مطلقا) أي سواء زوجت نفسها أو زوجها الولي (قوله وهو
ما فيه الخ) الصبر للدليل أي الدليل على منع تزويج المرأة مطلقا في التزويج اذ لا لاهوا
بالوطء وغيره والأذلال تاباه نفس الانسان لشرها الثابت بقوله تعالى ولقد كرمتنا بني

خواف هذا الدليل في تزويج الولي لها بخلاف لعل عقده وهذا المعنى مفقود ٢٨٣ فيها نفي تزويجها بنفسها الذي هو محل النزاع على انتفاء الدليل من الانتفاء

(وكان يدخل فيه انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه) أي الذي به يدرك وهو الدليل بأن يصحده المجهول بعد الفحص الشديد فعدم وجدانه المظن به انتفاء دليل على انتفاء الحكم خلافا لما ذكره كاسبيقي قالوا يلزم من عدم وجدان الدليل انتفاء وصورة ذلك (كقولنا) للنقص في ابطال الحكم الذي ذكره في مسئلة (الحكم يستدعي دليلا والالزام تكليف الغافل) حيث وجد الحكم بدون الدليل المقتضيه (وإدليل) على حكمك (بالسبر) فاناسبر بالادلة فلم يجد مايل عليه (أو الاصل) فان الاصل المستصحب عدم الدليل عليه فبنتي هو أيضا (وكذا) يدخل فيه (قوله) أي انتفاه (وجد) المقضي أو المانع أو فقد الشرط فهو دليل على وجود الحكم بالنسبة الى الاول وعلى انتفائه بالنسبة الى ما بعده (خلافا لا كثر) في قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا اذا عين المقضي والمانع والشرط وبين وجود الاولين ولا حاجة الى بيان فقد الثالث لانه على وفق الاصل (مسئلة)

آدم (قوله في تزويج الولي لها) أي الثابت بالنص جواز له لعله المذكورة (قوله) وكذا انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه في العبارة قلب والاصل وكذا انتفاء مدرك الحكم لانه الدليل الداخل فعما ذكر كاسبيقي في الشارح بقوله فعدم وجدانه الخ (قوله) فعدم وجدانه أي وجدان المجهول الدليل فهو مصدره مضاف لمفعوله (قوله) المظن به انتفاه (قوله) جرى على مذهب الاخفش في قوة انه يقال اظننت زيدا والمشهور نفسه المظنون لان فعله ثلاثي وكان الاول يجري على المشهور (قوله) كاسبيقي أي في كلام المصنف وهو اشارة الى قوله خلافا لما ذكره متعلق بالمستثنى فانه شيخ الاسلام (قوله) قالوا يلزم من عدم وجدان الدليل انتفاه قال العلامة وقول الامام كثر هو الجاري على ما قدمه المصنف في القصد بوقف العكس من ان الالزام من انتفاء الدليل هو انتفاء العلم أو الظن بالمدلول لا انتفاء المدلول كما تقدم شرحه اه وهو واضح وان أطال سم في رده بما قصده ظاهر فراجع ان شئت (قوله) وصورة ذلك أي انتفاء الدليل (قوله) في ابطال الحكم الذي ذكره في مسئلة أي كقولهم لا الوتر واجب (قوله) الحكم يستدعي دليلا والالزام تكليف الغافل قال العلامة تكليف الغافل لا يلزم لعدم الدليل لعدم استدعائه بل لازم وجوده وان لم يستدع فلو قال والالزام تكليف الغافل كان صوابا اه وقد يجب بان المعنى في قوله يستدعي دليلا انه يتوقف ثبوته على الدليل أي لا يثبت الا بالدليل فقله ولا معناه وان لم يتوقف ثبوته على الدليل بأن ثبت من غير دليل ويحتج فكون الالزام نفس تكليف الغافل واضح وهذا هو المراد من قوله يستدعي دليلا من ان معناه انه يتوقف ثبوته على الدليل وان كان التعبير يستدعي وهو ما ذكره العلامة ولا عبرة بالاهام مع وضوح المراد قاله سم باستتار (قوله) ولا دليل الخ من تمام المقول (قوله) بالسبر أي القوي وهو الاختيار والتفتيش (قوله) فبنتي هو أي الحكم (قوله) وجد المقضي أي وما وجد به المقضي وجده الحكم وقوله أو المانع أي وكما وجد المانع انتفى الحكم كالآلة نقصا كما تقدم وقوله أو فقد الشرط أي وكما فقد الشرط فقد المشرط (قوله) بالنسبة الى الاول وهو وجود المقضي وقوله بالنسبة لما بعده أي الاخرين وهو وجود المانع وفقد الشرط (قوله) خلافا لما ذكره في نواهم الخ قال شيخ الاسلام قول الامام كثر هو المعقد وهو الموافق لما قدمه اول الكتاب من ان الحق ان كان للمقضي مانعه لا يقدح كما حق يعين اه (قوله) الاستقراء بالخبر على الكلي الخ الاستقراء عبارة عن تصفح جزئيات ليحكم بجملة اهل امر يشغل تلك الجزئيات كذا نسر بهجة الاسلام فهو استدلال بنبوت الحكم للجزئيات على ثبوته الكلي عكس القياس عند المناطقة فانه استدلال بنبوت الحكم بالكلي على ثبوته للجزئيات ثم ان كان التصفح المذكور لجميع الجزئيات كصفح جزئيات الجسم انبثت حكمه وهو التحيزه فهو الاستقراء التام وان كان لا كثر كصفح جزئيات الحيوان انبثت حكمه وهو تحريك فكما الاسفل عند المصنف له الاستقراء بالخبر على الكلي) بان تصفح جزئيات كلى انبثت حكمها (ان كان تاما بالكل) أي كل الجزئيات

فلا يستقرأه الناقص لاختلاف الحكم المذكور في بعض الجزئيات وهو القساح
 وحاصل ما أشار إليه المنصف أنه يستدل بآليات الحكم بالجزئيات الحاصل بتبع حالها على
 ثبوت الحكم الكلي تلك الجزئيات وبواسطة ثبوت الكلي ثبت لا ضرورة المخصوصة
 المتنازع فيها ثم إن كان ثبوت الحكم في ذلك الكلي بواسطة إثباته بالتبعية في جميع
 الجزئيات ماعدا صورة النزاع كان دليلا قطعيا في إثبات الحكم في صورة النزاع وإن
 كان ثبوت الحكم فيه بواسطة إثباته بالتبعية في أكثر الجزئيات الخلقى عن صورة النزاع
 كان دليلا غشيا في إثبات الحكم في صورة النزاع ومعنى ذلك أنا إذا رأينا جزئياتا تدرج
 حكم كليه ثابتة قطعيا أم لا فإنا نقرر حكم ذلك الكلي المذكور إن كان ناشئا عن
 الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات فذلك الجزئى يقطع بثبوت الحكم الثابت
 لكليه كما إذا رأينا جزئياتا تدرج حكم كليه من الاعتداء بالعصاة والسقم ثابت
 له قطعيا أم لا فنقول أنه ثابت له قطعيا لأن الحكم المذكور ثبت لمادة الحيوان بواسطة
 ثبوتها لجميع جزئياتها وإن كان الحكم الثابت الكلي ناشئا عن استقراء غير تام بان
 عن تتبع أكثر الجزئيات فذلك الجزئى لا يقطع بثبوت الحكم الثابت لكليه له الجزئى
 أن يحالف حكمه الحكم الأكثر كما إذا رأينا جزئياتا تدرج حكم كليه من تهربك
 فكله الاستقلال عند المضع ثابت له قطعيا أو لا فنقول أنه لا يثبت له ذلك قطعيا بل ظنا لأن
 الحكم الثابت الكلي ليس ثابتا لجميع جزئياته تنروج القساح عنها في ذلك الجواز
 يكون الجزئى المذكور مثله هذا أيضا ما تضمنته هذه المسئلة وضمن المنصف
 الاستقراء معنى الاستدلال وإذا عدا ما ياباه المستدل به وبعلى للمستدل عليه (قوله
 منزلة العدم) أى لأن الاحتمالات العقلية لا تقدر في الآلة والعادة به ويجب
 عما يقال أن وجود الاحتمال وإن بعدم نفع من القطع وإن تنزىل الشيء منزلة العدم
 لا يصير معدوما والقطع انما يحصل بعدم الاحتمال لا بتنزىل الوجود منزلة العدم
 (قوله) ويسمى هذا عند الفقهاء قال العلامة ظاهره أنه إشارة إلى الناقص ولا يخفى أن
 الناقص ليس الحاقا فتعين أنه إشارة إلى إثبات الحكم بالناقص أه (قوله) فنقول لتعريف
 محل النزاع أى وهو القسم الثالث فإنه لا يذكر اختلاف الألفه وأما القسم الأول
 فلم يذكره المتأخرين سماه خلافا هنا وإن كان بينهما خلافا أيضا كما ذكره في شرح المختصر
 وفي اختلاف بينهما الذى تضمنه كلامه هنا انما هو بالنسبة للشافعية فأنهم متفقون على
 حجية ما وأما الثالث فقد خالف فيه بعض الشافعية أيضا كما يأتي بخلاف فيه الخنفسية
 (قوله) وهو تنى ما نقاه العقل) فيه أن يقال أنه لو نقاه العقل كان محالاً لأصواب العبارة أن
 يقول وهو اتقنا ما استند العقل في تنبيهه إلى الأصل وكان الأولى أن يعبر بالانتفاء كما
 أشارنا إليه بدلى التنى ويمكن جعله مصدرا للمعقول أو مصدرا فى اللازم كما تقدم أنه
 يقال تنى التنى معنى اتنى (قوله) حجة جزمنا أى عندنا لاقعية لا لاسانهم على حجة

(الاصورة النزاع قطعى) أى
 فهو دليل قطعى في إثبات الحكم
 في صورة النزاع (عند الأكثر)
 من العلماء وقيل ليس بقطعى
 لاحتمال مخالفة تلك الصورة
 لغيرها على بعد وأجيب بأنه منزل
 منزلة العدم (أو) كان ناقصا
 أى بأكثر الجزئيات الخلقى
 عن صورة النزاع (قطعى) فيها
 لا قطعى لاحتمال مخالفتها لذلك
 المستقرا (ويعنى) هذا عند
 الفقهاء (الحاق الفرع بالأغلب
 مسئله) هو فى الاستصحاب وقد
 اشهر أنه حجة عندنا ونال الخنفسية
 فنقول لتعريف محل النزاع (قال)
 علمنا أن استصحاب العدم (الأصل)
 وهو تنى ما نقاه العقل ولم يثبت
 النزاع كوجوب وجوب وجوب
 حجة جزمنا (و) استصحاب (العدم)
 أو التنى (الوجود المغير) من
 نفسه أو ما خرج حجة جزمنا فيعمل
 بها إلى وجوده

الاستصحاب في هذا القسم كالذي بعده ولذا قيد الشارح بالجزم فيه مادون الثالث
 لوجود خلاف بعض الشافعية فيه كإساقى (قوله) وقد تقدم ان ابن سريج يحمل
 انه اشارة الى تقيد المسئلة بغير قول ابن سريج قاله في انه محتمل ما عندنا لثلاثين مجواز
 العمل به قبل البحث ويحتمل انه اشارة الى تقيد المسئلة بما بعد البحث لا اتفاق ابن
 سريج مع غيره حيث ذهب الى العمل بقية الجزم بالحجية ويحتمل انه اشارة الى تقيد المسئلة
 بجها: النبي صلى الله عليه وسلم لا اتفاق حيث ذهب الى العمل فان مخالفة ابن سريج انما هي
 فيما بعد حياته صلى الله عليه وسلم قبل الاولين يكون المراد بالورود الورود على الجهد
 بمعنى اطلاعه على المغبر وعلى الثالث يكون على ظاهره من الورود على الشارع اهـ سم
 (قوله مطلقا) أى من التفصيل الاتي في الخلاف بعده (قوله عاينته) أى عاينته
 للمفقود من استقرار ملكة او من كونه لا يورث والمذوع هو ان غيره منه فاستصحاب
 حياة المفقود المتقنية لبقاء ملكة الحياة دافعة لارثه عنه وقوله دون الرفع به لما ثبت
 المراد بما ثبت وهو ما لا يرفع الاستصحاب المذ كور هو عدم اراث المفقود من مورثه
 الميت فاستصحاب حياة المفقود لا ترفع ما ثبت فمن عدم الارث من مورثه الميت في
 غيبته لا شك في حياة المفقود المذ كور بشرط الاخذ بتحقق حياة الوارث بعصم مورثه
 وحيدته في وقت عصمة المفقود حتى يبين حياته أو موته والام في قوله لما ثبت وفي قوله
 للارث وفي قوله لعدم اراثه للتقرير على حد قوله فعال لما يريد في أن يقال حياة المفقود
 خارجة عن المستصحب بأقسامه الثلاثة السابقة اذ ليس عدما أصلا ولا عموما ولا ناسبا
 ولا شاذل الشرع على ثبوته لوجوده وسببه يمكن أن يجاب اما بان في هذا التتميل مساحجة
 لان التتميل كثيرا ما يتسامح نية لان المقصود به الايضاح وهو حاصل مع ذلك واما بانه
 اشارة الى ان المستصحب غير محصور فيما ذكره خلا لما يتوهم من الاقتصاد على
 الاقسام المذ كورة قاله سم (قوله بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا) أى سواء كان
 الظاهر غالباً أو غير غالب وقوله قبل مطلقا قيل ذوسبب تفصيل في الظاهر الغالب
 ومعنى الاطلاق فيه كان الظاهر الغالب ذاسب أم لا (قوله أو بشرط) أى من كون
 الظاهر غالباً ام مطلقاً أو مقيداً بكونه ذاسب وهذا معنى قوله على الخلاف (قوله)
 يخرج بول وقع في ماء كثير) قال العلامة أحسن منه أن يقول لا يدخل غير ذى السبب
 لان خروج ذى السبب حاصل بالاطلاق كالتمسك بالتقيد فأدخول غير ذى السبب
 لان خروج ذى السبب اهـ ثم ان الظاهر أن يقول يخرج ماء كثير وقع فيه بول أى يخرج
 استصحاب طهارة عن الاعتبار للمعارض من الظاهر ذى السبب كالتمسك في المثال
 وعلى ما قاله في يخرج بتخصيص البول الذى هو ظاهر مثال ذوسبب عن عدم المعارضة
 للاستصحاب فتكون معارضة ولا يبنى انه تمكيب (قوله فان استصحاب الخ) على قوله
 يخرج وقوله الأصل بالخرنعت طهارة (قوله عارضه نجاسة الظاهرة الغالبة) قد
 يتوقف غلبة نجاسة الماء الكثير بوقوع البول فيه فان نجاسته بسبب تقيده وقد

وقد تقدم ان ابن سريج خالف
 في العمل بالعالم قبل البحث عن

الخصم (و) استصحاب (مادى)

الشرع على ثبوته لوجوده بسببه

كثبوت المال بالشرع (حجة مطلقا)

وقيل حجة (في الدفع) به عاينته

له (دون الرفع) به لما ثبت

كاستصحاب حياة المفقود قبل

الحكم بموته فامدفع للارث

منه وليس برافع لارثه من

غيره لا شك في حياته فلا يثبت

استصحاب ملكة بالملك كما ذهب الى

الأصل عدمه (وقيل حجة بشرط

أن لا يعارضه ظاهر مطلقا

ظاهر غالب قبل مطلقا وقيل ذو

سبب) فان عارضه ظاهر مطلقا

أو بشرط على الخلاف قدّم الظاهر

عليه وهو المروج من قولى

الشافعي في تعارض الأصل والظاهر

والتقيد بذى السبب (يخرج

بول وقع في ماء كثير فوجده صغيرا

واحتمل كون التفسيره) وكونه

بغيره مما لا يضر كطول المكث فان

استصحاب طهارته الأصل عارضه

لنجاسته الظاهرة الغالبة ذات السبب

فقد سمت على الطهارة على قول

اعتبار الظاهر كما تقدم الطهارة

على قول اعتبار الأصل

(وا-ق) التفصيل أي (سقوط الأصل ان قرب العهد) بعدم تغيره (واعتقاده ان بعد) العهد بعدم تغيره (ولا يصح باستصحاب
 دلالة جماع في محل الخلاف) أي اذا جع ٢٨٦ على حكم في حال واختلف في معي حال أخرى فلا يصح باستصحاب تلك الحال

تخرج عليه تغيره به فليتأمل قاله سم (قوله والحق التفصيل الخ) هذا التفصيل مقابل
 لقوله اعتبار الأصل والظاهر كما أشار الشارح الى الاول بقوله كاتقدم الخ والى الثاني
 بقوله فقد سمت على الطهارة فكان المصنف يقول الحق في مسئلة البولي ان لا يصح
 بالاستصحاب مطلقا ولا بالظاهر كذلك بكل منهما بقية او في حال سم (قوله أي
 سقوط الأصل) أي وهو الطهارة ان قرب العهد أي العهد بعدم تغير الماه من الوقوع
 لان الظن حينئذ يغلب بان التغير من الواقع وأمان بعدمه فلا ظن لاحتمال أن يكون
 التغير موجودا قبل الوقوع لطول المكث (قوله ان قرب العهد) أي عهد عدم التغير
 نسبه لوقوع البول فيه (قوله واعتقاده) أي الأصل وهو الطهارة (قوله اذا جع على
 حكم) أي كعدم نقض الخارج الغيب من غير السبلين قبل خروجه واختلف فيه أي
 في ذلك الحكم في حالة أخرى كعدم خروجه فلا يصح باستصحاب حكم تلك الحال في هذه
 (قوله استصحابا لما قبل الخروج من بقائه الجمع عليه) المطابق لما تقدم ان يقول من
 عدم القصد للجمع نفسه على البقاء فله العلامة (قوله ثبوت أمر) الامر حال شيء
 ٢ سلام يشمل جميع الانواع التي قدمها فكل منها محل خلاف بيننا وبين الحنفية وان
 كان أكرمها متفقاعليه عندما اه قلت وأما عندنا معاشر المالكية فلا استصحاب
 قد يعمل به في بعض الاحكام وقد لا يعمل به كما هو مقررى القروع (قوله ثبوت أمر)
 أي وهو عدم الوجوب في المثال اه فتوقله في الزمن الثاني وهو ما يصدق المحول
 في المثال (قول فقد ان) بضم الفاء وكسر هاءه من باب ضرب يقال فقد ينفق فقد
 وفقد فلو فقدنا (قوله من الاول الخ) متعلق بفسدان أي فقدنا منسقران الزمن
 اول الى الثاني (قوله فلاز كذا الخ) مخالف لهذه لمعاشر المالكية من وجوب
 الزكاة فيما ذكر (قوله بالاستصحاب) متعلق بقوله فلاز كذا أي اشقت الزكاة فلا
 باستصحاب ما قبل عام المحول لما بعد (قوله لولم يكن الثابت اليوم ثابتا أمر) اعترض
 بان نفسه اتحاد المقدم والتالي وأجيب بان اتحاد المفهوم متى على ان حرف السلب
 لنفي ثابتا أمر عن الثابت اليوم وليس بمرد بل هو لنفي صدق الحكم به عليه يعني لولم
 يصدق قولنا الثابت اليوم ثابت أمر لكان الثابت اليوم في الواقع غير ثابت بالامر
 وهذا من مفهومان متغايران متلازمان لثبات العلامة (قوله فينقض استصحاب
 أمر الخ) قال العلامة فيه نظرا لا يخفى على التامل كيف يقضى بذلك وقد شرط
 في الاستصحاب فقد ان ما يصح للتغيير وهو هنا موجود وهو وجود المصداق
 المشاهدي في الحال اه (قوله والضروري لا يشبه الخ) عليه منع ظاهر ومنه ما ذكره
 السيد بشرح المواقف من ان البدعي قد ينطرق اليه الاشتباه بخلاف في تحديد طريقه
 دعتله ما على الوجه الذي هو مناط الحكم بينهما واذ كان هذا حال البدعي

في هذه خلافا لما في المصنف في
 وابن سيرين والاصح في قوله
 يصح بذلك مثاله الخراج الغيب
 من غير السبلين لا ينقض الوضوء
 عندنا استصحابا لما قبل الخروج
 من بقائه الجمع عليه (تعرف)
 مما ذكر (أن الاستصحاب)
 التي قنا به دون الحنفية
 ويشعر الاسم اليه (مبوت)
 امر في الزمن (الثاني لثبوت)
 في الاول فقد ان ما يصح للتغير
 من الاول الى الثاني فلا زكاة
 فيه فانه حال عليه الحلول من
 عشرين دينارا ناقصة تزويج
 رواج الكاملة بالاستصحاب
 (أما ثبوت) أي الامر الى الاول
 الثبوت في الثاني فقول (أي
 فاستصحاب ما قبل كان يقال
 في المكمل الموجود الا ان كان
 في عهده على الله عليه وسلم
 رده استصحاب الحال في الماضي
 (وقد يقال فيه) أي في
 الاستصحاب المقطوع ليطهر
 الاستدلال به (ولو يكن الثابت
 اليوم ثابتا أمر لكان غير ثابت)
 أمر اذ لا واسطة بين الثبوت
 وعنده (يقضى استصحاب
 أمر) الخالي عن الثبوت فيه
 بأنه الا ان غير ثابت وليس كذلك
 لأنه مفروض الثبوت الا ان
 ردل ذلك على أنه ثابت أمر
 أيضا يوجد في بعض النسخ بعد اه ان وهو مفسد وليس في نسخة المصنف (مسئلة لا يطالب
 التناقض) انتهى (بالدليل) على استقامته (ان ادعى علم ضروريا) بانتفاءه لأنه لابد ان يصادق في دعواه والضروري لا يشبه

الانحصار
 التناقض انتهى (بالدليل) على استقامته (ان ادعى علم ضروريا) بانتفاءه لأنه لابد ان يصادق في دعواه والضروري لا يشبه

حقى طلب الدليل عليه لينظر فيه (والأى وان لم يدع علمه ضرورياً بان ادعى علمه انظر بأى وظناً باثباته (مطالبة) أى بدليل انتقائه (على الأصح) لان المعلوم بالنظر والمطور قد يشبهه فيطاب دليله لينظر فيه (ويجب الأخذ بأقل القول وقد مر) في الإجماع حيث قبله. وأن التسليم ناقل ما قبل حق (وهل يجب) ٣٨٧ الأخذ (بالأخف) في شئ اقره تعالى في ريداعه بكم

المير (أو الانتقال) فيه لانه أكثر

الموايا وأحوط (أولا يجب شي) منها

بلا يجوز كل منه ما لان اصل

عدم الوجوب هذه (أقوال)

اندماءكم وأمر الحكم) وأمر الحكم (عليكم حرام) وواء الشيطان فيضن به عوم الآية السابقة وغيره كما كت من هذا الاستثناء ومقابل الجميع اطلاق بعضهم أن الأصل في الأشياء التحريم وبعضهم أن الأصل فيها الحل (مسئلة الاستحسان قال به أوجينية وأنكره الباقر) من العلماء منهم الخليلي خلافاً قول ابن الحاجب قال به الحنفية والحنابلة (وقرر بديل يتحدح في نفس المجهد تقصر عنه عبارة وردياته) أي الخليلي المذكور (أن تحقق) عند المجهد (تعتبر) ولا يصح تصور عبارة عنه قطعاً وان لم يتحقق عند المجهد ودون قطعاً (و) فسر أيضاً (بعدول عن قياس إلى قياس) أقوى) منه (و) خلافاً فيه بهذا المعنى فإن أقوى القياسين مقدم على ٢٨٨ الاسترطعا (أو) بعدول (عن الدليل إلى العادة) للمصلحة كدخول الحرام

من غير تعيين زمن المكث وقدر الماء والأجرة فإنه معاد على خلاف الدليل للمصلحة وكذا ثبوت المانع من المقاص غير معين قدره (وردياته أن ثبت أنها) أي العادة (حق) جارية في زمنه عليه الصلاة والسلام وأبعده من غير انكاره ولا من غيره (تقدم دليلها) من السنة والاجماع فعمل بها قطعاً (والأى) وأن لم تثبت حقيقتها (ردت) قطعاً لم يتحقق معنى للاستحسان مما ذكره يصلح محلاً للترافع (فان تحقق استحسان مختلف فيه فن قال به فقد شرع) بتشديد الرأى كما قال الشافعي رضي الله عنهما استحسن فقد شرع أى وضع شرعاً من قبل نفسه وليس لذلك (أما استحسان الشافعي الخلف على المصنف والخط في الكتابة) ليعض من عوضه (ووضوحها) كاستحسانه في المنعة ثلاثين درهماً (فليس منه) أى ليس من الاستحسان الخلف فيه ان تحقق وانما قال ذلك لما خدق فقهية والسالم مينة في محالها (مسئلة قول المصنف) المجهد (على صحابي غير حجة وبها فذكر على غيره) كالنابغى قال قول المجهد ليس حجة في نفسه (قال الشيخ الأمام) والدان صنف كالامام الرافى في باب الاخير من الموصول (الافى) الحكم (التجديد) وقوله منه حجة لظهوره وان مستنده فيه التوقف من النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه روى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في الصلاة ست ركعات على كل ركعة ست سجودات ولونيت ذلك عن علي لما قال به لان الجمال للقياس فيه فالظاهر أنه فعله بوقفاً (روى تقليده) أى المصنف أى تقليد غيره لمناه على عدم حجة قوله (قولان) المحققون كما قال امام الحرمين: في المنع

نفسه موجوداً فلا يصح نفسه (قوله اندماءكم الخ) أى اندماء بعضكم حرام على البعض الآخر الا بحتي وكذا القول فيما بعده (قوله وغيره) كما كت من هذا الاستثناء وجه عدم الاستثناء أن التحريم عارض فلا يخرجهما عن أصلها والكلام في المنافع والمضار بالنظر لذاتها للمعارض لها فالأموال بالنظر لذاتها من المنافع التي الأصل فيها الحل فلا وجه لاستثناءها على إلا ذكره في الأموال يجري مثله في الدماء والأعراض فينبغي استثناءها من المضار إذ قد يعرض لها ما يجوزها أشاره شيخ الإسلام (قوله يتحدح) أى يظهر ويتضح (قوله وردية) أى تنسب الاستحسان بما ذكر (قوله ان تحقق) بالنسبة للفاعل أى ثبت وجوده وبالنسبة للمفعول أى ثبت وعلم (قوله تعتبر) أى فيجب عليه العمل به حينئذ (قوله أو بعدول عن الدليل إلى العادة) أى عن مقتضى الدليل إلى مقتضى العادة (قوله للمصلحة) أى العامة وقوله على خلاف الدليل أى العام (قوله من غير انكاره) منه (أى على الله عليه وسلم في الحادثة في زمنه وقوله ولا من غيره) في الحادثة بعده صلى الله عليه وسلم (قوله من السنة والاجماع) أى السنة التقريرية والاجماع التقريرية (قوله بتشديد الرأى) غير متعين كما توجهه العبارة بل يجوز التخفيف قال تعالى شرع لكم من الدين الآية أشاره شيخ الإسلام (قوله في الكتابة) أى في خبروها (قوله فليس من الاستحسان المختلف فيه) أى بل هو من الاستحسان بالاعنى القروى أى على الشى حسناً (قوله قول المصنف) أى مذهبه علم من قوله أو من فعله (قوله ليس حجة في نفسه) أى ليس من الأدلة الشرعية المستقلة (قوله قال الشيخ الأمام) فى هذا الاستثناء نظيران الكلام فيما يقوله المصنف بابتدائه وأما التبعيد المذكور فلا مجال للرأى فيه وهو في معنى المرفوع كما تقدم ما يقيد ذلك فلا احتجاج به من هذه الجهة لأن جهة أنه قول صحابي حتى يستثنى من عدم الاحتجاج بقول المصنف ولا التفات إلى ما أطالب به سم هنا (قوله ست ركعات الخ) بفتح كافر (هات وجيم سجودات) قال في الخلاصة

في المنعة ثلاثين درهماً (فليس منه) أى ليس من الاستحسان الخلف فيه ان تحقق وانما قال ذلك لما خدق فقهية والسالم مينة في محالها (مسئلة قول المصنف) المجهد (على صحابي غير حجة وبها فذكر على غيره) كالنابغى قال قول المجهد ليس حجة في نفسه (قال الشيخ الأمام) والدان صنف كالامام الرافى في باب الاخير من الموصول (الافى) الحكم (التجديد) وقوله منه حجة لظهوره وان مستنده فيه التوقف من النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه روى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في الصلاة ست ركعات على كل ركعة ست سجودات ولونيت ذلك عن علي لما قال به لان الجمال للقياس فيه فالظاهر أنه فعله بوقفاً (روى تقليده) أى المصنف أى تقليد غيره لمناه على عدم حجة قوله (قولان) المحققون كما قال امام الحرمين: في المنع

(الارتفاع الثقة بذهب آدم بدون) بخلاف مذهب كل من الأئمة الأربعة لانقص اجتماعهم اجتماعهم (وقيل) قوله (وجه فوق القياس) حتى يقدم عليه عند التعارض وعلى هذا (فان خشاف صبيان) ٢٨٩ في مسئلة (تكملة دليان) أولاها ما يرجح

أحدهما يرجح (وقيل) قوله (وجه

دونه) أي دون القياس تقدم

القياس عليه عند التعارض

(و) تخصصه العموم على هذا

(قوله) الجواز كغيره من الجليج

والمنع لان العبادية كانوا يتركون

أقوالهم اذا سمعوا العموم

(وقيل) قوله (ان انشتر)

من غير ظهوره في انشتر (وقيل)

قوله (ان حالف القياس)

لان لا يخالف الله الا لافله غيره بخلاف

ما زادوا فقه لاحتمال ان يكون

عنه فهو الجحلا لا القول (وقيل)

قوله (ان انضم اليه قياس

تقريب) كقول عثمان رضی الله

عنه في البيع بشرط البراءة من

كل عيب ان البائع يبرأه عالم به

في الحيوان دون غيره قال الشافعي

لان لا يقتضى بالحق والسمه أي

في حالته ما يتحول طباعه وقلما

يخلو عن عيب ظاهر أو خفي

بخلاف غيره فغير البائع فيه من

خفي لا يعلم بشرط البراءة افتتاج

هو اليه لشيء باستقرار العقد فهذا

قياس تقرب تقرب قول عثمان

الغائب لقياس التحقيق والمعنى

من أم لا يبرأ من شيء للجهل بالمرأ

مته (وقيل قول الشجب) أي بكر

وعمر (فقط) أي قول كل منهما

بوجه بخلاف غيره والحديث

اقتدوا بالذين من بعدى أي بكر

وعمر حسنه الترمذی (وقيل)

والسالم العين الثلاثي مما أثبت • اتباع غير قائم بحسب كل

(قوله) لا ارتفاع الثقة بذهب) عليه وتحذف كأشارته الشارح وقوله ان يبدون تطلي

لا ارتفاع الثقة بذهب العصبي يعني ان عدم تقليده انما هو لعدم الوقوف بذهب

عدم تدور منه الموجب لعدم الوقوف على حقيقة بخلاف مذهب الأئمة الأربعة فان

تدور فيما اتفقوا عليه بحقيقة فخذ اساغ تقلد دها دون مذهب العصبي لان نقص اجتماعه

عنه ومثل العصبي فيما ذكرنا من لم يبدون مذهب من الجمهورين كسقيان الثوري

والأينية والزهرى وغيرهم (قوله حتى يقدم) بالرفع لان حتى تقر ببيعة بمعنى القله أي

فيقدم عليه كما قاله الشارح فيما يأتي قرأ (قوله وعلى هذا) أي القول بالبيعة من حيث

هي (قوله وفي تخصصه العموم) أي تخصص قول العصبي العموم فهو مصدر مضاف

للقائل وقد تقدم ان مذهب الراوى يخص العموم والمقصود هنا تخصيص مذهب

العصبي بالجهل للعموم سواء كان راءوا بالام لا لا تكرار (قوله بشرط البراءة) أي براءة

البائع من عيوب الحيوان المبيع (قوله ببراءة) أي بالشرط المذكور كعمل بعله أي من

عيب خفي لم يعلمه البائع في الحيوان دون غيره أي فغيرا عماله بعله كأي عماله وهو

الأصل القياس عليه (قوله أي في حالتهما) أي حالة الصحة وحالة السقم وأشار بذلك الى

ان البراءة بمعنى في وان في الكلام مضافا محذوف والسمه يفتح السين المشددة والقاف

المقتوحة أيضا وبضم السين مع اسكان القاف وزن الحزن والحزن بمعنى المرض (قوله

وتحول طباعه) يصح قرأته مصدرا عطف على الصحة أي يقتضى في حال الصحة والسمه

وفي حال تحول طباعه أي تغيرها ويصح قرأته فعلا مضارعا بغير المعية ول مقتوح الحاء

والواو المشددة ومبنيان فالفاعل مضموم المماسا كن الواو فيكون معطوفا على يقتضى

(قوله) الاحتجاج نعت سببه لان شرط وضعه هو للرفع به يعود للبائع وضعه اليه للشرط وقوله

ليقت الخ علة للاحتجاج للشرط (قوله) هذا قياس تقريب) الاشارة الى قول الشافعي

المذكور وقوله تقرب قول عثمان رضی الله عنه الخ أشار به الى أن وجه تحسينه قياس

تقريب كونه تقرب ما خالف قياس التحقيق والمعنى الذي يشده كلام الماوردي يقتضى

ان وجه تحسينه ذلك كونه يقرب التقر من أصله فوق قرينه من أصل آخر وكلام الشافعي

مشتمل على ذلك وياه ان العيب الخفي متروك من يطلع بالخفي في غير الحيوان او بالعلوم

في الحيوان فيقصد البراءة على الثاني دون الأول فقيس على المعلوم في الحيوان عنه لانه لما

لم يطلع الحيوان عنه صاد عنه بالعلوم والمعلوم تقدم البراءة فيه فكذلك هذا وانما غلب هذا

الحال من ان الحاقه المجهول في غير الحيوان ان نسب كالا يقتضى نظرا لاحتمال البائع الى

ذلك ليمتنع باستقرار البيع وعلى هذا القياس المذكور من قياس الشبه (قوله والمعنى)

أي انه وهو عطف على التحقيق عطف لان على ما ذكر (قوله أي قول كل منهما)

(٢٧) باني في) قول (انظره الاربعة) أي بكر وعمر وعثمان وعلى أي قول كل منهم بحجة بخلاف غيره الحديث عليكم

بفتي وسنة الخلفاء الراشدين الخ حصه الترمذی وهم الاربعة لا تقدم في الاجماع يانه (وعن الشافعي الاعلى)

قال التتفال وهو لا نقص اجتهدا عن اجتهد الثلاثة بل لانهما آل الامر المخرج الى الكوفة ومات كثير من العصاة الذين كانوا يستشيرونهم الثلاثة كما فعل أبو بكر في مسئلة الجدة وعرف مسئلة الطاعون فكان قول كل منهم قول كثير من العصاة بخلاف قول علي وقضية الجدة انها حيات الى أبي بكر تسألهم وانما فقال لهما ما في كتاب الله شيئا وما علمت الا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شافنا رجلا حتى أسأل الناس (٢٩٠) فاختاره المغيرة بن شعبة ثم نجد من مسئلة ان النبي صلى الله عليه وسلم

أعطاهما السدس فانفذ أبو بكر لهما رواه أبو داود وغيره وقضية الطاعون ان عمر رضى الله عنه خرج الى الشام فبلغه انه بوابه أى طاعونا فاستشار من دعاهم من العصاة في الرجوع فاختلقوا ثم دعاهم من مشيخة قريش فجزموا بالرجوع فجزم عليه عمر رضى الله عنه ثم جاءه عبد الرحمن ابن عوف فقال هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جهتم به بارض فلا تدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تضرهوا قرارا منه بعد الله هزمه ثم انصرف رواء الشيطان (أما مواقف الشافعي فينبذا في القرائن) حتى تردد حيث ترددت الرواية عن زيد (قلدليل لا تقبله) بان وافق اجتهدا هزمه وقد قال صلى الله عليه وسلم أعلم أمتي بالقرائن زيد بن ثابت سمعه الترمذي وكذا الخا على شرط الشيخين (مسئلة الامام ايعاج حتى في القلب بشيخ) بضم اللام وحكى فضاه أى يطمن (ه التصحيح) به تعالى: بص اصفياته وليس

أشار به الى مقابلة هذه المسئلة في الاجماع لانه في اتفاقهم ما معا وما هنا في ان قول كل حجة على حديثه وكذا يقال فيما بعده (تتالما آل الامر اليه) أو بالامر الخلافة (قوله) فكان قول كل منهم قول كثير من العصاة قبل علمه ان هذا مخالف لما ظهر حديث عليكم بسفي الخ فان ظاهره يقتضي ان قول كل منهم حجة من غير انضمام وقول غيره اليه قلت يمكن أن يقال ان وجه حجه صلى الله عليه وسلم على اتباع سنة الخلفاء من بعده اختصا بهم بدرجة التثب في سنته صلى الله عليه وسلم وما اجتهد العصاة لاجل ذلك فيظهر وجه هذا القول حينئذ فتأمل (قوله ما لى في كتاب الله الخ) قد ثبت أنه رضى الله عنه جعل الحد كالاب أخذ من قوله تعالى ولا يؤبه لكل واحد منهما السدس وتجب الاضوة نهلا كانت الحدثة عنده كالام ولعله رضى الله عنه ان يعرف حكم الحد بعد معرفة ان الجدة السدس (قوله من مشيخة قريش) مشيخة بوزن متري جمع شيخ ويحوز كسر الميم (قوله حتى ترددت الخ) بيان لكل موافقة الامام الشافعي رضى الله عنه لزيد في القرائن (قوله بان وافق اجتهدا هزمه) بيان ليكون الموافقة لاجل الدليل لا لتقليد المهورى ببط قوله قل دليل وليس بيانا للتقليد فيمكن من تطايه كانوا هم وهو ظاهر الفساد (قوله وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ) الفرض من هذه الجملة انظر لافضل الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله بضم اللام وحكى فضاه) مضى هو ما مضى تلج بقضها ومقتضى ما مضى به تلج بكسرها وباب الاول دخل وباب الثاني نرح فخصر الاول المانوح كالذي دخل والثاني الثلج كالفرح (قوله لانه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها) قد يقال انه يأمن ذلك بعرضه على قوانين الشرع فان وافق كان مقبولا ولا اقل هو مردود كذا قبل قلت وفيه نظر فتأمل (قوله في حقه) أى المأمم فقط (قوله كالوحي) أى كان الوحي حجة (قوله خاتمة) أى في قواعد تشبه الادلة فتناسب كونها خاتمة لجست الادلة والقاعدة لتخصص باب بخلاف الضابط فانه شيخ الاسلام (قوله أى من حيث استصحابه) أى لامن حيث ذاته اذ اليقين لا يجمع الثلث حتى يتصور دفعه (قوله ياخذ بالطهارة) هو متعلق بمذهبه ما عاشر المالكية من نقض الطهارة بالثك في الحديث وهي من المسائل التي لم يعمل فيها بالاستصحاب عندنا والاستصحاب ليس معمول به دائما عندنا كما قدمنا ذلك قريبا (قوله يتجلب) بكسر اللام وضعه ايمان باب ضرب ونصر (قوله بفتح الكاف)

محمية لعدم ثبوتها من ليس معصوما بخلافه (لانه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها) (حلا طالع بعض الصوفية) في قوله (اى) حجة في حقه اما المعصوم كالنبي صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه رضى الله عنه اذا تعلق بهم كالوحي (خاتمة قال القاضي الحسين معني القصة على) اربعة أمور (ان اليقين لا يردع أى من حيث استصحابه بالثك) ومن مسائله من يمين الطهارة وشك في الحدث ياخذ بالطهارة (و) ان الضرر يزال ومن مسائله وجوب رد المصوب وضمانه بالثك (و) ان المشقة تجلب التيسير ومن مسائله جواز انقصر الجميع والفطر في الشر بشرطه (و) ان العادة محكمة بفتح الكاف المشددة ومن مسائله أقل الميضي وأكثره (قيل) زيادة على الاربعة

أى حكمها الشرع (قوله وإن الأمور بمقتضاها) أى لا تحصل الأمور إلا بقصد
مقتضاها جميع مقصدها فى قصد كإيشية قول الشارح ومن مسائله وجوب أنية الخ اذ
النية هى القصد (قوله ورجعه المصنف الى الاول) أى وهو ان البقن لا يرفع بالشك
(قوله لان الشئ اذا لم يقصد اليقين عدم حصوله) قال الشهاب رحمه الله الثان تقول
كيف يكون البقن عدم حصوله مع فرض حصوله وجوده محال سم وإذا كان
المراد عدم حصوله شرعا لا اشكال اه مثاله أن يصلى الظهر ثلاثين ركعة هل نوى الصلاة
أم لا فلو تلبت العبادة عن النية هو الاصل الذى لا يرفع استصحابه الشك فى وجوب النية
فيما نقوله لان الشئ اذا لم يقصد أى على وجه البقن أى لان الشئ اذا لم يقصد وجود
القصد فيه وقوله البقن عدم حصوله أى حصوله شرعا لا صورة اذ هو موجود صورة
كما تقدم ورجع غير المصنف هذا القسم الخاص الى تحكيم العادة فان مقتضى ان غير
المشوى كقول وملا لا يسمى غسلا ولا قربى هذا وقد بحث بعضهم بوجوع جميع
الاقسام الى جلب المصالح فانه شيخ الاسلام (قوله فى التعادل والتراجيح) افرد الاول
لانه نوع واحد ورجع الثانى لانه انواع فتأمل سم (قوله اذ لو كان ذلك ثبت مدلولها ما)
أى لم يثبت مدلولها سم لان الا لازم على جواز التعادل جواز الثبوت فانفس الثبوت
كما هو بين فالمراد بالثبوت مدلولها واثبوت مدلولها محال ومستلزم محال محال أو
المراد بجواز ذلك جواز وقوعها أى لو أمكن وقوعه على هذا فقوله يمتنع تعادل قاطعين
معناه يمتنع وقوع ذلك فلتأمل سم (قوله وليا بحث أن يقول الخ) قد يستشكل جريان
الخلافا فيه مع ما قرره آتيا سم لزوم اجتماع المتنافيين حيث أدجوها فى القاطعين
ومحال امتناع التعارض فيه ما باجتماع المتنافيين والفرق بينهما وبين الامارين ما أشاروا
اليه من ان مدلول الدليل القطعى يجب أن يكون حاصلا بخلاف مدلول الامارة فيلزم
اجتماع المتنافيين فى تعارض القاطعين ولا يلزم فى تعارض الامارين ويمكن أن يقال
يلزم فى تعارض الامارين بقوم اجتماع المتنافيين لان الكلام فى تعارضهما فى نفس
الامر وتعارضهما فيه يستلزم اجتماع المتنافيين غاية الامر ان مدلول الامارين لا يجب
أن يكون حاصلا واجتماعهما يمتنع بقومه كذلك لان تجوز ما متنع مجتمع وسبب
فن ايجاز فى الامارين يلزمه القول بالجوهر فى التقليدين القطعيين وعند هذا يصح قول
الشارح وليا بحث أن يقول الخ ثم رأيت انكالم وشيخ الاسلام أشار الى دفع هذا الاشكال
حيث قال الاول فى قول الشارح لمحي موجهه الا فى نعم ما أوجبه المانع فظاهر وأما
توجيه التجوز فهو لانه لا محذور فى تعادل القاطعين التقليدين فى نفس الامر عند المصوبة اذ
لا يلزم منه اجتماع المتنافيين لان المصوبة يرون ان الحق فى المسائل القرعية متعدد فلا
مانع عندهم من ان يتبدد بعض الأمة فى حكمهم ويتعبد بعض آخر بحكم آخر بحسب
ما يتلهم بهتد ان عن دليلين مثلا وكل منهما ماضى عندنا القائل بمقتضاها وما المخطئة

(و) ان (الامور بمقتضاها)
ومن مسائله وجوب النية فى
الطهارة ورجعه المصنف الى
الاول فان الشئ اذا لم يقصد
اليقين عدم حصوله
(الكتاب السادس)

(فى التعادل والتراجيح) بين
الادلة عند تعارضها يمتنع تعادل
القاطعين أى تقابلها ما يدل
كل منهما على صانف ما يدل
الآخر اذ لو يثبت ذلك ثبت
مدلولها فاجتمع القاطعين
فلا وجود لقاطعين متنافيين
كدال على حدوث له الوردال
على قدمه وعدل عن قول ابن
الحاجب تقابل الدليلين العقلين
محال الى ما قاله الشهاب قوله
تعادل الترجمة وايتمل قوله
القاطعين العقلين والتقليين
كما صرح بهما فى شرح المنهاج
والعقل والنقل اياها والكلام
فى التقليين حيث لا نفع بهتم
وليبحث أن يقول لا بعد قد أن
يجوزى فيهما الخلاف الا فى
فى الامارين لمحي توجيهه الا فى
ففيه اه

فاجتماع المتنافيين عندهم ليس الا في ذهن المجتهد لا في نفس الامر اهـ وقال الثاني فيه اما
توجيه المانع فقلناه واما توجيه الجواز فانه لا محذور في تعادلهما اى شوهم المجتهد اذ لا
يشتر اجتماع متنافيين بشوهم اهـ قلت وفي صحة ما ذكره انظر اماما ذكره الكمال في
توجيه الجواز على مذهب المصوبه فلان الغرض تعادل القاطعين التلقين في نفس الامر
ومن لا فهم ذلك وادبرهما على محل واحد اذ لو تعلق أحدهما ببعض الامم والاخر ببعض
آخر لا تعادل كما لا يخفى ومع تعادلهما كذلك لا يتأتى لاحد من المجتهدين الاخذ
بهما وهو ظاهر ولا باحدهما لانه بالتشبيح بمنع وبالترجيح لا يتصور واحد من تصور
الترجيح في القطعيات فكيف يصح قوله بحسب ما يتفاد المجتهدان عن دليلين مثلا وكل
منه ماقطعي عند القائل يقتضاه فان قيل بل يتأتى لاخذ باحدهما وذلك حق من لم يطالع
على الاسترا في حق من ظن انه لا تعادل بينهما قلنا هو خلاف القروض اذ بحث الشارع
فيما منعوا التعادل فيه والمفهوم من كلامهم تصورهما مع العمل التعادل فيه عند المجتهد
يضاهي في الاحكام كغيره وذلك اى التعارض غير متصور في القطعي لانه اما ان
يعارض قطعي أرطقي الاول محال لانه يلزم منه اما العمل بهما وهو جرح التقيضين
في الاثبات او امتناع العمل بهما وهو جمع بين التقيضين في الشيء او العمل باحدهما
دون الاخر ولا اولوية مع التساوي اهـ وهو ظاهر وفي التصور بما ذكره اماما ذكره
في توجيهه على مذهب الفطنة اى وهو الصحيح كما هو معلوم من انه باعتبار ذهن المجتهد
فهذا ليس محل خلاف كما صرح به الشارع في الامارتين ولا فرق بينهما وبين القاطعين
في ذلك فكيف يوجه بهجربان الخلاف على اتساع علم المجتهد بانهما قاطعا لا يتصور
تعادلهما في ذهنه الا بمعنى خفاء معناه كما عليه مع جرحه بالتقاء التعادل بينهما وهذا
لا يصح ان يكون محل كلام اصلا فليست ثم ترجع عندي الفرق بين المتنافيين العقليين
والمتنافيين الوضعيين واستصحابا لاجتماع العقليين دون الوضعيين بان الاجتماع في
العقليين اجتماع الخاتين للشيء بحسب ذاته متنافيين كشيئته وعدم ثبوته وذلك محال
والاجتماع في الوضعيين اجتماع الحالتين بحسب الجعل كطلب فعله وطلب تركه وان
كاسمتنافيين لان صدور ذلك بحسبه كالامام لا يكتفي به على القول به وحينئذ فلا
اشكال مطلقة في تأمل سم (قوله) وكذا لا يمتنع تعادل الامارتين اى الدليلين الظنيين (قوله)
حذر من التعارض في كلام اشارع) هذه العلة تقتضي قصر الامارتين على ما ورد من
الشارع مع ان كلام المصنف مطلق ولعل الشارع اطلع على التقييد بذلك في كلام غيره
(قوله) ما سياتي اى وهو قوله فان توهم التعادل الخ (قوله) اما تعادلهما في ذهن المجتهد
دواع قطعها لم يسن حكمه لولاه ما ياتي في قول المصنف فان تعذر الخ (قوله) اى وقع في
وهم المجتهد اى ذهنه اى على وجه الهمان او الجزم بناء على جواز التعادل في نفس
الامر فليس المراد بالوهم الطرف المرجوح ككما توهم (قوله) في الواجبات اى كان

(وكذا لا يمتنع تعادل الامارتين)
اى تعادلهما من غير مرجح
لاحداهما (في نفس الامر على
احدهما) حذر من التعارض في
كلام الشارع والجواز وهو
الاكثر يقول لا محذور في ذلك
ويبقى عليه ما سياتي اما تعادلهما
في ذهن المجتهد فواقع قطعاه وهو
متأثر بذهنه كقوله الشافعي الا في
مقتضى توهم التعادل اى وقع في
وهم المجتهد اى ذهنه تعادل
الامارتين في نفس الامر بناء على
جوازه حيث يجهل من صرح
لاحداهما (فالتضييق) بينهما في
العمل (أو التساوي) هما في جميع
الشيء (أو الوقت) عن
العمل باحدهما (أو التضييق)
بينهما (في الواجبات) لانه قد
يضمير فيها كما في خصال كفارة
اليمين والتقاط في غيرها اقوال
اقربها التقاط مطلقا كما في
تعارض اليدين وسكت المصنف
هنا عن تقابل القطعي والظني

لظهوره وان لاحد اوتة بينهما لتقدم القطعي كما قاله في شرح التنازع وهذا في النقلين وأما قول ابن الحاجب لاعتراض بين قطعي
وظني لاتفاق الظن أي عند القطع بالنقيض كما تقدم المصنف وغيره فهو في غير النقلين كما داخل أن يذوق الدار لكون مركبه
وشدهم يباهتم وهو خارجها فلدلالة الاعتدال المذكورة على كونه في الدار حال مشاهدته خارجها فلا تعارض بينهما
بخلاف النقلين فان الظني منهما يباقي على دلالته حال دلالة القطعي ٢٩٣ وأما قدم عليه لقوله (وان نقل عن مجتهد قولان

يدل أحدهما على وجوب شيء ويذل الآخر على وجوب غيره (قوله لظهوره ان لاساواة
بينهما) أي في دلالة لهما وان كانتا مقينتين فله شيخ الاسلام (قوله وهذا) أي حكم تقابل
القطعي والظني الذي ذكره المصنف في شرح التنازع وهو قوله لظهوره ان لاساواة
الح وهذا هو كلام ابن الحاجب الا في بعده غاية الامر ان أحدهما تحفظت فيه الدلالة
دون الآخر (قوله في النقلين) أي الخالفين عن النسخ (قوله كما تقدم المصنف) أي في
هذا التعليل المذكور بقوله أي عند القطع بالنقيض (قوله فهو في غير النقلين) أي فلا
تختلف بين كلام المصنف وكلام ابن الحاجب (قوله فلا دلالة الح) الحق ان دلالة الظني
باقية غاية الامر ان المدلول تحفظ عن الدليل وهذا لا يضر بجمع دلالة أحصل الدلالة
كون الشيء بجسالة يلزم من العلم به المسمى شيء آخر وهو موجود هنا (قوله متعاقبان)
المراد بالمتعاقب التسابيح لا بقيد القدرية (قوله أي المسمول به) أي المسمول به وأشار
بذلك إلى توجيه المحصر والا فالقول أيضا قوله (قوله ثم قال الشيخ أبو حامد يختلف أي
حقيقة منهما أرى بجمع موافقه الح) الظاهر ان غير أي حقيقة كانت مثله ثم انظر فيما إذا
وافق بعضها كأي حقيقة وخالف بعضها كأي كالمصنف والمشارح لم يتعرضوا للدلالة
المسكونة في طريق المصنف من ان الترجيع بالنظر كما هو ظاهر بخلافه على طريق أي
حامد والافتقار لوجود كل من مخالفة مقتضيه انه انما لانه دليل والموافقة المقتضية
للقوة يتبعه مد القائل في كل من القولين فلا يتأتى بجمع أحدهما بواحد منهما لوجودهما
في الآخر فلا يصح على هذين الطريقين حينئذ الا الترجيع بالنظر نعم ان زاد عدد قائل
أحد القولين على عدد قائل الآخر ففيه على طريق القائل ترجيع ما زاد عدد قائله وأما
على طريق أي حامد فيحصل ذلك ويحصل عكسه لانه يعتبر مخالفة وهي في العكس أكثر
والترجيع بالنظر لوجود المخالفة في الجنتين وان تقاوتانها فسلاتر ترجيعها فليست
سم (قوله فما يقتضي الح) أي قائله الذي يقتضي النظر ترجيعه هو الرابع سواء كان
مراعى قول أي حنفية أو مخالفة (قوله فان وقف فالوقت) أي فان وقف النظر عن
الترجيع فالوقف قال الشهاب لا يلبس بالتخصيص بينهما كما تنظره الا في في الالة
فيما لو ورد نصان متقاربان بان عبق أحدهما الآخر ولم يمكن التسخين اه وجوابه أن
الجمد لا يذكر الاقوال على وجه التخصيص بينهما في شيء من الصور بل لا يذكرها أبدا الا على

قال المصنف (والاصح لترجيع النظر فيما يقتضي ترجيعهما) كان هو الرابع (فان وقف) عن الترجيع (فالوقف) عن الحكم
برجحان واحد منهما وان لم يرد نصا لم يمتد دعوى في مسئلة لكن يعرفه قول في (نظيره فهو) أي قوله في نظيره ما قوله المخرج
فيها على الاصح) أي ترجيعه لا يحاسب فيها الحاقها بنظيره ما قيل ليس قوله فيها الاحتمال ان يذكر فرفق بين المسئلة في لور وجمع
في ذلك (والاصح على الاول لا ينسب) القول فيها (اليمين لمقابل) ينسب اليه (مقبدا) بله يخرج حتى لا يلبس بالتخصيص

وقيل لأحاجة إلى تقييده لأنه قد جعل قوله (ومن مع نوضة نص آخر للتظهير) بأن نص فيما يشبهه على خلاف ما نص عليه فيه أي من النصين المختلفين في مسئلتين متشابهتين ٢٩٤ (نقش الماروق) وهي اختلاف الاصحاب في نقل المذهب في المسئلتين

تختم من يقرر النصين فيما هو يقرر بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما في الأخرى فيمكن في كل قولين منه وصار يخرجوا على هذا فتارة يرجح في كل نصها ويقرر بينهما وتارة يرجح في أحدهما أقصا وفي الأخرى يخرج ويذكر ما يرجح على نصها (والترجيح بقوة أحد الطرفين) بوجه محاسبي فيكون راجحا (والعمل بالأراج واجب) بالنسبة إلى المراجع فالعمل به مجتمع سواء كان المرجح قطعيا أم ظاهريا (وقال القاضي) أبو بكر الباقاني (الاماريج قلنا) فلا يجب العمل به إلا في ترجيح بظن عند فلا يعمل بواحد منهما أفقدا المراج (وقال) أبو عبد الله البصري أن يرجح أحدهما بالظن فالخبر بينهما في العمل ولا يجب العمل عنده وعند القاضي بما رجح قطعا (ولا ترجح جميع القطعات لعدم التعارض) بينهما إذ لو تعارضت لأجبع المتأنيان كما تقدم (والمناظر) من النصين المتعارضين (ناصح) المتقدم منهما أي تين كانا أو غير تين أو أية وغيره بشرط التسخ (وان نقل المناظر بالاتحاد عمل به لأن دوامه) بأن لا يعارض (مقتنون) ولبعدهم احتمال بالنعم لأن الجواز يؤدي إلى إسقاط

وجه معين أحدهما عنه في الواقع فلا يسوغ التخصيص العلم بعدم ذهابه إليه اسم (قوله) لأنه قد جعل قوله (يقال علمه نفي بين القول المجلي والقول الحقيقي) (قوله) ومن معارضة نص (الخ) مثاله أن يقول مثلا خل في النبيذ والخمرة في النهر قد نص في كل من هاتين المسئلتين المتشابهتين على حكم يخالف الحكم الذي نص عليه في الأخرى (قوله) وهي اختلاف الاصحاب (الخ) فيه تساهل إذا الطرق هي الأقوال المذكورة لا الاختلاف وإن كان لازما لها (قوله) فتم من يقرر النصين (الخ) أي كان يقرر في المثال الحرمه في النهر والخل في النبيذ وقوله ومنهم من يخرج نص كل معنى في الأخرى أي فيصير في كل من النهر والنبيذ قولان مخصوص ويخرج من الآخر إليه فالنهر فيه نص بالحرمه وقول يخرج بالخل منقول اليه من النص الذي في النبيذ والنبيذ فيه نص بالخل وقول يخرج بالحرمه منقول اليه من النهر (قوله) تقوية أحد الطرفين) أي الدليلين المختلفين (قوله) بوجه مما سبق (أي نقه) سبلا واجبا لدليل قوله آخر الباب والمرجحات لا تنعصر ومثارا غلبة الظن فاندفع قول الكمال أن قول الشارح بوجه محاسبي في قطع ضرر الأولى حذفه إذ يقتضي أن لا ترجح الإجماع بين من وجوه الترجيح وليس كذلك فإن المرجحات ليست مخصصة كما صرح به المصنف قيل الكتاب السابع وكان مني اعتراض الكمال المذكور بحله قول الشارح محاسبي على الآخر فقصه لا فقط مع أنه لا داعي إليه بل المراد أنهم من ذلك كما علمت (قوله) فيكون راجحا) فائدة ذكرها التوطئة لمبادئه ليعاير ارتباطه بما قبله (قوله) فلا يجب العمل به) صواب العبارة فلا يجوز العمل به ليوافق قوله فلا يعمل بواحد منهما ما وجدته فيكون الاستقنا منقطعا إذا لزم جميع بالظن لا يعدر ترجيحا عند القاضي (قوله) أعدم التعارض بينهما) بالنسبة لنظر الكل لدليلين متعارضين وفي نسخة بينهما أي القطعات وهي أحسن (قوله) والمناظر (ناصح) قال الشهاب هو راجع إلى بيان شأن القطعيان ووجوه إلى ما ذكره هو صريح ما ذكره المحشيان لكنه كالإختصاص خلاف المفهوم من منبج الشارح حيث اقتصر على إطلاق المصنف في التعارض بين القطعيان وصور قوله والمناظر بقوله من النصين المتعارضين فإن السابق إلى التهم من ذلك صرف الكلام عن خصوص القطعات وفرض الكلام في غيرها أو في الأمم فليست اسم (قوله) وان نقل المناظر (هكذا في بعض النسخ بصيغة المصدر وهي واضحة وفي بعضها بصيغة اسم الفاعل فتحتاج إلى تقدير مضاف أي فخر المناظر ويكون الظاهر في محل الأضمار (قوله) لأن دوامه) أي دوام التقدم والمعنى أن الذي يرجع بالمناظر إنما هو دوام التقدم واستمراره ودوامه مغلون لا مقطوع به فلم يلزم إسقاط المتواتر بالاتحاد دوام غير متواتر (قوله) في بعض الصور) أي وهو صورة ما إذا كانا متواترين ونقل مناظر أمدهما بالاتحاد (قوله) فإذا أخرج) أي كثر موافقات أحد الدليلين والأفاديل الواحد

المتواتر بالاتحاد في بعض الصور (والاصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة) فإذا كثر أحد المتعارضين لا يشك

بموافقة أو تكررت وإنه يرجع على الاستحسان الكثرة فيه بالقوة وقيل لا كالبينين (و) الأصح (أن العمل بالتعارضين ولو من وجه أولى من الغناء أحدهما) بترجيح الاستحسان عليه وقيل لا ينص إلى الترجيح منه حديث الترمذي وغيره إما لأهاب بدخ فقد ظهر مع حديث أبي داود والترمذي وغيرهما لا ينتهوا من البينة بأهاب ولا عصب الكامل للأهاب المدبوغ وغيره فحملناه على غيره جماعين الدليلين وروى مسلم الأول بانظرا إذا دبح الأهاب ثمة لم يظهر ٢٩٥ (ولو) كان أحد المتعارضين سنة

قابها (ك) فان العمل بها من وجهه أولى (ولا يقدم) في ذلك

(الكتاب على السنة ولا السنة

عليه خلافاً لزمعها) فزاعم تقديم

أ الكتاب استند إلى حديث معاذ

المشل على أنه يقضى بكتاب الله

فان لم يجد في سنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ورضاء رسول الله

بذلك واما أبو داود وغيره زاعم

تقديم السنة استند إلى قوله تعالى

لتبين الناس ما نزل إليهم من الله

قوله صلى الله عليه وسلم في البحر

هو الله وهو ما نزل من الله

أبو داود وغيره قوه تعالى قل

لا أحد فيما أوحى إليكم مما

قوله وأحكم خنزير فكل منهما

يتناول خنزير الصرور حملنا الآية

على خنزير البر المتبادر إلى الأذهان

جماعين الدليلين (فان تعذر)

العمل بالتعارضين أصلاً (وعلم

التأخر) منهما في الواقع (فتأخر)

للمقدم منهما (والأى وان لم

يعلم التأخر منهما في الواقع (رجع

إلى غيرهما) لتعذر العمل بواحد

منهما (وان تأخرنا) أى

المتأخرين في الورد من

الشارع (فالتقديم) بينهما في

لا يكثر بكثرة الأدلة وظاهر كلام الشارح أن الترجيح للدليل مع أنه للمدلول فيما إذا
تعارض قولان لم يستشهد وكان ما يدل على أحد القولين أكثر مما يدل على الآخر (قوله
بموافق) أى بدليل موافق ولو واحد فيكون المراد بكثرة الأدلة في المتن ما زاد على الواحد
(قوله كالبينتين) أى فان كثرة عدد إحدى البينتين لا يقسدها قوة على الأخرى الأقل
عدد منها (قوله وان العمل بالتعارضين ولو من وجه أولى) المراد بالوجه الأول من الوجوه وقد
يقال لو قدم هذا المبحث على الثاني قل أنه أولى لأن الترجيح بالأدلة وكثرة الروايات لا يكون
إذا تعذر الجمع وقوله ولو من وجه الأول منه حاله ولو زائدة (قوله بترجيح الاستحسان عليه)
متعارف الغرض بالماضية أى فان ترجيح أحدهما يجب في الغناء لا است (قوله قد ظهر)
بضم الهاء وقصها (قوله فان العمل بها من وجه أولى) هذه العبارة في غاية الاستقامة
دون الالتفات بالغائية لأن العمل بالتعارضين من كل وجهه الصادق به الغاية لا ترجيح فيه
أصلاً (قوله على أنه) أى ما إذا فرض الله سبحانه وإليه يعود دفعه يقضى (قوله ورضاء رسول
الله) صلى الله عليه وسلم على قوله أنه يقضى وفي نسخة ورضى بالفظا لماضى وكل صحيح
(قوله مثله) أى مثال المعارض ومثال الجمع بين المتعارضين (قوله فتأخر) أى إلى دلل ثالث
أى حيث كان المدلول المتقدم قابلاً للفسخ (قوله يرجع إلى غيرهما) أى إلى دلل ثالث
غيرهما متنافي لهما قام به مرجع (قوله ان تعذر الجمع) لا يمتنع أن قوله فان تعذر العمل
في معنى تعذر الجمع لأن معنى أنه تعذر العمل بها أن لا يمكن الجمع بينهما مطلقاً وقد جعل
مقدمه للمتابعة من قوله وعلم التأخر وما عطف عليه نصار التقدير فان تعذر العمل
وتعارضاً للتقديم ان تعذر الجمع وحاصل هذا ان تعذر الجمع فالتقديم ان تعذر الجمع لأن تعذر
العمل بمعنى تعذر الجمع كما تقرر وحاصله لا وجه لذلك قوله ان تعذر الجمع ويمكن الجواب بأن
معنى هذا الاعتراض على جعل قوله وان تعذر الجمع في حيز قوله فان تعذر فيكون معطوفاً على
قوله وعلم التأخر مع أن ذلك ليس بالأزهر لولا أن يكون معطوفاً على جملة قوله فان تعذر الخ
وحاصله لا يكون في حيز التعذر ولا يكون تقديمه ما تقدم فان قيل فهلا جعله في حيز التعذر
حتى يستغنى عن التصريح بشرط التلافة قل إنما سمى قلت لا يمتنع ما في جوابه من التعسف
بأن تكاب خلاف الظاهر من العبارة (قوله وان جهل التاريخ) بمقابل لقوله وعلم التأخر
(قوله بان يتقدمه) أى بان لا يكونان العقائد (قوله هذا كله) الاشارة إلى ما ذكر من قوله

العمل بواحد منهما (ان تعذر الجمع) بينهما (و) تعذر (الترجيح) بان تساوى من كل وجهه فان أمكن الجمع والترجيح فالجمع أولى
منه على الأصح كما تقدم (وان جهل التاريخ) بين المتعارضين أى لو علم بينهما تأخر ولا تفاوت (وأمكن الفسخ) بينهما
قبلاً (رجع إلى غيرهما) لتعذر العمل باحدهما (والأى وان لم يمكن الفسخ بينهما) (تأخر) التأخر بينهما في العمل (ان
تعذر الجمع) بينهما (والترجيح) كما تقدم في المتقارنين هذا كله فيما إذا تساوى في العموم والخصوص

(فان كان أحدهما أعم) من الآخر مطلقاً ومن وجهه (فكاسق) في مسئلة آخر مجتهد القاصصين فليراجع (مسئلة ترجيح
 بعلاو الأستاذ) أي قوله الواسط بين الراوي المعبود وبين التي صلى الله عليه وسلم (وقفة الراوي ولفظه وشروطه) أنه لا احتمال لخطأه
 واحداً من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها (وورعه وضبطه وفطنته ولو روى) الخبر (المرجوح بالظن) والراجح وواحدهما
 ذكرها المعنى (ويقتضيه وعدم بدته) بأن يكون ٢٩٦ حسن الاعتقاد (وشهره عند الله) لشدة توفيقه مع واحداً من السبعة

فان تعذر وعلم إلى هنا (قوله فان كان أحدهما أعم) حلالاً أو مطلقاً انصدق أيضاً ان
 المطلق يحصل على المقدم لهم لأن يزيد بالاعم ما يشعل الاعم عموماً ليس يشعل المطلق
 فانه سم (قوله للمجتهد) فبديه لانه الذي يوجب الأمارات التي هي محل الترجيح (قوله أقله)
 احتمال الخطأ مع واحداً من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها) أي أقله احتمال التسيان
 والاشتباه عند ذلك الواسط ولقبح الراوي النقص به من ما يجوز زاجراً أو على ظاهره ومالا
 يجوز بخلاف غيره والعارف بالغة لكونه أدري بمواقع الانفاظ بقول احتمال الخطأ منه
 بالنسبة إلى من ليس كذلك والعالم بالعمية يحفظ عن مواقع الزلل في العبارة فقل لذل
 أحقاه في فهم معناها بالنسبة إلى من ليس كذلك فترده بعضهم (قوله بأن يكون حسن
 الاعتقاد) قال الشهاب هذا يخص من عدم البدعة اه وقد يقال المراد بالبدعة البدعة
 في الاعتقاد لا مطلق البدعة وهي الخروج عن السنة ولو قيل أو أفضل (قوله أو أكثر
 من كين) لفظ من كين ياء واحدة مكتبة لأن ياء المفرد حذف لاجل الجمع قال في الخلاصة
 وأحذف من المنصوص في جمع على = حذف المثنى عليه تكديلاً

قوله وصرح أتركه بالرفع عطفاً على الجار والمجرور والواقع نائباً عن الفاعل ليرجح
 ويصح حرم عطفاً على مدخول الجار وكذا يقال فاعطف عليه (قوله لأن الحكم والعمل
 قد يتبين على الظاهر) قال الشهاب رحمه الله هذا يشهد أن معنى قوله في الجملة أن يكون
 الشخص حكم بشهادته أو عمل بروايته من غير توقف متاعلي فقصيل الأمر هل كان ذلك
 بعد تركه له أم لا وإذا كان من صرح بتركه مائة دعاً على من هذا شأنه فليقدم على من علم
 الحكم بشهادته والعمل بروايته من غير تركه بالأولى بل ينبغي أن يكون من حكم
 بشهادته وعمل بروايته في الجملة مقدماً على هذا أيضاً اه وهو ظاهر سم (قوله وذكر
 السبب) المراد بالسبب ما لا يلهي ذكر المقتل لأجل الحكم كإساقى ثمرية (قوله والتعويل
 على الحفظ دون الكتابة) هذا غير مكر مع قوله المار وحفظ المروي للفرق بينه وبين
 مداره هذا على ما هو الشأن والعادة من غير اطلاع على الحال في هذا المروي العاين
 بخصوصه بخلاف الأول فانه مقرر وض في مروي عن من مخصوص وإن أحدهما روادع
 حفظ والآخر عن كفايته سم (قوله وظهور طريق روايته) أي وضوح الطريق المذكورة
 (قوله فيقدم المسوع) أي الخبر المسوع على الخبر الجازم (قوله في الثاني) نعت

بالنسبة إلى مقابلاتها (وكونه
 من كين بالاختصار) من المجتهد
 فخرج على المزكي عنده بالأخبار
 لأن العادة تقري من الخبر أو
 أكثر من كين ومعلوم القسب
 قبل ومشهوره) لشدة الوقوف
 به والشهرة وزيادة في المعرفة
 والأصح لترجيحها (وصرح
 التركية على الحكم بشهادته
 والعمل بروايته) فيقدم خبر
 من صرح بتركه على خبر من
 حكم بشهادته وخبر من عمل
 بروايته في الجملة لأن الحكم
 والعمل قد يتبين على الظاهر
 من غير تركه (وحفظ المروي)
 فيقدم مروي الحافظ له على
 مروي من لم يحفظه لاعتناء
 الأول بمرويه (وذكر السبب)
 فيقدم الخبر المشتمل على السبب
 على ما لم يشتمل عليه لاهتمام
 زواي الأول به (والتعويل على
 الحفظ دون الكتابة) فيقدم خبر
 المول على الحفظ فصار مروي به على
 خبر المول على الكتابة لا احتمال
 أن يراد في كفايته أو نقص منه
 واحتمال التسيان والاشتباه

في الحافظ كالأعم (وظهور طريق روايته) كما سماه بالنسبة إلى الإجازة فيقدم المسوع على الجازم وقد تقدم للخل
 ذكر طرق الرواية وصراتها آخر الكتاب الثاني (وسماه من غير محاب) فيقدم المسوع عن غير محاب على المسوع عن
 وراعيه لأن الأول من تعارق الخل في الثاني (وكونه من كين) كبر الصحابة فيقدم خبراً أحدهم على خبر غيره لشدة بياتهم وقد
 كان على رضى الله عنه يحفظه الواقعي ويشير رواة الصديقين من غير تحطيف (و) كونه (ذكر) فيقدم خبراً ذكره على خبر الآتى

لانه اضبط منها في الجمله (خلافا للاستاذ) ابي اسحق الاسفرايين قال ٢٩٧ واضبطه جنس الذكر اغتار ابي حيث ظهرته في الاحاد وليس كذلك فان كثير من النساء اضبط من كثير من الرجال (والتاليه) ربح الذكر في غير احكام النساء بخلاف احكامهن لانهن اضبطن بها (و) كونه (حوا) مقدم خبره على خبر العبد لانه لم يعرف منه يهترز عما لا يهترز عنه الرقيق (و) كونه متأخر الاسلام تخبر مقدم على خبر مقدم الاسلام لانه هو وناحر صاحب جزم به بذاتي الترجيع بحسب الراوي وما قبله في الترجيع بحسب الخارج وسلا حفظ اليهين لانه تم اقتضى في كلامه ما قبل (و) كونه (متمهلا بعد التكليف) لانه اضبط من المتصل قبل استكاف (وغیر مدلس) لان الوثوق به اقوى من الوثوق بالمدلس المقبول وقد تقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغیر ذي احسين) لان صاحبها يتطرق اليه التخليل بان يشترك فيه في احدهما (وميشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) المرويه بان كلامهما اعرف بالخالف من غير مثال الاول حديث الترمذي عن ابي رافع انه صلى الله عليه وسلم تزوج صبيحة لا ولاوي بن ساجلا لا قال وكنت الرسول منهم حديث الصبيح عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم تزج صبيحة وهو محرم وفي رواية البخاري منه تزج صبيحة وهو محرم وفيها وهو سلال وماتت

للحال اى التخليل الكائن في الثاني (قوله) لانه اضبط منها في الجمله (اى لا بالنظر في كل فرد وقد قال سم واعم لم اقول المصنف هنا وقد كرا قوله الا في وصاحب الواقعة متعارضان في تقديم الذكر على الانثى صاحبة الواقعة اذ ينتمى محرم وخصوص من وجه فالاول خاص بتقديم الذكر على الانثى عام في كون الانثى صاحبة الواقعة اولاً والناس خاص بكون المتقدم صاحب الواقعة عام في كونه ذكر او انثى فان خص عموم كل منهما بخصوص الاخر متعارضان في الانثى صاحبة الواقعة اذ قضية تخصص عموم الاول بخصوص الثاني تقدمها على الذكر قضية تخصص عموم الثاني بخصوص الاول تقدم الذكر على الواقعة فتعلم الا في صبيحة موعودة وعلى الفتاة مقتضاه دون خبر ابن عباس ان المعقودة هم خبر الانثى اذا كانت صاحبة الواقعة على المصنف فليست بل (قوله) واضبطه بنفس المذكور الخ) صاحب له ان الجنس لا يوجد له الا في ضمن افراده لا تراعى الاضبطية الا اذا وجدت في الافراد والظاهر ان الاضبطية لا تكون من النساء اضبط من كثير من الرجال فلا تقدم حينئذ كونه وقد يجاب بانهما عروا في ذلك الامر اغلب كذا ترو وقد اشار الى ذلك المصنف بقوله في الجمله (قوله) حيث ظهرت في الاحاد اى حيث وجدت في جميع الاحاد لا في بعضها وقوله وليس كذلك اى ليست موجودة في الجميع لوجود الاضبطية في بعض النساء دون بعض الرجال (قوله) وابن ساجب جزم بهذا) اى جزم بتقديم خبر مقدم الاسلام في الترجيع بحسب الراوي لما صرف في التعليل من كون مقدم الاسلام اشد تحرفا لكونه متأخرا في الاسلام فيطالع من امور الاسلام على ما لم يطالع عليه متأخر الاسلام وقوله وما قبله اى وجزم بما قبله وهو تقدم خبر متأخر الاسلام في الترجيع بحسب المروى لما صرف في التعليل من ان تأخر اسلامه طريقة ظاهرة في تأخر مرويه في الخافج عن مروى مقدم الاسلام والحاصل ان مقدم الاسلام وان كان اعنى من متأخريه فاورثية الا ان ذلك لا يستلزم تقدم مرويه على مرويه لما ذكر من الترتيب الشارحة المتبعة بنسخ مرويه عبر مروى متأخر الاسلام (قوله) كائن) اى كما قاله المصنف في شرح مختصر ابن الحاجب (قوله) يقول اى وهو مدلس السند وارتز بذلك من مدلس المتن فانه لا يقبل اعدا كاس (قوله) لان صاحبها يتطرق اليه التخليل عبارة الاسنوى وسبب جرحه ان صاحب الاسمين يكثر اشتباهه بغيره عن ابن بديل بان يكون هنالك تفرع على يد واحد اسميه واحدا في احوال القس او وفيما شاعرا بان الكلام الذي يتحقق ان المروى عنه هو صاحب الاسمين العدل اما اذا تحقق انه هو بحيث زال الاشتباه والاحتمال واسلا لا يكون خبره جرحا لا معنى لذلك حديثه لا قطع بانتفاء المحذور وان استطاع الاحتجاج وهو وجبه وقول الشارح بان يشترك ضيف اى باحتمال ان يشترك ضيفه لا يشترط تحقق المشاركة بل احتمال وجوده كاف فان يتحقق انتفاء فالوجه حيث ذكروه لا يقدم خبر غيره ذي الاسمين سم (قوله) وصاحب الواقعة

بغير فائز مثال الثاني اخذت في اي داود عن ميمونة تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان يسرف ورواه مسلم عن ابن
 ابي الاصم عنها انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبوا بن عباس المذكور وروى ابو داود عن سعيد بن المسيب قال روى
 ابن عباس عن تزوج ميمونة وهو محرم (وروايا باللفظ) اسلامه المروى باللفظ عن طريق الخط في المروى بالمعنى (و) كون الخبير
 (لم يشكره راوى الاصل) كذا في المنهاج كما هو ولوه من اضافة الاعمال الى الاخص كسبها الجامع وهي نادرة فلا يتبادر
 الذهن اليها ولو زاد في راوى او صدقه ٢٩٨ كان أصوب كما قاله في شرح المنهاج والمعنى ان انكر الذي لم يشكره راوى الاصل
 راويه وهو شيخه مع عدم علمي

ما أنكره شيخ راويه بان قال
 ما دونه لان الظن الحاصل من
 الاول أقوى (وكونه في الصحيحين)
 لانه أقوى من الصحيح في غيره مما
 وان كان على شرطه التالى الامة
 له ما لا يتولى (والقول القائل
 فالثقة) فيه عدم الخبر الناقل
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 على الناقل لعله والتاقل اقله على
 الناقل لتقريبه لان القول أقوى
 في الدلالة على التثنية من النقل
 وهو أقوى من التقرير (والفصح)
 على غيره لتطرق الخط في غيره
 باحتمال أن يكون مرويا بالمعنى
 (لأنه قد انفصاحه) فلا يقدر على
 الفصح (على الاصح) رقيب يقدم
 عليه لانه صلى الله عليه وسلم أفصح
 العرب فيبطله بغيره الا فصح
 فيكون مرويا بالمعنى فيستطرق اليه
 اغتال وردقائه لا بد في نقطة بغير
 الا فصح لاشياء اذا خطب من
 لا يعرف فبمروية قد كان يحتاج
 العرب بلغاتهم (والتمثل على زيادة)
 فقدم على غيره ما فيه من زيادة العلم
 كغيره لتكثير في العبد سماع خبره الكبير فيه (و) ما رواه ابو داود وخذرا في الحديث تقديمه للاقول وانما ولي منه
 للافتتاح (والوارد بلفظ قرين) لان الوارد بغير لفهم يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فيستطرق اليه الخط (والمدنى) على المكي لتأخره
 عنه والمدنى ماورد بعد الهجرة والمسكى قبلها (والتمثل لوشان التي صلى الله عليه وسلم) لتأخره عمالي بغير مدنى (والمدنى كورنه
 الحكم مع المدنى) على ما فيه الحكم فقط لان الاول أقوى في لاهتمام بالحكم من الثاني مثاله حديث البخاري من بذلك منه فاقوله
 مع حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان خطا الحكم في الاول بوصف الردة المناسب ولا وصف

الواو بمعنى أو نه اشترط أحدهما أى الباشير وصاحب الواقعة لا يجمعوهما (قوله
 بسرف) بوزن كتف موضع قرب مكة (قوله ورواها باللفظ) قديمهم اشكاله مع قوله
 السابق ولوروى المرجوح باللفظ ولا اشكال لان هذا مقروض في مجرد تعارض رواية
 اللفظ ورواية المعنى دون أمر آخر فتقدم رواية اللفظ وذلك مقروض فيها اذا تعارض
 فقه الراوى أو غيره مما ذكره مع مقابلة فيقدمه (الراوى أرغيه مما ذكره مع وان
 كانت الرواية مع ذلك المعنى على مقابلة وان كانت الرواية معه باللفظ وطريق ذلك ان هذا
 مخصوص بذلك لا من عام قيل العام والخاص سمى (قوله وكون الخبير لم يشكره راو)
 فن قيل لم قد رافظ الكور. هما دون ما قبله قلنا دفع توهم ان قوله ولم يشكره يقدف قوله
 ورواها باللفظ وقوله راوى الامر اى شيخ الراوى فلا زيادة بيانية كما سكره الشارح وهذا
 مرجوح لاسقاط لما سرف من أن كان الأصل للمروى لا يستقطه (قوله من اضافة
 الاعمال الى الاخص) أى صدق الراوى بالأصل والفرع وانظر ذلك مسجدا للجمع فان
 الجمع مخصوص بماتمة فيه الجملة والمبدأ اعم من ذلك (قوله وهي نادرة) أى
 الاستعمال فلا يتبادر الذهن اليها لتدويمها باللفظ لا لاضافة الحقيقة (قوله راويه)
 صله الاصل لوالى الراوى (قوله وكونه في الصحيحين) أى في صحيحهم ما أوفى أحدهما
 أحد فما من التمهيل (قوله لان القول أقوى) في الدلالة على التثنية من النقل
 أى لاحتمال الفعل اختصاصه به صلى الله عليه وسلم والفعل أقوى من التقرير لان
 التقرير يطرر منه من الاحتمال ما لا يطرر للفعل ومن هنا اختلف في دالة التقرير على
 التثنية يردن الفعل (قوله والمتمثل على زيادة الخ) تقدم في باب الاجماع ان اخذ
 باقى ما قيل حتى وما عناه صلى الله عليه وسلم (قوله والمدنى ماورد بعد الهجرة) أى ولو صدر عن
 الشارع بغيره والمدنى ماورد هذا أحسن من قول بعضهم ان المكي ما قبل مكة والمدنى ما قبل
 بالمدينة لانه يوجب الى الاعتدال ما قبل القبل بالكثير بخلاف الاول (قوله والمتمثل
 به لوشان التي صلى الله عليه وسلم) أى لان شأنه صلى الله عليه وسلم بزل في اوباد
 وتجسد على انوار فما أخرجه لوشان فهو متأخر (قوله مثاله) حديث البخاري
 من بذلك منه فاقوله الخ) فالحديث الاول عام في الرجال والنساء خاص باهل الردة مقرون

في الثاني فحملنا التسايفيه على الحريرات (والمقدم فيه ذكرا له على الحكم) فيقدم على عكسه لانه اول على ارتباط الحكم بالعلم من عكسه قاله الامام في المصنوع (وعكس النقض وانى) ذلك معترض على الامام قائلا ان الحكم اذا تقدم فطلب نفس السامع العلم فاذا سمعته تاركت الهمال فطلب غيرها والوقف اذا تقدم فطلب ٢٩٩ النفس الحكم فاذا سمعته قد تكتفى في علمته بالوقف المتقدم اذا كان

شديد المناسبة كما في السابق الاية وقد لا تكتفى به بل يطلب منه غيره كما في اذا اتمت الى الصلاة فاعلموا الاية فقال تعطيليا للمعبود (وما كان فيه تهديدا وتاكيدا) على الخلق عن ذلك مثال الثاني حديث أبي داود وصحبه ابن حبان والخامس في شرط الشيعين أيعاصرون سكنت ففهموا ان ذنوبهم ففسادها باطل ففسادها باطل ففسادها باطل مع حديث مسلم الابن اخق بنسبها من ولها (وما كان عموما مطلقا على)

العموم (ذي السبب الى السبب) لان الثاني يقال اوادة قصره على السبب كما قيل بذلك دون المطاف في القوة الا في صفة السبب فهو فيها أقوى لانها قطعة من الدخول عند الاكثر كما تقدم (والعام الشرطي) كمن وما الشرطي (على النكرة المفعلة على الاصح) لا فادخلت دونها وتبين العكس لبدء التعيين فيها بقية عمومها (وهي) تقدم على الباقي من صيغ العموم كانه صرف باللام والاضافة لانها أقوى منه في العموم ان تدل عليه بالوضع في

بعضه القتل وهي تدل على الدين نوح على اثنى الخ ص بانسان اعان على الحريرات والمردات لقرون الاولى بعلم الحكم دون الثاني وقد يستعمل هذا أعنى قوله والمذكور فانه الحكم مع العلم مع قوله الاتي والنهي على الامر لان بينهما عموما وجه وصان وجه فان خص عموم كل بخصه من الاخر تعارض في الامر والنهي اذا كان الامر مع العلم كما في المثال أعنى قول الشارح مثاله حديث البخاري من يلد منه الخ وقد يجب بان كلام المصنف في كل واحد من المذكورات بالنظر في رد مقابله من حيث انه مقابله وما ذكر من باب تعارض اثنين من المذكورات وليس كلامه فيه قاله سم (قوله فحملنا التسايفيه على الحريرات) لا يقال هذا جاعل بينهما يحمل كل منهما على غيره ما حمل عليه الاخر ففهم العمل بهما والكلام في الترجيع الذي هو اعمال احدهما والقائه الاخر فاقول هذا مجموع وذلك لان بين الخبرين عموما وجه ولو شذها هم مكلل منهما بخصوص الاخر تعارضا في المرتبة فبما الاول حدث كمنما قتل المرتبة التي دل الثاني على منع قتلهما وزعم من هذا الترجيع قصر الشافعي على الحريرات فقد أشار بحمل الثاني على الحريرات الى ذلك. ديم الاول علمه في المرتبات التي تعارض فيها والحاصل ان التعارض بينهما ليس في المرتبات وقد انقضا الثاني بالنسبة اليها فقد انقضا احدهما وانقضا الاخر بالنسبة لما تعارض فيه وذلك هو حقيقة الترجيع سم (قوله فحملنا الحكم اذا تقدم الخ) لقائل أن يقول اذا كان الوقف ظاهر المناسبة ركت النفس تقدم أو تأخر والامر تركز تقدم أو تأخر لا فرق بين اذا اتمت فاعلموا واغدا اتمت سم (قوله وما كان فيه تهديد) مثاله حديث البخاري عن عمار بن ماري يوم الشك فقد دعى أبا القلام فهو لتعنيته المديد مقدم على احاديث الترغيب في يوم النفل شيخ الاسلام (قوله الايم أحق بنسبها من ولها) اي دلالة بحسب الظاهر على تزويجها نفسها وان أحق تأويله بأنه لا يزوجها الولي الا بانها بالقول بخلاف البكر فان سكوتها كاف في تقدير دلالاته على انها تزوج نفسها يقدم عليه الحديث الاول لما فيمن التكرار بالدال على تقوية الحكم وتاكيد (قوله ان تدل عليه بالوضع الخ) فان قيل هذا يدل على انه لا يدل عليه بالوضع وذلك بانى كونه للعموم حقيقة كما شئ عليه المصنف فيعاصر قلنا ص ادها تدل بمجرد الوضع وهو ان يحمل بالقرينة مع الوضع ويحمل بناؤه على أى الباقي بماز في العموم فلا إشكال سم (قوله عند الشرطين) أى وأما الشرطين فقد صرح حكمهما (قوله فلا يحدونه) أى احتمالا لا قريبا (قوله والجمع المعروف) أى ويختلف الجمع المعروف (قوله فيبعد أحقها له) فيه إشارة الى أن قول المصنف لاحتماله العهد

الاصح كما تقدم وهو ان يحمل عليه ما قرينة اتفاقا (والجمع المعروف) باللام أو الاضافة (على ما دون) غير الشرطين كالاستفهامية لانه أقوى منهما في العموم لا امتناع أن يخص الى الواحد ونحوها الى الرابع في كل كاتمة (وأنكل) أى والجمع المعروف وما ومن (على الجنس المعروف) باللام أو الاضافة (لا يقال العهد) فيه بخلاف ما ومن فلا يحدونه والجمع المعروف فيه بعد احتمال

(قالوا وما لم يخص) على ما خص الثاني بخلاف في حجة بخلاف الاول قال المصنف كالمشقة (ومعنى حكمه) لان ما خص من العام الغالب والغالب اولى من غير (والاقل تخصيصا) على الاكثر تخصيصا لان الضعف في الاقل دونته في الاكثر ٣٠٠ لان المدلول عليه بالاول مقصود يتوقف عليه الصدق والجمعة والثالث مقصود

معناه احتمال اقوى بالاجماد الاحتمال والافهم موجود في الجمع المعروف (قوله فيكون الاول اقوى) أى لجمع دلالة بين الوضع وقصد هذا الحكم فيكون اقوى من الثاني والثالث ويستفاد من هذا ان الثالث اقوى من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني (قوله بخلاف الموافقة) أى لان الحكم في المنطوق والمفهوم واحد نوعا اذ حرمة التأنيف والضرب في آية الوالدين نوعهما واحد وهو الايداء بخلاف مخالفة فان حكم المنطوق فيها غير حكم المفهوم نوعا فهما حاكمان كما في قوله صلى الله عليه وسلم في الغنم السائمة زكاة (قوله وانقل عن الاصل) شروع في الترجيح بحسب المدلول وهو التوسع الثالث من المبرهنات وقد تقدم الاول وهو الترجيح بحسب حال الراوى والثاني وهو الترجيح بحسب حال المروى (قوله مثال ذلك) حديث الخ) أى فالحديث الاول ناقل عن الاصل والثاني مقدر فقدم الاول عند الجهورى على الثاني لما في الاول من الزيادة على الاصل وقدم الثاني على قول بخلاف الجهورى (قوله بضعة) يشع الباهي وزن قرة (قوله والمثبت على الثاني) لا يقال هذا في عاقبة ولا بعكس لاننا قلنا ثبت قد يكون محققا للأصل كالثبت لاطلاق الاتفاق فانه مثبت للأصل لان الاصل عدم الزيادة والرفعة فجمع ذلك الى أن هذا مستقيم من الاول فانه شيخ الاسلام (قوله لان الاصل عدمهما) هذا التعليل لا يصح ما اذا الاصل في كل شئ عدمه فانه العلامة (قوله وحكى ابن الحاجب مع هذا) أى القول الرابع وقوله حكمه أى باعتبار المسألة في آثاره الشارح بقوله أى يرجح المذهب لهما على الثاني لهما (قوله والنهى على الامر) المراد بالنهى المحذور وبالامر الايجاب كما يفهمه كلام الشارح ويؤخذ منه ترجيح المحذور على الكراهة فانه شيخ الاسلام (قوله والامر على الاباحة) قد يقال بغيره عن هذا وعن قوله الآخر والمحذور على الاباحة وقوله والنسب على المباح وقوله السابق والثالث عن الاصل اذ في كل من الوجوب والمحذور والنسب نقل عن الاصل بخلاف الاباحة المقابلة لهذه الثلاثة فانها من وفق الاصل ويمكن أن يجلب بان افراد هذه الصور مع اندراجها افعياد كراماتها بخصوصيات كالتخلاف فيهما ان القائلين بتقديم الثالث عن الاصل لمدار الخاصة هم (قوله للاحتياط بالطلب) أى لان ذلك القائل ان كان واجبا في تركه ضرر وان كان مباحا فلا ضرر في تركه هم (قوله لان الطلب به) أى باقظا لغيره وقوله لضعفه وقوله اقوى منهما أى من الطلب بهما أى بالامر والنهى يعنى ان الشريعة لم تكن مضمونة محققا بدونه بخلاف الانشاء كان الطلب اذا قضيه انشرا اقوى من الطلب في الامر والنهى (قوله والمحذور على الاباحة) أى وحكدا على الكراهة كما صرح به الاستوى فانه

(والاقتضاء على الاشارة والايهام) لا يتوقف عليه ذلك والثاني غير مقصود كما علم ذلك في محله فيكون الاول اقوى (ويرجح) أى الاشارة والايهام (على المفهومين) أى الموافقة والمخالفة لان دلالة الاولين في محل النطق بخلاف المفهومين (والموافقة) على المخالفة) ضعف الثاني بخلاف في حجة بخلاف الاول (وقيل حكمه) لان مخالفة تشدد تاسيسا بخلاف الموافقة (واناقل عن الاصل) أى البراءة الاصلية على المقررة) عند الجهورى لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف الثاني وقيل عكسه بان يقدمنا هذا المقرر للأصل لضعفه تاسيسا كما افاده التناقل فيكون تاسيسا. مثال ذلك حديث من مس ذكره فليس صحيحه الترمذى وغيره مع حديث الترمذى وغيره انه صلى الله عليه وسلم سأل رجل من مس ذكرنا عليه موضوعا قال لا افهم بضعة منك (والمثبت على الثاني) لاشقائه على زيادة علمه وقيل عكسه لان عضاد الثاني بالاصل (واللهما سواء) لتساوى مرجعهما (وراجعها) يرجع المذهب الاقوى والاتفاق في ترجيح الثاني لهما على الثبت لهما لان الاصل عدمهما وحكى ابن الحاجب مع هذا عكسه أى يرجح المذهب لهما على الثاني لهما (قوله والنهى على الامر) لان الاول لدفع المقدسة والثاني لحباب المسئلة والاعتناء يدفع المقدسة واشد والامر على الاباحة (والاكثر) المتضمن للتكليف (على الامر والنهى) لان الطلب به لضعفه وقوله اقوى منهما (وخبر المحذور على) خبر (الاباحة)

قال لهما على الثبت لهما لان الاصل عدمهما وحكى ابن الحاجب مع هذا عكسه أى يرجح المذهب لهما على الثاني لهما (قوله والنهى على الامر) لان الاول لدفع المقدسة والثاني لحباب المسئلة والاعتناء يدفع المقدسة واشد والامر على الاباحة (والاكثر) المتضمن للتكليف (على الامر والنهى) لان الطلب به لضعفه وقوله اقوى منهما (وخبر المحذور على) خبر (الاباحة)

لا احتياط وفيه عكس لا تضاد

الاباحة بالأصل من فني المخرج
(وقالهما سواء) لتساوي

مريضهما (والوجوب والكراهة

على التندب) لا احتياط في الاول

ولرفع الوم في الثاني (والندب

على المباح في الاصم) لا احتياط

بالطلب وقيل عكس لواقعة

المباح للأصم من عدم الطلب

وليس في هذا مع قوله قس

والاصم على الاباحة تكروا لان

المراد بالاصم في الاصل لا

الطلب وهما خلاف في حقيقة

تقدم في مسئلة جاز الترتيل وتاق

الحد على الموجب لما في الاول

من اليسر وعدم المخرج الموافق

لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر

وما يجعل عليكم في الدين من

حرج (خلافا لقوم) وهم

المستكملون في ترجمه للموجب

لا فائدة التأسيس بخلاف الثاني

(والمعقول معتاد) على ما لم

يعقل معناه لان الاول ادعى الى

الانقياد واقيده بالقياس عليه

(والوضعي على التكنيفي في

الاصم) لان الاول لا يتوقف

على الفهم والتمكن من الفعل

بخلاف الثاني وقيل عكس

لترتب الثواب على التكنيفي دون

الوضعي (والموافق دليل آخر)

على ما وافقه لان الظن في

الموافق أقوى وهذا داخل في

قوله فيما تقدم والاصم ترجيح

بكترة الادلة ذكره طهطا بعد

قال الثاني الخبر الدال على التعويم راجع على الخبر الدال على الاباحة ثم قال والمراد بالاباحة
هنا جواز الفعل والترك ليدخل فيه المذكور والمنسوب والمباح المستطوع عليه لان التعويم
مرجع على الشكل كادركه ابن الحاجب اه (قوله) وثالثهما سواء (قوله) قال شيخ الاسلام
ليذكرنا نظيره في تعارض الامر فيما مر والندب فيما يأتي مع الاباحة والقياس مجبته
فيه جازي محقق خلافا اه (قوله) ولرفع الوم في الثاني (قوله) قال الشهاب هذا مرجع
في ان الوم يثبت في المذكور وفيه نظراء قال سم ولا موقع للنظر فانه يلام قطعاً على
المذكور غاية الامر ان الوم عليه لا يصل الى المعاقبة والوم لا ينصرف في المعاقبة بل
هو أهم منها (قوله) وليس في هذا مع قوله قبل والا مر على الاباحة الخ (قوله) قال شيخ الاسلام
لكن لا يخفى ان تقديم الايجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب الى قوله على المباح
ففي ذلك تكرا من هذا الوجه اه وقال سم يمكن أن يجاب بان علمه من ذلك بطريق
الزوم بان تقديمه على التندب المقدم على الاباحة واجب تقديمه على الاباحة ولا نسلم
أن التصريح بما لا يزم من التكرار التعقيب بل فيه تنبيه اذ قد يفهم من أن المقدم على
المقدم على غيره مقدم على ذلك الشيء اه ولا يخفى ضعف الجواب (قوله) وثاني الحد هذا
كما لم تدق من تقدم الثبوت ووجه ما يوردها أن الحد يدور بالشبهة كما صرح بذلك
في المناهج والتعارض شبهة بينهما ذكره الشارح بقوله لما في الاول من اليسر واعترضه
الشهاب بان هذا موجود في الخطر والاباحة وقد يجاب بأنه لو سط مع هذا التوجيه نظار
الشروع الى دراهم الحد وفيه نظروبان من لازم الحد العلم لانه عتقوبة ولا بد بخلاف
الخطر لانه ليس من لازمه العسر اذ قد يدل الترك بلا مشقة خصوصاً وان في الترك
غرض النفس كما يتفق في بعض المنهايات سم (قوله) لا فائدة التأسيس الخ (قوله) أي لان
الوجوب غير مستفاد من البراءة الاصلية بخلاف الثاني فانه مستفاد منها ويجاب بان
الثاني الشرعي غير مستفاد منها سم (قوله) والمعقول معتاد الخ (قوله) قد يشكك في تصوير ذلك
اذ لا يتصور التعارض الاعتدال المتعلق اذ مع اختلافه لا تعارض كما هو ظاهر
فاذا عقل المقي من أحد الخبرين صار معقولا مطلقا فلا يتصور أن يكون معقولا في
أحدهما غير معقول في الآخر وقد يجاب بأنه يتصور ذلك بنحو أن يقال لا يلزم زيد في حالة
كذا لا كذا زيد كذا امر معقول المقي ولا يلزم زيد في حالة كذا يعني الحالة المذكورة
الا كذا زيد كذا غير معقول المقي فليست سم (قوله) والوضعي على التكنيفي
قد يشكك في تصوير ذلك فان التعارض فرع اتحاد المتعلق فكيف مع اتحاده يكون
أحد الحكمين رضاء بالاولا آخر تكليفيا وقد يصور بنحو أن يدل أحد الخبرين مثلاً
على كون شيء شرطاً لكذا مثلاً والخبر الاخر على النهي عن فعله في كل حالة فانه سم
(قوله) بخلاف الثاني أي فانه يتوقف مع ذلك على التكليف (قوله) والموافق دليل آخر
هذا شروع في الترجيح بحسب أمور خارجية وهو التوسع الرابع من انواع الترجيح

(قوله) وكذا الموافق مرسلأوصحايأوأهل المدينة أوألاكثر) لوتعارضت هذه الأمور
ففيه أن يقدم عند الشافعي موافق المرسل على موافق العصاي لان المرسل عنده أقوى
بدليل أنه أحق به إذا عده مسنداً وغيره مما تقدم ولم يحتج بقول العصاي مطلقاً وأن
يقدم على الأكثر على أهل المدينة وأما غير الشافعي فمن يحتج بالمرسل مطلقاً ويقول
العصاي فحينئذ يقدم عنده المرسل ثم قول العصاي لان المرسل جهة عنده مطلقاً وهو
أقوى من قول العصاي كما لا يخفى سم قلت الجاري على مذهبه تقديم الموافق على أهل
المدينة (قوله) وقيل الآن مخالفة ما عدا في الحلال والحرام الخ) قال سم أقول نفسه
أمران الأول أنه يوجب صعوبة القول الأول الذي يحسمه المصنف مع فرض المسئلة لان
فرض المسئلة في أن أحد الخبرين واقفه صحابي والاخر لم يوافقه صحابي بدليل قول
الشارح على ما لم يوافق واحداً مما ذكر مقتضى هذا القيل المذكور هنا أن الأول المصحيح
تقديم موافقة العصاي وإن كان أحد الشيعين وقد خالفه معاذ الخ مع أنه إذا خالفه معاذ
كان معنى معاذ موافقاً للقول الآخر فيكون كل خبر واقفه صحابي وذلك خلاف فرض
المسئلة وثانها أنه لا فصاح فيه أنه إذا خالف أحد الشيعين معاذ الخ هل يشترط أن
أقوى يقدم موافق معاذ الخ والظاهر أن المراد الثاني وهو المذهب ومن قوله لان الخلف
لهما مذهب النص لظهور أن المعراج اه قلت لاشأن أن حاصل القول الأول الأصح أن
الخبرين المتعارضين إذا كان أحدهما موافقاً للقول صحابي فانه يرجح بذلك الموافقة على
الآخر الذي لم يوافق صحابياً أصلاً والمذهب منه أنه لو كان كل منهما موافقاً للقول صحابي
لم يمكن الترجيح المذكور فصار إلى مرجح آخران وسدوا لا قبضاً من فرضين فوضع هذا
القول ~~ممكن~~ أن أحد الخبرين موافقاً للعصاي والاخر غير موافق صحابي أصلاً كما قدمنا
وحاصل القول الثالث أن الخبرين المتعارضين في باب من أبواب الفقه ميزان النص أحد
العصاية يعرّفه فانما وافق ذلك العصاي يرجح على ما لم يوافقه سواء وافق صحابياً آخر أو لم
وافق صحابياً أصلاً وحاصل الرابع أن الخبرين المتعارضين يرجح منهما ما وافق قول أحد
الشيعين على ما لم يوافقه سواء وافق قول صحابي آخر أيضاً أو لا وسواء أيضاً كان العصاي
الذي واقفه ذلك الخبر المرجوح مثل معاذ بن عيسى مع مذهبنا فعارض فيه ذلك الخبرين
أو غير موضع هذين القولين فيما إذا كان أحد الخبرين المتعارضين موافقاً للقول صحابي
بخصوص والآخر أهم من أن يوافق صحابياً آخر أو لم يوافق صحابياً أصلاً ولا يخفى أنه على
القول الثالث يرجح موافق بقوم معاذ وإن كان الآخر موافقاً لأحد الشيعين ولا يخفى
أيضاً أن الموضوع هو تعارض الخبرين مطلقاً فهو محل البحث في الباب ويصور الخبران
في كل محل بما يناسبه رفضة القول بترجيح موافق أحد الشيعين بشرط عدم مخالفة مثل
معاذ أن موافق معاذ ومثله مقدم على موافق الشيعين إذا علمت ذلك علمت سقوط ما قاله
سم بوجه وقوله لان فرض المسئلة الخ يقال عليه أن أردت فرض المسئلة على قول الأول

(وكذا) الموافق (مرسلأوصحايأوأهل المدينة أوألاكثر) من
العلماء على ما لم يوافق واحداً
مما ذكر (في الأصح) لقوة الظن
في الموافق وقيل لا يرجح بواحد
مما ذكر لأنه ليس بجهة (والشها
في موافق العصاي إن كان) أي
العصاي (حيث ميزه النص) أي
فيما ميزه فيه من أبواب الفقه
(تزيد في التفسير) ميزها
بجديد أو تركم زيد وقد نظم
(دوايه إن كان) أي العصاي
(أحد الشيعين) أي بكر ومهر
(مطلقاً وقيل إلا أن يجالتهما
معاذ في الحلال والحرام أو زيد
في الآخر وقومهما) أي نحو
معاذ زيد كلي في القضاء فلا
يرجح الموافق لأحد الشيعين لأن
الخالف لهما ميز النص فمما ذكر
وهو حديث آخر تركم زيدوا عليكم
بالحلال والحرام معاذ أو أقضاكم
على

(قال الشافعي) رضى الله عنه

(و) يرجح موافق زيد في الفرائض

فعدا (أيها فعلى) فيها (ومعنا

في أحكام غير الفرائض فعلى) في

تلك الأحكام يعني أن الخبيرين

المعارضين في مسئلة في الفرائض

يرجح منهما الموافق لزيد فان لم

يكن له فيها قول فالموافق لهاذا

فان لم يكن له فيها قول فالموافق

لغيري والمعارضين في مسئلة في

غير الفرائض يرجح منهما الموافق

لهاذ فان لم يكن له فيها قول

فالموافق لغيري وذكر الموافق

لثلاثة على هذا الترتيب لترتيبهم

كدت المأخوذة من الحديث

السابق فقول الصادق صلى الله

عليه وسلم في أفرضكم زيد على

عمومه وقوله وأعلمكم بالسلال

والحرام ما يعني في غير الفرائض

وكذا قوله وأقضاكم على يعني في

غير الفرائض والألفاظ في معاذ

أصرح منه على تقديم عليه في

الفرائض وغيرها والأجاع على

النسب لانه يؤمن فيه التسخ

بخلاف النسب (واجماع الصحابة

على) اجماع (غيرهم) كالتابعين

لانهم أشرف من غيرهم (واجماع

الكل) الشامل للعوام (على)

ما خالف فيه العوام) لضعف

الشافعي بالخلاف في حجة على

ما حكاه ألا مدى وان لم يسلمه

المصنف كاتفده

نفسه ولا يضر فاذن وان أردت موضوع المبحث وهو ظاهر من كلامه في موضوعه
واضد وقوله بدليل قول الشارح الخ فلهذا التاميل على أن موضوع المسئلة على القول
الاول ما ذكره وهو مسلم وقوله ومقتضى هذا القيل المذكوره ان الاول الاصح الخ قلنا
ممنوع قطعاً ان مقتضاه ذلك ان موضوع الاول ان موافق لقول مصابي أحد الخبيرين
والآخر موافق لقول مصابي أصلا وهو متى على ما توجهه من أن موضوع القول الاول
هو موضوع بقية الاقوال وهو توهم فاسد يخ عليه مثله وقوله وثاني ما به لا فاصح
فيه الخ فيه ان كلام الشارح كالصريح في تقديم موافق معاذ فلا حاجة لاستظهاره
فليتأمل (قوله قال الشافعي الخ) قال سم أقول فيه امران الاول ان قضية هذا التقول
عن الشافعي والاطلاق تقديم كل من زيد معاذ فعلى في الفرائض على غيره وان تعددوا
كان الشيخين بل وكان بقية الصحابة وتقديم معاذ فعلى في غير الفرائض على غيره ما وان
تعددوا وكان الشيخين وبقية الصحابة وفيه وقفة اذا كان الغير في الشقين بقية الصحابة أو
شيوخها والثاني ان شيخ الاسلام صور ذلك بما اذا وافق كل من الدليلين مصابي وقدميز
النصر أحد الصابين في معاذة الموافقة من أبواب الفقه قال فهذه غير المسئلة السابقة
اه قلت الظاهر انه على هذا القول أن موافق من ذكره مقدم على موافق غيره وان كان ذلك
الغير بقية الصحابة ولا يحد في ذلك وجود النص المعين في ذكر المسئلة قد قدمه على الغير
مطلقا فلا يحل لوقته واما ما قاله شيخ الاسلام من فرض الغير المذكور مصابي أو احدا
فالظاهر انه فرض مثال قصده يبيد أن موضوع هذه المسئلة غير موضوع المسئلة
السابقة فهو مرد على سم اعتراضه المتقدم باختلاف الموضوع في غير القول الاول وقوله
يعنى الخ) ايضاح ما شابه ان علم السلال والحرام وعلم القضاء المنسوب أولهما معاذ
وثانيهما على كل منهما اعاد في الفرائض وغيرهما معرفة الفرائض المنسوبة لزيد خاص
فيخص به العام جمع بين الدليلين فيكون زيداً على ما في الفرائض من جميع الصحابة ويكون
معاذ على علم غير الفرائض من زيد وبالفرائض وغيرهما من بقية الصحابة والظاهر في علم
اللال والحرام في معاذ اصرح منه في عن اذنوله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالسلال
والحرام معاذ صرح بوصفه بالا علمية بذات بخلاف قوله أقضاكم على فانه مستلزم وصفه
بذلك اذ يلزم من كونه أقضى أن يكون أعلم بالسلال والحرام فيكون حينئذ معاذ مقدما
على على ما ذكر (قوله لترتيبهم) خبره لقوله ذكر أوعله لانه كان على صيغة الفعل الماضي
(قوله والأجاع على النسب) هذا خاص أنواع الترجيح وهو الترجيح بالأجاعات وذكر
منه خسا (قوله واجماع الصحابة على اجماع غيرهم) يعني اذا نقل اجماعات متعارضة بخبر
الاحاد قدم اجماع الصحابة على اجماع غيرهم وهاهنا تحقق اجماعين متعارضين فلا يمكن
اذا نفي في الاول حرام فرض التقارن بينهما لا يمكن معهما الا بهما التاويل كما به على ذلك
بعض الحققة في تقريرها (قوله لضعف الثاني بالخلاف في حجة) جواب عما يقال ان

الترجيح جوافة العوام يتأقضه ماقدمه أول الاجماع من انه لا عبرة بموافقة العوام في
حجة الاجماع وان لم يسل المصنف الخلاف فان نفسه اياه لا يمنع الترجيع عليه على رأى من
انتميه واجاب بعضهم بأنه يكفي في الترجيع بالنسبة القول بمقتضى الجملة ثم ان قوله واجماع الكل
على ما خالف فيه العوام قال سم هو ظاهر عند استوائهم فى الرتبة بان يكونا كرتين
أو غير مكوئين لکن ما ظن انما هو اختلاف رتبة بان يكون اجماع الكل مكوئيا وما خالف
فيه العوام غير مكوئى ولكنه ظنى فالظاهر تقديم الاول نظرا للاحقاق السكوتى بخلاف
الصريح ويجرد موافقة العوام خصوصا وقد فزع في ثبوت القول باعتبار موافقة سم
لا يقام من به التصريح فلا يعد حديثا تقدم الثاني ٨١ (قوله والاجماع المنقضى
عصره الخ) هذا ظاهر اذا استوفى بآية كانا مكوئيين أو صريحين ظنيين لمكان
المنقضى عصره مكوئيا أو لا خوصه يخفى تقدم الاول عليه وقيل لا يبعد العكس
للاحقاق فى السكوتى دون الصريح سم (قوله وما لم يتبين بخلاف) أى على ما سبق
به وقد يقال ما ذكره تشكى تصويره لأن فرض الكلام فى مسألة اختلاف فى ما على قولين
ثم أجمع على أحدهما فإذا أجمع ثانيا على القول الثانى كان الثانى مسدودا بخلاف
كالاول وما لو حصل اجماع فى مسألة أخرى كان أجمعوا على أن الترتيب فى الموضوع
واجب من أول وهلة واختلفوا فى النسبة فى الموضوع أى واجبة لأن لا أجمعوا على أنها
واجبة فلا يتقدم الاجماع فى المسئلة الاولى على اجماع الترتيب لاختلاف الموضوع
وحديثه فلا يتصور ما قاله المصنف فى كلام سم تطويل لم يتفضل عن مجرد راجعه ان
ثبت (قوله وقيل المسبوق بخلاف أقوى) أى زيادة اطلاعه على المأخذ قاله شيخ
الاسلام (قوله والاصح تساوى المتواترين الخ) ان قبل هذا داخل فى قوله قبل هذه
المسئلة ولا يقدم الكتاب على السنة قلنا اذا لم يمكن العمل بها قاله شيخ الاسلام وقول المصنف المتواترين
أى وهما ظنيان دلالة والافلو كانا قاطعين دلالة لم يأت بينهما ما تعارض كاعمالهم
واستوى المتواترين عن المتواتر والاحاد فان المتواتر تقدم اليقنة على الاحاد لكونه ظنيا
كما صرح به ابن الحاجب وغيره (قوله أما المتواتران من السنة) لم يقل من السنة أو الكتاب
دفعنا لإيادهم أن فى الكتاب غير متواتر كالسنة قاله شيخ الاسلام (قوله قدس أوبان قطعا) أى
لان عاقبة الاثر فيه والتبيين متساويان فىهما (قوله ويرجع القياس الخ) شروع فى الترجيع
بالاقبسة وهو النوع الداس (قوله أى فرعه من جنس أصله) أشار بهذا التفسير إلى
ان معنى سبق القياس هنا غرضه السابق فى شروط حكم الأصل كما تقدم بيانه (قوله
فتباينا الخ) انما تقدم القياس المذكور على قياس الحنفية لاشتغال الأصل والفرع
فى كون كل أثر جنائى على البدن بخلاف قياس الحنفية المذكور (قوله والقطع باله
أو الظن الاغلب بها) يعنى ان القطع بوجود العلة يتقدم على الظن بوجودها والظن

(و) الاجماع (المنقضى عصره
وما) أى والاجماع الذى لم يتسقط
بخلاف على غيرهما) أى عاقلها
اضعفه بالخلاف فى جهة (وقيل
المسبوق بخلاف) أقوى من
مقابله (وقيل) هما (سواء
والاصح تساوى المتواترين من
كتاب ومنه) وقيل يقدم الكتاب
عليه لانه أشرف منهما (ونانها
تقدم السنة لقوله) تعالى (لتبين
لناس ما نزل اليهم أما المتواتران
من السنة فتساويان قطعا
كالتبيين (ويرجع القياس بقوة
دليل حكم الأصل) كأن يدل فى
أحد القياسين بالمنطوق وفى
الآخر بالمفهوم لقوة الظن بقوة
الدليل (وكونه) أى القياس
(على سبق القياس أى فرعه من
جنس أصله) فهو مقدم على
قياس ليس كذلك لان الجنس
بالجنس أشبه بقياسنا ما دون أمضى
الموضوعة على أرضها حتى تصدق
العاقلة مقدم على قياس الحنفية
له على غرامات الأموال حتى
لا تصدق (والقطع باله أو الظن
الاغلب بها)

الاغلب بذلك يقدم على الظن غير الاغلب بذلك وقال شيخ الاسلام قوله والقطع باله
او الظن الاغلب بما يفتى عنه ما بعده لان الترجيح انما هو باقوه وبينه وهي انما تكون
باقوه بنفسه لا الهة بل يفتى عنه ما بعده لان الترجيح الخ فلا ن هذا مبني على أن متعلق هذا
ممنوع اما قوله يفتى عنه ما بعده لان الترجيح الخ فلا ن هذا مبني على أن متعلق هذا
وما بعده واحد وليس كذلك بل متعلق هذا نفس وجود الله كما صرح به قول الشارح أي
بوجودها وقول العبد للترجيح بحسب الله وجوده الاول كون وجود الله قطعاً عنه
أي في أحد القياسين ظنيًا في الآخر أي في القياس الآخر الثاني كون ظن وجود الله
فيه أي في أحد القياسين اغلب على ظن وجودها في الآخر ومتعلق ما بعده عليه
الله لا وجودها كما صرح به تفسير العبد بقوله الثالث أن يكون مسلكها كماله على
عليها قطعاً وما ذلك الاخرى ظنيًا الرابع أن يكون مسلكها عليه احدها ما يفيد ظنا
اغلب بما يفيد مسلك الاخرى اه وعن سبقه الى هذا التعمير في الموضعين لا تمدى
على ان شيخ الاسلام نفسه صرح بكون متعلق ما بعده عليه الله فهما متعلقان متعلق
احدها ما نفس وجود الله ومتعلق احدها عليه الله وظاهر أن احدهما لا يتخفى
عن الاخرى اذ ليست عينه ولا مستلزما لما يلزم لوسم الاسلام التزام ليرد على المصنف
ادعائهم المذكور كغيره لان التصريح باللازم لا تكرار فيه ولا محذور وهو ما اذا
كان مظنة غفلة عنه أو خفاء أو خفي من ترك ذلك واما قوله بل يفتى عنه ما بعده
وما ثبتت عليه الاجماع الخ فلا ن متعلق هذا العلية فلا يفتى عن الاول لان متعلقه
الوجود كما تقرر ولا عن الثاني لانه أي في الثاني يفيد الترتيب بين مراتب الظن مطلقا وان
كل رتبة مقدمة على ما دونها سواء احدها من نوع واحد كالنص فانه مراتب
كالصريح والظاهر كما اشار الشارح الى ذلك ولا يخفى في هذا فانه انما غاد الترتيب بين
ظنيين مستفادين من نوعين كالاجماع والنص وكالايمان والمساوية ولم يعمد للظنيين
المستفادين من نوع واحد كالنص فانه مراتب مختلفة كذكر وكالايمان فانه يمكن
اختلاف مراتبه فيكون أحد الايمان أظهر دلائل من الآخر ويشبه قول المصنف وكون
مسلكها أقوى من مسلك الاخرى سواء اختلف نوعهما ما لم يتخذ (قوله كما هو مراتب
النص) أي المتقدمة في المسائل الثاني من مسائل الله حيث قال المصنف ثم الثاني النص
الصريح مثل الله كذا في السبب كذا في أجل كذا الخ (قوله لان الظن الخ) لله ثلاثة
وهي القطع بوجود الله والظن والغالب ما وكون مسلكها أقوى (قوله وذات أصلين
على ذات أصل) غير الزكوى عن هذه المسئلة بقوله ثالثها ان تكون إحدى العلتين
مردودة الى أصل واحد والاخرى مردودة الى اصول او امير فذات الاصلين أولى ومن
أصحنا من قال هما والله قال ابن سمياني والاول اصح ومثاله قياس العارضة على باب
السور والغيب في الغممان في اصح الاخذ لمرض النفس والحفي يقول الله في السور

أي بوجودها (وكون مسلكها
أقوى) كما في مراتب النص لان
الظن في القياس المستعمل على
واحد كما ذكر أقوى من الظن
في محالها (و) ترجيح على ذات
أصلين على ذات أصل وقيل لا

الادلة (وذاتية على حكمية) لان

الذاتية ائزم (وعكس السمعاني

لان الحكم بالحكم أشبهه)

والذاتية كالأفهم والاستعداد

والحكمية كالحرمة والنجاسة

(وصكونها أقل أوصافا) لان

القليلة لم (وقيل عكسه) لان

الكثيرة أشبهه أى أكثر شيئا

(والمقتضية احتياطيا في الفرض)

لانها أنسب في عمالة مقتضيه

وذلك كالفرض لانه محل

الاحتياط اذ الاحتياط في الذنب

وان احتياطه كما تقدم (وعامة

الاصل) بان توجد في جميع

جزئياته لانها أكثر فائدة مما لا يتم

كاظم العلة منه في باب الربا

فانه موجود في البرئ مشلا فله

وكثيره بخلاف لقوت العلة عند

الحنفية فلا يوجد في قليله بخلاف

يسمى الحنفية منه بالخفتين

(والتفق على تعديل أصلها)

المأخوذة منه لصف مقابها

بالتلافي فيه (والموافقة

الاصول على موافقة أصل

واحد) لان الاولى أقوى لكثرة

ما يشهد لها (قبل والموافقة

علة أخرى ان جوزة عاتان

شي واحد وقبل لا كذا في

الترجيح بكثرة الادلة (وما أى

والقياس الذى ثبتت علة

بالاجماع فانص القطع بين

فالتبيين)

الاخذ للثلاث وهي لا تجب الضمان فقيس العارية في عدم الضمان فيشهد للشافعي
أصلان السوم والقصب والنفق أصل واحد وهو السوم بناء على أن الدالة فيه الاخذ
للفق (قوله) كاختلاف في الترجيع بكثرة الادلة (اي اختلاف هنا قطع الخلاف المذكور
فالكافي للتنظير أى في مطلق الخلاف والا فقدم المصنف أن الأصح الترجيع بكثرة
الادلة (قوله) وذاتية على حكمية (الذاتية هي الوصف القائم بالذات كالسكر للخمير
والحكمية الوصف المقدور لعله بالحل شرعا كالنجاسة والحل والحزمة وقدمت الذاتية
على الحكمية لانها أئزم منها كما ذكره الشارح مثاله قياس النذير على الخمر يجامع الاسكار
وقياسه عليه يجامع النجاسة فقدم الاول (قوله) وكونها أقل أوصافا لان القليلة (ألم)
أى لقلة الاعتراض عليها فاقولها أوصافا أقلها اعتراضا مثال الاكثرا أوصافا لميل
وجوب القصاص بالنفس العمد للعدوان لمكافئ غير بولده كإمر وتعليقه بالنقل العمد
العدوان فقط (قوله) والمقتضية احتياطيا في الفرض (مثاله تعليل نقض الوضوء بالمس
مطلقة فانه أسو من تعليه بالمس بشهوة لعدم الاحتياط فيه للفرض (قوله) اذ
لا احتياط في الذنب (لعل مراده اذ لا احتياط لازم في الذنب والا فالاحتياط يجري في
الذنب ايضا اذ كايضا في الفرض لتحقق الخلل من الائتم والعقاب فيجب أن يحتاط
في فعل المذنب ليتحقق الخلل من الوضوء وان لم يكن خالفا لعقاب وعياره شيخنا
هذا مع أن الاحتياط يجري في غير الفرض كما ذكره وردحيت ضعيف بكرة بعض
المبوع أو لا تنكح فانه يسر أن يتزوجه عنه كما ذكره النووي في آذكاره اه (قوله) كما
تقدم) أى في قوله والذنب على المباح في الاصح (قوله) بخلاف القوت الخ) لعله بخلاف
السكندر لانه العلة عند الحنفية ولان القوت موجود في الحنفية والخففة يقع الحاصل
السكندر (قوله) والتفق على تعديل أصلها أى حكم أصلها فالمراد بالاصل التعديل (قوله)
بالتلافي فيه) قال العلامة كأن مراده ان العلة التي لم يتفق على تعديل أصلها في صحة
التعليل بها اختلاف اه وفي شيخ الاسلام أن سبب الخلاف في صحة التعليل بها اختلاف
في تعديل أصلها (قوله) والموافقة (الاصول) أى القواعد الممهدة في الشريعة على موافقة
أصل واحد مثاله تثليث الرأس في الوضوء فانه ان قيس بالتعم والخففة لا تثليث وان قيس
على أصل واحد وهو بقية أفعال الوضوء تثليث فقدم الاول لكن لثبات الثاني أن
يترك بان التثليث في الخففة به كإمر وفي التعم يشترط الوجه ولا كذلك مسح الرأس
(قوله) لكثرة ما يشهد لها (أى بالاعتبار (قوله) كاختلاف في الترجيع بكثرة الادلة) التنظير
في مطلق الخلاف والا فالاصح الترجيع بكثرة الادلة كما قدمه المصنف وقد تقدم نظيره هذا
قرينا (قوله) والقياس الذى ثبتت علة به الاجماع) قد يقال هو تكرار مع قوله السابق
وكونه الحكم أقوى اذ هو بعمومه شامل لما ذكره يمكن أن يجاب بوجوه من أحدهما
ان ما هنا في الترجيع يميز مراتب كل صفة كمراتب النص وما هنا في الترجيع بين

وقيل النص فالاجماع) الى آخر ما تقدم (وقيل الدوران فالمناسبة وما قبلها وما بعدها) كما تقدم فكل من المعطوفات دون ما قبله فالنص يقبل الشبه بخلاف الاجماع ومن عكس قال النص أصل للاجماع لان هيئته انما يشتهر وربحان الإجماع على السيرة والمناسبة على الشبه واضح من تعارضيهما السابقة وربحان السيرة على المناسبة بما بينهما ابطال ما لا يصلح للعلية والشبه على الدوران بقره من المناسبة ومن ربح الدوران عليها قال لانه يقيد اطراد الاله وانعكاسها بخلاف المناسبة وربحان الدوران أو الشبه على ما بين من المسالك واضح من تعارضيهما

(و) ربح (قياس المسمى على) قياس (الدالة) للماعل فيسمى ما في مجت الطرد وفي شاعة القياس من اشغال الاول على المعنى المناسب والثاني على لازمه مثلاً (وعبر المركب عليه ان قبل) أي المركب لضيقه بالمثل لا في رقبه المذكور في مجت حكم الاصل (وعبر الاستمات) أو اوضح الاستبراف في ربح المركب وقد قال به على غير وجه اتفاق الخلفين على حكم الاصل فيه (والوصف الحق) فالعرق

نفس المسالك والثاني أن ما هنا في بيان الاقوى على الاجمال وما هنا في تعيين الاقوى مع ما فيه من الخلاف فلا تكرار ثم قد يقال كان ينبغي جهة ما في عمل واحد قاله سم قلت جوابه الاول مما قبله قدم من أن قوله وصكون مسالكها أقوى عام في الترجيح بين مراتب كل مسلك وفي الترجيح بين نفس المسالك فالجواب الثاني هو الاظهر وبوجهيب عن اعتراض شيخ الاسلام المتقدم ذكره لما أجلب به سم نفسه هناك فانه غير دافع للاعتراض (قوله أي بالاجماع القطعي الخ) وذلك لان الاجماع مقدم على النص والقطعي مقدم على الظني فقدم الاجماع القطعي على النص القطعي لما ذكره قدم النص القطعي على الاجماع الظني لما ذكره (قوله الى آخر ما تقدم) أي من المسالك المذكورة دون الثلاثة التي هي بقية العشرة وهي الطرد وتحقيق المناط والفاء التاروق فلا دخل لها في الترتيب (قوله وقيل النص فالاجماع الى آخر ما تقدم) أي بتقديم النص على الاجماع وابقا ما بعدهما من المراتب على حاله (قوله وما قبلها وما بعدها كما تقدم) أي فقدم الاجماع فالسيرة فالردوران فالمناسبة فالشبه (قوله فالنص الخ) توجيهه للترتيب المذكور (قوله واضح) أي لان الايمان مأخوذ من كلام الشارح بخلاف غيره فانه باجماع المجتهد وقهر يف الشبه بانه منزلة بين الناس والطرد كما تقدمه المصنف مؤذن بتقديم المناسبة عليه (قوله من تعارضيهما السابقة) أي تعارضيهما الدوران والشبه وبشبه المسالك (قوله وربحان السيرة الخ) أي وجهه ربحان السيرة على المناسبة وكذا يقدر فيما قبله وما بعده (قوله ومن ربح الدوران) أي كما يؤخذ من قول المصنف وقيل الخ (قوله وربحان الدوران والشبه) قال سم قال شيئاً الشهاب هذا الاستفاد من المتن لا يقال ان الباقي وهو غير المذكور في رتبة الدوران أو الشبه وأقول ان أراد الاعتراض فهو مدفوع اذ ليس في كلام الشارح أن هذا مستحتمل من المتن بل فيه مجرد بيان حكمه ١١ (قوله وقياس الحق) قال الزركشي هذا راجع الى تقديم المناسبة على الشبه اه وفيه نظر لان قياس الدلالة ما جع فيه بلازم المقاسب أو أثرها وحكمه ولا نسأل أن الله في الحقيقة ذلك الذي جمع به بل هو المناسب لكنه اقيم ما ذكره متماهله لانه عليه فلي تأمل سم (قوله من اشغال الاول الخ) هذا علم من مجت الطرد وقوله والثاني الخ علم من الخفاقة (قوله على لازمه مثلاً) أي أو الحكم أو الاثر (قوله ان قبل) أي على القول بقبوله وهو قول الخلافين وتقدم ترجيح مقابله في شروط حكم الاصل شيخ الاسلام (قوله وقد قال به) جملة اعتراضه بين ربح وما يتعلق به وهو قوله على غيره (قوله يتفق الخلفين على حكم الاصل) فيه تأمل اذ ليس من لازم غير اربك المعارض له أن يختلف الخلفان في حكمه بل قد يتفقان عليه سم (قوله لان الحقيق لا يتوقف على شيء) أي لما مر من أن الحقيق ما يتوقف على نفسه من غير توقف على عرف وغيره (قوله بخلاف العرفي) أي فانه متوقف على الاطلاع على العرف وقوله والعرفي متوقف عليه أي على صحة التعليق به (قوله وان عبر

فالنهي) لان الحقيق لا يتوقف على شيء بخلاف العرفي والعرفي متوقف عليه بخلاف الشري كما تقدم وان عبر

هناك أي عن الوصف (قوله لانه وصف الخ) على لهذوف دل عليه الكلام ولاضافة
 بين العبارتين لانه الخ (قوله القائم هو) أي ذلك الحكم به أي بال فعل ومعنى قيامه به
 نقله به (قوله عما ذكر) أي من الوصف الحقيقي والعرفي والشرعي فكل من الثلاثة
 وجودي أو عددي بسيط أو مركب وكل مقدم على ما بعده باقصاصه الاربعة (قوله لانه من
 العدم المضاف) أي والعدم المضاف يصدق عليه الخ والمراد بالحقيق هنا (قوله لظهور
 مناسبة الباعثة) أشارة إلى ان المراد بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة بالأداة
 ما لم تظهر مناسبتها وليس المراد بلباعثة المقابلة لا يعرف والمؤثر في تعريف العلة
 (قوله أشد من ضعف الاولى بعدم الانعكاس) أي أن الوجود أظهر من العدم فالخلف
 فيه أشد منه فارق قوله أقوال لم يرجح المصنف منها شيئا لانها على المريجوح عنده وهو
 تعدد العلة لان التعارض بين التعدية والقاصرة إنما يكون في اجتماع علةين لحكم
 والراجح عنده امتناعه فله الكمال حال سم وحاصله أن هذه الأقوال اثنتان في ادوارها
 تعدد العلة وهو مرجوح عند المصنف ولا تأتي إذا منعها التعدد والراجح عند المصنف
 وفيه نظر وعندى أن العكس أصوب لانه إذا جاز تعدد العلل فلا تعارض بل هو أواز التعديل
 بكل منهما فلا يتجه الاختلاف في أيهما يقدم بل أي محل وجدت فيه التعددية ثبت
 الحكم فيه لاستقلالها بالتعديل وتختلف القاصرة عن ذلك المحل لأثره لعدم قصر
 التعديل عليها بخلاف ما إذا امتنع التعدد فانه حينئذ لا جاز أن يكون كل منهما علة إذ
 القصر امتناع اجتماع علةين لحكم واحد لا بد من المنع أو التعديل في أحدهما فيقع
 التعارض في أيهما العلة ويحتاج إلى الترجيح فلذا جرى هذا الخلاف اه (قوله لان الخطأ
 فيها أقل) أي لا يكون المعلق بها ممكنا واحدا (قوله وفي الأكثر فوعا) فيه استعمال
 أفعال التفضيل مرقا من غير مطابقة لموصوفه اذ هو هنا مؤثرت ولو لا قول الشارح من
 التعددين لا يمكن الجواب عن المتن بأن الموصوف هنا مذكروا وهو الوصف (قوله ويرج
 الاعرف من الحدود والخ) شروع في الترجيح بالحسد وهو المرجح السابع من أنواع
 الترجيح (قوله السمية) نسبة إلى السمع لان حدودها مسموعة من الشارع فله
 الشهاب ولا مانع من أن يقال انها تسما مسموعة من الشارع ولو في الجلة فان الظاهر
 أن الكلام في حدود دل السمع عليها ولو يورد ما يتضمنا ما تستنبط هي منه وما يمدل على
 أن الحدود وتسما مسموعة على ما ذكر قول الزركشي كقوله في قول المصنف ورجحان طريق
 اكتسابه لان الحد السمي لما كان متعلقا من القل وطريق النقل قابله لاقوة والضعف
 جرى الترجيح فيه بحسب ترجيح الطرق بعضهم على بعض اه فتأمل ومن هنا ينضج أن
 ليس المراد فيما يأتي من تقديم الاعم على الاخص ما قد يتوهم قبل التأمل من أن من أرد
 تعريف شيء من الشرعيات وتكمن من معينين أحدهما أعم فالاولى له أن يقدم الاعم فان
 هذا فاسد اذ يجب عند التأخير مساواة التعريف للمعرف ويمتنع كونه أعم وأخص

هناك الخ الحكم الشرعي لانه
 وصف لا فاعل القائم هو به
 (الوجودي) عما ذكر (فالعددي
 البسيط) منه (فالركب) المضاف
 العددي والمركب بالانلا فيهما
 ولا منافاة بين الحقيقي والعددي
 لانه من العدم المضاف كما تقدم
 (والباعثة على الامارة) لظهور
 مناسبة الباعثة (والطردة
 المنعكسة) على الطردة فقط
 المضاف الثانية بالانلا فيهما (ثم
 المطرودة فقط على المنعكسة فقط)
 لان ضعف الثانية بعدم الامارة
 أشد من ضعف الاولى بعدم
 الانعكاس (وفي التعدية والقاصرة
 أقوال) أحدها ترجيح التعدية
 لانها أقدم بالحقاق في الثاني
 القاصرة لان الخطأ فيها أقل
 (ثالثها) هما (سواء) لتساويهما
 فيما يتفردان به من الحقائق
 التعدية وعدمه في القاصرة (وفي
 الأكثر فوعا) من التعددين
 (قولان) كقول التعدية
 والقاصرة وبأن التساوي هنا
 لا تنفاه علة (ويرجح الاعرف
 من الحدود السمية) أي
 الشريعة

منه ويجوز كلاً الاخرين عند جمع متقدمين والمساواة أولى ولا يتصور حينئذ أن يقال في
الاعم انه أفيد ادعوه مغرطاً بل للمحدود ولا فائدة مع ذلك ولا في الاخص انه أخذ
بالحق اذ لا يقال ذلك مع تحقق زيادة المحدود كما هو الفرض بل المراد أنه اذا لم يسمع على
تعر يفى شيء أحدهما اعم كان الأولى الاخذ بالاعم على الاخص لانه أفيد أى افراداً أكثر
وبالاخص على مقابل الاخص لتحقيق ان افراده من المحدود مع الشك في الافراد الزائدة على
أفرادها وهي التي أفادها اعم فقتصر على المحقق لكن قد يشك على كون المراد
ما ذكرنا ما يأتي من قواهم والذاتي على العرضي لانهما لو كانا مسموعين فاما أن يعلم الذاتي
من العرضي أولاً فان كان الثاني لم يشه ورتقديم الذاتي لانه فرع العلم به وان كان الاول فهو
مشكك في نفسه اذ كل منهما يحفل الذاتي والعرضي فمن أين تميز أحدهما عن الآخر
بجرد مسموع ما و بعد تسليم امكان تميز أحدهما عن الآخر لا تعارض بينهما حتى يقدم
الذاتي لان مدلولهما مختلف اذ مدلول الاول الذات والثاني عارضها وقد استقدنا بكل
منهما ما علم تقدمه بالآخر وتعيينهما عندنا الذات والعارض فأي تعارض أو محذور
حينئذ وای معنى لتقديم الذاتي ومن قولهم والاصريح من اللفظ على غيره لانهما لو كانا
مسموعين فان علم المراد منهما ما وافق معناهما لم يتصور تعارض وهو ظاهر ولا ترجيح
لان معناه العمل بأحدهما وترك الآخر وذلك غير متصور مع اتفاق المعنى وان علم
اختلاف من غير تنافيان كان أحدهما بالذاتي والآخر لعرضي وقد تميز أحدهما عن
الآخر فلا تعارض حتى يقدم أحدهما على الآخر ومع التنافيان اختلاف معهما
فان علم ان المراد بكليهما بيان الذات حصل التعارض لكن لا وجه للترجيح بمجرد صراحة
اللفظ بل لا بد من صريح معنوي لأحدهما وقد يجاب عن الاول بان المراد أنه ورد تعريف
واحد واسفل أن يكون بالذاتي وأن يكون بالعرضي فالجواب على الاول أولى وفيه نظر
لاستعماله كلامه ما فلا يمكن تعيين أحدهما بمجرد الورد للاسم الآن يقال لذاتي
هو الاصل وعن الاخرين باختيار المراد أنه مع تعريفات أحدهما بالذاتي والآخر
بالعرضي أى بان تميز أحدهما عن الآخر بقوله أو أحدهما باللفظ صريح والآخر
بمخلافه وان اتحد المعنى فيه وعلنا اتحادهما لكن المراد أنه يقدم الذاتي واللفظ الصريح
في التعليم وبيان الاحكام وتعليلها بذلك المعترف اذ الأولى تعليم حقيقة الذات وتعليل
الاحكام بها فكذلك هو استعمال لفظ الصريح دون غيره وانما يرد
الاشكال لو اريد التقديم بمجرد علنا بذلك من كلام الشارع ولاخذ منسفة فانه بعد العلم
بمجموعه من التعريفين لا معنى للتقديم من غير اعتبار أمر آخر كما لا يخفى وبيان المراد
بالتعارض في هذا المقام أهم من أن يرد تعريفان متعارضان أو يراد اختراع تعريف
يمكن كونه بوجهين كما ذكرنا بالذاتي والعرضي أو باللفظ الصريح وغيره في حقوقه
يقدّم اعم المناسب تصويره بما اذا ورد تعريفان في حقوقه يقدم الذاتي والصريح
يصح تصويره بذلك وبإرادة اختراع التعريف المذكور وهذا أنسب بقول الشارع أما

كحدود الإحكام (على الاثنى)

المباهيات وان كانت كذلك فلا يتعلق بها الفرض هنا (والذائق على العرضى) لان التعريف بالاول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثانى (والاصريح) من اللفظ على فيه بعبوروا واشترط الطريق انطلق الى التعريف بالثانى (والاعم) على الاخص منه لان التعريف بالاعم أفيد لكثرة اسمي فيه وقيل يرجح الاخص أخذاً بالحق في الحدود (وموافقة نقل السمع واللفظ) لان التعريف بما يتماثلهما انما يكون لنقل عنهم ما والاصل عدمه (ورجحان طريق اكتسابه أى الحدود على الاثر لان الثمن بعبء أقوى من الاثر (والمرجحات لا تقصر) لاكثرهما جداً (ومثلاً هاقبة الغن) أى قوته (وسبق كثير) منها (فلم نعد) حذفاً من التكرار منه تقديم بعض مقاهيم الخافعة على بعض وبعض ما يصل بالقهم على بعض كالمجازى لا الاشتراك وتقديم المعنى الشرعى على العرفى والعرفى على القوى فى خطاب الشارع وتقديم بعض صور النص من مسائل العمل على بعض وتقديم بعض صور المناسباتى بعض وغير ذلك

٣١٠ منها لان الاول أفضى الى مقتضى التعريف من الثانى اما الحدود العقلية كحدود

الحدود العقلية كحدود الماهيات الخ تمامه ولا يأتى ذلك ما تقدم عن الزركشى وغيره لانه باعتبار الغلب أو ما هو الأنسب بهذا المصباح أو ما هو الأصل فيه أو نحو ذلك قاله سم (قوله كحدود الأحكام) غير ذلك لان الحدود السمعية لا تنصرف في حدود الأحكام الحدود الصلاوة نحو وعلم الحدود السمعية وليست من حدود الأحكام سم (قوله فلا يتعلق به الفرض هنا) أى لان الفرض هنا متعلق بالمرجحات الشرعية سم (قوله والذائق) أى بان كانت أجراً أو مكافأة أو ما العرضى فهو ما كانت أجراً أو مكافأة أو بعضها عرضياً (قوله كنه الحقيقة) الكنه يطلق على الغاية كما هنا وعلى الحقيقة (قوله بعبوروا) متعلق بغيره عن مفاير (قوله وموافقة نقل السمع الخ) أى ترجح حدود موافقة لنقل السمع واللفظ أى منقول لهما على التوافقهما لان التعريف بما يتماثلهما الخ (قوله ووجهان طريق اكتسابه) قال الشهاب وجه الله تعالى عطف على موافقة أى ويرجح وجهان طريق اكتساب الحد الاخر فتقول الشارح على الاثر يتعلق بوجهان لا يرجح المقدور بل متعلق ذاته مقدوره قولنا على الحد الاخر ويجوز أن يجعل قوله على الاثر ومثلاً للمرجوح فيعمل حينئذ ويرجح لا بوجهان فغير أن الاول هو الموافق لبيان المضد حيث قال في تعداد مرجحات الحدود السماعية أن يكون طريق اكتسابه أدرج من طريق اكتساب الاثر وأجله فى عبارة المتن هنا من الضيق مالا يتخفى (قوله وتقديم المعنى الشرعى على العرفى) هذا لا يخالف ما ذكرنا من تقديم العمل الحقيقية فالعربية فالشرعية قاله الشهاب أى لان معنى هذا اذا عقل لفظ الشارع المعنى الشرعى وغيره جعل على الشرعى والمعنى القوى والعرفى جعل على العرفى ومعنى ذلك أنه اذا دارت المعامل بين الحقيقى وغيره قدم الحقيقى الخ ونظائر أنه لا تعارض بين هذين المقلعين سم (قوله وتقديم بعض صور النص على بعض) قد يقال هذا صريحاً فى قوله وكون مسلكها أقوى قاله الشهاب (قوله وتقديم بعض صور المناسبات) أى كتقديم الضرورى على المباح وحفظ الدين على حفظ النفس والله سبحانه وفى التوفيق (قوله فى الاجتهاد) أى الاعم من كونه اجتهاداً مطلقاً واجتهاداً مذهباً واجتهاداً فنياً لمجيء الاقسام الثلاثة فى كلامه وأما قوله الاجتهاد استقراغ الخ فخاص بالاجتهاد المطلق (قوله وهو الاجتهاد فى الفروع) أى من حيث استنباطها من الأدلة بغير مجتهد المذهب فانه وان كان مجتهد فى الفروع أيضاً لكن لا من حيث الاستنباط المذكور بل من حيث تضييق الوجوه على نصوص امامه ويخرج بذلك أيضاً مجتهد الفتاوى اجتهاد فى الترجيح كما سبقت ذلك قوله استقراغ الخ تعريف للاجتهاد المطلق كما تقدمنا لا المطلق الاجتهاد قوله بان يبذل أشار بذلك الى أن السنين والتأني قوله استقراغ ليست بالطلب (قوله تمام طاقته) المراد تمام الطاقة تمام المقدور والوسع بالضم المقدور ولا القدرة وال

• (الكتاب السابق فى الاجتهاد) •

• (الاجتهاد) المراد عند الإطلاق وهو الاجتهاد

قال

فى الفروع (استقراغ الفقيه الواسع) بان يبذل تمام طاقته فى النظر فى الأدلة (تعميل تلقى بينهم)

قال من النظر بدل في النظر كان أو ضح قالة العلامة الشهاب رحمه الله تعالى وحاصله أن
تمام طاقته هو تمام مقدوره والمقدور هو قسم النظر فالتميز بين ليكون بيان التمام
طاقته الذي هو تمام مقدوره أو وضع من التعبير في الواجب لاشكال الظرفية المخرج الى
التكافؤ فيها الان تمام طاقته هو النظر والتي لا يكون مفذولا في نفسه ويجيب بان تمام
الطاقة والمقدور ليس نفس النظر بل ما يتوقف عليه النظر فلا اشكال في الظرفية لان
ما يتوقف عليه الشيء من المقدورات يبدل في حصوله فليست قالة سم (قوله من حيث
انه فقيه) متعلق باستقراغ وهذه الحقيقة مأخوذة من تعليق الاستقراغ بالقيمة فيصير
التقدير استقراغ القيمة من حيث كونه فقهيا وسعه لتصيل ظن يحكم وحديثه فيكون
الحكم المصطلح من الفقه فيخرج بذلك استقراغه وسعه في تصيل ظن يحكم غير شرعي لانه
استقراغ لذلك من حيث انه فقيه فلا حاجة لزيادة شرعي بعد حكم في تعريف الاجتهاد
لاجل اخراج الحكم غير الشرعي للاستغناء عن ذلك بالحقيقة المذكورة كما قالة الشهاب
(قوله غير الفقيه) أي كالنوى والعروضي مثلا (قوله لتصيل قطع بحكم عقلي) قيد
بالعقلي لان القطع بحكم شرعي حاصل بالضرورة من غير توقف على اجتهاد (قوله والظن
لمحصل هو الفقه) قال العلامة هذا يتأق به ما صرح به أوائل الكتاب من أن المراد بالعلم في
تعريف الدقة هو التيقن ولا الادراك تؤكد اقوله هنا يعني المتيقن كلفه يقتضي أن الفقه هو
نفس الادراك لا التامير وهو منافق لذلك أيضا ما وافقه الشهاب على ذلك وتعهدهما سم
بقوله وأقول ما ذكره مجموع بل هو ما يتجسس منه أمّا قوله ما هذا يتأق به ما صرح به أوائل
الكتاب الخ فلما تقر من أن أسماء العلوم كالنقطة تطلق بأزاء كل واحد من معان ثلاثة
الملكية الخصوصية والمسائل الخصوصية والتصديق بثلاث المسائل وحينئذ فاصرح به
أوائل الكتاب بالنظر الى المعنى الاول لانه مراد الاقمة بابل ما قدره فيه وما صرح به هنا
بالنظر الى المعنى الثالث لانه الموافق لقول المصنف والجمهور الفقيه نقابة الامر أنه حصل
الفقه في أحد الموضعين على أحد معانيه وفي الآخر على معنى آخر فلما مناسبة في كل واحد
ذلك لامتيازاته ولا اشكال بل مثله شائع كثيرا بل يتأق به ما ذكره نقابة المعارف في أوائل
الكتاب بالعلم بالاحكام دلالاته على أن التعريفين يعني واحدا مع ذلك لا يصح لظهور
أن أحدهما ما بين الاخر لما تقر من أن أحدهما يعني الملكية والاخر معنى التصديق
وكذا يتأق به قوله فلو جبرها بالظن بالاحكام كان أحسن دلالاته على أنه أما التطبيق بين
ما هنا وما هنا الثمن التعريفين لا نقول لانسلم واحدا من المناقاة والدلالة المذكورتين
أما في الاول فلا لانه لا يصح أن نقولنا الحيوان الناطق هو الانسان المعروف بالحيوان
الضاحك لم يكن فيه منافاة ودلالة على أن الحيوان الناطق والحيوان الضاحك يعني
واحد بل حاصله أن الحيوان الناطق معنى له وكذا الحيوان الضاحك وهكذا اقوله هنا
والظن المصطلح هو الفقه حاصله أن الظن المذكور معنى الفقه كما أن العلم المذكور معنى له

من حيث أنه فقيه فلا حاجة
الى قول ابن الحاجب شرعي فخرج
استقراغ غير الفقيه واستقراغ
الفقيه لتصيل قطع بحكم عقلي
والظن المصطلح هو الفقه المعروف
في أوائل الكتاب بالعلم بالاحكام
الخ

فله عبرة هذا بالظن بالاحكام كان

أحسن والفقيه في التعريف
بمعنى المتبني الفقه مجازا شاملا
ويكون بما يصله فقهيا حقيقة

وإذا قال المصنف (والجهد

الفقيه) كما قال فماتة قدم فقله

فيه في أوائل الكتاب والفقيه

الجهنم لان كلامه اصدق

على ما يصدق عليه الاخر

ولحقه شروط ذكرها بقوله

(وهو) أي الجهد أو الفقيه

من حيث ما يقتضيه (بالفتح)

لان غيره يكمل عمله حتى يعتبر

قوله (العاقل) لان غيره لا يعين

له يتدبى لما يقوله حتى يعتبر

(أي ذمه لمكة) هي الهيئة

الراضية في النفس (يدرونها

المعلوم) أي غايتها شأنه أن يعلم

وهذه المسكة العقل (وقيل

العقل نفس العلم) أي الادراك

ضروريا كان أو نظريا (وقيل

ضروريا) فقط وصدق العاقل

على ذي العلم النظري على هذا

للعلم الضروري الذي لا يتك

عن الانسان كعلمه بوجود

نفسه كما يصدق لذلك على من

لا يتأق منه النظر كالأبله (فقيه

النفس) أي شديد التفهم

بالطبع أمة صد الكلام لان

غيره لا يتأق له الاستنباط

المقصود بالاستعداد (وان انكر

القياس)

كما تقدم أوائل الكتاب وأما في الثاني فلا ثمرة أراد التطبيق بينهما بالنسبة لبعض الاجزاء

نقط أعني جميع الاحكام لانه معتبر فيه ما هو تعريف الظن ليكون فيه تنبيه على أنه المراد

من العلم هناك فناء له وأما قوله ما وكذا قوله بمعنى المتبني الخ فله عبرة مع المناقاة لان

الحكم بهذا الصور باعتبار تعريف الفقه المراد هنا بمعنى أنه اذا كان الفقه بمعنى الظن

المحصل كان قياسه أن يكون الفقه بمعنى المحصل للظن فاطلاقه بمعنى المتبني لذلك مجاز

وهذا لا يتأق أن يكون حقيقة باعتبار معنى آخر فان قيل فلا جملة حقيقة باعتبار

ذلك المعنى الاخر ولم يختار مرعاة هذا المعنى هنا حتى جعله مجازا باعتبار قلت يمكن

أن يقال لما كان هذا المعنى هو المشار اليه في تعريف الاجتهاد كان مرعاه في المشقة

منه المذكور في تعريف الاجتهاد أنسب وأقرب وأبعد عن المناقاة ظاهر لان كون الظن

هو الفقه يقتضي عدم صدق الفقيه المتتبع من الفقه حقيقة قليل حصوله وصدق

حقيقة قليل حصوله يقتضي كون التمهيد هو الظن فاطلاق الفقه حقيقة باعتبار

المعنى الاخر مع الاشارة الى تعريف الفقه بمعنى الظن يتبين ما يتأق ظاهره باختصار

قلت لا ينبغي أن المفهوم من قول الشارح والظن المحصل هو الفقه المعروف الخ أراد الظن

هنا بمعنى التميز لان العلم المعروف به الفقه فماتة قدم قل بمعنى الظن والظن هو التميز

فقوله هنا التمهيد يدل على أن يحكم بغير العلم الى قولنا التمهيد الفقه والعلم هو التميز المذكور

فكانه يقول التمهيد التميز وذلك لان الظن بالحكم المذكور هنا بدوله التمهيد ظن

بحكم هو المعروف به الفقه فم تقدمه ولذا صح أن يبين عليه قوله فله عبرة هنا الخ وسببه ثقل قوله

هنا والظن المحصل هو الفقه يتأق به ما تقدم في تعريف الفقه من جملة الظن على التميز لان

المراد هنا به التمهيد في الاحكام لامتكان ذلك التي هي التميز المذكور وبهذا تعلم سقوط

ما أطالبه سم جميعه وتأمله حتى التامل (قوله فله عبرة هنا بالظن بالاحكام كان أحسن)

قال العلامة قدس سره هذا التعمير وان وافق قوله في قياس العلم بالاحكام لكنه يخاف انما

سيجي من جوانب جزئية الاجتهاد فيستأمل اه (قوله والفقيه في التعريف بمعنى المتبني)

أي ليكون التعريف جامعاً ولا يلزم عليه تفصيل الحاصل (قوله ولذا) أي ولان لانه

يكون بما يصله فقهيا حقيقة قال المصنف والجهد الفقيه الخ (قوله والجهنم الفقيه)

قياس التعبير أن يقول والفقيه الجهد أي الفقيه المعلوم ذكر في التعريف هو الجهد

كما يشير اليه كلام الشارح (قوله حتى يعتبر) الاوضح حتى يصح نظره قاله الشارح (قوله

على هذا) أي هذا القول وقوله للعالم الضروري أي صدق العاقل على ذي العلم النظري

من حيث اتصافه بالعالم الضروري الذي لا يتك عنه لان حيث اتصافه بالنظري

وقوله لا يصدق لذلك أي لاجل العلم الضروري (قوله كالأبله) هو في الاصل من غلبت

عليه سلامة الصدور ومثله الاخر وليس مرادنا (قوله أي شديد التفهم) نفسه

نفسه اذا التفت لغيره وأخذ الشدق صيغة المبالغة وهي فقيه وقوله بالطبع أخذه

فلا يخرج بانكساره من نقاعة

النفس وقيل يخرج فلا يعتبر

قوله (وإنما هذا الجلي) فخرج

بانكساره اظهر رجوده العارف

بالدليل العقلي أي البراءة

الاصيلة (ولتكلف به) في

الحجة كاتمة قدم ان استصحاب العلم

الاصلي بحجة فيفسد به الى أن

يصرف عنه دليل شرعي (دو

الدرجة الوسطى لفقه وعربية)

من نحو وصرىف (وامولا

وبلاغة) من معاني وبيان

(ومتعلق الاحكام) بفتح اللام

أي ما يتعلق به فلا تله عنها

(من كتاب وسنة وان لم يحفظ

التون) أي المتوسط في هذه

العلوم لبيان الاستنباط

المقصود بالاجتهاد اعماله بايات

الاحكام واسادبها أي مواقعها

وان لم يحفظها فلا تله المستنبط

منه واما عمله باصول الفقه فلا تله

يعرف به كسنة الاستنباط

وغيرها مما يحتاج اليه واما عمله

بالباقى فلا تله لأنه المراد من

المستنبط منه الا به لانه عربي

بليغ (وقال الشيخ لامام) والد

المصنف (هو) أي المجتهد (من

هذه العلوم ملكة وحاطة بعظم

قواعد الشرع ومارسها بحيث

اكتسب قوة فهمهم بما قد صود

الشارع فلم يكتب بالمتوسط في

تلك العلوم وضم اليها ما ذكر

(و يعتبر قال الشيخ الاحكام) والد

المصنف

من مادة فقه فانه من فقه بالضم أي صار لفقه محبة لان فعل بالضم يدل على النسيئة
أو من إضافة فقهه الى النفس فانه شيخ الاسلام (قوله فلا يخرج بانكساره من نقاعة
النفس) إشارة الى ان هذا امراد المصنف فانه وماتهم عبارة بمعنى أنه يشترط كونه
فقهيا وان أنكر القياس أي بان انكار القياس لا يمنع من هذا الاشتراط وهذا وان استلزم
أنه لا يخرج بانكساره من نقاعة النفس كما هو ظاهر الآية خلاف المراد من أن الخلاف
في أنه يخرج بذلك عن نقاعة النفس أولا لأن الخلاف في اشتراط كونه فقهيا وعدمه
وأما ان كان الخلاف في الاشتراط المذكور وكان قوله فواتها الا الجلي معناه فواتها
بشرط كونه فقهيا النفس الا أن أنكر القياس الجلي فلا يشترط ذلك وهو فاسد منافي
للمقصود سم (قوله والتكليف) أي الفقه أي الدليل العقلي وهو البراءة الاصلية
أي يعلم أنها مسلمة بها حتى يرد صارف عنهم من كتاب أو سنة أو إجماع كما ذكره الشارح
(قوله لغة) قال النجاشي هو سائر المعطوفات بعده نصب على الظرفية المجازية لا القيد
شأنه في المعنى وفي كلام الشارح الآتي ما يدل لمناقضته انتهى وأشار بقوله وفي كلام
الشارح الآتي الى قوله الآتي في المتوسط في هذه العلوم (قوله وعربية) عطف عام
على خاص لان العربية تطلق على أي عشر علماتها اللغة وقوله وبلاغة أفردا
بالمرجع دخولها في العربية لزيادة الانقسام بشأنها لورفعها لثبوتهم عدم دخولها بها
(قوله ومتعلق الاحكام) بالنصب عطف على قوله لغة والمراد بها الآيات والاحاديث
الدالة على الاحكام فقول الشارح أي ما يتعلق الخ ما عبارة عن الآيات والاحاديث
وضمعي من قوله تعلق يعود للاحكام وضمعي يعود الى ما وكداهم بدلالة
وضمعي عليها يعود الى الاحكام وبما يدل التمسك به وأشار بذلك الى أن معنى تعلق الاحكام
بذلك ارتباطها به ارتباط المسبب بالسبب (قوله أي المتوسط الخ) نفسه برفقه ذو
الدرجة الوسطى لغة الخ وفي قول المصنف ذو الدرجة الوسطى إشارة الى أنه لا يشترط
بلوغ النهاية في العلوم المذكورة بل يكفي التوسط وان لم ينصره هذه العلوم ملكة
كما يشترطه الشيخ الامام (قوله لبيان الاستنباط الخ) هو دليل اجمالي لاستقراء
المذكورات وسبب تعلقها بنفسه بلا يشترط اعم الخ (قوله اعماله بايات) أي
أما اشتراط علمها بايات الخ (قوله أي مواقعها) أي محالها من حيث تقدمها وانما خرها
رعاها وتلازم وزولا (قوله وغيرها) أي غير كيفية الاستنباط مما يحتاج اليه الاستنباط
كشرائط القياس وقبول الرواية ونحوها فتوقع يحتاج اليه فاعل يحتاج ضمير يعود
الى الاستنباط وضمير اليه يعود الى الغير كما قررنا (قوله لانه عربي) أي لان
المجتهد عربي (قوله فلم يكتب المتوسط في تلك العلوم) أي بل زاد على ذلك التوسط فيها
الى أن تصير ملكة وضم اليها ما ذكر من الاطاعة بعظم قواعد الشرع ومارسها
بحيث يكتسب قوة فهمهم بما قصد الشارع وقال الشهاب ولك أن تقول هذا المقصود

(لا يضاع الاجتهاد لكونه صفة فيه)

كونه خبيراً بواقع الاجماع كى لا يحرقه) فانه اذ لم يكن خبيراً بواقعه قد يضره بمناقضته وخرقه حرام كما تقدم لا باعتباره (والناصح والمنسوخ) لانه قدم الاول على الثاني فانه اذ لم يكن خبيراً بما قد وبكس (واسباب النزول) فان الخبرة بما تروى دلتهم المراد (ونشر المتواتر الاحكام) الحق هو ما لمذ كور في الكتاب النافى لقدم الاول على الثاني فانه اذ لم يكن خبيراً به قد يتركس (والاصحب) من الحديث لقدم الاول على الثاني فانه اذ لم يكن خبيراً به ما قد يتركس (وحال الرواية) في التعليل والرد ليدعم المقبول على المردود فانه اذ لم يكن خبيراً بذلك قد يتركس وفي نسخة وسيم العصابة ولا حاجة اليه على قول الأكثر بعد انهم كما تقدم (وبكى) في الخبرية بحال الرواية (في زمة الرجوع الى امة ذلك) من الله دين كالا مام اجدوا الجأوى وسلم وقهرهم فيعقد عليهم التعديل والتعريب لتعذرهم في زمة الاوضاع وهم أولى من غيرهم فانهم يهزمون لادوارهم وروايات الجتهاد لما تقدم وبين والله المصنف انما شرط في الاجتهاد لاصفة فيه وهو ظاهر (ولا يشترط) في الجتهاد (علم الكلام) لان كان المتدباط

من يجوز به عقيدة الاسلام تقليداً (ر) لا تغاير في الفقه

لا يخرج عن متعلق الاحكام السابق فان قيل هو اعم منه قلنا سألنا اولئك الذي يشترط في تحقق الجتهاد من ذلك معرفة متعلقة بالاحكام لا غير متعلقة بالواقع وفي جواب سم نظر فرأعنه ان شئت (قوله لا يضاع الاجتهاد) اى ايجاده بالفعل لا لكونه صفة فيه أى في الجتهاد يعنى انه يصف بكونه مجتهد وان لم توجد فيه الصفات الايجابية وأما عند ايقاعه الاجتهاد بالفعل فيشترط فيه الاوصاف المذكورة من كونه خبيراً بواقع الاجماع الخ وحاصله انه يشترط لايجاد الاجتهاد من المصنف بالشروط الخمسة المتقدمة وهي كونه باقاعاً فلا فقهية العلم عالم بالادلة العقلية ذا الدرجة الواسعة الخ شروط ستة آتية في كلام المصنف قال سم وانظر لم كانت هذه الامور متغيرة لا يضاع الاجتهاد لالتصقة ومعرفة متعلق بالاحكام من كتاب وسنة بالمعكس كما تقدم اه قلت لاشك انه اذ لم يعرف متعلق الاحكام على ما تقدم لم يمكنه تحصيل الاحكام واستنباطها فانه معرفة متعلق بالاحكام من الكتاب واستنباطها بالاجتهاد وما عدم معرفة النافع والمنسوخ مثلاً فلا ينافى صحة استنباط الحكم واستخراجها وانما ينافى الاستنباط بالفعل لانه قد يستنبط حكمه من غير مثلاً فظهر وجه كون هذه الامور متغيرة لا يضاع الاجتهاد لالتصقة ومعرفة متعلق بالاحكام بالمعكس فتأمل (قوله لا لكونه صفة فيه) الضمير في قوله لا لكونه عائد على قوله الا فى كونه خبيراً الخ فهو عائد على ما تعلق بالمتقدم وتبينة فانه شيخ الاسلام وقوله مقدم تبينة اى لانه نائب فاعل وتبينه هذا كما قاله سم غير متبين بل يجوز بدو غير كونه للاجتهاد وضيميريه للمجتهدين اعتبار كونه خبيراً الخ ليس لاجل كون الاجتهاد صفة في الجتهاد بمعنى أن قيام صفة الاجتهاد به لا تتوقف على ما ذكرنا فتأمل (قوله والناصح والمنسوخ) أى بال هذا ناصح وهذا منسوخ والا فاعلم بتقديم الناصح من حيث هو على المنسوخ داخلاً في قوله السابق أو لا كما تبينه عليه بعضهم وكذا القول في قوله ونشر التواتر والاحاد أن يعلم أن هذه امتواتر والاحاد وما العلم بحال المنواتر والاحاد من حيث هما وأن الاول مقدم على الثاني فداخلاً في قوله أو لا وقس على ذلك قوله والاصحب والضعيف وحال الرواية (قوله وبكى) في الخبرية بحال الرواية (قوله) خص هذا بمعرفة حال الرواية كانه لانه المتبادر ولا يفتكر وجوه معرفة الضعيف والناصح أيضاً بل ولما قيل ذلك أيضاً فلتأمل سم قوله لتعذرهم في زمة ما قال الشهاب اهل المراء تعذرهم بالنسبة لمن مضى دون الاحياء في زمة ما قال الشهاب اهل المراء تعذرهم بالنسبة (قوله فانهم يهزمون) (الامور) أى الستة المذكورة في المتن (قوله لما تقدم) أى من التعليل (قوله وبين والله المصنف الخ) يمكن حل كلامهم عليه ويحتمل أن مراد الشيخ الامام بيان مرادهم لانهم يهزمون للضعفة سم (قوله ولا يشترط علم الكلام) قال الشهاب الظاهر أن جملة المتضاميين لقب لاصول الدين وحسن تدفق كلامه مضاف بخلاف معرفة علم الكلام فان كان المضاف اليه هو القلب فقط فلا حذف اه (قوله ولا تغاير في الفقه) أى كوجوب التبينة

في الوضوء وسنة الوتر مثلا (قوله لانما التمكن بعد الاجتماع) أي الموجهات شرط فيه
 لزم الدور لتوكل كل منهما على الآخر وقوله لانما التمكن الخ أي امكان وقوعها لا امكانا
 ذاتيا فلو وان لم تقع فاذن في قول العلامة لو قال انما تحصل كان أحسن اذ المتوقف على
 الاجتماع هو الحصول لا الامكان اه قال العلامة أراد ما لا يمكن الذاتي (قوله بان ينظر
 حال التفرغ عن خدمة السيد) تصويرا لمساهمة قوة الاجتهاد وهو انما يصح كونه تصويرا
 لمساهمة الاجتهاد أي استغناء الواسع الخ للقوة التي هي الماكدة في التفرغ قاله العلامة
 وفيه ان هذا لا يعترض مبنى على أن المراد النظر لا استنباط الا - كما هو ممنوع بل المراد
 النظر في الآلات الموردة لقوة الاجتماع كإدراكه على ذلك كون الكلام في شروط الاجتماع
 وما يحد منه قاله مم (قوله وقبل تشترط ليعقد على قوله) يستفاد من هذا التعديل أنه
 لا خلاف في الحقيقة بين القولين اذ لم يتوارد على محل واحد فان شرط العدالة لا عقاد
 قوله لا تنافي عدم اشتراطها والاجتهاد اذ الفاسق يلزمه الاخذ باجتهاد نفسه وان لم يجز
 اعتماد قوله (قوله ولم يصح الخ) اللام للامر على سبيل الاولوية لا الوجوب كإسبة قول
 الشارع (قوله والتامخ) أي بان كان معه دليل واحد فيصير له تامخا ولا فلا تكرار
 مع قوله قبل والتامخ والتدويع (قوله أي من القرينة الصارفة) إشارة إلى أن البحث
 في الحقيقة عن القرينة الصارفة لا عن اللفظ في ذاته وإلى هذا يشير كلام المنصف حيث
 قال وعن اللفظ هل معه الخ فإنه يشير إلى أن البحث عن اللفظ من حيث القرينة لا من
 حيث ذاته (قوله وهذا) أي البحث عن المعارض أولى لا واجب كما يشير إليه تقييد
 الأسلوب فان المناسب للأسلوب أن يقول والبحث عن المعارض (قوله ومن حكاية الخ)
 عطف على قوله من أنه الخ والخطاف هو أنه هل تسلك أولا ولا اصح التمسك لكن المراد
 بالتمسك هنا التمسك بالوجوب حتى يعلم ما يصرف صيغة ان فعل عنه (قوله وحكاية بعضهم)
 أي حكمي الخلاف (قوله ودونه يجتهد المذهب الخ) ودونه خير مقدم ويجتهد مبتدأ مؤخر
 على القول بان دون لا تنصرف أم على مذهب الأخفش القائل بانها متصرفة فيصير
 جعل دون مبتدأ وما بعده خبرا (قوله من تخرج الوجوه) هي الأحكام التي يرد بها
 على نصوص امامه ومعنى تخرج الوجوه على النصوص استنباطها منها كأن يقبس
 ما سكت عنه في مائنه عليه لوجوه في مائنه عليه فما سكت عنه سواء انصص امامه
 على ذلك المعنى أو استنبطه هو من كلامه أو يقتصر حكم المسكوت عنه من دخوله تحت
 عموم ذكره أو فاعده قروها ودعيه أن اصحاب الوجوه قد يستنبطونهم من نصوص
 الشارع كما يعلم من تتبع كلامهم لكن يتعبدون في استنباطهم منها بالجرى على طريق
 امامهم في الاستدلال ومراجعة قواعده وشروطه فيه وبهذا يفارقون المجتهد المطلق
 فإنه لا يتعبد بطريق غيره ولا بمراجعة قواعد وشروطه فيه اللهم إلا أن يرد بنصوص
 امامه ما يشمل قواعده وشروطه في الاستدلال ويقتصر على الوجوه على نصوص امامه

لانما التمكن بعد الاجتماع
 فكيف تشترط فيه (و) لا المذكورة
 والطرية بلو أن يكون لبعض
 النساء قوة الاجتهاد وان كن
 ناقصات عقل عن الرجال وكذا
 لبعض العبيد بان يشترط حال
 التفرغ عن خدمة السيد
 (وكذا العدالة) لا تشترط فيه
 (على الاصح) بلو أن يكون
 لفاقد قوة الاجتهاد دليل يشترط
 ليعقد على قوله (وليصح عن
 المعارض) كالمفصّل والمقيد
 والتامخ (و) عن (اللفظ هـ) ل
 مع قرينة) تصرفه من ظاهره
 أي عن القرينة الصارفة ليسلم
 ما يستنبطه عن طريق الأخذ من
 البه لولم يصح وهذا أولى
 لا واجب لموافق ما تقدم من أنه
 يقتض بالعام قبل البحث من
 المفصّل على الاصح ومن حكاية
 هذا الخلاف في البحث عن
 ما صرف صيغة ان فعل عن الوجوب
 إلى غيره وحكاية بعضهم في كل
 معارض (ودونه) أي دون المجتهد
 التمسك وهو المجتهد المطلق
 (يجتهد المذهب وهو التمكن من
 تخرج الوجوه) التي يرد بها
 (على نصوص امامه) في المسائل
 (ودونه) أي دون المجتهد المذهب
 (يجتهد الفتا وهو المعتبر)
 في مذهب امامه

بالقسمة لهذا المقدم استنباطها من الأدلة مع الجرى على نصوص الأمام في الاستدلال
 أي قواعد وشروطه عنده ولا يخفى أنه تكلف سم (قوله) المنسكن من ترجيح قوله على
 آخر أي أو وجهه للأصحاب على آخر تركه لا زومه لما ذكرنا من تمكن من الترجيح في
 الأقوال تمكن من الترجيح في الأوجه وأورد أن مجتهد القضاة يستنبط من نصوص
 الأمام بل ومن الأدلة على قواعد الأمام كما هو معلوم من تتبع أحوال من عدوهم من
 مجتهد القضاة النوروي بل قد يقع ذلك لمن هو دون مجتهد القضاة كما يعلم من أحوال
 المتأخرين ويحجب بان الاجتهاد المذهبي قد يعجز أقرع ما يحصل لمن هو دون مجتهد القضاة في
 بعض المسائل قال السيوطي ولم يذكر في جمع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح
 المذهب مرتبة رابعة وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات
 ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته ونحوه برأيه فلهذا يعتقد أنه لا يجوز له أن يوجب حكمه من
 مسطورات مذهبه وما لم يجده منقولاً وان وجد في المنقول معناه يصح بدونه بغير تكبير
 ذكره أنه لا فرق بين الحاقه به والفتوى به وكذا ما قيل إن أوجه تحت ضابط مجتهد في المذهب
 وما ليس كذلك يجب إسماعه عن الفتوى فيه إلا أنه بعد ما قال إمام الحرمين أن تقع
 مسئلة لمن ينسب إليه في المذهب ولا هي في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط
 وشروط كونه فقيه النفس داخلة وأمر من الفقه ١٥ وصاحب هذه المرتبة ليس من
 الاجتهاد في شيء ١٦ قاله سم (قوله) والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد لا يخفى أن هذا لا يلزم
 ما مر من الشارح من جعل الفقه الذي يحصله الاجتهاد بالاجتهاد هو الظن بجميع الأحكام وقد
 تقدم هناك اعتراض العلامة عليه بذلك (قوله) بان يعلم أدلته أي أدلة ذلك البعض
 (قوله) أرمن مجتهد أي أو باستقراء من مجتهد كامل مثل ذلك أن يعلمها من مجتهد في ذلك
 الباب فقط وقوله وشروطه عطف على يعلم (قوله بعيد) أي لأن الفرض أنه لم يجمع أدلة
 الباب (قوله) والصحيح جواز الاجتهاد للفقهاء على الله عليه وسلم الجواز مذهب الجاهل وهو
 وقال الواحدى في البسيط أنه مذهب الشافعي وهذا ما سائر الأئمة وأدعى النراق أن
 محل الخلاف في الفتاوى وإن القضية يجوز فيها من غير نزاع ١٧ وقد يفرق بان القضاء
 غالباً يرتب على النزاع والصلوومة والشارع ناظر إلى المبادرة إلى فعل ذلك بقدر الامكان
 قال الأسنوى قال الغزالي وادّ اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ففاس فرعا على أصل
 فيجوز القياس على هذا الفرع فانه صار أصلاً بالنسب قال وكذلك لو اجتمعت الأمة عليه
 ١٨ قاله سم (قوله) لقوله تعالى ما كان لنبي أن يكون له أسرى (قوله) اقتصر على الاستدلال
 على الوقوع لأن أثمانه يستلزم اثبات الجواز دون العكس (قوله) وقيل يتمتع بقدرته
 على البقيين بالتقي من الوحي قال العلامة قدس سره ظاهره انحصار سبب البقيين
 في الثاني من الوحي وسبب الثاني أن الصواب في اجتهاده لا يخطئ فيكون الاجتهاد أيضاً
 سبب البقيين فلا يتم الدليل على منع الاجتهاد ١٩ وفيه عدم غم الدليل المذهب المذكور

(الممكن من ترجيح قول) ١٤ (على
 آخر) أطافهما (والصحيح جواز
 تجزئ الاجتهاد) بان فصل
 لبعض الناس قوة الاجتهاد في
 بعض الأبواب كالقضاة فإن
 يعلم أدلته باستقراء من أو من
 مجتهد كامل في نظر قضاة أو قول
 المانع يحصل أن يكون في علم
 بعلم من الأدلة معارض لما عليه
 بخلاف من أطاف بالكل ونظر
 فيه بعيد جداً (و) (الصحيح) (جواز
 الاجتهاد للنبي صلى الله عليه
 وسلم ووجهه) (قوله) تعالى ما كان
 لنبي أن تكون له أسرى حتى
 يقضى في الأرض عفا الله عنكم لم
 أذنت لهم هو على استيفاء
 أسرى بدر بالقداء وعلى الأذن
 لمن ظهر فاقاهم في التضارب عن
 شدة قبول ولا يكون العتاب
 فيه بأسدوس وحى فيكون من
 اجتهاد وقيل يتمتع بقدرته على
 البقيين بالتقي من الوحي بان
 يتمتع والقدرة على البقيين في
 الحكم لا يجوز له الاجتهاد جزئياً
 وروى بان انزال الوحي ليس في قدرته

يتوقف على اثبات كون هذا المقاتل من القائلين بأنه لا يخطئ فانه سم قلت فالدليل
المذكور غير تام على القائلين بالاجتهاد مطلقا بل على القائلين بان اجتهاده قد يخطئ وأما
القائلون بأنه لا يخطئ فلا يتم الدليل عليهم والى هذا الذي ذكرناه أشار العلامة
(قوله الجواز ولو وقع) أخذ العموم من عموم الاول لهما في قول المصنف وجواز
الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم ووقوعه (قوله في الاراء) أى كاستنباط أسرى
يدرب بأخذ القداء (قوله والخروب) أى ايقاعها كحما في الاذن لمن ظهر فضايقهم
(قوله والصواب ان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) استدلل على امتناعه في حق
صلى الله عليه وسلم بأن تجوز عنه فاض من منصبه وبان اجتهاده تنبى مع الاحكام جار
مجري ابلاغ الشرع ونشر به فكلا لا يجوز عليه الخطأ في ذلك فكذلك انما يقن فيه وغيره
من الانبياء مثله في ذلك ملوان الله عليه وعليهم أجمعين (قوله لما تقدم في الآيتين) أى
وهما قوله تعالى ما كان لني الآية وقوله تعالى عفا الله عنك الآية وقد أجاب المصنف عن
الآيتين فقال في جواب الاولى وأما آى بدر وقوله تعالى ما كان لني أن تسكونه
أمرى الآيتين فقد استدل على علو منصبه وبيان عظم فضله من بين سائر الانبياء صلوات
الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين والمعنى واقعه أعلم ما كان هذا النبي غيرك وقوله تردون
عرض الدنيا التي به من أراد ذلك من العصابة تقرضها لهم على تعظيم جانب الاجور والنفر
بالتمادة اه وقال في جواب الثانية لادالة انما الوجود منها صلى الله عليه وسلم كان
تخبر في الاذن وعدمه صرح بذلك غير واحد من الائمة فما ارتكب الاصوابا صلى الله
عليه وسلم قال الله تعالى فاذن لمن شئت منهم فلما اذن لهم أعلم الله بما يطلع عليه من
سره ما لم ياذن لهم لقد وان كان ذلك من كرامته عذوبه سبحانه وتعالى اه ذكره سم
(قوله عبر المصنف بالصواب) أى المشعر بان مقابله خطأ (قوله وقيل لا) ظاهره وان
أذن مع أن الماذون لاتدعه اختلفة (قوله واعترض بأنه لو كان عنده وحى في ذلك
ابلفه للناس) لا يخطئ أن الذين لا ينصرف فى الوحي على القول بان اجتهاده صلى الله عليه
وسلم لا يخطئ بل يلقى الحكمة بوحى وباجتهاد وقد يقال اقتضاد المعترض على الوحي
لانه متفق عليه (قوله للبعد) أى لو دون مسافة القصر (قوله حفظنا منهم عن
استنفاص الرعية لهم ولو لم يجز لهم بان يراجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيه أن يقال أى
استنفاص فى مراجعتهم على الله عليه وسلم بل هى غاية الكمال والشرف وهذا المقاتل لما
نظر لمال الولاة مع الملوك فانه اذا أطلقوا لهم التصرف كان ذلك أربهم فى عين من
ولو اعلم من الرعية بخلاف ما اذا أطلقوا لهم التصرف فان ذلك موجب لاستنفاص
الرعية انما هم فاس عليهم ولا نه صلى الله عليه وسلم وليت شعري أى جامع بين الحليين وأى
ملازمة بين المقامين وبالجمله فهذه المقالة هفتون قائلها وجل من لا ينهجو (قوله
واستدل على الوقوع الخ) قيل عليه ان المسئلة عليه وهذا خبر آحاد انما يقيد الثقل وأوجب

(وثالثها) الجواز والوقوع فى
الاراء والخروب فقط أى والمنع
فى غيرهما جامع بين الادلة السابقة
(والصواب ان اجتهاده صلى الله
عليه وسلم لا يخطئ) تنزيها لمنصب
النبي عن الخطا فى الاجتهاد وقيل
قد يخطئ ولكن ينسب عليه
سريما لا تقدم فى الاثبات وبشاعة
هذا القول عبر المصنف بالصواب
(والاصح أن الاجتهاد جائز فى
عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل
لالتقدرة على العقبة فى الحكم
بمنطقته واعترض بأنه لو كان
عنده وحى فى ذلك ابلفه للناس
(وثانها) جائز بانه صريحا
قيل أغير صريح بان سكوت عن
سأل عنه أو وقع منه فان لم ياذن
فلا (ورابعها) جائز للبعد
عنه دون القريب لسهولة
مراجعته (وخامسها) جائز
(الولاة) حفظنا منهم عن
استنفاص الرعية لهم ولو لم يجز لهم
بان يراجعوا النبي صلى الله عليه
وسلم فيما يقع لهم بخلاف غيرهم
(و) الاصح على الجواز (الوقوع)
وقيل لا (وثالثها) يقع للداخر
فى قطر صلى الله عليه وسلم بخلاف
غيره (ورابعها) الوقوع عن
القول بالوقوع وعدمه واستدل
على الوقوع

بان من تتبع ماورد في السنة من ذلك ظفر بما يشهد بمجموعه التواتر المعنوي (قوله في حق
 قرينة) أي جود حق قرينة (قوله من المختلفين) انما هم باختلاف دون المجتهد من اشارة
 الى انه لا ايهاد بالمعنى المعروف بما تقدم في العقلات وايضا انما يكون المصيب واحدا اذا
 اختلفوا الاصطفا لانهم اذا اختلفوا لم يكن المصيب واحدا فلا بد من التقييد بالاخلاف
 بقى أن نقول أن قول قد لا يصيب واحدا من المختلفين في العقلات بان يخطئ الجميع فان
 ذلك ممكن في العقليات كما تقره فكيف جزم باصابة البعض الآن يقال المراد في أن يكون
 الجميع مصيبا راعى من فهم ذلك سم (قوله في العقلات) هي ألا يتوقف على جمع كدور
 العالم وشيئ الباري وصفاته وبعثة الرسل كما ذكر ذلك الشارح (قوله لاتعني الخ) هذه
 لا تكون المصيب واحدا (قوله أو بعضه) يقتضي البعض المذكور بما علم ضرورة كونه من
 الذين أصليا كان كالمشهور والنشر أو فرضا كما لو اتفقت الخس اذا الكلام فيما يكفره وقوله
 كذا في بعثة محمد صلى الله عليه وسلم مثال لتأني الاسلام كله أي في أحكامه كلها ثم ان هذه
 المسئلة أعم كما قاله الكل كما صدرت به المسئلة لعمومها لما ثبت بالعقل وحده وما ثبت بالجمع
 وحده وما ثبت بهما (قوله يخطئ أتم كافر) زاد ابن الحاجب اجتهد أولم يجتهد اه وهو
 معلوم من إطلاق المصنف مع حكايته ما بعده قال السعد لم يتعمده في الكفر لما في ذكر
 خلاف العنبري في الخطأ والملاحظة في الأتم وعم الحكم وواجب عدمه لا لتأني ذكر
 خلاف الجاسطي في الأتم على تقدير الاجتهاد اه وبه يعلم وجه عدم اقتصاص المصنف على
 الكفر وأن قوله وقال الجاسطي والعنبري مقابل لقوله ونافي للاسلام يخطئ أتم كافر
 وان كان قوامه ما مقرر وضافي للمجتهدي في العقلات كما صرح به الشارح والكلام في نفي
 الاسلام مجانبين من قواعده ما لم يلق ومجانبين منهم بالجمع لان ذلك لا ينافي المقابلة باعتبار
 قدم العقلات لان كلامهما في ذلك كما هو مصرح بفرضه في ذلك في المبسوطات ولقائل
 أن يقول هذا لا يقتضي قصر كلامهما على ذلك بل يمكن التعميم وهو أقعد في المقابلة
 وهما انشأا عن المجتهدي في العقلات نفسه عن المجتهدي في غيرها أولى وكذا اذا صوب
 العنبري الاجتهاد فيها في غيرها وفي سم (قوله لانه لم يصادف الحق) أي وعدم مصادفة
 الحق لا تكون ههنا في القطعيات (قوله وقيل ان كان مسلما) قد يشك كونه مسلما مع
 فرض انه ناف للاسلام أو بعضه ويمكن الجواب بان الحق ان كان متفقا للاسلام كما يؤخذ
 من عبارة السعد الاتية قريبا ثم ان هذا مصرح في أن المصير أن يحل النزاع أعم من
 الكافر والمتنبي للاسلام اكن ذكر السعد خلافه حيث قال في قول العضد ونافي نفسه أي
 نفي ما ذهب اليه الجاسطي والعنبري الاجماع الخ ما قصه وفي ورود الجليل على محل النزاع
 بحث لان الاجماع انما هو في الكافر الخالف للعلمه صرحوا بالنزاع انما هو فحين يتقوى الى الله
 ويكون من أهل القبلة والاكف يتيه صور من المسلم الخلاف في خطأ اليهود والنصارى
 اه وبه يعلم توجه هذا البحث على استدلال الشارح بالاجماع لكن سيأتي عن المصنف أن

بانه صلى الله عليه وسلم حكم سعد
 ابن معاذ في حق قرينة فقال تقتل
 مقاتلتهم وتبني ذريتهم فقال
 صلى الله عليه وسلم قل قد سمعت
 فيكم يحكم الله رواد الشيطان
 وهو ظاهر في أن حكمه عن
 اجتهاد (مسئلة المصيب) بن
 المختلفين (في العقلات واحدا)
 وهو من مصادف الحق في التعيين
 في الرأى كدور العالم وشيئ
 الباري وصفاته وبعثة الرسل
 (ونافي للاسلام) كله أو بعضه
 كذا في بعثة محمد صلى الله عليه وسلم
 (يخطئ أتم كافر) لانه لم يصادف
 الحق (وقال الجاسطي والعنبري
 لا ياتر المجتهدي في العقلات يخطئ
 فيما لا يجهل به) (قبل مطلقا وقيل
 ان كان مسلما) فهو عندهما يخطئ

المشهور تعميم محل النزاع سم (قولا) وقبل زاد العنبري (الح) قال المصنف ولا يظن بالرجل
انه اراد اى بالاصابة وقوع معتقده اى الجهم في نفس الامر حتى يلازم من اعتقاده مقدم
العالم وحدوثه اجماع القدم والحدوث فان ذلك جنون محض ولا نفي الاثم فقط فان ذلك
مذهب الجاحظ بلاز ياد قبل اراد ان ما يؤدى اليه اجتماعه هو حكم الله في حقه سواء
وافق ما في نفس الامر ام لا ثم قيل علم قوله في العقليات حتى يشمل جميع اصول البيانات
وان اليهود والنصارى والجوس على صواب على ما زعم وهذا ذكره القاضي في التقرير
المشهوراته عنه وقيل انما اراد اصول البيانات التي يختلف فيها اهل القبلة ويرجع
الخلافون فيها الى آيات وآثار محقة للتأويل كالرواية وخلق الانعام فاما ما اختلف فيه
المسلون وغيرهم من اهل المال كاليهود والجوس والنصارى فان في هذا الموضوع بقطع أن
الحق انما هو ما يقوله اهل الاسلام قال ابن السعدي رحمه الله تعالى وفيه أن يكون
التأويل لمذهب التميمي على هذا الوجه لا لالتأويل أحد من هذه الأمة الا وهو بقطع
بتأويل اليهود والنصارى والجوس وعلى هذا ينبغي حل مذهب الجاحظ ايضا وقد صرح
القاضي رحمه في التقرير بخلافه واهل العلم ما قسروه المذهب الاصابة بقوله انه اراد ان
ما يؤدى اليه اجتماعه فهو حكم الله في حقه مع تعميم قوله في العقليات حتى يشمل جميع
اصول البيانات وان اليهود والنصارى والجوس على صواب يقتضي أن حكم الله في حق
اليهود في حق النصارى والجوس ما أدى اليه اجتماعهم ولا ينبغي اشكاله وكذا يوسع
عاقلا أن يتلزم أن حكم الله في حقهم ما أدى اليه اجتماعهم مع دلالة الأدلة على نفي ما أدى
اليه اجتماعهم. هم وعلى تعديهم ويختلدهم في العذاب قليلا مل (قولا) وقد حكى الاجماع
على خلاف قواه ما قبل ظهورهما أي في جميع الاعصار لاجماع الصحابة فمن بعدهم
عصر بعد عصر على قتال الكفار واهم في البار بلا فرق بين مجتهدومه لاد وقد تقدم ما في
هذا الاستدلال أيضا (قولا) ولو حكم الله لكان به أي هذا الشيء لو حكم الله على التعيين
لحكم بذلك الشيء لكان يقع منه على حكم على التعيين بل جعل الحكم تابعاً لظن الجهم
وابتاض هذا الكلام أنه ما من مسألة الاولة انما هي خاصة ببعض الاحكام بعينه بحيث
لو اراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعض بعينه (قولا) اصاب اجتماعاً أي لانه
بذل وسعه والملازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لانه المقدور وقوله لاحكامي لانه لم
يصادف ذلك الشيء الذي لو حكم الله حكمه معنا لكان كما به من قول الشارح فمن لم
يقصّر ذلك الشيء وقوة وايداعاً أي لانه بذل وسعه على الوجه المعتبر وهو انما يبذل
وسعه ثم تارة يؤدى الى المحالوب وتارة لا وقوة لانتهاه أي لان اجتهاده لم يمتد الى مصادفة
ذلك الشيء وانما في قول الشارح فهو محض حكم غير الخطأ عند الجمهور لان الخطأ حكم
هنا معناه عدم مصادفة ذلك الشيء الذي لو حكم الله لكان به وان لم يقع الحكم به فقد خطئ
اعدم اصابة ماله المناسبة الخاصة وان لم يحكم به وانما عند الجمهور عدم مصادفة ما حكم

غير آثم (وقيل زاد العنبري) على
نفي الاثم (كل) من الجهمين فيها
(مصيب) وقد حكى الاجماع على
خلاف قوله ما قبل ظهورهما
(أما المسئلة التي لا فاطح فيها من
مسائل الفقه) فقال الشيخ أبو
الحسن الأشعري (والقاضي)
أبو بكر الباقلاني (وأبو يوسف
ومحمد) صاحب أبي حنيفة وابن
سريج كل مجتهد (فيعا) (مصيب ثم
قال الأولان حكم الله) فيها (تابع
ظن الجهم) فما ظنه فيما من الحكم
فهو حكم الله في حقه وحسن مقلده
(وقال الشاذلي) الباقية (هناك)
ما أي فيما (لو حكم) الله فيها
(لكان به) أي بذلك الشيء ومن
ثم أي من هنا هو قوله المذكور
أي من أجل ذلك (قالوا) أيضا
فمن لم يصادف ذلك الشيء اصاب
اجتهاداً لاحكاماً وبذلك انتهاه
فهو محض حكم واتهاه

(والصحيح وقفاً عليه هو ركن المصيب) فيها (واحد والله تعالى) فيها (حكم قبل الاجتهاد قبل لادليل عليه) بل هو كدفين يصادفه من شاء الله (والصحيح ان عليه امانة وانه) ٣٢٠ أى الجتهد (مكاف باصاته) أى الحكم لا مكانه او قبل لا لغموضه (وان

الله به بعينه في نفس الامر) **بقوله** والله تعالى فيها (حكم) أى من بين اصابته فهو المصيب ومن أخطأ فهو المخطئ **بقوله** بل هو كدفين يصادفه من شاء الله لا يقابل لقائده على هذا الخصوص والنظر فيما لا فانقول قاعدة التوصل والنظر فيها على هذا انها أساليب عادة لا مصادفة لا ترى انه لولا السبى الى محمل الدفين وحصول بعض الافعال كخبره لقضاء الحاجة مثلاً لمصادفه فانه لو استقر في محله لم ينتقل منه الى غيره ولم يصدر منه فعل لم يصادف ذلك الدفين مع ان كلامه وسعيه وحاصره من هذه الافعال ليس علاقه على ذلك الدفين وانما أدباً اليه بطريق الاتفاق والمصادفة قسم **بقوله** والصحيح أن عليه امانة انما هو بقوله امانة دون الدليل المعبر به في المقابل السابق اشارة الى رد ما قاله بشر المربى وأبو بكر الاصم أن عليه دليلاً قطعه او ان المخطئ آمن وما قاله غيرهما أن عليه دليلاً قطعه ما لا اثم لظواهر الدليل ونحوه يبقى الكلام في أن اشارة الى القول بان عليه دليلاً قطعه ما هل يوافق أن القرض المسئلة التي لا تقاطع فيها سم **بقوله** وأنه مكاف باصاته أى المصمم لا مكانها) أى الاصابة وفي قوله لا مكانها اشارة الى رد القول بانها غير مقدورة في التكليف باصاته تكليف ما لا يطاق ووجه الرد منجها انها غير مقدورة بل هي ممكنة لكن التكليف باصاته بمقدوره فانه بقوله بعده بل يؤمر ليدفع وسعيه في طلبه فان قياس كونه مكافاً باصاته أن لا يؤمر عند الخطأ لأنه حينئذ ليات بالواجب فكيف يؤمر مع ذلك ويمكن أن يقال ليس المراد بكونه مكافاً باصاته أنه ملزم بحصول الاصابة ولا بد من المراد بذكره ان يطلب حصولها وهذا الشاكي أنه اذا أخطأ أنسب لانه أن يكاف به واقبال أن يقول ما فائدة أنه مكاف بالاصابة مع الزامه بغيره بكل حال ومع الاكتمال يذلل وسعيه وان لم يصب ويصاب بان فائدة خبر بان قول بالاثم عند عدم الاصابة كما اشارة الشارح سم **بقوله** ولقوة المقابل هنا عبر بالاصح أى المقيدان مقابله صحيح بخلاف المقابل فيما سبق فانه لم يعب بالاصح المقيد قوة مقابله بل عبر بالصحيح المشهور بعدم صحة المقابل حيث قال وان خطئه لا ياتم بل يؤمر أى والصحيح أن الخفية مستفادة من ذلك ضعفه بما به وهو القول بالاثم **بقوله** ومتى قصر مجتهد المراد به المتصف بصفات الاجتهاد لا لاجتهاد بالجهد باله في فائدة قول العلامة وفي أسمة المقصر مجتهده المتجاوز اذا اجتهد ادهو استقراخ النفس الخ **بقوله** لا تقض الحكم في الاجتهادات لا يفتي أن بعض صور التقض في قوله فان خالف نصاً وظاهراً جلياً الخ من جهة الاجتهاديات وقد تقض الحكم فيها فكان مراده الاجتهاديات في الجمله وكأنه قال الاقاسماني سم **بقوله** فان خالف نصاً أى في معناه دليل مقابله بقوله وظاهراً جلياً والظاهر الجلي اما نص أى نقل كتاب أو سنة واما قياس وانما جله غايه للظاهر الجلي وقوله فان خالف نصاً الخ في موضع الاستثناء مما قبله كما مررت الاشارة اليه **بقوله** بخلاف اجتهاده أى بان ادما اجتهد ادهو الى شيء فله يحكم به

خطئه لا ياتم بل يؤمر ليدفع وسعيه في طلبه وقبل ياتم لعدم اصابته المكاف بها (أما المارضة التي فيها فاجع) من نص أو اجاع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه (فالمصيب فيها واحد وفاقا) وهو من وان في ذلك القاطع (وقيل على الخلاف) فيها القاطع فيها هو بعد (ولا يات المخطئ) فيها بناء على أن المصيب واحد (على الاصح) لما تقدم ولقوة المقابل هنا عبر بالاصح (ومتى قصر مجتهده) في اجتهاده (اثم وفاقا) لترك الواجب عليه من بذله وسعيه فيه **بقوله** المسئلة لا تقض الحكم في الاجتهاديات (لأن المصيبين ولا من غيرهما) انما تختلف الاجتهاد (وفاقا) اذا جاز تقضه لجان تقض التقض وهذا تقض مصطفة نصب الحاكم من فصل التصورات (فان خالف) الحكم (نصاً أو ظاهراً جلياً ولو قياساً) وهو القياس الجلي تقض مخالفتيه لادليل المذكور (أو حكم) كما تم (بخلاف اجتهاده) بان قلده غيره تقض حكمه مخالفتيه لاجتهاده وامتناع تقليده فيما اجتهد فيه (أو حكم) كما تم (بخلاف نص امامه غير مقلده غيره) من الامة

(حيث يجوز) تقليد امام تقليد غيره بان لم يقلد في حكمه أحد الامة لا لهدي برأيه أو قلده

فمعه امام حيث تمتع تقليده وساقى بان ذلك (تقض) حكمه مخالفتيه لنص امامه الذي هو في حقه لا التزامه تقليده كالل دليل في حق الجتهد اما اذا قلده في حكمه غير امامه حيث يجوز تقليده فلا تقض حكمه لانه لا عهد الله انما حكمه بمرهانه عنده

(ولو تزوج بغير ولي) باجتهاد منه يحسمه (ثم تغير اجتهاده) الى بطلانه (فلا يصح صرح بها عليه) نظيره الان الطلاق وقيل لا يصح
اذا حكم حاكم بالصحة (وكذا المقلد بتغير اجتهاد امامه) فيما ذكره حكمه حكمه (ومن تغير اجتهاده) بعد الانتهاء (اعلم المستقق)
بغيره (ايكف) عن العمل ان لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) ان عمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ما تقدم (ولو يضمن)
المجتهد المقلد (بافاءه) بآلافه (ان تغير) اجتهاده الى عدم الالفه (لا لقاطع) ٣٢١ لانه معدود بخلاف ما اذا تغير لقاطع
كالنصر فانه يضمنه لتقصير.

٥٨
 (مسئله بجواب ان يقال) من
 قبل الله تعالى (لنبي أو عالم) علي
 لسان نبي (احكم بما تشاء) في
 الوقائع من غير دليل (فهو
 صواب) أي موافق لما يحكيه الله
 بعلومه اياه اذ لا مانع من جو زوفا
 القول (ويكون) أي هذا
 القول (مسند كاشع عبادي)

المقويص) لادائمه عليه (وتزدد
الشافعي) فيه (قيل في الجواز
وقيل في الوقوع) ونسب الى
الجهو وفصل من ذلك خلاف في
الجواز في الوقوع على تقدير
الجواز (وقال ابن السمعاني

يجوز لاني دون العالم لان رتبته
لا يبلغ ان يقال له ان انا الله
وهو جوفه كيف كان اهل (لم يقع)
وجوز وقوعه مع موسى بن عمران
من الماتية واستند الى حديث
الصحيحين لولان اثنى على ابي
لامرهم بالسؤال عند كل صلاة
اي لا وجبه عليهم والى حديث
سليم اياهما التام قد فرض عليهم
الحج فجو ان قال رجل اكل عام
ارسل الله فسكت حتى قالها

وقلد غيره كما فوه الشارح ومثل ذلك لو تمكن من الاجتهاد فله وقلد غيره (قوله)
فلا يصح تجريدهما عليه يعني ولو حكم بعضه العقد كما لان حكمه انما يفيد الخلل بان يعتقد
وان لم يجز فضه مطلقا قاله العلامة (قوله فيما ذكر) أي في مسئلة تزويج المرأة بقدره
وقوله في حكمه حكمه أي فانما يحترم بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم بالعضة كما (قوله لما
قدم) أي من لزوم التسلسل (قوله بالثلاثة) أي كما اذا أخبره أن الشيء الجاحد كالسهم
يتجسس جميعه بوقوع الخصامة فيه فالثقة المستقرب بسبب قنوه ثم بين للعقوبة أنه لا يتجسس
الجميع الاحتمال يمكن السريان فيه بجملة له والافلا يتجسس الا البعض الذي أمكن
السريان فيه وكانت الصورة المستقربة فيهما القسم الثاني أي عدم السريان في جميعه
فلا يضمن المقتضى المستقرب السهم الذي ألقه بهنوا أولا بسبب تغير اجتهاده إلى عدم
اتلاف الجميع (قوله كالسهم) أي في معناه بان لا يحصل غير مع كونه متواترا كالكتاب
فانه مثال لاقاطع ومثل النص الاجماع كما به على ذلك بالكاف (قوله يجوز ان يقال) أي
بالحام من الله أو على لسان المثلث (قوله على لسانني) راجع لقوله وأعماله يصح أن يرجع
إليها بالنبي ويتصور ذلك في نبيين متعاصرين كعيسى وهرون عليهم الصلاة والسلام
(قوله في موضوعات) من جملة القول للشيء صلى الله عليه وسلم أو العالم كما يفيد قوله
الشارح أي موافق لحكمي ومفصل ذلك أن يجعل الله تعالى شبهة المقول لذلك دلالة
على حكمه في الواقع بان لا يباهمه الا شبهة ما هو حكمه في الواقع (قوله ونسب) أي تردد
الشأن في الوقوع حال بعضهم وهذا هو الظاهر ويحصل ونسب التردد فيه أي في الوقوع
السهم هذا أو الظاهر من قوله فحصل من ذلك خلاف يدل على أن الظاهر الثاني وما قبل
التخلاف في الخلاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وفي الوقوع على آخر خلاف
الظاهر فليست أمثل قرره بعضهم (قوله وكيف كان) أي سواء كان لشيء أو عالم (قوله
من الماترلة) قد بذلك ثلاثا وهو موسى بن عمران التي ملوات الله وسلامه عليه (قوله)
لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك أي هذه الأقول منه صلى الله عليه وسلم تأتي
عن كون الله تعالى قال احكم بما تشاءوا كذا القول فيما بعده (قوله حتى قالها) أي لفظة
كل عام يا رسول الله (قوله لو بيت) أي هذه القرية كل عام (قوله ولما استطعتم)
الدم زائدة تأمنا كبد (قوله بان ذلك) أي ما ذكر من الحديثين (قوله لا يدل على المدعي)
أو وهو الوقوع (قوله خبره) أي فما ذكر من الحديثين (قوله أو يكون ذلك المقول)

٤١ باني ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جئتكم ولما استطعتم والرجل
هذه اهل الافرع بن حابس كما رواه أبي دارود وغيره وأجيب بان ذلك لا يدل على المدعى لجواز ان يكون خبره أى خبري
احباب السوء وعدمه وتكبر الحجة وعدمه أو يكون ذلك القول يوجب الامن تلقا نفسه

أى وهو لفظ الحديثين أى وأصح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول لو قلت نعم
لوجبت أى بإيجاب الله تعالى وأن يقول لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم الخ أى لأمرتهم
بأمر الله تعالى (قوله لى تعلّق بالأمر الخ) هذه مسئلة استطرد بها هنا وبها باب الأمر
(قوله باختيار المأمور) أى بإرادته (قوله والتصير) تارة على أن الطلب غير جائز فيه
إشارة إلى أن المراد بالتصير تجوز التعلّق بالجملة لا بتجزئته (قوله بل والتقرير التعلّق على السواء
والالامتنع اجتماعه مع الطلب فلا يصح كونه تارة عليه (قوله إن شاء) مقول قال وهو
خبر مبدأ محذوف أى وذلك لمن شاء (قوله بان يعتقد) تفسير لا أخذ (قوله يخرج) أخذ
غير القول من الفعل الخ) فيه نظير بل المراد بالقول ما يشمل الفعل بل والتقرير أيضاً لان
القول شاع استعماله في الرأى والاعتقاد لدلول عليه باللفظ تارة وبالعمل أخرى
والتقرير المقتدر بجعل بل على الرضا تارة أخرى وعلى هذا جرى المولى سـ عبد الدين محمد
القول في كلام العضد كائن الحاجب على ما بين الفعل والتقرير (قوله) وأخذ القول مع
معرفة دلالة فهو اجتهاد الخ) قال العلامة هذا بناء على جواز تجزئ الاجتهاد وأما على
منه كما هو مقتضى كلام الشارح في شرح حده السابق فيكون تقليد أسرار جاحين المحدثين
يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل قبل الاجتهاد أو بعده بمجموعه آخر فانه تقليد مع معرفة
دليل الاستحسان كان تقليد ممنوعاً كما يجزئ العقل الظاهر أنه على القول بعدم تجزئ
الاجتهاد يكون أخذ القول المذکور مع معرفة دلالة واسطة لعدم صدق كل من حدى
التقليد والاجتهاد ادع عليه وأما قوله كما يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل الخ فغريبه أن
الأخذ بقول الغير بعد إيجاده الاجتهاد واستنباط ذلك الحكم بالدليل كما استنبطه الغير
فاطلاق التقليد على الأخذ المذکور وانما هو من حيث سبق ذلك الغير وليس من التقليد
في شئ بل هو اجتهاد وحيد فلهذا هو خروج من حد التقليد وأما أن كان أخذ المجتهد
المذکور قول الغير مع أحد الترك الاجتهاد بان قصد الأخذ بقول الغير من غير أن يظهر في
الدليل وبأخذ منه على الوجه المقرر في حد الاجتهاد فهذا تقليد داخل في الحد المذکور
قطاً وإن كان ممنوعاً تماماً وهذا ينفى عما ظاهراً هنا سم (قوله بناء على وجوب البص
عنه) اعترض بأنه مبنى على مبرجوح كاعلم محاصر فالأولى في الترجيح أن يقال لان معرفة
الدليل من الجهة التي باعتبارها يقيد الحكم لا تكون الاجتهاد (قوله ويلزم) أى
التقليد مع المجتهد شامل للعقليات كالعقائد بدليل قوله لا تنوع الاستدلال التقليدي في
القواطع أى كالعقائد فانه يقتضى التعميم على الأول وفيه نظر إذ قد يستعمل غير المجتهد
بمعرفة البرهان العقلي مع عدم وصوله إلى رتبة الاجتهاد في الفروع ولا يسلط إلى الزام من
يستعمل معرفة البرهان على العقائد بالتقليد بل لا يجوز له التقليد كيف وقد ذهب بعضهم
إلى أن التقليد في العقائد ممنوع وإن المقلد فيها كانوا من كان القول بكفره ضعيفاً
وبالجملة فالقليد في العقائد لم يقل أحد بوجوبه بل إنما قيل بجوازها واستماعها فالوجه

(ولى تعلّق الأمر باختيار المأمور)
ثم وأفعّل كذا إن شئت أى فعله
(تردد) قيل لا يجوز لما بين طلب
الفعل والتصير نفسه من التناقض
والظاهر الجواز والتصير تارة
على أن الطلب غير جائز وقد روى
البخارى أنه صلى الله عليه وسلم
قال صلوا قبل المغرب قال في
الثالث إن شاء أى ركعتين كما مر
في رواية أبى داود (مسئلة)
التقليد أخذ القول) بان يعتقد
(من غير معرفة دلالة) يخرج أخذ
غير القول من الفعل والتقرير
عليه فليس بتقليد وأخذ القول
مع معرفة دلالة فهو واجب ادواف
اجتهاد القائل لان معرفة الدليل
إنما تكون المعجزة لمن توقعها على
معرفة سلامة عن المعارض بناء
على وجوب البص عنه وعلى
معرفة على استقراء الأدلة كلها
ولا بد على ذلك الاجتهاد (ويلزم
غير المجتهد) عما كان أو غيره أى
يلزم التقليد للمعجزة لقوله تعالى
فاستأخوا أهل الذكر أن كتبهم لا تعلمون

(وقيل بشرطتين صحة اجتهاده)

بالايتين مستنده لیسلم
زوم اتباعه في الخطا الخارج عليه

(ومنع الاستناد) أو اوصق

الاسقرايق (التقليد في القواطم)

كالعقاد ووسياتي اختلاف فيها

(وقيل لا يقلد عالما وان لم يكن

مجتهدا) لان له صلاحية اخذ

الحكم من الدليل بخلاف العالی

(اما فلان الحكم باجتهاده

فيصر عليه التقليد لخالفته)

به لوجوب اتباع اجتهاده (وكذا

المجتهد) أي من هو بصفتان

الاجتهاد يصرح عليه التقليد فيها

يقع له عسدة الاكثر) أمكمه

من الاجتهاد فيه انتهى هو اصل

للتقليد ولا يجوز العدول عن

الاصل الممكن الى بدله كافي الوضوء

والتميم وقيل يجوز له التمدد فيه

لعدم علمه الا ان (وثانها يجوز

للقاضي) حاجته الى فعل الخصوصية

المطلوب شيئا به بخلاف غيره

(وراهها يجوز تقليده اذ علم

منه له رخصة عليه بخلاف الماوى

والادنى (وخاسما) يجوز (عند

ضيق الوقت) لما يستل منه

كالعادة الموقفة بخلاف ما اذا لم

يضي (وسادسا) يجوز له فيها

يحصيه) دون ما يضي به غيره

(في مسئلة اذا تكررت الواقعة)

للمعتد (وتجدد) له (ما يقتضي

الرجوع) عاظنه فيها أولا (ولم

يكن ذا كالدليل الاول وجب)

عليه (تجدد النظم) فيها (قطعا

تخصيص ما ذكره من غير العقائد (قوله ليس لم) أي لم المقلد من لزوم اتباعه في
الخطا الخارج عليه أي على المجتهد (قوله وقيل لا يقلد عالما وان لم يكن مجتهدا) هذا مقابل
لأنه لو يلزم غير المجتهد الشامل للعالمة وغيره وقوله وان لم يكن مجتهدا الجمله حالية ولا يصح
أن تكون للمبالغة لاقتضائها أنه لا فرق في الزوم على الاول بين المجتهد وغيره وليس يصح
اذا يجوز للمعتد ان يقلد مجتهدا كما هو صريح قوله ويلزم غيره وقوله الا في وطن الحكم
الخ (قوله لا صلاحية اخذ الحكم) أحجب بأن المدافق عدم التقليد على الصلاحية
الكامنة لا الصلاحية في الجمله (قوله اما فلان الحكم) هذا محتمل وقوله ويلزم غير المجتهد
(قوله باجتهاده) أي بالفعل بدليل ما بعده (قوله أي من هو بصفتان الاجتهاد) انما بذلك
الى ان الامر بالمجتهد ههنا من نفسه اهلية الاجتهاد لا المجتهد بالفعل لانه تقدم في قوله اما
فلان الحكم الخ والخطا يقتضي الغائبة (قوله فيما يقتضي) أي وان لم يخصه (قوله) وتجدد
لهما أي دليل يقتضي الرجوع عاظنه أولا أي ما يحصل أنه يقتضي الرجوع أما يقتضي
الرجوع احتياقا لا في العبادة وتساهق ورقة هذه المسألة قوله وجب عليه تجديد النظر
اذ لا معنى لتجديده عند تحقق مقتضى الرجوع بالفعل والحاصل أن في قوله ما يقتضي
الرجوع بجوده اعمه قرينه ومثله شائع فان قلت أي فائدة في زيادته على ابن الحاجب هذا
القياس على قوله وتجده ما يقتضي الرجوع قلت فائدة تانها تصحيح القطع الذي ذكرها أخذ
من التفهيم فانه مقتضى كلامهم بهذه الزيادة فان انتفت في وجوب التجديد خلاف قال
الشيخ في أصل الرخصة هل يلزم المجتهد تجديد الاجتهاد اذا وقعت الحادثة مرة أخرى
أم يعقد اجتهاده الاول وجهان زاد النووي أصحهما الزوم الاجتهاد وهذا اذا لم يكن
ذكر الدليل الاول ولم يتجدد له ما قد وجب رجوعه فان كان ذلك لم يلزمه قطعا وان تجدد
ما وجب الرجوع (رخصة) قطعا إله قاله سم وأطال في المقام ومقصودهم بهذا كما يصح به
آخر عبارة رد ما اعترض به العلامة عما نصه قوله وجب عليه تجديد النظر لا بلاعه قوله قبله
وتجده له ما يقتضي الرجوع لا لا يقتضي أن المقتضى الرجوع هو النظر في الدليل فزادة
التجديد على ابن الحاجب لا معنى له بل يفسد ها هو بعد لان كان ذا كراهة لاقتضائه انه
لا يجب تجديد النظر مع ذكر الدليل الاول وان تجدد له ما يقتضي الرجوع عنه وفاسد
لاخفاه الا ان يحمل قوله ما يقتضي الرجوع على الدليل دون الاجتهاد فيصع حينئذ
تتأمل أنه وانما اذا تأملت فيما أورده سم علمت أن الحق عاظمة العلامة وما ذكره من
التناهي في عبارة الرخصة مدفوع بأن المفهوم منها تقيد بخلاف المذكور بالمولود من كل
من الامر من المذكورين وهما كونه ذا صك الدليل الاول وتجدد ما وجب الرجوع
في وجود الاول لم يلزمه التجديد بوجود الثاني يلزمه التجديد قطعا مني ما ولا يقتضي أن
عدم لزوم التجديد اذا كان ذا كالدليل الاول مقديدا بغيره ما وجب الرجوع وأن
لزوم التجديد عنه وجود ما وجب الرجوع عن الاول مطلق أي سواء كان ذا كالدليل
الاول أم لا هذه اقسام العبارة المذكورة وحينئذ تقول العلامة بل يفسدها قوله بفسد

وكذا يجب تعديله (ان لم يتجدد) ما يقتضى الرجوع ولم يكن ذا كرا للدليل (لان كان ذا كرا) له اذ لو اخذ بالاول من غير نظر
 حيث لا يدرك الدليل كان اخذ ابشئ من غير دليل يدل عليه والدليل الاول لعدم تذكره لاثنية يقا المظن منه بخلاف ما اذا كان
 ذا كرا للدليل فلا يصيب تعديله النظر ٣٢٤ فواحدة من الصورتين اذ لا حاجة اليه (وكذا العاى يستقى) العالم فى حادثة

(ولو كان العالم مقاد ميت) بناء
 على جواز تقليد الميت وقتنا
 المقلد كسابق (تم تفتح) له نق
 الحادثة هل يعيد السؤال لمن
 انشاء اى حكمه حكم المجتهد
 فى اعادة النظر فقيب عليه اعادة
 السؤال اذ لو اخذ بجواب الاول
 من غير اعادة فكان اخذ ابشئ من
 غير دليل وهو فى حقه قول المتقى
 وقوله الاول لاثنية يقا به عليه
 لاحتمال مخالفته لباطلاعه على
 ما يحال له من دليل ان كان مجتهدا
 أو نفس لامه ان كان مقلدا
 (مسئلة تقليد المفضول) من
 المجتهدين نية (أقول) أحدها
 ويرجع ابن الحاجب يجوز وقوعه
 فى زمن العصاة وغيرهم مشتهرا
 منكر رامن غير انكار ثمانية لا يجوز
 لان أوال المجتهدين فى حق
 المقلد كالعادة فى حق المجتهد فكما
 يجب الأخذ بالراجح من الادل يجب
 الأخذ بالراجح من الاقوال والراجح
 منها قول الفاضل ويعرفه العاى
 بالتسامع وغيره (أما المختار
 يجوز له اعتد فاضلا) غيره (أد
 مساويا) له بخلاف من اعتد به

لان كان ذا كرا لاقتضائه المزاويع قائل (قوله وكذا ان لم يتجدد الخ) انما فصله
 بكذا الصكون دون الاول فى الرتبة وان كان تعديله النظر فيه واجبا أيضا قطعاً (قوله
 اذ لو اخذ بالاول الخ) تعليل للصورتين وقوله بالاول أى للدليل الاول (قوله هل يعيد
 السؤال) انما يريد بصورة الاستفهام دون أن يقول فانه يعيد السؤال إشارة
 الى اختلافه فى ذلك كما ذكر الخلاف فى ذلك الزكنى وغيره (قوله يجوز تقليد المفضول)
 أى فى نفس الامر لا بحسب الاعتقاد اذ لا يتأتى حينئذ التمهيد الا فى الآتى قاله العلامة
 أى ويرشد اليه قوله الا فى قريبا بخلاف من اعتد به مفضولا كالواقع (قوله ويرجسه
 ابن الحاجب) هو المذهب وما قاله العراقي وقوله يجوز أى تقليد المفضول مطلقا وما افطنه
 فاضلا لا لا فلا يجب البحث عن الراجح وقوله وثانها لا يجوز أى وان اعتد به فاضلا فقيب
 البحث عن الراجح (قوله كالواقع) يدل من مفضولا أو نعت له أو معقول مطلق (قوله جمعا
 بين الدليلين) أى يحمل الاول على من اعتد به فاضلا أو مساويا والثانى على من اعتد به
 مفضولا (قوله ومن ثم لم يجب البحث عن الراجح) ان قلت هذا متفرع على الاول أيضا
 فيشكل فيه صيغة الثالث الذى دل عليه تقدم المعارف أعنى من ثم قلت التقديم الا مقام
 ولو سلم فالخبر اضافى لانه بالقسمه لقول الثانى كما اشار له الشارح وقوله بخلاف من منع
 مطلقا فان قلت ثم آثر الثالث بذكر ذلك قلت لانه الذى يتوهم معه وجوب ذلك فان قلت
 ساوجه تفرع عن عدم الوجوب على الثالث حتى صرح تعميلا المصنف بقوله ومن ثم لم يجب أن
 اشترط اعتقاد كونه فاضلا أو مساويا لى فى الوجوب بل يتاسيه قلت وجهه ان اشترط
 مجرد اعتقاد ما ذكر يشعر بعدم اعتبار زيادة عليه فليست له سم (قوله اعلم تعينه) أى
 الراجح لقليل بل المدار على اعتقاده فاضلا أو مساويا (قوله بخلاف من منع مطلقا) أى فانه
 يوجب البحث لاجل تعين الفاضل والمساوى ولا يكتفى الاعتقاد (قوله فان اعتد رجحان
 واحد منهم تعين) أو رده عليه ان هذا عين قوله يجوز لاعتد به فاضلا أو مساويا أى لا مفضولا
 كما صرح به الشارح فهو نكر ارمعه وقفه نظر لان ذلك يجوز للمساوى وهذا يعين الا فضل
 فليس نكر ارمعه سم (قوله باقتضاه المبنى عليه) قوله المبني نعت سبب لقوله اعتقاده
 ويصح جعله نعتا حقيقيا لاعتقاده وقوله عليه نائب فاعل المبني (قوله وبحقل الخ) أى
 وليس قولنا لاحد (قوله وهذه المسئلة) أى قوله والراجح علما الخ (قوله منسبه على وجوب
 البحث عن الراجح الخ) أى الذى هو مرجوح عند المصنف ومبنيه نظر فانه كما يصح تفرع به

مفضولا كالواقع جمعا بين الدليلين المذكورين بهذا التفصيل (ومن ثم) أى من هنا وهو هذا التفصيل المختار من على
 أجل ذلك نقول (لجبب البحث عن الراجح) من المجتهدين لعدم تعينه بخلاف من منع مطلقا (فان اعتد) أى العاى (رجحان
 واحد منهم تعين) لان يقلده وان كان مرجوحا فى الواقع جملا باعتقاده المبني عليه (والراجح علمافوق الراجح ورماعى الاصم)
 لان زيادة العلم تاثيرا فى الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس لان زيادة الورع تاثيرا فى التثبت فى الاجتهاد وغيره بخلاف
 زيادة العلم وبحقل التبساوى لان لكل مرجحا وهذه المسئلة متبينة على وجوب البحث عن الراجح المبني على امتناع تقليد المفضول

ويجوز تقييد الميت لبعاقوله كما قال الشافعي المذهب لا تموت موت أربابها (خلافا للإمام) (أزى في منعه قال لأنه لا يباع
لقول الميت بدليل انعقاد الإجماع بعدم موت الخائف قال وتصدق الكتب في المذهب مع موت أربابها الاستقادة طريق الإجماع
من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض ولمعرفة المتفق عليهم من المختلف فيه وعورض بحجة الإجماع بعدم موت
الجمعين (وثالثها) يجوز (أن فقد الحى) الساجدة بخلاف ما إذا لم يفقد (ورأبها حال) ٣٢٥ الصنى (الهندى) يجوز تقليد فيها

على وجوب البحث عن الاربع يصح أيضا تفرعه على عدم الوجوب (قوله ويجوز تقليد
الميت) أى مطلقا أى فقد الحى أم لا نقله بجمته أم لا (قوله في منعه الخ) نقله يقال منعه الخ
هو من حيث كونه عن الميت والافعل به عنده من حيث نقل الثقة له عن الميت بجمته
وليس هذا من تقييد الميت عند موته وانما هو عمل بالظن وبهذا يصير الخلاف بين وبين القوم
لنقلها فانهم يقولون الميت قول الميت فليقلدوه وهو يقول لا قول الميت ولكن الحكاية عنه
فغلب ظن أن هذا حكم الله وقد اوافق في هذا النمام جدا فراجعه (قوله ان نقله عنه) أى
الميت بجمته في مذهبه أى مذهب الميت وهذا الجته هو المعبر عنه فيما مر بجمته المذهب
(قوله ويجوز استفتاء من عرف بالاehlen الخ) أى واما الافتاء فبما في المسئلة الآتية
بعد هذه ولا يلزم من جواز الاستفتاء الذى هو طلب الفتاوى الاثنا الذى هو الاخبار
بالحكم من غير الراجح (قوله هذا راجع للادل) أى وهو قول من عرف بالاehlen وقوله
راجع للثاني أى وهو قوله وأظن اهلاله وكلام الزكنى يقتضى أن المشار اليها فى كلام
الشارح وهما قول المصنف بشاره بالعلم والعدا وقوله وانتصابه والناس يستفتون
يرجعان الى الثاني وهو قوله وأظن اهلاله (قوله لا الجاهل) عطف على من من قوله
ويجوز استفتاء من عرف الخ (قوله والاصح وجوب البحث عن علمه) راجع لقوله ويجوز
استفتاء من عرف الخ وذلك لأن وجوب البحث من جهة الطرق المعرفة للاهلية (قوله
وقيل يكتفى استفاضته بينهم) قال العلامة قدس سره الاستفاضة هى الاشهار وقد مر أن
معرفة الاهلية بالاشهار كافية فهذا الاصح قول آخر صححه هنا خلاف ما قدمه أولا بقوله
ويجوز استفتاء من عرف بالاehlen الخ فتأمل اوهو يجب بان ما مر فيها اذ حصل له من الاشهار
علم وأظن بالاehlen وما هنا فيما اذ يحصل له منته فلا بد ان يوجد الاجماد بشاره بالعلم
من غير أن يعلم أو يظن منه ذلك قاله سم (قوله والاكتفاء بظاهر العدا) أى لان الغالب
من حال العلماء العدا وليس الغالب من حال الناس العلم (قوله والاكتفاء بغير الواحد)
أى العدل قال النووي وهذا يجوز على من عنده معرفة غير ما بين الملبس وغيره ولا يفيد
في ذلك خبر أحاد الامة (قوله لا لارشاد نفسه بان تدعى الخ) أى لارشاد نفسه بسبب ادعائها
قالا مسبية (قوله ثم عليه بيانه) أى لا يلا وجوبه وان كان ظاهرا العبارة الوجوب (قوله
ان لم يكن شقيا) لعل المراد بانفى ما لا يسلم عاذا بصل مثله الى ذهن أشاره قسم (قوله

نقل عنه) ان نقله عنه بجمته قد
مذهبه) لأنه لم نقله عنه اذ لم يغير
بين ما نقله عنه وما لم يغير عليه
فلا ينقل لمن يقلده الا ما سطر عليه
بخلاف غيره (ويجوزنا استفتاء من
عرف بالاehlen) الاقتناء (أو ظن)
اهلاله (بشاره بالعلم والعدا)
هذا راجع الى الاول (وانتصابه
والناس مستفتون) له هذا راجع
الى الثاني (ولو) كان من ذكر
(قاضيا) فانه يجوز افتاؤه كغيره
(وقيل لا يقتضى قاضى فى المعاملات)
للاستفتاء بقضائه فمع ائمن الاقتناء
وعن الشافعى شرح ما أقتضى
ولا أتقى (لا الجاهل) علمه وأعدا
فلا يجوز استفتاء أوله لان الاصل
عدمه ما (والاصح وجوب
البحث عن علمه) ان يسأل الناس
عنه وقيل يكتفى استفاضته بينهم
(والاكتفاء بظاهر العدا) وقيل
لا بد من البحث عنهم (والاكتفاء
بغير الواحد) عن علمه وعدا الله
بناء على البحث عنهم وقيل لا بد
من اثنين (ولا على سؤاله) أى
العالم (عن ما أخذه) فبأنه

(استرشادا) أى طلبا لارشاد نفسه بان تدعى للقبول ببيان المأخذ لاقتضا (ثم عليه) أى العالم (بيانه) أى المأخذ لاسانته
المذكور رحمه الله لا لارشاده (ان لم يكن شقيا) عليه فان كان بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبيته لصير نفسه عن التعبد فيه
لا يبيد ويعتذره بجهالة المدعى عليه

﴿ مسئله يجوز التقدير على التفرع والتجميع وان لم يكن مجتمدا ﴾ اى والحال انه غير متصف بصفات المجتهد الا انه مذهب مجتهد اطلع على ما ذكره وواعته هذه وهذا كما صرح به الامام مذهب المجتهد لا ينطبق امر به السابق عليه فيجوز له الاثنا مذهب امامه مطلقا وقوع ذلك في الامم او مستكر واثنا عشر غير انكار بخلاف غيره فقد انكر عليه وقيل لا يجوز له الاثنا وصف الاجتهاد عنه والتجيز الاثنا ٣٢٦ المجتهد ولا نسلم وقوعه من غير في الاعصار المتقدمة (والتأثير) يجوز له

يجوز التقدير على التفرع الخ اى على استنباط الاحكام من نصوص امامه والتضييق على قواعده وهذا هو المعبر عنه كما صرح به المجتهد المذهب فنقول وان لم يكن مجتهد اى مطلقا جاز حاليه وان زائدة ليست الجمله معطوفة على مقدار قبلها اى ان كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا لاقتضائه ان المجتهد يبقى مذهب مجتهد آخر مع انه غير ساخن كان تقدم (قوله بخلاف غيره) اى غير القادر المذكو كور قد دخل في الغير مجتهد الفتوى وهو كما صرح المجتهد مذهب امامه القادر على التجميع دون التفرع قال بعضهم وفي قسمه مجتهد فتوى مع هذا تناقض لا يخفى اه ويمكن ان يجاب بان نسجه بذلك بناء على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الاعصار المتأخر فلا تناقض (قوله وانما يجوز الاثنا للمجتهد) اى المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول المصنف وتأثيره عند عدم المجتهد (قوله ورابعه يجوز الخ) هذا هو الرابع كما تقدمت الاشارة اليه وهو المعبر عنه بقوله قبل بخلاف غيره فهذا متقابل لفهوم قوله السابق يجوز التقدير الخ وقال الكل هذا القول اى وهو قوله ورابعه الخ اعلم من ترجمة المسئلة الخ قال سم وقد جئنا ذلك ويوجهه مذهب المصنف بان قوله لا تقدر قد مضى مفهوم وهو المنع لغيره فمكانه قال القادر دون غيره والترجمة باعتبار انطوق والمفهوم عامة فلا اشكال في حكاية هذا الرابع وكانه قال مسئله يجوز التقدير دون غيره وقيل لا يجوز للتقدير ايضا وثالثه يجوز للقدرة دون غيره عند عدم المجتهد ورابعه يجوز للتقدير وغيره ولا يخفى ان نظام هذا التقدير اهر (قوله ويجوز خلق الزمان عن مجتهد) انظر هل المراد الجوازعة او شرعا والظاهر ان كلا صحيح (قوله اى ان لا ياتي فيه مجتهد) اشار بذلك الى ان المراد الاصح من ان لا يوجد فيه أصلا او يوجد ثم يفقد لا الاول فقط كما قد يتوهم من لفظ الخلق سم (قوله مالم يندفع الزمان الخ) المراد بتداعي الزمان تداعي بعضه بعضا في الزوال والذهاب وهو كناية عن اشتراكه في الزوال والتغير كما كان وقوله بتزول القواعد تزول لها فاعطيلها والاعراض عنها (قوله ظاهره على الحق الخ) فيه ان ظهورهم على الحق لا يقتضي ان يكونوا جهة (قوله والاجتماع الكلام في نفسه ويمكن ان يقال اذا أطلق الشئ انصرف للرد الكامل (قوله يتزعمه) يدل على قبض المنق (قوله ويتزعمه الجهل) اى يثبت بدليل الرواية الثانية (قوله ولما عرضة هذه الاحاديث للاول الخ) قال العلامة رحمه الله تعالى المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه ان يقول الشارح ولما عرضة الاول لهذه الاحاديث والمناسب

(عدم المجتهد) للباحثة اليه بخلاف ما زاد وجد المجتهد (ورابعه) يجوز له المقلد الاثنا (وان لم يكن قادرا) على التفرع والتجميع (لانه ناقل) لما يقفه من امامه وان لم يصرح بنفسه عنه وهذا الواقع في الاعصار المتأخر (ويجوز خلق الزمان عن مجتهد) اى ان لا ياتي فيه مجتهد (خلاف للحنابلة) في منعهم الخلق عنه (مطلقا ولا يندفع العبد) في ماله الخلو عنه (ما يندفع الزمان بتزول القواعد) فان تداعي بان أنت اشرط الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك جاز الخلو عنه (والمتأخر) بعد جواز ماله لم يثبت وقوعه وقيل يقع دليل عدم الوقوع حديث العيصين بطرق لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق حتى ياتي امر الله اى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال البخاري وهم أهل العلم اى لا يتقدم احد فيشفي بعض الطرق بقوله من يرد الله به

خبر ايقظه في الدين ويدل بالوقوع حديث العيصين ايضاً انه لا يقبض العلم انتزاعاً بترجم من العباد ولكن لقول يقبض العلم يقبض العلم المستحق الى الحق عالم التخذ بالاسم رؤسا جها لا نسباً لو اختلفوا فاقوا بغير علم فضلوا واضلوا هذا اللفظ الضاري وفي مسلم حديث ابن ميناى السابعة اياما يرفع فيها العلم ويتزعمه الجهل ونحو حديث البخاري ان من اشرط الساعة ان يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد برفع العلم قبض أهله ولما عرضة هذه الاحاديث الاول

أقول الشارح دون لا يقع أي الذي هو مراد المصنف أن يقول المصنف واختار لم يثبت
 عدم وقوعه يعرف ذلك بالتأمل ٨١ أما كون المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه
 ما ذكر وجهه أن عدم الثبوت انما يتقرر عن دليل عدم الوقوع لا عن دليل الوقوع لأن
 دليل عدم الوقوع لما دل على عدم الوقوع لم يكن الوقوع ثابتا بخلاف دليل الوقوع فإنه
 لما دل على الوقوع كان الوقوع باعتبارها ثابتا وأما كون المناسب لقول الشارح دون لا يقع
 ما ذكر وجهه أن عدم الوقوع هو مدعى المصنف لكن منع من التصريح به معارضة
 دليل الوقوع ومعلوم أن معارضة دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذي هو الذي غير
 ثابت ولا تجعل الوقوع غير ثابت ويمكن نوجه ما ذكره الشارح بأنه أراد بقوله ولعارضة
 الخ تعليل قوله قال المصنف الخ باعتبار قوله دون لا يقع فهو محط التعليل يعني انما تترك
 المصنف التعبير بعدم الوقوع الدال عليه الحديث الأول لاجل أن هذه الأحاديث
 الدالة على الوقوع معارضة له ومعلوم أن المناسب لتلك التعبير المذكور هو معارضة
 هذه الأحاديث الأول دون العكس وانما لم يقل المصنف والختار لم يثبت عدم وقوعه لأن
 هذا التعبير لا شعاره بالميل إلى ثبوت وقوعه لا مناسب بختار المصنف الذي هو عدم وقوعه
 بخلاف ما عجز به فإنه المناسب لختاره المذكور لا شعاره عليه إلى عدم الوقوع المذكور
 والخاص أن العدول عن لا يقع إلى لم يثبت وقوعه يتلحق بإحدى الأول المعدول عنه
 والثاني المعدول إليه فقول الشارح ولعارضة الخ تعليل له باعتبار تعلقه بالمعنى الأول
 وترك تعليله باعتبار تعلقه بالمعنى الثاني لوضوحه فتأمل فإنه في غاية الدقة وذلك بسقط
 الاشكال المذكور المبني على أن المراد العكس أعني تعليل العدول باعتبار الأمر الثاني
 هذا كله بناء على أن مراد المصنف من عدم ثبوته عدم وقوعه أما أن كان مراده منه التردد
 في الثبوت وعدمه فلا يتوهم بخار على قول الشارح ولعارضة الخ كما هو ظاهر ولا على قول
 المصنف والختار لم يثبت وقوعه أي ولا عدمه فتذكر انكفاء كسر ايل تقبلكم الحراذل بر دمن
 ذلك عدم الوقوع حتى يكون المناسب له ولعارضة الأول لهذه الأحاديث فعليك بالتأمل
 الصادق ٨١ سم (قوله بان يراد بالساعة) أي في الأول (قوله وإذا عمل العاقل) المراد به
 من عدا الجهد والمطاع (قوله يقول بجمع دالخ) أي كأن يقلد ما لكلماته في فكاح بولي ثم
 يريدن كسا آخر بدون ولي على مذهب من يرادفلس لذلك (قوله فيه) أي فيما أفتاه به وفي
 مثله وكذا يقال في قوله وقيل يلزمه العمل به بالشروع الخ (قوله ان التزمه) أي بان صم
 على التمسك به (قوله وقال السمعاني يلزمه العمل به ان وقع في نفسه حتمه والا فلا) أنه
 أمر أن أحدهما لا يلزم من وقوع حتمه في نفسه التزمه كالألزام من التزمه أن يقع
 في نفسه حتمه فها من متغير أن وثانها ما ان ظاهره انعاده لم يقع في نفسه حتمه لا يلزمه
 العمل به وان شرع في العمل لكتنه يجوز عدم وقوع حتمه في نفسه صادقنا اذا تردد
 بالنسوة وما عدا ذلك من عدم حتمه وقد يجمع الجواز في كل منهما ما ان اعتقد حتمه غيره او وجهه

قال المصنف لم يثبت وقوعه
 دون لا يقع ويمكن رد الأول
 اليه بان يراد بالساعة ما عجز
 عنها وإذا عمل العاقل يقول
 بجمع دالخ في حادثة (فليس له
 الرجوع عنه) أي غير في مثله
 لأنه قد التزم ذلك القول بالعمل
 به بخلاف ما إذا لم يعمل به
 (وقيل يلزمه العمل) به (بعبود
 الأفتاء) فليس له الرجوع إلى
 غيره فيه (وقيل) يلزمه العمل
 به (بالشروع في العمل) به
 بخلاف ما إذا لم بشرع (وقيل)
 يلزمه العمل به (ان التزمه)
 بخلاف ما إذا لم يقرمه (وهل
 السمعاني) يلزمه العمل به (ان
 وقع في نفسه حتمه) والا فلا

(وقال ابن الصلاح) يلزمه العمل به (ان لم يوجد مقت آخر فان وجد تخير بينهما والاصح جواز) أي جواز الرجوع الى غيره
 (في حكم آخر) وقيل لا يجوز لانه يسؤال المجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه (و) الاصح (انه يجب) على المامى وغيره ممن لم يبلغ
 رتبة الاجتهاد (التزام مذهب معين) ٣٢٨ من مذاهب المجتهدين (بمقتضاه ارجح) من غيره (او مساويا له وان كان في

نفس الامر مرجوحا على المختار
 المتقدم (ن) في المساوى (يفنى
 السعي في اعتقاده ارجح) ليحبه
 اختياره على غيره (ثم في خروجه
 عنه) أقوال اربعة حال لا يجوز لانه
 التزمه وان لم يجب التزامه فانها
 يجوز التزامه حال يلزمه غيره ما لم
 (ثانها لا يجوز في بعض المسائل)
 ويجوز في بعض وسطا بين القولين
 والجواز في غيرهما على به أخذاعا
 تقدم في عمل غير المتزم فانه اذا لم
 يجوز الرجوع قال ابن الحامب
 كالا مدي انما قال لا يستمر على
 ذلك وقد سكت فيه الجواز في نقد
 بما قلناه وقول لا يجب عليه التزام
 مذهب معين قلنا ان يأخذوا بما
 يقع لهم في المذهب تارة وبغيره
 أخرى وهكذا (و) الاصح (انه
 يمنع تتبع الرخص في المذاهب
 بان يأخذ من كل منها ما هو
 الاوون فيما يقع من المسائل
 (وخالف أبو اسحق المروزي)
 يجوز ذلك والظاهر ان هذا القول
 عنه سهو لساقى الروضة وأصلها
 من حكاية الحناطى وغيره عن أبي
 اسحق انه يفتى بذلك ومن ابن
 أبي هريرة انه لا يفتى به والثاني
 وقد تنقعه في الاولى ان أراد
 بعدم الفتى الجواز فهو مبنى
 على انه لا يجب التزام مذهب معين واما منع تتبع ما لم يتزمه فغيره
 السابق به ما لم يؤد الى تتبع الرخص

• (مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين) •

لما فرغ من ذكر الخلاف في التقليد في القروع اخذ يتكلم على الخلاف في التقليد في
 الاصول وقد قدم الاول لانه تابع للاجتهاد فذكره عقبه قال شيخ الاسلام لم يرجع من الخلاف
 في التقليد شيئا لكن قضية كلامه فيما مر في مسئلة التقليد ترجيح قوله وقيل النظر فيه
 حرام فيكون الرابع عنده وجوب التقليد فيه اها و أشار بما مر في قوله وبأنه أى التقليد
 غير المجتهد ومنع الاستاذ التقليد في القواطع لان الحكاية عن الاستاذ تنقعه لزوم

التقليد

• (مسئلة اختلاف في التقليد في أصول الدين) •

السابق به ما لم يؤد الى تتبع الرخص

التقليد على الاول حتى في القواضح كاصول الدين لكن هذا في غاية البعد والظاهران
 هذا غير مراده كيف مع انه اختلف في الاكتفاء بالتقليد في صحة الاعيان فالنظر للقادر
 ان لم يكن واجبا فلا أقل من جواز بل قد يمنع دلالة ماض على ما ذكره اذ ماض في غير الجهد
 وليس المراد بلزوم التقليد الامتناع العمل بالتقليد ولا اجتهد وهذا لا يقتضي امتناع
 النظر على القادر والله اعلم قاله سم (قوله أي مسائل الاعتقاد) قد علم أن المسائل هي
 القضايا لكن غيبل الشارح بقوله كحدوث العالم ظاهري أن المراد بالقضايا المحمولات
 كالحديث والوجود وغيرهما وقد يجب بان قوله هنا كحدوث العالم أي من حيث ثبوته
 فيكون المثال هو قولنا العالم حادث وهي قضية ذات موضوع ومحمول وكذا يقال فيما بعده
 ولا ينافي هذا قوله بعدم الصفات لان المراد من حيث ثبوته الباري جل جلاله أو قضاياه
 عنه (قوله وغير ذلك محاسباتي) أي من الجائز في حقه تعالى ومن الواجب والمستحيل
 والجائز حتى الاثنياء عليهم الصلاة والسلام ومن مسائل أخرى ستأتي أيضا كالبدء والامعاد
 وكقوله الآية العاصي وتعذيب المطيع وغير ذلك (قوله فقال كثير منهم الخ) تفصيل
 للاختلاف وليس المراد انهم اختلفوا أو لا ثم حصل ما ذكرناه من (قوله بل يجب
 النظر) أي لوجوب المعرفة المتوقفة عليه ويرد عليه اننا لانسلم اسكان وجوبه بشرع لان
 وجوبها كذلك انما يكون بايجاب الله تعالى وهو غير ممكن اذا يجابها اما لعارفه تعالى
 أو لغيره فان كان الاول لم يتفصيل المسائل وان كان الثاني لم تكليف العاقل لان
 من لا يعرف كيف يعلم تكليفه اياه وأوجب باختيار الثاني ومنع لزوم تكليف العاقل
 لان شرط التكليف تصوره لا التصديق به فالعاقل من لم يفهم الخطاب أو لم يقبله أنت
 مكلف لامن لا يقبل انه مكلف قاله سم (قوله لان المطلوب فيه) أي في أصول الدين
 (قوله قال تعالى لنبيه فاعلم أنه لا اله الا الله الخ) استدلال على طلب اليقين في أصول
 الدين وهو استدلال بطريق السمع ومنه قوة تعالى قل انظروا ماذا في السموات والارض
 وقوله تعالى فانظروا إلى أثر رحمة الله كيف يحيي الارض بعد موتها والارض لوجوب ولما نزل
 قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آيات لاولي الاباب
 قال عليه الصلاة والسلام وويلن لا كما أي مضغه بين يديه أي جانيه وفيه لم يتفكر فيها
 أو بعد بقره التذكير فهو واجب وهذا الدليل لا يخرج عن كونه ظاهريا لا يحتمل الامر بغير
 الوجوب وكون الخبر المنقول من قبيل الاحاد وجوابه ما قد شريح المتأصدين قال
 ان الظن كاف في الوجوب الشرعي على أن الاجماع على أنه متواتر اذ باغ فان قوله جدا يمنع
 وطأهم على الكذب فيفيد القطع اه واستدلوا أيضا بان معرفة الله تعالى واجبة
 اجماعا ولا تتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وفيه اشكالان بسبب وطأة مع
 الجواب ههنا في علمها نهم (قوله وقد علم الخ) من جهة الدليل ونوطه لما بعده في بقوله
 وانبعوه أنهم مأمورون بالعلم الذي مدونه ورفع لمقتديتوهم من كون الامر مصر وفا

أي مسائل الاعتقاد كحدوث
 العالم ووجود الباري وما يجب
 له ويحتمل عليه من الصفات وغير
 ذلك محاسباتي فقال كثير منهم
 وجه الامام الرازي والآخرى
 لا يجوز بل يجب النظر لان
 المطلوب فيه اليقين قال الله
 تعالى لنبيه فاعلم أنه لا اله الا الله
 وقد علم ذلك وقال تعالى الناس

عن ظاهره من طلب العلم منه فالاشتغال بقررا المرافعة سم (قوله) واسمعهوا لعلمكم
 تهتدون) أى والأمر للوجوب فوجب النظر لان التقليد لا يوصل الى العلم أى سمعهوا
 فى أفعاله وأقواله من جملة أفعاله العلم بذلك (قوله) وقال العنبري) مقابل لقوله فقل
 كثيرون (قوله) ويقاس غير الايمان عليه) أراد بالايمان التصديق ضمنون كلمة الشهادة
 والا فلا يمان شرعا يعلق على التصديق بكل ما علم بجي الرسول به صلى الله عليه وسلم
 (قوله) وقيل النظر فيه حرام) مقابل لقولنا المطويز فى الحق المصرح به ما فى الشارح
 وحاصل الخلاف ثلاثة أقوال لا يجوز التقليد فيجب النظر يجوز التقليد فلا يجب النظر
 يحرم النظر قال شيخ الاسلام ومحل الخلاف فى وجوب النظر فى أصول الدين وعدمه
 النظر فى غيره معرفة الله تعالى اعمها فالنظر فيها واجب اجماعا كذا ذكره التقابلى وغيره اه
 قال سم وفيه أمران الاول ينبغى ان مرجع الهمم فى قوله كذا ذكره التقابلى وغيره قوله
 اما النظر فيها فواجب اجماعا لا مقابلة أيضا لان السهم لم يذكر هذا الخلاف وان محله ما ذكر
 وانما ابتدأ بقوله البحث الرابع لاختلاف بين أهل الاسلام فى وجوب النظر فى معرفة الله
 تعالى أى لاجل حصولها ثم أخذ يستدل على ذلك والثانى ان الظاهر ان ما ذكره السهم
 من الاجماع على وجوب النظر فى معرفة الله تعالى غير مسلم عند الشارح وغيره الا ترى الى
 تمثيل الشارح محل الخلاف بقوله وجود الباري وما يجب له ويتبع عليه من الصفات
 فان ذلك متعلق بمعرفة تعالى والى استدلاله بقوله تعالى فاعلم انه الخ فان ذلك متعلق بمعرفة
 وحدانيته فهو متعلق بمعرفة الله تعالى فهذا امر يجب فى جريان الخلاف مطلقا والى
 ما حكاه من استدلال العنبري على الجواز فانه متعلق بمعرفة تعالى وهو يقتضى جريان
 الخلاف مطلقا على أن السهم فى أثناء استدلاله على الوجوب قال مانصه على أنه لو ثبت
 جواز لا كنهه بالتقليد فى حق البعض فهو لا ينافى وجوب المعرفة بالنظر والاستدلال
 فى الجملة اه وفيه اشعار بأنه غير قاطع بهجوم حكم الاجماع الذى حكاه قلنا مل سم (قوله)
 لانه مظنة الوقوع فى الشبهة والضلال) فيه ان النظر الذى هو مظنة ما ذكره والنظر
 التمهيلي الجازى على طريق المتكلمين لا الاجمالي الذى هو على طريق العامة فليس
 مظنة لذلك والمعتبر هو النظر الاجمالي كما سنبينه عليه الشارح والشبهة التماس الحق بالباطل
 بحيث يحصل الضلال سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب فيعتد ما ليس بحق
 (قوله) فان الاعتبار بالنظر على طريق العامة الخ) يفيد ان المراد بالتقليد ههنا ما عدا النظر
 بالعنبريين أعنى ما كان على طريق العامة وما كان على طريق المتكلمين وذلك بان نشأ
 انسان على شاة جليل ولم يتفكر فى ملكوت السموات والارض وأشيعه غيره بما يلزمه
 اعتقاده ومصدق بمجرد اخباره من غير تفكير وتدبر (قوله) لا تدل الخ) استفهام تقريرى
 وهو خبر عن قوله فسماع الخ) وبما رواه ويجوز ذات أمواج قد يكون الضمير لانه
 (قوله) الايمان) أى لظاهره والانه هو نفس الاذعان (قوله) من تعجزوا الادلة) بيان لما رتب

وتابعوه لعلمكم ثم تدون ويقاس
 غير الجسدانية عليه اوقال
 العنبري وغيره يجوز التقليد فيه
 ولا يجب النظر اكنهه بالمعنى
 الجازم لانه على الله عليه وسلم
 كان مكتفى فى الايمان من
 الاعراب وليسوا أهلا للنظر
 بالتلفظ بكلمة فى الشهادة المجرى
 عن العقد الجازم ويقاس غير
 الايمان عليه (وقيل) النظر فيه
 حرام) لانه مظنة الوقوع فى
 الشبهة والضلال لاختلاف
 الازهان والانظار بخلاف
 التقليد فيجب بان يحزم المكلف
 عقده بما ياتى به الشرع من
 العقائد ودفع الاولون دليل
 الثانى بالقول ان الاعراب
 ليسوا أهلا للنظر فان المعتبر
 النظر على طريق العامة كما أجاب
 الاعراب الاصمعي عن سؤاله
 هرفت بك فقال البهـ وقد تدل على
 على البهر وأثر الاقدام تدل على
 السهر فسمه ذات ابراج وارض
 ذات جناح لا تدل على الطيف
 انشيع وما يذعن أحد من الاعراب
 أو غيرهم الايمان فاق بكلمته
 الاعد ان ينظر فيه تدل لانه
 اما النظر على طريق المتكلمين
 من تعجزوا الادلة

ونذبتهم وأدفع الشكوك والنسبة عنهم افتراض كفاية ٣٣١ في حق المتأهلين به يكفي قيام بعضهم به

وأما غيرهم من يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في النسبة والخلل فليس له الخوض فيه وهذا محل غمى الشافعي وغيره من السلف ورضي الله عنهم من الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الافة القسنة وعلى كل من الأقوال الثلاثة تصح عقائد المقلدان كان أمما بترك النظر على الاول (وعن

الاشعري) أنه لا يصح إيمان المقلد) وشنع أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين (وقال) الاستاذ أبو القاسم (القيصري) في دفع التشيع هذا (مكتوب عليه) قال المصنف (والصحيح) في المسئلة الدافع للتشيع أنه (ان كان) التقليد (أخذ القول

الغير بغير جمعة أحقال شك أو وهم) بأن لا يلزم به (فلا يكفي) إيمان المقلد قطعا لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه (وان كان) التقليد أخذ القول الغير بغير جمعة لكن (جزما) وهذا هو المعقد (ميكفي) إيمان المقلد عند الاشعري وغيره خلا لا لا يجزئهم) في قوله لا يكفي بل لا بد لصحة الإيمان من النظر وعلى الاكثاف بالقتل والحدود في الإيمان وغيره قال المصنف (فليجزم) أي المكلف (عقده بان

المسكدين ونحوه بر الأدلة فخلصها عما يحل وجه الأدلة كقصد شرط من شروط الاتباع في القياس كقصد إيجاب الصغرى في الشكل الاول مثلا (قوله) وتدقيقها أي تطبيقها على المدعى (قوله) ودفع الشكوك أي الاحتمالات والشبه أي المعارضة للأدلة (قوله) ففرض كفاية في حق المتأهلين) إشارة إلى أن فرض الكفاية يتوجه إلى الجميع ويسقط بفعل البعض كما هو الصحيح (قوله) وهذا محل غمى الشافعي الخ) الإشارة إلى ما ذكر في حق غير المتأهلين (قوله) وهو العلم أي التصديق بالنظر والاستدلال بالعقائد أي المعتقدات وهي المسائل التي هي مسمى أصول الدين كما سبق وفي قوله وهو العلم بالعقائد الخ مع قوله سابقا أي مسائل الاعتقاد إشارة إلى أن مسمى أصول الدين العقائد أي المعتقدات ومسمى علم الكلام العلم بذلك العقائد فقرر بعضهم (قوله) وان كان أمما بترك النظر على الاول) يفيدان النظر على الاول ليس شرطا لصحة الإيمان سم (قوله) وشنع عليه أقوام الخ) رد التشيع المذكور بان الاعتبار بالنظر على طريق العامة كما هو حال التقاضي في شرح المقاصد ليس الخلاف فمن يسكن دار الاسلام من الامصار والقرى والحصار فانهم يتذكرون في خلق السموات والارض بل فمن نشأ في شاطئ جبل وأخبره صبح بوجوب الإيمان فان من غير قبحه كره هذا حاصل كلامه والحاصل أن العوام ليسوا مقلدين بل فانظرون نظرا شريعا كما قدم في كلام الاعراب فلا يلزم تكفيرهم (قوله) بغير جمعة) استقر به من التقليد لانه لا ينافيه مع جمعة فيمكن جزما بل لا خلاف فيه بخلافه فحينئذ يفسر التقليد هنا وتفسيره قياسا سبق حيث قال فيما سبق هو أخذ القول من غير معرفة دليله وهنا أخذ القول الغير بغير جمعة ليعتد بما ذكره من التقيد ان نسبة علم الصلاة والسلام كذا في حق المؤمن ولا يخفى ما فيه فقام له (قوله) مع أحقال شك أو وهم) الاضافة أيانية إذا شك احتمالان يتقادم سببا هما والوهم أحقال مرجوح قاله العلامة (قوله) واركان التقليد الخ) فيه أن يقلد ان مسمى التقليد هو أخذ قول الغير على سبيل الجزم به من غير معرفة دليله كما هو المعروف أما أخذه مع أحقال شك أو وهم فليس من التقليد خلاف ما يرويه كلام المصنف والشارح وأن الخلاف في المقلد بالمعنى المذكور وهو الأخذ بقول الغير بما يراه فإذا كره المصنف من الجمع غيره سم (قوله) بل لا بد لصحة الإيمان من النظر) أي على طريق المتكلمين فالنظر عند بشرط جمعة في إيمان يتقيد الإيمان بانتهائه والحاصل أنه يختلف في المقلد على أقوال ثلاثة فخصيل هو كافر وقيل مؤمن غاص بترك النظر وهو قول الجمهور وهو الأصح أنه مؤمن غير عاص لانه لم يكف الا بالاعتدال الجازم وقد حصل وأما قامة الأدلة ورد الشبه افتراض كفاية قد قام به غيره فيسقط عنه (قوله) ولأجابه أقول بعضهم) أي وهو امام الجزمين وهو ناظر لكون العقائد غير بالمعنى القوي لان الصفة غير الموصوف وغير امام الحرمين نظر إلى الغير

العالم) وهو ما سوى اقتناعي ولا حاجة لقول بعضهم وصفاته فانه ليس بغيره كما أن ليس عينه (محدث)

أى موجود من العدم لانه متغير أى يعرض له التغير كما يشاهدو كل متغير يحدث لانه وبعد بضدان لم يكن (وله صانع) ضرورة أن
 يحدث لانه من محدث (وهو الله الواحد) اذ لو جاز كونه اثنين لجاز أن يبدأ أحدهما شيئا والآخر بعده الذى لا ضده غيره كونه
 زيد وسكونه فمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعهما لا متناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما متنع وقوع
 أحدهما بكون مرده هو الابدون الآخر لعجزه فلا يكون الا الله الواحد واطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى مأخوذ
 من قوله تعالى صنع الله الذى أتقن كل شئ (والواحد الشئ الذى لا يتقسم) بوجه (ولا يتبعض) بفتح الباء المشددة أى به ولا يقهره
 أى لا يكون منه وبين غيره شبه ٣٢٢ (بوجه والله تعالى قديم) أى (لا ابتداء لوجوده) ولا انتهاء اذ لو كان حاد لما احتاج الى

محدث تعالى عن ذلك (حقيقته)
 تعالى (مخالفة لاسرار الحقائق قال
 الحقون ليست معلومة الآن)
 أى فى الدنيا للناس وقال كثير
 انه احد فلو لم الات لانهم
 مكلفون بالبر بوجدانته وهو
 متوقف على العلم بحقيقته
 واجب جمع التوقف على العلم
 به بالحقيقة وانما يتوقف على
 العلم به بوجه وهو تعالى به لم
 يصفناه كما يجب بما هو على عليه
 الصلاة والسلام فروعون المسائل
 عنه تعالى كما قص علينا ذلك
 بقوله تعالى قال فروعون وما رب
 العالمين الخ (واختصوا) أى
 المحققون (هل يمكن علمها فى
 الآخرة) فقال بعضهم نعم
 لموصول الرؤية فيها كما ساقى
 وبعضهم لا والرؤية لا تقيد
 الحقيقة ليس بجسم ولا جوهر
 ولا عرض لانه تعالى منزوع عن
 الحدود وهذه حادثة لانها

الاصلاحي وهو ما يمكن انفسا كنه الموصوف فقال ليست غير أى ليست متفككة عن
 الذات وحقيقة فاختلف لفظى (قوله أى موجود من العدم) أى بعد العدم وهذا تنقسم
 المتكلمين واما الحكماء فانهم يفسرونه بالافتقار الى الغير ويصعبونه قديما بما لا تعليل
 أو الطبع وهو باطل كما تقرر (قوله كما يشاهد) دليل للصغرى وقوله لانه وبعد بضدان
 لم يكن دليل للكبرى وفيه مصادره اذ يصير المعنى محدث لانه محدث (قوله الواحد) أى فى
 ذاته فلا تركيب فيه وفى خلقه فلا شريك له وفى أفعاله فلا تعليل (قوله اذ لو جاز كونه اثنين
 الخ) هذا برهان القانع أى الضالفة وفى تقرير الشارح له نوع مخالفة لفظى (قوله الذى
 لا ضده غيره) قيد بذلك لبيان وقوعه لا متناع ارتفاع الخ (قوله مأخوذ من قوله تعالى
 الخ) أى بناء على الاكتفاء به وروما أخذوا اشتقاق لكن قد ورد إطلاقه عليه كما ذكره البيهقي
 (قوله ولا انتهاء) بفسره لازم القدم وهو البقاء (قوله لا احتياج الى المحدث) أى وذلك
 بنا على وجوب الوجود (قوله واختلفوا هل يمكن علمها فى الآخرة) قال الحكماء لم يرجح
 الشارح (ولا) انصف شيئا والعصم كما قال الباقي أنه لا سبيل للعقول الى ذلك (قوله
 لا تقيد الحقيقة) أى العلم بها (قوله لانه تعالى منزوع عن الحدود) أى لانه واجب الوجود
 لذاته والواجب هو الذى لا يحتاج فى شئ الى شئ فهو تعالى منزوع عن الحدود لا يستلزامه
 الاحتياج وهذه الامور حادثة لانها أقسام العالم الحادث قطعاً فكون حادثة قطعاً (قوله
 المقوم) أى الذى يتوقف وجوده على وجوده واحدة من الخيزر وهو محل العرض
 بطريق تبعيته لذات لكن لا بقوم (قوله هذا من عطف الخاص على العام) المشار
 اليه ما ذكر من قوله ولا تظروا لأن (قوله المشاهد) أى ولو لغيرنا كالبن واللائكة
 (قوله ولو شاء ما اخترعه) أى فهو تعالى قاضى بالاختيار لا بالذات كما تقول الفلاسفة فانهم
 يزعمون أن ذنبا تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن تخلقه منه تعالى الله عما يقولون علواً
 كبيرا (قوله لم يحدث بأشياءه فى ذاته حادث) أى كالتعب والنصب الذى فاتته اليهودانية

أقسام العالم اذ هو اما قائم بنفسه أو بغيره والثانى القرض والاول ويسمى بالعين وهو محل الثانى المقوم له اما مركب ابتداء
 وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد بقيد الفرد لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان (قوله هذا من عطف
 الخاص على العام اذ القدر مكان مخصوص كالبلد والاول زمان مخصوص كزمان الزرع والحادى الى العطف الخطا بفتح
 التثنية أى هو موجود وحده قبل المكان والزمان فهو منزوع عما (تم احداث هذا العالم) المشاهد من السموات والارض بما
 فيه من (غير احتياج) اليه (ولو شاء ما اخترعه) فهو فاعل بالاختيار لا بالذات (لم يحدث بأشياءه فى ذاته حادث) فليس كغيره
 محل الامور

ابتداء الخلق يوم الاحد ثم استراح يوم السبت وقوله في ذاته متعلق بحدث **(قوله)** فقال لما
 يريد استدلال على قوله ثم احدث العالم من غير احتياج اليه ولو شاء ما خيره وقوله ليس
 كشه شيء استدلال على قوله لم يحدث ما يشاءه في ذاته سادس وعلى التزمين ان السابقة في
 قوله ليس بجسم الخ **(قوله)** المقدور في الازل) نعت لما يقع وهو توجيه للتسمية بالمقدور وانما
 فسر الشارح القدر عاذا كقول المتن خيره وشيره والاقال قدر بالمعنى المصدري هو إيجاد
 الله الاشياء على قدر مخصوص ولا يضاف النمر اليه تعالى اذ بان كانت الاشياء كلها
 خيره وشيره هابته قدره تعالى والقدر بالمعنى المصدري قرين القضاء في عبارة المتكلمين
 فقضاء الله تعالى عند الاشياء كما في شرح المواقب وغيره هو لو ارادته الازلية المتعلقة
 بالاشياء على ما هي عليه في الازل وقدره سبحانه وتعالى إيجاد الاشياء على قدر مخصوص
 من كونها على وفق الازادة **(قوله)** كائن منه) اعتقده انه يكون نصافي الطبعية ولا يتوهم
 خلافا له الا انه واجب الحذف كما تقرر في محله **(قوله)** حكما كان أو عمتها) اراد الممكن
 بالامكان العام فيشمل الواجب **(قوله)** وما لا فلا) ظاهره وما لم يهلم به لم يكن وليس مرادا
 بل المراد وما لم يهلم به لا يكون كما يهمل الشارح وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احدهما
 انتفاء العلم رأسا وهو محال والثانية علم أنه لا يكون لانه يصدق عليه عدم علم أنه يكون
 وهو المراد سم **(قوله)** فالارادة تابعة للعلم) أي عند الاشياء وأما عند المعتزلة فتابعة للامر
 لانهم يقولون ان الله يريد ما يريد من غير سوء او وقع أم لا ولا يريد ما يهيئ عنه من شر
 سوء او وقع أم لا وتظهر غيرة الخلاف في ايمان أي جهل فعند الاشياء انه ما عور به وليس
 مرادا وكفره مهيئ عنه ومراد وعند المعتزلة العكس من حيث الارادة قال ائمتنا ولو
 أراد ما لا يقع كان نقصا في ارادته لكان لها من القوة وفيها تعلقت به وتوسط بعضهم عما
 يرفع الخلاف فقالوا ارادته قسمان ارادة امر وتشرع واردة قضاء وتقدير فالاولى
 ونسبى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة لا بالمعصية لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا
 يريد بكم العسر والثانية ونسبى الارادة القدسية شاملة لجميع الممكنات لقوله تعالى
 لمن يرد الله أن يهديه واعلم ان تبعية الارادة للامر عند المعتزلة لا تنافي قوله سم بالمقاصدها
 ما صدق فاحدهما **(قوله)** بقاؤه الخ) أي وجوده وأما صدق البقاء فاستثنى **(قوله)**
 وهي ما دل على الذات باعتبار صدقة) أي والمراد هنا تلك الصدقة وان حصل تداخل مع
 قوله وصفات ذاته لان مقام التزيم مقام خطابة **(قوله)** عند تعلقاتها) دفع به ما يتوهم
 من كون مقدور القدرة قد علمتها **(قوله)** وهو صدقة ينكشف بها الشيء عند تعلقاتها)
 تبسج في هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقائد وهو كما قال بعض الحجةتين غير
 مناسب من جهة أن التفسير فيهم سبق الخلفاء على الله تعالى منزوعة عن ذلك والمناسب
 في تفسيره أن يقال صدقة أزلية تتعلق بالشيء على وجه الاساطية به على ما هو عليه دون سبق
 خفاء **(قوله)** تنقضي همه العلم) أي على وجه الشريعة يعني أنه يقتضي العلم بالانقضاء

فهو كما قال في كتابه العزيز

(فما لنا بريد ليس كنهه شيء)

وهو السميع البصير (القدر)

وهو ما يقع من العبد المقدر

الازل (خير وشيره) كائن (منه)

تعالى بخلقهم وارادته (علم شامل)

لكل معلوم) أي ما من شأنه أن

يملك حكما كان أو عمتها (جبريات)

وكليات وقدرته) شاملة (لكل)

مقدور) أي ما من شأنه أن يقدّر

عليه وهو الممكن بخلاف المعتنع

(ما علم أنه يكون) أي يوجد

(ارادته) أي أراد وجوده (ومالا)

أي وما علم أنه لا يوجد (فلا) يريد

وجوده فالارادة تابعة للعالم

(بقاؤه) تعالى (غير مستغنى)

ولا منقضاء) أي لا أول له ولا آخر

(لنزل) سبحانه موجودا (بما شاءه)

أي بما يشاء وهي ما دل على الذات

باعتبار صدقة كالعالم والخلق

(وصفات ذاته) وهي (ما دل عليها)

قوله لتوقفه عليها (من قدرة)

وهي صدقة تؤثر في الشيء عند

تعلقها به (وعلم) وهو صدقة

ينكشف بها الشيء عند تعلقاتها

به (وحياة) وهي صدقة تنقضي

مع العلم لموصفها

(وارادة) وهي صفة تختص أحد طرفي الشيء من الفعل والتركيب والوقوع (أو يدل عليه) (التنزيه) له تعالى (عن النقص من جهة وبصر) وهما صفتان يزيدان الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم (وكلام) وهو موصفة عبر عنها بالنظم المعروف بالسمي بكلام الله أيضا ويسمى بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استمرار الوجود أو ما صفات الافعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست آتية بخلاف الحقيقة بل هي حادثة أي متجددة لانها اضافات تعرض للقدرة وهي حقيقة افعالهم لوجودات المقدورات لاوقات وجوداتهم بالاحتمال في تصانيف الباري ٣٣٤ سبحانه بالاضافات ككونه قبل العالم ومع وجوده وازلية اسمائه

(قوله من الفعل والتركيب) أي وجود الشيء وعدمه اذ هما طرفا الشيء الممكن (قوله وهما صفتان يزيدان الانكشاف بهما الخ) المراد ان حقيقة الانكشاف بهما غير حقيقة الانكشاف بالعلم فكأن صفات الخ لا تضافه حقيقة ذلك انكشافاتهما فلا يقال انه يلزم تخصيص الحاصل أو اجتماع الاسماء في التعبير بالانكشاف ماهر (قوله ويسمى أي الصفة والنظم المعبر عنها وقوله أيضا أي كصياحه بسم الله بكلام الله (قوله ما صفات الافعال) محذرة قوله صفات ذاته (قوله أي متجددة) أي اعتبارية في الازمان لا في الخارج وأشار بذلك الى أنه ليس المراد بجددته في الحدوث المتقدم وهو لوجود بعد العدم اذ صفات الافعال اعتبارات لا وجود لها في الخارج (قوله لا يحد في الباري وجودا) أي في اوقات وجودها أو عند حدوثها (قوله ولا يحد في تصانيف الباري بالاضافات) أي لانها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج حتى يلزم من اتصافه تعالى بها كونه محال للحوادث (قوله وازلية اسمائه الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث وجوعها وهو اشتقاق باني (قوله كما تقدم في جهة الاسماء) أي الرجعة الى صفات الافعال كما أشار الشارح الى ذلك بقوله كالمعالم والخلق (قوله من حيث وجوعها الى القدرة) أي التي هي صفة أزلية وقوله لا الفعل أي الذي هو صفة اعتبارية متجددة تغيب الازال (قوله فان أريد بالخلق الخ) مقابل قوله من شأنه الخلق (قوله في المقصد الاسمي) اسم كتاب لاغز في شرح أسماء الله الحسنى (قوله وما صفي الكتاب السنة) أي في الجلب لان الكتاب لا يقال فيه غير صحيح أو يقال صح بمعنى ردا وثبت (قوله نعمتة) أي وجودها وقوله ظاهر المعنى أي الواضح الذي لا اشكال فيه (قوله ولتصنع) أي ولتري (قوله يد صهيح الخ) خبر أول وقوله كقلب واحد خبر ثان وهو معنى قول الشارح الا في والظرف فيه خبر كالمخارو والمجرور (قوله ثم اختلفا) أي بعد الاتفاق على التنزيه عن ظاهره وقوله أنزل انظر هل معناه يجوز التأويل أو هل الاولي التأويل (قوله منزهي) حال من فاعل أنزل ونفوض وهذا يقتضي عنه قوله قبل ونزعه عند سماع المشكل (قوله بتقصي له) أي تعيين المراد منه وقوله المراد مقول اعتقادنا قوله بجملا حال من اعتقادنا (قوله أي أخرج الى من يدعي) أي يكون حاصلا عند من يريد التأويل

الرجعة الى صفات الافعال كما تقدم في جهة الاسماء من حيث وجوعها الى القدرة لا الفعل فالتناقض مثلا من شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي بها يصح الخلق وهي القدرة كما يقال في المعاني الكوثر وأى هو بالصفة التي بها يحصل الازواء عند مصادفة الباطن وفي السبب في القدم قاطع أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع عند ملافة المحل فان أريد بالتناقض من صدر منه الخلق فليس صدور ازليا ذلك الغزالي وبين وجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد الاسمي (وما صفي الكتاب والسنة من الصفات نعمتة ظاهر المعنى) منه (وتنزه عند سماع المشكل) منه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وبق وجهه ربك وتصنع على معنى يد الله فوق أيديهم بوقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفرون كيف يشاء الله يسطو به بالليل ليلوبس في النهار ويسطو به بالنهار ليلوبس في الليل حتى تطلع الشمس ويحيا

من مفر بارادها مسلم (ثم اختلفا) أي اختلفا في قول المشكل (أم نفوض) معناه المراد اليه تعالى (منزهي) له من ظاهره (مع) اتفاقهم على أن جعلها بتقصي لا يقدح في اعتقادنا المراد منه بجملا والتقوى بضم السين وهو أصله والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أخرج الى من يدعي فيقول في الآيات الاستواء الاستواء بالوجه بالذات والعين بالبصر واليد بالقدرة

والحديثان من باب القنيل

المذكور في علم البيان نحو أراك

تقدم رجلا وتؤخر أخرى يقال

المعتمد في أمر تشبيهه عن يفعل

ذلك لا قدمه وأجمعه فالمراد من

الحديث الأول والغرف فيه

حسب كذا والمجرور أن قلوب

العباد كاهب النسيبة إلى قدرته

فهو الذي شيء يسير نصره كيف شاء

كما قلب الواحد من عباده اليسير

بين أصبغ من أصابعه والمراد

من الثاني أنه تعالى يقبل التوبة

في الليل والنهار إلى طلوع الشمس

من مغربها فلا بد أن تأتي بسط

الواحد من عباده به العطاء أي

لا أخذ فلا يرده عطيا (القرآن)

وهو (كلامه) نه إلى القائم بذاته

(غير مخلوق) وهو مع ذلك أيضا

(على الحقيقة لا المجاز مكتوب في

مصحفنا) بأشكال الكتابة

وصور الحروف الدالة عليه

(محمولة في صدرنا) بالفاظه

التي (محمولة بالاستئناس) بحروفه

المحمولة المسبوقة فنقول على

الحقيقة راجع إلى كل من مكتوب

ومحمول ومحمول ومحمول وقدم للإشارة

إلى ذلك ويتم بقوله لا الجازع إلى

أنه ليس المراد بالحقيقة كنه

الشيء كما هو المراد المتكلمين فإن

القرآن بهذه الحقيقة ليس في

المصاحف ولا في الصدور ولا في

الاستسقاء إنما المراد بهما مقابل

الجزأى يصح أن يطلق على القرآن

بحقيقة أنه مكتوب ومحمول مقرو

وفيجاز كره إشارة إلى أن قوله أعلم مجازا في الأفراد من قبيل إطلاق اسم السبب على
السبب فإن الاحوجية إلى مزيد العلم سبب مقتضى أن يصير الاحوج أعلم في أسناد
أعلم إلى التأويل مجازا في الأسناد أيضا فإنه من أسناد ما للسبب إلى السبب أيضا فإن
الاحوج إلى مزيد العلم هو من يؤول لأن التأويل سبب ذلك وفي كلام الشارح دفع ما يترجم
من العبارة من أن الخلف أعلم من السلف وقد اشترى في العبارة بدل أعلم أحكم أي أكثر
أحكاما أي اتقاناً والاولى أولى كقوله الكمال وإنما كان الخلف أحوج إلى مزيد العلم لأنهم
يحتاجون إلى تتبع كلام العرب ومعرفة المعاني والاستعارات والكلمات الواقعة
في كلامهم فيعمل على واحد منها (قوله من باب القنيل المذكور في علم البيان) وهو
تشبيهة منقصة من عدة أمور ياترى مثلها حال بعض المحققين واعلم أن القنيل
في الحديث الأول إنما هو في قوله بين أصبعين من أصابع الرحمن لا في نفسه وفيما بعده من
تمام الحديث أدل قبل أن قلوب بني آدم كقلب واحد يعرفه كيف شاء لم يكن في نفسه غنيل
قطعا وهو أن تقول لا يترط في القنيل أن يكون العنقود في جميع المفردات بل المعتبر
أنما هو الهيئة من عدة أمور لا لكل واحد من الأمور (قوله فلا يرده عطاء) أي
تخصه عطاه كما أن السائل لا يرده شيئا يعلى له فظهر كونه من باب القنيل (قوله وصور
الحروف) عطف تنسيق على أشكال الكتابة (قوله راجع إلى كل من مكتوب الخ) يعني
أن أسناد كل من مقرو ومكتوب ومحمول في فهم القرآن حقيق لأن كل من القرآن
والمكتوب والمحمول يطلق عليه لفظ القرآن إطلاقا حقيقيا كما يطلق كذلك على المعنى
القائم بذاته تعالى وليس المراد بالقرآن حيث يطلق على القرآن والمكتوب والمحمول المعنى
القائم بذاته تعالى بل العبارات الخاصة بالدلالة على المعاني الخاصة أو النقص
الدالة على تلك العبارات وأما حيث يراد بالقرآن المعنى القائم به تعالى فوصفه بأنه مقرو
أو محمول أو مكتوب مجازا قطعاً من وصف المدلول بصفة الدال لكون المقروء لا
على المعنى المذكور وكذا المحمول والمكتوب وهذا هو الذي أشار إليه في شرح المقاصد
حيث قال المراد بالدال العرفي المنزل المقروء المسحوق المكتوب هو المعنى القائم الـ
أنه وصف يما من صفات الأصوات والحروف الدالة عليه مجازا ومحمول المدلول
بصفة الدال اه ولم ير الشارح ما ذكره صاحب المقاصد ليدل قوله فإن القرآن
بهذه الحقيقة ليس في المصاحف الخ فنقول بعض المثبتين مانعه وحاصله أن أسناد كل
من مكتوب ومحمول ومحمول إلى القرآن بمعنى كلام الله تعالى أسناد حقيق كل منها
باعتبار وجوده من الوجودات الأربعة لا أسناد مجازي اه نعم اعتاده على المصنف
والشارح بما نقله من حواشي العقائد للكنسكي وبكلام شرح المقاصد المتقدم في غير
محله تأمل (قوله قدم للإشارة إلى ذلك) أي إلى الرجوع للكل وكذا الأثران للقد
إذا تقرر يرجع إلى الكل (قوله ليس في المصاحف ولا في الصدور) أي لأنه معنى قائم

والتصانيف ثلثة وثلاثون غير مخلوق أي مخلوق أولاً وأبداً اتصافه باعتباره وجودات الموجودات الاربعة فان لكل نوع وجود وجوداً في الخارج ووجوداً في الذهن ٣٣٦ ووجوداً في العبارة ووجوداً في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على ما في الذهن وهو صلي في الخارج

بالبات لا يمكن ان يشكك في الذات ويقوم بالغير (قوله أي وجوداً أولاً وأبداً) تفسير لقوله غير مخلوق (قوله وجوداً في الخارج) أي بالتحقق في العيان ووجوداً في الذهن أي بالتفصيل ووجوداً في العبارة أي باللفظ الدال عليه ووجوداً بالكتابة أي بالنقوش الدالة على العبارة وقوله هي أي الكتابة تبدل على العبارة وهي أي العبارة تدل على ما في الذهن وهو أي ما في الذهن على ما في الخارج قال كاتبه دال ليس الاوما في الخارج مدلول ليس الاوما في العبارة وما في الذهن دال ان باعتباره ما به مدلولان باعتبار ما قبله ما (قوله عباده المكلفين) أي وكذا غير المكلفين كالاطفال والعميان وغيرهم بالمكلفين لاجل قوله ويتساوونهم (قوله فضلاً) فيه رد على المعتزلة (قوله الان يفقر) استغناء عن قوله ويعاقب (قوله قال تعالى فاما من طغى الآية) الذي دلت عليه الآية قرب الثواب والعقاب على ما ذكرناه وليس فيها ما يدل على أن الثواب بالفضل وقوله تعالى فاما من طغى أي تجاوز الحد في العصيان وأثر الحياة الدنيا أي عن الآخرة فمن كل وجه ولذا ثبت عليه قوله فان العظيم هي الماوى أي لا غيرها كما يشهد به بطلان الجمله مع عدم الفصل وقوله واما من خاف مقام ربه أي آمن ونهى النفس عن الهوى أي عن المعاصي من العكس فمادونه من الكبر والعتاة بان اجتنب الجميع أو ما عدا الصغار على قول الجاهل ومن أنها مكفرة باجتناب الكبر أو او تركب الجميع أو بعضها ولكن تاب وأصلح ومات على ذلك فان الجنة هي الماوى لا غيرها وأما اذا مات على الاصرار على ما دون التبرك فهو تحت المشيئة كما ساقى فلا يحكم بان ماواه الجنة لا غيرها الاحتمال أن يعاقب بادخاله النار ثم يدخله الجنة (قوله ان الله لا يفتقر ان يشرك به الخ) دليل للاستثناء المذكور بقوله الان يفقر غير التبرك (قوله وهذا الاخير) أي قوله تعالى ويفقر ما دون ذلك ان يشاء محض لعدم موافقة العقاب أي لان محومات العقاب تقتضي أن كل فرد من أفراد الذنوب يعاقب عليه وهذا النص لبعض أفراد الذنوب وهو الذنوب المغفورة (قوله لكن لا يقع منه ذلك) قد يشكل بان ايلام الاطفال والذواب أمراً مشاهداً لظهور وقوع الامراض والمعاصيات بالاطفال والذواب لتمامهم في عدم وقوع الايلام الان يراد عدم وقوع الايلام في الاستمرارة في الدنيا قاله سم قلت من المعلوم أن المراد عدم الوقوع في الاستمرارة في الدنيا فانه لا نزاع في ذلك اذ هو مشاهد الوقوع (قوله لتؤذن) مبنى على المعقول والامام لا يفسد وأصل الصفة تؤذين فحركات الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألقاها فقلت ساكن مخففة الالف لاتقام بها (قوله وحتى للذين من الذرة) المراد صفار النسل جداً (قوله ويستحيل وصفه بالظلم) المراد بالوصف الاتصاف أي يستحيل اتصافه تعالى بالظلم وأما وصفه به فقد وقع

(ينيب) الله تعالى عباده المكلفين (على الطاعة) فضلاً (وبعاق) هم (الان يفقر) غير التبرك على (العصية) عدلاً لا يخبره بذلك قال تعالى فاما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان العظيم هي الماوى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى ان الله لا يفتقر ان يشرك به ويفقر ما دون ذلك ان يشاء وهذا الاخير محض لعدم موافقة العقاب (وله سبحانه) انا بابه العاصي وتعد ذيب الطبع والابلام الذواب والاطفال لانهم ملكة يتصرف فيهم كيف يشاء ولكن لا يقع منه ذلك لاخباره ما عليه المطيع وتغيب العاصي كما تقدم ولم ير ايلام الذواب والاطفال في غير قصاص والاصل عدمه أما في القصاص فقال صلى الله عليه وسلم لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقادشاة الجنة من الشاة القرناء رواه مسلم وقال يقتل الضلوع بعضهم من بعض حتى يجلوا من القرناء وحتى للذين من الذرة وقال ليخصن من كل شيء يوم القيامة حتى الشاةان فما انتظمتا رواه الامام أحمد قال المتذري في الاول رواه زاة العاصي وفي

الثاني اسناد حسن وقصة هذه الاحاديث أن لا يتوقف القصاص على التكليف والتميز فيقتصر من من الطفل لطفل وغيره (و يستحيل وصفه) سبحانه (بالظلم) لانه مالم الامور على الاطلاق بفعل ما يتأخر فلا يلزم في التعذيب

والإسلام المذكورين لو فرض وقوعهما (براه) سبحانه (المؤمنون يوم القيامة) قبل دخول الجنة وبعده ثابت في أحاديث الصحاح الموافقة لقوله تعالى وجود يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة المخصصة لقوله تعالى لا تدركه الأبصار أي لا تراها هنا حديث أبي هريرة أن الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال هل تضارون في الشمس ليس ٣٣٧ دونها صاحب قالوا لا يا رسول الله قال فإنكم

تره كذلك الخ وبقية ان ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون بضم التاء والراء مديدة من الضرار وخفيفة من الضرو أي الضرر أي هل يحصل لكم في ذلك ما يشق عليكم الرؤية بحيث تكونون فيها كما يحصل في غير ذلك وحديث صهيب في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا إنكم فيقولون ألم يبيض وجوهنا أن تدخلنا الجنة وتنجينا من النار فكشفوا ما كان في أعينهم شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم تعالى وفي رواية ثم تلا هذه الآية للذين أحسنوا الحسنى وزيادة أي فالحسنى الجنة والزيادة النظر إليه تعالى ويحصل بأن يكشف انكشافا تاما من هاهنا المقابلة والجهة والمكان أما الكفار فلا يرون يوم القيامة لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ مبغضون الموافق لقوله تعالى لا تدركه الأبصار (واختلاف هل تجوز الرؤية له

من الكثرة والمتركن قال سم في كلام السعد امكان الظلم في حقه تعالى والالم يقع التمدح بنقيه اه قلت أطلق في محمل التقيد وتحقيق المقام أن الظلم يقال على معنيين التصرف في ملك الغير واشترافه بنفسه بدون حق وهو بالمعنى الاول مستحيل على الله تعالى وهو الذي عنه المصنف والمعنى الثاني غير مستحيل عليه تعالى لكن أخبر الله تعالى بأنه لا يقع تفضلا واحسانا منه وهذا الذي عنه السعد (قوله براه) المؤمنون يوم القيامة المتبادر من يوم القيامة معناه المشهور فهل المراد بالجنة التي اختلف في الرؤية فيها ما قبلها حتى يشعل البرزخ أو ما قبل الموت فيكون حال البرزخ مسكونا منه حرور وراجع سم قلت الظاهر الاحتمال الاول (قوله أي لا تراها) هذا باعني أن المراد من الادراك المطلق الرؤية وأما اذا أريد بالادراك الرؤية على وجه الاحاطة فلا تخصيص وكذا التخصيص المذكور صريح على أن الكلام في الأبصار لا يستغرق أو ما لو كانت للعهد والمعهود ابصار الصغار فكذلك لخاصة ان التخصيص صريح على عموم الأبصار وكون المراد بالادراك مطلق الرؤية (قوله ليس دونها صاحب) لعل السرف ذكر كذا في الشمس دون القمر اه ذكر في القمر ما يفى عن هذا وذا لقوله ليلة البدر فان اضافة اليد إلى البدر نوح بأن نورهم مسطور إلى آخره ولا يكون ذلك إلا بدون صاحب فله شيء الاسلام (قوله يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا إنكم في هذا الاشكال يحاصر من أنهم يرون سبحانه وتعالى قبل دخول الجنة أيضا (قوله وتنجينا) بالجزم عطفا على تدخلنا (قوله فكشف ما كان في أعينهم) أن الخطاب في حق المخلوق لا في حق المظالم لاستحالة عليه تعالى لأنه انما يحيط بمحموس (قوله منزها عن المقابلة والجهة والمكان) اشار للجواب عن اشكال النافذين للرؤية بأنهم تارة من المقابلة والجهة والمكان وحاصل الجواب منع الاستلزام لأنه انما يكون في رؤية المميزات والحسنى تعالى متعز عن ذلك (قوله أما الكفار الخ) بمقتضى قوله براه المؤمنون (قوله واختلف هل تجوز الخ) أي اختلف المجوزون لرؤيته تعالى في الاثر هل تجوز عقلا للرؤية في الدنيا الخ (قوله في البقطة) اخذ من العطف المتعزى المغايرة في قوله وفي المنام ثم ان قوله في المنام حال شيخ الاسلام استطاردى لأنها ليست بالعين بل هي نوع مشاهدتها بالقلب اه (قوله أما الجواز في البقطة) أي وهو مذهب أهل السنة (قوله والمنع) أي في البقطة وهو مذهب المعتزلة

٤٣ باني في تعالى في الدنيا في البقطة (وفي المنام) فقبل نعم وقبل لا اما الجواز في البقطة فلا نوحى عليه السلام طبع ما حدث قال وب أدنى آثار الدنيا وهو لا يصلح ما يجوز مجتمع على ربه تعالى والمنع لان قومه طبعوا هاهنا وقبوا قال تعالى فقالوا أرأف الله هرة فأنشدهم الصائفة بظلمهم وانرض هذا بأن عقابهم لعنادهم وتمتعهم في طبعها لا امتناعها وأما المنع في المنام فلا نوحى في فيه خيال ومثال

وذلك على التقديم بحال والجبر قال لا استحالة لذلك في المنام وسكت المصنف عن الوقوع ويدل على عدمه في البقطة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار وقوله لموسى لن تراني وقوله صلى الله عليه وسلم ان يرى أحد منكم ربه حتى يموت وراءه مسلم في كتاب الفتن في صفة الجبال ثم اختلفت الصحابة في وقوعها صلى الله عليه وسلم في المعراج والصحيح نعم والله استند القائل بالوقوع في الجبل لكن روى مسلم ٣٣٨ عن أبي ذر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال رأيت

نورا وفي رواية نور رأيت أراه يشهدون أني وضعت أراه الله أي يضيئ النور المغشى بالبصر عن رؤيته وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من السلف منهم الامام أحمد وعلي ذلك المعبرون للرؤية وبالغ ابن الصلاح في انكاره لما تقدم في المنع

(السعيد من كتبه) أي

الله (في الازل سعيدها) أي

لا في غيره (والشئ عكسه)

أي من كتبه الله في الازل شيئا

لا في غيره (ثم لا يتبدلان) أي

المكتوبان في الازل بخلاف

المكتوب في غيره كاللوح

المحفوظ قال تعالى يحو الله ما يشاء

ويثبت وعنده أم الكتاب

أي أصله الذي لا يغيره شيء

كما قاله ابن عباس وغيره وفي جامع

الترمذي حديث فرغ ربك من

العباد فربني في الجنة وفريق

في السعير (ومن علم) أي الله

مؤمن مؤمنا فليس بشئ) بل

هو سعيد وان تقدم منه كفر

قد غفر ومن علم موته كفر افشئ

وان تقدم منه ايمان وقد حفظ

(قوله وذلك) أي ما ذكر من التحال والمثال على التقديم بحال (قوله والجبر قال لا استحالة لذلك) أي التمثال والمثال أي لأن الرق في نسخة قد ليس ذات الرق بل خيال ومثال له بحسب ما يقع في ذهن الرائي نفس الأمر اذا خيال تعالى ولا مثال والحاصل ان رؤية المنام مبنية على نوع من التخييل والتخييل فيرى فيه ما ليس جسمه لاول صورة جسمه وصورته وتري المعاني على صورة الاجسام كالصلى على صورة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله تعالى ليس كذلك شئ فلا يدل على نفي رؤيته تعالى في المنام لأن الرق في المنام ليس مثالا تعالى في الواقع بل في ذهن الرائي (قوله ويدل على عدمه في البقطة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار الخ) أي في الدنيا وهذا على حمل الادراك على مطلق الرؤية لا على الاحاطة والانغلاق لا في الآية على منع أصل الرؤية وقد تقدم نحوه هذا (قوله نعم اختلفت الصحابة الخ) استدلوا على قوله يدل على عدمه الخ (قوله والصحيح نعم) هو قول ابن عباس وأخذوا بالحسن وغيرهم كما نقله عنهم القاضي عياض واقراء النووي ومنه لا يقال لا يتوقف ويجب عما استدلوا به الشارح من روايته مسلم عن أبي ذر بأنها ليست صريحة في عدم الرؤية بقدر صراحته فاذا فوثر بها ناف وفي غيرها مثبت كغيره والمثبت مقدم على النافي مع أن دليل الرؤية يثبت بعلمون ان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على ما يثبت به قوله شيخ الاسلام (قوله بالوقوع في الجبل) أي في بعض الصور وهو الوقوع صلى الله عليه وسلم (قوله أن أراه) أي كيف أراه (قوله من كتبه الله) المراد بالكتابة العلم بليل قوله في الازل (قوله بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ) جرى على المشهور ومن طرق المحو والاثبات الى اللوح المحفوظ بناء على تفسير أم الكتاب بعلم الله القديم وسمى أم الكتاب لأنه أصله وأما على تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ بناء على أن ما فيه طبق العلم القديم بمعنى أن ما فيه من المعلومات بهن معلومات العلم القديم لان مع أومات العلم القديم لا تنتهي وما في اللوح منها وسمى محفوظا لحفظه عن طرق المحو والاثبات اليه فلا يتأتى دخول التبدل فيه ويحمل المحو والاثبات في الآية على نحو مما تعلق الحفظ (قوله فرغ ربك) أي غضى أمر ربك في شأن عبادته من سعادة وشقاوة (قوله ومن علم أي الله الخ) المناسب التفرع بعباده (قوله وقد غفر) اعتراض يشبه التعديل وكذا قوله الآخر وقد حفظ (قوله فالحعادة الموت على الايمان الخ) تفريع على قول المصنف ومن علم موته مؤمنا

وفي قول لا لا تشرى تبين أنه لم يكن ايمانا فالحعادة الموت على الايمان والشقاوة الموت على الكفر ويتروك الخ على الازل الخ لسعود في الجنة وعلى الثانية الخ لسعود في النار قال تعالى وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها وقال فاما الذين شقوا في النار خالدين فيها

(وابو بكر) رضى الله عنه (ما زال يعين الرضا) منه تعالى كما قال الاشعري وان لم يتصف بالايمان قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حالة كفر كانت عن غيره عن آمن (والرضا والحببة) من الله (غير المشبهة والارادة) منه فان معنى الاولين المترادفين اخص من معنى الثانيين المترادفين اذ الرضا الاراد من غير اعتراض والاخص غير الاعم (فلما رضى لعباده الكفر) مع وقوعه من بعضهم عشيقته (ولوشاء ربك ما فعلوه) وقالت المعتزلة ٣٣٩ الرضا والحببة نفس المشبهة والارادة

(هو الرزاق) كما قال

تعالى ان الله هو الرزاق أى فلا رازق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق يتعبد فهو الرزاق لنفسه أو بغير تعبد فأنه هو

الرازق له (والرزق) بمعنى

المرئوق (ما ينتفع به) فى التغذية

وبغيره (ولو) كان (حراما) يذهب

أو غيره خلافا للمعتزلة فى قولهم

لا يكون الاحلال استنادا الى

الله فى الجمله والمستند اليه الانتفاع

بعباده يوجب أن يكون حراما

يعاقبون عليه قلنا لا يقع بالنسبة

اليه تعالى بفعله ما يشاء وعقابهم

على الحرام ليس بمباشرتهم أسبابه

ويانزم المعتزلة أن التغذية

بالحرام فقط طول عمره لم يرزقه الله

ألا وهو مخالف لقوله تعالى وما من

دابة فى الارض الا لهى الله رزقا

لانه تعالى لا يتكلم ما أخبر بأنه عليه

(يد) تعالى (الهداية والاضلال

وهما (خلق الضلال) وهو الكفر

(و) خلق (الاخذاء) وهو الايمان

قال تعالى ولوشاء الله لخطبكم أم

واحدة ولكن يضل من يشاء

ويهدى من يشاء من يشاء الله به

ويضل على قولهم انهم خلقوا

فهو خلق القدرة على المعصية

والطريق ما يقع عنده صلاح

الهداية (أثره) بأن تقع منه الطاعة

الخ (قوله ما زال يعين الرضا) أى قى بر العين بالرضا أى مسرورا به منه تعالى (قوله) لانه لم يثبت عنه حالة كفر (الخ) لاحاجة لهذا التعديل على مذهب الاشعري بل التعديل الموافق لمذهبه أن يقول لان الله علم موته على الايمان لكن يقال حينئذ لا معنى لتخصيص أى بكر حينئذ على مذهب الاشعري من أن المراد ايمان الموافقة اذ كل من علم الله موته على الايمان لا يكون كافرا حال كفره (قوله حالة كفر) أى كسبوا له من وشكوه (قوله فلا يرضى لعباده الكفر) تقرير للمغايرة المذكورة وقوله ولوشاء ربك ما فعلوه دليل لقوله مع وقوعه من بعضهم (قوله وقالت المعتزلة الرضا والحببة نفس المشبهة والارادة) قال بذلك قوم من الاشاعرة منهم الشيخ أبو اسحق وأجاب هؤلاء عن قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاه ديناً وشراً بل يعاقب عليه وبأن المراد بالعباد من وفق للايمان ولقد شرههم باضاقهم اليه فى قوله عينا بشرب سباع عباده الشيخ الاسلام (قوله أى فلا رازق غيره) أخذ الحصن من تعريف الطوفين مع التأكيده بغير الفصل (قوله ما ينتفع به فى التغذية وغيره) أى كالبايع من ملأ وهذا التفسير هو المحول عليه عند الاشاعرة كما قاله الامدى لا تفسر بعضهم اياه بأنه كمال ما يتربى به الحيوان من الاغذية والاشربة (قوله خلافا للمعتزلة) أى لانهم عرفوه بعمله ملك والمملوك لا يكون الاحلال (قوله فى الجمله) اعلمنا فى الجمله لان الرزق عندهم قسمان كحراما كان يتعبد فهو من العبد وما كان بغير تعبد فهو من الله تعالى (قوله لسوء مباشرتهم أسبابه) أى كالغصب والسرقة (قوله ويانزم المعتزلة الخ) بر دعيلنا نظيره وهو أن من ولد ولم ينتفع بشئ الى أن مات الى آخر ما يئنه بهما شئ الكمال الآن يقال دلت النصوص على أن من انتفع بشئ كان رزقا وكان رازقه الله تعالى فيلزم على قولهم المخالفة فى الصورة الموردة عليهم بخلاف الموردة علينا لانه لم ينتفع بشئ ١٥ سم (قوله) بيد الهداية أى بذلك لا يدغمه (قوله والهداية الى الطاعة) أى الرغبة لها قال شيخ الاسلام أراد الداعية الناشئة عن سلامة الاسباب مع أنه لاحاجة لذلك العلم بها من خلق القدرة المقارنة للفعل ولهذا الميز كرها المحققون ١٦ (قوله وقال امام الحرمين خلق الطاعة) أى لخلق القدرة لان القدرة الحادثة لا تأتى لها والطاعة هيئة موافقة لامر الله شيخ الاسلام (قوله أثره) بوزن دوية أى آخر عمره نقول الشارح بان تقع منه

دون المعصية

الطاعون المعصية أى فى آخره وتفسيرا للطف بما ذكر نسب للمتكلمين والذي ذكر
 السعد وغيره أنه خلق قعدة الطاعة كالنوبيخ شيخ الاسلام (قوله والمجاهبات الخ) جمع
 تشمل مقدرها ومركبها والافلاخلاف فى بعض دون بعض (قوله للمخات) خرج به
 المستحبات كمرىك البادى فليست مخلوقة (قوله مجمعة) أى مخلوقة لله تعالى
 أو جذها بعد أن لم تكن (قوله أى كل ماهية يجعل الفاعل) من قال ان الماهيات
 مجمعة أراد أنها محتاجة الى الفاعل فى وجودها الخارجى ولا يخفى ان الجمعية بهذا
 المعنى من لوازم الماهية الممكنة مطلقا فانها أيضا وجدت كانت متصفة بهذا الاحتياج
 الى الفاعل فى الوجود الخارجى والجمعية بهذا التفسير من لوازم الوجود لا الماهية
 ومن قال ليست مجمعة أراد أنها فى حداثتها لا يتعلق بها جعل جاعل ولا تأثير مؤثر قال
 فى شرح المواقف فالتك اذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها صفه ومسواها
 لم يفعل هناك جعل اذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما
 فتكون احدها مجمعة وتلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل فى الوجود بمعنى
 جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهيات باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة
 بالوجود لا بمعنى أنه يجعل اتصافها بوجود محقق الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا
 لا يجعل الثوب ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصباغ في الخارج وان لم
 يجعل اتصافه بوجود ثابتا في الخارج فليست الماهيات فى أنفسها مجمعة ولا
 وجوداتها أيضا فى أنفسها مجمعة بل الماهيات فى كونها موجودة مجمعة بمعنى انها
 بالنظر الى اتصافها بالوجود مجمعة وأطال في ذلك وبالجملة فلا تنافي بين القولين لعدم
 نزادهما على محل واحد وحيث لا فرق بين الماهية البسيطة والمركبة اذ الجمعية بمعنى
 الاحتياج الى الفاعل فى الوجود الخارجى ثابتة لهما معا بمعنى جعل الماهية تلك
 الماهية متصفة بحسبها معا فمات ان أراد الفارق بين المركبات والبساط أن المركبات بعد
 اشتراكهم مع البساط فى الانتقار فى الوجود الى الموجد متفترقة فى ذاتها الى ضم بعض
 أجزائها الى بعض خلاف البساط كان للفرق وجوبه قال فى شرح المواقف ومن
 ذهب الى أن المركبات مجمعة دون البساط فان أراد الجمعية أحد المعنيين بمعنى
 السابقة فذلك باطل لان الجمعية بمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا بمعنى
 جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا وان أراد كصاها وانظاره من كلامهم ان ماهية
 المركب فى حداثتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الى ضم بعض أجزائها الى بعض
 وهذا الاحتياج الذى لا يتصور فى البسيط فهو والمركب يتشاركان فى ثبوت الجمعية
 بحسب الوجود والحاجة الى التأثير فى نفي الجمعية بحسب الماهية ويقايران
 بأن المركب معمول فى ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا صوابا بلا
 ريب انتهى (قوله مؤيد من الخ) أشار بذلك الى أن المعجزات متعلقة بحال محذوفة

(وانتبه والطبع والاكتفة)
 الواردة فى القرآن نحو ختم الله على
 قلوبهم طبع الله عليهم يكفرهم
 جعلنا على قلوبهم أكنة أن
 يفقهوه عبارات عن معنى واحد
 وهو (خلق الضلال فى القلب)
 كالاضلال (والماهيات) للمخات
 أى ساقطتها (مجمولة) بسيطة
 كانت أو مركبة أى كل ماهية
 جعل الفاعل وقيل لا مقابل
 كل ماهية متفترقة بذاتها (وثانها)
 مجمولة (ان كانت مركبة)
 بخلاف البسيطة (أرسل الرب
 تعالى رسلا مؤيد من منه

(بالمظاهرات الباهرات) أي الظاهرات (وخضع محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال في كتابه المين ولكن رسول الله وخاتم النبيين (المبعوث الى الخلق اجمعين) كما في حديث مسلم ٣٤١ وأرسلت الى الخلق كافة وفسر بالانس والجن

كافسر بهما من بلغ في قوله تعالى وأوحى الى هذا القرآن لانذركم به ومن بلغ أي بلغه القرآن والعالمين في قوله تعالى نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذرا وصرح الحلبي والبيهقي في الباب الرابع من شعب الايمان بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرسل الى الملائكة وفي الباب الخامس عشر بانفاكهم من شرعه وفي تفسير الامام الرازي والبرهان النسفي حكاية الاجماع في تفسير الآية الثانية على انه لا يمكن

رسولا اليهم (المفضل على جميع اهلين) من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يشرك فيهم من الانبياء فيما ذكر (وبعد) في التفضيل (الانبياء ثم الملائكة عليهم السلام) فهم أفضل من البشر غير الانبياء (والمجزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارق للعادة) بان يظهر على خلدها كاحياء مت واعداء جبل وانجيها المائمين بين الاصابع (مقرون بالتدري) منهم (مع عدم المعارضة) من الرسل اليهم بان لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق (والتدري) الدعوى الرسالة فخرج شعير الخارق كطول الشمس كل يوم والخارق من غير عهد وهو كرامة

لا يرسل لان المرسل به الشرائع والايامان (قوله الباهرات) من بهر ما زاد عليه فنقول الشارح الظاهرات أي الغالبات وليس المراد بها الواضحات كما هو ظاهر (قوله ومن بلغ) أي وأندرج من بلغ أي من بلغه القرآن (قوله والعالمين) عطف على من بلغ فهو نائب فاعل فسر محكي (قوله لم يرسل الى الملائكة) الصحيح أنه لم يرسل اليهم رسالة تكليف بل رسالة تشريف (قوله في تفسير الآية الثانية) أي قوله تعالى ليكون للعالمين نذرا (قوله فلا يشرك غيره) تفريع على قول المتن وخضع الخ وفي قوله على جميع العالمين ايماهم الى ما نقله الامام في تفسيره من أن تفضيله عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق يجمع عليه وأما محاولة الزمخشري في الكشاف في سورة الشكور في تفضيل جبريل عليه فهو غفلة عن الاجماع المذكور أو جعل منه كما اشار به بعض المحققين (قوله فيما ذكر) أي من الصفات الثلاثة (قوله ثم الملائكة) أي خواصهم السماوية والأرضية وان كان النزاع بيننا وبين المعتزلة انما هو في السماوية ثم ان الرابع ان عوام البشر أفضل من عوام الملائكة وخواص البشر أفضل من خواص الملائكة (قوله المؤيد بها الرسل) اشارة الى وجه التعرض لبيانها (قوله أمر) أي شيء والأمر بيم الفعل كمن قال جليل والبحر وانجيها المائمين من بين الاصابع والقرن كالمسالك عن القوت المعتاد والقول كالتفريق (قوله خارق للعادة) أي يخالف لها (قوله والتدري) الدعوى الرسالة فيه تنبيه على الاكساف الدعوى الرسالة تنزيها لها معتزلة التصريح بالتدري الذي هو طلب الاتيان بالمثل وأصل التدري لغة ايراد المعارضة ومعناه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب منهم مباراتهم ومعارضتهم شيخ الاسلام (قوله والخارق من غير عهد الخ) الخارق ثمانية اقسام كما هو اعلم فانه ان قارن التدري المجزة أو سببه كسليم اطهر على النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فإرصاص النبوة أي تأسيس لها من أوهمت الحافظ أي استسنته وبعضهم أدخله في المجزة أو تأخر عنه بما يخرجه عن المقارنة العرفية فكرامة فيما يظهر وأظهر بلا تعدد على يدولي فكرامة أو على يد غيره فظهر أو مخرفة أو استندراج أو شعبة كذا كل صاحبه الحقيقة وهي تلده ولا يتاثر بها أو اهانة كما روي أنه قيل لمسيلة الكذاب ان محمدا كان يضع يده على عين الاعمي فيبصر فان كنت نسا فافعل مثله فقال اتقوني يا عبي فوجد هناك أعور فوضع يده على عين الاعور فبصرت العصبية وروى أن دعاء الاعور أن تفسر عينه العوراء بصحة فصارت العصبية عوراء ومن شرط المجزة أن تكون موافقة للدعوى فلو قال مجز في أن أحس مبتا ففعل خارقا آخر لم يدل على صدقه وان لا يكون ما دعوهم اظهر ممكنه فلو قال مجز في ان يتطرق هذا الضرب فتنطق بأنه كاذب لم يعلم صدقه ولا يشترط قصص المجزة فلو قال أنا في بخاري ولا يشترط في الاتيان بمثله كفي ٥١ شيخ الاسلام

الولي والخارق المتقدم على التدري والتاثير عنه بما يخرجه عن المقارنة العرفية ونحو الجبر

والشهادة من المرسى اليهم اذ لا معارضة بذلك (والايمان تصديق القلب) أي بما علم بجيء الرسول به من عند الله ضرورة أي
 الاذعان والقبول هو التكليف بذلك وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف بأسبابه كالفه
 الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس ورفع الموانع (ولا يعتبر) التصديق المذكور في الخروج به عن عمدة التكليف بالايمان
 (الاعم) التلقظ بالشهادتين من القادر) عليه الذي جعله الشارع علامة لتأني الصدق الخفي هنا حتى يكون المناق من مؤمن فيها
 ميتا كافر اعند الله تعالى قال تعالى ان المناقنين ٣٤٢ في الدنيا اسفل من النار ولن يجلبهم نصير (وهل التلقظ) المذكور

(شرط) للايمان (أو شرط) منه
 (قوله تردد) للعلم (والاسلام
 أعمال الجوارح) من الطاعات
 كالتلقظ بالشهادتين والصلاة
 والزكاة وغير ذلك (ولا يعتبر)
 الأعمال المذكورة في الخروج
 بها عن عمدة التكليف بالاسلام
 (الاعم بالايمان) أي التصديق
 المذكور (والاحسان ان تعبد
 الله كأن تراه فان لم تكن تراه
 فإنه يراك) كذا في حديث
 العيصين المشغل على بيان الايمان
 بأن تؤمن بالله وملائكته
 وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان
 الاسلام بأن تشهد أن لا اله الا
 الله وأن محمدا رسول الله وتقيم
 الصلاة وتؤتي الزكاة وتقوم
 رمضان وتصح الميثان استطاعت
 اليه سبيلا هذا لفظ رواية مسلم
 وفيها تقديم الاسلام على الايمان
 عكس رواية البخاري التي تبعها
 المصنف لانها على ترتيب الواقع
 وتأخير الاحسان عنهم ما هو
 مراعية الله تعالى في العبادة

(قوله والشهادة) وهي حقة اليدع اخفا وجه الحيلة (قوله اذ لا معارضة بذلك) أي
 عباد كرم من المصرو الشهادة (قوله ضرورة) أي بما علم ضرورة كالتوجه والتسوية
 والبيع وفرض الصلوات الخمس والى كآلة الصوم والنج (قوله أي الاذعان والقبول)
 تقسم لتصديق القلب (قوله والتكليف بذلك) مبتدأ خبره قوله بالتكليف بأسبابه
 والجملة جواب عما يقال ان التصديق الذي هو مدعى العلم من الكيفيات
 النفسانية دون الافعال الاختيارية فكيف يكلف تخصيصه وتقرير الجواب أن تخصيص
 تلك الكيفية اختصارا يكون باختصار مباشرة الاسباب المذكورة التكليف بها تكليف
 بذلك فالتكليف بالايمان تكليف بأسبابه لا يقال بل هو تكليفه بنفسه بالاذعان
 والقبول وهما فعلان لا مانع أنهما فعلان بل هما ككفتان للنفس كما ذكره السعد
 التتميزاني شيخ الاسلام (قوله وهل التلقظ شرط أو شرط رقمه تردد) بجهور المحققين على
 الاول وعليه فالمراد أنه شرط لا جراهام كالمؤمنين في الدنيا على القادر على التلقظ
 بالشهادتين من ثوابت ومناخه وغيرهما وزعم القائلون بهذا القائلين بانثاني بأن من
 صدق بقلبه بقاء قبل اتساع وقت التلقظ بالشهادتين يكون كافرا وهو خلاف الاجماع
 على ما تعلقه الامام الرازي وغيره ويوجب بأن هذا الالتزام لا يعمى على من اطلق الشرطية
 دون من قيد بها بالقادر وتظهر غررة الخلاف فيمن صدق بقلبه ولم يتلقظ بالشهادتين مع
 تمكنه من التلقظ بهما ومع عدم مطالبة به فانه مؤمن عند الله على الاول دون الثاني
 وان كان كافرا عندنا علمها قاله شيخ الاسلام (قوله كالتلقظ بالشهادتين) فيه اشارة الى
 أن المراد بالجوارح ما يعم آلة القول (قوله كذا في حديث العيصين) اشارة الى انه دليل
 لما ذكر من تعريف الايمان والاسلام والاحسان (قوله لانها على ترتيب الواقع) أي لأن
 الايمان يقع أولا ثم الاسلام (قوله وتأخير الاحسان) مبتدأ خبره قوله لانه كمال الخ
 (قوله وهو مراعية الله تعالى في العبادة) أي بأن يستشعره وأن يبين يدي الله ويستحضر
 ان الله تعالى براه ومن غمرة ذلك وقو عبادته على الكمال من الاخلاص وغيره ومراعية
 الله وان يخلو نفسه تعالى خفي في قوله حتى يقع الخ لتعظيمه تعالى (قوله لانه كمال
 بالنسبة اليهما) أي فيكون متأخرا عنهم لان كمال الشيء متأخرا عنه لانه قامة (قوله تأخر
 على زعمهم أن الأعمال) أي فإذا صدق ولم يعمل خرج عن الايمان بعدم الأعمال ولم

الشاملة لهم ما حتى تقع على الكمال من الاخلاص وغيره لانه كمال بالنسبة اليهما (واقص) بأن ترتكب الكبيرة يدخل
 (لا يزير الايمان) خلافا للمعتزلة في زعمهم أنه يزير بمعنى أنه واسطة بين الايمان والكفر بناء على زعمهم أن الأعمال جزء من
 الايمان (والمبني من منافق) بأن لم يثبت (تحت المشقة اما ان يعاقب) باخله النار (ثم يدخل الجنة) لموته على الايمان (واما أن
 يسامح) بأن لا يدخل النار (بغير فضل الله أو) فضله (مع الشفاعة) من النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وغيره

أومن يشاء الله وتردد النور وفي ذلك حال والد المصنف لانه لم يرد تصريح بذلك ولا ينفيه حال وهي في اجازة الصراط موقوفة
ويؤتمرها البصاة من النار وزعت المعتزلة أنه يتخلل في النار ولا يجوز العفو ٣٤٣ عنه ولا الشفاعة فيه (وأول شافع وأولاه)

يوم القيامة (حبيب الله محمد

يدخل في الكفر لوجود التصديق (قوله وتردد النور في ذلك) أي فيما قاله القاضي
عباس وغيره (قوله لم يرد تصريح بذلك) أي بالشفاعة عن يشاء الله غير النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله وهي في اجازة الصراط) صريح في يعود للشفاعة في عدم دخول النار وقوله
في اجازة الصراط أي أنه يتشفع في كونه يجوز ويؤتمرها أي من الاجازة البصاة من النار
(قوله وزعت المعتزلة الخ) مقابل اقوله لفت المشبهة (قوله أنه يتخلل في النار) قديقال
اهم كيف هذا مع قولكم انه واعطاه بين المؤمن والكافر الآن يقولون ان عذابه دون
عذاب الكافر المحض فلنأمل واحسب المعتزلة بقوله تعالى ما الظالمين من جسم ولا
شفيع قطع وخسه الأشاعر بالكفر رجاء من الأدلة (قوله مشفق) أي مقبول
الشفاعة (قوله وشفاعات) أي خمس كاذر هنا وزاد بعضهم اثنين الاول في تحقيق
عذاب القبر والثانية في تحقيق العذاب عن بعض الكفار ولا يرد شي معهم على الشارح
لان كلامه تبعاً للمصنف في الشفاعة العامة يوم القيامة والاول من هاتين في البرزخ
لا يوم القيامة والثانية خاصة بأبي طالب كآي الأخبار (قوله ويشارك فيها الانبياء
والملائكة والمؤمنون) استغنى منه القاضي عباس من فيه متقال ذرة من ايمان فقال
ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يوت أحد الا باجله) أي في آجله
والاجل في اطلاق أحد هما الوقت الذي يكون فيه الانسان حيا من أول ولادته في
آخر عمره والثاني وهو المراد هنا هو ما ذكره الشارح ومن الأدلة على أنه لا يوت أحد الا
بأجله قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون والطبق في قوله
ولا يستقدمون على الجمله الشرطية لا الطبرية اذا التقدم على الاجل بعد مجيئه لا يتصور
ومن تيمه على هذا العطف الموتى سعد الدين (قوله وزعم كثير من المعتزلة الخ) احتجوا
بأخبارهم بان من أحب ان يبسط له في رزقه وينسأ أي يراذله في أثره فليصل رحمه وشعار
المقتول يتعاقب بماتله يوم القيامة ويقول رب ظلمني وقتلني وقطع أجلي وأجيب عن
الاول بان الزيادة مؤولة اما بالبركة في الاوقات بان تصرف في الطاعات وهو الاصح واما
بأنه زاد بالنسبة الى العصف التي تنكبه الملائكة من الرزق والعمل والاجل وغيرها
لان النسبة الى علمه تعالى واما بقاء ذكره الاجل بعد موته لم يتبعها بين الأدلة وعن الثاني
بأنه متسكك في استناده بتقدير رحمة فهو محمول على مقتول سبق في علم الله انه لم يقتل
لا على آجال زائدة الا بمعنى قوتنا الميت مقتول بأجله ان قتله بفعل الله لا بفعل القاتل
وانه لو لم يقتل لم يقطع عنه في ذلك الوقت ولا يبعثه فيه ووضح من هذا أن يقال انه محمول
على الاجل الموهوم للمقتول شيخ الاسلام (قوله والتفس باقية) المراد بالنفس هذا الروح
كما يؤخذ مما يأتي (قوله قبل تنفي الخ) أي أخذنا بظاهر قوله تعالى كل من علمه فان (قوله
يفتح العين وسكون الجيم) أي فهو وحده وقد تبدل مما ذكره الحكيم في تثليث العين مع

المصطفى صلى الله عليه وسلم)

قال صلى الله عليه وسلم أأول

شافع وأول مشفق رواء الشيطان

وهو أكرم عند الله من جميع

العالمين وله شفاعات أعظمها في

تفصيل الحساب والاراحة من

طول الوقوف وهي مختصة به

الثانية في ادخال قوم الجنة بغير

حساب قال النووي وهي مختصة

به أيضا وتردد ابن دقيق العيد

في ذلك ووافقه والد المصنف

وقال لم يرد فيه شيء الثالث فبن

استحق النار كما تقدم الرابعة في

اخراج من أدخل النار من

الموحدين وبشارته فيها الانبياء

والملائكة والمؤمنون الخامسة

في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها

وجوز النووي اختصاصها به

(ولا يوت أحد الا باجله) وهو

الوقت الذي كتب الله في الأزل

انها حياته فسه يقتل أو غيره

وزعم كثير من المعتزلة ان القاتل

قطع بقتله أجل المقتول وأنه

لوم بقتله لعاش أكثر من ذلك

(والنفس باقية بعد موت البدن

منهمة أو منهية (وفي قائلها

عند القيلة ترد) قبل تقف

عند النسخة الاولى كغيرها قال

الشيخ الامام) والد المصنف

(والاظهر) انها (لا تعفى ابه

لان الاصل في بقائها بعد الموت

استمرار (وفي حجب الذنب) يفتح العين وسكون الجيم هل يبلى

استمرار (وفي حجب الذنب) يفتح العين وسكون الجيم هل يبلى
شي الا يبلى الا خلعوا احدا وهو يجب الذنب منه تركب المطلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن آدم ياكله اترايب الا لعجب الذ

لنه خلق ومنه تركيب وفي رواية لاحد ابن حبان قيل وما هو يا رسول الله قال مثل حبة خرد لم تنتشور وهو في أسفل الصلب عند
 راس العنصر يشبه في الخلق عمل أصل الذئب من ذوات الأربع (قال المزني والصحيح) انه (يبي) كغيره قال تعالى كل شيء حال
 الا وجهه (وتأول الحديث) المذ كونه لا يبي بالقراب بل بالتراب كما يمت الله ملك الموت بالملك الموت (وصحيفة الروح)
 وهي النفس (ليسكنكم عليها محمد صلى الله عليه وسلم) ٤٤٤ وقد مثل عنها لعمري زول الامر بيننا قال تعالى ويستأنسونك
 الروح قل الروح من امر ربي

الماء والميم فضيه ست لغات شيخ الاسلام (قوله منه خلق) أي في ابتداء وجوده ومنه
 تركيب أي في المعاد (قوله وهي النفس) إشارة إلى أن معنى النفس والروح شيء واحد
 خلافاً لما يقول انها غير النفس ويقول النفس أمانة بالسوء والروح أمانة بالخير وان
 الروح لا تقاربه عند النوم والنفس بخلافه والروح انهم ما واحد وان صفاتهما تتفاوت
 فتكون أمانة ولوامة ومطهنة ومضنة وراضية ومرفضة وكاملة (قوله والناضون
 فيها الخ) اعترض عليهم بالآية وأجابوا بأن اليهود قالوا أيضاً ينسب ان يجب عن الروح
 فهو في قلبه يجب لان الله تعالى لم يأذن له فتركه الجواب انما هو لتصدق ما في كتبهم بما قالوا
 لانه لا يمكن الخوض فيها وبأن السؤال عنها كان سؤال تعجيزي تعطيط اذا الروح مشتركة
 بين روح الانسان وجبريل وملاك آخر يسمى بها ومنصف من الملائكة والقرآن وعيسى
 ابن مريم فلو أجاب عن واحدتها انما قالوا لم نر هذا تعضتها من فمها الجواب مجمل كما سألوا
 مجمل (قوله فقال جمهور المتكلمين الخ) قال النووي في شرح مسلم انه الاصح عند اصحابنا
 (قوله وانما هي جوهر الخ) الفرق بين الجسد والجوهر ان الجوهر بسيط والجسم
 مركب (قوله مجرد أي لامادته) (قوله قائم بنفسه) صفة كاشفة فهو تصرفه بما علم انما
 من قوله جوهر (قوله حسب ما يمكن) أي حسب ما ينبغي اليه علمه فليس المراد معرفة ذاته
 تعالى وصفاته على ما هي عليه في الواقع لان ذلك خارج عن طوق البشر (قوله المواقفون
 على الطاعات) أي الواجبة والمدوبة حسب ما يمكن (قوله المجتنبون لاهماهي) أي
 كإتوا صفاتها (قوله المعرضون عن الانهما في اللذات والشهوات) أي الاستلذات
 والمستحبات فهما مصدران بمعنى اسم المفعول وقوله المعرضون أي يقولون وان تناولوا
 بأيديهم (قوله أي جازئة وواقعة) أي ولو اختارهم وطاههم قاله شيخ الاسلام (قوله ولا
 ينتمون إلى حقو ولدون والدو قلب جاد بهمة) أي كما وقع لصالح وموسى عليه الصلاة
 والسلام فان صالحاً أخرج الناقة من حضرة فاذن الله عز وجل وموسى انقلب العصا
 في يده حية باذن الله تعالى (قوله قال المصنف وهذا حق الخ) كله تأمير من عهده فقد قال
 الزركشي ليس الامر كما قال بل هذا الذي قاله القشيري مذهب ضعيف والجمهور
 على خلافه وقد أنكره عليه حتى ولده أبو نصر في كتابه المرشد وامام الحرمين في الارشاد
 والنووي في شرح مسلم فقال الكرامات حقو وبغوارق العادات على اختلاف أنواعها
 ومنعه بعضهم وادعى انها تقتصر بشئ اجابة دعاء وهذا غلط من قائله وانكار الجبس

الجبس بأساوية الجبل الجبل محمد والنوراء الجبل لكنم العدو هناك وسماع سارية كلامه مع بعد المسافة بل
 وكثير من له اسم من غير تزيير وغير ذلك مما وقع للصائفة وغيرهم (قال القشيري ولا ينتمون إلى حقو ولدون والد) وقلب جاد
 جمعة قال المصنف وهذا حق يقتصر قول غيره بما يبار أن يكون مجهزة تنبي جاز أن يكون كرامة أولى لا فارق بينهما إلا التعدي

ومنع أكثر المعتزلة انطوار من الاوليه وكذلك الاستاذ ابو اسحق الاسفراينى قال كل ما جاز تقديره مجزئ لا يجوز
سهور مثله كرامة الاول وانما باغ الكرامات اجابة دعوة او موافاة في ابد يقين غير وقوع الماء وتعود ذلك عما ينط عن
خرق العادات (ولان تكفر احد من اهل القبلة) يدعته كسكرى صفات الله وخلقه افعال عباده وجوارز في يوم
القيامة ومنهم من كفرهم املن خرج يدعته من اهل القبلة كسكرى حدوث العالم والبعث والحشر الاجسام والعلم
بما لا يتبين فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم يحيى الرسول به ضروره (ولا يجوز) فمن (انخرج على السلطان)
ويجوزت المعتزلة ان يخرج على الجائر لان الجائر موجود عندهم (ومعتقد ان عذاب القبر) وهو للكافر والمنافق المرائي عذبه
بان ترد الروح الى الجسد وما يلقى منه (وسوال المسلمين) منكر ونكير لقبور بعد رد روحه اليه عن ربه وبه وبشئ وتبينه
يحييه ما جابوا في مات عليه من ايمان او كفر (والخمس) الفلقان ٣٤٥ يصيبهم الله تعالى بعد فاتهم ويجهههم

بل الصواب جربنا بقابل الأعدان ونحوه وعن تسم القشيري شيخنا حافظ عصره
الشهاب ابن عمر في شرح الخواص فقال وهذا أي ما قاله القشيري أي عدل المذاهب
شيخ الإسلام (قوله) ومنع أكثر المعتزلة الخوارق أي ظهور وانوار وقوله من الأولياء
صالحين بقوله المقدر (قوله) أو موافاة ما (الخ) أي مصادفته لما الحاجة إليه (قوله)
كشكري صفاته (الخ) أي منكري زيادتها على الذات ويقوون أنه عالم بما لم يرد
الخ الحكي بأنه لا بصفات زائدة على الذات وأما المنكرون كونه عالماً وكونه مردياً مثلاً
فهم كذا وكذا كقولهم (قوله) ومن كفرهم إشارة إلى أن في المسئلة خلافاً وأن أولهم
كلام المصنف فيه شيخ الإسلام (قوله) ومنع من عذاب القبر أي وكذا يجعله المؤمن
الطائع وقوله عذاب القبر يعبري على الغالب إذ عذاب غير القبور كالغريق والمالك
كذلك وليس ذلك إلا بعد في قدرته تعالى ومثله يأتي في قول الشارح لا في لغة ورشيح
الإسلام (قوله وسؤال المدين) استغنى عنه التمديد بغير مسلم استدل بمصل الله عليه
وسلم فقال كفى بإريقة السبيل شاهد شيخ الإسلام وبقيت مستغنات أخذوها
العلماء وهي مشهورة (قوله) منكر ونكير قيل هما أسماء للمكي المذب وأما المطيع
للملك مشيرو وبشر شيخ الإسلام (قوله) بأن يبيهم الله تعالى هذا هو البعث وقوله
يجمعهم هو الحشر فالشارح أشار إلى أن من أفاضل مصنف بقوله الحشر ما ينشئ البعث
قوله وزلب أقدام أهل النار أي من كذا ورسقة (قوله) بأن يؤذن مصفهاة أو
بسم الاعان يؤذن حقيقة أو يؤذن الشخص نفسه والواق المذكور لا يظهر إلا في
العدل والاقاظة تعالى عن ذلك (قوله) وبؤن عنه أصحابه هذا جري على الغالب
قوله ما كنت تقول في هذا النبي محمد (الخ) يتخلل أنه صلى الله عليه وسلم يحضر وتكون

حدث يؤيى بان آدم في وقتين كفى الميزان الخ (والجنة والنار مخلوقتان اليوم) يعنى قبل يوم الجزاء للتصو ص الذاة على ذلك نحو أعتد للجنة أعتد للكافرين وقصة آدم وسواه في اسكانهم ما الجنة واتراجهم ما النار و زعم أكثر المتأخرين انهم ما لم يخلقوا في يوم الجزاء (ويجب على الناس نصب امام) يقوم مصالحهم كد الشورى ونحوه في الجيوش وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وغير ذلك لاجماع العصاة بعد وفاة نبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوا هم الواجبات وقدموه على دفته صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من نصب (مقتضوا) فان نصبه يمكن في الترويج عن عهدته النصيب وقيل لابل ٣٤٦ يتعين نصب القاضل وذهب المتأرجح الى أنه لا يجب نصب امام والامامية

الوجود به على الله تعالى (ولا) يجب على الرب -صاته شئ) لانه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شئ وقاتل المتزلة يجب عليه اشياء يعقب الذم بتركها منها الجزاء أى الثواب على الطاعة والعقاب على العصاة ومنه الاطلاق بان يفعل عبادته ما يقرهم الى الطاعة ويعددهم عن العصية بحيث لا يفتنون الى حسد الاغبياء ومنها الاصل لاهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (والامداد جسماني) أى هو الداجم (بعد الاعدام) باجزائه وعوارضه كما كان (حق) قال تعالى وهو الذي بدأ الخلق ثم يعيده كما بدأنا اول خلق نصبه كما بدأ ثم يعدون وانكسرت الفلاسة اعادة الاجسام وقالوا انما تصاد الارواح يعنى انها بعد موت البدن تعود الى ما كانت عليه من الجسد متلذذة بالمكان أو

الاشارة اليه حقيقة ويحتمل غير ذلك (فائدة) ورد في بعض الطرق ان سؤال الملكين بالسرياني والفاط -سؤالهما على هذا الضبط اثره اترج -ككراهه سألين (قوله) يعنى قبل يوم الجزاء) أى ومخلوقتان قبل آدم أيضا وحمل الجنة فوق السماء السابعة عند سدرة المنتهى والنادى الارض السابعة قال سعد الدين انتفاذا الى الحق الوقت (قوله) ويجب) أى شرعا لا عقلا وقوله على الناس أى أهل الحل والعقد وقوله على الناس أى أنهم عليهم باخراجهم من العدم الى الوجود فـ يجب عليهم عليه شئ بل انهم عليهم فيقتضونه وان منهم فبعد لهوا ما قوله تعالى كسبر بكم على نفسه الرحمة وقوله تعالى وكان حق علينا نصر المؤمنين فليس مما نحن فيه انذار الاحسان وتفضل لا لاجباب والزعم الى ان الوجوب في ذلك انما انما نحن وعديم ذلك ان الله لا يضاف اليه اعدا (قوله) بان يفعل بعباده الخ) الباء للتصوير فالاطف هو الفعل الذي يعمل الله ان العبد يطيع عنده (قوله) بحيث لا يفتنون الى حسد الاغبياء) أى في كل من الطاعة والعصية والاضافة في حد الاجزاء يائية (قوله) هو الصميم) أى من القولين المذكورين والتصحیح من عندنا به فيما ينظر والحق التوقف كما قال في المواقف وصرح به السعد وقال وهو ما اختاره امام الحرمين وعلمه بأنه لا يدل قاطع سمع على تعيين أحدهما وقوله وقيل لا يعدم الجسم أى فيكون المعاد التالف لا المؤلف شيع الاسلام (قوله) ونعتة دنان خبر الامة بعد نبينا أبو بكر الخ) اختلف في هذا الترتيب هل هو قطعي أو ظني وبالأول المشار اليه بقوله لا يطابق السلف الخ قال الأشعري وبالثاني قال أبو بكر الباقلاني وقيل سائر الانبياء صلى الله على أبي بكر معلوم عامر من ترتيب الفضل بين نبينا وسائر الانبياء والملائكة وأما فقه على الامم فظاهر لان هذه الامة خير الامم بنسب القرآن وهو خير هذه الامة فهو خير سائر الامم شيع الاسلام (قوله) من كل ما قد تبه) لعل الصواب حذف كل لانها لم تقذف الامر

متألفه بالنقصان وقوله بعد الاعدام هو الصحيح وقيل لا يعدم الجسم وانما تفوق اجزائه (وامتدأ من خير) واحدة

الامة بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أبو بكر خليفة فقهه فمعتقان على أمره المؤمنين رضى الله عنهم (اجمعين) لاطباق السلف على خيرتهم عند الله على هذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الا فضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم على وميزتهم المصنف عن مشاركهم في أسماهم بما كانوا يدهون به فكان يدعى أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه شانه في أمر الرعية مع انه استخلفه لاسلامه بالناس في مرض وفاته صلى الله عليه وسلم كما رواء الشيعة ويدعى كل من الثلاثة أمير المؤمنين (و) نعمتد (براة عائشة) رضى الله عنها (عن كل ما قد تبه) تقول القرآن يبرأ منها قال تعالى ان الذين جازا بالافتن

الآيات (وذلك ما جرى بين الصحابة من المنازعات والمحاوالت التي قتل بسببها كثير منهم فقتل دما مطهر الله عنه أيد شافلا
 نلوث بها الستنة (ونرى الكل ماجورين) فذلك لانه ميق على الاجتهاد في مسئلة خفية لم يصب فيها ابرار على اجتهاده
 واصابته وللصالحين على اجتهاده كما ثبت في حديث الصحبين ان الحاك اذا اجتهد دفعا صاب فيه ابرار واذا اجتهد فاشطبا
 فله اجر (و) ترى (ان الشافعي) امامنا (ومالك) شيخه (وأبا حنيفة والشافعيين) النوري وابن عيينة (وأحمد) بن حنبل
 (والأوزاعي واصب) بن واهوبه (وداود) الظاهري (وسائر أئمة المساب) أي باقهم (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها
 ولا التفات ان تكلم بهم عامهم يؤول منه قال المصنف وقول امام الحرمين ان المحققين لا يقيمون للظاهر يقوزنا وان
 خلافاهم لا يعتبر بحمله عند ابن حزم وامثاله وأما داود فمذاقه ان يقول امام الحرمين أو غير ما خلاقه لا يعتبر فلهذا كان
 جبالا من جبال العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاحاطة بأحوال الصحابة والتابعين والقدرة
 على الاستنباط ما يعظم وقعه وقد دوت كتبه ركزت آتباعه وذكره الشيخ أبو اسحق الشيرازي في طبقاته من الأئمة
 المتبوعين في الفروع وقد سكن مشهورا في زمن الشيخ وبهذه بكتير لاسيما ٣٤٧ في بلاد فارس وشرار واما لاداعي

ناحية العراق وفي بلاد المغرب
 (و) ترى (ان أبا الحسن) على
 ابن اسمعيل (الاشعري) وهو
 من ذرية أبي موسى الاشعري
 الصحابي (امام في السنة) أي
 الطريقة المعتبرة (مقدم)
 فيها على غيره كما في منصور
 المازيدي ولا التفات ان تكلم
 فيه بما هو يرى منه (و) ترى
 (أن طريق الشيخ) أبي القاسم
 (الجنيد) سيد الصوفية علما
 وعلماء (ومحبته طريقه مقوم)
 فانه خال عن البدع دار على
 التسليم والتواضع والتسبيح
 من النفس ومن كلامه الطريق
 الى الله تعالى مسدود على خلقه

واحدة (قوله الآيات) أي العنبر الى قوله لهم مفرور زكي كريم (قوله فقتل دما مطهر) الخ
 الاشارة الى ما ياتى من المحاربة من الدما وقوله فقتل دما مطهر الخ هذه العبارة تؤثر عن سيدنا
 عمر بن عبد العزيز (قوله فلا نلوث بها الستنة) أي بأن نقول الحق مع فلا ندون فلا ن
 (قوله ان الحاك اذا اجتهد) أي مراد الحكم الخ (قوله على هدى من ربهم) أي ما هم
 عليه من الله تعالى في حقهم وحق تابعيهم (قوله في بلاد فارس شرار) باضافة فارس
 الى شيراز كما تقول اقدم مصر (قوله وهو من ذرية أبي موسى الاشعري الصحابي) أي
 يشبهه بنو غنمة فريال (قوله مقوم) بصيغة اسم المفعول أي مستقيم لا عوج فيه
 ولما خال اشار فانه خال الخ (قوله والتبري من النفس) أي من شوائبها (قوله اني
 أتكلم على الناس) أي أعظمهم (قوله عمل خفي) أي عن العيون بين وفي أي نام شرعي
 (قوله كلام موثق) باضافة كلام الى ما بعده (قوله فردهم الى القاضي) هو القاضي
 اسمعيل المالكي مكث العلي فيهم ثلثمائة سنة واجتمع لهم من الجاه والمال ما لم يجتمع
 لاهل بيت غيره حتى قيل انه كان لهم موضع واحد نحو خمسمائة بيتان ومصر القاضي
 اسمعيل المذكور يوما على الميرد فلما قام اليه وقيل بده ثم أنشد
 كريم اذا ما أتى مقبلا • حللتا الحياواتي وندنا القسما
 فلا تشكرن قساي لي • فان الكريم يحيل الكراما

الاعلى المقتضين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأيت في المنام أني أتكلم على الناس فوقف على ذلك فقال ما أقرب
 ما تقر به المقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي يجزيان وفي فولي وهو يقول كلام موثق والله ولا التفات ان
 وما هم في جملته الصوفية بالزهد عند خلقه السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فاسكوا الا بالجنيد فانه تستر بالحقه
 وكان يفتي على مذهب أبي نوريته وبسط لهم النطق فقدم من آخرهم أبو الحسن النوري بالسيف فقال له لم تقدمت
 فقال أورا صحابي بجية تساعفوت وأنهى الخبر الغليظة فردهم الى القاضي فسال النوري عن مسائل فقهية فاجابه عنها
 ثم قال وبعد فان الله عبادنا قداموا اهلوا بالله واذ انطقوا انطقوا بالله الى آخر كلامه فبكى القاضي وأرسل يقول لعلني
 ان كان هؤلاء من اذقة فاعلى وجه الارض سلمت على سيبلهم رحمتهم الله ونعتنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسين الحاج في سنة
 تسع وثلثمائة من سبي الخليفة المذكور وهو أبو القشل جعفر المقتدر (ومحلى بغيره) في القيد بغير خلاف ما قبله

في الجلة (وتنفع معرفته) فيها ما يذكري الى الخاتمة وهو (الاصح) الذي هو قول الاشعري وغيره (ان وجود الشيء) في الخارج واجبا كان وهو الله تعالى او محذوفا هو الخلق (عنه) أي ليس زائدا على (وقال كثر من) أي من المتكلمين (غيره) أي زائد عليه بأن يقوم الوجود بالشيء من حيث هو أي من غير اعتبار الوجود والعدم وان لم يخل عنه مساو أو شاربقة فلهذا في قول الحسكة انه عنه في الواجب وغيره ٣٤٨ في الممكن (ففي الاصح المعدوم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء) ولا

ذات ود ثابت) أي لا حقيقة له في الخارج وانما يتحقق بوجوده فيه (وكذا على الاشعري) ان كثره أي أكثره من غيره (وقيل فيه كراهة) لأنه لا يتحقق من غيره كراهة من غيرهم وطريقه من الحقيقة التي هي أي حقيقة متعينة (و) الاصح (ان الاسم) عين (المسمى) وقيل فيه كراهة المتبادر فلفظ النارة لا غيرها بلا شك والمراد بالاول المتقول من الاشعري في اسم الله ان مدلوله الذات من حيث هي بخلاف غيره كاله الذي له الذات باعتبار الصفة كالحال لا يتغير من اسم الله سواء بخلاف غيره من الصفات فيغير من زيادة على الذات من علم وغيره (و) الاصح (ان أسماء الله تعالى) توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم الا بتوقيف من الشارع وقالت المعتزلة يجوز ان يطلق عليه الاسماء الا لفظ معناها وان لم يرد بها التبرع وما الى ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني (و) الاصح (ان المرء يقول أنا مؤمن ان شاء الله) أي يجوز له

(قوله في الجلة) أي لان فيما قبله ما لا يضر به في العقيدة وهو قليل كالفاضل بين الخلق الاربعة شيخ الاسلام (قوله وتنفع معرفته فيها) فيه أن يقال انه حديث في خبر جهله وبجلب بان المراد تنفع معرفته باعتبار معرفة اصطلاح القوم الذي يقول أمره الى العقيدة (قوله أي ليس زائدا عليه) أي في الخارج بل ليس الا ذات متصفة بالوجود وليس في الخارج أمران (قوله من حيث هو الخ) دفعه في الحقيقة ما رجع على لقول بان الوجود غير الموجود الذي نرسمه الاشعري حديث جعل الوجود عين الموجود وحاصل ما أورده ان يلزم التسلسل ان قيل فاعلم باعتبار انه موجود ذاته في الكلام الى هذا الوجود وهو جبري ويلزم اجتماع التضمنين ان قيل بقيامه باعتبار انه معدوم وحاصل الجواب ما أشاره الشارح (قوله الممكن الوجود) قد به تصور محل النزاع والافاضل الوجود كذلك لان الخلق باق على نفي كونه شيئا وذاتا فاما فاعلم من محل النزاع (قوله ليس بشيء) أي لان الشيء هو الموجود (قوله وانما يتحقق) أي في الخارج (قوله حقيقة متعينة) أي في الخارج من متصفة عن صفة الوجود واحتج القائل بأنه انما نقول اننا إذا أردناه أن نقول له كن فيكون وبأن المعدوم معلوم مقبوض وكل مقبوض ثابت فاعلم معدوم ثابت ورد الاول بان إطلاق الشيء على ما ذكر باعتبار ما يؤول اليه الثاني يمنع الكبرى اذا يلزم من التميز الثبوت والازم ثبوت الحال لأنه متميز عند العقل (قوله في اسم الله) أي الجلالة خاصة (قوله ان مدلوله الذات من حيث هي) حاصله ان المراد من اسم الله المدلول ومن معناه الذات فالاسم هو المعنى والاقائل بأنه غيره أراد بالاسم اللفظ والمعنى الذات وأنت خير بيان الخلاف في ذلك حيث خلاف لفظي شيخ الاسلام (قوله بخلاف غيره كالعالم الخ) أي فليس هو المعنى عند الاشعري بل هو غير ان كان صفة فعل كالحال والاهو ولا غيره ان كان صفة ذات كالعالم (قوله مدلول الذات باعتبار الصفة الخ) هذا دليل على ان اسم الله جامد لا دلالة له على زائد على الذات وهو القول الرابع كما تقر (قوله والاصح ان المرء يقول أنا مؤمن ان شاء الله تعالى) هذا ظاهر على مذهب الاشعري فانه يعتبر بامان الموافقة وما غيره فان أراد بالنظر الى الخاتمة فلم وان أراد بالنظر الى الحال فلا وجه لثبوت قول الشارح المحيط لما قبله الخ لا يظهر على مذهب الشيخ الاشعري قائل (قوله خوفا من سوء الخاتمة المجهولة) أي وشهو كدفع تركية النفس والتسليم لكرامته تعالى بقرينة قوله لا شكافي الحال شيخ الاسلام (قوله المحيط) بالمرئفة لذلك المشابهة للموت على الكفر وبالرفع نعت

أن يقول ذلك المشغل على التطبيق بل يؤثر على الجزم كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه (خوفان) للموت سوء الخاتمة) المجهولة وهو الموت على الكفر (والعذاب به) تعالى من ذلك المحيط لما قبله من الايمان (لا شكافي الحال) لا الايمان فانه في الحال متحقق لحاجتيه بأسفاره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسن ما يمنع اوجه حقيقة وغيره أن يقول ذلك

لا يلهيه الشك في الحال في الايمان (و) الاصح (ان ملاذ الكافر) أى ما افقه الله به من متاع الدنيا (استدراج) من الله له حيث يلذمه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت فهو تهمة عليه بزادهم اعذابه ٢٤٩ وقالت المعتزلة انهم انعمة يقرب عليها

الشكر (و) الاصح (أن المشاعر

السنة ما لا الهيكلي المخصوص)

المشغل على النفس وقال أ كثر

المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها

المديرة (و) الاصح (أن الجوهر

القدر وهو الجزء الذي لا يتجزأ

ثابت في الخارج وان لم ير عادة

الانضمام الى غيره ونفى

الحكاية ذلك (و) الاصح (أنه

لا سال أى لا واسطة بين الموجود

والمعدوم خلافاً لقاضى) أى

يكره بالقلاني (وامام الحرمين)

في قولهما كبعض المعتزلة

بقبوت ذلك كالعالمية والونية

للسواد مثلاً وعلى الأقل ذلك

ونحوه من المعدوم لانه امر

اعتبارى (و) الاصح (أن القسب

والاضافات أمور اعتبارية)

يعتبرها العقل (لا وجودية)

بالوجود الخارجى وقال الحكماء

الاعراض النسبية موجودة

في الخارج وهي سبعة الاين وهو

حصول الجسم في المكان والحق

وهو حصول الجسم في الزمان

والوضع وهو هيئة تعرض

الجسم باعتبار نسبة اجزائه

بعضها الى بعض ونسبتها الى

الامور الخارجة عنه كالقيام

والانكسار والمثل وهو هيئة

تعرض الجسم باعتبار ما يحيط

للموت المذكور شيخ الاسلام (قوله) لا يلهيه الشك الخ فريدان ايهامه الشك لا يقتضى منع ذلك وانما يقتضى انه خلاف الاول وهو كذلك اذ الاول الجزم بما صرح به السعد وأما اذا قاله شكافي اياه فهو كافر قطعاً قال السعد لا خلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان أريد بالايان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان أريد بما يقرب عليه من التخصيص والفرق فهو في مشقة الله تعالى ولا قطع بوجه وفي الحال فمن قطع بالحصول أراد الأقل ومن علق أراد الشاكى (قوله استدراج) لا يخفى ان الملاذ ليست هي نفس الاستدراج بل متعلق الاستدراج الذي هو الاذاذ في اطلاق الاستدراج على الملاذ فيجوز والاستدراج هنا في الاصل طلب التدرج وهو التثقل في الدرجات ثم استعمل في مطاق التثقل وأريد به هنا تثقل الكافر فعياً بما كذب استحقاقه العذاب مستقادى في كفره وحصول النعم اليه فهي تقم في ضرورة ثم فهاها الاشعري نعم انظر الى حقيقة هذا والمعتزلة نعم انظر الى صورتها شيخ الاسلام (قوله) وقال أ كثر المعتزلة وغيرهم هو النفس الخ) ينبغى على ذلك وقوع العذاب والنعم فعدهم ان العذاب واقع على الروح لكن لما لم يكن التوصل لعذاب الروح الا باليلازم الجسد لكونها حالة فيه عذب الجسد معها (قوله) أى لا واسطة بين الموجود والمعدوم أى لان الشيء ما ان يكون له تحقق في الخارج فهو الموجود ولا فهو والمعدوم وذلك مقتضى العقل (قوله) وامام الحرمين) أى في الشامل والا فقد رجع عنه في المدارك كما قلناه عنه لا تمدى وقوله شيخ الاسلام (قوله) والاضافات عطفه على النسب من عطف الخاص على العام (قوله) يعتبرها العقل) يؤخذ من ذلك انها عدمية لان الاعتبار يقتضى بانها لا وجود لها خارجاً (قوله) بالوجود الخارجى) وأما بمعنى انه ليست عدمية فهي موجودة (قوله) وهي سبعة) أى من جملة المقولات العشر والثلاث الباقية هي الجوهر والكم والكيف ومنهم من عد هانسة باسقاط الجوهر قاله شيخ الاسلام والحاصل ان المقولات عشرة واحدة هي الجوهر والسبعة اعراض منها سبعة نسبية وهي التي ذكرها الشارح وثلاثان ليستا نسبيتين ولذا استطاعهما (قوله) وهو حصول الجسم في المكان) أى كون الجسم في مكان لا دخوله نفسه والافهوقد لا حينئذ (قوله) كالقيام أى فيما اذا كان الجسم متصبافان هيئته تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرأس الى الرجلين ونسبتها الى الامور الخارجية كنسبة الرأس الى جهة العلو ونسبة الرجلين الى جهة السفل وقوله والانكسار أى فيما اذا وضع الجسم على الانكسار بان كانت رأسه أسفل ورجلاه أعلى فان هيئته تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرجلين الى الرأس ونسبتها الى الامور الخارجية كنسبة الرجلين الى العلو والرأس الى السفل (قوله) وتثقل بالثقله)

به وتثقل بالثقله كالتقصير والتميم وان يدهل وهو تأثير الشيء في غيره مادام يؤثر وأن يتثقل وهو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخن مادام يتسخن والاضافة وهي نسبة تعرض الشيء

بالقياس الى نسبة أخرى كلابتواء البتوة (و) الاصغر (أن العرض لا يقوم بالعرض) وانما يقوم بالجواهر الفرداء والمركب
 أي الجسم كالتقدم وجواز الحكماء قيام العرض بالعرض الآتية بالآخرة تنتهي سلسلة الاعراض الى جوهر أي جوتروا
 اختصاص العرض بالعرض اختصاص النعت بالمنعوت كالسرعة والبطء الحركة وعلى الاول هما عارضان للجسم أي انه
 يعرض له لا يتخلل الحركة فمبذبات وتحتها هذا (و) الاصغر أن العرض (لا يقي زمانين) بل يقضى ويتجدد منه بآراء الله
 تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم أي يقع في الوهم أي الفهم من حيث المشاهدة انه امر مستمر باق وقال
 الحكماء انه يبقى الا بالحركة والزمان يشاء ٣٥٠ على انه عرض وسياقي (و) الاصغر أن العرض (لا يجعل محلين) فهو واحد أحد

المحلين مثلاً غير سواد الاخر
 وان تشارك في الحقيقة وقال
 قدماء التسككين القرب ويحويه
 محاميان بطرفين محمل لمجان
 وعلى الاول قرب أحد الطرفين
 مختلف اقرب الاخر بالتحض
 وان تشارك في الحقيقة وكذا
 فهو القرب كالجوار (و) الاصغر
 (أن) العرضين (المثلين) بأن
 يكونان من نوع (لا يجتمعان)
 في محل واحد وجوزت الماتية
 اجتماعهما بتجسيم بأن الجسم
 المضموس في الصبيغ يسود
 يعرض له سواد ثم آخر وآخر
 الى أن يبلغ غايه السواد بانكث
 وأجيب بأن عروض السوادات
 ليس على وجه الاجتماع بل
 البديل فبذلك الاول ويخالفه
 الثاني ~~وهكذا~~ كما يشاء على أن
 العرض لا يقي زمانين كالتقدم
 (كالتضدين) فانهم لا يجتمعان
 كالسواد والبياض (بخلاف
 المتضادين) وهما أعم من
 الضدين فانهم ما يجتمعان
 من حيث الالوية كالسواد

هذا القيد يفارق المثلث الاين (قوله بالقياس الى نسبة أخرى) أي من حيث الوجود
 (قوله اختصاص النعت بالمنعوت) أي لا يعني أن أحدهما حال والاخر محمل ويسمى
 هذا الاختصاص بالاختصاص الناعت وهو أن يختص شيء باخر اختصاصاً بصريه
 فلذلك الشيء تعالاه الآخر والاخر منعوتاه واما ذكره الشارح (قوله لا يتخلل الحركة)
 في محمل رفع فاعل يعرض وقوله لا يتخللها عطف عليه أي يعرض له عدم يتخلل الحركة أو
 يتخللها (قوله وان العرض لا يقي زمانين) أي لانه يلزم عليه قيام العرض بالعرض لان
 البقاء عرض وفوقه في ذلك بان هذا مبق على مذهب الاشعرى من ان البقاء لهصة
 وجودية وأما على انه امر اعتباري فلا محذور فتأمل (قوله حتى يتوهم الخ) الظاهر
 انه مفرع على قوله على التوالي (قوله الحركة والزمان) أي والاصوات شيخ الاسلام
 (قوله) وقال قدماء التسككين كذا وقع في المواقف واعترض بأن المشهور وهو الصحيح
 انه قول قدماء الفلاسفة (قوله وان العرضين المثلين الخ) أي بخلاف الجوهرين المثلين
 فانهم لا يجتمعان في محل واحد بخلاف (قوله كالتضدين) هما أمران وجوديان
 بينهما غاية الخلاف أو أمران وجوديان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة
 واحدة والتعريف الاول أولى لانه خال عن الحكم وهو عدم الاجتماع (قوله بخلاف
 المتضادين) هما موجودان لا يشتركان في الصفات النفسية وهما اجتماعي في محل واحد
 أم لا والصفات النفسية هي التي لا يتباح في وصف الذات في ما الى تعقل أمرنا فاعلمه
 كالحقيقة الانسانية والوجود للانسان ويتباينها الصفات المعنوية وهي التي تحتاج
 فيمتلذذ كراي ذلك كالتصير والحدوث ويعبر عن الاولى بانها التي تدل على الذات دون
 معنى فارتد عليها وعن الثانية بانها التي تدل على معنى فارتد على الذات فانه شيخ الاسلام
 (قوله وهما أعم من الضدين) أي بناء على تفسيرهما السابق وأما على تفسيرهما بانهما
 أمران موجوديان لا يشتركان في الصفات النفسية ولا يتبع اجتماعهما في محل
 واحد من جهة واحدة فلا يتم ذلك لخروج الضدين كالتضدين ذلك فالثلاثة متباينة
 شيخ الاسلام (قوله وفي كل من الاقسام) أي الثلاثة من المثلين والضدين والخلافين
 (قوله أما التقيضان) هما عبارة عن ايجاب شيء وسلبه كما مثله الشارح (قوله لانه أسهل

والخلاصة وفي كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشئيين (أما النفسية فلا يجتمعان ولا يرتفعان) كالتقيام وقوعا
 وعنده (و) الاصغر (أن أحد طرفي الممكن) وهما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما بالنظر الى ذاتيهما
 كيان وعرض على السواء وقيل عدم أولى به لانه أسهل

وقوعا في الوجود لتعقبا بما في من غير العلم التامة الوجود المتعقبة في محققه الى تحقق جميعها وقيل الوجود اولي بها
 عند وجود العلة وان انتفاء الشرط لانه قد وجدت العلة وان لم يوجد هو لان انتفاء الشرط (و) الاصح (أن) الممكن (الباقي
 محتاج) في بقائه (الى السبب) أي المؤثر وقيل لا (ويفني) هذا الخلاف (على أنه احتياج الاثر) أي الممكن في وجوده
 (الى المؤثر) أي العلة التي يلاحظها العقل في ذلك (الامكان) أي استواء الطرفين بالنظر الى الذات (أو الحدوث) أي
 الخروج من العدم الى الوجود (أوهما) على انهما (برأيه) أو الامكان بشرط الحدوث وهي أقوال) فعلى أولها يحتاج
 الممكن في بقائه الى المؤثر لان الامكان لا يتحقق عنه وعلى جميع ما قبله الاحتياج اليه لان المؤثر يحتاج الى العلم في ذلك في
 الخروج من العدم الى الوجود لاني قد قام وكانه أشار بذلك هذا البناء المأخوذ ٣٥١ من الصانع مع إطلاق الأقوال
 وتقديم الامكان منها الى أنه

يخصي ترجيح الامكان الذي
 هو قول الصانع كما هو بعض
 المتكلمين وان كان جمهورهم
 على الحدوث حتى لا يحتاج
 التصريح في المبني التصريح في
 المبني عليه لكن دفعت الخافعة
 بما قالوا من ان شرط بقائه الجوهر
 العرض والعرض لا يرق زمانين
 فيحتاج الى كل زمان الى المؤثر
 (والامكان) التي لا خفا في أن
 الجسم يتقل عليه والسبب
 ويسكن فيه فلا يفسد ولا يذ
 بالهامة أو النفوذ كما يسميان
 انتفاء في ماهيته (قيل)
 هو (السطح الباطن للعرض)
 المسطح الظاهر من
 العرض كالمسطح الباطن للكون
 المسطح للسطح الظاهر من المسطح
 الكائن (قيل) هو
 (بعد موجوده في ذاته الجسم)

وقوعا في الوجود) أي في النبوت وهذا يرجع اليه في حد ذاته وكذا تعليل أولية
 الوجود بما ذكره بعد لا يرجع اليه في حد ذاته فتعليل كل من أولية العدم والوجود بما
 ذكره مردود بأن الأولوية بالفضل تقتضي الأولوية بما ذات أشاره شيخ الاسلام (قوله
 المأخوذ من الصانع) اسم كتاب السمرقندي (قوله) لكن دفعت الخافعة (الخ) أي الاحتياج
 الى الترجيح لتفني الخافعة لانها مدفوعة بما قالوا (الخ) (قوله) ولا يقيم المعاماة) أي على
 القول الا في وقوله والنقود أي يتحقق على القول الثاني لا في تقديره على القول
 الثالث وقوله اختلف في ماهيته خبر عن قوله والامكان (قوله) قبل هو السطح (الخ) السطح
 هو ما ينقسم طولاً وعرضاً فقط (قوله) المسطح (الخ) هو قيد فلا يقال له مكان الا اذا كان
 محاسبا للفضل بخلاف المكان اللغوي فهو ما يصلح سائلا في شيء (قوله) وقيل هو بعد (الخ)
 أي اسمه اطلوا وعرضه ما هو على هذا تكون الابعاد الثلاثة فانتفى الابعاد الثلاثة
 (قوله) بحيث ينطبق عليه) أي بحيث ينطبق بعد المكان على بعد الجسم (قوله) بعد
 مفروض) أي هو موم في ذهن لانه لا أثر له في الخارج (قوله) ولا يكون بينهما ما عاها
 أي فيكون الخلاء هو ما بين الجسمين (قوله) فهذا الكون (الخ) عبارة عنهم ان المكان
 هو ما بين الجسمين لا الكون المذكور ويبدل ذلك قول الشارح فيكون خاليا عن الشاغل
 فان الخالي عن الشاغل هو ما بين الجسمين لا الكون المذكور (قوله) هذا قول المتكلمين
 الاشارة لقوله بعد مفروض (الخ) وهو القول الثالث (قوله) بعينه عندهم) أي وهو
 السطح الباطن للماس على الاول والبعدهم الرجوع على الثاني (قوله) والزمان قيل
 جوهر ليس بجسم) احتج به بأنه لو كان جسما لكان تميزا من جسم وبعبارة أخرى
 وبعبارة العقل شاهدة بأن نسبه الى جميع الاشياء على السواء شيخ الاسلام (قوله) فهو
 قائم بنفسه) تفرع على قوله قيل هو جوهر وقوله مجرد عن المادة مفرع عليه وعلى ما بعده

يقول بعده انما فيه في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه ونخرج بقيد التقوذه بعد الجسم (وقيل) هو (بعد مفروض) أي
 يفرص فيه ما ذكر من تقوذه بعد الجسم فيه (وهو) أي البعد المفروض (الخلاء) والخلاء جازو والمراد منه كون الجسمين
 لا تماسا ولا يكون (بينهما ما عاها) فهذا الكون الخالي هو عني البعد المفروض الذي هو عني المكان
 فيكون خاليا عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقولان قبله للصانع ومنعوا الخلاء أي شغل المكان بعينه عندهم عن
 الشاغل البعض قائل الثاني بخوفه (و الزمان قيل) هو (جوهر ليس بجسم) أي ليس مركب (ولا يستحق) أي ولا
 داخل في الجسم فهو قائم بنفسه

مجرد من المادة (وقيل قلت معدل النهار) وهو جسم محيى دائرته أى منطقة العروج منه معدل النهار لتعدل الليل والنهار
 في جميع البقاع عند كون الشمس عليها (وقيل عرض قليل حركة معدل النهار وقيل مقدار الحركة) المذكورة ومنهم من
 عبر بصركه القليل ومقدارها (واختار) أنه (مقارنة متجدد موهوم المتجدد معلوم ازاحة للأجسام) من الاول بقارنته للثاني كما
 في آتينا عند طلوع الشمس وهذا قول المتكلمين والاقوال قبله السكاه (ويشتمل تداخل الاجسام) أى دخول بعضها
 في بعض على وجه التقوذية والملاطحة بأسر من غير زيادة في الحجم واستناع ذلك لتباينهم مساواة الشكل للجزء في العظم
 (و) يشتمل (خلق الجوهر) مفردا كان أو مركبا (عن جميع الاعراض) بما لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده
 شيئا لانه لا يوجد بدون الشخص ٣٥٢ والشخص انما هو بالاعراض (والجوهر) المركب وهو الجسم (غير مركب

من الاعراض) لانه يقوم بنفسه
 بخلافها (والابعاد) الجوهر
 من الطول والعرض والعمق
 (متشابهة) أى اها محدود تنهى
 اليها (والاول قال الاسكندر
 يقارن علمه زمانا) عقلية كانت
 أو وضعية (واختاروا قال الشيخ
 الامام) والمصنف (يعقبا
 مطلقا ثالثها) ذهنية (ان كانت
 وضعية لا عقلية) يقارنها (اما
 الترتيب) أى ترتيب المعلول على
 العلل (رتبة فوقاقل واللغة)
 المنوية فهو بدنية (حصرها
 الامام) الرازى (والشيخ
 الامام) والمصنف (في
 المعارف) أى ما يعرف أى
 يدرك فالاول ما يتوهم أى يقع في
 الوهم أى الذهن من لفتة حسية
 كقتضاه شهودي البطن والفرج
 أو خيالية كحب الاستغلاء

والرياسة فهو دفع الام فلهذا لا كل والشرب والجماع دفع الجوع والعطش ودغدغة الحى
 لا وجه له الاستعلام والرياسة دفع ألم القهرو القلبة (وقال ابن زكريا) الطبيب (هى الخلاص من الام) يدفعه كما تقدم
 ورد بأنه قد يلتذ بشئ من غير سقى ألم بضده كمن وقف على مسئلة علم او كزنا لم يلقا من غير شطوره مما يلبس وألم التثوق
 اليها (وقيل) هى (ادراك الملام) من حيث الملامه (والحق أن الادراك المتلذذ بها) لاهى (وقيل لاهى) وهو على الاخير
 ادراك غير الملام (وما تصور العقل احوال واجب أو ممتنع أو ممكن لان ذاته) أى المتصور (امان) تقهقهى وروى في الخارج
 أو عدمه أو لا يتنقض شيئا من وجوده أو عدمه والاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن
 (ملاحظة) مما يذبح كمن يبادى بالتصوف الحق للقلوب

وهو بما قال الفراء الى بحر يد القلب لله واحد قارم اسواء قال وحاصله يرجع الى عمل القلب والجوارح ولذلك افتتح المصنف بابا
العمل فقال (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى لأنها سابق سائر الواجبات إذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب
(وقال الأستاذ) أبو إسحق الأسفرايني ٣٥٣ (النظر للمؤدى إليها) لأنه مقدمتها (والتأقضى) أبو بكر الباقلائي (أول

أمرهم وقتاً آخرهم وقل لانهم في الصف الاول بين يدي الله عز وجل أي بارتقاء
همهم اليه وقيل فلو جهم عليه وقل لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصفه وقل
لهم الصفوف كما يمتنع في شرح رسالة أبي القاسم القشيري اه شيخ الاسلام (قوله)
واحتقار مساواه أي من حيث انه سواء وأن كان عظيماً في نفسه والمراد انه لا ينفذ
كنهه ظم الله ويعتقد انه لا يضر ولا ينفع (قوله بأس العمل الخ) أي اعينهم ان يكون عمل
قلب أو جوارح (قوله أي معرفة الله) أي معرفة وجوده وما يجب له وما يمنع عليه
لاذراكه والاطاعة بكنهه انه حقيقة لا تدركه الابصار ولا يحيطونه بعلم فالمراد المعرفة
اليعانية بقوله لا لانهم في سائر الواجبات وقوله لا لا يصح الخ أي لان الاتيان
بالمعروف امتثالاً لا اكتشافاً عن المنهي عنه انزاعاً لا يمكن الا بعلمه معرفة الامر
والنهي شيخ الاسلام (قوله لانه مقدمتها) أي لا توصل اليها الا بالانظر ومالا يتم
الواجب الا به فهو واجب (قوله أول النظر) أي معرفة الاول والقدمات التي لا يتم
النظر الا به وهذا القول الذي عزاه الصفه للقاضي عزاه اليه بعضهم أيضاً والذي
في المواقف وغيره ان القاضي قائل بأن أول الواجبات القصد الى النظر كائن نورك
وامام الحرمين وقال الامام الرازي ان أول الواجبات المقصودة بالقصد الاول فهو
المعرفة عندهم يجعلها غير مدروسة وان أول الواجبات كيف كانت فهو القصد
شيخ الاسلام (قوله الآية) أي المحتتج في فعله بمعنى فاعله (قوله أي التي تأتي
الافتقار) أي تأتي كل شيء لا اله الا هو وهذا استغناء عن غيره ولا يقع الا به مني كما
هناذا التقدير التي لا تريد الا اله الا على حد قوله تعالى وبأي الله الان يتم نور أي لا يريد
الان يتم نور (قوله أي رفعها) اشارة الى ان الله لا تعبده (قوله عن صفاء الامور)
هو بفتح السين وتوسرها ومعناه الذي من الاخلاق المضمومة كما قاله الشاعر
كالكبر الخ الكبر اظهار الشخص عظم شأنه والغضب قران نفسه لارادة الاتقام
والحقاد ما كان في باطنه عداوة وغيره والحمد عقبة زوال النعمة عن غيره شيخ الاسلام وقوله
كالتواضع الخ نشر على ترتيب الالف في قوله كالكبر الخ (قوله بأضلاله) تفسير للتعبد
وقوله بآيته تفسير للتقريب وقوله تصور وتعبده وتقريره أي صدق بذلك شرعه وقوله
خاف تقرب على تصور وقوله فاستقر ريع على خاف ورجا وقوله فان ركب تقرب
على فاستقر وقوله فاجبه تقرب على فان ركب واجتنب (قوله فكان معصوم بصبر الخ)
أي حفظ عليه معصوم بصبر الخ قيل ويجوز ان يكون المراد ان الله تعالى علمه هذه
الامور لم يشكها فاستغفله الله تعالى فثبت اليه حينئذ هذا الاعتبار (قوله يسطر بها)

هَذَا مَا خُوذَ مِنْ حَدِيثِ الصَّارِي وَنَاقِلِ عَبْدِ يَتَقَرَّبُ إِلَى التَّوَاتُفِ حَتَّى أَحْبَبَهُ فَأَذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَنْصَحُ بِهِ
وَبَصَرَهُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ وَيَدُهُ الَّتِي يَطْبَعُ بِهَا وَارْجُلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَأَنْ سَأَلْنِي أَعْطَيْتَهُ وَأَنْ اسْتَعَاذَنِي لَمْ أَحْذَنْهُ وَالْمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَتَوَلَّى بِحَبْرِهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَافِ الْمَخْرُكَةِ وَكَانَتْهُ تَعَالَى كَأَنَّ أَبْوَى الطُّفْلِ لِحَبْرِهِ مَا لَمْ يَلْقَ أَكْسَنَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ جَمِيعِ تَوَلَّيَانِ
بِجَمِيعِ أَحْوَافِهِ فَلَا يَكُلُ إِلَّا يَدًا أَحَدَهَا وَلَا يَمْسُحُ إِلَّا بِرِجْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الْأَهَمُّ كَلَامُهُ الْوَلِيدُ (وَدَقِيَ الْأَهَمُّ)
بِأَنَّ لَا يَرْنَعُ نَفْسُهُ بِإِعْمَادِهِ عَنْ مَصَافِ الْأُمُورِ (لَا يَلِيكُ) بِمَا تَدْعُوهُ نَفْسُهُ الْيَمِينُ مِنَ الْمَهْلِكَاتِ (فِي جِهَلِ تَوَقُّعِ جِهَلِ الْجَاهِلِينَ
وَيَدْخُلُ بِحُجْرَةِ بَقَّةِ الْمَارِقِينَ) مِنَ الدِّينِ أَيْ عُرْوَتِهِمُ الْمُنْقَطِعَةُ وَهِيَ بِكُمُ الرَّامُوسُ كُونَ الْمَوْحِدَةِ (فَدُونَكَ) أَيْ الْخَاطِبُ بَعْدَ
أَنْ عَرَفْتَ حَالَ عَلَى الْهَمَّةِ وَدَنْيَتِهَا (مَصْلَحًا) مِنْكَ (أَوْ فَسَادًا وَرُضًا) عِنْدَكَ (أَوْ غَضًا وَقُرْبًا) مِنَ اللَّهِ أَوْ بَعْدَ وَصْفَانِهِ مِنْهُ
(أَوْ شَفَاوَةً وَتَهْمًا) مِنْهُ (أَوْ جَهْمًا) فَأَقَادِيدُكَ (٣٥٤) الْأَغْرَامُ الْقَبِيحَةُ إِلَى الْمَلَا حِمْيَا تَسْبِيحُهُ وَالتَّحْذِيرُ بِالنَّمِيَةِ

إِلَى الْقِسَادِ وَمَا تَسْبِيحُهُ (وَإِذَا
سَطَرْنَا أَمْرًا) أَيْ الَّتِي فِي قَلْبِكَ
(فَزَمَهُ بِالنَّسْرِ) وَلَا يَخْلُصُ لَهُ
بِالنَّمِيَةِ الْبَلَكُ مِنْ حَيْثُ الْطَلَبُ
مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ أَوْ مَنِيًا
عَنْهُ أَوْ مُشْكُوكًا فِيهِ (فَإِنْ كَانَ
مَأْمُورًا) بِهِ (فَقَادِرٌ) إِلَى فَعْلِهِ
(فَإِنَّهُ مِنَ الرَّحْمَنِ) رَجَعَتْ حَيْثُ
أَخْطَرُوهَا لِأَيِّ أَرَادَكَ الْخَلِيمُ
(فَإِنْ خَشِيتُ وَقُوعَهُ لَا يَنْقُصُهُ
عَلَى صِفَةِ مَنِيَّةٍ) كَهَيْبَةِ أَوْ بَاءِ
(نَلَا) بِأَسْ (عَلَيْكَ) فِي وَقُوعِهِ
عَلَيْنَا مِنْ فِعْرِ قَوْلِهِ لَا يَخْلُفُ
نَا إِذَا أَوْقَعْتَهُ عَلَيْهَا قَاصِدُهَا
فَعَلَيْكَ أَمْ ذَلِكَ فَتُسْتَفْقَرُ مِنْهُ
كَتَابَتِهِ (وَاسْتِجَابَ اسْتَفْقَارًا
إِلَى اسْتَفْقَارٍ) لِنَفْسِهِ بِفَعْلِهِ
فَلَوْ بَنَاهُ مِنْ خِلَافِ اسْتَفْقَارٍ

سَأَلَتْ اللَّهَ عَافِيَةً وَعَفُوا • وَوَاقِعَةٌ كَوَاقِعَةُ الْوَلِيدِ
سَيِّدُ قَامُوسِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِشَارَةً إِلَى قُوَّةِ تَعَالَى أَلَمْ تَرَ كَيْفَ تَنَارُ لِدَا أَمْ وَفِيهِ
بَعْدَ (قَوْلِهِ) وَيَدْخُلُ حَتَّى وَاقِعَةُ الْمَارِقِينَ) الرِّبْقَةُ فِي الْأَصْلِ حُلُّ ذُو عُرَا تَرْبُطُهُ الْفَانِ
اسْتَعْرَبَتْ لِلطَّرِيقِ الْغَيْرِ الْمَوْصِلَةِ لِلْمَطْلُوبِ (قَوْلُهُ) الْمُنْقَطِعَةُ أَخَذَ الْإِسْقَاعُ مِنْ أَضَافَةِ
الرِّبْقَةِ إِلَى الْمَارِقِينَ أَيْ الْخَارِجِينَ مِنَ الدِّينِ (قَوْلُهُ) أَيْ أَرَادَكَ الْخَلِيمُ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ رَجَعَتْ
لَا أَلَا خَطَرُ مِثَالِ إِذَا أَرَادَ صَفْعُ ذَاتِ الْأَخْطَارِ صَفْعًا فَعَلْ (قَوْلُهُ) مِنْ فِعْرِ قَوْلِهِ أَيْ
أَيْدَاهُ (قَوْلُهُ) فَتُسْتَفْقَرُ مِنْهُ أَيْ وَجُوبًا وَهَذَا أَوْاطُفَةُ لِقَوْلِهِ وَاسْتِجَابَ اسْتَفْقَارًا
(قَوْلُهُ) بِضَمِّ السَّيْنِ أَيْ نِسْبَةً إِلَى سَمِّ وَرَدَ بِلَدِهِ مِنْ بِلَادِ الْجَهْمِ (قَوْلُهُ) مُسْتَفْقَرًا حَالٌ مِنْ
ضَمِيرٍ عَمَلٍ وَالْقَاطِرُ أَنَّهَا مُمْتَنَزَةٌ (قَوْلُهُ) فَاسْتَفْقَرَتْهُ تَعَالَى مِنْ هَذَا الْبَلِّ أَيْ إِنْ كَانَ عَزَمًا
مَعْمُورًا (قَوْلُهُ) وَحَدِيثُ النَّفْسِ (خ) الَّذِي يَجْرِي فِي النَّفْسِ خَمْسُ مَرَاتِبَ مَرْتَبَةِ الْهَاجِسِ
وَهُوَ مَا يَلْقَى فِي النَّفْسِ ثُمَّ الْخَاطِرُ وَهُوَ مَا يَجُولُ فِيهَا بَعْدَ الْقَائِمَةِ ثُمَّ حَدِيثُ النَّفْسِ وَهُوَ
تَرَدُّدُهَا بَيْنَ قَوْلِ الْخَاطِرِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ كَثْرَةُ الْهَمِّ أَيْ قَصْدُ الْقَعْلِ ثُمَّ الْعَزْمُ عَلَى الْقَعْلِ بِأَوَامُرِ

الْخَالِصِ وَرَابِعَةُ الْعُدْوِيَّةُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَدْ قَامَتْ اسْتَفْقَارًا يَجْتَازُ إِلَى اسْتَفْقَارِ هَذَا التَّشْبِيهِ
(لَا يَجُوبُ تَرْكُ الْاسْتَفْقَارِ) مِنْهَا الْمَأْمُورُ بِهِ بِأَنْ يَكُونَ الصَّهْتُ خَيْرًا مِنْهُ بَلْ نَاقِبُهُ وَأَنْ أَحْتَاجَ إِلَى اسْتَفْقَارٍ لَنْ اللِّسَانِ إِذَا
الْتَمَذَ كَرَامَتُكَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْغَلْبُ فِي وَاقِعِهِ (وَمِنْ) أَيْ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهُوَ أَنْ أَحْتَاجَ إِلَى اسْتَفْقَارٍ لَنْ اسْتَفْقَارًا لَا يَجُوبُ تَرْكُهُ
أَيٍّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (قَالَ السَّهْرُورِيُّ) بِضَمِّ السَّيْنِ مَا حَبَّ عَوَارِفُ الْمَعَارِفَانِ سَالَهُ أَنْ يَسْمَلَ مَعَ خَوْفِ الْغَلْبِ وَلَا نَعْمَلُ
نَحْنُ دَامَنُ (عَمَلٌ) وَأَنْ خَفَتِ الْهَيْبَةُ مُسْتَفْقَرًا مِنْهُ أَيْ إِذَا وَقَعَ قَصْدُ كَيْفَ تَقْدَمُ فَإِنَّ تَرْكُ الْعَمَلِ لِلْخَوْفِ مِنْهُ مِنْ مَكَلَدِ
الشَّيْطَانِ (وَأَنْ كَانَ) الْخَاطِرُ (مَنِيًا) عَنْهُ (فَإِيَّاكَ) أَنْ تَفْعَلَ (فَإِنَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِنْ دَامَتْ) إِلَى فَعْلِهِ (فَاسْتَفْقَرِ) اللَّهُ تَعَالَى
مِنْ هَذَا الْبَلِّ (وَحَدِيثُ النَّفْسِ) أَيْ تَرَدُّدُهَا

فَإِنْ فَعَلَ الْخَطَاةَ الْمَذْكُورَةَ (مَا يَسْتَكْمِلُ أَوْ يَمَلِكُ بِهِ) (وَالْهَمُّ مِنْهَا بَعْدَ مَا تَسْكُمُ أَوْ تَعْمَلُ) (مَقْضُورَانِ) قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ وَجَلَ عَجْلاً وَلاَ مَنِيَّةً أَنْفَسَ مَا مَاتَ تَعْمَلُ (٣٥٥) أَوْ تَكَلِّمُ بِهِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ

وهو مؤاخذه دون الاربعه غيله اقوله صلى الله عليه وسلم كفى التصديق اذا التقي
الاسمان يقيصنهما فاقول والمقتول في النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل فبايال المقتول
قال انه كان سر يصالح قتل صاحبه وقد نظم بعضهم هذه الحزائب المذكوره في قوله
مراتب القاصد خمس هاجس ذكرناه * فخطر فحدث النفس فاسمعا
يلبس هم وعزم كاهل فرقت * سوى الاخر فقيهه الاثم قد وقع
ونظمها بعض اصحابنا بقوله

هـاجس خاطر حديث النفس • ثم هـ لا اثم الا بهزم
(قوله بين فعله الخاطار الخ) او اذ بالفعل ما يشعل القول فيما اذا كان الخاطار قولاً كما اذا
كان الخاطار غيبة قريباً باللسان ففعله الخاطار بالغيبة أى الاتيان باللفظ الذى يكرهه (قوله
ما لم يتكلم او يعمل) بصيغة المضارع المبدوء بـ وا الفاعل أى الشخص ذو النفس او
المبدوء بـ وا الفاعلية أى النفس والمواد ما لم يتكلم بذلك الخاطار ان كان معصية قولية او
يعمل ذلك الخاطار ان كان معصية فعلية كان يكون الخاطار قد فاق به ذنبا وشرب خمر
في شرب والمحصل ان ما ترددت النفس بين فعله وتركه المعاصي يفرغ ما لم تأت ثلاث
المعصية ولا او فعلاهم (قوله والهـ ما لم يتكلم او يعمل) اراد بالفعل ما يشعل القول كما مر واراد
أيضا ما لم يتكلم او يعمل فقد حذف من الشئ ثلاثة الاشياء الاولى ولو اخرج القيد اعنى قوله ما لم
يتكلم او يعمل عن قوة والهـ يرجع الى كل من حديث النفس والهـ ما لم يتكلم او يعمل لان
رجوعه الى ما لم يتكلم او يعمل من مع التوسط وقوة معية وان قد يقال عليه ما معنى
الغفر مع عدم الاثم ولا عبر بعدم المؤاخذه فملازم (قوله عما حدث به نفسها)
يجوز فى انفسها الرفع ايضاً على المتاعلة بمحدث وان كان المتبادر والنصب على المفعولة
لحدث (قوله وقضية ذلك انه اذا تكلم الخ) سكونه عن هذه القضية وتغير باعتماده
اها وقد يقال العقد خلافه الخاير من هـ ببينة ولوقعه ما لم يتكلم فاذا هم ونعل كتبت
سنة واحدة وهى العمل بالمعصية وهـ ويجب ان كتب المعصية وهـ سنة واحدة ولا ياتى
كتب الهـ ونحوه سنة اخرى فواخذ بكل معصية ما رأت المصنف رحمه من معصية او من
مخالفاته او ما شاع الاسلام (قوله وان لم تطع الامارة الخ) يقال لقوة فائلك ان تفعله
(قوله على اجتنب فعل الخاطار) أى بان ففعله فعله او اذ بالفعل ما يشعل القول
لا يقال اجتنب فعل الخاطار لا يشعل ما اذا كان الخاطار ترك واجب لانه انما هو ترك
الواجب فعل أيضاً لانه كف النفس عنه فيشله ما ذكرنا بـ (قوله فعلى ما لم يتكلم او يعمل)
أى الى الهلال الابى وهو الكفر لان الاستدراج فى المعاصي قد قوى اليه (قوله فاذ لم
تقلع عن فعل الخاطار) أى ومنه ترك الواجب لانه فعل هو كف النفس عن الواجب سم
(قوله فتذكر هـ اذا تكلم الخ) ذكره ذى عدم الاقتلاع للاستلذاذ والصل

تذکر الموت و بقاءه القویة التوبة و غیرها من الطاعات فان تذکر ذلک باعث شدیدی فی الافلاع عما استلذ به او ان یکمل
عن الخمر و جمیع ما فی الله علیه و سلم اکثر و امن کذا هادم اللذات و راه التوبه فی زیاد این جهان

فانه ما ذكره احد في ضيق الاوسع ولا ذكره في سعة الاضيق عليه وهذا بالذال المعجزة أي طامح (أو لم تقطع) (الفتوح)
 من رجة الله تعالى وعقوبه ما جعلت لشدة أولئك صغار عظمة الله تعالى (لحم مقتدك) أي شدة عذاب ملكة التي له
 أن يفعل في عبده ما يشاء أصبحت أضيق إلى الذنب اليأس من العقوبة وقد قال تعالى أنه لا يأس من روح الله أي رحمة
 الاقوام الكائنون (وإذا كرسعة رحمة) التي لا يحيط بها الا هو أي استغفرها ترجع عن عقوبتك وكيف تقطع وقد قال
 تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم (٣٥٦) لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا أي عبيد الشرك

لقوله تعالى إن الله لا يفرق أن لا يفرق أن
 يشرك به وقال صلى الله عليه
 وسلم والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا
 لذهب الله بكم ولطام بقوم يذنبون
 فيستغفرون فيغفر لهم ويودعهم
 (واعترض) على نفسك (التوبة
 وما حسنتها) أي ما تصحى به من
 الحسن حيث ذكرت سعة الرحمة
 لتتوب مما فعلت فتقبل ويعني
 هناك فضلا منه تعالى (وهي)
 أي التوبة (الندم) على المعصية
 من حيث إنها معصية فالندم
 على شره بالحوادث لا شره بالبدن
 ليس بتوبة (وتحقق بالاتلاع)
 عن المعصية (وعزم أن لا يعود)
 اليها (وتدارك ممكن التدارك)
 من الحق الثاني عنها كحق
 القصد فتدارك به ~~بممكن~~
 مستغفرة من المقدور أو وارفه
 لمستوفيه أو يرى منه فان
 لم يمكن تدارك الحق كأن لم يكن
 مستغفره موجودا سقط هذا
 الشرط كما سقط في توبة معصية
 لا ينشأ عنها حق لا دعي وكذا
 يسقط شرط الاقلاع في توبة
 معصية بعد التبرأ منها كشرط النحر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الامور أنها لا يخرج فيها تحقيق بها عنها

وما

لأنه لا بد منها في كل توبة وفي نسخة والاستغفار عقب قوله بالاقلاع ولا حاجة اليه ما ذكر (وتصح) التوبة (ولو بعد تعاضها

عن ذنب ولو) كان (صغيرا مع الاصرار على) ذنب (آخر ولو) كان (كبيرا عند الجهور) أو قيل لا تصح بعد تعاضها بان عاد إلى
 التوب عنه وقيل لا تصح عن صغير تكفيره باجتناب الكبير

وقيل لاتصغ عن ذنب مع الاصطرا على كبير (وان شككت في الخطا (أماور) به (أم منهي عنه (نامن) عنه
 حذر من الوقوع في المنهي (ومن ثم) أي من هنا وهو الاسم الذي من أجل ذلك (قال) الشيخ أبو محمد (الجواب في
 المتوضي يشك (يقول) أنه (ثالثة) فيكون ما موراج (أم رابعة) فيكون منها (البدل) خوف الوقوع في المنهي
 عنه وغيره قال به - لان التلبس ما موربه ولم يتحقق قبل هذه الفعلة ٣٥٧ فتأني به (الذي واقع) في الوجود ومن جاته

انما هو وقعه وتر ك (بقدره)
 الله تعالى وادائه هو خالق
 كسب العبد) أي فعله الذي هو
 كاسبه لخالقه كما بين ذلك بقوله
 (قدره) قدره على استطاعته
 فصل في كسب الابداع
 بخلاف قدرة الله فانه لا يبدع
 الا كسب (خالقه خالق غير
 مكتسب والعبد مكتسب غير
 خالق) فتباين في كسب على
 مكتسبه الذي يخلقه الله عقوب
 قصده له وهذا أي كونه فعل
 العبد مكتسبه لخالقه فلو لم يخلقه
 بين قول المعتزلة ان العبد خالق
 لقوله لانه يثاب ويقاب عليه
 وبين قول الجسرية لانه لا فعل
 للعبد أصلا وهو آلة محضة
 كالسكين في يد القاطع (ومن ثم)
 أي من هنا وهو وان العبد
 مكتسب لخالق لكون قدره
 الكسب لا لا يبدع فلا يوجد
 الامع الفهل أي من أجل
 ذلك تقول (الصحيح أن القدرة)
 من العبد (لا تصح للضدين)
 أي لا تعلق به ما وانما يصلح
 للتعليق بأحدهما الذي
 يقصد وقيل تصلح للتعليق به ما

وما رأي مع الاصطرا على الجهر اه فليتام ما المراد اجتناب الكائن الذي يكسر
 الصغار خلافاً لنفسه بين أن يكون سابقاً للصغار حتى لو كان مجتنباً للكائن ثم فعل
 الصغار كثر بغير وقوعها أو لاحتمالها لم يكن مجتنباً للكائن ثم فعل الصغار ثم
 اجتناب الكائن بان تاب من السابقة واجتناب اللاحقة كثر تلك الصغار فان كان
 الاخر كذلك فقول المصنف نعم ان فرض عدم التوبة منها الخ صورها اذا صدرت
 الصغار من غير مجتنب ثم اجتناب وذ كرنا في ما مضى الكمال كالامام كره الزر كشي عن
 الاحياء قد يهون ان اجتناب الكائن المكفر للصغار هي الكائن المتعلقة بتلك الصغار
 كالزنايا النسبة للنظر أو اللبس فليصر المقام جدا اه بهم (قوله) وقيل لاتصغ عن ذنب مع
 الاصطرا على كبير) هو قول المعتزلة بناء على أصلهم في التقيع العقلي شيخ الاسلام (قوله)
 وان شككت في الخطا (أماور به) الخ هذا هو القسم الثالث من أقسام الامر الخطا
 (قوله وكل واقع) أي كل ما عرض له الوقوع بعد ان لم يكن واقعاً أو كل فعل واقع فهو
 بإرادة الله تعالى وقدرته وحجته فلا يدخل الباري جل وعلا وقوله في الوجود أي الخارج
 وقوله ومن جلته الخ جله معترضة قصدياً رابط بذهاب تقدم وقوله بقدرة الله تعالى
 وإرادته خبر عن قوله وكل الخ أي وكل واقع في الوجود فهو بقدرة الله تعالى وإرادته خبراً
 كان أو شراً وقوله وقعه وتر ك عطف على الخطا أي فعله وتر ك المأمور به ما أمر بإيجاب
 أو نهي أو المنهي عنها منهي تحريم أو كراهة كل ذلك بقدرة الله وإرادته (قوله هو خالق
 كسب العبد) أي مكتسبه الاختياري فهو مصدر بمعنى اسم المفعول والكسب هو
 افتتان القدرة الحادثة بالمقدور أي تعلقها به ويقال أيضاً هو صرف القدرة الحادثة لفعل
 المقدور (قوله قدره قدرة الخ) فيه رد على الجسرية وقوله تصلح للكسب الخ رد على
 القدرية (قوله لا تصلح للضدين) أي لا معاً ولا على سبيل البديل لما تقدم من ان العرض
 لا يتقاربان ولا شك انهما عرض مقارن لفعل (قوله أماعي القول الخ) هذا مقابل لقوله
 ومن ثم الخ (قوله وان المجزومة وجودية الخ) في تقرر بع كون المجزومة صفة وجودية
 على كون العبد مكتسباً لخالقه فانظر لا يتخفى وان أشأنا شارح في ثباته عليه به وقوله
 كما ان الامر كذلك فانه الملازمة قدس سره (قوله على القول بان العبد خالق
 لقوله) فيه نظر فان القول بذلك للمعتزلة وجهه وهم على ان المجزومة وجودية صرح
 به السيد في شرح المواقف فانه الملازمة (قوله في الزمن معنى) أي ذاتي وهو المجز

على سبيل البديل أي تعلق به بذات لا عن تعلقها بالآخر وبالعكس أماعي القول بان العبد خالق لقوله قدس سره
 في وجودها قبل الفعل وصلاحيتهما للتعليق بالضدين على سبيل البديل (و) الصحيح أيضاً (أن المجز) من العبد (صفة وجودية
 تقابل القدرة تقابل الضدين لا) تقابل (العدم والملازمة) وقيل تقابلها تقابل العدم والملازمة تكون هو عدم القدرة على ان
 شأنة القدرة كما ان الامر كذلك على القول بان العبد خالق لقوله فعلى الاول في الزمن معنى لا يوجد في المنوع من الفعل

نعم اثرا كما حاقى عدم التمكن من القول وعلى الثاني لا بل الفرق ان الزمن ليس بقادر من شأنه القدرة
 ويترتب جري العادة (ورجح قوم التوكل) من العبد على الاكساب (واخرون الاكساب) على التوكل أى الكتب
 الاكساب والاعراض عن الاسباب اعتقاد القلب على الله تعالى (وثالث الاختلاف باختلاف الناس وهو المختار)
 فمن يكون في تركه لا يتخط عند ضيق الرق عليه ولا يستشرف نفسه أى يتطلع لوسائل أحد من الخلق فالتوكل في حقه
 أرجح لنفسه من الصبر والمجاهدة لنفسه ومن يكون في تركه خلاف ما ذكره فلا اكساب في حقه أرجح حداد من
 التخط والاشتغال (ومن ثم) اى من هنا ٣٥٨ وهو الثالث المختار أى من اجل ذلك (قيل) قوله مقبولا (ارادة

التعبد) عما يشغل عن الله تعالى
 (مع دأية الاسباب) من الله في
 صري ذلك (شهو نفسية) من
 المرئد (وساؤل الاسباب)
 المتأثرة عن الله تعالى (صع
 دأية التعبد) من الله في سائل
 ذلك (المخططة) من القدرة
 العقلية فالأصلح ان القدرة فيه
 دأية الاسباب ولو كها دون
 التعبد بل ان القدرة فيه دأية
 التعبد يسلك كدود الاسباب
 (وقد بان الشيطان) لا انسان
 (ياطراح جانب الله تعالى في
 صورة الاسباب او بالكل
 والقادر في صورة التوكل) كان
 يقول لسائل التعبد الذى يسلكه
 له اصل من تركه الى متى ترك
 الاسباب المتعلم ان تركها يطعم
 القلوب لما في ايدي الناس
 فاسلكها لتسلم من ذلك وينظر
 غيرك منك ما كنت تنظر ومن
 غيرك ويقول لسائل الاسباب
 الذى يسلكها اصل من تركها
 لتركها وسلكك جبر يدق توكل على

الحقيق (قوله مع اثرا) كما حاقى عدم التمكن من الفعل) أى وان كان العجز في الاول
 ذاتا وفي الثاني عوضا وهو الربط على خشية مثلا (قوله وعلى الثاني) أى ليس في
 الزمن معنى وجودى (قوله ورجح قوم التوكل) المراد بالتوكل هنا تركه الاكساب كما قاله
 الشارح لا الاعتقاد على الله تعالى اذ ليس ذلك من محل الخلاف ولذلك كان الاكساب
 لا ينافي التوكل بالمعنى الثاني بل هو المطلوب قطعاً (قوله واخرون الاكساب) أى
 سبائرة الاسباب (قوله والاعراض) بالجزم عطف تقييد على الكتب (قوله قوله مقبولا)
 أشاؤ ذلك الى أنه ليس المراد بقيل التشعيب بل كجائته عن قائمه وهو القطب الجامع
 ناج الدين بن عطاء الله في الحكم (قوله ارادة التعبد مع دأية الاسباب شهو خفية) أما
 كونها شهو فقلع عدم وقوف المرئد مع مراد الله تعالى حيث أراد لنفسه خلاف ذلك وأما
 كونها خفية فلأنه لم يقصد ذلك بل حذا عاجل بل قصد التعبد الى الله تعالى ليكون على
 حال أعلى بزمه شيخ الاسلام (قوله عن القدرة) هى بضم الذا الهمزة وكسر هاء قطعها
 وذورة كل شئ أعلاه (قوله ايطراح جانب الله) أى طرده وتركه وعبر بطراح بالغة
 أى بطرح التعبد الموصل الى الله تعالى (قوله في صورة الاسباب) على ذلك مضاف
 أى في صورة تحسين الاسباب فلا يامر ولا يبرح جانب الله تعالى وانما يسميه أوفاني
 صورة تحسين الاسباب فيبيع الشيطان ويترك جانب الله تعالى ومثله الى أن يما بعده
 (قوله يعبر به الخ) الباء فائدة في القول أى فيبرأ يقال ضعفتمنى الانضاء فعند
 بالياء (قوله أى وجوده) اشارة الى أن كونه مضمود كان التامة (قوله بذلك المعالوم
 الذى ضمنه هذا الكتاب) ليصير الاشارة في قوله بذلك اشارة فقط من العلم بأنه لا يكون
 الا ما يريد الله سبحانه وتعالى بل الى جميع ما تضمنه الكتاب لان القائدة في ذلك أتم لكن
 قال بعض المحققين الا لبيان بلاغة الكلام أن يكون ذلك اشارة الى أنه لا يكون الا ما يريد
 كما يظهر بالوقوف السليم اه أى لكونه المناسب للمقام وكنية امارت الكتب صاحب
 الكشف والسماوى مثل ذلك رعاية للمقام مع احتمال اللفظ العموم فاله بعض (قوله
 علم) لا يفتى ان العلم لثلاثة اطلاقات فيطلق تارة على الملكية التى يقتدر بها على ادراك

الاسم من الذى يفتى على الله فانه يفتى في التور والناك ما يفتى من عند الله
 فآثر كما يحصل لثلاث فيبره تركها الذى هو غفر صلح على الطالب من الخلق والاقسام بطار زق (ارادة في يفتى من هذين)
 الا من يفتى فى الشيطان في صورة غيرهما كدأته له ان يسلم منها (ويعلم) مع جمته منها (انه لا يكون
 الا ما يريد) الله كونه أى وجوده من غيرهما ولا تفعلنا ذلك (المعالم الذى ضمنه هذا الكتاب جمع بطراح
 (الان يريد الله سبحانه وتعالى) تفعلنا بان يوفقنا لان نأى به خاصا من العجب وغير من الاقاف (وقد تم جمع الجوامع علم)

ينبغي من نسبة المقام أى تم هذا الكتاب من حيث العلم أى المسائل المتصوّد جمعها فيه وقال المصنف يتوزان يكون لما
 بمول الجوامع ولا يحسن أن يكون متعلقا فيه أيضا فائدة في قولنا تم هذا علما فان علمه معلوم معروف اه ولا يخفى ما فيه
 فلا يلزم من تمامه جمعا علمه فائدة متعلقة بالنسبة الى الاول (المجم كلامه اذا فاعلها الا من أحسن المحاسن بما
 نظره الاعجمي) أى انه لا يؤخذ في لفظه القليل وخسن معناه الكثير ٣٥٩ يشتهر بين الناس حتى تصدقته الاصم فكانه
 يسمعه والاعجمي فكانه يظنوه

وهذا كما قال المصنف متفرع من
 قول ابن الطيب
 انما الذي نظر الأعجمي الى ادنى

واجمعت كلماتي من بهم
 وبهم على ان مخالفتهم في ذكر
 السمع قبل البصر للتأني بالقرآن
 وفي ذكره الامعاء للآذان
 لالهاحها لانه ابلغ والامعاء

لهما سمع لصاحبها (وهو عاوجها)
 أى كثيرا لجمع وهما حال من ضمير
 الا فتروا كذا قوله (وموضعا)

ذافضل لالامعاء واقفا له ولا
 محتموا عن يقصده لسهولة

(ومر قوما من هم الزمان
 مدفوعا عنها لانها في احد من
 اهل زمانه بحسب (فعليل) ايها

الطالب لما تضمنته بحفظ عباراته
 لاسما مخالفا فيها غيره
 كالنصر والمناهج (وايضا ان

تبادر بانكار شي منسبه (قبلي
 التأمل والفسكرة فيه) (وان تظن
 امكان اختصاره في كل ذكره)

منه بفتح الدال المجهدة أى حرف
 (درة) بضم الدال المهملة أى
 فائدة تفسر كالجوهرة (فزعيا

لمسائل وتارة على ادراك المسائل وتارة على نفس المسائل وهذا هو المراد هنا
 أى مقت مسائله (قوله من نسبة المقام) أى النسبة المقام فمن معنى اللام (قوله
 معقول الجوامع) فيه انه جزء علم فلا يعمل (قوله ولا يخفى ما فيه) أى ما في
 العمل به لانه لا يعمل ان يكون هناك نسبة مبهمة وعلمها بان لها ويمكن أن
 يكون تم أى تدوير الاقصر يرافين انه تم علمه ورا (قوله المجم الخ) شرع المصنف
 في مدح كتابه باربعة وعشرين جمعة كل ثلاثة منها على فاصلة (قوله من أحسن المحاسن)
 أى أحسن المحاسن (قوله وهذا متفرع) أى ما أخذ على جهة محل المنظوم كما هو
 مشتهر (قوله وفيه الخ) حاصله انه خالف أبا الطيب في أمرين لشك في كل منهما وهو
 التأني بالقرآن في الاول والعدول الى الجواز الذي هو ابلغ من الحقيقة في الثاني كما هو
 ظاهر وان كان يحق كلام أبي الطيب الجواز فيجعل اجمعت بمعنى أعلت (قوله أى كثير
 الجمع) أخذ من جوعا لانه يحول من جامع (قوله وهما حال الخ) أى كل منهما حال وفي
 نسخة وهما حالان (قوله وموضعا) أى موقعا لاجتماعه لاذ افضل فقول الشارح ذافضل
 ما أخذ من قول المصنف لانه موقوف على الخ (قوله من هم الزمان) أى هم اهل كما
 أشاره الشارح (قوله من اهل زمانه) إشارة الى أن المراد بالزمان زمان المصنف (قوله
 أو ان تظن الخ) العطف بالواو أو أحسن لان التمسك عن كل من الأمرين لاجتماعهما
 الا ان يراد التمسك عن الاحداث الصادق بكل منهما (قوله فزعيا الخ) علة لما ذكر
 قبله وهو ان في كل ذرة ذرة (قوله اما لكونها مقررة الخ) بيان لسبب ذكر الادلة التي
 شأن المتن عدم ذكرها ودفع لتوهم ان ذكرها متطاول (قوله أى القوى) أى لان
 هذه المادة تنقسم الى القوة والاعجمي الظهور منها القوة وقوة كيان المدرك مثال لغير ذلك
 (قوله الاول) أى كونها مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين (قوله كما في قوله في
 مجتبه الخ) عبارة فيها تقدم ومدلول تغير الحكم بالنسبة لاجتماعها واللام يكن نفي
 من التفسير كذا (قوله والثاني) أى الغريبة (قوله في عدم التأني) أى في مجتبه كما في قوله
 الجملة صلافة مقررة فلا يحتاج الى اذن الامام كالظهور فزاد مقررة لان القرض
 بالقرض أشبه فليست الزيادة حشوا (قوله والثالث) أى قوة أو غير ذلك (قوله تحركه
 المهم الخ) أصله تحركه فحذف احدى التامين فخصه فانهم بفتح التاء (قوله فزعيا

ذكرنا فيه) (الادلة في بعض الاحايين) حال كونها مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين (أى لا يظهر (أو غريبة) (أما) أو
 غير ذلك مما يستقر به النظر (التي) أى القوى كيان المدرك الخ في الاول كما في قوله في مجتبه الظهور واللام يكن نفي من التمسك
 كذا والثاني كما في قوله في عدم التأني اذ القرض بالقرض أشبه والثالث كما في قوله في مجتبه قول المصنف لانه ارتفاع الثقة
 بذهبه اذ لم يدون (وربما) فخصنا به كذا رباب الاقوال فخصه الغي (بالوحدة أى الضعيف الفهم) (تطو) لا يلزم في الملل
 وما درى انما فعلنا ذلك فخصه تحركه المهم له والفرع

لم يكن القول مشهورا عند ذكرناه) كافي نقل أفضلته فرض الكفاية على فرض العتق عن الاستئذان والجواب في مع ولده المشهور ذلك منه فقط (او كان) من ذكرنا عنه قولاً (قد عزي اليه على اليوم) أي الغلط (سواء) كافي ذكره القاضي الباقلاني لمن الماتين لثبوت اللغة بالقياس وقد ذكره (٤٦٠) الامدني من الجوزين (او) كان الغرض (شبه ذلك مما

يظهره التأمل ان استعمال قوله) كافي ذكره وغيره الدقائق مع في مفهوم القلب تقوية له كما تقدم بكل ذلك (حيث انما جازمون بان اختصاره هذا الكتاب ممدور وروم نقصان منه منسوخ

اللهم الان يا رب رجل ممدور) اي نقل شيئا من مكانه الى غيره (ممدور) اي بانى بالالفظ بقراى بواضع كان يحذف منها اسماء احصاء الاقوال فانه لا يتعذر عليه وروم نقصان ولكنه اذا قل ذلك لا يفي بقصودنا (قد رويتم) اي اطالب بالانقص منه مختصرا (مختصرا) لنا (بانواع الهامد حقهوا اصناف الحسن خليفات) لانه مشغل على ما يقتضي ان يفي عليه بذلك (بحسن الله اليه) لما ائتمناه من كثرة الانتفاع به (مع الذين ائتم الله عليهم من النعمين والاصديقين) اي فاضل اصحاب التبيين لمباغتهم في الصدق والتصدق (والله هداه) اي القليل في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن اولئك رققا) اي رقفا في الجنة بان نسحق فيها ربوهم وربارتهم والحضور معهم وان كان مقرهم

في درجات عالمة بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطية الله قدر في الرضا بحاله وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل لغيره في الجنة التي تختلف المراتب في اعلى قدر الاعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء اللهم يا ذا الفضل العظيم فضل عتقنا بالعبودية وبعثنا من النعم بفضلك ووجعتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين والزم على المرسلين والحمد لله رب العالمين

لم يكن القول مشهورا عند ذكرناه) اي فلولا نسبته الى قائله ليدرا انه قوله (قوله) حيث انما الخ متعلق بمحذوف اي قبل ذلك حيث انما الخ وجزءا لما قام عنده بعدواختصاره لغزير ممدور متلا في جزم فيه بضد ذلك بالنظر لانه متعود الاصلى فانه شيخ الاسلام (قوله وروم نقصان الخ) ان كان المراد وروم مع رقعا المعنى باسمه فيرجع الى الاختصار والافقر منسوخ شيخ الاسلام (قوله اللهم الخ) راجع لمتعدي وروم نقصان كجذله كلام الشارح وهو كثيرا ما يستعمل عند القصد الى استثناء امر بعيد نادو كانه يدعو الله ويناديه استغاثته على ذلك شيخ الاسلام (قوله خليفة) هو معنى حقيقا عدل اليه تفتنا وتروى جاعن السكر اوصو (قوله لمباغتهم في الصدق) اي في انفسهم وقوله والتصدق اي لغيرهم اي لانييائهم (قوله غير من ذكر) اي فانه طيف مغاير (قوله اي رقعا الخ) اشار بذلك الى ان فعلا بمعنى الجمع (قوله نسحق فيها ربوهم) اشارة الى انه ليس المراد رقفا في المراتب لارتفاع منازل النبيين والاصديقين عن غيرهم بل المراد الاستعانة في الجنة برؤيتهم وزيارتهم في منازلهم وان كان مقرهم الدرجات العلى بالنسبة الى غيرهم كما قاله الشارح (قوله وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل) اي وان كان مفضولا في الواقع واستشكله بعضهم بانه يكن في انتفاء الحسرة الرضا بحاله وبما هو فيه من النعم وان اعتقد انه مفضل والالزام اعتقاد خلاف الواقع على ان الذي يدل عليه ظاهر الاحاديث والاخبار هو اداهل الجنة تفاوت مراتبهم في الحديث ان اهل الجنة يتراون الغرف كما تترامون الكوكب المدى الناطق في بعض الاثنا وان بعض اهل الجنة يحفل لهم شبل لهما اجرة من ياقوت تطويعهم في الجنة حيث شأوا فيه وتول لهم من لم يبلغ درجتهم لم يبلغ ذلك وتشافية ولون لهم كائنهم وانهم تظفرون وكناهم قوم وانهم تنامون وكم يارد ولا ينجي ما في ذلك من الدلالة على اعتقاد المفضل انه مفضل ولكنه راض بما هو فيه اذ لا حسرة في الجنة (قوله وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء) اشارة بذلك الى ان اختلاف المراتب كما يكون بقدر الاعمال يكون بمحض فضل الله من غير سابقة على نسال الله ان يتمدنا باليمن والافضل ويوقنا بقضه لصالح الاعمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء وعلى الال واصحابه والتال عددا ذكره

اسان القاتل والخال من يوم المبدأ الى يوم المآل

وعند كمال الله وكم ما يليق بجلاله من

الكمال والحمد لله في البدي

والاكمل

محمدك اللهم على ما أسديت من أصول النعم وفروعها ونصلي ونسلم على رسولك
 المخصوص بالبلافة ويجمع جوامعها وعلى آله السكك الطهورين وأصحابه المرشدين
 إلى منهاج أصول الفقه والدين وبعد فيقول المتوسل بجماعة أبي القاسم خادم التجميع
 بدار الطباعة محمد قاسم قد تم محمد منزل المشافي طبع حاشية العلامة البستاني على
 شرح المحقق الامام سباق حليلة الأئمة الاعلام من هولا جباد الطروس بحلى شمس
 الدين محمد بن أحمد الحلبي على متن جسد الجوامع للإمام ابن السبكي في فن الأصول
 بلغهم الله تعالى في دار التاني كل مأمول من رتبة الهوامش والطرر دعه قد وهذا
 الشرح النفس الدور واعمرى انما الحاشية دقيقة المعاني رقيقة الحاشية تخضع
 لها رباب ذوى الآداب وتصر بيانها تقول أولى الاسباب لما توصلت به من غرض
 القوائد وتصلت به من درر القوائد وأبرزت من مخدوات العرائس وأحوزته
 من محجبات النقائس وكان طبعها الجليل الزاهر ووضعها الاثني الباهر في أيام
 من انضرت به الأيام وشمل بإحسانه الانام صاحب الايادي المشكورة والماتر
 الجليل المشهور عزيز مصر وانفوذ القفر محي رفات العدل والتحقق الخديو
 الاعظم محمد توفيق متع الله تعالى أنجاله الكرام بوجوده لاسيما وفي عهد العليين
 المقتنى أثره في محاسنه وجوده ولا زالت أعلام دولته مبتسمة الثغور وارقام رفته
 منتظمة السطور ولا زالت رياض عدله ذات ربا عاليا ومصرنا به آمنة في عيشة
 راضية مشعولا طبعها بإدارة صاحب نظارتها المتعمر ساعد الجدى في قصر ترنضارها
 ونضارتها من جواد براعه في ميدان المعارف سباق إلى الغايات سعادة على بك جودت
 سدير الوثائق المصرية وناظر المطبوعات ملحوظة ينظر من به المعالي إلى ذروة الكمال
 رقت وكتبها حضرة عبيد الله افندي خبير وقاح منك الختام
 في أواسط ذي القعدة الحرام عام ألف ومائتين وسبعة وتسعين
 من هجرة سيد الاولين والآخرين صلى الله عليه
 وعلى آله الكرام وصحبه المهندسين
 في ديار السلام ماتمرك
 الثقلان وتتابع
 الجديان

